

الجزء الخامس

من شرح المحقق الجليل الفاضل المدقق سيدي
أبي عبد الله محمد الخرشني على المختصر الجليل
للامام أبي الضياء سيدي خليل
رحمهما الله تعالى
أمين

(وبهامشه حاشية نادرة زمانه وفريد عصره وأوانه العلامة الشيخ)
(على العدوي تغمدا لله الجميع برحمته وأسكنهم بفضلهم فسيح جنته)

(طبع على ذمة ملتزمه الراعي غفران ربه الحاج الطيب التازي المغربي)

(الطبعة الثانية)

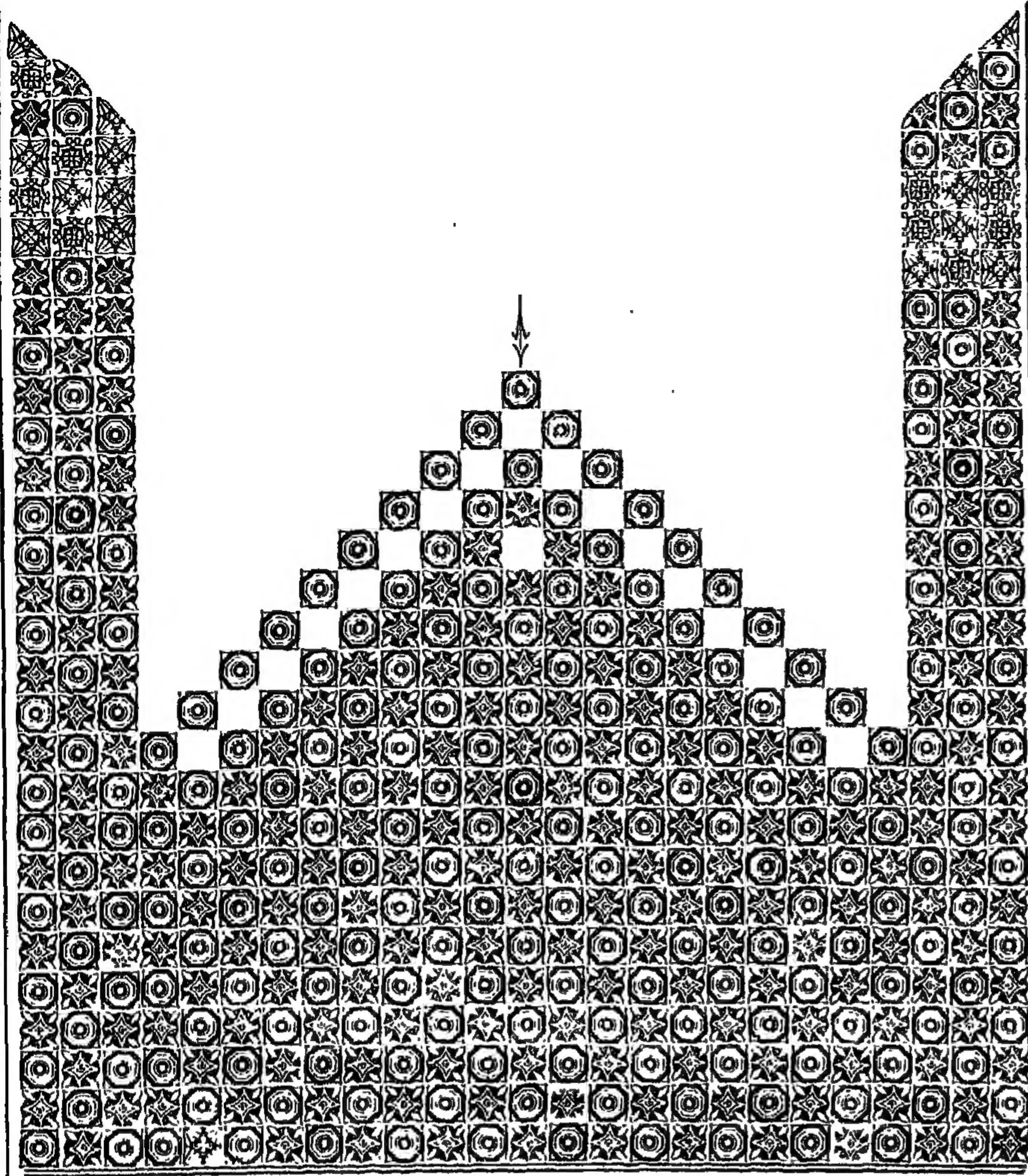
بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٧

هجريه

(بالقسم الادبي)

(بسم الله الرحمن الرحيم) وصلى الله
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم (قوله تجاذب الحضانة الخ) أى
سحبتهما وما وصحابها أى طلبتهما
وطلباها هذا حقيقة اللفظ وليس
مرادا لان الواقع أن النكاح
طالب لها لا مطلوب لها والبيع
بالعكس فاذن أراد به التعلق والمعنى
ولما تعلق بالحضانة أمران ولما
تبين من ذلك أن النكاح سبب فيها
ناسب تقديمه عليها وان البيع
مسبب عنها تناسب تأخيرها (قوله
قوامه) بالفتح فى القاموس والقوام
بالفتح ما يعاشر به انتهى ويصح ان
يقرأ بالكسر والمعنى يتعلق بهما
نظام العالم كما يستفاد من بعض
كتب اللغة والمعنى عقدان يتعلق
بهما معاش العالم وفيه اشارة الى
أن النكاح من باب القوت (قوله
اذا كانت عينا) أى النفقة بمعنى
المنفق وقوله ونحوها أى كالعروض
(قوله وهو) أى ما به قوامه ولا يصح
ترجيح الضمير للتخصيل (قوله
على طريقة المتأخرين من أهل
المذهب) وأما طريقة المتقدمين
فبالعكس (قوله فى الربع الثانى) أى
وأما الربع الاول فهو ربع
العبادات الصلاة وتوابعها والزكاة
والصوم وتوابعه والحج (قوله
والبيع وتوابعه فى النصف الثانى)
أى فى الربع الاول من النصف
الثانى والاجارة وتوابعها فى الربع
الثانى من النصف الثانى وانظر
ما وجهه كون الوديعة والعارية



(بسم الله الرحمن الرحيم)

واعلم أنه تجاذب الحضانة أمران أحدهما النكاح لانه منشؤها والاخر البيع لان الحاضن
عليه حفظ المحضون وله قبض نفقته وتحصيل ما به قوامه بالنفقة اذا كانت عينا ونحوها وهو
نما يحصل بالبيع فلذا وضع البيع متصلا بالحضانة فقال

(باب ذكر فيه البيع)

وهو اول النصف الثانى من هذا المختصر جرى مؤلفه على طريقة المتأخرين من أهل المذهب
فى وضعهم النكاح وتوابعه فى النصف الاول فى الربع الثانى منه والبيع وتوابعه فى النصف
الثانى وهو مما يتعين الاهتمام به ويعرفه أحكامه لعموم الحاجة اليه والبالوى به

والمساقاة ونحو ذلك من توابع البيع دون الاجارة والحدود والوقف والهبة والقضاء والشهادات ونحو ذلك من
توابع الاجارة دون البيع (قوله ويعرفه أحكامه) توضيح لما قبله (قوله لعموم الحاجة) أى الاحتياج اليه أى كثرة الاحتياج اليه
(قوله والبالوى) هى نفس الحاجة وكان التعبير عنها بالبالوى اشارة الى مشقة حصوله ومعنى عموم

(قوله اذ لا يخلو المكلف الخ) أى وأما الصبي وغيره من المجنون فحاجتهم متعلقة بغيرهما ومن غير الغالب يخلو عن البيع والشراء تجرده للعبادة وطرحه الدنيا ورضاه بما يسوقه الله من الرزق (قوله فيجب أن يعلم حكم الله الخ) وكذا كل شيء يريد التلبس به لا بد أن يعلم حكم الله فيه فإن فعل متفقا على تحريمه من غير علم أثم من جهة القدوم والفعل فإن كان مختلفا فيه فقال القرافي هل نؤه بناء على التحريم أو لا بناء على التحليل لم أر لأصحابنا فيه نصا وكان عز الدين بن عبد السلام يقول أنه أثم من جهة أنه قدم غير عالم (قوله قوام العالم) أراد عالما مخصوصا وهو النوع الانساني والنوع الجنى لان لهم مالتا وعليم ماعلينا (قوله ليس بشئ) أى نظر الظاهر اطلاقه والاف يمكن جعل كلامه على أهل التجريد الموصوفين بما سبق حكى عن أبي بكر الحكاني أنه كان اذا بلغه عن فقير أنه مشى خطوة في طلب الرزق هجره ويقول أنه خرج عن الطريق وانما شأن الفقير ان يتبعه الدنيا انتهى (قوله الى الغذاء) مثل كتاب ما يغذى به وهو ما تقوم به نيته (قوله مفتقرة للنساء) بمعنى محتاجة وغيره دفعا للثقل الحاصل بالتركرا اللفظي وهذا يدل على أنه من باب القوت (قوله وخلق له ما فى الارض جميعا) اشارة الى قوله تعالى هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا أى تتفعلون به فى غذاء وغيره وقوله ولم يتركه الخ معطوف على خلق أو أنها جلة حاله (قوله سدى) أى هملا (قوله يتصرف) تفسير لسدى (قوله باختياره) متعلق بقوله يتصرف أى يتصرف بارادته كيف شاء أى على أى وجه شاء (قوله فيجب الخ) أى اذا كان الله خلق له ما فى الارض جميعا (٣) وجعله محتاجا للغذاء مفتقر للنساء ولم يتركه

سدى يجب عليه الخ (قوله على كل أحد) أى انصف بالتكليف (قوله ثم يجب على الشخص) أظهر فى محمل الاضمار لان قصده عزيد الايضاح فلا يبالى بمثل ذلك (قوله من أحكامه) أى أحكام ما يحتاج اليه (قوله ويحتمد فى ذلك ويحترز من أهماله) ألفاظ بمعنى (قوله فيتولى) أى فيتأكد عليه أى يندب له ذلك ندبا كيد اقال صاحب المدخل ينبغى للعالم بل يجب عليه اذا اضطر الى قضاء حاجته فى السوق أن يباشر ذلك بنفسه فإنه السنة وينأى من الكبر وان عاقه عائق استغاب من

اذ لا يخلو المكلف غالباً من بيع أو شراء فيجب أن يعلم حكم الله فيه قبل التلبس به والبيع والنكاح عهده ان يتعلق بمواقم الغنى وقول من قال يكفي ربيع العبادات ليس بشئ لان الله خلق الانسان محتاجا الى الغذاء مفتقر للنساء وخلق له ما فى الارض جميعا ولم يتركه سدى يتصرف كيف شاء باختياره فيجب على كل أحد أن يتعلم ما يحتاج اليه ثم يجب على الشخص العمل بما علمه من أحكامه ويحتمد فى ذلك ويحترز من أهماله له فيمتولى أمر بيعه وشراؤه بنفسه ان قدر والا فغيره بمشاورته ولا يتسكل فى ذلك على من لا يعرف الاحكام أو يعرفها ويتساهل فى العمل بمقتضاها الغلبة الفساد وعمومه فى هذا الزمان وحكمة مشروعيته الوصول الى ما فى يد الغير على وجه الرضا وذلك مفض الى عدم المنازعة والمقاتلة والسرقة والخيانة والخييل وغير ذلك * وهو لغة مصدر باع الشيء أخرجه عن ملكه أو أدخله فيه بعوض فهو من أسماء الاضداد يطلق على البيع والشراء كالقرء للطهر والحيض وللزناقى لغة قرئش استعمال باع اذا أخرج واشترى اذا أدخل وهى أفصح واصطلاح عليها العلماء تقريرا للفهم وأما شري فيستعمل بمعنى باع

له علم بالاحكام فى ذلك انتهى المراد منه وأراد صاحب المدخل بقوله يجب أى يتأكد (قوله والا) أى بأن لم يقدر غيره بمشاورته أى عن يعرف الاحكام ولا يتساهل (قوله ولا يتسكل الخ) مرتبط بقوله والا فغيره أى وان لم يقدر بأن عاقه عائق فغيره بمشاورته ولا يتسكل فالعبارة صحيحة (قوله الغلبة الفساد) هذه العلة لا تظهر لان ما قاله فى قوله لا يتسكل الخ ظاهر وثابت سواء غلب الفساد أم لا (قوله وعمومه) بمعنى غلبته (قوله فى هذا الزمان) أراد به زمنه وما شابهه مما قبله من الأزمنة التى اختل نظام الدين فيها (قوله وذلك مفض) أى والوصول على وجه الرضا منض (قوله والمقاتلة) مغايران أريد بالمنازعة المخالفة بالاقوال (قوله والخييل) كأن يكرمه لاجل أن يبيع له بغبن فاذا كان كذلك فقوله وحكمته أى حكمة البيع الشرعى والبيع مع الخييل بيع غير شرعى (قوله وغير ذلك) أى كالغصب (قوله وهو لغة) أى فى اللغة (قوله مصدر باع) أى مدلول مصدر باع وهو الاخراج والادخال (قوله يطلق على البيع والشراء) أى يطلق على الاخراج والادخال على طريق الاشتراك اللفظي والشراء يمدد ويقصر كافى له ولو عبر به لكان أولى لان البيع عنده شامل للادخال والايحاج (قوله كالقرء الخ) أى فهو مشترك لفظا بين الضدين وهما الحيض والطهر (قوله وهى أفصح) أى من الاولى وعلى تلك اللغة فليس البيع من الاضداد (قوله تقريرا للفهم) بخلافه على اللغة الاولى فليس فيه تقريب للفهم لاحتياج المشترك فى فهم المراد منه من أحد معنييه أو معانيه الى قرينة (قوله وأما شري فيستعمل بمعنى باع) ذوق العبارة يقتضى أنه يستعمل بمعنى اشترى وهو الاصل وبمعنى باع وهو خلاف الاصل ولو أراد أنه لا معنى له الا باع لعبر بقوله وأما شري فهو بمعنى باع وفى القاموس ان شري يستعمل بالمعنيين

(قوله كما في قوله تعالى وشروه أي باعوه) أي لان الضمير لاختوة يوسف والواقع منهم البيع لا الشراء والحاصل ان ضمير باعوه لا تخذين
ليوسف والواقع منهم البيع لا الشراء والواقع من السيارة الذين أخرجه واردهم حين أدلى دلو له وقال أخوته هو غلامنا
سرق منا ولم يتكلم خوفهم ثم باعوه للسيارة فلو جعل ضمير شروه للسيارة لم يلزم مع قوله وكانوا فيه من الزاهدين اذ الزاهدون فيه اخوته
لا السيارة وان جعل ضمير شروه للسيارة وضمير كانوا اخوته لزم تشتيت مرجع الضمير اه (أقول) لا مانع من أن السيارة يتصفون بأنهم
زاهدون فيه لا شترائهم له بئس بخس يظن منه انه لا يدوم لهم ثم وجدت ذلك في بعض التفاسير (قوله ففرق بين شري واشترى)
أي من حيث ان اشترى لا ادخال لا غير وأما شري فهو الاخراج على ما تقدم الا أنه يرد ذلك قوله تعالى بئسما اشترىوا (قوله وأما معناه
شرعا) كأنه يقول أما معناه لغة فقد عرفت (قوله معرفة حقيقة) أي معرفة معناه الشرعي (قوله ضرورة) أي لا تحتاج للنظر
ولا للاستدلال فلا تحتاج لتعريف (قوله وجوده عند وقوعه) فيه ان وجوده عين وقوعه وثبوته فكانه قال وجوده عند وجوده
أو وقوعه عند وقوعه ولا يخفى ما في ذلك من الركة فلو حذف عند وقوعه لكان أحسن (أقول) ولو قال ان المعلوم حقيقة على الاجمال
لا على التفصيل لكان أحسن (قوله ولا يلزم منه علم حقيقة) أي بالجنس والفصل (قوله البيع الاعم) الاعم صفة البيع على حذف
مضاف أي وحد البيع الاعم مبتدأ وخبره عقد الخ مثله قولك الانسان حيوان ناطق وقد فرقوا بين الانسان حيوان ناطق وقولنا
هذا الانسان حيوان ناطق فيتعين حذف المضاف (قوله ولا متعة لذة) أي تخصيصا لأوتر كالشمل الخلع ولا تظهر فائدة زيادته الا على
القول بأن المنافع لا تطلق على متعة اللذة وهو الكثير في كلامهم وأما على مقابلة فلا حاجة له (قوله فتخرج الاجارة والكراء) أي
بقوله على غير منافع لان الاجارة شراء منافع الحيوان العاقل والكراء شراء منافع غير العاقل وقوله والنكاح أي بقوله ولا متعة لذة
(قوله وتدخل هبة الثواب) وكذا تدخل (ع) المبادلة والتولية والشركة في الشيء المشتري أعني تولية البعض والقسمة على القول

بأنها بيع والشركة في الاموال
والاخذ بالشفعة ولا تدخل الشفعة
نفسها لانها استحقاق الشريك
أخذ حصته شريكه التي باعها بثمنها
قاله الخطاب (قوله والصرف) هو
دفع أحد النقدين من الذهب
والفضة في مقابلة الآخر كدفع
ذهب في مقابلة فضة وبالعكس

كما في قوله تعالى وشروه بئس بخس أي باعوه ففرق بين شري واشترى وأما معناه شرعا فقال
ابن عبد السلام معرفة حقيقة ضرورة حتى للصبيان وقال ابن عرفة وما قاله ابن
عبد السلام نحوه للباجي ويرد بأن المعلوم ضرورة وجوده عند وقوعه لكثرة تكرره ولا
يلزم منه علم حقيقة ثم قال البيع الاعم عقد معاوضة على غير منافع ولا متعة لذة فتخرج
الاجارة والكراء والنكاح وتدخل هبة الثواب والصرف والمراطلة والسلم والغالب عرفا أخص
منه بزيادة ذومكايسة أحد عوضيه غير ذهب ولا فضة معين غير العين فيه فتخرج الاربعة الخ

وقوله والمراطلة بيع ذهب بذهب بالميزان بأن يضع ذهب هذا في كفة والاخر في كفة حتى يعتدلا فيأخذ كل
واحد منهما ذهب صاحبه (قوله والغالب عرفا) أي في عرف الشرع كما أفاده في ل (قوله معين) بالرفع صفة لعقد فانه مضاف لنكرة
فلا يتعرف فصيح وصفه بالنكرة وقوله غير العين نائب فاعل معين وفيه متعلق بعين (قوله فتخرج الاربعة الخ) أعني هبة الثواب بقوله
ذومكايسة اذ لا مكايسة أي مغالبة فيها والصرف والمراطلة بقوله أحد عوضيه غير ذهب ولا فضة والسلم بقوله معين غير العين فيه لان
غير العين في السلم هو المسلم فيه ومن شرطه أن يكون دينافي الذمة فشمل العين الغائب المبيع بالصفة ونحوه لا الخاضر فقط حتى يرد أن
المبيع قد يكون لغائب بشرطه ولا يرد عليه سلم عرض في مثله لان غير العين وهو العرضان معال يتعين بل أحد هما وهورأس
مال السلم فصدق انه لم يتعين فيه غير العين أي جميعه بل بعضه فلم تدخل هذه الصورة في التعريف الاخص واعتراض بأنه غير مانع لدخول
بعض أنواع الصلح فيه كصلح عن دين ذهب أو فضة بعرض يساوي ذلك أو بقرابه بزيادة أو نقص والسلم في حائط معينة مع أنه سلم انتهى
وأجاب بعض الفضلاء بالتزام دخول الاول فيه لانه بيع كما يأتي من أن الصلح على غير المدعى بيع وعن الثاني بأن التعيين في ذلك انما
هو بالنسبة للحائط لا العين المشتري وهو الثمن ولا يلزم على هذا اجمال في قوله معين لان المتبادر من التعيين عند الاطلاق هو الكامل أو ان
تلك الصورة نادرة والصادر لاحكامه ألا ترى ان لها شروطا تخصها غير شروط السلم في غيرها أو ان في اطلاق السلم عليها تجاوزا انتهى وفي
الاول نظر لمنعهم تسمية الصلح المذكور بيعا في غالب العرف لان الصرف والمراطلة وما معها أقرب الى الدخول فيه منه حيث أخرجت
فهو أخرى وكونه بيعا انما هو بالمعنى الاعم والمكايسة المغالبة ثم لا يخفى ان كلام ابن عرفة يصدق بما اذا كانت العين معينة أو غير معينة
وقال ابن عرفة ودفع عرض في معلوم قدر ذهب أو فضة غير مسكولة لا بجل سلم لا ببيع لا بجل لانه لو استحق لم ينفسخ بيعه ولو كان بيع معين

لأنفسه ببيع بالاسحقاق انتهى والعين عند ابن عرفة خاصة بالمضروب فالذهب والفضة إذا لم يكونا مسكوكين من غير العين فتصير هذه الصورة كسئلة عرض في عرض وفي القاموس ما يفيد إطلاق العين على الذهب غير المضروب والضمير في قول ابن عرفة لأنه لو استحق عائد على المسلم فيه والمما كسلة قريب منها كما قال في المحكم عما كس المتبايعان تشاحا انتهى (قوله ولعل المؤلف الخ) هذا الترجيح ضعيف وذلك لأن شأن المصنف أن لا يتعرض للحقائق ولو كانت نظرية (قوله بل تعرض لاركانه وشروطه) أما التعرض لشروطه فهو ما أشار به بقوله وشروط للعقود عليه طهارة وأما الأركان فلم يذكر منها إلا الصيغة المشار إليها بقوله بما يدل على الرضا فقوله وبدأ بالاول يقتضي أنه يذكر بعد البقية صريحاً مع أنه لم يذكر (قوله وبه يحصل تقابض العوضين) أي وبه يحصل العوضان المقبوضان أي اللذين شأنهما التقبض والافتقار يتأخر قبض المثلن وقبض المثلن وتوجد حقيقة البيع (قوله تثبت وتوجد الخ) جواب عما يقال البيع عقد فلا يصح التعبير ببنعقد لما فيه من تحصيل الحاصل فأجاب بما حاصله أن المراد بالافتقار الثبوت والوجود وعطف توجد على تثبت عطف مرادف (قوله وتوجد حقيقة البيع) ثم أقول وبعد في الكلام شيء وذلك لأن البائع يوصف كونه بائعاً والمشتري يوصف كونه مشترياً والمثلن يوصف كونه ثمنًا والمثلن يوصف كونه ثمنًا عما يكون بعد تحقق البيع كيف وقد جعلت من أركانها والحاصل أنك إذا نظرت لذات هذه الأشياء فتجد هاتمتقدمة على العقد المسمى بكونه بيعاً وان نظرت لها باعتبار وصفها المذكور فتجد هاتمتأخرة فلا يظهر عندها أركانها لذلك العقد نعم لو جعلت أركانها على ضرب من التسامح أي ان وجود حقيقة تتوقف على (هـ) ذوات هذه الأشياء لكان ظاهراً (قوله

ان كان آخرس أعمى) أي لان شأن الآخرس عدم السماع والافلوي وجد السماع ما امتنع وأما ما علق به بقوله لتعذر الإشارة فلا ينتج المنع لوجوده في الأعمى فقط وقوله منه من عني اللام في الحقيقة العلة مجموع الأخرين (أ) تعذر الإشارة (قوله أو فعل) أي غير إشارة كالكتابة وذلك لان الإشارة فعل والحاصل ان ما قبل المبالغة ست صور غير صورة المعاطاة وهي قول أو فعل أو كتابة من الجانبين أو أحدهما (قوله المطابقة) أي

ولعل المؤلف تبع ابن عبد السلام فلم يتعرض لحده بل تعرض لاركانه وشروطه بقوله (ص) بنعقد البيع بما يدل على الرضا (ش) اعلم أن البيع أركاناً ثلاثة الصيغة والعاقبة وهو البائع والمشتري والمعقود عليه وهو المثلن والمثلن وهي في الحقيقة خمسة وبدأ بالاول لما قلته أو لكونه أولها في الوجود وبعد به يحصل تقابض العوضين والمعنى تثبت وتوجد حقيقة البيع بسبب وجود ما يدل على الرضا من العاقبة من لفظ أو إشارة آخرس غير أعمى عربي أو عجمي وفي الذخيرة إذا كان آخرس أعمى منعت معاملته ومننا حكته لتعذر الإشارة منه وبعبارة بما يدل على الرضا من قول من الجانبين أو فعل منهما أو قول من أحدهما أو فعل من الآخر أو إشارة منهما أو من جانب وقول أو فعل من الآخر ودخلت فيه الدلالة المطابقة كبعت واشتريت والتضمنية كخذوها والالتزامية كما وضعتك هذا بهذا والعرفية كالعاطاة وقوله بما أي شيء أو بالشيء الذي يدل على الرضا فتفسر بنكرة أو بعرفية وهو أولى لانها تدل على العموم أي بكل شيء يدل على الرضا والباع في قوله (وان إعطاة) زائدة أي وان

الصريحة (قوله كبعت واشتريت) أي ان حصول اللفظتين أحدهما من البائع والآخرى من المشتري يدل مطابقة على العقد المذكور وقوله والتضمنية لم يرد بها اصطلاح أهل المنطق دلالة اللفظ على جزء المعنى بل أراد بها الالتزامية وان كانت عبارة حيث عطف عليها قوله الالتزامية تنافي ذلك والحاصل ان التضمنية والالتزامية في المقام شيء واحد ثم أقول لا يخفى ان البيع العقد المذكور المتوقف حصوله على الإيجاب والقبول وهذا مفهوم مطابقة في كل هذه الصور إذا لا يفهم من قوله خذوها وأنت بهذا العقد المذكور فكيف يقول مطابقة وتضمنية والتزامية الآن يقال أراد بالمطابقة ما دل دلالة ظاهرة من حيث العنوان وهو بيعت واشتريت وأراد بالتضمنية ما دل دلالة ظاهرة لأنها أخفى من الأولى وأراد بالدلالة الالتزامية ما دل دلالة لأنها أخفى من التضمنية لان المعاطاة وان دلت دلالة ظاهرة أظهر من خذوها لأنها بحسب العوام فيها خفاء هذا فإني ما يتجمل في المقام والله يلهيها الصواب (قوله واشتريت) يدل مطابقة على الرضا بالادخال (قوله وهو أولى الخ) وأما النكرة فقد تدل على العموم (قوله وان إعطاة) منهما أو من أحدهما بأن يكون فعل من أحدهما ومن الآخر قول فاستعمل اللفظ في حقيقة ومجازه ولو قال وان إعطاء كان أولى أي وان كان الدال على الرضا إعطاء (قوله زائدة) لا يخفى ان زيادة الباع في خبر كان نادرة كما قاله النحويون ويمكن أن يقال ليست بزايدة مع تقدير كان وذلك لان المعنى وان كان ما يدل على الرضا المتباعد من التباس العام بالخاص وقال بعض هذا غير متعين إذ يصح أن يكون التقدير وان حصل

بمعاطاة يعود الضمير على الرضا بل هذا أولى مما ذكر ويصح أيضاً أن يكون ضمير كان عائداً على الدلالة المستفادة من يدل أي وان كانت الدلالة بسبب معاطاة (قوله وهو أن يعطيه الثمن الخ) أي أو يعطيه المثلون فيعطيه الثمن (ثم أقول) وظاهر هذا أنه لا بد أن يعقب إعطاء المثلون إعطاء الثمن وأنه إذا لم يحصل تعقيب لا تصح المعاطاة وليس كذلك وذكروا كلاماً عاماً فنذكره لك لاجل أن تعلم الحكم في هذه المسئلة وغيرها مانصه والذي يتحصل من كلام أهل المذهب أن من أجابه صاحبه في المجلس من غير فاصل لزمه اتفاقاً وان تراخي القبول عن الإيجاب عن المجلس لم يلزمه البيع اتفاقاً وكذا لو حصل فصل يقتضي الاعراض بحيث لا يعده العرف جواباً بالكلام السابق لم ينعقد البيع ولا يضر الفصل بكلام أجنبي عن العقد كما يقوله الشافعية من أنه يضر ولو كان يسيراً انتهى انظر تمة ذلك في الشرح (قوله من غير إيجاب) أي من البائع وهو قوله بعث وقوله ولا استيجاب أي من المشتري وهو قوله اشتريت ولا شك أن المعاطاة ظاهرة في الفعل منها ما سيصرح بما إذا وقعت من أحدهما بقوله وباعت أو بعثك ويرضى الآخر فيما لا أن ظاهر هذا التعريف للمعاطاة يقتضي أنه لا يوجد العقد في بيع المعاطاة (٦) الأبا عطاءه الثمن فيعطيه المثلون وكلام ابن عرفة يفيد أن الذي

يتوقف على ذلك إنما هو لزوم بيع المعاطاة لأصل العقد وان كان مراده بيع المعاطاة اللازم كان قاصراً إذ قول المصنف ينعقد البيع الخ شامل للصحيح غير اللازم واللازم بدليل تفصيله بعد (قوله لا بد فيها) أي في لزومها إذا علمت ذلك فنقول أراد المصنف بالمعاطاة ما كان من الجانبين أي التي هي الصورية اللازمة وان كان كلامه في مطلق الصحة وقول الشارح والمعاطاة المحضة أي المعاطاة لا بالمعنى المتقدمة بل بمعنى الإعطاء لا بد في لزومها الخ (قوله لا يلزم البيع إلا بدفع الثمن) وله رده وأخذ به بعد قبضه قبل دفع الثمن وليس فيه بيع طعام بطعام (قوله ليس صريحاً في إيجاب البيع) أي في رضائه بدليل آخر العبارة وان كان يتبادر من العبارة أن المعنى في انعقاد البيع وقوله لا احتمال أمره

كان ما يدل على الرضا أو الدال عليه معاطاة وهو أن يعطيه الثمن فيعطيه المثلون من غير إيجاب ولا استيجاب والمعاطاة المحضة العارية عن القول من الجانبين لا بد فيها من حضور الثمن والمثل أي قبضهما والافه وغير لازم فمن أخذ ما علم ثمنه لا يلزم البيع إلا بدفع الثمن وكذلك من دفع ثمن رغيف مثلاً لشخص فإنه لا يلزم البيع حتى يقبض الرغيف وأما أصل وجود العقد فلا يتوقف على قبض شيء من ذلك فمن أخذ ما علم ثمنه من مال غيره ولم يدفع له الثمن فقد وجد بذلك أصل العقد ولا يوجد لزومه إلا بدفع الثمن ولو توقف وجود العقد على دفع الثمن لكان تصرفه فيه بالكل ونحوه من التصرف فيما لم يدخل في ملكه هذا ما يفيد كلام ابن عرفة (ص) ويعني فيقول بعث (ش) أي وكما ينعقد البيع بالمعاطاة ينعقد بتقديم القبول من المشتري بأن يقول بعني على الإيجاب من البائع بأن يقول بعثك خلافاً للشافعية في هذه وفيما قبلها ولهذا أتى به هذه عقب قوله وان معاطاة لدخولها معها في غير المبالغة ولما كان المطلوب في انعقاد البيع ما يدل على الرضا عرفاً استوى لفظ الأمر مع الماضي فقول المشتري لمن سلعته في يده يعني سلعتك بكذا ليس صريحاً في إيجاب البيع من جهة المشتري لاحتمال أمره به أو التماسه منه فيحتمل رضائه وعدمه لكن العرف دل على رضائه ومثله قول البائع اشتري مني هذه السلعة أو خذها أو دونكها فيقول المشتري قبلت أو فعلت فلو قال المؤلف وبك يعني لكان أحسن (ص) وباعت أو بعثك ويرضى الآخر فيما (ش) أي وكذا ينعقد البيع أيضاً بقول المشتري ابتعت ويرضى البائع بأي شيء يدل على الرضا من قول أو فعل أو إشارة أو بقول البائع بعثك ونحوه ويرضى المشتري بأي شيء يدل على الرضا مما مر ولو قال البائع منهم ما بعد أجابه صاحبه لا أرضى

به أي إذا كان أعلى من المسؤول وقوله أو التماسه أي إذا كان مساوياً أو دعائه إذا كان أدنى منه فقوله لا احتمال أمره أي مجرد الأمر من غير رضا كل لكن العرف دل على رضائه أي وهذا الاحتمال موجود في صيغة الماضي أيضاً فيقال أنه يحتمل مجرد الأخبار لا الرضا لكن العرف دل على رضائه (قوله فلو قال الخ) أجيب بأنه يفهم من المصنف بالاولى لأنه إذا انعقد بصيغة الأمر في القبول مع تقدمه على الإيجاب فأولى إذا كان الإيجاب بصيغة الأمر وهو في محله كاشتريتي (قوله أي وكذلك ينعقد الخ) فيه إشارة إلى أن قوله وباعت بعثك معطوف على قوله بما يدل على الرضا من عطف الخاص على العام ولو حذفه لكان أحسن لعلم حكمه من قوله وبك يعني (قوله أو بعثك البائع بعثك) اعترض على المصنف بأنه لا فائدة له كقوله أو بعثك بدفع توهم شيء يوجب خلافاً في العقد كما في قوله وبك يعني (قوله ولو قال البائع منهم ما بعد الخ) بل ولو قبل الإجابة كما يأتي فربما في كلام ابن رشد

(قوله أو أنا اشتري الخ) وكذا لو أسقط أنا وقال اشتريها بلفظ المضارع وانما أتى بانا لاجل ان لا يتوهم الاتحاد في فاعل أبيعكها فيكون القائل في الموضعين واحدا وهو البائع فليس حشوا (قوله ثم قال البائع لأرضي الخ) أي فحل الحلف في الصورتين حيث لم يرض بعد رضا الآخر كما قرر فان كان عدم الرضا قبل رضا الآخر فله الرد ولا يعين وهذا القيد يفهم من كلام المصنف لانه قبل رضا الآخر لا يبيع ولا يخالف هذا ما لا ينشأ من أنه اذا رجع أحد المتبايعين عما أوجبه لصاحبه قبل أن يجيبه به الآخر لم يفده رجوعه اذا أجابه صاحبه بعد بالقبول لانه في صيغة يلزم بها الإيجاب أو القبول كصيغة ماض وما للمصنف هنا صيغة مضارع كما هو لفظه فان أتى أحدهما بصيغة ماض ورجع قبل رضا الآخر لم ينفعه رجوعه كما اذا أتى بصيغة ماض (قوله كما مر) (٧) أي عند قول المصنف وباتت أو بعثك ويرضى الآخر فان الشارح قال يلزم البيع ولو قال البادئ منهما بعد اجابة صاحبه لأرضي (قوله ما لم يكن في الكلام تردد) سخنون عن رواية ابن نافع من قال لزجل تبغني دابتك بكذا فيقول لا لا بكذا فيقول انقصني دينار فيقول لا فيقول أخذتها يلزم البيع لدلالة تردد الكلام على أنه غير لاعب (قوله فانه سوى بينهما الخ) وعلى هذا فحل انعقاده بذلك ان استمر على الرضا به أو خالف ولم يخلف فان حلف لم يلزمه الشراء كما يدل عليه كلام المصنف الا أتى في قوله وحلف والالزام الخ لانه اذا كان يخلف مع المضارع فن باب أولى مع الامر ويجوز في قوله فيقول الرفع على الاستئناف والنصب بعد فاء السببية في جواب الامر (قوله وكلام المؤلف الخ) لا يخفى أنه بهذا يكون المصنف جازيا على مذهب المدونة مع ان ظاهر المصنف خلافه كما أشار لذلك أولا بقوله وهو ظاهر مامر للمؤلف في قوله وبيعني الخ

انما كنت ما زحاً ومريد اخبره عن السلعة وهو ما نقله ابن أبي زمنين عن ابن القاسم من التفرقة بين صيغة الماضي والمضارع وقوله ابن يونس وأبو الحسن وابن عبد السلام والمؤلف وابن عرفة وغيرهم والضمير في فهم ما راجع الى الصورتين والآخر البائع في الصورة الاولى والمشتري في الثانية (ص) وحلف والالزام ان قال أبيعكها بكذا أو أنا اشتريها به (ش) يعني أن البيع يلزم من لفظ بالمضارع ابتداء من بائع أو مشتري ثم قال لأرضي بعد رضا الآخر ان لم يخلف فان حلف أنه لم يرد البيع وانما أراد الوعد أو المزمع لم يلزم فاذا قال البائع أبيعك هذه السلعة بكذا فرضي المشتري ثم قال البائع لأرضي وانما أردت الوعد ونحوه أو قال المشتري للبائع أنا اشتريها بكذا بلفظ المضارع فقال صاحبها خذ ونحوه فقال المشتري لأرضي وانما أردت الوعد ونحوه حلف البائع في الاولى والمشتري في الثانية فان نكل من توجهت عليه اليمين لزمه البيع في الاولى والشراء في الثانية ولو كان بلفظ الماضي لم يقبل من تكلم به أو لا يعين كما مر واليمين لا تنقلب لانها عين تهمة وكل هذا ما لم يكن في الكلام تردد ولا فلا يقبل منه عين ويلزم من تكلم بالمضارع أو لا اتفاقا لان تردد الكلام يدل على أنه غير لاعب وأما المتكلم بالامر فلا يقبل منه عدم إرادة البيع أو الشراء وهو قول مالك في كتاب محمد وقول ابن القاسم وعيسى بن دينار في كتاب ابن مزين واختاره ابن المواز ورجحه أبو اسحق واقتصر عليه وهو ظاهر مامر للمؤلف في قوله وبيعني فيقول بعث ولكنه خلاف قول ابن القاسم في المدونة فانه سوى فيها بينها وبين مسألة التسوق الآتية مع أن المشهور مذهب المدونة كما يدل عليه كلام التوضيح قاله بعضهم وكلام المؤلف هنا فيه ما يخالف في الامر بالاولى لان المضارع دلالة على البيع والشراء أقوى من دلالة الامر لانه يدل على الحال بخلاف الامر فانه لا يدل عليه اتفاقا (ص) أو تسوق بها فقال بك فقال بمائة فقال أخذتها (ش) أي وكذلك يخلف صاحب السلعة اذا وقف سلعته في السوق المعدلها للبيع كثر التسوق أم لا فقال له شخص بك هي فقال بمائة فقال أخذتها فقال البائع لأرضي فيحلف ما أراد البيع ولا يلزمه وان نكل لزمه

فهو جواب عن المصنف وكأنه يقول وظاهر المصنف وان كان ظاهرا في خلاف مذهب المدونة الا أن آخر كلامه وهو الكلام في المضارع يفيد الحلف بالامر بالاولى فلا اعتراض على المصنف (قوله كثر التسوق أم لا) وان كان ظاهرا العبارة يشعر بالتكرار لدلالة صيغة التفعّل عليه فاذا كان كذلك فالمناسب أن يقول كثر الوقوف في سوقها المعدلها للسوم أو لا فتدبر (تبيينه) كلام الخطاب يفيد ان التسوق وعدمه سواء فانه قال مفهوم تسوق مفهوم موافقة حكم ما اذا تسوق وما اذا لم يتسوق سواء وهو اذا قامت قرينة تدل على عدم إرادة البيع فالقول قول البائع بلا يعين فيه ما واذا قامت قرينة تدل على إرادة البيع فلا يلتفت لقول البائع كما اذا حصل تماكس في الثمن أو سكنت مدة تدل على الرضا ثم قال بعد لأرضي فلا يلتفت لقوله وان لم تقم قرينة بواحد منهما فالقول قول البائع بينه وانظر هل من القرينة الدالة على عدم إرادة البيع ما اذا ذكر البائع ثمنًا قليلا فيما يكثر قيمته فاذا قال له بك فقال بمائة وهي تساوي

ما تين ثم قال لم أرد البيع فهل لا يخلف وهو الظاهر أم لا وحرر (قوله عائد على البيع المفهوم من السياق) الأولى على البيع المتقدم في قوله ينقذ البيع وقد يقال لما بعد المرجع جعل الضمير عائدا على ما يفهم من السياق (قوله صحة عقد الخ) أشار الشارح إلى أن في كلام المصنف مضافين محذوفين يدل عليهم ما سياتي في قوله ولزومه ولأن الذي يتصف بالصحة العقد لا العاقد (قوله التميز) ولا ينضبط بحسب (قوله وهو إذا كالم الخ) لا يخفى أن التميز ليس هو إذا كالم فيحتاج لتقدير مضاف أي وهو ذو إذا كالم الخ أي هو حالة مصاحبة لما ذكر من أنه إذا كالم بشئ من مقاصد العقل الخ (قوله إذا كان) أي وأما إذا كان مع مثله فلا ينقذ (قوله واستدل بأشياء) أي كقولها من جن في أيام الخيارات نظر له السلطان وبسماع عيسى ابن القاسم أن باع مريض ليس في عقله فله أو لوارثه إلزام المبتاع ابن رشد لأنه ليس بيعا فاسدا كبيع السكران واعترض دليله الأول (٨) بطروعه بعد العقد فهو قياس مع الفارق ولعل دليله الثاني فيمن عنده

تميز كالمعتوه واعترض ذلك محشى
تت بأنه خلاف الظاهر وأن كلامه
هو المعتقد (قوله فلا يتأق له قوله
الخ) وذلك لأنه إذا كان مستثنى من
المنطوق يكون المعنى إلا أن كان
التميز مع السكر ومن المعلوم أن
التميز الذي مع السكر نوع منه لا
التميز التام وأن كان مستثنى من
المفهوم يكون المعنى فلا يصح بيع
ما لا تميز عنده فلو أريد التميز التام
يكون المعنى فلا يصح بيع ما لا تميز
كامل عنده أي وعنده أصل التميز
وهذا لا يصح (قوله فلا خلاف في
انعقاد بيعه) لا يخفى أن القول
الأول من الخلاف جعله كالمجنون
وقال فيه لا يلزمه بيع ولا عتق ولا
طلاق فيؤذن بصحته من المجنون
أي وهو كذلك على ما ذهب إليه ابن
رشد والباقي فقول الشارح أي
لا يصح اتفاقا عند ابن رشد
والباقي فيه نظير بل الحق الموافق

قاله في المدونة ومفهوم تسوق مفهوم مخالفة فإن غير الموقوفة للسوم يقبل قول ربه أنه كان لا عبا
بلايين وقول ابن رشد بين ضعيف والموقوفة في غير سوقها المعدلها حكمها حكم غير المتسوق بها
وظاهر قوله فقال بكم أنه اقتصر عليه فلو قال بكم تبيعها إلى فينبغي لزوم البيع (ص) وشرط عاقده
تميز (ش) الضمير المضاف إليه عاقد عائد على البيع المفهوم من السياق والمراد بالعقد البائع
والمشتري والمعنى أن شرط صحة عقد عاقد البيع وهو البائع والمشتري التميز وهو إذا كالم بشئ من
مقاصد العقل فهمه وأحسن الجواب عنه فلا ينقذ من غير تميز لصبا أو جنون أو غمما منهما أو
من أحدهما عند ابن شاس والمؤلف وابن رشد وقال ابن عرفة عقد المجنون حال جنونه ينظر له
السلطان بالأصل في اتعابه وفسخه أن كان مع من يلزمه عقده واستدل بأشياء ثم اعلم أن العقد
يمكن أن يكون لازما من جهة دون جهة كعقد رشيد مع عبد وأما كونه صحيحا من جهة دون
جهة فلا يتصور شرعا إذا لا يمكن اتصافه بالصحة والفساد في آن واحد وانما يعرف التميز بالالف
واللام لثلاثي توهم أن المراد التميز التام فلا يتأق له قوله (ص) إلا بسكر فتردد (ش) اعلم أن الذي
يفصل في بيع السكران وشرائه على ما يظهر من كلامهم أن كان لا تميز عنده أصلا أنه لا ينقذ
أي لا يصح اتفاقا عند ابن رشد والباقي وعلى المشهور عند ابن شعبان وأما أن كان عنده تميز أي
نوع من التميز فلا خلاف في انعقاد بيعه وانما اختلفت الطرق في لزومه في ابن رشد والخلاف
في ذلك فقال وقول مالك وعامة أصحابه أنه لا يلزمه وهو أظهر الأقوال وأولاها بالصواب وعزام في
المعلم لجهور أصحابنا إذا علمت هذا فلو أسقط المؤلف قوله إلا بسكر فتردد لكان أخصر ووافق
المعتمد وسلم مما يرد عليه وذلك لأن الاستثناء أن كان من المنطوق فالباقي حينئذ معني مع والمراد
بالسكر حينئذ نوع منه لا غيبوبة العقل المنافية للتمييز أي لأن يكون التميز مع سكر فتردد
وقد علمت أنه لا خلاف في انعقاد بيع السكران المميز أي صحته وانما الخلاف في لزومه والكلام
هنا في انعقاده فلا تصح حكاية التردد فيه لأنه خروج عما بالكلام فيه وإن كان

الاستثناء

لنقل أن لابن رشد والباقي قولين بالصحة من غير التميز كالمجنون والسكران

أي من غير لزوم والحاصل أن قول المصنف إلا بسكر فتردد ظاهر التردد في الانعقاد وعدمه وهو ما عليه ابن الحاجب وابن شاس
لذكروهما الخلاف في ذلك والذي تواطأت عليه الطرق أن الخلاف في لزوم وعدمه مع الاتفاق على الصحة هذا الذي عليه ابن رشد
والامام المازري والباقي وعياض والخمى كما قاله محشى تت (قوله وهو أظهر الأقوال الخ) عبارة صريحة في أن المسئلة ذات أقوال
وهو كذلك وقد بينها ابن رشد بقوله السكران المختلط الذي معه بقية من عقله اختلف أهل العلم في أقواله وأفعاله على أربعة أقوال أحدها
أنه كالمجنون فلا يحد ولا يقتصر منه ولا يلزمه بيع ولا عتق ولا طلاق ولا شئ من الأشياء وهو قول محمد بن عبد الحكيم وأبي يوسف
واختاره الطحاوي والثاني أنه كالصحيح لأن معه بقية من عقله وهو قول ابن نافع أنه يجوز عليه كل ما فعل من بيع وغيره وهو مذهب
الشافعي وأبي حنيفة والثالث يلزمه الأفعال ولا يلزمه الطلاق ولا عتق وهو قول الليث والرابع يلزمه الجنائيات والعتق والطلاق
والحدود ولا يلزمه الأقرارات والعقود وهو مذهب مالك وعامة أصحابه وهو أظهر الأقوال وأولاها بالصواب لأن ما يتعلق بالله حق

من الاقرارات والعقود اذا لم يلزم السفيه والصبي لنقصان عقليهما فاحرى أن لا يلزم السكران لنقصان عقله بالسكر وما سوى ذلك مما يتعلق به حق الله يلزمه ولا يسهط (قوله وان كان القول بالصحة فيها ضعيفا) أى فى طريقة ابن شعبان (قوله لانه لم يلزم الخ) فيه نظر لان طرفى التردد طريقة الباجى وابن رشد وطريقة ابن شعبان وهذا التردد غير القسمين اللذين أشار لهما المصنف بقوله وبالتردد الخ أى فهو من غير الغالب والغالب ما تقدم وكان المصنف يقول الابسكر فطريقة ثقتان (قوله والمراد بالسكر الحرام) المراد به مطلق الحرام المغيب للعقل حتى يشمل المفسد والمرفد لا خصوص ذهول العقل مع نشأة وطرب (قوله أو غيره) كلبن حامض وكذا المرقد والمخدر وقوله حيث كان راجع للخمر وغيره (قوله عالما) حال لازمة لان المتعدى عالم وقوله أو للتداوى أى فى غير الخمر والحاصل انه قد ذكر المناوى ما نصه والاصح عند الشافعية حل التداوى بكل نجس الا الخمر والخبر موضعه اذا وجد واطاهر يغنى عن النجس جمع بين الاخبار انتهى والخبر هو قوله فى حديث الجامع ولا تداوى بحرام فاذا علمت ذلك فقول الشارح أو للتداوى أى مقدار ما من يرى الجواز للتداوى (قوله ولزومه تكليف) وبقي شرطان للزوم أحدهما فى العاقد وهو كونه مالكا ملكا تاما لمبايعه أو وكيل عنه بدليل قوله الآتى ومالك غيره على رضا وثانيهما فى المعقود عليه وهو أن لا يتعلق به حق للغير بدليل والعبد الخانى على مستحقها (قوله وهو الرشيد الطائع) يعنى مع البلوغ أو أراد بالرشد ما يشمل البلوغ ويكون قوله لان أجبر عليه الخ مخرجا من أحد (٩) المفهومين وهو الطوعية وفيه انه جل له على

غيره معناه المشهور وأجاب بعضهم بأن فى الكلام حذف الدليل فقوله ولزومه تكليف أى ورشد وطوعية بدل على الاول قوله فى باب الخمر ولولى رد وتصرف بمنزلة وهو شامل للسفيه وعلى الثانى قوله الآتى لان أجبر عليه جبر احراما لانه مفهومه (قوله لان أجبر عليه) أى ولا يلزم فقوله لان أجبر عطف على مقدر دل عليه المقام أى فكل رشيد يلزمه البيع ان طاع شرعا لان أجبر وقولنا ان طاع شرعا يدخل فيه من أكره بحق (قوله أو على سببه) أى ولولم يجبر على البيع وفيه إشارة الى أن فى العبارة حذفاً أو يقال عليه أى على البيع حقيقة أو حكماً (قوله والمسلم والذي الخ) لكن حرمة المسلم أشد واذا ثبت

الاستثناء من المفهوم وعليه درج الشارح ومن وافقه أى فلا يصح بيع غير المميز الا أن يكون عدم التمييز بسبب سكر فتدو قد علمت أن بيع غير المميز غير صحيح اما اتفاقا عند الباجى وابن رشد أو على المشهور عند ابن شعبان فالمناسب للاختصار والمطابق لما يجب به الفتوى الجزم بعدم صحته وترك ذكر التردد وان كان ذكره صحيحا على أنه مستثنى من المفهوم لانه أشار به لطريقة الباجى وابن رشد وطريقة ابن شعبان وان كان القول بالصحة فيها ضعيفا لانه لم يلزم فيه صحة كل من طرفيه والمراد بالسكر الحرام وهو الخمر أو غيره حيث كان متعديا عالما اما ان شربه غير عالم أو للتداوى فكالمجنون (ص) ولزومه تكليف (ش) عطف على عاقده وفى الحقيقة على الصحة المدركة فى قوله وشرط عاقده تميز لان الزوم لا يقابل العاقد فيه عطف عليه وانما يقابل الصحة فلذلك صح العطف والمعنى أن شرط لزوم البيع أن يصدر من مكلف وهو الرشيد الطائع فان صدر من غيره كصبي أو سفيه أو مكرم لم يلزم وان صح (ص) لان أجبر عليه جبر احراما (ش) يريد أن المكلف انما يلزمه ما عقده على نفسه اذا كان طائعا وأما اذا أجبر على البيع أو على سببه وهو طلب مال ظلما فباع شيئا لو فاته فلا يلزمه واحترز بالجبر الحرام من الجبر الشرعى كجبر القاضى المدين على البيع لوفاء الغرماء أو المنفق للنفقة والخراج الحق فليس من ذلك بل هو جائز لازم وجائز ثمراؤه لكل أحد الآن يدون معسرا فيلجأ الى بيع ما يتركه للفلس فكلأ كراه الظلم والمسلم والذي فى ذلك سواء ومن الا كراه الحق الجبر على بيع الارض للطريق أو لتوسيع المسجد والطعام اذا احتيج اليه وللمكره كراه احراما أن يلزم

(٢ - خرى خامس) الجبر لم يلزم سواء علم به المشتري أم لا وان لم يثبت لزومه البيع وله أن يحلف المشتري انه ما علم يجبره وسواء باع المضغوط أى المظلم بنفسه أو باعه قريبه أو غيره باذنه أو باع قريبه أو زوجته مال نفسهما التخليصه ولو من العذاب فليس يبيع مضغوط لا اختيارهما فى ذلك الا الوالدين اذا عذب ولدهما فباعا أو أحدهما شيئا من متاعهما فانه كراه سواء أخرج البيع مقبوضا عليه أو مسرعا بكفيل أو دونه لانه ان هرب خلفه الظالم الى منزله بالأخذ والمعرفة فى أهله وسواء كان له مال غير ما باعه أو لم يكن وفى البيع أو وكل عليه ولا يفتى ببيع المضغوط تدواله الاملاك ولا عتقه ولا هبته وكذا لو تسلف المضغوط ما ضغط فيه من رجل فانه لا يلزمه ما تسلفه على المشهور (قوله لتوسيع المسجد) أى مسجد الجمعة (قوله والطعام اذا احتيج اليه الخ) حاصل ما فى المسئلة انه اذا اشترى طعاما من سوق بلده وأضر ذلك بالناس فى وقت الشراء فانه يمنع من ذلك ولكن يشترط فيه الناس باليمن الذى اشتراه به سواء كان أهل سوقه أو غيرهم ولا يشترط وجود شرط شركة الجبر الا قية فان لم يعلم عنه فبغير يومه أى يوم البيع فى وقت الضرر وأما ان كان وقت الشراء لا ضرر فى الشراء ثم اضطره بعد ذلك فانه يجبر على بيعه وقت الضرورة بسعر وقته وأما ان احتكر ما زرعه أو جلبه من بلد آخر فقال الباجى لم يمنع من احتكاره كان ذلك ضرورة أو غير هاروى محمد يبيع هذا متى شاء ويملك اذا شاء ولو بالمدينة وظاهر العتبية وقول ابن رشد اذا وقعت الشدة أمر أهل الطعام باخراجه مطلقا كان من زراعة أو جلب خلاف ما قال الباجى فالخامس أن فى

المجلوب والمزروع قولان بالجبر على اخراجه وقت الضرورة وعدمه والمعتمد ما أفاده ابن رشد (قوله ويرجع المشتري على الظالم أو وكيله) أي في الدفع للظالم ان كان دفع للظالم وان دفع لوكيل الظالم فان شاعرجع المشتري على الوكيل وان شاعرجع على الظالم حيث ثبت انه دفعه للظالم وان الظالم أوصاه بقبضه والا فيرجع على الوكيل ولا يلتفت لقول الوكيل كنت مكرها وخفت على نفسي وحصل كلام المصنف اذا علم أن الظالم قبضه أو وكيله (١٠) من المضغوط أو من المشتري أو جهل هل قبضه الظالم أو وكيله أو رب المتاع

أثبت ان رب المتاع قبضه لكن لم يعلم هل دفعه للظالم أو أصر فيه في مصلحه أو بقي عنده أما لو علم أن المكره أصر في الثمن في مصلحه أو بقاءه أو ألتفقه باختباره في غير مصلحه لم يرد عليه إلا بالثمن (قوله في العلم الخ) أي فيضمن التلف ولا غلة وأما ان لم يعلم فلا ضمان وله الغلة فالفرقة بين العلم وعدمه لا من حيث هي بل من حيثية شيء آخر وهو أن مع العلم الضمان ولا غلة ومع عدمه لا ضمان وفيها الغلة (قوله ومضى الخ) بل يبيعه مطالب ثم طالب السلطان بالبيع حيث احتاج له فان غصب العامل أعيانا باقية علم ربه اردت له (قوله في جبر عامل) اضافة جبر الى عامل من اضافة المصدر للفعل (قوله سواء ضرب على يديه) أي ألزم باقليم أو بلد بشئ يدفعه (قوله شرع في شرط الجواز) أي جواز البيع وقوله ودوام الملك معطوف على الجواز وقوله مع صحته هذا لازم لدوام الملك فان قلت ان المصنف لم يقل الا ومنع الخ فإين شرط الجواز ومن شرط دوام الملك قلت انه لما أفاد منع بيع المسلم للكافر لزم منه انه يشترط في جواز بيع المسلم أن يباع لمسلم وقوله ويجوز شراء القريب الخ لما كان يتوهم من عدم استقرار ملكه على من يعتق عليه عدم جواز البيع فنص على الجواز (قوله أو مصحفاً أو جزءاً) ومثله يتخذها

المشتري منه ما اشتراه بالثمن الذي باعه به ولا كلام له فيه فهو منحل من جانب المكره بالفتح (ص) ورد عليه بلاثن (ش) يعني أن المكره على سبب البيع وهو المال اذا قدر على خلاص شئته الذي باعه فانه يأخذه من يديه بلا غرم ثمنه ويرجع المشتري على الظالم أو وكيله وسواء علم المشتري بأنه مكره أم لا والمشتري منه كالمشتري من الغاصب في العلم وعدمه والضمان والغلة وعدمهما والخدان وطى ولو أجبر على البيع دون المال فيرد اليه بالثن إلا أن تقوم بينة بتلفه وهل يصدق ان ادعى التلف كالمودع أم لا خلاف على حد سواء فكلام المؤلف هنا فيما إذا أجبر على سبب البيع وهو المال لا على البيع فقط فلذا قال بعض في كلام المؤلف حذف والتقدير لان أجبر عليه أو على سببه وقوله ورد عليه بلاثن راجع للثانية وقوله ورد عليه ان كان قائماً أو قيمته ان كان مقوماً ومثله ان كان مثلياً ان فات (ص) ومضى في جبر عامل (ش) يعني ان السلطان اذا أجبر العامل على بيع ما بيده ليوفي من ثمنه ما كان العامل ظلم فيه غيره فان ذلك البيع ماض وسواء دفع السلطان للظالم حقه أم لا لان اغرام السلطان العمال ما ظلموه للناس حق فله لكن ان رد المال الى أربابه فقد فعل ما وجب عليه والافتقار ظلم والمراد بالعامل من يأخذ المال ظلماً سواء ضرب على يديه أم لا كما يؤخذ من كلام نت * ولما أنهي الكلام على شرطى الصحة وال لزوم شرع في شرط الجواز ودوام الملك مع صحته ويجوز شراء القريب الذي يعتق على المشتري وان لم يدم ملكه بقوله (ص) ومنع بيع مسلم ومصنف وصغير لكافر (ش) يعني انه يحرم على المالك ان يبيع الكافر مسلماً صغيراً أو كبيراً أو مصحفاً أو جزءاً وهذا مما لا خلاف فيه لان فيه امتنان حرمة الاسلام على المصنف واذلال المسلم واستيلاءه عليه وقد قال الله تعالى وان يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً وكذلك يحرم على المالك ان يبيع الكافر كافراً صغيراً أو كبيراً أو مصحفاً أو جزءاً على الاسلام على المشهور والثاني اتفاقاً سواء كان مع الصغير أبوه أم لا كان على دين مشترية أم لا على المذهب والتأويلان الاتيان في قوله وهل منع الصغير اذا لم يكن على دين مشترية أو مطلق ان لم يكن معه أبوه ضعيفاً ومفهوماً صغيراً وهو البالغ فيه تفصيل فان كان يجبر على الاسلام كالجوسي لم يجز بيعه كان على دين مشترية أم لا وان كان لا يجبر كالكتابي الكبير جاز بيعه ان كان على دين مشترية ان قام به وبعبارة المراد بالصغير هنا من يجبر على الاسلام وهو الجوسي مطلقاً والكتابي الصغير وكلامه في الكافر الذي يتعلق به البيع وهو انما هو فيمن يملك والكافر الذي تحت الذمة لا يراد هنا والمراد بالجوسي المسيحي وأما الجوسي الذي ثبت على مجوسيته بين ظهراني المسلمين فلا يجبر على الاسلام قاله في سماع أصيبغ وقوله ابن رشد ومثله يقال في الكتابي الصغير الذي يجبر على الاسلام والمراد بالكبير من المجوس أو من أهل الكتاب من عقل دينه سواء بلغ أم لا كما يفيد كلام ح ويطلق بمنع بيعه للكافر بيع آلة الحرب للعربي والدارلن

استقرار ملكه على من يعتق عليه عدم جواز البيع فنص على الجواز (قوله أو مصحفاً أو جزءاً) ومثله يتخذها كتب الحديث والعلم وكذلك بيع التوراة والانجيل من أهل الكتاب لانهم آمنوا بنسخة من انهم يدلوها وغيرهما (قوله يحرم على المالك) أي مسلماً أو كافراً لان الصحيح ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وعوقب ان لم يعذر بجهل ومثله البيع الهبة والصدقة خلافاً لت (قوله ان قام به) في بلدنا أي خوفاً من أن يرجع لو ذهب لبلده جاسوساً (قوله وكذا يقال في الكتابي الخ) المراد به المسيحي (قوله والمراد بالكبير الخ) هذا يخالف ما في العبارة الاولى من أن المراد بالكبير البالغ الا أن كلام المطاب يرد قول المصنف

فما يأتي وله شراء بالغ الخ (قوله لا غير لهم) بفتح الغين كافي المصباح (قوله والمملوك ممن) أي لمن يعلم منه الفساد أي فالمشتري يعلم منه الفساد في الاولاد (قوله وأجبر على اخراجه) فلو مات العبد قبل اخراجه من تحت يد الكافر فلا يلزمه قيمة على المعتمد خلافا لتت (قوله وتعقب مذهبها) ووجه التعقب ان الدين قيل فيه بالفسخ ولم يقل يجبر فيه على بيعه والعبد مثلاً قيل فيه فانه يجبر على بيعه ولا يفسخ في الدين يفسخ وفي العبد لا يفسخ (قوله بتعذر بيع الدين غالباً) أي (١١) من حيث انه يشترط فيه شروط قل ووجودها أي

فكان أصله المنع فنع في الجزئية المد كورة قد يقال وموجودة في غيرها (قوله ترد الشهادة) والعامه لا ترد هالانه يجوز للمسلم أن يشهد على الكافر وأما الكافر فلا يشهد والحاصل أن العداوة الخاصة أشد من العداوة العامة وهي نزول بالفسخ (قوله وتركه لوضوحه) أي لما جرت به العادة من أن الغالب أن الاخراج يكون بالبيع إلا أن الكافر لا يتولى البيع بل يبيع الامام عليه أوجاعة المسلمين ان لم يكن الامام أي وتولى الكافر العتق والهبة والصدقة ليس كتولية البيع في اهانة المسلم ومثل البيع هبة الثواب (قوله ان رضى بحكمنا) مفاد هذا انه لا بد في القضاء من الاخيرين من البينة والرضا بحكمنا فلا يكتفي أحدهما وكان الظاهر الاكتفاء بالرضا بحكمنا (قوله والمعنى ان الكافرة الخ) وكذلك الكافر فذكر الكافرة فرض مسئلة أولانه الكثير الغالب في الخارج وأما ولد مسلم وأبوه كافر فقليل (قوله خلافاً لان مناس) محتجاً بعدم الاكتفاء في حلية إحدى الاختين بهبة الأخرى لمن يعتصرها منه وقرن ابن يونس بأن مالك الاختين يسلم له الاعتصار والكافرة ممنوعة منه فان اعتصرت أجبرت على

يخذها كنيسة والخشبة لمن يخذها صليبا والعنب لمن يعصره خمر والنحاس لمن يتخذها ناقوسا وكل شيء يعلم أن المشتري قصده بشرائه أمر الا يجوز كبيع الجارية لاهل الفساد الذين لا غير لهم أو يطعمونهم من حرام والمملوك ممن يعلم منه الفساد والحكم الجبر على الاخراج في الجميع كما قاله المؤلف بقوله (وأجبر) من غير فسخ على مذهب المدونة (على اخراجه) أي اخراج ما ذكر من ملكه وقيل يفسخ ان علم البائع بكفر المشتري ولو أجر الكافر عبده الكافر فأسلم العبد فسخت الاجارة وبيع عليه ولا يؤجر المسلم وتعقب مذهبها بفسخ شراء عتق ولدين على عتقه والجامع العداوة في المحلين وأجيب بتعذر بيع الدين غالباً ولان الأولى عداوة عامة والثانية عداوة خاصة والخاصة أقوى ألا ترى أنها ترد الشهادة * ولما كان المقصود عدم دوام ما ذكر في ملك الكافر لا لادلال في المسلم وخشية الامتهان في المحقق كفي فيه ما يحصل ذلك امام من بيع وتركه لوضوحه أو بعثت ناجر أو هبة أو صدقة وقرنه الهبة بالعتق يدل على أن المراد به هبة غير الثواب أي الهبة لوجه الله وأما هبة الثواب فهي بيع وقوله بعتق ويلزمه العتق لانه حكم بين مسلم وذمي بخلاف ما إذا أعتق الكافر عبده الكافر فإنه لا يلزمه ذلك الا اذا بان عنه فيقتضى عليه به ان رضى بحكمنا وقوله (بعتق) متعلق بعتق أي والاخراج بعتق الخ لا بكتابة ورهن وانما احتجنا الى ذلك لان الكلام يقتضي بظاهره أنه لا يجبر بالكتابة ونحوها ولا يلزم من عدم الجبر عدم الكفاية مع أن المقصود عدم الكفاية وبالتقدير المذكور اندفع ما يقتضيه الظاهر (ص) أو هبة ولولدها الصغير (ش) أي المسلم والمعنى ان الكافرة اذا اشترت من تجبر على اخراجه ووهبه لولدها المسلم ولوصغيره فانه يكتفي بذلك ويتصور كون ولدها الصغير مسلماً بأن يكون من زوجها المسلم أو من زوجها الكافر وأسلم لان المذهب صحة اسلام الصغير المميز ولولم ينقر من أبويه وأولى ولولدها الكبير الرشيد وقدرتها على الاعتصار ليست مانعة من الاكتفاء بهما في الاخراج عند ابن الكاتب وأبي بكر بن عبد الرحمن واختاره ابن يونس كما أشار له بقوله (على الاربع) خلافاً لابن مناس وقوله (لا بكتابة) أي فلا تكتفي قبل بيعها وأما بعده كما هو الواجب فتكتفي وقد ذكر المؤلف ما يفيد وجوب بيعها فقال ومضت كتابة كافر لمسلم وبيعت ولذلك قال بعض أي فلا يكتفي الاخراج بهما مع بقاء الحال على حاله من كون الكافر يتولى أخذ الكتابة بل تباع كما يأتي فلا يقال قد كفت الكتابة في الاخراج ولو قال لا بكتابة لم يدخل التدبير والاستيلاء لكان أولى فان التدبير لا يكتفي أيضاً مع بقاء الحال على حاله كما قلنا في الكتابة بل يؤجر له (ص) ورهن وأتى برهن ثقة ان علم مرتته باسلامه ولم يعين ولا يجعل (ش) يعنى أن النصراني اذا رهن عبده الكافر بعد ما أسلم العبد عنده فانه لا يكتفي بذلك وبياع ويجعل للرهن حقه الا أن يأتي برهن ثقة لكن قيده بعض القرويين بأن لا يقع عقد المعاملة على رهن بعينه فان وقع عقد المعاملة على رهن معين فلا بد من تعجيل الحق وقيده ابن محرز

الاخراج (قوله من كون الكافر يتولى أخذ الكتابة) بنفسه أو بواسطة (قوله والاستيلاء الخ) صورته ان تسلم أمته القن فيطؤها بعد اسلامها فتحمل منه فيخرج عتقها عليه الا أن يسلم هو قبل عتقها وكذا ان أولادها قبل اسلامها أي وطئها وهي قن فحملت منه ثم أسلمت كارجع اليه مالك فيها وتباع خدمة معتق لاجل فيمكن بذلك لا بمجرد العتق لاجل (قوله بل يؤجر له) أي شيئاً لان المدة مجهولة (قوله ورهن) أي لتحق بقاء ملكه عليه فيؤخذ الرهن وبياع

(قوله وعلى هذا) أي على ما قررنا من أن قول المصنف أن علم مرتبه الخ ليس مراده أن وجود الشرطين متفق عليهما بل الشرط الأول لأن محرز والثاني لبعض القرويين وبه يتم ما ذكره المؤلف أي وأما قولنا مراده أن وجود الشرطين متفق عليهما لما تم لانه ليس في الواقع هكذا (قوله وكلام المؤلف محله الخ) هذا قيد في قوله والاعمال تركه المصنف وتركه قيدا آخر في قوله وأتي برهن ثقة بأن محله حيث أراد الراهن أخذ الثمن الذي يباع به العبد الذي لم يكتف برهنه فان أراد تعجيله في الدين فله ذلك كما في الشيخ أحمد فظاهره ولو كان دون الدين لأن عن الرهن يقوم مقامه (١٣) ثم يتبعه بباقي ما عليه وأما في الصور التي يلزم فيها تعجيل الدين فليس له أن يلزم

بما إذا علم المرتبه بإسلامه فان لم يعلم المرتبه بإسلامه فلا بد من تعجيل الحق وعلى هذا فبتم ما ذكره المؤلف والافلا وذلك لأن بعض القرويين أناط التعجيل بتعيينه وابن محرز أناطه بعدم علم المرتبه بإسلامه فان وجد فيه علم المرتبه بإسلامه وعدم تعيينه فانه ما يتفق فان على الاتيان برهن ثقة وعلى عدم تعجيل الدين وهذه الصورة هي منطوق المؤلف وان وجد فيه عدم علم المرتبه بإسلامه مع تعيينه فانه ما يتفق أيضا على تعجيله وهذه الصورة هي مفهوم القيسدين في كلام المؤلف وان وجد فيه تعيينه وعلم المرتبه بإسلامه بحال الحق عند بعض القرويين ولم يعجل عند ابن محرز وان وجد فيه عدم تعيينه وعدم علمه بإسلامه فانه يعجل الحق عند ابن محرز ويأتي برهن ثقة عند بعض القرويين فالصور أربع صورتان فيما إذا علم المرتبه بإسلامه وهما أن يكون معيناً أم لا وصورتان فيما إذا لم يعلم بإسلامه وهما كونه معيناً أم لا وعلم مما قررنا أن قوله والاعمال يدخل تحته ثلاث صور وهي ما إذا لم يعلم المرتبه بإسلامه وعين وهي يتفق فيها ابن محرز والقرويون على التعجيل وما إذا لم يعلم المرتبه بإسلامه ولم يعين وما إذا عين وعلم بإسلامه وكلاهما يختلف فيه فلا يقال وأتي برهن ثقة وهل ان علم مرتبه بإسلامه أو ان لم يعين والاعمال كعتقه أو يلا لطلب ما في كلامهم وكلام المؤلف محله إذا أسلم العبد الرهن قبل رهنه وأما ان أسلم بعد رهنه فلا رهن أن يأتي برهن ثقة في الصور كلها اتفاقا العذر الراهن وعدم تعديده والمراد بالنقطة أن تكون قيمته كقيمته تحريرا وضمائه كضمائه ومحل قوله والاعمال حيث كان مؤسرا والدين مما يعجل يفهم ذلك من المسئلة المشبهة بقوله (كعتقه) أي كعتق الراهن مسلما أو كافر العبد الراهن قبل قبضه أو بعده الآتي في قوله ومضى عتق المؤسر وكاتبته وعجل والمعسر يبقى فان كان الدين مما لا يعجل بأن كان طعاما أو عروضا من بيع فقال ابن يونس في باب الرهن انظر هل يبقى رهنا أو يغرم قيمته وتبقى رهنا أو يأتي برهن مكانه أقوال اه وما نحن فيه كذلك كما هو الظاهر وفي ابن عرفة إشارة اليه (ص) وجازرده عليه بعيب (ش) أي اذا بيع على الكافر العبد المسلم فانه يجوز لمشتريه اذا وجد به عيبا أن يرده على الكافر بناء على أن الرد بالعيب نقض للبيع من أصله وهو المذهب وقيل لا يجوز ويتعين الرجوع بالارش بناء على أن الرد بالعيب ابتداء ببيع (ص) وفي خيار مشترى مسلم يهمل لا نقضائه (ش) يريد أن الكافر اذا باع عبدا كافر المسلم بخيار للمشتري فأسلم العبد قبل انقضاء أمد الخيار فان المسلم يهمل الى انقضاء أمد خياره لسبق حقه على حق العبد فان كان الخيار للبائع الكافر أو كان المشتري الذي له الخيار كافر الاستعجال باستعلام ما عنده من رد أو امضاء لاشلا يدوم ملكه على مسلم ولا يهمل واليه أشار بقوله (ويستعجل الكافر) منهما (ص) كبيعته ان

المرتبه بقبول عن العبد حيث كان دون الدين بل للمرتبه جبره على تعجيل الدين كله (قوله في الصور كلها) لا يظهر هنا الا صورتان التعيين وعدمه ولا يعقل العلم وعدمه (قوله وضمائه كضمائه) أي بأن يكون الثاني مما لا يغاب عليه كالاول والقاعدة ان الرهن الذي لا يغاب عليه لا ضمان اذا ادعى المـ مرتبه ضياعه (قوله والدين مما يعجل) بأن كان عيننا مطلقا أو عرضا من قرض فان كان عرضا من بيع فسيأتي الشارح ينبه عليه (قوله من بيع) راجع لقوله طعاما وقوله عروضا (قوله وما نحن فيه كذلك) أي قول المصنف والاعمال يجري فيه ذلك والحاصل أن هذه الأقوال في المسئلة المشبهة بها المشار لها بقوله كعتقه وقوله وما نحن فيه أي من قول المصنف والاعمال ثم لا يظهر القول الاول لما فيه من استيلاء الكافر على المسلم وفي شب مثل ما في الشارح على ما في النسخة الصحيحة والذي في عـ عن ابن عرفة وتبعه الشيخ عـ أنه في مسئلتنا يخبر المرتبه في قبول التعجيل وفي ابقاء عن العبد الذي

أسلم رهنا وفي الاتيان برهن مكانه ولا يخبر في بقاء العبد رهنا لأن فيه استمرار ملك الكافر للمسلم ولا يجب المرتبه على بقاء دينه بل ارهن لأن تعدى هذا أشد من التعدى في مسئلة عتق الراهن المؤسر الرهن والدين مما يعجل أقول وهو ظاهر (قوله وجازرده عليه بعيب الخ) لا يقال على جواز رده لا يتولى البيع الا السلطان وبيعه ببيع براءة لا نأقول ببيعه ليس ببيع براءة في هذه المسئلة بل في مال المافس (قوله وفي خيار) خبر مقدم مبتدؤه يهمل لانه مستعمل في الحدث فقط أولان أن حذف وارتفع الفعل فان رده المسلم لبائعه أجبر على اخراجه أو ان المبتدأ محذوف التقدير وفي خيار مشترى الخ (قوله منهما) أي الكافر من المشتري أو البائع اعلم أن ظاهر العبارة أن المراد بالكافر المشتري لانه أخذ مقايلا للمسلم الذي هو المشتري الا أن الاولى التعميم كما فعل

الشارح فان قلت ما وجه الاستحجال فيما اذا كان البائع هو المسلم والمشتري ككافر او الخيار له فالجواب ان المشتري يختبر العبد بالاستخدام ففيه استخدام الكافر المسلم ومراعاة قلن يقول ان الملك له في أيام الخيار (قوله وبعدت) الواو للحوال أي واما ان قربت كتب اليه ائلا يكون قد أسلم قبل بيع العبد سواء أسلم قبل اسلام العبد أو بعد اسلامه وقبل بيعه أو لاجل أن يقضى بعقوبته قبل بيع العبد أي قبل بيع العبد ولو تأخر اسلام السيد (قوله وجهل محل السيد كبعده) وهل يتلوم للسيد في البعده والمجهول ان رجي قولان (قوله على الوجه المذكور) وهو ما اذا أثبت السيد انه أسلم قبل بيع العبد (قوله يمنع من الامضاء) مبتدأ على ما تقدم وفي آخر الشارح ما يفيد أن قوله يمنع من الامضاء خبر مبتدأ محذوف وقوله في البائع خبر مقدم وانظر اذا كان الخيار في هذه الصور كلها للغير المتبايعين فلو كان الخيار لكل واحد منهما مسلم ثم استعمل الكافر قضى بشي وقضى المسلم بخلافه في مدة امهاله فالعبرة بما قضى به المسلم فيما يظهر فلو كان كل منهما كافرا والخيار لهما وقضى كل منهما بخلاف (١٣) ما قضى به الاخر فالظاهر أنه يعمل بما قضى به البائع اقوة تصرفه لكونه مالكا

والتابع اذا لم يقض أحدهما بشي في الاقسام المذكورة وانظر اذا كان كل مسلما والخيار لهما فهل يعمل بما قضى به البائع أو يتركان حتى يتفقا على أمر فان لم يتفقا فانظر ما الحكم (قوله رفع تقريره) بدل من ما أو خبر مبتدأ محذوف أي وهو رفع تقريره أو مفعول ان فعل محذوف أي لا فرق بين ما يبدى المسلم والخاص ان الساعة اذا بيعت على الخيار فاذا قلنا بيع الخيار منبرم فالذي يبدى البائع رفع تقريره أي البيع بأن يرد البيع وأما ان قلنا ان بيع الخيار منحل فالذي يبدى أي البائع ابتداء تقريره بأن يعضي البيع وكأنه يقول قلنا الذي يبدى هذا أو هذا فيمنع من الامضاء بجماع تملك الخ ويصح وجه آخر بأن يقال المراد برفع تقريره أي رفع تملكه أي ملكه بناء على أن بيع الخيار منبرم وقوله وابتداء تقريره أي وابتداء تملكه أي بناء على أنه

أسلم وبعدت غيبة سيده (ش) يريد أن العبد اذا أسلم وسيده الكافر غائب غيبة بعبدته كعشرة أيام مع الامن واليومين مع الخوف فان السلطان يستعمل بيعه ولا يجهل الى محي سيده فالتشبيه في استحجال بيعه وجهل محل السيد كبعده فلو بيع ثم قدم سيده وأثبت انه أسلم قبل العبد نقض البيع ولو أعتقه المشتري نقض العتق ولو حكم فيه لان الحكم لم يصادف محالا انظر أبا الحسن الا أن يكون الحكم من مخالف يرى أن بيعه على الوجه المذكور لا ينقض (ص) وفي البائع يمنع من الامضاء (ش) يريد أن المسلم اذا باع عبده الكافر من كافر على أن الخيار للبائع المسلم ثم أسلم العبد في أمه الخيار فان المسلم يمنع من امضاء البيع لان بيع الخيار منحل على المعروف من المذهب قال في توضيحه بل ولو قلنا بانبرامه اذ لا فرق بين ما يبدى المسلم ورفع تقريره وابتداء تقريره بجماع تملك الكافر للمسلم في الوجهين وخرج المأزري ان له امضاءه على أنه منع فقد قوله وفي البائع الخ أي والحكم في خيار البائع المسلم يمنع من الامضاء وأما لو كان كافرا فلا يمنع مما ذكر بل يستعمل كما يعلم مما قبله (ص) وفي جواز بيع من أسلم بخيار تردد (ش) يريد أن الكافر اذا أسلم عبده وقلنا يحجر على بيعه فهل يجوز له أن يبيعه على خياره أو للمشتري تأنيبه من طلب الاستقصاء للكافر في نفسه وفي العدول عنه تضيق على الكافر ولا يدفع ضرر بضرب رأو لا يجوز لبقاء المسلم في ملك الكافر زمن الخيار تردد للمأزري وحده لعدم نص المتقدمين ولم يتعرض ابن الحاجب لهذه المسئلة وقد ذكرها في التوضيح بصيغة فرع فقال قال المأزري الخ وهل الخيار هنا ثلاثة أيام لاجعة لان المقصود الاستقصاء في الثمن وهو يحصل بالمدة المذكورة أو بجمعة مثل الخيار في اختبار حال المبيع طريقتان والثانية هي ظاهر ما للوف في باب الخيار فان قيل القول بجواز بيعه بالخيار يخالف قول المؤلف ويستعمل الكافر ويجاب بأنه لما وقع البيع على الخيار فقد حصل الاستقصاء في الثمن فلا مضره عليه في الاستحجال ولو منع هنامن البيع على الخيار ابتداء لفات الاستقصاء في الثمن فيحصل له الضرر فلذلك جرى قول بالجواز ثم ظاهر قوله من أسلم ان اسلام العبد حدث عند البائع الكافر وهو مقتضى نص المأزري ويفهم منه أن الكافر لو اشتراه

منحل فكان البائع ابتداء تملكه كما أخرج التمهيد الاول لان التمهيد الاول كان خاليا عن تعلق غير به في الجملة بخلاف هذا التمهيد فله غير تعلق به في الجملة (قوله وخرج المأزري) أي ان المأزري خرج على أنه منعقد الامضاء أي وعدم الامضاء على أنه غير منعقد (قوله بخيار) يتعلق ببيع والبائع معني على (قوله تردد) وعلى القول بعدم الجواز لو باع بخيار فالظاهر رد البيع (قوله أو للمشتري) أي أولهما معا فاما ممانعة خلو نحو زالج (قوله طريقتان) انظر كيف يتأني هذا الخلاف بالطريقتين على أحد الاحتمالين لان المسئلة كما علمت ليس فيها نص (قوله يخالف قول المؤلف ويستعمل الكافر) فاذا لم يؤثر لا نقضاء أيام الخيار مع طر واسلامه فكيف يؤذن له في بيعه بالخيار بعد اسلامه (قوله ويجاب بأنه لما وقع الخ) أي في المسئلة السابقة وقوله فلا مضره عليه وحاصل ذلك ان ما تقدم قد حدثت الاسلام في أيام الخيار فقد حصل الاستقصاء باعتبار الازمنة المتقدمة قبل الاسلام فلا مضره في الاستحجال بخلاف هذه المسئلة التي فيها التردد فلا استحجال فيها أصلا (قوله فقد حصل الخ) قد يقال ان هذا لا يتم اذا وقع الاسلام عقب البيع لا نقوله جرى

قول أى احتمال (قوله أو مطلق) أى أو المنع مطلق واعلم أن قول المصنف إذا لم يكن طرف مستقر متعلق باستقرار محذوف وقوله أو مطلق بالرفع عطف على الخبر أو على معنى الخبر أى هل هو مقيد أو مطلق أو بالنصب عطف على محل الطرف أى أو مستقر مطلقاً أو معمول لفعل مقدر معطوف على اسم وهو قوله منع أى أو يمنع مطلقاً (قوله فلو وافقه في الدين الخ) أى بأن كان كل نصرانياً مثلاً الأحسن أن يفسر الدين بأن يكون على معتقده الخاص لأنه موافق له في النصرانية إذ تحتها أنواع أذ يغض بعض المتصنف بأحدها المتصنف بغيره (قوله لجاز) ينبغى اشتراط اقامته به بدار الاسلام ان راق لا دونه (قوله اذا كان معه أبوه) أى أو كان عند المشتري ولا يكتفى اجتماعهما في حوز ولكل واحد مال (١٤) وههنا بحث وهوانه اذا كان معه أبوه يباع لمن على غير دين مشتريه فيؤدى الى

بيع الكافر البالغ لمن على غير دينه فيخالف قوله وله شراء بالغ على دينه وأجيب بأن أباه على دين مشتريهما والولد يتبع أباه أو أن ما هنا ضعيف والمشهور ما يأتي (قوله ووجهه أنهم مسلمون حكماً) يقال والصغير الكتابي كذلك والامساح قول المصنف فيه ما تقدم وصغير الكافر وهذا وجه المعتمد الذي تقدم الكلام عليه أى لأنه تقدم انه المعتمد وان حكاية هذين التأويلين ضعيف (قوله وجبرته تهديد وضرب) أى جبرته يكون بالتهديد والضرب فالضمير في قول المصنف وجبرته فائد على من يجبر على الاسلام وينبغي أن يكون ذلك بمجلس وان يكرر عليه ذلك وتقدم التهديد على الضرب واجب فيما ينظر (قوله وظاهره انه لا يهدد بالسجن) ولعل وجهه أنه يلزم على السجن امتداد الكفر والمطابوب ازالته على الفور (قوله خوفاً من عوده جاسوساً) هذا التعليل يرشد الى أنه فيمن طالت اقامته ببلد الاسلام والظاهر أنه سبب الاستكشاف وانظر من ليس له دين كالسودان هل لاهل الذمة

مسلم أو أراد بيعه بخيار لم يجز اتفاقاً لان الكافر متعدي في شرائه فلم يمكن من بيعه بالخيار بخلاف اسلامه عنده لانه معذور في ذلك (ص) وهل منع الصغير اذا لم يكن على دين مشتريه أو مطلق ان لم يكن معه أبوه تأويلان (ش) أى وهل منع الصغير الكافر الكتابي فهو أخص من الصغير السابق محله اذا لم يكن على دين مشتريه بأن يكون يهودياً والمشتري له نصرانياً وعكسه لما بينهما من العداوة فلو وافقه في الدين لجاز كما تأويلها بعض شيوخ عياض أو المنع مطلق وافق دين مشتريه أم لا ان لم يكن معه في البيع أبوه تأويلان وبعبارة فان كان معه أبوه جاز على أحد التأويلين كان على دين مشتريه أم لا لان الكافر لا يتمكن من اذيتة اذا كان معه أبوه كما اذا انفرد به أبوه لانه اذا آذاه رفعه أبوه للحاكم ثم ان التأويلين في الصغير الكتابي وأما المجوسى فيمنع من بيعهم للكفار اتفاقاً في الصغير وعلى المشهور في الكبار كما نقل عن ابن عرفة ووجهه أنهم مسلمون حكماً والمسلم لا يجوز بيعه فكذا من في حكمه كما نقله القرافى (ص) وجبرته تهديد وضرب (ش) أى ان المشتري للكافر الذى يجبر على الاسلام وهو المجوسى مطلقاً والكتابي الصغير يجبر على الاسلام بالتهديد والضرب وتقدم التهديد على الضرب واجب وظاهره أنه لا يعتبر هنا ظن الافادة وظاهره أنه لا يهدد بالسجن (ص) وله شراء بالغ على دينه ان أقام به (ش) أى ويجوز للكافر شراء الكافر البالغ من أهل دينه لا غير لما بينهما من العداوة ومحمل الجواز ان أقام به ببلد الاسلام لا يخرج به ببلد الحرب خوفاً من عوده جاسوساً وبعبارة ان أقام به أى ان شرط في عقد البيع أنه يقسم به فان لم يشترط ذلك لم يصح البيع ولو أقام به بالفعل كما ذكره الشيخ كريمة الدين بمحنا وقوله وله أى وللکافر الكتابي وقوله بالغ مفهوم صغير وصرح به لانه مفهوم وصنف وهو لا يعتبره وقوله ان أقام به مقيد بما اذا كان المبيع ذكراً فان كان أنثى فيجوز بيعها لمن هو على دينها وان لم يقسم بها وينبغي أن يقيد بما اذا لم تكن كاذرة في كشف عورات المسلمين (ص) لا غير على المختار (ش) أى انه لا يجوز شراء بالغ على غير دين المشتري على ما اختاره اللخمي ابن ناجي وهو المشهور للعداوة التي بينهما ومنع الشراء مبنى على خطابهم بفروع الشريعة وكذا منع البيع اذا كان البائع كافراً أو أماً ان كان مسلماً فظاهر (ص) والصغير على الأرجح (ش) الاولى اسقاط هذا لانه ان عطف على الميثب أى وله شراء الصغير فصوابه المختار لان هذا قول ابن الموار واختاره اللخمي وان عطف على المنفى أى لا شراء الصغير كان تكرار مع قوله سابقاً وصغير لكافر وهذا نص المدونة وليس لابن يونس فيه ترجيح ولما أنهى الكلام على ما يشترط

شراؤهم واستظهر المنع لانقيادهم للاسلام بأول وهلة (قوله بمحنا) أى استظهارا (قوله وله) أى للكافر الكتابي وأما المجوسى فليس له ذلك (قوله وصرح به لانه مفهوم وصنف) أقول ولو فرض انه اعتبر مفهومه فنقول انما صرح به لاجل الشرط (قوله ان أقام به) فلو وقع البيع وأراد الخرج به فانه يجبر على اخراجه من ملكه بأحد الامور المتقدمة (قوله ومنع الشراء الخ) أقول لا يخفى أن القصد من ذلك عدم التمكين من ذلك فعليه لافرق قلنا بأنه مبنى على أن الكفار مخاطبون أولاً (قوله وأما اذا كان مسلماً فظاهر) لان المسلم مخاطب بفروع الشريعة اتفاقاً (قوله وهذا نص المدونة الخ) هذا اعتراض بأن هذا صحيح والحاصل أن المتعين الاحتمال الثاني والصواب أن يقول على الاصح فيكون إشارة لترجيح التأويل بالمنع مطلقاً كان على

دين مشترية أم لا لان المصحح هو عياض لانه استبعد التأويل الآخر وأما ابن يونس فلم يوجد له هنا ترجيح كما قاله ابن غازي وح ومن تبعهما (قوله في ركني) أي أحذر ركني وهو العاقد بناء على ان الاركان ثلاثة الصيغة والعاقد والمعقود عليه (قوله كان ليسا) على وزن كرم كما أفاده المصباح أي ملبوسا كثيرا خلافا لما يتبادر من الشارح من أن الضمير عائد على المشتري وليس كذلك وقراءته بتشديد الباء مكسورة خطأ (قوله كما جزم به الخطاب) قاله استظهارا ولقطه بعد أن نقل ما نقله والظاهر وجوب التبيين ولو كان لا يفسده الغسل وان لم يكن عيبا خشية أن يصلي فيه خصوصا إذا كان بائعا ممن يصلي فانه يحمله على الطهارة اه وفي تت الصغير مانعه وأما ما نجاسته عارضة ويمكن زوالها كالثوب يقع عليه النجاسة فجائز بيعه ويجب بيانه ان كان الغسل يفسده أو كان مشترية مصليا وفي كلام بعض الشراح تضعيفه (قوله فهو معطوف الخ) هذا التقرير لا صحة له وقوله أي فان انتفت الخ يرجع معنى لقوله فان لم يكن الخ وعلى كل حال لا يظهر العطف (تبيينه) يدخل تحت الكاف (١٥) أيضا مصحف كتب بدوامة ماتت فيه فارة فانه لا يصح بيعه فلا حسن أن المعطوف بلا مقدر والعطف على ما يستفاد من معنى ما تقدم أي يشترط كون المعقود عليه طاهر الى غيره كزبل الخ (تبيينه) اشتراط الطهارة انما هو في حالة الاختيار فتخرج حالة الاضطرار فلا تشترط الطهارة كالميتة المضطروا والخمر للغصوص على ما قاله ابن عرفة والظاهر انه استعمل هذه الشروط فيما يشمل الصحة وما يشمل الجواز فان قوله وفردة عليه شرط صحة بالارباب والمثال بالآتي كذلك (قوله خرج) أي خرج منع زبل غير المأ كوله وقوله عبر عنه عياض بلا يجوز أي والاصل فيه الحرمة (قوله وانتفاع) أي شرعي فتخرج آلات اللهو وقوله ولو قلت أي وسواء كانت حالا أو متروكة كالهر الصغير (قوله وأما من في السياق) أي نزع الروح للموت (قوله لان المشرف أعم) المناسب أن يقول لان المشرف مغاير لمن في السياق ويدل على ما قلنا ان السياق

في ركني البيع الاولين شرع في الكلام على شروط الثالث وذكرها ستة بقوله (ص) وشروط المعقود عليه طهارة (ش) يعني أنه يشترط في المعقود عليه ثبوتها ومثما طهارتها ما قاله المصنف في فان قيل اجازة بيع الثوب المتنجس ينافي اشتراط الطهارة فالجواب أن المراد الطهارة الاصلية وما عرض عليها مما يمكن ازالته منزلة الطهارة الاصلية لكنه يجب تبيينه عند البيع كان الغسل يفسده أولا كان ينقصه أولا كان المشتري يصلي أم لا كان ليسا أم لا كما جزم به ح فان لم يمكن ازالة النجاسة كالزيت المتنجس فلا يصح بيعه كما قاله المؤلف (ص) لا كزبل وزيت تنجس (ش) فهو معطوف على المفهوم أي فان انتفت الطهارة لا يجوز البيع كزبل وزيت تنجس وكذا يقال في تطايره ويجوز أن تكون الكاف بمعنى مثل وهي نائب فاعل فعل مقدر أي لا يباع مثل زبل أي من غيره مأ كوله ولو مكروها خرج منه ابن القاسم على منع مالك بيع العذرة وما وقع لمالك من كراهة بيعها عبر عنه عياض بلا يجوز وأدخلت الكاف كل ما نجاسته ذاتية كالعذرة والميتة والكاف مقدرة في قوله وزيت تنجس لادخال كل ما نجاسته كالذاتية وهو ما لا يقبل التطهير كعسل وسمن وتقدم جواز بيع ما نجاسته عارضة ويمكن زوالها (ص) وانتفاع لا يحرم أشرف (ش) أي ومما يشترط في صحة المبيع أن يكون مما ينتفع به ولو قلت كالماء والتراب فلا يباع محرم الا كل اذا أشرف على الموت لعدم النفع به حينئذ حالا وما لا ولا العصارا التي لا يجتمع من مائة منها أوقية لحم وقول تت يحتاج لنقل فيه نظر لانه سلم أن يكون المبيع منتفعا به والعصارا التي اذا اجتمع منها مائة لا يتحصل منها أوقية لحم لا ينتفع بها واحترز بقوله محرم من المباح فانه يجوز بيعه ولو أشرف على الموت لان المنفعة به حاصلة في الحال لا مكان ذ كانه واحترز بقوله أشرف عما اذا كان غير مشرف فان بيعه جائز ولو محرما كما قاله ابن عبد السلام وأما من في السياق فانه يمنع بيعه ولو مأ كولا ففرق بين المشرف ومن في السياق لان المشرف أعم والذي في السياق أخص والاعم لا يلزم أن يصدق بأخص معين فالذي في السياق أشد غررا من المشرف لانه ظهرت عليه علامات الموت حتى لم يبق الا زهاق روحه وحينئذ ينتفي اعتراض ابن عرفة على ابن عبد السلام (ص) وعدم

عبارة عن الحال المقطوع الحصول الموت فيها وأما الاشراف فهو الحال الذي يظن الموت فيها (قوله وحينئذ ينتفي الخ) والحاصل ان المصنف تبع ابن عبد السلام في تقييده بالمحرم ونسبه له في التوضيح وقد رده ابن عرفة بأن ظاهر اطلاقهم ونص ابن حجر على منع بيع من في السياق ولو كان مأ كوله اللحم اه فكيف يقيده بالمحرم وحاصل الجواب عن ابن عبد السلام بأن المشرف غير من في السياق أي فان عبد السلام يوافق ابن عرفة على أن من في السياق يمنع مطلقا وأما المشرف فلم يأخذ في السياق فيفصل فيه بين محرم الاكل ومباح الاكل وحينئذ فالاقسام ثلاثة اذا لم يكن مشرفا يجوز بيعه مطلقا مأ كوله اللحم أولا ومن في السياق يمنع بيعه مطلقا ويفصل في المشرف الذي ذكره ابن عبد السلام أي فكلا الاعتراض على ابن عبيد السلام لا اعتراض على المصنف ورد ذلك محشئ نت بأن الذي ليس في السياق يباع مطلقا مأ كوله اللحم أم لا ونصه قوله لا يحرم أشرف المراد بأشرف بلغ حد السياق كما قال ابن الحاجب وأما قبله فيجوز ولو كان محرما قاله ح فقول ج اعتراض ابن عرفة يتوجه على المؤلف ان يفسر أشرف بمن في السياق وأما ان يفسر بمن قوي

قرنه فلا يتوجه لانه في هذه الحالة يمنع بيع المحرم دون غيره غير ظاهر ان من لم يبلغ السياق يجوز بيعه كان محرم الا كل أم لا اه (قوله
 أي مما يشترط في المبيع) أي في صحة البيع بالنسبة للمبيع (قوله ولما كان الاذن في اتخاذه الخ) وينبغي منع قتله قبل والنص كذلك
 وأما المنهي عن اتخاذه فيجوز قتله بل يندب كافي الخطاب في باب المباح (قوله نية على منعه) الاولى على عدم صحة بيعه (قوله مع كونه
 طاهرا) أي ومنتفعا به أي فحينئذ غير ما قبله وأما لو أتى اللفظ على عمومته فيغني عن قوله طهارة وانتفاع لان كلام من النجس والمحرم
 المشرف منه عنه والحاصل ان الاولى الاقتصار عليه كما قال المازري كغيره عقد البيع يشترط فيه السلامة من المنهيات كلها (قوله
 وجازهر) والاعم للشترى ولو قال وجاز كهر (١٦) لسكان أشمل ليشمل الفيل لعظمه وقط الزباد لزيادة الأمان الشارح أجاب عن

ذلك بقوله والمراد بالبيع الخ
 وقوله وقوة يفسر ما قبله وقوله
 والعداء كذلك (قوله ذات الهر
 وذات السبع) إضافة ذات لسبع
 إضافة للبيان (قوله وان قلنا
 تتبع) أي وهو المذهب كما قرره
 شيخنا السلوتي وهو ترجيح منه
 الكلام عجب فانه جعل المذهب
 ونقل الفيشي في حاشيته ان
 المذهب انما لا يتبع ويبدله
 كلام التوضيح (قوله فلا يؤكل
 اللحم) أي فهو ميتة (قوله والمراد
 بالسبع ما يتسبع) أي فيشمل
 الضبع والثعلب وغيرهما من
 مكرهه الا كل لا خصوص السبع
 والا كان الكلام قاصرا (قوله
 مقرب) من أقرب الخامل اذا
 قرب وضعها (قوله وسيأتي حكم
 الخ) فيه نظر وذلك لان الخامل
 اذا بلغت ستة أشهر لا يحجر عليها
 الا في التبرعات لا في البيع ونحوه
 مما ليس من التبرعات (قوله
 لا كآبق) أي وبغير شارد (قوله
 فاسد) ما لم يقبض عليه وعلم انه
 باق على صفته ولا خصومة فيه بان
 كان القابض عليه غير الحاكم فانه
 يجوز العقد لكن ان قرب موضعه

نهي لا ككلب صيد (ش) أي ومما يشترط في المبيع أن يكون غير منهي عن بيعه فلا يبيع
 كلب الصيد لنيه عليه الصلاة والسلام عن ثمنه ولما كان الاذن في اتخاذه ولزوم قيمته
 لقائله بوجه صحة بيعه نية على منعه لقول ابن رشد هو المشهور ابن رشد هو المعالم من قول
 مالك وأصحابه وأجاز ابن نافع وابن كنانة بيعه وسكنون قائلا وأج بئنه ومالم يؤذن في اتخاذه
 لا يباع اتفاقا فقوله وعدم منهي أي عن بيعه مع كونه طاهرا لا عن اتخاذه اذ كلب الصيد غير
 منهي عن اتخاذه وقوله منهي أي تحريم لملكه أو لبعضه فعلى هذا لا يجوز بيع مائة قلة تمل مثلا
 وفيها قلة خمر والكاف داخلة على المضاف اليه لان عادة المؤلف ادخالها على المضاف واردة
 المضاف اليه كقوله وكطين مطر لا ككلب صيد (ص) وجازهر وسبع للجلد (ش) يعني
 ان شراء ذات الهر وذات السبع لاخذ جلده جائز وأما شراء ما ذكره له من أوله والجلد فمكروه
 كما يفيد ما ذكره ابن ناجي وكلام المدونة واذا ذكي للجلد لا اللحم فيؤكل اللحم على القول بأن
 الذكاة لا تتبعه وان قلنا تتبعه فلا يؤكل اللحم وأما الجلد فيؤكل على كل من القولين
 والمراد بالسبع ما يتسبع أي كل ماله جراءة أي شدة وقوة على الافتراس والعداء (ص) وحامل
 مقرب (ش) أي وجاز بيع حامل مقرب أي واقع عليه البيع فإضافة بيع الى حامل من
 إضافة المصدر لفعله وظاهره جواز بيعها ولو بعد مضي ستة أشهر فأكثرت لها وسيأتي حكم
 ما اذا كانت بائعة في باب الحجر في قوله وحامل ستة أي انه يحجر عليها اذا تمت السنة ودخلت في
 السابع (ص) وقدره عليه لا كآبق (ش) أي وشرط للعقد قدرة عليه لئلا يبيع البائع
 والمشتري فلا يباع ما قدر عليه مشترىه ويجز عنه بائعه ولا ما يجز عنه كآبق لقول مالك يبيع
 العبد في اياقه فاسد وضمائه من بائعه ويفسخ وان قبض وتفصيل اللغوي ضعيف وقوله وقدره
 عليه حسية احتراز عن الآبق والابل المهمة كما قال أو شرعية احتراز عما لو ترتب على ذلك
 إضافة مال كما يأتي في العمود وقوله عليه أي على المعقود عليه من ثمن أو مثن فان قلت يبيع
 المغصوب من غاصبه غير مقدر على تسليمه مع انه يجوز بيعه فالجواب انه لما كان تحت يد
 المشتري كان مسلما بالفعل وذلك أقوى من القدرة على التسليم (ص) وابل أهملت ومغصوب
 (ش) يريد انه لا يجوز بيع الابل المهمة وهي التي تركت في المرعى حتى توحشت ولم يقدر عليها
 الابسر لعدم معرفة ما بها وكذلك لا يجوز بيع المغصوب من غير غاصبه لان كلام البائع
 والمشتري عاجز عن تحصيل المبيع وهذا شامل لما اذا كان غاصبه ممنوعا من دفعه ولا تأخذه
 الأحكام مقرا أو غير مقرو لما اذا كان غاصبه منكرا أو تأخذه الأحكام وعليه ينية بالغصب

جاز النقد أيضا والامتنع بشرط (قوله وتفصيل اللغوي) ذكره بهرام ولما كان فيه تطويل ولا فائدة في ذكره لانه
 نينه (قوله شرعية احتراز عما الخ) سيأتي انه اذا لم تنف الاضاعة يصح البيع (قوله كان مسلما بالفعل) وما تقدم من قوله فلا يباع
 الخ فيما اذا يبيع لغير الغاصب (قوله وابل أهملت) مثل عثمان اشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون العجز عن تسليم المبيع اضطراريا
 كآبق أو أصلا اختياريا كالابل المهمة (قوله ومغصوب) يظهر أن بيعه صحيح غير جائز كذلك قال الشيخ سالم قال محشي تت وما قاله
 غير صحيح لا طباق الأئمة على أن يبيع المغصوب في الوجه الذي يمنع بيعه مفسوخ ابن عرفة عن ابن رشد ببيع ربه وهو بيد الغاصب
 من غيره والغاصب لا يأخذه حكم فاسد اجتماعا وقال قبله وشراؤه ما غصبه وهو بيد من علم منعه ربه منه ان لم يبعه فاسد اتفاقا فالشروط

التي ذكرها المؤلف كغيره كلها الصحة ولا تنويح أصلا اه (قوله لانه شراء مافيه خصومة) أي لان الغاصب يطعن في البينة (قوله فانه ابن رشد) علم من كلام ابن رشد أحوال ثلاثة (قوله يجري مجرى الاستثناء المنقطع) أي هو في الاصل استثناء منقطع وانما جرى مجرى الاستثناء المنقطع لان الكلام في تبين الاحكام فلا يلتفت لكون الاول عاما أخرج منه شيء بل يلتفت الى تميز الاحكام وتبينها بحيث يقال ان ما قبل الا اذا بيع لغير الغاصب (قوله وورع مالوح المؤلف) لا تلويح أصلا لانه بالنظر للقول المصرح به ولا بالنظر لغيره (قوله أي وهل يزداد على علم العزم شرط آخر الخ) لفائدة في ذلك فالمدار عند هذا القائل على رد له به المدعى المذكورة والرد بالفعل مستلزم للعزم على الرد به فالا حسن أن يقال وهل ان رد له به أولا يشترط الرد له به بل يفصل ويقال ان عزم على رد له به فيجوز اتفاقا أو غير عازم فيمتنع اتفاقا وان أشكل أمره فقولان المشهور منهما الجواز والحاصل أن قوله ترددمعناه طريقان الاولى طريقة ابن عبد السلام وهو أنه يشترط الرد له به والثانية طريقة ابن رشد المنفصلة القائلة (١٧) ان عزم على رد له به فيجوز اتفاقا وان عزم على

عدم الرد فيمتنع اتفاقا وان أشكل الامر فقولان المشهور منهما الجواز وهي الراجحة (تنبية) حيث قيل لا يجوز بيعه معناه أنه لا يلزم البائع لأنه يحرم عليه أن يأخذ ثمن الغاصب لانه مستخلص بعض حقه (قوله وهو المشهور) أي فالراجح من التردد القول بعدم اشتراط الرد حيث عزم على الرد أو أشكل أمره (قوله نقض ما باعه) أي أو وهبه أو تصدق به ما لم يسكت ولو أقل من عام ولا يعذر بالجهل فيما يظهر (قوله لان اشتراه) أي اذا اشتراه لينحل بذلك صناعته أو احتمل أنه اشتراه لذلك وأما ان علم أنه اشتراه ليتملكه فقط وقد بين ذلك قبل الشراء فله نقض بيعه والفرق بين الميراث والشراء أن الميراث هجم عليه من غير احتلاب منه فلذلك قام فيه مقام ربه لان الحقوق تورث كما تورث الاعيان والذي اشترى ما باع هو الذي احتلب ملك ذلك لنفسه فكانه جهدي

لانه شراء مافيه خصومة والمشهور منعه كنع الاول بلا خلاف قاله ابن رشد أما لو كان مقررا بالغصب مقدورا عليه فانه جائز باتفاق اذا عزم من الجانبين وقوله (الامن غاصبه) يجري مجرى الاستثناء المنقطع أي لكن يبعه من غاصبه جائز بشرط أن يعلم أن الغاصب عزم على رد له به وورع مالوح المؤلف اشترط العزم على رد بقوله (ص) وهل ان رد له به مدة تردد (ش) أي وهل يزداد على علم العزم شرط آخر فيقال محل الجواز ان رد له به بالفعل وبقي تحت يده مدة حدها بعضهم ستة أشهر فأكثر والا كان مضغوطا بائعا بنجس أولا يشترط زيادة على العزم الرد بالفعل وهو المشهور وانما يشترط العزم فقط وانما طلبت المدة المذكورة على الاول لاجل أن يتحقق انتفاء الغصب لانه لو قبضها وبقيت عنده مدة يسيرة ثم ردها الى الغاصب آل الامر الى أنه كان باع مغصوبا بالعدم تحقق انتفاء الغصب بخلاف ما اذا قبضها وباعها لغير الغاصب فانه يجوز له ذلك بمجرد القبض لانه حينئذ لم يبع مغصوبا فقد ظهر لك الفرق بين المسئلتين (ص) والغاصب نقض ما باعه ان ورثه لا اشتراه (ش) يريد أن الغاصب اذا باع ما غصبه لشخص ثم ورثه من ربه فان له نقض البيع الصادر منه قبل الارث لا انتقال ما كان لمورثه اليه وقد كان لمورثه النقض ولهذا لو تعدى شريك في دار فباع جميعها ثم ورث حظ شريكه فله نقض البيع في حصة غيره وأخذ حصته بالشفعة قاله في سماع سمعون من كتاب الغصب ومنه يؤخذ أنه لا خصوصية للغاصب بما ذكر بل يجري ذلك في بيع كل فضولي فان تسبب في ادخاله في ملكه بان اشتراه أو قبله بهيمة أو نحوها من ربه بعد أن باعه فليس له نقض بيعه الصادر منه قبل ذلك على المشهور (ص) ووقف مرهون على رضا مرتته (ش) هذا كلام مجمل وأشار الى بيانه في باب الرهن بقوله ومضى بيعه قبل قبضه ان فرط مرتته والاقتاويلان وبعد فله رد ان بيع باقل أو دينه عرضا وان أجاز تجل فقوله ووقف مرهون أي امضاء مرهون أي بيع بعد قبضه لاقبله ولا حاجة للتقييد بذلك لانه داخل في قوله وقدرة عليه والكلام هنا انما هو في مفهومه ولا يتأتى ذلك الا بعد القبض وحينئذ فهو نص في التفصيل الذي في باب الرهن (ص) وملك غيره على رضا ولو علم المشتري (ش) يريد أن

(٣ - خشي خامس) امضائه واثباته فلم يكن له نقضه (قوله لا انتقاله اليه ما كان الخ) ما كان بدل من الضمير في انتقاله ولو حذف الضمير في انتقاله لكان أحسن (قوله وأشار الى بيانه الخ) لا يخفى أن هذا يشير الى أن جميع ما في باب الرهن من هذا الكلام الذي ساقه بيان لهذا مع أنه سيأتي له أنه محمول على ما اذا كان بعد القبض وآخر العبارة توافق صدرها في أن جميع ما يأتي تفصيل لهذا الجمل (قوله ان فرط مرتته) وبأخذ الرهن الثمن ولا يلزم بدله (قوله والاقتاويلان) أي بالامضاء ويبقى الثمن رهنا وبعد مضي ذاته رهنا وقوله يبيع بعد قبضه ليس بلازم بل مثله ما اذا لم يقبضه ولم يفرط على أحد التأويلين (قوله ان يبيع باقل) أي من الدين ولم يكمل له أي أو يغير جنس الدين حيث لم يأت له بموافق للدين (قوله أو كان عرضا) أي من يبيع (قوله ولا حاجة للتقييد بذلك) أي بعد القبض لاقبله وقوله لانه داخل أي التقييد أي مفهومه وهو اذا لم يقبض وقوله ولا يتأتى ذلك أي المفهوم وقوله الا بعد القبض أي قبض المرتهن للرهن (قوله وحينئذ فهو نص الخ) أي اذا كان كلام المصنف فيما بعد القبض فهو نص في التفصيل هذا معناه (أقول) ليس نصا في التفصيل

بل متعلق ببعض التفصيل الآتي على أنه يتأني قوله أولاً هذا كلام مجمل (قوله بغير ذاته) أي وبغير حضرته أمواله كان حاضراً مجلس العقد وسكت لزمه البيع ولا يعذر هنا بجهل وكان له الثمن فان سكت عام سقط حقه من الثمن وأما ان لم يكن حاضراً فله نقض البيع الى سنة فان مضت فله الثمن مالم غرض مدة الحياة أي عشر سنين كما وقع التصريح به في كلام غيره فلا شيء له (قوله قريباً) أي يتيسر اعلامه سرعة وقوله أو حاضراً أي في البلد لانه لو كان حاضراً العقد وسكت لزمه البيع كما قلنا والمطالب بالثمن الفضولي لانه باجازه صار وكما علمه وسبأ في وطول بطن ومثني فإذا فات بيع الفضولي غير الغاصب فان على الفضولي فيما باعه الاكثر من الثمن والقيمة وأما ان كان غاصباً فيجوز له أن يبيع الفضولي مالاً ولا يعتد بشيء أو يقول بان كانت شبهة وغير ذلك مفهوم بطريق الاولى والحاصل أن الصور ثلاث الاولى أن يعتد أن الفضولي مالاً الثانية اذا لم يكن عنده علم بشيء أي لا يعلم أنه مالاً أو غير مالاً الثالثة اذا كان يعلم أنه غير مالاً فلا بد من شبهة تنفي العدا (قوله أولئك من سبب المالك) أي من جهة مالكة فتيين أن الصور ثلاث (قوله ويرغم أنه وكيل) أي يدعي أنه وكيل ومقتضى أبي الحسن أنه يجري هنا (١٨) الخلاف الجاري في اليمين المشار به بقوله ان كان من ناحيته وهل ان علم

تأويلان (قوله فباع لمن هو من سببه) أي من ناحيته أي فانه يحنث أي فنزل ما كان من ناحيته منزلة ما كان من ماله ظاهر افانه يحنث والحاصل أنه اذا قال والله لا أبيع لفلان فباع لمن هو من سببه أي باع لمن هو من ناحيته وكان الذي من ناحيته يشتري لفلان فان الخالف يحنث فنزل في باب اليمين ما كان من ناحيته منزلة ما كان من ماله فكذا نزل هنا ما كان من ناحيته مثله فلامشتري الغلة اذا اشترى منه (تنبيهات) (الاول) مثل البيع الشراء الا أنه يجري فيه قوله وحيث خالف في اشتراء لزمه ان لم يرضه موكله ويمكن جعل المصنف على ما يشملهما بان يريد وقف اخراج مالك غيره

من باع ملكاً غيره بغير ذاته فان البيع موقوف على اجازة المالك فان أجازته جاز ولو علم المشتري أن البائع فضولي وان رده رد خلا فلا شبهة في أنه لا يصح مع علمه ولو أمضاه المالك وانما يلزم بيع الفضولي للمشتري اذا كان المالك قريباً أو حاضراً لا غائباً بعيداً يضر الصبر الى قدومه أو مشورته وللمشتري من الفضولي الغلة قبل علم المالك اذا كان المشتري غير عالم بالتعدي أو كانت هناك شبهة تنفي عن البائع التعدي لكونه حاضراً لا طفلاً مثلاً الام تقوم بهم وتحفظهم أو لكونه من سبب المالك ممن يتعاطى أموره ويرغم أنه وكيل ثم يقدم المالك وينكر ونحو ذلك ويدل له مسألة اليمين أن لا يبيع لفلان فباع لمن هو من سببه (ص) والعبد الجاني على مستحقها وحلف ان ادعى عليه الرضا بالبيع ثم للمشتري رده ان لم يدفع له السيد أو المبتاع الارش وله أخذ ثمنه ورجع المبتاع به أو بثمنه ان كان أقل (ش) أي وقف بيع العبد الجاني على اجازة المجني عليه لتعلق حقه بعينه واذا ادعى مستحق الجناية وهو المجني عليه على البائع أن يبعه رضامنه بتحمل الجناية فله تحليفه فان نكل لزمته الجناية أي أرشها وان حلف أنه ما قصد بالبيع تحمل الارش كان للمجني عليه أو لولي رده العبد وأخذته في جنابته ان لم يدفع له السيد أو المشتري الارش وله امضاء بعه وأخذ ثمنه من المشتري ثم ان دفع السيد الارش للمجني عليه فلا شك وان دفعه المبتاع رجع بالارش ان كان أقل من الثمن على البائع أو بالثمن ان كان أقل من الارش وضاع عليه بقية الارش لان البائع يقول له ان كان الثمن أقل لا يلزمني الا ما دفعت لي وان كان الارش أقل قال له لا يلزمني غيره فقوله والعبد الجاني أي وقف امضاء ببيع البائع العبد الجاني على رضا مستحق أرشها

وادخاله على رضامن أخرجه عنه في الاول ومن أدخله في ملكه في الثاني (الثاني) ضمان مبيع الفضولي ولا الظاهر أنه من المشتري حيث أجاز ربه البيع وان رد كان منه الا أن يكون المشتري عالماً بالتعدي فينبغي أن يجري عليه أحكام الغضاب (الثالث) بيع الفضولي بلامصلحة له به حرام وان باعه خوف تلفه أو ضياعه فغير حرام بل ربما كان مندوباً (قوله على مستحقها) فله رد بيع المالك واجازته (قوله وحلف) بالبناء للفاعل أي والبناء للفعول مع تشديد اللام أي البائع كما في الشارح (قوله بالبيع) أي بسبب البيع وذكره لانه الغالب والافالهيبة والصدقة كذلك والظاهر أن العتق كذلك (قوله ان لم يدفع له السيد الخ) فالحيار للسيد ابتداء فان امتنع من دفع الارش فللمبتاع دفعه لتزله منزلته لتعلق حقه بعين العبد (قوله ان كان أقل) راجع لكل من الارش والثمن أي رجع بالارش ان كان أقل أو بالثمن ان كان المدعي على السيد المجني عليه أو ورثته أو المشتري لان عليه ضرراً في نقض شرائه فله تحليفه لاحتمال أن ينكل فيلزمه الارش من غير نقض لبيعه ولا ترد تلك اليمين لانها عين تهمة والحاصل أن قوله ان كان أقل أي المرجوع به محمل ذلك اذا باع رب العبد الجاني وسلمه للمشتري ثم ان المشتري فداه فيرجع بالاقل من الثمن والقيمة وأما لو كان باعه للمشتري ثم قبل أن يتسلمه المشتري سلمه البائع للمجني عليه فدفع له المشتري الارش أو الثمن وأخذ منه لكون المجني عليه أجاز البيع للمشتري وأخذ منه الثمن فان المشتري يرجع بثمنه ولو كان أكثر من الارش الذي فداه به لان

من حجة أن يقول البائع أنت أخذت مني الثمن في مقابلة العبد مع أنك سلمته للجني عليه فادفع لي ما أخذته مني (قوله بها) أي بالجناية (قوله بعده) أي بعد ما هنا (قوله ثم أنه إذا كانت عمدا الخ) هذا تفصيل في مسئلتنا لا نناقشنا لافرق بين أن تكون عمدا أو خطأ (قوله كما هو ظاهر كلامه الخ) أي أنه لما قال ثم للمستحق رده أن لم يدفع له السيد الارش الخ يفهم منه أن الارش للسيد ابتداء ومن المعلوم أن مقابلة الاسلام بالتخيير بين الامرين باعتبار ما هو معلوم من أن مقابل الارش الاسلام (قوله راجع لقوله على مستحقها) أي راجع لقوله ووقف على رضا مستحقها وراجع لقوله ثم للمستحق رده (أقول) لا يخفى أن كلاما من قوله ثم للمستحق رده وقوله وله أخذ ثمنه تفصيل لقوله ووقف امضاء بيع العبد الجاني على مستحقها وحيثما فالشرط يرجع للاول الذي هو قوله ثم للمستحق رده (قوله وقوله وله أخذ ثمنه راجع لقوله على مستحقها) أي من ربط به موضوعه أي أن المراد من قوله ووقف العبد الجاني على مستحقها أن له أخذ ثمنه ومقابله هو قوله ثم للمستحق رده أي وهو مقيد بالقيد المذكور فليكن ذلك الموضوع الذي هو قوله وله أخذ ثمنه مقيدا بالقيد المذكور وقوله ولا يحتاج لانطباق الشرط عليه أي لأن برجوعه لقوله على مستحقها يلزمه انطباق الشرط عليه فلا يحتاج إلى أن يقال كما قال ابن غازي الاولى أن يؤخر قوله أن لم يدفع له السيد بعد قوله وله أخذ ثمنه لينطبق الشرط على الامرين معا ونص ابن غازي لوقال ثم للمستحق رده أو أخذ ثمنه أن لم يدفع له السيد أو المبتاع الارش لكان أولى لينطبق الشرط على الوجهين وليتصل قوله ورجع المبتاع بما يفرع عليه من كون المبتاع دفع الارش للمستحق وقد كان دفع الثمن للبائع الذي هو السيد فيرجع عليه بالاقول منه ما انتهى ولا يخفى ما في هذا من التكلف بل جعل قوله وله أخذ ثمنه راجعا للاول دون قوله ثم (١٩) للمستحق رده ترجيح من غير مرجح فلعل الاولى أن يقال قوله أن لم يدفع له السيد ان لم يدفع شرط في قوله ووقف الخ وقوله وله أخذ ثمنه معطوف على قوله رده وكلاهما تفصيل لقوله ووقف الخ أو أنه حذف من الثاني لدلالة الاول (قوله وهذا أحسن الخ) الاولى أن يقال فلا يرد اعتراض ابن غازي (قوله حيث لم يبينه) أي لم يبين البائع حين البيع فان بينه حين البيع بأن قال أنه صدرت منه جناية قبل فانه إذا اشترى بعد البيان لا خيار له بعد ذلك كسائر العيوب وبعبارة أخرى فلا كان عالما بها وقت الشراء أو كانت خطأ فلا رده لا من عوده وان لم يعلم

ولا فرق بين كون الجناية عمدا أو خطأ كما يدل عليه اطلاقه هنا وتفصيله في الرد بماله بعدة المشار اليه بقوله وللمشتري رده ان تعمدتها ثم انه إذا كانت عمدا فان كانت على النفس فانه يخير سيده في اسلامه أو فدائه حيث استحياه ولي النفس وأما ان كانت على غير النفس فان سيده الخيار في اسلامه أو فدائه ابتداء كما هو ظاهر كلامه هو يأتي في الجراح ما يدل عليه قوله ان لم يدفع الخ راجع لقوله على مستحقها ولقوله ثم للمستحق رده وقوله وله أخذ ثمنه راجع لقوله على مستحقها المقيد بقوله ان لم يدفع الخ وحيث لا يكون قسما لقوله ثم للمستحق رده ولا يحتاج إلى انطباق الشرط عليه وهذا أحسن من تقرير ابن غازي (ص) وللمشتري رده ان تعمدتها (ش) أي وللمشتري رد العبد الجاني اذا اطلع بعد الشراء على جنايته حيث صدرت منه الجناية عمدا اذ لا يؤمن عوده لمثلها ففي جنابات المدونة قال ابن القاسم لو افترقه البائع فلم يبتاع رده به هذا العيب حيث لم يبينه له البائع (ص) أو رد البيع في لا ضرب به ما يجوز ورد للملكه (ش) يريد أن من حلف بحرية عبده ليضربه ضربه يجوز له كعشرة أسواط وسواء أطلق في عيئه أو أجل ثم باعه قبل أن يضربه ان البيع ينقض و يرد العبد إلى مالكه وينع في الحنف المطلق من البيع والوطء وفي الموجه من البيع فان لم يضربه حتى مات السيد عتق من ثلثه ولو حلف على ما لا يجوز له رد البيع وعجل عتقه بالحكم

هل صدرت منه عمدا أو خطأ جلت على العمد لان الاصل في أفعال العقلاء القصد (قوله ورد البيع) وانظر لو وهبته لاثواب أو تصدقه (قوله في لا ضرب به) أي في حلفه بحرية رقيقه ذكر أو أنثى صيغة حنث وقوله لا يضربه أي مثلاً أي مثله أحسنه أو أفعل به شيئا يجوز (قوله ورد للملكه) واستمر فيه إشارة إلى أنه لا يلزم من رد المبيع رد البيع للملكه المستمر ألا ترى أن ابن دينة يقول رد المبيع ويعتق حين رده وهذا أحسن من قول من قال ذكره دفع توهم رده ليضربه ما يجوز ثم يعاد للمشتري اه (قوله بحرية عبده) كذا فرضه في المدونة وأما لو كانت بالله فانه يكفر عنها وأما الطلاق فقال الزرقاني وانظر هل مثل العتق الطلاق لم ينجز عليه كما هو الظاهر ونقل عن الجعفي أنه اذا حلف بالطلاق على ضرب لا يجوز أن الظاهر أنه يرد للملكه ويحنث وأورد على المصنف أنه يحنث بالعزم على الضد واذا باعه فقد عزم على ضده وأوجب بانه لا تلازم بين البيع والعزم على الضد اذ قد يبيعه من غير عزم انسيان أو نحوه (تبيينه) فهم من المصنف أن المبيع قبل رد البيع في ملك المشتري وضمائه واذا لم يبيعه السيد أو رد البيع بعد صدوره ومات قبل أن يضربه عتق من ثلثه قال فضل لأنه لو فعل في المرض لبرقتر كه ذلك كمد عتقه في المرض ولو ضرب به في ملك المشتري ففي بره قولان (قوله وفي الموجه) أي المقيد بمن كيزم عتقه لا ضرب به عشرة أسواط في هذا الشهر (قوله ولو كاتبه) أي العبد الذي حلف ليضربه ما يجوز فهذا من تمة كلام المصنف لأن هذا مفهوم باعه فكلام المصنف حلف ليضربه ثم باعه وأما لو لم يبيعه بل كاتبه

(قوله ولو كاتبه ثم ضربه) أي قبل أداء نجوم الكتابة وأما بعد النجوم فإنه لا يبرأ منه لأنه تم فيه الحنث وصار حراً وعليه فالخلاف بين ابن المواز وغيره فيما إذا ضربه قبل أداء النجوم وفهم من قوله ليضربه أنه أن اليمين على حنث وأما لو كانت على بركيل منى عتقه لا ضربه لم يرد البيع ولو كانت أمة لم يمنع من وطئها وهو كذلك وفي محشى تن قول ورد البيع في لا ضربه فرض المسئلة كذلك تبعاً للمدونة والأفلاخ خصوصية للضرب بل المدار على الحلف بحريته وكون اليمين على حنث وانما نقض البيع انعقاد الحرية الذي حصل فيه حين الحلف بحريته فلو كان الحلف بحرية غيره أو بطلاق ونحوه لم ينقض البيع ففيها في كتاب الأيلاء وان حلف بالطلاق ليجلدن عبده جلدًا يجوز له فباعه قبل أن يجلده ضربه أجمل المولى أن رفعته فان حل الأجل قبل أن يملكه بشراء أو غيره فجلده طلقاً عليه واحدة فان ملكه في العدة أيضاً فضربه كانت له الرجعة وان انتقضت قبل أن يملكه بانت منه ثم إن نكحها عاد مولى أو وقف إلا أن يملكه فيضربه فيبر قال ابن دينار ساعة باعه طلق عليه وفيها في كتاب العتق الأول قال مالك وان حلف بحرية أمة ليضربنها ضربه يجوز له منع من البيع والوطء حتى يفعل فان باعها نقض البيع اه فأنظر كيف فرق بين الحلف بحرية والطلاق فقول س أنظر هل تختص المسئلة بيمين الحرية وقول ج الذي يظهر أنه إذا حلف بحرية المخوف على ضربه فإنه لا يرد البيع الواقع فيه قصور منهما وقول ح إذا حلف بالطلاق بمجرد البيع حنث لتضمن ذلك العزم على الضد وهو موجب للحنث في صبغة الحنث غير صحيح لأنه خلاف نصها نعم يأتي على قول (٣٠) ابن دينار واستدل به العزم على الضد اغترار منه بما تقدم للمؤلف وقد تقدم

الكلام معه بما يشفي اه (قوله بر عند ابن المواز) أي بناء على أنها بيع وأنه يبرضربه عند المشتري وكلام أشهب مبني على أن الكتابة بيع قال أنه لا يبرضربه عند المشتري وأما على أنها عتق فيحنث بمجرد هاولو عجز كذا يظهر (أقول) هذا يقيد برجحان قول أشهب وابن القاسم خصوصاً وهما صاحباً الإمام ثم رأيت أن أبا الحسن قال ولو مكنته المشتري من ضربه وهو في ملكه فضربه ففيه قولان قال الربرجى منصوبان في المذهب وقامان من المدونة

ولو كاتبه ثم ضربه بر عند ابن المواز وقال أشهب لا يبرضربه على كاتبه ويوقف ما يؤدي فان عتق بالاداء تم فيه الحنث وصار حراً وأخذ كل ما أدى وان عجز ضربه ان شاء وقال أصبغ عن ابن القاسم في العتية مثله نقله أبو الحسن وأتى المؤلف بهذه المسئلة في سلك اشتراط القدرة لان البائع لا قدرته على التسليم ولا خصوصية للضرب بل حيث حلف بحرية عبده أو أمة وكانت عينية على حنث (ص) وجاز بيع عمود عليه بناء البائع (ش) ذكر المؤلف هذا لدفع توهم أن كونه عليه بناء للبائع يمنع القدرة على تسليمه والمعنى أنه يجوز للشخص بيع عمود عليه بناء لبائعه أو لغيره بقيدين أولهما جواز الاقدام على البيع لا صحتة وهو ما أشار به بقوله (ان انتفت الاضاعة) أي اضاءة المال الكثير من جهة البائع خاصة بان يكون البناء الذي عليه لا كبير ثمن له أو يكون المشتري أضعف للبائع الثمن الذي أخذه العمود أو يكون البائع احتاج الى بيع البناء الذي على العمود بسبب اختلاله أو غير ذلك من الوجوه والنهي عن اضاءة المال انما هو حيث لم يقع في مقابلة شيء ولو سيرا نديل جواز بيع الغبن والثاني لصحة البيع وهو ما أشار إليه بقوله (وَأَمِنْ كَسْرِهِ) أي وأمن على العمود كسره عند أخراجه من البناء ليحصل التسليم الحسي ويرجع في أمن الكسر لاهل المعرفة فان لم تنف الاضاعة صح البيع

وعليه فنقول المؤلف ورد البيع واضح على القول بأنه لا يبرضربه في ملك المشتري وعلى أنه يبرأ لكنه لا يمكنه المشتري من الضرب والافساح وجه لرد البيع حينئذ وينبغي أن يقيس قول ابن المواز بما إذا وقع الضرب قبل أداء نجوم الكتابة وأما بعد أداء النجوم فلا يبرأ بالاداء تم فيه الحنث وصار حراً فالخلاف بين ابن المواز وغيره فيما إذا ضربه قبل أداء النجوم (قوله لا قدرته على التسليم) أي لأنه لما كان يرتلكه صار بهذا الاعتبار لا قدرته عليه (قوله بيع عمود) لا مفهوم له أو حجر أو خشبة أو أن المراد به العمود اللغوي أي ما يعتمد عليه (قوله أول غيره) أي من مستأجر ومستعير ويبيع بعد انقضاء مدة الاجارة أو العارية المقيدة بالزمان أو مضى ما يعارله من العارية المطلقة (قوله أي اضاءة المال الكثير) أي ولذا عرف الاضاعة (قوله أول غير ذلك) أي كان يكون مشرفاً على السقوط أو قدر على تعليق ما عليه وما ذكر من انتفاء اضاءة المال من جانب البائع فقط يوجب توجه النفس الى طلب الفرق بين البائع والمشتري في هذا ولا يظهر الفرق بينهما (قوله والنهي الخ) لا يخفى أن حاصله أن المدار على كون البناء واقعاً في مقابلة شيء ولو سيرا ندى متى كان كذلك فليس فيه اضاءة مال يقال له هو وان لم يقع في مقابلة شيء إلا أنه لما باع العمود بثمن معلوم فينزل هذا الثمن كله واقعاً في مقابلة البناء وبيع الغبن جائز قلم يلزم اضاءة المال (أقول) بل هذا يقضى بالكر على قوله اضاءة المال الكثير الخ كما هو ظاهر لما تأمل وفي عب ظاهر المصنف عدم الجواز وظاهر غيره الجواز معلا بقوله لان اضاءة المال انما تمنع حيث وقعت في مقابلة عرض أصلاً لان بيع النفس بثمن يسير راجع لبيع الغبن أو باب السفه وكلاهما حتى لا يبي ويحلى هذا يكون الشرط المذكور غير معتبر (قوله فان لم تنف الاضاعة صح البيع) فان قيل فلا يقتصر على قوله ان انتفت

الاضاعة لكونه مضمنا عن قوله وأمن كسره لانه اذا لم يؤمن كسره لم تنتف الاضاعة المال من جهة البائع لما علمت من أن ضمانه من بانه حتى يقبضه المبتاع وأجيب بانه لو اقتصر عليه لكان فاسدا وذلك لصديق الجواز بصورة الحكم فيها المنع بيان ذلك أن شرط ان مستقبل فلو اقتصر على ما ذكر أفاد الجواز فيما اذا لم يؤمن كسره وخاطر وسلم لا انتفاء الاضاعة فيما يستقبل المستقبل من قوله ان انتفت الاضاعة (قوله وأما ان انتفى الشرط الثاني فلا يصح) وظاهر المصنف ولو اشترط السلامة خلافا لقول الخمي انه يجوز اذا اشترط السلامة ووجه المعتمد أن الغرر المانع مانع ولو اشترط فيه السلامة (قوله لا عاطفة) أي وذلك لان المعطوف على الشرط شرط ونقض البائع ليس شرطا (قوله فهو على المشتري) واقتصر صاحب الشامل أنه على البائع وعليه فضايمانه من البائع والحاصل أن كلام القولين يرجح كما ذكره بعض الشراح والظاهر منهما ما اقتصر عليه صاحب الشامل وذكر عجم مانعه والحاصل ان تخليص السيف من الحلية أي نقض ما عليه من الحلية حيث يبيع السيف على البائع كما أن جزا الصوف الذي يبيع غنمه والثمرة التي يبيع أصلها على البائع (قوله وعلى هذا فضمن العمود الخ) فيه انه قد تقدم انه لا بد أن يؤمن كسره والجواب أن يقال القرض انه آمن

(٢١)

كسره على ما قاله أهل المعرفة فيقرض الله تعالى كسر من عدم اتقان من يخرج العمود فهو كسره طار (قوله وهو فوق هواه) وأما هواه فوق أرض فلا يشترط وصفه اذا الأرض لا تتأثر بذلك ويملك المشتري باطن الأرض كما هو المعتمد وأخرى من المصنف هواه فوق بناء وقوله فوق هواه أي يبنيه رب الأرض لنفسه أو يردها أخذه منه بشراء منه أو اجارة (قوله فوق أرضك) أي يبنيه فوق أرضك (قوله ان وصف متعلق البناء) فيه اشارة الى ان البناء مصدر والوصف انما هو متعلقه من المبنى من كونه خفيفا أو ثقيلًا أو حارا أو آجرا أو نحو ذلك وقد يقال البناء صار حقيقة عرفية في المبنى (قوله وقنانه) الموضع الذي يجري فيه الماء الى القصة مثلا أو أراد به

وأما ان انتفى الشرط الثاني فلا يصح (ص) ونقضه البائع (ش) الواو استثنائية لا عاطفة على الشروط والجملة مستأنفة لبيان حكم المسئلة أي والحكم انه اذا صح البيع وجاز ان نقض البناء على البائع فالضمير في نقضه يرجع للبناء لانه هو الذي من تمام التسليم وأما نقض العمود فهو على المشتري كما صدر به القرافي وذكره صاحب النكت عن بعضهم وعزاه ابن يونس للقباسي وعلى هذا فضمن العمود في قاعه من المبتاع (ص) وهو فوق هواه ان وصف البناء (ش) يعني أنه يجوز للشخص أن يقول لصاحب أرض يعني عشرة أذرع فوق ما تبنيه فوق أرضك ان وصف متعلق البناء للأسفل وللأعلى فيصف كل بناء لا انتفاء الغرر لان صاحب الأسفل يرغب في خفة بناء الأعلى وصاحب الأعلى يرغب في ثقل بناء الأسفل ويوصف المرحاض وقنانه والميزاب ومصبه فقوله وهو أي مقدار من هواه وأما الهواء فلا يصح بيعه وهو بالمدا بين السماء والأرض وكل متخرق محدود وأما بالقصر فهو ما تحببه النفس قال في توضيحه وفرش سقف الأسفل بالالواح على من اشترط والأفعلى البائع على الأصح ولا يجوز لمبتاع الهواء بيع ما على سقفه الا باذن البائع لان الثقل على حائطه اه قال بعض ويفهم منه انه ملك ما فوق بناءه من الهواء الا أنه لا يتصرف فيه لحق البائع في الثقل الخ ومفهوم فوق هوام مفهوم موافقة بأن يبنى المشتري الأسفل والبائع الأعلى ويجبر صاحب الأسفل على البناء ليتمكن صاحب الأعلى (ص) وعز جذع في حائط وهو مضمون الا أن يذ كرمه فاجارة تنفس بانهدامه (ش) هو معطوف على بيع بعد حذف المضاف أي وجاز معاقدة عز جذع حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه أي وجازت المعاقدة على موضع عز جذع أي ادخال جذع أو جذوع في حائط لرجل ثم تارة لا يعين فيه مدة فيكون يباعا واذ انهدم الحائط لزم البائع اعادته وأما ان حصل خلل في موضع العز فاصلاحه على المشتري اذا خلل في الحائط ولو

ما يشمله ويشمل المخزن الذي يجتمع فيه الفضلات (قوله مقدار من هواه) لا يخفى ان هذا انما يظهر في الفراغ أي مقدار من الفراغ فيكون المراد من الهواء الفراغ وقوله وأما الهواء فلا يصح بيعه في قوة التعليل أي انما قلنا مقدار الخ لان الهواء ذاته لا يصح بيعه أي الفراغ بتمامه لا يصح بيعه لانه لا يمكن الانتفاع بتمامه وقد قال المصنف وانتفاع وقوله والهوام بالمد بين السماء والأرض أي من الفراغ لانه المناسب لما نحن فيه وفي القاموس انه يطلق على الفراغ وفي المصباح انه المسخر بين السماء والأرض فيؤخذ من مجموع ذلك انه مشترك بينهما وقوله وكل متخرق محدود والظاهر أن المراد وما في داخل كل متخرق محدود (قوله ويفهم منه الخ) يرد على ذلك ان المشتري انما يشتري قدر معين من الهواء فكيف يملك ما فوقه قلت كأن البائع داخل على انه ملك المبتاع لما اشتراه وما فوقه اذ لو يمكن البائع من البناء على الأعلى لضربه غالبا (قوله وهو مضمون) أي ان العقد لازم البقاء محجور على التأييد لانه يبيع حتى لو انهدم الحائط لزم ربه اعادته (قوله فاجارة) أي فان ذ كرمه فهو اجارة أي فالعقد يصح تصديقه على انه خبر يكون محذوف لكن على قلة لان كان لا تحذف اذا كانت بلفظ المضارع الا قليلا حاصله انه اذا لم يذ كرمه فوضع الخنوع مبيع واذا ذ كرمه فوضع الخنوع مبيع مؤبر (قوله أو جذوع) اشارة الى أن جذع في المصنف يراد منه الخنوع

(قوله فعيب) يخبر المشتري في نقض شرائه هو ولا كلام له في محل الجذع (قوله اذا كان بيما) أي اذا كان العقد على موضع الجذع بيما ثم أقول أن في عبارة المصنف شبهة احتياطية وكأنه قال وهو مضمون فلا ينسخ وقوله فاجارة كأنه قال وهو غير مضمون فيفسخ وقوله مع أن ذلك أي موضع الجذع وقوله فالجواب حاصل الجواب أن قولك وكان المناسب ممنوع بل المناسب كون البائع يعيد لأنه بمنزلة من اشترى علواً على سفلى ولو تأمل السائل ليسأل (قوله لئلا يتوهم الخ) أي فيؤخذ من هذا بما مع أن لا فرق أن ما سبق من الشروط ليس خاصاً بالجملة (قوله وينبغي الخ) أي وحينئذ (٣٣) فلا يقال أعاده ليرتب الخ (قوله النهي الخاص) بأن ورد حديث عن النبي

صلى الله عليه وسلم بخصوص الكلب وقوله ولم يرد في الخبرين نهى خاص بل النهي عام يشمل غيره (قوله فان كان وجه الصفقة الخ) أقول وسكت عما اذا كان النصف والحكم أنه يخبر في التمسك بالباقي بما ينويه من الثمن أورد الباقي وأخذ جميع الثمن وقوله فلا رد الباقي اللام يعني على أي فعلية رد الباقي (قوله انظر لم يجعلوا ذلك) كذا في نسخته أي انظر وجه عدم جعلهم ذلك وقوله لانهم لم يدخلوا كان التقدير ولعل وجهه لانهم ما يفهم من بعض الشراح أن هذا من كلام أبي الحسن (قوله ففرقوا بين وجه الصفقة) أي في رد البيع (قوله ومثل هذا) أي اذا دخل على ذلك ابتداءً فيفسخ الكل والافلا (قوله وجهل عثمان) أي كبيع برقة جحر مجهول وقوله أو غن كان يقول بعثك بما يخرج منه بسعر اليوم أو بما يبيع به فلان متاعه (قوله أي ومما يشترط الخ) ولا يحصل الفساد بالجهل الا اذا جهلا معاً أو جهل أحدهما وعلم العالم بجهل الجاهل وتبايعا على ذلك وأما ان لم يعلم العالم بجهل الجاهل فلا فساد ويثبت للمشتري

بائع البائع داره بجائته أو مات فاستظهر ح أن بناء الحائط على الوارث أو على المشتري ان علم والافعيب وتارة يعين مدة فتكون اجارة لموضع الغرض من الحائط تنفسخ بانهدام الحائط ويرجع للحاسبة لتلف ما يستوفي منه فان قيل اذا كانت بيعاً لم يلزم البائع إعادة الحائط مع أن ذلك صار مملوكاً للمشتري وكان المناسب انه اذا انهدم لاشئ على البائع فالجواب أن المشتري محل الجذع بمثابة من اشترى علواً على سفلى فيلزم صاحب الاسفل اعادته لاجل أن يتمكن صاحب الاعلى بالانتفاع وانما قدرنا معاقبة ليشمل البيع والاجارة بدليل التفصيل الذي بعده (ص) وعدم حرمة (ش) أي وشرط للعقد عليه عدم حرمة ملكه أو بيعه جملة وهذا مستغنى عنه بقوله فيما مر وعدم نهى وانما ذكرنا ليرتب عليه قوله (ولو لبعضه) لئلا يتوهم ان الشروط السابقة خاصة بالجملة فنبه على المشهور وينبغي أن ترجع المبالغة لجميع الشروط فالحرم الملاك جملة كالتجر والبيع كالكلب وبعضاً كاحدهما مع ثوب أو ان المراد هنالك بالنهي النهي الخاص كالكلب ولم يرد في الخبرين نهى خاص فأتى بهذا لاجراءه أو ليعلم أن المراد بالنهي السابق نهى تحريم فيخرج نهى الكراهة والذي يفيد كلام المدونة وأبي الحسن تقييد قوله ولو لبعضه بما اذا دخل أو أحدهما على ذلك كذا في الناصر اللقاني فقال قال أبو الحسن في شرح قول التهذيب في الاستحقاق من ابتاع عبدين في صفقة فاستحق أحدهما فان كان وجه الصفقة فله رد الباقي وان كان أقلها لزمه الباقي بما ينويه من الثمن انظر لم يجعلوا ذلك أي اذا استحق العبد بحرية كالصفقة اذا جعلت حلالاً وحراماً لانهم لم يدخلوا على ذلك وجعلوا ذلك من قبيل العيوب ففرقوا بين وجه الصفقة وغيره ومثل هذا من اشترى داراً فوجد بعضها حبساً أو شاتين مذنوبتين فوجد احدهما غير مذنوب أو قلتي حل فوجد احدهما خراباً (ص) وجهل عثمان أو غن (ش) أي ومما يشترط في المبيع عدم الجهل بالثمن والتمن فلا بد من كونهما معلومين للبائع والمبتاع والافساد البيع وجهل أحدهما بجهلهما على المذهب وقيل يخبر الجاهل وقوله عثمان أو غن أي قدرا وكيفية وصفة وانما فصل في هذا الشرط دون ما قبله من الشروط بل أجل فيها يعلم منه أن كل ما اشترط في أحدهما فهو مشروط في الآخر أي ليعلم أن جميع ما مر شرط فيهما أي في الثمن والتمن ولو استمر على اجماله لتوهم منه أنه خاص بالتمن فرجه الله تعالى وأشار المؤلف بقوله (ولو تفصيلاً) إلى أنه لا فرق بين كون ذلك مجهولاً جملة أو تفصيلاً ومن أمثلته قوله (كعبدى رجلين) لكل واحد عبداً أو أحدهما لا أحدهما والاخر مشترك بينهما أو مشترك كان بينهما على التفاوت كثلث من أحدهما والثلثان من الآخر أو عكسه ويبيعان ما صفقة واحدة (يكذا) فالثلاث فاسدة

الخيار فاذا ادعى الجاهل على العالم أنه يعلم ما يجهله حلف لرد دعواه فان نكل حلف المدعى وفسخ البيع وظاهره الآن في حاشية الفيشي ضعف هذا التفصيل والمعتمد ظاهر اطلاق المصنف وهو انه يفسد اذا جهلا أو أحدهما علم العالم بجهل الجاهل أم لا (قوله وجهل أحدهما) اذا وقع البيع على البت وأما لو كان على الخيار فيجوز مع جهل المشتري كما يأتي في قول المصنف وغائب الخ (قوله وكيفية) عطف تفسير على ما قبله وقوله وصفة عطف تفسير على ما قبله (قوله ليعلم) بجماع لا فارق (قوله ولو تفصيلاً) ما قبل المبالغة اذا كان مجهولاً جملة وتفصيلاً أما اذا كان مجهولاً جملة ومعلوم تفصيلاً لجاز كبيع الصبرة كل صاع بكذا ويرد أخذها بتمامها (قوله فالثلاث فاسدة) فان مضى فالقيمة كما قال الثوري ثم ان هذا مقيد بما اذا لم ينتف الجاهل فان انتفى جاز كما اذا شمل الكل عبداً

أوقوما كلا بانفراده ودخلا على المساواة أو جعل لا أحدهما جزأ معينا من الثمن الذي ذكره المشتري أو قبل ذكره ثم بيع عقدا واحدا (قوله على السواء) أي اتحدت حصة كل منهما في العبدين بأن يكون لأحدهما سدس كل أو ثلث كل أو نصفه ولا خير الباقي لأنه لا جهل في الثمن في هذه الصور فلا تدخل في كلام المصنف وهذا تفسير مراد والا فالمتبادر من كلام الشارح أن لكل واحد في كل عبد النصف (قوله ورطل من شاة) أي إذا لم يدخل على جعل الخيار للمشتري (قوله قبل سلخها) وأما بعد الذبح والسلخ فجائز (قوله وهي تدور معه وجودا وعدم الخ) أي فإذا كان الخالص كثيرا تكون الأجرة كثيرة وقليلًا قليلة ولكن الظاهر أن المنظورة أجرة علاجه وكثرة تعبها لا كثرة النحر ج وفلته وإن كان لا بد من وجود شيء (ثم أقول) لا ينبغي أن المصنف لم يعلق الأجرة بالخليص بل أقي به مقتزنا بواو العطف المتبادر أنه معطوف على قوله ورده مشترطه وينهم منه أنه (٣٣) الأجرة مطلقة (قوله لطريق ابن يونس الخ) حاصل

طريقة ابن يونس أن له الأجرة ما لم تزد على قيمة ما وحده وتوضيح ذلك أن تقول غلة الأجر التخليص فالأجرة منوطة بالتخليص فإذا زادت الأجرة أي أجرة تعبها على ما خلاصه فليس له إلا ما خلاصه فإذا أخرج عشرة أربال من الفلفل وكان تعبها خمسة أنصاف فماله إلا الخمسة فإذا كان أخرج من الفلفل ما يساوي خمسة فضة وأجرة تعبها خمسة فضة فياخذ الخمسة أو يعطيه ما أخرجه ومقابل له أجرة المثل في ذمة البائع ولو لم يوجد شيء ويكون في ذمة البائع وإذا كان أجر مثله أزيد بأخذ الزائد (قوله أي يجوز بيع تراب معدن الذهب) أي جواز بيع تراب معدن الذهب والفضة جوازًا بشرط فيه شرط وطه والفرق بين جواز معدن ذهب أو فضة وبين ما قبله من منع تراب صائغ شدة الغرر في الأول دون الثاني (قوله بيع تراب معدن الخ) أشار به إلى أن كلام المصنف على حذف مضاف أي وأما نفس المعدن فلا يجوز بيعه ففيها لا يجوز

وظاهر علم المشتري باشترا كهما أم لا فقولاه ولو تفصيلا مبالغة في المفهوم أي فإن جهل الثمن أو المثل مضر ولو كان الجهل في التفصيل ولا مفهوم لعبدين ولا لرجلين وكذا كناية عن الثمن فإن قلت كلام المصنف يصدق على ما إذا كانا مشتركين بينهما على السواء وهذه جائزة اتفاقا فالجواب أننا لا نسلم دخول هذه المسئلة في كلامه لأنه جعل العبدين مثلا للجهول بالتفصيل وإذا حصلت الشركة على السوية فالثمن معلوم التفصيل ومثل جهل التفصيل جهل الصفة في أنه يضر المشار إليه بالعطف على مجهول التفصيل بقوله (ورطل من شاة) أي أن الشخص لا يجوز له أن يشتري رطلا أو كل رطل مثلا من لحم شاة أو غيرها قبل سلخها ذبحت أم لا لأنه لحم مغيب ومحل المنع ما لم يكن المشتري للارطل مثلا هو البائع للشاة ووقع الشراء عقب العقد فإن كان كذلك جاز ولو قبل السلخ (ص) وتراب صائغ (ش) أي ومنع بيع تراب صائغ فهو معطوف على عبيد وهو محتمل أن يكون مثلا لما جهل تفصيلا وأن يكون مثلا لما جهل جملة لأنه أن يرى فيه شيء كان مثلا لما جهل تفصيلا وأن لم يرفه شيء كان مثلا لما جهل جملة ولا مفهوم لصائغ أي أو عطار فالكاف داخلة على صائغ أي وتراب كصائغ أي تراب صائغ صنعة من الصنائع التي تختلط بالتراب ويعسر تخليصها كالعطارين ونحوهم (ص) ورده مشترطه (ش) أي لأجل فساد بيع ما ذكر رده مشترطه بعينه أن لم تفت فإن قامت فقيمته يوم قبضه على غرره أن لو جاز بيعه هذا أن لم يخلصه (و) كذا (أو خلاصه) أيضا على المشهور وقال ابن أبي زيد عليه قيمته على غرره ويبقى لمبتاعه ويفهم من قوله ولو خلاصه أن هنالك شيئا مخلصا وحينئذ فقوله (وله الأجر) أي وحصل فيه شيء لأنه جاء به بعد قوله ولو خلاصه فينتقل منه إلى أنه لا يغرم ما زاد إذا كانت الأجرة أكثر من الخالص لأنك قد عرفت أنه علق الأجرة على وجود شيء مخلص وهي تدور معه وجودا وعدمًا قليلة وكثرة فيكون المواقف لقح لطريق ابن يونس وهو الراجح عندهم (ص) لا معدن ذهب أو فضة (ش) أي يجوز بيع تراب معدن الذهب والفضة هذا معنى كلامه وأما كونه يباع بصنفه أو بغير صنفه فشيء آخر سياتي (ص) وشاة قبل سلخها (ش) أي يجوز بيع شاة مثلا بعد ذبحها وقبل سلخها جزأ فالأوزان لا تدخل في ضمان المشتري بالعقد وما كان كذلك فليس من باب بيع اللحم المغيب بخلاف ما لا يدخل في ضمانه بالعقد

بيع أراضى المعادن لأن من أقطعت له إذا مات أقطعت لغيره ولم تورث ويجوز بيع تراب الذهب بالفضة وتراب الفضة بالذهب (قوله فشيء آخر) وذلك أنه جائز إذا كان بغير صنفه وأما بصنفه فلا يجوز لأن الشك في التماثل كتحقق التفاضل (قوله وما كان كذلك فليس من باب بيع اللحم المغيب) أي وما دخل في ضمان المشتري بالعقد فليس من باب بيع اللحم المغيب حاصلا أنه إذا كان فيه حق توفية يكون من باب بيع اللحم المغيب فلا يجوز وما لم يكن فيه حق توفية كالتي بيعت قبل السلخ جزأ فلا يكون من باب بيع اللحم المغيب فلذا جاز بيعه جزأ ثم نقول هذه التفرقة لا ظهورها لأن اللحم هو المبيع على كل حال وهو مغيب على كل حال ولعل وجه ذلك أن شأن اللحم أن يوزن فيكون مما فيه حق توفية فكانه لما بيع جزأ فخرج عن أصله فترل منزلة غير اللحم فقوله الشارح فليس من باب بيع اللحم المغيب المراد ليست من باب بيع اللحم أصلا فليس النقي منسبًا على القيد ويحتمل أن يكون النقي منسبًا على القيد والمعنى بل من باب بيع اللحم الحاضر لأن المنظورة الذات بجملة من حيث أنها جملة حاضرة وهذا ليس موجودا فيما إذا بيعت على

الوزن وذلك أنها إذا بيعت على الوزن صار المنظور له كل رطل رطل لا الذات الجملة من حيث أنها جملة وحيث أنها يكون من باب بيع اللحم المغيب فتدبر (قوله فانه من باب بيع اللحم المغيب) أي فتمتنع ببيعته قبل سلخه (قوله ومثله) أي ومثل الرطل في أنه لا يجوز إذا وقع البيع على الوزن لأنها صارت بمماثية حق توقية لا يدخل في ضمانه إلا بالقبض (قوله وتبين) الواو بمعنى أو (قوله وسواء الخ) لأنها وأريد البعض (قوله ويشترط أن لا يتأخر) وكان القياس لا يجوز التأخير لأنه يبيع معن يتأخر قبضه للضرورة (تبيينه) قول المصنف وخطة الخ لا يعارضه ما يأتي في قوله وصح بيع ثم بدأ صلاحه أن لم يستترقان مفهومه أنه إذا استترقا لا يجوز بيعه لأنه محمول على بيعه جزافاً أو ما على الكيل فهو جائز كما هنا (قوله فانه ممنوع) أي جزافاً (قوله ما لم يره في سنبله) فان رآه في سنبله يمكنه حرز كل من القمح والتبن وحيث أنه فيظهر كون القمح جزافاً وحده أشد غرراً فلذا منع بخلاف بيعه مع التبن جزافاً فلم يكن غرره شديداً فلذا جاز بيعه معه جزافاً إذا رآه في سنبله وهو قائم (قوله ويجزئه) فالحرز يتعلق بكل من القمح والتبن (قوله لا منفوشاً) سواء كان في الاندرا أو في موضع حصده (قوله إلا أن يكون رآه (٢٤) قبل حصده) وقيد أيضاً بما إذا كانت أطرافه بعضها البعض على جهة التخالف وأما

لأعلى جهة التخالف فيجوز كما قاله ابن عبد السلام (قوله أو كدس) معطوف على محذوف والتقدير أو خلط من غير أن يكدس أو كدس (قوله وأما نحو القول والخص مما ثمرة متفرقة الخ) في شرح شب وظاهره ولو رآه قبل حصده وقوله ومنفوشاً حال من قف أي محذوف والتقدير لا قف في حال كونه منفوشاً فيكون المعطوف محذوفاً ولك أن تجعله حالاً من موصوف قف أي لا زرع قف في حال كونه منفوشاً فلا يكون حالاً من النكرة ثم بعد ذلك كله فقد ناقش بعض الشيوخ بأن جعله حالاً لا يجوز إلى تكرار لا كافي النعت والخبر نحو لا فيها غول لشرقية أو لا غربية فالحال والنعت والخبر يتكرر معه لا (قوله باعتبار محله) أي وهو النصب على المفعولية باعتبار المصدر المفسر والمعنى وجاز بيع زرع مقتونا أي محزوماً لا منفوشاً

كالرطل من الشاة كما مر فانه من باب بيع اللحم المغيب ومثله إذا وقع البيع هنا على الوزن كما اقتصر عليه الخطاب فقوله بت بالجواز ولو بيعت وزناً غير ظاهراً فقوله وشاة معطوف على عمود وقوله قبل سلخها وأولى بعده (ص) وخطة في سنبل وتبين أن بكيل (ش) أي ومما يجوز أيضاً بيع الخطة مثلاً بعد يسلم في سنبلها وتبين بعد درسه يرد كل ما يصل إلى معرفة جودته وردائه برؤية بعضه بفرق ونحوه وجواز ما ذكره مشروط بأن يكون بيعه وقع على الكيل وسواء اشترى الزرع كله كل صاع بكذا أو اشترى من المجموع كيلاً معلوماً ويشترط أن لا يتأخر تمام حصده ودراسه أكثر من خمسة عشر يوماً واحترز بقوله أن بكيل مما لو وقع على غير الكيل فانه لا يجوز وأما لو اشترى مع تبنه فانه ممنوع ما لم يره في سنبله وهو قائم ويجزئه فانه يجوز حينئذ كما يدل عليه مسألة المنفوش حيث رآه قائماً (ص) وقت جزافاً (ش) أي وكذلك يجوز بيع القف وهو الحزم جزافاً لا مكان حرزه وأشار بقوله (ص) لا منفوشاً (ش) إلى أنه لا يجوز بيع الزرع بعد حصده ونكديسه منفوشاً أي مختلطاً ببعضه ببعض إلا أن يكون رآه قبل حصده وهو قائم لقول عياض لا خلاف أنه لا يجوز بيعه إذا خلط في الاندرا لدراس أو كدس بعضه على بعض قبل تصفيته ولا بد من تقييد قوله وقت جزافاً بنحو القمح وأما نحو القول والخص مما ثمرة متفرقة في ساقه فلا يجوز كما في أبي الحسن ومنفوشاً حال من قف بناء على محي الحال من النكرة وإطلاق القف على المنفوش باعتبار ما كان عليه ويحتمل أن منفوشاً عطف على قف باعتبار محله (ص) وزيت زيتون بوزن أن لم يختلف إلا أن يخير (ش) يعني أنه يجوز للشخص أن يشتري قدراً معلوماً من زيت هذا الزيتون كل رطل بكذا قبل عصره بشرط أن يكون خروج الزيت من الزيتون عند الناس لا يختلف وكان العصر قريماً من عشرة أيام ونحوها ومفاد كلام المدونة أنه إذا لم يختلف يجوز النقد فيه ولو شرط فإن كان خروج الزيت يختلف فلا يجوز شراؤه إلا بعد خروجه ورؤيته إلا أن يجعل البائع للشخص الخيار بشرط النقد بفسده ككل بيع خيار فقوله إلا أن يخير مستثنى من مفهوم الشرط قبله صرح به لئلا

ويكون على مذهب من جوز في الاتباع مراعاة المحل قال ابن مالك

ومن راع في الاتباع المحل فحسن * والحاصل أن لبيع الزرع القائم أربعة شروط أحدها ببيع جزافاً فلا يجوز بالفدان كما لا يجوز قسمته كذلك حيث جعله معياراً إلا أن حرز ما فيه من قمح وتبن ثانياً كون ثمرة في رأس الشجرة كالقمح فإن كانت في جميع قصبتها لم يجز لعدم إمكان حرزه ثالثاً كون المبيع غلبته مع ما يخرج منه من تبن رابعاً أن يباع بعد يسلمه لا قبله والشرط الرابع والثاني في غير البرسيم وأما ببيع قائماً فلا يشترط فيه لعدم تأنيهما وإنما يشترط فيه الشرطان الآخران والذي يحزر في غير البرسيم ما يتعلق به البيع من حب وتبن وفي بيع البرسيم ما فيه من الاجمال إذا بيع على الرعي وبه ومما فيه من الحب أن يبيع له حصده ويؤخذ حبسه وإذا بيع السكبان تعلق الحرز بما فيه من البزر والسكبان (قوله وزيت زيتون) أشعر أنه إذا اشترى زيتوناً على أن على ربه عصره لم يجوز وهو كذلك (قوله إن لم يختلف) أي بالجودة والرداءة (قوله عشرة أيام ونحوها) نحو خمسة أيام (قوله إلا أن يجعل البائع للشخص الخيار) أي

أى ويشترط أيضاً أن يكون عصره قريبا من عشرة أيام ونحوها كما أفاده بعض (قوله معناه أن يقول آخذ منك صاعاً أو كل صاع) وأخذ جميع هذه الصبرة لا منها وأريد البعض (قوله ولا بد من شرط عدم الاختلاف) أى فحينئذ فالأولى للمنفذ أن يؤخر قوله الآن بخير بعد قوله ودقيق حنطة (قوله وينبغي تقييد طعنه بالقرب) فحينئذ يجري فيه جميع شروط زيت الزيتون كما في شرح شب والقرب خمسة عشر يوماً (قوله وليس معنى كلام المؤلف) لا يخفى جواز هذه الصورة وهى من اجتماع البيع والاجارة كما قال الشارح فاستخف به مالك بعد أن كرهه وكأنه يرى أن القيم عرف وجه ما يخرج منه وجعل قوله في ذلك التخفيف والاستحسان لا القياس (أقول) الآن ذلك ينافي قوله ولا بد من شرط عدم اختلاف الخ وقوله وإذا أوفاه الخ أى في صورة اجتماع البيع والاجارة وأما شراء زيتون وتسميم وحب فبعل بعينه على أن على البائع عصره أو زر ع قائم على أن عليه حصده ودرسه فلا يجوز وكأنه ابتاع ما يخرج من ذلك كله وذلك مجهول وأما أن ابتعت ثوباً على أن يخطئه لك أو نعلين على أن يخرج زهما فلا بأس به (٣٥) ومن الممتنع شراء غزل على أن يفسده لك (قوله

يعنى أنه يجوز بيع عدد أصع) هذه الصورة جائزة اتفاقاً ولو كانت من صبرة مجهولة الصيعان وكذا يجوز ذراع أو كل ذراع من ثوب (قوله على المذهب) أى فالسكاية للخلاف في كل صاع رداً على ابن مسلة لجهالة الثمن حين العقد (قوله لا منها وأريد البعض) كما إذا أوفاه المشتري البائع أن يأخذ منها أصعاً كثيرة ومراعاة أن يأخذ بعضها منها قليلاً وانما أوفاهه ليتساهل له البائع في البيع فهذا لا يجوز وكذا لا يجوز أخذ من ثوب أو شقة أو شعبة لزفاف مثلاً وأريد البعض ويشترط في الجواز رؤية الصبرة والثوب حيث اشترط كل صاع أو ذراع بكذا لأنه مظنة حرزه لا تعلم صفة المبيع والاكتفى ببعضه وكذا بقية شروط الخراف كما في بعض التفاريز ويحتمل عدم اشتراط بقيتها هنا لأن الخراف هنا على الكيل فكأنه غير خراف وأما لو اشترى ثلثها أو ربعها مثلاً لجاز (قوله حالاً وما لا)

يفهم الفساد مطلقاً إذا اختلف وقوله الآن يخير أى الآن يدخل على شرط الخيار (ص) ودقيق حنطة (ش) أى وجاز بيع دقيق حنطة قبل طعنها على الأشهر معناه أن يقول آخذ منك صاعاً أو كل صاع بكذا من دقيق هذه الحنطة كما مر في الزيتون وهو من ضمان البائع حتى يوفيه مطحوناً ولا بد من شرط عدم اختلاف خروجه وينبغي أن يقيّد طعنه بالقرب وأن اختلف خروجه منع الآن يخير وليس معنى كلام المؤلف أشتري منك هذا الصاع على أن تطعنه فهذا بيع واجارة وإذا أوفاه أياماً جازاً خرج من ضمانه (ص) وصاع أو كل صاع من صبرة وان جهلت (ش) يعنى أنه يجوز بيع عدد أصع من صبرة معلومة الصيعان أو مجهولاتها وكذا شراء كل صاع بكذا من هذه الصبرة والمشتري جميعها سواء كانت معلومة الصيعان أو مجهولاتها على المذهب وأشار بقوله (لا منها وأريد البعض) إلى أنه لا يجوز شراء كل صاع من الصبرة بكذا حيث أريد البعض سواء أراد كل منه ما أو أحدهما الجهل الثمن والثمن حالاً وما لا لأن من التبعض الصادق بالقليل والكثير والثمن يختلف بحسب ذلك وإن أريد به إبيان الجنس والقصد أن يقول أبيع لك هذه الصبرة كل قفيز بكذا فلا يمنع وأما أن لم يرد بها واحداً منهما فمقتضى مانقوله المواق المنع (ص) وشاة واستثناء أربعة أرطال (ش) يعنى أن الشخص يجوز له أن يبيع الشاة مثلاً ويستثنى منها أربعة أرطال أو أكثر بشرط أن لا يبلغ الثلث وهو يختلف باختلاف الحيوانات كبراً وصغراً وانما يخص المؤلف الأربعة أرطال لأنه فرض المسئلة في شاة ويصح في استثناء النصب على المفعول معه والرفع على فاعل جاز ولا يصح جزمه عطفاً على شاة لفساد المعنى إذا التقيد بحينئذ وبيع استثناءه وكذلك الحكم لو باعها ثم اشترى منها أربعة أرطال بعد العقد لأن الواقع بعده لاحق له واللاحق للعقد كالواقع فيه (ص) ولا يأخذ لحم غيرها (ش) يريد أن البائع لا يجوز له أن يأخذ من المشتري عوضاً عن الأربعة أرطال المستثناءة عددها أرطالاً من لحم غير الشاة المبيعة ولو قال ولا يأخذ بدلها أى الأربعة أرطال لشم أخذ بدلها الجأ وغيره وانما امتنع أخذ غير اللحم مطلقاً بناء على أن آلة المنع في هذه هى بيع الطعام قبل قبضه وهذا على أن المستثنى مشتري وأما على أنه مبقى فعلة المنع أنه يبيع لحم مغيب وهو ممتنع باللحم وغيره

(٤ - خرشي خامس) فيه نظير بل يعلم ما لا حين يقف على ما يريد شراءه ويمكن الجواب بأن المراد بالمال بعد الشروع في الكيل قبل انتهاء ما أراد أخذه (قوله وإن أريد به إبيان الجنس) والمعنى حينئذ أن كل صاع مشتري جنسه هذه الصبرة أى جنسها ليس مشروباً بتبعيض فيؤل الأمر إلى أنه اشترى هذه الصبرة كل صاع بكذا وأما ظاهر قبول قوله حيث يدعى النسيان وخالفه الآخر لأن القول المدعى الصحة (قوله ويستثنى منها أربعة أرطال) أى بناء على أن المستثنى مبقى لا مشتري والا كان من باب بيع اللحم المغيب وما بقي بعد المستثنى هو المبيع بمنزلة من اشترى شاة قبل سلخها إلا أن قضية هذا أولو بلغ الثلث (قوله بشرط أن لا يبلغ الثلث) ففى بلغه منع ولو أربعة أرطال (قوله والرفع الخ) أى جاز الرفع لأن لفظ الاستثناء يفيد المقارنة المقصودة بتبيينه أعمال يجوز استثناء الثلث كالصبرة والتمر لأن موجب المنع هنا شد كما ينبى عليه الشارح قريباً ومحل هذا أن يبعث قبل الذبح أو بعده وقبل السلخ فإن يبعث بعده فلما باعها استثناء ما شاء (قوله يبيع الطعام قبل قبضه) أى باعها البائع قبل أن يقبضه من المشتري (قوله مشتري) أى اشتراه البائع من المشتري للشافه والراجح أن المستثنى مبقى لا مشتري كما أفاده بعض شيوخنا نقلاً (قوله أنه يبيع لحم مغيب)

أي باعه البائع بهذا البديل أي غاب عن المشتري والبائع لأن الفرض أن ذلك وقع قبل الذبح أو بعده وقبل السلق كما تقدم **تنبه** إذا حصل موت في المستثنى منه فلا يضمن المشتري الارتطال للبائع بناء على أن المستثنى مبقى (قوله واستثناء قدر ثلث) صورتهما المشتري منك هذه الصبرة الا عشرة أراد بانه جائز اذا كان ذلك قدر ثلث ومثل ذلك ما اذا باع الصبرة أو الثمرة ولم يستثن منها شيئاً ثم أراد بعد ذلك أن يشتري منها شيئاً لم يجز له أن يشتري الا قدر ما كان له أن يستثنيه وقد جعل محشى تب التفتصيل اذا أبقاه ليأخذه ثمراً أما اذا أخذه من حينه فيجوز مطلقاً وهو مطلع وان كان الجماعة لم يقيّدوا (قوله للشهور) فيه إشارة إلى أن قول المصنف واستثناء قدر ثلث أي على المشهور ومقابلته لا يجوز استثناء قليل ولا كثيراً ولا جزافاً انظر بهرام (قوله برؤية المبيع) قضية ذلك أنه يجوز ذلك ولو كان أكثر من الثلث (قوله وهو الرأس والأكارع) أي فقط (قوله اذ لا عن له هناك) تردد الابهري فيما لو عكس الحال فيه بان كان له عن في السفر هل ينعكس الحكم أم لا (أقول) والظاهر الأول لمقتضى تلك العلة والمعتبر سفر المشتري فيما يظهر ولو كان بأثمه مقيماً (قوله وكرهه في الحضر) أي لان (٣٦) له ثمناً ووجه تلك العلة والله أعلم أن الجلد من جملة اللحم فانه يؤكل

ولكن لما لم يتعارف أكله نزل منزلة المأكول في الجملة (قوله راجع لقوله وجلد فقط) الصحيح أن قوله بسفر راجع للجلد والساقط لا خصوص الجلد فقط كما هو مفاد النقول (قوله لان هذا اللحم فيجبر عليه حكمه) وان أطلق عليهما سقط عرفاً فلا عبرة بذلك واذا كان يجبر عليه حكمه فيجوز استثناء أربعة أرتطال لاستثناؤه مجهولاً (قوله وتولاه المشتري) لا يخفى أن هذا ظاهر فيما اذا استثنى الجلد مع الساقط أو أحدهما فقط وأما اذا استثنى أرتطال أو جزءاً مطلقاً فان أجرة الذبح والصلح عليهما لانهما شريكان فامعنى تولية المشتري الذبح ان يرجع الضمير للذبح وما معنى تولية المشتري المبيع ان عاد الضمير على المبيع وفي خبر من أبي الذبح قولان الا ان ابن عرفة أنكر على ابن الحاجب حكاية القول بالجبر (قوله فأجرة

وهذا مستفاد من كلام الخطاب (ص) وصبرة وثمره واستثناء قدر ثلث (ش) أي وجزء مبيع ثمره ويبيع صبرة جزافاً واستثناء بائع كل منهما كما لا قدر ثلث منهما أقل لا أكثر وأشعر ذكر القدر بان المستثنى كميل فلو كان شائعاً جاز بكل حال كما يأتي في قوله وجزء مطلقاً وقرئ للشهور يجوز ان الثلث هنا ومنعه في الشاة برؤية المبيع هنا وعدمه هناك فقوله وصبرة عطف على شاة (ص) وجلد وساقط بسفر فقط (ش) أي وكذلك يجوز بيع الحيوان واستثناء ساقطه وهو الرأس والأكارع كما أنه يجوز استثناء جلدها في السفر اذ لا عن له هناك وكرهه للحاضر وأبقى أبو الحسن الكراهة على بابها أي ولا يفسخ ان وقع وأما الرأس والأكارع فلا يكره في سفر ولا حضر فقوله بسفر راجع لقوله وجلد فقط وليس من الساقط الكرش والكبد ونحو ذلك لان هذا اللحم فيجبر عليه حكمه (ص) وجزء مطلقاً (ش) أي وجزء استثناء جزء شائع من شاة فافاً فوقها أو صبرة أو ثمره نصف أو أقل أو أكثر سفر أو حضر او كانه باع منه مالم يستثن وسواء اشتراه على الذبح أو الحياة ويكون شريكاً للبائع بقدر ما استثنى (ص) وتولاه المشتري (ش) الضمير في تولاه عائد على المبيع لا على الجسرة أي تولى شأنه من ذبح وصلح وعلف وسقي وحفظ وغيره فأجرة الذبح في استثناء الجلد على المشتري لانه ليس بجبر على الذبح اذ لو شاء أعطى جلداً من عنده وفي أجرة السلق قولان وأجرة الذبح والصلح في استثناء الارتطال عليهما بالسقط وفي الجزء عليهما على قدر الانصباء لانهما شريكان (ص) ولم يجبر على الذبح فيهما بخلاف الارتطال (ش) يريد أن المشتري لا يجبر على الذبح في مسألة استثناء الجلد مع الساقط ولا في مسألة استثناء الجزء بخلاف مسألة استثناء الارتطال فانه يجبر على الذبح فيهما لان المشتري دخل على أن يدفع للبائع الجمل ولا يتوصل اليه الا بالذبح (ص) وخبر في دفع رأس أو قيمتها وهي أعيدل (ش) لما قدم أن المشتري لا يجبر على الذبح في مسألة استثناء الجلد أو الرأس ذكر أنه يخبر بين أن يدفع مثل المستثنى من جلد ورأس أو قيمته وهي أعيدل لموافقة القواعد في أنها مقومة والسلامة من بيع اللحم بمثله وقوله في دفع رأس نائب فاعل خير أي وقع في المذهب تخييره أو حكم بالتخيير في

الذبح في استثناء الجلد) أي وحده أو مع الساقط وأما أجرة الذبح والصلح في استثناء الساقط وحده فعلى المشتري وقوله في أجرة السلق قولان اقتصر عب على أنها على البائع فيفيد اعتماده والظاهر القول الثاني وذلك لان للمشتري أن يعطى البديل (قوله ولم يجبر على الذبح الخ) لانهما ان تشاح في الذبح بيعت عليهما ودفع لكل واحد منهما ما يخصه وانما كان أجرة الذبح عليهما في الجزء مع عدم جبر المشتري عليه لان البائع شريك فبسبب الشركة كانت عليهما (قوله في مسألة استثناء الجلد مع الساقط) مبني على اعتبارهما مسألة واحدة ولو قال فيها السكات أظهر (قوله وخبر في دفع رأس) أي وبقيّة ساقط ومثل جلد فلو قال كسر رأس لكان أشمل اعلم أن الخلاف فرضه العلماء في الجلد فكان على المصنف أن يذكره في محله لان مسألة الرأس مقيدة (قوله ذكر أنه يخبر الخ) هذا ينافي ما سيأتي له من أنه وقع في المذهب خلاف هل الخبير البائع أو المشتري وهو الراجح ويمكن أن يقال ان صدر الحل إشارة لجواب آخر وهو أن المصنف مشى أولاً على ما هو المعتمد عنده ثم حكى الخلاف (قوله في أنها مقومة) أي من جهة أنها مقومة أي وشأن المقوم أن يرجع فيه للقيمة (قوله أي وقع في المذهب الخ) الباعث له على ذلك التنافي الذي هو ظاهر المصنف وذلك

لان قوله وخبر في دفع يتبادر منه أن الذي يخبر المشتري فينا في قوله بعد وهل التخيير للبائع هذا ما اقتضاه قوله فلا ينافي الخ مع أن عدم المناقاة لا يحصل الا اذا أريد من دفع مصدر المبني للفعول أي في أن تدفع رأس (قوله يوم استحق أخذها) أي وهو يوم الذبح وقوله أو يوم القوت أي الذي قد يكون بعد يوم الذبح (قوله هو الموافق) كذا بالاصل بدون واو والمناقب زيادة الواو (قوله أي غير لحم عنها) ظاهر عبارته انه ليس له دفع البديل وان المتعين اما دفع الاصل أو قيمته لأرأس أخرى مثل الرأس الأول وكذا قضية عجم فيرد انه ما الفرق حين عدم الذبح يخبر بين دفع رأس أو القيمة وحين الذبح اما القيمة أو الاصل لا البديل (قوله فيفتقر ما يحبر على الذبح) أي وهو الارطال (قوله وعليه فيفتقر) أي في الحكم (قوله وهذه) أي المسئلة المشار لها بقول المصنف وخبر في دفع رأس الخ (قوله يبيع اللحم المغيب) أي أن المستثنى باع الارطال المغيبة وفيه ما تقدم وقوله بخلاف (٢٧) هذه أي فان الرأس متميزة بذاتها فهي

معينة (قوله ما لم يأكلها المشتري) أي الآن يا أكلها المشتري وهو استثناء منقطع لان الأكل لا يكون الا اذا كبت كذا شرعية وفرض المسئلة انما ماتت فلم تذك كذا شرعية الا أن تحمل على ما اذا كان ربه مضرطرا يساح له أكلها فأكلها المشتري مختارا أو مضطرا فيضمن مثلها ولو حرر (قوله ولذا قال ابن عرفة) أي ولاجل كونه استثنى (قوله ما يمكن علم قدره) احترازا عما لو كثر جذا فاته لا يجوز الا أن عبارته تصدق بالصحيح والفاقد لان ما يمكن علم قدره صادق بالكثير لا جذا وصادق بالقليل الذي لا مشقة في علمه وأجيب بأن مشقة العذر شرط خارج عن الماهية كما في الشروط التي ذكرها المؤلف (قوله فيما شق عليه) أي علم عدده فهذا في المعدود ولو أمكن علمه بدون مشقة فلا يجوز بيعه جزافا وقوله أو قل جهله أي أو لم يشق عليه بأن كان يسهل كيله أو وزنه لكن قل جهله بأن لم يكن جذا فيمكن حظه فهذا في المكيل والموزون

دفع مثل أو بديل رأس أو قيمتها فلا ينافي حكاية الخلاف المشار إليه بقوله (ص) وهل التخيير للبائع أو للمشتري قولان (ش) ولا بد من قولنا بديل أو مثل رأس كما قررنا لان التخيير المذكور انما هو في حالة عدم الذبح ولا يتصور في هذه الحالة دفع الرأس ونحوها وأما حيث ذبحت فيتعين أخذها الا أن تقوت قيمتها وهل تعتبر القيمة يوم استحق أخذها أو يوم قوتها انظر في ذلك وما تقدم من أنه يتعين أخذها حيث ذبحت ولم تقوت يقتضي أنه لا يجوز أخذ شيء عنها ولو غير لحم وهذا هو الموافق لما مر في مسئلة الارطال وهو ظاهر ما نقله أبو الحسن ولكن ذكر بعضهم أن الراجح أنه يجوز أخذ دراهم أو عرض أي غير لحم عنها وعليه فيفتقر ما يحبر على الذبح فيه من غيره في هذا والفرق بين الارطال وهذه أن في الارطال يبيع اللحم المغيب بخلاف هذه ثم انه أنت قوله أو قيمتها تقرر الى أن الرأس بمعنى الهامة (ص) ولو مان ما استثنى منه معين ضمن المشتري جلد أو ساقط الجنا (ش) يريد بالعين ما قابل الجزء الشائع فيدخل في المعين استثناء الجلد والرأس والارطال فاذا ماتت الشاة التي استثنى منها شيء معين فان المشتري يضمن للبائع مثل الجلد والساقط وهو الرأس والاكراع لانه غير مجبور على الذبح فيهما لان له دفع مثلها فكا أنهما في ذمته ولا يضمن له مثل اللحم لتقريب البائع في طلبه بالذبح وجبره عليه فقوله ما أي حيوان استثنى منه معين وأما لومات ما استثنى منه شائع فلا ضمان على واحد منهما ما لا آخر للشركة وقوله لا الجنا ما لم يأكلها المشتري فيضمن مثل الارطال لانه مثلي ولما اشترط في العقود عليه عدم الجهل وكان الجزاف مما استثنى من ذلك تخفيفا ولذا قال ابن عرفة هو بيع ما يمكن علم قدره دون أن يعلم والاصل منعه وخفف فيما شق عليه أو قل جهله اه ذكر المؤلف عاطفا على عموم بقوله (ص) وجزاف (ش) أي وجاز يبيع جزاف أي صودف جزافا وانفق انه جزاف لاما كان مدخولا عليه فلا يجوز أن تأتي للعام مثلا وعنده صبرة لحم مجزفة وتقول له زدني لان العقد وان كان انما يحصل بعد الزيادة الا أنه دخل معه على الجزاف وشرطه أن لا يكون مدخولا عليه وكذا اللعطار في دفع له درهما فيأخذ ويبيع له شيئا من الابازير أو الفلفل مثلا في كاهن أو يكون ذلك عنده قبل بيعه ويذهب به من غير أن يفقهها لانه جزاف مدخول عليه بل الشرط أن يفقهها ويتطرق ما فيها وقول ابن عرفة دون أن يعلم أي بالفعل أي دون أن يعلم المتعاقدان قدره حال العقد (ص) انري ولم يكن جذا وجهلاه وجزافا

والخاص ان المعدود ولو قل جذا فلا يجوز بيعه جزافا والمكيل والموزون يجوز بيعه جزافا ولو قل وأما الكثير جذا فيمتنع في الكل المعدود والموزون والمكيل والخاص ان المعدود لا بد في الكل من الجهل القليل الذي يمكن معه الجزر (قوله وجزاف) مثلث الجيم (قوله أي صودف جزافا) قرر شيخنا السلموني أن المصادفة جزافا انما هي في المعدود فعليه ما قاله الشارح لا يسم ونقل شيخنا عبد الله عن شيخه محمد بن الشيخ عيب أن الحق أن اشتراط مصادفة الجزافية غير معمول به عند المتقدمين ولا عند المتأخرين وان أخذ بعضهم ذلك من قول ابن رشد (قوله لانه جزاف مدخول عليه) لا يظهر في قوله أو يكون الخ لان علم المنع فيه عدم الرؤية لا كونه مدخولا عليه نعم قوله بل الشرط ظاهر (قوله ولم يكن جذا) صادق بالقليل مطلقا جذا أو غير جذا بالكثير لا جذا وهو ظاهر الا أن المعدود لا بد أن لا يكون فله لا بحيث يمكن عدم بلا مشقة فلذلك احتج بالنسبة عليه بقوله ولم يعد (قوله وجهلاه) أي من الجهة التي

وقع العقد عليها كبيع عدد او دوا محال لان عدده و يعرف وزنه لان المبيع اذا كان له جهتان كوزن وعدد ان كان جهة من الجهة التي وقع العقد عليها (قوله ولم يعد بلا مشقة) أي بان عدده مشقة لان ثبوت النقي اثبات (قوله ولم تقصد أفراده) أي الجراف بمعنى المجزف وقوله الا أن يقل ثمنه مستثنى من المفهوم أي فاذا قصدت أفراده فلا يجوز الا أن يقل ثمنه (قوله أي حاضر الا غائبا) هذا يخرج اللفظ عن ظاهره فينافيه قوله أو مغيب في ثبته فلا حسن أن يفسر بالرؤية على حقيقة لانها لا بد منها (قوله ولو كان على كيل) أي ولو كان جزافا على كيل فعلى ما قاله لا يباع الجراف برؤية متقدمة سواء بيع على الكيل أم لا وفي المذهب أقوال الاول يباع بها الثاني لا يباع بها ولا بد من الرؤية حالة العقد الثالث يكتفى بالرؤية المتقدمة على العقد في الثمار على أصولها وفي الزرع القاسم ولا يكتفى بها في بيع الصبرة جزافا والذي ذكره ابن رشد ما حاصله ان الجراف سواء كان حيا أو زرعاً قائماً أو سواء كان قد ادين أم لا يجوز بيعه على رؤية متقدمة لا على الصفة وأما ما بيع على الكيل فيجوز بيعه على الصفة وعلى رؤية متقدمة والقول بان لا يباع الحب جزافا على رؤية متقدمة ضعيف وان كان هو قول ابن القاسم (قوله أو مغيب في ثبته) معطوف على غائب وان كان الرسم لا يساعده وكأنه قال لا غائب عن مجلس العقد ولا مغيب في ثبته الا أنك خير بأن هذا مما يقتضي ببقاء لفظ الرؤية على حقيقة والاولو كان المراد بها الحضور لصح العقد على القمع المغيب في أصله اذا كان حاضرا مع أنه لا يجوز ويحتمل أن يعطف على كيل أي ولو كان مغيبا في ثبته فيقتضي جوازه لانه حاضر مع أنه لا بد من (٣٨) رؤيته ولا يكتفى بتغييره في ثبته الا على شرائه جزافا على الكيل (قوله وعلى هذا) أي

على أن المراد بالرؤية الحضور وهذا كما بناء على أن المراد بالرؤية رؤيته كانه (قوله لانه حاضر الخ) يقال له يصح أن يراد بالرؤية حقيقة لها ويراد مرثيا كانه أو بعضه (قوله كما في مغيب الاصل) بأن يترع عن الارض فجلة وينظر رأسها (قوله وليس مراده الخ) هذا في غير الجراف على الكيل (قوله وقد يباع الجراف الخ) وقد يباع مع عدم رؤية شيء منه من غير ضرورة كبيع ثمرة حائط غائب جزافا بالصفة كما ذكره ابن عرفة فقال اشترطت الرؤية في بيع الجراف مخالف لما ذكره في كتاب الغرر من المدونة في ثمة

واستوت أرضه ولم يعد بلا مشقة ولم تقصد أفراده الا أن يقل ثمنه (ش) هذا شروع في شروط الجراف منها أن يكون المبيع مرثيا أي حاضر الا غائبا عن مجلس العقد ولو كان على كيل أو مغيبا في ثبته وعلى هذا فلا يشكل جواز شراء الطرف المملوء جزافا مع أن المرثي منه بعضه لانه حاضر وهو في موضع الصفة للجراف أي وجراف مرثي وانما قلنا في موضع الصفة لان الجملة الشرطية لا تقع صفة واعلم أن الجراف قد يكتفى برؤية بعضه كما في مغيب الاصل وكما في بيع ما في الطرف حيث وجد مملوءا ولا يشترط رؤية باطنها وهذا مراد من قال يكتفى برؤية بعضه في الجراف وليس مراده أنه يكتفى برؤية البعض منفصلا عنها وقد يباع الجراف مع عدم رؤية شيء منه للضرورة كما في قلال الخل ان كان يفسدها الفتح لكن لا بد من كونها مملوءة أو علم ما نقص منها من ثلث ونحوه ويكتفى علم المشتري بذلك ولومن البائع كما يفيد ما نقله ح ولا بد من بيان صفة ما فيها من الخل ومنها أن لا يكثر المبيع كثرة تبلغه بحيث يتعذر حوزة وأما أصل الكثرة فلا بد منه ومنها أن يجهل المتبايعان قدر المبيع من كيل أو وزن أو عدد لانه متى علم أحدهما وجهل الآخر كان الذي علم قد قصد الى خديعة الذي جهل وبعبارة احتراز أموال كاتناطين بقدره فانه حينئذ لا يكون من بيع الجراف ومما لو كان أحدهما عالما فانه لا يجوز العقد سواء أعلم به علمه أم لا لكن ان أعلمه فسد والا فلا ومنها أن يكون المتبايعان من أهل الحزر بأن يكونا من قوم اعتادوه وان يحزرا بالفعل ومنها أن تستوى أرض المبيع من انخفاض وارتفاع

الحائط فانه قال فيها عن مالك وكذلك الحائط الغائبة يباع غيره كبل أو جزافا أي على الصفة وهي على مسيرة خمسة أيام ولا يجوز النقص فيها بشرط وان يعد جدا كافر ببقية من مصر لم يحزرا شرائه ثمة فقط لانها تجزأ قبل الوصول اليها الا أن يكون ثرايا ساكنة (قوله وأما أصل الكثرة فلا بد منه) لا يظهر هذا في الكيل والموزون (قوله فانه لا يكون حينئذ من بيع الجراف) لانه معلوم انهما والفساد انما هو اذا حصل الجهل من أحد الجانبين وهذا اذا فسر الجراف بما ذكره ابن عرفة وأما اذا فسر ببيع الشيء بلا كيل ولا وزن ولا عدد الصادق بذلك جعل قوله أو جهلا للاحتراز عما اذا علماه (قوله سواء أعلم به علمه أم لا) لكن ان لم يعلمه فالحرمة متعلقة بالعالم فقط وان أعلمه تعلقت به مامعا أي بان قال له أنا أعلم قدره (قوله لكن ان أعلمه فسد) بل لو أعلمه الغير بعلمه كذلك (قوله بأن يكونا من قوم اعتادوه وأن يحزرا بالفعل الخ) فان لم يكونا من أهل الحزر ووكلا فيسه كفى بل الظاهر أنهم مالو كانا من أهل الحزر ووكلا من هو من أهل الحزر كفى ذلك قال عجم قوله وحزرا أي أن يكون كل منهما اعتادا الحزر كما يفيد قول ابن عرفة اللخمى شرط الجواز كونهما من اعتادا الحزر لانه لا يخطئ الا يسيرا ولو كان أحدهما غير معتاده لم يجوز تبعه المازرى انتهى وهذا يشهد اعتبار اعتياد الحزر لا معرفته مطلقا واعتياده أخص من مطلق معرفته وما ذكره عجم لا يتأني الاستظهار الذي قلناه وانظر اذا كانا من اعتادا الحزر غير أن كيلهما أو وزنهما مختلف وكل منهما يحزرا ما في المبيع على قدر كيله أو وزنه كالاعراب يبيعون السمك جزافا

والبائع منهم يجوز المبيع على قدر كيله والمشتري يجوز المبيع على حكم الارطال المصرية فيما اذا كان مضمرا يافهل يجوز وهو الظاهر لان كلاهما عالم بالمبيع واختلافهما انما هو في التسمية أم لا وحز من باب ضرب وقتل قاله في المصباح عجم (قوله وأن يكشف الغيب) الاولى حذفه لان العبرة باعتقاد الاستواء حال العقد فقط أي فهو الذي يشترط في جواز العقد فقط (قوله لم يجوز) أي ويكون فاسدا لانه مقتضى عدم الجواز (قوله وان كشف الغيب) أي بعد ذلك (قوله فهو شرط في الجواز) تفريع على قوله لم يجوز (قوله ويخير) لا يخفى أن هذا انما يتأتى فيما اذا كشف الغيب لافي حاله عدم الاستواء حال العقد لدخولهما على الغرر ولا يعقل عدم جواز حيث اعتقد حال العقد أنه مستو وقوله وأما ما قبله من الشروط قد علمت مما قررنا أنه شرط أيضا في الجواز والصحة باعتبار الاعتقاد حال العقد (قوله لافي المبيع جزافا) أي لافي صحة بيع المبيع جزافا (قوله بخلاف الكيل والوزن الشرعيين) لتوقفهما على آله سياقي ما يفهمه (قوله فالضمير راجع للفرد الخ) لا يظهر التفريع فالاحسن أن يقول الآن يقل عن فرد الشيء الجزاف فالضمير الخ وقوله والا كان أي وان لم نقل الضمير عائدا على الفرد بل عائدا على الافراد كان الواجب عليه أن (٣٩) يقول ثنها ووافق ذلك قول بعض الشراح

الضمير في ثنها راجع للفرد الذي فهم من أفراد أي لاجل الجزاف كما هو مأخوذ من كلام الموافق عن ابن بشير أي بان يكون التفاوت بين الافراد يسيرا وان كانت جملة الثمن كثيرا انتهى (قوله راجع لما يليه) أي المفهوم ما يليه (قوله الا أن يقل عن مائة قصد أفراد) أي عن فرد ما قصد أفراد فيوافق العبارة السابقة التي هي قوله فالضمير الخ (قوله فلا يضر فيه قصد الافراد) أي فلا يضر في بيعه جزافا فقوله ويجوز الاولى التفريع أي فيجوز بيعه جزافا (قوله بأن يكون) تفسير لقلة الثمن أي بان يكون التفاوت بين الافراد يسيرا وان كانت جملة الثمن كثيرا أي ولو بكثره ثمن كل فرد والحاصل أن ما يباع جزافا اما أن يعتد بشقة أم لا وفي كل

في ظن المتعاقدين حال العقد وأن يكشف الغيب عن الاستواء فان علما أو أحدهما عدم الاستواء حال العقد لم يجوز وان كشف الغيب عن عدم الاستواء فان كان في الارض علة فالخيار للمشتري وان كان فيها حفرة فالخيار للبائع فهو شرط في الجواز فان انتفى لا يجوز البيع ويخير من عليه الضرر منهما وأما ما قبله من الشروط فهو في الجواز والصحة فان قيل الاستواء شرط في الجزا لافي المبيع جزافا قلنا شرط الشرط شرط ومنها أن يعتد بشقة فان انتفت المشقة عدولا يباع جزافا وأما ما يكال ووزن فيجوز بيعهما جزافا ولو لم يكن في الكيل أو الوزن مشقة لان الكيل والوزن منظمة المشقة وبعبارة لان عدم تنسب لكل أحد بخلاف الكيل والوزن الشرعيين ومنها أن لا قصد أفراد الشيء الجزاف كالجوز وصغار السمك فان قصدت الافراد كالتياب والعبيد فلا يجوز بيعه جزافا الا أن يقل عن أفراد الشيء الجزاف فالضمير راجع للفرد المفهوم من أفراد هو الا كان الواجب ثنها وبعبارة الاستثناء راجع لما يليه أي ان ما قصد أفراد لا يباع جزافا ولا بد من عدمه كالتياب والعبيد الا أن يقل عن مائة قصد أفراد كالبطيخ والاترج والمان والقثاء والموز فلا يضر فيه قصد الافراد ويجوز بيعه جزافا وبعبارة بان يكون التفاوت بين الافراد يسيرا وان كانت جملة الثمن كثيرا والظاهر أن القلة بالعرف عند المعتادى ذلك ثم صرح بمفهوم الشرط لما فيه من التشعب فقال (نص) لا غير مرئي وان ملء ظرف ولو ثانيا بعد تفرغه (ش) غير بالجر عطف على محل ان رى إعلان محله جلاله صفة الجزاف لانه في معنى مرئي لا غير حاضر فلا يصح بيعه جزافا وظاهره ولو وقع على الخيار ولعله كذلك للخروج عن الرخصة ولاجل اشتراط الرؤية لا يجوز اشترا ملء الطرف الفارغ على أن يملأه أو ملأه ثانيا بعد أن اشتراه أو لا وفرغه وذلك بأن يكون ملأ أو يشتري ما فيه مع ملئه ثانيا بعد تفرغه ما فيه بدينار أو كل واحد بدينار لان الثاني غير مرئي بخلاف ما لو وجدته

اما أن تقصد أفراد أم لا وفي كل اما ان يقل ثنها أم لا فليقتد بلا مشقة لم يجوز جزافا قصدت أفراد أم لا قل ثنها أم لا ومتى عدت بشقة فان لم تقصد أفراد جاز بيعه جزافا قل ثنها أم لا وان قصدت جاز جزافا قل ثنها ومنع ان لم يقل فالمنع في خمسة والجواز في ثلاث فاذا علمت ذلك فأقول قال ابن بشير المعدودات ان قلت أثمانها جاز بيعها جزافا وان كثرت أثمانها واختلفت أحادها اختلفا فبينا كالتياب والجواهر وما في معنى ذلك لم يجوز بيعها جزافا ونقل كلامه صاحب الجواهر وابن عرفة وغيرهما وأقروه فأقول اذا علمت هذا فافاده ان البطيخ والاترج مما قل ثنها يجوز بيعه جزافا ولو اختلفت الافراد اختلفا فبينا وأما ما كثرت ثنها فيفصل فيه فان اختلفت أفراد اختلفا فبينا كالتياب لم يجوز بيعه جزافا ولا جاز فالصور أن بيعه جزافا علمت ذلك فليس المراد بقلة الثمن ما قاله الشارح ولا ما قاله شب بل كونه في حد ذاته ثمنا قليلا والحاصل أن هذا التفصيل هو المعول عليه ولا يلتفت الى ما عداه وقضية هذا أنه لو فرض أن التفاوت في أفراد التياب والعبيد قليلا يصح بيعه جزافا ولا ظن جواز ذلك وقضيته انه لو وجد تفاوت كثير بين أفراد البطيخ لا يجوز بيعه جزافا وهو ما في نت حيث قال ان الاترج يجوز بيعه جزافا أي لانه يقل ثنها ولعل المراد الاترج الذي كله كبير أو كله صغير وأما ما بعضه صغير وبعضه كبير فلا بد كذا يقال في البطيخ انتهى (قوله ولا يجوز اشترا ملء الطرف الفارغ) يقيد بما اذا كان الطرف مكيا لا مجهولا

ولهم مكيال معروف غير ولا جازلانه يجوز شراء حاضر ببادية مكيالها لعدم مكيال معلوم له بها ومن جواز شراء باديها حاضرة بمكيالها لعدم مكيال معلوم للبادي نعم شراء ما في المكيال المجهول جزافا جاز بشرطه لا على أنه مكيال به مع تبسّر معلوم (قوله كسلة تين) ومثل سلة التين قرية الماء وراو يته وجراره مما جرى العرف ببيع الماء فيه وبيع الماء من باب بيع الخراف ولكن جرى العرف بضمان بائعه اذا انشق طرفه قبل تفريغه واذا اختلفت المياه تعين فتحه عند الشراء والافلا (قوله والغيب) فيه اشارة الى أن المصنف أدخل السكاف على سلة ومراوده المضاف اليه (قوله وعصافير حية) أي وسائر ما يتدخل من الطير لا يباع جزافا لانه يزوج ويدخل بعضه تحت بعض فيخفى حرره (قوله وحمام برج) أي وفرض المسئلة أن البيع وقع عليه ما هو في البرج لأن طائفة في الهواء لان هذا لا يقول أحد يجوز بيعه ومحل كون الذي (٣٠) في البرج لا يجوز بيعه اذا لم تحط به معرفة قبل الشراء والاجاز والمراد

بالاحاطة به معرفته بالخزرجدا عن برجه أي وأما مع البرج فجاز لكونه تبعا (قوله ويدخل الفلوس في النقد) أي حكمها حكم النقد وذلك لان الفلوس ليست من جزئيات النقد (قوله ولا يرجع الخ) وجه الاقتضاء انه اذا دخل تحت الاتقي الشرطين أي ان لم يسكن ولم يتعامل به عددا بل وزنا فيفقد أن المسكوك المتعامل به وزنا لا يجوز بيعه جزافا مع انه جائز فعلم أن غير المسكوك يجوز بيعه جزافا تعومل به عددا أو وزنا كالمسكوك المتعامل به وزنا والمراد بالتعامل به وزنا ما يوزن بصنعة ويتقص صفره بنقص وزنه من غير مراعاة عدد وان تعومل به ما معا كدنانير مصر وقروشها روى العدد ودراهم مصر تارة يقع التعامل بها وزنا وذلك في حالة المناداة على عدم التعامل بالمقصود منها وتارة يقع التعامل بها عددا في حال التعامل بالمقصود منها (أقول) وبعد هذا كله فنقول لا اقتضاء وذلك لان المعنى أن عدم الجواز مقيد باجتماع

مما لو افترضنا بدينا فلا بأس به لانهم لم يقصد فيه الى الغرر وفي قوله املا على فانما يدينار قصد الى الغرر في الثاني اذ ترك أن يشتر به مكيال معلوم فاشترى بمكيال مجهول (ص) الا في كسلة تين (ش) أي الا أن يقع ذلك في سلة تين أو غيب أو نحوهما فلا بأس بشراء ملته فارغا أو ملته فانما بعد تفريغه بدرهم لان التين والغيب غير مكيال وكثير تكميل الناس الهما بالسلل فخرى ذلك مجرى المكيال لهما والقمح مكيال قلء الغرارة منه مكيال مجهول لان الغرارة ليست بمكيال له ثم عطف على غير مكيال في المشاركة في المنع وهو ثلاثة أشياء بقوله (ص) وعصافير حية بقص وحمام برج وثياب (ش) يعني أنه لا يجوز بيع العصافير المحبوسة في قفص وأولى غير المحبوسة لدخول بعضها في بعض فلا يمكن الخزرفان كانت مذبوخة فيجوز بيعها جزافا لعدم التداخل وكذلك لا يجوز بيع حمام الابرار مجردا عن برجه جزافا على ما في المواز به بناء على عدم امكان عددها وخررها ولان القاسم قول يجوز بيعه في الشامل بناء على امكان خررها ونقله ابن عرفة عن محمد بن ابن القاسم فقال لا بأس ببيع ما في البرج من حمام أو بيعه بحمامه جزافا ومنع ابن القاسم في الغنمية بيع الخشب الملقى بعينه على بعض جزافا لظنة مؤنة عدده كالقمح ولا بأس بشراء صغاره جزافا انتهى وكذلك لا يجوز شراء الثياب والرقيق والحيوان وغير الخواتم الصغرى جزافا لقصد افراده فذكر مفهوم الشرط الاول بقوله لا غير مكيال وما بعده والاخر بقوله وثياب وسكت عن مفهوم غيرهما للوضوح (ص) ونقد ان سلك والتعامل بالعدد والاجاز (ش) هذا محترز قوله ولم تقصد افراده أيضا والمعنى ان النقد المسكوك لا يجوز بيعه جزافا اذا كان التعامل بالعدد وتدخل الفلوس في النقد وان كان التعامل بالوزن جاز بيعها جزافا لعدم قصد الا حاد فهو كغير المسكوك فقوله والاجاز راجع لقوله والتعامل بالعدد فقط ولا يرجع لقوله ان سلك أيضا والاقتضى ان المسكوك المتعامل به وزنا لا يجوز بيعه جزافا وليس كذلك ومثل النقد الفلوس والجواهر وانما نص على النقد لكثرة الغرر لحصوله بجهة الكمية وجهة الا حاد لانه يرغب في كثرتها ليسهل الشراء به ولا يعلى بكثرة الثمن لثلا يود الجواهر واللوازم ونحوهما (ش) فان علم أحدهما يعلم الآخر بقدره خير (ش) هذا وما بعده تفصيل في مفهوم قوله وجهلاه والمعنى أن أحد المتعاقدين اذا علم بعد القعد بأن الآخر كان عالما حين العقد بقدر المبيع فان الجاهل منهما يخير كعيب دلس فيه ومحل التخيير اذا كان

القيد وفي قوله والاى بان لم يجتمع القيدان صادق بتفهما وتنى أحدهما غير أن شيخنا السلموني قرر أن المعتمد انه اذا كان غير مسكوك ويتعامل به عددا لا يجوز بيعه جزافا (قوله ومثل النقد الفلوس والجواهر) لا يخفى أن جعل الجواهر مثل ذلك مما يقوى ما قلناه شيخنا المذكور لان الجواهر لا يتعلق بها سكة (قوله لحصوله) أي الكثرة وذلك لا كتساها التذكير من المضاف اليه أو باعتبار المذكور والمعنى لحصول الغرر الكثير (قوله بجهة الكمية) أي بالنظر لجهة الكمية أي جهة هي الكمية وقوله وجهة الا حاد تفسير لما قبله وقوله لانه يرغب الخ تعليل لحصول كثرة العدد بجهة الكمية وقوله في كثرتها أي الا حاد ليسهل الشراء بها أو ما الشراء بالجواهر فلا يسهل الشراء بها وكذا الجدد وجايله أنما كانت أفراد النقد تبسّر البيع بها ولا يتوقف في البيع بها بخلاف ما عداها من فلوس وجواهر يكثر وقوع الغرر بتعاطي الناس ذلك كثيرا (قوله ولا يعلى) أي الغرر وقوله بكثرة الثمن أي

القيمة (قوله بان العيب اذا علم به البائع المشتري) أعلمه حال العقد أو بعده وقوله لتعاقدهما الخ علة لقوله فسد أي فسد العقد لدخولهما الخ والخطر مرادف للغرر بخلاف اذا لم يدخل على ذلك فلا تعاقدا على غرر (قوله وبه يجب) أي بقوله لتعاقدهما على الغرر غير انك خير بأن كلام الشارح يقتضي ان هذه العلة من كلام المستشكل فكأنه يقول له في كلامك أي المستشكل ما ينبغي اشكالاً وهو قولك لتعاقدهما على الغرر فان كان الواقع هكذا فالامر ظاهر والا فكان الواجب أن يقول الشارح ويجب عن الاشكال المذكور بانه انما فسد هنا وخولفت القاعدة لتعاقدهما على الغرر والخطر والحاصل أنه يلزم من عدم الفساد عند الاطلاع بعدم العقد عدم الفساد عند الاطلاع حين العقد ولم يكن ذلك هنا والجواب انه انما يلزم ذلك وخولفت القاعدة لتعاقدهما على الغرر والخطر بخلاف العيب في غير هذه المسئلة فليس في الاطلاع فيه عليه حال العقد تعاقدا على غرر وخطر (قوله كون الشيء) هو علم أحدهما بعلم الآخر حالة العقد (قوله اذا قارنه) أي العقد وقوله بعد ذلك أي بعد العقد وقوله لدخوله على الغرر أي انما فسد عند المقارنة لدخوله على الغرر ولم يفسد بعد عدم دخولهما على الغرر (قوله عبارة الموضح) أي عبارة (٣١) التوضيح وقوله وفيها حازرة أي ركة لا يفهم

المعنى بها (قوله محشى التوضيح) هو الناصر للقاني والحاصل أنهما جوابان فان قلت هل فسر في الجواب بين قلت فرق بين مالان حاصل الاول ادعاء الملائمة الا انما ليست كقيمة تنقض في بعض الاحوال عند وجود الغرر وحاصل الجواب الثاني لان سلم الملائمة أصلاً وان كان مرجعها بعد ذلك لشيء واحد وهو الدخول على الغرر في الاول دون ما بعده (قوله كما قال سحنون الخ) هذا يقتضي دخول الكاف على المشبهه وآخر العبارة يقتضي أنها داخل على المشبه كما هو القاعدة (قوله وغناء العبد الخ) لعل وجهه مع كون المنفعة غير شرعية فيه أيضاً أنه لا يخشى من غنائه تعلق الناس به عادة أي شأنه ذلك بخلاف الجارية (تممة) هي انه حيث حكم بتخير المشتري في الجراف الذي علم

العلم والجهل من الجهة التي وقع البيع عليها المكيل علم أحدهما بكيله وجهه لا آخر مالو جهلا كيله وعلم أحدهما وزنه أو عدده فلا خيار لاستوائهما في جهل الجهة التي وقع البيع عليها واستشكل ابن القصار كون علم أحدهما عيباً بان العيب اذا أعلم به البائع المشتري لا يفسد البيع بل للمشتري الرضا وهما لو أعلم العالم الجاهل بعلمه فسد كما أشار إليه بقوله (وان أعلمه) أي أعلم أحدهما الآخر بعلمه (أولاً) حين العقد ودخل على ذلك (فسد) العقد على الاصح لتعاقدهما على الغرر والخطر وبه يجب عن الاشكال المذكور وأبأنه لا ملازمة بين كون الشيء يفسد به العقد اذا قارنه ولا يفسد به اذا اطلع عليه بعد ذلك لدخوله على الغرر في الاول دون الثاني قلت هكذا عبارة الموضح ومثله للشارح وفيها حازرة فلذا قال محشى التوضيح صوابه لا منافاة كما قال سحنون فيمن باع أمة وشرط أنها مغنية فسد البيع ولو اطلع عليه بعد العقد خير كما أفاده بقوله (كالمغنية) فلا يصح بيعها ان بين غناها وقت العقد قال الشيخ وينبغي تقييدها اذا كان القصد بالتبيين زيادة الثمن لا التبري ويخير المشتري اذا اطلع عليه بعده وغناء العبد ليس كالأمة فلا يوجب خياراً ولا فساداً فقوله كالمغنية تشبيه تام ولما كان الغرر المانع من صحة العقد قد يكون بسبب انضمام المعلوم الى المجهول لان انضمامه اليه يصرف في المعلوم بجهل لا يمكن وكان في ذلك تفصيل أشار اليه المصنف تبعا لصاحب المقدم مات بقوله فيما يأتي وجزاف حب فاذا اجتمع شيئان في صفقة فاما معلومان أو مجهولان وساتيان واما معلوم ومجهول وهو أربع صور لانه اما أن يكون أصلهما مع المكيل كصبرة حب جزافاً وأخرى منه كبل أو أصلهما مع الجراف كارض جزافاً وأخرى منها ذرعا أو أصل ما يبيع جزافاً المكيل وأصل ما يبيع بالمكيل الجراف كصبرة جزافاً وأرض ذرعا أو بالعكس كارض جزافاً وصبرة كبل فالثلاث الاول ممنوعة لخروج وجهها أو أحدهما عن الأصل كما أشار إليه عاطفاه بالجرع على غير مرتين بقوله في الاولى (وجزاف حب مع مكيل منه) وفي الثانية بقوله (أو) جزاف حب مع مكيل

البائع بقدره فقات ذلك لزمه الاقل من الثمن وقيمة الجراف والحب حكم بفساد البيع فقاتت الصبرة ففيها القيمة بالغة ما بلغت وان أراد المتبايع أن يصدق البائع في المكيلة ويردها أي مثلها لا ينبغي أن لا يجوز على أصولهم في الاقتضاء عن ثمن الطعام طعاماً وبقى حكم تخيير البائع حيث علم المشتري بقدره وفات واستظهر أنه يكون للبائع الاكثر من الثمن أو القيمة وهل له أن يعطيه عن ذلك طعاماً أم لا وهو الظاهر لان العلة واحدة وهي الاقتضاء عن ثمن الطعام طعاماً اه (قوله لان انضمامه) أي المعلوم اليه أي المجهول (قوله اما أن يكون أصلهما مع المكيل) قال في المقدمات اعلم أن من الاشياء ما الاصل فيه أن يباع كبل أو يجوز بيعه جزافاً كالحبوب ومنها ما الاصل فيه أن يباع جزافاً ويجوز بيعه كبل كالأرضين والحبوب ومنها ما لا يباع كبل ولا جزافاً كالعبيد وسائر الحيوانات انتهى المراد منه فقوله اما أن يكون أصلهما مع المكيل هذه الاولى في المصنف وقوله أو أصلهما مع الجراف هذه الثالثة في المصنف المشار لها بقوله وجزاف أرض وقوله أو أصل ما يبيع جزافاً هذه هي الثانية في المصنف المشار لها بقوله أو أرض (قوله بقوله في الاولى) أي في المصنف لاني الشارح وكذا يقال في قوله الثانية والثالثة (قوله مع مكيل منه) أي كأشترى منك هذه الصبرة التي لم يعلم قدرها وهذه الصبرة

المالومة القدر كونها عشرة أرباب ابتداء وكذا يقال فيما يأتي ومثل المكيل الموزون والمعدود كما في المواق (قوله فأرض مجرور الخ)
وقال الشيخ أحمد معطوف على موصوف مكيل أي مع حب مكيل وحينئذ فلم يلزم العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض
وصفة أرض محدوفة أي مكيلة (قوله بثمن) كقوله أشتري منك هاتين الصيرتين دينار وقوله أو ثمنين كاشتري منك هاتين الصيرتين
هذه دينار وهذه دينارين وقوله كانا على الأصل أي كاشتري منك هذه القطعة الأرض وهذه القطعة الأرض دينار وهذه دينار
وهذه دينارين وقوله أو على خلافه كما مثلنا من قولنا كاشتري منك هاتين الصيرتين وقوله أو خالف أحدهما كاشتري منك هذه القطعة
الأرض وهذه الصيرة دينار وهذه دينار والثانية دينارين والقرض أن المبيع في الصور كلها جزاف كما قال المصنف ويجوز
جزافان (قوله وان اختلف الثمن) أي بان يقول صيرة القمح دينار وصيرة التمر دينارين (قوله بثمن واحد) وكذا بثمنين وقوله ويجوز
مكيلان صورتهم أن يقول أشتري منك مكيلين (٣٣) عشرة أرباب وعشرة أرباب مثلاً قحاً أو شعيراً أو قحاً أو شعيراً كل أرباب

بكذا اتفق الثمن في المكيلين
أو اختلف اتفقت صفة المكيلين
أم لا (قوله وجزاف مع عرض)
أي جزاف على غير الكيل
بدليل قوله الآتي ولا يضاف
لجزاف الخ (قوله كصيرة) مثال
لما إذا كان على غير أصله وقوله
أو قطعة أرض مثال للذي كان
على أصله وقوله كعبد وثوب
أي مما لا يباع كيلاً ولا جزافاً
وان كان العرض في الأصل ماعداً
الذهب والفضة كما في الصحاح
الآن هذا العموم ليس مراداً
وبعد ففي التمثيل بالثياب تظن
لأن الأصل في الثياب أن تباع
جزافاً ويجوز أن تباع كيلاً فان
كان ذلك الثوب جزافاً فهو من
أفراد الجزافين وان كان كيلاً
فهو من أفراد جزاف مع مكيل
(قوله ان اتحد الكيل) أي
المكيل وبين الشارح أنه لا مفهوم
له لاختلاف ثمن الكيل وذلك
لأنه قد وقع الدينار في مقابلة الثلاثة

(أرض) مما أصله أن يباع جزافاً فخرج عن الأصل فأرض مجرور عطف على مجرور من غير
إعادة الجار كقوله تعالى واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام وفي الثالثة بقوله (و جزاف
أرض) مما أصله أن يباع جزافاً (مع مكيل) بتذكير الضمير العائد على الأرض نظراً للجنس
وتأنيده منونة صفة لأرض محدوفة أي مع أرض مكيلة لخروج أحدهما عن الأصل فيمتنع
الجمع في هذه فيما أصله الجزاف (لا) ان اجتمع جزاف أرض (مع) مكيل (حب) مما أصله
الكيل فلا يمنع لحيثهما على الأصل وأشار إلى القسمين الباقيين الأولين بقوله (ويجوز
جزافان) على أي حال بثمن أو ثمنين كانا على الأصل أو على خلافه أو خالف أحدهما لانهم ما في
معنى الجزاف الواحد من حيث تناول الرخصة لهما القول للخمى لا بأس ببيع صيرتي قح وتمر
جزافاً وان اختلف الثمن ويجوز بيع غر الحاقطين جزافاً وان اختلف ثمرهما بثمن واحد
(و) يجوز (مكيلان) كذلك صفقة واحدة (ص) وجزاف مع عرض (ش) أي ويجوز
جزاف على أصله أو غير أصله كصيرة أو قطعة أرض مع عرض كعبد أو ثوب (ص) وجزافان
على كيل ان اتحد الكيل والصفة (ش) أي ويجوز جزافان في صفقة على كيل أي أو وزن أو عدد
ان اتحد ثمن الكيل والصفة اتفاقاً كصيرة تمر وأخرى مثلها كل أرباب دينار وان اختلفا معاً
يجزافاً وان اتفقت الصفة واختلف ثمن الكيل كصيرتي طعام واحد أحدهما ثلاثة ديناران
والأخرى أربعة لم يجز لاختلاف الثمن أو اختلفت الصفة واتفق الثمن كصيرتي قح وشعير كل
منهما ثلاثة ديناران لم يجز عند ابن القاسم ولو قال ان اتحدت الصفة وثن الكيل لا فاد المراد
وعلة المنع مع الاختلاف انه يصير جزافاً على كيل معه غيره وهو لا يجوز كما أشار إليه بقوله (ص)
ولا يضاف لجزاف على كيل غيره مطلقاً (ش) يعني ان من باع جزافاً على ان كل قفيز بكذا وعلى
أن مع المبيع سلعة كذا من غير تسمية ثمن لها بل ثمنها من جملة ما اشترى به المكيل فان ذلك
لا يجوز لأن ما يخص السلعة من الثمن حين البيع مجهول ومعنى مطلقاً كان الغير من جنس
المبيع أو من غير جنسه مكيلاً أو موزوناً أو مذكرواً وبعبارة وسواء سمى للغير ثناً أم لا لانه مع
التسمية قد يساوى أكثر فاعتقر لاجل هذا ومع عدمها لا يدري ما يخصه من الثمن وعلى هذا

فصار كل أرباب بثلاث دينار وإذا كان أربعة دينار يكون كل أرباب ربع دينار فقد
ظهر اختلاف الثمن والحاصل أن المعلوم من كلامه وكلام عبيد أن الشرط الاتحادي بنفس الكيل وفي ثمنه أيضاً وان حصل الاختلاف
في واحد منهما وأولى هما منع (قوله وثن الكيل) أي المكيل (قوله انه يصير جزافاً على كيل) أي ينزله جزافاً على كيل معه غيره (قوله
عند ابن القاسم) أي وعند أشهب يجوز كما أفاده بهرام (قوله ولا يضاف لجزاف على كيل) أي أو وزن أو عدد صرح في المقدمات بأن
حكم الموزون والمعدود حكم المكيل وصرح القاب بأن اللبن أصله الكيل والزبد أصله الوزن (قوله وبعبارة الخ) هذه عبارة مغارة
للاولى (قوله وسواء سمى للغير ثناً) بان قال آخذ منك هذه الصيرة كل دينار بكذا وهذا الثوب دينار (قوله لانه مع التسمية) أي
لأن الغير مع التسمية وقوله فاعتقر لاجل هذا الجزاف والمغتفر البائع وانما أثر ذلك في المنع لانه صار بمثابة الذي لم يسم له لان التسمية
بهذا الاعتبار كالتسمية (قوله وعلى هذا) أي على قول المصنف ولا يضاف لجزاف الخ

(قوله بأرضه) أى مع أرضه بأن يملك الأرض المشتري (قوله و جاز برؤية بعض المثلى) أى يبيع البت وأولى الخسار أى و جاز البيع ولو جزافاً برؤية البعض كافيته في الجزاف أيضاً فيما إذا كان حاضر في غرارة ويحوها ولا يختلف المكمل من الجزاف إلا أن الجزاف لا بد من حضوره والمكمل يكفي رؤية بعضه غائباً (قوله والصوان) عطف على المثلى لا على بعضه خلافاً لـ زرقاتي في شرح شب والظاهر تعيين كلام زرقاتي (قوله كما قال في التوضيح) عبارة بعض الشراح اقتصر عليه فيفيد اعتماداً (قوله على ما قبله) أى الذى هو المثلى (ثم أقول) فيه نظر لأن الصوان ليس من المثلى لأن المثلى هو داخل الصوان (قوله وعلى هذا فيه التعبير الخ) أى وعلى نسخة الباء ليس فيه ذلك لأن المعنى و جاز بيع الشيء بسبب رؤية الصوان فالصوان على حقيقته فليس فيه تجوز أى وفي بعض النسخ و جاز رؤية بعض المثلى أى و جاز رؤية بعض المثلى في البيع إذا لم يكلام فيه ولا يحتاج لتقدير حرف الجر والحاصل أن عبارة تفيد أنه على نسخة الباء فيه التعبير بالمحل أى باسم المحل عن الحال وأما على حذفها فليس فيه ذلك وليس كذلك بل على كل حال ليس فيه التعبير باسم المحل عن الحال (قوله وعلى البرنامج) بفتح الباء وكسر الميم وقيل بفتحهما (٣٣) وقيل بكسرهما قال زرقاتي الظاهر أن البائع إذا

حفظ ما في العدل وصفته كان كافياً وان لم يكن برنامجاً (قوله صفة ما في العدل الخ) هذا يفيد أن المبيع لو كان ثوباً واحداً مطويًا كالساج المدرج أى الطيلسان المطوى في وعاء من الجلد وقيل الثوب الرفيع لم يبيع على صفة ولا بد أن يرى ما تعمله به صفته إذ لا مشقة في نشره وطيه والعدول عن ذلك مع امكانه غرر كثير أى وأما ان كان يحصل بنشره فساد فيجوز بيعه على الصفة قطعاً (قوله والشراء) أى يجوز للشترى أن يشتري الساعة ولا بد أن يكون الواصف له السلعة غير البائع كما هو قضية كلامه ولو أن كان علم المبيع بغيره فيجوز بلا وصف كالس في الشاة إذا أخبر بسنها والنوق والشم في الأدهان والمسك (قوله الأبيع الجزاف الخ) ظاهره ولو وصفه اثنان عدول (قوله ولا تجوز معاملة الأعمى الأصم) أى لتعذر

لا يجوز بيع الزرع جزافاً على كيل بأرضه (ص) و جاز برؤية بعض المثلى والصوان (ش) أى و جاز البيع برؤية بعض المثلى مكمل كتمج وموزون كقطن وأخرج المقومات فلا يكفي رؤية بعضها على ظاهر المذهب كما قال في التوضيح وقال ابن عبد السلام الر وايات تدل على مشاركة المقوم للمثلى وعطف الصوان بكسر الصاد وضمها على ما قبله من عطف الخاص على العام وهو ما يصون الشيء كقشر الرمان والبيض والجوز وفيه لغة صيان وهكذا في عدة نسخ بجوز رؤية بالباء وعلى هذا فيه التعبير بالمحل عن الحال لأن البيع واقع على ما هو داخل الصوان فيكون في الجواز رؤية خارجة عن رؤية داخله (ص) وعلى البرنامج (ش) أى و جاز البيع أو الشراء معتمداً فيه على الأوصاف المكتوبة في البرنامج والمراد به الفقر المكتوب فيه صفة ما في العدل وكان الأصل منعه لكنه أجزأ لما في حل العدل من الخرج على بانه من ثلوثه وموثه شدة ان لم يرضه المشتري فأقيمت الصفة مقام الرؤية فان وجد على الصفة لزم والاخير المشتري (ص) ومن الأعمى (ش) أى و جاز البيع والشراء وجميع المعاملات الأبيع الجزاف وشراءه من الأعمى غير الأصم للضرورة على المذهب وسواء ولد أعمى أو طراً أعماه في صغره أو بعد كبره خلافاً للابهرى في منعه بيع من ولد أعمى وفي معناه من تقدم ابصاره في صغره بحيث لا يتخيل الألوان والخلاف فيما لا يدرك إلا بحاسة البصر ولا مانع فيما يدرك بغيرها من الخواص ولا تجوز معاملة الأعمى الأصم بخلاف الأبكم الأصم (ص) وبرؤية لا يتغير بعدها (ش) عطف على معنى ما مر من قوله برؤية بعض المثلى أى و جاز البيع برؤية بعض المثلى وبرؤية لا يتغير بعدها وظاهره سواء كان غائباً عن مجلس العقد أو حاضراً به ولا تشترط الغيبة الأفيما يبيع على الوصف ومفهوم لا يتغير أنه لو كان يتغير بعد الرؤية لم يجز بيعه أى على البت وأما على الخيار فيجوز (ص) وحلف مدع لبيع برنامج أن موافقته للكتاب (ش) يعنى أن المشتري على البرنامج إذا ادعى بعد ما قبض المتاع وغاب عليه عدم موافقة المتاع أو بعضه لما في البرنامج وقد تلف البرنامج أو بقي وادعى البائع فيما ادعى فيه المخالفة ان المتاع غير ما أتى به فانه يحلف

(٥ - خرى خامس) الإشارة بخلاف الأبكم الأصم فتمسك الإشارة له وانظر هل يصح شراء الأعمى ما لا يصح شراء البصير له في ليل ولومعمر الاله يعتمد في شرائه على الوصف الذى علمه بالسمع أم لا واعلم أن البيع للأعمى على الصفة والبيع على البرنامج وبيع الساج المدرج وقلال الخل مطينة مستثنى مما يأتى من أن شرط البيع على الصفة أن لا يكون حاضر اباً المجلس (قوله عطف على معنى ما مر) لا حاجة لذلك بل معطوف على لفظ ما مر وهو برؤية الخ ويمكن الجواب بأن هذا على نسخة ورؤية بدون الباء (قوله ولا تشترط الغيبة) أى عن مجلس العقد (قوله لبيع برنامج) أى في مسألة بيع برنامج (قوله ان موافقته) أى العدل المبيع للكتاب في البرنامج حاصلة فهو معمول حلف أو تنازع فيه كل من حلف ومدع وخبر أن محذوف ثم لا يخفى أنه وان كان مدعياً الموافقة لأنه في المعنى مدعى عليه لأن المدعى عليه من ترجح قوله بجهوده أو أصل وهو صادق بالبائع هنا وذلك اندفع ما يقال القاعدة أن الذى يحلف هو المدعى عليه (قوله أن المتاع) أى المشتري (تنبية) فان نكل البائع غرم بغير ذلك كونه في دعوى الاتهام وبعد عيين الآخر في دعوى التحقيق وأما لو وافقه أن المتاع

ما أتى به في نظر فان كان موافقا لزم البيع والالتزام بالخيار للمشتري (قوله هو معطوف على بيع الخ) الا ان اللام باعتبار المعطوف عليه بمعنى في و باعتبار المعطوف زائدة للتقوية (قوله ولو اختلف النقاد في الرداءة والجودة الخ) أي اذا اختلف وكان ذلك قبل القبض لم يلزم رب الدين الا ما اتفق الشهود أي الصراف على جودته وأما اذا أخذه منه ثم رجع عليه فقال له بدله لاني وجدته زائفا فلا يلزمه أن يبدله الا ما اتفق الصراف على ردائه (قوله الا أن يحقق كاهن) لا يخفى أن المتقدم في الغش لقوله جسادا وما نحن فيه نقص الوزن وأيضا التحقيق في الاول متعلق بكونه (٣٤) لا يعلمها من دراهمه فقط ويمكن الجواب على بعد بأن التشبيه في مطلق التحقيق

وان كان موضوع المسئلتين مختلفا فتدبر (قوله فان قرب ما بين الرؤيتين) و مرجع ذلك لاهل المعرفة (قوله فقول ابن القاسم) أي خلافا لاشبه (قوله حيث قطعت الخ) وهل يكفي في ذلك واحد من أهل المعرفة أو لا بد من اثنين قولان والمناسب أنه يكفي لأنه من باب الاخبار (تنبيه) محل كلام المصنف اذا كان المبيع مما لا يضمنه المشتري بالعقد اذا ما دخل في ضمانه بالعقد لا ينظر فيه لما بين الرؤيتين قطعا فان قلت ما ذكرته فيما اذا بيع على الصفة من أنه يكون القول للمشتري في حالة الشك بخلاف ما في مسألة البرنامج من أن القول قول البائع على ما وصف فالجواب أن المشتري في مسألة البرنامج لما كان قادرا على الوقوف على المبيع بعينه وترك ذلك كان كالصدق للبائع بأن المبيع على ما وصف في البرنامج بخلاف الغائب المبيع بالصفة فافترقا فان قلت في مسألة الرؤية المتقدمة القول قول البائع في حالة الشك بيمين وأما ما بيع على الصفة ففي حالة الشك القول قول المشتري ما الفرق قلنا الفرق أن البيع في مسألة الرؤية متعلق على بقاء صفة المبيع والاصل بقاءها فمن ادعى الانتقال فهو مدع وهو المشتري بخلاف البيع على الصفة فان الأصل عدمها وهو موافق لقول المشتري

البائع أن ما في العدل موافق للكتاب (ص) وعدم دفع ردي أو ناقص (ش) هو معطوف على بيع من قوله لبيع برنامج أي وحلف مدع عدم دفع ردي أو ناقص و مراده أن من صرف دراهم أو دنائير من صراف أو أخذها من مقرض أو مسدين أو نحو ذلك وقبضها المدفوعة له بقول الدافع انه جسادا وغاب عليها الا أخذ ثم ردها أو رد شيئا منها وادعى انه ألفاه رديا أو ناقصا وأنكر الدافع لها أن تكون من دراهمه أو دنائير فانه يحلف مادفعت الاجسادا في على ابن نونس ولا يعلمها من دراهمه الا أن يحقق انه ليست من دراهمه ولا دنائير فيحلف على البت ولو اختلفت النقاد في الرداءة والجودة لم يلزم رب الدين الا ما اتفق على جودته كما أنه لا يلزم الدافع في البت الا ما اتفق الشهود على ردائه فقوله وحلف الخ لكن يحلف في النقص على البت وفي الغش على نفي العلم ونقص الوزن يحلف فيه على نفي العلم الا أن يحقق كاهن وهذا كله اذا اتفقا على أنه قبضها على المفاضلة أو اختلفا لان القول قول الدافع بيمين أنه على المفاضلة وان اتفقا على أنه قبضها ليريهما فالقول قول القابض ان ما قبضه ردي أو ناقص بيمينه (ص) وبقاء الصفة ان شك (ش) يعني أنه اذا اشترى شخص شيئا غائبا على رؤية متقدمة ثم تنازع هو والبائع في أن هذه هي الصفة التي وقع العقد عليها وتغيرت فان قرب ما بين الرؤيتين بحيث لا يتغير المبيع فيه فالقول للبائع وان بعد بحيث لا يبقى على حاله فالقول للمشتري في أنه تغير عما هو عليه حال العقد وان أشكل الأمر فقول ابن القاسم ان القول قول البائع بيمينه والاصل عدم الانتقال على الصفة حيث قطعت أهل المعرفة لاحدهما فالقول له بلا عيب وان رجحت لواحد منهما فالقول له بيمين وان أشكل الأمر فالقول للبائع بيمين وأما ما بيع على الصفة فانه في حالة الشك يحمل على عدم بقاء الصفة فيكون القول قول المشتري فكلام المؤلف فيما اذا بيع على رؤية متقدمة كما صرح به حاولو فقال في قوله وبقاء الصفة ان شك هذا من تنبيه قوله ورؤية لا يتغير بعدها انتهى (تحن) وغائب ولو بلا وصف على خياره بالرؤية (ش) أي وكذلك يجوز بيع الشيء الغائب ولولم يوصف للمشتري نوعه ولا جنسه لكن بشرط أن يجعل له الخيار اذا رأى المبيع يخف غرضه على المعروف وأما على اللزوم أو على السكت فيفسد في غير التولية وأما هي فان السكوت فيها لا يضر لانها معروفة فقوله على خياره بالرؤية راجع للبائع عليه لا لما قبله والبيع منحل من جهة المشتري قبل الرؤية وبعد ما لا يلزم من جهة البائع عند ان حذر زخا فاعبدا الحق أنه منحل من جهته مامعا (ص) أو على يوم (ش) عطف على ما في حيز المبالغة ليعيد أن فيه خلافا باللزوم يعني أن ما بيع على الصفة على اللزوم يكفي أن يكون على مسافة يوم ومنعه ابن شعبان لسهولة احضاره في اليوم وعما فرنا علم أن كلامه في بيع الغائب على الصفة على اللزوم لا فيما بيع على الصفة بالخيار ولا فيما بيع على خياره بالرؤية ولا

ادعى الانتقال فهو مدع وهو المشتري بخلاف البيع على الصفة فان الأصل عدمها وهو موافق لقول المشتري فيما وأما لو تنازعا في عين السلعة المبعة على الرؤية فالقول للمشتري مع يمينه اتفاقا (قوله وغائب) معطوف على عمود (قوله لكن بشرط الخ) في المبالغ عليه وهو الذي لم يوصف وأما الذي وصف ولو كان على اللزوم فيجوز زفلا حاجة الى الشرط (قوله على المعروف) أي ولولم يوصف للمشتري فيجوز ز على المعروف ومقابل له لا بد من الوصف (قوله فان السكوت فيها لا يضر) عبارة شب فالسكوت فيها كشرط الخيار انتهى فيه هم منه أن له الخيار (قوله أو على يوم) أي ذهبا فقط (قوله لا فيما بيع الخ) أي فلا يشترط كون ذلك على يوم (قوله لا فيما بيع على الصفة بالخيار) أي الخيار المصطلح عليه

كثلاثة أيام في الثوب مثلاً فهو غـ بر قوله بـ د ولا فيما يبيع على خياره بالرؤية لان قوله على خياره بالرؤية معناه انه حين يراه يثبت له الاختيار (قوله فكان حقه) تفريع على قوله ان كلامه في بيع الغائب على الصفة على اللزوم لان قوله ولم تمكن رؤيته بلامسقة مفروض في بيع الغائب على الصفة باللزوم والكلام قبل وان كان في الغائب الا أنه في الغائب مطلقاً كان على الوصف أولاً (تنبية) اعترض على المصنف باقتضائه انه لا بد من احضار حاضر البلد مع أن الذي يفيد من النقل ان حاضر مجلس العقد لا بد من رؤيته الا فيما فحده ضرر وفساد وغير حاضر مجلس العقد يجوز بيعه بالصفة ولو بالبلد (٣٥) وان لم يكن في احضاره مشقة (قوله لطالت العبارة) أي بحرف واحد (قوله أو وصفه غير

فما يبيع على رؤية مقدمة فكان حقه أن يأتي بهذا بعد قوله ولم تمكن رؤيته بلامسقة كما فعل ابن الحاجب وابن عرفة ولعله انما قدمه لجمعه مع نظيره في الخلاف اذ لو قال ولم تمكن رؤيته بلامسقة وهو على يوم لم يقد أن فيه خلافاً ولو قال ولم تمكن رؤيته بلامسقة ولو على يوم لطالت العبارة (ص) أو وصفه غير بآئعه (ش) وصف مصدر مجرور معطوف على وصف من قوله بلا وصف والضمير في وصفه عائده على المبيع وغير بالرفع فاعل المصدر أي ولو بلا وصف المبيع غير بآئعه واذا اتقى وصف غير البائع ثبت وصف البائع وحينئذ فيكون مضيد للخلاف والصحة مع وصف البائع على المشهور ووصف غير بآئعه جائز اتفاقاً وفي الموازية والعينية لا يباع بوصف بآئعه لانه لا يوثق بوصفه اذ قد يقصد الزيادة في الصفة لانفاق سلعته وتأول بعضهم المدونة عليه وهو خلاف ما ارتضاه ابن رشد والجمهور من أن ذلك شرط في النقد فقط (ص) ان لم يبعد كخراسان من افرقية (ش) شرط في المبيع على اللزوم كان على وصف أو رؤية مقدمة للمخاطرة والغرر وأما ما يبيع على الخيار فلا يشترط فيه ذلك بل يجوز ولو بعد جذا على ما عند ابن عبد السلام خلافاً لظاهر المؤلف في توضيحه وقوله (ولم تمكن رؤيته بلامسقة) المتني بلامسقة شرط في الغائب المبيع على وصف بالزام وأما على الخيار أو على رؤية سابقة فيجوز ولو كان حاضر اي يبيد المتعاقدين بأن يكون بينهما وبينهما حائل كحدار أو في صندوق متلا فلا منافاة بين كونه غائباً وكونه حاضر أي فلا تشترط فيه رؤية ثانية (ص) والنقد فيه (ش) هو معطوف على قوله وجاز والضمير المجرور عائده على الغائب أي وجاز النقد تطوعاً في المبيع الغائب عقاراً كان أو لا حيث يبيع على اللزوم قرب أو بعد فان يبيع على الخيار لم يجز النقد فيه ولو تطوعاً كما يأتي في باب الخيار في قوله ومنع وان بلا شرط في مواضعه وغائب بخيار وانما قيدنا النقد بالتطوع بدليل قوله (ص) ومع الشرط في العقار (ش) اذ هو معطوف على المقدار المذكور أي وجاز النقد بشرط في العقار بشرط أن يباع على اللزوم وأن لا يباع بوصف البائع وانما جاز اشتراط النقد في العقار وان بعدلانه مأمون لا يسرع اليه التغير بخلاف غيره ولذا اذا قربت مسافة غيره ولو حيواناً كالبيومين جاز اشتراط النقد فيه أيضاً لانه يؤمن تغيره غالباً واليه أشار بقوله (ص) وفي غيره ان قرب كالبيومين (ش) أي وجاز اشتراط النقد في غير العقار ان يبيع بغير وصف بآئعه وبيع على اللزوم ولم يكن فيه حق توفية وقرب مكانه كالبيومين ذهبا غنسان القاسم وعن مالك القريب ما كان على يوم ونحوه ابن شامس وقيل نصف يوم في الاتيان بالكاف مع البيومين نظر وانما منع النقد مع الشرط في غير العقار مع البعد لثرد الموقوفين الثمنية والسلفية وهو جهل في الثمن (ص) وضمنه المشتري (ش) أي وضمن العقار المشتري جزأاً اذا

أي بحرف واحد (قوله أو وصفه غير بآئعه) (تنبية) بشرط في البيع على الصفة أن يكون المشتري ممن يعرف ما وصف له (قوله من أن ذلك شرط في النقد) أي وصف غير البائع (قوله ان لم يبعد) جذا أي بحيث يعلم أو يظن أنه يدركه على ماري أو وصف (قوله كخراسان من افرقية) أي من كل ما يظن فيه التغير قبل ادراكه (تنبية) اذا اجتمع البيع على رؤية مقدمة وعلى خياره بالرؤية فالحكم للثاني (قوله وأما ما يبيع على الخيار) في الصورتين ومثل ذلك اذا باعه على خياره بالرؤية ومن غير وصف ولا تقدم رؤية فيجوز ولو بعد جذا (قوله وأما على الخيار) أي أو على خياره بالرؤية (قوله أي فلا تشترط فيه رؤية ثانية) أي بالنسبة لقوله أو على رؤية سابقة (قوله معطوف على قوله وجاز) أي فاعل جاز (قوله ومع الشرط في العقار) سواء يبيع مزارعة أو جزأاً على المعتمد وما قاله أشهب من أنه لا يصح النقد فيه ان يبيع مزارعة ضعيف أفاده محشئ تت فانظره وذكراً أيضاً ما حاصله أنه يكفي بالوصف ولا يشترط الذرع لافرق بين الارض البيضاء والدار

خلافاً لمن يقول أن الدار لا بد فيها مع الوصف من ذكر الذرع فانه ضعيف وذكر النص المفيد لذلك فراجع (قوله بشرط أن يباع على اللزوم) وأما ما يبيع على الخيار فانه يمتنع ولو تطوعاً (قوله وأن لا يباع بوصف البائع) أي وأما بوصف البائع فلا يجوز النقد فيه ولو تطوعاً لكثرة وقوعه (قوله ولم يكن فيه حق توفية) ما فيه حق توفية ما كيل أو وزن أو وعد والظاهر أن هذا القيد انما هو على كلام أشهب الذي يقول بعدم جواز اشتراط النقد في العقار ان يبيع مزارعة لا على الاطلاق الذي هو معتمد (قوله وعن مالك القريب الخ) يمكن أن يكون كلام مالك هو عين كلام ابن القاسم بأن يراد من نحو البيوم يوم آخر (قوله في الاتيان) ليس هنالك ما يقتضي التفريع نعم لو قال وقرب مكانه وهو اليومان أو قال الكاف استقصائية كافي عيب لحسن (قوله أي وضمن العقار المشتري جزأاً) وأما اذا يبيع مزارعة

فالضمان من البائع كذا في عب وليكن الراجح أن الضمان من المشتري مطلقا كما أفاده محشي تب (قوله الا لشرط) كان في صلب العقد أولا (قوله الاحسن الخ) أي وخلاف الاحسن رجوعه للاول واذا تأملت لا تجد المناسب لحل اللفظ الرجوعه للاول ويكون قاصرا على ما اذا كان الضمان من المشتري اصاله (قوله وقبضه على المشتري) وشرطه اياه على بائعه مع كون ضمانه منه يفسد لانه لما شرط عليه المبتاع الاتيان به صار كوكيل المبتاع فاتفق عنه الضمان فشرط ان ضمان عليه موجب الفساد وان كان ضمانه من اتيانه من مبتاعه فجائز وهو بيع واجارة دافع الزيادة والا كل هو قابض الزيادة (قوله ولو جنسين) يرجع للنقود والطعام وأما قوله ولو غير ربوي في الطعام ومحمده (قوله فكللام المؤلف هنا مجمل) جواب عما يقال ان ظاهر المصنف أن ربا الفضل يدخل النقد مطلقا والطعام مطلقا وليس كذلك (قوله أو أن هذا كالترجمة) لا يخفى أن الترجمة مجملة لكن لا يتطرق فيها للأجال بل التطرق فيها من حيث كونها ترجمة وان لزمها الاجال بخلاف الجواب الاول تطرق فيها للأجال واعترض المصنف أيضا بأن قوله وربا الفضل يشمل الفضل في الصفة مع أن الحرمة خاصة بزيادة العدد والوزن وأجيب بأن قوله الاتي عاطفا على ما يجوز وقضاء فرض مساو وأفضل صفة يفيد قصر قوله هنا فضل على فضل العدد والوزن دون الصفة (قوله لان النقد خاص بالمسكوك) هذه طريقة ابن عرفة وطريقة غيره وهي صريح قول المصنف فيما تقدم ونقدان سلك يعم المسكوك وغيره ومفاد ان العين لا تختص بالمسكوك هذا ما يفيد القاموس وفي ابن عرفة ما يقتضي أن العين خاصة بالمضروب ويوافق قول المصباح والفظه والعين ما ضرب من الدنانير انتهى فعلى هذا

أدركته الصفة سالما المشتري بالعقد بعد مكانه أو قرب وسواء بيع بشرط النقد أم لا وهذه المسئلة مقيدة لقوله فيما يأتي والا الغائب قب القبض (ص) وضمنه بائع الا لشرط أو منازعة (ش) أي وضمن غير العقار سواء بيع بشرط النقد أم لا بائع وقوله الا لشرط راجع لهما أي الا لشرط من المشتري في العقار على البائع وفي غيره من البائع على المشتري فيعمل بالشرط وينتقل الضمان عن كان عليه الى من اشترط عليه وقوله أو منازعة الاحسن رجوعه لما كان ضمانه من المشتري اما اصاله في العقار أو بالشرط في غيره أي ان محمل كون الضمان في العقار اصاله أو في غيره بالشرط على المشتري اذا لم تحصل منازعة بين المتبايعين في أن العقد صايف المبيع هالك أو باقيا أو سالما أو معيبا فان حصلت منازعة فيما ذكر فالقول للمشتري والضمان على البائع بناء على أن الاصل انتفاء الضمان عن المشتري وعزاه في توضيحه لان القاسم في المدونة وفي كلام تب نظر (ص) وقبضه على المشتري (ش) أي وقبض الغائب والخروج للاتيان به على المشتري * ولما انتهى الكلام على ما هو مقصود بالذات من أركان البيع وشروطه وموانعه العامة شرع في الكلام على موانع مختصة ببعض أنواعه فتمها الربا مقصورا وهو ربا الفضل أي زيادة ونساء بالمدمم وزو هو التأخير فقال (ص) وحرم في نقود وطعام ربا الفضل ونساء (ش) أي وحرم كبا وسنة واجماعا وصح رجوع ابن عباس عن ابا حنيفة ربا الفضل لقوله تعالى وحرم الربا وقوله عليه الصلاة والسلام في الصحيح لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده وقال هم سواء في ذهب أو فضة من أي نوع مضروب أو غيره أو طعام وشراب ومصلحه ربا الفضل أي زيادة ونساء أي تأخير لكن ربا الفضل يمنع فيما اتحد جنسه من النقد واتحد من الطعام الربوي ولا بأس به في مختلف الجنس فيه ما يدايدور بالنساء يحرم في النقود والطعام ولو جنسين ولو غير ربوي فكللام المصنف هنا مجمل ويأتي تفصيله في باب الربويات أو ان هذا كالترجمة لما بعده وكأنه قال باب حرمة النقود والطعام الا انه كان الاولى أن يقول في عين لان النقد خاص بالمسكوك والحرمة لا تختص به وبدأ المؤلف بالكلام على الصرف وهو كما قال ابن عرفة بيع الذهب بالفضة أو أحدهما بقلوس لقولها من صرف دراهم بفلاس والاصل الحقيقة فقال (ص) لادينار ودرهم أو غيره بمثلها (ش) لادينار بالرفع عطف على مقدرا أي فيجوز الصرف الخالي عن المانعين ربا الفضل والنساء لادينار ودرهم أو غير الدرهم ككشاة مثلا وبيع الدينار والدرهم أو الدينار والشاة أو الدينار والثوب بمثلها فالدينار هو أحد الطرفين وقد صاحبه درهم أو شاة أو ثوب وفي بعض النسخ كدينار أو درهم وغيرهما بمثلها ما يجزى دينار بالكاف وعطف درهم أو وعطف غيرهما بالواو فضمير مثلها يعود على دينار وغيره في صورة وعلى درهم وغيره في أخرى أي فالدينار هو أحد الطرفين في صورة والدرهم طرف بده في أخرى

لا أولوية (قوله أي فيجوز الصرف الخ) فيه أن تلك المسئلة ليست من الصرف وكلامه يقتضي أنهم من الصرف وذلك وقد لان المعنى لادينار الخ فلا يجوز لانه صرف لم يحصل عن المانع والجواب أن الصرف يطلق تارة بالمعنى الاعم الشامل للمراطة والمبادلة وتارة بالمعنى الاخص وهو ما قابل المراطة والمبادلة وعليه يأتي قول التوضيح اعلم أن العين ان يبيع بعين مخالف فهو الصرف وبمماثل وزنا مراطة وعددا مبادلة انتهى أفاد ذلك محشي تب (قوله كدينار أو درهم الخ) انما صوروا النقد بالعدد من الجانبين لانه اذا اتحد

وقد لان المعنى لادينار الخ فلا يجوز لانه صرف لم يحصل عن المانع والجواب أن الصرف يطلق تارة بالمعنى الاعم الشامل للمراطة والمبادلة وتارة بالمعنى الاخص وهو ما قابل المراطة والمبادلة وعليه يأتي قول التوضيح اعلم أن العين ان يبيع بعين مخالف فهو الصرف وبمماثل وزنا مراطة وعددا مبادلة انتهى أفاد ذلك محشي تب (قوله كدينار أو درهم الخ) انما صوروا النقد بالعدد من الجانبين لانه اذا اتحد

العوض من الجانبين بأن كان دينار من جهة ودينار من الجهة الاخرى فانه يجوز وان كانت الرغبة قد توجهت الى احدى الجهتين (قوله خشية الخ) الحاصل اننا اذا تحققنا تساوى الدينار والدرهم مع مقابلتهما فيجوز والمضر الشك وهو مطلق التردد الشامل للوهم فأحرى التحقق كما قررره شيخنا السلموني وقوله والمجتمع مع النقدين تعليل ثان وكأنه قال ولان المجتمع مع النقدين أو مع أحدهما كالشاة الخ ثم لا يخفى أن هذا يقتضى أيضا المنع فيما اذا كان من كل جانب دينار ودرهم ولو تحققنا مساواة الدينارين لان القاعدة ان القرض المصاحب للدينار بقدر ذهابه فأتى المفاضلة ولو مع مساواة الدينارين والحاصل انه اذا كان دينار ودرهم من كل جانب وتحققنا المساواة في الطرفين فان ذلك جائز وأما اذا كان من كل جانب دينار وثوب فمتنع ولو تحققنا مساواة الدينارين لتقديرنا العرض ذهابا باعتبار تلك العلة (قوله فلا ينافى قوله الآتى) أى مفهوم قوله الآتى وحاصله ان قول المصنف أو غاب نقدا أحدهما وطال يقتضى انه اذا لم يطل يجوز قينا فى قوله هنا ولو قريبا فأجاب الشارح بأن ما هنا محمول على المفارقة (٣٧) (قوله على الخلاف) أى لما فى المدونة (قوله لردم) أى لرد رجل ابن رشد (قوله خلافا) لما فى الموازية) لم يقدّم للموازية ذكر ولكن الواقع ان الموازية مثل العتبية ثم ان قضية قوله أو غلبة معطوف على صفة قريباً أن يكون الرد على العتبية والموازية باو بطرفها الاختيار والغلبة مع ان العتبية والموازية فى الاختيار لكن الغلبة بالطريق الاولى لأنه يعكس على ذلك قوله الآتى ان الخلاف فى البعيد كالقريب مع ان الموازية انما هو فى القريب وسما فى تميمه (قوله أى ولا يباح صرف مؤخر) حل بحسب المعنى وكأنه قال لا يباح صرف دينار وغيره بمثلها وما ولا صرف مؤخر أى ولا يباح صرف مؤخر (قوله ولو كان قريبا اختيارا أو غلبة) كلام مجمل وحاصله انهما اذا دخلا على التأخير فيفسد حصل تأخير منهما أو من أحدهما أم لا وعلى تقدير دخوله كان فى الكل اوفى البعض وأما اذا دخلا على عدم التأخير فمتنع ان حصل تأخير اختيارا ولو فى البعض كاضطرار فى الجميع أو جميع أحدهما لا فى

وقد صاحب واحد منهم ما غيره كشاة فهو مثال لربا الفضل ووجهه على كلا النسختين خشية أن تكون الرغبة فى أحد الدرهمين أو الدينارين أكثر فبقابلها من الجهة الاخرى أكثر من درهم أو أكثر من دينار والمجتمع مع النقدين أو مع أحدهما كالشاة مثلا كالتقد فىؤدى ذلك الى التفاضل بين الدينارين أو الدرهمين فاذا منع ذلك فى التفاضل المتوهم ويسمى التفاضل المعنوي فأحرى التفاضل المحقق الحسى كدينار أو درهم باثنين (ص) ومؤخر ولو قريبا (ش) يعنى أنه يحرم التأخير فى الصرف ولو كان التأخير منهما أو من أحدهما قريبا على مذهب المدونة مع مفارقة المجلس والانتقال الى حاقوت أو دار فلا ينافى قوله الآتى أو غاب نقدا أحدهما وطال لانه محمول على عدم المفارقة كاستقراره بمن يجانبه من غير بحث ولا قيام بل بحسب الصيرة ومقابلها المشار اليه بلوم مذهب العتبية جواز التأخير القريب وقيد ما اذا عادت المفارقة بمصلحة على الصرف كتقليب وحملها للخمى على الخلاف وحملها ابن رشد على الوفاق بحمل ما فى المدونة على المفارقة لغير ضرورة وأشار المؤلف لردم بقوله عطف على ما فى حيزلو (أو) كان التأخير (غلبة) الباجى وهو ظاهر المذهب خلافا لما فى الموازية والعتبية عن مالك قوله ومؤخر معطوف على دينار أى ولا يباح صرف مؤخر وحينئذ فى كلامه لف ونشر مرتب فقوله لا دينار الخ راجع لقوله ر بافضل وقوله ومؤخر الخ راجع لقوله ونساء وقوله أو غلبة معطوف على صفة قريبا أى ولو كان قريبا اختيارا أو غلبة وفى المبالغة شئ لان الخلاف فى البعيد كالقريب وهى توهم الاتفاق على المنع فى البعيد (ص) أو عقد ووكل فى القبض (ش) معطوف على مدخول لوفهم متخرف فى سلك الابعاء أى وكذلك يبطل الصرف اذا تولى قبضه غير عاقد به أن عقد شخص ووكل غيره فى القبض وعكسه بأن يوكل فى العقد ويتولى القبض لان شرط صحة الصرف كون العاقد هو القابض لانهم لما أجزوا التوكيل منظمة التأخير فأجزوا عليه حكمه ومحل المنع ما لم يقبض الوكيل بحضرة الموكل والاحراز على الراجع وما فى الشامل من المنع مطلقا مشكل وظاهر كلام المصنف يشمل ما اذا كان الوكيل شريكا للموكل فيما وقع فيه الصرف فيمنع ان لم يقبض بحضرة الموكل والاجاز وهو المعتمد من الاقوال (ص) أو غاب نقدا أحدهما وطال (ش) معطوف أيضا على مدخول لوى وكذا يفسد

بعض أحدهما فيمضى فيما وقع فيه التناجز واختلف فى مضى ما يقع فيه التأخير انظر عجم (قوله أو غلبة) كقول سيل أو انهم دام بناء وسواء غلبا أو أحدهما كهر وب صاحبه فاصد النقض والمراد من تغلق الحرمة بالتأخير تعلقها بانتمام العقد الذى وقع فيه الصرف غلبة لان المغلوب على شئ لا اثم عليه (قوله لان الخلاف فى البعيد الخ) تقدم ان المخالف الموازية والعتبية والمسئلة مفيدة فى كلامهما بالقرب ثم ظاهر النقل ان من يقول يجوز التأخير غلبة لا يقيد بالقرب فاذا كان هذا امر اذ الشارح فلا يظهر عطف قوله أو غلبة على اختيارا المحذوف بل معطوفا على قريبا ونوزع فى المبالغة والمعنى هذا اذا كان بعيدا بل ولو كان قريبا هذا اذا كان اختيارا بل ولو كان غلبة (قوله أو عقد ووكل الخ) وأما لو وكل فى العقد والقبض فلا منع (قوله بأن عقد شخص) وهو رب العوض (قوله ومحل المنع) أى فى المصنف وعكسه (قوله وهو المعتمد من الاقوال) وذلك لان المسئلة ذات أقوال ثلاث الاول يجوز ان يذهب ويوكل من يقبض فى المسئلة الثاني لا يجوز الا أن يقبض بحضرة فى المسئلة الثالث الفرق بين أن يكون أجنيا لا يجوز

الآن يقبض بحضرتيه وبين أن يوكل شريكه فيجوز بعد ذهابه (قوله كالأستقرضه) أي بدون طول أي والثاني لم يستقرض بأن كانت الدراهم معه (قوله بأن قام) الأولى حذفه لأن الموضوع أنه لم يحصل مفارقة بدن فان قلت يحمل على ما إذا انتصب قائماً فقط قلت كذلك الأولى حذفه لأنه يؤهم الجواز أن لم ينتصب وليس كذلك فافهم والحاصل أن المدار على البعث إلى الدار قام أولم يقم وقوله بعد من غير قيام مقابل قام وقد تقدم أن الأولى حذفه فيكون ذلك كذلك لأن الفرض أنه لم يحصل مفارقة بدن وتبين من مجموع العبارتين أن الطول يقصر بطول المدة ولا قيام من أحدهما ولا من رسولهما وبالقيام من رسولهما ماسدة ولو لم يحصل طول (قوله كحل الصرة الخ) ظاهره أن ذلك من الغيبة وليس كذلك لأنه يقتضي أن الحضور كونه مشاهداً فيراد بذلك حل الصرة من المقرض بكسر الراء والحاصل أن حل الصرة من الطرفين لا يضروا الأولى للشارح أن يقول فإن كان أمراً قريياً بأن استقرض الخ وبعبارة الخطاب في التهذيب وإن اشترى من الرجل عشرة درهماً ديناراً في مجلس ثم استقرضت أنت ديناراً من رجل إلى جانبك واستقرض هذا الدراهم من رجل إلى جانبه فدفعت إليه الدينار وقبضت الدراهم فلا خير فيه ولو كانت الدراهم معه واستقرضت أنت الدينار فإن كان أمراً قريياً كحل الصرة ولا يبعث وراءه ولا يقوم لذلك (٣٨) جاز انتهى فإذا علمت نصها فقول شارحنا لم يفسد مع الكراهة وقوله آخر العبارة

كره فقط فيه نظير بل ذلك جائز (قوله من غير بعث) أي إلى داره وقوله ولا قيام بأن يقوم ويذهب إلى داره مثلاً وقوله كحل الصرة أي صرة المأخوذ منه (قوله هي مسألة الصرف على الذمة) الحاصل كافي شب أن مسألة الصرف على الذمة مفروضة في استقراض أحدهما أو كليهما وأما الصرف في الذمة فهي في الدين المتقدمة على عقد الصرف (قوله على الذمة) أي المترتب على ما في الذمة لا على ما في اليد (قوله من غير إنشاء عقد) أي بعد ذلك أي بل جعلها بنفس العقد وأما لو أراد أن يعقد بعد ذلك فلا ضرر كأن يقول له سربنا إلى السوق بدراهمك فإن كانت جياداً نصادفنا أي أوقعنا عقداً في الصرف بعد ذلك ويوافقها الآخر

الصرف إذا غاب نقد أحدهما عن المجلس وطال أي ولم تحصل مفارقة أجسام فان لم يطل كالأستقرضه من رجل بجانبه لم يفسد مع الكراهة وبعبارة وطال بأن قام وبعث إلى داره فان كان أمراً قريياً كحل الصرة أو استقرض من رجل بجانبه من غير قيام ولا بعث كره فقط (ص) أو نقداً (ش) أي وكذا يفسد الصرف إذا غاب نقد أحدهما عن المجلس ولو قرب لأن ما ذكره مظنة الطول بأن تسلف الدينارين من رجل من جانبه وتسلف الآخر الدراهم من رجل من جانبه وقوله أو نقداً ما هي مسألة الصرف على الذمة والمسألة المشار إليها بقوله أو يدين الخ هي مسألة صرف ما في الذمة (ص) أو بعواء مائة (ش) أي وفسد عقد الصرف الناشئ عن مواعدة من غير إنشاء عقد كذهب بنا إلى السوق بدراهمك فإن كانت جياداً أخذت أمانتك كذا وكذا ديناراً قال فيها ولكن يسير معه على غير مواعدة انتهى وجعلنا الباء بمعنى عن متعلق بفسد وفاعله عقد الصرف أدل على المراد من تعلقها بحرم إذا لا يلزم منه الفساد ولذا قال بعض ليس هنا عقد معلق والعقد لا تعلق انتهى ابن شاس ويجوز التعريض هنا لأنه إذا جاز في النكاح في العدة فهنا أولى ابن بونس كما لو قال إني لاحتاج إلى دراهم أصرفها وشحو هذا القول قال بعض وعلى ما أجازوه في النكاح إني أحب دراهمك وأرغب في الصرف منك انتهى وانظر ما معنى التعريض لأنه أن جعله عقداً ففسد الصرف وإن لم يجعله عقداً بل أنشأ عقده بعد ذلك جاز وحينئذ لا فرق بينه وبين المواعدة في الجواز (ص) أو يدين إن تأجل وإن من أحدهما (ش) عطف على ما في حيز المبالغة أي ولو كان التأخير بسبب دين يمتنع أن تأجل وإن من أحدهما أو الباء للابسة ويحتمل أن تكون للظرفية أي وفسد الصرف الواقع بدين أو في دين ومعناه أنه يمتنع إذا كان لكل منهما على الآخر دين أحدهما دينين ذهب والآخر فضة

فتطارحهما

فلا ضرر فيه والحق أن المراد المواعدة بدون عقد والعقد بعد ذلك والمسألة ذات خلاف فقد قيل

بالكراهة وقيل بالجواز وفرقوا بينه وبين المواعدة في العدة بأن مواعدهم أحفظ للأنساب خوفاً كونها حاملاً (قوله على غير مواعدة) أي على غير عقد صرف فلا ينافي أن هناك اتفاقاً على الصرف عند الدخول في السوق (قوله أدل على المراد) هذا يقتضي أن في التعبير بحرم دلالة على المراد لكن لا أدلية وهو كذلك لأن الشأن من أنه متى كان حراماً كان فاسداً (قوله ولذا قال بعض) أي ولا جمل كونه لا يلزم من الحرمة الفساد (قوله قال بعض) أراد به البساطي عبارة البساطي بعد أن قرر به هذا التقرير قال وعندى أن هذا ليس بمواعدة وإنما هو عقد معلق فالمنع إما لأن العقد لا تعلق على مذهبه أو لأنه عقد تضمن الطول وتأخير القبض انتهى فإذا علمت هذا تعلم ما في كلام الشارح وظهر من ذلك أن قوله والعقد لا تعلق أي لا يجوز تعليقها وحينئذ فلا معنى للكلام في حد ذاته لأن المعنى ليس في المواعدة التي هي حرام عقد معلق لأن العقد لا يجوز تعليقها ولا صحة نعم لو كان المعنى المواعدة جائزة وليس فيها عقد معلق لأن العقد لا يجوز تعليقها الصحيح فتدبر (قوله جاز وحينئذ لا فرق الخ) غير ظاهر لما قلنا بل فرق وذلك لأن الذي يقول بالمنع هنا في المواعدة يجعله مثل النكاح ويكبحرم المواعدة في العدة تحرم المواعدة في الصرف لأنه يرد على هذا الخلاف في الفسخ وعدمه

لان أصبح يقول بالفسخ ان وقع وقال ابن القاسم في سماع أصبح ويجي لا يفسخ الا ان يقال ان حرمة المواعيد تؤثر خلافا للعقد (قوله لانه في الوجهين صرف مؤخر) وذلك لانه باع كل منهما ماله في ذمة الآخر ماله عليه في نتمته مع تأخير كل منهما أو من أحدهما والصرف يفسده التأخير من الجانبين أو من أحدهما (قوله لان من أجل ما أجل) أي فبوقوع عقد الصرف صار كل منهما مباحا لمافي ذمته قبل أجله في عدم سلفا وقوله فاذا حل الاجل اقتضى من نفسه لنفسه أي فاذا جاء الاجل يأخذ من نفسه أي الذي سلفه لنفسه أي في مقابلة الدراهم وهناتحقق الصرف المؤخر وأمالو كان الدين من جهة فقط وأراد أن يصارفه عليه فانه يجوز ان حل ودفع العوض ساعته (قوله فلا تكون في دينين من نوعين) كذهب وفضة وقوله ولا في صنفين نوع كإبراهيمي ومحمدى (قوله بمائل صنف ماعليه) أي ان صنف ماعليه مائل الذي له على طالبه وقوله فيما ذكر متعلق بقوله (٣٩) متاركة أي تاركة من الذي ذكر عليهما

أي في الذي ذكر في حالة كونه كائنا عليه ما و ينحل لفظ ابن عرفة ترك مطلوب بالذي مائل صنف ماعليه ماله على طالبه ولا يخفى ما فيه من الركة لان مدخول الباع هو الذي عليه ويضطر الى جعل إضافة صنف لما بعده اليه ان ولو قال متاركة مطلوب بشئ بمائل ماله على طالبه في الصنفية فيما ذكر أي تاركة في الذي ذكر لكان أحسن (قوله حيث رضى بذلك) راجع لقوله أو قبله أي رضى بالصرف ويبقى دينه بلا رهن (قوله المبتاع) أي الذي هو المرتهن (قوله خلافا للخمى) أي فانه يجوز ذلك عند الشرط (قوله اما لحصول المناجزة بالقبول) أي فيه مجرد قوله أعطيتك صرف الرهن المسكوك وقبل الراهن حصلت المناجزة في الصرف (قوله اذ هو على الضمان) أي المسكوك ان لم تقم قرينة بتلفه أي اذا ادعى المرتهن تلفه فانه يضمن ثم انك خير بأن ذلك موجود في غير المسكوك (قوله لانه نقلا به قرضا في العارية)

فتطارحهما كل دينار بكذا ان تأجلا أو أحدهما لانه في الوجهين صرف مؤخر لان من أجل ما أجل عدم سلفا فاذا حل الاجل اقتضى من نفسه لنفسه وان حلا معاجزا ولا يقال هذا مقاصدة لا صرف لانا نقول قد تقرر ان المقاصدة انما تكون في الدينين المتحدى الصنف فلا تكون في دينين من نوعين ولا في صنفين نوع واحد كما بقيده قول ابن عرفة في تعريفها متاركة مطلوب بمائل صنف ماعليه ماله على طالبه فيما ذكر عليهما (ص) أو غاب رهن أو ودعية (ش) أي وكذلك يفسد عقد الصرف اذا تصارف مرتين مع رهنه بعد وفاء الدين أو قبله حيث رضى بذلك أو مودع مع مودع وغاب رهن مصارف عليه أو ودعية كذلك عن مجلس الصرف ولو شرط الضمان على المبتاع بمجرد العقد خلافا للخمى وأمان كان الضمان من البائع فانه يمنع اتفاقا وأشار بقوله (ولو سلك) المصارف عليه على المشهور لعدم المناجزة لرد رواية محمد جواز صرف المرهون المسكوك الغائب عن المجلس اما لحصول المناجزة بالقبول أو بالاتفاق الى امكن التعلق بالذمة فاشبه المغصوب اذ هو على الضمان ان لم تقم بينة ومفهوم ان غاب أنه لو كان حاضرا في المجلس فلا منع وظاهر كلامه أنه لا خلاف في حرمة المصوغ وانما هو في المسكوك فقط وليس كذلك بل الخلاف في الجميع كما في التوضيح وانما لم يقل ولو سلكا بالمطابقة لان العطف اذا كان بأمر يجوز عدم المطابقة نحو وادار أو تجارة أوله وانقضوا اليها (ص) كسناجر وعارية (ش) تشبيه فيما قبله في المنع ان غاب عن مجلس الصرف والصحة ان حضر لافيهما وفي سلك لعدم تأني المسكوك فيهما على المذهب لان نقلا به قرضا في العارية ولعدم جواز اجارته (ص) ومغصوب ان أصبح الا أن يذهب فيضمن قيمته فكالدين (ش) هو بالجر عطف على المشبه قبله أي ويجوز صرف الشيء المغصوب من غاصبه ان حضر مجلس الصرف حيث كان الشيء المغصوب مصوغا كلى لان غاب عن مجلسه لعدم المناجزة الا أن يكون تلف عند الغاصب أو تعيب عنده واختار ربه قيمته فيجوز حينئذ المصارفة عليها كصرف مافي الذمة عند حلوله واحتراز بالمصوغ من المسكوك والتبر والمكسور فالمنصوص بجواز صرفه غائبا وبعبارة وفي معنى المسكوك ما لا يعرف بعينه كالمكسور والتبر لانه يتعاق بالذمة قاله ابن بشير فان قلت لم امتنع صرف المصوغ مع غيبته وبما صرف ما عداه مع الغيبة قلت لان المصوغ اذا هلك تلزم فيه القيمة وقبل ذلك يجب رد عينه فيحتمل عند غيبته انه هلك ولزمته

بحيث لا يلزمه رد عينه وهل قرص حرام حيث تلفظ به بالعارية ظاهرة عبارة الشارح انه ليس بحرام وذلك لقوله بعد ولعدم جواز اجارته والظاهر انه حيث كان يتزين به في الاعراس لحرمة وان انقلب قرضا (قوله ولعدم جواز اجارته) لتزين حانوت مثلاً (قوله فيضمن قيمته) لان المثللي اذا دخلته صنعة تلزم فيه القيمة لانه صار من المقومات ومحل الحكم قوله فكالدين الا أنه أشار بذلك لما قلناه من ان المثللي الخ (قوله أي ويجوز الخ) هذا بيان للفهوم والافالمنطوق الحرمة عند الغيبة عن مجلس العقد (قوله من غاصبه) وأمان من غير غاصبه فيجوز ان كان مقرا وتأخذه الاحكام (قوله واختار) راجع لقوله أو تعيب الخ (قوله فيجوز حينئذ المصارفة عليها) حاصله أنه اذا كان المصوغ ذهباً فقيمه فضة فيقع الصرف على الفضة بذهب أو بفلاس (قوله كصرف مافي الذمة عند حلوله) كأن يكون له عليه دينار حل فتأخذه منه صرفه عاجلا (قوله لا يعرف بعينه) أي يقصد لذاته

(قوله فيؤدي للتفاضل) توضيحه أنه لو دفع صرف المصوغ وكان فضة يعطيه صرفه ذهباً عشرة دنانير مثلاً ومن الجائز أن يكون تلف فلزمه قيمته ومن المعلوم أن قيمة الفضة ذهب فيجوز أن يكون قيمته اثني عشر مثلاً فيؤول الحال إلى بيع عشرة دنانير بآثني عشر وهذا تفاضل بين الذهبين (قوله وبتصديق فيه) سواء وقع في عدد الدراهم أو وزنها أو وجودتها (قوله أو طعامين) وبيعاً كيلاً أو جزاً على كيل أو أحدهما مكيل والآخر جزاً على كيل لاجرافين على غير كيل إذ لا يتصور فيها تصديق (قوله فيدخل التفاضل) أي في التقدين والطعامين المتحدى الجنس وقوله أو التأخير أي مطلقاً (قوله ومقرض الخ) يعني الطعام المقرض ففيها ولا تفرض لرجل طعاماً على تصديقه في كيله وكذا فرضها أبو محمد والقاسمي وابن يونس محشى تت (قوله ومبيع لاجل) فرضها المازري في شرح التلقين في الطعام المبيع نسبته وكذا في (٤٠) ابن يونس وأبي محمد والقاسمي محشى تت (قوله ورأس مال سلم) المعتمد جواز التصديق

في رأس مال السلم وذلك لأن تأخير رأس المال رخصة (قوله ومجمل قبل أجله) ليس يستغنى عنه بقوله ومقرض لأن التججيل قبل الأجل ليس سلفاً حقيقة بل يجري عليه حكمه (قوله ومجمل قبل أجله) مفروض أيضاً في الطعام قال المازري في شرح التلقين قال أبو القاسم ابن الكاتب في الطعام المسلم فيه لوقوعه قبل الأجل ينهي عن التصديق فيه لئلا يقع في ضع وتجل والذي في ابن يونس عن ابن الكاتب في الذي أخذ من غريم الطعام على التصديق يحتمل أن لا يجوز تصديقه قبل حلول الأجل لما يدخل ذلك من أنه انما صدقه من أجل تججيله قبل أجله فيدخل سلف جزئياً وهو معنى ضع وتجل انتهى فلم يجز بالضع واعلم أن هذه المسائل سردها المؤلف في توضيحه كما سردها في مختصره من غير عزو ولا بيان ما راجع وقد علمت أن الراجع في رأس مال السلم الجواز في مبادلة الطعام بالطعام قولاً لا ترجيح لأحدهما على الآخر انتهى

قيمتها وما دفعه في صرفه قد يكون أقل أو أكثر فيؤدي للتفاضل وأما غيره فبمجرد غصبه ترتب في ذمته فلا يتأتى في صرفه في غيبته الاحتمال السابق وهذا واضح في المسكوك وقد علمت أن المكسور والتبر في معناه (ص) وبتصديق فيه (ش) معطوف على في نقد والباء للملابسة أي وحرم الصرف في حالة كونه متلبساً بتصديق فيه من وزن وعدد وجودة والعلة في الجميع أنه من أكل أموال الناس بالباطل ثم شبه في منع التصديق فروعاً خمسة بقوله (ص) كمبادلة رويين (ش) أي من نقدين أو طعامين متحدى الجنس أو مختلفيه لئلا يوجد نقص فيدخل التفاضل أو التأخير فالمراد ما يدخله الزبافضلاً أو نساء فيشمل الطعامين سواء كانا مبايعتين أو يذخر أم لا (ص) ومقرض ومبيع لاجل ورأس مال سلم ومجمل قبل أجله (ش) يعني أنه يحرم التصديق في هذه المسائل وانما حرم التصديق في الشيء المقرض بفتح الراء لاحتمال وجودان نقص فيغفره المقرض لحاجته أو عوضاً عن معروف المقرض فيدخله السلف بزيادة وفي المبيع لاجل لئلا يغفر أخذه نقصاً فيه لاجل التأخير وكذلك يقال في رأس مال السلم وفي المجمل قبل أجله لئلا يغفر فيه نقصاً فيه سلفاً جزئياً لئلا يفسد المجمل مسلف ولا فرق في رأس المال بين أن يعجله قبل أجله المرخص فيه أو في آخر جزئ منه لئلا يجد نقصاً فيقتضى تأخيرها أكثر من الأجل المرخص فيه فيؤدي إلى فساد السلم ولا يقال رأس مال السلم يدخل في قوله ومبيع لاجل لا نأقول ذلك أعم وهذا أخص وأما المسلم فيه فسيأتي أنه يجوز التصديق فيه بعد الأجل ثم ان الذي يفيد كلام حواشي الغرياني أن الحكم في التصديق في القرض الفسخ على ظاهر المدونة وأن الحكم في التصديق في المبيع لاجل عدم الفسخ على ظاهرها كما قاله عبد الحق أنه لا شبهة بظاهرها وحكي عن أبي بكر بن عبد الرحمن أنه يفسخ ثم ان الظاهر ان رأس مال المسلم كالمبيع لاجل وان المجمل قبل أجله يردو يبقى حتى يأتي الأجل وان الصرف يردو كذا مبادلة رويين (ص) وبيع وصرف (ش) أي وحرم جمع بيع وصرف في عقد ويفسد العقد على المشهور وذلك بأن يبيع ثوباً ودينارين بمائتي درهم مثلاً على المشهور وأجاز ذلك أشهب وأنكر أن يكون مالك كرهه قال وانما الذي كرهه الأذهب بالذهب معهم ساعة والورق بالورق معهم ساعة ابن رشد وقول أشهب أظهر وعلل المشهور بتنافي الأحكام لجواز الأجل والخيار في البيع دونه ولأنه يؤدي لترتب الحل بوجود عيب في الساعة أو

محشى تت (قوله ذلك أعم) أي قوله ومبيع لاجل وقوله وهذا أخص أي رأس مال السلم لكن يقال له سلم المغيرة لتأديته ولكن ذكرنا الخاص بعد العام لا بدله من نكتة ويجب أن النكتة الرد على المقابل لأن المسئلة ذات خلاف وان كان المعتمد خلاف ما ذهب إليه وأجيب بأنه لما كان الاصطلاح على أن المبيع هو المسلم فيه ومنه رأس المال جرى على ذلك ثم انك خبر بأن البائع لاجل في رأس مال السلم المسلم فانه باع رأس مال السلم المسلم به ثم لاجل وهو المسلم فيه (قوله الفسخ على ظاهر المدونة) ومقابله عدم الفسخ في المسئلة قولاً (قوله وأن الصرف يرد) وكذا مبادلة رويين أي فكل منهما يفسخ (قوله وأجاز ذلك أشهب) نظر إلى أن العقد اشتمل على أمرين كل منهما جائز على انفراد فلا يمنع (قوله وأنكر أن يكون مالك كرهه) أي حرمه (قوله معهم ساعة) أي مع كل واحد منهما ساعة لأن الساعة المصاحبة للنقد تقدر نقداً (قوله بتنافي الأحكام) أي وتنافي الوازم يدل على تنافي الملزومات وقوله

لاحتمال الخ لا يقتضي التأخير انما يقتضي الجهالة (قوله سند) هذا مقابل لما قبله رداله أي لان سلم انه يؤدي الى الصرف المؤخر هذا ما أفاده بهرام (قوله على المذهب) ومقابل له يفسخ ولو فانت ذكره بهرام (قوله وسواء تبع البيع الصرف) أي بأن يكون البيع الثلث (قوله على مذهب المدونة) ومقابل له لا يجوز إلا أن يكون البيع تابعاً للصرف أو العكس والتابع الثلث فادون وقال عبد الوهاب لا يجوز إلا في البسيير مثل أن يصرف ديناراً بعشرة دراهم فيعجز الدرهم أو النصف فيدفع له عرضاً بقدره للضرورة ولا ينال القاسم في كتاب ابن الموزان انما يجوز اذا كان الصرف في الدينار الواحد تابعاً للثلث فاقبل ومنع عكسه وهو ما اذا كان البيع تابعاً لهذه أربعة أقوال (قوله ولا فرق على المشهور الخ) متعلق بالمسئلة الثانية وقوله وحكي عن (٤١) بعض الاشياخ في المسئلة الثانية وقوله باسم الذات وهو الدينار (قوله قياساً على مراعاة الثلث في الاتباع) أي في اتباع العلماء الثلث لما هو أكثر كما في قوله فيما سيأتي وان حل بهما لم يحز بأحدهما إلا ان تبعاً الجوهر ولو قال في التبعية لكان أوضح وهو ما اذا كان البيع تابعاً وقوله عن اسم المعنى وهو الجميع وانما كان الجميع اسم المعنى لان الجميع البيع والصرف والبيع والصرف معنيان (قوله لا يجوز اجتماعه مع القرض الخ) وذلك أن البيع يختص بالحكم يخالف ما يختص به غيره فتناها (قوله الادرهمن) أي قدون وكان الاولى التنبيه على هذا لتلايتوهم أن مادونهما يجوز استثناءه من غير شرط لخفة أمره (قوله لانه بيع وصرف تأخر عوضه) أولانه صرف مستأخر في الدرهمين وما قبلهما من الدينار ودين بدين في السلعة وما قبلها من الدينار ان كانت السلعة غير معينة وان كانت معينة فبيع معين يتأخر قبضه (قوله وهي معينة) وأما ان لم تكن معينة فلا يجوز لانه ابتداء دين بدين (قوله فلم يكن صرفاً مستأخراً) ولا يرد على ذلك

لتأديته الى الصرف المؤخر لاحتمال استحقاق فيه فلا يعلم ما ينوبه الا في ثلث حال سند هذا من باب الجهالة لا النسبية فان وقع فسخ مع القيام ومضى مع القوات على المذهب قاله ابن رشد (ص) الا أن يكون الجميع ديناراً أو يجتمع فيه (ش) يعني أن أهل المذهب استثنوا صورتين من منع اجتماع البيع والصرف لليسارة المسئلة الاولى أن يكون البيع والصرف ديناراً واحداً كشاة وخسة دراهم بدينار وسواء تبع البيع الصرف أو العكس فيجوز على مذهب المدونة لداعية الضرورة اليه الثانية أن يجتمع البيع والصرف في دينار كشاة عشرة أثواب وعشرة دراهم بأحد عشر ديناراً وصرف الدينار عشرون درهماً فلو ساءل الثياب مائتي درهم وأعطاهم عشرين درهماً لم يحز ولا فرق على المشهور بين تبعية البيع للصرف أو تبعية غيره وحكي عن بعض الاشياخ يعتبر في البيع أن يكون تابعاً بأن يكون عن العرض ثلث الدينار فدون فيجوز قياساً على مراعاة الثلث في الاتباع وقوله الجميع أي ذو الجميع وانما قدرنا ذلك لتلازم الاخبار باسم الذات عن اسم المعنى (تنبية) كما لا يجوز اجتماع البيع مع الصرف لا يجوز اجتماعه مع القرض والنسكاح والشركة والجعل ومنه المغارسة والمساواة والقرض ولا يجوز اجتماع واحد مع الآخر (ص) وسلعة بدينار الادرهمن ان تأجل الجميع أو السلعة أو أحد النقدين بخلاف تأجيلهما أو تأجيل الجميع (ش) معطوف على فاعل حرم والمعنى انه يحرم بيع سلعة لشخص بدينار الادرهمن حيث تأجلت السلعة والدرهمان من البائع والدينار من المشتري لانه بيع وصرف تأخر عوضه وتأجلت السلعة فقط الا الى مثل خياط طمأ أو بعث من يأخذها وهي معينة أو تأجل أحد النقدين الدينار والدرهمان وعجلت السلعة والنقد الآخر لان تقديم أحد النقدين يدل على الاعتناء به في الصرف وانه مقصود عند المتعاقدين فلم تحصل فيه مناجرة وتأجيل بعض السلعة كتأجيلها كلها وكذلك تأجيل بعض أحد النقدين كتأجيل أحدهما وأما ان تجلت السلعة فقط فانه لا يمنع لان السلعة لما عجلت علم أن المقصود البيع فلم يكن صرفاً مستأخراً لكن حيث كان الاجل في النقدين واحداً وقوله الادرهمن أي قدون وأما أكثر من درهمين فلا بد من تأجيل الجميع لان الصرف حينئذ مراعى بخلاف الدرهمين فانهم ما قلنهما سوخ فيهما وعلم أن الصرف غير مراعى فأجيز مع تأجيل النقدين مع الاجل واحد وتأجيل السلعة واذا جاز تأجيل السلعة فقط كما تقدم فأولى بالجواز مع تأجيل الجميع وانما ذكره المصنف لتتيم أقسام المسئلة كما مر (ص) كدراهم من دنانير بالمقاصة ولم يفضل (ش) تشبيهه في الجواز مطلقاً أي حال التأجيل وحال التقديري

(٦ - خروشي خامس) بيع ما اذا تأجل النقدين وتأخرت السلعة لانها كانت كالجزء من النقدين كان تأجيلها تأجيلاً لبعضهما ولو تقدم ما مع تأجيلها من بيع معين يتأخر قبضه (قوله حيث كان الاجل في النقدين واحداً) أي فان اختلف الاجل فلا يجوز لانه يصير دخلاً في قوله أو أحد النقدين (فائدة) قول المصنف وسلعة الخ في قوة الاستثناء والتقييد لقوله الا أن يكون الجميع ديناراً أو يجتمع فيه فكأنه لما استثنى من القاعدة الكلية قوله الا أن يكون الخ قيل له فهل هذا على إطلاقه فأجاب بان في أفراد تفصيلاً (قوله) وأما أكثر من الدرهمين الخ) وأما بيعها بدينار الأربعة أو ثلثه أو نصفه فهو جائز دائماً وجلالاً لانه ليس الا ببيعاً محضاً (قوله كدراهم من دنانير بالمقاصة) أي بشرط المقاصة ولا يحتاج لجعلها بمعنى على لانه أمكن بقاؤها على معناها الاصل فالاولى عدم العدول عنه قاله الشيخ

يجوز أن لا يجل ما تقدم من أن قوله كدراهم من دنائير الخ لا يدفع من المقاصة فالكوت يضر (قوله تفسيره) أي للعاقدة
عنى المعاطاة (قوله امتنع الصورة الاولى) أي لما فيه من ربا النساء وقوله وجازت الثانية أي لاختلاف الجنس وكونه يدا بيد ومعلوم
أنه لا يقال فيه اعطاء زنته (قوله لياخذ قدر ما يخرج منه) هذا أي على الصورتين الاتيتين (قوله ويزر الكنان) فيه نظرا لانه ليس بطعام
(قوله أن كان يوفيه من زيت ما يعصره) أي والفرض أنه يجمع ذلك مع غيره ويعصر الجميع فالجائز أنما هو عصره وحده سواء كان
بأجرة أولا (قوله والا) أي بأن لم يوف له من زيت حاضر عنده أي بل من زيت ما يعصره من غير زيتونه تحقيقا وقوله فالمنع لما ذكر
أي وهو عدم تحقق المائلة (قوله بخلاف تبر) ومثله مسكوك سكة لا تروج بعمل الحاجة للشرابها كسكة غرب بعصر والحجاز فيما يظهر
(قوله دار الضرب) أي أهل دار الضرب والظاهر لا مفهوم له خلافا لما ورد في ذلك وبعد كتي هذا رأيت شب قال ما نصه
ولا خصوصية لأهل دار الضرب وأما المصوغ يريد أن يعطيه ويريد به (٤٣) نقدا فاستظهر المنع لأن الأصل حرمة التفاضل

بين الذهبين خرجت مسألة التبر
مع المسافر لضرورة سفره فهي
كالرخصة لا يقاس عليها
اه والظاهر أن المصوغ يجوز
للضرورة (قوله وذى الحاجة)
عطف تفسير أي أن المراد من
المضطر ذو الحاجة قال شب
وظاهره ولولم تشد حاجته وهو
ظاهر رقول ابن رشد خففه مالك
في دار الضرب لما ذكر (وأقول)
ويلزم من جواز ذلك للمسافر جواز
فعل أهل دار الضرب معه ذلك
(قوله والصواب أن لا يجوز الخ)
ضعيف قرره شيخنا السلوني رحمه
الله (قوله روى أشهب) أي عن
مالك (قوله والسكة واحدة وأما
اليوم ففي كل بلد سكة) هذا يدل
على أن العبرة بتمدد السكة وأما
النقش فلا فائدة فيه فلو قال حيث
كانت السكة واحدة لكان أوضح
ويمكن أن يقال معناه وأما اليوم
ففي كل بلد سكة أي بنقش أي

أجل على مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك وهذا التفصيل هو المعقول عليه انظر
شرحنا الكبير (ص) وصائغ يعطى الزنة والاجرة (ش) هذا عطف على فاعل حرم وفي
الكلام حذف مضاف أي وحرم معاقدة صائغ وقوله يعطى الزنة والاجرة تفسيره وكلام
المؤلف صادق بصورتين أحدهما أن يشتري الشخص من الصائغ فضة بوزن دراهم
ويدفعها له يصوغها ويزيده الاجرة عن صياغته كانت نقدا أو غيره الثانية أن يراطله الشيء
المصوغ بمجنسه من الدراهم ويزيده الاجرة والحكم في الاولى المنع وان لم يزد أجره لما فيه
من ربا النساء وأما الثانية فالحكم الجواز ان لم يزد أجره ولو وقع الشراء بقدح مخالف لنقد
الصائغ جنسا امتنع الصورة الاولى وجازت الثانية (ص) كزيتون وأجرته لمعصره (ش)
أي كما يمنع دفع زيتون وأجرته لمعصره لياخذ قدر ما يخرج منه زيتا وذلك لأن المائلة هنا
غير محققة ولولم يختلف خروجها وأدخلت الكاف السمس وبزر الفجل وبزر الكنان ولا
مفهوم لقوله وأجرته لمعصره إذا المنع حاصل وان لم يدفع أجره لما فيه من بيع طعام بطعام غير
يديدان كان يوفيه من زيت ما يعصره وعدم تحقق المائلة حيث كان يوفى له من زيت حاضر
عنده عاجلا والافلا منع لما ذكر والنسيئة في الطعام (ص) بخلاف تبر يعطيه المسافر وأجرته
دار الضرب لياخذ زنته (ش) أي يجوز أن يدفع لأهل دار الضرب تبر لياخذ منهم زنته
مضروبا بن القاسم لمشفة حبس ربهما وخوفه أرام خفيفا للمضطر وذى الحاجة ابن رشد
خففه مالك في دار الضرب لما ذكر والصواب أن لا يجوز الانخوف النفس المبيع لا كل الميتة
والى تصويب ابن رشد المنع أشار بقوله (ص) والظاهر خلافه (ش) محمد روى أشهب أنما
كان هذا حين كان الذهب لا نقش فيه والسكة واحدة واليوم في كل بلد سكة زالت الضرورة
فلا يجوز (ص) بخلاف درهم بنصف وفلوس أو غيره في بيع وسكا واتحدت وعرف الوزن
وانتقد الجميع كدينار الدرهمين والافلا (ش) هذا مما أجز للضرورة وهو أن يدفع الشخص
درهما آخر لياخذ منه بنصفه طعاما أو فلوسا والنصف الآخر فضة وذ كرجواز ذلك

مختلف في السكة والمعنى وحيث كانت السكة متعددة فإن لم يتيسر له الضرب في هذه البلد يتيسر له في البلد الآخر اليها (وأقول)
وحيث إذا كان في السفر محتاج لذلك وليس هناك موضع يتيسر له فيه الضرب أنه يجوز له ذلك (قوله بخلاف درهم) أي شرعى
أو ما يروج رواجه زاد وزنه عنه أو نقص كثر من ربال أدليس عندنا عصر درهم شرعى يتعامل به في شراء الحاجة والحاصل أن
الشروط سبعة كون المباع درهما والمردود نصفه وفي بيع وسكة واتحدت وعرف الوزن وانتقد الجميع وفي عتب فالانتقاد
قيد في الجواز (قوله أو غيره) أي غير الفلوس أي كالحموز كزمنه لعوده على جمع التكسير وهو يعود عليه الضمير مقرا
مذكرا أو مانعة خلو لا جمع شب (قوله وعرف الوزن) لم يذكر ابن عرفة هذا الشرط والذي قبله وتحوه في المواضع كلها لم يرتضا
الشرطين (قوله كدينار الدرهمين) هذه النسخة ليست بصحيفة لانه لا يجوز في مسئلتنا هذه الا اذا تعجل الجمع ومسئلة كدينار الخ
يجوز عند تعجيلها أو تعجيل السلعة فلذلك صوب المصنف بعض الاشياخ فقال والافلا كدينار درهمين أي وان لم تتوفر الشروط فلا
يجوز كالا يجوز في الدينار ولا في الدرهمين بصورة الردي الدينار أن يدفعه وياخذ منه ذهبا ونصفه غيره والردي الدرهمين

ظاهر (قوله لكونه يبيع بعضه ببعض مع أحدهما سلعة) مبيعة بالنصف الآخر أي والساعة تقدر من جنس ما صاحبه فيؤدي للتفاضل (قوله ومنها أن يكون في وانما اشترط أن يكون الخ) أي أن يكون الدرهم وعمل الصانع نصفه بعد استيفاء العمل أي ولم يدخل في أصل العدة على دفع الدرهم قبل تمام العمل والام يجوز (قوله أو ملكة واحدة) وان تعددت فيها السلطين واحد بعد واحد (قوله ولو كان الوزن مختلفا) أي وزن كل من النصف والدرهم مختلفا أي بأن يكون الدرهم يتفاوت في الوزن وكذا النصف ولكن الرواج واحد (قوله ولو زاد الوزن) أي في بعض جزئيات الدرهم أو نصفه (قوله لاسيما عند جهل) راجع لقوله ولو زاد الوزن لم يضر ولا يرجع لقوله وكذا لو تفاوت في الجودة (قوله حيث تجوز الخ) فيه إشارة إلى أنه تشبيه بقوله كدينار الدرهمين الخ أي في صورة فقط وهو ما إذا انتقد الجميع (قوله وظاهره أن النقدين) أي من قوله وانتقد الجميع (قوله وهو يريد) أي الآخر (قوله على أن يرد) أي الآخر (قوله وردت زيادة) اعلم أنه لا فرق بين كون تلك الزيادة نقدا أو إلى أجل في الجواز ولا ينقض الصرف فتلك الزيادة كالهبة لا من جهة الصرف ولا صرف مستأنف (قوله بعد الخ) فهم من قوله بعده أنها لو كانت في العقد ترد لعيبه وعيها وهو كذلك (قوله ومعنى إيجابها أن يدفعها له بعد قوله له نقصتني عن صرف الناس فردني) أي وان لم يقل له نعم أزيدك

شروط الأصل المنع في الرد في الدرهم لكونه يبيع بعضه ببعض مع أحدهما سلعة فن الشروط أن يكون المردود النصف فدون ليعلم أن الشراء هو المقصود ومنها أن يكون ذلك في درهم واحد فلا يشتري بدرهم ونصف لم يجز أن يدفع درهمين ويأخذ نصفه وكذا لو اشتري بدرهمين ونصف ويدفع ثلاثة ويأخذ نصفها ومنها أن يكون في بيع أو ما في معناه من اجارة أو كراء بعد استيفاء العمل لا قبله كدفعه له نعل أو دلو أو صلح ودفع له درهما كبيرا ورد عليه صغيرا وترك شيئا عنده حتى يصنعه وانما اشترط أن يكون بعد استيفاء العمل لأن من شروطه انتقاد الجميع ولا يكون ذلك إلا بعد تمام العمل ومنها أن يكون المأخوذ والمدفوع مسكوكين ومنها أن تكون السكة متحدة بأن يقع التعامل بالدرهم وبالنصف المردود وان كان التعامل بأحدهما أكثر من التعامل بالآخر احتراز من أن يدفع أو يرد عليه من سكة لا يتعامل بها فلو قال وتعمول بهما لافاد المراد بلا كلفة وليس المراد بانحادهما كونهما سكة سلطان واحد أو ملكة واحدة ومنها أن يكون الدرهم والنصف قد عرف الوزن فيهما بأن يكونا في الرواج هذا درهم وهذا نصفه ولو كان الوزن مختلفا لان أصل الجواز في المسئلة الضرورة حيث جرى النفاق هكذا ولو زاد الوزن لم يضر وكذا لو تفاوتنا في الجودة لاسيما عند جهل الاوزان في بعض البلاد ومنها أن ينتقد السلعة المستراة بنصف الدرهم أو الفلوس المأخوذة بنصفه والدرهم الكبير والنصف المردود كمسئلة دينار لا درهمين حيث تجوز مسئلته إذا انتقد فيها الجميع وظاهره أن النقدين إذا نأجلا وتجلت السلعة أن ذلك لا يجوز بخلاف مسئلة سلعة بدينار لا درهمين كما مر وفرق بينهما بأن الأصل في هذه عدم الجواز وانما أجزت بالشروط للضرورة ولذلك لم تشترط هذه الشروط في تلك المسئلة فان فقد شرط مما مر فلا تجوز مسئلة الرد بأن وقع الرد في أكثر من درهم أو ردا أكثر من نصف أو في غير بيع وما في معناه كفي قرض كان يدفع له عن درهم عنده نصف درهم وعرضه مثلا وهذا عند الاقتضاء ومثاله عند الدفع أن يدفع شخص لا آخر درهما وهو يريد أن يقترض نصف درهم على أن يردا لأن نصفه فضة أو غير ذلك ويكون الباقي في ذمته بوقت يتراضيان عليه ويفهم من كلامه المنع فيما إذا دفع شخص لا آخر درهما على أن يكون له نصفه صدقة ويدفع له نصفه فضة وهو ظاهر أول مسئلة أحدهما أو لم تتخذ سكتها أو لم يعرف الوزن على ما مر (ص) وردت زيادة بعده لعيبه لالعيها وهل مطلقا أو لا أن يوجبها أو أن عينت تأويلان (ش) يعني أن الزيادة بعد الصرف لا تردها أخذها لأجل وجود عيب بها أو يرد ما مع الأصل لأجل وجود عيب به لكن اختلف هل الزيادة لا ترد لعيبها سواء عينت أم لا أو جيبها الصيرفي على نفسه أم لا وهو ظاهر المدونة بناء على أن ما فيها اختلاف لما في الموازية عن مالك أن له الرد ولا ترد الزيادة لعيبها إلا أن يوجبها الصيرفي على نفسه فتد لعيبها فهو وفاق للموازية وعليه تأويلها القابسي ومعنى إيجابها على نفسه أن يدفعها له بعد قوله له نقصتني عن صرف الناس فردني أو نحو ذلك ولا ترد الزيادة لعيبها ان عينت كهذا الدرهم وان لم تعين كأزيدك درهمين أو درهمين وفاق أيضا للموازية فقوله أو ان عينت عطف على مطلقا ولو قدمه على قوله أو لا أن يوجبها لكان أظهر أن كلامه يقتضي أنها ترد إذا كانت معينة وليس كذلك ولو قال لا لعيبها وفي الموازية له ذلك وهل وفاق أو خلاف

وأولى إذا اجتمع طلب الزيادة مع قوله أنا أزيدك وعدم إيجابها كان يقتصر على دفعها عقب قول الآخر نقصتني عن صرف الناس من غير أن يطبق بطالب زيادة ولا نطق الآخر بأزيدك (قوله عطف على مطلقا الخ) ولعل الاخسن عطفه على أو لا أن يوجبها من حيث المناسبة من أنم الإشارة للوافق وكان المصنف يقول وهل مطلقا أو لا مطلقا بل يفصل فيقال مجمل

ذلك الآن يوجبها أو محل ذلك ان عينت (قوله بالحضرة) الباعية في بخلاف الباع في قوله بنقص وزن فلم يلزم تعلق حرف جر متعدي اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله بنقص وزن) أي أو عدد والاولى قدر ليشمله ما وأجيب باننا ذكر الوزن وقابله بالرصاص والنحاس والمغشوش عين أنه كني بنقص الوزن عن النقص الحسي فشمّل نقص العدد والرصاص وشبهه عن النقص المعنوي (قوله أو رضى الخ) فيكون من عطف الجمل لاختلاف الفاعل هنا مع ما قبله (قوله صح) أي صح العقد والخبر وعدمه شيء آخر أشار لبيان بقوله وأجبر عليه (قوله وان طال) قسم قوله بالحضرة أي حضرة العقد وسأني للشارح بفسر الطول بأن اطلع عليه بعدم مفاارقة بدن وان لم يحصل طول أو بعد طول ولولم يحصل مفاارقة بدن بمجلس العقد (قوله أو رصاص أو نحاس) أي أو قزدير ولا يخفى أن هذه الثلاثة المشار لها بقول المصنف أو بكرصاص (قوله بعد المفاارقة) أي بمجلس العقد وان لم يحصل طول وقوله أو الطول وان لم يحصل مفاارقة بمجلس العقد (قوله في الجميع) أي جميع ما تقدم من المغشوش والنحاس وغيره ونقص العدد والوزن (قوله الا في نقص العدد) الفرق بينه وبين غيره ان غير نقص العدد قبض وهو العوض بتمامه فكان له الرضا به مطلقا كسائر (٤٥) العيوب بخلاف نقص القدر فان العوض بتمامه لم يقبض فلذا اشترط في الرضا به الحضرة (قوله بخلاف غير المعين) أي فيؤدي للصرف المؤخر ثم لا يرد على هذا الفرق أن غير المعينة تتعين بالقبض أو المفاارقة فقد افترقا وليس في ذمة أحدهما لا خشي لا نأقول التعمين في المعين بذاته أقوى من تعين غيره بالقبض وقوله المعين من الجهتين وأما لو كان معينا من أحدهما فالراجح النقص ان قام به والإفلا فيكون من أفراد قوله وان طال نقص ان قام به وقوله ففتيه طريقان فيه إشارة الى أنه أراد بالتردد الطرق على حد سواء (قوله فقله وان رضى واجيد العيب بالحضرة الخ) يتأني ما تقدم له من أن المراد بالحضرة حضرة العقد وحاصل ما هنا أن بعضهم جعل الحضرة في الموضعين حضرة العقد وقال انما أعاده ثلاثا لئلا يتوهم اختصاصها

تأويلان لكان أظهر فأشار بقوله وهل مطلقا الى التأويل بالخلاف وان مذهب المدة عدم رد الزيادة لعيها على أي حال وأشار للوافق بوجهين أحدهما بقوله الآن يوجبها وثانيه ما بقوله أو ان عينت والمذهب الاطلاق * ولما تكلم على ما ينقص الصرف من افتراق المتصارفين أتبعه بالكلام على ما يطرأ على الصرف من عيب أو استحقال فقال (ص) وان رضى بالحضرة بنقص وزن أو بكرصاص بالحضرة أو رضى بتمامه أو بمغشوش مطلقا صح وأجبر عليه ان لم تعين وان طال نقص ان قام به كنقص العدد وهل معين ما غش كذلك أو يجوز فيه البديل تردد (ش) حاصل هذه المسئلة ان العيب اما نقص عدد أو وزن أو رصاص أو نحاس أو مغشوش فان اطلع على ذلك بحضرة العقد من غير مفاارقة ولا طول جاز الرضا به وبالبديل في الجميع ويجبر على اتمام العقد من أباة منهما ان لم تعين الدراهم أو الدينار فان عينت فلا جبر وان كان اطلع على ما ذكر بعد المفاارقة أو الطول فان رضى به صح في الجميع الا في نقص العدد فليس له الرضا به على المشهور فلا بد من النقص فيه سواء قام به أو رضى به وألحق اللخصم به نقص الوزن فيما يتعامل به وزنا وان قام به نقص في الجميع الا في المغشوش المعين من الجهتين كهذا الدينار به هذه العشرة الدراهم ففيه طريقان طريقة أن المذهب كله على اجازة البديل لانهم ما يفترقا وفي ذمة أحدهما شيء فلم يزل مقبوضا الى وقت البديل بخلاف غير المعين فانهم ما يفترقا وفي ذمة أحدهما مشغولة والطريقة الثانية أنه كغير المعين فيكون فيه قولان والمشهور منهم ما النقص فقله وان رضى أي واجد العيب بالعيب بالحضرة أي حضرة الاطلاع والمراد بالحضرة ما لم يحصل مفاارقة بدن ولا طول والكافي في رصاص أدخلت النحاس والحديد والقزدير وانما يقتصر على ذكر الحضرة في احدي المستثنين لئلا يتوهم اختصاصها به والضمين في قوله أو رضى بتمامه لا أحد المتعاقدين أي أو رضى أحد المتعاقدين سواء كان واجدا العيب أو غيره بتمام العقد فيشمّل تبديل الرصاص ونحوه والمراد بالانتمام الازالة

به ويرد أنه كان المناسب أن يذكرها في قوله أو رضى بتمامه وفي قوله أو بمغشوش ويجاب بأنه لما ذكرها ثانيا آذن بانها مطلوبة في التكل اذا فارق وبعضهم جعل الاول حضرة الاطلاع ولما ورد عليه أنه ما قد تبعد من حضرة العقد احتاج الى أن يقول بحضرة العقد وكأنه يقول حضرة الاطلاع لا بد أن تكون بحضرة العقد (قوله والمراد بالحضرة) هذا يأتي سواء فسرنا الحضرة بحضرة العقد أو حضرة الاطلاع (قوله اختصاصها) أي الحضرة وقوله به كذا في نسخة والمناسب بها أي باحدى المستثنين (قوله سواء كان واجدا العيب) احتراز عما لو أراد نقض الصرف وقوله أو غيره أي رب العيب احتراز عما لو قال لا أبدل المغيب (قوله فيشمّل تبديل الخ) أي حيث أردنا بالانتمام اتمام العقد شمل تبديل الرصاص وأما لو كان الضمير عائدا على العدد لم يشمل تبديل الرصاص وقوله أو المراد بالانتمام الازالة أي أو يرجع الضمير للعيب ويقتصر اتمامه بازالته فشمّل تبديل الرصاص فيشمّل الالغاء عن الامرين وذلك لان خاصية البص أن المصنف قاصر وانما هو من وجهين ثم لا يخفى أن أحد المتعاقدين شامل لرب السليم ورب العيب وهو ظاهر على الاول وأما على الثاني فنقول كذلك وذلك أن قوله بان يبدل له النقص شامل لرب العيب وهو ظاهر ورب السليم بان المعنى رضى رب

السليم أن يبدل له رب المعيب النقض احتراماً لما لو أراد نسخه (قوله بأن يبدل له الناقص والرصاص والمغشوش) يشير إلى أن الأولى للصنف أن يقدم والمغشوش على قوله أو رضى باتعانه لانه وقسمه متعلقان به أيضاً أي كنقص العدد والوزن والنحاس وشبهه (قوله أي سواء كانت الدراهم أو الدنانير) أو مانعة خلو فيشمل تعيينهما معا ولذا قال الشيخ سالم وعج سواء كان معينا من الجانبين أو من أحدهما أو غير معين (قوله أي أن لم يقع العقد الخ) لا يخفى أن منطق المصنف صادق بصورتين وهما إذا لم يعينا

(٤٦)

أو عين السليم دون المعيب ومفهومه صورتان أيضاً أن يعينا عند العقد كهذا الدينار بهذه العشرين درهماً أو يعين ما وجد به العيب (قوله والمغشوش) هو ما خلط بغيره وهو كامل فلم يدخل في واحد مما تقدم وقوله لانه خلاف الموضوع أي لان الموضوع أنه بالخضرة (قوله تشبيهه في النقض) أي أن نقص العدد بعد الطول أو المفارقة موجب لنقض الصرف وإن لم يقيم به وظاهره ولو كانا مغشوشين على النقص أو أحدهما كما إذا وقع نسيان أو غلط أو سرقة من الصراف وظاهره أيضاً لافرق بين أن يكون النقص يسيراً كدرهم ودانق أو كثيراً (قوله وحيث نقض) الصرف أي بعضه لا كله لعدم التثامه مع قوله فأصغر دينار (قوله وكانت السكة متحدة في النفاق والرواج) عطف ٣ النفاق على ما قبله تفسيراً يختلف صاحبها وزمنها كسليم وسليمان أو اتفق أحدهما كسكة عثمانى وترحيث اتفق رواجهما بمن واحد وحل واحد أو اتفقا كسكني سلطان بمملكة (قوله لان الصغير استحق النقض) توضيحه مثلاً لو كان دفع له محبوباً ونصف محبوب ونسبدياً وقدر صرف المحبوب بمائة ونصفه بخمسين والنسبدي

بأن يبدل له الناقص والرصاص والمغشوش وبكامل له العدد ومعنى قوله مطلقاً أي سواء كانت الدراهم أو الدنانير معينة أم لا وهو راجع للجميع لا بالخضرة أو غيرها لانه خلاف الموضوع وقوله أن لم يعين أي وأجبر إلى الاتمام عليه أي على الاتمام المذكور أي أن لم يقع العقد على عين كل من العوضين أو على عين ما وجد به العيب منهما وقول من قال إن تعيين أحد العوضين كتعيينهما غير ظاهر إذ قد يصدق بما إذا كان التعيين في العوض الذي لم يوجد فيه العيب مع أنه يجزى في هذه الصورة على البديل فإذا وقع الصرف على عين الذهب ولم تعين الفضة ووجد العيب في الفضة فإنه يجزى على بدل العيب من أبي بدله وهو خلاف مقتضى قول هذا القائل وقوله وإن طال أي ما بين العقد والاطلاع أو حصل اقتراف ولو بالتقرب وقوله نقض هو كلام مجمل يأتي تفصيله في قوله وحيث نقض فأصغر دينار إلا أن يتعداه فأكبر منه وقوله أن قام به أي أن قام وأجد العيب به أي بالعيب أي بحقه في العيب وهو تبديل ناقص الوزن والنحاس والمغشوش وتتميم العدد الناقص أي وإن رضى به صح في الجميع وظاهره أن مجرد القيام بنقض الصرف وليس كذلك بل لا ينقض الصرف إلا إذا قام به وأخذ البديل بالفعل وأما أن أرضاه بشئ من غير إبدال فإن الصرف لا ينقض وقوله كنقص العدد تشبيهه في النقض بعد الطول لا بقيد القيام وقوله وهل معين ما غش أي من الجهتين وأما أن كان التعيين من أحدهما فكذلك حكم المغشوش غير المعين فينتقض أن قام به والا فلا (ص) وحيث نقض فأصغر دينار إلا أن يتعداه فأكبر منه لا الجميع (ش) أي حيث حصل النقض للصرف وكان في الدنانير الصغير والكبير وكانت السكة متحدة في النفاق والرواج بدليل ما بعده فينتقض الصرف في الأصغر ولا يتجاوز إلا أكبر منه إلا أن يكون موجب النقض تعدى الصغير ولو بدرهم لا كبر منه فينتقل النقض إليه وهكذا لان الدنانير المضروبة لا تقطع لانه من الفساد في الأرض ولا يجوز أن يصطلح على إبقاء الأصغر ونقض الأكبر ويكمل له لان الصغير استحق النقض فيؤدي إلى بيع ذهب وفضة بذهب وقوله لا الجميع مفهوم من قوله فأصغر دينار لكن صرح به لاجل قوله (ص) وهل ولولم يسم لكل دينار تردد (ش) أي وهل الحكم المذكور وهو قسم أصغر دينار إلا أن يتعداه فأكبر منه دون فسخ الجميع سواء سمي لكل دينار عدداً من الدراهم أو لم يسم أو انما ذلك مع التسمية وأما إذا لم يسم لكل دينار عدداً من الدراهم بل جعلوا الكل في مقابلة الكل فينتقض الجميع تردد أي اختلف المتأخرون في نقل المذهب في ذلك وقد علمت أن كلام المؤلف في السكة المتحدة النفاق فإن اختلفت فيه فأشاره بقوله (ص) وهل يقسم في السكك أعلاها أو الجميع قولان (ش) الأول لا يصح ووجهه أن العيب أن كان من جهة دافع الدراهم المردودة فهو مدلس أن علم بالعيب أو مقصر في الائتقاد أن لم يعلم فأمر برد أجود ما في يده من الدنانير

والثاني

بما تبين فوجد صاحب الدنانير دراهم زبوا تحسين فينتقض النصف محبوب فقط لانه الذي استحق النقض فلأراد دافع الذهب رد المحبوب إليه ويدفع لدافع الدراهم تحسين نصفاً ويبقى نصف المحبوب بيد دافع الدراهم فإنه لا يجوز لانه أن دافع الذهب باع نصف المحبوب والتحسين فضة التي ردها بذهب وهو المحبوب (قوله فأكبر منه) أي فينتقض أكبر منه وقوله فينتقل الخ فيه حذف أي فينتقل النقض الخ فهو تفسير لما قبله (قوله سواء سمي أو لم يسم) هذا هو المعتمد شيخنا سلموني (قوله في نقل المذهب في ذلك) (قول المشتري عطف النفاق) صوابه الرواج

أى الحكم في ذلك (قوله والثاني لسحنون) قال الخطاب ظاهر ابن تونس والباقي وابن رشد ترجحه (قوله كانت الاغراض مختلفة) لان كل واحد منهم ان يكون بيده الرائج الذي يرغب في التعامل به كحبيب في زماننا مع زنجري فان المحبوب يرغب فيسه دون الزنجري (قوله فلا يتأتى الجمع في واحد) وهو الرابع (قوله وشرط للبذل جنسية) لا يخفى أنه ليس شاملا لتمام النقص وانما له أطلق البذل على ما يشمله (قوله جنسية) أى نوعية وذلك لان جنس الذهب والفضة واحد وهو النقي (قوله لسلامة من التفاضل المعنوي) وذلك لان دافع الذهب اذا أخذ عن الدرهم الزائف قطعة ذهب فقد خرج من يده ذهب أخذ في مقابله ذهبا وفضة وذلك تفاضل معنوي لان الفضة التي مع القطعة الذهب تقدر ذهبا فقد باع بهذا الاعتبار صاحب الدنانير (٤٧) ذهبا بذهب أكثر منه وما قاله الشارح من

كونه تفاضلا معنويا صحيح يدل عليه كلام محشي ت وأما التفاضل الحسي فأمرة ظاهر (قوله ولا يشترط اتفاق النوعية) الاولى ولا يشترط اتفاق الصنفية (قوله س) يؤخذ منه أن الدراهم والدنانير يمكن استحقاقها والشهادة على غيرها وهو نص المدونة (قوله أو مصوغ مطلقا) لقائل أن يقول كون غيره لا يقوم مقامه ظاهر بالنسبة الى عدم لزوم المستحق منه غيره وأما ان تراضيا بالخضرة على غيره فلم لا يقال بجوازه وكان الصرف وقع عليه والجواب ان أخذ عوض ما وقع عليه بعد استحقاقه بمثل من عقد وكل في القبض (قوله ينقض على المشهور) أى لئلا يلزمه غير ما عين ومقابله أنهما لا تعين وهذا الخلاف في المعين (قوله كان استحقاقه بخضرة العقد الخ) فيه نظر كيف يتأتى عدم التعيين في المصوغ لئلا يذم من تعينه وتدل عليه عبارة ابن عرفة أفاده محشي ت (وأقول) وكذا قول شارحنا والمصوغ يزاد لعينه (قوله وقيل غير مقيد بالخ) وذلك لان استحقاقه فادرا لوقوع فلا خير بخلاف العيب في المعين اذا ضرر فيه على البائع أقوى

والثاني لسحنون ووجهه أنه اذا كانت السكة مختلفة كانت الاغراض مختلفة فلا يتأتى الجمع في واحد لاختلاف الاغراض فوجب فسخ الجميع ولو زاد ما فيه العيب من الدراهم عن صرف الاعلى وهناك متوسط كبير وأدنى صغير فانه يفسخ المتوسط دون الأدنى لانه أعلى من الأدنى وهذا على القول الاول (تنبيه) ينبغي أن يكون محل الخلاف حيث لم يشترط شيء والا عمل به ويجرى مثل ذلك في قوله وحيث نقض فاصغر دينار الخ (ص) وشرط للبذل جنسية وتجهيل (ش) يعنى أنه يشترط للبذل حيث أجزأ ووجب على ما مر في قوله وأجبر عليه ان لم تعين الجنسية والتجهيل وانما اشترطت الجنسية لسلامة من التفاضل المعنوي فلا يجوز أخذ قطعة ذهب بدل درهم زائف لانه يؤل الى أخذ ذهب وفضة من ذهب ولا أخذ عرض عنه لانه يؤدى الى دفع ذهب في فضة وعرض الا أن يكون العرض يسيرا فيغتفر اجتماعه في البيع والصرف واشترط التجهيل لسلامة عن رب النساء ولا يشترط اتفاق النوعية فلا بأس أن يرد عن الدرهم الزائف أجود منه أو أرق أو وزن أو نقص لان البذل انما يجوز بالخضرة ويجوز فيها الرضا بانقص وأردأ * ولما كان الطارئ على الصرف عيبا أو استحقاقا وأنهى الكلام على ما أراد من الاول شرع في الثاني بقوله (ص) وان استحق معين سلك بعد مفارقة أو طول أو مصوغ مطلقا نقض والاصح وهل ان تراضيا ترد (ش) يعنى أن الصرف اذا وقع بمسكوكين أو بمسكوك ومصوغ فاستحق المسكوك والمراد بمقابل المصوغ فيشمل التبر والمكسور بعد مفارقة من أحدهما للجلس أو بعد الطول من غير افتراق أيدان فان عقد الصرف ينقض على المشهور سواء كان المستحق معينا حين العقد أولا وان كان المستحق مصوغا انتقض عقد الصرف كان استحقاقه بخضرة العقد أو بعد مفارقة معينا أم لا لان المصوغ يراد لعينه فغيره لا يقوم مقامه وان كان المستحق مسكوكا بخضرة العقد صح عقد الصرف سواء كان المستحق معينا حال العقد أم لا الآن غير المعين يجبر على البذل من أبي منهما وأما صحة العقد في المعين فمقيدة كما قال ابن تونس ان تراضيا بالبذل ومن أبي منهما لا يجبر وقيل غير مقيدة كغير المعين كما أطلقه أبو عمران وأبو بكر بن عبد الرحمن فعلم مما قررنا أن قول المؤلف معين لا مفهوم له وانما قيد به لاجل قوله وهل ان تراضيا ترد فان التردد فيه وأما غير المعين فيجبر من أبي والقول لمن طلب اتمام العقد من غير ترد (ص) وللمستحق اجازته ان لم يخبر المصطرف (ش) أى والمستحق للمصوغ مطلقا أو غيره بعد المفارقة أو الطول اجازة الصرف والزامه للمصطرف وله نقضه ان لم يخبر من استحق من يده بان من صارفه متعدد قاله

(تنبيه) ما ذكره المصنف في استحقاق الكل وأما ان استحق البعض فيجبر على استحقاق بعض المثلي الا في قوله وجرم التمسك بالاقول الا المثلي وينقض ما يقابل ذلك (قوله وأما غير المعين) رده محشي ت فقال ان الصحة عند ابن القاسم بالخضرة مطلقا في المعين وغيره وكذا التردد في قوله وهل ان تراضيا فخصيص س له بالمعين وأن غير المعين لا يشترط فيه التراضى فيه نظر لخالفته لكلامهم (قوله والزامه للمصطرف) هذا هو المقتضى وقوله الا في لكن المستحق الخ الذي هو متناف لذلك فضعيف وقوله لما علمت الخ على ما يؤيد ضعف ذلك (قوله وله نقضه) حذف المصنف هذا الشق وهو عدم الاجازة لظهوره ولان القيد وهو ان لم يخبر المصطرف خاص باجازته واذا أخذ عينه وطلب دافع المستحق اعطاه بدله فهو ما مر من قوله وهل ان تراضيا (تنبيه) قيد الاجازة في المدونة بحضور الشئ

المستحق وقبض الثمن الذي يأخذ المستحق مكانه وسواء افتقر المتصارفان أم لا بل لو أمضاه في غيبة البائع ورضى المبتاع بدفع ثمنه لرجع به على البائع جاز (قوله بناء على أن الخ) تعليل لقوله أي أن للمستحق المصوغ إجازة الخ (قوله بأحد النقيدين) تنازع فيه بين المقدر ومحل وفاعل يخرج ضميره مستتر عائداً على المحل المفهوم من محلي (قوله أي وجاز بيع محلي الخ) فيه إشارة إلى حذف في عبارة المصنف (قوله حيث كان يخرج منه شيء) ظاهره (٤٨) أن فاعل يخرج محذوف مع أنه ليس من المواضع التي يحذف فيها

الفاعل فالأنسب أن الضمير في يخرج عائداً على المحل المأخوذ من محلي (قوله إن سببك) أي أحرق بالنار (قوله ويكون كالمجرد منها) فيباع بما فيه نقداً إلى أجل لأنه كالمستهلك فهو كالعدم ولا يعتبر قدر الذهب (قوله كما مر) أي من المصحف وغيره (قوله فإن كانت محرمة) أي كدواة وسرج وركاب (قوله بمسامير الخ) الأحسن أن المراد بالتسمير أن يكون في نزعها فساد وغرم دراهم كانت مسمرة أو مخيطة أو منسوجة أو مطرزة أو نحو ذلك (قوله سواء كانت الحلية تبعاً للجوهر الخ) المناسب أن يقتصر في تفسير الإطلاق على قوله سواء كان المبيع بصنفة أم لا وأما قوله سواء كانت الحلية تبعاً للخ فلا يظهر لأنه لا يلائم قوله وبصنفة إن كانت الثلث الخ (قوله وهل يعتبر الثلث بالقيمة) وهو المعتمد (قوله جاز على الثاني دون الأول) الثاني الذي هو الوزن أي الوزن تحريفاً فإن لم يمكن التحري فالقيمة اتفاقاً أفاده بعض الشراح وذلك لأنه إذا اعتبر الوزن يكون الثلث لأنه إذا ضم عشرون لأربعين ثلث المجموع ستون ونسبة عشريين لستين الثلث وأما لو اعتبر القيمة لكان ثلاثون مضمومة لأربعين والمجموع سبعون وليست الثلاثون ثلث السبعين بل أكثر وعلم بما فرغنا أن

ابن القاسم وهو المشهور ببناء على أن هذا الخيار جبر إليه الحكم فليس كالشرطي وأما أن أخير بتعديده فليس للمستحق إجازة لأنه كصرف الخيار الشرطي وهو ممنوع والمصطوف بكسر الراء اسم فاعل وهو يطلق على كل من أخذ الدراهم وأخذ الدنانير والمراد به هنا من استحق منه ما أخذ وجعلنا كلامه على الحالة التي ينتقض فيها الصرف تبعاً للشارح وأما في الحالة التي لا ينتقض الصرف فيها بان يكون بالحضرة في غير المصوغ فبالأولى من أن للمستحق الإجازة لكن للمستحق منه أن لا يرضى بإجازة المستحق في الحالة التي ينتقض فيها الصرف وأما في الحالة التي لا ينتقض فيها الصرف فلا كلام له ويجبر على ذلك لما علمت من أن بيع الفضولي لازم من جهة المشتري (ص) وجاز محلي وإن ثوباً يخرج منه إن سببك بأحد النقيدين إن أبيحت وسمرت ويجعل مطلقاً وبصنفة إن كانت الثلث وهل بالقيمة أو بالوزن خلاف (ش) أي وجاز بيع محلي بذهب أو فضة كصحف وسيف حلي بأحدهما أو ثوب طرز بأحدهما أو نسج به حيث كان يخرج منه شيء بالسبب بشروط تأتي فإن كان لا يخرج منه شيء إن سببك فإنه لا عبرة بما فيه من الحلية ويكون كالمجرد منها كما قاله ح الشرط الأول أن تكون الحلية مباحة كما مر فإن كانت محرمة فلا يجوز بيع ما هي فيه لا يجنس ما حلي به ولا يغيره بل بالعروض إلا أن تقل عن صرف دينار كاجتماع البيع والصرف ثم إن بيع المحلي بالحلية المباحة يجوز بصنفة وبغير صنفة وإن لم يكن الجميع ديناراً ولا اجتماعاً فيه لا اتصالهما فيه وأوسع من المنفصلين كما مر في قوله وبيع وصرف إلا أن يكون الجميع ديناراً أو يجتمع فيه الشرط الثاني أن تكون الحلية مسمرة على الشيء المحلي بمسامير يؤدي نزعها فساد كصحف سميت عليه أو سيف على جفنه أو حائله فلا يباحها والمشقة في نزعها لم يحد فيه اجتماع الصرف والبيع فإن لم تسمرفانها لا تباع بصنفتها ولا يغيره من النقد إلا على حكم البيع والصرف وأما بغيره من العروض فتباع وبيع كل واحد من الحلية وما هي فيه على أنفرادها جائز ومن بيع الحلية المسمرة بيع عبده لأنه أنف من نقد أو أسنان منه الشرط الثالث أن يباع بمجلا من الجانبين وعند اجتماع هذه الشروط يجوز البيع سواء كانت الحلية تبعاً للجوهر أم لا وسواء كان المبيع بصنفة أو بغير صنفة وهو مراد المؤلف بالإطلاق فلو حصل تأخير فسخ مع القيام إن كان تبعاً ولا فينتقض ولو فات ويزاد على هذه الشروط أن يبيع بصنفة شرط رابع أن تكون الحلية ثلث ما هي فيه فدون على المشهور وهل يعتبر الثلث بالقيمة أو بالوزن في ذلك خلاف قال في توضيحه فإذا كان وزن الحلية عشرين ولصاغتساوي ثلاثين وقيمة النصل أربعين جاز على الثاني دون الأول انتهى ومرادنا بالأول والثاني في كلام المؤلف (ص) وإن حلي بمالم يجز بأحدهما (ش) أي وإن حلي بالذهب والفضة معاً لم يجز بيعه بأحدهما كأنما تساويين أم لا إذا لم يكن أحدهما تبعاً للآخر لأنه إذا امتنع بيع سلعة وذهب بذهب فأحرى بيع فضة وذهب بذهب وبالعكس فإن كان أحدهما تابعاً لم يجز بيعه بصنف الآخر وهو المتبوع وفي بيعه بصنف التابع قولان

المنسوب إليه المجموع من قيمة المحلي أو وزن المحلي وقيمة الحلية أو وزنها والمنسوب قيمة الحلية وحدها أو وزنها مذهب وحدها (قوله في كلام المؤلف) أي الذي هو ابن الحاجب ومحل الخلاف إذا وجد من يعلم صفته وقدر ما فيه من الذهب فإن لم يوجد من يعلم ذلك نظر إلى قيمة الحلية قطعاً (قوله وبالعكس) مفاد العبارة أن العكس بيع الذهب بفضة وذهب وليس كذلك بل القصد أن المراد ببيع فضة وذهب بفضة (قوله فإن كان أحدهما تابعاً) والفرض عدم المتبوعية للجوهر

(قوله الآن تبعاً) بفتح هـ مزة أن وقوعها بعد الاستثناء أي إذا تبعها الجوهر فيجوز بيعه بأحدهما ولا تضر لكون أحدهما أكثر من الآخر كذا في شرح شب وهل التبعية بالقيمة أو بالوزن خلاف قاله في الشامل وهذا انما يأتي في صنف ما يبيع به وأما غيره فلا يتصور اعتبار وزنه بل قيمته وهل تعتبر قيمة وزنه أو قيمته على ما هو عليه وقد يقال انه يتصور في صنف لم يبيع به أيضاً على ضرب من التجوز وهو أن يراد بالقيمة قيمته على ما هو عليه وبالقيمة قيمة وزنه (قوله لم يختلف في المحل الخ) ظاهره أن المحل ثوب وقد حل بالذهب والفضة واللولؤ والجوهر والتبعية بالنظر للؤلؤ والجوهر وقيمة الثوب لا تدخل لها في ذلك وليس كذلك بل المراد بالجوهر كما في شرح شب الذات التي ركبت عليها الحلية ثوباً كانت أو مصحفاً أو سيفاً أو نحو ذلك لا للؤلؤ انتهى وبواقفه ما في عب حيث قال الآن تبعاً الجوهر الذي هو فيه وهو ما قابل النقد انتهى ثم قوله إشارة فيه بحث لأن ظاهر المصنف أنهم ما يتبع الجوهر أنه يجوز بأحدهما مطلقاً كان تابعاً أو لا وهذا خلاف ما قاله اللخمي وقول صاحب الالكال (قوله انه يباع بالاكل من ذلك) أي مما ذكر من الذهب والفضة (قوله ولقول صاحب الالكال) معطوف على لقول اللخمي (قوله وعند ابن حبيب الخ) ظاهر المصنف وكلام (٤٩) شب يفيد اعتماده وقد تقدم وفي كلام بعض

انهم ما قولان لم يرجح واحد منهما (قوله مبادلة) هذا شرط وقوله القليل أي النقد القليل والنقد لا يكون الامسكوكا والمتبادر من كونه مسكوكا أن تكون السكة واحدة الآن المعتمد أنه لا يشترط اتحاد السكة أفاده محشى نت وغيره (قوله دون سبعة) حال من القليل أو نعت له أو بدل أو عطف بيان وتنبه كلامه يقتضي جوازها فيما إذا زاد على الستة ولم يبلغ سبعة وكلامهم يقتضي منع ذلك (قوله وأن تكون دون سبعة) الاولى الاقتصار عليه وعدم ذكر القلة لأن دون السبعة يستلزم القلة (قوله وأن يكون على قصد المعروف) كذا في نسخة به بمثابة تحية أي أن يكون المزيد على قصد المعروف الخ (قوله وجاز

مذهب المدونة المنع وبه أخذ ابن القاسم وفي الموازية جواز نقد ادويه أخذ أشهب فقوله يجوز بأحدهما أو لى بهما وقوله (الآن تبعاً الجوهر) إشارة لقول اللخمي لم يختلف في المحل يكون فيه ذهب وفضة ولؤلؤ وجوهر والذهب والفضة الثلث فأقل واللولؤ والجوهر الثلثان فأكثر انه يباع بالاكل من ذلك كالسيف ولقول صاحب الالكال فان كان فيهما عرض وهما الاقل يبيع بأقلهما قولاً واحداً انتهى والمراد بالجوهر ما قابل النقدين فما حل بنقدين وفيه لؤلؤ فاللولؤ فيه من جملة العرض وعند ابن حبيب في الواضحة يجوز بيعه بأحدهما حيث تبع الجوهر سواء يبيع بأقلهما أو بأكثرهما وهو خلاف ما في وقوله الآن تبعاً الجوهر فيجوز بأحدهما وأما بهما فانظر في ذلك والذي تقتضيه قواعد المذهب المنع لانه يبيع ذهب بذهب وفضة بفضة وفضة بفضة وذهب * ولما كان يبيع النقد بنقد غير صنفه صرفاً أو بصنفه أمانة طائلة وهي يبيع نقد بثلثه وزناً كما يأتي وأما مبادلة وهي كما قال ابن عرفة يبيع العين بثلثه عدداً فقوله بثلثه يخرج الصرف وقوله عدداً يخرج به المراطلة وفيه أشار المؤلف الى نوع من المبادلة وهو ما إذا كان بين العوضين تفاضل ولشروطه بقوله (ص) وجازت مبادلة القليل المعدود دون سبعة (ش) أي وجازت المبادلة جوازاً مستوياً الطرفين بشرط أن تقع بلفظ المبادلة وأن يكون التعامل بهما عدداً لا وزناً وأن تكون قليلة وأن تكون دون سبعة وأن تكون واحداً أو واحداً واحداً باثنين وأن يكون على قصد المعروف لا على وجه المباينة وأن تكون مسكوكة وأن تتحد السكة فقوله وجازت مبادلة أي وجازت العقد بمبراعته بهذه الصيغة فلا بد أن تقع بينهما المعاقدة بهذا اللفظ وأشار المؤلف لما يتضمن موضوع المسئلة مع الشرط الثالث بقوله (ص) بأوزن منها بسدس سدس (ش) أي أن تكون الزيادة في كل دينار أو درهم سدساً سدساً على مثاله من الجانب الآخر وهو دائق لا يزيد لانه الذي تسمح به النفوس غالباً ومقتضى النظر منعه

(٧ - ختلى خامس) العقد بمبراعته الخ لا يخفى أن هذا لا يفيد لفظ المصنف والالزم عليه وجوده في المراطلة مع انه لا يشترط لفظ المراطلة (قوله لما يتضمن موضوع المسئلة) وهو المبادلة بأوزن وقوله مع الشرط الثالث أي الذي هو كون الزيادة السدس وهذا باعتبار عد القليل شرطاً أو قول وقوله دون سبعة بيان للقليل والمعدود شرط ثان والثالث هو أن المزيد السدس لا يزيد كذا أفاده بعض شيوخنا (قوله بأوزن منها) الضمير عائداً على اعتبار ما تقدم أي مبادلة ستة فأقل بأوزن منها (قوله بسدس سدس) كر لفظ سدس لثلاثتهم أن الزيادة سدس في الجميع ومثله إذا كانت الزيادة في كل دينار أو درهم أقل منه كما يرشد له التعليل وكذا لو كانت الزيادة في بعضها السدس والبعض الثاني دون السدس وأما لو كانت الزيادة في بعضها أقل من سدس وفي البعض الآخر أكثر منه فإنه يتمتع وسدس الثاني معطوف على سدس الاول بحذف العاطف وهو جاز في الشرع على أن السيد عيسى الصفوى قال في حاشيته على مختصر الشيخ سعد الدين ان المختصرات تنزل منزلة الاشعار وحذف المصنف الواو وما عطف في أربع بعد الثاني المذكور حتى يكون المتعاطفات على الاول بقدر ما فيه المبادلة ويكون حينئذ من مقابلة الجميع بالجمع المقنضية لانقسام الاتحاد (قوله بسدس سدس) ثالث وهذا بقطع النظر عما قاله قبل بل بالنظر لظاهر لفظ المصنف (قوله أو درهم) ظاهره أن ذلك لا يجري في ستة ريالات أو وزن منها بل ما يجري في الدرهم والظاهر انه كني بالدرهم عن قطعة الفضة الشاملة للريال والكليب (قوله لانه الذي تسمح به النفوس)

ربما يقتضى منعها في دينار غير شرعي كبحوزان سدسه كلث الشرعي وكذا درهم كبير ويحتمل اغتفار ذلك (قوله بانفراده) بل وكذا مع غيره فالأولى حذف قوله بانفراده وحينئذ نقوله الآن الخ ظاهر (قوله صار النقص اليسير غير منتفع به) أي بخلاف لو كان التعامل بالوزن كان النقص اليسير منتفعا به من حيث أنه أخذ في مقابلته ما هو أزيد (قوله فبحري مجرى الرداة الخ) أي وبإبدال الأجود بالأردامع الموافقة في الوزن جائز وقوله فقد زاده معروف كالتعليل لمحذوف وكأنه قال وحينئذ لا ضرر في ذلك لأنه قد زاده معروف أي والمعروف يوسع فيه أي مع ملاحظة ما ذكر (قوله بخلاف التبر وشبهه) مرتبط بقوله غير منتفع به وكأنه قال صار النقص اليسير غير منتفع به بخلاف التبر وشبهه فإن النقص اليسير ينتفع به ليكون التعامل فيه بالوزن لا بالعدد (قوله وهذا يقتضى الخ) ولا يعمل بهذا المقتضى لأنها رخصة فيقتصر فيها على ما ورد ولو لا أن الوارد كون ذلك في المسكوك ما ذكره فالمعقول عليه ما تقدم من أنه لا بد من أن يكون مسكوكا ولا يشترط اتحاد السكة (قوله والنقد الأجود جوهرية) فيه إشارة إلى أن المصنف حذف في الأول جوهرية وأثبت نظيره في المعطوف الذي (٥٠) هو سكة وحذف من المعطوف أنقص وأثبت مثله في المعطوف عليه ففيه شبه

احتباك وفيه إشارة إلى أن جوهرية حال من الأجود الذي هو المبتدأ ولا يختص ذلك بذهب سبويه بل على قول الجمهور أيضا لأن محل الخلاف في محي الخصال من المبتدأ إذا لم يكن المبتدأ صالحا للعمل ولا يحتاج لجعله حالا من الضمير المستتر (قوله وكذلك يمنع النقد الأجود سكة إلا نقص وزنا) أي والجوهرية مستوية ومثل ذلك لو قابل الأجود سكة وأنقص بجوهرية ووزنا زد السكة وكامل وزنا وجوهرية وكذلك لو قابل الأجود سكة الأجود جوهرية فقط لدوران الفضل من الجانبين مع اتحاد الوزن (قوله وحينئذ فلا اشكال) أي وحيث قدرنا حذف الخصال الذي هو أنقص لا اشكال في الاختيار بالامتناع وحاصل ذلك أن المصنف حذف من الأول

الطلب الشرع المساواة في النقود المتحددة الجنس وقصد المعسوف بانفراده لا يخصص العمومات الدالة على منع ذلك لأن ذلك من حق الله تعالى لا من حق الأدي إلا أن التعامل لما كان بالعدد صار النقص اليسير غير منتفع به فبحري مجرى الرداة والزيادة مجرى الجودة فقد زاده معروف والمعروف يوسع فيه ما لا يوسع في غيره بخلاف التبر وشبهه انتهى وهذا يقتضى أن ما يتعامل به عددا من غير المسكوك حكمه حكم المسكوك والشروط المذكورة لا تعتبر إلا إذا كانت الدراهم أو الدنانير من أحد الجانبين أو وزن فان كانت مثلها في الوزن جازت المبادلة في القليل والكثير ولا يشترط فيها شرط من شروط المبادلة ولما كان السبب في الجواز المعسوف شرط تمحضره وحصوله من جهة واحدة ومنع دورانه من جهتين كما أشار لذلك بقوله (ص) والأجود أنقص أو أجود سكة تمتنع (ش) أي والنقد الأجود جوهرية حالة كونه أنقص وزنا تمتنع إبداله بأردأ جوهرية كاملا وزنا اتفاقا لدوران الفضل من الجانبين لأن صاحب الأجود يرغب للداني لكامله وصاحب الرداء الكامل يرغب للنقص لجودته وكذلك يمنع النقد الأجود سكة إلا نقص وزنا بردي السكة الكامل الوزن لدوران الفضل من الجانبين فقوله أو أجود سكة مرفوع عطف على الأجود وحذف حاله أي الأجود أنقص لدلالة الأول عليه وحينئذ فلا اشكال في الاختيار بقوله تمتنع عنهما (ص) والأجاز (ش) أي وإن لم يكن الأجود جوهرية أو سكة أنقص بل كان مساويا أو أوزن جازلته بعض الفضل من جانب واحد ثم ذكر المبراطلة وهي بيع النقد بمثل وزنا بقوله (و) جازت (مبراطلة عين مثله) ذهب أو فضة بمثله ولو قال يبيع نقد بمثله ليشمل المسكوك وأصله لكان أحسن وذكر الضمير في قوله بمثله العائد على المؤنث باعتبار أن العين نقد وبعبارة وقوله بمثله من كونهما ذهبين أو فضتين فلا يدخل الذهب مع الفضة

التمييز وهو جوهرية وذ كر الخال الذي هو أنقص وحذف من الثاني الخال الذي هو أنقص وذ كر التمييز الذي هو سكة ففيه شبه احتباك لا احتباك نعم لو كان المحذوف من الأول سكة لكان احتبا كافولم يقدر الخال في المعطوف لاشكل الاختيار بالامتناع وذلك لكون الفضل من جانب واحد ولما قدر الخال ظهر الفضل من الجانبين فظهر الامتناع (قوله عنهما) فان قلت إن أجود ذكره فكيف يعطف على المبتدأ وعطفه على المبتدأ يصير مبتدأ وأجيب بأن عطفه على ما يجوز الابتداء به مستوع للابتداء بالثكرة فان قلت كان الأولى أن يقول تمتنعان والجواب أنه انما يقل ذلك لأن العطف بأو (قوله والأجاز) يؤخذ منه جواز مبادلة الكلاب بالريالات والبنادقة بالحمدي لا اتحاد الوزن فالفضل من جانب واحد كما يجوز مبراطلة الريالات بالكلاب والبنادقة بالحمدي لثمة بعض الفضل من جانب واحد كذا أفاده بعض الشيوخ (قوله بل كان مساويا) أو أوزن هذه أربع صور (قوله وهي) يبيع النقد بمثله وزنا لا يخفى أنه على ذلك يخرج الفلوس وتدخل بزيادة أو نقص بمثله عند الأوزن في آخر سلمها لا يصلح فلوس بفلسين نقدا ولا مؤجلا والفلوس في العدد كالدنانير والدراهم في الوزن (قوله ليشمل الخ) هذا بناء على أن العين خاصة بالمضروب كما عند ابن عرفة تقدم ما يقتضى أن العين تطلق على ما يعم المسكوك وغيره عند بعضهم وقوله فلا يدخل الذهب مع الفضة أي لا من كل جانب ولا أحدهما

من جانب والاخر من الجانب الآخر (قوله ثم ان ظاهر الخ) هذه العبارة تفيد اطلاق العين على ما يشمل المسكوك وغيره خلاف العبارة الاولى (قوله ويدل عليه) أي على التعميم من قوله اتحدت السكة أم لا (قوله الانصاف مع الكبار) أي كانصاف المحاييب مع المحاييب (قوله أو كفتين) أو إشارة لقولين كما في نت للتخير إذا كان كذلك فقوله على وجهين أي باعتبار القولين (قوله وظاهر هذا) أي قوله لحصول المساواة (فان قلت) أي غرض حينئذ في هذا الفعل (أقول) يمكن الغرض باعتبار الرغبة في الانصاف دون الكبار أو بالعكس فيما إذا كانت المراطلة بين كبار وصغار أو عند الاختلاف بالجودة (٥١) فیرغب فی ذهب صاحبه لكونه جيداً مثلاً

وقوله اعتدل الميزان أم لا أي كانت الكفتان في ذاتهما متساويتين في الزنة أو كانت احدهما أثقل من الاخرى (قوله وبالسين) هي أفصح وقوله بالصاد أي المفتوحة (قوله وكسرها) الفتح قليل والكسر أشهر وعبارته تؤذن بخلافه (قوله اسم لكل ما استدار الخ) ظاهر عبارته أن كفة الميزان من أفراد الكفة وان من أفراد الكفة طبق المستدير والظاهر لا وان هذا التعميم باعتبار أفراد كفة الميزان (قوله لا بعد معرفة وزن كل نقده الخ) لا ينبغي أن هذا يصدق بصورة غير من ادق فيما يظهر من أن يعرف كل وزن ذهبه ولم يعرفه صاحبه فالأولى أن يقول ولولم يعرف فالوزن بدليل التعليل بقوله التلاي يؤدي الخ (قوله لا بعد معرفة وزن كل) فيه تقديم وتأخير والاصل لا بعد معرفة كل وزن نقده (قوله اذهو الذي يمنع فيه الجراف) ظاهره الاطلاق وليس كذلك لما تقدم نعي بشرط أن يعد بمسقة (قوله أو بعض أحدهما أجود من بعض الآخر) الاولى حذف بعض ويقول أجود من كل الآخر (قوله أدنى من بعض الآخر) الاولى أن يقول أدنى

ثم ان ظاهر كلامه حينئذ سواء كانا مسكوكين أم لا اتحدت السكة أم لا سواء كان التعامل بالوزن أو بالعدد وهو كذلك ويدل عليه تمثيله بالمصري والسكندري والمصري وحينئذ يشمل الانصاف مع الكبار بخلاف المبادلة لانها لا بد فيها أن تكون واحد أو واحد لا واحد باثنين وأشار المؤلف الى أن المراطلة على وجهين بقوله (ص) بصنجة أو كفتين (ش) يعني أن المراطلة اما أن تكون بصنجة توضع في إحدى الكفتين والذهب أو الفضة في الاخرى فإذا اعتدلنا زال الذهب أو الفضة ووضع ذهب الآخر أو فضته واما أن تكون بكفتين يوضع عين أحدهما في كفة وعين الآخر في الاخرى وهذه منصوصة للتقدمين والوجه الاول هو الراجح عند المتأخرين لحصول التساوي بين النقدين اعتدل الميزان أم لا وظاهر هذا عدم اغتفار الزيادة في المراطلة وهو كذلك انظر المواق والصنجة بالصاد وبالسين والكفة بفتح الكاف وكسرها اسم لكل ما استدار ككفة الميزان وقوله (ص) ولولم يوزن على الاربع (ش) راجع لقوله أو كفتين وهو إشارة لرذقول القابسي بعدم جواز المراطلة الا بعد معرفة وزن كل نقده لئلا يؤدي الى بيع المسكوك بخراف أو بعارة ولولم يوزن أي التقدان المتماثلان الكائنان في الكفتين وهذا في المسكوكين اما غيرهما فلا نزاع قيمهما ويفهم من التعليل أن محل الخلاف حيث كان التعامل بالعدد اذهو والذي يمنع فيه الجراف فيحمل كلام المؤلف على ذلك انظر التوضيح (ص) وان كان أحدهما أو بعضه أجود (ش) أي تجوز المراطلة وان كان أحد النقدين كله أجود من جميع مقابله كدنانير مغربية تراطل بمصرية أو سكندرية أو بعض أحدهما أجود من بعض الآخر وبعضه مساو وكعربي ومصري تراطل بمصري كله (ص) لا أدنى وأجود (ش) أي لا ان كان أحدهما بعضه أدنى من بعض الآخر وبعضه أجود كدراهم مغربية وسكندرية تراطل بمصرية لان في فرضهم ان في المغربية أجود والسكندرية أدنى والمصرية متوسطة قرب المصرية يغتفر جودتها بالنسبة لداعة السكندرية نظرا لجودة المغربية وببصرية المغربية يغتفر جودتها بعضها بالجودة المصرية بالنسبة للسكندرية فلا يجوز له دوران الفضل من جانبين وظاهر كلامه ولوقل الردي الذي مع الجيد وهو ما عليه ابن رشد والاكثر ولما ذكر ان دوران الفضل من الجانبين يحصل بالجودة ذكر دوران السكة والصياغة بقوله (ص) والاكثر على تأويل السكة والصياغة كالجودة (ش) أي والاكثر من الشيوخ على فهم المدونة أن السكة كالجودة في باب المراطلة فكما لا تجوز مراطلة جيد ناقص برىء كامل لا تجوز مراطلة ردي بمسكوك بجيد تميز وكذلك لا تجوز مراطلة دناتير سكة واحدة بدنانير سكتين ولا مسكوك بتبرين أو تبر ومسكوك والاكثر أيضا على فهم المدونة أن الصياغة في

من الآخر ويسقط لفظ بعض (قوله في فرضهم) أي عرفهم (قوله فكما لا تجوز مراطلة) المناسب أن يقول فكما لا تجوز مراطلة جيد وردي بمسكوك الخ (قوله ردي بمسكوك الخ) أي فلو جعل السكة كالعدم جاز (قوله سكة واحدة) يحمل على ما إذا تساوى جودة ورداعة إحدى السكتين أعلى من المنفردة والاخرى أدنى منها (قوله ولا مسكوك بتبرين) يجعل أحدهما أجود من المسكوك والثاني مساويا وانما قلنا ذلك لانه لو كان الثاني أردأ أجود من المسكوك لدار الفضل ولولم ينظر للسكة وقوله أو تبر ومسكوك يحمل على ما إذا كان التبر أجود من المسكوك والمنفرد والمساو للمسكوك المنفرد اذ لو كان أدنى منه لا تمتنع ولولم ينظر للسكة وفي شرح شير وكذا لا تجوز مراطلة دناتير سكة واحدة بدنانير سكتين أجود وأدنى ولا مسكوك بتبرين

أحدهما أجود والآخر أدنى أو بغير أجود ومسكولة أردأ انتهى فيكون حلالا لكلام شارحنا وتفسير المراد منه لكن قد علت أنه لو جعل تفسير المراد منه للزم ما قلنا فتدبر (قوله فاعل صوابه) المناسب حذف لعل كما هو ظاهر (قوله شرع في بيع المغشوش) كان على وجه المرافلة أو المبادلة أو غيرهما أي كذهب فيه فضة قال الشيخ أجود وظاهره تساوي الغش أم لا وهو ظاهر كلام ابن رشد وغيره خلاف قول ابن عبد السلام أنه مع تساوي الغش وإن جعله في الشامل قيد إلا أن ابن عبد السلام لم يجزم به ولم يصر بتحقيق ذلك (قوله والظاهر خلافه) ضعيف (قوله ليس بقيد في بيعه مراطلة) هذا يأتي على حل تات الذي قصر قول المصنف ومغشوش على خصوص المرافلة وقد تقدم أن الأولى التعميم (قوله على أي وجه) أي سواء كان مراطلة بخالص بغيره أو بمبادلة أو ببيع بعرض (قوله والافلا بدمن تصفيته) أي أو ضربه قلادة من لا أي أو ضربه قلادة (أقول) ولا حاجة لقوله ولا يغش به بعد الكسر لأن قوله (٥٣) يكسره أي ويبقيه مكسورا بدليل قوله ولا يغش به (قوله ولذا قال

الح) أي ولا جعل العموم الذي ليس متبادرا من المصنف (قوله فهو أعم الخ) أي وإن كان قول المصنف ومغشوش في خصوص المرافلة والمبادلة فيكون ذكره بعده من ذكر العام بعد الخاص والحاصل أن كلام المصنف لا يشمل البيع بعرض ولا الصرف بل قاصر على المرافلة كما قاله الشارح أو والمبادلة كما هو ممكن وقوله في بيع أو صرف أو مراطلة وكذا هبسة وصدقة وقوله أو غيرهما شامل لما عد البيع مما تقدم (قوله يكون معطوفا على جملة الخ) أي فيكون من عطف الجمل عطف جملة وجازت معاودة مغشوش على جملة وجازت مراطلة ولو جعله من عطف المفردات أصبح بأن تعطف معاودة على مراطلة (قوله لمن يكسره) أي ويبقيه مكسورا بدليل قوله بعد وقوله أولا يغش به بأن يصفه الخ (قوله أو بيقية) أي بيقية بذاته ولا يعمل به أحدا (فان قيل) اتيان واو العطف يدل على الجواز فيما سبق بلا شرط مع أنه لا بد من الشرط فالجواب أن

المرافلة كالجودة فاقبل في السكة يجري في الصياغة فقوله كالجودة محذوف من الأول لدلالة الثاني عليه واستظهر هذا في توضيحه ويقابله تأويل الأقل عدم اعتبارهما وإنما يعتبر فيهما الوزن واختاره ابن يونس لأن الشرع اعتبر المساواة في القدر وعرضا في توضيحه عن ابن عبد السلام الغاء هـ إلا أكثر عكس ما هنا فاعل صوابه على هذا أن يقول ليسا كالجودة * ولما انتهى الكلام على بيع النقد الخالص بجنسه وبغير جنسه شرع في بيع المغشوش بمثله وبغيره بقوله (ص) وجاز بيع مغشوش بمثله وبخالص (ش) وجعله في الشامل المذهب ابن عرفة وهو اختيار ابن محرز واستظهر ابن رشد منعه واليه أشار بقوله (ص) والظاهر خلافه (ش) وأنه لا يجوز بيع المغشوش بالخالص والخلاف إنما هو في المغشوش الذي لا يجري بين الناس كغيره والافيجوز اتفاقا كما يظهر من كلام التوضيح وظاهر كلام ابن رشد دخول الخلاف فيه أيضا وإنما أعاد العامل في قوله وبخالص لاجل قوله والظاهر خلافه فان خلاف ابن رشد إنما هو في الثانية (ص) لمن يكسره أو لا يغش به (ش) ليس بيقية في بيعه مراطلة بخالص بل هو قيد في بيعه على أي وجه ولو بعرض أي أن شرط جواز بيع المغشوش مطلقا أن يباع لمن يكسره ولا يغش به بعد الكسر والافلا بدمن تصفيته ولذا قال ابن غازي وابن بكسر كذا هو واو العطف في أوله فهو أعم من أن يكون في بيع أو صرف أو مراطلة انتهى وعلى نسخة ابن غازي يكون معطوفا على جملة ومراطلة عين مثله أي وجازت مراطلة عين مثله أي وجازت معاودة مغشوش لمن يكسره أعم من أن يكون في بيع أو غيره وقوله أو لا يغش به بأن يصفه أو بيقية ولا يعمل به أحدا أو بغير ضرب الدرهم ويضرب به قلادة مثلا قال ز أي ويجوز العقد على المغشوش لمن يكسره أو لا يغش به سواء كان بيعا أو غيره وقد حكى ابن رشد الاتفاق على جواز البيع حينئذ (ص) وكره لمن لا يؤمن وفسخ من يغش (ش) أي وكره بيع المغشوش لمن لا يؤمن أن يغش به المسلمين كالصيارفة ولا يفسخ فأن باعه ممن يعلم أنه يغش به وجب عليه أن يسترده ويقسح بيعه إن كان قائما فأن لم يقسح على رده لذهب عينه أو تعذر المشتري وهو المراد بقوله (ص) إلا أن يفوت (ش) أي لم يقدر على رده ففي تعبيره يفوت أيها المرام أشار إلى الخلاف في غنمه حيث فات بقوله (فهل عليك) أي عليك الثمن ويندب له التصديق به (ص) أو يتصدق بالجميع (ش) أي بجميع العوض وجوبا (أو) يتصدق (بالزائد) حيث كان

ما سبق من جملة هذا وما اشترط في الأعم يشترط في الخاص (قوله ويضرب به قلادة مثلا) أي بغير سكتته ويضربه (علي) قلادة بأن يجعله حبا كحب المرجان (قوله قال الزرقاني الخ) هذا توافق ما قاله ابن غازي (قوله أو غيره) صرفا أو بمبادلة أو مراطلة أو صدقة أو هبة (قوله كالصيارفة) أي في بعض بلاد يشك في غشهم وفي بعض البلاد يتحقق غشهم فيدخل ذلك في قوله وفسخ من يغش (قوله لذهب عينه) لا تغير الاسواق خلافا لما يقيد آخر العبارة فإنه لا يعمل عليه (قوله أيها المرام) أي لأنه لا يشمل تعذر المشتري مع أن المراد شموله (قوله أي عليك الثمن) أي يسهة ماله كاله ولا يسهة ماله كاله بل يلزمه التصديق بملكه فسقط ما يقال هو ما لك فكيف قال وهل عليك (قوله أو يتصدق بالزائد) هذا القول لا عدل إذ لم يخرج عليه إلا فيما وقع به التعدي وهو الذي قيل إليه

إليه النفس ووافق قوله في الإجارة وتصدق بالكراء وبفضلة الثمن على الأربح فهو أربح جها واتظر هل يعتبر الزائد يوم البيع أو لا إن كذا في شرح شب (قوله ويزاد أو تعذر الخ) تقدم له أنه جعل المصنف شاملا لهذه الصورة فلا يرد ذلك بل يرد أن فوات العروض يكون بمحوالة السوق فيفيد كلامه هنا أنه من المفوت وليس كذلك فالأحسن ما تقدم (قوله بمساو) كريال عن مثله كان التعامل به وزنا أو عددا أو عددا وزنا حل الأجل أم لا وكاد بفتح عن مثله صفة وقد راو قوله وأفضل صفة كريال عن كلب لا تحاد وزنهما وفصل صفة الر بال حل الأجل أم لا لأن الأجل في العين من حق من هي عليه وكفضاع قح جديد عن مثله كيلا قد يم لأنه حسن قضاء وقيد القضاء بالأفضل بقيد أحدهما أن لا يشترط ذلك عند القرص والامنع وقصد كاشتراط زيادة العدد والعادة كالشرط الثاني أن يتحد نوعهما أو يختلف ولكن حل الأجل لم يحل منع كفضاع راد بفتح عن شعير لأن فيه حظ الضمان وأزيدك كما يمنع عكسه قبل حمله أيضا لما فيه من ضعف وتبطل (قوله صفة) منصوب على التمييز ولا تصح الإضافة إذا فضل نكرة والواقع بعده صفة وموصوفه في نحو هذا إن كان ذاتا ممنوع إضافة اسم التفضيل كما هنا إذا يقال زيد أفضل صفة لأنه يقتضي أن زيد بعض الصفات وأما إن كان صفة فإنه يتعين إضافته له كان يقال العلم أفضل صفة إذا العلم من بعض الصفات واسم التفضيل بعض ما يضاف إليه (قوله قبض ما في ذمة) انتقض بقبض الكتابة لاطلاقها على قبض أحد الشر يكتفي في الكتابة اقتضاء (٥٣) وقبض منافع معين لاطلاقهم اقتضاء منافع معين من دين وليس في ذمة فيقال قبض ما وجب منفعة أو غير معين في غير ذمة قابضه ولم يتعرض لتعريف القضاء وأعله لغلبة كثرة استعمال الاقتضاء ولا مكان أخذ حده من عدمه هنا فيقال فيه دفع ما وجب منفعة أو غير معين في غير ذمة قابضه (قوله أشار به الخ) ليس فيه إشارة فالأولى أن يقول أراد بالقبض ما يشمل الحسي والحكمي (قوله أخرج المقاصة بقوله غير القابض) وذلك لأن المقاصة قبض ما في ذمة القابض أي قبض ما في ذمة لنفسه (قوله المعين إذا قبضه) أي كسلعة معينة اشتراها منه أو ودعته أخذها منه (قوله فلم يتموا) تفرع على قوله

(علي) فرض بيعه (من لا يغش أقوال) ثلاثة ويستحب على هذا التصديق بغير الزائد والظاهر أن الفوات إن كان موصوفا بما تفوت به العروض وإن كان مسكوكا بما تفوت به المثليات ويزاد أو تعذر المشتري وسيأتي ما تفوت به العروض والمثليات في كلام المؤلف * ولما انتهى الكلام على العقود المعمرة للذمة شرع فيما يخصها به الذم وبدأ بالقضاء فقال (ص) وقضاء قرص عساو وأفضل صفة (ش) وعرف ابن عرفة الاقتضاء بقوله هو عرفا قبض ما في ذمة غير القابض قوله قبض أشار به إلى أنه حسي وحكمي ولذلك أخرج المقاصة بقوله غير القابض وأخرج بالذمة المعين إذا قبضه ومعنى كلام المؤلف أنه يجوز أن عليه دين من قرص أن يقضيه بالمساوي لما في الذمة لدخولهما عليه وبالأفضل صفة أذهي زيادة لا يمكن فصلها فلم يهتموا بسبب زيادتها وسواء حل الأجل أم لا ولأن في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام رد في سلف بكر ر باعيا وقال إن خيار الناس أحسنهم قضاء ولا يقال ذلك رخصة لا يقاس عليها لانا نقول انما تمسكنا بعموم النص وظاهر قوله وأفضل صفة في الطعام وغيره وهو المذهب (ص) وأن حل الأجل بأقل صفة وقد را (ش) يعني أن الشخص يجوز له قضاء ما عليه بأقل صفة وقد را بما عليه وأولى بأقل صفة فقط أو قد را فقط حيث حل الأجل أو كان حالا في الأصل لأنه حسن اقتضاء وانما اشترط الحلول لأن ذلك قبل الأجل ممنوع إذ يدخله ضع وتبطل وظاهر كلامه أن ذلك يجري في التقدير المتعامل به عددا أو وزنا وكذا هو ظاهر كلام المواق فقوله بأقل صفة متعلق بمجاز المقدار العامل في قضاء من قوله وقضاء قرص (ص) لا يزيد عددا أو وزنا (ش)

أذهي زيادة الخ قد يقال أن موجب الاتهام اختلاف الأغراض والأغراض تختلف بذلك فالأحسن أن يجعل موجب ذلك رخصة رخصها الشارع فيقتصر عليها (قوله ولأن في الصحيحين) استدلال ثان بالدليل النقل بعد أن استدلل بالدليل العقلي والأولى العكس (قوله رد في سلف بكر الخ) البكر من الأبل ما دخل في الخامسة ومن يقر وغنم في الثانية وضأن ما تم له عام والر باعية بالتخفيف وهو من الأبل ما دخل في السابعة (قوله إن خيار الناس الخ) فإن قيل إن ظاهره جواز الزيادة في الوزن والعدد (قلت) أوجب بأنهم لعلمهم رأوه مصادما لادلة منع الر باو هي قوية جدا فقصر وهذا الحديث على جواز الزيادة في الصفة جمع بين الأدلة ولأن من القواعد التي أنبى عليها المذهب سد الذرائع فلا يجوز الزيادة في الوزن والعدد لو جحدأ كلة الر باطر يقال لدخول على الزيادة من أول الأمر ويقولون لم نقصد ذلك فيكثر الر بافعلوا هذه المادة تقصر الحديث على زيادة الصفة قصد التقليل الر بامأمكن وجاية لجانب الر با (قوله ولا يقال ذلك رخصة) لا يقاس عليها ما كان أفضل صفة في غير البكر والر باع يبل يقتصر على ما ورد وقوله انما تمسكنا بعموم النص أي الذي هو قوله إن خيار الناس أحسنهم قضاء (قوله وهو المذهب) أي خلافا لمن منعه في الطعام إذا كان أفضل صفة (قوله وظاهر كلامه أن ذلك الخ) كذا في عجم بذاته (قوله متعلق بمجاز المقدار) فيه نظر بل متعلق بقضاء المقدار لأن التقدير وجاز القضاء بالأقل صفة وقد را (قوله لا يزيد عددا) أي كعشرة أنصاف فضة عن ثمانية وكقرش كلب مع عشرة أنصاف عن قرش ربال لأنه سلف بزيادة

(قوله كرجان ميزان) أدخلت الكفاة الكيل وهذا في القضاء وأما في المقضى عنه فيجوز أن يحل الأجل لأن لم يحل لما فيه من ضعف وتجهل
 (قوله عند ابن القاسم) وأما أشهب فيجوز الزيادة اليسيرة بدون التقييد بجدا وعند ابن حبيب تجوز الزيادة ولو مع كثرة الزيادة (قوله
 فحيث كان الخ) كالحاصل لما ذكر (قوله وجاز أن يقضيه ذلك العدد) أقول الحاصل أنه أن قضاء ذلك العدد في التعامل به عددا جاز
 أن يقضيه ذلك العدد كان مثل وزنه أم لا حل الأجل أم لا فهي ستة (قوله ولا يجوز أن يقضيه أزيد عددا) حل الأجل أم لا فهي ستة
 (قوله كان مساويا له في الوزن أو أقل أو أكثر) أما إذا كان أقل فلدوران الفضل من الجانبين وسواء اتفقا في الجودة والزيادة أم لا وأما
 إذا لم يكن أقل فلأنه إذا امتنع القضاء بالأكثر حيث كان التعامل وزنا للسلف فيمتنع القضاء بالأزيد عددا حيث كان التعامل بالعدد
 لأن زيادة العدد في التعامل به عددا بمنزلة زيادة الوزن في التعامل به وزنا وهذا على ما ذهب إليه ابن يونس ومن وافقه لا على ما ذهب
 إليه ابن رشد والغنى وصوبه ابن عرفة من جواز قضاء الأزيد عددا على الأقل عددا حيث لم يكن الأقل أجودا والامتنع لدوران الفضل
 من الجانبين وظاهر هذا ولو كان (٥٤) الزائد عددا أزيد وزنا وفي عبارة عج ما يفيد (قوله فإن كان وزنه مساويا)

يعني أنه لا يجوز قضاء أزيد عددا عن أقل عددا حيث كان التعامل به ولا أزيد وزنا عن أقل
 وزنا سواء كان التعامل به أو به وبالعدد بناء على إلغاء العدد حيث اجتمع مع الأجل أن تكون الزيادة
 يسيرة جدا (ص) كرجان ميزان (ش) على ميزان فيجوز عند ابن القاسم حيث كان التعامل
 بالعدد جاز أن يقضيه ذلك العدد كان مثل وزنه أو أقل أو أكثر ولا يجوز أن يقضيه أزيد
 عددا كان مساويا له في الوزن أو أقل أو أكثر وأن قضاء أقل من العدد فإن كان وزنه مساويا
 للعدد أو أقل جاز والامتنع وأما أن كان التعامل بالوزن فيجوز أن يقضيه ذلك الوزن زاد على
 العدد أو نقص أو ساوى أما إذا كان التعامل به ما إلى الوزن وهو صريح المدونة وعليه
 جملها أبو الحسن ونقل الباقي أنه يلزم في العدد وقد علمت أنه خلاف ظاهرها (ض) أودار
 فضل من الجانبين (ش) عطف على المعنى أي لأن زاد العدد أودار فضل من الجانبين
 أو عطف على مقدور فيما قبله أي لأن قضاء أزيد عددا أو وزنا أودار فضل من الجانبين
 كعشرة يزيدية عن تسعة خمسية فلا يجوز لانهما تارة فضل عدد اليزيدية بخودة الخمسية
 ومثله عشرة وازنة رديئة عن تسعة ناقصة خمسية من نوعها ثم إن هذا يجري في قضاء
 القرض وفي غيره كمن المبيع سواء كان عيناً أو غيره (ص) وعن المبيع من العين كذلك جاز
 بأكثر (ش) أي يجري في قضاء عن المبيع حيث كان عيناً ما جرى في قضاء القرض من
 التفصيل فيجوز قضاءه منها بالمساوى وأفضل صفقة قبل الأجل وبعده بأقل صفقة وقدرا
 أن حل الأجل لا قبله إلا أنه هنا يجوز القضاء عن عن المبيع من العين بأكثر عددا أو وزنا
 بصفحة قضاء عشرة عن تسعة بخلافه في القرض لأن علة المنع في القرض وهو
 السلف بمنفعة معدومة في عن المبيع وسواء حل الأجل أم لا على المعتمد لأن العين لا تدخلها
 حظ الضمان وأزيد لأن الأجل في المثل هي عليه واحتراز بقوله من العين مما لو كان
 عن المبيع غير عين فإن فيه تفصيلا أنظر تلخيصه في شرحنا الكبير (ص) ودار الفضل

أي حل الأجل أم لا وقوله أو أقل
 جاز أي أن حل الأجل وإن لم يحل
 منع فهذه أربع وقوله والامتنع
 أي بأن قضاء بأزيد وزنا فإنه يمتنع
 حل الأجل أم لا فهذه ستة أيضا
 فالجمله ثمان عشرة صورة (قوله
 فيجوز أن يقضيه ذلك الوزن) أي
 حل الأجل أم لا فهذه ستة وإذا زاد
 في الوزن امتنع في ستة أيضا فإن
 قضاء أنقص وزنا جاز أن حل
 الأجل في ثلاثة وامتنع أن لم يحل في
 ثلاثة أي الزيادة في العدد والنقص
 والمساواة (قوله وهو صريح المدونة)
 الأولى أن يقول وهو ظاهر المدونة
 (قوله ونقل الباقي أنه يلزم العدد)
 وهو المعتمد قرضه بعض شيوختنا من
 تلامذة الشارح (قوله أودار فضل
 من الجانبين) من ذلك أن يعطيه
 عشرة أنصاف مقصودة عن
 ثمانية ربحا أو قوله ثم إن هذا أي
 قول المصنف أودار فضل الخ وقوله

سواء كان عيناً أي سواء كان عن المبيع الخ وأما كلام المصنف الآتي فهو في خصوص
 العين (قوله لأن العين لا يدخلها الخ) أي خلافا لبراجي فهو مقابل المعتمد (قوله فإن فيه تفصيلا) حاصله أنه تارة يكون حالا وتارة يكون
 مؤجلا فإن كان مؤجلا فلا يجوز أن يقضيه قبل الأجل الأمثل صفته وقدرة لأن فيه أن كان أكثر حظ الضمان وأزيد لأن كان أقل
 ضع من خفك وتجهل وإن كان بعد ما حل الأجل جاز أن يقضيه أكثر عددا أو أجود صفقة في الطعام والعرض فإن قضاء بعد الأجل أقل
 قدرا فإن كان ما عليه عرضا جاز من غير شرط فإن كان طعاما جاز بشرط أن يكون الأقل في مقابلة قدره ويبرئه مما زاد فإن جعل الأقل
 في مقابلة الجميع لم يجز لما يأتي في السلم في قوله ويجاز قبل زمانه قبول صفته وكل ذاتي قضائه بخنسة فإن قضاءه بغير جنسه جاز أن كان
 الثمن المأخوذ عنه بخلاف جنسه غير طعام وأن يباع المأخوذ بالمأخوذ عنه مناجرة وأن يسلم فيه رأس المال

(قوله بسكة وصياغة مع جودة) أي وأما اقتضاء المسكوك عن المصوغ وعكسه فبأن (قوله وأما في باب الخ) والفرق أن المراطلة لم يجب لأحدهما قبل الآخر شي قبلها فيتم في ترك الفضل لأجله وهناك وجب له ذهب مسكوك أو مصوغ ففي أخذه عنه تبرأ أجود ثم لم يترك الفضل فيه مما لأجل الجودة انتهى (قوله أو غيرهما) كسكاح (قوله وقت اجتماع الخ) المعتمد أن القيمة تعتبر يوم الحكم وعليه فأنظر إذا لم يقع نكاح لم يكن الحكم مامش عليه المصنف أو تعتبر قيمتها يوم حلولها إن كانت مؤجلة ويوم طلبها إن كانت حالة أو يقال طلبها بعزلة التحاكم (قوله ثم قطع التعامل بها) أي (٥٥) بطل التعامل بها وقوله أو تغيرت أي أو تغير

بسكة وصياغة وجودة (ش) الواو في وصياغة بمعنى أو وفي جودة بمعنى مع أي وإذا رافض في باب الاقتضاء بسكة أو صياغة مع جودة أي يقابلان الجودة فلا يجوز فضله عشرة تبرأ طيبة عن مثلهما رديثة مسكوك أو مصوغ ولا العكس وأما في باب المراطلة فلا يدور الفضل على مذهب إلا كثر الأجل بالجودة خاصة لا بالسكة والصياغة ولما كانت النقود وما في حكمهما مما يجري به التعامل كالفلوس مثليات تضمن بمثلها شرع في الكلام على قضائهما إذا ترتبت في الذمة من بيع أو قرض أو غيرهما ثم حصل خلل في المعاملة به بقوله (ص) وإن بطلت فلوس فالمثل أو عدمت فالقيمة وقت اجتماع الاستحقاق والعدم (ش) يعني إن الشخص إذا ترتب له على آخر فلوس أو نقد من قرض أو غيره ثم قطع التعامل بها أو تغيرت من حالة إلى أخرى فإن كانت باقية فالواجب على من ترتب عليه المثل في ذمته قبل قطع التعامل بها أو التغير على المشهور وإن عدمت فالواجب على من ترتب عليه قيمتها بما تجدد وظهر وتعتبر قيمتها وقت أبعدهما إن عدا تخالف الوقتين من العدم والاستحقاق فلو كان انقطاع التعامل بها أو تغيرها أول الشهر الثاني وانما حل الأجل آخره فالقيمة آخره وبالعكس بأن حل الأجل أوله وعدمت آخره فالقيمة يوم العدم ولو آخره أجلا ثانيا وقد عدمت عند الأجل الأول فالقيمة عند الأجل الأول لأن التأخير الثاني إنما كان بالقيمة وبعبارة ولو آخره ما بعد حلول أجلها وقبل عدمها ثم عدمت في أثناء أجل التأخير فإنه يلزمه قيمتها عند حلول أجل التأخير كما يفيد كلام أبي الحسن ويفهم منه أنه إذا تأخر عدمها عن الأجل الثاني أن قيمتها تعتبر يوم عدمها وكلام المؤلف مقيد بما إذا لم يحصل من المدين مطلق والواجب عليه مال إليه أي من المعاملة الجديدة لا القيمة لأنه ظالم فإن قبل إذا كان حكم النقد حكم الفلوس فلم اقتصر عليها فالجواب أن الفلوس محل التوهم فيها لكونها كالعرض أي فيها القيمة كذا قيل وهو غير ظاهر لأن العرض ينقسم إلى مثلي ومقوم فالمثلي يلزم فيه المثل والمقوم يلزم فيه القيمة والعبرة بالعدم في بلد المعاملة أي في البلد التي تعامل فيها ولو وجدت في غيرها * ولما انتهى الكلام على أنواع البيع ومتعلقاته شرع في الكلام على شيء من متعلقات الغش لوقوعه غالباً في البياعات وهو ضد النصح يقال غشه يغشه غشاً بالكسر واستغشه ضد استصحه وهو حرام بالإجماع لخبر من غشنا فليس منا أي ليس على ستمنا ولا على هدينا وأما من أحكامه بقوله (ص) وتصدق (ش) وجوباً (ص) بما غش (ش) أدياً للغاش لثلاث عود (ص) ولو كثر (ش) فيصدق به كله وبعبارة وتصدق بما غش أي عن البائع إذا عدم ويتبعه المشتري بثمنه إن وجدته وأما لو كان البائع موجوداً فهو قوله وفسخ من يغش الخ فلا تكرار وقوله وتصدق بما غش ولا يطرح في الأرض

بعضها والمعنى وقع التغير فيها ولم يعمها بالتحقيق أو النقص وكان الأولى أن يزيد أو عدلت رأساً لأجل أن ينطبق على قوله بعد فإن كانت باقية الخ وقوله غلو كان انقطاع الخ الأولى أن يقول فلو كان كان عدمها أول الشهر الثاني الخ (قوله أو تغيرت) أي بأن قصت (قوله لأنه ظالم) فإن قلت ما الفرق بينه وبين الغاصب الذي يضمن المثل ولو بغلام مع أنه أشد ظلاماً من الماثل أو مثله فالجواب أن الغاصب لما كان يغرم الغلة في الجلة خفف عنه ولا كذلك الماثل (قوله لأن العرض ينقسم) أي فأراد بالعرض ما قبل العين والفلوس فيدخل في العرض المكملات والموزونات والمعدودات (قوله بالكسر) ظاهره أن غشاً بالكسر مصدر وليس كذلك بل هو من باب قتل والاسم الغش بكسر العين (قوله أي ليس على ستمنا) لما كان الظاهر غير مراد بالاجماع أوله بما يقرب من الأصل وهذا الذي يقرب الحرمة لانه اقرب من الكفر فأراد بالسنة الطريقة الشاملة الواجب الذي هو المراد (قوله وتصدق وجوباً) كذا في تن

واعترضه محشيته لأن مال الكا عنه التصديق جائز لا واجب وابن القاسم لا يتصدق بالكثير كذا في عبارة اللخمي الذي كلام المؤلف منبج منه كما قال ابن غازي فلا سلف له في التعبير بالوجوب (قوله ولو كثر) هذا قول مالك ورد على ابن القاسم لا يتصدق بالكثير بل يؤدب صاحبه ويترك له حيث يؤمن أن يغش به ولا يبيع من يؤمن (قوله إذا عدم الخ) أي فقد وقوله موجوداً أي غير مفقود (قوله فلا تكرار) المناسب فلا تنافي ثم لا يخفى أن هذا الحل للقاني ولا يناسب لأنه عين قول المصنف إلا أن يكون اشترى كذلك فالمناسب أن يحمل كلام المصنف على من أحدث فيه الغش وأعدمه ليغش به الناس كما قاله الشيخ كرم الدين ويفهم منه أنه لو أحدث فيه الغش لبيعته أو لبيعه مبيناً غشه من يؤمن أنه يغش به أو شاك فيه أنه لا يتصدق به عليه انتهى والحاصل أن كلام المصنف فيما إذا لم يبعه أصلاً أو يبيع

ورده عليه بالقسح وأما إذا تعدد الرد عليه فهو المصارف إلا أن يكون اشترى كذلك (قوله وفعل عمر) أي من طرح اللبن (قوله فلا ينزع منه) أي وتعدر رده على بائعه (قوله لا يمكن من بيعه) أي على الإطلاق وأما لو أراد أن يبيعه ويبيع غشه لمن لا يغش به فلا بأس (قوله لمن يغش به) أي أو يبيعه غير مبيع غشه وأما لو اشتراه وأراد أن يبيعه لمن لا يغش به فلا (قوله ان لم يبيعه) أي أو باعه وأمكن رده قال عجم ظاهر إطلاق المصنف وإطلاق غيره أنه متى باعه من يعلم أنه يغش به فإنه يفسخ بيعه إذا لم يفت سواء اشتراه المشتري وهو عالم بغشه به أم لا (قوله فان باعه المشتري) أي وتعدر رده تصدق بثمنه كذا في بعض الشراح وفي كذا وأما إذا كان عالما حين الشراء بغشه واشتراه ليغش به بأن يبيعه ولا يبين غشه فإنه يجب عليه التصديق به أن لم يبيعه وبثمنه أن باعه انتهى وقوله يجب عليه التصديق به أي إذا تعدر رده على بائعه وفي عجم يجرى (٥٦) فيه ما جرى في بائعه من الأقوال لأنه لما كان عالما بغشه واشتراه ليغش به

كان بمنزلة من أحدث فيه الغش وهو الذي يعول عليه (قوله وأما إذا اشتراه من يكسره) أي من يريد كسره (قوله والافله ردها) أي فخير في الرد والبقاء ولو علم أن أصل النشا والصمغ فيه لأنه قد يمتحن عليه قد وما فيه فيبيع الغش صحيح (قوله وردى) أي مع ردىه وكذلك الفضة ويكسران خيف التعامل به (قوله وفيه) أي ففيه إصلاح ومنفعة أي من حيثية تميز اللحم عن الجلد وتيسر السلخ وعبارة شب ففيه بالفاء فيظهر المراد (قوله وبالعصير) ظاهره ولا بأس بخلط اللبن بالعصير ليتجمل تخليه أي ليتجمل كونه خلوا وظاهرا أن المراد ولا بأس بخلط الماء بالعصير (قوله وكذلك التبن يجعل تحت القمح) أي فإذا صار القمح مختلطا بذلك التبن فلا يكون ذلك حراما لأنه فعل لإصلاح (قوله وجسوه الربا) هي الزيادة في العدد أو الوزن حقيقة أو متوهمه والتأخير على ما تقدم تفصيله (قوله على كونه) أي كسور الربا أي حرمة (قوله وعلى أنه معلل) في

إذا كان لبننا وفعل عمر مذهب صحابي أي فليس مذهبنا وقوله وتصديق بما غش أي على من يعلم أنه لا يغش (ص) إلا أن يكون اشترى كذلك إلا العالم ليبيعه (ش) يعني أن الشخص إذا كان اشترى شيئا أو وهبه فوجده مغشوشا فلا ينزع منه ولا يتصدق به لكن لا يمكن من بيعه إلا أن يكون المشتري عالما بغشه واشترى ليبيعه أن يغش به فإنه يتصدق به عليه أن لم يبيعه حيث فات عنده بأن تعدر رده لربه والافسخ بدليل قوله فيما مضى وفسخ من يغش إلا أن يفوت فان باعه المشتري تصدق بثمنه وفي تصديق البائع له بثمنه أو بالزائد وعدم تصدقه الأقوال السابقة وأما إذا اشتراه غير عالم بغشه أو عالما بغشه ولكنه لم يشتره ليغش به بل ليكسره فإنه لا يتصدق به عليه وللغش وجوه كثيرة أدخل ما لم يذكره في الكاف في قوله (ص) كحل الخبر بالنشا (ش) لقوله في سماع ابن القاسم لا يخبر في خبر يعمل من الخبز وترش بخبز مبلول لتشتد وتصفق وهو غش ابن رشد لظن مشتريه أن شدته من صفاته فان علم مشتريه بها أن شدته من ذلك فلا كلام له والافله ردها فان كانت ردت لأقل من الثمن والقيمة (ص) وسيل ذهب جيد بردى ونفخ اللحم (ش) ابن رشد لا يجوز خلط الجيد بالردى والمشتري الرد إلا أن يبين مقدار الجيد من الردى وصفته ما قبل الخلط وقوله ونفخ اللحم ابن رشد بعد السلخ لأنه يغير طعم اللحم ويظهر أنه سمين فان علم بذلك المشتري فله الرد وأما نفخ الذبيحة قبل السلخ فلا كراهة فيه لأنه يحتاج إليه وفيه إصلاح ومنفعة ولا بأس بخلط اللبن بالماء لاستخراج زيده وبالعصير ليتجمل تخليه للإصلاح وكذلك التبن يجعل تحت القمح لكن إضافة المؤلف النفخ للحم يخرج نفخ الجلد فلا يحتاج كلام المؤلف إلى أن يقال فيه بعد السلخ لاستفادة ذلك من كلامه * ولما أنهى الكلام على وجوه الربا في النقد ولم يتكلم على كونه تعبدا أو معللا وعلى أنه معلل هل علمه غلبة الثنية أو مطلق الثنية وينبني على ذلك دخول الفلاس النحاس فتخرج على الأول دون الثاني شرع في الكلام على علمه في الطعام وعلى متحد الجنس ومختلفه لحرمه التفاضل في الأول دون الثاني وحرمة ربا النساء فيهما كما أشار إلى ذلك كله إجمالا بقوله وحرمة في نقد وطعام ربا فضل ونساء فقال

فصل في بيان ذلك تفصيلا * واعلم أن علم ربا النساء مجرد الطعم على غير وجه التداوى كان مدخرا مقتانا أم لا كرتب الفواكه لمحو تفاح ومشمس وكل خضر نحو بطيخ وكالبقول نحو

العبارة حذف والتقدير ولم يتكلم على كونه تعبدا أو معللا مع أنه معلل واختلاف على أنه معلل هل علمه غلبة الثنية وهو المشهور وقوله أو مطلق الثنية وهو خلاف المشهور وقوله فتخرج على الأول الخ إلا أن جعل قول مالك فيها الكراهة للتوسط بين الدليل وهي محمولة على بابها الأعلى الحرمة عند الجمهور (قوله الفلاس النحاس) أي التي من النحاس وهو وصف كاشف وقوله بقوله أي يبيعه قوله الخ وهو قوله وطعام (قوله الطعم) بالضم الطعام أي مجرد كونه طعاما (قوله أم لا) صادق بما اتفق عنه الأمران أو أحدهما (قوله لمحو تفاح ومشمس) لا يخفى أن التفاح لا يدخر لأنه يفسد بالتأخير وهل هو مقتات تقوم البنية به وقوله ومشمس لا يخفى أن بعض البلايد خمر وبعضها لا وهل هو مقتات أولا والظاهر أنه ليس بمقتات (قوله وكل خضر) من المعالوم أنه ليست مقتاتة وقد تدخر كالأوخية والبامية فأنهما قد يدخران (قوله كل خضر والبقول) الفرق بينهما أن البقول ما يقطع من أصله بخلاف الخضر

ما يتناول منه شيء بعدنى كالبامية والملاخية في بعض البلاد (قوله وهندبا) بكسر الهاء وفتح الدال وقد تكسر مفصورة وثمة بقلة معروفة نافعة للعدة والمكبد والطحال كلاللسعة العقر بضماد باصولها قاله في القاموس وهي موجودة في الغيطان يعرفها الناس (قوله علة طعام الزبا) اضافة طعام الى الزبا من قبيل اضافة الموصوف الى الصفة أى الطعام الربوى أى علة حرمة الخ (قائده) الطعام قال ابن عرفة ما غلب اتخاذ ما كل آدمى أو لاصلاحه أو لشربه اه فيدخل الملح والफल لا الزعفران وماء الورد والمصطكى والصبر والزرايع التي لازيت لها والحرف وهو حب الرشاد وقوله أو لشربه عطف على أكل فيدخل فيه اللبن لانه غلب اتخاذ لشرب الأدمى ويخرج الماء لانه غلب اتخاذ لغير شرب الأدمى لكثرة من يشربه من الدواب ويرد على هذا زيت الزيتون فإنه طعام ولا يغلب اتخاذ للشرب ولا للطعام بل الغالب فيه الوقيد والادهان ونحوهما ولم يغلب اتخاذ لاصلاح الطعام أيضا ويجب أن أصل اتخاذ الطعام ولا صلاحه وما عداه عارض والعارض لا يعتبر ثم انه قد يكون الشيء طعاما في عرف وغير طعام في عرف فان ابن عرفة قال اللبون طعام والتاريخ غير طعام وكأنه أجراه على عرف بلده تونس أن اللب يصبر لا دام والتاريخ انما يصنع للصبغات ونحوها ولا يؤكل الا نادرا ولو عكس أوجرى تجرى اللب في بلد كان طعاما اه وانظر على أن كلا طعام هل هما جنسان أو جنس واحد لتقارب منفعتهم ما وهو الظاهر والظاهر أن المصطكى يختلف باختلاف العرف من استعمالها كالफल أم لا (قوله اقتنيات) وفي معنى الاقتنيات اصلاح القوت فيدخل الملح والتوابل (قوله وهل لغلبة) (٥٧) العيش الخ) وهل يقتصر في العلة على

ما سبق أو يشترط معها كونه مقتضا للغلبة العيش أو ان اللام بمعنى مع (قوله المراد بالعلة العلامة) وليس المراد بالعلة المؤثرة لان المؤثر في الاشياء هو الله تعالى على أن الحكم قديم فلا يعقل فيه تأثير (قوله الطعام الربوى) هذا يؤذن بأن اضافة طعام الى الزبا من اضافة الموصوف للصفة يمكن بالتأويل لان الصفة الربوى لا الربا أى علة حرمة الربا في الطعام الربوى الآن في الكلام ركة باعتبار أنه فسر الربوى بما يحرم فيه الربا لانه يصير التقدير علة

خس وهندبا وأما علة ربا الفضل فهو ما أشار اليه المؤلف بقوله (ص) علة طعام الربا اقتنيات وادخار وهل لغلبة العيش تأويلان (ش) المراد بالعلة العلامة أى علامة الطعام الربوى الذي يحرم فيه ربا الفضل الاقتنيات وهو قيام البنية به وفسادها بعدمه والادخار وهو عدم فسادها بالتأخير ولا حله على ظاهر المذهب وانما المرجع فيه للعرف وحكي التادى حده بسة أشهر فأكثر وهل يشترط مع الوصفين اتخاذ للعيش غالبا أو لا يشترط زيادة على الاقتنيات والادخار تأويلان وتظهر فائدة الخلاف في روية التين والبيض والجراد والزيت وقد اقتصر المؤلف في البيض والزيت على أنهم ما رويان بناء على أن العلة الاقتنيات والادخار وذكري الجراد والخلاف في رويته بناء على الخلاف في العلة وذكري أن التين ليس روي بناء على أن العلة الاقتنيات والادخار وكونه متخذ للعيش غالبا ثم ان نخالة القمح طعام بخلاف نخالة الشعير وظاهره ان حرمة ربا الفضل في الطعام ولو في قليل فلا تباع حبة قمح بمجتين وهو الصحيح (ص) كذب وشعر وملت (ش) مثال لما وجد العلة فيه وجودا واضحا ولبان الاتحاد جنس الثلاثة أشار بقوله (وهي جنس) أى الثلاثة جنس واحد يحرم التفاضل بينهما الاتحاد منفعتهما أو تقاربهما في القوتية خلافا للسيورى وتليذه عبد الحميد الصائغ في أن القمح والشعير

(٨ - خرشي خامس) حرمة الربا في الطعام الذي يحرم فيه ربا الفضل (قوله وهو قيام البنية به وفسادها بعدمه) أى ذوق قيام البنية به (قوله وفسادها بعدمه) الاولى حذفه لعدم التثامه بما بعده من الخلاف والجواب أن المعنى وفسادها بعدمه اذ لم يوجد الا هو أفاده محشى نت (قوله وهو عدم فسادها بالتأخير) أى الى الأمد المبني منه أى الزمن الذي يراد له عادة (قوله ولا حد له على ظاهر المذهب) بل هو في كل شيء بحسبه وقوله وانما المرجع فيه للعرف والعرف في كل شيء بحسبه ثم انه لا بد أن يكون الادخار على وجه العموم فلا يلتفت لما كان ادخاره نادرا وحينئذ فيجوز التفاضل في الجوز والرمان كما هو نص المدونة ومشهور المذهب وكذا في البطيخ والتفاح ولو كان يدخر في بعض الاقطار من شرح شب (قوله اتخاذ للعيش غالبا) أى أن يكون الغالب استعماله في اقتنيات الأدمى بالفعل كقمح أو أن لو استعمل كدخن وليس المراد بالغلبة الا كثرية بالفعل (قوله بناء على أن العلة الاقتنيات الخ) هذا يقتضى أن الزيت تقوم البنية به وحده أن لو اقتصر عليه (قوله على الخلاف في العلة) فان قلنا هي الاقتنيات والادخار وغلبة العيش فليس روي وان قلنا الاقتنيات والادخار فقط فروي وهو المعتمد (قوله وذكري أن التين ليس روي) هذا ضعيف لان المعتمد كما قرر بعض شيوخنا أن التين روي (قوله بخلاف نخالة الشعير) أى فليست بطعام بالكلية (تنبيه) سكت المصنف عن حرمة ربا النساء وهي مطلق الطمعية على وجه الغلبة لا التداوى (قوله كذب الخ) أى بر وأطلق اتسالا على شهرته وعلى قوله وهي جنس فسقط الاعتراض عليه بأن الحب شامل للقمح والشعير والملت (قوله العلة) لا يخفى انها علة واحدة فتسمح في التعبير فأطلق على أجزاء العلة عللا أو آل الجنس المحقق في واحدة (قوله في القوتية) راجع لاتحاد المنفعة أو تقاربها فاتحاد المنفعة ناظر للقمح مع السلت وقوله أو تقاربها ناظر للشعير (قوله خلافا للسيورى وتليذه عبد الحميد الصائغ الخ) قائلا ان منفعتهما متباعدا ورد بان

تقارب من فهمهما بصيرهما جنسا واحدا (أقول) لا يخفى أن قوله في الحديث البر بالبر وبالشعر بالشعر يراد بالي أن قال فإذا اختلفت هذه
الاجناس الخ مما يقوى كلام عبد الحميد الصانع ويفهم من هذا أنه وافق على كون السلت مع القمح جنسا واحدا وهي إحدى الثلاث
التي حلف عبد الحميد أنه لا يفتي فيها بقول مالك الثانية خيار المجلس الثالثة التدمية البيضاء (قوله وهي أجناس) أي الثلاثة
الآخيرة وإنما خصها بما ذكر لأنهم اختلف فيها هل هي جنس أو أجناس وهو المشهور وأما العسل فنخرج عنها إذ لم يقل أحد أنه جنس
منها وإنما اختلفوا هل هو ملحق بالقمح والشعير والسلت أو جنس بانفراده وهو المشهور وحشي فت (قوله وهو قمح السودان) أي
كالقمح بالنسبة للسودان فلا يرد أن يقال إن السودان لا يطلقون عليه قحما (قوله كرسنة) بكسر الكاف وتشديد النون قال فت
قريبة من البسلة وفي لونها حرة وقال الباجي هي البسلة (قوله المشهور الخ) ومقابله مار واد ابن وهب من أنها جنس واحد (قوله
والخص) بتشديد الميم مفتوحة ومكسورة مع كسر الحاء فيهما والعسل بفتح الهمزة وسميت قطاني لأنها تقطن بالمكان أي تكث به (قوله
والبسلة) هي المعروفة عندنا بالبسلة (قوله وهي الماش) (٥٨) تفسير الشئ بالظاهر في بعض البلاد كالعراق لاني بلادنا (قوله المجانسة

العينية) أي المناسبة العينية (قوله
بمخلاف البيع) أي فيعتبر فيه
المجانسة العينية ولا يعتبر فيه تقارب
المنفعة هذا معناه لأنه يرد هذا
ما تقدم في الشعير (قوله وكسرها)
والكسر أشهر والطاء ساكنة وقوله
وتسهيل الباء أي تخفيفها ويقيد
محشي فت وحكي صاحب المشارق
والمطالع أنها بكسر القاف وفتحها
وتخفيف الباء وتشديد ها وحكي فتح
الطاء والقاف أيضا (قوله وهو جنس
الخ) ان قلت لم يقل المصنف
وهي أجناس فالجواب أنه لو قال
ذلك لئوهم أن المخراد أن التمر
أجناس والزبيب أجناس وهكذا
وهذا لا يصح (قوله ولو اختلفت
مرقته) كان حقه أن يؤثر هذا
عن قوله وذوات الأربع ليكون
راجعها ولما هنا وبينهما إلا أنه
خاص بذوات الأربع ولعله لم يؤثر
لئلا يتوهم رجوعه لما بعد الكاف

جنسان والسلت حب بين القمح والشعير لا قشر له (ص) وعسل وأرزودخن وذرة وهي
أجناس (ش) يعني أن هذه الأربعة أجناس يجوز التفاضل فيما بينها أي يدو هي العسل
حب مستطيل عليه زغب حبتان منه في قشرة قريب من خلة البرطعام أهل صنعاء والأرز
معروف والدخن قريب من حب البرسيم وهو قمح السودان والذرة بالذال المعجمة وتسمى
البسنة وفي عرف أهل الطائف بالاحيرش (ص) وقطنية ومنها كرسنة وهي أجناس (ش)
المشهور أن القطاني في باب الربويات أجناس يجوز التفاضل فيما بينها أي يدو هي العسل
والأرز والخص والترمس والفلول والجلبان والبسلة وهي الماش والكرسنة ولم يختلف
قول مالك في الزكاة أجناس واحد يضم بعضها البعض وذلك والله أعلم أن الزكاة لا تعتبر فيها
المجانسة العينية وإنما يعتبر فيها تقارب المنفعة وان اختلفت العين بمخلاف البيع ألا ترى أن
الذهب والفضة جنس واحد في الزكاة وهما جنسان في البيع والقطنية يضم القاف وكسرها
وتسهيل الباء واحدة القطاني كل ماله غلاف كما مر من الأمثلة (ص) وتمر وزبيب ولحم طير
وهو جنس (ش) أي وكل واحد من التمر برقي وصيحاني وعجوة جديد أو قديم على أودني عوالزبيب
أجره وأسوده صغيرة أو كبيرة أو قشمش وهو زبيب صغير لا يحجم له ولحم الطير يرى أو بحري من
دجاج واوز وغربان ورخم جنس واحد فقوله وهو جنس راجع للتمر وما بعده على سبيل
التوزيع أي كل واحد من هذه الثلاثة جنس وليس المراد أن الثلاثة جنس واحد ولحم الطير
كله جنس واحد (ص) ولو اختلفت مرقته (ش) كما في المدونة والمطبوع كله صنف واحد
ولو اختلفت صفة طبعه كقلية بعسل وأخرى بمخل أو ابن اللخمى القياس اختلافه لتباين
الاعراض وبعبارة وإن طبع في أمراق مختلفة بآزار أم لا ولا يخرج عنه ذلك عن كونه جنسا
واحدا وما سياتي من قوله وطبع لحم بآزار غير هذا لأن ذلك في نقله عن اللحم التي (ص) كدواب
الماء (ش) أي أنها جنس واحد ويدخل في دواب الماء آدمي الماء وفرسه وغير ذلك من تساح

فقط (قوله كما في المدونة) ظاهر العبارة أن المدونة قالت ذلك وليس كذلك فالمناسب أن يقول كما قال غيره قال
في المدونة والمطبوع كله صنف واحد الخ فإذا علمت ذلك فنقول كلام المدونة عام في المطبوع ولولم يكن من لحم طير فالاستدلال بكلام
المدونة من حيث أنه إذا كان المطبوع من جنس واحد كله صنف واحد وان اختلفت صفة طبعه فليكن كذلك لحم الطير كله جنس
واحد وان اختلفت صفة مرقته لانه من أفراد المطبوع فتدبر (قوله والمطبوع كله صنف) أي من غير اللحم أي أنواع المطبوع من
عسل وجحر ونحو ذلك (قوله كقلية) لعله أراد قجام قليا مثلام مطبوخا بعسل أو بمخل والنظر لذلك وقوله بعسل أي ملتبسة بعسل
(قوله اللخمى الخ) هذا مقابل للصنف فهو ضعيف (قوله القياس اختلافه) رد المصنف عليه بل هو مفادهم (قوله بآزار أم لا)
لا يخفى أنه إذا كان هنالك أضرار يحصل الاختلاف وأما إذا لم يكن أضرار فإين الاختلاف قلت الاختلاف يكون بغير الأضرار كل زفانه لم
يكن من الأضرار قطعا (قوله وما سياتي) جواب عما يقال كيف يصح قوله أم لا مع أنه سياتي للصنف ولحم وطبع بآزار فالجواب أن ما سياتي
في أخرجه عن اللحم التي وما هنا ليس في ذلك بل في إبقائها على أنها جنس واحد (قوله غير ذلك) أي من كلبه وخنزيره

(قوله بالخيل) أي الحية (قوله وأما بالهر) الباع زائدة أي وأما الهر والتعلب والضبع أي الاحياء (قوله لا اختلاف في أكلها) أي بالتحريم وعدمه وقضية ما أتى كما بينه أن بعضهم يقول بالجواز (قوله لا اختلاف في أكلها) أي بالحرمة وعدمها
 الصادق بالجواز والكراهة وقوله ومالك جواب عما يقال وأي شيء ذهب إليه الإمام أجاز بقوله ومالك الخ (قوله وهو يفيد) أي كلام
 أبي الحسن (قوله وإنما كره التفاضل الخ) جواب عما يقال مقتضى المخالفة في الجنسية جواز التفاضل فأجاب بأنه إنما حكم بالكراهة
 مراعاة للخلاف أي مراعاة لمن يقول بجواز أكلها المقتضى لاتحاد الجنس (٥٩) وتوصل أن الأقوال ثلاثة الحرمة والكراهة

والجواز وقوله إن الكراهة أي
 كراهة بيع لحم الانعام والحاصل
 أننا قلنا الكراهة على التحريم
 يكون مباح الا كل ومكرهه
 جنسا واحدا وإن قلنا على التنزيه
 يكونان جنسين (وأقول) قول
 المدونة وذوات الأربع الانعام
 والوحش يقتضي أن الكراهة على
 التنزيه لأن الانعام لا تشمل الهر
 والتعلب والضبع (قوله على
 القول بكراهتهما) سيأتي أن
 المعتمد الجواز (قوله بصيرفيه
 نوع تكرار) إنما قال نوع تكرار
 لأن التكرار إنما هو على أحد
 القولين والاحسن أن يقال أن
 المصنف ذهب أولا إلى المعتمد
 عنده من كونه ربويًا ثم حكى
 الخلاف بعد ذلك كما هو عادته
 (قوله في قدر الخ) هذا لا يظهر إلا
 بالنسبة لخصوص اللحم والظاهر
 كما في عب أن مرق كل لحمه ولكن
 لا تظهر ثمرة الخلاف بالنسبة
 للمرق الا اذا طبخ كل منهما في
 اناء على حدته (قوله وإن كان
 مطبوخا بناقل الخ) أي والفرض
 أنهما جنسان (قوله اذا بيع بمثل أو
 بلحم) أو بهما فأما مائة خلوة يجوز
 الجمع فهذه ثلاث صور (قوله أو
 مرق الخ) معطوف على الضمير في

وسلفه وحوث وبيض حيا وميتها (ص) وذوات الأربع وإن وحشيا (ش) يعني أن ذوات
 الأربع كبقر وغنم وابل ولو وحشيا كغزال وجماد وحش جنس واحد يمنع التفاضل بينها
 وهذا في مباح الا كل قال في المدونة وذوات الأربع الانعام والوحش كلها صنف واحد انتهى
 قال ولا بأس بلحم الانعام بالخيل وسائر الدواب نقصد أو مؤجلا لانه لا يؤكل لحمها وأما بالهر
 والتعلب والضبع فمكرهه بيع لحم الانعام بها لاختلاف الصحابة في أكلها ومالك يكره أكلها
 من غير تحريم انتهى ولم يذكر أبو الحسن أن الكراهة على التحريم وهو يفيد أن مكرهه الا كل
 من ذوات الأربع ليس من جنس المباح منها والاحرم بيع لحم المباح منها بالمكره متفاضلا
 وإنما كره التفاضل في بيع لحمها بلحم المباح مراعاة للخلاف في حرمة أكلها وعدمها ولكن في
 الذخيرة ما يفيد أن الكراهة على التحريم وعليه فهم ما جنس واحد وانظر هل يجري مثل ذلك
 في مكرهه الا كل من الطير كالوطواط مع مباح الا كل منه وهو الظاهر أم لا وكذلك يقال في
 مكرهه الا كل من دواب الماء ككلب الماء وخنزيره على القول بكراهتهما (ص) والجراد
 (ش) يعني أن الجراد طعام لكن يختلف هل طعام ربوي أو طعام غير ربوي واليه أشار بقوله
 (وفي ربويته خلاف) فقوله والجراد بالرفع أي والجراد طعام وعلى جره عطف على حب
 أو دواب بصيرفيه نوع تكرار مع قوله وفي ربويته خلاف لأن الخبر ربوي ودواب الماء
 ربوي (ص) وفي جنسية المطبوخ من جنسين قولان (ش) أي وفي كون المطبوخ من جنسين
 بآزار في قدر أو قدر واحد وكلم طير ولحم حوت أو لحم من ذوات الأربع جنسا واحدا يحرم التفاضل
 بينهما كما قاله في الجواهر وعدم كونه جنسا بل هما جنسان على حالهما واختاره ابن تومس قولان
 وأما أن طبخ أحدهما ينقل بان طبخ بآزار والآخر غيرهما أو طبخ كل منهما بغير آزار فانهما
 جنسان قطعا وتظهر فائدة الخلاف فيما اذا بيع أحدهما بالآخر فانه يمنع التفاضل بينهما أن
 قلنا أنهما جنس واحد ويجوز أن قلنا أنهما جنسان وأماهما مع لحم آخر فان لم يكن مطبوخا بناقل
 جاز بيعهما أو بأحد هده أو لم تفضل سواء كان من جنسهما أم لا وإن كان مطبوخا بناقل
 جرى فيه الخلاف بينه وبينهما هل يصير معهما جنسا واحدا أو يبقى كل على ما كان عليه
 (ص) والمرق والعظم والجلد كهو (ش) يعني أن المرق اذا بيع بمثل أو بلحم أو مرق ولحم
 بمثلهما كاللحم وسواء اتفقت المرقعة أو اختلفت وتعتبر المائدة بين المبيعين من ذلك كله وكذلك
 العظم المختلط باللحم ولو غير ما كولا كارع اذا بيع بمثل أو بلحم بعد العظم كأنه لحم وهذا
 أن لم ينفصل وأما أن انفصل عنه اللحم فإن كان ما كولا فله حكم اللحم وإن كان غير ما كولا
 فيباع باللحم متفاضلا كالنوى بالتمر وكذلك الجلد كاللحم ولو كان الجلد منفصلا عن اللحم
 فتباع شاة مدبوحة بأخرى ولا يستثنى الجلد لانه لحم بخلاف الصوف فلا بد من استثنائه

بيع والتقدير يعني أن المرق اذا بيع مرق ولحم بمثلهما أي أو مرق أو بلحم فهذه صورتان (قوله كاللحم) خبر أن أي أن المرق في تلك
 الأحوال يعد كاللحم (قوله اتفقت المرقعة) بأن كان مجل وقوله أو اختلفت كما لو كان أحدهما بعسل والآخر لبن (قوله فإن كان
 ما كولا) أي كالقروش (قوله فيباع باللحم متفاضلا) ولا ينظر إلى المنفصل من الخ كذا كتب بعض المشايخ واستظهر أنه لا بد
 من إخراج ما في العظم من الدهن (قوله وكذلك الجلد) أي إذا لم يكن مدبوغا أو مألوا كان مدبوغا فيصير كالعرض (قوله فتباع شاة مدبوحة
 بأخرى) أي وزناو كأنهم لم يلتفتوا إلى داخل بطنها من الفضلات العظيمة المتفاوتة

وقوله لانه عرض مع طعام أى ولا يجوز بيع العرض مع الطعام بطعام ولا بعرض وطعام لان العرض المصاحب للطعام يعد طعاما والشك في التماثل كتحقق التفاضل وكأنهم لم يلتفتوا لوزن العرض لان شأنه أن لا يوزن وحرر (قوله بعد ان يستثنى صاحب) فليس المراد استثناء الشارع وان لم يذ كر ذلك صاحب البيض فيصير بينهم ما فضل أى لانه ينزل العرض منزلة البيض (قوله أى اذا بيع الخ) وأما اذا بيع بدراهم مثلا فلا حاجة للاستثناء وعلى رب البيض أجرة كسره ومثل بيع النعام بيع غسل بشمعه بمثله أو بعسل بدون شمعه فيجوز ان استثنى الشمع والافلا (٦٠) وان بيع بدراهم أو نحوها جاز مطلقا (قوله لانه اذا كانت زيوتها أجناسا)

أى مع اتحاد الصورة وقوله كانت أصولها أجناسا بالاولى أى لاختلاف الصورة (قوله تأمل) وجه البعد وذلك لان التشابه ان ينتفع به في تحسين الثياب ونحوها فقد خرج لغيره الا كل (قوله ولا يلزم الاخبار الخ) فيه انه اذا كان الزيت عطف على ذوقه لم يخرجه متعدد وهو ذوزيت وزيت والجواب أنه وان كان خيرا عن ذلك المتعدد لكن المعنى ان المتعدد والتقدير هو ذوزيت أصناف والزيت أصناف (قوله مسكوت عنه) تقدم ما يفيد رده وهو انه لا فائدة في الاخبار حيث لم تكن ربوية (قوله لاعلى وجهه التداوى) قيدان فالاول قوله غالبا والثاني قوله لاعلى وجه التداوى وقوله فلا يردأ كل ناظر للاول فهو محترزه وقوله ولا ما يؤكل ناظر للثاني فهو محترزه غير أنك خير بأنه اذا كان الطعمية يتطرق فيها للعرف ان يكون زيت الكتان اذا استعمل كزيت الزيتون ان يعطى حكمه (قوله لان هذا من غير الغالب) أى فليس بطعام على المعتمد هذا مراده لكن ما قلناه برده (قوله أى الاجسر) أى أن الفعل نفسه أجرا لأن مراده بزره أجرة (قوله الابيض) صفة للفعل أى أن

لانه عرض مع طعام (ص) ويستثنى قشر بيض النعام (ش) المازرى انما يجوز البيض بالبيض بشرط تحرى المساواة واتحاد قدره وان اقتضى التحرى مساواة بيضة ببيضتين ابن يونس يجوز بيع النعام ببيض الدجاج تحرى يا بعد ان يستثنى صاحب بيع النعام قشره لان له قدر من الثمن فيصير البيض بالبيض بينهم ما فضل فقوله ويستثنى قشر بيض النعام أى اذا بيع ببيض غيره أو ببيض نعام لثلا يلزم حيث لم يستثنه بيع عرض وطعام بطعام أو بعرض وطعام (ص) وذى زيت كفعل (ش) يعنى ان ماله زيت كزيت الفجل والسلمج والجبلان والقرطم والزيتون ربوى ولكنه أصناف كما يستفاد من قوله (والزيتون أصناف) لانه اذا كانت زيوتها أجناسا كانت أصولها أجناسا بالاولى فان قلت ومن أين يستفاد ان الزيتون ربوى قلت من حكمه عليه بانها أصناف أى أجناس اذا فائدة لذلك حيث لم تكن ربوية وأيضا الحكم على أصلها بالربوية يقتضى ذلك لا يقال برد النشا لانه فرع القمع وليس ربوى لانه قول الكلام في فرع قريب من أصله والنشابة منه تأمل وقوله وذى بالجر وهو معطوف على حب وفي بعض النسخ وذوزيت بالرفع وهو مبتدأ خبره أصناف والزيتون معطوف عليه ولا يلزم الاخبار بالجمع عن المفرد لان ذو شامل متعدد لكن نسخة الجراوى لانها تنفرد فائدتين احدهما أن أصول الزيتون طعام ربوى والاخرى انها أصناف لا يقال انه لم يذ كر انها أصناف لانه قول يلزم من كون زيوتها أصنافا أن تكون كذلك ونسخة الرفع لا يستفاد منها كونه ربويا وانما يستفاد منها ان الزيتون أصناف وهو ربوى أو لا مسكوت عنه وبقيد قوله وذوزيت بما يؤكل زيته غالبا لاعلى وجه التداوى فلا يردأ كل بعض الاقطار كالصعيد لزيت بزر الكتان لان هذا من غير الغالب ولا ما يؤكل على وجه التداوى كدهن اللوز وقوله كفعل أى الاجر وأما حب الفجل الابيض فليس بطعام كافي المدونة لانه لازيت له (ص) كالعسول (ش) تشبيهه في كونها أصنافا وأما كونها ربوية فسيذ كر بعده بقوله وعسل وقد يقال ان جعلها أصنافا يفيد كونها ربوية وتقدم ما يفيد ذلك أى ان العسول المختلفة الاصول من نحل وقصب ورطب وغنم يجوز التفاضل بينها (ص) لا الخلول والانبذة (ش) يعنى ان الخلول كلها جنس واحد وكذلك الانبذة كلها لان المبتغى من الخلول الحض ومن الانبذة الشرب فقوله لا الخلول وما بعده معطوف على مدخول الكاف أعنى قوله العسول فهو مجرور بالكاف وما عطف عليه كذلك لكنه أخرجه بلافهوه مخالف لحكم ما عطف عليه فحكم المعطوف عليه انه أصناف وحكم المعطوف مخالف له فهو صنف (ص) والاخبار (ش) هو وما بعده بالجر عطف على الانبذة وآل للعموم ومنها الكاج أى كلها صنف واحد (ص) ولو بعضها قطنية (ش) كفول ونحوه

على الفجل أبيض كما عندنا بمصر (قوله لا الخلول والانبذة) المعتمدان جنس وهو الذى يظهر من ابن عرفة ويمكن حل المصنف على ذلك والمعنى لا الخلول والانبذة فكلاهما صنف واحد خلافا لما يقول الخلول صنف والانبذة صنف وكأن سر العدول عن ذلك التعبير بالجمع والا كان يقول لا الخلول والانبذة (قوله يعنى ان الخلول كلها جنس واحد) أى فقول المصنف لا الخلول أى ان الخلول ليست أصنافا بل صنف واحد وكذا يقال في الانبذة

(قوله على المشهور) ومقابل المشهور قولان قيل هي أصناف وهو قول البرقي وقيل خبز انتطائي صنف وخبز غير هاصنف (قوله اعتبر المماثلة في وزنها) وذلك لأنه لو نظر لدقيقه الحازا لتفاضل فقطع النار عن ذلك ونظر لصورتها (قوله ومنافعهما) أي منفعة الخبز غير منفعة السويق (قوله ان الخبز أشد) أي فلما كان الخبز أشد تباعدا لم ييسر لكل أحد ويتعذر على بعض الناس تباعدا عن أصله وصار النظر له فتدبر (قوله لان كلاهما يحتاج) لا يخفى ان أمور الخبز أكثر على انك أن تقول انما كان الخبز لا ييسر لكل واحد والطبخ ييسر لكثرة الأمور التي يحتاج لها الخبز (قوله الا الكعك بابرار) أي توأبل ومثل الكعك غيره ولعله انما خصه بالذكر لان شأنه ذلك (قوله أي أو ادهان) أي أو سكر والظاهر انه اذا كان بابرار مختلفة بحيث يختلف الطعم انه يصير عزلة الجنس ومن مثل العجن بالابرار تلطيخ بها كالكعك بالسمن يصير لا وضع حبة سوداء على بعض رغيف (قوله كالا سفجة) الكاف للتشبيه لا للتشليل (قوله ويجوز التفاضل بينهما) أي بين ما فيه ابرار وما لا ابرار فيه (قوله والظاهر ان الكعك بابرار الخ) الظاهر خلافه وهو مقتضى نقل المواق واعلم أن مثل الابزار السكر الكعك به ناقل عما يدونه وعن (٦١) خبز وانظر هل ما كان بسكر مع ذى الابزار صنف

أو صنفان وكذا انظر في الكعكين بابرار مختلفة بحيث يختلف طعم كل هل الجميع صنف واحد أو مختلف وهو مقتضى التعليل باختلاف الطعم ومن مثل العجن بابرار تلطيخ بها كالكعك بالسمن يصير لا وضع حبة سوداء على بعض رغيف كما ذكر ذلك في شرح عب (قوله باعتبار الحكم) بيان للواقع وقوله نوع تكرار انما عبر بنوع تكرار لانه ليس تكرار اصري بما كما أشار لذلك بقوله لانها لا تكون أصنافا الخ وقوله كفاه أي وأغنى عن قوله كالعسل ولوعطف قوله وبيض الخ على قوله انما لول فتكون داخله في حيز النبي ويكون المراد بالعسل نوعا خاصا كعسل القصب والمعنى لا العسل فليس أصنافا أي أن عسل القصب وحده ليس بأصناف بل صنف واحد لم يكن تكرارا

على المشهور ومثل الاخبار الاسوقة ثم انها ان كانت من جنس واحد اعتبر المماثلة في دقيقها وان كانت من أصناف اعتبر المماثلة في وزنها كما يأتي في قوله واعتبر الدقيق في خبز مثله ويجوز التفاضل بين السويق والخبز لاختلاف طعمهما ومنافعهما فان قيل لم كان الخبز كله جنسا واحدا على المشهور وجري في المطبوخ خلاف فالجواب أن الخبز أشد من الطبخ لاحتياجه لا مور سابقة عليه بخلاف الطبخ لان الخبز لا ييسر لكل أحد بخلاف الطبخ وهذا أولى لان كلاهما يحتاج لا مور سابقة عليه كتصليب الحطب والنار مثلا (ص) الا الكعك بابرار (ش) أي أو ادهان كالا سفجة وهي الزلاية فانه ينقل عما لا ابرار فيه ولا ادهان ويجوز التفاضل بينهما والابرار جمعها ابرار وواحد هابرز بكسر في الافصح ويفتح والجمع ليس بمقصود انما عجن بيزر واحد كذلك والظاهر أن الكعك بابرار والكعك بدهن صنف واحد (ص) وبيض وسكر وعسل (ش) عطف على حب والمعنى أن البيض وما معه ربوي والسكر كله صنف واحد وبعبارة والعسل ربوي وفيه نوع تكرار باعتبار الحكم مع قوله كالعسل لانها لا تكون أصنافا الا وهي ربوية لكن لما لم يكن صريحا في أن العسل ربوي قال وعسل ولو قال وعسل وهو أصناف كفاه وهل يدخل في البيض بيض الحشرات أم لا وهو الظاهر بل ظاهر ما ذكره ابن عرفة في تعريف الطعام انه ليس بطعام كما أن ظاهره أن لحما كذلك وجزم الشيخ كريم الدين بأن الحما ربوي لا يظهر (ص) ومطلقا (ش) أي فانه ربوي على المعروف لانه مقتات ودوامه كادخاره وهو صنف واحد من يقر وغنم وأدى حليب ومخيض وغيرهما والمخيض ما يخض بالقسرة والمضروب ما يضرب بالماء لخراج زبده واللبأ من جنس اللبن لانه أصله وهو أقرب من الشعير للقمح اللذين هما جنس واحد (ص) وحلبة وهل ان اخضرت تردد

أصلا (قوله كفاه) أي عن قوله كالعسل (قوله وظاهر ما ذكره ابن عرفة في تعريف الطعام) فانه عرفه كما تقدم بقوله ما غلب اتخاذه لكل آدمي أو لاصلاحه أو شربه انتهى أي كاللبن ولا يدخل الماء فانه يصلح لشرب غير آدمي (قوله وجزم الشيخ) مبتدأ وقوله لا يظهر خبر (قوله فانه ربوي على المعروف) أي من المذهب ومقابله ما أجازة اللحمي من التفاضل بين المخيض والمضروب (قوله ودوامه كادخاره الخ) أي أولان ادخار ما يخرج منه من سمن وجبن عزلة ادخاره (قوله من يقر الخ) أي فلا يشمل مكر وما لا كل بل ليس بطعام فيما يظهر لعدم صدق حده عليه (قوله واللبأ من جنس اللبن) أي خلافا لما يقول انه من غير جنسه لاختلاف الاسم والقصد فلا يخرج منه سمن ولا يؤكل الا مطبوخا (قوله لانه أصله) أي لان اللبأ أصل اللبن لعله أراد بالاصالة كونه أول شيء يخرج من ثدي البقرة واللبن يتبعه في الخروج أي يأتي بعده والا فاللبن الذي يأتي بعد لم يكن لبأ وانقلب لبنا فتدبر (قوله وهل الخ) حاصلة انه اختلف في الحلبة فقيل طعم وهو مذهب ابن القاسم في الموازية أردوا وهو قول ابن حبيب أو الخضرة طعام واللباسة دواء وهو قول أصبغ في الموازية ورأي بعض المتأخرين أن هذا القول الاخير تفسير وأن المذهب على قول واحد ورأي بعض ابقاء ما على ظاهرها والى هذا التوفيق والاختلاف أشار بالتردد فيقول الشارح وهل مطلقا إشارة لتأويل الاختلاف وقوله أو ان اخضرت إشارة لتأويل الوفاق وقوله

ولست الخ كلام مستأنف أي أنهم اتفقوا على أنه ليست ربوية لا خضرة ولا يابسة (قوله بل هو ملحق به) أي في الحكم (قوله ان المصلح في معنى المقتات) أي وحينئذ فيصيح التقريع في قوله فليس الغرض الخ وقوله بل وما في معناه أي أما بارتكاب حذف الواو وما عطف أي اقتنيات واصلاح أو بالتجوز في الاقتنيات بأن يراد به ما يشمل الاصلاح أي ويراد بالطعام من قوله علة طعام الربا اقتنيات ما يشمل الطعام حقيقة وحكم يشمل المصلح أو تفرد في العبارة عما طفاو معطوفا وكأنه قال علة الطعام الربوي ومصلحه اقتنيات وادخار الخ وتأمل (قوله وبصل وثوم) هما جنسان والثوم بضم التاء (قوله وكزبرة) ربوية ان كانت يابسة لا خضراء ان لم يكن عرف يجعلها كالسلق من المصلح كما يقتضيه ابن عرفة (قوله وأظنه معربا) أي الفتح أي استعملته العرب أي فالفتح طارئ باستعمال العرب (قوله أصله كروي) كذا في عبارة الشيخ سالم ونقسه الفيشي ولفظه قوله كرويا أصله كروي فعول وكز كريا وتيميا انتهى المراد منه وعبرة عجم وكرويا بوزن زكريا وفي رواية بوزن تيميا (٦٣) انتهى فعلى كلام الشيخ سالم فيه ثلاث لغات أما بوزن زكريا وتيميا قطاهر وأما

الاول يقرأ كرويا بفتح الراء وفتح الكاف فيكون أصله كروي فعول بفتح الكاف وفتح الراء وسكون الواو وفتح الباء الاولى فنقول تحركت الباء الثانية وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصار كرويا كما يدل عليه القاموس فيما يوثق بصحته والحاصل أنها على كلام شارحنا لغات ثلاث قطعا وما عدا ذلك لا يعول عليه ولم يذكروا أصله على أنه كز كريا وتيميا ويمكن أن يقال أنه على أن وزنه تيميا أصله كروي بفتح الكاف وسكون الراء وكسر الواو وتحركت الباء الاخيرة فانقلبت ألفا فصار كرويا على وزن تيميا وأما على أن وزنه كز كريا فنقول أولان زكريا فسه لغتان القصر والمد والمد أشهر كما يفيد القاموس فيجوز أن يكون ذلك على لغة القصر وان الأصل كروي بفتح الكاف وتشديد الباء الاولى فقلبت الباء الاخيرة ألفا لا يستثقال ثلاث يا آن

(ش) يعني أن الخلبة بضم الحاء طعام وهل مطلقا أو ان اخضرت وأما اليابسة فدواء وليست ربوية مطلقا فيجوز التفاضل فيها (ص) ومصلحه (ش) عطف على حب والضمير عائدة على الطعام وهو ما يتوقف الانفعال بالطعام عليه أي ومصلحه ربوي وبعبارة بالرفع مبتدأ أخبره محذوف أي ومصلحه كذلك وأما جرحه عطف على حب ففيه شيء اذ ليس من أمثلة الطعام بل هو ملحق به فالجواب أن المصلح في معنى المقتات وحينئذ فليس الغرض من قول المؤلف فيما تقدم اقتنيات الاقتصار على ذلك بل وما في معناه من الاصلاح ومثله للمصلح بقوله (كلج وبصل وثوم) الاخضر واليابس مجتمع فيه التفاضل (وتقابل) بفتح الموحدة وكسرها ومثله بقوله (كفلقل) بضم الفاءين وزنجبيل (وكزبرة) بضم الكاف وزاي أو سين بدلها وضم الباء الجوهرى وقد تفتح وأظنه معربا انتهى وتابل مفرد توابل بفتح أوله وبكسر الباء الموحدة بعد الالف (ص) وكرويا وأنيسون (ش) أصله كروي فعول وكز كريا وتيميا (وشمار) بوزن محاب معروف (وكونين) أبيض وأسود وهي الخلبة السوداء وقوله (وهي أجناس) أي كل واحد من هذه جنس والكمونين جنس واحد * ولما ذكر ما فيه علة الربا أخرج منه ما ليست فيه فقال (لا خردل) بدال مهملة كما في التنزيل وجاء بجاء مهملة فلا يدخله ربا الفضل لكن سياق ابن الحاجب أنه ربوي باتفاق واستظهر في توضيحه ربويته وكذا ربوية التين فكان ينبغي له هنا عدهما من الربويات والمشهور أيضا أن السمن لا ينقل خلافا لما شئ عليه المؤلف فيما يأتي بقوله وسمن وقوله لا خردل معطوف على حب وما عطف عليه فهو مخرج منه ولو أدخل الكاف على خردل ليدخل بزرا بصل والجزر والبطيخ والكرات والقرع والحرف وهو حب الرشاد لكان أحسن (ص) وزعفران وخضرود واهوتين (ش) يعني ان الزعفران غير ربوي وهو مصروف لانه اسم جنس لا علم وكذلك الخضر كخس وبقل ليس ربوي وكذلك الدواء كصبر ليس ربوي وكذلك التين ليس ربوي وقدم أن المذهب ربوية التين كما يفيد كلامه المواق والتوضيح وظاهره ولولم يبيس (ص) وموزوفا كهة (ش) يعني أن الموز ليس ربوي على المشهور وهو مذهب المدونة والموطا وكذا الفا كهة كخوخ واجاص وتفاخ وكثيرى وورمان

ويحتمل كما فهم بعض الاشياخ ان أصله كروي واجتمعت الواو والياء فسبقت احدهما بالساكون فتقلب الواو ياء وعنب وتدغم الياء في الياء ويمكن أن يجري على لغة المد أيضا بأن يقال وزيد ألفا فاجتمع ألفان فقلبت الثانية همزة ولجرح كل ذلك (قوله ان السمن لا ينقل) أي أن السمن لا ينقل أي عن التين وسيأتي للشارح أن يحمل المصنف على وجه الاعتراض فيه (قوله يعني أن الزعفران غير ربوي) بل ليس بطعام أصلا (قوله لا علم) ولو كان علما لمنع من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون (قوله كخس وبقل) تمثيل للخضرة فظاهره أن البقل من أفراد الخضر مع ان البدر فرق بين البقل والخضر فجعل البقل ما قطع بأصله والخضر ما قطع شيئا فشيئا مع بقاء أصله (قوله وظاهره ولولم يبيس) وقيل غير اليابس غير ربوي (قوله وفا كهة) في شرح شب وظاهر كلامه أن الموز ليس من الفا كهة لعطفها عليه أو هو منها أو عطفها عليه من عطف العام على الخاص (قوله وهو مذهب المدونة والموطا) أي خلافا لابن تافع (قوله وعنب) فيه نظر لان العنب وان كان من الفا كهة ربوي نص عليه ابن الموارغ مالك كان يتزيب أم لا الا أن يحمل

على الحصرم الذي لا يراد لادلال كل (قوله واليه أشار بقوله) أي إلى هذا التعميم بقوله ولو ادخرت أي باعتبار ما قبل المبالغة وما بعده واذن ذلك لان شأن المدخر ليس ويجوز أن تكون الإشارة من حيث اليأس فقط فتكون الإشارة للمبالغة فقط لا ما قبلها (قوله ولو ادخرت بقطر) رده على ابن القاسم القائل بأن الفا كهة ربوية إذا ادخرت كما هو ظاهر عبارة قيرام (قوله وهو الذي تسميه الخ) فهو غير الخوخ المعروف عندنا بصغر (قوله والفسق) الفاء مضمومة والتاء يفتح أن تكون مضمومة وأن تكون مفتوحة (قوله قائل ربويته) أي ما ذكر لا خصوص البندق كما دل عليه كلام قيرام (قوله بأن انعقد واخضر) أي وهو صغير (قوله لانه علف) أي وغلبة انخاضه لا كل آدمي بصغر نادر ثم على انه علف يجوز بيعه بمثله وبكبير أو برطب أو تمر ولو أكل أن كان مجذوزا أو مجذوقا بل ان يراد لادلال كل والامنع بيعه بما ذكر إلى أجل وانما يجوز يدا بيد ولو متفاضلا * واعلم أن (٦٣) ثم الرخل سبع فالطلع والاغريض

لا يتعلق به ما حكم بالاولى مما ذكره المصنف وما عداها إما ببيع صغير أو كبير أو برطب أو تمر والمراد بالبر ما يشتمل الزهو فالاقسام خمسة بهذا الاعتبار لاسيما وكل واحد من الخمسة إما أن يباع بمثله أو بغيره فهي خمس وعشرون صورة المذكر منها عشر والباقي خمسة عشر وهي بيع البع الصغير بمثله وبالاربعة بعده وبيع البع الكبير بمثله وبالثلاثة بعده وبيع البسر بمثله وبالاثنتين بعده وبيع الرطب بمثله وبالتمر وبيع التمر بالتمر والجائز من هذه الصور يبيع كل بمثله وبيع البع الصغير بالاربع بعده ويجوز بيع البسر بالزهو والاغريض والطلع بعد انشقاق جفه عنه أي وعائه عنه والزهو البسر الملقون كافي الصماخ والبيع الكبير هو القريب من البسر فقوله فان كبر أي بأن صار راحقا وهو المقارب للزهو (قوله والطلع أخرى) أراد به ما يشمل الاغريض (قوله ولا يطعم الخ) وقوله تعالى

وعنب و بطيخ وقتاه وخيار ولا بأس بالتفاضل في رطبه برطبه ويأبسه بيأبسه واليه أشار بقوله (ص) ولو ادخرت بقطر (ش) واختار اللخمي ربوية الرمان قال لانه يدخر وادخرت بالبدال المهملة ويجوز قراءتها بالمجعة والاحص بكسر الهمزة وتشديد الجيم من غير فون بينهم ما عرف وهو الذي تسميه أهل دمشق الخوخ (ص) وكبندق (ش) أي وكذا البندق في عدم دخول الربيقة وكذا ما في معناه من اللوز والجوز والفسق ونحوها مما يدخر ولا يقنات على المعتد من أن العلة مركبة من الادخار والاقتيات والقائل بالادخار فقط قائل بربويته (ص) وبلغ ان صغر (ش) يعني أن البع الصغير ليس بربوي بل ولا بطعام والمراد بالصغير أي جدا ما لم يبلغ حد الرأخ فان كبر كان ربويا لكن صورة باتفاق وهو ما اذا بلغ حد الزهو وصورة على الرأخ وهو ما اذا بلغ حد الرأخ وبعبارة وبلغ ان صغر بأن انعقد واخضر لانه علف والطلع أخرى (ص) وماء ويجوز بطعام لاجل (ش) يعني أن الماء ليس بربوي ولا بطعام ولا امتنع بيعه بطعام لاجل فيجوز بيع بعضه ببعض متفاضلا لكن بشرط أن يكون يدا بيد فلا يجوز بيعه متفاضلا إلى أجل وهو واضح ان كان المجل هو القليل لذيقه سلف جرتعا وأما ان كان المجل الكثير فظاهر المدونة منعه أيضا وعلله مبني على أن تهمة ضمان يجعله يوجب المنع وهو ظاهر كلام المؤلف في باب السلم والافلا وجه لانه قوله ويجوز بطعام لاجل أي يجوز كل من البع الصغير والماء بطعام لاجل وظاهره ان ما عداها مما مر من غير الربوي لا يجوز بيعه بطعام لاجل قال في الرسالة ولا بأس بالفواكه والبقول وما لا يدخر متفاضلا وان كان من جنس واحد يدا بيد اه * ولما تكلم على الربويات المتحددة الجنس شرع فيما يكون به الجنس جنسين وما لا يكون فن الثاني قوله (ص) والطحين والحب والصلق الا الترمس والتنبيه لا ينقل (ش) يريد ان الطحن لا ينقل القمح فلا يصير الدقيق جنسا غيره لانه تفرق أجزاء على المشهور وكذلك العجن لا ينقل عن القمح والدقيق لانه ضم أجزاء باتفاق المتأخرين وكذلك الصلوق شيء من الحبوب لا ينقل عن أصله ولذلك لا يباع مصلوق بمثله لانه مبالول بمثله ولا يبايس لانه رطب يبايس الا الترمس فينتقل له الصلوق لطول أمده وتكاف مؤنته وقول بعض لانه يصير بالصلوق حلوا بعد ان كان حرا فيه نظرا لانه انما يحلو ببقعه في الماء بعدمدة طويلة ومذهب المدونة ان التنبيه لتمر ونحوه لا ينقل عن أصله ففيها سالت ما لكاعن

ومن لم يطعمه فانه من أي ومن لم يذقه واعلم أن الماء العذب وما في حكمه مما لا يشرب الا عند الضرورة جنس والاجاج الذي لا يشرب به الا جنس آخر (فان قلت) قد ثبت ان الماء ليس بطعام وحينئذ لا يظهر ضرورة لكون العذب منه والمالح جنسين فالجواب انها تظهر فيما اذا باع قليلا منه بكثير لاجل فان كانا من جنس واحد امتنع بخلاف ما اذا كانا من جنسين (قوله والا الخ) أي وان لم ينقل ميني الخ (قوله قال في الرسالة) دليل لما قبله بطريق القياس (قوله على المشهور) أي لا ينقل على المشهور أي خلافا للغير وأبي ثور (قوله باتفاق المتأخرين) أي وأما المتقدمون فقد اختلفوا (قوله وكذلك الصلوق) أي بنار لينة للقمح يسمى بليلة لا ينقل عن أصله لعوده اذا يابس (قوله لطول أمده) ظاهر العبارة أن المراد مدة الصلوق مع أن الصلوق ليس فيه طول أمدا (١) ان قلت طول أمدا الترمس فلا يكون الصلوق هو الناقل بل الناقل الهيئة المجتمعة منه ومن غيره ويحاج بأنه أراد بالصلوق الناقل الهيئة المجتمعة منه ومن نفعه بالماء (قوله ومذهب المدونة الخ) ومقابله انه ينقل (١) قوله ان قلت طول أمدا الترمس هذه جملة لا يستقيم الكلام معها فاعلمها من زيادة النسخ كسبه صحيحة

(قوله والعصير مثله) أي فالعصير غير التبيذ قال اللخمي في شأن العصير لا يجوز بيع زيت زيتون قال مالك ولو كان هذا الزيتون لا يخرج منه زيت وكذا لا يجوز بيع القصب بعصيره لأنه من باب بيع الرطب باليابس (قوله بخلاف القلي) أي فيذهب منه جميع ما رادله (أقول) لا يخفى أن التدميس يذهب من الفول جميع ما رادله فلا يتأتى زرعه ولا غيره مما رادله فهو ناقل بل في شرح عب أن الفول الحار كذلك أي لأن الفول الحار يحتاج لنار قوية فهو بمنزلة التدميس وبعض الأشياخ يبحث في ذلك فنامل (قوله عائد على التبيذ على حذف مضاف) لا يخفى أنه على هذا يكون في العبارة استخدام أي بخلاف خسل أصل التبيذ بمعنى التبيذ لأن الأصل ليس التبيذ بل التبيذ وقوله وبعبارة أي خسل أصل التبيذ أي التبيذ المأخوذ من التبيذ فالضمير عائد على متقدم معنى أو نقول قوله التبيذ أي من حيث أننا أردنا من الضمير التبيذ بمعنى التبيذ فيكون آتيا على طريق الاستخدام (قوله لأنه رطب بياض) فالقديد يابس بالنسبة للشوي وكلاهما

(٦٤)

التبيذ بالتمر فقال لا يصلح والعصير مثله وقوله والصلق وبأني أن القلي ينقل والفرق أن الصلق لا يذهب معه جميع ما رادله بخلاف القلي والضمير في قوله (بخلاف خسله) عائد على التبيذ على حذف مضاف أي خسل أصله وبعبارة أي خسل أصل التبيذ فإنه ينقل عن أصله لا عن التبيذ أي والتبيذ لشيء لا ينقل عنه بخلاف خسل ذلك الشيء فإنه ينقل عن ذلك الشيء فالحل ينقل عن أصل التبيذ ولا ينقل عن التبيذ وحاصل ما للباجي وابن رشد أنه لا بأس بالتمر بخله وقاس ابن القاسم عليه العنب بخله متفاضلا ويجوز الخل بالتبيذ متماثلا لا متفاضلا لتقارب منفعتيهما فالحل والتمر طرفان لبعدهما بينهما فيجوز التفاضل فيهما والتبيذ واسطة بينهما القرب من كل منهما فلا يجوز بالتمر على كل حال لأنه رطب بياض ولا بالخل الأمثل لانهما جنس واحد ابن رشد وهذا أظهر لما وقع في سماع عيسى فلا يكون سماع يحيى مخالفا للدقنة ونقل هذا ابن عرفة وسلمه (ص) وطبخ لحم بزرار (ش) هذا وما بعده مجرور وعطما على المضاف وهو خل لاعلى المضاف اليه وهو الضمير خلافا لتت والمعنى أن اللحم إذا طبخ بزرار كانت كلفة أم لا كما إذا أضيف للماء والمخ بصل فقط أو ثوم فقط فإنه ينقل عن التي فيباح التفاضل فيه بغير المطبوخ واحتراز بزرار مما لو طبخ بغير بزرار فإنه لا ينقل بذلك ثم إن بعضهم قال إن التصريح بقوله بزرار لبيان الواقع لأن ما خلا من البزرار يسمى صلحا ويرد هذا قول المؤلف ولحم طبخ فإنه لو كان المراد به ما كان بالابزار للزم أن لا يكون المصلوق كذلك وإيس كذلك (ص) وشبهه وتحقيقه بها (ش) أي وكذلك شيء اللحم بالنار وتحقيقه بالشمس أو الهواء بالابزار ناقل اللخمي قال ابن حبيب بيع القديد والمشوي أحدهما بالآخر أو بالنار مثلا بمثل لا يجوز لأنه رطب بياض وهذا إذا كان لا بزرار فيهما أو فيهما بزرار فإن كانت البزرار في أحدهما جاز مثلا بمثل ومتفاضلا (ص) والخبز (ش) يفتح الخاء المعجمة أي ناقل عن العجين والدقيق والقمح (ص) وقل قمح وسويق (ش) يعني أن قلى القمح أو غيره من جميع الحبوب ناقل لأنه ينزل المقصود من الأصل غالبا وكذلك السويق ناقل والمراد به هنا الذي صلق ثم طعن بعد صلقه ولا يستفاد الحكم فيه من القلي لأن هنا اجتماع أمران كل

قالت يجوز خسل التمر بالتمر متفاضلا كخل العنب بالعنب اه فقال ابن رشد يحتمل مخالفتها لما في سماع عيسى لأن سماع عيسى يقتضي أن لا يجوز خسل التمر بالتمر ولا خسل الزبيب بالزبيب لقرب ما بينهما بخلاف خل العنب بالعنب لكن هذا خلاف الظاهر والظاهر أن يقال لا نسلم الاقتضاء وذلك أن يقال إن التبيذ لا يصح بالتمر لقرب ما بينهما ولا بالخل إلا مثلا بمثل لقرب ما بينهما أيضا ويصح الخل بالتمر بعد ما بينهما وذلك أن الخل والتمر طرفان يبعد ما بينهما فيجوز التفاضل بينهما والتبيذ واسطة بينهما يقرب من كل واحد منهما فلا يجوز بالتمر على كل حال ولا بالخل الأمثل بمثل اه فقله وهذا أظهر رأي ما قلنا من جواز بيع

الخل بالتمر متفاضلا وقوله لما وقع اللام بمعنى في

منهما

والتقدير وهذا المعنى الذي هو جواز بيع الخل بالتمر متفاضلا أظهر في فهم العبارة التي وقعت في سماع عيسى من غيره وهو المنع (قوله فلا يكون) أي إذا كان هذا المعنى أظهر من غيره فلا يكون سماع يحيى الصواب أن يقول عيسى أي وحيث أن سماع عيسى حمل على جواز ما ذكر كان سماع عيسى موافقا للدقنة وأما الوجه على المنع لكان مخالفا للدقنة (قوله لاعلى المضاف اليه) أي لأنه يصير التقدير بخلاف خل طبخ ولا معنى له (قوله كانت كلفة الخ) أي مشقة وهو بضم الكاف وسكون اللام أي ذات كلفة (قوله كما إذا الخ) تمثيل لقوله أم لا (قوله بصل فقط أو ثوم فقط) فيه إشارة إلى أن جمع المصنف البزرار ليس شرطاً بل يكفي بزر واحد وهذا يفيد أن المراد بالابزار ما يشمل مصلح الطعام كما ذكره في شرح عب وحاصل ما قيل أن كل ما يزيد عن الماء والمخ من بصل أو غيره يباح التفاضل فيه بغير المطبوخ وبالمطبوخ بغير البصل أو غيره (قوله فإنه ينقل عن التي) بل وعن اللحم الذي طبخ بغير بزرار والمراد بالابزار ما يشمل مصلح الطعام كما تقدم

(قوله فربما يتوهم الخ) قال بعضهم وفيه بعد لانه خلاف ظاهره وتوقف صحته على أن اجتماع الصلح والطحن ناقل (قوله بطريق الاحروية) وذلك لانه اذا انتقل بالقل وحده فأحرى مع الطحن (قوله كاذ كره الخطاب) عبارة الخطاب وأما السمن فتناقل بالنسبة الى لبن أخرج زبدته وأما لبن فيه زبدته فلا يعد ناقلًا كإنص عليه في الموازية (قوله وما في التوضيح غير ظاهر) فان فيه فان بيع بلبن لم يخرج زبدته منع للزبنة وان بيع بما أخرج زبدته جاز ذلك بشرط التماثل لاتحاد الجنس كما قررنا وأما لو لم يتم التماثل لمنع واذا علمت هذا فتجد كلام الشارح هنا مخالفا لقوله فيما تقدم والمشهور أيضا أن السمن لا يتقل خلافا لما مشى عليه المصنف فيما يأتي في قوله وسمن فلا شك ولا ريب ان حل كلام المصنف بما ذكره هنا صواب فلا يكون مخالفا للمشهور والحاصل أنه يقال ان كلام شارحنا أولا واعتراضه على المصنف جار فيه على كلام الزرقاني وكلامه هنا جار على الصواب وأما كلام الزرقاني فليس بصواب لما علمته ونص الزرقاني وسمن أي التسمين ناقل عن اللبن وجعله كذلك تمعلا لبشر والمعول عليه أنه غير ناقل عن اللبن مطلقا ثم يتظر فان بيع بلبن لم يخرج زبدته منع للزبنة وان بيع بما أخرج زبدته جاز ذلك لكن بشرط التماثل لاتحاد الجنس كما قررنا ولو لم يتم التماثل لمنع قاله في التوضيح (قوله ولو قدم) اعدم تحقق المماثلة واعلم لم يتظر هنا الشك في التماثل لسماحة النفوس أولان التحرى يمكن (قوله ومشوى وقديد وعفن) أي من البلع وقرره عج على أن المراد من اللحم أي لا يباع المشوى والقديد بثلثهما اذا اختلفت صفة شبه وتقديده واعلم الاختلاف بين التمر القديم والجديد دون الاختلاف بين المشويين والقديدين المختلفين واعلم أن اللبن وما تولد منه سبعة أنواع حليب وزبد وسمن وجبن وأقط ومخيض ومضروب وبيع هذه السبعة بعضها ببعض من نوعه وغير نوعه تسعة وأربعون صورة (٦٥) المكرر منها احدى وعشرون والباقي بعد

استقاطه ثمانية وعشرون الخائز منها قطعا ست عشرة صورة بيع كل واحدة منها بنوعه متماثلا كما أشار به بقوله متماثلا وبيع المخيض بالمضروب فهذه ثمانية وبيع كل من المخيض والمضروب بحليب أو زبد أو سمن أو جبن من حليب فهذه ثمانية أيضا فان كان الجبن لا من حليب بل من مخيض أو مضروب امتنع بيعه مما به لانه رطب يابس وأما بيع المخيض أو المضروب بالاقط فقبل يجوز

منهما غير مؤثر بانفراده فربما يتوهم عدم تأثير اجتماعهما في أن اجتماعهما ما ناقل وليس المراد بالسويق القمح المقل المطحون لاستفادة الحكم فيه من قوله وفي طريق الاحروية (وسمن) يعني أن التسمين ناقل عن لبن أخرج زبدته وليس بناقل عن لبن لم يخرج زبدته كاذ كره الخطاب والطحن فيجوز بيعه بلبن أخرج زبدته متماثلا ومتفاضلا يدا بيد وما في التوضيح غير ظاهر (ص) وجاز تمر ولو قدم بتمر (ش) لا اشكال في جواز بيع التمر بالتمر القديم أو الجديد واختلاف في القديم بالجديد هل يجوز وهو قول مالك في الموازية أو يمنع وهو قول عبد الملك اللخمي وهو أحسن لعدم تحقق المماثلة بكثرة الخفاف فأشار بلو مخالفه عبد الملك مالك (ص) وحليب ورطب ومشوى وقديد وعفن وزبد وسمن وجبن وأقط بثلثهما (ش) يعني وجاز حليب من أي لبن بثلثه وان اختلف الزبد المبتغى منهما وكذلك يجوز بيع الرطب من أي صنف بثلثه وهو بضم الراء وكذلك يجوز بيع المشوى والقديد بثلثه بأن يتحرى ما في هذا وما في هذا قبل الشيء والتقديد وكذلك يجوز بيع العفن بثلثه إن تقارب في العفن وان تباعد لم يجوز وكذلك يجوز

(٩ - خشي خامس) وعليه فلا بد من التماثل وقيل يمنع واستظهر لان الاقط مخيض أو مضروب يابس فهو من باب بيع الرطب باليابس وكذا اختلف في جواز بيع الجبن بالاقط ومنعه والظاهر المنع كذا قالوا وظاهره سواء كان الجبن من حليب أو من مخيض أو مضروب والظاهر المنع اذا كان الجبن من مخيض أو مضروب وأما اذا كان من حليب فالظاهر الجواز لان المبتغى منهما مختلف والصور الممتنعة تسعة مفهوم قول المصنف بثلثها وهي بيع الحليب بزبد أو سمن أو جبن أو أقط وبيع السمن بجبن أو أقط كذا في عج (وأقول) قضية كون المخيض والمضروب يجوز بيعهما باثر بدو السمن متفاضلا لان الاقط يجوز بيعه بالسمن والزبد لان الاقط أصله المخيض والمضروب ولا يظهر فرق واعلم أن الصور الجائزة لا بد فيها من المماثلة في بيع كل من الاقوع السبعة بثلثه وكذا اذا بيع المخيض أو المضروب بحليب فان بيعا يزبد أو سمن أو جبن لم تعتبر المماثلة انتهى أي جبن من حليب وأما من مخيض ومضروب فيمتنع لما فيه من بيع الرطب باليابس قال عج والظاهر أن الجبن من المخيض والمضروب والجبن من الحليب جنس واحد فان تساويا في الرطوبة واليبوسة جاز بيع أحدهما بالآخر مثلا بمثل لان التجبين من الحليب لا يتقل عنه والتجبين من المخيض والمضروب لا يتقل عنه فكأنه باع حليبهما ما وراعى فيهما التساوي في الرطوبة واليبوسة عملا بقوله لا رطبهما يابسهما وأفاد عج أن تجبين الحليب يتقل عن المخيض والمضروب ولا يتقل عن الحليب فالتجبين ناقل بالنسبة لشيء وليس بناقل بالنسبة لآخر انتهى فاذا كان كذلك فالظاهر جواز بيع الحليب بالجبن الذي ليس من الحليب بأن يقال التجبين عن المخيض والمضروب ناقل بالنسبة للحليب لا بالنسبة للمضروب وبعد كتي هذا رأيت شب ذ كرم انصه ثم ان التجبين من المخيض والمضروب هل يتقل عن الحليب وهو الظاهر وعليه فيكون التجبين من الحليب ناقل عن المخيض والمضروب والتجبين من المخيض والمضروب ناقل عن الحليب وليس

بناقل وعليه فيطلب الفرق فله الحمد (قوله مسوس ومسوس) أي مسوس بسالم أو معقون بسالم كذا يستفاد من الخطاب (قوله عند مالك وابن القاسم) أي ويمنع عند أشهب فيكره في العفن ويحرم في المسوس عند سحنون فهي ثلاثة أقوال (أقول) وكلام الشارح يقتضي ترجيح الأول مع أن المسوس كالعديم فقد وجد التفاضل ولعل الجواب أنهم ما على صورة الطعام الحقيقي فاكتفى بالمماثلة في الكيل بخلاف الغلت فليس بطعام (قوله إلا أن يقل الغلت ويخف) أي بحيث يمكن التحرى (قوله وهو لين مجفف) أي آخر ج ز بده (قوله بطبخ به) أي يجعل في اللحم لأجل الجوضة كما أخبر به بعض المغاربة (قوله ولحم) واعلم أن اللحم ما قديد أو مشوي أو مطبوخ أو نهي فيبيع كل بمثله جائز وأما القديد والمشوي والمطبوخ فلا يجوز بيع واحد منهما بواحد من باقيها حيث كان الناقل بكل من العوضين أو لا ناقل بهما ولو متماثلا وان كان الناقل أحدهما (٦٦) فقط جاز البيع ولو متفاضلا وأما بيع النى بواحد من الثلاثة المذكورة

فإن كان في ذلك الواحد ناقل جاز بيعه بالنى ولو متفاضلا وان كان لا ناقل به فإن كان مشويا أو قديدا امتنع بيعه بالنى ولو متماثلا لأنه رطب بيابس وإن كان مطبوخا جاز بيعه به متماثلا فقط (قوله بيع الزيتون بمثله) ولو كان زيت أحدهما أكثر كقمح بشعير ولو كان ربع القمح أكثر قاله البدر (قوله الطرى) تفسير لقوله الغض كما أفاده المصباح (قوله وفي بعض النسخ بضمير المؤنث الخ) وعليه فهو فاعل لفعل محذوف أي لا يجوز رطبها بيابسها أو معطوف على ما قبل الكاف والاصل في التشبيه التمام فيفيد منع رطب الزيتون واللحم بمثلها (قوله وأما الكيل فبالنظر الخ) لا يخفى أن عدم تحقق المماثلة التي ذكرها في الوزن إنما هو نظر إلى أنه قد لا يعادل حالة الجفاف فإن العلة واحدة فيهما فلا يناسب أن يأتي بهذا الكلام

مسوس ومعقون بسالم عند مالك وابن القاسم ولا يجوز شبعير مغلوث بمثله إلا أن يقل الغلت ويخف وكذلك يجوز بيع الزبد بمثله وكذلك يجوز بيع السمن بمثله وكذلك يجوز بيع الجبن بمثله وكذلك يجوز بيع الاقط بمثله وهو لين مجفف مستحجر بطبخ به وقوله بمثلها راجع لكل واحد مما مر أي كل واحد منهما بمثله لا المجموع بالمجموع فإنه فاسد لعدم معرفة مماثلة الأفراد (ص) كزيتون ولحم لا رطبها بيابسها (ش) يعني أن بيع اللحم بمثله لا بد فيه من تساويهما في الرطوبة ولذا قال اللخمي وانما يجوز إذا ذبحا في وقت واحد أو متقارب وكذلك يجوز بيع الزيتون بمثله ابن رشد لا خلاف في منع بيع الزيتون الغض الطرى بماذيل ونقص ككيلا بكييل اه أي ولا وزن أو وزن ثم في أكثر النسخ لا رطبها بيابسها بضمير التثنية وهو يفيد اعتبار هذاهما فيهما لا فيما قبلهما وفي بعض النسخ بضمير المؤنث العائد على أكثر من اثنين فيدخل فيه رطب الجبن بيابسها والرطب بالتمر ومحل منع الرطب باليابس في اللحم ما لم يكن في أحدهما أوزار والاف هو جنس آخر (ص) ومباول بمثله (ش) أي ولا يجوز بيع مباول بمثله لعدم تحقق التماثل وهذا ظاهر في الوزن وأما الكيل فبالنظر إلى أنه قد لا يعادل حالة الجفاف لكون أحدهما يشرب أكثر من الآخر فقوله بمثله أي بمباول بمثله وقوله ومباول عطف على رطبها (ص) ولين بزبد (ش) أي لا يجوز بيع لبن بزبد سواء أريد إخراج زبد أو كله (ص) إلا أن يخرج (ش) بمخض أو ضرب (ص) زبد (ش) فيباع بالزبد وبعبارة الباء للبيعة أي لبين مع زبد لا يجوز بيعه بزبد أو سمن وعلى هذا التقرير قد حذف الشق الثاني فإن قيل هل يدخل فيه اللبن أيضا فالجواب أنه مما يخرج وأما النقطة وشبهه فخر وجه واضح لا يخفى كذا قرره بعض مشايخ ز وأجاء إلى ذلك ادخال مسألة السمن التي قيل إن المؤلف قد أدخل بها واحترز بقوله مع زبد مما لو كان اللبن لازد فيه فانه يجوز بيعه بمذا كركابن الابل قال ابن الجلاب ولا بأس بلبن الابل بالزبد لأنه لازد فيه (ص) واعتبر الدقيق في خبر بمثله (ش) أي واعتبر قدر الدقيق في بيع خبر بمثله وهذا إذا كان الخبران من صنف واحد وأما أن كانا من صنفين فلا يعتبر

على هذا الأسلوب المؤذن بالمغارة (قوله سواء أريد إخراج زبد) أي خلا فالن قيد المنع بالاول (قوله فيباع بالزبد) ولو متفاضلا (قوله أي لبن مع زبد) أي لبن لم يخرج زبد (قوله فالجواب أنه مما يخرج) أي من أن اللبن بمثله جائز متماثلا (قوله ادخال مسألة السمن) أي بيع اللبن الحليب بالسمن (قوله لأنه لازد فيه) لعله باعتبار بعض الابل (قوله أي واعتبر قدر الدقيق) أي فيعتبر قدر دقيق كل إن عرف والآخرى (قوله وهذا إذا كان الخبران من صنف واحد) أي روى (قوله وأما أن كانا من صنفين) أي مطلقا أو واحد غير روى فيعتبر وزن الخبرين فقط في هذه الثلاثة والفرق بينهما وبين موضوع المصنف أنه لما كان فيه الخبران من صنف واحد وامتنع فيه التفاضل وكانت المماثلة أضبط وأيسر لان النار قد تؤثر في مخبوز أحدهما أكثر من الآخر والماء المضاف لأحدهما أكثر من الآخر وعينت المماثلة في الاصل وأما خبر الصنفين مطلقا والواحد غير الروى فاتمرو عينت المماثلة في وزنها دون أصله لأنه لو روعيت في الاصل اقتضى الجواز حيث وجدت المماثلة فيه وإن اختلف وزنها واقضى المنع فيه حيث اختلف وإن اتحد وزنها وليس كذلك إذ منع التفاضل خاص بالجنس الواحد الروى واعلم أن هذا الكلام ذكره عتب تباع فيه عجب وهو مشكل لأن غير الروى لا تعتبر فيه المماثلة وإن اعتبرت فيه المناجزة وينبغي غير الروى كلام المصنف لأن كلامه في

الر بويات بدليل قوله قبل والاخبار الخ والقضية ربوية اللهم الآن يقال يعطى الفرع وهو الخبز ما لا يعطاه الاصل من كونه ربوياً أو يقال القضية لا تقصر على الربوى بحسب اللغة لانها سميت قضية لا قامتها أى لطول اقامتها وطول الاقامة صادق على الربوى وغير الربوى كخبز الحلبه أو خبز السكان أو زرا العاسول كما أفاده شيخنا عبد الله (قوله وأما القرض الخ) تنبيهه هبة الثواب كالبيع (قوله فانما يعتبر الوزن) أى لصعوبة تحرى الدقيق ولانه باب معروف قل ذلك القرض أو كثر كذا يفيد نقل المواق إلا أنه لا يخفى وجود العلة الاولى فى البيع لكن مفاد ما نقله الطخني عن ابن شعبان انه يكفى فى القرض رد العدد ولو زاد الوزن قل العدد وأكثر (قوله من غير تحرى بالكيل) أى لدقيقها وقوله ولو بالتحرى أى لذات العجين ومقابلته بالدقيق (قوله وجاز قبح بدقيق) أى بشرط التماثل (قوله أو الجواز مطلقاً) أى طارحاً للقول بالمنع مطلقاً قال ابن عبد السلام وجمع (٦٧) ابن القصار غير صحيح لانه فسر قول مالك بما نص

على خلافه وذلك لان مالك منع على المدونة بيع القمح بالدرهم وزناً لانه عدول به عن مكيله خشبية الوقوع فى الغرر فكيف يباع وزناً يمنع التفاضل بينه وبينه وهو دقيقه (قوله والمراد بالكيل الخ) حاصله كما أفاده تت و نص المواق أن قول المصنف واعتبرت المائلة بعبارة الشرع انه قد ورد عن الشارع أن القمح يباع بكمال والنقد بوزن فلا يغير ذلك أبداً نعم لا يشترط خصوص الآلة التى كان يكال بهما فى زمنه صلى الله عليه وسلم وحديثه فلو أن السلطان حكم بأن القمح يوزن فلا يتبع بل لا يتبع إلا فى خصوص الآلة التى كان يضعها الكيل أو غيره (قوله والمراد بالكيل الخ) هذا مناف لما اقتضاه أول كلامه من أن المراد ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم والخامس أن التقريرين متفقان معنى على أن القمح مثلاً لا يعرف قدره إلا بالكيل لا بالوزن وانه لا يعتبر إلا الآلة التى كانت فى زمن النبي صلى الله عليه وسلم

الدقيق وانما يعتبر الخبز فيمنظر فى المائلة فيه بالوزن لا بالدقيق وكلام المؤلف فى بيع خبز بمثله كما هو ظاهره وأما القرض فانما يعتبر فيه الوزن سواء كان الخبز من جنس واحد ولو ربوياً أو جنسين انظر المواق (ص) كعجين بمخطة أو دقيق (ش) تشبيهه فى انه يعتبر الدقيق فى المستثنين لكن بالتحرى من الجانبين فى الاولى ومن جانب العجين فى الثانية وذلك اذا كان أصلهما من جنس واحد ربوياً ولا فيجوز من غير تحرى بالكيل لدقيقه ما لكن لا بد من علم قدر العجين ومقابلته ولو بالتحرى فيما يكون فيه التحرى ليقع العقد على معلوم (ص) وجاز قبح بدقيق (ش) اعلم أنه وقع لما لك فى بيع القمح بالدقيق قولان أحدهما الجواز وظاهره سواء كان وزناً أو كيلاً والثانى المنع وظاهره سواء كان وزناً أو كيلاً لافبعضهم حمل القولين على اطلاقهما وجمع ابن القصار بينهما بأن القول بالجواز محمول على الوزن والقول بالمنع محمول على الكيل والى هذين أشار بقوله (ص) وهل ان وزناً ترد (ش) أى وهل الجواز ان وزناً وهو حمل ابن القصار أو الجواز مطلقاً وهو حمل غيره (ص) واعتبرت المائلة بعبارة الشرع (ش) أى واعتبرت المائلة الشرعية فى الربوى بعبارة الشرع فلا يخرج عنها فيما حقت فيه خشية الوقوع فى الربا فلا يباع قبح مثله وزناً ولا نقداً مثله كيلاً والمراد بالكيل والوزن الشرعيتين ما وضعهما السلطان وليس المراد به ما عين الكيل والصنعة الموجودين فى زمنه عليه الصلاة والسلام وما وقع فى المدونة من اطلاق الكيل فى الدراهم فالمراد به الوزن (ص) والافعال العادة (ش) أى وان لم يحفظ عن الشارع فى شئ من الاشياء بعبارة معينة فى العادة العامة كاللحم والجبن فى كل بلد أو الخاصة كالجوز والرمان والأرز الختلاف العادة فيه باختلاف البلدان فلا يخرج فى بلد عما عتاده ولو اعتيد بوجهين اعتبر بأيه ما ان تساوى بالافاناً كثرهما فان لم يكونا موزونين ولا مكيلين كالبيض فبالتحرى وان اقتضى مساواة بيضتين بيضة قاله المازرى (ص) فان عسر الوزن جاز التحرى (ش) أى فان عسر فى الموزون الوزن فى سفر أو بادية جاز التحرى فقوله فان عسر الوزن أى فيما اعتبرت فيه المائلة عن الشارع وزناً وقوله (ص) ان لم يقدر على تحريه (ش) صوابه ان لم يتعدراً وسقط منه لا أى لان لم يقدر على تحريه (لكثرة) جداً ولو قال ان لم يتعدر تحريه لكثرة كان حسناً ولم يقتضى كلامه على ما أراد من البياعات الصحيحة وما يعرض لها شرع فى الكلام على بيوع ورد النهى عنها فقال (ص) وفسد منهى عنه

(قوله كاللحم والجبن) قال شب فانهما بالوزن فى كل بلد (قوله أو الخاصة كالجوز والرمان) كان الاختلاف فيه بالوزن أو العدد (قوله والارز) الاختلاف فيه بالكيل أو الوزن (قوله أى فان عسر فى الموزون الوزن الخ) هذا قول الاكثر وفى ابن عرفة والمدونة انه يجوز التحرى فى الموزون وان لم يعسر الوزن ويعتبر فى التحرى من شروط الجراف ما يمكن منه افسه (قوله صوابه الخ) وذلك لانه لا يصح ظاهر المصنف لان المعنى عليه ان يحزر عن التحرى لكثرة جاز التحرى وهو تناقض ظاهر وخص التحرى بعسر الوزن لان الكيل والعدد لا يعسران فلا يجوز التحرى لجواز الكيل بغير المكيل المعهود (قوله لكثرة لكان حسناً) أى لكثرة جداً والقرينة عليه توقف صحة الكلام عليه فروح الحسن هو الكثرة جداً والافتقار المقصود بقوله صوابه الخ أى وأما ان كثر جداً فلا يباع مثله بل يباع كل على حدته كفى كاذم غيره (قوله وما يعرض لها) أى من لزوم أو عدمه أو فسخ كالمغشوش أو عدمه وغير ذلك (قوله وفسد منهى عنه) أى لذاته كاذم أو لوصفه كالتحر وهو الاسكار أو لخارج عنه لازم كصوم يوم العيد لان صومه يستلزم الاعراض عن ضيافة الله وأما لخارج عنه غير لازم

كالصلاة في الدار المغصوبة فلا يدل على الفساد (قوله الدليل) يدل على عدم الفساد كما في مسألة النجس وعليه فالاستثناء من فساد المذكور وعليه شارحنا ويحتمل كونه من محذوف والتقدير وفسد منهى عنه وفسخ الدليل يدل على عدم الفسخ مطلقا كما في تلسق الركن أو في حالة خاصة كتفريق الامن ولدها كما أشار له بقوله وفسخ ان لم يجمعها - ما في ملك فالمنهى عنه ثلاثة أقسام (قوله من عقد أو عبادة) لا يخفى أن المقام في المعاملات فالتميز بالعبادة والعقود وان كان المعنى صحيحا (قوله سلك) جواب عما يقال هذا في الاختصار ثم ان هذا انما يتم (٣) الا اذا كان قوله منهى عنه كليا مع أن المعنى وفسد كل منهى عنه فالمنهى على الكلية (قوله حيوان بلحم جنسه) دخل تحته صور أربع كان الحيوان يراد للقنية أولا تطول حياته أولا منفعة فيه الا اللحم أو قلت (قوله أو بما لا تطول حياته) أي أو يبيع حيوان بحيوان لا تطول حياته أي من جنسه يدخل تحته أربع صور وهي بيع حيوان يراد للقنية أولا تطول حياته أولا منفعة فيه الا اللحم أو قلت يباع كل بما لا تطول حياته (قوله أولا منفعة فيه الا اللحم) يدخل تحته أربع أيضا كالذي قبله غير انه تشكروا واحدة وهي بيع مالا منفعة فيه الا اللحم بما لا تطول حياته فتكون الصور المذكورة إحدى عشرة وقوله أو قلت يدخل تحته أربع صور أيضا كما تقدم غير انه يشكروا صورتان الأولى يبيع مالا تطول حياته بما قلت الثانية يبيع مالا منفعة فيه الا اللحم بما قلت ويبقى صورتان وهما يبيع ما قلت منفعة بما قلت منفعة (٦٨) وبيع ما قلت بما يراد للقنية فتكون جملة الصور ثلاث عشرة والحاصل أن

المصنف يشمل ست عشرة صورة وهي بيع الحيوان بأقسامه الأربعة باللحم وبيع مالا تطول حياته بالحيوان بأقسامه الأربعة وبيع مالا منفعة فيه الا اللحم بالحيوان بأقسامه الأربعة وبيع ما قلت كذلك المكرر ثلاث تبقى ثلاثة عشر (قوله فلا يجوز ان يجعل قوله أولا منفعة فيه الا اللحم أو قلت واحدة وقوله أولا تطول حياته واحدة ويصح أن يجعل قوله أولا تطول حياته أولا منفعة فيه الا اللحم واحدة وقوله أو قلت واحدة ولو قال فلا يجوز أي ما ذكر لكان أخصر وقوله كخصي ضأن

الدليل (ش) أي وفسد منهى عنه من عقد أو عبادة لأن النهي يقتضي الفساد شرعا لا لدليل شرعي يدل على صحة المنهى عنه فلا فساد ويكون حينئذ مخصوصا بهذه القاعدة ولما كان ذكر الجزئي بعد الكلّي أوضح وأجلى في بيانه سلك المؤلف ذلك ممثلا بقوله (ص) حيوان بلحم جنسه ان لم يطبخ أو بما لا تطول حياته أولا منفعة فيه الا اللحم أو قلت فلا يجوز ان يطعم لأجل كخصي ضأن (ش) يعني انه ورد النهي عن بيع اللحم بالحيوان كان الحيوان يراد للقنية أولا منفعة فيه الا اللحم أو قلت أولا تطول حياته وخصي ماله النهي بما اذا يبيع بلحم جنسه لأنه معلوم مجهول وهو معنى المزانة وخصه ابن القاسم بالنهي فان طبخ اللحم بأجزاء يبيعه بالحيوان وعمم الاقفهسي الطبخ سواء كان بأجزاء أم لا لأن انتقال اللحم عن الحيوان يحصل بأدنى شيء وما من من اشتراط الأجزاء ما هو في انتقاله عن اللحم التي القريب منه وكذلك لا يجوز بيع الحيوان بحيوان من جنسه لا تطول حياته كطير الماء والشارف ولا بلحم لانه بقدر مع اللحم حيوانا ومع الحيوان لحما وكلا لا يجوز بيع اللحم بالحيوان كذلك لا يباع الحيوان بحيوان لا منفعة فيه الا اللحم كخصي المعز ولا يباع بحيوان قلت منفعة غير اللحم كخصي ضأن اذ منفعته وهي الصوف بسيرة فلو كثرت كانت الضأن جاز يبيعها باللحم لما فيها من لبن وأولاد ولا يجوز بيع مالا تطول حياته أولا منفعة فيه الا اللحم أو قلت بطعام من قح أو غيره لا جمل

الأولى تقدمه على قوله فلا يجوز ان (قوله يعني انه ورد النهي عن بيع اللحم بالحيوان) لا يخفى أن المناسب للمصنف أن يقول كل لحم حيوان بحيوان من جنسه فكلام المصنف حكاية للحديث بالمعنى (قوله لانه معلوم) أي وهو اللحم وقوله مجهول الذي هو الحيوان أي لانه يبيع معلوم بمجهول (قوله وهو) أي يبيع المعلوم بالمجهول الخ (قوله وخصه ابن القاسم بالنهي) مقتضاه انه اذا كان طيبا يجوز البيع وان لم يكن معه أضرار فيوافق تعميم الاقفهسي قال سيدي محمد بن عبد الكريم وفي اشتراط الأجزاء نظر اه فيكون كلام الاقفهسي هو الراجح (قوله القريب منه) وصف كاشف (قوله لا يجوز بيع الحيوان بحيوان من جنسه الخ) لا يخفى أن ذلك يشمل صوراً أربعاً كما علم مما تقدم (قوله كطير الماء) أي حيوان بري يلزم الماء وكأن المراد انه اذا بعد عن الماء يموت (قوله والشارف) هو المسنن الهرم كما أفاده القاموس أي الذي صار لا منفعة فيه الا لحمه (قوله ولا بلحم الخ) لأحاجة فهو مكررم ما تقدم ولا يخفى أن مدلول العبارة لا يجوز بيع الحيوان بأقسامه اللحم فهو عن قوله حيوان بلحم جنسه الشامل للأقسام الأربعة (قوله لانه بقدر مع اللحم حيوانا) أي حيوانا فيه منفعة غير اللحم تطول حياته وذلك يتصور في ثلاث صور وهي أن يباع مالا تطول حياته أولا منفعة فيه الا اللحم باللحم فيقدر حيوانا صح فيه منفعة غير اللحم فيكون من أفراد الوارد في الحديث نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن بيع اللحم بالحيوان ولا يتصور ذلك في حيوان يراد للقنية وذلك لانه داخل في الحديث دخولا بينا هذا مدلوله (ثم أقول) وفيه نظر لان الثلاثة وان لم تقدر فهي داخلية في قوله لا يجوز بيع اللحم بالحيوان وذلك لانها حيوان نعم لو قال في الحديث حيوانا يراد للقنية لا احتجنا لذلك ولم يذكر وقوله وتقدر أي الثلاثة اذا بيعت بحيوان بالأقسام الأربعة لانه لا يمنع لدخوله تحت قوله في الحديث لا يجوز بيع اللحم بالحيوان (قوله جاز يبيعها باللحم) ظاهر العبارة بلحم من جنسه لانه السياق مع أنه حينئذ من أفراد قول المصنف حيوان (٣) (قول المحشي انما يتم الا) لانه لا يتم الا الخ اه

بلحم جنسه فيحمل على أن المراد بلحم من غير جنسه فيجوز البيع ولو لاجل (قوله يدا بيد) يستثنى منه ما إذا كان للقنية فانه إذا بيع بلحم من غير جنسه لا يشترط أن يكون يدا بيد (قوله لا يباع شيء منها بحيوان من جنسه) لا يخفى أنه يدخل في كلامه بيع الذي يراد للقنية بما يراد للقنية من جنسه مع أنه جائز مطلقا نقدا أو إلى أجل وقوله مطلقا أي نقدا أو إلى أجل فتخرج تلك الصورة من كلامه أيضا (قوله وكلا لا يجوز بيع شيء منها بلحم) أي من جنسه شامل للصورتين الأربع وقوله لا يؤخذ شيء منها أي من الأربع يخرج منه صورة ما إذا كان يراد للقنية وفيه منفعة كثيرة غير اللحم فانه يجوز كراء الأرض به والحاصل أن كراء الأرض بدرهم ثم أراد أن يأخذ بدل تلك الدراهم واحدا من الثلاثة وأما واحد مما يراد للقنية فيجوز وقوله ولا يؤخذ في غنمها الضمير عائدا على الأربع المتقدمة وصورة المسئلة باعه واحدا من الأربع بثن معلوم بأن باعه ما يراد للقنية وفيه منفعة كثيرة غير اللحم أو ما لا تطول حياته بثن كدراهم ثم أراد أن يأخذ بدل تلك الدراهم بحيوانا لا يراد اللحم فلا يجوز وقوله ولا طعام يستثنى من ذلك ما إذا كان حيوانا يراد للقنية وفيه منفعة غير اللحم وبيع بدرهم فيجوز أن يأخذ بدلها طعاما (قوله أي من غير جنسه) راجع (٦٩) للاهريقين أي قوله حيوان وقوله لحم أي نقدا أو مؤجلا

وأما اللحم من جنسه فامنع وأما حيوان من جنسه يفصل فيه ان كان مثله فيه منفعة غير اللحم أجز والافلا فقول ولا يمنع أي والاب أن كان الحيوان من جنسه أو اللحم من جنسه منع تخرج منه الصورة المذكورة (قوله ولو كان مشتريه يريد ذبحه) هذا راجع لصورة الجواز أي في بيع حيوان من جنسه ولو كان يريد ذبحه أي دفع المايتوههم انه اذا أريد ذبحه يمنع لانه في معنى بيع لحم حيوان مع انه لا يمنع لانه من غير الجنس فتدبر (قوله أي ما كول اللحم) ظاهر عبارته ان هذا قيد غفل عنه المصنف مع انه لما قال بلحم جنسه يعلم منه ان ذلك اللحم يؤكل فيلزم ان ذلك الحيوان يؤكل (قوله وهذا ما لم يكن اقتناء لصوفه)

لانه طعام بمثله نسيئة ويجوز بيع ما ذكر من الحيوانات التي لا تباع باللحم بلحم من غير جنسها يدا بيد ولا يباع شيء منها بحيوان من جنسه مطلقا وما لا يباع شيء منها بلحم لا يؤخذ شيء منها كراء الأرض ولا قضاء عن دراهم أكرت الأرض بها ولا يؤخذ في غنمها حيوان لا يراد اللحم ولا طعام أما حيوان فيه منفعة غير اللحم فيباع بحيوان أو لحم أي من غير جنسه ولا يمنع ولو كان مشتريه يريد ذبحه وقوله كحيوان أي ما كول اللحم والاجاز بيعه باللحم لان كونه غير ما كول اللحم صيره جنسا مستقلا وقوله كخصي ضأن مثال لما قلت منفعته وهذا ما لم يكن اقتناء لصوفه ومثله خصي المعز المقتنى لشعره كما يفيد المعنى ونسب الزقاني المعرض له وفي التبصرة ما يفيد أنه كإرادة الصوف وفي المواق ما ظاهره يخالفه فانظره (ص) وكبيع الغرر (ش) عطف على ما قبله مشاركا له في النهي والغرر ثلاثة أقسام تمتنع أجماعا كطير الهواء وسماك الماء وجائز أجماعا كأساس الدار المبيعة وحشوا الجبة المغيبة ونقص الشهور وكالها في اجارة الدار ونحوها واختلاف الاستعمال في الماء في دخول الحمام والشرب من السقاء ومختلف في الحاقه بالاول أو بالثاني ومنه ما أشار إليه بقوله (ص) كبيعها بقيمتها أو على حكمه أو حكم غير أَرْضاه (ش) يعني أن من عقد البيع في سلعة من غير ذكر ثمن معين بل على ما تساوى من القيمة عند أهل المعرفة فانه لا يصح لانه يبيع مجهول أو على ان الثمن موقوف على حكم البائع أو المشتري أو أجنبي أو على رضا من ذكر الجهل بالثمن في الجميع اذ لا يدرى ما يحكم به المحكم أو ما يرضى به المشتري رضاه والضمير في حكمه محتمل أن يعود على البائع ويكون المراد بالغير المشتري أو أجنبي أو على رضا من ذكر الجهل بالثمن في الجميع ويحتمل أن يعود على العاقد ابيع البائع والمشتري ويكون المراد بالغير الأجنبي وهو الظاهر والفرق بين الحكم والرضا ان الحكم

وأما إذا اقتناه لصوفه فيجوز بيعه بحيوان من جنسه يتخذ للقنية وله منفعة كثيرة (قوله كما يفيد المعنى) وهو العلة وذلك انه اذا اقتناه بصوفه صار فيه منفعة كثيرة غير اللحم وذلك موجود فيما اذا اقتناه لشعره وقوله وفي التبصرة ما يفيد الخ الاخصر أن يقول وفي التبصرة ما يفيد (قوله وكبيع الغرر) الاضافة لادنى ملاسة أي البيع الملابس للغرر لأن الغرر مبيع والغرر هو التردد بين أمرين أحدهما على الغرض والثاني على غيره (قوله والغرر الخ) أي وبيع الغرر ثلاثة أقسام وقوله كطير الهواء أي كبيع الطير الذي في الهواء وقوله كأساس الدار أي كبيع الدار بأساسها وقوله وحشوا الجبة المغيبة وقوله المغيبة كذا في نسخته والمناسب المغيب صفة للحشوا والمعنى المغيب حشوها وقوله ونقص الشهور وكالها في العبارة حذف والتقدير وكالاجارة المحتملة لنقص الشهور وكالها وقوله واختلاف الخ أي وكبيع الماء المختلف استعماله وقوله والشرب من السقاء معطوف على دخول (قوله يحتمل أن يعود على المشتري ٣) أي ويكون المراد بالغير الأجنبي والبائع وقوله أو أجنبي أي يجعل الضمير عائدا على الأجنبي وقوله أو غيره عبارة عن المشتري والبائع وسكت عن ترجيح الضمير للبائع ويكون المراد بالغير المشتري أو الأجنبي مع انه الأقرب (قوله أو أرضاه من ذكر) في العبارة حذف والتقدير وقوله أو أرضاه معناه أو رضاه من ذكر

(قوله فان كان على الخيار صريح في الجميع) لا يخفى ان هذا يعارض الفرق المتقدم بين الحكم والرضا ويمكن أن يقال الفرق المتقدم بالنظر للمعنى في ذاته وهذا بالنظر للحكم الفقهي (قوله ويتصور ذلك في كل منهما) أي من المولى بكسر اللام والمولى بفتحها أما المولى بفتح فظاهر وأما المولى بالكسر فيحمل على ما إذا كان اشتراها له وكيله المفوض ولم يعرف القدر الذي اشترى به وكيله المذكور (قوله من جانبين أو أحدهما) راجع للباس والنبد لا يخفى ان المعنى صحيح ولكن فعل الجاهلية يدل على واحد وهو البائع في المناذرة والباس في المشتري فكان الرجلان يساووان الساعة فاذ المسها المشتري أو نبذها اليه البائع لزم البيع (قوله تبر كالأحدث) أي وهو ما ورد عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الملامسة والمناذرة (قوله لا تنشره ولا تعلم ما فيه) أي وبجهد لمسلك إياه مع عدم النشر وعدم العلم يلزم البيع وكذا يقال فيما (٧٠) بعد (قوله لا ينشر من جراه) أي لا يخرج من جراه الفرق بين هذا وما تقدم

أن الأول المبيع لم يكن مستورا في جراه وهذا المبيع مستور فاذن فهذه مفهومة بطريق الأولى وهو ليس من أفساد الملامسة فيكون المنع للجهالة ويحتمل أن يكون مراده وبجهد لمسل الجراب يلزم المبيع فيكون من أفراد ما نحن فيه وقوله أو تو بامدراجا أي أو شرأوك ثوبا مدرجا (قوله ان تبعه ثوبك) لاحظ مخاطبا معينا والامسا احتاج لمابعد (قوله ان تبعه ثوبك وتنبذ اليه) وجعل الالعقد منبر ما مجرد التبع وقوله ويكتفى بالباس أي لمس المشتري أي يكتفى بالباس في لزوم البيع وتحققه (قوله مقرا أو مظما) ومثل الثوب ما لا يؤكل لجهه وكذا ما يؤكل لجهه عند ان القاسم وقال أشهب شراء ما يؤكل لجهه بليل جائز لان الحصة باليد تبين المقصود منه من سمن وهزال وقيل ان الدواب يجوز بيعها في الليل المقرر دون غيره وأما ما يؤكل لجهه فيجوز في الليل مطلقا لمعروفة سمته بالباس وفي مختصر

يرجع للالزام والخبر بمعنى ان الحكم يلزمهما البيع جراه عليهما بخلاف الرضا فانه لا يلزمهما ذلك بل ان رضيا فبها وقعت والارجعها وليس له الالزام (ص) أو توليتك ساعة لم يذكرها أو غننا (ش) هذا أيضا من الغرر المفسد للبيع وهو أن الشخص المشتري ساعة اذا ولاها لآخر بأن قال له ولتلك ما اشتريت بما اشتريت ولم يذكرك الساعة له هو ولا غيره أو ذكرته لكن لم يبين له الثمن وقوله (بالزام) راجع لمابعد الكاف فان كان على الخيار صريح في الجميع والساكوت مثل الالزام الا في التولية فتصح وله الخيار ثم ان المضر الزامهما أو الزام أحدهما في بيعها بقيمتها أو على حكم غير المتبايعين أو رضاه وأما على حكم أحد المتبايعين أو رضاه فالمضر الزام غير من له الحكم والرضا منهما وأما في التولية فالمضر الزام الجاهل بالثمن ويتصور ذلك في كل منهما (ص) وكلامه في الثوب أو مناذرة فيلزم (ش) المفاعلة في كلامه ليست على باب أي وكلمة الثوب أو نبذ من جانبين أو أحدهما وانما عبر بلامسة ومناذرة تبر كالأحدث قال فيها قال مالك والملامسة شرأوك الثوب لا تنشره ولا تعلم ما فيه أو تنبذ له أو لا تأمله أو تو بامدراجا لا ينشر من جراه والمناذرة أن تبعه ثوبك وتنبذ اليه أو تو به وينبذ اليك من غير تأمل منه كما على الالزام قال أبو الحسن قوله ولا تعلم ما فيه يعني ويكتفى بالباس وقوله أو تنبذ له أي مقصرا أو مظما وقوله من جراه بكسر الجيم وعاء من جلد اه وقوله فيلزم هو كقول أبي سعيد مدرج في الحديث أما الملامسة فهي أن يلمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل والمناذرة أن ينبذ كل منهما ثوبا إلى الآخر بالليل أو بالنهار ولا يقبله الا بذلك ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراص المازري ولو فعل على أن يتظر اليها ويتأملها فان رضى أمسك جاز اه من الشيخ سالم (ص) وكبيع الحصة وهل هو بيع منتهاها أو يلزم بوقوعها أو على ما تقع عليه بلا قصد أو بعد ما تقع تفسيرات (ش) لخبر مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصة وعن بيع الغرر قال المازري في هذا الحديث تأويلات منها أن يكون المراد أن يبيع من أرضه قدر ما انتهت اليه رمية الحصة ولا شك في جهله لاختلاف الرمي وقيل معناه متى وقعت الحصة فقد وجب البيع وهو مجهول أيضا وقيل معناه أي ثوب وقعت عليه حصة فهو المبيع وهو مجهول أيضا وقيل معناه ارم بالحصة فخرج فلك بعدده

البرزلي مسألة اذا كان يصل لمعرفة المبيع ظاهرا أو باطنا بالقمر مثل النهار جاز البيع اه
 واطاهر أن الحوت كنهية الانعام وانظر الحكم في شراء الجيوب بالليل المقرر على الخلاف الأول (قوله وكبيع الحصة) أي البيع الملبس للحصة لان الحصة مبيعة (قوله وهل هو بيع منتهاها) كان الراي البائع أو المشتري أو غيرهما أي بالزام فان وقع بخيار جاز بشرط علم ما يباع حيث اختار الامضاء والالام يجوز (قوله أو يلزم بوقوعها) أي من يدا أحد المتعاقدين أو غيرهما (قوله ولا شك في جهله الخ) تقدم ان محل المنع اذا كان على الالزام على ما تقدم (قوله متى وقعت الحصة) أي ان في يدي الحصة ومتى وقعت لزوم البيع (قوله وقيل معناه أي ثوب وقعت عليه حصة) أي بلا قصد لشيء معين فلو كان بقصد أجزأ ان كان من المشتري وكذا من البائع بشرط جعل الخيار للمشتري لا للبائع وهذا كله حيث اختلفت السلع فان اتفقت جاز كان بقصد أو بغيره (قوله وقيل معناه ارم بالحصة فخرج) أي وقع من أجزائه المتفرقة بسبب الرمي فلك بعددهم أي يقول المشتري للبائع ارم بالحصة فخرج فلك الخ

دنانير

(قوله وبقي الموصول) بل ويقدر بيع **ك** ما صرح به بقوله أي أو بيع ما يلزم الخ وإذا تأملت تجد الأولى حذف بيع وتكون ما واقعة على بيع (قوله أجال شرعيا) وهو الزمن المعين للخيار وهو في كل شيء بحسبه كما هو معلوم (قوله لانه يؤدي للجهل في الاجل الخ) لا يخفى أن هذه الالة موجودة مع صورة الجواز (قوله لكن بشرط أن يكون الزمن معلوما) أي قدر زمن الخيار (قوله كما إذا قال له ان وقعت الحصة) أي أنا يدي الحصة في أوقعتها قصد من طلوع الشمس الى الزوال لزم البيع (قوله من طلوع الشمس الخ) لا يخفى أن لكل ساعة زمنا معين بالخيار والممنوع الزيادة على المعين لا النقص عنه (قوله قصدا كان البيع الخ) هذا يفيد أن قوله قصدا راجع للمستلتمين قبله وبعض الشراح رده وجعله راجعا للذي قبله بلصقه (قوله ينتج بالبناء للجهول) أي لفظا فلا ينافي أنه مراد منه البناء للفاعل وكلام المصباح يفيد ان ينتج بالبناء للفاعل قليل بالنسبة الى ينتج بالبناء للمفعول ويجري مثل ذلك في مضارعهم ما واقتصر في مختصر الصحاح على الثاني (قوله بكسر النون) هذا ضبط للنوى (٧١) وضبطه السكاكي بفتح النون والأول هو المختار وهو مصدر رتجت بالبناء للمفعول كذا

أفاده بعض شيوخنا (قوله مرسل) المرسل ما حذف منه الصحابي بأن يستند للتابعي كسعيد بن المسيب الحديث للنبي صلى الله عليه وسلم ويحذف الواسطة بينه وبينه وهو الصحابي (قوله وحبل الحبلية) عياض بفتح الياء منهم ما الآن الأول مصدر حبلى المرأة بالكسر والثاني جمع حابل كطالم وظلمة وقال الاخفش جمع حابلية أي محمول المحبول (قوله الى أن ينتج تناسج الناقة) أي الى أن يلد ما في بطن الناقة من الأولاد قال في المصباح حبل الحبلية ولد الجنين الذي في بطن الناقة وغيرها انتهى (قوله تبركا بالحديث) الأولى حذفه لانه لم يكن في الحديث ذكر الابل بل الابل وقعت في الموطأ (قوله أبيعك مايتكون) أي يتحصل وقوله في بطن ناقتي هذه كذا في نسخته فحاصله أن البيع هو الماء الذي كان في ظهر المهر الفحل ويجوز أن

دنا برأودراهم فقوله وهل هو بيع منتهاها على حذف مضاف أي بيع ذي منتهاها أي صاحب منتهاها أي ما بين مبدئها وبين منتهاها أي ما بين الراعي وبين منتهاها لأن منتهاها هو المبيع كما هو ظاهر العبارة إذ لم يفسر أحد الحديث به قوله أو يلزم معطوف على منتهاها أي أو بيع يلزم بوقوعها أو معطوف على بيع ويقدر الموصول أي أو بيع ما يلزم بوقوعها لأن بيع مصدر وهو لا يشبه الفعل فلا يعطف عليه الفعل أي والثمن والثمن معلومان وقد ضربا لذلك أجال شرعيا وجعل الوقوع من غير قصد انبراما للبيع فان ذلك لا يجوز لانه يؤدي الى الجهل في الاجل باعتبار وقوع الحصة إذ لا يدري في أي زمن تقع وأما مع القصد فيجوز لكن بشرط أن يكون الزمن معلوما كما إذا قال له ان وقعت الحصة من طلوع الشمس الى الظهر مثلا قصدا كان البيع لازما فانه يجوز ويلزم (ص) وكبيع ما في بطون الابل أو ظهورها أو الى أن ينتج النتاج وهي المضامين والملاقح وحبل الحبلية (ش) ينتج بالبناء للجهول والنتاج بكسر النون ليس الا لخبر الموطأ عن سعيد بن المسيب مرسل لا ربا في الحيوان وانما انتهى فيه عن ثلاثة المضامين والملاقح وحبل الحبلية قال مالك المضامين بيع ما في بطون اناث الابل والملاقح ما في ظهور الفحل وحبل الحبلية بيع الجزور الى أن ينتج تناسج الناقة فهي على الف والنشر المرتب الأول للأول والثاني للثاني والثالث للثالث وانما خص الابل تبركا بالحديث والأفلا خصوصية للابل أي ما في بطون الحيوانات وظهورها وقوله أو ظهورها أي بيع ما يتكون عن ضربا كما أن يقول أبيعك مايتكون من ماء في هذا في بطن ناقتي هذه مثلا وقوله فيما يأتي وكعسيب الفحل المعقود عليه الفعل وهو ضربا أي نزوه وضعوده عليه فلا تكرار وقوله وحبل الحبلية للجهل في الاجل والملاقح جمع ملقوح وهو ما في بطن الناقة والمضامين بتخفيف الميم وغلط من شدها جمع مضمون وهو ما في أصل الفحل هذا على غير ما في الموطأ من ألف والنشر المشوش وما مر من أنه من باب ألف والنشر المرتب على ما في الموطأ (تتبعه) لو أجل الثمن عدة جعل امرأة اعتبر المعظم من ذلك وهو تسعة أشهر ولو أجله عدة جعل ناقة أو بقرة أو غيرها ما اعتبر مدة المعظم من كل ذلك (ص) وكبيع بالنفقة عليه حياته (ش) يعني أن

يصور به تصويرا آخر بأن يشتري شخص نزوها على وجه الابدان يتنزل منزلة ربه في ذلك بخلاف العسيب كما يأتي (قوله والملاقح جمع ملقوح الخ) هذا غير ما صدر به أولا فوقع في كلامه التخالف والحاصل أنه على الأول يكون من قبيل ألف والنشر المرتب وعلى هذا يكون من قبيل ألف والنشر المشوش وهذا لا ينحيز فابن حبيب جعل المضامين بيع ما في الظهور والملاقح بيع ما في البطون (قوله وكبيع) هو محتمل لكونه من إضافة المصدر الى فاعله والمفعول محذوف أي وكبيع البائع سلعة دارا أو غيرها وكونه من إضافة المصدر لمفعوله والفاعل محذوف أي وكبيع الشيء المبيع البائع وقوله عليه أي البائع والضمير في حياته المتبادر حياة البائع كما قال الشارح ويحتمل عوده على العاقد وعلى الشخص أي شخص كان البائع أو المشتري أو غيرهما ومفهوم حياته أنه لو كان عدة معلومة جاز وهو كذلك ان كان على أنه ان مات البائع قبل تمامها رجع ما بقي من المدة لورثته أو لبيت المال وان كان على أنه هبة للمشتري لم يجز

(قوله أو يؤجرها) أفاد به ان المصنف أراد بالبيع ما يبيع الذوات والمنافع (قوله ان كان مقوما) أي مطلقا معلوم القدر أم لا فالصور أربع يرجع بالقيمة في ثلاث وبالمثل في واحدة والرجوع في الأربع مختلف فالمقوم المعلوم يرجع بقيمته والمجهول من مقوم ومثلي يرجع عليه بقيمة ما يأكل كل يوم (قوله كمالو كان في جلة عياله) فاذن لا فرق بين أن يقول لتنفق على ما يكتفي به مدة حياتي أو تدفع الى كل يوم كذا درهم او كذا مدة حياتي (قوله ولو سرفا) وانما يرجع بالسرف في مسألة البيع اذا كان السرف قائما كما أفاده بعض شيوخنا فان فات لم يرجع به ولا بعوضه وأما في مسألة الاجارة فيرجع به وبعوضه ان فات والفرق ان المشتري الذات عاك فيه الغلة تلك الرقبة فلذا لم يرجع مع الفوات بالسرف والاجارة لا تلك فيها غلة لعدم ملكه الرقبة ويلزمه اجرة المثل (قوله على الأرجح) أي الذي صوبه ابن يونس من قولين حكاهما عن (٧٣) بعض أصحابه أحدهما الرجوع كما قال وهو أقيس والثاني لا يرجع الا بالوسط كن

أنفق على يقيم له مال فانما يرجع عليه بالوسط (قوله وردا الآن يفوت) يفهم منه أنه ليس له يس المبيع مع قيامه في النفقة وهو كذلك (قوله هو مفهوم من قوله ورجع الخ) حاصل ذلك انه لما حكم بالرجوع عرف ان المبيع رد وذلك انه اذا كان قائما ترد عنه وان فات ترد قيمته وذلك انه لو كان لا رد المبيع لم يكن هناك رجوع بالقيمة (قوله فان فات بهدم أو بناء) أي على تقدير كونه دارا (قوله مضى) لا يخفى أن المناسب أن يحذف مضى وذلك أنه متى قبل مضى فالمعنى انما مضى بالثمن والحاشية ان الأولى للمصنف أن يقتصر على قوله ورد ذلك أن الرد مع قيام المبيع بمعنى رد ذاته ومع فواته فعنا مرد قيمته (قوله وكعبسب الفعل) بالياء يطلق على ذكر الفعل وضرايه وأما بدون ياء فلا يطلق الا على ضرايه وقوله يستأجر تفسيره أو بدل أو مستأنفة بتقدير المبتدا وقوله عقوق أي

الشخص لا يجوز له أن يبيع ساعة أو يؤجرها بالنفقة عليه مدة حياته لانه لا يدري ما يعيش من الزمان فهو جهل بالثمن واذا وقع ذلك فسخ ورجع المشتري على المالك بقيمة ما أنفق ان كان مقوما أو بمثله ان كان مثليا جهل قدره كمالو كان في جلة عياله وان علم يرجع بمثله كمالو دفع اليه مكيلة معلومة من الطعام أو دنائير أو دراهم معلومة واختلف هل يرجع بما كان سرفا بالنسبة للبائع أو لا يرجع الا بالمعتاد و صوب ابن يونس الاول واليه أشار بقوله (ص) ورجع بقيمة ما أنفق أو بمثله ان علم ولو سرفا على الأرجح (ش) وقوله (وردا الآن يفوت) هو مفهوم من قوله ورجع بقيمة ما أنفق أو بمثله لان الرجوع بذلك لا يكون الا بعد رد المبيع بعينه ان كان قائما فان فات بهدم أو بناء مضى وقضى بقيمته يوم قبضه ورجع عليه المبتاع بقيمة ما أنفق فتقاصان فن له فضل أخذه ولم يذكر المؤلف وقت اعتبار القيمة لانه لم يبه من البياعات الفاسدة انه يوم القبض ففي البيع يوم قبض المبيع وفي الاجارة عليه اجرة المثل وهو قيمة المنافع في أزمانه او في النفقة عليه له قيمة ما أنفق في أزمانه الا أن يعلم فله ثم عطف منه ما عناه على مثله من قوله كحيوان بلحم جنسه بقوله (ص) وكعبسب الفعل يستأجر على عقوق الانثى (ش) يعني أنه ورد انتهى عن أن يؤجر فله ليضرب الانثى حتى تحمل ولا شك في جهالة اذ قد لا تحمل فيعجز رب الفعل وقد تحمل في زمن قريب فيعجز رب الانثى والدليل على جملها غالبا ان تعرض عن الفعل وعقوق بضم العين لا يفتحها خلافا لانتظار وجهه في الشرح الكبير (ص) و جاز زمان أو مرات فان أعقت انفسخت (ش) أي ولاجل أن علة الفساد الجهل بالا كوام وزمنها الوتعين أحدهما جاز كيوم أو يومين أو امرأة أو مرات كثلاثة أو كوام أي مرات وعطف بأولافادة عدم الجمع بينهما كما في الواضحة ان سمي يوما أو شهرا لم يجز أن يسمى نزوات ابن عرفة في هذا الاصل خلاف فان حصل الاعاق أي الحمل انفسخت الاجارة في الصورتين كما ارتضاه ابن عرفة وعليه بحسب ما انتفع (ص) وكعبسب في بيعة (ش) عطف على كحيوان بلحم والنهي عنه ما في الموطأ وخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة وصححه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة ومحملة عند سالك على إحدى صورتين أشار لاحدهما بقوله (ص) يبيعها بالزام بعشرة نقدا أو أكثر لاجل (ش) أي يبيع سلعة بالزام

حمل (قوله ان تعرض عن الفعل) أي فاذا أعرضت عن الفعل غلب على الظن انها حلت في الحال وعدم ظهور الحمل عند ذلك أمر نادر (قوله انتظر وجهه الخ) وذلك أن المصادر الاتية على فعول بالفتح خمسة وهي القبول والوقود والولوع والظهور والوضوء قاله ابن عصفور في مقرره زاد الجلال بن هشام في شرح خطبة التسهيل وما عداهن فبالضم كالدخول والخروج ويجوز النطق بالضم قياسا فيما ورد بالنسبة واحترز بالمصادر من الاسماء فانها تأتي كثيرا على فعول بالفتح كصور وشكور وغفور (قوله فان أعقت) أي نفرت (قوله في هذا الاصل) أي القاعدة وهي الجمع بين الزمان والمدرات أي الذي هو كلي ما ذكر وهو تسمية الزمن مع تسمية المرات والحاصل أن ما ذكره الشارح جزئي من جزئيات القاعدة وهي الجمع بين الزمن والعمل (قوله كما ارتضاه ابن عرفة) أي خلافا لابن عبد السلام فانه يرجعه للمرات فقط وأما في الزمان فلا يفسخ بعقوقها أوله أو أثناءه بل اما أن يأتي بانثى يستوفي بها المنفعة أو يؤدي جميع الاجرة (قوله على إحدى صورتين) كذا في نسخته ولعل المناسب على صورتين كما هو ظاهر

(قوله على وجه يتردد النظر فيه) احتراز بذلك عن أن يقول البائع ذلك ويقول المشتري اشتريت بكذا فإنه لا يمنع حينئذ (قوله أو في السببية الخ) أي وعلى كل حال فالمراد بالبيعة العقد (قوله أو في السببية) في العبارة حذف والتقدير وفي ما باقية على الظرفية أو أنها للسببية فقوله أي بسبب بيعة راجع للسببية أي بيعتين بسبب بيعة أي بيعتين ناشئتين عن بيعة وأما قوله أي بيعة متضمنة لبيعتين فلا يناسب السببية بل ما يناسب الإيجال فالظرفية فلوقال الشارح وفي ما باقية على الظرفية أو أنها للسببية أي بيعة متضمنة لبيعتين أو بيعتين ناشئتين عن بيعة لكان أحسن أي ويكون قوله متضمنة راجعاً لبقائها على الظرفية ومعنى تضمن تضمن من اشتغال الطرف على المظروف وقوله أو بيعتين ناشئتين الخ راجع للسببية (قوله والجودة والرداءة متفقة) المناسب حذفها لأنه لا ينظر لذلك مع اختلاف الجنس أو الصفة وأراد بالصفة ما عدا الجودة والرداءة (قوله ولو بشمن واحد) أي كل سلعة بعشرة أي هذا إذا لم يكن الثمن واحداً بأن كانت هذه بعشرة وهذه بخمسة عشر بل ولو كان الثمن (٧٣) واحداً (قوله على الزوم بشمن واحد) هذا

القيد معتبر فلا كان بشمين اضر (قوله مخرج من قوله مختلفتين) بل من محذوف الذي هو قوله بجميع وجوه الاختلاف (قوله فيكاً) أي لئلا تكون الجودة والرداءة بجوهر زائد فالسلعتان بمثابة سلعة واحدة ويقال إن الأغراض تختلف بحسب ذلك والجودة والرداءة بمنزلة جوهر زائد فالأحسن التعليل المتقدم وهو أن الغالب الدخول على الأجود (قوله والمراد بالقيمة الثمن الخ) أي ويكون المعنى هذا إذا كان المخذ الثمن الذي بلغاه في النداء بل وإن اختلف الثمن أي اختلف الثمن بالنظر لوقت النداء فلا ينافي أنه بعد ذلك اتفق على أن الثمن واحد ولا يخفى ما في ذلك من التكاف (وأقول) الأقرب إبقاء القيمة على حالها وجعل الواو في قوله واختلفت الحال (قوله لا طعام الخ) لأن من خبر بين شئين بعد منتقلا لأنه قد يختار شيئاً ثم ينتقل عنه إلى أكثر منه أو أقل أو أجود وهو تفاضل ولأنه يؤدي لبيع الطعام قبل قبضه (قوله ولو اتحد جنسهما وصفتهما)

على وجه يتردد النظر فيه كأن يبيعهما ما بعشرة نقداً أو بأكثر لأجل وجعلها بيعتين باعتبار تعدد الثمن فقوله في بيعة أي في عقد واحد فالمراد بالبيعة العقد أو في السببية أي بسبب بيعة أي بيعة متضمنة لبيعتين ولو عكس في مثال المصنف لجاز لعدم التردد غالباً لأن العاقل لا يختار إلا الأقل لأجل وأشار لثاني الصورتين بقوله (ص) أو سلعتين مختلفتين (ش) في الجنسية كسواب ودابة أو الصنفية كدعاء وكساء أو القسم أي والجودة والرداءة متفقة بدليل ما يأتي وباع أحدهما ولو بشمن واحد بالزام ولو لاحدهما فلا يجوز للجهل بالثمن أن اتحد الثمن أو بالثمن والمثل أن اختلف الثمن (ص) إلا بجودة ورداءة وإن اختلفت قيمتهما (ش) لما كان قوله أو سلعتين مختلفتين يوهم عموم الاختلاف كيف كان أخرج هذه الصورة من ذلك فإنها جائزة والمعنى أن السلعتين إذا اختلفتا في الجودة والرداءة فقط مع الاتفاق فيما عداهما جاز بيع أحدهما على الزوم بشمن واحد وإن اختلفت القيمة وليس من بيعتين في بيعة لأن الغالب الدخول على الأجود وقوله إلا بجودة الخ مخرج من قوله مختلفتين أي مختلفتين بجميع وجوه الاختلاف إلا أن يكون الاختلاف بينهما بجودة ورداءة فيجوز أن ليست هذه الصورة من الاختلاف المنسدرج في النهي إذ ليست الجودة والرداءة بجوهر زائد فيكاً ثم ما سلعة واحدة والمراد بالقيمة الثمن لأنه الذي يتحدد مع الاختلاف تارة ويختلف تارة لأن الثمن يتبع الرغبات والقيمة دائماً تختلف باختلاف الجودة والرداءة فلا معنى للبالغه حينئذ (ص) لا طعام (ش) يعني ما مر من الجواز لا لشتر أحدي سلعتين مختلفتين بالجودة والرداءة بالالزام سواء كانتا ثوبين أو غيرهما من العبيد والبقر والشجر الذي لا ثم فيه مخصوص بغير الطعام أما إذا كانتا طعامين فلا يجوز بيع أحدي صبرتين طعاماً ولو اتحد جنسهما وصفتهما ولا يبيع أحد طعام وغيره كصبرة وثوب ولا يبيع أحد طعامين مع كل منهما أو مع أحدهما غيره كإشمل ذلك كله قوله (ص) وإن مع غيره (ش) كعرض وبائع عليه لئلا يتوهم الجواز وإن الطعام تبع غير منظور إليه فقوله لا طعام بالجر عطف على مقدر رأى الأجودة ورداءة فيجوز في ذلك كله لا طعام ومثل لقوله وإن مع غيره بقوله (ص) كخلة مشمرة من نخلات (ش) أي كبيع نخلة مشمرة على الزوم يختارها المشتري من نخلات مثرات أو غير مثرات فلا يجوز ذلك البيع بناء على أن من خير بين شئين بعد منتقلا فإنا اختار واحدة بعد أنه

(١٠ - خرشي خامس) أي الجودة والرداءة وغيرهما إلا أن المعتمدان هما إذا اتحد النوعا وكلا واختلافاً بالجودة والرداءة الجواز والوزن كالكيل وأخرى إذا اتفقا نوعاً وكلاً وجودة ورداءة فالأقسام ثلاثة أحدهما متحد النوع والكيل والصفة فيجوز ثانيهما مختلف الثلاثة متمنع ثالثهما متحد النوع والكيل واختلفت الصفة فيجوز ووجهه عبد الحق بما نصه وليس يدخله بيع الطعام قبل قبضه لأنه لو أسلم في محولة جاز أن يأخذ سمرأ مثل الكيل بعد الإجل (قوله أو غير مثرات) أي كلهن بل المثمر واحدة فقط وعلة المنع لما يؤدي من بيع الطعام قبل قبضه كما يتبين والحاصل أنه راد بقوله مثرات أي كلهن أو مجموعهن ويراد أن يزيد من واحدة فيأتي بيع الطعام قبل قبضه ويأتي بيع الطعام بالطعام متفاضلاً وأما إذا كان المثمر واحدة فلا يثنى البيع الطعام

قبل قبضه فقط فقول الشارح فخله ثمرة على الزوم ليس مراده الزوم لها بعينها بل المراد لزوم متعلق بها في الجملة (قوله أو أحدهما الخ) الاولى اسقاطه (قوله والشك في التماثل الخ) فان قلت قضية ذلك أنه لو تحققنا المماثلة لجاز مع أنه يمنع على ظاهر المصنف والجواب أن يقال خلفتنا عدة أخرى وهي بيع الطعام قبل قبضه (تنبية) قال بعضهم وإن مع غيره داخل في قوله سلعتين مختلفتين ذكره تنصيصا (قوله ان كانا مكيلين) أي دخلا على الكيل لكل منهما أو أحدهما وما إذا كان كل منهما جازا فلا يمنع بيع الطعام قبل قبضه (قوله أي قدر الثلث أي (٧٤) قدر ثلث الثمرة كيلا الخ هذه صورة خارجة عن موضوع المصنف

(قوله على الزوم) الاولى الشروع (قوله فعلى البائع الضمان) أي ضمان المبيع كله وفسخ البيع ولعل وجه الضمان أنه لم يتعين للمشتري شيء فهو يشبه ما فيه حق توقيف والظاهر أنه إذا لم يسبق من التخلل الا قدر ما استثنى البائع أن تكون كلها للبائع المستثنى (قوله اذا كان الشرط لاستزادة الثمن) بأن كان مثلها لو كانت غير حامل تباع بأقل مما بيعت به (قوله وأجبرا على أن يجمع بينهما) أي أجبر البائع والمشتري على أن يجمع بينهما المرأة وجنينها في ملك واحد فإذا كان كذلك تعلم أن البيع وقع على الاجنة وحدها فهي غير مسئلة المصنف بهذا الاعتبار قطعا وحينئذ فلا يلزم من لزوم القيمة فيها لزوم القيمة في مسئلة المصنف وذلك لان مسئلة المصنف فيها خلاف والقاعدة أن ما اختلف في فساده يفتقر بالثمن (قوله فان قصد التبري الخ) والحاصل أنه متى قصد استزادة الثمن امتنع في ثمان صور عليه أو وخشا ظاهرة الحمل أم لا وطئها وادعى استبراء أم لا ومتى قصد التبري امتنع أيضا أن وطئ ولم يستبرئ عليه أو وخشا ظاهرة أو خفية فان لم يطأ أو استبرأ جاز التبري في ظاهرة أو خفية أو وخشا في خفيته في الوحش

اختار قبلها غيرها وانقل عنها الى هذه فيؤدي الى التفاضل بين الطعامين ان كانا بوبين أو أحدهما لان المنقل اليه يحتمل أن يكون أقل من المنقل عنه أو أكثر أو مساويا والشك في التماثل كتحقق التفاضل والى بيع الطعام قبل قبضه ان كانا مكيلين أو أحدهما * ولما قرر المؤلف المنع في شراء الطعام على الاختيار لزوما وكانت العلة عدم الاختيار منتقلا وهي موجودة فيمن باع بستانه المثر واستثنى منه عدد من محلات يختارها أشار الى جوازها بقوله (ص) الا البائع يستثنى خسا من جناته (ش) أي الا البائع يستثنى خسا من جناته المبيع فانه جائز لان البائع لما كان الغالب أن يعرف جيد عاظه من رديئه فلا يتوهم فيه أن يختار ثم ينتقل بخلاف المشتري ولا بد أن يكون الثمر المستثنى قدر الثلث أي قدر ثلث الثمرة كيلا فيما اذا استثنى الثمرة وكذا لو استثنى التخلل بثمره لا بد أن يكون ثمره قدر الثلث سواء زاد المستثنى على خمس أو نقص خلافا لظاهر ما في التوضيح من أنه لا بد من اعتبار العدة المذكورة في المدونة والمستثنى هنا الثمرة مع الاصول لان الكلام في الطعام مع غيره وحينئذ ينتفي الشكرار مع قوله سابقا وصبرة وثمره واستثناء قدر ثلث لان المبيع هناك الثمرة فقط وكلام المؤلف فيما اذا استثنى البائع خسا من جناته على أن يختارها منه أما لو استثنى خسا مثلا على الزوم فانه يجوز ولو زاد المستثنى على الثلث لانه لما كان له بنسبة عدد ما استثنى فهو بمنزلة ما اذا استثنى جزأ معين كثلث أو نصف ولو هلك المبيع في هذه كانت مصيبة حصصة البائع منه ومصيبة حصصة المشتري منه سواء بقي منه قدر ما استثنى أو أكثر أو أقل ويكون بينهما ما على حسب المالكل وأما لو استثنى خسا على أن يختارها منه فعلى البائع الضمان ذكره الشارح ثم عطف جزئيا من جزئيات الغرر على قوله كييعها بقيمتها بقوله (ص) وكسيع (ش) أمة أو غيرها من الحيوان (ص) حامل بشرط الحمل (ش) اذا كان الشرط لاستزادة الثمن لما فيه من الغرر حينئذ وهي عن يزيد الحمل في ثمنها وسواء كانت ظاهرة الحمل أم لا لانه غرر ان لم يظهر أو من بيع الاجنة ان ظهر أو امتنع بيع الاجنة لا يجوز وفسخ وان قبضها ردت وان فانت كان عليه القيمة وأجبرا على أن يجمع بينهما ما أو يبيع الخ وبعبارة كلام المؤلف حيث قصد الاستزادة في الثمن فان قصد التبري جاز في الحمل الظاهر في العلي والوخش الآن يطأها ولم يستبرئ وفي الخفي في الوحش فقط الآن يطأها ولم يستبرئ أيضا فان قلت ما الفرق بين الوحش حيث جاز التبري من جملها مطلقا دون الرائعة قلت الفرق ان الحمل يضع من ثمن الرائعة كثيرا وذلك غرر كما أشاره في المدونة فان قلت ما الفرق بين الظاهر في الرائعة والخفي فيها حيث جاز التبري من الاول دون الثاني قلت هو الغرر في الخفي لان المشتري يجوز وجوده وعدمه بخلاف الظاهر فانه يتحقق وجوده فلا غرر فيه وهذا اذا صرح بما قصد فان لم يصرح بشيء فانه يحتمل على قصد الاستزادة

في

ظاهرة أو خفية فان لم يطأ أو استبرأ جاز التبري في ظاهرة أو خفية أو وخشا في خفيته في الوحش دون العلية (قوله الا أن يطأها) مستثنى من قوله جاز في الحمل الظاهر (قوله فان قلت ما الفرق) لا يستغنى عن ذلك بالسؤال المتقدم وجوابه لانه في الاول انما نظر بين الوحش والعلی لا بين حالي العلي وهذا بين حالي العلي بل اذا تأملت تجده يستغنى قطعا بالجواب عن السؤال الاول عن السؤال والجواب الثاني لان قوله في جوابه الاول يضع من ثمن الرائعة كثيرا وذلك غرر ريدل على ذلك لانه لا يتأتى غرر ولا يقال غرر الا باعتبار الحمل الخفي لا باعتبار الظاهر

(قوله اذا كان الحمل يزيد) أي بان كانت وخشا (قوله فان كان ينقص من ثمنها) بأن كانت عليه (قوله غرر يسير) فان شئت في كونه يسيرا فالأقرب المنع شرح الموطأ واعلم انه اختلف في علة الغرر فقل كل أموال الناس بالباطل وقيل لما يؤدي اليه من النزاع وقيل لعدم القدرة على تسليمه (قوله واللحاف والحشوا الخ) الاولى أن يقول واللحاف المحشو ويحذف قوله والحشو والمغيب ٣ (قوله أو يكون ملغى) معطوف على يتحرى وكأنه يقول ويتحرى طرفه أو يوزن ويؤخذ عنه أو يكون ملغى والحاصل أنه يوزن الطراحة كلها ثم يوزن الطرف وحده أو يتحرى وبعد ذلك يؤخذ عنه أو يلغى أما الأولان فظاهر وأما الثالث فتوزن الطراحة كلها كل رطل بكذا الشامل للطراحة وما فيها وذلك لأن الطرف خفيف فكعدم تطيره في السمن اذا كان الوعاء فا يكون التفاوت قليلا والحاصل أن أواني السمن يجري فيها هذا التفصيل ويجرى كذلك هنا هذا هو الذي تقدم له (٧٥) (قوله اذا البيع من الامور الحاجة)

رده محشى تت بقوله ثم قال أي ابن عرفة والاتفاق على صحة بيع حبة محشوة بمحشوها المجهول وفساد بيع حبة ثياب قيمتها ضعف قيمة الحبة مع حشوا الحبة دونها صفقة واحدة ولا منفرد غير الحاجة للمحشوف يبعه مع حبه وعدمها في بيعه مع الاثواب وبه تعلم ما في قول من ونهه ج ولم أرهم تعرضوا لقيدها الحاجة وكأنه لبيان الواقع اذا البيع من أصله من الامور الحاجة ثم عطف جرثيما من جرثيمات الغرر عليه لورود النهي بخصوصه بقوله (ص) وكذا بيته مجهول معلوم أو مجهول من جنسه (ش) قوله مجهول عطف على معلوم أي أو بيع مجهول بمجهول وقوله من جنسه راجع لهما * ولما كانت المزاينة مأخوذة من الزين وهو الدفع من قولهم نافذة زبون اذا منعت من حلالها ومنه الزبانية لدفعهم الكفار في النار فلو عدت المغالبة وتحققت المغالبة في أحد الطرفين فلا منع كما أشار اليه بقوله (ص) وجازان كثر أحدهما في غير بوي (ش) أي وجاز بيع المجهول بمثله وبالمعلوم ان كثر أحدهما كثره يمينه حال كون العقد واقعيا في غير بوي أي ما يدخله بالفضل فيشمل قوله غير بوي ما يدخل به بالنساء وما لا يدخله بأصلا فيجوز بيع الفاكهة بالفاكهة من جنسها اذا تبين الفضل لكن بشرط النقد كما يفهم من قوله في السلم وأن لا يكونا طعامين ولو قال فيما لا رافضل به لكان أحسن وقوله أحدهما أي العوضين من جنس كصبرة تفاح بصبرة تفاح أو جنسين كصبرة تفاح بصبرة خوخ مثلا جازا واحدا ترز بقوله في غير بوي من الر بوي فانه لا يجوز مع كثر أحدهما التفاضل في الجنس الواحد أما اذا اختلف الجنس فلا نزاع في الجواز ولما قيد المزاينة بالتعادل في الجنس فمع اختلافه ولو بدخول ناقل لا مزاينة عطف على فاعل جاز قوله (ص) ونحاس يتور (ش) أي وجاز بيع نحاس مثلث التور بتور بفتح التاء المثناة الفوقية اناه يشرب فيه وقد يكون أكبر من اناه الشرب على المشهور نقد او مؤجلا

في جميع الحيوان غير الادي وكذا في الادي اذا كان الحمل يزيد في ثمنها فان كان ينقص من ثمنها جمل على قصد التبري انتهى * ولما كان الغرر ثلاثة أقسام ممنوع اجماعا كطير في الهواء وجاز اجماعا كأساس الدار ونحوه ومختلف فيه كبيع السلعة بقيمتها او قدم ما يفيد القسم الاول والثالث أشار للقسم الثاني بقوله (ص) واعتقر غرر يسير الحاجة لم يقصد (ش) يعني أن الغرر اليسير يغتفر اجماعا لكن حيث لم يقصد كأساس الدار المبيعة وأجارتها مشاهرة مع احتمال نقصان الشهور وكالحبة المحشوة واللحاف والحشو ومغيب والشرب من السقاء ودخول الحمام مع اختلاف الاستعمال فخرج بقيد البسالة الكثير كبيع الطير في الهواء فلا يغتفر اجماعا ومن الغرر الكثير بيع نحو الطراحة المحشوة فلا يجوز الا بالوزن ويتحرى طرفه أو يوزن أو يكون ملغى كما مر في بيع السمن بطرفه وبقيده عدم القصد خرج بيع الحيوان بشرط الحمل وقيد الحاجة لبيان الواقع اذا البيع من أصله من الامور الحاجة ثم عطف جرثيما من جرثيمات الغرر عليه لورود النهي بخصوصه بقوله (ص) وكذا بيته مجهول معلوم أو مجهول من جنسه (ش) قوله مجهول عطف على معلوم أي أو بيع مجهول بمجهول وقوله من جنسه راجع لهما * ولما كانت المزاينة مأخوذة من الزين وهو الدفع من قولهم نافذة زبون اذا منعت من حلالها ومنه الزبانية لدفعهم الكفار في النار فلو عدت المغالبة وتحققت المغالبة في أحد الطرفين فلا منع كما أشار اليه بقوله (ص) وجازان كثر أحدهما في غير بوي (ش) أي وجاز بيع المجهول بمثله وبالمعلوم ان كثر أحدهما كثره يمينه حال كون العقد واقعيا في غير بوي أي ما يدخله بالفضل فيشمل قوله غير بوي ما يدخل به بالنساء وما لا يدخله بأصلا فيجوز بيع الفاكهة بالفاكهة من جنسها اذا تبين الفضل لكن بشرط النقد كما يفهم من قوله في السلم وأن لا يكونا طعامين ولو قال فيما لا رافضل به لكان أحسن وقوله أحدهما أي العوضين من جنس كصبرة تفاح بصبرة تفاح أو جنسين كصبرة تفاح بصبرة خوخ مثلا جازا واحدا ترز بقوله في غير بوي من الر بوي فانه لا يجوز مع كثر أحدهما التفاضل في الجنس الواحد أما اذا اختلف الجنس فلا نزاع في الجواز ولما قيد المزاينة بالتعادل في الجنس فمع اختلافه ولو بدخول ناقل لا مزاينة عطف على فاعل جاز قوله (ص) ونحاس يتور (ش) أي وجاز بيع نحاس مثلث التور بتور بفتح التاء المثناة الفوقية اناه يشرب فيه وقد يكون أكبر من اناه الشرب على المشهور نقد او مؤجلا

لما (قوله من قولهم م نافذة زبون) أي ان الزين مأخوذة من زبون ودائرة الاخذ أوسع أي والمنع يستلزم الدفع فخصت المناسبة (قوله ومنه الزبانية) أي ومن الزين أخذت الزبانية والاولى أن يزيد أيضا فيقول ومن الزين أخذت الزبانية أيضا أي كما أخذ منه المزاينة وان كان يصح أن يقال ومن زبون أخذت الزبانية أيضا أي كما أخذ منها الزين لما قلنا ان المنع يستلزم الدفع (قوله لكان أحسن) أي لان كلام المصنف موهم وذلك لان قوله غير بوي لا يشمل مثل التفاح لان التفاح روي بالنساء ولو قال فيما لا رافضل به شمل التفاح لانه لا رافضل فيه بل فيه رانساء فقط وقوله أو جنسين المناسب حذفه لان المزاينة انما تعتبر فيما كان من جنس واحد فتدبر (قوله على المشهور) ومقابلته قولان يجوز نقضه وان لم يتبين الفضل وعدم الجواز لاجل هذا قول الثاني المنع لاجل الجواز نقدا ان تبين الفضل (قوله نقدا وموجبلا) المناسب أن يحمل ذلك على النقد كما أفاد بعض المحققين وأما ما كان مؤجلا قوله منعت وهذا جواب لما هذا الجواب ساقط من الشارح في التبيح التي يدينها اه

فسيأتي فيه أن صعب الصنعة تارة يسلم في أصله وتارة يسلم فيه أصله وفي كل ما أن يمكن عوده أم لا فإذا كان صعب الصنعة يمكن عوده اعتبر الأجل في سلمه في أصله وفي سلم أصله فيه أما الأول فبأن لا يمضي زمن يمكن رجوعه فيه إلى أصله وأما سلم أصله فيه فبأن لا يمضي زمن يمكن الصنعة فيه وأما إذا لم يمكن عوده اعتبر الأجل في سلم أصله فيه لا سلمه في أصله أن أراد المصنف بالنحاس في قوله ونحاس بتور ما يشمل الجدد التي بطل التعامل بها ويشمل ما يكسر من أواني النحاس والنحاس الذي يأتي غير مصنوع من بلاد الروم (قوله لا يجوز بيعها بالفلوس التي تجددت) وأما بيع فلوس لم يبطل التعامل بها عالم يبطل التعامل بها فذكر عب أنه يجوز أن استوى عدد كل فإن اختلف منع ولو عرف (٧٦) الوزن انتهى وانظر مع أنه تقدم أن المشهور لا يدخلها الر بالفعل هذا على

خلاف المشهور وحرر (قوله أي لا يباع نحاس بفلوس) محل المنع حيث جهل عدد الفلوس سواء علم وزن النحاس أم لا أكثر أحدهما كثرة تنفي المزانية أم لا أو علم عددها وجهل وزن النحاس حيث لم يتيقن فضل أحد العوضين والجاز كما إذا علم عدد الفلوس ووزن النحاس سواء علم عدد وزنها أيضاً أم لا لأن معيارها الشرعي العددها لصور ثمانية خمسة ممنوعة وهي التي يحمل عليها المصنف وصورت ثلاث جائزات وقد عرفت قول المصنف ونحاس بتور لا فلوس وسكت عن تور بفلوس فيجوز أن علم عددها ووزنها وكذا أن علم عددها وجهل وزنها لكن وجدت شروط الجراف فيجوز أن لم يكن كثرة تنفي المزانية لنقل الصنعة فان لم توجد شروطه منع كالأوجهل عدد الفلوس والحاصل أنه لو جهل عدد الفلوس امتنع علم وزن التور أم لا وأما علم عدد الفلوس أجزأ أن علم وزن التور فإن لم يعلم وزنها أجزأ أن وجدت شروط الجراف وان لم يكن

لانتقاله بالصنعة سواء كانا جزأين أو كان الجزأف أحدهما وكذلك يجوز بيع الأواني النحاس التي يطبخ فيها بالفلوس لأنهما صنوعان وأما ما يكسر من الأواني المذكورة فلا يجوز بيعه بالفلوس وكذلك الفلوس التي بطل التعامل بها لا يجوز بيعها بالفلوس التي تجددت لأنها صارت نحاساً وهذا داخلان تحت قوله (ص) لا فلوس (ش) عطف على تور أي لا يباع نحاس بفلوس اتفاقاً لعدم انتقال الفلوس بصنعتها بخلاف صنعة الاتاء وانظر بسط ما يتعلق بهذه المسئلة في شرحنا الكبير ثم عطف منها عنه على قوله كميوان بلحم بقوله (ص) وككالي بمنله (ش) خبر عبد الرزاق نهى عليه الصلاة والسلام عن الكالي بالكالي وهو الدين بالدين مهشور من الكلاعة بكسر الكاف وهي الحفظ واستشكل بأن الدين مكروه لا كالي وإنما الكالي صاحبه لأن كلام من المتبايعين بكلا صاحبه أي يحرسه لأجل ماله قبله ولذا وقع النهي عنه لافضائه للنازعة والمشجرة وأجيب أمابأنه مجاز في المفرد أطلق على المكروه لعلاقة الملازمة كما في إطلاق دافق في قوله تعالى من ما دافق على مدفوق أو مجاز في اسناد الفعل للملابسه أي كالي صاحبه كعيشة راضية أي مرضية أو يقدر الأضمار في الحديث أي نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن بيع مال الكالي بمال الكالي ويجري مثله في كلام المؤلف * ولما كانت حقيقة هذا البيع محتوية على ثلاثة أقسام فسخ الدين في الدين وبيع الدين بالدين وابتداء الدين بالدين وان كان بيع الدين بالدين يشمل الثلاثة لغة إلا أن الفقهاء سموا كل واحد منها باسم يخصه ابتداء المؤلف بأشدها لأنه راجع بالجاهلية يقول رب الدين لمدينه أما أن تقضي حقاً وأما أن تربى لي فيه فقال (ص) فسخ مافي الذمة في مؤخر ولو معينا يتأخر قبضه (ش) يعني ان فسخ الدين في الدين هو أن يفسخ مافي ذمة مدينه في أكثر من جنسه إلى أجل أو يفسخ مافي ذمة في غير جنسه إلى أجل كعشرة في خمسة عشر مؤخرة أو في عرض مؤخر أو مالوا آخر العشرة أو حط منها درهما وآخره بالتسعة فليس من ذلك بل هو سلف أو مع حطية ولا يدخل في قوله فسخ لأن تأخير مافي الذمة أو بعضه ليس فسخاً إنما حقيقة الفسخ الانتقال عما في الذمة إلى غيره وهو ما ذكرناه وقوله يتأخر قبضه صفة لمعين وهو مستغنى عنه بقوله في مؤخر وقوله قبضه أي ضمانه (ص) كغائب ومواضعة (ش) مثال للمعين الذي يتأخر قبضه يعني أنه لا يجوز أخذ شيء غائب من المدين عما في ذمته من الدين كعقار بيع مزارعة أو أمة تتواضع أو غار يتأخر

جدها

كثرة تنفي المزانية لنقل الصنعة له وان لم توجد منع هذا بسط المسئلة (قوله بأن الدين

مكروه) أي يكلوه صاحبه فصح موافقته لقوله لأن كلام الخ (قوله لأن كل واحد بكلا صاحبه) هذا لا يظهر إلا في ابتداء الدين بالدين (قوله الملازمة) أي ملازمة كل لا آخر إذ يلزم من الحافظ المحفوظ والعكس (قوله أو مجاز في اسناد الفعل) أي معنى الفعل لأن كالي ليس بفعل بل في معنى الفعل (قوله أي مرضية) بيان لوصف عيشة في حد ذاته لا بالنظر لخصوص ما هو فيه والاقالمناسب له أن يقول أي راض صاحبها (قوله أي ضمانه) أي وان حصل القبض بالفعل والحاصل أنه ليس المراد بقول المصنف قبضه القبض بالفعل الذي هو حقيقة بل الضمان ولو حصل قبض بالفعل كالسلعة التي فيها خيار (قوله بيع مزارعة) يصور بصورتين أحدهما أنه يباع له العقار المذكور بالدين ودخل معه على الذراع وهذه هي الاستفادة من بهرام تصوير المصنف الثانية تؤخذ مما قبلها بالأولى أن يكون

شخص اشترى العقار بالذراع وقبل الذرع أحب أن يجعله في الدين وقوله أو أمانة تتواضع في شب ما حاصله أنه يصح أن يريد بقوله تتواضع من شأنه أن تتواضع بأن دفع له في دينه أمانة عنده تستحق المواضعة أن لو بيعت غيره ويجوز أن تصور بأن تكون تتواضع بالفعل بأن يكون اشترى جارية شرعت في المواضعة ثم أحب أن يجعلها في الدين (أقول) وكذا يجري هذا في قوله أو سلعة فيها خيار أو عهدة ثلاث أو ما فيه حق توفية فحق أحب أن يجعل القمح عنده في مقابلة الدين ويريد الكيل بعد ذلك فإنه لا يجوز وبعد هذا كله فالتمس بادراك التصور الأول ويكون غير مفهوم ما بالأولى (قوله أو أمانة يبيع جزاها الخ) ضعيف والمعتمد ولو يبيع جزاها كذا في شرح شب واعتمده شيخنا السلوكي لكن يراد بالقبض هنا ما يشمل القبض الحسي والمجازي وهو الضمان فالقبض الحسي بالنسبة للعقار الذي يبيع جزاها فتدبر (قوله أو منافع عين) ظاهر المصنف أنه لا فرق بين أن يكون الدين (٧٧) حالا أو مؤجلا ولا بين أن تكون المنافع تستوفي قبل حلول الأجل أو معه

أو بعده بقرب أو بعد (قوله وأجاز ذلك أشهب) أي لأنها لما أسندت لمعين أشبهت المعينات المقبوضة وقد فعل ذلك عجم كانت أجرة دكان له عند مجلد كتب فأعطاه كتابا مجلدا وقص عليه الأجرة وكان يقول هذا على قول أشهب وقد صححه المتأخرون وأفتى به ابن رشد (قوله وهذا إذا أخذ ذلك كله من الغريم) ظاهره رجوعه لما إذا كانت المنافع لمعين أو لا الآن قضية قول الشارح الآتي وفهم من قوله بدين الخ تخصيصه بمنافع المعين وحرر (قوله وبيعه بدين) متحدا كافي الصورة الأولى أو متعددا كافي الصورة الثانية (قوله لأن الذمة لا تعمّر) تعليل لقوله ابتداء ولم نقل فسخ ولا يبيع لأن الذمة لا تعمّر الخ بخلاف الأمرين فالذمة طاهرة قبل المعاقدة (قوله وهو أخف الخ) سبأني توضيح ذلك في قوله والاضيق صرف الخ (قوله دين ميت) أي دين منسوب لميت من حيث أنه عليه وأعماله تجعل الأضافة تعني على لأن

جذها أو سلعة فيها خيار أو عهدة ثلاث أو ما فيه حق توفية بكيل أو وزن أو عدد أو أمانة يبيع جزاها فيجوز لدخوله في ضمان المشتري بالعقد (ص) أو منافع عين (ش) عطف على معين وحينئذ فيستفاد منه الخلاف في المسئلة والمراد بالمعين الشيء المعين أي أو منافع معين كركوب دابة معينة أو سكنى دار أو خياطة أجبر معين أو خدمة عبده معين مدة فلا يجوز عند ابن القاسم لأن المنافع وإن كانت معينة في الدار والخياطة والعبدة فهي كالأدين لتأخير أجزائها وأجاز ذلك أشهب وانما قلنا والمراد الخ وذلك لأنه محل الخلاف وأما منافع غير المعين فلا خلاف في المنع فيه كفسخ الدين في ركوب مضمونة أو خياطة كذلك وهذا إذا أخذ ذلك كله من الغريم ولو أخذت ذلك من غير غريمك لحاز (ص) وبيعه بدين (ش) هذا هو القسم الثاني من أقسام الكالّي والمعنى أن الدين ولو حالا لا يجوز بيعه بدين قال المؤلف ولا بد من تقديم عبارة الذمتين أو أحدهما ويتصور في ثلاثة كمن له دين على شخص فيبيعه من ثالث بدين وفي أربعة كمن له دين على إنسان ولثالث دين على رابع فيبيع كل ما يملك من الدين بحال صاحبه من الدين ولا زيادة في فسخ الدين على اثنين أي ولا يتصور بيع الدين بالدين في أقل من ثلاثة ولا يرد ما يأتي في بيوع الأجل المشار إليه بقوله كساوي الأجلين أن شرطان في المقاصة للدين بالدين فقد وجد ببيع الدين بالدين من اثنين لأننا نقول ليس هذا ببيع دين بدين وهو ظاهر وليس هو فسخ الدين في الدين أيضا فهو من ابتداء الدين بالدين إذ ليس للكالّي قسم رابع وفهم من قوله بدين عدم منع بيع الدين بمعين بتأخير قبضه أو بمنافع معين ولذا لم يقل وبيعه بدين وذكر ثالثها قوله (ص) وتأخير رأس مال السلم (ش) يعني أنه لا يجوز تأخير رأس مال السلم أكثر من ثلاثة أيام وهو من أحد النقدين على ما يأتي لمافيه من ابتداء الدين بالدين لأن الذمة لا تعمّر الا عند المعاقدة وهو أخف من بيع الدين بالدين الذي هو أخف من فسخ الدين في الدين * ولما انتهى الكلام على بيع الكالّي بالكالّي شرع في الكلام على بيعه بالنقد وأنه لا يخلو من هو عليه من أن يكون ميتا أو حيا غائبا أو حاضرا فقال (ص) ومنع بيع دين بميت وغائب ولو قرئت غيبته وحاضرا لأن يقر (ش) يعني أنه لا يجوز للشخص بيع ماله على الغير من دين سواء كان حيا أو ميتا ولو علم المشتري تركته لأن المشتري لا يدري ما يحصل له بتقدير دين آخر إلا أن يكون من هو عليه حاضرا بالبلد مقر أو الدين مما يباع قبل قبضه لا طعاما من يبيع وبيع بغير جنسه

الاضافة لأنني بمعنى على كما هو معلوم وكذا تمنع الحوالة عليه (قوله ولو قرئت غيبته) ولو ثبت الدين بينه وعلم ملاؤه بخلاف الحوالة عليه فإنها جائزة (قوله وحاضر) ولو ثبت الدين بينه (قوله إلا أن يكون من عليه الدين حاضرا بالبلد) اشترط حضوره لعلم خاله من فقر أو غنى إذ لا بد من علم ذلك لاختلاف مقدار عوضه باختلاف حال المدين من فقر أو غنى والمبيع لا يصح أن يكون مجهولا (قوله والدين مما يباع قبل قبضه) احتراز عما لو كان طعاما من يبيع كما أفاده بقوله لا طعاما من يبيع (قوله وبيع بغير جنسه) بأن يكون عرضا وبيع بدراهم أو دنائير أو بالعكس أي لأنه إذا بيع بجنسه وكان المبيع غير حال فقد يتغير سوقه بزيادة عند حوالة نفسه سلف بزيادة فسخ بجنسه ولو حالا لم يتغير سوقه سد الذريعة وهذا التوجيه ذكره عب ولم يذكره عجم ولا شب وذكر بعض شيوخنا غير ذلك فقال يحترز بذلك عما لو كان حيا أو ميتا لا يجوز بيعه بغير جنسه كما تقدم

من انه منهي عنه ويحترز بذلك أيضا عا لم كان عليه عروضا ثم باعها بأكثر من ثمنها وأقل نقد فلا يجوز ~~ك~~ مشترة أقواب باعها بأحد عشر نقدا أو ثمانية نقدا فلا يجوز أيضا لما فيه من حط الضمان وأزيد في الاكثرومن وضع وتجهل في الاقل مؤلف كبير بالمعنى ولعل هذا محمول على ما اذا باعها لمن هي عليه وأما غيره فالجواز انتهى ويحتمل أن يقال ليس الوجه هكذا بل الوجه انه اذا بيع بجنسه بفصل فيه فان كان مساويا لصفة وقدر أجزوا ان كان يأخذه بقليل ويعود عليه كثير فهو سلف جرت فعاوان كان بالعكس فلهمة ضمان يحصل وسية أنى يقول المصنف والشئ في مثله قرض شامل للقوم وغيره فتدبر ذلك (قوله وليس ذهب الخ) أى والأدى للصرف المؤخر (قوله وان لا يقصد المشتري اعنات المدين) ولا يستغنى عنه بما قبله وذلك لان قصد الاعنات لا يلزم أن يكون ناشئا عن عداوة سابقة (قوله فانه لا يدخل في (٧٨) ذلك الرهن والحيل) أى اذا اشترط عدمه ما أوسم كالان الدين ملك للبائع والتوثيق

بالرهن والحيل حق له وكل منهما منفك عن الآخر والاصل بقاء ما لافسان على ملكه حتى يخرج عنه برضاه (قوله للسلامة) علة لقوله بقر (قوله هـ) هذا هو المعول عليه) أى خلافا لما أفتى به بعضهم من دخول الرهن والحيل من غير شرط (قوله العريان) اسم مفرد لاجمع ولا اسم جمع ويقال عربون بضم العين وسكون الراء ويفتح العين والراء وغير ذلك انظره (قوله أن يعطيه شيا) بدل أو عطف بيان أو خبر لمبتدأ محذوف (قول اذا كان يتركه له مجانا) أى فلا يحاسب به مطلقا كره البيع أو أحب وأما ان أعطاه على انه ان كره البيع أخذه وان رضى حاسبه به من الثمن فلا بأس ويختص عليه ان كان لا يعرف بعينه لثلا يتردد بين السلفية والثمنية (قوله وكلام المؤلف يصدق) صدق فيما قال وان كان المتبادر عدم الصدق وما تقدم حل بالمتبادر (قوله أو كافرة غير حرة) وأما اذا كانت حرة أى بأن نظفنا بالام دون

وليس ذهباً بقصة ولا عكسه وأن لا يكون بين المشتري والمدين عداوة وان لا يقصد المشتري اعنات المدين وأما ان لم يقر فلا يجوز لانه من شراء ما فيه خصومة وقوله ومنع بيع أى بالنقد وأما بالدين فقد مر (تقنة) من ملك ديناً بوجه من وجوه الملك ما عدا الارث وكان فيه رهن أو حيل فانه لا يدخل في ذلك الرهن أو الحيل الا ان يشترط دخولهما ويحضر الحيل ويقر بالحالة وان لم يرض بالتصديق لمن ملك للسلامة من شراء ما فيه خصومة لكن لرب الرهن أن يطلب وضعه عند أمين هذا هو المعول عليه بخلاف لو ملك ما ذكر بارت فانه يكون له برهنه وحيله وان لم يشترط ذلك وللا رهن طلب وضعه عند أمين غير الوارث (ص) وكبيع العريان ان يعطيه شيا على أنه ان كره البيع لم يعد اليه (ش) هذا عطف على كميوان بلهم وقد مر على عليه الصلاة والسلام عن بيع العريان وهو أن يشتري سلعة بثمن على أن المشتري يعطي البائع أو غيره شيا من الثمن على أن المشتري ان كره البيع لم يعد اليه مادفعه وان أحب البيع حاسبه به من الثمن لانه من كل أموال الناس بالباطل وغرر قال عيسى ويفسخ العقد فان فانت مضت بالقيمة ومثل قوله لم يعد اليه اذا كان يتركه له مجانا وكلام المؤلف يصدق بهذه ومثل البيع الاجارة فلا فرق بين الذوات والمنافع (ص) وكثفريق أم فقط من ولدها وان بقسمة (ش) لقوله عليه الصلاة والسلام من فرق بين والده وولدها وفي رواية من أمر بتفريق والده وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة وهو حسن صحيح واحتراز بقوله فقط من غير الام فلا يحرم تفرقة الاب من ولده ولا الاخ من أخيه أو ابن أخيه ولا الجد أو الجدة من ولده أو ولد أم أى ولادة لا أم رضاع لان الام أخبر بمصلحته وأشفق وقوله أم مسلمة أو كافرة غير حرة من ولدها وان من زنا وظاهره ولو مجنوناً وأمه كذلك الا أن يخاف من أحدهما حصول ضرر بالآخر وقوله وان بقسمة مبالغفة في المنع كما لو ورث جماعة الولد وأمواف فلا يجوز لهم أن يقتسموها ولو بالقرعة وان اشترطوا عدم التفرقة لا فتراقهم في الملك وأما بالرهن والاجارة بأن يجعل أحدهما أجرة أو بالنكاح بأن يجعل أحدهما صداقا فيجوز ويجعلان في حوز واحد وبالحق بقوله (ص) أو يبيع أحدهما العبد سيد الآخر (ش) لئلا يتوهم أن العبد وما ملك لسيد أي لا يجوز لمن ملك أم أو ولدها أن يبيع الام لرجل وولدها العبد لرجل لا حتمال أن الرجل يعتق عبده وقوله لعبد أو ولي للعبد سيد الآخر (ص) مالم يتغر (ش) أى وحده منع التفرقة مالم يتغر أى يثبت بدل

رواضحه

هكذا

قال اللقاني ولم يرتضه عجب بل ارتضى انه لا بد من الجمع في الملك وهو الظاهر كما أفاده شب وفي عب اعتماده وعبارة شب وما وقع في حاشية شيخنا من جواز جعل أحدهما أجرة أو صداقا فهو غير ظاهر انتهى وهو كلام ظاهر فعلى هذا كلام شارحنا في الرهن مسلم (قوله بأن يجعل الخ) وأما لو أجزأ أحدهما أو زوج الام فلا فسح لعدم التفرقة في الملك وأجزأ على جعهما في حوز وليس الزوج حيث لم يعلم به الامتناع من ذلك وهذا لا يخالف قوله في النفقات مشها في الامتناع كولد صغير لأحد هـ الخ لا اختصاصه بالحر (قوله أو يبيع أحدهما العبد سيد الآخر) ولو غير مأذون له (قوله مالا يتغر) بفتح أوله وتشديد ثانيه وهو عتاة فوقية أو ثمانية ممتوحة ويجوز أيضا ضم أوله وسكون ثانيه مع المثلثة وانما قيد بالانغار لان شدة احتياج الولد لأمه وظهور أثر الحية منها انتهى بالانغار

(قوله والتظاهر أن المراد نبات كلها) أي وإن لم يفتنه نباتها كما في عب (قوله وصدقت المسيية) أي هي وولدها التحدسا بينهما أو اختلف صدقها الساببي أم لا لا لقريئة على كذبها وينبغي حالة الاشكال أن تصدق بين أن اتهمت والافيدونه كذا في شرح عب وشب (قوله أو دعوى الام مع قرينة صدقها) لا يخفى أن هذا يدل على أنه إذا لم تقم قرينة بصدقها ولا كذبها بأن أشكل الامر أنها لا تصدق وتجوز التفرقة فيخالف ما ذكرناه عن شرح عب ولكن ما ذكرناه هو ظاهر المصنف فكانت همما رأياه أنه المعول عليه دون ما لابن عرفة (قوله وتصديق المسيية في منع الخ) هذا يفيد أن اقرار المالكين مثل البينة في الخلوة والارث (قوله ولا توارث) أقول وحيث قلنا بعدم الارث فلو أوصت له مع وجود وارث يجوز جميع المال (٧٩) هل تصح لكونه كالأجنبي حينئذ أو تبطل لانه

وارث في الجلة لولا الأصل (قوله) ان لم يكن لها وارث يجوز جميع المال على أحد القولين (أي عالم بطل الاقرار فيتفق على الارث (قوله عالم ترض) راجع للتفريق أي كما أن قوله عالم يتغير راجع له لكن برسؤال وهو ان يقال توارث هنا طرفان وهما عالم يتغير وعالم ترض لشي واحد من غير عطف ومثل ذلك لا يجوز وأجيب بأن الاول طرف والثاني حال والعامل فيه يمنع المفهوم من النهي عن التفرقة وكأنه قال أي يمنع التفريق مدقة عدم الانتفاع حالة كون الام غير راضية (قوله فان رضيت) أي رضيت طائعة غير مكرهة ولا خائفة ولا مخدوعة (قوله وروى عيسى الخ) وعليه اذا فرق بينهما بالبيع فلا فسخ وهل يجبران على جمعهما في حوز أم لا ومقاده تضعيف كلام عيسى (قوله اذا كان عقد معاوضة) دخل فيه الثواب ودفع أحدهما صداقا والمخالعة به (قوله ان علمنا ضربا وجعا) أي علمنا حرمة التفرقة لا الولدية كما أفاده في شرح شب (قوله

رواؤه بعد سقوطها والتظاهر أن المراد نبات كلها لا بعضها ولو المعظم وأنه يراعى زمن السقوط المعتاد حيث لم يحصل السقوط بالفعل وقيد بقوله (معتادا) ليخرج ما إذا عمل الانتفاع والمراد بأسنان الرضيع ما ينبت من الأسنان في مدة الرضاع (ص) وصدقت المسيية ولا توارث (ش) ابن عرفة وثبت البنوة المانعة للتفريق بالبينة أو اقرار المالكين أو دعوى الام مع قرينة صدقها انتهى وتصديق المسيية في منع التفرقة فقط لا في غيرها من أحكام البنوة فلا يحتل بها ان كبر ولا توارث بينهما ~~مالا~~ ~~ممكن~~ هي لا ترث من أقرب به وأما هو فيرثها ان لم يكن لها وارث يجوز جميع المال على أحد القولين الاتيين في الاقرار وقوله (عالم ترض) راجع للتفريق فان رضيت جاز التفريق وهذا يفيد أنه حق للام وهو المشهور وقيل للولد وعليه فيمنع ولو رضيت ويفيد أيضا أن حرمة التفرقة خاصة بالعاقل وهو كذلك كما هو ظاهر المذهب عند ابن ناجي وروى عيسى عن ابن القاسم حرمتها في البهيمة الى أن يستغنى عن أمه (ص) وفسخ ان لم يجمعاهما في ملك (ش) أي وفسخ العقد الذي فيه التفرقة اذا كان عقد معاوضة بدليل ما بعده ان لم يجمعاهما في ملك واحد حيث لم يفت المبيع فان لم يفسخ ويجبران على جمعهما في حوز واحد قاله اللخمي ابن حبيب يضرب بأفع التفرقة ومبتاعها ان علمنا ضربا وجعا وقاله مالك وكل أصحابه ذكرته قطا بغيره سواء اعتاد ذلك أم لا وبأنه عند قوله في بيع الحاضر للبادي هل يقيد الادب بالاعتقاد أم لا قولان ولعل الفرق أن منع التفرقة أشد ومحمل الادب حيث لم يعذر الجاهل وكذا في مسألة التلق (ص) وهل بغير عوض كذلك أو يكفي بجوز كالعتق أو يلازم (ش) يريد أنه اختلف اذا كانت التفرقة بغير عوض كهبة أحدهما أو وصيته أو وهبهما مشتر لشخصين أو ورثا لشخصين هل هي كالتفرقة بعوض فيجبران على الجمع في ملك واحد بجماع التفرقة وكون ذلك بعوض وصف طردى ولا سبيل الى الفسخ بحال أو يكفي باجماعهما في حوز لان السيد لما ابتدأ بفعل المعروف علم أنه لم يقصد الضرر فناسب التخفيف تأويلان وأما ان أعتق أحدهما فيكتفي بجمعهما في حوز انتفاعا وهبة الثواب كالبيع فقوله كذلك أي لا بد من جمعهما في ملك من غير فسخ فالتشبيه غير تام وقوله كالعتق تشبيه في التأويل الثاني متفق عليه من أنه يكفي بالحوز (ص) ويجوز بيع نصفهما أو بيع أحدهما للعتق (ش) أي يجوز بيع نصفهما أو ثلثيهما أو نصف أحدهما ورابع الآخر مثلا سواء اشترى ذلك الجزء المشتري للعتق أو لغيره وكذلك يجوز بيع أحدهما فقط للعتق الناجز

ومحمل الادب) أي في بيع الحاضر للبادي لافي مسألة التفرقة لانه قد قال ان علمنا وقوله وكذا يقال أي يقال بالادب فيها لکن حيث لم يعذر الجاهل (قوله وهل بغير عوض الخ) فإذا وجدت الام في ملك شخص والولد في ملك آخر ولم يعلم هل صار اليهما معاوضة أو لا فانهما يجبران على جمعهما في ملك ولا يكفي الحوز فقول المصنف وهل بغير عوض أي تحقيقا أي ذلك بغير عوض (قوله كالعتق) قال مالك في المدونة ومن أعتق ابن أمته الصغير فله بيع أمه ويشترط على المبتاع نفقة الوالد ومؤنته وأن لا يفرق بينه وبين أمه فان أعتق الام جازله أن يبيع الولد من يشترط عليه أن لا يفرق بينه وبين أمه (قوله أو ورثا لشخصين) هذا يعارض قوله كما لو ورث جماعة الولد الخ الآن يقال ما تقدم مرور على أحد القولين (قوله ولا سبيل الى الفسخ بحال) لان البيع اذا فسخ رجع المشتري بالثنى على البائع وعقد الهبة ونحوها اذا فسخ بطل ملك الموهب له من غير عوض بأخذ مع امكان الجمع بينهما من غير فسخ العقد والتشبيه غير تام فتيقن

(قوله وفي كلام الخطاب) ربما ان بعض الشراح يفيد قوته (قوله العتق الناجز) وأما لاجل فلا يجوز أي وكذا الكتابة والتدبير بالاولى و ينبغي أي يكون التحميس كالعتق كما في شرح شب (قوله أي وبيع الولد الخ) ليس هذا من المواضع التي يحذف فيها الفعل (قوله ويشترط عليه) أي على المشتري (قوله ويجري مثل ذلك) بمعنى انه اذا باع أحدهما للعتق لابد أن يجمع بينهما في حوز (قوله ولعاهد) بفتح الهاء وهو الشائع على الالسنه أي الذي عاهد المسلمون أي أعطوه عهدا وموثقا أن لا يتعرضوا له وكسرها أي الذي عاهد المسلمين أي أخذ منهم عهدا وموثقا بالآمان (قوله ويجبر المشتري والبائع) أي الذي هو المعاهد أي اذا وقع ونزل فلا فسخ لكن يجبر المشتري والبائع وقال بعض شيوخنا رحمه الله لا منافاة (٨٠) بين جواز البيع للعاهد وجبره على الجمع لانه ان باع لعاهد مثله جاز ولا جبر وان

باع لمسلم كره للمسلم ذلك ويجبر ان على جمعهما عند غيرهما أو عند المسلم (قوله عند أبي الحسن) الطرف يقتضي أن المسئلة ذات خلاف وعبرة غير قالة الشيخ أبو الحسن وهي لا تفيد الخلاف وانظره (قوله ان الذي ليس كذلك) هذا اذا كانت التفرقة في دينهم ممنوعة والافقيه نظروا بعض الاشياخ أطلق القول بمنعهم (أقول) وهو الظاهر ثم بعد كتي هذا وجبت شب يفيد ترجيح الاطلاق كما قلنا (قوله أو الا من نفر قليل) وأما ان لا يبيع من فلان أو من نفر قليل فيجوز قالة اللغوى فعلى هذا لو قال له لا تبعهما من المغاربة أو الصعائدة ومن المعلوم أن كلامهما نفر كثير وأبى أكثر ففضية كلام اللغوى المنع وقضية كلام الشارح الذي هو قوله أو الا من نفر قليل أن ذلك يجوز فانظر ما الذي يعول عليه (قوله الى أمد بعيد) أي زائد على المدة المعلومه وهي في كل شيء بحسبه وسيأتي بيانه (قوله شرط المبتاع) أي المقتل على البائع أي المقال (قوله

والمؤجل فقوله للعتق خاص بالثانية وفي كلام ح ما يفيد أن المراد العتق الناجز (ص) والولد مع كتابة أمه (ش) بالجر عطف على نصف أي و جاز ببيع الولد مع بيع كتابة أمه وبالرفع نائب فاعل فعل محذوف أي وبيع الولد مع بيع كتابة أمه أي اذا بيعت كتابة الأم وجب بيعه معها فالمراد بالجواز الاذن الصادق بالوجوب وكذا العكس فلو قال وأحدهما مع كتابة الآخر لمكان أشمل قال الشارح ويشترط عليه أن لا يفرق بينهما اذا عتقت الام الى وقت الاثغار انتهى ويجري مثل ذلك في بيع أحدهما للعتق فان لم يفعله بالشرط فهل يفسخ البيع أم لا وهو الظاهر ويجبر ان على الجمع (ص) ولعاهد التفرقة (ش) أي ولعاهد حرى نزل اليه بالآمان التفرقة (وكره) لنا (ص) الاشتراء منه (ش) مفروقا ويجبر المشتري والبائع على الجمع في ملك مسلم غيرهما أو ملك المشتري ولا يفسخ لانه اذا فسخ رجع الى ملك المعاهد والكراهة محمولة على النحر يم عند أبي الحسن وانظر هل يجبر ان على الجمع أيضا اذا حصلت التفرقة بغير عوض على أحد القولين السابقين أو يكتفى بجمعهما في حوز في هذا اتفاقا وفهم من معاهد أن الذي ليس كذلك ثم عطف منها عنه على مثله بقوله (ص) وكيفية وشروط (ش) قد نهي صلى الله عليه وسلم عن بيع وشروط وحل أهل المذهب النهي على شرط يناقض أو يحل بالثمن وذ كرهما المؤلف وأشار لا ولهما بقوله (يناقض المقصود) من البيع (كأن لا يبيع) عموما أو الا من نفر قليل أو لا يهب أو لا يخرج به من البلد أو على أن يتخذها أم ولد أو يعزل عنها أو لا يجيزها البحر أو على الخيار الى أمد بعيد أو على أنه ان باعها فهو أحق بها بالثمن ولا ينافي هذا جواز الاقالة التي وقع فيها شرط المبتاع على البائع انه ان باعها من غيره كان أحق بها لانه يغتفر في الاقالة ما لا يغتفر في غيرها تأمل وبقى شرط يقتضيه العقد وهو واضح الصحة كشرط تسليم المبيع والقيام بالعيب ورد العوض عند انتقاض البيع وهو لازم دون شرط فشرطه تأ كيد وشرط لا يقتضيه ولا ينافيه وهو من مصلحته جائز لازم بالشرط ساقط بدونه كلاجل والخيار والرهن ولا بأس بالبيع بثمن الى أجل على أن لا ينصرف ببيع ولا هبة ولا عتق حتى يعطى الثمن لانه بمنزلة الرهن اذا كان اعطاء الثمن لاجل مسمى (ص) الابتعيز العتق (ش) الجار والمجرور يخرج من جار ومجرور مقدردل عليه هذا أي وبيع وشرط ملتبس بكل كيفية من كيفية البيع والشرط الاشرطام لتبسا بتخيير العتق فهو مستثنى من عموم الاحوال وعلى نسخة اسقاط الباء يكون مستثنى من قوله وشرط أي الاشرط تخيير العتق فهو منصوب على الاستثناء ولا شك أن تخريده الباء أحسن والمختار ان اشتراط التحميس كاشتراط العتق وان أقسامه أقسامه وحكمه حكمه

تأمل) لعل المراد تأمل وجهه وتقول وجهه أنه باب معروف (قوله الاشرطام لتبسا بتخيير العتق) من التباس المتعلق بالكسبر بالمتعلق بالفتح هذا حيث يراد من الشرط الاشتراط ولو أريد به المشروط لكان من التباس التكبى بالجزئى (وأقول) الاولى أن يقول الا كيفية هي تخيير العتق لان المستثنى منه الكيفيات وقوله فهو منصوب على الاستثناء أي ولا حظ العموم في المستثنى منه وكأنه قال وبيع أي وشرط الا كذا وقوله أحسن أي لان التكبى فيه أكثر من التكبى في الاسقاط (قوله مستثنى من عموم الاحوال) أي فانه جائز وان كان مناقضا لمقتضى العقد (قوله وان أقسامه) أي من التخيير والايهام والشرط الى آخر ما سيأتي (قوله وحكمه حكمه) أي من الجواز

راجع

(قوله والمراد بالتخيير ما قابل التأجيل الخ) أي فذلك الأمور لا يجوز ولو قرب الاجل كالعشرة أيام خلافاً لثقة قيد المشذلة به بان لا يكون قريباً (قوله فالكلام الآن) أي لان الكلام الآن في صحة البيع وهي شاملة لجميع ما يأتي وقوله والشرط وعدمه الا ولي حذفه لان المصنف لم يتكلم على الشرط أي على جواز اشتراط النقد وعدم جواز اشتراطه وقوله وما سيأتي في الجبر وعدمه المناسب لما قال وما سيأتي في الجبر وعدمه والشرط وعدمه (قوله شرط الهبة) أي وكذا الوقف (٨١) كافي الشيخ سالم (قوله وفي شرط النقد)

أي وفي جواز شرط النقد وعدمه فشرط النقد يجوز في مسألة الإيجاب وعلى أنها حرة بالشراء ولا يجوز في الإبهام والتخيير (قوله ولم يقيد بالإيجاب) أي ولم يقل له والعقود لك لازم ولا أنت بالخيار (قوله في رد البيع) أي فان رد بعد أن فات فعلى المشتري القيمة (قوله بخلاف ما قبلها) أي فقد قال أشهب وسحنون بالزوم فيها قد يقال انه حينئذ تفهم بطريق الأولوية نعم لو كانت الكاف داخلة على المشبه به لظهر (قوله اذ قد دخل) أي البائع على عدم الخيار واذا دخل المشتري على عدم العقد أي على عدم لزوم العقد (قوله تشبيهه في وجوب العقد) أي في ثبوت العقد وان كان الوجوب في الاول بالإيقاع وفي هذه مجرد عقد الشراء (قوله ان كان الشرط من المشتري) لان اذا كان الشرط من المشتري يشترطها بثمن غال لانه المتسلف وقوله أو نقص ان كان من البائع لانه حينئذ المتسلف وقوله لان الانتفاع علة لحذف أي وانما لم يحذف الخ ولا يخفى أن مفاد هذا ما غير لمفاد قوله يعود الخ لان حاصل الاول جهل في الثمن وحاصل الثاني جهل فيهما وقوله من جملة الثمن

راجع الخطاب والمراد بالتخيير ما قابل التأجيل والتدبير والكافة والايلا فيشمل ما بعده من الاقسام من الإبهام أو التخيير أو الإيجاب أو على أنها حرة بالشراء فالكلام الآن في صحة البيع والشرط وعدمه وما سيأتي في الجبر وعدمه ثم ان مثل شرط تخيير العتق وجوها والصدقة عند مالك خلافاً للشافعي قاله في الذخيرة ثم أشار الى ان لشرط تخيير العتق وجوها أربعة الخمي والبيع صحيح فيها وانما يفتقر الجواب في صفة وقوع العتق وفي شرط النقد انتهى أشار لا حده ما بقوله (ص) ولم يجبر ان أبهم (ش) أي ولم يجبر المشتري على العتق ان أبهم البائع في شرطه العتق على المتاع بان قال أبيعك بشرط أن تعتقه ولم يقيد به بإيجاب ولا خيار وشرط النقد في هذا يفسده لتردد بين السلفية والثنية لتخيير المشتري في العتق فيتم البيع وفي عدمه فيخير البائع في رد البيع وامضائه وأشار لنا نيه ما بقوله (ص) كالتخيير (ش) أي في العتق وفي رد البائع ولا يفسد البيع لتشوف الشارع الحرية فهو تشبيه في عدم الجبر على العتق الا انه باتفاق هنا بخلاف ما قبلها والحكم في النقد وتخيير البائع في رد البيع واتمامه ان أبي المشتري العتق كما في التي قبلها هذا هو الذي يجب حمل كلام المؤلف عليه ويدل له التعليل بتردد الثمن بين السلفية والثنية وليس مراده التخيير بين العتق وعدمه لانه لا يأتي فيه التعليل وأيضاً فهذا أمر له وان لم يشترط وليس للبائع في هذا خيار اذا لم يعتق المشتري اذ قد دخل على ذلك وأشار لنا النها بقوله (ص) بخلاف الاشتراء على إيجاب العتق (ش) بان قال له البائع أبيعك على شرط أن تعتق وهو لازم لك لا تخلف عنه فرضي بذلك فانه يجبر على العتق فان أبي أعتقه عليه الحاكم وقوله (ص) كأنها حرة بنفس الشراء (ش) تشبيه في وجوب العتق لافي الجبر اذا اعتق هنا حاصل بنفس الملك والضمير المؤنث راجع للرقبة ذكرنا وأنتي (ص) أو يخل بالثمن كبيع وسلف (ش) هذا عطف على يناقض المقصود ومعنى اخلاصه بالثمن بأن يعود جهله في الثمن اما بزيادة ان كان الشرط من المشتري أو نقص ان كان من البائع كبيع وسلف من أحدهما لان الانتفاع بالسلف من جملة الثمن أو المثلن وهو مجهول وقوله وسلف أي بشرط وأما بيع وسلف من غير شرط فلا يمنع على المعتمد وما يأتي مما يخالف ذلك أول بيوع الآجال من أن الاتهام على اشتراط البيع والسلف مضر يأتي ما فيه (ص) وصح ان حذف أو حذف بشرط التدبير (ش) أي وصح البيع ان حذف شرط السلف مع قيام السلعة على المشهور ولزوال المانع وأما لو فانت الساعة فقال المازري ظاهر المذهب لا يؤثر اسقاطه بعد فوتها في بد مشتريها لان القيمة قد وجبت وكذلك يصح البيع اذا حذف كل شرط مناقض كالتدبير أو غيره وانما خص المؤلف التدبير بالذكر لان ما له للعق قريباً فهو جواز اشتراطه ولذا قال بعض ان في بعض النسخ كالتدبير بادخال الكاف على التدبير ولو اقتصر على قوله وصح ان حذف أي الشرط المؤثر في العقد خلافاً لكان

(١١ - خري خامس) أي ان كان المتسلف المشتري وقوله أو المثلن أي ان كان المتسلف البائع (قوله أي بشرط) أي ولو بحسب ما يفهم من حاله فيما يظهر كافي عب (قوله مع قيام السلعة) أي وليس فيه الا الثمن الذي وقع عليه العقد سواء فات قبل الاسقاط أو لا (قوله لان القيمة قد وجبت الخ) هذا على قول في المسئلة والافسياني المعتمدان فيه الاكثر من الثمن والقيمة أو الاقل منهما (قوله لان ما له للعق) لا يخفى أن هذه العلة موجودة في غير التدبير كالعق لاجل والكافة فاذن لا يتم التعليل (قوله كالتدبير) أي الصادق عليه قوله يناقض المقصود والمستفاد من مفهوم قوله لا يتخير العتق وهذا ما لم يشترط أنه من برب نفس الشراء فان اشترط ذلك فان البيع

يفوت بالتدبير ويكون على المشتري الاكثر من الثمن والقيمة (قوله وأحسن) أي من حيث سموله للتدبير وغيره (قوله وهو المشهور الخ) واعتراض بأن ابن عبد السلام انما صرح بشهورية اسقاط السلف في غير الغيبة وأما مع الغيبة فذكر الخلاف ولم يصرح بشهورية وانما نسب الصحة لأصبغ فقط وكذا فعل ابن عرفة (٨٣) أفاده محشى نت (قوله لتماز الربا بينهما) أي لتماز موجب الربا (قوله كما لو بعثا برهن) أي بعثا برهن مؤجل على أن تأخذ

أخصر وأحسن * ولما انتهى الكلام على الشرط المناقض وترك المؤلف ذكر ما يقتضيه العقد لوضوحه أخذ ذكر ما لا يقتضيه ولا ينافيه وهو من مصلحته بقوله مشبهاله بالحكم قبله وهو الصحة (ض) كشرط رهن وجيل وأجل (ش) يعني أن البيع يصح مع اشتراط هذه الأمور مثل أن يبيعه السلعة على رهن أو كفيل أو إلى أجل معلوم أو على خيار أو نحوه وليس في ذلك فساد ولا كراهية لأن ذلك كله مما يعود على البيع بمصلحته ولا معارض له من جهة الشرع أي فهو تشبيه في الصحة لا بقيد حذف الشرط لأنه لا يناقض ولا يخل أي كما يصح البيع مع شرط رهن الخ وقوله (ولو غاب) مبالغة في صحة البيع إذا أسقط مشروط السلف شرطه أي إذا رد السلف إلى ربه والسلعة قائمة صح العقد ولو بعد غيبة المتسلف على السلف غيبة يمكنه به الانتفاع ولو قدمه عند قوله وصح ان حذف كان أولى وهو المشهور وقول ابن القاسم وتأول الاكثر المدونة عليه (ص) وتوالت بخلافه (ش) وهو قول سحنون وابن حبيب وهو ان البيع ينقض مع الغيبة على السلف ولو أسقط شرط السلف لتماز الربا بينهما وعليه تأولها الاقلون ولولا قوله وتوالت بخلافه لا يمكن رجوع المبالغة من قوله ولو غاب إلى الرهن والجيل أي انه يصح اشتراط رهن وجيل غائبين فاما شرط الرهن الغائب ففيها انه جائز كما لو بعثا برهن وتوقف السلعة الحاضرة حتى يقبض الرهن الغائب وأما على شرط جيل غائب ففيها انه جائز ان كان قريب الغيبة ولم ينفذ من عن السلعة شيئا ابن يونس وفرق بين بعد الغيبة في الرهن والجيل انتهى والفرق هو أن الجيل قد يرضى بالجملة وقد لا يرضى فلهذا اشترط فيه القرب ثم ذكر المؤلف ما اذا فاق المبيع في العقد المشتمل على البيع والسلف بشرط سواء أسقط شرط السلف أم لا بعد القوات إذا اسقاط حينئذ لا يوجب الصحة بخلافه قبله كما مر بقوله (ص) وفيه ان فاق أكثر الثمن أو القيمة ان أسلف للمشتري البائع والافالعكس (ش) أي وفي المبيع بشرط السلف ولو أسقط الشرط حيث فاق الاكثر من الثمن أو القيمة ان كان المتسلف هو المشتري فاذا اشتراها بعشرين والقيمة ثلاثون أو بالعكس لزمه ثلاثون لانه لما أسلف أخذها بالنقص فعومل بنقيض قصده وان كان المتسلف هو البائع فعلى المشتري للبائع الأقل من الثمن والقيمة لانه أسلف ليزداد فيكون له في المثال المذكور عشرون وهذا مذهب المدونة نص عليه في كتاب الآجال وينبغي كافي الخطاب أن يقتضد أي السلف من البائع بما إذا لم يرغب المشتري على السلف مدته يرى أنها القدر الذي أراد الانتفاع بالسلف فيها فان وجد ذلك كانت فيه القيمة بالغة ما بلغت كما يؤخذ من كلام ابن رشد الاتي في شرح قوله في فصل العينة وله الأقل من جعل مثله أو الدرهمين (ص) وكالتجش بنديغز (ش) هذا عطف على قوله كيوان بلحم جنسه والمعنى انه ورد النهي عن التجش وفسره المؤلف تبعاً لابن الحاجب تبعاً لما زرى بانه الذي يزيد في السلعة ليقبض به غيره ابن عرفة وهذا أعم من قول مالك التجش أن تعطيه في سلعته أكثر من غناها وليس في نفسك اشتراطها ليقبض بك غيرك لدخول عطائك مثل غناها أو أقل في قول المازري وخروجه من قول مالك وابن العربي الذي عندي ان بلغها به التجش قيمتها ورفع الغبن عن صاحبها فهو أجور ولا خيار لمبتاعها

منه رهنا وقوله وتوقف السلعة أي لا تعطى للمشتري (قوله حتى يقبض الرهن الغائب) أي على الثمن (قوله وأما على شرط جيل غائب قال عجز له في الجيل المعين انتهى وهو متعين) قوله ان كان قريب الغيبة لم يبين قرب الغيبة وأعله القرب المبين في غير هذا الموضع (قوله ولم ينفذ من عن السلعة شيئا) أي ولم يشترط أن ينفذ من عن السلعة شيئا أو ما لو شرط نقد بعضه فلا يجوز لردده بين السلفية والتمنية لانه يحتمل ان يرضى بالجملة وأن لا يرضى فانه ان رضى بالجملة كان غنا وان لم يرض كان سلفا (قوله وفرق) يحتمل قراءته بالبناء للفعول والمعنى وفرق أهل المذهب بين بعد الغيبة فأجيز في الرهن ومنع في الجيل ويحتمل قراءته بالبناء للفاعل أي وفرق الامام أو ابن القاسم بين بعد الغيبة الخ فان كان كلام ابن يونس هذا بعد كلام المدونة فالمناسب التفريع بالفاعل ويكون مبنيا للفاعل ويحتمل أن يقرأ بالمصدر أي وفرق ظاهر الخ ويكون هو ما أشار له بقوله والفرق الخ (قوله أكثر الثمن أو القيمة) أي يوم القبض أي أن القيمة تعتبر يوم القبض هذا يفيد أنه في المقوم وأما المثلي فأنما فيه مثله لانه كعينه فلا كلام لواحد منهما إعتابه ما اذا كان قائما ورده بعينه (قوله على

مذهب المدونة) ومقابلة عليه القيمة بالغة ما بلغت كان السلف من البائع أو المشتري (قوله وينبغي كافي الخطاب وكان الخ) اعتراض عليه محشى نت بان ذلك قول في المسئلة مقابل لما درج عليه المؤلف كافي ابن عرفة (قوله بانه الذي يزيد) ظاهر العبارة أن التجش عند المصنف هو نفس الرجل الذي يزيد وليس كذلك بل التجش هو الزيادة

(قوله وكان بالكاتبين الخ) تقوية للذي قبله قال بعض الشراح والظاهر أن مسألة الرجل المستفتح بالكاتبين جائزة على كل قول نظرا
للمعنى الذي أوجب النهي في النجس منتف في مسألة الرجل المذكور بل وتفسير مالك والمازري لا يشملها وهو عين ما يفعله
مشايخ الاسواق بمصر العارفون بأمان السلع يقتضون لدلال دون غمالي (٨٣) على ذلك من كان له غرض فيها لانهم انما يفعلون

ذلك مخافة ان يفتح جاهل باكثر
من غمالي فبضر غيره (قوله فممن لم
يزد على القيمة) أى بل يساوى القيمة
(قوله ويرشحه) أى يرشح أن المراد
بالثمن الذى بلغه فى النداء قوله ليغفر
الذى معناه هو قوله ليقتدى بك
غيره لانه الواقع فى كلام مالك
(قوله لان هذا من جملة البياعات)
المناسب حذف هذا لان المحكوم
عليه بالحرمة النجس فى حد ذاته
وهو ليس فيه بيع فتدبر (قوله
فالقيمة) تقيدها اذا لم يتقص عن
الثمن الذى كان قبل النجس (قوله
قال المواق) هو معتمد شيخنا السلونى
(قوله وجاز كف عنى) هذا اذا
كان السؤال بغير عوض أو بعوض
من غير السلعة المبيعة كما لو قال
كف عنى ولك دينار ويلزمه الدينار
اشترها أو لا ويجرى مثل ذلك فمن
أراد أن يتزوج امرأة أو يسعى فى
رزقة أو وظيفة وأما لو كان بعوض
من السلعة كما لو قال كف عنى ولك
بعضها فان كان على وجه الشركة
جاز وان كان على وجه العطاء
محانا لم يجز انظر عب (قوله وكلام
تت ظاهر) ووجهه انه قال خير
البائع الخ فالامضاء حينئذ يكون
فى حالة القيام لانه حالة التخيير
ويكون حينئذ قول الشارح
أولا زادت الخ أى بعد الامضاء
فتدبر (أقول) والامضاء كما يتحقق
مع القيام يتحقق مع الفوات كما

وكان بالكاتبين بتونس رجل مشهور بالصلاح عارف بالكاتب يستفتح للدالين ما يبتون عليه فى
الدلالة ولا غرض له فى الشراء فهو جائز على ظاهر تفسير مالك واختاره ابن العربي لا على ظاهر
تفسير المازري ثم حصل فممن لم يزد على القيمة المنع لظاهر قول الاكثر والجواز لدليل قول مالك
والاستحباب لابن العربي واستبعده ابن عيسى السلام ان كان لا يريد الشراء لا تسلفه مال
المشتري والافليس يناجش انتهى زاد بعض وهذا من ابن عرفة جل لقول مالك أن تعطيه فى
سلعته أكثر من غماليان المراد بالثمن القيمة كما هو فى كلام ابن العربي ولو جمل على أن المراد
بالثمن الذى بلغه فى النداء لا تفق مع كلام المازري كما جمل عليه فى توضيحه ويرشحه قوله ليغفر
ولا يبقى فى المسئلة سوى قولين قول مالك مع المازري وقول ابن العربي تأمل انتهى وبعبارة
المراد بالزيادة مجرد العطاء الذى ينشأ عنه غرور الغير كان الغرور مقصودا بها أو لم يكن مقصودا
بها فاللام فى اغفر للعاقبة ولما لا لا لتعليل فقوله وكالنجش أى وكبيع النجش لان هذا من جملة
البياعات المنهى عنها والنهى يتعلق بالبائع حيث علم بالناجش وان لم يعلم به تعلق بالناجش فقط
(ص) وان علم فالمشتري رده وان فات فالقيمة (ش) أى وان علم البائع بالناجش ولم ينكره
ولم يزجره فالمشتري رد المبيع مطلقا فان كان المبيع قائما رددته وان فات فله دفع القيمة يوم
القبض وله التماسك به بالثمن أى عن النجش وحينئذ فقوله وان فات فالقيمة ليس المراد منه انها
مختصة بل ان أرادها لانه لا معنى للتخيير مع القيام ونجس القيمة مع الفوات وفى كلام ابن حبيب
ان القيمة حيث شاء ذلك قال المواق وينبغى أن يقيد كلام خليل بذلك (ص) وجاز سؤال
البعض ليكف عن الزيادة لا الجميع (ش) أى وجاز لاضر سوم سلعة يريد شراءها سؤال
البعض من الحاضرين للسوم ليكف عن الزيادة فيها ليشترى السائل برخص وليس له سؤال
الجميع أو الاكثروا الواحد الذى كالجماعة من كونه مقتضى به كالجميع فان وقع سؤال الجميع
ومن فى حكمهم وثبت بيئته أو اقرار خيرا للبائع فى قيام السلعة فى ردها وعدمه وان فاتت فله
الاكثر من القيمة أو الثمن على حكم الغش والخديعة فى البيع فان أمضى بيعها فهم فيها شركاء
بتواطئهم على ترك الزيادة زادت أو نقصت أو تلفت ومن حق البائع منهم أن يلزمهم الشركة
ان نقصت أو تلفت ومن حقهم أن يلزموه ذلك ان زادت وكان فيها ربح وظاهره سواء كان هذا
فى سوق السلعة أو فى غيره أرادها للتجارة أو لغيرها كان من أهل تلك التجارة أو لا قاله تت أى
ولست كمسئلة شركة الجبر المشترط فيها أن يكون الاشتراء بالسوق لا بالبيت وغيره حاضر
ساكت لم يتكلم من تجار الخ ولعل الفرق استواء الجميع هنا فى الظلم اذا سائل ظالم بسؤاله
لغيره وغيره ظالم باجانبه بخلاف مسألة شركة الجبر وكلام تت ظاهر فى ان الاشتراك انما هو فى
حالة قيام السلعة واجازة البيع وأما ان فاتت ولزم المشتري الاكثر من الثمن أو القيمة فانه لا اشتراك
بينه وبينهم ويختص بها المشتري (ص) وكبيع حاضر لعمودي (ش) عطف على قوله كحيوان
يلحم أى تهى عن بيع حاضر لعمودي شيئا من السلع التى حصلت لهم بلائعن من حطب وسمين
وغيرهما وسواء كان جاهلا بالاسعار أم لا أما فى سلع نالوها بثمن أو كسب أى عمل فذلك جائز
ومحلى النهي فى سلع ليست مأخوذة للتجارة ولا فيجوز تولي بيعها وليس النهي عن البيع

بفساده قوله سابقا بل ان أرادها لانه لا معنى الخ فاذا علمت هذا فقوله وان فاتت فله الاكثر الخ يرجع فى المعنى للتخيير بين الرد
والامضاء فدفع القيمة يرجع للرد ودفع الثمن يرجع للامضاء (قوله وكبيع حاضر لعمودي) أى وكان البيع لحضري وأما لو
كان البيع لبدوى فلا منع (قوله بلائعن) أى وبلا عمل مشق (قوله جاهلا بالاسعار أم لا) المعتمد شرط الجهل بالاسعار (قوله
أى عمل) الظاهر أنه عمل فيه مشقة فلا ينافى أنه مثل السم والحب وتحو ذلك لا يكون الا بالعمل فيه وقوله ومحلى النهي الخ

لا حاجة له لان الأخوذ للتجارة انما يكون فمن اشترى بشمن (قوله أي وهل النهي مخصوص الخ) اعتمده بعض الاشياخ ومحمل الخلاف اذا جهل القروي السعر كالبادي كما مر والاجاز قطعاً وخارج بالقروي المسمى فيجوز بيعه له على أحد القولين والاخر كالقروي وكان المصنف نظره ترجيح الجواز (قوله المراد بالقري خلاف المدن) ظاهره شموله للقريه الصغيرة والكبيرة خلافاً لما في عب فانه قيد بقوله ساكن قرية صغيرة (قوله هل يقسم) أي حيث يمكن قسمه وسكت عن حكمه لا يمكن قسمه وحكمه المنع لان القاعدة أن دره المفسد مقدم على جلب المصالح كذا أفاده الشيوخ (قوله تأمل الخ) أي تأمل ما هو الظاهر منهما والظاهر الاول (قوله والا فلا شيء فيه) أي ويمضي في حالة القوات بالشمن وقيل بالقيمة (٨٤) (قوله حيث علم) أي كل (قوله وهو الظاهر) أقول المصنف وعزز

للعمودي خاص بما اذا توجه العمودي بمناعه الى الحضري بل ينزل منزلة ذلك ما اذا وجه العمودي متاعه مع رسول الى الحضري ليبيعه له واليه أشار بقوله (ص) ولو بارساله (ش) ويفسخ ان وقع خلافاً لا يهرى في جواز البيع في هذه الحالة لانها أمانة اضطر اليها وبعبارة ولو بارساله أي ولو بارسال العمودي للحضري السلعة فحذف المفعول لانه لا حاجة اليه والضمير في بارساله للعمودي وهو من اضافة المصدر الى فاعله (ص) وهل اقروي قولان (ش) أي وهل النهي مخصوص بالبادي لا يتعداه لاهل القرى التي لا يفارقها أهلها أو متناول له ولقروي قولان وبعبارة المراد بالقري خلاف المدن وانظر حكم المشتريين حاضر وبادهل يقسم حيث يمكن قسمه ويجرى كل على حكمه أو يصبر الحاضر حتى يبيع البادي حصته تأمل (ص) وفسخ وأدب (ش) أي واذا وقع بيع الحاضر لم يمنع بيعه له فانه يفسخ ان كان المبيع قائماً والا فلا شيء فيه ويؤدب كل من الحاضر والمالك والمشتري حيث علم ولا أدب على الجاهل وهل الادب مطلقاً وهو الظاهر أو ان اعتاده قولان (ص) وجاز الشراء له (ش) أي وجاز للحاضر الشراء للعمودي أو للقروي على أحد القولين بمنع البيع له ومحمل الجواز اذا لم يكن الشراء بسلع ناله بغير ثمن والا فلا يجوز لان العلة التي في منع البيع له تأتي حينئذ (ص) وكتل في السلع أو صاحبها كأخذها في البلد بصفة (ش) يعنى انه ينهي عن تلقي السلع الواردة للبلد مع صاحبها قبل وصول سوقها أو البلد ان لم يكن لها سوق أو تلقى صاحبها بعد أن وصلت السلعة ولم يصل صاحبها أو تقدم صاحبها عليها ولم تصل فيلقاه رجل فيشتري منه ما سيصل بعد كما يمنع أخذ السلع في البلد بصفة من صاحبها المقيم في البلد واختلف هل النهي عن التلقي تعبد أو معقول المعنى وعليه فهل الحق لاهل البلد وهو قول مالك أو للعالم وهو قول الشافعي وأوله ما وهو قول ابن العربي اه (ص) ولا يفسخ (ش) أي لا يفسخ البيع الناشئ عن التلقي ابن المواز واختلف قول مالك في شراء المتلقي فروى عنه ابن القاسم ينهي فان عاد ادب ولا ينزع منه شيء المازري وهذا هو المشهور عياض عن مالك وأكثر أصحابه عرضها على أهل السوق فان لم يكن سوق فأهل المصر فيشتريه من شاء منهم (تبيينه) لم يذكروا المؤلف في هذه انه يؤدب وقدمه انه ينهي فان عاد ادب وهو يقتضي انه لا أدب عليه في فعله ذلك ابتداء ولو فعله عالم بقرعيه وهو يخالف ما يأتي للمؤلف من قوله وعذر الامام لعصية الله أو لحق آدمي ثم ان ما يأتي لا يعني عن النص على الادب هنا لانك قد علمت انه هنا في حالة خاصة فقول من قال استغنى المؤلف عن ذكره هنا بما يأتي غير صحيح (ص) وجاز لمن على كسنة أميال أخذ محتاج

الامام لعصية الله (قوله اذا لم يكن الشراء بسلع الخ) الباء زائدة أي اذا لم يكن الثمن سلعة (قوله وكتل في السلع) ظاهره قرب أو بعد وهو أحد أقوال وقيل حد التلقي المنهي عنه الذي اذا زاد عليه في البعد لا يتناول النهي ميل وقيل فرسخان وقيل بومان وفي المواق عن التمهيد ان جملة قول مالك ان كان التلقي على رأس الستة أميال فانه جائز اه وهو يقتضي ترجحه واستفيد منه أن ما كان خارجاً عن الستة يجوز تلقيه بالاولى (قوله من صاحبها المقيم في البلد) أي وصل اليه خبرها والذي قدم البلد قبل وصولها (قوله فهل الحق لاهل البلد) أي فاذا أجازوا ذلك جاز (قوله أو للعالم) فاذا رضى بذلك جاز لكن انظر فانه اذا كان الحق له يبيعه لمن يتلقاه باختيار منه فهو رضا بذلك فامعنى كونه ينهي عنه لحقه والجواب أنه وان كان باختياره لكن ربما يجوز أن يكون بالسوق أو يذو هو يعتقد المساواة فعلى هذا لو علم بسعر السوق يجوز وليراجع مذهبه (قوله أولهما) انظر هذا مع ما لابن القاسم لم يختلف

أهل العلم في أن النهي عن بيع الحاضر للبادي انما هو لتفريق الحاضرة ولا فرق بينه وبين التلقي في المعنى قاله الشيخ سالم (قوله عياض الخ) اذا كان كذلك فتكون المسئلة ذات خلاف مشهور كل منهما والمصنف محتمل لكل من القولين (قوله وهو يخالف الخ) أي فتستثنى من المصنف الا في هذه المسئلة واذا علمت ذلك فالمناسب أن يقول وحينئذ ما يأتي لا يعني الخ (قوله في حالة خاصة) أي وهي حالة التعود (قوله وجاز لمن على كسنة الخ) الذي اعتمده المواق وينبغي أن يكون به الفتوى انه ينبغي الانحدامطلقاً ان منزله بالبلد والسلعة سوق قبل هبوطها للسوق ويجوز مطلقاً ان منزله بالبلد ولا سوق لها اذا وصلت للبلد ولا يخرج له في الحالتين ويجوز لمن منزله خارج البلد بالساعة سوق أن يأخذ لقوته وللجارية وأما ان لم يكن لها سوق فيأخذ لقوته وللجارية اه يمكن يقيد قوله في

منزله خارج البلد والساعة سوق أن يأخذ لقوته للتجارة بما إذا كان على مسافة يمنع التلقي منها أو ما لو كان على مسافة لا يمنع التلقي منها فإنه يجوز له الأخذ ولو للتجارة ولا شبهك في مخالفة هذا الكلام المصنف لأن قوله وجاز لمن على كسبة أميال الخ أن يحمل على سلعة لها سوق لم يصح لأنه يجوز له الشراء قرب أو بعد وإن حمل على سلعة لا سوق لها جاز قربه مكانه أو بعد كان الشراء الحاجة أو للتجارة انتهى (قوله فله ذلك بلا نزاع) وذلك لأن مسألة المصنف في النزاع ومقابلته المنع قال عياض اختلف في حد التلقي الممنوع فمن مالك كراهة ذلك على مسيرة يومين وعنه ما احتجنا على ستة أميال فأنظر هذا مع كلام الشارح (قوله فهو كاحتكاره الخ) خرج ابن ماجة من احتكاره على المسلمين طعامهم ضرر به الله بالجذام والافلاس حديث حسن وخرج هو والحاكم بسند ضعيف الجالب مرزوق والمتحكرون ملعون وخرج مسلم عن معمر مرفوعا لا يحتكر الا خاطئ (قوله ودلائلها) عطف تفسير ولكن لم يتكلم المصنف فيما تقدم على الادلة الدالة على النهي وقوله ومحالها لا يخفى أن من البياعات الفاسدة (٨٥) بيع الحامل بشرط الحل وبيعته في بيعة ونحو ذلك فهذه بياعات وليس لها محل حتى يقول ومحالها فإن قلت

يصور بان يقول البيع بشرط الحل بيع من البياعات والحامل محل البيع قلت الذي قد جعل بيعا من البيوعات ليس مطلقا بيع بل بيع الحامل بشرط الحل فالحامل قد أخذ في مفهوم البيع فلا يكون محلا له (قوله شرع في الكلام على أحكامها) من ضمان وفوات ومضى المختلف فيه بالثمن والمتفق عليه بالقيمة (قوله وما يتصل به الخ) معطوف على العقد أي ما يترتب على العقد الفاسد وما يترتب على ما يتصل به فيترتب على القبض الضمان وعلى الفوات غرم القيمة أو الثمن ثم لا يخفى أن هذا يقال فيه أنه مما يترتب على العقد الفاسد فأى حاجة لقوله وما يتصل به الخ وقوله والمقصود مرتبط فيما يظهر بقوله شرع في الكلام على أحكامها أي الأحكام المتعلقة بها وقوله فإلى الأول أشار

اليه (ش) أي وجاز لمن منزله أو قريته خارجة عن البلد المجلوب اليها السلع بعيدة عنه على كسبة أميال أخذ محتاج اليه لقوته لا للتجربة وليس هذا من التلقي انتهى عنه لأن المتلقي من يخرج من البلد التي يجلب اليها وهما مخرت عليه وهو في منزله أو قريته الساكن بها ومفهوم على كسبته أن كان على دون السنة ليس حكمه كذلك وحكمه أنه لا يجوز له الشراء المذكور وأما من على أكثر من كسبة إلى يومين فله ذلك بلا نزاع وأما من كان على أكثر من يومين فجاء منزله الشراء ولو للتجارة وليس من التلقي الخروج للبائعين لشراء غرض الحوائط ونحوها التي تلحق أربابها الضرورة بتفريق بيعها وكذلك شراء الطعام وغيره من السفن بالسواحل إلا أن يأتي من ذلك ضرر وفساد فهو كاحتكاره * ولما انتهى الكلام على البياعات الفاسدة وعلى مداركها ودلائلها ومحالها شرع في الكلام على أحكامها قال ابن شامس خاتمة لباب البيع الفاسد يند كرفها ما يترتب على العقد الفاسد وما يتصل به من قبض أو فوات والمقصود النظر في نقل الضمان وفي نقل المالك فإلى الأولى أشار بقوله (ص) وإنما ينتقل ضمان الفاسد بالقبض (ش) يريد أن ضمان المبيع في البيع الفاسد لا ينتقل من ضمان البائع إلى المشتري إلا بقبضه قبضا مستمرا في العقد المنبرم لا بتكليف المشتري منه ولا بإقباضه الثمن للبائع خلافا لما ذهبوا إليه والمنتقل بالقبض عند ابن القاسم ضمان أصالة لا ضمان الرهان المفصل فيه بين ما يغاب عليه وغيره وبين قيام البينة وعدم قيامها بخلاف السحنون لأن المبتاع لم يقبضه الا لحق نفسه على نحو ما يقبضه المالك لا وثيقة كالرهن ولا الانتفاع به مع بقاء عينه كالعوارى ولا دخل على احتمال رده كما في الخيار وقيدنا القبض بالاستمرار لخصر زعماء إذا اشترى سلعة شراء فاستداف قبضها المشتري ثم ردها إلى البائع على وجه أمانة أو غير ذلك كما لو استثنى ركوب الدابة فهلكت بيد البائع فإن ضمانها من البائع وقبض المشتري لها كالا قبض لأنه يقول كان لي أن أردّها عليك وهما في يدي وقيدنا أيضا العقد بالمنبرم احترازا من بيع الخيار فإن الضمان من البائع لأنه لو كان مبيعا كان الضمان فيه فأحرى الفاسد ولا غلة فيه للمشتري ولو كان مبيعا وإنما ينتقل ضمان الفاسد من ضمان البائع لملكه

بقوله أي وإلى الثاني أشار بقوله فإن فات الخ (أقول) قصر المقصود على ذلك فيه شيء بل من جهة المقصود أن الفوات يكون بكذا وكذا على ما يأتي فيه من التفاصيل (قوله لا يقبضه) أي المشتري ووكيله كهو ولا بد من أن يكون المبيع منتفعا به شرعا فيخرج شرعا للبينة والزبل فضمنه من بائعه ولو قبضه المشتري بل ولو أتلفه فلا ضمان عليه لأنه لا قيمة له شرعا ويرجع على البائع بالثمن إن كان أقبضه له (قوله خلافا للشهب) أي فاشهب يقول يضمن المشتري المبيع بأحد ثلاثة أسباب إما قبضه كما قال ابن القاسم وإما بتكليف المشتري منه وإما بإقباضه الثمن للبائع (قوله الفصل الخ) أي وذلك أن الرهن يضمنه المزمع إذا كان مما يغاب عليه ولم تقم على هلاكه بينة والافلا ضمان والعارية كالرهن في الضمان والفرق انما هو من حيث التوثيق والانتفاع (قوله خلافا للسحنون) أي سحنون يقول لا يضمن المشتري الا اذا كان المبيع مما يغاب عليه ولم تقم على الهلاك البينة (قوله كما لو استثنى الخ) وكلامه المتواضعة اذا بيعت بيعا فاسدا وقبضها المشتري قبل خيضا ولم يقبضها بعد وضعها عند أمانة وبعد خيضا فان ضمانها من البائع لأن قبض المشتري لها

السابق على المواضعة ليس مستتراً (قوله على المعروف من المذهب) كان مقابله يقول ينتقل بالقبض وانظره (قوله نفسه الخ) أي فالذي يكون ضمانه بالبيعة المبيع الحاضر مما ليس فيه حق توفية من كيل أو وزن أو عدد كحيوان وكان والذي يكون ضمانه بالقبض مافيه حق توفية مما ذكر وكغائب ومواضعة إلى آخر ما سيأتي مفصلاً (قوله ورد) ثم إن كان مجمعا عليه لم يحتج فسخه كما كان مختلفا فيه فلا بد من فسخ السلطان أو من يقوم مقامه من محكم والعدول يقومون مقام الحاكم إن تعذر الحاكم لعدم أمانته أو عدم اعتنائه بالأمور فإذا غاب أحد المتبايعين رفع الآخر إلى الحاكم وفسخه أو العدول على ما تقدم فإن لم يجد حينئذ ينظر هو في ذلك بما يخلص به نفسه من تباعة الغير قاله القباب (قوله ولا غلة) حاصله أنه لا يرجع على البائع بالنفقة حيث زادت الغلة على النفقة أو ساوت فإن أنفق على ما لا غلة له يرجع بما أنفق فإن أنفق على ما له غلة لا تنفي بالنفقة يرجع برأئد النفقة (قوله ولو في بيع الثياب المنوعة) أي المنوع البيع المضاف (٨٦) لها صورته أن يبيع سلعة على أن البائع متى أتى بالثمن

إلى مدة كذا ردت عليه السلعة والمشهور أن البيع والشرط باطل ولو أسقط المشتري شرطه لأنه تارة يباع وتارة يسلفا بخلاف الثياب الجائزة وهي أن يتطوع المشتري للبائع بعد عقد البيع أنه إن جاء بالثمن إلى أجل كذا فالبيع عاقله انظر عجم وشب (قوله على الرجوع) وقال الزرقاني إنهم فيه للبائع على المشهور ووفق بعض مشايخه بينه وبين غيره من الفاسد أن غيره دخل المتبايعان فيه جزما على أنه للمشتري وأما هو فأنهم ما دخل فيه على أنه يرد للبائع حيث أتى بالثمن فلم يكن كغيره (قوله موقوف على غير معين) سواء كان البائع من غير معين أم لا وقوله وقف على بائعه أي المعين (قوله ويستغله عالما) فإن لم يكن عالما فيفوز (قوله أنه وقف على بائعه) أي أو على غير بائعه والموقوف عليه رشيد عالما باستغلاله ساكنا

متفقا عليه أو مختلفا فيه بالقبض ولا ينتقل فيه الملك إلا بالقوات على المعروف من المذهب وفي مفهوم الفاسد تفصيل فنه ما ينتقل ضمانه بالعقد ومنه ما ينتقل ضمانه بالقبض والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به (ص) ورد ولا غلة (ش) الضمير في ردعائد على المبيع والواو والواو الحال أي ورد والحال أنه لا غلة تصحبه فالغلة للمشتري فلا يقال كلام المؤلف يحتمل له أو عليه والمعنى أن الغلة في البيع الفاسد تكون للمشتري إلى حين الحكم برده المبيع لسكونه في ضمانه إلى ذلك الوقت لأن الخراج بالضمان ولو علم بالفساد ولو في بيع الثياب المنوعة على الرجوع كما نقله ح عند قوله كبيع وشرط يناقض إلا أن يشتري موقوفا على غير معين ويستغله عالما بوقفه فيرد الغلة بخلاف ما إذا ظهر أنه وقف على بائعه فإن المشتري يفوز بالغلة ولو علم بشرط أن يكون البائع رشيدا (ص) فإن فات مضى المختلف فيه بالثمن (ش) أي فإن فات المبيع يباع فاسدا كله أو أكثره بفوت مما يأتي مضى بالثمن إن كان مختلفا فيه بين الناس ولو كان الخلاف خارج المذهب كمن أسلم في غمر الحائط بعينه وقد أزهى وبشترط أخذه ثمرا فيفوت بالقبض ومن أمثلة المختلف فيه ما يأتي للمؤلف في بيع العينة بخلاف اشتريها إلى بائني عشر لاجل وأخذها بعشرة نقدا فنزله بالمسمى أي الاثنى عشر لاجلها إلى أن قال وإن لم يقل لي فهل لا يرد المبيع إذا فات وليس على الأمر الا العشرة أو يفسخ الثاني مطلقا إلا أن يفوت فالقيمة قولان والغرض منه وإن لم يقل الخ لكن لا يخفى أن القول الثاني مخالف لقول المؤلف هنا فإن فات مضى المختلف فيه كما أنه يخالفه أيضا قوله في بيعه الآجال وضح أول من يبيع الآجال فقط إلا أن يفوت الثاني فيفسخه فم بعض بالقوات بالثمن مع أنه مختلف فيه وقد ذكر المواق هناك أن ما ذكره المؤلف من الفسخ هو المشهور وأن القول بالامضاء بالثمن ضعيف ومن أمثلة المختلف فيه ما يأتي للمؤلف في قوله ومضى بيع حب أفرك قبل يسهه بقبضه ومن أمثله أيضا جمع الرجلين سلعتهم ما في البيع (ص) والاضمن قيمته حينئذ ومثل المثلي (ش) أي والايختلف فيه بل كان متفقا على فساده وفات المبيع ضمن المشتري في المقوم القيمة حين القبض وفي المثلي مثله فإن تعذر المثلي فالقيمة كثرقات إبانة بخلاف الغاصب إذ لم يوجد المثل

عنه (قوله فإن المشتري يفوز بالغلة) فإذا أخذ الحبس عليه الحبس ممن هو في

يصبر

يده بشره يرجع من كان بيده بشره على بائعه بثمنه فإن أعدم استوفى من غلة الحبس فإن مات الهبسي عليه قبل استيفائه ضاع عليه باقي ثمنه ويرجع الحبس إلى مستحقه بعد و الظاهر أنه يجري مثله في البيع الفاسد (قوله كله أو أكثره) وأما نصفه أو ربعه أو ثلثه فيفوت منه فقط كما سيأتي في قوله وفاتت بهما جهة هي الربع الخ (قوله ولو كان الخلاف خارج المذهب) لأشأن أن معرفة ذلك تشق الابنص من أهل المذهب أن المسئلة ذات خلاف (قوله كمن أسلم الخ) مثال لما إذا كان الخلاف خارج المذهب فإن غير المذهب يقول بجوازه ومثل ذلك اجتماع البيع والصرف (قوله كمن أسلم في غمر) أي أسلم في قدر معلوم من غمر حائط معين والفساد انما جاء من اشتراط أخذه ثمرا (قوله لكن لا يخفى الخ) والجواب أن قوله مضى المختلف فيه بالثمن أكثرى لا كلي (قوله قبل يسهه) متعلق بقوله بيع (قوله يجمع الرجلين سلعتهم ما في البيع) أي بدون تقويم على ما تقدم من التفصيل في تلك المسئلة (قوله ضمن قيمته) وهذا أيضا أكثرى إذ

قد تكون القيمة يوم البيع كما يأتي في قوله وفي بيعه قبل قبضه مطلقاً أو يلان من أنه على القول بالفوات يضمن القيمة يوم البيع وقوله ضمن مثل المثل إذا بيع بكيل أو وزن ولم يجهل ذلك بعد وجد المثل والاضمن القيمة يوم القضاء عليه بالرذو محل القيمة في الجزاف حيث لم نعلم مكيلته بعد فان علمت وجب رد مثله (قوله وعلى القول بالقيمة الخ) ظاهره أن هناك مقابلاً يقول يلزم المثل ويصير (قوله أي حين أن) الاضافة للبيان (قوله وأجرة المقوم الخ) أجرة المقوم على المتبايعين في الفاسد والاستحقاق والشفعة وهو ظاهر المدونة وقال اللخمي على البائع لانه الطالب ولا يجوز في المقوم رد عينه بعد فوته براضيه ما على ذلك الا بعدم معرفة قيمته لانه يبيع مؤتلف بالقيمة التي لزمت المشتري فان لم تعرف القيمة كان يباع بمن مجهول (قوله بمعنى واحد) أي متلبساً بمعنى واحد وهو أن البيع متوقف تحصيله على كل منهما (قوله والقيمة كالفرع) أنظر ذلك فإن المصنف حكم بأنه عند الفوات يضمن المثل لا القيمة وقد حكم بأن المثل يضمن فيه المثل بالفوات وحيث أحكمنا بأن تغير السوق لا يفيته فلا يكون مفاد المدونة بالخصوص وأما قولنا بفواته فيرد مثله فلا معنى لاعتبار القيمة (قوله وفي كتاب السلم الخ) إشارة إلى أن قول المصنف وفيها شهر إشارة للقول الأول وأنه ينبغي السكوت على قوله وفيها شهر وأن قول المصنف وشهران معناه وفيها شهران أي والثلاثة ليست بفوت وكان المصنف قال وفي حديث (٨٧) الطول قولان والمشهور الأول وكان

ينبغي للمصنف أن يقول بعد قوله شهر وفيها ثلاث ليست بفوت ويستفاد منه الشهران بطريق الأولى إذ ما ذكره يدل على أن الثلاثة فوت باتفاق المحلين وليس كذلك فإن قلت ما الدليل على أن المعنى والشهران ليسا بفوت قلنا ذكر الشهران بعد الشهر إذ لو لم يكن المعنى كذلك لما كان لذلك فائدة وأيضاً قوله واختار أنه خلاف لانه لا يعقل خلاف الابهذا المعنى فتدبر (قوله ولا الثلاثة بفوت) فالاربعة فوت قطعاً (قوله واختار اللخمي أنه خلاف) فعنده أن القول الأول مطلق سواء كان الحيوان صغيراً أو كبيراً

يصير لوجوده لانه هناك دخل على تملكه فله شبهة ملك وأباح له بائعه وعلى القول بالقيمة مع التعذر تعتبر يوم التعذر لانه وقت اجتماع العدم والاستحقاق فقوله حينئذ أي حين القبض فينتسب من الظروف التي تضاف للجمل أي حين انقبض أي وقت قبضه وأجرة المقوم في ذلك ان كان لا يقوم إلا بأجرة عليهما جميعاً لانه ما دخل في البيع بمعنى واحد (ص) بتغير سوق غير مثلي وعقار (ش) يعني أن الفوات المذكور يكون بتغير السوق في العروض والحيوان دون العقار والمثل فان تغير السوق لا يفيته معاً على المشهور وظاهره ولو اختلفت الرغبة فيه ما باختلاف الاسواق لان غالب ما يراد به العقار القيمة فلا يطلب فيه كثرة ثمن ولا قلته وبأن الاصل في ذوات الامثال القضاء بالمثل والقيمة كالفرع فلا يعدل اليها مع امكان الاصل فقوله بتغير الخ متعلق بفوات ولا يحتاج الى تقدير عامل (ص) وبطول زمان حيوان وفيها شهر وشهران واختار أنه خلاف وقال بل في شهادة (ش) يعني أن مجرد الطول يبيد المشتري من غير ضمنية نقل ولا تغير في بدن أو سوق مقيمت للحيوان لان الطول مظنة التغير وان لم يظهر واذا فاته مع المظنة فع التفتق أولى والحيوان يشمل الآدمي وقوله وفيها شهر وشهران واختار أنه خلاف وقال بل في شهادة بيان لطول الزمان الذي حكم بانه فوت أي والطول الذي هو مظنة للتغير شهر كما في كتاب التسديد وفي كتاب السلم الثالث ليس الشهران ولا الثلاثة بفوت إلا أن يعلم التغير واختار اللخمي أن ما في الكتابين خلاف حقيق بقوله والثاني أحسن إلا أن يكون المبيع صغيراً فإن المدة اليسيرة بتغير فيها وينقل وقال المازري ليس بين الموضوعين خلاف حقيق وانما هو اختلاف لفظي في شهادة أي مشاهدة أي حضور أي أن مالكاً تكلم على حيوان بحسب ما شاهدته وعائنه منه فرة رأى أن بعض الحيوانات يفيته الشهر لسرعة تغيره لصغر ونحوه ومرة رأى أن بعض الحيوانات لا يفيته الشهر والشهران

(قوله فان المدة اليسيرة بتغير فيها) أي فيمكن في المدة اليسيرة التي هي مظنة التغير وظاهره أن المدة اليسيرة تختلف أيضاً باختلاف صغر الحيوان (قوله ونحوه) أي كالكبير (قوله ومرة الخ) حاصله أن الحيوان يختلف فنه ما يفيته الشهر ومنه ما يفيته الشهران وهكذا (ثم أقول) وفي المقام أمران الأول أن اللخمي حيث قال إلا أن يكون المبيع صغيراً فإن المدة اليسيرة بتغير فيها لا يخفى أن مصدوق المدة اليسيرة الشهر حيث نظر لذلك فكأنه نظر الى أن المدار على المدة التي يظن فيها تغير الحيوان فقد رجع في المعنى الكلام المازري فيكون الاختلاف فيكون منافياً لجعله اختلافاً حقيقياً وهذا كله بالنظر لما أفاده المصنف وحل به شارحنا الثاني والحاصل أن الذي فهمه المصنف أن اللخمي حمل المدونة على الخلاف وأن المازري رد عليه حملها على الخلاف بل انما اختلف قولها المشاهدة حيوان صغير كالغنم الشهر فيه مظنة التغير فقال بفوته ولمشاهدة حيوان كبير كبقرة وأبل ليس الشهران والثلاثة مظنة لذلك فقال بعدم فوته والحكماء المختلفان لا اختلاف محلها ما ليسا مختلفين حقيقة انما الخلاف الحقيقي ما اتخذ محله ونحوه لابن عبد السلام والذي فهمه ابن عرفة وهو الظاهر أن الشيخين متفقان على حملهما على الخلاف فان لفظ اللخمي اختلف في الطول في الحيوان ففي كتاب التسديد ليس الشهر فوت وفي السلم الشهران والثلاثة ليست بفوت إلا أن يعلم أنه تغير وهو أحسن ولفظ المازري اختلف في مجرد طول الزمان على

الحيوان ولم يتغير في ذاته ولا في سوقه فذكر ما في الكتابين ثم قال اعتقد بعض أشياخي أي وهو اللخمى أنه اختلاف قول على الإطلاق ولو وجد التغير وليس كذلك إنما هو اختلاف في شهادة فتغيره في ذاته أو سوقه معتبر أي اتفاقا وانما الخلاف في قدر الزمن الذي يستدل به على التغير انتهى فانت ترى الشيخين صرحا بالخلاف ولو فهم المصنف ما فهمه ابن عرفة لقال واختار وقال أنه خلاف وانما اعتراض المازري على اللخمى بقوله اعتقد بعض أشياخي الخ أنه فهم أن اللخمى يقول بحمل المدونة على الخلاف في حد الطول ولو تحقق التغير وليس كذلك من اللخمى انما الخلاف في مظنته من غير تحقق وعند وجوده لا خلاف وأشار ابن عرفة للتعقب على المازري في رده على اللخمى فقال في رده على اللخمى تعسف واضح لان حاصل كلامه أن الخلاف انما هو في قدر الزمان الذي هو مظنة التغير لا في التغير وهذا هو مقتضى كلام اللخمى لمن تأمل وأنصف (أقول) فاذا كان الحال هكذا فرجع كلام اللخمى في المعنى لكلام المازري فتدبر في المقام (قوله) (٨٨) (الانحوف طريق) أي أو مكس أفاده شب (قوله لتعلق القلب بالامة الموطوعة)

أي فربما يترتب عليه اختلاسا أو الزنا فيها وفي بعض الشراح تتعلق الامة الموطوعة به أي فلا ينتفع بها غيره ثم هذا التعليل والذي بعده يدل على أن الواطئ بالسبع وهي طيقة لا صغير لعدم تعلق قلبها بوطئه غالبا لأن يقتضها وهل يشمل وطء البالغ بدبرها فيفيت لأنه قد قيل به وان كان ضعيفا جدا أولا لعدم ظهور التعليل بتعلق القلب والظاهر الاول وذلك لان الاتنى محل للوطء في الجملة وأما وطاء الذ كرفليس بعفيت قطعا فيما يظهر لانه معدوم شرعا وهو كالعدم حسا (قوله عند ابن القاسم الخ) مفادهم رام أن المقابل يجعل الغيبة على الوحش فوتا (قوله ولكن تستبرا) فاذا وطئها ولم تستبرا وأنت يولد فيكون ابن شبهة هذا هو السبب فيما يظهر (قوله فأولى اذا لم يذ كر شيئا) أي فأولى في الاستبراء (قوله وتوجيه الشارح) أي لانه قال وجهه أنه يقتدر الى ايقافها

أي والثلاثة لعدم ذلك فيه فالمراد بالشهادة هنا ما قابل الغيب وهو الحضور لقوله تعالى عالم الغيب والشهادة (ص) وينقل عرض ومثلي لبلد بكلفة (ش) يعني أن نقل العروض كالحيوان والثياب والمثلي كفتح من موضع الى آخر مفيت اذا كان بكلفة من كراء أو خوف طريق أو مكس فيرد قيمة العرض ومثل المثلي في محلها ما احتاز بكلفة من الحيوان الذي ينتقل بنفسه فان نقله لا يفتيه الا في خوف طريق ولا مفهوم لبلد بل لنقل من موضع الى موضع ببلد واحد فالحكم كذلك فالمدار على قوله بكلفة والمراد ما شأنه الكلفة ولونقله بعيمده ودوابه مثلا (ص) وبالوطء (ش) أي ومن المفوت وطء المشتري للبيع بكر أو ثيبار فبيعة أو وخشالتعلق القلب بالامة الموطوعة ولا استلزام الوطاء الواضحة المستلزما لطول الزمان المفوت في الحيوان وفهم منه أن الغيبة عليها ليست فوتا وهو كذلك عند ابن القاسم في الوحش ولا استبراء فيها ان ادعى عدم الوطاء سواء صدقه البائع أو كذبه وأما الربيعة فان ادعى عدم الوطاء وصدقه فلا تفوت ولكن تستبرا وان كذبه فانها تفوت وان قال ووطئتها صدق في الرائعة والوحش وان لم يذ كر شيئا فهو على عدم الوطاء فيهما أي فلا تستبرا الوحش ولا تفوت وأما الرائعة فلا تفوت ولكن تستبرا لما علمت أنه اذا غاب وادعى عدم الوطاء وصدقه البائع فانها لا تفوت ويجب استبراءها فأولى اذا لم يذ كر شيئا وتوجيه الشارح يفيد أن المفيت هو وطء البالغ الذي يوجب الاستبراء في المطيعة وأما غيره فلا لأن تكون بكر أو يشتتها لانه من تغير الذات (ص) وتغير ذات غير مثلي (ش) أي كعقار يذهب عينه واندراسه والدور يهدمها وبنائها والارض بغرسها وقلع الغرس منها وأما المثلي فلا يفتيه ذلك اقيام مثله مقامه ومن تغير الذات تغير الدابة بالسمن والهزال بخلاف سمن الامة وأما هزال الامة ففيت بخلاف الاقالة فليس بعفيت فيها كسمنها (ص) ويخرج عن يد (ش) أي ومما يفيت المبيع خروجه عن يد مبيئها بهبة أو صدقة أو عتق أو بيع صحيح أو حبس من المشتري عن نفسه وقيدنا البيع بالصحيح احترازا من الفاسد فانه غير مفيت وقيدنا الحبس بكونه من المشتري عن نفسه احترازا عما اذا أوصى الميت بشراء دار أو بستان وان

للاستبراء (قوله وأما غيره) أي غير البالغ فلا يوجب وطاء شيئا لأن تكون بكر أو يفتتها والحاصل أن الاقتضاء مفيت مطلقا كان الواطئ بالغام لا كانت الموطوعة مطيعة أم لا (قوله كعقار يذهب عينه) هذا لا يتأني في الارض مع أن من جملة العقار (قوله اقيام مثله مقامه) أي فلما كان مثله كأنه هو لم يحكم بكونه فوتا وقيل فوت ورجحه عجم وجهه ظاهر وذلك لانه قد تقدم أن المثلي اذا فات فيه المثل وتغير الذات مفيت ولا فرق بين المثلي وغيره فلا وجه للفرقة وكون المثلي يقوم غير مقامه لا يتنى ذلك ألا ترى أن قيمة الشيء تقوم مقامه (قوله بخلاف سمن الامة) فان قلت ما الفرق بين سمن الدابة جعله مفوتا بخلاف سمن الامة قلت لان سمن الامة يختلف فيه الأغراض اذ كثير من الناس من لا يرغب في سمن المرأة بخلاف سمن الدابة فانفتت العقلاء على الرغبة في سمنها (قوله فليس بعفيت فيها) أي لها أي أن الهزال ليس بعفيت الاقالة ففي معنى اللام ونبيه المصنف على ذلك في العيب (قوله ويخرج عن يد) يحرم على المشتري فاسدا تصرف فيه وكذلك يحرم على من علم بذلك شراءه منه وقبول هبته ونحو ذلك واعلم أن الخروج عن اليد يفيت بعد القبض وأما قبله ففيه تفصيل يأتي في قول المصنف وفي بيعة قبل قبضه (قوله بهبة) ولو وهبه لباثعه أو تصدق به عليه

أو يجزى فيه القولان كالبيع له (قوله فالذي يظهر على ما يأتي في الرد بالعيب) وذلك لأنه سيأتي في الرد بالعيب من أن الوقف مفيت للرد بالعيب إذا كان عن نفسه وأما إذا كان عن الغير لكونه وصيا عنه فلا يفوت بذلك لأنه لم يخرج عنه من ملكه كالاول وتطهيره الشراء بفن لنفسه يلزم واغیره لا يلزم (قوله لا يحصل به ما فوت) وجه كون التولية لا يحصل به ما فوت كما للشيخ أبي الحسن أن المولى بمنزلة نفس البائع بيعا فاسدا ينبغي تقييد الشركة بما إذا كانت فيما تنقسم والا كان فوتا (قوله وفي الاقالة تنظر) ينبغي أن تكون فوتا لأنها بيع كذا في شرح شب (قوله وفي الاقالة تنظر) أي هل هي مفوتة أو لا أي اقالة المشتري لبائعه السلعة بيعا فاسدا فعلى انه ما فوتة يلزم المشتري القيمة فعلى تقدير أن تكون أزيد من الثمن يرجع البائع عليه بقيمة القيمة مثلا لو كان اشتراها بعشرة ثم تقابلا والقيمة عشرون فالبايع يرجع عليه بعشرة وان تساوت القيمة مع الثمن لارجوع لاحدهما على الآخر وان كان الثمن أكثر من القيمة كما لو كانت القيمة عشرة والثمن عشرون وقد رجعهما بالصاحب بالاقالة فان المشتري يرجع على البائع بعشرة وبعدها كله فينبغي أن تكون فوتا لأنها بيع هكذا ظهر لي ثم قرر شيخنا السلموني عليه الرحمة فاذا علمت ذلك فاذكره بعض شيوخنا من أن المراد الاقالة بزيادة أو نقص فيه نظر لا يخفى وما ذكره أيضا بعض شيوخنا من التوقف وذلك لأن (٨٩) المطلوب في البيع الفاسد رده على صاحبه

وحيث حصلت الاقالة فقد حصل المقصود فلا وجه للنظر لا يحصل له والحمد لله (قوله وتعلق حق) هذا في رهن واجارة بعد القبض لا قبله فيأتي في قوله وفي بيعه قبل قبضه الخ (قوله بتراض) هذا في الوجبة مطلقا وفي المياومة مع نقد أجرة معينة (قوله أو مياومة) أي إذا لم يحصل قبض والحاصل أن الوجبة لازمة بمجرد العقد فقد حصل قبض أجرة أم لا والمشاهدة ردة ويقال لها مياومة ومساناة ما صرح فيها بلفظ كل كمثل يوم أو شهر أو سنة بكذا فلا يلزم الاقذار ما قبض والوجبة اسم للمدة المحددة كما كرر في هذه الدار عشر سنين بكذا (قوله أو كونها مياومة) معطوف على قوله بتراض والمياومة لقب للمدة غير المحددة ككل يوم بكذا أو كل شهر

يحبس فاشترى ذلك الوسي شراء فاسدا وجبسه فالذي يظهر على ما يأتي في الرد بالعيب أنه يفسخ البيع الفاسد تأمل ثم ان بيع البعض فيما لا ينقسم وان قل كبيع الكل وأما فيما ينقسم فان بيع أكثره كبيع كله وأكثره ما زاد على النصف والافيفوت منه ما وقع فيه البيع والتولية والشركة لا يحصل به ما فوت وفي الاقالة تنظر (ص) وتعلق حق كرهته واجارته (ش) أي وما هو مفيت للبيع الفاسد تعلق حق غير المشتري كرهته ولا يقدر على خالصه والام يكن فوتا واجارته ولا يقدر على فسخها بتراض أو كونها مياومة واخذامه مدومة معينة كالاجارة والكراء الفاسد يفيته الكراء الصحيح ويكون الربح في الكراء الصحيح للمكترى كراء فاسدا كالغلة في البيع الفاسد ولا يرد لها المكترى في المدة التي اكرى اليها على ما صوبه ابن الموارز ونقله ابن يونس عنه خلافا لظاهر المدونة في أن المكترى كراء فاسدا الاغلة له لأنه لا ضمان عليه والخراج بالضمان بخلاف البيع فان ضمانه من مشتريه ولما دخلت الارض فيما يفوت بتغيره كانه كما قدمنا تكلم على ما يفيت ذاتها فقال (ص) وأرض يثمر وعين وغرس وبناء عظيمي المؤنة (ش) يريد ان الارض تفوت بحفر بئر فيها واجراء عين اليها أو فتق فيها أو غرس شجر زاد ابن شاس أو قلعه منها أو بناء ويشترط كون الغرس والبناء عظيمي المؤنة كما يشترط ذلك أيضا في البئر والعين فان لم تعظم المؤنة لم يفت منها شيء ورد جميعها أو أفهم كلامه ان الزرع لا يفيت وهو كذلك قاله محمد فيفسخ البيع ثم ان كان الفسخ في الابان فعلى المشتري كراء المثل ولا يقلع زرعه وان كان بعد فواته فلا كراء عليه واشترط عظم المؤنة في الغرس والبناء لان شأن غيرهما من البئر

(١٢ - خرشي خامس) بكذا أو كل سنة بكذا وهي غير لازمة من الجانبين ما لم يحصل قبض أجرة فتلزم بقدره (قوله واخذامه مدومة معينة كالاجارة) أي لان في رده ضياع حق الغير الا أن يتراضيا على الفسخ قال بعض انظر لو كان الاجل غير محدود هل حكمه كذلك أو ليس يفوت وهو الظاهر انتهى ما قاله بعض الشراح (قوله ويكون الزرع الخ) هذه ثمره الفوات (قوله خلافا لظاهر الخ) لا يخفى في أنه على ظاهر المدونة لا يكون الكراء الصحيح مفوتا للكراء الفاسد (قوله وأرض يثمر وعين) ولو كانت البئر أو العين بدون ريعها (قوله عظيمي المؤنة) أي والام يفيت شيئا والفرض أنه أحاط بها كلها ولو لم يكن بعظمها أو امان كان بعظمها فيفيت ويحمل على أنه عظيم المؤنة وان لم يكن عظيمها وأولى ان وقع بكليها (قوله واجراء عين اليها) أي بالحفر في الارض (قوله أو فتق فيها) أي أو فتق عين فيما فيها (قوله أو قلعه منها الخ) ويشترط أن يكون القلع عظيم المؤنة (قوله كما يشترط ذلك في البئر والعين الخ) ظاهره ما قلعت ثم هذا يناه في مقتضى قوله لان شأنهم الخ وذلك لان مفاد هذا التعليل أن البئر والعين يفيتانها مطلقا عظمت مؤنتهما أم لا لان شأنهما عظيم المؤنة كما أفاده بعض من شرح (قوله في الابان) أي زمن زرع الارض

(قوله وحذف قوله الخ) قضية ذلك ان البئر والعين بشرط فيهما عظم المؤنة بالفعل وقد تقدم ما فيه والحاصل ان الراجح ان العبرة بالشأن في البئر والعين غير بئر الماشية (قوله لا أقل) أي من الربع فلا يفت شيئا منها ولو عظمت مؤنته (قوله وله القيمة قائما) أي على التأبيد لشبهه عن بني في ساحة فاستحقت (قوله على ما عليه ابن عرفة) مقابلة ما لا يبي الحسن الا في آخر العبارة وكلام أبي الحسن هو الموافق للقواعد (قوله راجع لقوله جهة) وليس راجع لقوله الربع نعم قوله لا أقل مراده لا أقل من الربع فهو محترزه (قوله وانظر صفة التقويم الخ) أي بأن تقوم الجهة المبنية والمغروسة ثم تقوم غيرها فان كانت قيمة الجهة وحدها مائة وقيمة الباقي مائتان أو ثلثمائة فانت تلك الجهة فقط وقسح البيع في الباقي فظهر أنه لم يلتفت في ذلك لمساحة الارض بل نظر للقيمة وتعتبر القيمة يوم القبض والحاصل ان حفر بئر غير الماشية واجراء العين بالارض يفتها ولو كانت (٩٠) بدون ربعها ولا يراعى فيهما عظم المؤنة لان ذلك شأنهما أو أوالغرس والبناء

فان كان أحدهما بأكملها أو بجزءها فانه يفتها وان لم تعظم مؤنته سواء أحاط به أم لا لان ذلك شأنه بهذا المحل وكذا ان كان بدون بجزءها وأحاط به الكن ان عظمت مؤنته ولو كان محله دون الربع وان كان دون الجبل ولم يحيط به فان كان محله الربع أو الثلث فان عظمت مؤنته أفادت محله والالم يفت شيئا وان كان النصف فهل يجري فيه ما جرى في الثلث والربع وهو مفاد كلام أبي الحسن أو كمالها فيفتها كلها بحمله على انه عظيم المؤنة وان كان محله دون الربع أو ربع عظم مؤنته فيما يعتبر فيه عظمها فان المشتري قيمته قائما على التأبيد (قوله المقوت باتفاق الخ) أي كغير السوق ونقل عرض ومثلي وقوله أو على المشهور أي كطول الزمن فالمشهور أنه مقيت الحيوان ومقابله أنه ليس يفت (قوله وفي بيعه الخ) محل التأويلين في بيع المشتري

والعين عظم المؤنة ورجح ما يفهم من التعليل خروج بئر الماشية وهو كذلك وعبارة وحذف قوله عظمي المؤنة من الاول لدلالة الثاني فلما كان الثاني أدل على المراد آخره وذكروا معه (ص) وفاتت بهما جهة هي الربع فقط لا أقل وله القيمة قائما على المقول والمصحح (ش) ما مر حيث كان البناء والغرس محيطين بالبيع وتكامل الا أن على ما اذا كانا على حدة من غير احاطة والمعنى أن الغرس والبناء اذا وقع في جهة من المبيع فاستدافان كانت قيمة تلك الجهة منفردة ربع أو ثلث قيمة الجميع فان تلك الجهة نفوت فقط دون غيرها من باقي الارض الذي لا غرس ولا بناء فيه فيرد للبائع وان كانت قيمة تلك الجهة الواقعة فيها البناء أو الغرس من قيمة الجميع أقل من الربع فلا ينفوت شيء منها ويرد جميعها الى البائع وعلى البائع قيمة بناء وغرس المشتري قائما يوم الحكم على ما عند المازري وعند ابن محرز حيث قال الصواب أن له قيمة غرسه وبنائه قائما لانه فعل بشبهة وعند ابن رشد القيمة مقبولة على ما جاء به واذا علمت ما قررنا فظهر ان لا مفهوم للربع في فوات الجهة بل ومثله الثلث وأما النصف فن قبيل الا كثر بدليل انهم جعلوا الثلث حد اليسير فزاد عليه كثير على ما عليه ابن عرفة وانما اقتصر المؤلف على الربع لاجل قوله لا أقل لانه لو قال هي الثلث فسد قوله لا أقل لدخول الربع في الأقل فيبوههم أنه لا ينفوت شيئا وقوله فقط راجع لقوله جهة أي انما نفوت الجهة فقط دون غيرها من باقي الارض الذي لا غرس ولا بناء فيه فانه يرد للبائع وليس راجع لقوله هي الربع لانه ما فوق الربع ليس كالربع وقد علمت أن مثله الثلث بل والنصف على ما يفيد كلام أبي الحسن وانظر صفة التقويم في شرحنا الكبير * ولما أنهى الكلام على المقوت باتفاق أو على المشهور ذكر ما فيه الخلاف على السواء بقوله (ص) وفي بيعه قبيل قبضه مطلقا أو بلان (ش) يعني أنه جرى في بيع أحد العاقدين الشيء المشتري فاسدا ببيع صاحبه قبيل قبض أحد البائعين له من هو بيده منهما بأن يبيعه المشتري وهو يبيد بآثمه أو يبيعه البائع وهو يبيد المشتري تأويلان أحدهما انه فوت وعليه فان كان البائع له المشتري قبل قبضه من البائع فانه يلزمه قيمته لباثمه يوم يبيعه

فقط خلافا لشارحنا كما هو مفاد النزل وان كان الخلاف جاريا في بيع البائع وبتقرير الشارح يعلم وان أن التأويلين شاملان للصورتين المذكورتين وهما بيع المشتري له أو البائع وبقيت ثالثة هما قيام أو يبيعه البائع ببيع صاحبه بعد ما باعه فاسدا قبل قبض المشتري فاسدا له ولكن كان ممكنه من قبضه وأما قبل تمكينه فبيعه ثانيا صحیح ماض اتفاقا فلا تدخل هذه الرابعة في كلامه قال ح والظاهر من القوانين فيما اذا باعه مشتريه قبل قبضه من باثمه الامضاء قياسا على العتق والتسديد والصدقة ففي المدونة عتق المشتري بأنواعه وهبته قبل قبضه فوت ان كان المشتري مليا بالثمن فان كان معذرا ردعت له ونقض بيعه ورد لباثمه (قوله يوم يبيعه) أي بيع المشتري هذه تفحص

ما تقدم من أنه يعضى بالقيمة يوم القبض (قوله فان بيعه يعضى) ويكون معنى تفويته أى تفويته على المشتري (قوله فلا يعضى) بل يفسخ وجوبا (قوله أما لو لم يعلم قصده) أى المشتري الآن المناسب أما لو لم يواطئه وكأنه أراد أن يفسر به المراد من المواطأة أى أن المراد من المواطأة الموافقة للاتفاق ففرق بينهما (قوله أى المشتري اتفاقا) أى الذى يبيعه مضميت اتفاقا أى حقيقة أو حكما الاول اذا باعه المشتري بعد ان قبضه الثانى اذا باعه قبل قبضه فان الراجح الافاتة كما تقدم (قوله والبائع على أحد القولين) أى الذى يبيعه مفوت على أحد القولين المتقدمين وقوله لان يده قوية تعليل لأحد القولين وهو القول بالتفويت هذا ما يدل عليه عبارة شب حيث قال ومثل المشتري البائع على القول بأن يبيعه مضميت اتفاقا اهـ وعبارة عـج وانظر اذا قصد البائع بالبيع الافاتة على القول بأن يبيعه مفوت فهل يكون كالمشتري فى ذلك اهـ ولكن على هذا الذى قلناه (٩١) وان كان ليس متبادرا ارتكابه لتصحيح العبارة

والافاتة متبادران الاتفاق وعدمه فى حال قصد الافاتة يعنى أنه اذا قصد الافاتة فالمشتري لا يفتى اتفاقا والبائع على أحد القولين وانما جرى القولان فيه لان يده قوية أكثر من المشتري والحاصل انه انما جمل على غير المتبادر لان المتبادر لم يوافق النقل (قوله وينبغى أن تكون فوت الخ) لا يخفى أنه لا يناسب ذكر هذا هنا انما يناسب ذكره فيما تقدم اذ لم يقصد الافاتة والحاصل أن الاول له أن يحذف قوله وأما التولية الخ لانه اذا قصد الافاتة فالافاتة لا ليست مضميتة قطعا فيكون هذا الكلام عند عدم قصد الافاتة ومن المعلوم أنه قد ذكر ذلك بعينه فيما سبق الذى ليس فيه قصد الافاتة فتدبر (قوله ولم يحكم القاضى) أى فلو حكم الحاكم فلا رد قطعا (قوله ثم زال الموجب ارتفاع المضميت) المناسب أن يقول ثم زال الموجب بأن عاد المبيع الى حاله الاول ارتفاع عدم الرد أى وثبت الرد (قوله وارتفع المضميت) هو الموجب فالمناسب أن يقول ثم زال الموجب بأن عاد المبيع الى حاله فانه

وان كان البائع له البائع بعد ما قبضه المشتري وقبل رده منه فان يبيعه يعضى ويكون يبيعه نقضا للبيع الفاسد من أصله ويرد الثمن للمشتري ثانياً ما ليس بفوت وعليه فان كان البائع له المشتري فانه لا يجب عليه قيمته ويستمر يبيعه ويوجب عليه رد ثمنه لانه ان كان قبضه منه وان كان البائع له البائع فانه يكون بمنزلة ما اذا باعه ببيع فاسدا وقبضه المشتري ولم يحصل من بائعه فيه بيع بعد قبض المشتري له وضمانه ان حصل فيه ما يوجب الضمان منه ولا فرق بين كون المشتري شراء فاسدا او بيع يبيعه فاسدا قبل قبضه من هو يبيعه مما يفتى حواله الاسواق أم لا كان البائع له المشتري أو البائع وهذا معنى قوله مطلقا ولا يصح تفسير الاطلاق بقول بعضهم سواء كان البيع صحيحا أو فاسدا اذ لا يحصل الفوات بالبيع الفاسد اتفاقا (ص) لان قصد البيع الافاتة (ش) أى لان علم المشتري الفساد قبضه قبل قبضه أو بعده وقصد البيع الافاتة فلا يعضى ولا يفتى اتفاقا عاملة بنقيض قصده ابن عبد السلام انما يفتى الاتفاق اذا واطأ المشتري على ذلك أما لو لم يعلم قصده فلا يبيعه بعد أن يخلف فيه وبعبارة لان قصد أى المشتري اتفاقا والبائع على أحد القولين لان يده قوية ولا مفهوم للبيع بل والهبة والصدقة لا العتق فانه فوت لتشوف الشارع للعربة وأما التولية والشركة فليست بفوت وفى الافاتة تظن وينبغى أن تكون فوت لانها بيع وظاهره ولو كان العتق لاجل والظاهر أن القول قوله فى دعواه قصد الافاتة أو عدمه بيمينه حيث لم يقدم دليل على كذبه واذا حصل المضميت فى البيع الفاسد ووجبت القيمة فى المقوم والمثل فى المثل ولم يحكم القاضى بعدم الرد وجوب الغرم على المشتري ثم زال الموجب ارتفع المضميت ان عاد المبيع الى حاله كان عوده اختياريا كشرائه أو ضروريا كارت وصار كأنه لم يحصل فيه مفوت ورد الى بائعه فقوله (أو ارتفع المضميت ان عاد) أى ارتفع حكمه وهو عدم الرد ان عاد المبيع لا المضميت أى ان عاد المبيع فاسدا لحالته التى كان عليها ولا يتأتى فى طول الزمان ولا فى العتق الآن يعتق وهو مدين ويرد الغرماء ما اعتقه ولا فى الموت ولا فى اذهاب العين نعم يتأتى فى تغيير ذات وفى نقل العرض وفى الهبة والصدقة والبيع وأشار بقوله (الابتغير سوق) الى أن المضميت اذا كان تغير السوق فيما يفتى بتغير السوق ثم عاد السوق لما كان عليه فانه لا يرتفع بذلك حكم الفوت ووجب على المشتري ما وجب من غرم فى غير مثلى وعقار لانهم ما يفتى بتغير السوق لان تغير السوق ليس من سببه

يرتفع عدم الرد ويثبت الرد (قوله ولا فى الموت) أى موت المبيع (قوله وفى الهبة والصدقة والبيع) أى هبة المشتري وبيعه له وصدقته (قوله حكم الفوت) أى وهو عدم الرد أى لا يرتفع عدم الرد بل عدم الرديان (قوله لان تغير السوق ليس من سببه) أى تغير السوق الذى أوجب الفوات أى وإذا كان ليس من سببه فارتفعه لا يوجب الرد بخلاف غيره من المفوتات كالبيع من سببه فيتم فيه على قصد الفوات فلذلك قلنا اذا رجع له فانه يرد المبيع على بائعه قطعا (قوله لان تغير السوق) على قوله فلا يرتفع بذلك (قوله ليس من سببه) لا يرد أن تغير الذات قد لا يكون من سببه لان الغالب حصوله عن تفریطه فى سببه والقيام له ويحمل غير الغالب عليه وصار كأنه من سببه

(قوله فلا يتم فيه) أي لا يتم في كونه قصداً به الأمانة بخلاف بيع المشتري لها أو هبته مثلاً فيتم على قصد الأمانة (قوله لما كان لا ينضبط) قد يقال مقتضى عدم انضباطه أنه لا يحصل بدفوات من أول الأمر (قوله المنهى عنها بنص الشارع) أي فهمي متفق عليها (قوله لا نص فيها الخ) أي مثلاً إذا باعها بعشرة لأجل ثم اشتراها بعشرة نقداً فالشراء بعشرة نقداً توصل به إلى المنهى عنه وهو سلف جر منفعة ونوله ففوت أي تلك المبيعات وهي البيعة الثانية أو مجموع البيعتين (قوله ففوت حياية للذريعة) أي حياية لها أي دفعها لآخر ذريعة للمنع وهو سلف جر نفعاً (قوله من الحيوان) بيان لما (قوله ثم نقلت إلى البيع الجائر) الذي هو الثاني والمراد أنه جائز ضرورة لأن المذهب أنه فائس بالمنع وقوله إلى البيع الجائر أي وكل شيء كان وسيلة لشيء ماعداً المعنى الحقيقي وقوله التحيل به على ما لا يجوز وهو السلف الجائر نفعاً (قوله وكذلك غير البيع الخ) أي كأن يكرم بائع من يريد الشراء منه لأجل أن يفره بالبيع له بشئ مرتفع أو لمخوذاً (قوله على الوجه المذكور) وهو التحيل بذلك الأمر على ما لا يجوز (قوله فهو من مجاز المشابهة) أي شبهة كل شيء كان وسيلة لشيء غير المعنى الحقيقي بالمعنى الحقيقي (قوله فهو من مجاز المشابهة) أي بحسب الأصل فلا ينافي أنما صارت حقيقة عرفية ومجاز المشابهة هي الاستعارة وهي هنا تصريحية فالمستعار لفظ ذريعة والمستعار له العقدة المتوصل بها إلى ما لا يجوز (قوله ما أجمع على الغائه) أي الغاء حكمه (قوله لأجل النحر) أي المنع من زرع من حيث كونه يتسبب عنه حصول النحر (قوله وما أجمع على أعماله) أي أعمال حكمه فقوله كالمنع مثال للحكم والوسيلة هي الزرع والسبب (قوله كالنظر للأجنبية) أي بغير شهوة وكذا ما بعده فالك مجيزه وغيره (٩٢) يمنعها ما يشهوه فتفق على منعه وقوله والتحدث معها لا يخفى أن

مذهبنا يجوز ذلك بغير شهوة على المعتمد خلافاً لمن يقول إن صوتها عبثية وإن ذكره بعض الشراح فإذا علمت ذلك فقوله وما اختلف فيه لا يحتاج لتقدير كاتقدم (قوله منعها) أي منع بيع الآجال وغيرهم بجوزها (قوله يطلق مضافاً الخ) أي يبيع الآجال لها من مفهوم مفهوم إضافي وهو أن يكون البيع أضيف إلى أجل وضد ذلك بيع النقد وله مفهوم يسمى فيه بالمضاف والمضاف إليه وصار فيه

فلا يتم فيه بخلاف غيره في الغالب ولأن تغير السوق لما كان لا ينضبط لسرعة تقلبه وغيره من باقي المفوتات ينضبط مكان ارتفاعه كالعدم * ولما أنهى الكلام على المبيعات المنهى عنها بنص الشارع شرع في ذكر مبيعات لا نص فيها عنه وإنما توصل بها إلى المنهى عنه ففوت حياية للذريعة والذريعة بالذال المجعومة الوسيلة إلى الشيء وأصلها عند العرب ما تألفه الناقصة الشاردة من الحيوان لتنضبط به ثم نقلت إلى البيع الجائر المتحيل به على ما لا يجوز وكذلك غير البيع على الوجه المذكور فهو من مجاز المشابهة والذرائع ثلاثة ما أجمع على الغائه كالمنع من زرع العنب لأجل النحر وما أجمع على أعماله كالمنع من سب الأصنام عند من يعلم أنه يسب الله عند ذلك وما اختلف فيه كالنظر للأجنبية والتحدث معها ويوع الآجال ومذهب مالك منعها ابن عرفة يوع الآجال يطلق مضافاً ولقبها الأول ما أجل ثمنه العين وما أجل ثمنه غيرها سلم والثاني لقب لتكرار بيع عاقدي الأول ولو بغير عين قبل انقضاءه انتهى قوله لتكرار الخ أخرج

لقباً أي اسماء مثل إذا وصفت رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه عبد الله فعبد الله حينئذ من القبيل الأول أريد به المعنى الإضافي وهو أنه ذات منسوبة لله بالعبودية وإذا أتى لك ولد ومجئته بعبد الله كان ذلك من القبيل الثاني لأنه صار عبد الله اسماً علماً عليه قصد به الذات المشخصة لا المعنى الإضافي وهو أنه ذات منسوبة لله تعالى (قوله الأول) الذي هو بيع الآجال المعنى الإضافي ثم لا يخفى أنه جمع مراد منه الأفراد والتعريف انما يكون للحقيقة ويجاب بأن التقدير الأول أي حقيقة الأول أي حقيقة تلك الأفراد (قوله الأول ما أجل ثمنه العين) بأن يبيع ساعة ديناراً للحرم فهذا بيع لأجل لا يبيع نقد وقوله العين صفة للثمن كما صورنا وقوله غيرها حال من ثمنه أي وما أجل ثمنه حال كون الثمن غير عين فإنه يقال له سلم كأن يعطيه ديناراً على أن يبيع مثلاً للمؤجل وهو الأرب القمح غير عين قبل ذلك لا يقال له يبيع لأجل بل يقال له سلم غير أنك خبر بأن هذا المؤجل إنما يقال له مضمون لأن جواب أنه عن المقدم وإن كان مضموناً وفيه بعد ثم لا يخفى أن هذا التعريف يصدق على ما إذا باع ثوباً بعشرين فضة جديداً إلى شهر فيقال له سلم وهو ظاهر بناء على أنها من قبيل العروض وقد تقدم الخلاف في ذلك ويصدق بما إذا باع سلعة معينة يتأخر قبضها كما إذا استثنى البائع منفعتها كما يأتي بيانه بدراهم حاله مع أنه لا يقال له سلم (قوله لتكرار بيع عاقدي الأول) مثلاً بأن يبيعها بعشرة للحرم ثم يشتريها بخمسة نقداً فتكرر البيع من الرجلين المذكورين يقال له يوع الآجال وقوله الأول الخ كان المناسب أن يقول أي أن البيع الأول لا بد أن يكون لأجل (قوله ولو بغير عين الخ) هذا إذا كان البيع بعين بل ولو كان بغير عين كما إذا باع حماراً بعشرة أثواب لأجل ثم اشتراها بخمسة نقداً (قوله قبل انقضائه) أي انقضاء الأول أي أجله وذلك أنه إذا حصل الأجل

صار بمنزلة الحال ابتداء كما سيأتي فيما إذا مات المشتري وصار الذي عليه حالاً فإنه يجوز الصور كلها بمثابة الحال ابتداء (قوله وتكررها الخ) كالمبايعات ولا بعشرة لأجل أن جاء إنسان آخر واشترى بها خمسة نقداً أو لدون الأجل فلا يكون ذلك من بيوع الأجل بالمعنى اللقبى (قوله فقال عاطفاً الخ) قال الشيخ إبراهيم اللقاني يصح أن تكون الواو للعطف ويحتمل أن تكون للاستئناف لكن قال ابن هشام في شرح بانيات سعداً أكثر ما تقع الواو للاستئناف في أوائل الفصول والأبواب ومطالع القصائد فهي للاستئناف هنا وذكر السعد في تصرف العزى وغيره أن الفصل ليس مانعاً من العطف والحاصل أنه يجوز العطف ووجود الفصل لا يضر لأنه من جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه أي هذا فصل (قوله على قوله وفسد منه شيء عنه) يعني أنه لا فرق بين كون النهي صريحاً أو ضمناً ولا ثم على فاعل ما يمنع للثمة فيما بينه وبين الله حيث لم يقصد الأمر الممنوع (قوله كل بيع جائز في الظاهر) فالبيعة الثانية جائزة في الظاهر مؤدية إلى ممنوع في الباطن أي الذي هو السلف الجار نفعاً فالعاقل لشدة حرصه على تحصيل الفوائد يدفعه إلى أفعال الجائز في الظاهر ليتوصل بها إلى باطن ممنوع خوفاً من الإنكار عليه (قوله كتمه بيع وسلف الخ) (٩٣) لا حاجة لهذا التقدير لأن هذا

مثال لما كثر قصد الناس إليه والمعنى كالعقدة التي تؤدي للبيع والسلف فالجائز في الظاهر تلك العقدة والممنوع في الباطن البيع والسلف وكذا العقدة المؤدية لسلف بجرمنفعة جائزة في الظاهر والسلف بمنفعة هو الممنوع باطناً فالعنى حينئذ ومنع ما كثر قصد الناس له كتمه بيع وسلف في الأول وسلف بمنفعة في الثاني ثم لا يخفى أنه يقال ليس كل ما كثر قصد الناس إليه يمنع ألا ترى أن قصد الناس يمكن أن يكون لشيء مما لا يمنع فيه والجواب أن يقال إن قوله كبيع وسلف ذكر قيدا (قوله مثال الأول) وجه المنع أن الثوب قد لا يساوي

به عدم تكرار البيع في العقدة وتكررها من غير عاقبة الأولى فقال عاطفاً على قوله وفسد منه شيء عنه
فصل ومنع للثمة ما كثر قصده (ش) أي ومنع كل بيع جائز في الظاهر مؤدى إلى ممنوع في الباطن للثمة بأن يكون المتبايعان قصداً بالجائز في الظاهر والتوصل إلى ممنوع في الباطن وذلك في كل ما كثر قصده للناس وفي بعض النسخ قصد أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً في كثر عائد إلى ما وقع صدائمه من محمول عن الفاعل أي ما كثر القصد إليه ويحتمل النصب على الحال أي ما كثر حاله كونه مقصوداً (ص) كبيع وسلف وسلف بمنفعة (ش) أي كتمه بيع وسلف وثمرته سلف بمنفعة فإن قصد الناس إلى ذلك يكثر فنزلت التهمة عليه كالنص عليه مثال الأول أن يبيعه ساعتين بدينارين إلى شهر ثم يشتري واحدة منهما بدينار نقداً فالسلعة التي خرجت من اليد وعادت إليها لمغاة وخرج من يد البائع سلعة ودينار نقداً يأخذ عنهما عند الأجل دينارين أحدهما عن السلعة وهو بيع والآخر عن الدينار المنقود وهو سلف ومثال الثاني أن يبيع سلعة بعشرة إلى شهر ويشتريها منه بخمسة نقداً فالأمر بالبائع إلى أن شيأ يرجع إليه ودفع إلا أن خمسة يأخذ عنها بعد ذلك عشرة وانما منع تهمه بيع وسلف لإدائه إلى سلف بجرمنفعة وإن ذلك قال ابن راشد كان ينبغي لابن الحاجب أن يكتفي عن بيع وسلف لأن ذكر سلف بجرمنفعة يغني عنه لأن البيع والسلف انما منع لإدائه إلى سلف بجرمنفعة وأجيب بأنه وإن

الدينار وبعد هذا فلهذا ضعف والمعتد ما قدمه من أن المنع انما هو بشرط الدخول بالفعل على اجتماع بيع وسلف لا الاتهام على شرط الدخول عليه (قوله كان ينبغي لابن الحاجب) أي الذي تبعه المؤلف (قوله لإدائه إلى سلف بجرمنفعة إلا أنه أي ابن البيع والسلف وإن كان مؤدياً إليه أي إلى سلف بجرمنفعة وقوله إلا أنه أي ابن أي التأدي إلى سلف بجرمنفعة أي في بعض الصور أي المشار له بقوله وسلف بمنفعة أي وليس بأبدين في كل الصور لأنه ليس بأبدين في المشار لها بقوله كبيع وسلف أي وحيث كان أبدين في البعض دون البعض فلا يصح التعليل به أي التعليل في الأولى به لأن المتبادر من التأدية إلى سلف بجرمنفعة التأدي الظاهر المتحقق في قوله وسلف بمنفعة وليس متحققاً في المشار لها بقوله كبيع وسلف أي وكان المناسب التعليل في الأولى بالبيع والسلف أي انما كان المنع في الأولى لتأديه إلى بيع وسلف وانما صح التعليل مع أن السلف بجرمنفعة غير متحقق فيه لأننا نقول هو تعليل بالمنفعة لا بالتحقيق وقوله فكان أضبط أي أن التعليل بالبيع والسلف الذي هو تعليل بالمنفعة أضبط من التعليل بالسلف بجرمنفعة ألا ترى أنه جعل علة القصر السفر ولم يجعله المشقة مع أن في الحقيقة العلة المشقة إلا أن المشقة في السفر تختلف بالقلة والكثرة وظهورها وعدم ظهورها فاختاروا أن العلة السفر الذي هو مظنة المشقة وجدت أولاً فكذلك نقول هنا العلة في الأولى البيع والسلف الذي هو مظنة

السلف جرنفعاً وجد سلف جرنفعاً ولا فتدبر (قوله وبأن المنع في سلف جرنفعاً) الأولى أن يقول وبأن العلة في سلف بمنفعة صريح
 أي ظاهر أي منع العقدة للتأدي سلف جرنفعة ظاهر لظهور علة وقوله وفي غيره ضمنى أي خفي أي المنع في غيره خفي لخفاء علة
 فلو جعلنا العلة السلف جرنفعاً وأطلقنا لا يتبادر منه إلا الظاهر فلا يقضى بالمنع في الأولى لأن ذلك ليس بظاهر فيها فاحتجنا إلى أن نعلل
 الأولى بقوله كبيع وسلف وبهذا يتبين أن الجواب في المعنى يرجع للأول (قوله قد يكون مقصود الذاته) أي ملحوظا لذاته وقوله كالبيع
 والسلف أي وليس البيع والسلف ملحوظا لذاته وإنما هو ملحوظ لكونه يؤدي لسلف بمنفعة أي فلو جعلنا العلة في المنع السلف
 بمنفعة لا يتهم منه أن البيع والسلف علة للمنع لأنه ليس السلف بمنفعة ظاهر أقيه وقوله فينبوا أن الخ أي فينبوا أن كلاً من البيع
 والسلف والسلف بمنفعة علة تقتضي المنع وإن كان البيع والسلف لا يقتضي المنع بذاته بل ما اقتضاه إلا لكونه يؤدي إلى سلف جرنفع
 منفعة (قوله فلو اقتصر على ما) أي العلة التي تقصد لذاتها (قوله لم يلزم كثرة القصد الخ) المناسب أن يقول لم يلزم منه أن البيع
 والسلف علة تقتضي المنع (قوله) وأدخلت الكاف لا يخفى أن الصرف المؤخر والبذل المؤخر

(٩٤)

سياق النص عليهما فلا حاجة
 لدخولهما تحت الكاف (قوله
 الصرف المؤخر) كالوباها بعشرة
 دنائير للحرم ثم اشتراها بمائة
 درهم نقداً أو لدون الأجل أو للأجل
 أولاً بعد على ما سيأتي تفصيله
 وقوله والبذل المؤخر كأن يبيعهها
 بعشرة محمدية ثم يشتريها بعشرة
 يزيدية فإنه يمتنع كما يأتي بيانه (قوله
 أي ككل ما قبل) إشارة إلى أن
 المعطوف محذوف أي لا الذي قل
 القصد إليه وحذف الموصول وبقاء
 صاته جائز وتقدير كل لاظهار
 العموم فسقط ما قيل إن لا لا تعطف
 الجمل (قوله كضمان يجعل) إطلاق
 الضمان يجوز لأنه ليس فيه شغل
 ذمة أخرى بالحق وإنما المراد الحفظ
 (قوله أي كتمه ضمان يجعل الخ)
 الأولى أن لا يقدر تهمة وذلك

كان مؤدياً إليه إلا أنه أين في بعض الصور لأنه تعليل بالظن فكان أضبط وبأن المنع في سلف
 جرنفعاً صريح وفي غيره ضمنى وبأن الشيء قد يكون مقصوداً لذاته أي وهو سلف بمنفعة وقد
 يكون وسيلة كالبيع والسلف فينبوا أن كلاً منهما يقتضي المنع اتفاقاً فلو اقتصر على ما يقصد
 لذاته لم يلزم كثرة القصد فيما يقصد وسيلة ضرورة أن قصد المقاصد أقوى من قصد الوسائل
 فلو عكس الإيراد كان صواباً وأدخلت الكاف الصرف المؤخر والبذل المؤخر (ص) لا قبل (ش) أي
 كل ما قل القصد إليه لا يمتنع للتهمة عليه وإنما يمتنع صريحه وقوله (ص) كضمان يجعل أو
 أسلفني وأسلفك (ش) أي كتمه ضمان يجعل وتهمة أسلفني وأسلفك مثال الأول أن يبيعه
 ثوبين بعشرة لشهر ثم يشتري منه أحدهما بالعشرة عند الأجل أو قبله فذلك أمره إلى أنه
 دفع ثوبين ليضمن له أحدهما بثوب إلى الأجل لأنه قد يخشى عليه من السرقة أو التلف مثلاً
 ولا خلاف أن صريح ضمان يجعل ممنوع لأن الضمان لا يكون إلا لله ومثال الثاني أن يبيع
 ثوباً بدينارين لشهر ثم يشتريه منه بدينارين نقداً ودينارين لشهرين فالثوب قد يرجع إليه ودفع الآن
 ديناراً أسلفاً للشترى يأخذ منه عند رأس الشهر الأول دينارين أحدهما في مقابلة دينار
 والاخر سلف يدفع مقابله عند رأس الشهر الثاني وقوله أسلفني وأسلفك بفتح الهمزة في الأول
 وضمها في الثاني لأنه من باب الأفعال وباب الأفعال تفتح همزة أمره وتضم همزة مضارعه
 فقوله ما كثر قصده أدخل فيه جميع مسائل الباب الممتنعة ودخل في قوله لا قبل جميع مسائل
 الباب الجائرة فالأمثلة التي ذكرها المؤلف كلها تكرار مع هذا الكنه ذكر المسائل الآتية
 مفصلة للمسائل الأولى المجملة لأن ذكر الشيء بحجلاً ثم ذكره مفصلاً أو وقع في النفس فقال (ص)

لأن المعنى ومنع ما كثر القصد إليه للتهمة كالعقدة إلا أنه إلى بيع وسلف أو سلف جرنفعة إلا أنه يؤل المعنى في
 سلف بمنفعة ومنع ما كثر القصد إليه كالعقدة إلا أنه إلى سلف بمنفعة لا أجل تهمة سلف بمنفعة وفي بيع وسلف ومنع ما كثر القصد
 إليه كالعقدة إلا أنه إلى البيع والسلف للتهمة أي لتهمة الدخول على البيع والسلف المستلزم للسلف جرنفعة (قوله أي كتمه ضمان
 يجعل الخ) الأولى حذفه فيقول كالعقدة التي تؤدي لضمان يجعل أو تؤدي لأسلفني الخ وأما صريح ضمان يجعل فلا خلاف في منعه
 لأن الشارع جعل الضمان والجرم والقرض لا تفعل إلا لله بغير عوض فأخذ العوض عليه محبت (قوله عند الأجل الخ) ظرف
 لقوله يشتري أي إن اشتراه بالعشرة وقع عند الأجل أو قبله أي قبل الأجل (قوله ليضمن له أحدهما) أي وهو الثوب الذي اشتراه
 البائع أما عند الأجل أو قبله (قوله بثوب إلى الأجل) أي كما في الصورة الأولى أو قبله كما في الثانية (قوله لأنه من باب الأفعال) أي
 الذي هو على وزن مصدر الرابعي المبسود وبالهمزة كسلف وأكرم (قوله فالأمثلة التي ذكرها تكرار الخ) فيه مسامحة لأن الأمثلة
 لا تعد تكراراً مع المثل (قوله لكنه الخ) دفعاً لما يتوهم من كونه تكراراً

أنه لا غرة فيه أصلا فيمن أن فيه غرة (قوله فن باع لاجل) أي شيئا مقوماً للكلام هنا في المقوم فقط وسيأتي الكلام على المثلي كذا قال الخطاب وهو الصواب وسيأتي يقول المصنف والمثلي صفة وقد را كنهه فن عم أخطأ (قوله ثم) ليس المقصود منه التراخي وانما من علمه لانه الذي يتوهم جوازه على الإطلاق (قوله اشتراه) فاعل اشتراه هو فاعل باع والضمير المنصوب عائد على المفعول المحذوف (قوله فاما نقدا) علة المحذوف هو الجواب والتقدير ففي شرائه بجنس ثمنه من أي واحد مما ذكرنا ثمانية عشرة صورة لان الشراء اما نقدا الخ (قوله فليست من هذا الباب) فيجوز الا أن يكون من أهل العينة على ما يأتي تفصيله (٩٥) (قوله وأن يكون البائع ثانيا هو المشتري أولا)

بما مثل وجهه الاشارة له هذا في كلامه وذلك لان قوله ثم اشتراه صادق بأن يكون اشتراه من شخص غير المشتري ويمكن أن يكون وجهه الاشارة أن المعنى فن باع سلعة لرجل ثم اشتراها أي من ذلك الرجل ليكون الملك ما تحقق الا لذلك الرجل فلا يكون البائع الا هو (قوله أوجهلا) المناسب أوجهل أي الذي هو والوكيل الخ لان العطف بأو (قوله وهو ينجر) عائد على المأذون (قوله وسواء باع السيد) راجع لقوله أو عبد كل الخ (قوله أولادته الصغير) وأما ابنه الكبير فهو داخل في الاجنبي فيراد بالاجنبي ما يشمل ابنه الكبير (قوله مع قوله) فيه التفات من التكلم الى الغيبة أي مع قولنا ووكيل كل الذي هو مؤدى قوله والمثل منزلة كل واحد وكيه (قوله لكن أنت خير الخ) أي حينئذ نقول لومات المبتاع الى أجل قبله جاز للبائع الاول شرائها من وارثه لخلول الاجل بعونه ولومات البائع لم يجز لوارثه الا ما جاز له من شرائها وظاهر الشارح أنه مجرد بحث وليس كذلك بل هو منقول والحاصل أن المنقول أن وارث البائع كهو وأما وارث المشتري

فن باع لاجل ثم اشتراه بجنس ثمنه من عين وطعام وعرض فاما نقدا أولا لاجل أو أقل أو أكثر بمثل الثمن أو أقل أو أكثر يمنع منها ثلاث وهي ما يحل فيه الأقل (ش) أشار بهذا الى أن شروط بيع الاجال المتطرق اليها التهمة خمسة أن تكون البيعة الاولى لاجل فلو كانت نقدا كانت الثانية نقدا أولا لاجل فليست من هذا الباب وأن يكون المشتري ثانيا هو البائع أولا ومن تنزل منزلته وان يكون المشتري ثانيا هو المبيع أولا وأن يكون البائع ثانيا هو المشتري أولا ومن تنزل منزلته والمنزل منزلة كل واحد وكيه سواء علم الوكيل أو الموكل يبيع الا خرا وشرائه أوجهلا وعبد كل ان كان غير مأذون له أو مأذون له وهو يتجر للسيد كوكيله وان اتجر لنفسه جاز شراؤه وقيل بذكره وقيل يمنع وسواء باع السيد ثم اشترى العبد أو باع العبد ثم اشترى السيد وان اشترى البائع الاول لاجنبي أو لابنه الصغير كره ذلك ومثل شراء الاب لابنه الصغير أي لمحجوره شراء غيره من الاولياء لمن في حجره أو أماً عكسه وهو شراء الاجنبي للبائع الاول أو شراء محجوره فلا يجوز لان كلاً انما يشتري له بالوكيلة أي آل الامر الى ذلك لانه لما أجاز الشراء الواقع له منه ماله ابتداء بطريق الفضول فسكاته وكلهما على ذلك ابتداء وبهذا لا يتكرر مع قوله قبل ووكيل كل منزلته وأن وارث كل منزلته لكن أنت خير بأن يموت المشتري قبل ما عليه فصار المبيع الاول كأنه وقع بنقدا ابتداء فخرجت المسئلة بعونه عن بيع الاجال وأما لومات البائع الاول فالمسئلة باقية على كونها من بيع الاجال ولا يجوز لوارثه الا ما جاز له من شرائها قال في النوادر واذا باع المقارض سلعة بشمن لاجل جاز لرب المال شراؤها بأقل منه اه وان يكون الشراء الثاني من صفة ثمنه الذي باع به أولا كما يأتي ثم ان الصورة ثمانية عشرة صورة من ضرب ثلاث صور الثمن الثاني وهو اما مثل أو أقل أو أكثر في أربع صور الشراء الثاني وهو اما نقدا أو لاجل الاول أو الى أقل أو الى أكثر منه وضابط الخا من هذه الصور أن يتساوى الاجلان وان اختلف الثمنان أو يتساوى الثمنان وان اختلف الاجلان وان اختلف الثمن والاجل فانظر الى البدل السابقة بالعطاء فان خرج منها قليل عاد اليها كثير فامنع وذلك في ثلاث صور بأن يشتري ما باعه بعشرة بثمانية نقدا أو لدون الاجل أو باثني عشر لا بعد من الاجل الاول لان المشتري الثاني وهو البائع الاول في الاوليين يدفع ثمانية الا أن أو بعد نصف شهر يرجع اليه بعد شهر عشرة والبائع الثاني وهو المشتري الاول يدفع في الاخيرة بعد شهر عشرة ياخذ بعد شهر آخر اثني عشر فالبائع الاول مسلف في الاوليين والمشتري الاول مسلف في الاخيرة وان خرج من البدل السابقة كثير عاد اليها قليل فالجواز وذلك في صورتين وهما أن يشتري ما باعه بعشرة لاجل باثني عشر نقدا أو لدون الاجل وهما مضمومتان الى

فليس كهو لأن الدين يحل بموت المشتري (قوله واذا باع المقارض) بفتح الراء الذي هو العامل (قوله ثم ان الصور ثمانية عشرة صورة) ولا فرق بين أن يكون ذلك بمجلس المبيع أولا كان قبل قبض المبيع أم لا فهي أربع تضرب في اثني عشر فتكون الصور ثمانية وأربعين فلو اشتراه أجنبي ثم اشتراه البائع من ذلك الاجنبي فان كان قبل قبض المبيع فكذلك كان بمجلس أو مجلس وان كان بعد قبض المبيع فكذلك ان كان بمجلس المبيع والافيجوز الاتواطى على تعدد المجلس (قوله وان اختلف الثمنان) الواو للبالغة (قوله وان اختلف الاجلان) الواو للمحال والالتكررت صورة فيمنئذ تكون الصور ستا فقط (قوله وذلك في صورتين) المناسب في ثلاثة الثالثة هي شراؤه بأقل لا بعد وقوله مضمومتان الى السبع الحق كما قلنا أنها ستة لا سبعة لان واحدة منها مكررة وهي للاجل بمثل الثمن فاذا ضمت الست

السبع الجائزة المقدمة فجملة الجائزة تسع وهي شراء ما بآعه بعشرة عشرة نقداً أول دون
الاجل لدفع المشتري الثاني عشرة الآن أو بعد نصف شهر يأخذ عشرة بعد شهر فقد خسر
التججيل وإلى الاجل تقع مقاصة ولا بعد دفع المشتري الأول بعد شهر عشرة يأخذ بعد شهر
مثلها فقد خسر التججيل وبثمانية للشهر تقع مقاصة بعد شهر في ثمانية ويدفع له المشتري الأول
درهمين لافي مقابلة شيء ولا بعد دفع المشتري الأول بعد شهر عشرة يأخذ بعد شهر ثمانية فقد
خسر درهمين وبأثنى عشر نقداً أول دون الاجل يدفع اثني عشر يأخذ عند الشهر عشرة فقد
خسر درهمين والشهر تقع مقاصة في عشرة ويدفع درهمين لافي مقابلة شيء فتقوله بخمس الثمن
المراد بالخمس هنا الصنف أي بصنف غيره بكيد يجيد وردى بردى ومحمولة بمحمولة بدليل
قوله الآتي والردافة والجودة ومنع بذهب وفضة وبسكتين وهل غير صنف طعامه الخ
وامتنع بغير صنف غيره فان المسائل الآتية مفهوم قوله بخمس ثمنه ولما ذكر أحوال تججيل
الثلث كله أو تأجيله كله وكانت أربعة في ثلاثة ذكر أحوال تججيل بعضها على كل حال في كل
الصور وتأجيل البعض الباقي إلى أحد آجال ثلاثة وهي إلى دون الاجل الأول أو إليه أو أبعد
منه وهذه الثلاثة مضر وبقي أحوال القدر الثلاثة المساواة للثلث الأول والنقص والزيادة
عليه فتكون الصور تسع امتنع منها أربع شبهها في المنع بقوله (ص) وكذا لو أجل بعضه امتنع
ما تججل فيه الأقل أو بعضه (ش) أي وكما امتنع فيما مضى ما تججل فيه الأقل كذا لو أجل من
الثلث الثاني بعضه امتنع من صور ما تججل فيه الأقل كله وهو صورتان أن يشتريها بثمانية
أربعة نقداً أو أربعة لدون الاجل لدفع قليل في كثير فهو سلف جزئياً وبأثنى عشر خسة نقداً
وسبعة لا بعد من الاجل لانه تججل الأقل وهو العشرة على بقية الاكثر فالمشتري الأول يدفع
بعد شهر عشرة خمسة عوضاً عن الخمسة الأولى وخسة يأخذ عن باعده شهر سبعة فهي سلف
بمنفعة وكذا امتنع أيضاً ما تججل فيه بعض الأقل ويدخل فيه صورتان أيضاً وهو أن يشتريها
بثمانية أربعة نقداً أو أربعة للاجل لانه يقع مقاصة في أربعة عند الشهر ويأخذ ستة عن
الأربعة التي نقدها أولاً فهي سلف بمنفعة أو أربعة نقداً أو أربعة لا بعد من الاجل لان المشتري
الأول يدفع بعد شهر عشرة ستة في مقابلة الأربعة الأولى فهو سلف بمنفعة وأربعة يأخذ عنها
بعد شهر مثلها فالعلة في الجميع واحدة ويبقى من التسع خمس جائزة وهي أن يشتريها بعشرة
خسة نقداً والخسة لدون الاجل أوله أو لا بعد أو بأثنى عشر خسة نقداً وسبعة لدون الاجل
أول الاجل والضمير المضاف إليه بعض عائد إلى الثمن وامتنع خبر مقدم وما تججل مبتدأ ويجوز
أن يكون ممتنع مبتدأ وما بعده فاعل على مذهب من لا يشترط الاعتماد وقوله كذا مفعول
مطلق مؤكداً عاملاً ممتنع أي ممتنع كالامتناع السابق في علته وهو سلف بمنفعة وأوفي كلامه
للتنوين كما في شرح س ولما كان من ضابط الجواز في الصور السابقة أن يستوى الاجلان
ومن ضابط المنع أن يرجع إلى اليد السابقة بالعطاء أكثر مما خرج منها ثبته على أنه قد يعرض
المنع للجائز في الاصل والجواز للمتنع في الاصل بقوله مشبهاً في المنع (ص) ك تساوي الاجلين
أن شرطاً في المقاصة للدين بالدين (ش) أي كالامتناع عند تساوي الاجلين أن تعاقد على
ثقي المقاصة لأن فيه تعميم الزميتين فيلزم عليه ابتداء الدين بالدين وأما لو شرطاً المقاصة أو سكتاً
عنها جاز لان الاصل المقاصة فلم يبق غير الزائد في احدي الزميتين فليس فيه الاتعير ثمة
واحدة ولو قال المؤلف ان شرط كان أحسن أي كان الشرط منهما ما أو من أحدهما فالتثنية
ليست شرطاً وانظر ما الحكم اذا باعها بعشرة لاجل ثم اشتراها بثمانية لا بعد من الاجل

المذكورة إلى هذه الثلاثة بصير
الجميع تسعة (قوله ومحمولة الخ)
الأولى حذفها لدخولها في الردى
وتريد بذهب بذهب ومحمولة بمحمولة
وتريد بيزيدية على كل حال أي
سواء كان مثل الثمن الأول أو أقل
أو أكثر (قوله وامتنع خبر
مقدم) أي والجمله جواب لو
(قوله أي كالامتناع الخ) ظاهر
عبارة أن المشبه هو نفس
الامتناع وليس كذلك بل الامتناع
وجه الشبه فالشبه هو التساوي
أي العقدة المحتوية على التساوي

(قوله ويحتمل أن يقال بالمنع) هو الظاهر (قوله ولاجل أن تعمير الخ) أي الذي هو الدين بالدين أي ولاجل أن التهمة دائمة مع الدين بالدين أجزما أصله المنع (قوله ولو سكتا عن شرط المقاصة بقي المنع الخ) أي فظهر الفرق بين التي أصلها المنع والتي أصلها الجواز والحاصل أن الأصل فيه الجواز لضعف التهمة فلا يفسد إلا بشرط نفي المقاصة لتحقيق التهمة وهذا الأصل منعه لقوة التهمة فلا تنفي إلا بشرطها (قوله ويجوز الخ) مثلاً لو أجزى الكلام في باب الجودة والرداءة على باب القلة والكثرة لجاز فيما إذا باع بعشرة يزيدية واشترى بمثلها محمدية لدون الأجل أو الأجل مع أنه ممتنع وتأمل بقية الصور ونجدد ما جارية على هذا القانون وقوله ومنه البيع بمحمدية الخ الأولى حذفه لأن هذا من اختلاف السكة فقط ويأتي على أنه لو جعل كلام المصنف على ما يشمل الاختلاف بالجودة والرداءة أو السكة لاغنى عن الآتي (قوله في الصور ركها) وهي ثمانية عشر لأن الأجل الثاني إما دون أو مساو أو أبعد وفي كل إما بمثل الثمن الأول أو أقل أو أكثر وفي كل إما أن يكون البيع بحيد والشرء بردي أو عكسه فهذه ثمانية عشر لأنك خبر بأن كلام المصنف إنما هو في التفاوت بالجودة والرداءة فقط فلا تأتي هذه الصور كلها وقوله للدين (٩٧) بالدين أي لا ابتداء الدين بالدين وقوله فكذلك يمتنع

شامل لست صوراً أن يكون الثاني أجوداً أقل أو أكثر أو مساو أو الثاني أدنى كذلك فهذه ست صوراً خرج منها اثنتان تبقى أربع غير أن ظاهر العبارة أن العلة الدين بالدين مع أنه ليس في الصور المذكورة ابتداء دين بدين بل علة المنع فيها البديل المؤخر فلذلك قال لا يمكن يستثنى الخ فكيف حاصله العلة في صور الأجل ابتداء الدين بالدين وفي صور النقد البديل المؤخر ثم رد حيث ثبت أن يقال لا جعل العلة في الكل البديل المؤخر ويكون أنظر لا طراد العلة غير أن غيره قال غير ما قال وهو أن من منع الصور كلها علل بالبديل المؤخر إذا البيعة الأولى لا بد أن تكون موجهة فيحصل بذلك البديل المؤخر ولو كانت البيعة الثانية نقداً ومن منع صور الأجل وفصل في غيرها وهو

واشترط أني المقاصة فيحتمل أن يقال بالجواز نظر إلى أن الشرط ليس منافياً للعقد إذا المقاصة غير لازمة بخلاف ما إذا كان للأجل فإن اشتراطها ينافي مقتضى العقد وهو لزوم المقاصة ويحتمل أن يقال بالمنع نظر إلى أن المقاصة ممكنة وقد اشترط إبطالها فإلزام الأمر إلى الدين بالدين (ص) ولذلك صح في أكثر ما بعد إذا شرطها (ش) أي ولاجل أن تعمير الذمتين يؤثر المنع فيما أصله الجواز صح ما أصله المنع في كل ممنوع كشرائه بأكثر من الثمن المبيع به كبيعها بعشرة لشهر وشرائها بأثنى عشر لا بعدم من الأجل أن شرط المقاصة للسلامة من دفع قليل في كثير ولو سكتا عن شرط المقاصة بقي المنع على أصله ولا مفهوم لقوله في أكثر ما بعد أن باقي الصور الممتنعة كذلك (ص) والرداءة والجودة كالفائدة والكثرة (ش) مقتضى التشبيه أنه أن الصور اثنتا عشرة صورة وأنه يمتنع منها ما امتنع مع القلة والكثرة فكما يمتنع ما جعل فيه الأقل أو بعضه يمتنع ما جعل فيه الأثر أو بعضه ويجوز ما جاز وليس كذلك بل فيه تفصيل وهو أنه إذا باع بحيد واشترى بردي وعكسه ومنه البيع بمحمدية والشرء بيزيدية وعكسه فإن وقع البيع الثاني مؤجلاً أيضاً امتنع في الصور كلها الدين بالدين وإن وقع البيع الثاني نقداً فكذلك لكن يستثنى صورتان وهما إذا اشتراه بالجيدة نقداً بمثل أو أكثر لأن مع تعجيل المساوي أو الأجل أكثر تنفي تهمة البديل المؤخر لعدم انتفاع البائع وبعبارة الرداءة من جانب والجودة من جانب والمراد الرداءة والجودة في الجوهرية والجنس متحد بديل قوله ومنع بذهب وفضة والسكة متحدة بديل قوله ويستكتن إلى أجل والعدد والرواج متحدان عملاً بقوله فيما سبق وحرم في نقدر بأفضل لما سبق الاختلاف إلا بالجودة والرداءة فقط أي مع اتحاد الوزن وتشبيه الرداءة وضدها بالقلة والكثرة من جهة النقص والزيادة لا من جهة المنع والجواز فالأثر ردأ كالأثر نقص والأجود كالأثر وفي وعليه فاليس فيه معنى زائد على القلة والكثرة يجري عليهما وما فيه علة أخرى اعتبرت

(١٣ - خشي خامس) الراجح علل منع صور الأجل بالدين بالدين وهو اشتغال الذمتين وعلل المنع في صور النقد بسلف جرنفما و بدوران الفضل من الجانبين ولو أراد المصنف الاقتصاد على ما تجب به الفتوى مع الاختصار لحذف قوله والرداءة والجودة كالفائدة والكثرة وقوله كشرائه للأجل الخ وقال وإن باع بحيد واشترى بردي وعكسه منع إن كان الشراء لأجل مطلقاً وكذا إن كان نقداً مطلقاً إلا أن باع بردي واشترى بحيد مثله أو أكثره وشارحنا يقول إن العلة البديل المؤخر في صور النقد لأن التهمة منتفية في هاتين الصورتين فكأنه ليس هنالك بديل مؤخر (قوله والعدد والرواج) المناسب أن يحذف الرواج ويأتي ببدله بالوزن ويستغنى عن قوله بعد أي مع اتحاد الوزن (أقول) وحينئذ فلا تأتي الأربعة والعشرون صورة وقوله عملاً بقوله لا حاجة لذلك لأن حديث الاختلاف في العدد هو الذي فرغ منه المشار به بقوله فن باع الخ وقصد صاحب هذه العبارة رد الاعتراض المشار به بقوله مقتضى التشبيه الخ (قوله وعليه فاليس فيه معنى زائد الخ) المعنى الزائد هو الدين بالدين أو دوران الفضل من الجانبين مثال ما ليس فيه واحد من الأمرين لو باع بعشرة محمدية ثم اشترى بعشرة يزيدية نقداً أو بالعكس فليس هذا ابتداء دين بدين ولا دوران فضل من الجانبين فيجوز على باب القلة والكثرة فيمتنع في الأول لأنه دفع قليلاً وهو اليزيدية أخذ كثيراً وهو المحمدية أي من حيث الجودة فلا ينافي أن العدد متحد

(قوله أي كاشتغال الذمتين الخ) وهي ما إذا باع بعشرة يزيدية ثم اشتراها بعشرة محمدية لدون الأجل أو للأجل فهو - هذه جائزة في باب القلة والكثرة إلا أنهم امتنعوا هنا لا ابتداء الدين بالدين (قول أودوران الفضل من الجانبين) كالمواضع بالتسعة محمدية لأجل ثم اشتراها بعشرة يزيدية نقد أفليس في هذه ابتداء دين بدين ولو نظر لباب القلة والكثرة لجاز لا امتناع انما هو لدوران الفضل من الجانبين (قوله فلا منافاة الخ) حاصله أن المصنف قال والرداء الخ فيقتضي أن كل ما جاز في باب القلة والكثرة يجوز هنا فالجودة كالكثرة والرداء كالقلة مع أنه وجد ما امتنع هنا ما جاز في باب القلة والكثرة فيكون الجودة كالكثرة والرداء كالقلة ينافي قضية المنع فيما ذكر وحاصل الجواب أنه لا منافاة لأن قصد المصنف التشبيه من حيثية أن الرداء كالاتقص في مطلق نقص والوجود كالأداء فقط أي في مطلق زيادة والمنع وعدمه شيء آخر فان وجدت علة من ابتداء الدين بالدين أو دوران الفضل من الجانبين منع والأفلا فقول الشارح فلا منافاة الخ تفريع على قوله وتشبيه الخ وقول الشارح على (٩٨) القلة والكثرة أي على القلة المنظورة لها في باب القلة والكثرة وهي سلف جرت عا وقوله

عليهما أي على القلة المنظورة لها فيهما وجودا وعدما (ثم أقول) وهكذا قوله ودوران الفضل من الجانبين لا يكون الامتع اختلاف العدد فلا يناسب قوله والعدد متحد (قوله الآن يجعل الخ) المراد بالقيمة ما جعله الإمام قيمة في الدنانير والدراهم وأما في غيرها فتعتبر القيمة الجارية بين الناس واستظهر عجز رجوع الاستثناء لمسئلة الرداء والجودة وتردد الشيخ سالم فيه واستبعده بقوله قيمة ويبحث فيه عجز بأنه لا استبعاد إذا جليد والردى إنما يتناولها بالنسبة لقيمة تمام لا باعتبار وزنها (قوله وينبغي الثاني) لأهمية ذلك مع ما تفيد المسدودة من المنع كإف رده شيخنا السلموني (قوله بأن يكون المجهل) يرجع لقوله أو لا بأن تكون الزيادة الثلث وذلك لأنك إذا زدت عشرين درهما على أربعين السنتي هي صرف الدينارين يكون الجميع ستين فالزيد الذي هو العشرين ثلث

أي كاشتغال الذمتين وهي الدين بالدين أو دوران الفضل من الجانبين على ما ذكره فلا منافاة بين كون الجودة كالكثرة والرداء كالقلة وبين امتناع صور من الامتناع في الكثرة (ص) ومنع يذهب وقضة (ش) أي ومنع بيع السلعة بذهب وشراؤها بغيره من نحوه وقضة أو عكسه لاتهمها على الصرف المؤخر وصورها اثنتا عشرة صورة باعتبار البيع بالذهب والشراء بالفضة وعكسه كذلك فلوانتفتت تهمة الصرف المؤخر جاز كما أشار إليه بقوله (ص) الآن يجعل أكثر من قيمة المتأخر جدا (ش) بأن تكون الزيادة الثلث وانظر لو جعل أقل من قيمة المتأخر جدا هل هو كذلك لأن تهمة دفع قليل في كثير تنتفي بالكثرة المذكورة أم لا وينبغي الثاني لأن المحتاج قد يأخذ القليل لحاجته ويدفع بعد ذلك الكثير جدا ثم إن القلة والكثرة والمساواة في هذه باعتبار صرف المثلي وعدمه لأن القلة والكثرة والمساواة لا تنافي إلا في الجنس الواحد وبعبارة جدا بأن يكون المجهل يز يد على المؤخر بقدر نصف المؤخر كالمواضع ثوبا بدينارين لشهر ثم اشتراه بستين درهما نقد أو صرف الدينارين عشرون (ص) وبسكتين إلى أجل كشرائه للأجل بمحمدية ما باع يزيدية (ش) يعني أنه يمنع البيع ثم الشراء بسكتين إلى أجل سواء اتفق الأجلان أو اختلفا وسواء اتفقا في العدد بالقلة والكثرة أم لا كاشتراء ما باع يزيدية بمحمدية للأجل الأول وأولى في المنع لو اشتراه لدون الأجل أولا بعدمه أو كانت السكة الثمانية أدنى من الأولى ولذا قال بعض ونبيه بالمثال الأدنى الأخف تهمة دون الأشد تهمة والصورة ثمانية عشرة صورة لأن الشراء الثاني إما للأجل الأول أو لأقرب منه أولا بعدمه إما بمثل الثمن عددا أو أقل أو أكثر والسكة الثمانية إما أجود من الأولى أو أدنى منها وكلها ممنوعة للدين بالدين لا اشتغال الذمتين إلا إذا كانت السكة الثمانية جيدة نقدا وهي مساوية أو أكثر كما هو في الرداء والجودة (ص) وإن اشترى بعرض مخالف عنه جازت ثلاث النقد فقط (ش) أي وإن اشترى ثوبا باعه لشهر مثلا بعرض كجمل بعرض مخالف عنه الأول في الجنسية كبغل فالبغل أمان نقدا أو للأجل الأول أو أقل منه أولا بعدمه وثمنه أمان مساو لثمن الجمل أو أقل أو أكثر فهذه ثلاثة مضر وبه في الأربع المتنع منها تسع وهي ما أجل فيه الثمنان

الجميع وثلث العشرين بقدر النصف المؤخر لأن المؤخر أربعون باعتبار كون الدينارين أربعين درهما للدين (قوله وبسكتين الخ) داخل في قوله والرداء والجودة الخ لأنها كما تكون بطيب الأصل ورياءة تكون بحسن السكة وعدمه (قوله بمحمدية الخ) المحمدية سكة واليزيدية سكة ومعنى جودة السكة المحمدية كون رواج ما هي به أكثر من رواج السكة اليزيدية ويقاس على المحمدية واليزيدية غيرهما كالشربقي والابراهيمي في زماننا فالمحمدية أجود ولو كان معدنها أردأ واليزيدية أردأ ولو كان معدنها أجود والمحمدية نسبة إلى محمد السفاح أول خلفاء بني العباس واليزيدية نسبة إلى يزيد بن معاوية (قوله وكلها ممنوعة الخ) فإذا كان كذلك فيكون قول المصنف إلى أجل في مفهومه تفصيل فلا يعترض به (قوله إلا إذا كانت الخ) استثناء منقطع (قوله مخالف) مفهومه أن العرضين لو كانا نوعا واحدا لم يكن الحكم كذلك وهو كما أفهم كبيع كنانا بثوب لشهر ثم اشتراه بثوب فالببيعة الثانية أمان نقدا أو للأجل دون الأول أو مثله أو أبعد منه وعلى كل قيمتها أمان مساوية أو أقل أو أكثر فهذه اثنتا عشرة صورة يمنع منها ما يجعل فيه الأقل اتفاقا ويجوز منها ما لم يجعل فيه إلا أكثر اتفاقا وفي جواز ما جعل به أكثر ومنعه قولنا منسوخا اعتبار ضمان يجعل وعدم اعتباره

(قوله مخالف جنسه) أي فالشراء بثوب الخ أي بفرد من أفراد الثوب يخالف جنس ذلك الفرد الذي هو الماهية الكلية ثمنه الأول وأراد بالجنسية ما يشمل النوعية كما مثل فان جنس البغل والجل واحد ومن ذلك أن يبيع بثوب من القطن ويشتري بثوب من الكتان (قوله ونوع ثمنه) أي في الشراء الثاني كما هو ظاهر لفظه (قوله فأفاد حكم العين والمثل) بقوله كمثلها إلا أن الأفادة من حيث أن الأولى أن يقول كعينه إلا أنك خير بأن أخذ المصنف بظاهره لا يظهر فيقدر في كلام المصنف والتقدير قنصل المثل صفة وقدرا كعينه على ما هو المناسب لا كمثلها كما قاله المصنف (قوله فيمنع الخ) اعترض بأن المناسب الأول والأفاد لان المنع ليس فرع المثلية وأجيب بأن قوله كمثلها مفيد لشئين أحدهما امتناع الصور الثلاث والثاني أن الغيبة على المثل (٩٩) تعد سلفا إذ لو لم يكن سلفا لكان كغيره ولا شك

أن امتناع الصورتين المذكورتين
مسبب على هذا الثاني (قوله بعد
الغيبة عليه) أي غيبة يمكنه
الانتفاع به (قوله في الصور الخمس)
أي في مجموعها أي بعضها لأنه
لا يتأتى فيما إذا باعها بعشرة إلى
أجل ثم اشتراها بأكثر لا بعد من
الأجل والحاصل أن العلة في
الأربع سلف جرنفع أي أن البائع
أسلف المشتري فمما فرد منه له
واعطاه في مقابلة ذلك درهمين كان
نقدا أو لنصف الشهر أو للشهر
أو للشهرين هذا عند الغيبة كما
تقدم وأما إذا لم تحصل غيبة فقد
تقدم أن علة المنع السلف الجار
نفعاً في النقد ولدون الأجل وفي
الأكثر لا بعد من الأجل فالمنع
في صورة لا بعداً أكثر السلف من
المشتري الجار نفعاً هو زيادة
الدرهمين لأن قبيل الغيبة (قوله
تعد سلفاً) قال الأمر إلى سلف
جرنفعاً (قوله وسبب أن يمتنع
خمس (٣) وهي لا بعد مطلقاً
أو أقل نقداً ولدون الأجل بل
يزاد هنا سادسة وهي شراؤه بأقل

للدين بالدين وجازت ثلاث النقد فقط وهي أن يكون ثمن البغل المنقود مثل ثمن الجمل أو أقل
أو أكثر وأما صور الأجل التسع فمستعنة لانه دين بدين فثمنه في كلام المؤلف منصوب مفعول
مخالف أي بعرض مخالف جنسه ثمنه الأول وسواء مساواة في قيمته أو نقص ثمنه عنها
أو زاد لا مرفوع بالفاعل لانه أي ثمنه يعني قيمته مخالف لقيمة العرض الأول بزيادة أو نقص كما
وقع عند الشارح إذ لا يتأتى في النقد ثلاث على ذلك الفرض إذ هما اثنتان فقط ومراعاة العرض
ما قابل العين فيشمل الطعام * ولما انتهى الكلام على المبيع المقوم ونوع ثمنه إلى عين وطعام
وعرض موافق للثمن الأول أو مخالف في القدر أو في الصفة أو في الجنس شرع فيما إذا كان
المبيع مثلياً وهو ما عين الأول وأما مثله وأما مخالفه فأفاد حكم العين والمثل بقوله (ص) والمثل
صفة وقدرا كمثل (ش) يعني أن من باع مثلياً من مكمل وموزون ومعدود طعاماً أو غير طعام
ثم اشتري مثله صفة كعمولة ثم محمولة وقدرا كاردب ثم أردب فكأنه اشتري عين ما باع ومن
اشتري عين شئيه فاما نقداً أو لأجل أو أقل منه أولاً بعد ما بمثل الثمن الأول أو أقل أو أكثر
فيمنع منها ثلاث وهي ما يحل فيه الأقل وهي شراؤها ثانياً بأقل نقداً أو لدون الأجل أو بأكثر
لا بعد ويجوز ما عداها وهي بمثله نقداً أو لدون الأجل ولا بأكثر ولا بعد ولا بأكثر
وبأكثر نقداً ولدون الأجل ولا بأكثر ولا بأكثر كونه ممنوع ثلاثاً أن وقع الشراء الثاني قبل
غيبة المشتري الأول على المثل فان غاب عليه يمتنع أيضاً صورتان أخريان وهما شراؤه ثانياً
مثله بأقل للأجل أولاً بعد منه واليه أشار بقوله (ص) فيمنع بأقل لأجله أولاً بعد ان غاب
مشتريه (ش) فيصير الممنوع خساوه شراؤه مثل المثل الذي باعه بعشرة إلى شهر بعد
الغيبة عليه بشمانية نقداً أو لنصف الشهر أو للشهر أو للشهرين أو بأكثر من عشر لشهرين لأن
المشتري الأول يصير له درهمان في الصور الخمس تركها للبائع الأول في نظير غيبته على المثل
والغيبة على المثل لكونه لا يعرف بعينه تعد سلفاً ومفهوم صفة هو قوله فيما يأتي وهل غير
صنف طعامه كقمح وشعر مخالف أو لا تردد ومفهوم قدرا أنهم لو اختلفا في القدر فإن كان
المشتري ثانياً أقل من المبيع أو لا فهو كما لو اشتري أحد ثوبيه وسبب أن وان كان المشتري
ثانياً أكثر من المبيع أو لا فهو كما لو اشتري ما باعه مع سلعة فإن لم يكن غاب على المثل منع السبعة
الآتية في قوله ثم اشتراهم مع سلعة فإن غاب منعت الصور كلها السلف الجار نفعاً ان اشتري
بالمثل أو أقل وللمبيع والسلف ان اشتري بأكثر وقوله كمثلها لو قال كعينه لكان أحسن إذ

إلى مثل الأجل الأول لانه يبيع وسلف لأن الأردب الذي اشتراه آل أمره إلى أنه سلف والأردب الذي لم يرجع مبيع وتقع المقاصة في خمسة
دراهم ويدفع المشتري للبائع خمسة دراهم في مقابلة الأردب المبيع (قوله منع السبعة الآتية) هي شراؤه نقداً أو لدون الأجل بمثل أو
أقل أو أكثر أو بأكثر لا بعد من الأجل وعلة المنع سلف جرنفعاً في أربع وهي شراؤه بمثل الثمن الأول أو أقل نقداً أو لدون الأجل وبيع
وسلف ان اشتراها بأكثر نقداً أو لدون الأجل أولاً بعد (قوله ان اشتراهم بالمثل أو أقل) أي إذا اشتري بالمثل فالنفع هو الزائد من المثل وأما
إذا اشتري بأقل فالنفع ما ذكر مع ما سقط عنه من الثمن كدرهمين فيما إذا باعه بعشرة واشتراهم بشمانية (قوله وللمبيع والسلف إذا اشتري
بأكثر) كما لو باع بعشرة واشتراهم بأكثر عشر درهماً فالسلف هو قدر المثل الذي باعه والمبيع هو الزائد من المثل الذي أخذ به درهمين (قوله
لو قال كعينه لكان أحسن) وأجيب بأن مثل

تأني بعضي ذات كقوله تعالى ليس كمثل شيء على حد ما خرج فيها (قوله تردد) هذا التردد لا تردا من آخر من عدمه نص المتقدمين أحازه عبد الحق وعليه اقتصر ابن الحاجب وابن شاس ومنعه غيره (قوله كتغيرها كثيرا) وليس طول زمانها عنده كتغيرها كثيرا البقاء الاتهام معه بخلاف الحيوان المبيع فأسدا (١٠٠) (قوله وهو مذهب المدونة الخ) ومقابله ما قاله سمخون ومحمد بن المواز وغيرهما من

ان المثل ليس كالمخالف بل كالعين فاذا اشترى منه مثل الاول بأقل نقدا امتنع كما لو اشترى تلك السلعة بعينها (قوله أي فذلك غيره) أنت خير بأن مثل الشيء قطعاً غيره لا عينه وهذا يمكن في المثل فالأولى أن يقتصر على الثاني المشار به بقوله فثله في الصنفية كغيره في الجنسية (قوله لما في المساوي والاكثر من سلف جزئيا) والمسلم هو المشتري لأنه يدفع بعد شهر عشرة يأخذ عشرة وأثنى عشر ومعه الثوب الثاني زيادة وأما إذا اشتراه بحمسة فهذه الخمسة سلف والخمسة الأخرى في مقابلة الثوب الذي لم يردوهي بيع لكن المسلم البائع فيما إذا كان نقداً والمشتري إذا كان لا بعد من الاجل وأفيدك ان ما هنا من التعويل على تهمة بيع وسلف مشهور مبني على ضعيف فلا ينافي ما تقدم من ان تهمة بيع وسلف ملغاة فلا يعول عليها (قوله وسكت عن صور الاجل الثلاث) لك أن تقول ان قول المصنف لا يمثله أو أكثر أي نقداً أو بدون الاجل أو للاجل ولا يدخل اذا كان أبعد من الاجل بمثل الثمن أو أكثر لانهما ممنوعان داخلان في قوله لا بعد مطلقاً وبقيت واحدة جائزة وهي اذا كان بأقل للاجل نفسه (قوله ويشترى أحدهما بخمسين الخ) لا يخفى أن

ما ذكره المؤلف من الاخبار بما لا فائدة فيه (ص) وهل غير صنف طعامه كقمح وشعير مخالف أو لا تردد (ش) يعني أنه اختلف لو اشترى غير صنف طعامه الموافق له في جنسه كقمح باعه لشخص لاجل ثم اشترى منه شعيراً أو سلتاهل هو بمنزلة ما اذا اشترى غير ما باع فتجوز الصور كلها أو بمنزلة ما اذا اشترى عين ما باع لا اتحاد الجنس فيمنع ما يعمل فيه الاقل وهي ثلاث ان لم يغب وخمس ان غاب تردد والصنفية على حقيقة على اثبات لفظ غير ومعنى الجنسية على اسقاط غير أي وهل جنس طعامه المخالف له في الصنفية كقمح وشعير يقدر مخالفه في الجنسية أولاً يقدر مخالفه في الجنسية فيمنع ما يعمل فيه الاقل * ولما أنهي الكلام على مثل المثل شرع في الكلام على مثل المقوم وأنه كالغير فقال (ص) وان باع مقوماً مثله كغيره كتغيرها كثيراً (ش) يعني ان الشخص اذا باع مقوماً كفرس أو ثوب بمائة لشهر ثم اشترى مثله من فرس أو ثوب آخر فان الصور كلها تجوز وكأنه اشترى غير جنس ما باع وهو مذهب المدونة لان ذوات القيم لا يقوم المثل في مقام مثله وكذلك تجوز الصور كلها فيما اذا اشترى عين ما باع من المقوم الا انه تغير كثيراً بزيادة أو نقص سواء اشترى بمثل الثمن الاول أو أقل أو أكثر نقداً أو بدون الاجل الا ان زيادة أو نقصاً والكاف في كغيره زائدة أي مثله غيره أو مثله في الصنفية كغيره في الجنسية فليست زائدة * ولما بين حكم ما اذا اشترى عين ما باعه أو جنسه أو مثله أشار لبيان ما اذا اشترى بعضه بقوله (ص) وان اشترى أحد ثوبيه لا بعد مطلقاً وأقل نقداً امتنع لا يمثله أو أكثر (ش) يعني انه اذا اشترى بعض ما باعه ففيه اثنتا عشرة صورة لانه إما أن يشترى ذلك البعض بمثل الثمن أو أقل أو أكثر نقداً أو بدون الاجل أو لا بعد الممتنع خمس صور وهي أن يشترى بمثل الثمن أو أقل أو أكثر أو لا بعد أو بأقل نقداً أو بدون الاجل لما في المساوي والاكثر من سلف جزئياً ولما في الاقل نقداً أو بدون الاجل أو أبعد من بيع وسلف والجائز بيع صور وهي أن يشترى بمثل الثمن نقداً أو بدون الاجل أو بأكثر نقداً أو بدون الاجل وبمثل الثمن أو أقل أو أكثر للاجل فقوله وان اشترى أحد ثوبيه أي أو غيره والمراد انه اشترى بعض ما باع وفهم من قوله ثوبيه بالاضافة انه باعه ما أولاً ولو قال ثوبين بلاضافة لم يفهم منه ذلك وقوله مطلقاً أي كان الثمن الثاني مساوياً للاول أو أقل منه أو أكثر وقوله أو أقل نقداً حقيقة أو بدون الاجل وقوله امتنع في الجنس صور وقوله لا يمثله أي نقداً أو بدون الاجل وقوله أو أكثر نقداً أو بدون الاجل وسكت عن صور الاجل الثلاث أي بمثل الثمن أو أقل أو أكثر (ص) وامتنع بغير صنف غيره (ش) أي فلو اشترى البائع من المبتاع بعض ما باعه بغير صنف الثمن الاول كبيعهما بذهب أو محمدية لشهر ثم يشترى أحدهما بفضة أو بيزيدية أو عكسه فإنه يمتنع لانه يرجع اليه أحد ثوبيه وخرج منه ثوب وذهب يأخذ عنه عند الاجل فضة وسواء كان الثمن الثاني نقداً أو للاجل الاول أو لاقل منه أولاً بعد بقدر قيمة الاول أو بأقل منها أو بأكثر فعلة المنع الصرف أو البديل المؤخر وهو مقيد بما اذا لم يكثر المجل جداً فيجوز كما أشار اليه بقوله (ص) الا أن يكثر المجل (ش) فيجوز كبيعهما بدينارين لشهر وصرف كل دينار عشرون درهماً ويشترى أحدهما بخمسين

درهما

هذا لا يظهر سواء اعتبرت الكثرة بالنسبة للجموع لانها لم تكن كثر بعداً أو بالنسبة لما

ينوب ما اشترى من الثمن كما هو ظاهر والحاصل ان المصنف لم يقيد بالجديّة غير ان شارحنا وعب قيدا بها والشيخ سالم لم يقيد بها ولكن الظاهر ما شارحنا وعب

(قوله نقداً أولادون الاجل) قرر به شب فقال الآن يكتر المجل أي المنقود في المطال كما نص عليه اللغوي وقد قرر به شيخنا السلوني واعترض على شارحنا (قوله والظاهر أنه يعتبر كثرة المجل الخ) أي أن هذا (١٠١) هو الظاهر فالتمثيل بقوله ويشترى أحدهما

بخمسين درهما ليس بقيسديل لو اشترى أحدهما بثلاثين لحاز ثم انك خير بأن هذا استظهار من عجم والذى في نت الكبير وسبعة اليه ابن الحاجب أن المراد كثرة عن جميع الثمن لا عن ثمن المبيع فقط كذا أفاده بعض شيوخنا ثم أقول فحينئذ لا ينبغي العدول عن ابن الحاجب إلا بدليلاً (قوله وانظر تعليل المنع) هو السلف جرنقاً في شرائه بمثل وأقل نقداً ولادون الاجل وللمبيع والسلف في شرائه بأكثر نقداً أولادون الاجل أولاً بعدد وجه الاول أنه آل أمره أن ثوبه يرجع له وخرج منه عشرة أو ثمانية يأخذ عن باعد الاجل عشرة وقد زاد ثوباً أو شاة (قوله وانظر تعليل المنع في شرحنا الكبير) على المنع البيع والسلف في الجميع وبيانه أنه آل أمر البائع أنه خرج منه خمسة وسبعة فيما إذا كان نقداً ولادون الاجل يأخذ عند الاجل عشرة وخمسة في مقابلة الخمسة وهي سلف وخمسة في مقابلة السلعة وهي بيع وأما إذا كان لا بعد من الاجل فالسلف نفس المشتري وذلك لأنه إذا جاء الاجل يدفع عشرة للبائع خمسة عوضاً عن السلعة وهي بيع وخمسة يساونها للبائع بقيضها منه بعد ذلك ولم يلتفت إلى كون الثوب يساوي أكثر فيكون فيه في بعض المورس لفاجر منفعة (تنبه) يجب تعجيل السلعة الواقعة ثمناً في الصور الجائزة في صور خمسة وسبعة وصور

درهما نقداً فيجوز لبعدهم مئة الصرف المؤخر فقوله وامتنع الخ هذا فيما إذا اشترى بعض ما باعه وما مر من قوله ومنع بذهب وفضة فيما إذا اشترى كل ما باعه وقوله وامتنع الخ فيه أربع وعشرون صورة باعتبار أن المبيع بذهب والشراء بفضة وعكسه وقوله الآن يكتر المجل شامل لما إذا كان المجل نقداً أولادون الاجل أو بأقل لا بعد نقداً بمجل المشتري الاول والظاهر أنه يعتبر كثرة المجل بالنسبة لما يثوب ما اشترى من الثمن لا بالنسبة لجميع ثمن ما باع (ص) ولو باعه بعشرة ثم اشتراه مع سلعة نقداً مطلقاً أولاً بعدد أكثر (ش) يعني أن البائع إذا اشترى ما باعه من سلعة أخرى من عند المشتري الاول كتب أو شاة مثلاً فيمتصرون فيها اثنتا عشرة صورة فيمتنع منها سبع وهي ما إذا كان الشراء الثاني نقداً أولادون الاجل كان الثمن في السلعتين مثل الاول أو أقل منه أو أكثر منه والسابعة بأكثر لا بعد من الاجل الاول وانظر تعليل المنع في شرحنا الكبير وبقي من اثنتي عشرة جنس جائزة وهي صور الاجل الثلاث وفيما إذا اشترى مبيعاً مع سلعة بمثل أو أقل لا بعد كما سيصرح به المؤلف في قوله وبمثل وأقل لا بعد فإنه مفهوم قوله وبأكثر لا بعد (ص) أو بخمسة وسبعة (ش) عطف على مع سلعة لكن السلعة هناك من المشتري وهناك من البائع الاول كما لو اشترى ثوبه المبيع بعشرة لشهر بأربعة أو بستة أو بخمسة وسبعة كعبد مثلاً والموضوع بحاله وهو أن الشراء الثاني نقداً أو لا بعد وقوله (امتنع) جواب عن السبع فيما قبلها وهي شرائها مع سلعة وعن الثلاث أو التسع في هذه وهي ما إذا اشترى بها بخمسة وسبعة ووجه كونها ثلاثاً لأن يكون الشراء الثاني نقداً أو لادون الاجل أولاً بعد فهذه ثلاث ووجه كونها تسعاً أن يفرض ثمن السلعة المشتري بها ثانياً مع الخمسة والسلعة خمسة أو أربعة أو ستة فيكون الثمن في الشراء الثاني مثل الثمن الاول أو أقل أو أكثر فصوره ثلاث مضروبة في الثلاثة الاول وهي النقد ولادون الاجل ولا بعد والجميع ممنوع والحاصل أن ما عدا صورة الاجل ممنوعة سواء فرضتها ثلاثاً أو تسعاً وللاجل نفسه جائز سواء فرضته صورة واحدة أو ثلاثاً وانظر تعليل المنع في شرحنا الكبير وقوله (ص) لا بعشرة وسبعة (ش) مقابل الخمسة وسبعة يخرج من حكمه وهو المنع إلى الجواز لكنه خاص بما لا يتعدى النقداً أي لأن اشترى سلعة المبيعة بعشرة لشهر بعشرة وسبعة مثلاً كشاة نقداً أولادون الاجل فيجوز عند ابن القاسم لأن مال البائع أنه دفع شاة وعشرة دناناً يراو أكثر نقداً يأخذ عوضاً عن ذلك عشرة دناناً إلى شهر ولا تهمه فيه وأما لا بعد فيمتنع عما بقوله أولاً لا يمتنع ما تعجل فيه الأقل ولا يمتنع جواز صورة الاجل كافي التي قبلها الوقوع المقامة الآن يشترطان فيها ولا يتصور في هذه غير أربع صور يجوز منها ثلاث وهي النقد ولادون الاجل ولاجل ولاجل ويمتنع واحدة وهي لا بعد اه وانما لم يتصور في هذه غير أربع لأن العشرة موجودة على كل حال والسلعة دائماً زائدة على العشرة كما هو فرض المسئلة نعم إن فرض البيع الاول لا بقيد العشرة تأتي فيها الاثنتا عشرة لكنها تدخل مع خمسة وسبعة ثم عطف على عشرة قوله (ص) وبمثل وأقل لا بعد (ش) وهو مفهوم قوله بأكثر في قوله أولاً بعدد أكثر خفة أن يذكر هناك وإنما أخره هنا لعطفه على الجائز (ص) ولو اشترى بأقل لاجل ثم رضى بالتعجيل قولان (ش) يعني أن الشخص إذا اشترى ما باعه بأقل من ثمنه لاجل الاول ثم رضى

مسئلة عشرة فأكثر والزم بيع معين يتأخر قبضه إن كانت معينة وابتداء دين بدين إن كانت مضمونة أذمة كل فيهما معمرة للأخرى (قوله فيجوز عند ابن القاسم) ومقابله مالان المباحون فقال لا يجعل الثوب الرجوع إلى يد البائع الاول مبيعاً بالسلعة التي خرجت من يده ثانياً وجعل العشرة التقيد سلفاً في العشرة المؤجلة فيكون بيعاً وسلفاً فيمتنع في النقد ولادون الاجل أما لاجل

فلا توهم فيه وكذا لا بعد أفاده محشى تت (قوله فهل يستمر الجواز على حاله) أى نظر الحال وقوله أو يمنع قال ابن وهبان وينبغي أن يكون هذا هو الراجح لأنه آله الأمر إلى أن السلعة رجعت لأصحابها ويدفع الآن ثمانية يأخذ عنها عند رأس الشهر عشرة (قوله أولا يمكن الخ) وليس له على هذا أن يؤخر القيمة ويقول للمشتري قاصصنى بم عند الأجل لأن شرطها أنساويهم سماحلا والافرض أن الحال القيمة فقط وظاهر المصنف ثبوت هذا الحكم فيما ينتفع به بعد الاتلاف كذبح المأكول وفيما لا ينتفع به كحرق الثوب وهو واضح في الأول دون الثاني لأنهم أجروا الباب على سنتين واحد (قوله ففعل ما نصب أو جر) بل في حال الجر محل ما نصب وهو إلا أنه إذا قرئ بالاضافة تكون اضافة بائع البيان (قوله اسم ١٠٣) مفعول) وحينئذ فالاضافة للبيان أى اضافة متلف لما بعده ولا يصح نصب

لأن الرسم يمنع الأعلى لغة ربعة وعلى تقديره فقوله ما قيمته الخ يدل من متلف أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف (قوله لكن لا دلالة فيه) أى لا دلالة ظاهرة فلا ينافى أنه لو تؤول في المعنى يعلم المتلف بكسر اللام (قوله فلا اعتراض) حاصله أنه اعتراض على المصنف بأن المزيد أو الزائد أولى من الزيادة لفظا ومعنى فلم يرتكبه اه أما كونه أولى لفظا فلأنه أخصر بحرف وأما معنى فلان الزيادة مصدر وهى فعل الفاعل وفعل الفاعل لا يوصف بالأخذ ولا أن ظاهرا أنه يمكن من أحداث الزيادة وليس عراد وإنما المراد من أخذها هذا حاصل ما اعتراض به الا أنك خير بأن جواب الشارح لا ينفع الاعتبار التعليل الأخير الذى هو قوله ولأن ظاهره الخ (قوله ثم استرد مثله مع خمسة) وأما لو استرد مثله فقط بخلاف الصور كلها وقوله مع خمسة ليس المراد مع تجميل خمسة وإنما فى بعض صور

بتجميل الثمن فهل يستمر الجواز على حاله لا سيما حيث يكون الثمن عينا فان الأجل فيها من حق من هو عليه فلا تهمه أو يمنع من التجميل لاتهم ما على السلف بزيادة قولان للتأخيرين وكذلك الخلاف إذا اشترى بأكثر لأجله ثم تراضيا بالتأخير أو اشترى بأكثر نقدا أول دون الأجل ثم رضى بالتأخير لا بعد فلو قال وفيما آله للمنع وقد وقع جائز أقولان لشميل جميع ما ذكر (ص) كتمكين بائع متلف ما قيمته أقل من الزيادة عند الأجل (ش) هذا تشبيه في القولين والمعنى أن البائع إذا أتلف ما باعه لأجل عمدا أو لزمه غرم القيمة للمشتري حالة فهل إذا كانت أقل من الثمن المؤجل يمكن البائع من الزيادة عند الأجل أولا يمكن الأمن مقدار ما دفع من القيمة اذ يتم مان على السلف بزيادة وقوله متلف اسم فاعل ما أى شيأ باعه بعشرة لشهر مثلا مفعول متلف وقوله عند الأجل متعلق بتمكين ويجوز أن يقرأ متلف بالتنوين وبالاضافة ففعل ما نصب أو جر ولو قرئ متلف بفتح اللام اسم مفعول لصح لكن لا دلالة فيه على تعيين من أتلف وقوله متلف أى عمدا وأما خطأ فيمكن اتفاقا إذا تهمه وقوله من الزيادة على حذف مضاف أى أخذ الزيادة فلا اعتراض (ص) وان أسلم فرسا فى عشرة أبواب ثم استرد مثله مع خمسة منع مطلقا (ش) يعنى أن من أسلم فرسا فى عشرة أبواب شهر مثلا ثم قبل الأجل استرد فرسا مثل الأول مع خمسة أبواب وأبرأه من الخمسة الباقية فإنه يمنع سواء كانت الخمسة المزدودة مع الفرس معجزة أو موجهة للشهر أو ولدونه أولا بعد منه للسلف بزيادة وذلك لأن البائع ألأمره إلى أنه أسلف المشتري فرسا رد إليه مثله وهو عين السلف وما أخذ من الأثواب زيادة لأجل السلف فالسلف هنا البائع قطعاً وفى المسئلة الآتية فهو تارة البائع وتارة المشتري وإنما يجوز ما هذه إذا بقيت الخمسة لأجلها كما فى التى بعدها لأنه لما رجع إليه مثل سلعة علم أنهم أقصدوا السلف بخلاف ما إذا رجعت عينها أو رجع غير جنسها إذ كأنهما اشترط رد العين أو رد غير الجنس فخرج عن حقيقة السلف قاله فى التوضيح فى وجه كونه الغيبة على المقوم لا تعد سلفاً ثم قال وفيه نظر اه ولا مفهوم لقوله عشرة ولا لأثواب وإنما المراد أنه أسلم مقسوماً كان ثياباً أو غيرها كانت الثياب عشرة أو أقل أو أكثر ولا مفهوم لقوله خمسة ولا لأثواب أى كان الردود خمسة أو ثواب أو أقل أو أكثر أو دراهم أو دنانير لأن العلة للسلف بزيادة (ص) كما لو استردته الآن تبقى الخمسة

الاطلاق بل المراد مع الموافقة على رد خمسة (قوله فى وجه الخ) أى إن قوله إذ كأنهما اشترط لم يذكر

فى التوضيح تعليلاً لقوله بخلاف ما إذا رجعت عينها كما قلنا وإن كان صحيحاً إنما قاله فى مقام آخر وهو أن الغيبة على المقوم لا تعد سلفاً وذلك لأنه قد تقدم أن المصنف قال والمثلى صفة وقد را كمثلها فيمنع بأقل لأجله أى عند الغيبة والعلة السلف الذى يرجعنا فيه قال هلا كان المقوم كذلك لأنه إذا غاب على ما يعرف بعينه فقد انتفع والسلف لا يتعين فيه رد المثل بل يجوز فيه رد العين والمثل فلم لا يعدوه سلماً لا نأقول لما رجعت العين فكأنهما اشترط ذلك فخرج عن حقيقة السلف وفيه نظر فإذا علمت ذلك فعبارة شارحنا أحسن من عبارة عب لأن فيها قال فى توضيحه ووجه الخ وقوله وفيه نظر أى وفى هذا الوجه نظر لأنه لا دليل على الاشتراط كذا فهم بعض الشيوخ ولم يتكلم المصنف على رد غير الجنس (قوله أسلم مقوماً) أى فى مقوم (قوله ولا لأثواب) أى المقدرة بعد قوله مع خمسة لأن المعنى مع خمسة أثواب (قوله كما لو استردته) لو مصدرية كما قد ذكرها مع ما نأكد

(قوله لان المجل) أي حقيقة أو حكماً فيشمل ما دون الاجل وقوله سلف أي في حكم السلف وقوله الا أن تبقى الخمسة لاجلها على الصفة المشترطة لأجل دولاً أردأ (قوله فعلى المشهور) ومقابلته قول البرقي انه لا يعد سلفاً (قوله واقتصر المؤلف على التعليق الخ) ومقابلته التعليق بضع وتجل وحط الضمان وأزيدك أي ضع وتجل حيث كان الفرس لا يساوي خمسة أثواب في فرضه وحط الضمان وأزيدك حيث كان يساوي ستة أثواب (قوله ولطرده في الجنس الواحد وغيره) أي في كون المأخوذ والمأخوذ عنه جنساً واحداً أي في غير ما هنا وليس جنساً واحداً أي كما هنا فان المأخوذ عنه الاثواب والمأخوذ الفرس مع الخمسة وأما ضع وتجل فلا يكون الا في الجنس الواحد كما لو كان عليه عشرة أثواب فقال له ضع منها خمسة (٣٠) ونحو الباقي فالأخوذ من جنس المأخوذ عنه وكذا حط الضمان وأزيدك ولو كانت

الزيادة من غير جنس الذي عليه مثلاً لو كان له عليه عشرة فقال له حط الضمان عني وأزيدك عليها شيئاً فأنحى جنس المأخوذ عنه والمأخوذ بالنسبة لغير هذا المزدحم انه لا يظهر كون بيع وسلف مطرد في الجنس الواحد وغيره وذلك لان مقتضى كونه مطرد في الجنس الواحد وغيره أنه يتحقق في كل واحد منهما على حدته كما أشرنا اليه ولا يتأتى ذلك لانا وجدنا الممكن أن يكون المأخوذ عنه جنساً واحداً والمأخوذ ببعض ذلك الجنس وشيء آخر فالمناسب أن يقول لانه المرضي عند الشيوخ لانه لا يصلح هناضع وتجل ولا حط الضمان وأزيدك لانهما لا يكونان الا في الجنس الواحد وهنا اختلف كائنين والحاصل أن ضع وتجل وحط الضمان وأزيدك انما يدخلان فيما اتحد عوضاً والعوضان هنا غير متحدين اذا أحدهما الاثواب المسلم فيها والاخر الفرس مع بعض الاثواب وقيل ان حط الضمان وأزيدك يدخل في الجنس والجنسين ذكره ابن يونس ولكن

لاجلها لان المجل لما في الذمة والمؤخر سلف (ش) تشبيهه في المنع أي كما يمنع استرداد المسلم اليه الفرس بعينه مع خمسة أثواب مججلة أو مؤجلة الا أن تبقى الخمسة الزيدة في هذه لاجلها الاول لا مججلة ولا مؤجلة بدونه ولا لا بعد منه فيجوز لان الفرس حينئذ في مقابلته خمسة فهي محض بيع وبقاء الخمسة المصاحبة للفرس لا لاجل أسقطت المنع ولو جلت الخمسة أو آخرت لدون أجلها أولاً كثر منه فالمنع لان الفرس مبيع بخمسة والمجل لما في الذمة قبل أجله أو المؤخر عنه سلف أما الاول فعلى المشهور لانه لما ترتب له في ذمته عشرة أثواب لشهر أعطاه منها خمسة الا أن مع الفرس فالخمسة سلف يقبضها أي البائع من نفسه عند تمام الشهر والخمسة التي أسقطها عن ذمته مبيع بالفرس واقتصر المؤلف على التعليق بالبيع والسلف لانه المرضي عند الشيوخ ولطرده في الجنس الواحد وغيره وأما المؤخر لما في الذمة فسلف اتفاقاً فقوله لان المجل الخ تعليلاً لمقدركما ترى وهو خاص بما بعد الكاف لان المسئلة الاولى ليست معللة بذلك اذ لو علت بلزم فيها الجواز فيما اذا بقيت الخمسة لاجلها مع انها تمتنع مطلقاً ما من من السلف بزيادة أي للتمسك على ذلك وانما كانت العلة في الاولى للسلف بزيادة لان رد المثل هو الغالب في قضاء القرض وأما في رد العين فهو نادر في قضاء القرض وكذا رد غير الجنس ولذا جعلت علة المنع في الثانية البيع والسلف (ص) وان باع جارا بعشرة لاجل ثم استرده وديناراً نقداً (ش) يعني ان الشخص اذا اشترى جارا بعشرة لاجل ثم تقابل مع بائعه على رده له وزيادة ديناراً نقداً فانه لا يجوز سواء كان الدينار المزدحم من جنس الثمن أو من غيره لانه بيع وسلف لان المشتري ترتب في ذمته عشرة دنائير دفع عنها مائة دينار الذي اشتراه وديناراً لياخذ من نفسه عند حلول الاجل عشرة تسعة عوضاً عن الجار وهو بيع وديناراً عن الدينار السابق وهو سلف (ص) أو مؤجل لا يمنع مطلقاً الا في جنس الثمن لا لاجل (ش) أي وان زاد المشتري للبائع مع الجار ديناراً مؤجلاً فانه يمنع أيضاً كان التأجيل للاجل الاول ولدونه أو لا بعد منه لانه فسح دين في دين الا أن يكون الدينار المؤجل من صنف الثمن الذي وقع البيع به بأن يوافق في سكوته وجوهريته ولا بد من موافقته في وزنه أيضاً وتأجيله للاجل الاول لا لدونه ولا لا بعد منه فيجوز لانه أل امر البائع الى أنه اشترى الجار بتسعة دنائير من العشرة وأبقى ديناراً لاجله ولا محذور فيه قال في توضيحه والصورت أي صور الاجل لان المزدحم موافق أو مخالف وكل منهما اما لدون الاجل أو له أو بعد منه ولا يجوز منها الا صورة واحدة

الراجع اختصاصه بالجنس الواحد كما يفيد كلام التوضيح وغيره وأما البيع والسلف فلا يكونان في الجنس الواحد هذا ما ظهر وان كان ما قاله شارحنا ذكره مرام (قوله وزيادة ديناراً نقداً الخ) أي فصور المسئلة انه باعها بعشرة من دنائير فيخرج ما اذا باعه بعرض مؤجل كعشرة أثواب ثم أخذ منه الجار وديناراً فينبغي الجواز لانهم ما مبيعان بالاثواب والمراد أخذهما معاً جلاً والا كان فيه فسح ما في الذمة في مؤخر من غير جنس الدين (قوله الا في جنس الخ) فيجوز حيث لم يشترط نفي المقاصة (قوله للاجل) حال الاستثناء والحال وان كان قيد العاملها الا أن الاستثناء محطه الاول مقيد بالثاني فليس الثاني مقصوداً بالذات بل بالتبع فلا يلزم استثناء شيئين بأداة واحدة وهو غير سائغ كما قاله الشيخ أحمد (قوله لانه فسح دين) مثلاً لو باع الجار بعشرة أثواب ثم استرده وديناراً مؤجلاً ففقد باع الجار بتسعة أثواب وفسح الثوب العاشر في الدينار المؤجل ولا يظهر ذلك فيما اذا باعه بعشرة دنائير ثم رده وناذه ديناراً مؤجلاً ثم فسح بيع

وسلف اذا كان لدون الاجل أو أبعد ويأتي الصرف المؤخر والبذل المؤخر (قوله وهذا) أي محل المنع اذا لم تكن الزيادة الخ أي وأما اذا كانت الزيادة ففيه تفصيل الخ (أقول) لا حاجة لذلك حيث قال المصنف الا في جنس الثمن للاجل وأردنا بالجنس الصنف الخ (قوله الا أن يجعل الخ) راجع أيضا الى الزيادة كما في عب (قوله فيشمل الخ) المناسب لذلك أن يقول المراد بالجنس الصنف والصنف (قوله جازان بجعل المزيد) ويشترط أيضا حيث (١٠٤) كان المزيد فضة والتمن ذهباً أن يكون المزيد أقل من صرف دينار كما ذكره أبو

الحسن (قوله بغيره) أي بغير العوض وقوله بالنسبة للمزيد مثلاً لو باع الحمار بعشرة دنانير ورده وعرضاً مؤجلاً للاجل الاول أو دونه أو أكثر فقد فسخ مثلاً ديناراً في العرض المؤخر وبيع الحمار بتسعة حين رده (قوله وكذلك اذا بيع الحمار الخ) ومثل ذلك ما اذا بيع بمؤجل ولم تقع الاقالة الا بعد حمله (قوله) لانه ان كان من جنس الخ هذا التعليل بالنسبة للسئلة الثانية التي هي قسوله وبيع بتقداما موافق للتمن أي الاول أو مخالف له (قوله وذلك سلف) أي من البائع (قوله فهو صرف مؤخر) أي بأن كان الثمن عشرة دنانير وزاده عشرين درهماً فقد صرف البائع الديار العاشر بتلك الدراهم وهذا ما يذكر المجمل جداً بحيث تتفق تهمة الصرف وكذا اذا كان الثمن محمية والمزيد يزيدية أو عكسه امتنع أيضا للبذل المؤخر في هذا الموضوع وهي ما اذا أخرج الزيادة (قوله) لانها بيعه ثانية) تأمله فانه يلزم عليه البذل المؤخر بالنسبة للدينار المزيد فهو مشكل جداً (قوله فان كان معينا جازمطلقاً) لانه لا يدخل الذمة فليس فيه

وهي المستثناة بقوله الا في جنس الثمن للاجل وهذا اذا لم تكن الزيادة فضة فان كانت فضة فيدخله البيع والصرف فأجره على ما تقدم وفي غناه ما اذا باعه بمزيدية ثم اشتراه مع زيادة بمحمدية أو بالعكس اه أي فيمتنع للصرف والبذل المؤخر الا أن يجعل أكثر من قيمة المتأخر جرد السلامة مما ذكر وبعبارة المراد بالجنس الصنف أي صنف الثمن فيشمل اتحاد السكة واتحاد الجودة والرداءة حتى لو اختلفت السكة أو الجودة أو الرداءة منع (ص) وإن زيد غير عين وبيع بتقدم يقبض جازان بجعل المزيد (ش) يعني أن ما مر اذا كان المزيد مع الحمار عيناً فان كان غير عين أي غير ذهب أو فضة بل عرض أو حيوان والفرض انه باع الحمار بغيره لا جازان بجعل المزيد لانه باع ما في الذمة بعرض وحمار مجملين ولا مانع منه بخلاف ما اذا أخر المز يد بطول فسخ الدين في مؤخر بالنسبة للمزيد وكذا ذلك اذا بيع الحمار على التعجيل بذهب أو فضة ولم يقبض حتى وقع التقابل بزيادة من المشتري سواء كان المزيد عيناً أو غيرها فانه يجوز أن يجعل المزيد مع الحمار فقوله وبيع أي الحمار بتقدم أي ذهب أو فضة حالاً ينبغي ان تكون الواو بمعنى أو فهي مسألة ثانية أعطاها جواباً واحداً وهو قوله جازان بجعل المزيد فان تأخر امتنع لانه ان كان من جنس الثمن الاول فهو تأخير في بعض الثمن بشرط وذلك سلف مقارن للبيع وهو الحمار المشتري بباقي الثمن وان كان من غير جنسه فان كان عيناً والثمن عيناً فهو صرف مؤخر وان كان غير عين فهو فسخ ما في الذمة في مؤخر سواء كان الثمن عيناً أم لا وقيد بقوله لم يقبض للاحتراز عما اذا قبض فانه يجوز ولو تأخر المز يد لانها بيعه ثانية وفسرنا قوله بتقدم بما اذا كان الثمن عيناً وهو حال للاحتراز عما اذا كان عرضاً فان فيه تفصيلاً فان كان معينا جازمطلقاً وان كان غير معين جازان بجعل المزيد وانظر تفصيل هذه المسئلة في شرحنا الكبير ثم لما أوهم قوله في بيعوع الآجال يمنع كذا منع البيعتين لارتباطهما كما يقول ابن المباحشون وكان الاصح مذهب ابن القاسم في المدونة وهو صحة البيع الاول وفساد الثاني فقط لان الفساد اذا رجع الثاني وجوداً وعدماً بالقياس على اقتضاء الطعام عن ثمن الطعام فلا يفسخ الا الثاني دفع ذلك التوهم بقوله (ص) وصح أول من يبيعوع الآجال فقط (ش) على الاصح أي وفسخ الثاني وخالف ابن المباحشون وقال يفسخان معا وهذا الخلاف مقيد بقيام السلعة أما اذا فانت بيد البائع الاول فهو ما أشار اليه بقوله (ص) الا أن يفوت الثاني فيفسخان وهل مطلقاً أو ان كانت القيمة أقل خلاف (ش) يعني أن المبيع اذا فانت بيد المشتري الثاني وهو البائع الاول بفوت من مفوتات الفساد فان البيعتين معا يفسخان لانه بالفوت سري الفساد للبيع الاول وحينئذ لا طلب لواحد منهما على الآخر لان المبيع فاسد اقدر جع لباعه فضمانه منه وسقط الثمن عن ذمة المشتري الاول برجوعه لباعه والثمن الثاني ساقط عن المشتري الثاني لفساد شرائه باتفاق لكن اختلف هل الفسخ للبيعتين في الفوت سواء

فسخ دين في دين (قوله جازان بجعل المزيد) ولا يتأتى هنا صرف مستأخر فالعلة اما تأخير بعض الثمن بشرط ففيه بيع وسلف أو فسخ دين في دين (تنبية) هذا كله في زيادة المشتري أمالو زاد البائع شيئاً واسترد الحمار جاز مطلقاً سواء كانت البيعة الاولى نقداً أو لاجل كان المزيد من جنس الثمن أو لا الا أن تكون الزيادة مؤجلة وهي من صنف المبيع فيمتنع كما اذا زاد حماراً مؤجلاً لانه سلف بزيادة وذلك لان المشتري بعد كانه أسلف البائع حماراً يقبضه الى أجل أي يقبض بدله على أن أسقط عنه البائع العشرة التي ترتبت له في ذمته والله أعلم وقوله وانظر تفصيل هذه المسئلة الخ هذا غاية ما فيه مما قرر (قوله وبالقياس) كانت

الباع بمعنى اللام أى وللقياس (قوله اذ لو فانت بيد المشتري الاول) فان قلت لم اعتبر سرى بان الفساد في فواته بيد المشتري الثاني ولم يعتبر في فواته بيد المشتري الاول قلت لانها في فواته بيد المشتري الثاني وهو البيع الفاسد قبض فقوى بذلك واذا فانت بيد المشتري الاول لم يحصل في البيع الفاسد قبض فضعف ولم يرجع القيمة على قاعدة البيع الفاسد لا مكان أن تكون أقل فيلزم دفع قليل في كثير ولا يراعى كونه جذا (قوله للناسبة الخ) لا يخفى ان المناسبة انما تقتضى اجتماعهما المصادق بتذيل هذا هذا أو بالعكس لا لتذيل بيع العينة بالخصوص (قوله بانه البيع المنجى به الخ) لا يخفى أن هذا التعريف يصدق بيوع الآجال فلا يكون التعريف مانعا (قوله مثاله الخ) لا يخفى أن هذا مثال من بيوع الآجال فالتعريف غير مانع (١٠٥) (قوله وقد باعها بتأخير) أى اشتراها بتأخير

أى ان المطلوب منه اشتراها بثمن مؤجل وقد باعها بتقد غير أن هذا لا يظهر لان شراء المطلوب منه من صاحبها لا يتطرله انما الذى يتطرله كما يأتى أن المطلوب منه يبيعها للطالب بثمن بعضه مؤجل وبعضه محجل كما هو التحقيق خلافا للشارح والحاصل ان هذا التوجيه اعياض ولم يظهر وجهه

فصل جازا لمطلوب الخ (قوله لبيعهها) أى على قصد أن يبيعها وقوله عمال نقدا أو نسيئة وذلك بأن يرار رجل غيره من أهل العينة فيقول له هل عندك سلعة كذا أبتاعها فيقول له لا فيذهب من عنده من غير مراضة ولا وأى أى افهام ولا عادة فيشترى بها ثم يلقاه بعد ذلك فيخبر أنه اشتراها لبيعهها له بما شاء وقوله بثمن الخ ليس لذلك ثمة الا ترتب المبالغة في قوله ولو يؤجل بعضه وكذا نسخة عمال والافن المعلوم أن كل من باع انما يبيع عمال أو ثمن وفي بعض النسخ بناء أى بزيادة وهى أحسن فان هذا هو المقصود من العينة لكن يلزم عليها تثبت الضمير الواقع في قوله ولو يؤجل بعضه (قوله ولو يؤجل بعضه) أشار به لما ذكره

كانت قيمة السلعة في البيع الثاني قدر الثمن الاول كعشرة أو دونه كثمانية أو أكثر منه كاثني عشر وهو قول ابن القاسم وشهره ابن شاس لانهم لما ارتبطا صارا في معنى العقد الواحد ومحل فسخ الاول حيث كانت القيمة التي لزم البائع الاول في الشراء الثاني يوم قبضه أقل من الثمن الاول بان تكون ثمانية مثلاً لا عشرة أو اثني عشر لان ان لم تنسخ الاول حينئذ يلزم دفع القيمة مجزلاً وهى أقل ويأخذ عنه عند الاجل أكثر فهو عين الفساد الذي منعنا منه ابتداء بخلاف ما اذا لم تفت أو فانت وكانت القيمة مساوية للثمن الاول أو أكثر منه فاننا اذا فسخنا الثانية ودفعنا القيمة عشرة أو اثني عشر وبقيت الاولى على حالها فلا محذور فيه لاننا دفع عشرة أو اثني عشر ونأخذ عشرة وهو الاصح عند ابن الحاجب قال المؤلف وغيره بعضه بعضهم بالشهور وخلاف في التشهير وقيدنا فواتها بيد المشتري الثاني اذ لو فانت بيد المشتري الاول لفسخت الثانية فقط واختاره الباجي قال ولم أرفقه نصاً اه ثم لاشي على المشتري الثاني اعدم وصول السلعة بيده وانما له على المشتري الاول الثمن الذي اشترى به فقوله الا أن ينوت الثاني أى مبيع الثاني أى مبيع البيع الثاني فهو على حذف مضاف لان الذي يفسوت انما هو المبيع لا المبيع * ولما جرت عادة كثير من أهل المذهب بتذيل بيوع الآجال بما يعرف عندهم ببيع أهل العينة للناسبة بينهما في التحيل على دفع قليل في كثير وعرفه ابن عرفة بأنه البيع المتحيل به الى دفع عين في أكثر من مائة مثاله اذا باع سلعة بعشرة الى شهر ثم اشترى السلعة بخمسة نقداً فان السلعة رجعت الى يد صاحبها ودفع خمسة يأخذ عنها عشرة عند حلول الاجل فصدق على هذه الصورة وما شابهها أن فيها بيعاً متحيزاً به الى دفع عين في أكثر من مائة والمراد هنا بالمبيع جنسه لان التحيل وقع من بيعتين اه وأصل عينة عونة بكسر العين من المعاونة قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها سميت تلك البياعات بذلك لاستعانة البائع بالمشتري على تحصيل غرضه أو لحصول العين وهو النقد لبائعها وقد باعها بتأخير قوله لاستعانة البائع المراد بالبائع هو الثاني الذي طلبت منه السلعة والمشتري هو الطالب والمراد بتحصيل غرضه هو الربح فيها وسميها بائعاً باعتبار المال والافهوالا ن لم يبيع ذلك المؤلف مسلكتهم فقال

فصل جازا لمطلوب منه سلعة أن يشترى بها لبيعهها بثمن ولو يؤجل بعضه (ش) يعنى أنه يجوز ان طلبت منه سلعة ليست عنده أن يشترى بها من رجل من أهل العينة ولو بثمن بعضه محجل وبعضه مؤجل لبيعهها لمن طلبها منه بمجمل أو بمؤجل على ظاهر الكتاب والامهات وكرهه في العتبية لانه كانه قال له خذها بيع منها حاجتك والباقي لك بقيمة الثمن للاجل والغالب

(١٤ - خرشي خامس) عياض وحاصله ان من اشترى من رجل من أهل العينة بثمن بعضه مؤجل وبعضه محجل على أن يبيعها لحاجته فانه جائز على ظاهر مسائل الكتاب والامهات وكرهه في العتبية (قوله أن يشترى بها من رجل من أهل العينة الخ) رد ذلك بانه لا يعتبر في فرض المسئلة شراء المطلوب منه من أهل العينة وانما يعتبر في فرضها شراء الطالب من أهل العينة واعلم ان المصنف ترك قسداً من المسئلة وذلك ان فرض المسئلة ان المشتري لها بثمن بعضه مؤجل اشتراها لبيعهها لحاجته ودخل مع البائع على ذلك وكذلك تركه ابن شاس وفي التنبيهات ما يدل على اعتباره (قوله بمجمل أو مؤجل) أى أو بعضه محجل وبعضه مؤجل (قوله لانه كانه) أى ان البائع الاصل الذي اشترى منه المطلوب منه يقول للمطلوب يئنه خذ بيع منه حاجتك أى بيع منها ما تريد أن تنقدي وما

بني فهو لا يبقية الثمن وظاهره انه يبيع بعضها لاجل أن يبي بالبعض النقود وقد يتفق أن يبيعها كلها لاجل التوفية اذا لم يجد راغباً ثم انك خير بان المطلوب منه انما اشترى ليربح وشراؤه على هذا الوجه ليس له فيه ربح انما له خسارة فالاحسن أن هذا انما هو في بيع المطلوب منه الطالب أي ان المطلوب منه اذا باعها للطالب بثمن بعضه معجل وبعضه مؤجل يقول له بيع منها ما تريد أن تنقذني وهو الذي ارتضاه عج ورد ما ذهب اليه شارحنا من أن قوله بثمن متعلق بيشترى ابل هو متعلق بقوله يبيعها أي ويكون قوله ولو بثمن الوال للحال فقول شارحنا متعلق باشتري لا يظهر لما يلزم عليه ما ذكر وقوله من أهل العينة تقدم ما فيه وأهل العينة هم من يطلب منهم السلعة وليست عندهم فيشترونها ثم يبيعونها لمن طلبها منهم وأيضاً هذا التعليل أعني قوله لانه كان الخ لا يأتي مع كل النعم المشار له بقوله ليبيعها لمن طلبها منه معجل أو مؤجل الخ (قوله وسواء اشتراه كذلك) أي اشتراه في حال كونه كذلك أي بثمن ولو معجل بعضه (قوله عقب ما سبق) يشير به الى قوله وكرهه (١٠٦) في العينة الخ وقوله اذا اشترى طعاما على ما فهم شارحنا يكون المشتري هو

المطلوب منه وعلى ما قلنا من أنه المناسب يكون الطالب (قوله ليبيعها كله) أي مثلاً أو بعضه وقوله حاجته بثمنه وهو ما يريد أن ينقذه (قوله فلا خير فيه) أي فهو مكروه (قوله وكأنه اذا باعه كله) يصح أن يحمل على المتبادر من أن المشتري يبيعها كله بعشرة لاجل الخ ويكون قوله قال له أي قال المطلوب لذلك المشتري الذي هو الطالب خذه فبيع منه ما تريد أن تنقذ الخ نعم يراد أن المنظور له في التأجيل للبعض دون البعض شراء الطالب من المطلوب لا يبيع الطالب لغيره ويصح أن يحمل على أن المعنى وكأنه اذا باعه كله أي وكان المطلوب منه اذا باعه كله للطالب بعشرة نقداً الخ قال له خذه فبيع منه ما تريد أن تنقذني غير أن في الكلام ركة وذلك أن قوله خذه يقتضي أن البيع لم يقع فيه كله

ان ما بقي لا يبقية الثمن فقوله بثمن متعلق بيشترى أي ما اشترى من أهل العينة بثمن وسواء اشتراه كذلك ليبيعها جميعه بثمن حال أو مؤجل كله أو بعضه ويدل على أن بثمن الخ متعلق باشتري أن عياضاً قال عقب ما سبق قال ابن حبيب اذا اشترى طعاماً أو غيره على أن ينقذ بعض ثمنه ويؤخر بعضه لاجل فان كان اشتراه ليبيعها كله لحاجته بثمنه فلا خير فيه وكأنه اذا باعه كله بعشرة نقداً أو عشرة لاجل قال له خذه فبيع منه ما تريد أن تنقذني وما بقي فهو لا يبقية الثمن وانما يعمل هذا أهل العينة وهو قول مالك الخ ومشي ابن شاس على هذا القول وهو خلاف ما مشي عليه المؤلف من الجواز وهو ظاهر الكتاب والامهات قاله عياض وانظر الاعتراض على المؤلف في السرح الكبير (ص) وكره خذ بمائة ما بشماتين (ش) أي وكره أن يقول الرجل لمن سأل سلف شماتين بمائة لا يحل لي أن أعطيك شماتين في مائة ولكن هذه سلعة قيمتها ثمانون خذ مني بمائة ما أي سلعة اذا قومت كانت بشماتين (ص) أو اشترها ويومئ لتربيحها ولم يفسخ (ش) أي وكره أن يقول لبعض أهل العينة اذا مررت بك السلعة الفلانية اشترها ويومئ لتربيحها ابن رشد وكذا فانما أربح بك فيها وأشترها منك من غير أن يراوضه على قدر الربح ولا صرح به وبعبارة لا مفهوم ليومئ أي أو يصرح بأنه يربح من غير بيان قدره أي الربح فالمراد بالاعياء أنه لا يصرح بتفصيل الربح سواء أوما أو صرح وانما صرح بقوله ولم يفسخ مع الحكم بالكراهة لنفي توهم كون الكراهة على التحريم فقول ز وهذا بعد عن اصطلاحه فيه نظر لان المصنف ليس له اصطلاح في الكراهة فلا يستغنى عنه بالحكم بالكراهة وأما اذا صرح ببيان قدره فانه منع فان قلت قد ذكر المؤلف فيما اذا قال اشترها بعشرة نقداً وأخذها باثني عشر نقداً أن في جواز ذلك وكرهه قولين مع أنه هنا صرح بقدر الربح وهو يخالف ما ذكرته من أنه اذا صرح بقدر الربح فان ذلك يوجب المنع قلت هذا فيما اذا وقع التأجيل من الآخر فيما يشترى به وما فيه القولان فيما اذا لم يقع فيه تأجيل والتأجيل يقوى جانب

وفرض المسئلة البيع كله فتدبر وقوله وانما يعمل هذا أي كون المطلوب منه يتوجه ويشتري السلعة التي ليست عنده ويبيعها للطالب ليربح وقوله وهو قول مالك أي كونه لا خير فيه الذي هو الكراهة وقوله وانظر الاعتراض أي من كون المصنف أدخل بقيد وهو أن فرض المسئلة أن المشتري لها بثمن بعضه مؤجل واشترها ليبيعها لحاجته أي دخل مع البائع على ذلك والحاصل أن شارحنا ذهب الى أن الذي اشترى بالثمن الذي بعضه مؤجل وبعضه معجل المطلوب منه وبني عليه ما تقدم وورد عليه ما تقدم والمرضى لعج أنه الطالب وهو ظاهر (قوله أي وكره الرجل الخ) والفاعل لذلك من أهل العينة كما يقتضيه ذكره هنا وان كان ظاهر النقل الاطلاق (قوله أو اشترها ويومئ لتربيحها) اعترض عليه بان الذي في توضيحه وأنا أربحك ولا يلزم من الكراهة مع التصريح بالكراهة مع الاعياء وأجيب بأنه أراد بالاعياء ذكر لفظ الربح من غير تسمية قدره وسماه اعياء لعدم التصريح بقدره فان عرض له ولم يصرح بلفظه ولا بقدره كاشترها أولئك الخير جاز (قوله فالمراد بالاعياء) كأنه جواب عن الاعتراض وكأنه يقول فيجيب عنه بأنه أراد بالاعياء ما لم يصرح بقدر الربح وبهذا التقرير يعلم أن مفاد شارح أن حكم الاعياء ٣ التصريح بالربح من غير بيان القدر ضعيف (قوله ليس له اصطلاح في الكراهة) أي لم يكن المصنف اصطلاح على أنه اذا عبر بالكراهة يكون مراده التنزيه نقول هو وان لم قول الحشي التصريح بعلمه حكم التصريح ٣ من هامش الاصل

يصرح بذلك لكن استقرئ كلامه فوجد أنه يريد الكراهة التنزيهية (قوله أي مشبه له) أي مشبهه للتفصيل في المفهوم (أقول) لا داعي لذلك بل هو تفصيل في المفهوم وذلك أن المفهوم التصريح بالرجح وفيه التفصيل فإن لم يبين القدر كره كالإيماءات بين فتارة يكون الشراء الثاني لاجل فيحرم وتارة لا في الجواز والكراهة قولان (قوله لثلا ٧٠) يناقض ما بعده (أي من قوله ولزمت الخ) (قوله

فان قلت الخ لا مورد له هذا السؤال لان المسئلة الايمية لم تكن مخرجة مما تقدم حتى يرد السؤال وبأني الجواب (قوله أو تمضي الخ) اعتمد بعض الاشياخ ذلك القول (قوله لكن قدم الخ) لم ير (قوله فهو اجارة وسلف) أي سلف جرنفعا (قوله وهذا يقيد) أي هذا التقرير يقيد وقوله أنه اذا حذف الخ كأن افادة هذا من قوله فهو اجارة وسلف لان العقد اذا احتوى على اجارة وسلف ثم حذف الشرط يصح وقوله وان شرط النقد أي وهذا التقرير يقيد ولما كان هذا التقرير منقولا عن القوم صح ما ذكر (قوله أي وجاز النقد الخ) لا يخفى أن هذا التفسير ليس مدلول المصنف بل مدلول المصنف وجاز النقد بغير ما ذكر والمذكور هو النقد بشرط (قوله يقيد أن شرط النقد) أي وان لم يحصل نقد (قوله وله الاقل الخ) اعترض المواق اقتصار المصنف على المسئلة الاولى على أنه له الاقل من جعل مثله بانه والقول الآخر أي أن له الجعل بالغاما بلغ لم يرجح واحدا منهما وعليه فلو حذف المصنف قوله فيهما السلم من هذا ونحوه أنه سكت عما يلزم في المسئلة الاولى (قوله أو الدرهمين) الاولى والدرهمين أو يجعل بمعنى الواو لان الاقل من الامور التي لا تكون الاين اثنين

السلف بخلاف ما لا تأجيل فيه وحينئذ فلا مخالفة بين المحلين وأيضا فهذا من التفصيل في
المفهوم أي مشبهه له (ص) بخلاف اشتريها بعشرة نقدا وأخذها باثني عشر لاجل ولزم
الآخر أن قال لي وفي الفسخ إن لم يقل لي إلا أن تفوت القيمة أو أمضائها ولزومه الاثني عشر
قولان (ش) هذا مخرج من قوله جاز لا من قوله ولم يفسخ لئلا ينافض ما بعده فإن قلت سيأتي
فيما إذا قال اشتريها بعشرة نقدا وأخذها باثني عشر نقدا في الجواز والكره قولان وهذا
ينافي آخر أجبه من قوله جاز قلت لا ينافيه إذا المراد بقوله جاز الجواز المستوي الطرفين المتفق
عليه والمعنى أن الشخص إذا قال لا اشتري سلعة كذا بعشرة نقدا وأخذها منك باثني عشر
لاجل كشهرا مثلافه لا يجوز لمسا فيه من سلف جرنفعات تارة يقول الآخر لي وتارة لا يقول
لي فإن قال لي فإن السلعة تلزم الآخر بالعشرة ويفسخ البيع الثاني باثني عشر لاجل وسيأتي
ما يكون للمأمور في تولية الشراء وهل إن لم يقل لي يفسخ البيع الثاني وهو أخذها باثني عشر
لاجل لكن إن كانت السلعة قائمة فترد بعينها وإن كانت يسيء الآخر بفوت البيع القاسم فإن
القيمة تلزم الآخر حاله يوم القبض بالغة ما بلغت زادت على اثني عشر أو نقصت وهو قول ابن
حبيب أو تمضي العدة الثانية مع الآخر باثني عشر لاجل من غير فسخ لأن المأمور كان ضامنا
لها ولو شاء الآخر عدم شرائها لكان له ذلك وهذا رواه سمخون عن ابن القاسم عن مالك قولان
واستشكل قوله إلا أن تفوت القيمة بأن ظاهره أنهم مع الفوات لا يفسخ ولزوم القيمة فسخ واجب
بأنه استثناء منقطع وكأنه قال وفي الفسخ مطلقا وتردان كانت قائمة لكن إن كانت فالقيمة
واستشكل أيضا بلزوم القيمة مع أن المختلف فيه يعضى بالثمن لكن قد مر أنه أكثرى (ص)
وبخلاف اشتريها بعشرة نقدا وأخذها باثني عشر نقدا إن نقد المأمور بشرط (ش) يعني أنه
لا يجوز أن يقول شخص لا اشتري السلعة الفلانية بعشرة نقدا وأنقد لها عني وأنا اشتريها
منك باثني عشر نقدا لأنه حينئذ جعل الدرهمين في نظير سلفه وتولية الشراء فهو إجارة
وسلف فاله غير واحد وهذا يفيد أنه إذا حذف الشرط صح كالبيع والسلف وأن شرط النقد
كالنقد بشرط وهو خلاف قوله إن نقد المأمور بشرط لكن قوله وجاز بغيره أي وجاز بالنقد من
المأمور بغير شرط من الآخر يفيد أن شرط النقد حكمه حكم النقد بشرط وبعبارة وعلى
المنع بلزوم الإجارة بشرط السلف إذ قد استأجر الآخر المأمور بدرهمين على أن يسلفه عشرة
فمنع لهذه العلة ولكن إذا وقع تلزم السلعة الآخر بالنظر إلى قوله لي فقد روي هنا الآخر أن
روعت العلة المذكورة فنع ذلك وروي قوله لي فلزمت الآخر السلعة (ص) وله الأقل من جعل
مثله أو الدرهمين فيهما (ش) أي وللمأمور على الآخر بعد أخذ سلفه في تولية الشراء عند ابن
القاسم في هذه الصورة وفي التي قبلها وهي قوله اشتريها بعشرة نقدا وأخذها باثني عشر لاجل
الأقل من جعل مثله أو الدرهمين وعند ابن رشد وابن زرقون لا جعل له واليه أشار بقوله (ص)
والأظهر والأصح لا جعل له (ش) إذ هو قول ابن المسيب لأن جعلنا له الإجارة تميم للسلف والزبا
الذي عقد عليه ثم إنه إنما يكون له الأقل حيث اطاع على ذلك قبل انتفاع الآخر بالسلف وأما

وتقديم المصنف هذا القول يفيد اعتماده (قوله والظاهر والاصح لا جعل له) وهذا في المسئلة الثانية وأما الاولى فقال عجب لا يجري فيها ذلك لاني لم أر من صرح فيها به ثم هذا القول ضعيف والمعول عليه ما قدمه (قوله اذهوا الخ) لا محل للتعليل فالاولى أن يقول وهو قول ابن المسيب بفتح الباء على المشهور وعند المحدثين وهو من التابعين مجتهد وكلام المصنف يفيد أنه يشير بالظاهر لما اختاره ابن رشد من الخلاف ولو كان الخلاف خارج المذهب

(قوله فاختلف هل لاشئ له) اي لاتهمهم على قصد الرابح انتفاع الامر والظاهر ان ما تارب مسدة قصدهما السلف مع الانتفاع كهي (قوله حيث نقد الا امر) وظاهره الجواز ولو كان نقدا لا امر بشرط وله الدرهمان (قوله ونصه) بالجرم عطوف على ز (قوله فيه تطر مع كلام ابن عرفة الخ) لا يخفى (١٠٨) أن كلام ابن عرفة عند شرط النقد كما يفيد عب وكلام ز عند عدم

الشرط ونص ابن عرفة وصور محظورها ثلاث الاولى اشترى كذا بعشرة واخذ منك باثني عشر نقدا فيهما ان لم يشترط نقد المأمور جاز والافسدت لانها اجارة وسلف ان وقع لزمت الامر فان نقد المأمور ولم يرض قدر مدة نفع السلف في لزوم الاقل من اجرة مثله والربح أو أجر مثله فقط ثالثها لا أجر له لانه اتمام للربا (قوله لابن القاسم الخ) راجع للقول بلزوم الاقل وقوله ومحتون مع ابن حبيب راجع لقوله أو أجر مثله وقوله وابن رشد راجع لقوله ثالثها لا أجر له الا أنك خبر بأن المصنف لم يذكر الا الاول والاخير ولم يذكر الوسط وقوله وان لم ينقد فالاولان أي اللذان هما أجر مثله أو الاقل (أقول) ومن المعلوم أن قول ابن عرفة فان نقد المأمور أي مع الشرط لانه الذي فيه اختلاف فيكون على منواله (قوله وان لم ينقد) أي مع الشرط أي دخلوا على شرط النقد ولكن لم يحصل نقد (قوله في الجواز) أي جواز ثبوتها باثني عشر نقدا وقوله والكراهة وهو الراجح ومحلها حيث نقد المأمور بشرط فان نقد تطوعا جاز مطلقا (قوله ومرا الجواب عنه) الجواب المار من حيث اشكال آخر وهو حكاية القول بالجواز مع تسمية قدر الربح مع أنه مكروه لان من حيث الاشكال المورد هنا وهو الحكم بالكراهة مع حكاية

ان لم يعثر عليه حتى انتفع الامر بالسلف بان تضي مدة يمكنه فيها تحصيل الثمن فاختلف هل لاشئ له اوله أجر مثله بالغام بالغ قولان وهذا التقييم ذكره في المقدمات في الاولى والظاهر جري مثله في الثانية في كلام المؤلف (ص) وجاز بغيره كنقد الامر (ش) أي وجاز هذا العقد بغير اشتراط النقد سواء نقد المأمور أم لا واستحق حينئذ الدرهمين كما يجوز حيث نقد الامر وذلك بان يدفع له عشرة ويقول له انقدها وأنا آخذها منك بما ذكر كافي ز ونصه لكن قوله واستحق حينئذ الدرهمين في نفسه نظير مع كلام ابن عرفة فان ظاهره اذا لم ينقد المأمور ليس فيه الا قولان أحدهما فيه الاقل كما قال المؤلف والثاني أن له أجر مثله ونصه فان نقد المأمور ولم يرض قدر مدة نفع السلف في لزوم الاقل من أجر مثله والربح أو أجر مثله فقط ثالثها لا أجر له لانه اتمام للربا بالابن القاسم ومحتون مع ابن حبيب وابن رشد ولومضى قدر مدة نفعه فالأخير ان وان لم ينقد فالاولان (ص) وان لم يقل لي في الجواز والكراهة قولان (ش) أي وان لم يقل لي في الفرض المذكور بأن قال اشترها بعشرة نقدا واخذها باثني عشر نقدا ولم يقل اشترها لي فقبل ان شراءه منه جائز من غير كراهة وقيل انه مكروه ثم ان جزم المؤلف فيما امر بالكراهة فيما اذا قال له اشترها وأنا أربحك من غير تسمية قدر الربح مشكل مع حكاية القول هنا بالجواز مع تسمية قدر الربح المحكوم له هناك بالمنع وهو الجواب عنه (ص) وبخلاف اشترها لي باثني عشر لاجل واشترها منك بعشرة نقدا فتلزم بالمسمى ولا تعجل العشرة وان عجلت أخذت وله جعل مثله (ش) يعني أن الامر اذا قال للمأمور اشتر لي سلعة كذا باثني عشر لاجل واشترها منك بعشرة نقدا فان ذلك يمنع لان الامر استأجر المأمور على أن يتنازع له السلعة بعشرة يدفعها له فينتفع بها الى الاجل ثم يقضى عنه اثني عشر عند الاجل فهو سلف من الامر بزيادة وهي الدرهمان واذا وقع هذا البيع الممنوع فالسلعة لازمة للامر باثني عشر لاجل لان شراء المأمور له وانما وعده الامر بسلف عشرة ليغرم عنه الدرهمين وليس للامر تعجيل العشرة للمأمور الذي وعده بالشراء بها لانه سلف بزيادة وان لم يطلع على الامر حتى يعملها للمأمور فان اردت الامر ولا تترك للمأمور للاجل ولما كان الامر هنا سلفا سلفا حراما فعمله بتقبض قصده فجعل عليه للمأمور في تولية الشراء جعل مثله بالغام بالغ بانفاق لانه نظام والظالم أحق بالجل عليه والسلف في القسمين قبله هو المأمور فعمله بتقبض قصده أيضا فكان له الاقل من جعل مثله أو الدرهمين كما مر فقوله فتلزم بالمسمى أي الحلال وهو الاثنا عشر لاجل لا العشرة بدليل قوله ولا تعجل العشرة أي للمأمور رأى لانه يؤدي الى سلف جرم نفعه كما عمل به الشارح وهو يفيد أنه اذا عمل العشرة للبائع لم يمنع ذلك ثم ظاهر التعليل المنع ولو رضى الامر والمأمور بالتعجيل له (ص) وان لم يقل لي فهل لا يرد البيع اذا فات وليس على الامر الا العشرة أو يبيع الثاني مطلقا الا أن يفوت فالقيمة قولان (ش) يريد أن الامر اذا قال اشترها باثني عشر الى أجل وأنا اشترها منك بعشرة نقدا فقد اختلف في ذلك على قولين كما قال فروي محتون عن ابن القاسم أن البيع الثاني بالعشرة لا يرد اذا فات يفوت بل يرضى للامر بالعشرة نقدا

القول بالجواز وجوابه ان ما هنا الاخذ بنقد بخلاف ما مر فوجب فيقوى جانب السلف ولا عين عليه فيما يظهر (قوله وبخلاف اشترها لي) لا تنافي بين قوله لي وبين اشترها بالمضارع لاحتمال أن معنى لي لاجل (قوله وان عجلت الخ) ولا يفسد العقد لان تعجيله بعقد سلف مستقلة وقعت بعد عقد بيع صحيح (قوله بالتعجيل له) أي للمأمور أي هذا ان لم يرض الامر بالتعجيل بان يعملها قهره عنه أو لم يرض المأمور بالتعجيل بل أخذها قهره عنه بل لو رضى كل بالتعجيل (قوله اذا فات) فاذا لم يفد فالرد

باتفاق القواين (قوله ايضا الخ) وكأنه قال لكن ان كانت قائمة تردوان فانت فالقيمة وخلاصته أن الامثلة لكن داخل على محذوف والمجموع توضيح لقوله مطلقا وقوله يغني عنه الاطلاق لانه عنه ومعنى كونه يغني عنه الاطلاق أنه لو انتصر على الاطلاق لكفاه وقوله أو يقال الاستثناء من مقدار أي استثناء منقطع والاعمى لكن وعلى هذا فلم تكن داخل على محذوف بل مستثناة من محذوف بخلاف الأول (قوله وهو مستثنى من بيع الغرر) للتردد في العقد لاسيما في جانب من لا خيار له لانه لا يدري ما يؤل اليه الامر لكن آجازه الشارع ليدخل من له الخيار على بصيرة بالثمن والمثمن وليتقى الغبن عن نفسه (قوله المازري الخ) هذا كلام ابن عرفة كما يعلم من كلام الخطاب (قوله وجرا المبيع) أي لان من لا خيار له محجور عليه أي ليس له تصرف في المبيع (قوله خلاف) أي في كونه رخصة خلاف وكان المقابل لا بعد ذلك غررا (فصل بيع الخيار) (قوله البت الاول) جعل (١٠٩) الاول صفة للبت أي صفة من أوصاف البت

ولا يظهر بل قوله أو لا طرف لقوله وقف (قوله فخرج بيع البت) أي بقوله وقف والبت القطع لقطع كل منهما خيار صاحبه كما أفاده بعض وقوله ويخرج ذو الخيار الحكمي لان الخيار الحكمي بيع وقف بته لكن هذا الوقوف ليس في أول الامر بل في آخره عند ظهور عيب (قوله لم يتوقف بته أولا) أي ان البت الذي يكون فيه لم يكن متوقفا في الأول على امضاء يتوقع انما يتوقف في الآخر كما قلنا (قوله بين خيار التروي) هو عين الخيار الشرطي وخيار النقيصة هو عين الخيار الحكمي والفرق بينهما علم مما تقدم (قوله موجب الخيار اما مضاحب) أي وهو شرط الخيار في الخيار الشرطي وقوله أو متقدم عليه أي وهو العيب الذي في خيار النقيصة (قوله انما الخيار بشرط) أي الخيار المعهود عند الفقهاء وهو خيار التروي لان الفقهاء حيث أطلقوا الخيار في عرفهم لا ينصرف الا اليه (قوله لاجل اختبار جذرها) تعليل لقوله كشر

وعلى الأمور الاثنا عشر للاجل يؤدبها البائع عند الاجل فهو مما عصى بالثمن للاختلاف فيه وقال ابن حبيب يفسخ على كل حال وهو مراده بالاطلاق لكن ان كانت السلعة قائمة ردت بعينها أو فانت فعلى الآخر فيها القيمة يوم قبضها فقوله الا أن تفوت الخ ايضا يغني عنه الاطلاق أو يقال الاستثناء من مدة رأى أو يفسخ الثاني مطلقا قائمة أو فانت لكن ان كانت قائمة ترد بعينها الا أن تفوت فالقيمة ترد حينئذ * ولما أنهى الكلام على أركان البيع وشروطه وما يعرض له من صحة وفساد وكان من أسباب فساد الغرر وكان بيع الخيار مستثنى من ذلك بناء على انه رخصة كما قال ابن عرفة المازري في كونه رخصة لاستثنائه من الغرر وجرا المبيع خلاف اه أتبع ذلك بالكلام عليه فقال

(فصل) لذكر ما يتعلق بذلك * ابن عرفة بيع الخيار بيع وقف بته أولا على امضاء يتوقع فقوله بيع وقف بته أولا إشارة الى أن البت الاول يتوقف على امضاء بائني فخرج بيع البت ويخرج ذو الخيار الحكمي لان البيع الذي فيه خيار حكمي لم يتوقف بته أولا على امضاء يتوقع فيقال في الحكمي بيع آل الى خيار فان قلت هل يحتاج الى أن يقيد المحدث بقولنا بيع الخيار الشرطي قلت لا لان بيع الخيار لا يصدق على الحكمي والفرق بين خيار التروي والنقيصة أن موجب الخيار اما مضاحب للعقد أو متقدم عليه الاول التروي والثاني النقيصة وهو الخيار الحكمي لانه بعيب سابق على العقد ثم شرع في تنويع أمد الخيار باختلاف المبيع فذكر أن أمد الخيار في الدار شهر بقوله (ص) انما الخيار بشرط كشر في دار (ش) وأدخل بالكاف الخمسة الايام والستة لاجل اختبار جذرها وأسمها وموافقتها ومكائنها وجيرانها والدور والارضون سواء وكذا بقية أنواع العقار فقوله كشر الخ مثال لمقدر أي ويختلف الخيار باختلاف المبيع ككذا وانما أن يجعل كشر الخ من مدخول الحصر أيضا وهو أحسن ويكون رادا بالاول على عبد الحميد وابن حبيب والشافعي والثاني على الشافعي وأبي حنيفة القائلين بان الخيار ثلاثة أيام في كل شيء أي انما الخيار ومدة بشرط أي لا يثبت الخيار ومدة الا بشرط أي انما الخيار بشرط انما الخيار كشر في دار وبكمه في رقيق وثلاثة في ثوب الخ (ص) ولا يسكن (ش) أي لا يجوز للشري أن يسكن اذا كان ذلك كشر بشرط أو غيره ولو لا اختبار حال الدار وفسد البيع باشرطه هذا اذا كان بلاجر

في دار أي انما جعل مدة الخيار شهر أي هذه المدة الطويلة لاختبار جذرها وقوله ومكائنها أي جهتها التي هي فيها فلا يرد أن الدار مكان فكيف يكون لها مكان وقوله وكذا بقية أنواع العقار أي كالأحواض والمعصرة والحمام (قوله ويختلف الخيار) أي مدته (قوله على عبد الحميد الخ) القائلين بخيار المجلس أي انه ما دام المتعاقدان في المجلس فكل واحد الخيار فليس معمولابه على المعتمد واشترطه في العقد يفسده لانه مجهول فيدخل في قول المصنف أو مجهول (قوله أي انما الخيار ومدة بشرط) الاولى أن يختلف ومدة ويقول أي انما الخيار بشرط أي لا يثبت الخيار الا بالشرط ولا تكون مدته الا كشر في دار والحاصل أن المدة لا تتعلق بها بشرط فالمناسب حذفها من قوله انما الخيار ومدة ومن قوله أي ولا يثبت الخيار ومدة (قوله ولو لا اختبار) أي هذا اذا لم يكن لاختبار بل ولو لا اختبار وقوله هذا الخ أي محل عدم الجواز في الصور الاربع اذا كان بلاجر لما فيه من كل أموال الناس بالبطل وقوله فان كان به جاز أي في

الصور الاربع فلهذه ثمانية (قوله فيجري فيه ماجرى الخ) وهو أنك تقول يجوز اذا كان بأجر سواء كان بشرط او لا واما ان كان
 بغير أجر فلا بشرط أم لا هذه أربع صور أيضا وقوله وان كان لا اختبار حالها أربع صور أيضا (تنبيه) فاذا علمت ما ذكرنا اختبار الدار
 وجيرانها يمكن بمبينة ليس من غير سكني (قوله وان كان لا اختبار حالها الخ) لا يخفى أن ظاهر المصنف الاطلاق وعلى هذا الحل الذي
 سلكه لا يفتقر العبد من الدار في هذا التفصيل كما يتبين وبهرام جعل قوله ولا يسكن الخ مذهب ابن القاسم لانه قال وهذا على مذهب
 ابن القاسم وقال غير واحد من شيوخ المذهب يجوز ذلك في الدار لان بذلك يختبر جيرانه او يعرف الصالح من غيره ووفق الفرق اللخمى بين من
 يكون من أهل المحلة فلا يمكن من سكناها لانه عالم بحال الجيران وما هم عليه من الخير وحسن الصحبة وبين من لم يكن من أهل المحلة
 فيجوز له أن يشترط عليه ذلك لاختبار حالهم وقوله القاضي (قوله وكلام ابن المواز لا يخالف في ذلك) أى لان قول المدونة شبه ذلك يشمل
 العشرة الايام (قوله لا مكانه كتم عيوب (١١٠) الخ) لا يخفى أن المتبادر من السيد البائع وكتم العيوب عنه انما هي علة في عدم

البقاء فالاولى أن يقول للرغبة في
 المشتري فان قيل كتم العيوب ليس
 موجودا في الصغير والجواب أن
 الكتم لما وجد في الاكثر طرد الحكم
 في الباقي (قوله اذا كان من عبيد
 الخدمة) وسواء اشترط استخدامه
 أولا محترضا ذلك عيب الصنعة
 والتجارة فاذا كان ذا صنعة لم
 يستعمل ان أمكن معرفتها بدونه
 وهو عند البائع والاستعمال وعليه
 أجره وكذا عيب التجارة ولا
 يجوز اشتراط شيء من كسبه
 أو نحو ذلك للمشتري قوله اذا
 يختبر الابه وقيدته في غير المقدمات
 بما اذا كان يسيرا لا اختبار حاله
 وحينئذ فالاستخدام لا لاختبار
 حاله غير جائز ولو يسيرا كالكثير
 الذي له ثمن والحاصل أن الصور
 أربع فاذا كان لغرض الاختبار
 عتق كثيرا أو يسيرا واما اذا كان
 للاختبار فأجران ك كان يسيرا
 لا كثيرا ومحل ذلك اذا كان بلا
 أجره والا أجر والحاصل أن الذي

فان كان به جازا واما ان كان يسيرا فان لم يكن لا اختبار حالها فيجري فيه ماجرى في الكثير من
 التفصيل وان كان لا اختبار حالها فيجوز بشرط وبدونه ولو بلا عوض (ص) وكمعنة في رقيق
 (ش) هذا نحو قولها والجارية مثل الخمسة الايام والجمعة وشبهه ذلك لا اختبار حالها ابن المواز
 وأجاز ابن القاسم الخيار في العبد الى عشرة أيام اه وكلام ابن المواز لا يخالف ما فيها وانما
 توسط في أمه الخيار في الرقيق لا مكانه ك كتم عيوبه لارادته البقاء عند سيده وغيره من
 الحيوان ليس كذلك (ص) واستخدامه (ش) يعني انه يجوز للمشتري أن يستخدم الرقيق
 في زمن خياره ان كان من عبيد الخدمة وانما أجره الاستخدام اذا لا يختبر الابه بخلاف
 الدار فانها تختبر بغير سكني ولا شيء على المشتري في استخدامه واستخدامه لا يستلزم الغيبة
 عليه بان يجعل الامة تحت يد أمين وتأتي وقت الخدمة فلا اعتراض (ص) وكثلاثة في دابة
 وكيوم لركوبها ولا بأس بشرط البريد أشهب والبريد وفي كونه خلافا تردد (ش) الخيار في الدابة
 لا يخلو من ثلاثة أوجه الاول لا اختبار حالها الغير ركوبها من غلام ورخص وكثرة أكلها
 وفاته وقوتها على الحل وضعفها الثاني لا اختبار ركوبها في البلد الثالث لا اختبار ركوبها خارج
 البلد والحكم في الاول ثلاثة أيام ونحوها والثاني يوم وشبهه والثالث بريد ونحوه عند ابن القاسم
 وبريدان عند أشهب وفي كونه خلافا لابن القاسم فالبريد عند ابن القاسم ذهابا وإيابا والبريدان
 عند أشهب أو البريد كذلك ذهابا ومثله إيابا والبريدان كذلك وهو فهم أبي عمران أو وفاو عزاه
 في توضيحه لبعض الشيوخ فالبريد عند ابن القاسم ذهابا ومثله إيابا وسكت عنه لوضوحه
 والبريدان عند أشهب ذهابا وإيابا فصرح أشهب بما سكت عنه ابن القاسم ترددوا لاحسن
 لو قال تأويلان فقوله وكثلاثة في دابة ليس شأنها أن تتركب كبقرة أو شأنها أن تتركب ولم يشترط
 اختبارها به فان شرط اختبارها به فزمن الخيار فيها يوم ونحوه واليه أشار بقوله (وكيوم
 لركوبها) وهذا ظاهر اذا شرط اختبارها للركوب وأما لو شرط اختبارها له وغيره كعرفة أكلها
 فانه يكون له الخيار فيها ثلاثة أيام ونحوها كما يظهر وظاهر كلام بعضهم أن دابة الركوب الخيار
 فيها يوم سواء اشترط اختبارها بالركوب أم لا وكلام الشارح يقيده بأن قصد الركوب بمنزلة

تقدم في الدار يأتي هنا سواء بسواء ويأتي بصرح الشارح به عند قوله وليس ثوب فقتضاه ينافي أسلوب
 المصنف وينافي قضية قول الشارح بخلاف الدار لأن يقال نظر للاصل في كل (قوله وتأتي وقت الخدمة) أى في غيبته أو في حضرة
 أناس (قوله فلا اعتراض) أى بان الاستخدام مستلزم الغيبة (قوله لا اختبار حالها من غلام ورخص) ودخل في الدابة الطير كالذجاج
 والاوز كذا قرر وقال اللقاني ان جرى عرف فيها شيء عمل به والا فلا خيار فيها فيما يظهر (قوله لا اختبار ركوبها الخ) أى وتركب على العادة
 فقط وينبغي أن يكون مثل ركوبها للثريد والطحن والحمل والدرس والسقي (قوله ونحوه عند ابن القاسم الخ) كذا في غيره
 وحيث كان فيه زيادة ونحوه فيظهر أنه أراد بالنحو البريد فيكون الوفاق هو الظاهر (قوله والاحسن لو قال تأويلان) أجيب بأنه اعلمه عبر
 به لانه يرجع للاختلاف في الحكم عند أبي عمران وعياض وكلاهما من المتأخرين (قوله ليس شأنها أن تتركب الخ) أى كالبقرة والغنم

(قوله والتقرير الاول) أى الذى هو قوله وقوله وكذا لانه في دابة ليس شأنها أن تركب الخ والتقرير الثانى الذى هو قوله وظاهر كلام بعضهم الخ والحاصل أن قول الشارح أن دابة الر كوب معناها الدابة التى القصدر كوبها وقوله يفيد أن قصدر كوب أى أن شراء الدابة بقصدر كوبها وليس المراد قصد الاختيار بالر كوب بل المراد ما قلنا يدل عليه كلام هرام فيمنه يكون كلام الشارح عين كلام بعضهم فالتقرير الاول هو ما أشار له بقوله أو شأنها أن تركب هذا هو المتعين (قوله وهذا ما عليه ح وهو الظاهر) أى وأما غير فعل قوله وكوبها فمما إذا شرط اختبارها بالر كوب ولم يحدد مكان وقوله (١١١) ولا بأس بشرط البريد فيما إذا اشترط

اختبارها بالر كوب وحده بمكان (قوله فيشمل الكتب ونحوها) أى حتى المثليات وانظر الخيار في السفن هل يلحق بالدار أو بالرفيق أو بالشوب (قوله ان كان لا اختبار عنده) أى ليطر غلامه ورخصه مع علمه بحال المبيع (قوله فان وقع مطلقا) أى لم يبين ذلك في حالة العقد (قوله وانفق على الاطلاق) توضيح لقوله وقع مطلقا ولذلك اقتصر في المحرز بقوله وان لم يتفق الخ (قوله وادعى ككل نقبض) أى ادعى المشتري اختبار المبيع لاجل أن يتسلمه وادعى البائع اختبار الثمن فلا يتسلمه المشتري (قوله وصرح بعدت) أى وجاز (قوله تأويلان) المعتمد الاول (قوله فهو فسخ دين في دين) الاول أن يقول فسخ ما في ذمة المتاع في معين بتأخر قبضه ان كان الخيار الطارئ للبائع فان كان للمتاع فالمنع بظنة التأخير لا احتمال اختيار المشتري رد المبيع لبائعه (قوله فيمتنع قطعاً) أى لفسخ ما في الذمة في معين بتأخر قبضه وهو ممتنع (قوله لما وافق البائع) أى لما اتفق مع البائع وقوله على ما جعل له أى لكل من البائع أو المشتري (قوله أخرج السلعة عن ملكه) أى ملكه

شرط اختبارها به والتقرير الاول هو المرضى وهو الموافق لما في التوضيح وقوله ولا بأس الخ هو فيما إذا اشترط اختبارها بالر كوب خارج البلد وما قبله فيما إذا اشترط اختبارها به في البلد وهذا ما عليه ح وهو الظاهر (ص) وكثلاثة في ثوب (ش) المراد بالنوب ما قابل ما هو فيشمل الكتب ونحوها كالمثلي وانما كان الخيار فيها ثلاثة أيام وان كان لا يحتاج فيه الا الى قياسه ومعرفة عنه لكن قال الباجي لكونه لا يسرع اليه التغير وسع فيه ولا يلزم تسليم المبيع للمتاع ان كان لا اختبار عنه أو لتروى في العقد وان كان لا اختبار المبيع وبين ذلك في العقد لم تسليمه له فان وقع مطلقا وانفق على الاطلاق لم يلزم تسليمه له وان لم يتفق وادعى كل نقبض قصد صاحبه فسخ (ص) ونصح بعدت وهل ان نقدنا أو بلان (ش) يعنى أن خيار التروى يصح ويلزم من التزيم بعد صدور البيع على البت كذا وقع في المدونة قال وهو بيع مؤتلف وهو بمنزلة بيع المشتري له من غير البائع وما أصاب السلعة في أيام الخيار فهو من المشتري لانه صار بائعا واختلف الاشياخ هل المدونة باقية على ظاهرها سواء انتقد البائع الثمن أو لم ينتقده اذ ليس عقدة حقيقة اذا المقصود به تطيب نفس من جعل له الخيار لا حقيقة البيع فلا يلزم المحذور الا في أو هي مقيدة بما اذا انتقد الثمن للبائع لان الخيار الواقع بعد ذلك كانشاء عقدة على خيار ولا مانع من ذلك وعليه ان لم يكن البائع قد قبض الثمن فان جعل الخيار لا يصح حينئذ لان البائع تقرره ثمن في ذمة المشتري أو جبه له عنده سلعة فيها خيار فهو فسخ دين في دين وأصل ابن القاسم منع ذلك والى ذلك أشار بالنأو يلين وانما قال صح دون جاز لاجل مفهوم قوله وهل ان نقد الخ أى لان لم يتقد فلا يصح ولو عجز بجاز لا يقتضى أنه يصح لانه لا يلزم من عدم الجواز عدم الصحة وليس كذلك وهذا كله ما لم يصرح بجعل السلعة فيما في الذمة فيمتنع قطعاً (ص) وضمنه حينئذ المشتري (ش) أى ضمن المبيع الذى وقع فيه الخيار بعد البت المشتري لانه صار بائعا وذلك لان المشتري لما وافق البائع على ما جعل له من الخيار عتد بائعا لانه أخرج السلعة عن ملكه لان البيع لازم لوقوعه على البت وظاهر قوله وضمنه المشتري سواء جعل المشتري للبائع الخيار اتفاقاً أو بالعكس على المذهب وقوله حينئذ أى حين اذ جعل الخيار بعدت (ص) وقيد بشرط مشاوره بعيداً أو مديدة زائدة أو مجهولة (ش) يعنى أن البيع اذا وقع بالخيار على شرط مشاوره شخص بعيد عن موضع العقد فانه يكون فاسداً للجهل بالمدة والمراد بالبعيد أن لا يعلم ما عنده الا بعد فراغ مدة الخيار وما ألحق به بأمد بعيد وكذلك يكون البيع فاسداً اذا وقع على خياراً أكثر من خيار تلك السلعة وما ألحق به بكثير وكذلك يكون البيع فاسداً اذا وقع على خيار مدة مجهولة كما اذا وقع الخيار لاحدهما الى قدوم زيد وليس لقدومه عادة تنتظر أو الى ان تنظر السماء أو الى أن تضع زوجه البائع أو المشتري ثم انه يستمر الفساد فيما

المحتم الخالى عن خيار فلا ينافى أن الملك للبائع في أيام الخيار وهو هنا المشتري (قوله أو بالعكس على المذهب الخ) حاصله أنه اذا كان الخيار للبائع فقولاً بناء على أن اللاحق للعقد كالواقع فيها أم لا فان قلنا اللاحق للعقد كالواقع فيها فالضمان من البائع وان لم نقل بذلك فالضمان من المشتري والمذهب كما قال الشارح أن الضمان من المشتري بناء على أن اللاحق للعقد ليس كالواقع فيها (قوله وفسد الخ) وضمنه من بائعه على الراجح (قوله لا بعد فراغ الخ) مثلاً الخيار في الدار ستة وثلاثون يوماً والذى يلحق بها يومان وليس له على ما سياتى في قوله ورد في كالمغذ فاذا كانت المسافة بعيدة بحيث يعضى أيام الخيار وما ألحق به يامد كثير فان كان يسيراً

والحكم بالكراهة مصرح به وانظر هذا الحكم الذي قاله الشارح مسلم أم لا فلم أره (قوله مشاورة بعيد الخ) جواب عما يقال ان الاولى من هذه المسائل تستفاد من المستثنى بعدها لانه اذا علم وقت الاجتماع به ولكن بعده يزيد على أجل الخيار يرجع للمدة الزائدة وان لم يعلم ذلك يرجع للمدة المجهولة (قوله أو الى أن تضع) أي والموضوع حيث لم يكن بها حمل الخ قال عجم ومقتضاه انه لو كان بها حمل لا يكون من المدة المجهولة وهذا ظاهر ان علم وقت حصوله ويحمل على معظم أحواله كسبعة أشهر ولا يقال ان مدة الخيار لا تكون أكثر من كسهر وكيف هذا مع قولنا وهذا ظاهر ان علم الخ لانه قول يتصور ذلك فيما اذا وقع بيع الخيار بعد ثمانية أشهر من حملها ثم ينبغي انه اذا مضت التسعة الأشهر ونحوها تمت مدة الخيار في كدار ولا ينتظر به وضعها كذا في عب (تبيينه) ضمان المبيع من بائعه على الراجح وقيل على المشتري اذا قبضه (قوله والزمان ملغى) أي لا يلاحظ والحاصل أن يقال لا حاجة لقوله مشاورة بعيد لانه اما أن يرجع للمدة الزائدة (١١٣) أو المجهولة وحاصل الجواب أنه يلاحظ فيه البعد ولا يلاحظ البعد في

المدة الزائدة ولا المجهولة بل يلاحظ الزمن في المدة الزائدة ويلاحظ الجهالة في المدة المجهولة فاذن لا تكرار فقوله والزمان ملغى أي والبعد ملاحظ الا انك خبير بان قوله أولا والمراد بالبعد أن لا يعلم ما عنده الا بعد فراغ مدة الخيار يقتضى رجوعه للمدة الزائدة ولا يعرف البعد الا بذلك فاذن لا يصح أن يقال والزمان ملغى لانه لا يعرف البعد الا بعد ملاحظة الزمن (قوله أو غيبة الخ) أي بشرط غيبة الخ فاذا غاب عليه من غير شرط فلا فساد لان التردد المذكور انما هو مع الاشتراط (قوله لانه بتقدير الامضاء الخ) لا يخفى أن هذا الكلام يقتضى أنه بتقدير الامضاء مبيع قطعا وبتقدير الرد سلف مطلقا كانت الغيبة غيبة المشتري أو البائع لكن ينافيه قوله بعد فان قلت الخ كما هو ظاهر لمن تأمل (قوله ونقله ابن عرفة الخ)

ذكر ولأسقط الشرط قوله مشاورة بعيد أي والزمان ملغى وقوله أو مدة زائدة أي والزمان معتبر فتغيرا وقوله مشاورة بعيد منظور فيه البعد وقوله أو مجهولة لم يتطرق فيه البعد فتغيرا فلا تكرار (ص) أو غيبة على ما لا يعرف بعينه (ش) يعني أن من اشترى ما لا يعرف بعينه بخيار كالمكيل والموزون والمعدود بشرط البائع أو المشتري الغيبة عليه فان ذلك يوجب فساد البيع لتردد المبيع بين السلفية والتمنية لانه بتقدير الامضاء مبيع وبتقدير الرد سلف لا مكان الانتفاع به أما غيبة المشتري فواضح وأما غيبة البائع فيقدر أن المشتري التزمه وأسلفه فهو بيع ان لم يردده وسلف ان رده وظاهره ولو طبع عليه خلاف للحمى ونقله ابن عرفة عنه وقوله أو ما لا يعرف بعينه فلا يفسد بشرط الغيبة عليه ولو قال على مثلي لكان أخصر وطابق النقل ان في بعض العروض ما لا يعرف بعينه فيقتضى كلامه منع الغيبة عليه وليس كذلك فان قلت ما بيان التردد بين السلفية والتمنية فيما اذا كانت الغيبة من البائع قلت قال في التوضيح في تعليل ذلك بقدر كان المشتري التزمه وأسلفه فيكون بيعا ان لم يردده وسلفا ان رده قال الناصر اللقاني يعني يقدر كان المشتري التزمه في نفسه وأخفاء عناداً ثم دفعه للبائع على وجه السلف منه فان لم يرد المشتري الطعام بأن رد البيع فقد باع الطعام من البائع بالثمن الذي تقرر في ذمته بالتزامه أولا وان رد الطعام بان أجاز الشراء كان الطعام سلفا مردودا (ص) أو ليس ثوب (ش) أي وفسد البيع بشرط لبس ثوب لبسامة صا ولا خصوصية للثوب بما ذكر بل حكم الدار والادابة والعبد كذلك وقوله (ورد أجرته) أي أجره اللبس أي أرش اللبس أي واذا فسد البيع في اشتراط لبس الثوب ونقص كان على المبتاع قيمة لبسه ولم يجعلوه كسائر البيوع الفاسدة اذا فسخت لا يلزم المشتري رد الغلة لما مر من أن لبس الثوب ليس بغلة بل هو نقص من عين المبيع واعلم أن الانتفاع بالمبيع بالخيار ان كان كثيرا فلا يجوز اشتراطه ولا فعله بغير شرط ولو كان لا يختار خال المبيع كركوب الدابة واستخدام العبد وسكنى الدار هذا اذا كان بلا كراء ولا يجوز اشتراطه وفعله بغير شرط ولو لم يكن لا يختار حال المبيع وأما ان كان

أي نقل كلام اللقاني وأقره أي فيكون المعتمد الآن عبارة الشارح موهمة

وذلك أن ابن عرفة لم يذكر القول بالفساد فيما لا يطبع عليه وانما ذكر أنه لا يفسد وأنه لا يجوز وكذا في التبصرة معنون ولا يغيب مبتاع على مثلي إلا أن يطبع فان غاب دونه لم يفسد البيع بشرط ويجوز تطوعا فظاهر الشارح أنه اذا لم يطبع عليه يفسد قطعا وليس كذلك ويزاد ولم يكن ثمر في أصوله والالم يفسد ولم يمنع (قوله أي وفسد البيع الخ) أي فحل ذلك اذا كان اللبس كثيرا أو ما ليس بركبته ليعقبه فانه لا يضر كما يفيد كلام الخطاب عن أبي الحسن (قوله لما مر من أن لبس الخ) وأيضا الغلة في بيع الخيار كان فاسدا أو صحيحا للبائع ولو كان الخيار للمشتري وأمضى البيع (قوله بل هو نقص) أقول بل ولو قلنا انه غلة لانه يرد أجره اللبس الكثير المنقص وليس كالبيع الفاسد رد المبيع ولا غلة على المشتري كما قدم المصنف لانه فيما بيع على البت وما هنا بخيار اذا الملك للبائع زمنه فلم يدخل في ضمان المشتري كالبيع الفاسد على البت بل في الخطاب أن الاجرة والغلة للبائع في بيع الخيار الصحيح كالفاسد ولو كان الخيار في الصحيح للمشتري (قوله واعلم أن الانتفاع بالخيار ان كان كثيرا الخ) المراد بالكثير ما لا يثنى واليسير ما لا يثنى له أشار له الخطاب في قوله واستخدمه

يسيرا

(قوله يجوز فعله) أي بغير شرط ويجوز اشتراطه مجازاً وأولى باجرة (قوله فيما يفعله بشرط الخ) أي جاز فيما يفعل الذي دخل فيه مع الشرط وفي فعل دخل فيه بدون شرط وإن كان غير جائز (قوله كان يريد الخ) تمثيل لقوله وفيما يفعل بغير شرط (قوله ويلزم بانقضائه) أي وانقضاء ما في حكمه فقوله في كالعقد عبارة عما في حكمه مثلاً الخيار في العبد عشرة أيام ويلحق بها يومان فاليومان عبارة عن كالعقد فلما قدرنا وما في حكمه لا ينافي قوله ورد في كالعقد والحاصل أن الذي في الحكم يومان وليله وهما الذي كالعقد وقال في المدونة أو قرب ذلك قال أبو الحسن يعني بالقرب اليوم واليومين والبعد ثلاثة أيام اهـ حينئذ يراى باليومين ما عدا الثلاثة فيصدق بيومين وليله وإظهار أنه كاله رد له الاختيار ويتصور ذلك فيما إذا اشترى أحد ثوبين على أنه فيما يختاره بالخيار ومضت أيام الخيار ثم اختار بالقرب والظاهر أن أقرب ما ذكر ولو فيما مدة الخيار فيه يوم وأما مدة الخيار فيه دون يوم كالفواكه فلا وهـ ذا حيث وقع النص على مدته وأما أن وقع البيع بالخيار ولم ينص على مدته فإنه يلزم بانقضاء مدته (١١٣) من غير زيادة وما في حكمه كما ذكره أبو

الحسن (قوله أشكل عليه الرد) أي من حيث أنه يفيد أن حكمه ليس كذلك مع أن الحكم كذلك (قوله عائد على الخيار) أقول لا معنى لكون الضمير عائداً على الخيار إلا إذا قدر مضاف أي بيع الخيار أو مبيع الخيار وقوله ونحن نقول (أقول) هذا معنى يمكن في تقدير ولزم البيع (قوله وفيه نظر) أقول يمكن أن هذا القائل لاحظ ملاحظه المعترض من حيث أنه لما كان الغالب وجود النقد مع الشرط صح أن يقال نزل شرط النقد منزلة النقد بشرط (قوله فليس كشرط السلف الخ) فإن قيل ما الفرق قلت فرق ابن عبد السلام بأن هذا الفساد واقع في الماهية لأنه غرر في الثمن

يسير فإن كان لغرض اختبار حال المبيع حكمه كما مر في الكثير وإن كان لاختبار حاله فإنه يجوز فعله واشتراطه مجازاً وحيث قلنا يجوز ما يجوز بالكراء فأنما يكون بعد علم الكراء وهذا يجري فيما يفعل بشرط وفيما يفعل بغير شرط كأن يرد ركوب الدابة ركوباً له ثم ولم يشترط ذلك حال العقد فإنه لا يفعله إلا باجر يتفق عليه مع ربه ثم أشار المؤلف إلى ما يقطع الخياراً خذ من قول ابن عرفة دليل رفعه قول وفعل المازري وترك هو عدمهما اهـ أي عدم القول والفعل كما إذا بقي المبيع على خيار يبدأ أحدهما بعد أمده فإنه يرفع الخيار فالترك هو قوله (ض) ويلزم بانقضائه ورد في كالعقد (ش) أي ويلزم المبيع على خيار من هو بيده من المتبايعين بمعنى زمن الخيار وما ألحق به رداً وامضاء كان ذا الخيار أو غيره فإذا كان بيد المشتري لزمه امضاء البيع كان ذا الخيار أو غيره وله الرد في كالعقد وإن كان بيد البائع لزمه الرد أي رد البيع كان ذا الخيار أو غيره وله الرد في كالعقد ولما حمل بعضهم العبارة على الامضاء أشكل عليه الرد وعلى الرد أشكل عليه الامضاء وما جاءتهم الحيرة والوقفه الامن جعلهم الضمير في يلزم عائداً على الخيار أو البيع ونحن نقول ويلزم المبيع رداً وامضاء كما نقله ابن غازي (ض) بشرط نقد (ش) عطف على بشرط مشاورة أي وفسد بشرط كذا وبشرط نقد وظاهره أن الشرط كاف في الفساد وهو المذهب ولعله انزل الشرط منزلة النقد بالفعل وفيه نظر لأن شرط النقد لا يحصل به التردد بين السلفية والتمنية والاحسن أن يقال لما كان يحصل النقد مع شرطه غالباً أوجب اشتراط النقد الفساد تنزيلاً للغالب منزلة للآدم وظاهر كلامه الفساد ولو أسقط الشرط وهو كذلك على المشهور فليس كشرط السلف ومفهوم قوله بشرط نقد أن التطوع بالنقد لا يفسد لضعف التهمة كما لو أسلفه بعد عقد البيع ولا يلزم المشتري إيقاف الثمن إذا طلبه البائع اتفاقاً بخلاف المواضعة والغائب لا يخلل العقد هنا وانبراه هناك وشبهه في فساد شرط النقد مسائل سبع بقوله (ض) كغائب وعهدة ثلاث ومواضعة (ش) يعني إذا باع شيئاً غائباً على البت واشترط في العقد نقد الثمن فإنه يفسد العقد حيث كانت الغيبة بعيدة وكان المبيع غير عقار لتردد المنقذين التمنية والسلفية فإن كان عقاراً أو غيره وقربت غيبته كالثلاثة أيام فلا يفسد بشرط النقد فيه كما مر في باب فاجاله هنا لجمع النظائر وكذلك يفسد البيع إذا باع أمة أو عبداً على عهدة الثلاثة واشترط النقد للثمن في العقد وأما اشتراط

(١٥ - خرشي خامس) ألا ترى أن المقبوض لا يدري هل هو ثمن أم لا ومسئلة شرط السلف الفساد فيها موهوم وخارج عن الماهية اهـ (أقول) إنما كان موهوماً لوهم علمه وهي سلف جرنفعا وظاهر من ذلك كونه خارجاً عن الماهية وقال بعض وناقش في ذلك أي في فرق ابن عبد السلام بعض فقال إن الفساد في شرط السلف واقع في الماهية أيضاً لأنه غرر في الثمن بجهالة يعود فيها لأن السلف بشرطه يضر من جهة الثمن والاتقاع به مجهول اهـ قال بعض أهل التحقيق وهذا صحيح إن قبض السلف وأما مع اسقاطه فلا غرر لصيرورة الجميع للبيع بخلاف شرط النقد في الخيار فإن غرره في نفس الثمن بلهـ كونه غمماً كاله أو سلف اهـ (أقول) وتأمل ذلك وقال البدر هذا الفرق ظاهر على أن علة البيع والسلف أنه سلف جرنفعا وأما على أنها الجهالة فذلك راجع للماهية لكون الجهالة في الثمن أو المثلث وذلك ركن اهـ (قوله بخلاف المواضعة والغائب) أي يلزم إيقاف الثمن إذا طلبه البائع وقوله لا يخلل العقد هنا أي في الخيار وقوله وانبراه هناك أي في المواضعة والغائب (قوله فاجاله هنا) الأولى في ذكره هنا الخ

(قوله الابعيوب ثلاثة) الجذام والبرص والجنون (قوله عهدة الثلاث) أقول عهدة الثلاث هي كون الرقيق في ضمان بانه ثلاثة أيام فإذا حدث فيها شيء يرد البيع (قوله على شرط الموضة) أي أو جريان العرف بها (أقول) بقي ما إذا كان حال الناس يختلف فيها فأقول يعتبر الأغلب من اعتبارها أو عدمه كما هو القاعدة وتبقى حالة التساوي (أقول) ويرتكب الاحوط فيحكم بالفساد (قوله كارض النيل أي بعض أرض النيل فإذا رويت (١١٤) بالفعل وجب النقد فالأقسام ثلاثة (قوله وجعل) أي وشرط نقد في جعل (قوله

انظر نصها الخ) حاصله أنه نقل المسواق أن ابن يونس ذكر عن المدونة أن مثل شرط النقد التطوع والبحث في ذلك بأن مسألة المدونة التي تكلم عليها ابن يونس انما هي اجارة اشترط فيها الترتب متى شاء واشترط ذلك لا يخرجها عن كونها اجارة ولفظ المدونة صريح في ذلك ويدل عليه أي وعلى ان اشترط ذلك فيها لا يخرجها عن كونها اجارة أن اللخمى صرح بأنه مستحق فيها من الاجر كل يوم بحسابه والجعل بخلاف ذلك وبفرض كونها جمالة فهي جمالة على خيار ومسئلة المصنف هذه في جعل لا خيار فيه اهـ ولذلك أفاد بعض شيوخنا أن المعتمد أن الجعل لا يضر النقد فيه تطوعا (قوله يحزر زرع) هذا على أن نسخة المصنف حزر بجاء مفتوحة وزاى ساكنة وقوله أو يحصده هـذا على نسخة يحزر بياء موحدة وجميع وزاى (قوله وأما على المذهب الخ) أي فيكون المصنف هنا ما شيا على ضعيف والعذر له أنه يغتفر في الكلام الحاوي للنظر في غير المشهور عنده كافي شرح شب والحاصل أن المعتمد أنه يلزم رب الزرع خلفه أو يعطيه الاجرة بتمامها (قوله ونحوه) كخمسه أيام فيما يظهر قياسا على ما تقدم في

النقد في عهدة السنة فلا يفسد العقد لقله الضمان فيها لانه لا يرد فيها الابعيوب ثلاثة فاحتمال الثمن فيها للسلف ضعيف بخلاف عهدة الثلاث فاحتمال السلف في الثمن قوى لانه يرد فيه بكل حادث وكذلك يفسد البيع اذا باع أمة تتواضع واشترط النقد للثمن في القعد لاحتمال ان تظهر حاملا فيكون سلفا أو تحيض فيكون غنما وبعبارة أي وقع بيعها على شرط الموضة لان اشترط عدمها أو كان العرف عدمها كافي ببياعات مصر فلا يضر شرط النقد لكن لا يقران على ذلك بل تنزع من المشتري ويجبران عليها وأما من تستبرأ فلا يضر اشتراط نقد الثمن فيها والفرق أن احتمال الحمل فيمن تتواضع أقوى منه فيمن تستبرأ (ص) وأرض لم يؤمن ربيها (ش) يعني أن من أجر أرضا لم يؤمن ربيها اجارة على البت واشترط في عقد كرائها انتقاد غنما فان عقد الكراء يكون فاسدا الدورانه بين السلفية والتمنية لانها ان رويت كان أجرا وان لم ترو كان سلفا فان كانت مأمونة كارض النيل جازا النقد فيها (ص) وجعل (ش) يعني أن من جاعل شخصا على الاتيان بعبده الا بقى أو بعيره الشارد واشترط المجهول له انتقاد الجعل في العقد فانه يكون فاسدا وظاهر المؤلف مع ظاهر ما يأتي له في باب الجعل انما يفسده شرط النقد لا التطوع به مع أنه مخالف لما فيها من أن النقد يفسد مطلقا انظر نصها مع ما فيه في شرحنا الكبير (ص) واجارة لحزر زرع (ش) يعني ان من استأجر شخصا يحزر زرع أو يحصده مدة معلومة باجرة معلومة فانه لا يجوز له اشتراط انتقاد الكراء وفسد العقد به لان الزرع رعايتلف فتفسخ الاجارة اذا لا يمكن فيه الخلف فهو ان سلم كان أجرة وان لم يسلم كان سلفا وما مشى عليه هنا مبنى على أنه لا يجب على رب الزرع خلفه اذا تلف وأما على المذهب من أنه يجب على ربه خلفه اذا تلف فلا يفسد باشتراط النقد ويأتي تحقيقه في باب الاجارة (ص) وأخير تأخر شهرا (ش) صورته اشخص استأجر شخصا معينا أو دابة معينة بقبض منفعة من ذكر بعد شهر من يوم العقد فانه لا يجوز اشتراط النقد للاجرة في عقد الكراء وفسد بذلك وقيدنا الاجر بكونه معينا لما يأتي من ان الكراء المضمون يتعين فيه تعجيل الاجرة أو الشروع ومقتضى كلام المؤلف أن مادون الشهر لا يمنع فيه النقد وليس كذلك اذا لا يجوز شرط النقد اذا تأخر فوق نصف الشهر ونحوه على ما يفيد كلامه في مسئلة السفينة * ولما ذكر ما يمنع فيه النقد بشرط ذكر ما يمنع فيه تطوعا الا أنه مخصوص بما لا يعرف بعينه لان العلة فيه فسخ الدين في الدين وما يعرف بعينه لا يترتب في الذمة دينا فقال (ص) ومنع وان بلا شرط في مواضعة وغائبة وكراء ضمن وسلم بخيار (ش) يعني أن من باع أمة بخيار وهي ممن يتواضع مثلها فانه لا يجوز النقد فيها في أيام الخيار ولو تطوعا لانه يؤدي الى فسخ الدين في الدين بيانه أن البيع اذا تم بانقضاء زمن الخيار فقد فسخ المشتري الثمن الذي له في ذمة البائع في شيء لا يتجمل له الآن وكذلك من باع دابة غائبة على الخيار فلا يجوز النقد فيها لعل المذكورة وكذلك من أكرى دابة غير معينة وهو المراد بالكراء المضمون وصدر ذلك على خيار في عقد الكراء أي في امضائه ورده وسواء

الخفيض (قوله مسئلة السفينة) وهي انه اذا أكرى السفينة لتركب بعد نصف شهر لا يجوز اشتراط النقد فيها في كان ابن يونس ان اكرى سفينة بعينه على أن يركبها وقت صلاح الر كواب جاز ثم ان كان وقت صلاح الر كواب قريبا مثل نصف شهر ونحوه جاز النقد وان بعد كالشهرين ونحوه مالم يجوز النقد اهـ أي بشرط اذ هو الذي تتردد فيه التقويدين التمنية والسلفية (قوله الا انه مخصوص بمنع ولا تعرف عينه) وهو المثل (قوله الى فسخ الدين في الدين) أي فسخ ما في الذمة في مؤخر

(قوله للعلة المذكورة) وهو أن البيع إذا تم بانتقضاء أمد الخيار الخ (قوله هل يحجب زمان الخ) الظاهر أنه يحجب ثلاثة أيام (قوله على مذهب ابن القاسم) أي وهو المشهور في شرح شب فلولا بقاء الكراء يكون مضمونا كان أولى ليحجرى على المشهور ووافق ما تقدم له في قوله أو منافع عين اه أي فالضعيف يفرق ويقول المعين ليس في الذمة لتعين (١١٥) ما استوفى منه المنفعة والذمة لا تقبل

المعين **تنبية** زاد أبو الحسن أن مثل ذلك عهدة التسلات اذا وقعت مع خيار (قوله فتأمل اه) أي فتأمل تجده صحيحا ولكن لا بد من معونة وذلك أنا نقول بعد قوله وهذا يتحقق الخ أي وفسخ الدين في مؤخر يؤثر مطلقا ثم يرد أن يقال لم كان البيع والسلف لا يؤثر الامع الشرط بخلاف فسخ الدين في الدين يؤثر مطلقا (قوله واستبد بائع أو مشتري) أي (قوله على مشورة غيره) لا يلزم من المشاورة الموافقة لخبر شاور وهن وخالفوهن وهذا حيث يجوز اشتراط مشورته لقرب مكانه وأوفي كلامه لمنع الخلو لمنع الجمع اذ لو حصل البيع من المالك على مشورة غيره والشراء من المشتري كذلك واتحد المعلق على مشورته فيهما أو تعدد فان كلا منهما يستبد (قوله على مشورة غيره) أي إلى آخره فلا يرد أن يقال الأولى تأخير قوله وما مر الخ بعد قوله لا خياره أو رضاه (قوله في الثمن) أي أن الرضا في الثمن أي فلم يكن الثمن معلوما (قوله

كان الخيار لا يكرى أولا يكرى فانه لا يجوز النقد فيه للعلة المذكورة وانظر ما قدر أجل الخيار في الكراء المضمون هل يحجب زمان أو هو بقدر الحاجة ولا مفهوم لقوله مضمون قال أبو الحسن المضمون والمعين سواء على مذهب ابن القاسم في المدونة اه وانما امتنع النقد في الكراء بالخيار ولو تطوعا وجاز في البيع بالخيار تطوعا لان اللازم في النقد في البيع بالخيار الترددين السلفية والثنية وهذا انما يؤثر مع الشرط وأما في الكراء حيث كان فيه الخيار فاللازم فيه فسخ ما في الذمة أي في مؤخر وهذا يتحقق في النقد ولو تطوعا فتأمل وكذلك من أسلم على شيء بخيار لا حدهما فانه لا يجوز النقد فيه مطلقا لما فيه من فسخ الدين في الدين وذلك لان ما يجعل من النقد في زمن الخيار سلف في ذمة السلم اليه ولا يكون غنا لا بعد مضي مدة الخيار وانبرام البيع في نقضه قبل انبرام البيع فسخ ما في الذمة في مؤخر وهو المسلم فيه واهلم أن موضوع هذه المسئلة أن رأس المال فيها لا يعرف بعينه بان كان مكبلا أو موزونا أو معدودا وسيأتي أن مدة الخيار في السلم لما يؤثر اليه رأس المال وهو ثلاثة أيام ولا ينتظر لحبس المسلم فيه من عقار أو غيره (ص) واستبد بائع أو مشتري على مشورة غيره (ش) يعني أن من باع سلعة أو اشتراها على مشورة غيره كزيد مثلا ثم أراد البائع أو المشتري أن يبرم البيع دون مشورة زيد فان له أن يستقل بذلك ولا يفتقر انبرام البيع إلى مشورته قوله على مشورة أي المشورة المطلقة وأما المشورة المقيدة بأن باع على مشورة فلان بأنه ان مضى البيع مضى بينهما أو لا فلا فليس له الاستبداد لان هذا اللفظ يقتضي توقف البيع على اختيار فلان بخلاف ما اذا كانت المشورة مطلقة وقوله على مشورة غيره أي والتمن معلومان وما مر من قوله وعلى حكمه أو حكم غيره أو رضاه في الثمن أو الثمن فلا منافاة (ص) لا خياره ورضاه (ش) يعني أن من باع سلعة أو اشتراها على خيار فلان أو على رضاه ثم أراد أن يبرم البيع ويستقل به دون خيار فلان أو دون رضاه فانه ليس له ذلك ولا بد من رضا فلان أو خياره في امضاء البيع أو رده والفرق بينهما وبين المشورة أن مشروط المشورة اشتراط ما يقوى به نظره ومشروط الخيار أو الرضا لغيره معرض عن نظر نفسه (ص) وتوالت أيضا على نفيه في مشتري (ش) يعني أن ابا محمد وابن لبابة تأولا المدونة على نفي الاستبداد في حق المشتري خاصة في الخيار والرضا لغير فليس له أن يستقل بانبرام البيع أو رده دون من جعل له الخيار أو الرضا وأما البائع فله ذلك أي له أن يستقل بذلك لقوة تصرفه في ملكه (ص) وعلى نفيه في الخيار فقط (ش) أي في حق البائع والمشتري والمعنى أن من باع سلعة أو اشتراها على خيار فلان أو على رضاه ثم أراد أن يبرم البيع أو يرده دون خيار فلان أو دون رضاه فانه ليس له ذلك في الخيار فقط وأما الرضا فلكل من البائع والمشتري أن يستقل بانبرام البيع ورده من غير توقف على رضا من جعل له ذلك والفرق بين الخيار والرضا أن المعلق عليه وهو الخيار قد يحصل ولو بقوله اخترت كذا بخلاف الرضا فانه أمر باطن لا يعلم وقد يخبر بخلاف ما عنده فلم يعتبر (ص) وعلى أنه كالأو كمال فيهما (ش) يعني أن المدونة تأولها بعضهم على أن الذي اشترط رضا وخياره كالأو كمال في الخيار والرضا واليهما يعود ضمير التنبيه واذا كان كالأو كمال فلكل واحد من البائع والمشتري الاستبداد ما لم يسبق الوكيل بالأجازة أو الرد للبيع كما يأتي في باب الوكالة وان بيعت وباع فالأول لا يقبض ثم أشار إلى رافع الخيار من الفعل بقوله (ص) ورضى مشتري كاتب أو زوج

لا خياره الخ) هذا هو المعتمد وما بعده من التأويلات ضعيف (قوله ما لم يسبق الخ) الاحسن أن يقول وعلى أنه كالأو كمال فمن سبق منهما يرد أو امضاء اعتبر ففعله إلا أن ينضم لفعل الثاني قبض على ما يفيد التشبيه لقول المصنف في الوكالة وان بيعت وباع فالأول لا يقبض وظاهر تقرير الشارح وجع خلافه وأن العبرة بالأول مطلقا وهذا اذا وجد سبق وعلم وأما اذا لم يوجد سبق بان اتحد الزمن أو وجد سبق وجهل فيكون البيع بين المشتريين (قوله وان بيعت) أي ياموكل وقوله وباع أي الوكيل (قوله ورضى الخ)

فعل ماض فاعله مشتر (قوله أو أعتقه في زمن الخيار) ناجز أو لأجل كله أو بعضه ومثل ذلك الأيلاد ويصوّر في خيار النقيصة (قوله ولو عبدا) أي خلافا لاشتهب (قوله أن العقد كاف) ولو فاسد الإجماع على فسادهما فيظهر عب وظاهره ولو درأ الحد (أقول) الظاهر ما لم يدرأ الحد (قوله أو قصد تلذذا) وظاهره كالمدونة وان لم يتلذذ فان جردها للتقليب لا لقصد المدونة لم يكن رضا وظاهره كظاهر المدونة ولو التذ (قوله أو أفعال الموصوع (١١٦) لقصد التلذذ) وهو نظر الفرع (قوله أو أجز) ولو مباومة (قوله أو أسلم للصناعة) ولو هينة أو المكتب (قوله أو

تسوق) الذي في النقل أو سام (قوله المشهور وهو مذهب المدونة) الخلاف في الخمسة ومذهب المدونة أنها رضا ولم يرأشبه هذه رضا بعد أن يحلف ما كان ذلك رضامنه بلزوم البيع (قوله بعد قبض المشتري) أي بعد أن يقبضها المشتري من بائعها هذا هو المتبادر من كلام الشارح وقد أفاده بعض شيوخنا من تلامذة الشارح بل ويقيد به عبارة عب الآن هذا الكلام قد وجدته منسوباً للقاضي الشيخ إبراهيم شيخ الفيتشي صاحب الحاشية ثم اطلعت على الحاشية فوجدت القاضي نسب قوله وظاهره وان لم يقبضه المرتهن للزرقاني ثم قال وفيه نظر بل الصواب أن تقول بعد قبض المشتري فيفهم من ذلك أن المراد قبض قبض المرتهن لذلك المشتري وقوله قبل قبضه لا يخفى أن المراد قبل أن يقبضه المرتهن من الراهن وحينئذ فلا يظهر ورود لان هذا موضوع آخر (قوله ردها وما نقص) مثلاً لو كانت قيمته عشرين درهماً وبيع بمائة درهم ونقصته الجناية خمسة دراهم فلا شك أن الخمسة دراهم ربع العشرين فيرجع عليه ربع الثمن الذي هو المائة وذلك أن

(ش) يعني أن من اشترى أمة أو عبداً على الخيار فكتبه أو دبره أو أعتقه في زمن الخيار فان ذلك يعد رضامنه بالبيع ويلزمه ذلك وكذا إذا زوج الأمة في زمن الخيار فانه يعد رضامنه ولا خلاف في ذلك وأما العبد إذا زوج في أيام الخيار ففيه خلاف والمشهور أنه يعد رضامنه واليه أشار بقوله (ص) ولو عبداً (ش) وظاهر قوله أو زوج أن العقد كاف (ص) أو قصد تلذذاً (ش) يعني إذا فعل فعلاً كتجربتها أو أقر على نفسه أنه قصد بذلك الفعل تلذذاً فانه يعد رضامنه فقوله أو قصد تلذذاً أي بفعل لم يكن موضوعاً لقصد التلذذ دليل قوله أو نظر الفرع وأما الفعل الموضوع لقصد التلذذ فهو محمول فيه على قصد التلذذ أقر أنه قصد أم لا (ص) أو رهن أو أجز أو أسلم للصناعة أو تسوق أو جني إن تعمد (ش) المشهور وهو مذهب المدونة أن المشتري إذا رهن الأمة أو العبد أو غيرها في أيام الخيار أن ذلك يكون رضامنه وظاهره وان لم يقبضه المرتهن لكن ينبغي أن تكون هذه الأمور كلها بعد قبض الشيء المشتري ولا يرد علينا ما يأتي في الرهن من أن الراهن إذا باع الرهن قبل قبضه يمضي لان ذلك باق على ملكه فهو أقوى بخلاف هذا فانه لم يدخل في ملكه ومما يعد رضامنه بام البيع إذا أجز المشتري المبيع في أيام الخيار وكذلك لو أسلم للصناعة أو تسوق به أي أو وقفه للبيع غير مرة أو جني على المبيع عند في أيام الخيار وأما جنيته عليه خطأ فانه يرد وما نقص ومثل العبد الدابة من أنه إذا جني عليها المشتري عندا كان ذلك رضامنه بلزوم البيع وان جني عليها خطراً ردها وما نقص من ثمنها وان كان عيباً فسد ضمن الثمن كله (ص) أو نظر الفرع (ش) يعني أن المشتري إذا نظر إلى فرج الأمة في أيام الخيار فانه يعد رضامنه بلزوم البيع له لان فرج الأمة لا يجرد للبيع قاله في المدونة (ص) أو عتق دابة أو زوجها (ش) يعني أن المشتري إذا عتق الدابة بأن قصد ردها في أسافلها في أيام الخيار فان ذلك يعد رضامنه بلزوم البيع وكذلك إذا ودجها بان قصد ردها في أسافلها في أيام الخيار فان ذلك يعد رضامنه بلزوم البيع وكذلك إذا هلب ذنبها بان جزم في أيام الخيار فان ذلك يعد رضامنه بلزوم البيع له (ص) لان جرد دجارية (ش) يعني أن المشتري إذا جرد الدجارية في أيام الخيار فان ذلك لا يعد رضامنه إلا أن يقصد بذلك التلذذ فيعد رضامنه (ص) وهو رد من البائع (ش) يعني أن كل ما عتق أنه رضامنه المشتري رده من البائع إذا حصل منه في زمن خياره واستثنى المتأخرون من ذلك كاللحمى الإجارة واليه أشار بقوله (ص) إلا الإجارة (ش) أي فليست من البائع برد لان الغلة له زاد اللحمي والاسلام للصناعة وهذا ما لم ترد مدة الإجارة عن مدة الخيار والا كانت ردها من البائع ويجري مثله في الاسلام للصناعة بعملة مدة ولكن هذا من الإجارة (ص) ولا يقبل منه أنه اختاراً ورده بعد المدة لا بسنة (ش) يعني أن من له الخيار من بائع أو مشتري إذا ادعى بعد انقضاء زمن الخيار ردها الحق به أنه اختار

أقسامه تعتبر ميزاناً (قوله يعني أن المشتري الخ) كلام بهرام والتوضيح يقتضي أن الذي يدل على الرضا هو النظر الذي يحل بالملك كنظر الذكرك لفرج الأمة وان نظرا الذكرك لفرج العبد ونظرا لانتى لفرج العبد لا يدل على الرضا لعدم حل ذلك حالا ما لا (قوله لان جرد دجارية) أي دون الفرع لجرد التقلب (قوله بعملة مدة) أي لا يعطى المعلن أجرته في مدة بله تعليمه بل الإجارة في عمله في الصناعة أو غيرها وأما أن أسلم للصناعة بآجرة من البائع فليس داخل في الإجارة فيكون هو المراد من قول المصنف أو أسلم للصناعة (قوله الأيينة) أي ولو بيينة مال (قوله اختاراً لامتضاء) أي فهذا هو المراد من لفظ المصنف فلا يعترض بأن يقال إن الرد عند نوعي الاختيار ولا يكون قسماً له وحينئذ فلا يصح عطفه عليه وحاشي الجواب أن من قول اختار محذوف أي أو يقال قوله

الامتضاء

أورد معطوف على محذوف والتقدير اختار فامضى أورد (قوله ليأخذها من يد غيره) هذا إذا كان الخيار للمشتري وهي في يد البائع وقوله أو يلزمها هذا إذا كان الخيار للبائع وهي في يده لا في يد المشتري (قوله ليأخذها من يده) هذا إذا كان الخيار للمشتري وهي في يده وقوله أو يأخذها هذا إذا كان الخيار للبائع وهي في يد المشتري فالصور أربع أي فالصور المقصودة بالافادة فلا ينافي أن الصور ثمانية وذلك أنك تقول إن الخيار إذا كان للبائع فله صور أربع لأنه إما أن يختار الامضاء أو يختار الرد وفي كل إما أن تكون السلعة بيده أو بيد المشتري وكذا يقال فيما إذا كان الخيار للمشتري لأنه إما أن يختار الرد فاختياره الرد لم يؤثر شيئا بل تأكيده وكذا إذا كانت بيد المشتري واختار الامضاء لم يؤثر شيئا وكذا إذا كان الخيار للمشتري واختار الامضاء وهي بيده لم يؤثر شيئا وكذا اختيار الرد وهي بيد البائع لم يؤثر شيئا (قوله فهو مصدر مرفوع) في الحقيقة

(١١٧)

المرفوع الفعل المحذوف وهو يدل على الرضا (قوله ولا ينبغي) أي يمنع (أقول) ويدل على هذه النسخة قوله إن فعل الخ (قوله وقد يفرق الخ) هذا الفرق غير ظاهر لأن الإخراج من اليد أقوى من التكرار هذا على أن التسوق لا يدل على التكرار لأن صيغة التفعّل قد تأتي لغير التكرار كثيرا كتجيب بمعنى عجب وعجوبة المدونة أو سام بها فالصواب أن يقال إن مسألة التسوق إنما هي لأن القاسم ومسألة البيع التحسيرة فعند ابن القاسم أن البيع أحري في الرضا وعند غيره لا يدل البيع على الرضا فالسوق أحري فهما قولان وفيما في المدونة ولذا لما ذكر ابن ناجي قول المدونة في التسوق قال يقوم من هنا أن البيع رضا بالأحري ويأتي خلافة والفرق بين البيع والأجارة أن الأجارة مقبولة

الامضاء ليأخذها من يد غيره إن لم تكن في يده أو يلزمها الغير من هي في يده فلا يقبل منه وكذلك لا يقبل منه أيضا أنه اختار الرد بعد انقضاء زمن الخيار وما ألحق به ليأخذها من يده أو يأخذها من هي في يده ولا بد من بينة تشهد له بما ادعاه من اختياره الامضاء أو الرد لأنه ادعى ما الأصل عدمه وينبغي أن يكون من جعل له الخيار من غيرهما كذلك (ص) ولا يبيع مشتري (ش) أي أن يبيع المشتري للسلعة في زمن خياره لا يدل على رضاه بها فهو مصدر مرفوع من عطف على قوله لأن مجرد جارية ويحتمل النهي مع الفعل ويجزم وهو المناسب لقولها ولا ينبغي أن يبيع حتى يختار وإنما الاشكال من جهة عدم التسوق رضا دون البيع وهو أقوى منه وقد يفرق بأن التسوق لما كان متكررا دل على الرضا بخلاف البيع قد يقع من أول وهلة (ص) فإن فعل فهل يصدق أنه اختار بيمين أولر بهانة قضا قولان (ش) أي وعلى كل من النفي والنهي لو باع المشتري ولم يختار البائع باختياره ولا أشهد به وادعى أنه اختار قبل البيع وخالفه البائع وأراد نقض البيع أو أخذ الربح فهل يصدق المشتري في دعواه الاختيار قبل البيع بيمين حكام ابن حبيب عن مالك وأصحابه وهو لا ينقسم في بعض روايات المدونة وهو عين تهمة توجه على المشتري ولو لم يحقها البائع لعلم يده أنه لا يصدق المشتري أنه اختار قبل البيع وللبائع نقض بيع المشتري وإن شاء أجاز له وأخذ الثمن وهو رواية على بن زياد لكن لا فائدة في نقض بيعه لأنه إذا نقضه كان للمشتري أخذ السلعة لأن أيام الخيار لم تنقض وإنما للبائع الربح فقط فالصواب أن يقول أولر بهار بجمه أي ربح المشتري الحاصل في بيعه ويصح جعل كلام المؤلف على ما إذا كان النزاع بينهما بعد أيام الخيار ووقع البيع في أيام الخيار ولا يعارضه قوله سم أن المبيع يلزم من هو في يده عند انقضاء مدة الخيار وهو لم يكن حين انقضائها في يد البائع وحينئذ فيلزم المشتري ولا كلام للبائع في نقض بيع المشتري لأنه لم يكن في يد المشتري حين انقضاء مدة الخيار بل في يد المشتري منه فمن حجة البائع أن يقول إنما بعته قبل أن تختاره فقد بعته ما في ملكي بغير إذني فلي رده وانظر إيضاح هذه المسئلة في شرحنا الكبير ولما أنهى الكلام على مشروط الخيار شرع في الكلام

لوضع المؤجر على الشيء المؤجر في المستقبل بخلاف البيع (قوله أولر بهانة قضا قولان) على حد سواء (قوله ولا يصدق الخ) فلي قيل إذا كانت المنازعة في زمن الخيار والخيار للمشتري فلم لا يصدق بغير يمين ولا مكال للبائع لأنه يقول أنا اختار الآن على تسليم عدم الاختيار فالجواب أنهم عدوا ببيعة كاختياره الرد فلا كلام له بعد ذلك (قوله ويصح جعل كلام المؤلف الخ) أي ولا يأتي الاشكال المتقدم المشار به بقوله لكن لا فائدة الخ وقوله فالصواب قد يقال لا حاجة لذلك لأن المعنى أن ربحا يمكن من نقضه وكونه فائدة أو لا مقام آخر وعجوبة شب ولربها نقضه وإن لم يكن فيه فائدة كما قال المواق معاملته بنقيض قصده لتعديبه على ملك الغير وهو ما حرام أو مكروه على الاختلاف في بيع الفضولي وهذا هو القول الثاني وسكت عن القول الثالث وهو أنه ليس ربحا إلا الربح انتهى فإذا علمت ذلك فلا يظهر ما قاله شارحنا (قوله وانظر إيضاح هذه المسئلة) أعني قوله ولا يبيع مشتري من حيث أن الخيار للبائع أو للمشتري والمبائع إما هذا أو هذا فهذه أربع أي وفي كل إما أن يكون البيع في زمن الخيار أو لا فهذه ثمانية وبيان أنك قد علمت من الشارح يبيع المشتري لها في زمن الخيار أو بعده والخيار له فهاتان صورتان وتبقى صورتان وهما إما أن يبيع المشتري زمنه ما هو بيده والخيار للبائع فلا يبيع رده قطعا فإن قامت بيد المشتري الثاني

فهو المشتري الاول الاكثر من الثمن والقيمة وما اذا باعه بعد مضي زمنه والخيار للبائع أيضا فليس له عليه الا الثمن فقط لان بعضيه وهو بيد المشتري الاول لم يبق للبائع خيار ومفهوم قول المصنف مشتري البائع له بيعها وهي بيد المشتري لغيره زمنه ويكون ردا لا بعد مضي زمنه الثمن على المشتري لزوم البيع بانقضاء زمنه وهاتان صورتان اذا كان الخيار للبائع فان كان الخيار للمشتري وباع البائع زمنه فللمشتري وده مع القيام والا اكثر من فضل القيمة والثمن الثاني على الاول مع الفوات فان باع البائع بعد مضي زمنه وهي بيد أي البائع والفرص ان الخيار للمشتري فليس له الاخذ عنه ان كان قد نقده للبائع (قوله وهي على ما ذكرنا خمسة) أي التي هي الرق والفلس والموت والجنون والاعماء (١٩٨) ومفاده أن فيها كلاما آخر لم يذكره المصنف (قوله لسيد مكاتب) باع

أو ابتاع على أن الخيار له (قوله أحاط دينه) بالفلس وفلس ولو بالمعنى الأعم وهو قيام الغرماء وأولى الاختصاص وهو حكم الحاكم بخلق ماله لغرمائه (قوله ثم طرأ عليه مانع جبر الخ) وأما لو باع القن على أن الخيار له وأمضى السيد ذلك فأن الخيار للعبد ووجهه أنه قد أمضى العقد على ما هو عليه وقد وقع على الخيار للعبد وهو قد أمضى ذلك فيكون الخيار له (قوله لغريم الخ) أي ان كان ذلك نظرا للمدين ولا يجبر على الاخذ وان كان أرجح بخلاف هبة الثواب فيجبر على الثواب اذا كان أرجح (قوله فلهم الاخذ) أي الغرماء (قوله يؤدي عنه الثمن) أي في بيع البت الا لازم (قوله هذا ما كان) أي حكم هذا ما كان الخ (قوله فلم يجز) أي يثبت (قوله لان فاعل انتقل خيار المكاتب الخ) لاجابة ذلك وذلك لانه يرجع الضمير للخيار من حيث هو وبصرف في كل مسألة لما يليق فيهما فيقال انتقل الخيار المطلق أي من حيث تحققه في خيار المكاتب لسيد المكاتب وانتقل

على موانع تمنعه منه وهي على ما ذكرنا خمسة أشار لها بقوله (ص) وانتقل لسيد مكاتب عجز وغريم أحاط دينه (ش) يعني اذا باع أو اشتري من لا جبر عليه بخيار ثم طرأ عليه مانع جبر من رق أو فلس أو موت أو جنون أو اعفاء فانه ينتقل ما كان له الى من صار اليه فينتقل لسيد مكاتب عجز عن أداء كتابته ما كان له من ردا أو امضاء ولا يبقى للمكاتب بعد عجزه ما يلزم عليه من تصرفه بغير إذن سيده وينتقل ما كان للمدين باع أو اشتري على خياره ثم فلس أو مات وعليه دين محيط بماله لغريم أحاط دينه بمال المدين الحي أو الميت فلهم الاخذ ويكون الربح للفلس والخسارة عليهم بخلاف الفلس يؤدي عنه الثمن هذا ما كان من فضل أو نقص فلم فلس أو عليه والفرق بينهما أن الثمن لازم للفلس والذي ابتاع بخيار لم يلزمه ثمن الا بشيئة الغرماء فلم يجب أن يدخلوا على الورثة ضررا (تنبية) قوله ولغريم عامله محذوف أي وانتقل خيار المدين لغريم الخ فهو من عطف الجمل ولا يصح جعله معطوفا على لسيد مكاتب لان فاعل انتقل المذكور خيار المكاتب بخلاف فاعل المقتدرو ويجري مثل ذلك في قوله ولوارث الخ انتهى (ص) ولا كلام لوارث الآن يأخذ بعياله (ش) يعني اذا اتفقت الغرماء على أخذ أو رد فلهم ولا كلام لوارث معهم الآن يأخذ لوارث بماله الخاص به بعد رد الغرماء وانظر لو اختلف الغرماء فرد بعضهم وأجاز آخرون فهل يكونون كالورثة ويجري فيهم ما جرى فيهم من قياس أو استحسنان أو تكون الورثة أحق بنصيب الراد دون بقية الغرماء ويدخل ذلك في قول المؤلف الآن يأخذ بماله وفي قول المدونة فان ردوا أي الغرماء لم يكن لورثته الاخذ الا أن يؤديوا الثمن من أموالهم دون مال الميت انتهى ويحمل كلامها على رددهم كلهم أو بعضهم (ص) ولوارث (ش) يعني أن من له الخيار اذا مات قبل انقضائه وقبل اختياره فان الحق في ذلك ينتقل لورثته حيث لا دين عليه أو معه غريم لم يحيط دينه لان من مات عن حق فلوارثه وأما لو كان معه غريم أحاط دينه بمال الميت فهو ما قبله ثم ان اتفقت الورثة على شيء من رد أو اجازة أو اختلفوا ورضي البائع بالتبعض فلا شك ان وان امتنع من تبعض صفقته وأبى من أخذ نصيب الراد بخصته من الثمن فهو ما أشار اليه المازري والمؤلف بقوله (ص) والقياس رد الجميع ان رد بعضهم والاستحسنان أخذ الجميع (ش) أي والقياس عند أشبه رد الجميع ان رد بعضهم فيكلف مريدا الامضاء الرديع مریده لان نصيب الراد عاد ملك البائع ولا يلزمه بيعه الا بمن أحب

الخيار المطابق من حيث تحققه في خيار من أحيط بماله لغريم (قوله ولا كلام لوارث) أفاد بعض الشيوخ أنه يؤخذ والاستحسنان من ذلك ما اذا مات شخص وعليه دين محيط بماله وعند متركه وأرادت الغرماء أخذ تلك الاعيان وأرادت الورثة دفع الثمن للغرماء يأخذون الاعيان فان الكلام للغرماء انتهى (قوله الا أن يأخذ بماله) يصح قراءته بكسر اللام وبفتحها والمراد بالذي له أي بالذي يملكه لا الذي له من التركة (قوله يعني اذا اتفقت الغرماء الخ) أي الذين أحاط دينهم بمال الميت (قوله وأبى من أخذ الخ) من عطف اللازم (قوله والقياس رد الجميع الخ) ظاهر كلام المصنف بوجههم أو يدل أن القياس متصور على رد الجميع دون اجازة الجميع وليس كذلك بل القياس في ورثة المشتري عند اختلافهم اما أن يجبروا كلهم على الاجازة فيكون المبيع لجميعهم واما أن يجبروا على رد المبيع جميعه للبائع ويجري مثل ذلك في ورثة البائع كما يدل عليه كلام المواق والمعتمد القياس في ورثة المشتري والبائع والاستحسنان ضعيف فيهما (قوله ولا يلزمه)

ان مات على رده يتطراه السلطان وان تاب يتطرانفسه لقصر المدة (قوله وقيل الخ) فمرة القولين في الغلة (قوله وهذا معنى قولهم) وضحه الفيشي فقال معنى الفحالة أنه على ملك البائع ومعنى انه قاده أنه على ملك المشتري (قوله الا ان يستثنى ماله) للعبد مطلقاً أو لنفسه بما يجوز بيعه وفي التثاني على الرسالة ونحوه لئلا ياتي ان مال العبد بالنسبة الى بيعه كالعدم على المعروف فيجوز ان يشتري بالعين وان كان ماله عينا على ما اعتمد به بعض شيوخ شيوخنا (قوله يكون لمالكه) اشارة الى أن قول المصنف وما يوجب للعبد مبتدأ والخبر محذوف والتقدير البائع أو ما مبتدأ (١٢٠) والغلة وأرش ما جنى أجنبي معطوف عليه والخبر قوله له (قوله وأمد الخيار

فيه شهران أو ثلاثة على قول) كأن هذا القول لم يتعين عنده هل هو شهران أو ثلاثة غير أن الموازنة والواضحة الشهران (قوله ان الارش الخ) هذا الفرق ينتج أن يكون للمشتري لانه مقتضى الجزئية كما في الولد والغلة تنشأ عن التحريك أي فليس لها وجود في نفسها لا يخفى أن هذا يقضى بالانفاة لا قبله من قوله بمنزلة جزء وأفاد بعض الاشياخ فرقا بان الولد من جملة المعقود عليه بخلاف الارش فانه ليس من أجزاء المعقود عليه وان كان مأخوذاً في نظير ما تناوله العقد لكن قد علمت أن العقد في أيام الخيار منحل (قوله والغلة تنشأ عن التحريك) أي والمحررك له في أيام الخيار البائع فتكون الغلة للبائع وقوله بخلاف ما يوجب للعبد أي فليس بواحد من الامرين (قوله بخلاف الولد) ولم يقل الا الولد لانه ما به أنه من الغلة وليس للبائع وما عبر به مفيد لكونه غير غلة (قوله ومثله الصوف ثم أم لا) وذلك ان الصوف جزء من المبيع سابق على البيع فليس هو بمنزلة مرة تحدثت أيام الخيار الا انك تحسبان الثمرة المؤثرة لا تكون للمشتري الا بشرط وحينئذ

يريد أن المعنى هو الذي يتطرانفسه بعد افاقة أي في الامضاء والرد أي ولو افاق بعد مضي أيام الخيار الا أن يطول فيفسخ العقد ويحتمل أن يقرأ بنظر بالبناء للفعول ويكون موافقاً لما في الموافق فان نسخته وانتظر المعنى الخ (ض) والملك للبائع (ش) أي أن ملك المبيع للخيار في زمنه للبائع فالامضاء نقل لا تقرير وقيل ان الملك للبائع فالامضاء تقرير لا نقل وهذا معنى قولهم ان بيع الخيار منحل أي أنه على ملك البائع أو منعه قد أي على انه ملك المشتري لكن ملكه غير تام ولذلك كان ضمان المبيع من البائع على انقولين اتفاقاً (ص) وما يوجب للعبد الا ان يستثنى ماله (ش) يعني أن ما يوجب للعبد المبيع بالخيار في أيام الخيار يكون لمالكه وهو البائع وهذا ان لم يستثن المشتري مال العبد المشتري أما ان استثنى ماله فانه يدخل فيه المال المعلوم والمجهول فما يوجب للعبد في أيام الخيار فانه يكون للمشتري لانه اشترط ماله الاصل في هذا تبع له فالمراد بالاستثناء هنا الاشتراط (ص) والغلة وأرش ما جنى أجنبي له (ش) يعني أن الغلة الخاصة في أيام الخيار كالبن والبيض والتمر للبائع وكذلك الارش المأخوذ من الاجنبي الجاني على المبيع في أيام الخيار حيث أخذ المشتري مبيعاً وان شاعرده ولا شيء عليه وما تصدق به أو وهب للعبد في أيام الخيار فللبائع أيضاً وعليه النفقة في أيام الخيار ومعنى قول الشارح أو مرة أن يكون المبيع عقاراً فيه نخل وأمد الخيار فيه شهران أو ثلاثة على قول فيتصور عليه طلوع الثمر وقوله والغلة وأرش الخ ولو استثنى ماله فيه ما وكلام المؤلف يدل عليه لتقديم الاستثناء عليه والعمل الفرق أن الارش بمنزلة جزء من المبيع والغلة تنشأ عن التحريك غالباً بخلاف ما يوجب للعبد (ص) بخلاف الولد (ش) أي فانه لا يكون للبائع لانه ليس بغلة أي فهو كجزء من المبيع ومثله الصوف ثم أم لا (ص) والضمان منه (ش) يعني أن المبيع بالخيار اذا قبضه المشتري وادعى ضياعه فان البائع يضمنه الا اذا ظهر كذبه أو كان مما يغاب عليه فان ضمانه من المشتري فتحصل حينئذ ان الضمان من البائع اذا كان المبيع مما لا يغاب عليه حيث لم يظهر كذب المشتري أو كان مما يغاب عليه وثبت تلفه أو ضياعه بالبينونة وظاهر قوله والضمان منه كان الخيار له أو لغيره (ص) وحلف المشتري الا ان يظهر كذبه أو يغاب عليه الا بينونة (ش) أي ان المشتري اذا ادعى ضياع ما اشتراه بالخيار أو تلفه بعد ما قبضه وكان مما لا يغاب عليه كالحياوان فانه يحلف وسواء كان متهماً أم لا الا ان يظهر كذبه فلا تقبل دعواه والضمان عليه مثل أن يقول ضاعت أمس فتقول البينة رأيتها أمس أو يقول ضاعت أول أمس يحضر فلان فيقول فلان لم يكن ذلك في علمي وكذلك يكون الضمان من المشتري ولا يصدق في دعواه التلف اذا كان المبيع مما يغاب عليه كالحلي ونحوه الا أن تشهد له بينة الخ) أي بالاستثناء في المصنف راجع لما يغاب عليه لا لما لا يغاب عليه اذا

فالصوف التام والثمره المؤثرة مقترة في هذا المحل (قوله أو يغاب عليه) ظاهر كلامه انه لا عين على المشتري منه في هذه الحالة وذلك لانه قبض المبيع على أنه ملكه فتقوى جانبه بخلاف باب الرهن فيحلف المرتن مع الضمان فقد قال المصنف فيه وحلف فيما يغاب عليه أنه تلف بلا دليلا ولا يعلم موضعه لانه قبضه على أنه ملك الغير (قوله متهماً أم لا) وصحة عين التهمة لقصد ضاع وما فرطت وغير المتهم ما فرطت خاصة (قوله الا أن يظهر كذبه) الاستثناء من مقدار تضمنه قوله ويحلف والتقدير ويحلف ولا ضمان عليه الا أن يظهر كذبه فيضمن (قوله الا أن تشهد له بينة الخ) أي بالاستثناء في المصنف راجع لما يغاب عليه لا لما لا يغاب عليه اذا

ظهر كذبه اذ لا تقبل بينة المعارضة لظهور كذبه كذا يستفاد من تقرير الشارح وبعض الشراح وهذا هو المعتمد خلافاً لمن رجعه
للامرين (قوله وضمن المشتري ان خير البائع الاكثر) ظاهر المصنف يلزمه الاكثر منهم سواء قال أجزت البيع أو رددته وهو المذهب
كما أفاده بعض شيوخنا خلافاً للبساطي فإنه يقول الذي يقتضيه النظر استفساره قبل الزام المشتري فان أمضى البيع فليس له
الا الثمن وان رده فله القيمة ولا يلزم المشتري الا كثر ابتداء (قوله اذا تلف) أي اتهم على الاتفاق لانه الموضوع الخ (قوله فالجواب أن
العدم غير محقق) أقول قد علمت مما تقدم أن الحق أن الامضاء يتأق في معدوم (١٣١) كالحقق (قوله الا أن يحلف فيضمن الثمن)

أي دون القيمة اذا كانت
أكثر لان كانت أقل أو
مساوية فالثمن دون يمين
كما يرشده المعنى (قوله ما لم
يحلف عند أشهب) ضعيف
والمعتمد ما ذهب اليه ابن
القاسم من انه يضمن بالثمن
ولو كانت القيمة أقل وحلف
انه لم يررض (قوله وانظر لو
كان الخيار لهما) والظاهر
انه يغلب جانب البائع لان
الملائكة كذا في شرح شب
(قوله فانه يضمن الثمن) أي
يرده ان كان أخذه والا فلا
شيء له ولا يحلف لان الملك
للبائع سوداني (قوله لانه
عناية الخ) أي ولقوة تصرفه
عليه بخلاف السابقة
والحاصل أنه يقال انه اذا
تلف عند المشتري والخيار
للبائع فان المشتري يضمن
الا كثر من الثمن والقيمة
اذا كان الخيار للمشتري
وتلف عند البائع لا يضمن
البائع الا الثمن فأى فرق
بينهما وحاصل الجواب
أن البائع جانبه أقوى من

منه فيثبت كون الضمان من البائع فقوله أو يغاب عليه عطف على يظهر كذبه (ض) وضمن
المشتري ان خير البائع الاكثر (ش) يعني ان المشتري يضمن اذا تلف أو ضيع المبيع بالخيار الاكثر
من الثمن أو القيمة يوم القبض حيث كان الخيار للبائع لان من حجة البائع أن يقول أمضيت ان كان
الثمن أكثر وأن يقول رددت ان كانت القيمة أكثر فان قيل كيف يتأق الامضاء في معدوم فالجواب
أن العدم غير محقق فكأنه موجود ومحل ضمان المشتري الا كثر ان لم يحلف فان حلف أنه تلف أو ضاع
بغير سببه فانه يضمن الثمن واليه الاشارة بقوله (ص) الا أن يحلف (ش) أي (ف) يضمن (الثمن)
فقط (ض) كخياره (ش) تشبيهه في ضمان الثمن أي ان المشتري اذا كان الخيار له وغاب على المبيع
وادعى تلفه ضمن الثمن فقط لانه يعد راضياً كان أقل من القيمة أو أكثر ما لم يحلف عند أشهب انه لم
يرض بالشراء فعليه القيمة ان كانت أقل وانظر لو كان الخيار لهما (ص) وكيفية بائع والخيار لغيره (ش)
تشبيهه في ضمان الثمن يعني أن البائع اذا غاب على المبيع ثم ادعى تلفه والخيار للمشتري أو للاجنبي فانه
يضمن الثمن خاصة سواء كان المبيع مما يغاب عليه أم لانه بمثابة من تلف سلعة ووقفت على غن ولما
قدم حكم جنابة الاجنبي في قوله وأرض ما جنى أجنبي له ذكر جنابة المتبايعين وانما است عشرة صورة
ثمانية في جنابة البائع وهي أن تكون عمداً أو خطأ أو تلف المبيع أم لا والخيار له أو للمشتري ومثلهما في
جنابة المشتري وبدأ بالاول من جنابة البائع فقال (ض) وان جنى بائع والخيار له عمداً فرد (ش) أي
ففعله دال على انه رد المبيع قبل جنابته وهذا تصرف يفعله الشخص في ملكه وهذا تكرار مع قوله سابقاً
وهو رد من البائع الا الاجارة اغتفره جعلاً للنظر (ص) وخطأ أقل للمشتري خيار العيب (ش)
الموضوع بحاله من أن الخيار للبائع أي وان جنى البائع على المبيع في أيام الخيار جنابة خطأ عيبه فقط
من غير اتلاف فان أجاز المبيع بحاله فيه من خيار التزوي فانه يثبت للمشتري الخيار في المبيع فان شاء رده بحاله
فيه من خيار النقص وأخذ ثمنه ان كان دفعه وان شاء أجاز المبيع ولزمه جميع الثمن لان العيب الحادث
في أيام الخيار كالعيب القديم فلذلك ثبت الخيار للمشتري فالمراد بخيار العيب أن يماسك ولا شيء له أو يرد ولا
شيء عليه حيث أراد البائع امضاء البيع فان رده فلا خيار للمشتري وانما لم تكن جنابته خطارداً كجنابته
عمداً لان الخطأ منافي لقصد الفسخ (ص) وان تلف انفسخ فيهما (ش) الضمير للمشتري يرجع الى الجنابة
عمداً وخطأ والمعنى ان البائع اذا جنى على المبيع في أيام الخيار والخيار له عمداً أو خطأ فتلف المبيع بسبب
ذلك فان المبيع ينفسخ فيهما لان الضمان منه وهو الخاني ولا مقال للمشتري في ذلك اذا الخيار بيد البائع ولو
اقتصر على قوله وان تلف انفسخ كفاء ويكون متعلقاً بمسألة الخطأ فقط وأما مسألة العدم فقد حكم
فيها بالرد وظاهره سواء تلف أم لا وهو كذلك (ض) وان خير غيره ونعم فله المشتري الرد وأخذ الجنابة
(ش) الضمير في غيره ونعم يرجع للبائع كما يدل عليه ما بعده وما قبله والمراد بغيره المشتري ولو قال بده

(١٦ - خشي خامس)

المشتري بدليل ملكه السابق وضمان البائع الثمن يوم الغيبة عليه والمشتري يضمن له
الثمن أيضاً ويتقاصمان ان وجدت شروط المقاصة والا غرم البائع الثمن عند الغيبة والمشتري وقت حلول ما أجل واعلم ان قوله عناية الخ
تخصيص لقاعدة من أن تلف شيئاً يلزمه قيمته وقت التلف أي ما لم تكن ساعة انتهت الرغبات فيها ووقفت على غن فلا يلزمه قيمته بل
الثمن لان غناها لم والقاعدة فيما لم يعلم (قوله ففعله دال على أنه رد المبيع قبل جنابته) للاحاطة لذلك بل المعنى ففعله رد أي ان فعله
يعتدرا (قوله ولو اقتصر الخ) الظاهر ما قاله المصنف كما قاله بعض الاشياخ رحمه الله اذ في مسألة التلف لا يحسن التفسير فيها بالرد
(قوله فله المشتري) استشكل أخذ المشتري أرض الجنابة مع أن البائع جنى على سلعة اذ بيع الخيار منحل وأجيب بأنه لما كان

الخيار للمشتري ويحتمل أن يعضى فكان البائع عدا على ما لا يغير فيه حق أو مشى على أن يبيع الخيار منعه قد يكون مشهورا مبنيا على ضعيف (قوله لكان أخصر) لأن غيره كتمان (١٣٣) ومشتري كلة وقوله أظهر لأن غيره يصدق بالبائع (قوله فن له فضل) هذا يظهر

بالنسبة لحساب البائع لأنه يكون له الفضل قطعا وذلك لأن له على المشتري الثمن والمشتري له عليه أرش الجنابة ويمكن أن يكون الثمن عشرة دراهم وقيمة تسعون والجنابة تساوي ثلث القيمة (قوله ضمن الثمن) أي البائع قد يقال يضمن القيمة ويمكن أن يقال وجه ما قاله أنه بمثابة من أتلف سلعة وفتت على ثمن خصوصاً والمالك له في أيام الخيار (قوله ويأخذها ناقصا) سواء كان للجنابة مال مقرر أم لا برئت على شين أم لا لأنه ملكه ولم يقل المصنف أنه خيار العيب بدل ما قال تفننا وحسنا من صورة التكرار مع القرب وتفسيرا للمعنى خيار العيب (قوله لأن يبيع الخيار منحل) لا يخفى أن هذه العلة موجودة مع الجنابة عدا (قوله أولا جنبي) لا دخل له هنا وإن كان الحكم صحيحا (قوله وخطأ الخ) قال المصنف والقياس أن يغرم للبائع الارش إذا تماسك لأنه في ضمانه ووجه ما قاله أنه مشهور مبنى على ضعف وهو أن المالك للمشتري (قوله أكن أتى بهذا الخ) لأن سلم أن هـ ذا خيار العيب لأن خيار العيب أنه إذا رد لشيء عليه وإذا تماسك لشيء له (قوله وقد علمت الخ) هذا لا ينتج إلا الغرم ولا ينتج الثمن (قوله كالمثلث لثمنها) الأولى أن يقول لأنه بعد باتلافه لها كالمضى للبيع (قوله تكرار مع قوله كخياره) فبه نظر لأن الذي تقدم التالف فيه غير محقق وما هنا التالف محقق (قوله أنه أخذ الجنابة

مشتري لكان أخصر وأظهر والمعنى أن الخيار إذا كان للمشتري وتعد البائع الجنابة على المبيع ولم يتلف بسبب ذلك فالمشتري بالخيار أن شاء رد المبيع وإن شاء أجاز له ودفع جميع الثمن وأخذ من البائع أرش الجنابة فيقاصه به من الثمن فن له فضل رجوعه على صاحبه وانما لم يقل أو قيمة العيب لتلايتهم في نحو الموضحة مما فيه مسمى انما إذا برئت على غير شين لشيء له اعدم العيب مع أن فيه ما قدره الشارع كنصف العشر أو غيره من المقدرات (ص) وإن تلف ضمن الاكثر (ش) يعني أن البائع إذا تعدد الجنابة على المبيع في أيام الخيار أتلفه والخيار للمشتري فإن البائع يضمن حينئذ للمشتري الاكثر من الثمن أو القيمة لأن الثمن ان كان أكثر من القيمة فالمشتري أن يرد المبيع لما له فيه من الخيار ويسقط عنه الثمن وإن كانت القيمة أكثر من الثمن فالمشتري أن يجزئ المبيع ويدفع الثمن إن لم يكن دفعه ويأخذ القيمة من البائع وقوله ضمن الاكثر هذا إذا كان الخيار للمشتري أولا جنبي ورضى بما يفعله المشتري والا فان رد فلا كلام للمشتري وإن أجاز ضمن الثمن كذا ينبغي (ص) وإن أخطأ فله أخذها ناقصا ورده (ش) الموضوع بحاله يعني أن الخيار إذا كان للمشتري والبائع جنى على المبيع جنابة خطأ ولم يتلفه فالخيار حينئذ للمشتري إن شاء رد المبيع وسقط عنه الثمن وإن شاء أجاز له ولزمه جميع الثمن ويأخذها ناقصا ولا شيء له لأن يبيع الخيار منحل بجنابته على ملكه (ص) وإن تلفت انقضى (ش) أي وإن تلفت السلعة المبيعة بخيار للمشتري أولا جنبي بسبب جنابة البائع فإن العدة تنفسخ حينئذ وهو هذه آخر الثمانية المتعلقة بجنابة البائع ثم شرع في جنابة المشتري وعداها كعداها بقوله (ص) وإن جنى مشتر والخيار له ولم يتلفها عدا فهو رضا (ش) يعني أن المشتري إذا جنى على المبيع في أيام الخيار جنابة عدا والخيار له ولم يتلف المبيع فإن ذلك يعد رضا بامضاء المبيع ويلزمه الثمن وهو تكرار مع قوله أو جنى أن تعدا غتفر جمعا للنظائر (ص) وخطأ فله رده وماتص (ش) الموضوع بحاله يعني أن المشتري إذا جنى على المبيع في أيام الخيار جنابة خطأ ولم يتلف المبيع والخيار له فالمشتري بالخيار أن شاء أمضى المبيع وأخذ به عليه ويدفع جميع الثمن وإن شاء رده ودفع أرش الجنابة ولو قال فله خيار العيب كما مر لا فاد هذا مع كونه أخصر لكن أتى به بالقصد تفسيرا لخيار العيب وانما لم تكن جنابة المشتري خطأ رضا بجنابته عدا لأن الخطأ لا يقصد بفعله التمسك كما لا يقصد به البائع الفسخ وانما وجب عليه رد أرش الخطأ لأن الخطأ والعقد في أموال الناس سواء (ص) وإن أتلفها ضمن الثمن (ش) يعني أن المشتري إذا جنى على المبيع في أيام الخيار جنابة عدا أو خطأ فأنه يلزمه الثمن الذي وقع به المبيع وقد علمت أن الخطأ والعقد في أموال الناس سواء وعلمه المازري بأن المشتري بعد أن اتلافه للسلعة كالمثلث لثمنها للبائع أن يلزمه إياه وقوله وإن أتلفها الخ تكرار مع قوله كخياره (ص) وإن خير غيره وجنى عدا أو خطأ فله أخذ الجنابة أو الثمن (ش) التضمير في غيره يرجع للمشتري وهو البائع والمعنى أن الخيار إذا كان للبائع والجاني على المبيع عدا أو خطأ في أيام الخيار هو المشتري ولم يتلف السلعة بسبب تلك الجنابة فإن الخيار للبائع إن شاء رد المبيع لما له فيه من خيار التروى وأخذ من المشتري أرش الجنابة وإن شاء أمضاه وأخذ من المشتري جميع الثمن الذي وقع به المبيع لأنه كمن أتلف سلعة ووقفت على ثمن وانما لم يقل أرش الجنابة لما مر (ص) وإن تلف ضمن الاكثر (ش) الموضوع بحاله من أن الخيار للبائع والجاني

أو الثمن) خلاف ما يفيد، نقل ابن عرفة فإن فيه أن محل التخيير المذكور للبائع حيث كانت الجنابة عدا فان على كانت خطأ فالخيار للبائع في دفع الثمن وأخذ المبيع وفي ترك المبيع مع دفع أرش الجنابة (قوله وانما لم يقل أرش الجنابة) الأولى أن

يقول وانما لم يقل قيمة العيب الخ وأما التعبير بأرش الجناية فلا يرد عليه (١٣٣) شيء (قوله فهو بمنزلة من اشترط له الخيار) فان كان

الذي اشترط له المشتري فهو بمثابة ما اذا كان الخيار للمشتري وان كان الذي اشترط له البائع كان بمنزلة ما اذا كان الخيار للبائع (قوله فلو اشترط لهما) مقابل قوله لاحدهما وبعد ذلك فيبقى الكلام في صورتين الاولى أن كلا منهما اشترط الخيار لزيد الثانية ان البائع اشترط الخيار لزيد والمشتري اشترط الخيار لعمرو فالظاهر أن يقال بمثابة اشترط البائع والظاهر أنه يعقل على العبارة الثانية (قوله وهو فيما يعينه الخ) احتراز عما اذا كان الخيار للبائع فان المشتري يضمن واحدا بالآخر من الثمن والقيمة الا أن يخلف فيضمن الثمن خاصة (قوله وقيل الخ) لا يخفى أن هذا القول في الاختيار والخيار معافى وذن بقصر كلام المصنف عليه دون جعله شاملا للاختيار (قوله فيضمن قيمته) أي ان كانت أقل (قوله بعد حلقه) أي أنهما ضاعا (قوله لا يتوهم الخ) أقول يتوهم أنه يضمن الآخر بالآخر من الثمن والقيمة أو الأقل (قوله دون الاختيار فقط) لفظ فقط مؤخر من تقديم والاصل وانما قصره الشارح على الخيار والاختيار فقط دون الاختيار (قوله والى انفراد الخيار الخ) أي انه أشار لهما معا بقوله وان اشترى أخذوا بين وأشار الى انفراد الخيار الخ (قوله والى انفراد الاختيار الخ) لا يخفى أن هذه الصور الثلاثة ليس فيها ضياع كما يتبين (قوله أما ان قامت الخ) فاذا ضاع أحد العبدین والحال أنه على خيار

على المبيع في أيام الخيار هو المشتري جناية عمدا أو خطأ الا أنه أتلفت المبيع فان المشتري يضمن للبائع الاكثر من الثمن الذي وقع به البيع ومن القيمة يوم التلف فان كان الثمن أكثر فللبائع أن يجيز البيع لما له فيه من الخيار وان كانت القيمة أكثر من الثمن فللبائع أن يرد المبيع لما له فيه من الخيار ويأخذ القيمة وهذا واضح اذا كان الخيار للبائع وأما ان كان للاجنبي فان رضى بما يفعله البائع فكذلك والافله الاجازة وأخذ الثمن وله الرد وأخذ القيمة ولا كلام للبائع حينئذ هكذا يظهر قاله بعض الشراح وفي عبارة وهذا كله اذا كان الخيار لاحدهما وأمالو كان غيرهما فهو بمنزلة من اشترط له الخيار فلو اشترط لهما فانه يغلب جانب البائع * ولما أنسى الكلام على بيع الخيار شرع بتسكيم على بيع الاختيار القسم له وهو بيع بت في بعض عدد من نوع واحد على خيار المبتاع في تعيينه هذا اذا لم يجمع الخيار بأن يشتري أحد الثوبين على أنه بالخيار في تعيينه فقط وأما ان جامعته بأن يشتري أحدهما على أنه بالخيار في تعيينه وهو فيما يعينه بالخيار فيحدد بأنه بيع بعض عدد من نوع واحد على خيار المبتاع في تعيينه فقط أو على خياره في تعيينه وتبته والحاصل أن المسائل ثلاث بيع خيار وبيع اختيار وبيع خيار واختيار فالخيار التروى في الاخذ والرد والاختيار في التعيين والخيار والاختيار يكون الاختيار في التعيين وبعده هو فيما يعينه بالخيار في الاخذ والرد وفي كل اما أن يضع الثوبان أو أحدهما أو غرض أيام الخيار ولم يحتو حاصلا ثلاثة في مثلها تسع والموافق تسكيم على الجميع فأشار الى الثالث وهو بيع الاختيار مع الخيار والثاني وهو الاختيار فقط بقوله (ق) وان اشترى أحد ثوبين وقبضهما الاختار فادعى ضياعهما ضمن واحدا بالآخرين فقط (ش) يعني أن الشخص اذا اشترى أحد ثوبين يغاب عليهما كثر بين أو نعين أو شرطين من شخص واحد وقبضهما من البائع ليعين منهما واحد دائم هو فيما يعينه بالخيار في امساكه أو رده مع الآخر وهو الاختيار مع الخيار أو هو فيما يعينه بالضرورة وهو الاختيار فقط فيدعى في كل ضياع كل منهما فانه يضمن واحدا منهما فقط بالثمن الذي وقع به البيع ولا ضمان عليه في الآخر لانه أمين ولا فرق بين طوع البائع بدفعهما أو - وقال المشتري له ذلك ولهذا حسنت المبالغة بقوله (ص) ولو سأل في قبضهما (ش) له وقيل ان سأل يضمنهما أحدهما بالقيمة لانه غير مبيع والآخر بالاقل من الثمن والقيمة فيما اذا كان فيما يختاره بالخيار لانه قادر على التزامه بالثمن ورده فيضمن قيمته بعد حلقه فقوله فقط راجع لقوله واحد لا الى قوله بالثمن لئلا يتوهم أنه يضمن الآخر بغير الثمن وعمدنا في قوله وان اشترى أحد ثوبين وقبضهما الاختار ثم هو فيما يعينه بالضرورة أو بالخيار تبعاً للشيخ عبد الرحمن وانما قصره الشارح على الخيار والاختيار دون الاختيار فقط أي دون أن يجعله شاملا للاختيار أي اللزوم لاجل قوله وله اختيار الباقي لان هذا فيما اذا كان خيار واختيار وأمالو كان اختيار فقط فيضمن نصف التالف قامت بنية أم لا ويلزمه نصف الباقي وليس له أن يختار بقيته والى انفراد الخيار بقوله وان كان يختارهما فكلهما مبيع والى انفراد الاختيار بقوله وفي اللزوم لاحدهما الخ وقوله ضمن واحدا بالآخرين فقط هذا ان لم تقم له بنية على الضياع أما ان قامت ففيما اذا كان فيما يختاره بالخيار فلا ضمان عليه فيه - ما ولا يفرق الحكم فيما اذا كان فيما يختاره على اللزوم بين قيامها وعدمه وهو ضمان واحد فقط وكذا ينبغي اذا كان المبيع مما لا يغاب عليه كاحد عبيدين يشتري أحدهما على اللزوم فيملكان أما لو هلك أحد الثوبين أو العبدین المشتري أحدهما على اللزوم للزوم النصف من كل كما يأتي في عموم قوله وفي اللزوم لاحدهما يلزمه النصف من كل وسواء قامت

واختيار فلا ضمان عليه فيه ويجوز في أخذ جميع الباقي ورده (قوله وكذا ينبغي الخ) اذا كان المبيع مما لا يغاب عليه أي وهو

ضمان واحد فقط (قوله أو ضياع واحد) استشكل بأن ضمانه أن كان للثمة فكالثمة فكان يضمن جميعه لاستحالة تهمة في نصفها وان كان لغيرها لم يضمن نصفه ابن عرفة ويرد بان شرط اتحاد تهمة ضمانه كونه في مشتري له ومشتراؤه أحدهما متهما وفض عليهما وكان مشتراه نصف كل منهما فصار كثنويين أحدهما مشتري والاخر وديعة ادعى تلفها (قوله فاعملنا الاحتمالين) أي الذين هما قوله هل هو المبيع الخ أي فمن حيث احتمال كون (١٣٤) الضائع هو المبيع غرم نصفه ومن حيث كونه ليس هو المبيع لم يغرم النصف

الآخر (قوله كما مر) أي بيانه أي بيان تلك الصورة (قوله بانه أمر جرت اليه الاحكام) أي كونه له اختيار الباقي جرت اليه الاحكام يقال وما الاحكام التي جرت لكونه له اختيار الباقي وهل يصح العدول له من غير علمه مع أنه مخالف لمقتضى القواعد فلا وجه الثاني المشار له بقوله وأيضاً الخ (قوله أم لا) أي ليس له اختيار الباقي وهو الظاهر كافي شرح شب (قوله أوله بعد عينه) انظر فانه لا وجه لليمين هنا ويمكن أن يقال وجهه اليمين أنه اذا خلف أنه اختار التالف يعلم أنه على سنن الاستقامة فيعوض باعطاء شيء آخر وهو وان كان بعيداً أخف من الفساد الخ (قوله وعليه ثلث كل) أي وضاع عليه ثلث كل الخ (قوله ليبراً من ضمان الثلثين) أي من كل منهما وآل الامر أنه اذا بقي له في السالم الثلث وضاع عليه الثلث من كل من التالفين فانه في المستقبل يطالب بدينار القرض (قوله ليبراً من ضمان الثلثين) أي من كل واحد من الثنويين الضائعين (قوله أو بعدما أخذ الخ) أي أو ادعى أنه أخذ واحداً بعدما أخذ الذي رآه جيداً فقط بخلاف الاول رآها كلها جيداً (قوله صدق الاخذ بيمينه) ويمينه أن يقول تلفت قبل أن أخذ منها واحداً والمراد الدافع يضمنه

بينه في الثنويين أم لا (ص) أو ضياع واحد ضمن نصفه (ش) يعني اذا ادعى ضياع واحد من الثنويين أو القرطين أو نحوهما ولم تقم له بينة ضمن نصف الضائع لعدم العلم بالضائع هل هو المبيع أو غيره فاعملنا الاحتمالين وكان القياس أن له الخيار في نصف الباقي لاني جميعه كما هو قول محمد بن قول المؤلف (ص) وله اختيار الباقي أو رده (ش) وهو مذهب ابن القاسم خاص بما اذا كان يختار أحدهما ثم هو فيما يختاره بالخيار كما مر وأورد على مذهب ابن القاسم لزوم كون المبيع ثوباً ونصفاً ولم يكن المبيع الاثواباً وأجاب بعض بانه أمر جرت اليه الاحكام وبمثل هذا يقتنع به في الفروع الظنية انتهى وأيضاً فان في اختيار بعض الباقي ضرراً للشركة فلا يرتكب وقوله وله اختيار الباقي أي كل الباقي أي وله ان لا يختار شيئاً وليس له أن يختار النصف لأن ذلك ضرر على البائع وانما له اختيار الباقي حيث كان زمن الخيار باقياً ولو قال كنت اخترت هذا الباقي ثم ضاع الاخر فلا يصدق ويضمن التالف وأما ان قال كنت اخترت التالف فانه يضمنه وهل له اختيار الباقي أم لا أوله بعد عينه انظر في ذلك ثم شبهه في التشرية المدلول عليه بقوله ضمن نصفه مسئلة ماله في المدونة بقوله (ص) كسائل ديناراً فيعطى ثلاثة ليختار فزعم تلف اثنين فيه ككون شريكاً (ش) يعني أن من له دينار على شخص ديناراً فأعطاه ثلاثة ليختار منها واحداً على أن له أحدها غير معين ثم ان القابض للثلاثة تلف منه اثنان فانه يكون له في كل دينار ثلث فيكون له في السالم منها ثلث وعليه ثلث كل من التالفين وسواء قامت بينة على التلف أم لا ثم انه ان كان متهما فلا بد من حلفه على الضياع ليبراً من ضمان الثلثين فان لم يحلف ضمنهما أيضاً واذا لم يكن متهما أو متهما وحلف على الضياع فيحسب له دينار ان أخذ قرضاً ويكون عليه ان أخذه قرضاً وهذا اذا أخذه من وقت القبض قرضاً أو قرضاً كما أشرنا اليه وأما ان قبضها ليربها أو يرتها فان وجد فيها طيباً وارزناً أخذها والا رد جميعها فانه لا شيء عليه لانها أمانة وان قبضها لتكون رهناً عنده حتى يقتضى منها أو من غيرها فهذا يضمن جميعها الا أن يثبت الضياع وان ادعى الدافع عليه في القسم الثاني انه أخذ واحداً بعدما رآها جليداً أو ما أخذه وأفكر صدق الاخذ بيمينه ولا مفهوم لقوله فزعم الذي هو القول الذي لا دليل عليه بل مثله ما اذا أقام بينة بالتلف وقوله فيكون شريكاً تصریح بوجه الشبهة لحفائه لان وجه الشبهة في المسئلة المشبهة بالخفي فلا يقال انه ضائع لانه استفيد من التشبيه وقوله فيكون شريكاً أي فيما تلف ونقي فيكون له ثلث الباقي ويغرم فيما ضاع ثلثي دينار من كل دينار ثلثه ولما ذكر من شراء الثنويين وجهين وهو اختيار فقط أو اختيار وخيار الداخلين في قوله وان اشترى أحد ثوبين كافر ناذ كرتا ثا الاوجه وهو الخيار فقط وان كان تكرار مع ما مر في أحكام الخيار من قوله ويلزم بانتقضائه ليستوفي أقسام الثنويين المذكورة في كلام غيره (ص) وان كان اختيارهما فكلاهما مبيع ولزما بعضي المدعي وهما بيده (ش) أي وان كان اشتراه الثنويين على خيار التروي فيهما وقبضهما ليربها أو يرتها فادعى

واحد من الدنانير (قوله لان وجه الشبهة) وهو مطلق الشركة وقوله خفي ظاهره أنه موجود الا أنه خفي ضياعهما وهو كذلك وذلك لان قوله ضمن نصفه يتضمن الشركة في هذا الذي حكم فيه بضمان النصف (قوله ويغرم فيما ضاع ثلثي دينار) أي في المستقبل أي ويغرم بدل الذي ضاع في كل دينار ثلثه لانه لما كان في المستقبل يدفع الدينار بتمامه مع أنه لم يصل له الا ثلث السالم فقط صدق عليه أنه غرم في الذي ضاع من كل دينار الثلث (قوله ليستوفي أقسام الثنويين) لا يخفى أنه على ما حل به كلام المصنف لا يشمل

صورة الاختيار فيما اذا ضاع واحد فقط (قوله وفي اللزوم الخ) هذا التقرير الذي قرر به الشارع قرره المواق وقرره الخطاب على انه ادعى ضياعهما أو ضياع واحد أو قامت له بينة كتابية بالبائع والمشتري والحاصل أنه يلزمه النصف من كل الصورة فانه اذا مضت أيام الخيار وتباعدت قال عجم فالاختيار لا يحد بعدة الخيار خلافاً لمن حده من كلام ابن يونس (قوله وفي الاختيار لا يلزمه شيء) ولا يعارض كلامه هذا قوله فيما مروى يلزمه بانقضائه لانه فيما اذا كان المبيع معيناً وما هنا واحد لا يعينه يختاره من متعدد (قوله وانظر تحصيل الخ) قال في ك فتحصل من كلام المؤلف ثلاث صور خيار مع اختيار وهي المشار اليها بقوله وان اشترى أحد ثوبين فأشار اليها باعتبار الضمان أولاً بقوله فادعى ضياعهما وآخر باعتبار عدم اللزوم ١٢٥ بقوله وفي الاختيار لا يلزمه شيء وخيار مجرد وهي

المشار اليها بقوله وان كان ليختارهما فكلاهما مبيع والاختيار بالمجرد وهي المشار اليها بقوله وفي اللزوم لاحدهما يلزمه النصف من كل انتهى وأوضح من ذلك أن تقول وحاصل المصنف في مسألة الثوبين ثلاثة أقسام في كل قسم ثلاث صور بقاؤهما وادعاهما ضياعاً أو واحداً القسم الاول ما فيه خيار واختيار وأشار له بقوله وان اشترى أحد ثوبين وقبضهما ليختار فادعى ضياعهما ضمن واحداً بالثمن فقط ولو سأل في قبضهما أو ضياع واحد ضمن نصفه الى قوله وله اختيار الباقي وأشار له كما بقائهما مع مضى أيام الاختيار والخيار بقوله وفي الاختيار لا يلزمه شيء القسم الثاني ما فيه خيار فقط وأشار له بقوله وان كان ليختارهما فكلاهما مبيع الى قوله بيده القسم الثالث ما فيه اختيار فقط وأشار له بقوله وفي اللزوم لاحدهما يلزمه النصف من كل سواء ضاعا أو أحدهما أو بقيا حتى مضت أيام الاختيار في كل قسم ثلاث صور وصرح بالثلاث في القسم الاول وصرح هنا في الثاني

ضياعاً أو ضياعاً أحدهما فانه يضمن ما ضمن مبيع الخيار ان لم تقم بينة والا فلا وان مضت مدة الخيار وهما بيده لزمه كما مر لكن أعاده لقوله هنا وهما بيده فانه لا يستفاد مما مر لكن كان يمكنه أن يقول فيما مروى يلزمه بانقضائه من هو بيده وهو المناسب للاختصار واحترز بقوله وهما بيده عما اذا كانا بيد البائع فيلزمه النصف من كل تقرير وفيه نظر بل لا يلزمه شيء منه ما لانه ليس هنا الا بيع خيار فقط فاذامضت مدته والمبيع بيد البائع فانه لا يلزم المشتري منه شيء (ص) وفي اللزوم لاحدهما يلزمه النصف من كل (ش) أي اذا اشترى ثوبين باختياره من ثوبين يريد أو عجز باختياره من عجزين وهو فيما يختاره باللزوم فانه اذا مضت أيام الخيار وتباعدت والثوبان بيد البائع أو بيد المبتاع فانه يلزمه نصف كل ثوب ولا خيار له لان ثوباً قد لزمه ولا يعلم أيهما هو فوجب أن يكونا فيهما ما شرى يكتفي (ص) وفي الاختيار لا يلزمه شيء (ش) أي وفي اشترايه أحدهما على الاختيار ثم هو فيما يختاره بالخيار وهو أول صور هذا الكتاب اذا مضت أيام الخيار ولم يخرجه من ثوبين لا يلزمه شيء منه ما لا انقطاع اختياره بمضي مدته وسواء كانا بيده أو بيد البائع اذ لم يقع البيع على معين فيلزمه ولا على ايجاب أحدهما فيكون شريكاً في الكلام على هذه الصورة يتعلق بالضمان وقدم وباللزوم وعدمه بمضي أيام الخيار وهو هذا وانظر تحصيل هذه المسألة في شرحنا الكبير * ولما انتهى الكلام على خيار الثوبين أتبعه بخيار العيب وهو كما قال ابن عرفة لقب تمكن المبتاع من رد مبيعته على بائعه لنقصه عن حالة بيع علمه غير قوله كية قبل ضمانه بمبتاعه واحترز بقوله لنقصه عما اذا قاله البائع من البيع فان له رده على بائعه وقوله غير قوله كية صفة لحالة أخرج به صورة استحقاق الجمل من يد المشتري وقوله قبل ضمانه يتعلق بالنقص ومبتاعه فاعل بالمصدر ولم يقل قبل بيعه ليدخل في ذلك حادث النقص في الغائب والمواضعة وما شابه ذلك لان الضمان في ذلك كله من البائع والنقص واقع في المبيع وهو في ضمانه وحالة المبيع المعتبر بنقصه ما بشرط أو عرف فقال (ص) ^{١٢٦} وردد عدم مشروط فيه غرض (ش) والمعنى أن من اشترى سلعة واشترط فيها شرط الغرض وسواء كان فيه مالية ككونها طبخة أو لم تكن كئثال المؤلف ثم لم يجد المبتاع في تلك السلعة ما اشترطه له البائع فانه يثبت للمبتاع الخيار ان شاء ردها وان شاء تمسك ولزمه جميع الثمن فقوله وردد الخ أي وجاز له الرد بسبب عدم مشروط فيه غرض (ش) كئيب ليعين فيجدها بكراً (ش) يعني أن من اشترى أمة وشرط أنها ثيب فيجدها بكراً ثم ادعى بعد ذلك أن عليه عينا ان لا يطأ الابكار

بعض المدعى وهما بيده وذكروا فيما مر حكم دعوى ضياعهما أو أحدهما بقوله وحلف المشتري أن يظهر كذبه أو يغاب عليه الابينة وقد علمت تعميم الثالث (قوله صفة حالة) أي حالة من جهة أنها غير قوله كية أي غير نقص كية بل نقص كيفية ولا صفة له لان المعنى لنقصه عن نقص كيفية فالمناسب أن يجعل حالاً كون النقص غير نقص الكية بل نقص الكيفية وقوله أخرج استحقاق الجمل نقول بل وخرج استحقاق النصف والثالث وغير ذلك (قوله وردد عدم مشروط الخ) رد البناء للفعل ونائب الفاعل ضمير عائذ على المبيع المفهوم من السياق ومشرط صفة لموصوف ذوف ونائب فاعل مشروط ضمير عائذ على الموصوف وجملة فيه غرض مبتدأ وخبر صفة لمشرط أي ورد المبيع بغير وجود وصف مشروط أي ذلك الوصف فيه غرض ويصح أن يكون غرض فاعلاً بالتطرف

(قوله أولا يشتري الابكار) في التمثيل ثم اذا نظر لانه مجرد الشراء بحيث كمن حلف أن لا يشتري فاشترى شراء فاسدا وحيث كان يحصل الخلف بمجرد العقد فلا يتأتى قوله ورد بعدم مشروط فيه غرض فلا فائدة للرد حينئذ (قوله فاذا اشتري نصرانية الخ) أي وقد اشترط أنها نصرانية فوجدتها مسلمة فلا رد له وقوله وقال انما أردت ان لا يشتري أن المناسب أن يقول انما اشترطت كونها نصرانية لاني أريد الخ لان الكلام في الشرط لاني الارادة وقوله (١٣٦) فانه لا يصدق اليمين أي يشهدا أولا أنه انما يشترط ذلك لاجل أن يزوجه

من نصراني عنده (قوله في الميراث) انما يخص الميراث لان بيعه بيع برائة أي ما لم يكن يشترط وقوله أو وجه أي بان يكون عنده نصراني وتقوم القرينة على أن قصده تزويجه (قوله في ان يفي الشرط) أي المشروط لان الشرط انما هو من المتنازع ويلتزمه البائع لامن المنادي بدر (قوله فلذا وجد بخط المؤلف الخ) وفي بعض النسخ لان انتفاء بضمير التقييد أي الغرض والمالية وهي من حيث المعنى ظاهرة الا أنه لم يتقدم في كلام المصنف ذكر المالية (قوله وبما العادة السلامة منه) ومن ذلك كتب الحديث اذا لم يجد فيها لفظ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وترد ولا يكتفى الرمن كصلعم انتهى بدر (قوله كعمور وأخرى العي) وهذا اذا كان المبيع غائبا أو المتنازع لا يبصر حيث كان ظاهرا فان كان خفيا كما اذا كان المبيع مسلوب بصر احدى العينين مع قيام الحديقة فانه ثبت به الخيار ولو كان حاضرا والمشتري بصيرا وأدخلت الكاف الاباق والسرقه ولو من الصغير فانه ينقص الثمن وهو ربه من المكتسب لا خوف أو كثرة عمل فلا يسمى به هاربا قال في التبصرة واختلف

أولا يشتري الابكار فله ردها لاجل عينه ويصدق في دعواه أن عليه عينا ولا يصدق في غير اليمين اليمين أو بوجه فاذا اشتري نصرانية فوجدتها مسلمة وقال انما أردت انما نصرانية لاني أريد تزويجها من نصراني عندي فانه لا يصدق ولعل الفرق أن اليمين مظنة الخفاء ولا كذلك غيرها (ض) وان عتادة (ش) قال مالك اذا نادى الذي يبيع الجارية في الميراث أنها تزعم أنها عذراء فوجدتها على خلافه أو أنها تزعم أنها طباخة أو خبازة فتوجد بخلافه فله ردها لان ذلك ينزل منزلة الشرط فان اشترط المشتري شرطا لا غرض فيه ولا مالية كما اذا شرط أنه أي فوجدته كتابا أو شرط أنه جاهل فوجدته عالما أو ما أشبه ذلك فان الشرط يسقط ويلزم البيع وكما اذا اشترى عبد الحراسة زرعه مثلا واشترط أنه غير كاتب فوجدته كتابا فالشرط باطل والبيع لازم واليه أشار بقوله (ص) لان انتفى (ش) أي لان انتفى الغرض السابق ويلزم منه انتفاء المالية فيلغى الشرط فلذا وجد بخط المؤلف لان انتفى بضمير الافراد (ض) وبما العادة السلامة منه (ش) معطوف على عدم أي ورد بوجوده العادة السلامة منه سواء أثرت ذلك الشيء نقصا في الثمن كادباق أو في المبيع كالخصاء أو في التصرف كالعسر والتخنت أو خيف عاقبته كخادم الابوين ثم أخذ في أمثله بقوله (كعمور) وأخرى العي وذهب بعض نورا العين كذهاب كله حيث كانت العادة السلامة منه (وقطع) ولو أتم (ص) وخصا واستحاضة (ش) أي وكذلك اذا وجدته خصيا فانه عيب وان كان يزيد في ثمنه لانه منفعة غير شرعية كزيادة ثمن الجارية المغنية فانه اذا وجدها مغنية يردّها قال في الجلاب الخصاء والجب والرتق والافضاء بوجوب الرد وأما العنة والاعتراض فالظاهر أنه لا رد بهما وكذلك من اشترى أمة فوجدتها مستحاضة فهو عيب ترد به ولو في الوحش ككاهن في الموازية وهو ظاهر المدونة اذا ثبت عند البائع لان اتصلت بدم الاستبراء وبعبارة تقييد كلام المؤلف كاهن الحاجب بما اذا ثبت استحاضتها عند البائع احتراز من الموضوعه للاستبراء تحييض خيضة لاشك فيها ثم تستمر مستحاضة فانما لا ترد بذلك غير محتاج اليه لان كلامه في الرد بالعيب القديم وحينئذ فلا بد من ثبوته فان قيل على هذا كان ينبغي عدم تقييد مسألة البول الآية فالحواب أن تقييده بذلك ليرتب عليه ما بعده من الحلف والوضع عند غيره والظاهر أن المراد بالاستحاضة ما فيه ضرر على المشتري ولا يقيد بشهر ولا بشهرين (ص) ورفع حبيضة استبراء (ش) المراد بالرفع التأخر عن العادة في الرائحة والوحش بما على المشتري فيه ضرر وهذا من تشواضع وأما من لا تتواضع اذا تأخر حبيضا وادعى البائع انها حاضت عنده فان المشتري لا يثبت له الرد لان القول قول البائع في نفي قدمه وصار العيب الحادث في مثل هذا من المشتري أي لانه بمجرد العقد دخلت في ملك المشتري الا أن تشهد العادة بقدمه كما يأتي (ص) وعسر وزنا وشرب وخبز (ش) يعني أن من اشترى رفيقا فوجدته أعسر فان ذلك عيب يرد به وهو البطش باليسري دون اليمني ذكره كان

اذا انتقل عن عادته وأرى أن يرجع لاهل المعرفة انتهى عجب (قوله لانه منفعة غير شرعية) منه يعلم ان خصاء أو خول البقر المعدة للعمل ليس عيبا لان العادة جارية أن لا يستعمل في ذلك العمل الا الخصى (قوله فهو عيب ترد به) أي لان الدم يضعف (قوله ولا يقيد بشهر ولا بشهرين) أي خلافا لما في الموازية فان فيها والاستحاضة التي ترد بها شهران ونحوه في التوضيح وقد فرق في البرص بين قبله وكثيره وفرق بين البرص والاستحاضة أن البرص لا يمنع الاستمتاع في الغالب بخلاف الاستحاضة فانها تمنع الاستمتاع في الغالب

(قوله وكذلك يرد بالزنا) أي ان كان فاعلا لان كان مفعولا وان كان عيبا أيضا لانه كره بعد وانما كان الزنا يرد به ولو غصبه لانه ينقص ولتعلق القلب به او ظاهره ولو مرة وظاهره ولو تاب (قوله وهو قلة الشعر) عبارة غير أحسن ونصه وزعر عدم شعر عانة لانه كرا أو أنثى سكنون لان الشعر يشد الفرج وعدمه يخفيه في المدونة ومن اشترى أمة فوجد هازعرا العانة لا تثبت فهو عيب ترد به ويلحق بذلك عدم نبات الشعر في غيرها كالحاجبين (قوله يريد اذا علت على الاسنان) أي بحيث تقبح الخلقة وقوله لا تضرب بالاسنان أي لا يحصل بها تعيب (قوله في سواد العين) أي البياض في سواد العين أو الفص في سواد العين (قوله أو لحم نبات الخ) وكذا الشعر فيهما وان لم يمنع البصر وحلف مشترأنه لم يره كذا في عب والذي في عجب عن ابن عرفة عن سماع ابن القاسم عن مالك لا يخلف كذا كره بعض شيوخنا عن بعض شيوخه (قوله وتووعها) أي ارتقاعها وهو عطف (١٣٧) تفسير على ما قبله وقوله وغلط أصلها أراد بأصلها أسفلها وذلك أن الأعلى مبنى على الأسفل فالأسفل أصل بهذا الاعتبار (قوله والاعصاب) عطف تفسير وقوله مطلقا البطن أو غيره وقوله والدين لعل المراد بوجودهما ظاهرهما وبما يشاء الرقيق ذكرا أو أنثى لا يجهل منهما من بلدهما بعده وكذا يقال في قوله وولد وقوله أو ولد وان سفل (قوله أو ابنا) المناسب أو أما وذلك لانه يلزم على كلامه التكرار في قوله ولدا (قوله ولا أخ) أعاد لا لثلا يتوهم عطفهما على المثبت (قوله و جذام أب) ومثله البرص الشديد وسائر ما قطع العادة بانتقاله لا البرص الخفيف (قوله ثم اطلع على جذام في أبيه) ظاهره ولو حدث بالاب بعد الشراء والظاهر أنه يرجع

أو أنثى عليا أو وخشا وكذلك يرد بالزنا طوعا أو كرها سواء كان من على الرقيق أو ذنبه وكذلك يرد بشرب الخمر أو كل نحو أفيون وحشيش سواء كان من على الرقيق أو ذنبه وكذلك يرد بوجوده في الفم أو في الفرج سواء كان من على الرقيق أو ذنبه ذكرا أو أنثى (ص) وزعر زيادة سن وظفر وعجز ويحجر (ش) يعني أن الزعر عيب وهو قلة الشعر في الذكرا والأنثى ولو في الحاجبين وهذا اذا كان بغير دواء ولا فليس بعيب وكذلك يرد الرقيق مطلقا بوجود زيادة سن فيه بقدوم الفم أو بمؤخره يريد اذا علت على الاسنان أما في موضع من الخنك لا يضرب بالاسنان فلا وكذلك يرد الرقيق بوجود ظفر بأحدى عينيه وهو البياض أو الفص في سواد العين أو لحم نبات في شفر العين وكذلك يرد الرقيق بوجود عجز وهي العقدة في عروق الجسد أو يحجر وهي خروج السرة وتووعها وغلط أصلها وبعبارة العجز العروق والاعصاب المنعقدة في الجسد مطلقا والنجس انتفاخ البطن (ص) ووالدين أو ولد (ش) يعني أن من اشترى عبدا أو أمة فاذا له أبوان أو ولدان ذلك عيب يوجب الرد لا جبالا عليه من شدة الالفة والشفقة فيحملهما ذلك على الأباقي إليهما قال ابن حبيب اذا وجد المبتاع للامة زوجا حرا أو عبدا أو وجد له عبدا زوجة حرة أو أمة أو وجد لاهدهما ولدا حرا أو عبدا أو وجد لهما ما أبأ أو ابنا ذلك كاه عيب يرد به فقوله ووالدين على حذف مضاف أي أحد والدين وأخرى هما (ص) لا جبالا أخ (ش) يعني أن من اشترى عبدا أو أمة فاذا له جذم من قبل أبيه أو من قبل أمه أو له أخ شقيق أو لاب أو لام فان ذلك لا يكون عيبا (ص) وجذام أب أو جنونه بطبع لا بفس جن (ش) يعني أن من اشترى عبدا أو أمة ثم اطلع على جذام في أبيه أو في جذمه أو في أمه أو في جدته فان ذلك يكون عيبا يوجب الرد لانه يعدى ولو بعد أربعين جدا والمراد بالاب الجنس فيدخل الجدوان علا ومثل الاب الام لان المني حاصل منهما وكذلك يرد الرقيق بوجود جنون باحد أبويه أن كان بطبع من وسواس أو صرع مذهب للعقل خشية عاقبته لان كان بفس جن وبعبارة بطبع بان كان من الله لا بسبب شيء أو جنونه أي الاب ابن شاس وكذلك اذا وجد باحدا لآباء من فساد الطبع انتهى فعلم أن المراد بالاب الجنس (ص) وسقوط سنين (ش) أي ويرد الرقيق بسبب سقوط سنين من مقدم أو غيره على أو وخش ذكرا أو أنثى وأما في الرائحة فترد بسقوط واحدة في مقدم الفم أو مؤخره نقص الثمن أم لا واليه أشار بقوله (ص) وفي الرائحة الواحدة (ش) وهي

في ذلك لاهل المعرفة في سريانه للبيع فيرد أو لا فلا يرد (قوله ان كان بطبع) أي ان كان بسبب الطبع أي الجيلة أي ان كان جبليا أي خلقيا وقوله من وسواس بيان للجنون الذي بسبب الخلقة والوسواس بالفتح مرض يحدث من غلبة السوداء يختلط معه الذهن قاله في المصباح وقوله أو صرع هو داء يشبه الجنون قاله في المصباح فاذا علمته فيكون الشارح تسمي في جعله من أفراد الجنون والحاصل أن الوسواس والصرع مرضان يختلط معهما الذهن فيكون قوله من وسواس الخ بيانا لقوله جنون (قوله مذهب) صفة لكل من وسواس وصرع كاشفة (قوله لان كان بفس جن) فلا يرد به الفرع الا أن تجزم أهل المعرفة بسريانه (قوله لا بسبب شيء) أراد شيئا خاصا وهو من الجن فلا ينافي أنه يكون له سبب (قوله أو جنونه) في العبارة حذف والتقدير وقوله أو جنونه أي الاب (قوله وكذلك الخ) أي به دليلا على كلام المتن وبيانا للمراد وقوله من فساد الطبع أي الجيلة وقوله فعلم أي من كلام ابن شاس أي من قوله باحدا لآباء أي حيث جمع وقوله الجنس لا خصوص الوحدة وقوله الوحدة أي المتحقق في متعدد

(قوله فان كانت الواحدة من المقدم فكذلك) نقصت الثمن أم لا كذا في عب (قوله في الجارية الرائعة وغيرها الخ) في عب خلافه ونصه
وصهوبته أي كونه يضرب إلى الحجر في رائحة فقط ان لم ينظره المشتري عند البيع ولم يكن من قوم عادت من ذلك فلا رد ولا في وخش
لعدم سلامتها منه عادة وعدم ارادتهم الالتصاع بالبابل للخدمة اه وعبارة شب وجوده أي شعر الرائعة ثم قال ومفهوم الرائعة
أن تجد شعر غير هاليس بعيب وهو كذلك ثم قال وصهوبته وظاهره ولو في الوخش الحاصل أن شارحناعم في الجعودة لا فرق بين
الرائعة وغيرها وظاهره أن الصهوبة كذلك وعب ع في الجعودة وقيد في الصهوبة بالعلية وشب قيد في الجعودة وأطلق في الصهوبة فهو
عكس مافي عب ولكن الواقع أن كلام (١٣٨) شب موافق لما في ابن عرفة فانه قال تجد شعر غير الرائعة وتسويده لغوا اه لكن

بالباء التحتية والراء والعين المهملتين الجيلة من الاماء وأما الوخش فان كانت الواحدة من المقدم فكذلك
والأفلا وهذا تفصيل في المفهوم فلا يعترض به ومثل الوخش الذي (ص) وشيب به فقط ولو قبل
(ش) أي وله الرد بسبب وجود شيب بالرائعة الشابة ولو قبل الشيب والمراد به من لا يشيب مثلها
ومفهوم فقط انه ليس عيبا في غير الرائعة سواء كان قليلا أم لا ما لم ينقص الثمن ويجري مثله في الذي كر
(ص) وجعودته وصهوبته (ش) أي وعما هو عيب في الجارية الرائعة وغيرها جعودة شعرها أي
كونه غير مرجل أي مرسل بمعنى أنه يكون فيه تكسيرات من لفه على عود ونحوه لا من أصل الخلقة
لانه مما يتدح به لكن المناسب لهذا أن يقول ونجعيده لان الجعودة ما كان من أصل الخلقة لا ما كان
بمعاناة وصهوبته أي كونه يضرب إلى الحجر وشهولته ضربه إلى البياض لان النفس غالباً لا تحب من هذه
صفته (ص) وكونه ولد زنا ولو وخشا (ش) أي لانه مما تذكره النفوس عادة والضمير في كونه
للبيع والوخش الذي الخسيس (ص) وبول في فرش في وقت ينكر ان ثبت عند البائع والاحلف
ان أقرت عند غيره (ش) أي ويثبت رد الرقيق بيول صدر منه ولو قد عا في فرش حين نومه في وقت ينكر
فيه البول منه وهو بعد ترعرعه ومفارقة حد الصغر جدا وان انقطع اذ لا تؤمن عودته ان ثبت بالبينة
أنه كان يبول عند البائع فان لم يثبت وأنكر البائع ذلك حلف أنه لا يعلم انه بال عنده بشرط أن يبول عند
غير المتبايعين من امرأه أو رجل ذي زوجة ويقبل خبر المرأة أو الزوج عن زوجته يبولها ولا يحلف
المتبايع بانه على علمه بعد رد دعواه ولا يجرد الوضغ عند الغير بل لابد من البول عنده من وضعت عنده
فقوله ان أقرت عند غيره أي وبالت وغير المشتري يشمل البائع فيقتضي أنها ان أقرت عند البائع وبالت
بحلف وليس كذلك فلا أسقط المؤلف الضمير من غيره لكان أيين والضمير في أقرت للنسمة وحلف البائع
هنا يخالف قول المؤلف والقول للبائع في العيب أي في نفي العيب أي بلا عين وبحجاب بأن النسمة لما أقرت
عند الغير وبالت كان في ذلك ترجيح لقول المشتري فلذلك حلف البائع (ص) ونختبث عبداً وخولة أمة ان
اشتهرت وهل هو الفعل أو التشبه تأويلان (ش) أي وعما يرد به الرقيق الاطلاع على تختبث العبد اشتهر
أم لا لانه ينقص قوته ويضعف نشاطه وعلى خولة الامه ان اشتهرت بذلك والأفلا لانه لا يمنع شيء من
خصال النساء ولا ينقصها فاذا اشتهرت كانت ملعونة كما في الحديث عياض وينبغي أن يخص قيد الاشتار
بالوخش وأما الرائعة فالتشبه فيها عيب اتفاقا اذا المراد منها النأث ويزاد في أعماهن بقسدر مبالغتهن فيه
ويكره ضده واغظ المدونة ويرد العبدان وجد مختشا وكذلك الامه المذكورة لكن اختلف هل المراد بالتختبث
والذكورة الفعل بان يؤتى الذكرو تفعل الاثني فعل شرار النساء والمراد به التشبه في الاخلاق والكلام

وقع التقييد بالصهوبة في
المدونة على تأويل بعضهم
اه (قوله تكسيرات) أي
التوات (قوله وكونه ولد
زنا) بتصوير ذلك في بيع ولد
من جارية مسلم وفي مجاوب
ثبت كونه ليس ابن أبيه في
زعمهم فلا يرد ما صر من أن
أنكثهم فاسدة أفاده عب
(قوله الخسيس) هو عين
ما قبله (قوله ولو قد عا) أي
بأن لم يكن بقرب عقد البيع
(قوله ان أقرت الخ) ونفقتها
في زمن الايقاف على المشتري
(قوله انها ان أقرت الخ)
الاحسن أن يقول كما في
غيره وكلامه شامل لما اذا
أقرت عند البائع وليس
بمراد اذا البائع لا تقرر عنده
(أقول) المتبادر من المتن
أقرت عند غير البائع
فيشمل المشتري والاجنبي الا
أنها لا تقرر عند المشتري (قوله
أي في نفي العيب الخ) هذا
الكلام مع قوله ان أقرت
يدل على اختلافهما في

وجوده وعدمه لا في قدمه وحدوثه اذا خلا فهما في ذلك القول لمن شهدت العادة له أو طست على ماسياتي وان
لم تقطع لواحد منهما بان شكت أولم يترجعه عادة أصلا فلا يباع يمين (قوله بان النسمة) أي الذات الخ (قوله ان اشتهرت) أي تلك الصفة
من كل منهما فالأظهر أن يقول اشتهرا هذا على غير ما قاله شارحنا (قوله لانه ينقص قوته ويضعف نشاطه) ظاهر العبارة أن التختبث
علته موجبة لذلك ويظهر ذلك في التكسير والفعل معالان كونه ينكح ككلام النساء أو يفعل فيه يورث تخلفه باخلاقهن من نقص
القوة وضعف النشاط (قوله كما في الحديث) هو لعن الله المتشبهين بالنساء والمتشبهات أي بالرجال (قوله فعل شرار النساء) أي الذي
هو المساحقة

(قوله معاطفه) الظاهر أنه جمع عطف على غير قياس أي جانب (قوله اما خلقا) أي من أصل الخلقة وقوله أو تخلقا أي اكنسابا (قوله وأيضالا يعتبر فيه الاشتجار) كأنه يقول يحمل قوله أو لا وزن على الفاعل لاجل دفع التكرار ولأنه لا يعتبر فيه الاشتجار (قوله بخلافه على التأويل الثاني) مرتبط بقوله وعليه يكون في كلامه تكرار أي بخلافه على التأويل الثاني فليس فيه تكرار (قوله كما في نقل المواق) هو الراجح (قوله حتى على التأويل الاول) فإن قلت الفاعل لم يعتبر فيه اشتجار (١٣٩) والمفعول اعتبر مع أنه أقبح (قلت)

ان الفاعل يظن اشتغاله فبضميع السيد بخلاف المفعول (قوله وختن مجلوبهما) النص يفيد أن الختان إنما يكون عيبا في المجلوب إذا كان نصرانيا أو كافرا غيره لا يختن فإن كان مما يختن فلا يكون وجوده مختونا عيبا والظاهر أن الخفاض في النصرانية المجلو به ومن يشبهها كالختان في الذكرا المجلوب (قوله فاذا أسلم ببلد الحرب) أي وسيد أسلم قبل أن يقدم فإنه في تلك الحالة رقيق للسيد والا كان حرا (قوله فاذا أسلم ببلد الحرب وطالت اقامتهما) أي في غير ملك المسلم فقد فقد شرط من شروط المسئلة الثانية (قوله على البراءة من العيوب الخ) أي ان البائع تبرأ من عيب لا يعلم به وذلك لأنه لا تنفع براءة البائع الا من عيب لا يعلم به البائع وطالت اقامة ذلك الرقيق عنده (قوله يبيع الاسلام) هذا غير مناسب لان عهدة الاسلام هي ذكرا الاستحقاق وهي تثبت ولو اشترط اسقاطها فاذا اشترى باسقاطها ثم باع بها ما اشتراه براءتها واستحققت من يد المشتري الثاني فله الرد على البائع الاول ولا يضر اسقاط البائع الثاني لها لانه اسقاط لشيء قبل وجوبه بل المناسب أن يفسر العهدة بعدم

والتمايل بأن يكسر العبد معاطفه ويؤت كلامه كالنساء اما خلقا أو تخلقا وتتشبه الامه بالرجل في تذكير كلامها وخشونته ونحو ذلك لافعل الفاحشة تأويلان فقوله وهل هو أي ما ذكر من تخنث العبد وقوله الامه الفاعل وعليه يكون في كلامه نوع تكرار مع قوله وزنا فيحمل قوله وزنا بالنسبة للذكرا على الفاعل فلا تكرار وأيضالا يعتبر فيه الاشتجار بخلافه على التأويل الثاني وبعبارة قيد الاشتجار عام في العبد والامة كما في نقل المواق وانه معتبر حتى على التأويل الاول كما يفيد كلام المواق (ص) ولفظ ذكر وأنتى مولدا وطويل الاقامة وختن مجلوبهما (ش) يعني أن الرقيق إذا كان مولودا ببلد الاسلام أو طويل الاقامة بين المسلمين واطلع المشتري على ترك ختان الذكرا وخفاض الانثى فإنه يكون عيبا حيث فات وقت منعهما بحيث يخشى مرضه بسببه ان فعل بهما أو الافليس بعيب وأما من هو بقدر القدر من غير طول اقامة عنه فلا فليس ترك ما ذكر عيبا بل اطلاقا على فعله عيب خوفا من كونهما من رقيق أبق اليهم أو أغاروا عليه فقوله قلف بفتح القاف والقاف واللام وهو ترك ختان الذكرا وترك خفاض الانثى المسلمين فاما أن يكون استعمال القلف فيهما تغليباً أو يكون خفاض محذوفاً من الثاني معطوفاً على قلف كما ذكرنا وفهم مما قررنا أن المؤلف ترك قيدين وهما كونهما مسلمين وفات وقت ختانهما وترك شرط ثالثا وهو كون طول اقامتهما في ملك المسلم وكون المولود منهما ولد في ملك مسلم وعليه فشرط الرد بعدم الختان في الذكرا والانثى اذا ولد ببلد الاسلام أن يولد في ملك مسلم وأن يكونا مسلمين وأن يفوت وقت ختانهما وشرط الرد فمن لم يولد ببلد الاسلام أن يكون مسلما وأن تطول اقامته في ملك المسلم وأن يفوت وقت ختانها فإن فقد شرط من شروط من ولد ببلد الاسلام أو شرط من شروط من لم يولد به لم يرد بوجوده غير مختون فاذا أسلم ببلد الحرب وطالت اقامتهما فانهم لا يردان ترك الختان بل وجودهما مختونين عيب ثم شبه في قوله ورد بعدم مشروط فيه غرض قوله (قوله) كبيع بعهد ما اشتراه براءة (ش) يعني ان من اشترى عبدا على البراءة من العيوب التي لا يعلمها وطالت اقامته عند بائعه ثم ان المشتري باعه لآخر يبيع الاسلام ولم يذكر لمن اشتراه منه أنه ابتاعه بالبراءة فاذا علم بذلك المشتري منه فإن له الرد لان كتمه ما ذكر كعيب كتمه لان المشتري منه يقول لو علمت أنك ابتعته بالبراءة لم اشتريه اذ قد أصيب به عيبا وتقليس أو تكون عيبا فلا يكون لي رجوع على بائعك فقوله ما اشتراه براءة صريح بشرطه المنقذ أو حكما كمن اشترى عبدا من الميراث قال في سماع أشهب من ابتاع عبدا بالبراءة أو من الميراث فلا يبعه ببيع الاسلام وعهدته حتى يبين أنه ابتاعه بالبراءة وأما عكس كلام المؤلف وهو ما اذا باع بالبراءة ما اشتراه بالعهد ففيه قولان فقيل للبتاع أن يرد لان ذلك داعية الى التدليس بالعيوب وقيل بالكراهة واذا وقع عيب ولم أراد الكلام على العيوب الخاصة بالدواب عطفه مكررا بكاف التشبيه بقوله (قوله) وكرهص وعثر

(١٨ - خروشي خامس) البراءة أصلا ومثل ذلك براءة لا تمنع رد كبرية في رقيق من عيب يعلم به أو لا يعلم به حيث لم تطل اقامته وكبرية في غير رقيق من عيب قديم (قوله كمن اشترى عبدا من الميراث) ومثله ما اذا وهب له ولذا قال بعضهم يجب على هذا الوبا عيبا قد وهب له ولم يبين أنه وهب له أن يكون للمشتري متكلم في ذلك اذ لو ظهر له عيب لم يكن له متكلم مع الواهب ومثل الهبة غيرها من باقي المسائل التي لا عهدة فيها كذا ينبغي كذا في شرح شب (قوله وعهدته) عطف تفسير وأراد ذلك المبيع من العيب فقط (قوله وفيه قولان) ظاهر الاختصار المتبينة ترجيح الاول (قوله عطفه) أي عطف ما ذكر (قوله بكاف التشبيه) الباع يعني اللام

(قوله وقرة) بفتح الواو وسكون القاف أى فساد تصيب باطن الحافر أى حافر الدابة (قوله كالدير) وهو القرحة (قوله وقلة الا كل) أى
وأما كثرة الا كل فليست عيبا قال بعض شيوخنا وهذا فى الحيوان البهيمة وأما كثرة الا كل الخارجة عن العادة فى الرقيق فينبغى أن
تكون عيبا لانه اذا بيع منه قصص منه هكذا يؤخذ من باب الاجارة فمن استأجر أجيرا بأكله فوجد منه أكلولا (قوله لا ضبط) يقال لاذكر
أضبط ولا لاثنى ضبطاء (قوله ويسمى أعسر (١٣٠) يسر) المراد أعسر اليسرى يتيسر له العمل باليمين مثل اليسرى (قوله

وثبوبة) استشكل ما ذكره المصنف
فى هاتين وفيما بعدهما بأن ذلك
فى داخل قوله وبما العادة السلامة
منه نفيا وإثباتا أن لم يشترط والارد
بعدم مشروط فيه غرض (قوله
لا يقتض) بالقاف والفاء (قوله لان
الضيق من الصفات المستحسنة)
أى وسماق الكلام يقتضى أنه
عيب (قوله وينبغى تقييده بالخ)
وكذا السعة المتفاحشة واختلاط
مسلكي البول والوطء بالجران
العادة بالسلامة منه (قوله زلاء)
بالقصر كاهو المسموع ٣ وأما
قوله فى النظم

* وأهم زلاء منطبق *

فلا ضرورة (قوله فلو نقص أحدها)
فى عيب فالمدار فى الرد على نقص
الثن فقط على المعتمد فى هذا
على أنه يقال متى نقص الجمال أو
الخلقة فقد نقص الثمن لان الثمن
يتبعهما وبعد كنى هذا رأيت
شب ذ كرم انصه واعلم أنه لا يلزم
من نقص الثمن نقص الجمال
بخلاف العكس لانه قد ينقص الثمن
لظن المشتري أنه لعله ولا ينقص
الجمال ونقص الجمال يوجب نقص
الثمن (قوله ولا يتهم رب المتاع)
بل ولو اتهم لا يعول على ذلك الاتهام
(قوله اما لو حبس لكونه الخ) هذا
الكلام لا يلى الحسن (قوله لكونه

وحرن وعدم جل معتاد (ش) الرهص وقرة تصيب باطن الحافر من اصابة حجر والعثر بالثلثة
وهذا حيث ثبت عند البائع أو قال أهل النظرة لا يحدث بعد بيعها أو كان بقواتها أو غيرها أثره
والافان أمكن حدوثه حلف البائع ما علمه عنده فان نكل حلف المتاع ورد قوله نت وهذا
واضح اذا كانت دعوى تحقيقى والا فلا مشترى الرد بمجرد نكول البائع والحسن هو الذى
لا ينقاد وأدخل بالكاف ما شبه الثلاثة كالدير وتقول يس الذراعين وقلة الا كل والنفور
المقربين والمراد بالجل هنا بما يحمل على الدابة لا الولد فاذا وجد الدابة لا تحمل جل مثلها وهى
مما تراد للحمل فان له ردها (ض) لا ضبط (ش) هو وما بعده عطف على عدم من قوله ورد بعدم
مشروط الخ يعنى أن وجود الرقيق يعمل بكتايديه ليس بعيب وفعله ضبط يضبط كعلم يعلم
ويسمى أعسر يسر وكان عمر رضى الله تعالى عنه كذلك زاد فى الشامل الآن تنقص قوة البنى
اه أى الآن تنقص عن قوتها المعتادة لها لو كان العمل بها وحدها وان ساوته اليسرى وهذا
يفيده كلام السارح والمواق (ص) وثبوبة الا فمين لا يقتض مثلها (ش) أى ولا رده بالاطلاع
على ثبوبة ولو فى رائحة لانها محمولة على أنما قد وطئت الآن يكون مثلها لا يقتض فهو عيب
لكن فى الرائحة فقط لافى الوحش الآن يشترط انها غير مفتضة (ص) وعدم فحش صغرى قبل
(ش) أى ولا ترد الامة بالاطلاع على عدم فحش صغرى قبل أى بصغرى قبل صغرا غير متفاحش
فان تفاحش قبصير كالكقص وفى بعض النسخ ضيق ونسخة صغرا أحسن لان الضيق من
الصفات المستحسنة الا أن يفحش وينبغى تقييده بجواربه الوطء وأما اذا تشارعا فى الثبوبة
وعدمها فانه يتطرها النساء كما مر عند قوله كتيب ليمين وكذا اذا تشارعا فى تفاحش ضيقه وعدم
تفاحشه (ص) وكونها زلاء (ش) أى وعدم فحش كونها زلاء فهو عطف على ضيق والزلاء قليلة
لحم الالبين وتسمى الرسحاء بالراء والحاء المهملتين (ص) وكلم ينقص (ش) أى ليس بعيب
بشرط أن لا ينقص غنا ولا خلقه ولا جالا فلو نقص أحدها كان عيبا وهذا عام فى أفراد الحيوان
كلها ولا يختص بالانسان (ص) وتهمة بسرقة حبس فيها ثم ظهرت براءته (ش) أى ولا رد
باطلاعه على تهمة سبقت له عند البائع بسرقة حبس فيها ثم ظهرت براءته منها بأن ثبت أن غيره
سرق ذلك الشئ المتهم فيه أو يقول وجدت متاعى عند آخر على وجه السرقة أو على غيرها أو
عندى ولم يسرق ولا يتهم رب المتاع فى اقراره بما ذكر وأولى ان لم يحبس ثم ظهرت براءته وقوله
حبس فيها أى بسببها أما لو حبس لكونه متما فى نفسه أو مشهورا بالعداء فانه يكون عيبا رده
ولا مفهوم لسرقة (ص) وما لا يطلع عليه لا يتغير كسوس الخشب والجوز ومرقاة (ش)
يعنى أن ما لا يطلع على وجوده لا يتغير فى ذات المبيع فانه لا يكون عيبا على المشهور (ولا قيمة)
للمشتري على البائع فى نظير ذلك سواء كان حيوانا أو غيره كخضرة بطن الشاة وكسوس الخشب
بعد شقه وفساد باطن الجوز ومر القشاة ونحوه الا أن يشترط الردية فيعمل بشرطه لانه شرط

متهما فى نفسه) أى لكون الشخص غير مشهور بالعداء غير أن الذى يفهم منه أنه غير مستقيم وأن الحالة
القائمة به ناشئة من السرقة ويكون هذا آتيا على قول ابن عاصم وان تكن دعوى على من يتهم * فمالك بالضرب والسجن حكم
(قوله على المشهور الخ) بين بهرام ذلك بقوله والمشهور فى الخشب المسوس ونحوه عدم الرد كما ذكر وقيل رديه كساترا العيوب وهو رواية
المدينين عن مالك حكاهما صاحب الجواهر وغيره
٣ (قول الجحشى بالقصر الخ) مقتضى كتب اللغة خلافه وقوله فلا ضرورة لضرورة بل هو القياس فى العيون والالوان اه معصيه

(قوله كما استظهره في توضيحه) معناه ان العمل بالشروط ليس منصوصا بل استظهره المصنف في توضيحه (قوله فيشير الى ما يفيد به بقوله ورد البيض) أي لان البيض مما يعلم ويظهر فاسده قبل كسره كما في المدونة (قوله ثم ان ما يمكن الاطلاع عليه) وهو البيض (قوله من الرد وغيره) كالبيض الممروق اذا دلس فيه البائع فان المبتاع له رده بعد كسره ولا شيء عليه فقول الشارح من الرد أي من حيث كونه يرد وقوله وغيره أي من حيث كونه لا يغرم شيأ بل يرجع بجميع ثمنه (قوله وفي هذا المشتري الخ) كالبيض اذا كسره ووجده ممروقا ولم يكن البائع مدلسا فان المشتري يخبر بين التماسك ويرجع بأرش العيب أو الرد في دفع أرش الحادث بالكسر كما يأتي تصويره وقوله الا ان يحصل فيه مفوت بأن شواه وقوله فان لم يحصل عنده مفوت أي بأن كسره ولم يشوه وقوله رده ومائة نص أي أو تماسك ورجع بأرش القديم وهو الممروقة فانها عيب مثلا اذا كان سليما يساوي عشرة (١٣١) دراهم فاذا كان ممروقا يساوي ثمانية فاذا كسره

في تلك الحالة وجده يساوي ستة فلا شك انه اذا تماسك يرجع بخمس الثمن لان ذلك العيب نقصه خمس القيمة فيرجع عليه بخمس الثمن كثيرا أو قليلا واعتبار القيمة لانها كاليزان يعرف بها ما يرجع به من الثمن وان رد ذلك الممروق بعد كسره فانه يرد خمس الثمن لان كسره أثر فيه خمس القيمة باعتبار كونه سليما هـ ذامعناه كما قررده شيخنا عبد الله المغربي رحمه الله تعالى (قوله بشرط أن يكون حينئذ لا يجوزأ كله) أي بأن صار فاسدا (قوله فلا يرد وقوله ويرجع عاين الصحة والداء) كما صورنا في البيض من انه اذا تماسك يرجع بخمس الثمن الذي هو بين الصحة وعدمها فالصحة كونه سالما من الممروقة وقوله والداء أي الممروقة ثم لا يخفى ان قوله فلا يرد ويرجع مناف لقوله رده ومائة نصه الخ حينئذ يكون هذا مقابلا للعتمد المتقدم كما أفاده شيخنا عبد الله سبحانه منه ذلك وفي شب ما يقتضي أن هذا هو المعتمد (قوله هذا اذا كان له قيمة

فيه غرض ومالبة كما استظهره في توضيحه والعادة كالشرط وكان ينبغي أن يقول بتغيير فيفيد أن المشتري غير المبيع أي فعل به فعلا غيره فأطلق التغيير الذي هو وصف المبيع على التغيير الذي هو وصف الفاعل والمراد بما لا يطلع عليه ما لا يمكن الاطلاع عليه بلا تغيير لو طلب الاطلاع عليه وأما ما يمكن الاطلاع عليه لو طالب قبل التغيير فيشير الى ما يفيد به بقوله ورد البيض ثم ان ما يمكن الاطلاع عليه قبل التغيير تارة يدلس فيه البائع بأن يعلمه ولا يبين وهذا لا كلام في ان حكمه حكم المدلس في غيره من الرد وغيره وتارة لا يدلس فيه البائع بأن لا يعلمه بالفعل وفي هذا المشتري التماسك به أو الرد الا أن يحصل فيه مفوت عنده فله قيمة الارش القديم فان لم يحصل عنده مفوت رده ومائة نصه وهذا هو المعتمد كما يفيد به كلام المازري حسب ما ذكره ابن عرفة (ص) ورد البيض (ش) أي ويرجع بجميع الثمن كسر أم لا دلس أم لا لكن بشرط أن يكون حينئذ لا يجوزأ كله وأما ان كان ممروقا فقط وكان البائع غير مدلس فلا يرد ويرجع عاين الصحة والداء فيقوم سالما يوم البيع على انه صحيح غير معيب وصحيح معيب فاذا قيل قيمته صححها غير معيب عشرة وصححها معيبا ثمانية فانه يرجع بنسبة ذلك من الثمن وهو الخمس هذا اذا كان له قيمة يوم البيع بعد الكسر والارجع بالثمن كله ابن القاسم هذا اذا كسره بمحضرة البيع وان كان بعد أيام لم يرد به اذا ليدري أفسد عند البائع أو المبتاع قاله مالك ابن ناسخ ظاهرها ولو بيع نعام وقال بعضهم لا يرد بيض النعام لكثافة قشره فلا يعرف فسادهم وصحته وصحة بعض شيوخنا وما كان المذهب وجوب الرد بالعيب القليل والكثير الا الدار فعيوبها ثلاثة قليل لا ترد به ولا أرش فيه للمشتري ومتوسط فيه الارش وكثير ترد به أشار الى الاول بقوله (ص) وعيب قبل بدار وفي قدره تردد ويرجع بقيمته كصدع جدار لم يخف عليها منه (ش) يعني أن الشخص اذا اشترى دارا ثم اطلع على عيب بها فلا يخلوا ما أن يكون قليلا جدا لا ينقص من الثمن كسقوط شرافة ونحوها أو قليلا جدا كصدع يسير بجائط لم يخف على الدار السقوط منه سواء خيف على الجدار أم لا كما هو ظاهر الكتاب أو كثيرا كصدع بجائط خيف على الدار السقوط منه فان كان قليلا جدا فلا رد به للمشتري ولا قيمة على البائع وان كان قليلا جدا وهو المتوسط فلا رد له أيضا لكن للمشتري أن يرجع على بائعه بالارش واختلاف في قدره القليل لا جدا فرده بعضهم للعادة وهو الاصل وقال أبو بكر بن عبد الرحمن مادون الثلث

يوم البيع بعد الكسر) أي بأن كان البيض ممروقا كما هو الموضوع لان له قيمة بعد الكسر وقوله والا أي بأن لم يكن له قيمة بأن صار فاسدا هذا مراده كما يعلم من غيره وان كان ظاهرا العبارة يومهم خلاف ذلك (قوله كصدع جدار) أي شق جدار (قوله واختلاف في حد القليل لا جدا) اعلم ان أصل المقل انما هو في حد الكثير كما في المنيطي وابن عرفة ونص ابن عرفة وفي حد الكثير بثلث الثمن أو ربعه ثلثها ما قيمته عشرة مثاقيل واربعا عشرة من مائة وخامسها الا حلتها به الرد لا بما أضرب لابن عبد الرحمن وعياض عن ابن عتاب وابن القطان وابن رشد ونقل عياض اهـ لكن قول ابن القطان الثالث بأن العشرة كثير لم يبين من كم ولعل قول ابن رشد الرابع تفسير له كما أفاده بعض الشراح والمعتمدان الكثير ما كان الثلث كما يفيد به تقديم ابن عرفة له كما هو عادته وأيضا

اقتصر عليه ابن عاصم (قوله المتقالات) المتقال وزنه درهم وثلاثة أسباع درهم وقوله أما العشرة فكثير أي أما العشرة مشاقيل فكثير
 فإنه يكون القليل مادون العشرة وإذا كان عب معبراً عن ذلك القول بقوله بأن القليل مادون العشرة (قوله من المائة) أي مائة
 منقال (قوله ففيه استخدام) هو ذكر الشيء بمعنى وإعادة الضمير عليه بمعنى آخر بخلاف شبه الاستخدام فهو ذكر الشيء بمعنى وإعادة
 اسمها ظاهراً بمعنى آخر (قوله وهو المتوسط) والحاصل أن المتوسط إما أن يرجع فيه للعرف أو ما نقص عن الثلث أو عن الربع أو عن
 العشرة من المائة وباتردد على الوجه المذكور في المتوسط يأتي التردد في الكثير لكونه ما زاد على المتوسط على كل الأقوال (قوله
 والفرق بين العروض والدار) أي أن العروض يرد فيها ولو بالقليل دون الدار أي ولذلك يرد الكتاب بنقص ورقة منه قاله البدر وذلك
 لأن عيب غير الدار كما قلنا لا فرق بين اليسير (١٣٣) والكثير وردد البدر على من جعله غير عيب لقلته (قوله وغير ذلك مما يطول) من

والثلث كثير وابن عتاب مادون الربع وابن القطان المتقالات أما العشرة فكثير وله أراد
 من المائة كما قال ابن رشد وإن كان كثيراً فالمشتري أن يرد ويرجع بثمنه أو يتناسك ولا شيء له
 فالقليل في كلام المؤلف يطلق بالاشتراك على القليل جداً وهو الذي لا قيمة له وعلى القليل
 لا جداً وهو المتوسط فقوله وفي قدره تردد أي القليل لا جداً ففيه استخدام وقوله كصدع
 جداً مثال للعيب القليل الذي في قدره تردد وهو المتوسط والفرق بين العروض والدار أن
 الدار تزداد للقيمة غالباً والسلعة للتجارة أو أن الدار لا تنفك عن عيب فلا يردت باليسير
 لأضرار البائع وغير ذلك مما يطول وقوله (إلا أن يكون واجهتها) مستثنى من المنطوق
 وهذا هو القسم الثالث مع مفهوم قوله لم يخف عليها منه والضمير في يكون عائد على العيب
 لا بقيد كونه متوسطاً لأن العيب الذي يكون في واجهتها لا يكون متوسطاً وأما العيب القليل
 جداً فقد تقدم أنه لا رده ولا قيمة له وواجهتها منصوب بنزع الخافض أي في واجهتها (ص)
 أو بقطع منفعة أو ملح بثرتها بمعمل الحلاوة (ش) يعني وكذلك يخير المشتري إذا كان العيب في
 الدار بقطع منفعة من منافعتها كتحويل بثرتها أو مرضها بقرب الحيطان أو البيوت أو تحتها
 السقوف المخوفة أو جريان ماء غيرها عليها ونحو ذلك وكذلك إذا وجد ماء بثرتها ملحا بمعمل الحلاوة
 وكذلك سوء جارها أو شؤمها هي أو جانها أو بقعها أو غلها كبقي السرير وقل الثوب أو كون باب
 مرضها على بابها أو دهليزها أو لامر حاض لها ثم إن كان قوله أو ملح بثرتها بمعمل الحلاوة
 معطوفاً وكان مستغنى عنه بقوله أو بقطع منفعة وإن كان بالكاف فهو تشبيه به أو مثال له
 ولما كان شرط الرده بالعيب ثبوته في زمن ضمان البائع كما مر ذكره هذه المسئلة المتفرعة على
 ذلك وهي أول مسئلة من سماع ابن القاسم من كتاب العيوب بقوله (ص) وإن قالت أنا
 مبيع بثولته لم تحرم ليكنه عيب إن رضي به بين (ش) أي وإن قالت الأمة للمشتري أنا
 أم ولد لبائعي لم تحرم على المشتري بذلك وكذا العبد يقول أنا حر لا يكون عيباً يوجب للمشتري
 الرد لانتهاهم على الرجوع للبائع سواء قالته وهي في ضمان البائع أو بعد خروجها من ضمانه بأن
 قالته بعد رؤية الدم لئلا يصدروا منها ذلك في زمن ضمان البائع من عهده أو مواضعة يكون
 عيباً يجب به الرد وإن لم يصدروا منها ذلك إلا بعد خروجها من ضمانه فلا رده أما بيانه إذا باع

ذلك أن عيب الدار يصلح ويؤثر
 بحيث لا يبقى منه شيء بخلاف غيره
 ومنها عيوب الدار لا تخلط بها ومنها
 أنها ليس لها أسواق فيضر المشتري
 ردها إذ قد لا يجد ما يشتري (قوله
 مستثنى من المنطوق) أي وهو قوله
 كصدع جدار يدون انصافه بقوله
 لم يخف عليها منه وقوله مع مفهوم
 لم يخف أي وهو الخسوف أي مع
 ملاحظته وكأنه قال إلا أن يكون
 الصدع الذي يخاف عليها منه
 واجهتها وفيه أنه إذا كان يخاف
 على الدار السقوط لا فرق بين أن
 يكون في الواجهة أو غيرها ولذلك
 قال في الامان وجد بالدار صدع
 يخاف منه سقوطها فله الرد والافلا
 أه وعبرة شب إلا أن يكون
 الجدار الذي لم يخف عليها منه
 السقوط أو العيب لا بقيد كونه
 متوسطاً وواجهتها فالرده وإن
 تماسك فلا شيء له أي ونقص الثلث
 أو الربع على الاختلاف في حد
 الكثير الذي ترد به والحاصل أن قول
 المصنف كصدع جدار الخ يقيد
 بما إذا كان الصدع ينقص من

الثلث ولم يبلغ نقصه الثلث أو الربع أو العشرة من المائة أو غير ذلك مما هو من الكثير فإن لم ينقص الثلث كان
 من القليل الذي لا رده ولا رجوع بقيته أو بلغ ما ذكر كان من الكثير الذي يوجب الرد ولا ينبغي العدول عن كلام الام (قوله وهذا)
 أي قوله الصدع في الواجهة (قوله كتحويل بثرتها) أي سقوط جوانبها (قوله بقرب البيوت) أراد بالبيوت موضع الجلوس أو النوم
 كالخزانة أو القاعة وقوله أو تحتها أي الدار وقوله عليها أي الدار (قوله أو شؤمها) كأن يكون كل من سكنها يموت أو يحصل له
 الفقر أو يموت ذريته وهو معطوف على قوله شؤمها ٣ أي ترقب المكروم بها لكونه يحصل فيها أو بنفس حصول المكروم بها وقوله أو جانها
 هي أي أو شؤم جانها (قوله أو بقعها أو غلها) أي بقعها الكثير وغلها الكثير (قوله كبقي السرير وقل الثوب) أي الكثيرين الخ وانظر
 ما حد الكثير كما في شرح شب (قوله سواء قالته وهي في ضمان البائع) أو قالته قبل عقد البيع بل ولو أقام العبد شاهداً على الحرية كما
 في الخطاب بمعنى أن المشتري أطلع على البائع بذلك وظاهر المصنف عدم الحرية ولو قامت قرينة على صدقها وكذا في

دعوى الحرية كدعوى اغارة عدو على بلدها أو سبيها مع حرمتهم وشهرة الاغارة المذكورة وتصدق البائع على شرائه لها من تلك الناحية وفي ذلك خلاف فقيل الامر كذلك ولا تحرم وعليها اثبات الحرية وقيل على من اشتراها من الناحية اثبات الرقية (قوله والمثله مفروضة) أى لا في خصوص الامة حتى يجاب به عن المصنف الا انك خير بأن تلك المسئلة أول سماع ابن القاسم فيكون المصنف تبع السماع فلا اعتراض عليه (قوله العيوب الذاتية) أى القاعة بالذات (قوله الغرور الفعلي) احتراز به عن الغرور القولي كعامل فلا ناو هو ثقة ملي وفي وجود بخلافه (قوله وتصريه الحيوان) من نعم (١٣٣) وغيرها كالجر والادميات (قوله كتلطخ) الكاف للتشبيه (قوله هذا اذا ثبت)

أى فلو تنازع المشتري مع البائع في كون البائع أمر العبد دأماً لا قاله قول البائع انه لم يأمر (قوله فيرده الخ) أى به مع استيفائه من قوله كالشرط ليرتب عليه ما بعده لكن ما وقع منه أشار به الى أن الرد بسبب التصريه عام حتى في الآدى وأما رد الصاع فأما هو مع تصريه النعم فقط (قوله من غالب القوت) ان اختلف قوت محله كمنطة وغرور وأرز وشعير وانظر لو كان قوتهم اللبن والظاهر رد صاع منه من غير لبنها فان لم يكن في البلد غالب فقال البساطى مما شاء من القوت وقال بعض مشايخي من الوسط نت وأراد ببعض مشايخه الشيخ عليا السنهورى ولكن ظاهر كلامهم يدل على ما قاله البساطى (قوله مع صاع الخ) ولو تكرر حمله حيث لا يدل ذلك على الرضا وقد ر الصاع متعين فلا يراد عليه لكثرة اللبن وغزارته ولا ينقص عنه لقلته ونذارته ولا يلتفت لغلاء الصاع ورخصه (قوله وبقيده لوردا الخ) أى من قوله لانه برد الخ (قوله وردا على ابن عبد السلام فى بحثه) أى لا يحتاج الى قول بعضهم لو قال وحرم رد العوض كان أحسن وكذلك لا يجوز رد غير الغالب عن الغالب من القوت لما يلزم عليه من بيع الطعام قبل قبضه (ص) لان علمها مصرأة (ش) أى لان اشتراها وهو عالم انها مصرأة لم يكن له رد الا أن يجدها قلبية الترابان وجدها تحلب دون المعتاد من مثلها (ص) أو لم تصير وطن كثره اللبن (ش) أى وكذلك لارد للمشتري اذا لم تصير لكن ظن كثره اللبن لكبر ضررها فتختلف ظنه في الكثرة مع كونها تحلب

فواجب مطلقا لان ذلك مما تذكره النفوس هذا هو المتعين في تقريره بخلاف مقتضى قوله هنا ونحوه في توضيحه ان رضى به بين من أنه لا بيان عليه الا حيث يكون له الرضا وهو أن يصدر منه ما في ضمان البائع وليس كذلك فلو قال واغاقوله أنا حر ونحوه وله رده به ان قاله في ضمان بائعه وبينه ان باعه مطلقا وفي المسئلة مع كونه أظهر وأبلغ لان دعوى الحرية تبلغ من دعوى الاستيلاد والمسئلة مفروضة في الامة والعبد * ولما أنهى الكلام على العيوب الذاتية شرع في الكلام على ما هو كالذاتى وهو التغرير الفعلي وهو كما قال ابن شاس أن يفعل في المبيع فعلا يظن به المشتري كما لا فلا يوجد بقوله (ص) وتصريه الحيوان كالشرط كتلطخ ثوب عبدا (ش) يعنى أن التصريه للحيوان وهو أن يترك البائع حلب ما باعه له لعظم ضررها ويحسن حلالها ثم يبيعهها كذلك كاشتراط المشتري كثره اللبن فتوجد بخلافه فيوجب له الخيار كما اذا اشترى عبدا فى ثوبه مداد فظن المشتري انه كاتب فظهر خلافه فانه يوجب للمشتري الخيار في الرد والتماس المازدى وكذا يبيعه ويبيده الدواة والقلم ابن عرفة هذا اذا ثبت أن البائع فعله أو أمره به لاحتمال فعل العبد دون علم سيده لكرهه بقاءه في ملكه (ص) فيرده بصاع من غالب القوت (ش) يعنى أن كل ما وقع فيه التغرير الفعلي من تصريه وغيرها يرد لبائعه لكن ما وقع فيه التصريه من الانعام فقط يرد مع صاع من غالب قوت محله المشتري عوضا عن اللبن الذى حلبه المشتري ولو كثروا لا يتعين التمر على المذهب وقيل يتعين لوقوعه في الحديث حيث قال ان شاء أمسكها وان شاء ردوها وصاعا من تمر وجهه المشهور على انه غالب قوت المدينة (ص) وحرم رد اللبن (ش) أى الذى حلبه منه ابدا عن الصاع الذى وجب عليه من غير اللبن ولو بتراضيه ما غاب عليه أم لا على المشهور لانه برد المصرأة تعين الصاع في ذمة المشتري في مثالبه اللبن ولم يقبضه فلو رد اللبن لكان باعه ذلك الصاع قبل قبضه وهو يفيد انه يحرم أخذ غير اللبن عن الصاع بل ربما يقال انه أولى بهذا الحكم فلو قال وحرم رد غيره عنه أى عن الصاع الذى وجب عليه لكان أحسن وبقيده لوردي عيب التصريه قبل أخذ اللبن فلا صاع عليه وانه لورد اللبن مع الصاع فلا حرمة وبعبارة وانما نص المؤلف على حرمة رد اللبن مع أن غيره كذلك دفعا لما يتوهم انه لما كان عين شيه لا يحرم رده وردا على ابن عبد السلام في بحثه فلا يحتاج الى قول بعضهم لو قال وحرم رد العوض كان أحسن وكذلك لا يجوز رد غير الغالب عن الغالب من القوت لما يلزم عليه من بيع الطعام قبل قبضه (ص) لان علمها مصرأة (ش) أى لان اشتراها وهو عالم انها مصرأة لم يكن له رد الا أن يجدها قلبية الترابان وجدها تحلب دون المعتاد من مثلها (ص) أو لم تصير وطن كثره اللبن (ش) أى وكذلك لارد للمشتري اذا لم تصير لكن ظن كثره اللبن لكبر ضررها فتختلف ظنه في الكثرة مع كونها تحلب

امالانه اقاله قال سحنون ولكن انما يكون اقاله اذا ردت الشاة المصرأة بتراضيه ما على ذلك لا على سبيل الا كراه من المشتري للبائع واما لانه عين شيه وانما يكون بيع الطعام قبل قبضه لو كان اللبن مأخوذا عن التمر وهو غير مسلم ولئن سلم فالتمر لم يجب عوضا عن اللبن لانه يبيع باللبن وانما أوجب الشرع صاعا على طرف يرفع النزاع والله أعلم ألا ترى أن الصاع يجب في لبن الشاة والبقرة والناقة وألبانها مختلفة الجنس والقدر والصاع واحد فقتل هذا لا يقصد به المبايعه الحقيقية فلا يمنع بيعه قبل (قوله لان اشتراها وهو عالم) وأما لو علم بعد شرائها وقبل حلبها أو مسكها ليختبر حلالها حلف انه لم يردا مسكها ووردها ولو أشهد لم يحلف وكذا لو علم بعد حلبها

وأما سكتها حتى يحلها ما نياو ينتظر عادت أو كذا الواسع فخليل أهل زمانه إذا قدم ردها وصاعا كما قال ابن محرز (قوله إلا أن قصد (داخل) المستثنى محذوف والتقدير فلا يرد في كل حالة إلا في حالة وهي اجتماع الشروط الثلاثة المشار إليها بقوله أن قصد فلا يرد أن بعضهم يقول بحالة الشرط لا تقع مستثناة (قوله أي قصد منها اللبن لا غيره) فكان ينبغي للمصنف أن يقول إلا أن يكون اللبن هو المقصود لأن عبارة لا تقيد ذلك (قوله إلا أن قصد واشترت وقت الحلاب الخ) ظاهره أن الشروط في فرض المسألة وهي ظن كثرة اللبن وعليه شرحه من وقت عليه من الشراح وقيد س وتبعه ح ذلك بكونها تحلب حلاب مثلها والافلا الردوان لم تتوفر الشروط وليس كذلك لا في الفرض ولا في القيد لأن مسألة الشروط ليست (١٣٤) مقيدة بظن كثرة اللبن وانما هي مسألة مستقلة في كلام أهل المذهب

وغير مقيدة أيضا بكونها تحلب حلاب مثلها في المدونة ومن باع شاة أو باع بمصراة في أبان الحلاب ولم يذكر ما تحلب فان كانت الرغبة فيها انما هي اللبن والبائع يعلم ما تحلب وكنهه فلا ممتنع أن يرضاهما أو يردهما كصبرة يعلم البائع كيهما دون الممتنع وإن لم يكن علم ذلك فلا رد للمبتاع وكذلك ما تنوفس فيه من نقر أو ابل ولو باعها في غير أبان لبينها ثم حلبها المبتاع حين الابان فلم يرضها فلا رد له كان البائع يعرف حلابها أم لا اه (قوله بل ردها الخ) فيه أنه قد تقدم أن الرهص في الحافرا لا أن يقال الحافر فرض مثال أو مراده هنا بالرهم ما يشبهه (قوله لانه يصدق الخ) يرد أنه تعلق الحكم بمشتق يؤذن بالعلية (قوله على ما اختاره اللخمي) أي أن مقابل الاكثر ابن الكاتب ورجح ابن بونس قول ابن الكاتب واختاره اللخمي (قوله والذي عليه الاكثر) أفاد بعض الاشياخ أنه الأرجح والخلاف انما هو فيما إذا اشترت في عقد واحد فان كانت بعقود تعدد تناقيا (قوله وفي الموازية له

حلاب أمثالها والافلا يرد لها بغير صاع لكن محل عدم الرد حيث تخلف ظنه في الكثرة مع كونها تحلب حلاب أمثالها ما لم تستوف الشروط الثلاثة المشار إليها بقوله (ص) إلا أن قصد (ش) أي قصد منها اللبن لا غيره من لحم وعمل (ص) واشترت وقت حلابها (ش) أي وقت كثرة لبنها سواء كانت كثرة باعتبار كون وقت الشراء قريبا من زمن ولادتها أو باعتبار كون الزمن مقتضيا للكثرة كزمن الربيع وعلم البائع فله لبينها عما ظنه المشتري مع كون حلابها حلاب أمثالها (وكنهه) عن المشتري فلم يخبره مع علمه أنه المقصود واستغنى المؤلف عن العلم بالسكنان إذ لا يكون الامن عالم فاذا توفرت هذه الشروط ردها بغير صاع إذ ليست من مسائل التصرية اذ هي من باب الرد بالعيب (ص) ولا بغير عيب التصرية على الاحسن (ش) أي أن من رد المصرة بغير عيب التصرية بل ردها لرهم ونحوه فانه لا يرد الصاع معها على ما استحسنه التونسي وروى أشهب يرد معها صاعا لانه يصدق عليه أنه رد مصراة والمعطوف محذوف وغير صفة لموصوف محذوف أي ولا يرد الصاع بدها بغير عيب التصرية (ص) وتعددت مددها على الاختار والأرجح (ش) أي أن من اشترى عددا من الغنم فوجد كلام مصراة فان عليه مع كل واحدة ردها صاعا على ما اختاره اللخمي ورجحه ابن بونس والذي عليه ألا كثيرا كثرة صاع واحدة لجميعها لأن غاية ما يفيد هذه التعدد كثرة اللبن وهذا غير منظور إليه بدليل اتحاد الصاع في الشاة وغيرها (ص) وان حلبت نائشة فان حصل الاختبار بالثانية فهو رضا وفي الموازية لذلك وفي كونه خلافا تأويلان (ش) يعني أن المشتري اذا حلب المصرة أول مرة فلم يتبين أمرها فحلبها ثانية ليختبرها فوجد أنها ناقصة عن ابن التصرية فله ردها اتفاقا فلو حلبها في اليوم الثالث فهو رضا به فلا رد له ولا حجة عليه في الثانية انهم يمتحن أمرها كذا في المدونة لما لك ووقع في الموازية عن مالك حلبها نائشة ولا بعد رضا بعد حلفه أنه مريض به لكن لم يصرح في الموازية بأنه حصل له الاختبار بالثانية وأما لو صرح بذلك ما تأنى قوله وفي كونه خلافا وعليه المازري واللخمي وغيرهما أو وفا قال في المدونة وعليه الصقلي وهو أحسن فيحصل ما في المدونة على ما إذا حصل الاختبار بالثانية وما في الموازية على ما إذا لم يحصل الاختبار بالثانية تأويلان فكان على المؤلف ذكر الحلف على عدم الرضا وكلام المؤلف في الحلب الحاصل بحضور المشتري لا ما وقع في غيابه وفي الحلب الواقع في غير زمن الحصاد لا ما حصل في زمنه فلا يمنع الرد ولو كثرت الغلة للمشتري والمراد بالحلبة الاولى والثانية والثالثة الايام ولوحلت في اليوم الواحد مرارا ولم يذ كر خيار النقيصة ذكره وانعه

ذلك) أي له حلبها نائشة مطلقا لا بالتقييد بالقيد السابق وهو الاختبار بالثانية (قوله كذا في المدونة) وهي حكاية بالمعنى ونص المدونة قلت فان حلبها نائشة قال ان جاء من ذلك ما يعلم به أنه حلبها بعد أن تقدم من حلبها ما فيه خبرة لها فلا رد له وبعد حلبه بعد الاختبار رضا به ولا حجة عليه في الثانية انهم يمتحن أمرها وانما يمتحن الناس ذلك بالحلب الثاني ولا يعرف بالاول (قوله فيحصل ما في المدونة) ظاهره أن المدونة قابلة للتأويل وحصل فيها التأويل وليس كذلك بل ذلك مفادها (قوله لا ما وقع في غيابه) أي أنه اذا غاب وحلبت في غيبته مرارا ثم قدم فله الرد كما تقدم عن ابن محرز وثبت (قوله والمراد بالحلبة الاولى والثانية والثالثة الايام) الذي يفيد أنه التقل أن المراد بالحلبات المرات لا الايام والنقول موجودة في محشى تت

(قوله مانع مطلق) أى فى الرقيق وغيره وقوله مقيد أى بالرقيق (قوله وهو أربعة) كذا فى نسخته وقوله البراءة من العيب كتب على نسخته ان هذا مخالف لما ساقى من خصوصه بالرقيق وأجاب بان هذا على أحد الأقوال (قوله حيث لم يعلم الحاكم بالعيب) فان علم الحاكم بالعيب أو علم به المدين وان لم يعلم الحاكم به لم يكن بيع راءه لان كتم ذلك تدليس ويستثنى من قوله بيع حاكم ما اذا كان وارثا فلا بد من قيده الذى ذكره المصنف فيه وأما اذا باع عبدا مسلما على مال الكافر فليس بيع براءة كما قدمه المصنف بقوله وجاز رد عليه بعيب (قوله بين انه حاكم أولا) أى ظن المشتري أن البائع حاكم أو لم يظن شيئا بدليل ما بعده (قوله قولان للباجي وعياض) أى ان الباجي يقول لا يكون بيع الوارث مانعا من الرد الا اذا كان لقضاء دين فقط وعياض يقول لا فرق بين أن يكون لقضاء دين أو لقسمة وظاهر المصنف موافقة عياض خلافا لما فى شرح شب (١٣٥) (قوله راجع للوارث فقط) الصواب

أنه راجع لهما معا هذا الكلام وقع منه تبع الظاهر المدونة من ان البيان فى الوارث فقط وان الحاكم يبعه ببيع براءة وان لم يبين قال محشى نت وبه اغتر الاجهوري ولم يدر ان المؤلف لم يجز على هذا الظاهر لاثباته التخيير للمبتاع عند جهل الحاكم وعلى ظاهره الاختيار لان الحاكم لا يكاد يخفى كما قيل به واعتمد المؤلف قول ابن المواز قال مالك يبيع الميراث وبيع السلطان يبيع براءة الا أن يكون المشتري لم يعلم أنه يبيع ميراث أو سلطان فهو مخير بين أن يرد أو يحبس بلا عهدة (قوله ظنه غيرهما) ظاهر فى الحاكم دون الوارث اذ مع شرط أن يبين أنه ارث لا يتأتى ظن المشتري أنه غير وارث وأجيب بأنه يتصور ظن المشتري أنه غير وارث مع تبين أنه وارث وذلك بأن يكذبه المشتري فى دعوى أنه وارث ويظن خلافه شبهت ما دعى (قوله لان الجهل فى الاحكام) أى فيما تتعلق به الاحكام (قوله فلا ينفعه على

وهى ضربان مانع مطلق ٢ وهو ثلاثة ستأتى فوات المعقود عليه حسا أو حكما وما يدل على الرضا وزوال العيب قبل القيام ومانع مقيد وهو ان كان أولهما قوله (ض) ومنع منه بيع حاكم ووارث رقيقة فقط بين انه ارث (ش) يعنى ان يبيع الحاكم الرقيق فى الدين أو المغنم أو على السفينة أو الغائب يبيع براءة يمنع المشتري من الرد بوجود عيب قديم به حيث لم يعلم الحاكم بالعيب وسواء بين أنه حاكم أم لا وكذلك يبيع الوارث لقضاء دين أو تنفيذ وصية للرقيق يبيع براءة أيضا لكن بشرط أن يبين أن الرقيق ارث وظاهره ولو باع للقسمة فيما بينهم وفيه قولان للباجي وعياض وعلم المبتاع أنه ارث كميانه والضمير فى منه الرد بالعيب وأما الاستحقاق فللمشتري الرجوع وقوله رقيقا راجع لهما وقوله بين انه ارث راجع للوارث فقط (ص) وخير مشتريه غيرهما (ش) يعنى أن من اشترى رقيقة من آخر ظنه أنه غير الحاكم والوارث ثم تبين أنه أحدهما أو أولى لواءة قد انه غيرهما ثم تبين غير ذلك فانه يخير بين الرد والتماسك ولولم يطلع على عيب وينفعه دعوى جهله وقال ابن حبيب ليس له الرد لان الجهل فى الاحكام لا يمنع من توجه الحكم ابن عبد السلام وهو أقرب (ض) وتبرى غيرهما فيه مما لم يعلم ان طالت اقامته (ش) هذا هو الثانى من المانعين المقيدين والمعنى ان البائع اذا كان غير حاكم ووارث الا أنه تبرأ عما يظهر فى الرقيق من العيب فانه تنفعه تلك البراءة بشرط ان يتبرأ من عيب لا علم له به فيه والثانى أن تطول اقامته عند بائعه بحيث يغلب على الظن انه لو كان به عيب لظهر له لانه باعه بفور شرائه وشرط البراءة فلا ينفعه على المشهور والبراءة التزام المشتري عدم المطالبة بعيب قديم أو مشكوك فيه وانما تنفع فى الرقيق خاصة * ولما كان الواجب على كل من علم من أمر سلعته شيئا يكرهه المبتاع أو كان ذكره أبخس له فى الثمن أن يبينه أشار الى ذلك بقوله (ض) واذا علمه بين أنه به ووصفه أو أراه له ولم يحمله (ش) يعنى ان البائع اذا علم عيبا فى سلعته فانه يجب ان يعينه للمشتري فلو قال أبيعك بالبراءة من عيب كذا ولم يقل هو به لم يفده قاله ابن المواز وسواء كان البائع حاكما أو غيره وسواء كان المبيع رقيقا أو غيره ولا بد فى البائع المذكور أن يكون بالغاً ولو كان كافراً أو كافراً كان غير بالغ لم يعتبر علمه فان كان العيب مما يخفى كالاباق وصفه للمشتري بعد بيانه أنه به ووصفا شافيا كاشفا عن حقيقة لانه قد يغتفر عوضه دون آخر وان كان ظاهراً أراه له كالقطع والعور ولم يحمله بأن يذكر ما يدل عليه

المشهور الخ) ومقابل له بعد الملك تنفعه البراءة (قوله أو مشكوك فيه) انظره فانه اذا تنازع المشتري والبائع فى حدوث العيب وقدمه فالقول قول البائع انه حادث (قوله أو كان ذكره أبخس الخ) فـ قد يقال اذا كرهه يكون أبخس (قوله ووصفه) أى ان كان معنويا كالاباق بعد بيان أنه به وقوله أو أراه له ان كان حسيا كالقطع (قوله فانه يجب ان يعينه الخ) والاولى أن يزيد فيقول وبين انه به لاجل التفريق (قوله فان كان غير بالغ لم يعتبر علمه) أى فهو بمثابة الذى ليس بعالم (قوله ووصفه) أى وموضعه لانه الخ (قوله ولم يحمله) أى العيب لا يخفى ان عدم الاجمال انما هو فيما اذا كان العيب معنويا وقوله بأن يذكر ما يدل عليه أى على العيب القائم به وعلى غيره (قوله وهو ثلاثة الخ) كذا بالنسخ التى بأيدينا وعبارة الرقائى وهو أربعة سبب ذكرها وهى البراءة من العيب الخ وهى توافق ما كتبه المحشى اه

وقوله كقوله سارق فان سارق شامل لسرقة ديناراً أو كثر وشامل لسرقة كل شهر أو كل أسبوع أو كل سنة ولا يخفى ان القائم به انما هو واحد من تلك الاشياء (قوله أو يذكر ما فيه وغيره الخ) ظاهره أن في هذا الجمل من حيث ذكر الغير وليس كذلك نعم سارق فيه اجمال باعتبار ما تقدم (قوله كقوله زان سارق الخ) لا يخفى أن فيه اجمالاً أيضاً من حيث سارق (قوله لانه رعا علم الخ) لا يخفى أنه لم يلتفت فيه لاجمال وقوله وإذا قال سارق الذي هو البيان الاجمالي (قوله وعليه البساطي) موضوعه كما هو صريح فيما إذا أتى بلفظ يحتمل القليل والكثير فان أتى بلفظ يشمل العموم كلها كثيراً وقليلاً وهو يعلم بعضها فيه كما يبيعك عظماً في قفة كما يقع عندنا بصرف بعض البياعات فانظر هل يجري فيه بحث البساطي وغيره أم يتفقان (١٣٦) على أنه لا ينتفع في هذا بشئ وفي شرح شب والظاهر أنه لا ينتفع في هذا

بشيء لأن ما علم لم يبين أنه به (قوله وزواله) سواء زال قبل القيام به أو بعده وقبل الحكم عنه سداً بن القاسم خلافاً للشهب (قوله الا محتمل) بالنصب وبالرفع منقي معنى كقوله تغير النوى الخ بدر (قوله أو قبله) أي بان كان انقطع زمن العيب (قوله الا أن يكون عند أهل المعرفة عيباً) أي لكونه لا تؤمن عودته (قوله طلاقها) أي بائناً لا رجعيلاً لان زواجه وأما طلاق غير المدخول بها وموتها فإنه يمنع من الرد (قوله أو بموت) من أحدهما لكن موتها الذي هو فرض المصنف مطلق عليه أو وخشا وموته انما يزول به عيب الخش دون الرائحة على هذا التأويل (قوله كان أحسن) لان الاقوال الثلاثة جارية في موت الزوج وكان يقول وطلاقه مصدر مضاف للفاعل أو المفعول بديل وطلاقها والواو بمعنى أو وتنبه محل الاقوال في التزويج باذن السيد من غير تسلط العبد عليه مع الوطء لا بغير اذنه أو به منع تسلطه عليه فعييب ولولم يطلأ ولو باذنه من غير تسلط ولم يطلأ فغير عيب (قوله واستخدم ما ينقصه الاستعمال) أي كعبد ولو زمن الخصام (قوله كاللبن) ولو في غير زمن

وعلى غيره مع تفاوته في أفراد كقوله سارق أو يذكر ما فيه وغيره من غير جنسه كقوله زان سارق وهو سارق فقط لان رعا علم سلامته من الاول فظن أن ذكر الثاني معه كذا الاول وإذا قال سارق فهل ينفعه ذلك في البراءة من يسير السرقة دون التفاحش وعليه البساطي والنقل بواقفه أو لا ينفعه ذلك مطلقاً لان بيانه مجمل كلابيان وعليه بعض معاصريه والظاهر أنه ينظر في اليسر والكثير لقول أهل المعرفة (ص) وزواله الاحتمال العود (ش) أي ومنع من الرد بالعيب زوال العيب الكائن حين البيع أو قبله الا العيب الذي يحتمل العود فان زواله لا يمنع الرد كقول المبيع في فراشه وسلس البول والسعال المفرط ورعى الدم من القبل والاستحاضة بخلاف الحي وبياض العين ونزول ما منها إذا كان برؤه قد استمر لاشك فيه ولا تخاف عودته الا باحداث من الله وأما البرص والجذام اذا لم يعلم به حتى ذهب فلا رد الا أن يكون عند أهل المعرفة عيباً ونحوه في المدونة وكتاب ابن الموار (ص) وفي زواله بموت الزوجة وطء لاقها وهو المأول والاحسن أو بموت فقط وهو الاظهر وأقوال (ش) يعني أنه وقع خلاف في المذهب فيما اذا لم يطلع المشتري على تزويج الرقيق المشتري الا بعد زوال العصمة بموت أو طلاق فقيل لا رد له وقيل لا رد له ان زالت العصمة بالموت لا بالطلاق وقيل لا رد له ولو في الموت ولا ينبغي العدول عنه لأن من اعتاده من ذكر أو أنثى لا يصبر عنه غالباً أقوال ثلاثة ولو قال بموت الزوج الشام ل للمرأة والرجل لكان أحسن وانظر الفسخ بلا طلاق والظاهر ان حكمه حكم الطلاق فلو عير بديل طلاقها بغير اقرارها لشم له وظاهر كلام المواق أن الخلاف في الزوجة التي حمل فيها وطء (ص) وما يدل على الرضا الا ما لا ينقص كسكنى الدار (ش) أي ومما يمنع من الرد بالعيب حصول الشئ الذي يدل على الرضا من المشتري من كل قاطع لخيار المشتري من تصریح بقول كرضيت أو فعل كركوب دابة واستخدام ما ينقصه الاستعمال وان كان غلة أو سكوت ولا يعارض هذا جعله الغلة للمشتري الى القضاء كما يأتي لان ذلك في غلة لا تحتاج الى تحرير كاللبن والتمر أما لو فعل فعلاً لا ينقص فلا يدل على الرضا كما اذا سكن الدار أو الحانوت وهو يخصم وقوله وما يدل على الرضا أي بعد الاطلاع على العيب ويأتي هنا ما من من قوله ورضي مشتر كاتب أو زوج الخ لكن تستثنى الاجارة والاسلام للصنعة فانهما لا يدلان على الرضا هنا لان الغلة للمشتري كما انهما لا يدلان على الرضا من البائع هناك الغلة المذكورة وقوله وما يدل على الرضا هذا في الحاضر بديل قوله فان غاب بائعه والاستثناء منقطع أي لكن ما لا ينقص فلا يدل على الرضا والمراد شأن ذلك وبعبارة صريح ابن الحاجب ان ما لا ينقص لا يدل على الرضا وظاهر كلامه هنا أنه يدل على الرضا لانه استثناء عما يدل على الرضا والاصل في الاستثناء الاتصال فيجعل منقطعاً أي لكن الفعل الذي لا ينقص لا يدل على الرضا كسكنى الدار أو سكنتها أو أسكنها وبديل له قوله ووقف في رهنه واجارته لخلاصة أي كسكنى الدار

الخصام الا طول سكوته بعد علم العيب فلا وقوله وهو يخصم أي ما في غير زمن الخصام بعد الاطلاع على العيب فانه وأدخلت يدل على الرضا (قوله لكن تستثنى الاجارة والاسلام للصنعة الخ) بحث فيه بعض الشيوخ بأن قوله فيما سبأني ووقف في رهنه واجارته لخلاصه على ما قرره هناك بردها وان الاجارة والاسلام للصنعة يدلان على الرضا اذا صدر من المشتري وهو كلام ظاهر فالواجب الرجوع اليه (قوله وبديل له) أي لهذا التعميم من حيث شموله للاسكان وقوله أي كسكنى الدار تفسيراً لسكنى باعتبار تعميمه ثم أقول وفي ذلك نظر لان قوله ووقف الخ كان أسكنه قبل الاطلاع على العيب والحاصل أن الاقسام أربعة

الاول أن يكون الاشتغال قبل الاطلاع على العيب فهذا لا يدل على الرضا مطلقا نقصه الاستعمال أم لا الثاني ما يدل على الرضا ولو في زمن الخصام كاستخدام ما ينقصه الاستعمال كعبد فاستخدام العبد يدل على الرضا ولو في زمن الخصام الثالث ما لا يدل على الرضا مطلقا كأخذ اللبن والتمر لأن يحصل طول الرابع ما فيه تفصيل كسكنى الدار فان كان في زمن الخصام فلا يدل على الرضا والادل هذا حاصله (قوله في كالיום) أي اليوم ونحوه وانظر ما المراد بنحوه كذا في عب وشب والظاهر أن الكاف أدخلت يومًا آخر وحرر (قوله اعلم أن السكوت لعذر) أي كخوف (قوله والظاهر الخ) لا يخفى أن الكاف إذا أدخلت المكره تظهر لها فائدة فواجه هذا الاستظهار ولعل وجهه أن صورة الاكراه لا تنوهم فيكون الاحسن دخولها على ما يفيد دخوله من قديتهم عدم دخوله فتدبر (قوله ولا يبعد رجوع الضمير) لانه قول الضمير عائدا على بعض ما تقدم (١٣٧) ولا محذور فيه أو ان المراد بالدابة ما دب على وجه الارض (قوله فان غاب بائعه

أشهد) أي شاهدين وهذا خلاف المذهب فان المذهب أن الاشهاد مستحب فقط نص عليه ابن رشد ثم ظاهره أن الاشهاد في الغيبة مطلقا قريبة أو بعيدة وهو كذا في الحاصل كما أفاده بعض شيوخنا أن المشتري اذا اطلع على العيب ووجد البائع غائبا يستحب له أن يشهد على عدم الرضا بالمبيع سواء كان قريب الغيبة أو بعيدا وبعد الاشهاد المذكور يفصل ان كان قريب الغيبة أو وكيل حاضر يرد عليه فالامر بظاهر من أنه يرد على وكيل الحاضر أو يرسله في قرب الغيبة وان كان بعيد الغيبة ولا وكيل له فيخير بين أن ينتظر البائع حتى يقدم وان شاء أعلم القاضى بالعجز عن الرد وحينئذ يتلوم له كما أفاده المصنف (قوله فان عجز) أي عن الرد المفهوم من رد المقدر لا الاشهاد لانه لا يتعذر مع وجود القاضى وقوله أعلم القاضى أي بعجزه أي رفع اليه الامر ان أراد تعجيل الرد

وأدخلت الكاف القرافة في المحصف والمطالعة في الكتب (ص) ونحلف ان سكت بلا عذر في كالיום (ش) اعلم أن السكوت لعذر لا يمنع الرد مطلقا ونحوه فيه تفصيل فان كان أقل من اليومين وان كان كالיום حلف ورد وان كان أكثر فلا رد له * ولما قدم أن تصرف المختار يمنع من الرد أخرجه من مسائلين أولاها ما بقوله (لا كسافر اضطررها) أي لركوب الدابة في سفره بعد اطلاعه على عيبها فيستمر راكبها لاوله ردها ولا شيء عليه في ركوبها بعد علمه ولا عليه أن يكرى غيرها ويسوقها وليس ككف فان وصلت بحالها ردها وان عجزت ردها وما نقصها أو يمسها أو يأخذ قيمة العيب ابن رشد ولا يجب عليه الرجوع بها إلا أن يكون قريبا لا مؤنة عليه في الرجوع ويستحب له أن يشهد أن ركوبها باها ليس رضا بالعيب ولا مفهوم لا اضطرار كركوب المسافر لها اختيارا كذلك لأن السفر مظنة لذلك كما قاله في التوضيح وأدخلت الكاف المكره والظاهر أن الكاف داخل في المعنى على الدابة ليشمل العبد والامة ولا يبعد رجوع الضمير من قوله (أو تعذر فودها الحاضر) للدابة وأما ليس الثوب ووطء الامة فرضا باتفاق قاله بعض وسواء كان التعذر من جهة الدابة لا امتناع سيرها غير مركوبة أو من جهة المشتري ككونه ذاهية وقيد التعذر انما هو في ركوبها لموضعها ما ركوبها للرد فلا يضر ولو بعذر تعذر قاله في التوضيح عن العتبية والبيان وأقره (ش) فان غاب بائعه أشهد فان عجز أعلم القاضى فتلوم في بعيد الغيبة ان ربحي قدومه كأن لم يعلم موضعه على الاصح (ش) أفادهم هذا أن غيبة بائع المعيب لا تمنع من عدم الرد بالعيب انه أن يشهد بعدم الرضا به في غيبة البائع لأنه يشهد على الرد ويرد عليه ان كان قريب الغيبة أو وكيل حاضر يرد عليه فان عجز عن الرد لم يعد غيبة البائع وعدم وكيل يرد عليه فان شاء انتظر بائعه وان شاء أعلم القاضى بعجزه وحينئذ يتلوم القاضى لبعيد الغيبة حيث ربحي قدومه كما أنه يتلوم له حيث لم يعلم موضعه وأما بعيد الغيبة حيث لم يربح قدومه فلا يتلوم له وكذلك القريب الغيبة كاليومين مع الا من لانه في حكم الحاضر فيكتب له الحاكم اما قدم والا ألزمه الحاكم (ص) وفيها أيضا نفي التلوم (ش) راجع لقوله ان ربحي قدومه ثم ان الذي فيها عدم ذكر التلوم ففي الكلام مضاف مقدر أي نفي ذكر التلوم وبعبارة أي انتفاء التلوم اطلاقا للصدر واردة

(١٨ - نرشي خامس) وان شاء أبقى المبيع تحت يده الى قدوم البائع فيرد عليه المبيع ان كان قائما ويرجع بأرضه ان هلك والحاصل أنه اما أن يعلم القاضى أولا يعلم بل يصبر حتى يقدم فيرد عليه وان لم يشهد وقوله بعيد الغيبة أي كالعشرة الايام أو اليومان مع الخوف (قوله ان ربحي قدومه) أي غلب على الظن قدومه (قوله على الاصح) أي عند ابن سهل خلافا لابن القطان القائل انه كقريب الغيبة (قوله لا تمنع من عدم الرد) المناسب لا تمنع من الرد (قوله لأنه يشهد على الرد) أي لانه ليس بشرط أي ان الاشهاد على الرد ليس بشرط (قوله ان كان قريب الغيبة) لكن بعد الارسال له كما يفيد ما يأتي (قوله فان شاء انتظر بائعه) أي لقدومه كما أنه يتلوم له اذا لم يعلم موضعه أي ان ربحي قدومه ولا يلزم من جهل موضعه عدم رجاء قدومه كالعطار ين عندنا بمصر (قوله والا ألزمه الحاكم) أي بالمبيع

(قوله لاني التلوم) أي بدون تقدير وقوله ولا نقي ذكر التلوم أي بابقا نقي على معناه وقوله ولا السكوت معطوف على قوله لاني التلوم أي وليس فيها السكوت عن التلوم الا ان هذا لا يدخل له هنا (قوله والاماتاني الوفاق الا نقي) (أقول) بل يتأني بأن يقال الموضع الذي قال فيه لا يتلوم يحمل على ما اذا لم يرج قدومه والموضع الذي قال فيه التلوم يحمل على ما اذا رجى قدومه فتدبر (قوله عهدة) أي أثبت أنه على حقه في الرد بالعيب القديم لا عهدة الثلاث والسنة أي أثبت عهدة وانما قدر كان الاشارة الى أن القضاء متأخر عن اثبات العهدة المؤرخة وقوله مؤرخة في اسناد التار يخ للعهد تجوز وانما المؤرخة حقيقة زمن البيع ليعلم منه كون العيب قديما أو حادثا وقوله وصحة الشراء لاحتمال أن يكون فاسدا وحصل مقوت فيمضي بالقيمة يوم القبض ولو مختلفة في فساد لان الثمن الذي جعله فيه انما هو لاعتقاد سلامته من العيب وقوله ان (١٣٨) لم يخلف عليهم ما أي على العهدة وصحة الشراء وأما التار يخ فلا بد من ثبوته

بالبينة كما يفيد كلام الشارح وظاهر كلام المصنف أن الخلف مقدم على الثبوت فيه وما ليس كذلك فان الاثبات في العهدة مقدم على الخلف وفي صحة الشراء يخبر بين أحدا الامرين أيهما طاع به كفي (قوله ان أثبت المشتري عند القاضي الشراء) هذا لا بد فيه من البينة ولا يكفي الخلف وكذا قوله وصحة ملك البائع (قوله وانه اشترى الخ) هذا يقوم فيه الخلف مقام البينة كما أفاده بقوله وهذا ان لم يخ وقوله وعهدته الخ عطف تفسير وقوله ومثله صحة الشراء أي في أن البين تقوم مقام البينة وقوله ويثبت يوم التباعد هذا لا يكفي فيه البين (قوله أن ينفعه) المناسب أن يقول انه يلزم ذلك لان ذلك انما هو نفع للبائع (قوله بشروط) أي تسعة وزاد في التوضيح عاشر وهو أن يثبت صحة ملك البائع الى حين الشراء وقاله ابن عباد السلام ونقله في الشامل والخاص بل أن ما يتوقف عليه الرد منه ما لا بد من ثبوته بالبينة كالتار يخ وملك البائع له لو قتب بعهده منه ولا يكفي

الخاص بل به أي عدم وجوده لاني التلوم لانهم لم تقل لا يتلوم له والاماتاني الوفاق الا نقي ولا نقي ذكر التلوم لانهم لم تقل ولم يذكروا التلوم ولا السكوت عن التلوم لانهم لم تقل وسكت عن التلوم (ص) وفي حمله على الخلاف تأويلان (ش) أي وفي حمله على الخلاف للمحل الا خروا وعلى الوفاق بأن يحمل المحل الذي أطلق فيه على ما اذا لم يرج قدومه أو خيف على العبد الهلاك أو الضياع فيباع العبد ويحمل المحل الذي فيه التلوم على ما اذا طمع في قدومه ولم يخف على العبد ذلك (ص) ثم قضى ان أثبت عهدة مؤرخة وصحة الشراء ان لم يخلف عليهما (ش) أي ثم بعد مضي زمن التلوم يقضى بالرد على الغائب ان أثبت المشتري عند القاضي الشراء وصحة ملك البائع الى حين البيع وانه اشترى على بيع الاسلام وعهدته أي على حقه في العيب وهذا ان لم يرد أن يخلف لان القول قول المشتري مع يمينه على نفي البراءة ومثله صحة الشراء ويثبت يوم التباعد لان العيوب تقدم وتحدث وانما يطلب منه اثبات العهدة لانه يحتمل أن يشتري على البراءة من عيب لا يعلم به فلا يكون له القيام لكن في الرقيق فقط بالشروط المتقدم في قوله وتبرى غيرهما فيه مما لم يعلم ان طالت اقامته وقولنا في العيب أي فقط هو الصواب ومن قال والاستحقاق فيه نظرا لانه يقتضي أن من اشترى على أن لا قيام له حيث استحق الشيء المشتري أنه ينفعه ذلك كالعيب وليس كذلك بل له الرجوع وبسقط الشرط وبصح البيع وقال بعضهم ويتم حكم الحاكم في الرد بالعيب على الغائب بشروط اثبات الشراء وان الثمن كذا وانه نقده وأمد التباعد واثبات العيب وانه منقص وانه أقدم من أمد التباعد وغيبه البائع وبعد الغيبة أو انه بحيث لا يعلم موضعه وبعد اثبات هذه الفصول يخلف على ثلاثة أنه ابتاع بغيره أو ان البائع لم يتبرأ له منه ولا يئنه وانه ما علم بالعيب ورضيه وله أن يجمع هذه الفصول في يمين واحدة على الاختلاف في ذلك قاله أبو الحسن واثبات قدر الثمن ونقده انما هو اذا أراد أخذ الثمن وأيضا انما يلزمه اثبات أنه نقده اذ لم تمض مدة بحيث لا يقبل انكار البائع القبض فان القول قول المتابع مع يمينه والمدة المذكورة العام والعامان على ما ذهب اليه ابن حبيب والعشرون عاما ونحوها على ما ذهب اليه ابن القاسم كافي التوضيح ثم ذكر المانع الرابع من الموانع العامة بقوله (ص) وفوته حسا ككتابة وتدبير (ش) أي ومما يمنع من الرد بالعيب القديم فوت المبيع قبل الاطلاع على العيب سواء كان الفوت حسا كتلفه سواء حصل التلف باختياره كقتل المشتري عمدا أو بغير اختياره كقتله خطأ أو غصبه منه أو حسا ككتابة وتدبير

الخلف عليه ومنه ما لا يثبت بالبينة ولا يثبت الا بالخلف عليه وهو كونه ما اطلع على العيب ورضى به اذ لا يعلم الامن جهته فلا يكفي فيه شهادة البينة اذ قد يخبر بخلاف غيره ومنه ما يكفي فيه الاثبات أو الخلف وهو العهدة وصحة الشراء (قوله وبعد اثبات هذه الفصول) أي هذه الفصول التسعة لا بد فيها من البينة (قوله ولا يئنه بذلك) أي ان محل كونه يخلف على هذين الامرين ان لم يكن له يئنه بذلك والا فلا حاجة للخلف (قوله وله أن يجمع) أي له أن يفرد كل واحد من الثلاث بيمين وله أن يجمع كلها في يمين واحدة (قوله على الاختلاف في ذلك) اشارة الى أن ذلك أي الجمع من الفصول الثلاثة بيمين واحدة ليس متفق عليه (قوله العام والعامان) الوارد بمعنى أو (قوله على ما ذهب اليه ابن حبيب) هو المعتمد وما بعده ضعيف شيخنا سلموني (قوله ككتابة الخ) فلو أخذ الارش لكانت له ثم عجز فلارده وأما ان لم يأخذه ثم عجز فلارده

وعتق

(قوله وصدقة وهبة لغير ثواب) ومثل ذلك الحبس والارش للحبس والواهب والمتصدق لا للحبس عليه والموهوب له والمتصدق عليه لان العقد لم يتناول الا ذلك المعيب دون الارش وقوله لغير ثواب وأما هبة الثواب فكالببيع (تبيينه) ظاهر عبارة المصنف الفوات بالكتابة ولو عجز الم كاتب قبل أخذ الارش وبعد أم مرض العبد مرضا فاته المقصود ثم زال لكن في الشامل ما يفيد أن له الردان زال قبل أخذ الارش ونصه ولو أخذ الارش لمرض العبد عنده أو كاتبه ثم صح أو عجز فاته انتهى (قوله بنسبة قيمته معيبا) لا يخفى انه لا يؤخذ بظاهر هذه العبارة من أن المنسوب قيمته معيبا والمنسوب اليه (١٣٩) قيمته سليما بل المراد يقوم سالما ومعيبا ويؤخذ

من الثمن بنسبة ما نقص من قيمته معيبا الى قيمته سليما مثالا قيمته سليما عشرة ومعيبا ثمانية فقد نقص اثنان ونسبتهما من العشرة الخمس فيرجع بخمس الثمن (قوله ووقف) أي المبيع أي أمهل فلا يقضى فيه برد ولا الزام (قوله لمائة) أي الذي هو المشتري الاول (قوله كعيب حدث عند المشتري) أي المشتري الثاني أراد بالعهدة ما يشمل عهدة الثلاث وعهدة السنة (قوله لتفليس) أي تفليس المشتري الثاني وقوله أو فساد أي فساد البيع الثاني (قوله ومفهوم قوله كعوده الخ) المناسب أن يذكر ذلك بعد قوله الآتي أو بلك مستأنف على أنها اذا خرجت عن ملك بيع هي المراد بقول المصنف الآتي فإن باعه لاجنبي مطلقا (قوله فان كان الاول) هو وما اذا كان يبيع أو هبة ثواب وقوله وان كان الثاني أي الذي هو قوله أم لا (قوله أو بلك مستأنف الخ) انما زاد مستأنف لانه لو اقتصر على قوله أو بلك لكان عطفا على قوله ببيع من عطف العام على الخاص الذي هو نوع تكرار لان المردود بالعيب رد على كذا أيضا لكتبه على قديم بناء على أن الرد بالعيب نقض للبيع من أصله (قوله وهو واحد

وعتق وصدقة وهبة لغير ثواب فقوله وكتابة وتدير حذف الممثل له أي أوحيا ككتابة وهذا أولى من جعله مشبها بما قبله في منع الرد (ص) فيقوم سالما ومعيبا ويؤخذ من الثمن النسبة (ش) جواب اشترط مقدرا أي واذا وجب للبائع الارش ولم يكن له الرد فيقوم المبيع يوم ضمنه المشتري سالما بمائة ومعيبا ثمانين فقد نقصه العيب خمس القيمة فيرجع على البائع بخمس الثمن كيف كان ولو اختلفا في صفة المبيع فالقول قول البائع انتقدوا الا فالقول قول المشتري وقوله فيقوم كان مقوما أمثليا وقوله ويؤخذ الخ أي ويؤخذ من الثمن بنسبة قيمته معيبا الى قيمته سليما أي قيمته معيبا ويؤخذ من الثمن بمثل تلك النسبة ولو تعلق بالمبيع المعيب حق من رهن أو اجارة أو عارية أو اخدام وحصل ذلك من مشتريه قبل علمه بالعيب فان ذلك لا يمنع من رده اذا خلاص مما تعلق به كما أشار اليه بقوله (ص) ووقف في رهنه واجارته لخلاصه (ش) ولو أدخل الكاف على رهنه ليشمل العارية والاخدام لكان أحسن (ص) وردان لم يتغير (ش) هذا راجع لقوله ووقف الخ أي ورد على بائعه بعد خلاصه ان لم يتغير وبقي على حاله وظاهره ان له الرد وان لم يشهد انه مريض بالعيب وهو كذلك وظاهره أيضا أن له الرد بشرطه ولو قام به على البائع حال تعلق الرهن ومأمعه به وحكم عليه بأنه لا ارش له وهو كذلك وأما لو حكم عليه بأنه لا رد له فانه ينظر لمذهب الحنابلة فان كان مذهبهم لا رد له مادام في الرهن ونحوه عمل به وان كان مذهبهم لا رد له مطلقا عمل به أيضا ذكره ح ومفهوم ان لم يتغير أنه ان تغير ففيه تفصيل وهو ان التغير اما متوسط أو قليل جدا أو مخرج عن المقصود وسياق (ص) كعوده للعيب (ش) تشبيهه في الردان لم يتغير أي كعوده أي المبيع لبائعه بعد خروجه من ملكه غير عالم بالعيب سواء كان ذلك العيب هو العيب القديم أو غيره كعيب حدث عند المشتري في زمن العهدة حيث اشترى بها وينبغي أن يكون عوده لتفليس أو فساد كعوده للعيب وفي ابن عرفة ما يفيد ذلك ومفهوم قوله كعوده انه ان لم يعد اليه فلا يخلو اما أن يكون خرج عن ملكه ببيع أو هبة ثواب أم لا فان كان الاول فلا قيام له وان كان الثاني فله الرجوع على بائعه بالارش (ص) أو بلك مستأنف كبيع أو هبة أو وارث (ش) أي اذا عاد لبائعه بما ذكره رده على بائعه الاول ظاهره ولو اشتراه من مشتريه عالم بالعيب وهو كذلك لانه يقول اشتريته لا رده على بائعه وظاهره ولو اشتراه بعد تعدد الشراء فيه وهو احدى روايتي المدونة وفيها رواية أخرى وهي ان له أن يردده على من اشترى منه وله أن يردده على بائعه الاول وقد أشار الشارح الى ذلك بعد ما ذكر عن ابن القاسم ما يفيد انه يردده على بائعه فقط مانصه وقال أشهب ان عاد اليه ببيع أي وقد تكرر فيه البيع خير بين أن يردده على بائعه الاول كما قاله ابن القاسم وبين أن يردده على بائعه الثاني فان رده على الاول أخذ منه الثمن الاول وان رده على الثاني

روايتي المدونة لا يخفى أن الخلاف المذكور انما هو عند عدم تعدد الشراء فيه وقول الشارح أي وقد تكرر فيه البيع كلام لا معنى له وليس بظاهر وقوله أي وقد تكرر فيه البيع لا حاجة له يدل على ذلك قوله الآتي خسر الخ والحاصل أن ظاهر قول الشارح وهو احدى روايتي المدونة انما هو في تعدد الشراء بان يشتريه عمرو من زيد ثم يبيعه خالد لبيكر ثم يشتريه عمرو من بكر وهذا لا يدل عليه الكلام الآتي لان الكلام الآتي مفروض في عدم التعدد المذكور لانه مفروض في شراء عمرو من زيد ثم يبيع عمرو لخالد ثم يشتريه عمرو من خالد (قوله وقد أشار الشارح الى ذلك) أي الى الرواية الأخرى (قوله مانصه) أي لما نصه

(قوله وفيه تفصيل) حاصله انه اذا عادله بعضه كعبد باع ثم اشترى نصه خيرا للبائع الاول بين قبول النصف المذكور وبين دفع قيمة ما يتوبه من ارش العيب هذا اذا كان المبيع لا يتقسم كقلنا فان كان يتقسم كثوب من ثياب فله رده على بائعه كما يأتي في قوله ورد بعض المبيع (قوله فان باعه لأجنبي) أي قبل اطلاعه على العيب والافلاقيام له لان بيعه دليل على رضاه وقول بعض بعد اطلاعه سبق قلم (قوله أوله) أي لبائعه المفهوم من المعنى اذ ضمير دلس انما هو عائد على البائع فقد اتكل فيه على المعنى (قوله أو بأكثر ان دلس) وهو محمول على عدم التدليس حيث ثبت ذلك عليه أو يقربه والمشتري تخليفه اذا ادعى عليه العلم به حين البيع فان نكل ثبت الرد وقوله أو بأكثر ان دلس (١٤٠) أي باعه قبل اطلاعه على العيب لبائعه بأكثر من الثمن الاول احترازا عما اذا

باعه بأكثر بعد اطلاعه على العيب فيرجع البائع الاول بزائد الثمن ولو مدلسا حيث لم يعلم بالعيب حين شرائه الثاني لتجويزه أنه قد زال فيما يمكن زواله وله رده عليه لانه لما اطلع المشتري الاول عليه قبل البيع فكأنه حدث عنده (قوله سواء باعه بمثل ثمنه الخ) انما يرجع اذا باع بمثل الثمن لعود ثمنه اليه وليس له غيره وأخرى بأكثر وبأقل احتج له ابن القاسم بأنه ان كان باع عالما فقد رضيه فلا كلام وان كان غيبا لم يكن أن أن النقص كان لأجل العيب ولم لا يجوز أن يكون النقص من حوالة السوق أو غيرها (قوله فلا يرجع له على بائعه) الذي هو المشتري الاول بالزيادة وليس له رد المبيع عليه لظلمه (قوله وتقع المقاصة الخ) لا يعقل مقاصة بعد هذا التصوير لانه اذا كان البائع يرجع بأخذ الثمن الذي هو خمسة عشر مثلاً ثم اذا اراد المشتري الرديده له وبأخذ منه العشرة فأنى تعقل مقاصة أو رجوع بأزيد (قوله وان باعه لبائعه بأقل) أي قبل اطلاعه على العيب فان قيل لم يكن الحكم كذلك أنه رده ثم رد عليه حيث لم يكن مدلسا كما في

أخذ منه الثمن ثم يخير البائع الثاني بين أن يتماثل أو يرد على المشتري الاول وان رده عليه فله أن يرد على البائع الاول انتهى المراد منه وكلام المؤلف فيما اذا عادله كله وأما ان عادله بعضه ففيه تفصيل مذكور في الشرح الكبير (ض) فان باعه لأجنبي مطلقاً وله بمثل ثمنه أو بأكثر ان دلس فلا رجوع والارد ثم رده عليه وله بأقل كمل (ش) يعني أن المشتري اذا باع ما اشتراه قبل اطلاعه على عيبه القديم لغير بائعه فلا رجوع على بائعه بشئ سواء باعه بمثل ثمنه الذي اشتراه به أو بأقل أو بأكثر وهو مراده بالاطلاق وان باعه لبائعه بمثل الثمن سواء كان البائع دلس عليه أم لا أو بأكثر وكان دلس عليه فلا رجوع للمشتري أيضا على بائعه بشئ ولا رجوع للبائع على المشتري بالزائد وان لم يدلس عليه فان المبيع يرد على المشتري وهو البائع الثاني بأكثر ان شاء البائع الاول وأخذ منه ثمنه ثم ان شاء المشتري تمسك بالمبيع المعيب وان شاعرد ذلك على بائعه الاول وأخذ منه ثمنه وتقع المقاصة بينهما ويدفع ما فضل للبائع الاول وان باعه لبائعه الاول بأقل مما اشتراه منه كمالوا باعه بعشرة ثم اشتراه منه بمائة فان البائع الاول يكمل للمشتري ثمنه فيدفع له الدرهمين ببقية ثمنه دلس أم لا فالمراد بالأجنبي ما عدا البائع ولو ابنه أو أباؤه فالضمير في له عائد على ما يفهم من المعنى اذ ضمير دلس انما هو عائد على البائع فقد اتكل فيه على المعنى (ض) وتغير المبيع ان توسط فله أخذ القديم وودع الحادث (ش) هذا شرح لمفهوم قوله ان لم يتغير ومحصله ان العيب الحادث عند المشتري لا يخلو من ثلاثة أقسام يخرج عن المقصود ويخرج عن المتوسط بينهما ويأتي أمثلة كل واحد كالمؤلف هنا أن المشتري اذا حدث عنده عيب متوسط واطلع على عيب قديم انه يخير بين أن يتماثل بالمبيع وبأخذ ارش العيب القديم من البائع أو يرد ويدفع ارش العيب الحادث عنده وهذا التخير مالم يقبله البائع بالحادث فيمنع فيصير ما حدث عند المشتري كالعدم ويخبر بين أن يتماثل ولا شئ له أو يرد ولا شئ عليه كما يأتي في قوله الا أن يقبله بالحادث أو يقبل فكالعدم وقوله وتغير المبيع الخ كان البائع مدلسا أو غير مدلس وكلام المؤلف في تغير المبيع في عينه بغير سببه وأما بسببه فسيأتي في قوله وفترق بين مدلس وغيره ان نقص ثم ان التخير ليس في كل أفراد الحادث المتوسط بل في بعضها كما يأتي في ضمن الدابة من أنه اذا رد لاشئ عليه في الحادث وان تمسك وأخذ ارش القديم وهذا على ظاهر المؤلف من أنه من العيب المتوسط يأتي ما فيه ولما كان العيب عرضا لا يقوم بنفسه بل بغيره أشار الى بيان معرفة قيمته مرتباً على قوله ورده بقوله (وقوما) أي القديم والحادث (يتقويم المبيع) أي بسبب تقويم المبيع معيباً بالقديم

ببعضه بأكثر فالجواب أنه لما باعه بأكثر يحتمل أنه يتماثل به لانه انما رغب في بيعه بأكثر لزيادة بخلاف ما اذا باعه بأقل فانه يبعد أن يتماثل به فلذلك لم يكن له هنا الا التكميل وأما لو باعه بعد اطلاعه على العيب بأقل لم يكمل دلس أم لا (قوله فيدفع له الدرهمين ببقية الخ) ابن عبد السلام في تكميله اذا لم يكن مدلسا نظرا لما كان أن يكون النقص من حوالة السوق كما هو حجة ابن القاسم فيما اذا باعه لأجنبي بأقل (قوله من ثبات الخ) أي فالتقويمات الثلاثة انما هي حيث اختار الردفان اختار التماسك قوم تقويم بعضها وبالقديم فقط ليعلم النقص بينهما حتى يرجع به أو يسقط بنسبته من الثمن ويصير الثمن ماعداً (قوله أي بسبب الخ) ظاهر العبارة أن عند ناشئتين تقويم المبيع معيباً بالقديم والحادث وتقوم بنفس العيب القديم والحادث وان الاول سبب في الثاني وليس كذلك لانه

ليس عندنا لا تقويم ذات المبيع باعتبار كونه معيبا (قوله ثم بالحادث) هذا الترتيب أولوى (قوله ليس في تقويمه صحيحا) أى أنه لو حل المصنف على تقويمه صحيحا لم يعلم منه تقويم العيب مكررا وهذا لا يفيد كلامه وأجيب بأنه لا فائدة لتقويمه بالعيبين إلا بسبقهما بشئ وهو تقويمه سالما (قوله وبعبارة الخ) الظاهر العبارة الأولى ويمكن توجيهها بأن (١٤١) يقال تقويم العيب أى يكون بعينه

لا بذاته إذا العيب لا يقوم وإنما تقوم الذات التي قام بها العيب (قوله دال على ثلاث تقويمات الخ) فإن قلت عند الردف الموجب لتقويمه صحيحا قلت أفاد بعض الاشياخ ان النسبة في ذلك الرفق بالمشتري وذلك لأنه لو كانت قيمته صحيحا عشرة وبالقديم ثمانية وبالحادث ستة فالحادث ينقصه اثنين فلونسبت للثمانية لازم أن يدفع ربع الثمن فلما نسب للعشرة وجدناه خسا فيدفع خمس الثمن (قوله يوم ضمان المشتري) أى وضمنان المشتري يختلف باختلاف الثمن (قوله يختلف الخ) في شموله للفايد نظر لان حصول المتوسط فيه عند المشتري مفيت (ردا للعيب فاسدا كابدل عليه قوله وبتغير ذات غير منلى وحينئذ فان كان متفقا على فساد مضي بالقيمة يوم القبض ولا يقوم صحيحا ولا بالعيب الحادث وان كان مختلفا في فساد مضي بالثمن ويقوم صحيحا وبالعيب القديم ليعلم مقدار ما ينوبه من الثمن الذي وقع عليه العقد فانه لا يلزم دفعه كله لانه انما دفع على ان المبيع سالم فتبين انه معيب (قوله على قيمته غير مصبوغ) أى معيبا (قوله وقيل يكون شريكا بقيمة الصبغ) زاد أم لا (قوله بكصبغ بكسر الصاد الخ) لا يعني انه اذا نظر للكسر وحده لا يتم والمفتح وحده لا يتم لان المتطورة الامر ان

ثم بالحادث ولا بد من تقويم المبيع صحيحا أيضا وهذا لا يفيد كلامه لانه ليس في تقويمه صحيحا تقويم المعيب وكلامه في تقويمه يندرج فيه تقويم العيب مكررا وبعبارة الباء للعيب أى تقويم العيبان مع تقويم المبيع صحيحا فكلامه دال على ثلاث تقويمات ثم ان قوله فيما مرفيع قوم سالما ومعيبا الخ ليس فيه مع قوله هنا وقوما بتقويم المبيع الخ تكرار اذا الاول مفروض فيما اذا فات المبيع وما هنا فيما اذا لم يفت وحدث عنده عيب وأراد التمسك به أو رده والمعتبر في التقاويم الثلاثة (يوم ضمان المشتري) للبيع لا يوم العقد ولا يوم الحكم وضمنان المشتري يختلف بحسب كون المبيع صحيحا أو فاسدا ثم الصحيح يختلف بحسب الاشياء المبيعة فقد يكون المبيع أمة متروضة وقد يكون ثمارا وقد يكون محبوسا للثمن أو لا شاهد وقد يكون غائبا (ص) وله ان زاد بكصبغ أن يرد ويشترك بما زاد يوم البيع على الاظهر (ش) يعنى ان المشتري اذا زاد المبيع عنده بما أضافه اليه من ماله بصبغ وخياطة ونحوهما من غير حدوث نقص عنده فاما أن يتماسك أو يأخذ أرش العيب القديم أو يرده ويشترك بما زاد بصبغه على قيمته غير مصبوغ فان كانت قيمته مصبوغا خمسة وعشرين وقيمته معيبا غير مصبوغ عشرون فقد زاده الصبغ الخمس فيكون شريكا به وسواء دلس البائع أم لا وقيل يكون شريكا بقيمة الصبغ كالاستحقاق فانه اذا اشترى ثوبا فصبغه ثم استحق من يده فأبى المالك أن يعطى قيمة الصبغ وأبى المشتري أن يعطى قيمة الثوب فالمشتري يكون شريكا بقيمة الصبغ وفرق للشهور بأنه في الاستحقاق أخذ من يده قهرا وقد لا يزيد الصبغ فيذهب ذلك باطلا بخلاف العيب فان خيرته تنقضي عنه الضرر وقولنا من غير حدوث نقص عنده احتراز عما اذا حصل عنده نقص وزيادة فهو قوله الا ترى وجبر به الحادث وقوله بكصبغ بكسر الصاد ما يصبغ به ويفتحها المصدر ولو بالقاء الریح الثوب في الصبغ وأدخلت الكاف الخياطة والكس وما أشبه ذلك مما لا يفصل عنه أو يفصل عنه بفساد والتقويم المذكور يوم البيع على ما رجحه ابن يونس ويوم الحكم على ما استظهره ابن رشد فصول قوله على الاظهر على الأرجح وقوله يوم البيع حال من فاعل زاد أى حال كون ما زاد معتبرا يوم البيع وليس متعلقا بقوله زاد لان الزيادة ليست يوم البيع بل معتبرة فيه والظاهر أن المراد بيوم البيع يوم ضمان المشتري كما أشار به بعض ولو صبغه فلم يزد ولم ينقص كان بمثابة ما لو لم يحدث عنده عيب وسواء كان البائع مدلسا أم لا فله أن يرد ولا شئ عليه أو يتماسك أو يأخذ أرش العيب ولو نقصه الصبغ فان كان البائع مدلسا فله رده من غير أرش أو حجب أو أخذ الارش وان كان غير مدلس فله بحكم للعيب الحادث (ص) وجبر به الحادث (ش) يعنى ان المشتري اذا حصل عنده مع الزيادة عيب فان الزيادة من خياطة وصبغ وشمين وولد تجبر العيب الحادث من قطع واتسكاج وغيرهما وكيفية الجبر ان الزيادة ان ساوت النقص الذي حدث عنده فلا شئ له ان يتماسك ولا شئ عليه ان يرد لان خيرته تنقضي ضرره فان نقصت عنده بأن جبر به بعض جبر فان تماسك أو أخذ أرش القديم وان رد دفع أرش الحادث الذي لم يجبر به الزيادة وان زادت فله أن يرد ويشترك بما زاد وبأى

معاقبة نظر للمادة في ذاتها باعتبار تحملها للاحمرين معا (قوله أو يتماسك أو يأخذ أرش العيب) كذا في عيب ناقلا عن الشيخ سالم عن المدونة واعترضه شيخنا السلوكي المصواب انه اذا تماسك لا يرجع بشئ ثم بعد كتي هذا رجعت خط الشارح فوجدته جبر بالقلم على قوله فله أن يرد ونهية الشطب قوله أرش العيب (قوله ان الزيادة ان ساوت الخ) أى فلو كانت قيمته سالما مائة وبالقديم تسعين وبالحادث ثمانين وبالزيادة تسعين لساوى الزائد النقص فاذا زدت فلا غرم وان تماسك لا شئ له وان كان خمسة وثمانين غرم مع الرد نصف عشر

الثمن وخسة وتسعين شاركا بمثل ذلك وهذه التقويمات انما هي مع الرد وان تمسك لم يرد على القيمتين الاوالتين (قوله في الثانية) أي التي هي قوله وان نقصت عنه الخ (٤٣) (قوله أن يقوم سالما) أي بمائة كما قررنا وقوله ومعييبا بالعب القديم هو تسعون كما قررنا

وقوله وبالزيادة بأن يقال ما قيمته بعد أحداث الصبيغ فيقال خمسة وعشرون فإنه اذا ورد نقص عشر آثنان لانه آل الامر أن الحادث انما نقصه نصف العشر وان كان ابتداء انما نقصه العشر ولا حاجة الى أن يقوم بالعب الحادث بدون الجبر الخاص بل بالزيادة وقوله وفي الثالثة أي التي هي قوله وان زادت الخ وقوله وبالزيادة ان أراد الردأي ويكون شريكا بتلك الزيادة (قوله فمع التدليس لاشئ عليه ان ردوله التماسك) وأخذ القديم والخاص ان تفصيل الشقة ثيابا بعدم المعتاد بالنسبة للتدليس من حيث ان المشتري اذا رد لاشئ عليه وعدم المتوسط من حيث انه اذا تمسك يرجع بأرض العيب القديم وقوله أو صبغها صبغا معتادا أي فان البائع اذا كان مدلسا ونقصت بذلك الصبيغ ورد المشتري لاشئ له واذا تمسك يرجع بأرض العيب القديم وبعد حينئذ من المتوسط لاسن المعتاد لانه لو جعل ذلك من المعتاد مطلقا كان اذا تمسك لا يرجع بأرض العيب القديم كما يتبين مما يأتي قال المصنف في التوضيح فلو كان الصبيغ منقصا كان له الرد بغير عزم ان كان البائع مدلسا أو حبسها وأخذ الأرض اه (قوله وكلام المؤلف في الثياب الخ) في عب لكن يقدح في التخصيص بالثياب

قوله وله ان زاد الخ وله ان يتمسك وأخذ أرض القديم وكيفيته التقويم في الثانية ان يقوم سالما ومعييبا بالعب القديم وبالزيادة ان أراد الرد وان أراد التماسك أسقط الزيادة وفي الثالثة يقوم بمعييبا بالعب القديم وبالزيادة ان أراد الرد وان أراد التماسك أسقط الزيادة وقوم سالما ومعييبا بالعب القديم وقوله وجبر به الحادث أي في غير المدلس وأما هو فلا يجبر به بالزيادة شئ وشاركت بهام مطلقا وتنسب القيمة للعب القديم ولما جرى في كلامه ذكر أحكام التدليس وان المدلس يخالف غيره في بعض أحكام ذكر أن المسائل التي يفرق فيها أحكامهما سنة وسنذكر ما زيد عليه بقوله (ص) وفرق بين مدلس وغيره ان نقص (ش) فرق مبني للفعول والمدلس هو العالم بالعب وقت البيع وغيره هو من لم يعلمه أو علمه ونسبه وقت البيع في ما فرق بينهما أن الثياب اذا نقصت عند المشتري بسبب تصرفه فيها تصرفا معتادا ولم يكن النقص ناشئا عن الانتفاع بها كمن قطع الشقة ثيابا أو سرق أو بل أو صبغها صبغا معتادا فمع التدليس لاشئ عليه ان ردوله التماسك وأخذ الأرض القديم وسواء غرم للقطع أو الصبيغ ثمن أم لا على مذهب ابن القاسم والقطع المعتاد هو ما اعتاده المتابع في بلده أو في بلده يسافر اليها ولو لم يعتد ببلده البائع ومع عدم التدليس رد الأرض ان رد أمواله كان غير معتادا فهو فوت ولو كان البائع مدلسا أو يتعين الرجوع بالأرض وأماله كان النقص ناشئا عن الانتفاع به كالثوب يلبسه ليسا يتقصه فانه يرد مع الثوب قيمة اللبس لانه صون به ماله ولو كان البائع مدلسا واقتضاض الامة كالبس على ما في الرواية وقال ابن الكاتب لا يلزم قيمة الاقتضاض كقطع الثوب وجعله وفرق دالة على الجواب وان نقص معطوفة على ان زاد أي وان نقص المبيع فرق في نفسه بين مدلس وغيره وفيه حينئذ دلالة على ان الزيادة لا يفرق فيها بين مدلس وغيره بخلاف النقص وقوله ان نقص أي نقصا متوسطا حاصل عند المشتري وكلام المؤلف في الثياب لافي الحيوان ولا في الدور أي العقار ونحوه في المدونة ونصه وكما حدث بالدور والرقيق والحيوان من عيب مفسد أي متوسط فلا يرد ان وجد به عيبا قديما لا بما نقصه ذلك عنده سواء دلس البائع أم لا بخلاف الثياب يفعل بها ما يفعل بثمنها كصبغها وقصرها وتقطيعها قصانا أو سرقا أو يلات أو أقبية والجلود خفافا أو نعلا وسائر السلع اذا عمل بها ما يعمل بثمنها مما ليس بقساد فان المتابع يحسب ان فعل ذلك بين حبسها والرجوع بقيمة العيب وردها وما نقصت وهذا اذا كان البائع غير مدلس فان كان مدلسا فلا شئ له على المتابع ان رد لأن المدلس كالأذن وله الأرض ان تمسك اه لعل الفرق ان التدليس في الحيوان والعقار ينذر والنادر لاحكمه ويكثر في الثياب والكثير يقصد ويراعى في نفسه (ص) كهلا كه من التدليس (ش) أي فرقوا في نقصه عند المشتري كما فرقوا في هلا كه عنده بين أن يكون بسبب عيب التدليس أو بغيره فانه سرق المبيع فقطعت يده أو أبقى فهلك فيه فان كان البائع دلس بابقه أو سرقته بأن علم وكنم فلا شئ على المشتري من ذلك ويرجع بجميع ثمنه وان كان غير مدلس فمن المشتري وفي عبارة المؤلف نظر اذا لا يتأقى التفريق مع الهلاك بعيب التدليس فلو قال كهلا كه بالعب لكان أولى أي فان كان هذا العيب الذي هلك بسببه دلس به البائع فلا شئ على المشتري والافهوم منه والجواب ان هنا حذف معطوف أي كهلا كه من التدليس وغيره ويدل على هذا المقدر ظهور

قوله الا في الآن يهلك بعيب التدليس أي فان قضية الكلام الا في انه اذا كان البائع مدلسا الخ وورده المشتري أنه لا يرد أرض العيب الحادث (قوله والجواب) لا يخفى على هذا الجواب ان ظاهر المعنى يفرق عند الامر بين يفرق بين المدلس وغيره على حد ما قبل في غيره وليس كذلك بل يعنى أنه يفرق بين المدلس وغيره الذين تضمنت تلك الحالة فالمدلس حكمه كذا وغيره

المعنى

حكمه كذا اه (قوله أى فى صورة البيع على التبرئ الخ) لا يخفى ان هذا الحل لا يأتى على ظاهر المصنف لان المصنف قال وتبرع بمال
يعلم فلا يعقل أن يقال مع فرض أنه لم يعلم بالعيب وتبرأ منه أن يفرق بين المدلس العالم وغيره الذى ليس بعالم وجوابه ان معنى كلام
المصنف على هذا الحل وتبرع بمال يعلم فى زعمه أى اذا قال لأعلم به عيباً فإن كان فى نفس الامر كذلك فغير مدلس والافهم مدلس ويتبين
كونه فى نفس الامر كذلك أم لا باقراره أو بشهادة يئنه عليه (قوله والاستحقاق) مبتدأ وقوله كالعيب خبر (قوله ولو أدى المشتري الجعل
الخ) الظاهر ان ذلك اذا اشترطه عليه البائع وأما لو تبرع به المشتري على السمسار ابتداءً واشترطه السمسار على المشتري فلا يرجع
به على البائع (قوله ولو كان البائع مدلساً) أى هذا اذا كان البائع غير (١٤٣) مدلس بل ولو كان مدلساً ولا فرق حيث يثبت

أن يتفق مع السمسار على التدليس
أم لا فالصور ثلاث وقسوله وان لم
يرد فلا جعله الا كذا أى فله الجعل
فى صورتين الاولى أن يكون
البائع غير مدلس الثانى أن
يكون مدلساً ولا يتعامل مع
السمسار على التدليس فالصور
ثلاث أيضاً فجملة الصور ست هكذا
قال الشيخ سالم وقال عج مخالفاً
لذلك ما نصه وحاصل ما يفيد النقل
أن البائع اذا كان غير مدلس ورد
المبيع فان السمسار يرد الجعل
ولو كان السمسار غير مدلس
وأما ان لم يرد المبيع فان السمسار
المسمى ان لم يكن مدلساً وانظر
اذا كان مدلساً والظاهر أنه كذلك
لان من جهة السمسار أن يقول قد
فعلت ما جعلت لى فيه العوض وان
كان البائع مدلساً فان كان السمسار
غير عالم بالعيب فله المسمى عند ابن
يونس والقاسى سواء رد المبيع
أم لا وان كان عالم به فكذلك هذا
عند ابن يونس الا أن يتفق مع
البائع على التدليس فله جعل مثله
رد المبيع أم لا وأما عند القاسى
فله جعل مثله حيث كان عالم بالم
يرد المبيع فان رد فلا شئ له ولم يفصل

المعنى وهوانه لا تفريق مع هـ لا كمن التدليس كما قلنا وما هـ لك بسماءى زمن عيب التدليس
فهو بمثابة ما هـ لك بعيب التدليس فليس داخل في الغرور ويدل على هذا ما يأتى (ص) وأخذه
منه باكثر (ش) أى كما فرقوا فى أخذ البائع المبيع من المشتري باكثر مما باعه له كبيعته بعشرة
ثم اشتراه منه باثنى عشر فان كان البائع مدلساً فلا رجوع له بشئ والارده ثم رد عليه كما مر
فى قوله وبأكثر ان دللس فلا رجوع والارده ثم رد عليه (ص) وتبرع بمال يعلم (ش) أى وافرقت بين
مدلس وغيره فى التبرئ أى فى صورة البيع على التبرئ وهوان علم بعيب وتبرأ منه لم تنفعه
البراءة لان بكتمة اياه صار مدلساً ومن تبرأ من عيب لم يعلمه تنفعه البراءة وهذا خاص بما اذا
كان المبيع رقيقاً كما هو من ان البراءة لا تنفع الا فيه مما لم يعلم ان طالت اقامته عنده وفى
كلام المؤلف حذف الواو وما عطف أى وتبرع بمال يعلم ومما علم (ص) ورد سمسار جعله
(ش) أى وكما فرقوا فى رد سمسار جعله لا أخذه من البائع اذا ردت السلعة على البائع فلا يرد
السمسار الجعل الى البائع المدلس بل يفوز به السمسار ويرده اليه ان كان غير مدلس ابن يونس
اذا رد بحكم ما كم أما ان قبله البائع متبرعاً لم يرد كالاتاة والاستحقاق فى رد الجعل للبائع كالعيب
يفرق بين المدلس وغيره ولو أدى المشتري الجعل من عنده رجوع به على البائع أولاً ثم البائع
يرجع به على السمسار ان لم يكن البائع مدلساً وأما ما دفعه المشتري حلاوة للسمسار على تحصيل
المبيع فلا يرجع به الا أن يعلم السمسار فى المبيع عيباً والمأخوذ من المدونة أن جعل السمسار على
البائع عند عدم الشرط والعرف وللسمسار تخليف البائع أنه لم يدلس ولو كان السمسار نفسه
مدلساً فرد المبيع فلا جعل له ولو كان البائع مدلساً وان لم يرد فلا جعله الا أن يتعامل مع البائع
على التدليس فله أجره مثله (ص) ومبيع محله ان رد بعيب (ش) يعنى ان على البائع المدلس
رد المبيع الذى نقله المشتري الى محل قبضه أى الى المحل الذى قبضه فيه المشتري ونقله عنه
الى محل آخر وعليه أيضاً أجره نقل المشتري له الى يته ف يرجع المشتري به او لا يرجع عليه باجرة
جمله اذا سافر به قاله ابن رشد ذكره الغرناطى (ص) والاردان قرب والافات (ش) أى وان لم
يكن البائع مدلساً فان على المشتري رده ان نقله لموضع قريب فان بعد فوات ووجب للمشتري
الرجوع بأرش العيب فقوله ومبيع عطف على سمسار أى فرق بين مدلس وغيره فى رد مبيع
لكذا أى فالمدلس يأخذه فى ذلك المحل ولا يلزم المشتري رده الى محل الاخذ وغيره أشار اليه
بقوله والاردان قرب أى وان لم يكن مدلساً فى هذا الفرع الاخير رده المشتري ان قرب
بأن يكون لا كافة فيه وان بعد فوات (ش) كجف دابة وسمها وعى وشلل وتزويج أمة (ش)

بين اتفاقه مع البائع وعدمه اه (قوله ولا يرجع عليه باجرة حله اذا سافر به) الا أن يعلم أن المشتري ينقله لبلده فكذلك لداره (قوله
والاردان قرب) ما ذكره المصنف من التفرقة بين القرب والبعد تبع فيه التيطى والذى لابن يونس وابن رشد أنه اذا نقله والبائع
غير مدلس فهو كعيب حدث عنده فيخير بين أن يرد أو يتمسك ويرجع بأرش العيب من غير تفرقة بين القرب والبعد (قوله أى فرق
الخ) هذا الحل بحسب الفقه أى والافاتن مشكل فى فهمه لان ظاهره أن قوله ورد مبيع محله يفرق فيه بين المدلس وغيره فان كان
مدلساً فحكمه كذا والافحكمه كذا مع أن قوله ورد مبيع محله معناه على بائه ان كان مدلساً (قوله كجف دابة) أدخل بالكاف
ما كان من عيوب الاخلاق كزنا وشرب وسرقة وإباق حدث عند المشتري ثم اطلع على عيب قديم ففى المتوسط

(قوله في غيرها) أي كعبد أو أمة ليس بعيب (١٤٤) وهو كذلك إلا أن يحدث عن ذلك عيب متوسط (قوله ليس بعيب) وهو كذلك

كذلك في نفسه والمناسب ليس بعيب (قوله كما هو قول الأكثر) وهو الصحيح ومقابلته أن الولد يجبر عيب النكاح وإن كان أنقص منه وفهم ابن المواز قول ابن القاسم على ذلك (قوله) ومقتضى قوله إذا كانت الخ) أي إلى حد قوله ما بقي (قوله أو يقل) إنما كان له الرد بالقديم ولو قل بخلاف الحادث لأن البائع قد يتوقع تدليسه بخلاف المشتري وهذا استحسن والقياس التسوية قاله في شرح الشامل (قوله المغث الخ) لا يخفى أنه على هذا التفسير يتكرر مع قوله وخفيف حتى فالأولى أن يفسر بأمراض يعارض بعضها بعضاً فيخفف ألها كما قاله البساطي (قوله والمغث) بفتح الميم وسكون الغين (قوله ليس عيب الخ ٣) قد يقال عيب بالنسبة لمن يراد منه فالصغير من الأدنى قد يراد للدخول على النساء وهكذا (قوله ثم برئت) ولو أخذناها أرشاً ولو برئت على شين وذلك لأن شينها من العيب القليل (قوله ذهاب ظفر) وانظر هل المراد الظفر الواحد أو ولو أكثر والظاهر أن ما زاد على واحد متوسط في راحة فقط (قوله وأما ذهاب الأظفار) انظر إلا أكثر (قوله حيث كانت من الحرير) هذا يخالف تفسيره إلا في لقول المصنف وقطع غير معتاد بقوله كتفصيل شقة القطن والكتان قلنسوة أو الثوب الصوف قصا والأولى ما يأتي وهو التعميم في الحرير وغيره كما كتبه شيخنا عبد الله (قوله أي والتغير الخ) ولا يأتي

هذه أمثلة للعيب المتوسط والمعنى أن العيب الحادث عند المشتري المتوسط كهرزال الدابة وسمنها سمنينا والعمى والشلل وتزويج الرقيق ولو عبد أو جبر للمشتري الخيار بين الرد ودفع الحادث والتماسك وأخذ القديم وقولنا سمنينا احترازاً من السمن التي تصلح به فلا يكون عيباً ومقتضى جعل السمن من المتوسط أن له رده ودفع أرشه وهو خلاف ما يجب به الفتوى من أنه إذا رد لا يرد شيلاً إلا من وان تماسك أخذ أرش القديم وعلى هذا فالسمن ليس من المتوسط ولا من المفيت ولا من القليل ومن عده من المتوسط كالمؤلف أراد أنه منه في مطلق التخيير ومفهوم دابة أن السمن والهرزال في غيرها ليس بعيب وهو كذلك (ص) وجبر بالولد (ش) أي وجبر العيب الذي حدث بالمبيع عند المتاع وإن كان غير عيب التزويج بالولد الحاصل عنده ويصير بمنزلة ما لم يحدث فيه عند المشتري عيب فليس له إلا التماسك من غير شيء والرد من غير غرم عليه هذا إذا كانت قيمة الولد تجبر النقص أي تساويه كما هو قول الأكثر وهو الصحيح وهو ظاهر المدونة وإن كانت قيمة الولد أقل من النقص فلا بد أن يرد مع الولد ما بقي ومقتضى قوله إذا كانت الخ أن الولد إذا كانت قيمته أكثر لا يرد البائع الزائد بخلاف الصبي والفرق أن الصبي بسببه بخلافه والسمن كالولد فيما ذكر (ص) إلا أن يقبله بالحادث أو يقل فيكعدم (ش) هذا مستثنى من قوله فله أخذ القديم ورده ودفع الحادث أي إن محل التخيير المذكور إلا أن يقبله البائع بالعيب الحادث عند المشتري من غير غرم عليه أو يقل العيب بعدا بحيث لا يؤثر نقصاً في الثمن كافي الأمثلة إلا تية فلا خيار للمشتري حينئذ في التماسك وأخذ الارش بل إنما له التماسك ولا شيء له أو الرد ولا شيء عليه ويصير الحادث كالعديم لأنه إنما كان له التماسك وأخذ القديم لخسارته لأجل العيب الحادث فحيث أسقط عنه البائع حكم العيب الحادث زال معاوله وهو مذهب المدونة فقوله فكعدم راجع للسئلتين أي إلا أن يقبله بالحادث فكعدم أو يقل فكعدم ثم أخذ في أمثلة العيب القليل جداً بقوله (ص) كوعك ورمد وصداع وذهاب ظفر وخفيف حتى ووطء ثيب وقطع معتاد (ش) الوعك يسكون العين المهملة الجوهري مغث الخي والمغث ضرب ليس بالشديد وأدخلت الكاف ما لو حدثت عنده موضحة أو منقولة أو جائفة ثم برئت أو شرب خمر أو أباق ومنها الرمد والصداع أي وجع الرأس ومنها ذهاب الظفر ولو في راحة وأما ذهاب الأظفار فعيب متوسط في الرائحة فقط وذهاب الأصابع من المتوسط مطلقاً ومنها خفيف الخي وهو ما لا يمنع التصرف ومنها وطفه الثيب والقطع المعتاد وهو أن تقطع الشقة لما ترادفه قاله ابن عرفة وبعبارة وهو ما جرت المادة بفعل مثله في المبيع وغير المعتاد مقابله ثم إن فسر المعتاد بقطع الشقة نصفين كان من المعتاد مطلقاً وإن فسر بجعلها قصاً أو قباً فهو من المعتاد بالنسبة للمدلس وهو من المتوسط بالنسبة لغيره والأولى جعله على الأول لأنه الطاهر من كلامه من فسر بالثاني وقيد كلام المؤلف بالمدلس فقد جعله على خلاف ظاهره بلاداع لذلك وأما جعلها اقلاً عا وحقها فهو وفوت حيث كانت من الحرير ولما أنهى الكلام على العيبين المتوسط والخفيف شرع في المفيت فقال (ص) والمخرج عن المقصود مفيت فالارش (ش) أي والتغير الحادث عند المشتري المخرج عن المقصود ومن المبيع بذهاب المنافع المقصودة منه مفيت للرد سواء كان البائع مدلساً أو غير مدلس فالواجب التماسك بالعيب القديم والارش واجب على البائع للمشتري فقوله والمخرج أي والتغير المخرج لان كلام المؤلف في التغير وتقدير الموصوف بالعيب فاسد لان كبير الصغير ليس عيباً وقوله فالارش أي

هنا وجبر به الحادث المتقدم في العيب المتوسط كما قال عجم وقال الشيخ سالم يأتي هنا إذا جبر بخياطة ولحموها يصير متوسطاً فيتمتعين ولا يقال صار كالعديم في حق المدلس لأننا نقول هذا في المتوسط ابتداءً انظر ك (قوله سواء كان الخ) وما تقدم من أنه يفرق بين المدلس

وغيره ان نقص فيه اذا كان القطع معتادا وأما غير المعتادة فقيت (١٤٥) ولودلس البائع (قوله ككبر صغير) في مبيع براد صغيره

كدخول على النساء والمراد بكبره بلوغه وانظر لوراهاق والطاهر انه ليس فوتاه عدم فوات المقصود كما ذكر بعض الشراح وصغير غنم يراد للحمه كما يفهم ذلك من جعله مثالا للخروج عن المقصود (قوله ومنها اقتضاض بكر) بالقاف والقاء واقتصر في الصحاح على الاول (قوله وهو خلاف قول مالك) الراجع قول مالك (قوله بل يزيدا) لما يترتب على ذلك من سمنها (قوله فلتسوة) كأن المراد الجنس فلا ينافي ان الشقة تجعل قلائس (قوله أو الثوب الصوف قيصا) هذا في شأن بلدة يجعلون الثوب الصوف قفطانا ولا يجعلونه قيصا وأما في عرف بلادنا فيجعلون الثوب الصوف قيصا (قوله فاقتمهم نهرا) أي دخل نهرا (قوله كونه في زمن اباقه) حقيقة أو حكما كما اذا لم يعلم له خبر هل هلك أم لا (قوله وهلك) الواو عاطفة لاحال لان الهلاك ليس في وقت البيع والحال المقدرة شرطها أن يكون المقدر لها المتكلم بدر (قوله ان لم يكن رجوعه على بائعه) أي بأن أعدم أو غاب غيبة بعيدة ولا مال له فان أمكن رجوعه على بائعه فانه يرجع على بائعه بقيمة العيب ويرجع بائعه على الاول بالاقول من الارش أو كمال الثمن قاله الزرقاني ان من حجة المدلس أن يقول ان كان الارش أقل لم ينقص عليك بتدليس سوى ما دفعته من الارش وان كان الثمن أقل فلا رجوع لك على لو هلك بذلك الا بما دفعته لي (قوله لانه لما رضى الخ) فان قيل على القول

فيتعين الارش عند التنازع وأما عند التراضي فعلى ما تراضيا عليه وطريق الارش أن يقوم سالما ومعيبا أو يأخذ من الثمن القسبة ثم أخذ في أمثله المقيت بقوله (ص) ككبر صغير وهم واقتضاض بكر وقطع غير معتاد (ش) يعني أن العيب الحادث المقيت عند المشتري الموجب للرجوع للارش ككبر الصغير وهم الكبير وهو أن يضعف عن المنفعة المقصودة منه ولا يمكنه الاتيان بها وظاهره عمومته في العاقل وغيره وهو واضح ويدل عليه التعليل بأن الصغير جنس والكبير جنس وتقييم الزرقاني ذلك بغير الابل ليس في كلامهم ومنها اقتضاض بكر كما قاله ابن رشد في كتابه المذهب في تحرير المذهب وهو خلاف قول مالك انه من المتوسط وقيد الباجي قول مالك بالعليا وأما الوحش فلا يتقصها بل يزيدها ومنها القطع الغير المعتاد وسواء كان البائع مدلسا أو غير مدلس كتفصيل شقة القطن والكتان قلنسوة أو الثوب الصوف قيصا ثم أخرج من المقيت الموجب للارش على البائع بعض مقيتات فيها الرجوع للمشتري بجميع الثمن على البائع لا بالارش فقط بقوله (ض) لأن الأنيه لك بعيب التدليس أو بسماوي زمنه كونه في اباقه (ش) يعني أن محل رجوع المشتري بالارش على البائع فيما اذا حصل عند المشتري مقيت ان لم يهلك المعيب من المشتري بسبب عيب التدليس أو بسماوي في زمن عيب التدليس فان هلك بعيب التدليس الذي دلل به البائع على المشتري بأن علم به وقت البيع ولم يبينه كالدلس بحر ايمته فخارب فقطل أو بالابق فابق فاقتمهم نهرا فأت أوردت فأت أودخل بحرا فتمت منه حبة فأت أوهلك من الله من غير سبب لكن في زمن عيب التدليس كونه في زمن اباقه المدلس به فان المشتري يرجع على البائع بجميع الثمن ولا شيء عليه فيما حدث عنده من الهلاك ويدخل فيه ما اذا باعه أمة خاملة لا ودلس عليه بحملها فأتت من الولادة ولو ادعى المشتري أن العبد أتى من عنده وخالفه البائع بعدم موافقته على أنه دلس عليه بالابق فالقول قوله ويرجع بثمنه لكن له تخليفه أنه ما غيبه وعلى البائع تحصيله واحترز بقوله زمنه مما اذا هلك بسماوي في غير زمن عيب التدليس فان المشتري لا يرجع الا بالارش ولما ذكره لا كونه عند المشتري بعيب التدليس ذكره اذا هلك عند غير المشتري منه بذلك فقال (ص) وان باعه المشتري وهلك بعيبه يرجع على المدلس ان لم يمكن رجوعه على بائعه بجميع الثمن فان زاد فللثاني وان نقص فهل يكمل الثاني قولان (ش) يعني أن المشتري من المدلس اذا باع ما اشتراه قبل اطلاقه على العيب وهلك الشيء المباع عند المشتري الثاني بسبب عيب التدليس وتعذر رجوعه على بائعه وهو المشتري الاول فان المشتري الثاني يرجع على البائع المدلس بجميع الثمن الذي أخذه المدلس من المشتري الاول لكشف الغيب أنه لا يستحقه لتدليس ثمة ان كان الثمن الذي أخذه المشتري الثاني من المدلس مساويا لما خرج من يده للبائع الثاني وهو المشتري الاول فلا اشكال وان زاد لما أخذ من المدلس على ما خرج من يد المشتري الثاني فيبقى بيده الى أن يؤديه للمشتري الاول وهو بائعه الغير المدلس وان نقص الثمن الاول المأخوذ من المدلس عن ثمن المشتري الثاني الذي دفعه لبائعه وهو المشتري الاول كالأول كان المدلس باعه بعشرة وباعه المشتري منه لا آخر باثني عشر فهل يكمل البائع الثاني لمشتريه ثمنه بأن يدفع له درهمين تمام ثمنه وهو الذي حكاه المازري وابن شاس لانه قبض ذلك الزائد فيرجع عليه به أولا يكمله الثاني وليس للثالث وهو المشتري الثاني غير العشرة التي قبضها من المدلس وحكاه في النوادر وكتاب ابن يونس لانه لما رضى باتباع الاول فلا رجوع له على الثاني قولان وقيد الثاني بأن لا يكون الثمن الاول أقل من قيمة العيب من الثمن الثاني والا فيرجع على بائعه بتمام قيمة عيبه كالأول باعه الثاني

(١٩ - خريش خامس) الثاني انما رضى باتباعه لضرورة انه لم يمكنه الرجوع على الثاني فالجواب أنه كان يمكنه أن يصبر حتى يحضر الثاني

فلما لم يصبر لم يكن له رجوع عليه (قوله على تنازع المتبايعين في العيب) أي المشارة بقوله ولا بائع أنه لم يأت وقوله أو في سبب الرديه هو المثار له بقوله ولم يخلف مشتراد عيت رؤيته الابدعوى الاراعة (قوله الابدعوى الاراعة) هذا في الخفي والظاهر الذي يخفى عند التقلب على من لم يتأمل ولا يخفى غالباً على من تأمل ككونه أعمى وهو قائم العينين أما الظاهر الذي لا يخفى غالباً على كل من اختبر المبيع تقلباً يكون الأعمى مفقداً أو مطموس العينين فلا قيام له (قوله بحيث لا يخفى ولو على غير المتأمل) حاصل كلامه أنه يخلف ويرد وقد اعترض بأن الصواب لارده وقد أشار له شب في حل قوله (١٤٦) الإبهامة عادة للمشتري بعائنه وأما الظاهر الذي لا يخفى غالباً ولا على غير المتأمل

بمائة في مثاليها والعيب يتقصه الخمس وخمس المائة عشرون والثمن الأول عشرة فيكمل الثاني للثالث أرش العيب بعشرة * ولما أنهى الكلام على العيب الثابت للمشتري به الرد شرع في الكلام على تنازع المتبايعين في العيب أو في سبب الرديه فقال (ص) ولم يخلف مشتراد عيت رؤيته الابدعوى الاراعة (ش) يعني أن المشتري إذا طلع على العيب وأراد الرد فقال له البائع أنت رأيت وقت الشراء وأنكر رؤيته وطلب البائع عينه فان المشتري لا يلزمه عيب إلا أن يحقق البائع عليه الدعوى بأنه رآه بارأته هو أو غيره فإن حلف رد وان نكل ردت العين على البائع ومثل دعوى الاراعة إذا كان العيب ظاهراً أي بحيث لا يخفى ولو على غير المتأمل أو أشهد على نفسه أنه قلب وعين في الحصر نظر و يصح في يخلف ضم الياء وفتح الحاء وفتح اللام المستددة أي ليس للبائع تخليفه وفتح الياء وسكون الحاء وكسر اللام أي لم يقض الشرع بتخليفه (ص) ولا الرضا به الابدعوى مخبر (ش) يعني أن المشتري لا يلزمه العيب إذا ادعى البائع عليه الرضا بالعيب حين اطلاع عليه إلا أن يحقق البائع عليه الدعوى بأن يقول أخبرني مخبر أنك رضيت به أو تسوقت بالسلعة بعد اطلاعك على عيبها خفية فبذلك يلزمه العيب ما رضيت بالعيب بعد اطلاعك عليه بعد أن يخلف البائع أولاً أخبره مخبر صدق ولو قال أخبرني فلان سقطت عن البائع العيب وان كان المخبر مسخوطاً ثم إن الرؤية مع الاستمرار مستلزمة للرضا فكان يمكنه الاستغناء بالمسئلة الأولى والجواب أنه ذكرها ليرتب عليها ما بعدها من الاستثناء (ص) ولا بائع أنه لم يأت بقاؤه بالقرب (ش) يعني أن من اشترى عبداً فأبى بقرب البيع فقال المشتري للبائع أخشى أنه لم يأت بقرب البيع الا وقد كان عندك أبى فأخلف لي فلا عين عليه وهو محمول على السلامة حتى تقوم بينة وقوله لم يأت بمثال أي أول لم يسرق أو لم يزن أو لم يشرب أو نحو ذلك وقوله لا باقه علة للثني وهو يخلف وقوله بالقرب وأولى بالبعد * ولما أنهى الكلام على العيب المعين جميعه أو المكتوم جميعه شرع في الكلام على ما إذا بين بعضه وكتم بعضه فقال (ص) وهل يفرق بين أكثر العيب فيرجع بالرائد وأقله بالجميع أو بالرائد مطلقاً أو بين هلا كه فيما بينه أو لأقوال (ش) يعني أن البائع إذا بين للمشتري بعض العيب الكائن في المبيع وكتم بعضه الآخر عنه وهلاك المبيع ففيه ثلاثة أقوال القول الأول يفرق بين أن بين إلا كثيراً أن يقول هو يأتى خمسة عشر يوماً وقد كان يأتى عشرين فيرجع المشتري بأرش الرائد الذي كتبه فيقال ما قيمته سليماً فان قيل عشرة قيل وما قيمته على أنه يأتى خمسة أيام فان قيل ثمانية رجع بخمس الثمن و بين أن بين الأقل بأن يقول يأتى خمسة ويكتم خمسة عشر فيرجع بجميع الثمن وكتبه بكتم إلا كثيراً بين شيئاً ولا فرق بين هلاكه فيما بين أو فيما كتم ولا فرق بين المسافات والازمنة ولا يعلم حكم ما إذا بين النصف وينبغي على

فلا قيام به ولا يرجع لعادة ولا غيرها اه (قوله أو أشهد على نفسه) أي في خفي فإذا كان ظاهراً وأشهد على نفسه أنه قلب وعين ورضي فلا رد له ولا عين له (قوله بعد أن يخلف البائع) مذهب المدونة لزوم المشتري اليمين مطلقاً وان لم يخلف البائع عين المخبر أم لا مسخوطاً أو عدلاً حيث لم يخلف البائع مع العدل وان حلف معه لمزم المشتري المبيع ولا يمين على المشتري كما أفاده بعض شيوخنا ويفيده عب (قوله وان كان المخبر مسخوطاً) أي هذا إذا كان المخبر عدلاً بل ولو مسخوطاً إلا أنه إذا كان عدلاً وصدق البائع في أن المشتري أخبره بالرضا حلف البائع ولارد للمشتري فان كذب البائع أو رد اليمين على المشتري حلف على عدم الرضا ورده وهو ما أراد المثارح بما قبل المبالغة المشارة بقوله ولو مسخوطاً والحاصل أن المشتري يخلف على عدم الرضا حيث كان المخبر مسخوطاً أو عدلاً وكذب البائع أو رد اليمين على المشتري فسد بر (قوله ثم إن الرؤية الخ) لا يخفى أن كلا الصورتين الدعوى بعد العقد لكن الأولى ادعى أنه رآه حين العقد وهذه ادعى أنه رآه بعده ولكن

هذا

رضي به فلا يقال أحدهما ينبغي عن الآخر (قوله أنه لم يأتى) بفتح الهمزة وكسرها وقوله يأتى بفتح

الموحدة وكسرها أي ولم يقل أخبرت أو علمت أنه أبق عندك فان قال ذلك فله تخليفه والظاهر أنه يجري هنا في المخبر ما جرى فيما تقدم من التفصيل (قوله ما قيمته سليماً) أي من العيب الذي كتبه فلا ينافي أنه يقوم على أنه يأتى المدة المعينة كذا قررنا (أقول) لا يخفى أنه لا يفرق اطلال بين أن يقول سالماً من العيب أصلاً أو يأتى الزمن الذي عين فان الأمر يؤل إلى حالة واحدة (قوله ولا فرق بين المسافات والازمنة) أما الازمنة فقد تقدم وأما الامكنة كما إذا قال له أنه يأتى من مصر إلى رشيد ثم تبين أنه يأتى من مصر إلى أريمن رشيد

(قوله أو يرجع بالزائد مطلقا) اعترضه المواق بأن الذي نقله ابن يونس (١٤٧) في هذا الثاني انما فرضه فيما اذا بين النصف

(قوله أولا) أي أولا لم يبينه وأوجعني الواو لان بين لا تكون الا بين اثنين ولو قال وغيره لكان أظهر وانظر لو ادعى انه هالك فيما بينه وادعى للمشتري انه فيما لم يبينه والظاهر العمل بقول المشتري (قوله بعض المبيع المقوم المعين) انما قيد بقوله المعين لانه اذا كان موصوفا ووجد عيبا في بعضه فيؤمر بالاتيان ببدله (قوله كما اذا اشترى الخ) الخاص لانه يقوم كل ثوب على حدته على انه سليم من العيب فاذا قومت كل واحد كذلك ثم وجدت المعيب واحدا مثلا فتنسب قيمته على انه سليم للجموع وبذلك النسبة يرجع من الثمن وهو معنى قوله بعد وبعبارة وتقوم كل سلعة الخ ولك طريقة أخرى وهي تقوم جميع المبيع على انه لا عيب فيه لانه على ذلك وقع عليه العقد ثم يقوم ما عدا المعيب فاما قصر رد حصته من الثمن ولو قوم المعيب وحده عرفت النسبة (قوم وتنسب قيمة المعيب) أي على انه سليم (قوله ويرجع بالقيمة) وتعتبر يوم البيع على ظاهر كلام المتقدمين ويجزم به في الشامل وهو المعتمد لا يوم الحكم كما هو اختيار التونسي (قوله ويرجع بقيمة عشرةا) هذه طريقة والطريقة الثانية وهي المعتمدة يرجع بنسبته من قيمة السلعة ولا يخفى أن قيمة بعض السلعة أقل من بعض قيمة السلعة فتدبر (قوله لا إلى قوله ويرجع بالقيمة الخ) أي

هذا القول الرجوع بالزائد كما صرح به بعضهم قولنا مستقلا القول الثاني أن المشتري انما يرجع بأرش ما كتبه عنه البائع سواء بين الاكثر والاقل هالك فيما بينه أو فيما كتبه القول الثالث يفرق بين أن يملك المبيع فيما بينه البائع فيرجع المشتري بأرش ما كتبه عنه البائع سواء كان هو الاكثر والاقل وبين أن يملك فيما كتبه فيرجع على البائع بجميع الثمن سواء بين الاكثر والاقل وهذا مذهب أبي بكر بن عبد الرحمن وما قبله قول غيره من أهل بلد ابن يونس والذي قبله وهو الاول قاله ابن يونس عن غير أهل بلده فقوله بين أكثر العيب أي بين بيان أكثر العيب الخ وقوله بالزائد أي بقيمة الزائد على ما بينه وقوله أو بالزائد المعطوف محذوف أي أو يرجع بالزائد مطلقا والعامل معطوف على يفرق وقوله أو بين هلا كه معطوف على بين أي أو يفرق بين هلا كه فيما بينه أولا يبينه فان هلك فيما بينه يرجع بقيمة العيب وان هلك فيما لم يبينه يرجع بجميع الثمن (ص) ورد بعض المبيع بحصته (ش) يعني أن المشتري اذا اطاع على عيب في بعض المبيع المقوم المعين وليس المعيب وجه الصفقة بأن ينوبه من الجملة بعد تقويم السلع منفردة وضم بعضها الى بعض النصف فأقل فانه يرد بحصته من الثمن كما اذا اشترى عشرة أثواب بمائة وقيمة كل ثوب عشرة والمعيب واحد أو اثنان الى خمسة فيجب التماسك بالخمس السليمة بنصف الثمن ويرد المعيب بحصته فان كان ثوبا يرجع بعشر الثمن وهو عشرة أو ثوبين يرجع بخمسه وهو عشرون أو ثلاثة أثواب يرجع بثلاثة اعشاره وهو ثلاثون أو أربعة أثواب يرجع بخمسه وهو أربعون أو خمسة أثواب يرجع بنصف الثمن وهو خمسون فان كان المعيب وجه الصفقة بان كان ينوبه أكثر من النصف فانه يتعين رد الجميع ولا يجوز التماسك بالاقل كما يأتي وبعبارة وتقوم كل سلعة بغيرها وتنسب قيمة المعيب الى الجميع ويرجع بما يخص المعيب من الثمن وكلام المؤلف في المقوم المعين وأما الشائع وغير المقوم كالثمن فيسبأ ثمان وقوله بحصته أي ما يخصه من الثمن مفوضا على القيم فقوله ويرد بعض المبيع شامل لما اذا كان الثمن نقدا أو غيره مقوما أو مثليا فقوله (ورجع بالقيمة ان كان الثمن سلعة) بيان لحكم بعض أفراد هذا والمعنى أن عن العشرة الاثواب المتقدمة في مثالنا اذا وقع بسلعة كدارق أو يوم البيع مائة فيرجع بقيمة عشرةا عشرةا أو خمسةا عشرون أو ثلاثة اعشارها ثلاثون وعلى هذا الحساب لا بما يقابل ذلك من الدار شركة لضرر الشركة وهو قول ابن القاسم في المدونة وقال أشهب في كتاب محدير يرجع شريك في الدار بما يقابل المعيب فيرجع في المثال بعشرها أو خمسةا الخ (ص) إلا أن يكون الاكثر (ش) هذا راجع لقوله ويرد بعض المبيع المعيب بحصته وتمسك بالباقي إلا أن يكون البعض المعيب الاكثر فلا يرد بعض المبيع بحصته بل انما يتمسك بجميع الثمن أو يرد الجميع وبعبارة راجع لقوله ويرد بعض المبيع بحصته لا إلى قوله ويرجع بالقيمة ان كان الثمن سلعة أي إلا أن يكون المعيب الاكثر فعلا يقتصر على رد بعض المبيع بحصته بل انما يتمسك بالجميع أو يرد الجميع والمراد بالاكثر ثمانا بأن ينوبه من الثمن أكثر من النصف ولو يسيرا وحل منع التمسك بالاقل حيث كان المبيع كله قائما ما ان هلك بعضه ووجد الباقي معيبا فان كان الثمن عينا أو عرضا قد فات رد المعيب بحصته وتمسك بالهالك السليم بحصته كان المعيب وجه الصفقة أو دونه لانه انما صار التراجع في مثلي وهو العين أو قيمة العرض الفائت فكان المبيع مثلي ولورد الهالك أيضا رد قيمته وهو قدره بحصته وهي معلومة لاجل فيها بخلاف ما اذا كان الثمن عرضا لم يفت والمعيب وجه الصفقة فلو تمسك بالسليم بحصته من الثمن

لا اليه فقط أي بل راجع لكل ما تقدم (قوله فكان المبيع مثلي) أي الذي هو العرض الفائت الذي تظفر به الى قيمته (قوله وهو قد لزمه) على المحذوف والتقدير ولا يصح لانه قدره بحصته وقوله وهي معلومة

هو علة لقوله لزمه أي وانما حكمنا بالازم لانهم اعلوه - أي بعد تقويم كل من التسليم والمعيب (قوله الابعث التقويم) أي تقويم العرض الذي وقع غنا فان قلت اذا كانت العلة في جواز التماسك بالسليم الفائت حيث كان الثمن مثليا أو غيره وفات عدم الجهل مما ينوب السليم فيجوز ذلك فيما اذا كان السليم باقيا والثمن مثلي أو غيره وفات فالجواب أن العلة أي علة الجواز ليست هي عدم الجهل بما ينوب السليم فقط بل هي هذا وكونه لا فائدة في أخذ عين وردعين والحاصل أن علة الجواز لم توجد فيما اذا كان الثمن عرضا لم يفت أو فات والسليم باق فلا حكم بالمنع فيهما فان قلت علة المنع موجودة ولو لم يكن المعيب الاكثر والجواب أن السليم بمنزلة الصحيح والصحيح يغلب الفساد ما لم يكن الفساد أكثر فان قلت العرض لا بد من تقويمه كان قائما أو فائتا فالجمله موجودة مطلقا قلت يجب بانها تلف نظر لقيمته حال اوصار بمثابة ما اذا بيعت بعين وان كان (١٤٨) لا بد من التقويم (قوله لما في ذلك من الفساد الخ) فيه بحث لان القراض على

الرد في أحد السوارين والقرطين ليس فيه فساد بخلاف نحو العين (قوله أو ما وولدها) الواو بمعنى أو وبقاؤها على بابها فسادا تقدره حينئذ أو يكون البعض أما وولدها وليس مرادا (قوله ولما كان الاستحقاق أصلا الخ) كأن أصلاته من حيث ورود النص فيه وقوله مفرعا عليه أي على حكمه بقوله وان كان درهمان الخ (قوله ولا يجوز التمسك بأقل استحقاق أكثره) أي ولا يجوز التمسك بأقل مبيع استحقاق أكثر المبيع (قوله تقويم المبيع كله الخ) لا يخفى أن هذا التصور غير ما تقدم له فهو إشارة للوجه الثاني وقوله ثم تقويم كل فرد الخ أي لا جمل أن يعرف ما ينوب المستحق وما ينوب غيره (قوله وأما ان كان موصوفا) ومثله المثل حاصلا أن هذا اذا كان مقوما معينا والمستحق منه معين فان كان موصوفا فلا ينقض البيع ويرجع بالمسئل مطلقا وان كان مثليا أو شائعا فكذلك قال عجم في بيان القليل والكثير نظما ثم الكثير الثالث في المثل وفي

الذي هو العرض القائم لكان متمسكا بثمن مجهول اذا لم يعلم ما يخص السليم من العرض القائم الا بعد التقويم فيتمتعين رد الجميع وهو القائم بقيمة الهالك في يده ويرجع في عين عرضه فان اختلفا في قيمة الهالك أو اصفاه ثم قوم فان اختلفا في صفته فالقول للبائع ان انتقد وللشترى ان لم ينتقد وقيل القول للبائع مطلقا وبه أخذ محمد (ص) أو أحد من دوجين (ش) عطف على الاكثر والمراد به ما لا يستغنى بأحدهما عن الآخر حقيقة كالتفنين والنعلين والمصرعين أو حكما كالقرطين والسوارين لانه لا يستغنى بأحدهما عن الآخر عادة أي انه اذا كان المعيب أحد من دوجين فليس له رد المعيب بخصته من الثمن والتمسك بالسليم ولو تراصيا على ذلك لما في ذلك من الفساد الذي منع الشرع منه (ص) أو ما وولدها (ش) يعني أن من اشترى أمة وولدها ثم اطلع على عيب بأحدهما فإنه يجب عليه أن يردهما معالان الشارع منع من التفرقة بينهما قبل الاثغار وهذا ما لم ترض الام بذلك حيث لم يكن العيب وجه الصفة ولما كان الاستحقاق أصلا والعيب فرعا أتى به مصرحا بحكمه مفرعا عليه ما بعده فقال (ص) ولا يجوز التمسك بأقل استحقاق أكثره (ش) موضوع المسئلة ان المبيع متعدد ككتاب مثلافان استحقاق أكثر المبيع المتعدد من يد المشتري فإنه لا يجوز له أن يتمسك بالباقي القليل السالم من الاستحقاق بخصته من الثمن لان العقدة انحلت من أصلها حيث استحق أكثره أو تعيب أكثره أو تلف أكثره فتمسك المشتري بباقيه كأنشاء عقدة بثمن مجهول بيانه انه لا يعلم قيمة الجزء الباقي الابعث تقويم المبيع كله أو لا ثم تقويم كل جزء من الاجزاء فلا جاز له التمسك بالقليل السالم بخصته من الثمن أدى الى ما ذكرنا ان كان البيع متحدا كدار مثلاف استحق بعضه اقلها أو أكثرها فان المشتري يخير في الرد والابقاء كما أتى عند قوله أو استحق شائع وان قل وأما ان كان موصوفا فلا ينقض البيع ويرجع بالمثل ولو استحق الاكثر (ص) وان كان درهمان وسلعة تساوي عشرة بثوب فاستحققت السلعة وفات الثوب فله قيمة الثوب بكامله ورد الدرهمين (ش) تقدم أن المبيع اذا استحق أكثره فان العقدة تنسخ من أصلها وهذا مفرع عليه فالوفرعه بالفاء كان أولى لان كلامه يوهم الاستئناف أو العطف والمعنى أن من اشترى درهمين وسلعة تساوي عشرة دراهم بثوب فلما قبض المشتري الدرهمين والسلعة استحقها اشخص من يده وأخذها فان العقدة تنسخ لاستحقاق أكثرها وهي خمسة أسداسها وحينئذ فيجب على المشتري أن يرد البائع الدرهمين ويرجع في

* مقوم ما فات نصفه فاعرف فيما خلا الارض فان النصف * فيه كثير نص ذا لا يخفى ان شاع أو عين ذا الذي يظهر * لي من كلام كل من يعبر * والثالث في الدار كثير مطلقا * كالعشر ان في القسم ضرحقا (قوله بكاله) فان قيل قوله بكاله غير محتاج اليه لان قوله ورد الدرهمين يدل على انه يدفع جميع قيمة الثوب والجواب انه أتى به مبالغة في الرد على ابن حبيب وليعلم المراد من أول وهلة (قوله ورد الدرهمين) استشكل قوله فله قيمة الخ مع التفرع على حرمة التمسك بأقل والجواب من وجهين أولهما ان قسم ما ذكر ان له أن يرضى بالدرهمين في نظير الثوب كله لا في مقابلة سدسه فقط وبأن اللام مستعملة في حقيقتها في قوله فله قيمة الثوب ومجازها في قوله ورد الدرهمين اذا المراد انه يجب عليه درهمان وان قرئ فملا ما ضيفا فلا يجوز ويكون مصرحا في الوجوب ويقيدها اذا لم يرد التماسك بالدرهمين في نظير الثوب (قوله فالوفرعه بالفاء لكان أولى) هذا على نسخة ووجد في

نوبه

بعض النسخ تقر به بالفاء (قوله فأعلى) أي أعلى من حواله السوق أي كغير الذات (قوله والجملة مبتدأ وخبر) فدرهمان مبتدأ وسلعة معطوف عليه والخبر قوله بيعا بثوب فان قلت درهمان نكرة فكيف يصح الابتداء بالنكرة قلنا صح الابتداء بها لعطف ما فيه المسوغ عليه يقال لا داعي لكون اسمها ضمير الشأن بل يجعل درهمان بالرفع اسمها وسلعة بالرفع (١٤٩) عطف عليه أو بالنصب مفعول معه

وقوله بثوب متعلق خبرها أي بيعا بثوب وقوله وفي بعض النسخ درهمين بالنصب فكان ناقصة واسمها ضمير الشأن وفيه ما تقدم من ان الخبر حينئذ لا يكون الاجلة والاحسن أن يجعل الضمير عائدا على المثنى أو المبيع (قوله على عيب بالمبيع) أي كان يشتريه عيبا للخدمة أو نحو ذلك فالمدار على شرائها شيئا ولو اتخذ القنية أو نحو ذلك (قوله بتعدد متعلقه) الأولى مشتريه والمتعلق أعم (قوله على أحد البائعين نصيبه) أي ولا يرد الجميع إلا أن يكونا شريكي تجارة خاصة له أن البائع تعدد بان باعا شيئا كان اتخذاه خدمة مثلا فيجوز للشري أن يرد على أحدهما دون الآخر ما لم يكونا شريكي تجارة لأنهما إذا كانا شريكي تجارة فهما كالرجل الواحد الرد على أحدهما رد على الآخر (قوله الابشهادة الخ) هذا إذا كان العيب خفيا وظاهرا لا يخفى على غير المتأمل ولا يخفى على المتأمل غالبا ككونه أعشى وهو قائم العينين وأما الظاهر الذي لا يخفى غالبا ولو على غير المتأمل فلا قيام به ولا يرجع لعادة ولا غيرها وإنما أسند الشهادة للعادة وإن الشاهد في الحقيقة أهل المعرفة لا يتم لما كانوا يستندون في شهادتهم بمادة العادة عليه غالباً صح اسناد الشهادة للعادة (قوله عيب

قوله الذي خرج من يده ان كان باقيا فان فات بحواله السوق فأعلى فانه يرجع بقيمته ولا يجوز للمشتري التمسك بالدرهمين فيما يقابلهما من سدس الثوب وكان شائبة واسمها ضمير شأن والجملة مبتدأ وخبر أي وان كان هو أي الشأن درهمان وسلعة بيعا بثوب وفي بعض النسخ درهمين بالنصب فكان ناقصة واسمها ضمير شأن ودرهمين خبرها وسلعة بالرفع على الأولى وبالنصب على الثانية * ولما أنهى الكلام على اتحاد المشتري والبائع شرع في الكلام على تعددهما من الجانبين أو من أحدهما فقال (ص) ورد أحد المشتريين (ش) يعني ان المشتري اذا كان متعدد او كان البائع متحدا أو متعددا ثم اطلع على عيب بالمبيع في صفقة واحدة فأراد أحد المشتريين أن يرد نصيبه على البائع وأبى غيره من الرد فالمشهور أن له أن يردوله أن يتمسك ولو أبى البائع فقال لا أقبل إلا جميعه وإلى هذا يرجع مالك بناء على تعدد العقد بتعدد متعلقه واختاره ابن القاسم وكان يقول انما هما الردم معا أو التمسك معا والقولان فيها وكلام المؤلف اذا لم يكونا شريكي تجارة وأما ما اذا اشتريا شيئا معييا في صفقة واحدة وأراد أحدهما الرد فلصاحبه أن يمنع من ذلك ويقبل الجميع لأن كلا وكيل عن الآخر (س) وعلى أحد البائعين (ش) يعني ان المشتري اذا كان متحدا أو متعددا والبائع متعددا ثم اطلع المشتري على عيب بالسلعة فانه يجوز له أن يرد على أحد البائعين نصيبه من المبيع دون الباقي * ولما أنهى الكلام على العيب الثابت وجوده وقدمه بين المتبايعين شرع في الكلام فيما وقع التنازع بينهما في وجوده أو في قدمه فقال (ص) والقول للبائع في العيب (ش) يعني أنه اذا تنازع البائع والمشتري في وجود العيب في المبيع وعدمه فقال المشتري به عيب وقال البائع لا عيب به فالقول في ذلك قول البائع ولا عيب عليه لانه متمسك بالاصل وهو السلامة في الاشياء وأيضا صدور عقود المسلمين على وجه الصحة فقوله والقول للبائع في العيب على حذف مضاف أي في نقي العيب الخفي كالزنا ونحوه (ص) أو قدمه الابشهادة عادة للمشتري وخالف من لم يقطع بصدقه (ش) يعني أن البائع اذا وافق المشتري على وجود العيب لكن البائع يدعي حدوثه عند المشتري والمشتري يدعي قدمه ليرد المبيع على بائعه فان القول في ذلك قول البائع أيضا ان شهدت له العادة بالحدوث قطعاً أو رجحانا أو شكاً فان شهدت العادة قطعاً أو رجحانا للمشتري بانقدم فالقول قوله لكن لا يمين على من قطعت العادة بصدقه من المتبايعين وعلى من رجحت له اليمين واذا شكك فالقول للبائع بيمين فالصور خمس لان العادة اما أن تقطع بالحدوث فالقول للبائع بلا عيب أو ترجحه أو تشكك فالقول للبائع بيمين فيهما واما أن تقطع بالقدم فالقول للمشتري بلا عيب واما أن ترجحه فالقول له بيمين وانما كان القول قول البائع في صورة الشك لانه يدعي انبرام العقد والمشتري يدعي حله والاصل انبرامه ولذا لو صاحب العيب المشكوك فيه عيب قديم لكان القول قول المتبايع عند ابن القاسم لانه قد لزمت البائع الرد بهذا القديم من العيب فيصير مدعي على المشتري بهذا الذي فيه النزاع ثم ان الاستثناء قاصر على قوله أو قدمه لا يرجع لما قبله (ص) وقيل للتعذر غير عدول وان مشركين (ش) يعني ان المتبايعين اذا تنازعا في عيب في المبيع فانه يقبل في معرفته غير العدول وان

قديم أي لم يطلع عليه المشتري (قوله لكان القول قول المتبايع) فاذا أراد المشتري أن يرد لا يلزمه أن يرد لما ادعى حدوثه أو رشا (قوله فيصير مدعي الخ) أي ويصير المشتري مدعي عليه أي والاصل قبول قول المدعي عليه أي فيقبل قول المشتري انه قديم لانه يقبل قول المدعي عليه وأطلق الشارح وفي عيب أنه يقبل قوله بيمين أي يقبل قول المشتري بيمين ومثله في شب وكذا في بهرام وقال بعد ذلك

وبه أخذ ابن القاسم واستحسنه (قوله ولو تبسرت العدول) أي فلا مفهوم لقول المصنف للتعذر وبعبارة عب ومفهوم للتعذر عدم قبول غير العدل المسلم مع وجود العدل المسلم وهو كذلك عند الباجي والمازري فالترتيب بينهما واجب وكلام ابن شاس يقتضي ان الترتيب بينهما على وجه الكمال قال عجم وتبعه (١٥٠) شب ومفهوم قوله للتعذر فيه تفصيل أي انه لو لم يتعذر العدل فانه يقبل المسلم اتفاقا غير

العدل مع وجود العدل ولا يقبل قول الكافر مع وجود المسلم العارف بالعيب وحينئذ في مفهومه تفصيل فلا يعترض به اه غير ان كلام المواق ينفذ قوة كلام عجم فيجب المصير اليه ونصه المتطير الواحد من المسلمين أو من أهل الكتاب ان لم يوجد غيرهم اذ طريق ذلك العلم لا الشهادة هذا هو المشهور في المذهب المعمول به اه (قوله والواحد الخ) والاثنان أولى كافي شرح شب (قوله اما لو كان العبد ميتا أو غائبا) محل كون الميت كالغائب اذا دفن أو تغيرت حالته بحيث يخفى العيب معها أو كان العيب يخفى بعونه وان لم تتغير حالته (قوله يعني ان اليمين اذا توجهت الخ) اندفع بذلك استشكل اليمين على البائع لان القول قوله بلا عين وأوجب أيضا بأنه يتصور فيما اذا قام المشتري شاهدا عن العيب ونكل عن اليمين وتوجهت على البائع (قوله القواعد الاصول) كذا في نسخة لا يخفى ان قوله الاصول بدل من القواعد (قوله لان اليمين الخ) وأما اذا توجهت ابتداء على المبتاع فيختلف على نفي العلم (قوله ترد هل مثل ما توجهت) كذا في نسخة فيكون قوله هل مثل ما توجهت تصوير السؤال سائل فائلا هل ترد مثل ما توجهت (قوله وهي رواية

مشر كين وان تبسرت العدول لان طريقه الخبر بشرط السلامة من جرحة الكذب والواحد منهم أو من المسلمين كاف اذا أرسلهم القاضي ليقفوا على العيب وكان العبد حيا حاضرا اما ان كان العبد ميتا أو غائبا أو وقفهم المبتاع من ذات نفسه فلا خلاف بين أصحاب مالك أنه لا يثبت الا بعد اثنان من أهل المعرفة قاله عبد الملك في الميت والغائب وحاولوا في ايقاف المبتاع وليس المراد بالمسرك ظاهره وهو من يشرك مع الله غيره في العبادة حتى يخرج من يقول بانفراد غير الباري به ابل المراد به الكافر (ص) وعينه بعته وفي ذى التوفية وأقبضته وما هو به بتا في الظاهر وعلى العلم في الخفي (ش) يعني أن اليمين اذا توجهت على البائع في العيب بأن ترجح قوله أو شك فيه فانه يقول بالله الذي لا اله الا هو لقد بعته وما هو به اذا كان المبيع يدخل في ضمان المشتري بالعقد فان كان فيه حق توفية بأن كان لا يدخل في ضمانه بالعقد من مكمل وموزون ومعدود وغائب ومواضعة وثمار على رؤس الشجر وذى عهدة وخيار فانه يقول بالله الذي لا اله الا هو لقد بعته وأقبضته وما هو به أي بالمبيع لكن ان كان العيب ظاهرا كالعور وضعف البصر فانه يختلف بنا وان كان خفيا كالزنا والسرقة والابق فانه يختلف على نفي العلم بأن يقول وما أعلم به فان قلت مقتضى القواعد الاصول ان متعلق اليمين هو تنقيض نفس الدعوى وحلفه انه ما هو به ليس تنقيض نفس دعوى المشتري انه قد سرق قلت هو متضمن لتقبضه (تبيينه) سكت المؤلف عن عين المبتاع ومقتضى القواعد أنها كيمين البائع لان اليمين ترد هل مثل ما توجهت وهي رواية يحيى عن ابن القاسم واختارها ابن حبيب وعليه فيختلف لعدا شترية وهو به قطعاً أو في علمي وما علمت بذلك حال العقد وقال في الشامل وعينه بعته وفي ذى التوفية وأقبضته وما هو به فقبل نفيها ومشهورها بتا في الظاهر ونفيها في الخفي وفي عين المبتاع ان نكل البائع أقوال (ص) والغلة للفسخ ولم ترد (ش) يعني أن الغلة في البيع الصحيح اللازم للمشتري الى يوم فسخ البيع بسبب العيب لان المبيع في ضمانه والخراج بالضممان والفسخ يحصل برضاء بالقبض وبالثبوت وان لم يحكم به كما يأتي وأما البيع غير اللازم كبيع الفضولي فانه لا غلة فيه للمشتري مع علمه لانه حينئذ كالغاصب الا أن يجيز المالك البيع فان الغلة حينئذ تكون للمشتري والدليل على أن الضمير في له للمشتري مع أن البائع قد مر أيضا تصريحه بقوله ولم ترد لان نفي الردانها هو من جهة من قبضها وهو المشتري وحينئذ ظهر أن التصريح بقوله ولم ترد فائدة زائدة وبعبارة وكلام الشارح القائل بانه أتى بقوله ولم ترد ليرتب عليه ما بعده ظاهراً ولم تظهر له فائدة لان قوله للفسخ يفيء أن الغلة للمشتري اذا لبتا في البائع أن يقول للفسخ بل هي له على الدوام فلا تغيا بغاية فهذه الفاية عينت رجوع الضمير للمشتري لا لقوله ولم ترد والمراد بالغلة التي لا يكون استيفاءها دليلاً على الرضا بالمبتاع بأن تكون ناشئة عن غير تحريك كمين وصوف أو عن تحريك وأخذها قبل الاطلاع على العيب ومثله ما غتله بعد الاطلاع على العيب كسكنى الدار في زمن الخصاص أو نحوها لا ينقص وما عدا ذلك فالغلة مستمرة لا للفسخ فقط لدلائلها على الرضا فيمنع الفسخ وبهذا اتفق كلامه هنا

يحيى) أقول قضيته ان هناك رواية أخرى تقول بأن لا ترد مثل ما توجهت وكلام مع الشامل الآتي مع حكايته الاقوال لم يذ كر قولاً منها أن لا ترد مثل ما توجهت (قوله ومشهورها) أي الاقوال المتقدمة تقدراً وكأنه قال في المسئلة أقوال قيل بتا وقيل نفيها ومشهورها أي الاقوال (قوله وحينئذ ظهر الخ) أي من قوله تصریح كقوله الخ (قوله زائدة) أي على ما قاله الشارح من ان ذكره ليرتب عليه ما بعده قاله الزرقاني (قوله وبعبارة) هذا رد للكلام الذي قبله بلصقه (قوله والمراد بالغلة الخ) وحاصله الغلة التي تجتمع الفسخ بعد الاطلاع على العيب مانشات عن تحريك ولا تنقص مثالة سكنى الدار بنفسه أو

اسكانه او قراءة في مصحف ومطالعة في كتب واغسل لثغرائه في زمن الخصاص ولوطال لاقبله فانه دال على الرضا ولولم يطل وما نشأ
 لا عن تحريك ولا ينقص كلن وصوف وبيض في زمن الخصاص ولوطال وقبله اذ لم يطل فان طال فيعذر رضا والغلة التي قبل الاطلاع على
 العيب تجامع الفسخ مطلقا نشأت عن تحريك ولا تنقص نشأت لا عن تحريك ولا تنقص كانه ممانشأت عن تحريك وتنقص
 كاستعمال العبد والداية والغلة التي لا تجامع الفسخ بل لا فسخ هي الحاصلة بعد الاطلاع على العيب قبل زمن الخصاص فممانشأت عن
 تحريك ولا ينقص ولولم يطل وما نشأ لا عن تحريك ولا ينقص قبل زمن الخصاص وطال وما نشأ عن تحريك وينقص في زمن الخصاص
 وقبله طال ام لا فجميع ذلك كله دال على الرضا وحينئذ فلا فسخ (قوله الاولى (١٥١) اخراجه الخ) أي يخرج من الامرين جميعا ثم

لا يخفى أن اخراجه من أحدهما مستلزم للآخر (قوله ويرجع بقيمة السقي والعلاج) مالم يجاوز قيمة الثمرة أو ثمنها فليس له الا قيمتها أو ثمنها (قوله ردم كيلتها الخ) أي ان كانت فاتت ببيع أو أكل أو سماوى لضمائنه لها فيه بعد جذها على الاصح ولا يضمها قبل الجذ لانها تابعة (قوله وثمنها ان يبعث) أي وعلم الثمن (قوله قبل بدو صلاحها) أي لان العقد انما وقع على الاصول بعد الا بار وقبل بدو الصلاح والمنظورة هذا الزمن لازم بعد المشتري لها لانه لا يجزها غابا الا بعد بدو صلاحها لكان لا ينظر لها وانما يتطهر لزمن العقد (قوله ومحل رده للصوف التام الخ) وهل الثمرة التي أبرت كلها يقال يرد لها مالم يظهر مثلها قياسا على الصوف التام (قوله وهذا أحد مواضع أي العيب (قوله والبيع الفاسد) في العبارة حذف والتقدير في هذا والبيع الفاسد والاستحقاق الخ (قوله وهذا في غير المؤبرة الخ) ضبط ذلك بعضهم في بيت فقال والجذب في الثمار فيما انتقيا *

يضبطه تجذ عفر اشيا

مع قوله وما يدل على الرضا الا ما لا ينقص كسكنى الدار (ص) بخلاف ولد (ش) الاولى اخراجه من الغلة وعدم الرد فيستفاد منه امران أحدهما انه ليس بغلة والثاني أنه يرد والمعنى أن من اشترى ابلا أو غنما فولدت عنده ثم وجد فيها عيبا فلا يرد لها الا مع ولدها ولا شيء عليه في الولادة الا أن ينقصها ذلك فيرد معها ما نقصها ابن نونس ان كان في الولد ما يجبر النقص جبره على قول ابن القاسم وسواء اشترى اها حاملا أو حلت عنده خلا فالسيوري في جعله الولد غلة (ص) وغرة أبرت (ش) يعني ان من اشترى أصولا وعليها ثمرة مؤبرة يوم البيع فاسترطها المشتري فانه اذ ارد الاصول بسبب العيب فانه يرد الثمرة معها الا ان لها حصصة من الثمن ولا يتم البيع بغلة والمشتري أجرة علاجها اذ ارد معها أصولها وبعبارة فانه يرد الثمرة مع الاصل ولوطابت أو جذت ويرجع بقيمة السقي والعلاج ولو فاتت ردم كيلتها ان علمت وقيمتها ان لم تعلم وثمنها ان يبعث ومفهوم أبرت ان غير المؤبرة لا ترد وهو داخل في قوله والغلة (ص) وصوف ثم (ش) يعني أنه اذا اشترى غنما عليها صوف قد تم يوم البيع ثم اطلع على عيب يوجب الرد فأراد أن يرد الغنم بسبب العيب فانه يرد الصوف مع الغنم لانه حصصه من الثمن فان فاتت ردوزنه ان علم والا ردا الغنم بحصتها من الثمن وان فاتت الثمرة ردم كيلتها ان علمت وقيمتها ان لم تعلم فان قيل لم فرق بين الثمرة والصوف عند انتفاء علم المكيلة والوزن فالجواب أنه لو ردا الاصول بحصتها من الثمن مثل الغنم لزم بيع الثمرة منفردة قبل بدو صلاحها وهو لا يجوز الا بشروط منتفية هنا وسأني أي وأخذ القيمة ليس ببيع بخلاف رد الغنم لان الصوف سلعة مستقلة يجوز شراؤه منفردا عن الغنم ومحل رده للصوف التام اذ لم يحصل بعد جزه مثله فاما اذا حصل فانه يجبره قاله اللخمي وهذا أحد مواضع خسة يفوز المشتري فيها بالغلة والبيع الفاسد والاستحقاق والشفعة والتفليس وهذا في غير المؤبرة اذا فارت الثمرة الاصول فان لم تفار فها فالمشهور انهما لا ترد اذا أزهرت وان لم تجذب في العيب والفساد وترد في الشفعة والاستحقاق وان أزهرت مالم تيسر وفي التفليس ترد ولو بدت مالم تجذب وأفاد بقيمة الخمس بقوله (ص) كشفعة واستحقاق وتفليس وفساد (ش) أي قلا غلة لا شفع على من أخذ منب بالشفعة ولا المستحق على المستحق منه ولا لبائع فليس مشتر به قبل دفع الثمن وأخذ سلعته على المفلس ولا على مشتر فسخ شراؤه لفساده ولو علم المشتري بالفساد الا في الوقف على غير معين اذا علم المشتري بوقفيته ردا بالغلة (ص) ولم يخلت في ضمان البائع ان رضى بالقبض أو ثبت عندنا كم وان لم يحكم به (ش) يعني ان السلعة المردودة بالعيب تدخل في ضمان بائعها وينتقل ضمانها عن مشتريها باحد امرين

فالتاء اشارة للتفليس والجيم والذال الجذاذ أي ان التفليس لا تكون الثمرة فيه للمشتري الا بالجذاذ وقوله عفر اشارة للعيب والفساد والزاي اشارة للزهو أي انه لا تكون الثمرة فيه ما للمشتري الا بالزهو وأخرى اذا ييس أو جذ وقوله شسيا اشارة للشفعة والاستحقاق والياء اشارة للتفليس أي أن الثمرة لا تكون للمشتري فيها الا بالتفليس لا بالزهو وأخرى من اليبس الجذاذ (قوله وهذا في غير المؤبرة) أي في غير الثمرة المؤبرة أي وهذا في الثمرة غير المؤبرة الخ والمشاركة فوز المشتري أي وفوز المشتري في الثمرة غير المؤبرة الخ (قوله فالمشهور الخ) ومقابله أن الابار فوت في جميع هذه المسائل (قوله كشفعة الخ) التشبيه راجع الى قوله ولم ترد لاني قوله بخلاف ولد وما بعده وذلك لان الولد لا يتصور فيه الشفعة وأما في الاستحقاق فخكمه حكم الرد بالعيب بأخذ المستحق للامهات معها وكذلك في التفليس فان للبائع أن يأخذ الولد مع الامهات وأما في البيع الفاسد فان الولد

يفوته ويوجب الرجوع بالقيمة واعلم أن كل من أنفق على ما اشتراه له غلة تبغى كالغنم والدواب والعبيد ثم رد بعيب أو استحقاق أو فساد لا يرجع بنقصته بخلاف ما ليس له غلة تبغى كالنخل إذا ردت مع ثمارها فإنه يرجع بقيمة سقيها وعلاجها (قوله وحقيقته) معطوف على اسمه أي جهل اسمه الخاص أي وجهل حقيقته (قوله بشخصه) أي ذاته (قوله من المتبايعين أو من أحدهما) بنافي صدره - اه الذي هو قوله بأن لا يعرفه المتبايعان أو أحدهما ويوجب بأن ما تقدم يحمل على طريقة التكميل (قوله إذا كان البائع غير وكيل الخ) ومثله الوكيل الوصي (قوله لرد ما عداه من الاقوال) ظاهره أن الاقوال غير الطرق المشار لها بقوله وهل الخ ولم يظهر ذلك انما الظاهر ان المقابل المردود عليه انما هو قول واحد بقول اذا خالف (١٥٣) العادة يرد به ثم بعد أن خطر لي ذلك اطاعت فوجدت البدر قال

قوله ولا يغبن هو المشهور وذهب العراقيون الى الرد بالغبن ناقلا عن ابن عبد السلام وتقل عن اللخمي خلافا في بيع جاهل السوق للعالم به هل للجاهل الرد انتهى ولم يذكر بهرام خلافا بحيث يقال رد عليه بلوغا ما قال حصل بعض الاشياخ في القيام بالغبن وعدم القيام به ثلاث طرق الاولى للقاضي عبد الوهاب في المنة وثبوت الخيار لغير العارف باتفاق وفي العارف قولان الثانية لما زرى ان استسلم أي أخبر المشتري البائع انه غير عارف بقيمة فقال له البائع قيمتها كذا فله الرد وان كان عالما بالبيع وعنه فلا رد له ولا خلاف في هذين القسمين وفيما عداهما قولان الطريقة الثالثة لصاحب المقدمات البيع ان وقع على جهة الاسترسال والاستئمان وجب القيام بالغبن كقوله اشترى مني سلعة كما تشتري من الناس وان وقع على وجه المكايسة فلا قيام له باتفاق (قوله وعنه) أي جاهل قيمته في ذاته وعنه الذي يشتري به الناس (قوله وأشار الى الطريقة الاخرى) لا يخفى أن طريقة ابن رشد في

أحدهما أن يرضى بائعها بقبضها من مشتريها ولم يقبضها ولا مضى زمن يمكن فيها قبضها وثانيهما أن يثبت الموجب للرد عند الخا كم وان لم يحكم بالرد وكلام المؤلف بالنسبة للحاضر وأما الغائب فلا بد من القضاء عليه بالرد وتظاهر قوله ان يرضى بالقبض أنه لو وافقه على أن العيب قديم ولم يرض بقبضها انها لا تدخل في ضمانه لانه قد يدعي عليه أنه تبرأ له من ذلك العيب * ولما أنكر الكلام على موجب الرد وهو الخيار الشرطي والحكمي شرع فيما اختلف فيه والمشهور عدم الرد به فتم الغلط في الذوات وهو قوله (ص) ولم يرد بخلط ان سمي باسمه (ش) والمعنى أن البائع اذا غلط في ذات المبيع بأن لا يعرفه المتبايعان أو أحدهما فلا رد له حيث صدق الاسم عليه بأن سمي باسمه العام بأن يقول اشترى مني هذا الحجر فاذا هو يا قوته فيقول البائع ما ظننته يا قوته فانه للشئ ترى ولا شئ للبائع لانه لو شاء لثبت قبيل بيعه وأما لو باع يا قوته فاذا هي حجر فان لم يشر به رده وبعبارة اعلم أن المراد بالغلط جهل اسمه الخاص وحقيقته المتضمن ذلك لجهل قيمته مع معرفته بشخصه وقوله ان سمي باسمه أي العام ان سماه بلفظ يطلق عليه حقيقة على وجه العموم وأولى أن لم يسمه أصلا فان تسميته باسمه العام دون الخاص فيه دلالة على زيادة الجهل به بالنسبة ان ترك تسميته بالكلمة ولا فرق بين حصول الغلط بالمعنى المذكور ومن المتبايعين أو من أحدهما مع علم الآخر كما يفيد من نقل ح وكلام المؤلف هذا فيما اذا كان البائع غير وكيل والارد المبيع بالغلط بلانزاع (ص) ولا يغبن (ش) المشهور من المذهب أن البيع لا يرد بالغبن وهو عبارة عن اشتراء السلعة بأكثر مما جرت العادة أن الناس يتغابنون به أو يبيعها بأقل كذلك وأما ما جرت به فلا يوجب رد اتفاقا فقوله (ولو خالف العادة) إشارة لرد ما عداه من الاقوال (ص) وهل الا أن يستسلم (ش) أي وهل محل عدم الرد بالغبن ما لا يستسلم المشتري البائع بأن يخبره أنه يجهل قيمة المبيع وعنه فيقول له البائع قيمته كذا والامر بخلافه الرد حينئذ باتفاق فقوله (ص) ويخبره بجهله (ش) هو تفسير لقوله يستسلم وهذه طريقة المازري وأشار الى الطريقة الاخرى وهي لابن رشد بقوله (ص) أو يستأمنه (ش) أي ان محل عدم الرد بالغبن ما لم يستأمن المشتري أو البائع صاحبه أي وقع البيع بينهما على جهة الاسترسال والاستئمان بأن يقول له اشترى مني سلعة كما تشتري من غيري أو يقول المشتري يعني كما يبيع غيري في غير الاخر فان له القيام بالغبن حينئذ وأما ان كان على طريق المكايسة لا على وجه الاستئمان وهو أن يقول بعني كذا وكذا وطلا كما يبيع الناس فيقول قد بعث كذا بكذا فلا رد له ما لم يتبين كذبه فيما قاله (تردد) لصاحبي هاتين

الطريقتين

المعنى ترجع لطريقة المازري وذلك لان موجب الرد في الطريقتين الجهل

وحينئذ فلا وجه لمكايستهما نعم قال البدر قوله يستسلم هذا من جهة المشتري للبائع انتهى وقوله أو يستأمنه من جهة البائع به هذا التوزيع ينتفي التكرار في الجملة انتهى ثم انك خير بعد هذا كله ليس ثم قول مرجع بعدم القيام بالغبن مطلقا وذكر المصنف له مصدرا به غير ظاهر انتهى ولو قال لا يغبن ولو خالف العادة الا أن يستسلم لكان أحسن (قوله على جهة الاسترسال والاستئمان) هو ما شئ واحد (قوله وهو أن يقول الخ) صريحه انه تفسير لطريق المكايسة وليس كذلك لان هذا عين الاستئمان (قوله تردد لصاحبي هاتين الطريقتين) قد علمت أن حكايتهما حيث رجعا للمعنى واحد لا وجه لهما والحاصل أنه على تقرير شارحنا حيث قال تردد لصاحبي الخ

لا يكون في عبارة المصنف حذف ويجعل عب في عبارته حذفاً والتقدير وهل الآن يستسلم ويخبر بجهله أو يستأمنه أولاً رد مطلقاً
تردد والمعمد الأول انتهى وهو غير ظاهر لما تقدم من أن طرق ثلاث والمصنف لم يذكر طريقة عبد الوهاب وإنما أشار لطريقة المازري
وابن رشد والبحث يكون مع المصنف من جهة ما ذكرنا (قوله وما قاله ابن رشد الخ) أي قد علمت أن الاستسلام هو عينه في المعنى
فيجوز فيه ما جرى فيه **تممة** كلام المصنف في غير الوكيل والوصي قال عجم **تممة** ذكر المؤلف أن الوكيل أو الوصي إذا باع كل
أو اشتري بغيره لا يتعابن بمسئله أن ذلك مردود ويرجع على المشتري أو على البائع إن فات بما حاي به والرجوع على الوصي مشروط
بتعذر الرجوع على المشتري أي أو على البائع في مسئلة البيع ويستفاد من هذا إذا أجز الناظر بدون أجرة المثل فهل يرجع عليه
بتمام أجرة المثل أم على المستأجر وبأنه عند قول المصنف وكره الوكيل بمسئله أنه يرجع على الناظر إذا تعذر الرجوع على المستأجر
انظر عجم (قوله وهو كذلك عند الأكثر) وهو المعمد وقوله وسماع عيسى ابن القاسم ضعيف قرره شيخنا سلموني (قوله من عيب)
أي قديم (قوله فالعهدة عليه) أي ولو صرح بالوكالة أو علم المعاقمة أنه وكيله (قوله المقارض) بفتح الراء أي عامل القراض (قوله)
والعهدة في مال البتاعي أي الذين تولى القاضي والوصي بيع أمتعتهم (قوله (١٥٣) على ما يبيعه) أي الوصي وقوله قال أي

الطريقتين وما قاله ابن رشد مبني على أن بيع الاستئمان جائز وهو كذلك عند الأكثر وسماع
عيسى ابن القاسم لا يصح ويفسخ إن كان قائماً وان فات رد مثل المثل وقبعة المقوم ولما كانت
العهدة على قسمين عامة وهي عهدة الاسلام من ذلك المبيع من عيب أو استحقاق وهي على
متولى العقد أو الوكيل فلا عهدة عليه في صورتين وإنما هي على الموكل وهما أن يصرح
بالوكالة أو يعلم المعاقمة أنه وكيل وهذا في غير المفوض وأما هو فالعهدة عليه لأنه أحل نفسه
فحل البائع وكذا المقارض والشريك المفوض في الشركة وأما القاضي والوصي ففي المدونة
لا عهدة عليهم ما فيما وليا يبيعه والعهدة في مال البتاعي فان هلك مال البتاعي ثم استحققت السلعة
فلا شيء على اليتام وحله اللعني على ما يبيعه لا لانفاق عليهم للضرورة قال وان اتجر الوصي
للبيتم اتبعته ذمته كالوكيل المفوض وقال ابن الموارز الذي أخذ به في الوصي والوكيل المفوض
أن عليهم ما اليمين وان ذكرا أنه لغيرهما إلا أن يشترط ذوا الفضل منهما أن لا عين عليه فذلك له
اتباعاً واستحساناً أقول مالك انتهى والقسم الثاني من قسمي العهدة وهي الخاصة عهدة الرقيق
أشار إلى حكمها ومحلها بقوله (ص) ورد في عهدة الثلاث بكل حادث (ش) يعني أن عهدة الثلاث
في الرقيق للمشتري أن يرده على بائعه بكل ما حدث فيه عنده في زمنها حتى الموت ما عدا ذهاب
المال فمن اشتري عبداً واشترط ماله ثم ذهب في زمن العهدة فلا يرد به قاله ابن رشد لأنه لا حظ
له من ماله ولو تلف في العهدة وبني ماله انتقض بيعه وليس لمبتاعه حبس ماله بثمنه قاله ابن عرفة
وقوله لا حظ له من ماله أي لا شيء له منه وهذا ما بعده يفيد أن المال اشترطه للعبد وأما لو
اشترطه لنفسه فلا يرد به ذهابه وقوله ولو تلف في العهدة الخ ظاهره ولو كان ماله جعل للصفقة
أي حيث اشترطه للعبد لأنه لما كان لا شيء له فيه كان غير منظور إليه (ص) إلا أن يبيع ببراءة

اللعني وان اتجر الوصي جعل
التفصيل في الوصي وترك القاضي
كانه لأنه ليس شأنه التجارة فلو وقع
ونزل وانجر القاضي لا يتأذى فهل
كالوصي أولاً وهو الظاهر وحرر
وينبغي اعتماد كلام اللعني (قوله)
وقال ابن الموارز الخ) حاصل كلام
ابن الموارز أن الوصي والوكيل
المفوض لا يتعابن وقوله أن عليهم ما
اليمين أي على تقدير إذا استحققت
السلعة أو ظهر عيب بخلاف أنه
لغيرهما ولا يتعابن وان ذكرا في
وقت البيع أنه لغيرهما ما لم يشترط
ذوا الفضل منهما أنه على تقدير
ظهور عيب لا يتعابن بل ينتفي
عنهما الرجوع بدون حلف فيعمل
بذلك الشرط وحينئذ حذف كلامه
ضعيف في مسئلة الوكيل المفوض
وذلك لأنه بمثابة البائع كما تقدم وظاهر
المدونة أنه لا عين على الوصي وهو قد

(٢٠ - نرشي خامس) حكم باليمين وظاهره لا فرق بين أن يكون للتجارة أو لا لانفاق عليهم (قوله اتباعاً) أي اتباعاً لقول مالك
واستحساناً له ظاهراً أن مالكاً وغيره اختلفوا في هذه المسئلة وهو قد رجع قول مالك واستحسنه في اليمين الا عند الشرط (قوله حكمها) أي الرد
وقوله ومحلها أي الرقيق وقوله ورد أي الرقيق السابق في قوله ومنع منه بيع حاكم (قوله عهدة الثلاث) العهدة لغة مأخوذة من العهد وهو
الالزام والالتزام واصطلاحاً تعلق المبيع بضمان بائعه مدة معينة والبيع فيما هي فيه لازم لا خيار فيه لكن ان سلم في مدة العهدة علم لزومه
المبتاعين معاوان أصابه نقص ثبت خيار المبتاع كعيب قديم ويبلغ اليوم الأول ان سبق بالفجر (قوله قال ابن رشد) بدون ضمير وأصلها
لعج وقوله وهذا ما بعده أي قوله لأنه لا حظ له في ماله مع ما بعده أي مجموعهما يفيد الخ (قوله ظاهره ولو كان ماله جعل للصفقة الخ) مفاده أنه
إذا اشترط لنفسه وكان ماله جعل للصفقة أن ينتقض البيع حتماً وأما لو كان غير ذلك فلا ينتقض بل يتعين التسليم بالباقى ويرجع بما ينوب
ماتلف فيكون بمثابة العيب القديم (قوله إلا أن يبيع ببراءة) حاصله أنه إذا وقع البيع على عهدة الثلاث وقد كان قد تبرأه من عيب معين قديم
كالباقي فإنه إذا حدث مثله أي باق في زمن العهدة فلا يرد به ثم ان كلام المصنف إذا اشترطت أو اعتيدت كما سيذكره المصنف وهو ظاهر
المدونة أو جعل السلطان الناس عليها ونخص الشمس اللقمان قوله إلا أن يبيع ببراءة بالمعتادة فقط أما البيع بالبراءة في المشتربة أو

المحمول عليها من السلطان فيرد معها بالحادث دون القديم الذي يبيع بالبراءة منه فالأقسام ثلاثة ترد بالقديم والحادث ان لم يبيع البائع براءة من قديم والاسقط حكمهما مطلقا ان جرى بالبيع به اعرف فان اشترط البيع بها أو حمل السلطان عليه رد بالحادث دون القديم على تقرير الشمس لاعلى ما يأتي للصنف وهو ظاهر المدونة كما في عب ويفهم من عج أن كلام الشمس هو المعتمد كأفاده بعض شيوخنا (قوله بمعنى أن الزمان محسوب لهما) وكذا يدخل الاستبراء في عهدة السنة (قوله وتداخل في اليوم الاول) بل وتداخل في الثاني والثالث (قوله بل تؤتف عهدة السنة بعد الثلاث وبعد الاستبراء) أي وبعد الخيار (قوله والاستبراء الضمان فيه من المشتري) فإذا كان هناك عهدة فتستقل بنفسها والحاصل (١٥٤) أن الحقائق خمسة عهدة ثلاث وعهدة سنة وخيار مواضعة واستبراء

(ش) الاستثناء متصل أي إلا أن يبيع براءة من عيب معين فلا رد له اذا حدث مثله في زمن العهدة مع بقاءها فيما عداه كما اذا تبرأ اليه من الباقي فأبقى في زمن العهدة ولم يتحقق هلاكه في زمنها فلا رد له بالباقي لانه تبرأ منه فتنتفعه البراءة منه فقط أما ان تحقق الهلاك في زمنها فضمنه من البائع لانه انما تبرأ اليه من الباقي فقط لانه وعما يترب عليه أو من السرقة فسرق في زمن العهدة ولم يقطع فلا ضمان على البائع وان قطع ضمن والعلة ما مر (ص) ودخلت في الاستبراء (ش) يعني أن من اشترى أمة على عهدة الثلاث واجتمع مع ذلك مواضعة فان العهدة تدخل فيها بمعنى أن الزمان محسوب لهما فتنظر أقصاه ما فان رأت الدم في اليوم الاول انتظرت الثاني والثالث وتداخل في اليوم الاول وان تأخر عن الثلاثة انتظرته ولا تدخل عهدة الثلاث في الخيار بل ابتداءؤها من وقت انبرام العقد في الخيار أي وقت امضائه ولا تدخل أيضا في السنة بل تؤتف عهدة السنة بعد الثلاث وبعد الاستبراء وانما قلنا المراد بالاستبراء هنا المواضعة لان الكلام فيما اذا كان الضمان من البائع والاستبراء الضمان فيه من المشتري (ص) والنفقة والارش كلوهوب له (ش) يعني أن النفقة والكسوة أي ما يورى عورته في زمن العهدة أو في زمن المواضعة والخيار على البائع لان الضمان منه والقاعدة أن الذي عليه الضمان له النماء وكذلك اذا جنى شخص على المبيع في زمن العهدة أو في المواضعة فان ارش الجنابة للبائع لان من عليه الغرم له الغنم وكذلك ما وهب للعبد في أيام العهدة أو للامة في زمن مواضعتها فهو للبائع إلا أن يكون المشتري استثنى مال الرقيق فان ما وهب له في أيام العهدة أو في أيام المواضعة يكون للمشتري واليه أشار بقوله (ص) الاستثنى ماله (ش) فان الاستثناء راجع لما بعد الكاف كما قاله ابن غازي وعليه فالارش للبائع ولو استثنى المشتري ماله ق وبعبارة المراد بالكسوة المعتادة في زمن العهدة أي ما يقيه من الحر والبرد لا ما يستتر به عورته خ لا فالت والضمير في له للبائع والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ لكن اللام في له بالنسبة للنفقة بمعنى على وبالنسبة للارش للثلاث أي والنفقة على البائع والارش له (ص) وفي عهدة السنة بجذام وبرص (ش) تقدم أن عهدة الثلاث يرد الرقيق فيها بكل حادث كما مر وأما اذا وقع البيع في الرقيق على عهدة السنة فانه لا يرد فيها إلا بأحد هذه الادواء الثلاثة الجذام والبرص والجنون ولا يرد غيرهما ولو أصاب الرقيق ذلك في السنة ثم ذهب قبل انقضاء ثلثها لم يرد إلا أن تقول أهل المعرفة بعودته وليس له الرد بمحذوف بهق أو جرة وأشار بقوله (ص) وجنون لا بكضربة (ش) الى أن الجنون الذي يرد به الرقيق في عهدة السنة هو ما كان من طبع الرقيق

فعهدة السنة تكون بعد الخروج مما ذكر إلا الاستبراء المجرد فانه يدخل فيها لان الضمان فيها من المشتري فاذا مضت السنة ولم يأت ما تستبرئ به فانها لا ترد على البائع بشئ مما يوجب الرد في السنة وعهدة الثلاث تكون بعد مضي أيام الخيار لانها انما تكون بعد انبرام العقد وتدخل مع المواضعة وأما الاستبراء المجرد فان حصل فيها أي في عهدة الثلاث اعتبر وان تأخر عنها فانها لا تبقى في ضمان البائع الى وجوده بل بانقضاء العهدة تدخل في ضمان المشتري وأما الخيار فتدخل فيه المواضعة على نحو ما مر في دخولها مع عهدة الثلاث وأما الاستبراء المجرد مع الخيار فهو كالاستبراء المجرد مع العهدة وأما المواضعة والاستبراء المجرد فلا يتصور اجتماعهما فاعلم من هذا أن المواضعة مع عهدة الثلاث أو مع الخيار يتداخلان وان الاستبراء المجرد يدخل في كل واحد مما عداه وينتظر مجيئه بعد انقضاء ما عداه (قوله والقاعدة الخ) المناسب أن يقول والقاعدة أن من له النماء

ككس

عليه الضمان أي ضمان النفقة والكسوة (قوله إلا أن يكون المشتري الخ) عبارة عب الا

المستثنى ماله للمشتري أو للعبد فما وهب له زمنها وزمن المواضعة للمشتري وأما النفقة فعلى البائع مطلقا وله العلة زمنها مطلقا (قوله والضمير في له للبائع) أي ويكون نائب فاعل الموهوب ضمير امسترا وهو من باب الحذف والايصال ويجوز كون له نائب الفاعل والخبر محذوف مثل الموجود انتهى من عب أي اذا جعل نائب الفاعل له يكون خبر النفقة محذوفات تقديره له مثل المذكور ثم لا يخفى ما في كلام عب لان نائب فاعل الموهوب ضمير فليس من باب الحذف والايصال والتقدير كالمال الموهوب (قوله لكن اللام في له بالنسبة للنفقة بمعنى على الخ) أي فاللام مستعملة في حقيقة ما مجازها والاحسن جعلها للاختصاص (قوله ولو أصاب الرقيق ذلك في السنة)

عبارة غيره واذا حدث الجنون في عهدة السنة يرد به ولو زال لان زوال جسام وبرص على الارح الا ان يقول أهل المعرفة لا يؤمن عودته (قوله كس الجنان) تشبيهه (قوله فانه لا يرد به) أي لا مكان زواله بمعالجة دون الاولين أي ما كان من طبع الرقيق وما كان من مس الجنان كذا ذكر عب وفيه أنه قد يعالجه اذا كان من مس الجنان ولا يخالف هذا ما تقدم من ثبوت الرد بالجنون الطبيعى دون مس الجنان أو ضرب به لان الجنون هنا في نفس المبيع فله زيادة تأثير ومادة تقدم في أصله فما كان بالطبع يسرى دون غيره (قوله وفي مشكوكهما قولان) المعتمد أن المشكوك كالحقق وهو قول ابن القاسم ومقابله لابن وهب (قوله انما هو ضمان الدرك من عيب) أي قديم أي في غير الرقيق وأما في الرقيق فيجوز التبري من عيوبه ويشترط عليه (١٥٥) عدم الرد بعيبه بالشروطين المتقدمين أن يكون

التبري مما لم يعلم مع طول الإقامة والحاصل أن شرط عدم الردى الاستحقاق لا يعمل به مطلقا في الرقيق ولا في غيره وأما بالنسبة للعيب فالشرط باطل أيضا في غير الرقيق وأما الرقيق فيعمل به فيه بالشروطين المتقدمين والمعتمد أن عهدة الاسلام هي درك المبيع من الاستحقاق فقط دون العيب (قوله ان شرط الزمانان) أي أو الضمانان وقوله أو اعتيد الضمانان أي أو الزمانان وفي العبارة تسامح لان المشروط أو المعتاد انما هو الضمان في الزمان ولو اختلف في الشرط وعدمه فالأصل عدمه لان الأصل عدم الخيار (قوله وهو زمان العهدة) الاولى وهو الاشتراط الحاصل عند العقد والعادة المتقررة عنده (قوله بعدهما) أي المطلع عليه بعدهما منه الا أن يقطع عادة أو يظن بحدوث زمنهما من البائع دون عين المشتري في الاولى وبها في الثانية فان قطعت بأنه بعدهما فمن اشترى بدون عين على البائع كأن ظنت أو شككت ولو في موت عين المشتري

كس الجنان وأما ان كان بسبب ذرية أو طرية أو خوف فانه لا يرد به وقوله وجسام وبرص أي محققين وفي مشكوكهما قولان (ص) ان شرطاً واعتبداً (ش) يعني ان عهدة الثلاث وعهدة السنة لا يعمل بهما الا اذا اشترط العمل بهما عند العقد ولو يحمل السلطان الناس عليهما ولا يكتفى قول المشتري أو شترى على عهدة الاسلام اذ الم تجزى به ما عدا لان المراد بذلك انما هو ضمان الدرك من عيب واستحقاق أو كانت العادة قاضية بالعمل بهما والا فلا يعمل بهما وقوله ان شرطاً واعتبداً مجرد الفعل من علامة التأنيث نظراً الى أن العهدة في معنى الضمان أو الزمان أي ان شرط الزمانان أو اعتيد الضمانان أو نظراً الى أن العهدة في معنى الالتزام أي ان شرط الالتزامان أو اعتبداً (ص) وللمشتري اسقاطهما (ش) أي وللمشتري اذا وقع العقد على العهدة بشروط أو عادة اسقاطهما عن البائع وترك القيام بما يحدث فيه ما كسائر الحقوق المالية ولا يقال هو اسقاط قبل العقد لا بعدوه وهذا لا يخالف قول المؤلف الا في وأن لا عهدة مما يصح فيه البيع وبطل الشرط لان المراد بالعهدة فيما يأتي ضمان الدرك من عيب قديم في المبيع واستحقاق (ص) والمحمّل بعدهما منه (ش) يعني ان العهدة اذا انقضت مدتها ثم اطلع على عيب في العبد مثلاً فان علم أنه حدث في أيام العهدة فانه يكون على البائع وان علم أنه حدث بعدها فانه يكون على المشتري وان أشكل الأمر فيه بأن أحتمل حدوثه فيها أو بعدها فانه يكون من المشتري لان الأصل في الأشياء السلامة والعيوب طارئة عليها ولا فرق بين العيب والموت فاذا وجد العبد ميتاً بعد الثلاثة ولا يدرى هل مات فيها أو بعدها فانه يكون للمشتري فالضمير في منه للمشتري ولما استثنى المنيطي احدى وعشرين مسألة لا عهدة فيها على المشهور ودرج المؤلف على ذلك كما عدها في توضيحه فقال (ص) لا في منسكح به (ش) يعني لا عهدة ثلاث ولا سنة على الزوج اذا أصدق الرجل زوجته عبداً أو أمة لان طريقه المكارمة ويعتقر فيه من الجهل ما لا يغتفر في البيع والاخراج من قوله ان شرطاً أو اعتبداً أي فلا عهدة ان شرطاً أو اعتبداً (ص) أو مخالف به (ش) يعني اذا خالعت زوجها على رقيق فلا عهدة له عليها لان طريقه المناجزة (ص) أو مصالح به في دم عده (ش) أي في دم فيه قصاص وسواء كان الصلح على انكار أو على اقرار وأما ما عدا ذلك من العمد الذي فيه مال والخطا وغيرهما سواء كان المصالح عنه في الذمة أو معينا فان وقع فيه الصلح على انكار فكذلك لا عهدة فيه (ص) أو مسلم فيه أو به (ش) يعني ان

مع عين البائع (قوله احدى وعشرين مسألة) عشرون صرح بها المصنف وواحدة داخل تحت كاف كفلس وهو السقه (قوله أي فلا عهدة ان شرطاً أو اعتبداً) هذا الزرقاني وهو مردود فان المشترطة توفي بها فمأذكر لانه شرط فيه غرض أو مالية أو هما كما يفيد كلام ابن عرفة ونحوه للقرافي وعزاه لشيخه الجيزي وغيره (قوله وسواء كان الصلح على انكار أو على اقرار) في الشامل خلافة وأن ما كان على اقرار ففيه العهدة وكلام بعض يقتضي اعتماد كلام الشامل ووجه عدم العهدة في عده مصالح به عن انكار سواء كان عن دم عده أو خطأ أو اقرار في عده فيه قصاص لانه لو كان فيه العهدة لرجع في الاول للخصومة وفي الثاني للقصاص مع أنه يسقط بالصلح بخلاف دم عده لا قصاص فيه أو مع خطا عن اقرار ففيهما العهدة لارجوع المال (قوله وغيرهما) كذا في نسخة أي من الحقوق المعينة أو التي في الذمة وقوله سواء كان المصالح عنه في الذمة كالمصالح في مقابلة عشرين ديناراً في ذمته وقوله أو معينا كما لو ادعى عليه بكتاب معين فصالحه (قوله فان وقع فيه الصلح الخ) المقابل محذوف أي وان وقع على اقرار أو بينة ففيه

العهد لأنه بيع (قوله ويشمله قوله الآتي الخ) أي فكان الأولى حذف قوله أو قرض للاستغناء عنه بما سيأتي (قوله فانه يلزمه أن يرد غيره) ولو قلنا بالعهد بل جازده (قوله في المستقال منه) أي في الذي وقعت الاقالة منه أي لان أحدهما يقول للآخر أقتلني من هذا العبد وقول سحنون راجع للقول بالسقوط وقوله وابن حبيب مع أصبغ راجع للمقابل الذي هو عدم السقوط (قوله على أنها بيع) أي اننا إذا قلنا أنها بيع فالعهد جزم (قوله على (١٥٦)) ما نأوله بعض أصحابنا في الشفعة) لا يخفى أن مقتضى كون الاقالة فسخاً أي اقالة

مشتري شقص الدار منها فيقيد أنه لاشفعة للشريك حينئذ مع ان الشارح يأتي بقول ان له الشفعة ويكتب العهد على المشتري وقوله والمراجعة أي فاذا كان اشترى عمرو من زيد سلعة بعشرة ثم باعها باثني عشر ثم وقعت الاقالة فانه لا يبيعها امرأته بدون بيان الاعلى العشرة أي لان الاقالة فسخ وأما لو قلنا انها بيع لكان له أن يبيع على الاثني عشر بدون بيان مع انه لا بد من البيان (قوله مع زيادة التساهل الخ) انما زاده ولم يقتصر على قوله لتشوف الشارع الخ لانه لو اقتصر عليه لفهم ان المقاطع به غير المكاتب مثله مع ان ظاهر المصنف خلافه ولما زاد تلك الزيادة خرج غير المكاتب لان التساهل خاص به (قوله أو على سفيه) أي لاجل دين أو اتفاق وكذلك الغائب لدين أو نفقة زوجة (قوله أي أقرب الخ) ظاهره انه اذا كان على انكار فيه العهد ولذلك قال عب فان كان على انكار أو على غيره وجه الصلح بل على وجه البيع ففيه العهد لكن نص صاحب البيان على ما ذكره صاحب التخيير فيقيد أن ما أخذ في صلح الاقرار فيه العهد مطلقاً أي سواء كان على وجه الصلح أم لا وسواء كان عن

المسلم فيه كما اذا أسلم ديناً في عهده أو أمة فلا عهد للمسلم على المسلم اليه أو به كما اذا دفع عبداً في قبح مثلاً فلا عهد للمسلم اليه على المسلم لان السلم رخصة يطلب فيه التخفيف فيما يدفع فيه أو به (ص) أو قرض (ش) يعني لا عهد في العبد أو الأمانة المدفوع قرضاً أو المأخوذ عن قضائه ويشمله قوله فيما يأتي أو مأخوذ عن دين وبعبارة وتعبيره بالقرض بدل على أنه لا فرق فيه بين الاخذ والرد فاذا اقتصر رقيقاً ثم حدث به عيب يرد به في العهد أن لو كانت فانه يلزمه أن يرد غيره إلا أن يرضى المقرض برده لانه حسن اقتضاء (ص) أو على صفة (ش) يعني اذا كان الرقيق غائباً فاشترى شخص على الصفة فانه لا عهد فيه لعدم المشاحة فيه بخلاف المرقى وبخلاف المبيع على رؤية سابقة ابن عرفة وفي سقوطهما في المستقال منه قولاً سحنون وابن حبيب مع أصبغ وهذا اذا انتقدوا لاسقطت اتفاقاً لانه كما أخوذ عن دين ابن رشد والعهد في الاقالة على أنها بيع وان قلنا انها فسخ على ما تأوله بعض أصحابنا في الشفعة والمراجعة فلا عهد فيها قولاً واحداً (ص) أو مقاطع به مكاتب أو مبيع على كفلس (ش) يعني أن السيد اذا أخذ رقيقاً عما في ذمة مكاتبه فلا عهد له عليه لتشوف الشارع للحرية مع زيادة التساهل والعهد رعا أدت له جزه فترك وكذلك لا عهد فيمن باعه القاضى على المكلف لاجل أرباب الدين أو على سفيه أو غائب لان بيعه بيع براءة كما لا يرد عليه فيما وجد فيه من العيوب القديمة كما هو (ص) أو مشتري للعتق أو مأخوذ عن دين (ش) يعني أن الرقيق المشتري على ايجاب العتق أو على انه حر بالشراء أو على التخيير أو على الابهام فانه لا عهد فيه لتشوف الشارع للحرية ولانه يتساهل في غنمه لانه أوصى بشرائه للعتق لان هذه ستأتي وكذلك لا عهد في الرقيق المأخوذ عن دين أعسم من المسلم فيه والقرض المردود لشموله له وما ولغيرهما وقوله أو مأخوذ عن دين أي أقربيه أو ثبت بالبينه ومعناه انه أخذه على وجه الصلح فاذا أخذه لا على وجه الصلح بل عن وجه البيع ففيه العهد كذا قرره بعضهم وظاهر كلام المؤلف الاطلاق وعليه قرر بعض الشراح وعلاه بقوله لوجوب المشاجرة في ذلك اتفاقاً للدين بالدين (ص) أو رد بعيب أو ورث أو وهب (ش) يعني أن المشتري لو رد ما اشتراه من الرقيق على بائعه بعيب فلا عهد للبائع على المشتري لان الرد بالعيب حل للبيع من أصله لا ابتداءً ببيع ومثله المردود بالاقالة وكذلك الورثة اذا اقتسموا التركة وخص بعضهم رقيقاً فلا عهد فيه وكذلك لو بيع الرقيق الموروث فلا عهد فيه وظاهره سواء علم المشتري أنه ارث أم لا ولا يخالف هذا ما مر من أن يبيع الوارث بيع براءة ان بين أنه ارث لان ذلك بالنسبة الى العيب القديم وهو ذاب بالنسبة لما يحدث وكذلك لا عهد في هبة الثواب للهوب على الواهب لعدم المشاحة وأخرى هبة غير الثواب (ص) أو اشتراها زوجها أو وصى ببيعها من زيد أو عن أحب (ش) يعني أنه لا عهد للزوج اذا اشترى زوجته على بائعها لما بين الزوجين من المودة وعدم الوحشة وأما لو اشترت زوجها فلها على بائعه العهد لحصول المباحة لان النكاح انفسخ وهو لا يطؤها

بخلاف

بين أو معين حينئذ يجب حل كلام المصنف على ما اذا كان المأخوذ عن دين على

نكار كما في شرح شب ولا ين عرفة ان ما أخذ عن معين فيه العهد وعما في الذمة لا عهد فيه (أقول) وكلام شارحنا فيما تقدم يفيد موافقة صاحب البيان ويناقض كلامه هنا فالأولى حل ما هنا على الانكار وأما على الاقرار ففيه العهد فيوافق ما تقدم (قوله لا إطلاق) أي سواء كان على وجه الصلح أو المباحة هذا هو المتبادر حينئذ فالعبارتان متوافقتان على ان الذي أقربيه أو ثبت بالبينه

لعدم المشاحة وذلك لانه يلزم الواهب أخذ القيمة (قوله لا عهدة) أي بالعيب الحادث الذي نحن فيه وله ردها بعيب قديم (قوله وهذا ظاهر حيث الخ) يستشكل ذلك بأنه أي فرق بين هذا وبين قوله أو ورث أي حيث عزم هناك وقيد هنا (قوله أنه يسقط به) أي بما ذكر من ثبوت العهدة (قوله وفي نت الخ) كلام عيب يفيد اعتماده الآن (١٥٧) بعض الاشياخ جعل هذا التفصيل غير ظاهر اذ يرد عليه العلة التي عمل بها (قوله أو

استوله الخ) وان كان الاستيلاد لا يأتي الا بعد زمن طويل فتدبر (قوله فان العهدة تسقط) أي فلا يلزم في ذلك أورش (قوله لقيضه متاعه) كذا في نسخة وهي تحريف والمناصب متاعه (قوله ان مجرد وضعه في المكيال) أي ولا يتوقف على تفرقة في الاوعية (قوله وهي داخله على مضاف) هذا روح الجواب (قوله تخصيص له) أي تبين له أي بين ان المراد بتمام الفعل تفرغه وتمام الفعل بالنفريغ لان الكيل يرايه مجموع وضع الحب في القدر وتفرغه وقوله لان تمام كيله خروجه الخ أي ولا يبين ذلك الا قوله واستمر بعبارة (قوله والمراد الخ) أي ان المراد ما كيل أو وزن أو عدم من المعقود عليه ولو البعض فضمانه من متاعه وليس المراد ان ضمان ذلك يتوقف على كمال كيله أو وزنه أو عدمه ولا فعل بعض ذلك كاف في ضمان الجميع بل كل ما علم بعبارة ضمنه المشتري (قوله أي في حال كيله) أي ويراد بكمال الكيل مادام في المكيال ولا يخفى أنه لا يبين ذلك الا قوله واستمر بعبارة (قوله على ما اذا كان المكيال للمشتري الخ) ظاهره ولو كان يفرغه في الحال في أوعيته وقوله وما سياتي على ما اذا كان للبائع ظاهره ولو

بخلاف ما اذا اشتراها فانه يطؤها بآل الممين وكذلك لا عهدة في الرقيق الموصى ببيعه من معين كزيد مثلاً أو من أحب الرقيق البيع له فأحب شخصه لا يفتوت غرض الميت وهذا ظاهر حيث اشترى زيد عالم بأنه أوصى ببيعه منه والافكيف بضر المشتري لتنفيذ غرض الموصى (ص) أو بشرائه للعق أو مكاتبه (ش) يعني أن الموصى بشرائه للعق لا عهدة فيه للمشتري تنفيذ الغرض الموصى وهذا غير قوله أو مشتري للعق كما مر وكلام المؤلف اذا كان الموصى به معيناً والا فالعهدة لانه اذا اردت بحادث في العهدة يشترى غيره فلم يفت غرض الميت وكذلك لا عهدة للسيد في الرقيق الذي وقعت الكتابة به وهذا غير قوله أو مقاطع به مكاتب (ص) أو المبيع فاسداً (ش) أي لا عهدة على المشتري في رده المبيع فاسداً لبايعه وانما نص على هذا لدفع توهم ان الرد في المبيع الفاسد يبيع فيكون على المشتري العهدة ابن عرفة روى أشهب لا عهدة في الرد بالعيب لانه فيسخ ببيع وكذا البيع الفاسد يفسخ اهـ ويفهم منه أن البيع الفاسد اذا لم يفسخ تكون العهدة فيه ثابتة للمشتري على البائع وهذا ظاهر وفائدة ثبوتها أنه يسقط عنه من عوضه أورش العيب وفي نت أنه لا عهدة فيه اذا فات وأخذت قيمته ويفهم منه انه اذا فات بالثمن فان فيه العهدة (ص) وسقطت ابكعتق فيهما (ش) قد علمت أن الحق في العهدة للمشتري فاذا أعتق العبد في زمن عهدة الثلاث أو السنة أو دبره أو كاتبه أو استوله وما شبه ذلك فان العهدة تسقط ويلزمه البيع ويسقط بوابعهما من نفقة وضمان * ولما انتهى الكلام على موجبات الضمان فيما ليس فيه حق توفية شرع في حكم ما هي فيه ومتى ينتهي ضمانه فقال (ص) وضمن بائع مكيلاً لقبضه بكيل كوزن ومعدود (ش) أي ان ضمان ما فيه حق توفية وهو ما حصره كيل أو وزن أو عدد في ضمان البائع الى أن يقبضه المشتري ان كان مما يعد أو بوزن فبعده أو وزنه فاللام في لقبضه للغاية أي وغاية ضمان البائع لما فيه حق توفية ينتهي لقبضه متاعه وبعبارة ظاهر قوله لقبضه بكيل أن مجرد وضعه في المكيال يخرج من ضمان البائع وينافيه قوله الا في واستمر بعبارة ولو تولاه المشتري فتجعل الباء سببية متعلقة بقبضه وهي داخله على مضاف محذوف أي لقبضه بسبب تمام كيل ويراد بالكيل الفعلي لا الآلة وقوله واستمر بعبارة تخصيص له لان تمام كيله خروجه من معياره والمراد تمام كيل ما كيل أو تمام وزن ما وزن أو تمام عد ما عد لا تمام الجميع أي ما كيل وما لم يكل ووزن ما وزن وما لم يوزن أو عد ما عد وما لم يعد أو بمعنى في وهي متعلقة بضمن أي ضمنه في كيله أي في حال كيله أو يحمل كلامه هنا على ما اذا كان المكيال للمشتري وما سياتي على ما اذا كان المكيال للبائع فلا منافاة ومفهوم قوله بكيل ان الجراف يلزم بالعقد ويجوز بيعه بمجرد كما يأتي (ص) والاجرة عليه (ش) أي ان اجرة كيل المبيع أو عدمه أو وزنه على بائعه لان التوفية واجبة عليه ولا تحصل الا بذلك واقوله تعالى فأوف لنا الكيل كما ان اجرة كيل الثمن أو عدمه أو وزنه على المشتري لانه بائعه ويصدق عليه كلام المؤلف وهذا ما لم يكن شرط ولا عادة ثم أخرج أربع مسائل بقوله (ص) بخلاف الاقالة والتولية والشركة على الاربع (ش) أي

كان يتصرف به لثمة ولا يظهر ذلك فلا حسن أن يحمل كلامه هنا على ما اذا كان يتصرف به لثمة وما ياتي على ما اذا كان يفرغه في أوعية المشتري وحينئذ لا فرق بين أن يكون المكيال للبائع أو المشتري (قوله ويجوز بيعه) أي الجراف بمجرد العقد (قوله واقوله تعالى الخ) المناسب حذف الواو ويكون تعليلاً لتكون التوفية واجبة على البائع (قوله وهذا ما لم يكن شرط الخ) أي في المسألتين (قوله ثم أخرج أربع مسائل) المناسب أن يقول ثلاث مسائل لان الرابعة التي هي القرض انما ذكر دليله

(قوله سائل الاقالة) سوا كان السائل المولى بالكسر أو المولى بالفتح وكذا يقال في غيره وانظر اذا كان كل منهما طالبا لما ذكر ولم تقم قرينة تدل على ان الطلب حقيقة انما هو من واحد معين منهما والظاهر قسم الاجرة عليها وانظر لو تولى المشتري الكيل أو الوزن أو العد بنفسه هل له طلب البائع بآجرة ذلك أم لا وكذا لو تولى البائع للمشتري عدته ووزنه فهل له طلب المشتري بآجرة ذلك أم لا (قوله فكأنه قال لانها كالقرض) لا يخفى ان (١٥٨) التشبيه على هذا الحل يكون في الجامع والظاهر ان التشبيه انما هو من

حيث الحكم وهو كون الاجرة على السائل (قوله واستمر بعبارة) حتى يقبضه المشتري أو أجيره أو وكيله وقوله ويستغنى الخ هذا يناق ما تقدم من قوله واستمر تخصيص الخ وقوله ولذا جعل الخ وذلك لانه اذا جعلت للعمال يكون المجموع مسألة مستقلة (قوله فاذا سقط المكيال من يده) أي والقرض ان المشتري تولى الكيل نيابة عن البائع وأما لو كان البائع هو الذي تولى الكيل ثم ناول المكيال للمشتري بقرعه في أوعيته فسقط من يده فضمنه من المشتري حينئذ فالكلام المتقدم المقيد أنه مادام في المكيال يكون الضمان من البائع يحمل على ما اذا كان الذي تولى الكيل المشتري فتدبر (قوله وقبض العقار بالتخلية) وغيره بالعرف في البيع الفاسد (قوله ولا يشترط الاخلاء من شواغل البائع) الا في دار السكنى فلا ينقل الضمان للمشتري الا بالاخلاء (قوله ومنعه من المفاتيح) أي بان فتح الدار له ومكنه من السكنى ولم يدفع له المفاتيح (قوله وضمن بالعقد بالبناء للفعول أي ضمن المشتري ما اشتراه بالعقد فان تلف بعد العقد فيتلف على المشتري (قوله

فالاجرة فيها على سائل الاقالة والتولية والشركة على ما رجحه ابن يونس من أحد قولين عند القرويين لا على مسئوليها لانه فاعل المعروف فكانت مقبضة على القرض فهو أصلها فلا آجرة فيه على فاعل المعروف وهو المقرض وان كان بائعا والفاء من قوله (فكالقرض) للسببية في مقام لام العلة فكأنه قال لانها كالقرض (ض) واستمر بعبارة ولو تولاها المشتري (ش) قدم الكلام على ان ما فيه حق توفية ضمانه من البائع الى أن يقبضه المشتري ونبه هنا على ان الضمان المذكور يستمر على البائع ولو تولى المشتري الكيل أو الوزن أو العد ويستغنى عن هذه المسئلة عما مر من قوله وضمن بائع مكبلا لقبضه لكن أعادها لاجل المبالغة ولذا جعل بعض الواو واو الحال والضمير في تولاها لما ذكر من الكيل والوزن والعد فاذا سقط المكيال من يده فهلك ما فيه قبل وصوله الى غرائره ونحو ذلك فصيته من بائعه على ما رواه يحيى عن ابن القاسم وأشهب عن مالك خلافا لاسحق بن عمار وسواء كان المكيال له أو للبائع الا أن يكون المكيال هو الذي يتصرف فيه المتاع الى منزله ليس له انما غيره فضمن ما فيه اذا امتلأ منه ولو باستعارته من البائع رواه ابن جعفر عن ابن وهب (ض) وقبض العقار بالتخلية (ش) يعني ان العقار وهو الارض وما اتصل به من بناء أو شجر يدخل في ضمان المشتري في البيع الفاسد مجرد تخلية البائع بينه وبينه وتمكينه من التصرف فيه بدفع المفاتيح قاله الشارح ولا يشترط الاخلاء من شواغل البائع فان لم يكن له مفاتيح فيمكنه من التصرف وانظر لو مكنه من التصرف ومنعه من المفاتيح هل يكون ذلك قبضا أم لا وهو ظاهر كلام الشارح ثم ان قوله وقبض العقار عطف على المعنى أي قبض المثل بالكيل وقبض العقار بكذا واعتبار القبض في البيع انما يظهر في البيع الفاسد كما أشرنا له اذا البيع الصحيح يدخل في ضمان المشتري بمجرد العقد فلا يظهر لمعرفة كيفية القبض فائدة (ص) وغيره بالعرف (ش) يعني ان قبض غير ما مر من عقار ومكيل وموزون ومعدود يكون بالعرف كتحليم مقود الدابة ونحو ذلك (ض) وضمن بالعقد (ش) يعني ان المشتري يضمن المبيع بمجرد العقد الصحيح اللازم الا ما يستقنه بعد ذلك والا ما قدمه ما فيه حق توفية وكذلك المبيع على العهدة وكذلك اذا اشترى لبن شاة معينة أو غرة غائبة على الصفة فان ذلك كله لا يدخل في ضمان المشتري بالعقد الصحيح بل بالقبض كما بينه المؤلف قبل وبعد (ص) الا المحبوسة للثمن أو للاشهاد فكالرهن (ش) هذا مستثنى مما قبله والمعنى ان السلعة المحبوسة لا تيان المشتري بثمنها الحال أو المحبوسة لاجل أن يشهد البائع على تسليم المبيع للبتاع أو على ان الثمن حال في ذمته ولم يقبضه منه أو مؤجل فان ضمان ذلك على بائعه ويضمنه ضمان الرهان فيفرق فيه بين ما يغاب عليه وما لا يغاب عليه فما لا يغاب عليه لا ضمان عليه اذا ادعى تلفه أو هلاكه الا أن يظهر كذبه وما يغاب عليه هو في ضمانه الا أن يقيم بينة أنه تلف بغير سببه فانه لا ضمان عليه حينئذ وعلم بما

قرنا

وكذلك المبيع على العهدة) فلا يدخل في ضمان المشتري الا بانقضائها (قوله

وكذا اذا اشترى لبن شاة معينة) سيأتي تصويره أنه يشتري لبن شاتين مثلامن شياه عشرة معينات (قوله كما بينه المؤلف قبل وبعد) البعض الذي بينه قبل كالذي فيه حق توفية والذي بينه بعده وقوله الا المحبوسة الخ (قوله بثمنها الحال) وأما لو كان البيع لسنة فليس له حينئذ حبسها كما قال ابن بشير وعليه لو حبسها بغير رضايها كان متعديا فيضمن مطلقا وهل ما حل بعد تأجيله كذلك ليس له حبسها لقبضه لانه رضى بتسليمها دون قبض أو كالحال خلاف (قوله ولم يقبضه منه) هذا روح الاستشهاد (قوله ويضمنه ضمان الرهان) أي

قررنا أن الحبس للأشهاد يجري في الثمن الموحل والحال وأن الحبس للثمن إنما يكون حيث كان
 الثمن حالا وهل ما حل بعد تأجيله كالحال فيه خلاف (ص) والالغاء قبض (ش) يعني
 أنه إذا اشترى شيئا غائبا على صفة أو على رؤية متقدمة فانه لا ينتقل ضمانه عن بائعه إلى مشتريه
 إلا بالقبض وهذا في غير العقار وأما هو فيدخل في ضمان المشتري بمجرد العقد الصحيح وهذا
 حيث لا شرط وبعبارة سواء كان البيع صحيحا أو فاسدا والالغاء قبض يجري في
 غير العقار حيث لم يشترط ضمانه على المشتري وفي العقار حيث يبيع من أمانة أو جزافا وتنازع
 البائع مع المشتري في أن العقد أدركه سالما أم لا لأن الأصل أن العقد صادق على ما هو عليه
 إلا أن (ص) والامواضعة فخر وجهان الحيضة (ش) يعني أن من اشترى أمانة من غير
 الرقيق أو من وخشه وأقر البائع بوطئها فإن فيها المواضعة وضمان البائع إلى أن ترى الدم
 قد دخل حينئذ في ضمان المشتري وبأول الدم يخرج من ضمان البائع ويتقرر عليها ملك
 المشتري ويجوز له الاستمتاع بها بغير وطء فمن عني إلى وهذا في البيع الصحيح والناسد أولى لعدم
 دخولها في ضمانه فيه بالعقد لأنه إذا كان العقد الصحيح الذي شأنه حصول الضمان به
 لا يوجب الضمان فأولى الفساد وانما تدخل في ضمانه في الفساد بالقبض بعد رؤيته بالدم أو معها
 كما قد من ذلك عند قوله وانما ينتقل ضمان الفساد بالقبض فقد اختلف الصحيح والفساد في هذه
 أيضا (ص) والالتمار للجائحة (ش) يعني أن من اشترى ثمارا بدار صلاحها فإن ضمانها من
 بائعها إلى أن تأمن من الجائحة وذلك إذا انتهت في الطيب حينئذ ينتقل ضمانها إلى المشتري
 فاللام يعني إلى وفي الكلام حذف مضاف أي إلى أمن الجائحة وما ذكره من أن ضمان الثمار
 من البائع في البيع الصحيح للامن من الجائحة حيث كان موجب الضمان فيها للجائحة وإن
 كان موجب الضمان فيها غير الجائحة فضا من البائع بالعقد وأما في البيع الفاسد فإن
 اشترى بعد طيبها فضا من المشتري بمجرد العقد لأنه لما كان المشتري متمكنا من
 أخذها كان بمنزلة القبض ويلغز به فيقال لنابيع فاسد يضمن بالعقد وإن اشترى قبل طيبها
 فضا من البائع حتى يجدها المشتري (ص) وبدئ المشتري للتنازع (ش) أي وإذا تنازع
 البائع والمشتري في التسليم أو لا بدئ المشتري بتسليم الثمن أولا ابن رشد من حق البائع أن
 لا يدفع ما باع حتى يقبض ثمنه لأن ذلك في يده كالرهن بالثمن فمن حقه أن لا يدفع إليه ما باع منه
 ولا يزنه ولا يكيه له إن كان مكيدا أو موز وناحتي يقبض ثمنه وهذا أمر متفق عليه في المذهب
 يختلف فيه في غيره انتهى هذا إذا بيع عرض بنقد وأما إذا بيع دراهم بدراهم أو بدنانير أو دنانير
 بمثلها فليس في ذلك تبدل بل بولك القاضي في المرافعة من يأخذ بعلاقة الميزان ثم يأخذ بكل
 منهم مال الآخر وفي الصرف بولك من يقبض له ما يفسد العقد بالتراخي في النقود وفي بيع
 العرض بمثله بولك أيضا ولا يفسد العقد بالتراخي قاله سنده * ولما نكلم على ضمان الصحيح
 والفساد وما يتعلق بذلك من تلف أو استحقاق شرع في الكلام على ما يتعلق بذلك من فسخ
 وعدمه فقال (ص) والتلف وقت ضمان البائع بما وى ويفسخ (ش) يعني أن البيع الكائن
 في ضمان البائع إذا تلف في العقد الصحيح المنبرم بمافيه حق توقيف أو غار قبل أمن الجائحة
 أو غائب أو مواضعة وثبت التلف ببينة أو بتصادق المتبايعين عليه فاما بما وى أو من البائع
 أو من المشتري فإن كان بما وى أي بأمر من الله فإن العقد يفسخ ويستأنى جنابة البائع
 والمشتري والاجنبي في قوله واتلاف المشتري قبض والبائع والاجنبي يوجب الغرم ولعل نامخ
 المبيضة آخرهما عن موضعهما وبقولنا وثبت التلف خرجت المحبوسة للثمن أو للأشهاد فانها
 مع ثبوت التلف ليست من ضمان البائع لأنه لا يضمن ما ذكر الاضمان الرهان ومتى ثبت

فالتشبيه بالرهن من حيث الضمان
 وأما لو وطئ البائع الأمة فلا حد
 عليه وعليه قيمة الولد بخلاف
 المرتن إذا وطئ الأمة الرهن
 فيحد (قوله سواء كان الخ) والاولى
 حله على الصحيح لأن الفاسد لا
 يدخل في ضمانه إلا بالقبض من غير
 تفصيل قول المصنف قبض
 جار في البيع الصحيح والفساد (قوله
 والالغاء) كأنه يقول وقول
 المصنف والالغاء الخ (قوله
 وبأول الدم) أي خلافا لظاهر
 المصنف فانه ضعيف وهو قول ابن
 عبد السلام (قوله فقد اختلف الصحيح
 الخ) وهو أن الصحيح تدخل في
 ضمان المشتري بمجرد رؤيته بالدم
 وأما الفساد فلا تدخل في ضمان
 المشتري إلا بعد رؤيته بالدم وقبض
 المشتري لها (قوله وإن كان موجب
 الضمان فيها غير الجائحة) أي
 كغصب إنسان معين لها فالضمان
 من المشتري (قوله وفي بيع العرض
 بمثله) يدخل فيه بيع المثل بمثله
 (قوله في العقد الصحيح المنبرم)
 وأولى الخيار وانما يظهر التقييد
 فيما يأتي بعد (قوله فإن العقد يفسخ)
 أي العقود عليه المعين بخلاف
 تلف المسلم فيه عند حضاره
 وقبل قبض المشتري فيلزم مثله
 لوقوع العقد على ما في الذمة (قوله
 آخرهما) التثنية باعتبار أن قوله
 واتلاف المشتري قبض مسألة
 وقوله والبائع الخ مسألة ثانية

(قوله وخير المشتري ان غيب الخ) أي والفرض أنه في ضمان البائع فان غيب البائع أو عيب عدا أو خطأ وقت ضمان المشتري ولو قبل قبضه على المغمض كاجنبي يضمن عوض المبيع في الاولى وأرشه في الثانية ولا يتأني خيار المشتري وانما خير المشتري هنا مع أن السلعة في المسئلتين وقت ضمان البائع لان العقد هنا مبني على فسخ المشتري قوي لكون السلعة على ملكه (قوله اذا أخفى المبيع وادعى هلاكه) والفرض أن المبيع يت وأما اذا كان على خيار للمشتري وادعى ضياعه فيضمن الثمن كما قدمه بقوله وكيفية بائع والخيار لغيره (قوله صوابه بعد نكول البائع) لا يخفى أن الشارح وت تابعان لابن عبد السلام وهو الذي يفهم من كلام ابن رشد وان كان كلام المصنف في السلم يخالف هذا لاثباته التحجير بعد النكول وعند الحلف ليس الا الفسخ وذلك طريقه أبي محمد فقول الشارح تبعاً لعم في تقريره الشارح وت غير صواب اه غير صواب نعم كان الاولى أن يقول بعد نكول ليتوافق المحللان لانه غير صواب ولا سيما ان له ما سلف في تقريره ما أفاده محشي نت (قوله أي اتهم على ذلك) ظاهر كلامه أن الاتهام متعلق بالتعيب والتعيب يفصح به كلام الفحشي ولكن ليس الامر كاذ كر بل الاتهام قاصر على التعيب دون التعيب فهو محقق وقوله على ذلك أي اتهم على التعيب أي اتهم على أنه أخفاه وان دعواه الهلاك لأصل لها وقوله وأما لو تحقق ذلك أي التعيب لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى اتلافه (قوله بين التمسك بالباقي) هذا اذا (١٦٠) كثر المستحق كثلث أو أكثر مطلقاً انقسم أولاً اتخذ للغلة أم لا كان أقل عن

ثلث ان لم ينقسم كحيوان وشجر ولم يتخذ للغلة فان انقسم أو كان متخذاً للغلة منقسماً أم لا فلا خيار له بل يلزمه الباقي بحصته من الثمن فالصورعيان وعلم أنه يقيده بقوله قل الذي هو المبالغ عليه بغير منقسم وغير المتخذ للغلة فان انقسم أي على حسب الجزء المستحق بأن كان ينقسم أعشاراً مثلاً من غير ضرر ان استحق العشر أو ثلثاً فعند استحقاق الثلث وهكذا أو كان متخذاً لها منقسماً أم لا لم يخير بل يلزمه الباقي بحصته من الثمن والكثير في المثل والدار الواحدة الثلث وفيما تعدد من الدور ما زاد على النصف كالحيوان والعروض والنصف في الأرض كثير وهي دائماً

التلف انتفى عنه الضمان فان لم يثبت التلف فهو قوله (ص) وخير المشتري ان غيب أو عيب (ش) يعني أن البائع اذا أخفى المبيع وادعى هلاكه ولم يصدق المشتري ونكل البائع عن اليمين فان المشتري يخبر بين الفسخ عن نفسه لعدم تمكنه من قبض المبيع أو التمسك وطلب البائع عمله أو قيمته وأما ان حلف البائع فالفسخ ليس الا كما يأتي في قوله في السلم ومنك ان لم تقم بينة ووضع للتوثيق ونقض السلم وحلف والاخيراً لا خرف قول الشارح وتبعه نت انه يخبر بعد عيب البائع صوابه بعد نكول البائع وكذلك يخبر المشتري بين الفسخ والتمسك ويرجع على البائع بقيمة العيب ان عيب البائع المبيع في زمان ضمانه عدا وان كان خطأ فيخير المشتري بين الرد والتمسك ولا شيء له كاذ كره الناصر اللقاني نقوله ان غيب أو عيب أي اتهم على ذلك وأما ان تحقق ذلك فهذه جناية منه (ص) أو استحق شائع وان قل (ش) يعني أن المشتري يثبت له الخيار اذا استحق من المبيع شائع سواء قل أو كثر بين التمسك بالباقي والرجوع بحصة المستحق وبين الرد والرجوع بجميع الثمن ولا يحرم عليه التمسك بالأقل بخلاف ما اذا كان المستحق معيناً (ص) وتلف بعضه أو استحقاقه كعيب بائع حرم التمسك بالأقل (ش) أي ان تلف بعض المبيع المعين أو استحقاق بعضه بدليل ذكره استحقاق الشائع فيما عيب به فان كان الباقي النصف فأكثر لم التمسك بحصته من الثمن وان كان أقل من النصف وجب رده وحرم التمسك بالباقي الأقل وهذا مفهوم من التشبيه بالعيب لقوله قيده الا أن يكون الاكثر وانما ذكره هنا لأجل قوله (ص) الا المثل (ش) فلا يحرم التمسك بأقله بل يجري على تفصيل العيب الا نتي لانه انما

حرم

ينقسم فليست كالأدار والمراد بما ينقسم بضرر وهو قليل ما ينقص عوضه اذا قسم على الجزء المستحق

أو كان قسمه عليه فيه اشتراك في ساحة أو مدخل فان انقسم من غير نقصان لكل نصيب حظه من الساحة والمدخل على حده فهذا ينقسم بلا ضرر (قوله وتلف بعضه) أي تلف البعض المعين بسماوى وقت ضمان البائع وأما قوله أو الاستحقاق فسواء كان في ضمان البائع أم لا (قوله أي ان تلف بعض المبيع المعين) لا يخفى أن التلف لا يكون الا في معين وكذا العيب فلا حاجة له بالنسبة له نعم يحتاج الى التقييد في الاستحقاق (قوله كعيب به) هذا يوهم أن العيب أصل فينتفى قول الشارح المتقدم أن الاستحقاق أصل وقوله وحرم التمسك بالأقل لا يخفى أنه بالنسبة للاستحقاق مكر مع قول المصنف ولا يجوز التمسك الخ وأجيب بأنه ذكره لأجل قوله الا المثل (ش) (قوله وحرم التمسك بالباقي) يخالف ما في عيب فانه قال فيمنظر في الباقي بعد التلف والاستحقاق فان كان أكثر من النصف لزم الباقي بنسبته من الثمن ان تعدد المبيع فان اتخذ خيار المبتاع كما قدمه بقوله وبما العادة السلامة منه كما أنه يخير اذا كان النصف فله التمسك به بنسبته من الثمن وان كان أقل حرم التمسك بالأقل وزده محشي نت وانتصر لفاد شارحنا من أنه يلزمه النصف بحصته من الثمن (قوله بل يجري على تفصيل العيب الا نتي) أي في الجملة وخاصة أنه اذا كان التلف أو المستحق الثلث فأكثر يخبر بين الرد والتمسك بالباقي بما ينوبه من الثمن وأما اذا كان أقل من الثلث فيلزمه الباقي بما ينوبه من الثمن ومثله المعيب اذا كان أقل من الثلث وأما في المعيب

الثالث فأكثر فيضير في الفسخ فيرد الجميع وبين التماسك بجميع المبيع لا بالسليم فقط بما ينوبه من الثمن لأن من حجة البائع أن يقول أبيعته ليحمل بعضه بعضاً والحاصل أنه إذا كان المعيب أو التالف أو المستحق أقل من الثلث فقد استوروا في لزوم الباقي بما ينوبه من الثمن وأما إذا كان ذلك الثلث فأكثر ففي العيب يخير بين التماسك بالجميع ويدفع جميع الثمن أو رد الجميع ويرجع بالثمن وفي الاستحقاق والتلف يخير بين التماسك بالباقي بما ينوبه من الثمن ورد الباقي فإذا علمت ذلك فنقول قول عب الالملي فلا يحرم التماسك بالأقل بل يخير على تفصيل في الاستحقاق والتلف يخير بين الفسخ والتماسك بالباقي بحصته من الثمن وفي التعيب يخير بين الفسخ فيرد الجميع وبين التماسك بجميع المبيع لا بالسليم فقط بما ينوبه من الثمن لأن من حجة البائع أن يقول أبيعته ليحمل بعضه بعضاً اهـ يحمل ذلك على ما إذا كان التالف أو المستحق الثلث فأكثر وهذا الذي قلناه مذهب ابن القاسم كما أفاده (١٦١) ابن عبد السلام رحمه الله تعالى فشد يدك

على هذا (قوله ونسبة كل واحد من تلك الأجزاء) لا حاجة لذلك بل المنسوب إما السليم أو غيره فبذلك يحصل المقصود (قوله لو أجد) صلة لكلام وقوله في قليل متعلق بالخبر وحيث قد كان حقه أن يقول ولا كلاماً لأنه شبه بالمتضاف لأن كلاماً بمعنى تكلم عامل في واحد النصب الآن يقال إن هذا على قلة كتابه عليه في المغنى (قوله في قليل) أي في عيب قليل وقوله لا يتفك أي لا تجري العادة بانفكاك غالباً وقوله كفاعة أي كتغير طعام فاع لأن الفاع اسم للعامل كما قال اللقاني (قوله كفيعان الأهراء) جمع هري القمح المجتمع كفتح الشون وقوله والاندركا لخرن يوجب دبقاع كل منهما بل يسير (قوله فان كان المعيب قدر ربع) أي وفوق ربع ودون الثلث فإنه يكون في حكم الربع فالمراد بالربع ما دون الثلث كما أفاده بعض شيوخنا (قوله على ما في المدونة) ومقابلها ذلك كما يقتضيه كلام ابن تونس ونص بهرام وإن أراد المشتري أن يلتزم السالم

حرم التماسك بالأقل من المقوم بحصته لأن باستحقاق الأكثر أو تلفه قد انحلت العقدة فالتمسك بالباقي بحصته كأنشاء عقدة بثمن مجهول إذ لا يعلم نسبة الجزء الباقي إلا بعد تقويم أجزاء المبيع على الانفراد ونسبة كل واحد من تلك الأجزاء المعينة من مجموع الصفقة بخلاف باقي المثلث فإن منابه من الثمن معلوم (ص) ولا كلام لو أجد في قليل لا يتفك كفاعة وإن انفك فللبائع التزام الربع بحصته لا أكثر (ش) يعني إن من اشترى شيئاً من الطعام وما في معناه جزافاً وكيفاً فوجد أسفله مخالفاً لأوله فلا يخسره ولو أن يكون ذلك العيب مما يفسد عن الطعام عادة أو لا فإن كان مما لا يتفك كفيعان الأهراء والاندركا وما أشبه ذلك فإنه لا كلام لو أجد من المتبايعين والمعيب كله لازم للمشتري ولا يحيط عنه من الثمن شيء فإن جرت العادة بانفكاك العيب عن الطعام فإن كان المعيب قدر ربع فأقل فللبائع التزام ما ذكر بحصته من الثمن ويلزم المشتري السليم بما ينوبه من الثمن اتفاقاً لأن الربع أو الخمس قليل لا يوجب للمشتري رد أو يس له التزام السليم بحصته إن أبي البائع ذلك على ما في المدونة وإن كان المعيب الثلث فأكثر فليس للبائع التزام المعيب بحصته ويلزم المشتري السليم بل يخير المشتري بين التماسك بالجميع ورد الجميع على المشهور (ص) وليس للمشتري التزامه بحصته مطلقاً (ش) يعني إن المعيب من المثلث سواء كان ربعاً أو أقل أو أكثر ليس للمشتري أن يلتزم السالم بحصته من الثمن ويرد المعيب لبائعه بحصته من الثمن وأما لو التزمه بجميع الثمن فله ذلك (ص) ورجع للقيمة لا للتسمية (ش) يعني إن من اشترى مقوماً متعدداً كعشرة أبواب أو شياء مثلاً بعشرة دنانير وسهيا لكل ثوب ديناراً فاستحق أو أطلع على عيب في بعضها وليس وجه الصفقة ووجب التماسك بباقي الصفقة بما يخصه من الثمن فالتسمية أغو لجواز اختلاف الأفراد بالجوذة والرداء ولا بد من الرجوع إلى القيمة بأن يقوم المستحق أو المعيب وبقية أجزاء الصفقة وتنسب قيمة المستحق أو المعيب إلى مجموع القيمة ويرجع بذلك النسبة من الثمن ولو سكت المتبايعان عند عقد البيع عن الرجوع إلى القيمة عند الاستحقاق أو العيب صح العقد وإليه أشار بقوله (وصح) العقد إن شرط الرجوع إلى القيمة بل (ولو سكتنا) عن الرجوع للتسمية والقيمة ويرجع للقيمة (لأن شرط الرجوع لها) أي للتسمية وهي مخالفة للقيمة فلا يصح العقد من أصله فهذه المسئلة من تمة قوله سابقاً ورد بعض

(٢١ - خرشي خامس)

بخصته فليس له ذلك بخلاف وفي ابن تونس ما يقتضي خلاف هذا وإن المشتري يخير في تعيب الربع (قوله وإن كان المعيب الثلث فأكثر) هذا يؤذن بأن المراد بالربع ما يشمل ما فوقه إلى الثلث (قوله على المشهور) متعلق بقوله فليس للبائع التزام الخ وحاصل ما في ذلك أنه إذا كان ذلك الثلث والنصف فإن أراد البائع أن يلتزم المشتري السالم بحصته من الثمن فليس له ذلك على قول ابن القاسم وروايته عن مالك الذي هو المشهور وله ذلك على كلام أشهب واختيار سحنون وإن أراد المشتري أن يلتزم السالم بحصته من الثمن فليس له ذلك بخلاف (قوله وليس للمشتري الخ) أي بدون رضا البائع وأما لو تراخى فلا إشكال (قوله وأما لو التزمه) أي التزم السالم والمعيب بجميع الثمن أو السالم بجميع الثمن ورد المعيب فله ذلك (قوله ويرجع للقيمة) انما ذكر هذا مع علمه مما تقدم في قوله ورد بعض المبيع بحصته ليرتب عليه ما بعد وإذا رجع للقيمة فليتنظر لوجه الصفقة وعدمها في العيب والاستحقاق (قوله وهي مخالفة للقيمة) وأما لو كانت التسمية موافقة للقيمة فإنه يصح ذلك العقد كما أفاده عج (قوله من تمة الخ) أي لأنه لما قال ورد الخ يخضر أن

يقال هل يتطرق في ذلك للقيمة أو للتسمية فأفاد انه يرجع للقيمة (قوله والقيمة هناك قيمة السلعة المرجوع فيها) أي التي كانت وقعت ثمنها وأما هنا فهي المرجوع بقيمتها لانها هي البيعة والتمن غيرها (قوله واتلاف المشتري قبض) أي لما أنلفه مقوماً أو مثلياً فيلزم منه ثمنه والفرض أن البيع على البت لان المبيع بالخيار قدمه في قوله وان جنى بائع أقول وحيث كان البيع على البت ينبغي أن يحمل على ما اذا كان في ضمان البائع لانه اذا كان في ضمان المتباع أمر ظاهر وبعد كتي هذا رأيت أنه قال في التوضيح في شرح ابن الحاجب أي اذا أنلف المشتري ما اشترى وهو في ضمان البائع فهو كقبضه لانه يلزمه الثمن اه فالحمد لله (قوله يوجب على المتلف قيمة المقوم) ظاهر العبارة ان الغرم للمشتري ويقدمه قول التوضيح أي ان من باع سلعة ثم أتلفها هو أو أجنبي قبل قبض المشتري لها فان ذلك الانلاف يوجب الغرم ولم يبين المصنف ما يغرم وصرح في الجواهر بغرم القيمة في حق البائع والاجنبي اه فتلك العبارة ظاهرة في عدم التخيير بخلاف العبارة الثانية التي هي قوله وبعبارة وهي لتقافي وهي مخالفة لظاهر المصنف (قوله أي لمن الضمان منه من بائع أو مشتري) لا يخفى أنه اذا كان الضمان من المشتري فالأمر ظاهر وأما اذا كان الضمان من البائع فيغرم للبائع اذا أراد المشتري رد المبيع وأما اذا أراد التمسك فياخذ القيمة (قوله قبض لماعيبه) أي

(١٦٣)

المبيع بحصته ورجع للقيمة ان كان الثمن سلمة والقيمة هناك قيمة السلعة المرجوع فيها وهنا المرجوع بها (ص) واتلاف المشتري قبض والبائع والاجنبي يوجب الغرم (ش) هذا وما بعده من تعلقات قوله والتلف وقت ضمان البائع بسمواى يتسح كما مررت الاشارة اليه لكن قوله والبائع والاجنبي يوجب الغرم ليس خاصاً بما اذا وقع التلف منهما في ضمان البائع بل يجري ذلك فيما اذا كان التلف منهما في ضمان المشتري أيضاً أي واتلاف البائع والاجنبي لمبيع على البت وهو في ضمان البائع أو ضمان المتباع يوجب على المتلف قيمة المقوم ومثل المثل وبعبارة والبائع يوجب الغرم أي للمشتري في زمان ضمان البائع واختار المشتري الامضاء وقوله والاجنبي يوجب الغرم أي لمن الضمان منه من بائع أو مشتري (ص) وكذلك اتلافه (ش) صوابه تعييبه ليس من التكرار ويجرى على ما سبق فتعيب المشتري قبض والبائع والاجنبي يوجب الغرم أي ان تعيب المشتري قبض لماعيبه فيقوم سالماً ومعيباً ويغرم من الثمن النسبة ويخبر فيما بقي منه فان تماسك دفع بقيمة الثمن ان كان لم يدفعه وان رداً اخذه ان كان دفعه والاسقط فاذا قطع يد العبد أو فقه أعينه مثلاً لاقوم سالماً ومعيباً ويغرم من الثمن النسبة أي نسبة ما نقصه العيب ثم يخبر فيما بقي منه وكأنه سلع تعيب بعضها فان شاء أخذ ودفع بقيمة ثمنه وان شاء رده وأخذ ثمنه وكذلك لو كان المبيع سلعاً ومعيباً منها واحدة وتقوم كل سلعة بمفردها وتنسب قيمة المعيب الى الجميع ويغرم ما يخص المعيب من الثمن وتعيب البائع يوجب الغرم لكن بعد تخيير المشتري وتقدم هذا في قوله وخير المشتري ان غيب أو عيب فان اختار الرد غرم له البائع الثمن وان اختار التماسك غرم له الارش وتعيب الاجنبي ظاهر في أنه يوجب الارش

من القيمة لا من الثمن (قوله وان اختار التماسك الخ) حاصله أن تعيب البائع ان كان المبيع في ضمان المتباع فانه يوجب عليه غرم ارش المعيب للمتباع سواء كان عمداً أو خطأ لانه حينئذ أجنبي من المبيع وان كان في ضمانه فان كان عمداً خبير المتباع بين التماسك والرجوع بالارش وان كان خطأ فخير بين التماسك ولا شيء له وبين الرد كما اذا كان بسمواى وهو في ضمان البائع (قوله وتعيب الاجنبي ظاهر في أنه يوجب الارش) أي سواء كان عمداً أو خطأ كان المبيع في زمن ضمان البائع أم لا ولا خيار للمتباع حينئذ كما في شرح شب أي وحينئذ يكون الارش للمتباع وبعض شيوخنا أفاد ان

(ص)

معنى العبارة وتعيب الاجنبي ظاهر في أنه يوجب الارش لمن الضمان منه

من بائع أو مشتري أقول وهو المناسب لما تقدم والحاصل أن قول المصنف وكذلك تعييبه الخ معناه على ما قاله الشارح وتعيب البائع يوجب الغرم أي للمشتري اذا اختار الامضاء وأما اذا اختار الرد فغيره لجميع الثمن وقوله وتعيب الاجنبي ظاهر في أنه يوجب الارش أي للمشتري اذا كان المشتري يريد الامضاء والبائع اذا كان المشتري يريد الرد والموضوع أن ذلك كله في ضمان البائع وهذا على ما قلنا بما أفاده بعض شيوخنا لكونه المناسب لما تقدم وأما ما في شرح شب الذي ذكره في تعيب الاجنبي فلا يتأتى الا على أنه لا تخيير في قوله وكذلك تعييبه الخ الذي صوب به المصنف مع أنه كما بالتخيير والحاصل أن ظاهر النقل كما أفاده محشى تت أن قول المصنف واتلاف المشتري قبض والبائع والاجنبي يوجب الغرم وكذلك تعييبه لا تخيير فيه وأما قول المصنف سابقاً وخير المشتري ان غيب أو عيب فيقر أعيب بالبناء للمفعول أي ان العيب حصل بأمر سمواى وبعد أن كتبت ذلك رأيت عن النساطي ما وافق محشى تت من أن ظاهر النقل الغرم بدون تخيير المشتري ولفظ ابن الحاجب واتلاف المشتري قبض واتلاف البائع والاجنبي يوجب الغرم اه وقد حله المصنف بما تقدم ثم قال ابن الحاجب وكذلك تعييبه فقال المصنف أي تعيب المبيع كاتلافه فيفصل فيه بين المشتري والبائع والاجنبي كما تقدم ح واتلاف المشتري والاجنبي الطعام المجهول كيهل يوجب القيمة لا المثل وتأمل في المقام

(قوله وان أهلك الخ) فلو كان الهلاك بسماوى لمكانت من البائع وانتقض البيع كما قدمه بقوله والتلف ونف ضمان البائع بسماوى
يفسخ ومثله الخطأ فيما يظهر من تعبير المصنف بأدلك كالدونة وجعله الشيخ سالم كالعمد أى فيلزم المثل تحري بالانه كالخطأ في أموال الناس
كما أفاده الشارح آخره فان جهل هل كان من سماوى أو من متلف فقال ابن القاسم لا يصدق وعليه أن يوفى ما باع وان أدلكها المشتري
وعرفت مكيلتها غرم الثمن فان جهلت لزمه تحرياً (قوله فالمثل الخ) انظر هل لهما أن يتراضيا على ترك المثل حيث كان طعاماً أم لا والظاهر
لا لزوم بيع الطعام قبل قبضه اذا وجب له المثل باعه قبل أن يقبضه بالثمن الذى وقع (١٦٣) الشراء به فانه بعض الشراح (قوله أو

أجبنى) أى أهلك عمداً وأما
خطأ فليس للمشتري رجوع
بما يوفى اذا رجع البائع على
الخطأ بالقيمة أو المثل أقول
الظاهر كلام الشيخ سالم من
أنه لا فرق بين أن يكون
الهلاك بهما عمداً أو خطأ كان
من البائع أو أجبنى لان
التعبير بلفظ أهلك وان كان
واقعاً في المدونة إلا أن معناه
أنتلف ولفظ أنتلف يقال في
العمد والخطأ (قوله فالقيمة)
أى يوم التلف (قوله علم
مكيله ما باعه) وهذا لا ينافي
الرجوع لاهل المعرفة في
ذلك فصار كأن ما نقوله أهل
المعرفة هو عين ما في ذهنه
(قوله ثم اشترى) أى فالبايع
هو الذى يتولى الشراء كما
قاله ابن أى زمين وهو الذى
يدل عليه لفظ الكتاب وقيل
المشتري وقيل الحاكم (قوله
لان القيمة أغرمت) أى
أغرمت له أى فصارت
مستحقة له فاذا فضل شيء فاز
به (قوله ولو أعدم الخ) وجهه
أن تكون الفاضل للبائع
(قوله ولما كان عليه التواء)
بالمنفعة فوق أى الهلاك كان

(ص) وان أهلك بائع صبرة على الكيل فالمثل تحرياً ليوفيه ولا خياراً (ش) والمعنى ان البائع اذا
أهلك الصبرة التى باعها على الكيل أو أفاها يبيع أو غير ذلك ولم يعلم كيلها فانه يلزمه أن يأتى بصبرة مثلهما على
التحري أى يوفى للمشتري ما اشتراه منه وليس للمشتري خيار أن يرد البيع أو يتمسك به لانه اذا أخذ مثل
صبرته التى اشتراها لم يظلم ولا مفهوماً لقوله على الكيل بل مثله الوزن والعدد وكلام المؤلف في كل مثلي
ولو لم يكن ربوياً كالحناء والكتان والعصفر (ص) أو أجبنى فالقيمة ان جهلت المكيلة (ش)
يعنى فان كانت الصبرة هلكت بفعل شخص أجبنى فلا يخلوها ما أن تكون مجهولة الكيل أو معلومة
فان كانت مجهولة الكيل فانه يلزمه قيمتها عيناً لان المثل اذا جهلت مكيلته يرجع فيه الى القيمة اذا
الجزاف مقوم والفرق بين الأجبنى والبائع أن البائع اذا أغرمنا الأجبنى المثل لكان مرابحة لانها يبيع بمجهول
بمعلوم من جنسه والغالب على البائع علم مكيلة ما باعه (ص) ثم اشترى البائع ما يوفى فان فضل
فالبائع وان نقص فكالاستحقاق (ش) يعنى ان القيمة التى يغرمها الأجبنى يأخذها البائع فيشتري
بها أو يبيعها طعاماً يوفى للمشتري على حكم ما اشتري منه فان فضل شيء من القيمة لخصه حدث فهو
للبائع لان القيمة أغرمت ولو أعدم المتعدى أو ذهب فلم يوجد كانت المصيبة من البائع فلما كان عليه
التواء كان له النماء والمشتري لم يظلم اذا أخذ مثل ما اشتري وان نقص المأخوذ من الأجبنى عن الوفاء
لغلاء حدث فان النقص ينزل مستثناة الاستحقاق للبيع واستحقاق بعض المثلي كعيبه فان كان النقص
كثيراً فوق الربع فلا يشتري الفسخ أو التماسك بما يخص ذلك من الثمن وان كان يسيراً الربع فأقل لزمه
التماسك بما بقى بما يخصه من غير خيار ثم ان كلام المصنف يشعر بان الاتلاف من البائع والأجبنى
وقع عمداً وكذا في المدونة ويفهم من معناه انه لو وقع الاتلاف خطأ لا يكون الحكم كذلك ويكون
كالسماوى لكن بعض الشراح حمل كلام المؤلف على ما هو أعم ولما كان المذهب جواز تصرف
المشتري في المبيع بكل وجه من وجوه التصرفات نبيه على تصرفه بالعوض فغيره أخرى بقوله (ص)
وجاز البيع قبيل القبض الامطابق طعام المعاوضة (ش) يعنى ان كل شيء يجوز بيعه قبل قبضه
الامطابق الطعام ربوياً كان أو غيره كالفواكه المأخوذة معاوضة فلا يجوز بيعه قبل أن يستوفيه
وانما قد رتبنا كل شيء بدليل الاستثناء لانه من معيار العموم وبعبارة وجاز بيع ممالك بشرائه
أو غيره وبهذا يعلم انه لا بد في المستثنى من التصريح بالمعاوضة كما قال وأما تقدير ما اشتري كافي
ابن الحاسب فلا يحتاج معه للتصريح بالمعاوضة في المستثنى فيصير مستدركا وأخرج به ما أخذ
بقرض أو هبة أو ميراث فيجوز بيعها قبل قبضها ودخل في طعام المعاوضة المأخوذ صدقاً أو في خلع
ولا يدخل فيه ما يؤخذ عن مستهلك فان المذهب جواز بيعه قبل قبضه والظاهر أن المبيع يباع
فاسداً من المثلي اذا فات ووجب مثله ليس بمنزلة ما أخذ عن متلف لانه صار بمنزلة ما يبيع ببيعها
واقصر ابن رشد في البيان على منع البيع قبيل القبض في أرواق القضاة وولاة السوق والكتاب

له النماء (قوله فان كان النقص كثير الخ) بان كان الثلث فيا فوق فلامشتري الفسخ والتماسك بما يخص ذلك من الثمن وان نقص عن
الثلث سقط عنه حصته من الثمن (قوله الامطابق طعام المعاوضة) أى الاطعام المعاوضة مطلقاً ربوياً أم لا (قوله عن مستهلك) أى عمداً
أو خطأ (قوله لانه صار بمنزلة ما يبيع) فيه شيء وذلك لان رد العوض من قيمة أو مثل في فوات البيع القاسد بمثابة ما أخذ عن مستهلك (قوله
وولاة السوق) أى وأصحاب السوق أى مشايخ الاسواق وكذا العلماء ان جعل لهم ذلك في مقابلة تعليمهم للناس لا على وجه الصدقة
ولان اشترى علوفة بشون حيث كان من أهل الصدقة اذ الأصل أن السليطان وضعها للصدقة وأخذ الثمن من المشتري تعدياً فيجوز بيع

كل قبل قبضه فان لم يكر من أهل الصدقة لم يجز له البيع قبل القبض كما لا يجوز له أصل الشراء فقرر عجم (قوله ولو كرزق قاض) أي خلافا للقول بجواز له لأنه عن فعل غير محصور فأشبهه العطية (قوله وما فرض لا زواج النبي صلى الله عليه وسلم) أي مثل ما فرض أي كأن يفرض ما كمل زوجه عالم مثلا والكتاب كمرمان الكاتبون ما يتعلق بأرزاق الجند وغيرهم (قوله حال أو صفة) الحالية باعتبار الظاهر لأن المضاف إليه معرفة ظاهر أو صفة باعتباراته في حكم النكرة (قوله معطوف على قوله أخذ بكيل) وهو مناسب لاجتماعهما في كونهما في ضمان البائع قبل القبض (قوله كإن أغنام) فيه إشارة إلى أنه أراد بشاة الجنس والمراد شياء كما سيأتي في تصويره وحاصله أنه يسلم في لبن شاتين من شياه عشرة معينات وفيه إشارة إلى أنه لا مفهوم لقوله شاة (قوله وأجازة أشهب) راجع لأصل العبارة الذي هو قوله كإن شاة (قوله كان يسلم في لبن شاة أو شياء) الأولى حذف شياء لأن المعنى أن يسلم في شاة أي لبن شاة أو شاتين غير معينتين من شياه كما سيأتي بيانه (قوله وشراء اللبن) (الخ) لا ما يفعله الفلاحون ويدعون الضمان فانه فاسد فيرجع مالك (١٦٤)

والاعوان والجند واليه أشار بقوله (ض) ولو كرزق قاض (ش) ومن ذكر معه نظرا إلى أنه عن أمر واجب فأشبهه الإجارة أما ما أخذرققا وصلة على غير عمل أو على أنه ان شاء عمل أو لا وما فرض لا زواج النبي عليه الصلاة والسلام فيجوز بيعه قبل قبضه فالكاف بمعنى مثل وهي داخلة على قاض فتدخل جميع ما ذكر وقوله (أخذ بكيل) حال من طعام المعاوضة أو صفة له والمعنى ان الطعام المنهي عن بيعه قبل قبضه هو ما أخذ بكيل واحترز به من الطعام الذي أخذ جزافا فإنه يجوز بيعه قبل قبضه لدخوله في ضمان المشتري بالعقد (ض) أو كإن شاة (ش) معطوف على قوله أخذ بكيل أي الجزاف الذي في ضمان بائعه يتمتع ببيعته قبل قبضه كإن أغنام بأعيانها أولبن ابل بأعيانها أولبن بقر بأعيانها اشترى جزافا وثمر غائب اشترى بصفة جزافا قاله ابن القاسم نظرا إلى كونه في ضمان البائع وأجازة أشهب نظرا إلى كونه جزافا وبعبارة معطوف على قوله أخذ بكيل أي أو كان كإن شاة وكأنه قال أخذ بكيل حقيقة أو حكما كأن يسلم في لبن شاة أو شياء معينات بالشروط الآتية فلا يجوز بيعه قبل قبضه والكاف داخلة على شاة عملا بقاعدته في هذا المختصر من ادخال الكاف على المضاف وإرادة المضاف إليه كقوله وكطين مطر وشراء اللبن جزافا جائز بشرط أن تكون المأخوذ منها معينة وأن تذكر كعشرة والافلا للغرر بخلاف السلم في لبن شاتين كيلا معلوما كذا وكذا قسطا بكذا وكذا درهم في إبان لبنها فلا بأس به وإن يعرف وجه حلابها ولما كان القبض الضعيف لا يكفي في جواز بيع الطعام بل لا بد من قبض قوي أشار للقبض الغير الكافي بقوله (ض) ولم يقبض من نفسه إلا كوصي لیتيمه (ش) ليس هذا معطوفا على الحال المتقدمة وهي أخذ بكيل بل هو حال من مقدر بعد الاستثناء أي المطلق طعام المعاوضة فلا يجوز بيعه قبل قبضه ويجوز بيعه بعد قبضه حال كونه لم يقبض من نفسه فان قبض من نفسه فلا يجوز بيعه بهذا القبض لأنه كلابض فيلزم حينئذ البيع له قبل قبضه ومثال ذلك ما قال ابن عبد السلام أن من كان عنده طعام ودبعة وشبهها فاشترى من مالكه فإنه لا يجوز له بيعه بالقبض السابق على الشراء لأنه قبض غير تام بدليل أن رب الطعام لو أراد أن يده ومنعه من التصرف فيه كان له ذلك إلا أن يكون ذلك القبض قويا كما في حق الولد لولديه الصغيرين فإنه إذا باع طعام أحدهما من الآخر وتولى البيع والشراء عليهما ما كان له أن يبيع ذلك الطعام على من اشتراه قبل أن

البيهة بمثل اللبن أن علم قدره والافقيته ويرجع عليه الأخذ بكلفة البيهة كما أفستى به والد عب وصورتها أن تأتي لصاحب البقرة ذات اللبن وتعطيه دراهم مثلا وتأخذ البقرة تأخذ لبنها مدة معينة والكلفة من عندك (قوله كذا وكذا قسطا) أي اثنان وعشرون قسطا مثلا وقوله بكذا وكذا درهم أي اثنان وعشرون درهما مثلا ثم إن القصص ليس بخصوص كون المعدود معطوفا كما قد يتوهم من ذلك بل ما يشمل المركب كاحد عشر قسطا مثلا (قوله وأن يعرف الخ) معطوف على قوله أن تكون المأخوذ منها معينة (قوله ليس هذا معطوفا الخ) أي لأن هذا شرط للجواز

وما تقدم من قوله أخذ بكيل شرط للامتناع ولا يصح جعله معطوفا على كرزق قاض لأنه يصير المعنى ولولم يقبض من نفسه مع أنه إذا انتفى عدم القبض من نفسه جاز ولا يصح جعله حالا من مطلق طعام المعاوضة لأنه يكون المعنى والحال أنه لم يقبض من نفسه فيقتضي أنه إذا قبض من نفسه يجوز وليس كذلك (قوله بهذا القبض) أي الذي من النفس (قوله وشبهها) أي شبه الوديعة أي كرهن (قوله بالقبض السابق على الشراء) لا يحق أنه حسي والكلام الآن في القبض المعنوي أي الذي هو القبض من نفسه فالمناسب لما قبله أن يقول فلا يجوز بيعه بالقبض المعنوي وهو القبض من نفسه (قوله إلا أن يكون الخ) يحتمل أن المراد القبض السابق الحسي المشار له بقوله لا يجوز بيعه الخ ويحتمل أن مراده القبض الحكمي الذي هو من نفسه المشار له بقوله لأنه كلابض ثم إن كان القبض الحسي قويا بالزعم أن يكون القبض الحكمي كذلك وإن كان ضعيفا كان ذلك أيضا ضعيفا (قوله وتولى البيع والشراء عليهما) أي البيع لواحد والشراء للآخر وقوله كأنه أن يبيع ذلك الطعام أي من الذي اشتراه لا جني

(قوله بأن باع السيد جميع الكتابة) أي أن التجهيل بسبب ذلك أي مبيع الجميع سبب في تجهيل عتقه كله ظاهره أنه لا يحتاج لصيغة (قوله وينبغي الخ) الحاصل أن تجهيل العتق بأحد الأمرين الأول أن يبيعه جميع النجوم أي وأن لم يلفظ بلفظ العتق الثاني أن يبيعه بعض النجوم ولكن ينجز عتقه على بقاء الباقي إلى أجل النجوم (قوله ويجعل العتق الخ) أي لحرمته العتق

وان كان فيه بيع الطعام قبل قبضه (قوله لأنه من باب بيع الطعام الخ) أي ولم توجد حرمة العتق (قوله ولا تباع من أجنبي الخ) أي لأنه يبيع دين بدين (قوله من المعنى) وهو أنه يغتفر ما بين العبد وسيد مالا يغتفر بين غيرهما (قوله فلم يؤد إلى بيع الطعام قبل قبضه) أي المحذور (قوله وسواء باعته لأجنبي أو للقرض) ثم إن هذا ظاهر إذا باعه لهما بغير طعام والامتنع لما فيه من بيع الطعام بطعام غيره يد وإذا باعه لقرضه فلا بد من قبضه آخر وهو أن يكون أجل القرض إلى مثل أجل السلم وأكثر فان كان ينقص عن أجل السلم لم يجوز إذا القرض يعدل لغوا باشتراؤه له من المقرض قال الأمر إلى أن المقرض دفع نقدا أو عرضا في طعام مثل القرض صفة وقدر الياخذ به بعد أجل القرض وهذا سلم (قوله غير المعاوضة) أراد به ما اقترضه من ربه الذي لم يشتره أو من الذي اشتراه وقبضه وقوله وأما طعام المعاوضة أراد به ما اقترضه من اشتراه ولم يكن ذلك المشتري قبضه وانما قلنا أراد لأنه حيث أخذ من مشترقا لانه طعام معاوضة قبضه أم لا (قوله وأما كثر استعماله) أي التوكيد المذكور (قوله إن جميع أنواع طعام المعاوضة) المناسب لقوله من الجميع أن يقول ومعنى كلام المؤلف إن من

يقبضه ثانيا وكذلك الوصي في تيممه ثم ذكر المؤلف بعض محترزات قيود المنع منها قيد الكيل بقوله (ص) وجاز بالعقد جزاف (ش) أي وجاز للمشتري بمجرد العقد بيع طعام اشتراه جزافا قبل أن يقبضه من بائعه والمراد بالجزاف الذي ليس في ضمان البائع وأما ما في ضمانه فكمال الكيل كما أشار به فيما مر بقوله أو كان شاة ومنها قيد المعاوضة بقوله (ص) وكصدقة (ش) أي أن طعام الصدقة وطعام القرض وما أشبهه يجوز بيعه قبل قبضه لأن المحذور أن يتوالى عقدتا ببيع ولم يتخللها ما قبض وذلك منتف هنا (ص) ويبيع ما على مكاتب منه وهل إن عمل العتق أو بلان (ش) يعني أن من كاتب عبده على طعام موصوف إلى أجل معلوم فإنه يجوز له أن يبيع ذلك الطعام للمكاتب قبل قبضه منه ولا يجوز للسيد أن يبيعه لغير المكاتب قبل قبضه وهل محل جواز بيع ما على المكاتب من الطعام منه إن عمل السيد عتقه بأن باع السيد جميع الكتابة للمكاتب لحرمته العتق وينبغي أن يكون مثل ذلك ما إذا باعه بعض النجوم وأبقى النجوم الباقية إلى أجلها وعمل عتقه على ذلك وعلى هذا التأويل لا يجوز للسيد أن يبيع نجما من نجوم الكتابة للمكاتب قبل قبض ذلك النجم أي ولم يعمل العتق إلا لأنه من باب بيع الطعام قبل قبضه أو الجواز غير مقيد بذلك فيجوز البيوع للمكاتب سواء باعه جميع نجوم الكتابة أو نجما منها لأن الكتابة ليست ثابتة في الذمة ولا يخصص بها السيد الغرماء في موت أو فليس ويجوز بيع الكتابة من العبد نفسه بدين إلى أجل ولا تباع من أجنبي بدين مؤجل فالضمير في منه يعود على الطعام ويفهم كون المشتري له المكاتب من المعنى ويحتمل رجوعه للمكاتب ويفهم أن المبيع طعام من كون البحث فيه (ص) وأقراضه (ش) الضمير يرجع لطعام المعاوضة والمعنى أن طعام المعاوضة يجوز أقراضه قبل قبضه فإذا اشترت من إنسان أردب حنطة مثلاً فإنه يجوز ذلك قبل أن تقبضه أن تقرضه لشخص إذ ليس في ذلك توالي عقدتي بيع لم يتخللها ما قبض فلم يؤد إلى بيع الطعام قبل قبضه (ص) أو وفاءه عن قرض (ش) يعني أن طعام المعاوضة يجوز وفاءه قبل قبضه عن قرض مثلاً عليك لرجل أردب حنطة من قرض ثم اشترت أردباً من الحنطة فإنه يجوز لك قبل أن تقبضه أن تقبضه لذلك الرجل وفاء عن أردبه الذي عليك (ص) كوبيعه لمقرض (ش) يعني أنه يجوز لمن اقترض أردب حنطة مثلاً أن يبيعه قبل قبضه وسواء باعه لأجنبي أو للمقرض لأن القرض عليك بالاقول وإن لم يقبض والجواز محله إذا اقترضه من ربه وأما إن اقترضه ممن اشتراه من ربه قبل أن يقبضه المشتري فإنه لا يجوز للمقرض أن يبيعه قبل قبضه فالجواز متعلق بجواز أي جاز للمقرض طعام غير المعاوضة يبيعه قبل قبضه وأما طعام المعاوضة فليس لمقرضه يبيعه قبل قبضه وله ذلك بعده (ص) وأما من الجميع (ش) قال ابن عرفة هي ترك المبيع لبائعه بثمنه وأكثر استعماله قبل قبضه خرج بقوله بثمنه ما إذا تركه بثمن آخر فإنه يبيع آخر وما إذا تركه هبة بغير عوض ومعنى كلام المؤلف أن جميع أنواع طعام المعاوضة تجوز الأقالمة منه قبل قبضه لأنها محل بيع لا يبيع وسواء كان رأس المال عيناً أو عرضاً غاب عليه المسلم إليه أو البائع أم لا ومفهوم قوله من الجميع لو وقعت في البعض جازت أن كان رأس المال عرضاً يعرف بعينه غاب عليه أم لا وكذلك لو كان رأس المال عيناً أو طعاماً لا يعرف بعينه

اشترى طعاماً من شخص يجوز لهما أن يوقعا لأقالمة في جميعه قبل قبضه وقوله وسواء كان رأس المال التعبير برأس المال يقتضي قصره على السلم وليس بلام (قوله غاب عليه) أي غاب المسلم إليه عليه أم لا (قوله أو طعاماً لا يعرف بعينه) أي بأن أسلم أردباً من الحنطة في قطن من القطن إلا أنك خبر بانه حيث يكون خروجه عن الموضوع لأن الموضوع إن المسلم فيه طعام والاولى أن يقول أو عرضاً

لا يعرف بعينه لان من المعلوم ان الاطعمة لا تعرف بعينها (قوله ولم يقبضه) أي المسلم اليه (قوله لم تجز الاقالة) ولو فرض انه أحضر المثل عند الاقالة (قوله والطعام وغيره) أي أن المسلم فيه لا فرق بين أن يكون طعاماً أو غيره كما مثلنا قريماً (قوله يبيع فضة نقداً) أي ويبيع رأس المال الذي دفعه أولاً (قوله بفضة) أي وهي مقابل البعض الذي وقعت الاقالة فيه وقوله ويبيع وسلف البيع هو ما كان في البعض الذي لم تقع الاقالة فيه والسلف هو ما كان في البعض الذي وقعت الاقالة فيه (قوله مع ما في الطعام من يبعه قبل قبضه) أي انه اذا كان المسلم فيه طعاماً وقعت الاقالة في البعض فيلزمه ان المسلم باع الطعام قبل قبضه بالنسبة لما وقعت الاقالة فيه الا انك خبير بأن هذا لا يظهر لان ما في الطعام حل ببيع والجواب (١٦٦) ان محل كونها حلاً فيما ثبت الحكم بالجواز فيه وأما ما عداه فهو على الاصل

(قوله لانه لا يراد منها اللحم) والعبد مثل الامة قال ابن عرفة الاظهر ان ما يراد من الرقيق للخدمة كالداية (قوله ان الامة لو تغيرت الخ) ويفهم منه أيضاً ان الوتغيرت بزيادة غير السمن كالولادة لفاتت الاقالة بذلك وهو كذلك (قوله ومثل مثلي) أي لا تجوز الاقالة على مثل مثلي أي كأن يدفع لك قنطاراً من السكك بدل قنطارك الذي دفعته له من السكك في مقابلة ارب من القمح (قوله على أن يرد عليك بائعك) في شب الظاهر انه لا فرق بين السلم والبيع وفي عب خلافه لانه قال وكذا طعام غير السلم تجوز الاقالة فيه على مثل المثلي وقوله من الطعام وأما لو أسلم المثلي في غير الطعام فيجوز التقايل على مثله (قوله عطف على بدنه) فيه نظير بل متعلق بمحذوف أي لا تجوز الاقالة على مثل مثلي (قوله وما ذكره الشيخ عبد الرحمن) ونصه قوله ومثل مثلي أي فلا تجوز الاقالة عليه الا اذا فات المبيع لأرأس المال بيده فتجوز الاقالة على مثله ويصير كأنه يبيع مؤتلف قال في المدونة في آخر

ولم يقبضه أو قبضه ولم يغب عليه فان غاب عليه غيبة يحكم فيها الامتناع لم تجز الاقالة من البعض قاله في المدونة والطعام وغيره في ذلك سواء لانه قد يدخله ببيع فضة نقداً بفضة وعرض الى أجل ويبيع وسلف مع ما في الطعام من يبعه قبل قبضه وكلام المؤايف في الاقالة اذا وقعت من غير زيادة ولا نقص على الثمن والافتقار لانها حينئذ يبيع (ص) وان تغير سوق شيئك لا بدنه كسمن دابة وهما لا يخلاف الامة (ش) المراد بالشيء ما دفعته ثمناً للطعام المسلم فيه فاذا أسلمته الدابة مثلاً في طعام فانه يجوز لك أن تقبل منه قبل قبضه وان تغير سوق تلك الدابة بزيادة أو نقصان لان المداير على عين المدفوع ثمناً وهو باق وأما ان تغيرت الدابة في بدنها كما اذا كبر الصغیر أو هزل الكبير أو سمن أو قلعت عينه وما أشبه ذلك فان ذلك يفيق الاقالة فلا تجوز الا بعد قبض الطعام لان الاقالة حينئذ تصير بيعاً مؤتلفاً بخلاف لو تغيرت الامة المدفوعة ثمناً في بدنها بسمن أو هزال فان ذلك لا يفيق الاقالة لانه لا يراد منها اللحم وقولنا بسمن أو هزال مثله في المدونة ويفهم منه أن الامة لو تغيرت بعوراً أو قطع عضول كان ذلك مقبوضاً وهو ظاهر وانما عدل عن ثمنك الى شيئك لئلا يتوهم أن المراد بالثمن العين أي الذهب أو الفضة اذ هي الغالب فيه أي وان تغير سوق شيئك كان عرضاً أو عيناً (ص) ومثل مثلي (ش) أي لا تجوز الاقالة من الطعام قبل قبضه على أن يرد عليك بائعك مثل ثمنك المثلي الذي دفعته اليه ثمناً بل لا بد من قبض الطعام فهو عطف على بدنه الا أن يكون الثمن نقداً ذهباً أو فضة فتجوز الاقالة من الطعام قبل قبضه على أن يعطى البائع للشئ مثله دراهمه ولو كانت قائمة بيده سواء اشترط استرجاعها بعينها أم لا والى هذا أشار بقوله (ص) الا العين وله دفع مثله وان كانت بيده (ش) لانه لما قبضها وصارت في ذمته فاذا أعطاه مثله لم يظلمك وهذا ما لم يكن البائع من ذوي الشبهات لان الدراهم والدنانير تتعين في حقها ولا شك أن الخطاب للشئ كما أن الخطاب فيما قبله كذلك فالضمير المذكور في قوله وله دفع مثله للبائع وهو يفيد ان قوله ومثل مثلي في الثمن وما ذكره الشيخ عبد الرحمن عن نصها وشرح به كلام المؤلف غير ظاهر لان كلامها في الثمن فهو فرع آخر (ص) والاقالة ببيع الا في الطعام والشفعة والمراجعة (ش) يعني أن الاقالة ببيع يشترط فيها ما يشترط فيه وينعها ما يمنع الا في مسائل الاولى في الطعام قبل قبضه فليس لها حكم البيع بل هي فيه حل ببيع فلذا جاز ان يشتري طعاماً من آخر ان يقبل منه بائعه قبل قبضه الثانية في الشفعة فليست فيها بيعاً ولا حل ببيع بل هي باطلة فن باع شقصاً ثم أقال

السلم الثاني وكل ما ابتعته مما يكال أو يوزن من طعام أو عرض قبضته فأنلفته فآثر أن

مشتريه

تقبل منه وترد مثله بعد علم البائع به لا كونه بعد أن يكون المثل حاضراً وتدفعه اليه بموضع قبضه منه اه (قوله الا في الطعام) ويشترط في جوازه ان يبيع ان تقع باق الاقالة فان كانت بلفظ البيع فلا وان يكون الطعام في البلد الذي وقعت فيه الاقالة والام تجز انظر شب (قوله وينعها ما يمنع) فاذا وقعت وقت نداء الجمعة فسخت وظاهر المصنف في فصل الجمعة حتى في المستثنيات الثلاثة ولو حدث بالمبيع عيب وقت ضمان المشتري ولم يعلم به البائع الا بعد الاقالة فله الردية (قوله ان يقبل منه بائعه) أي ان وقعت بمثل الثمن فإن وقعت بزيادة أو نقص منه فيبيع مؤتلف (قوله بل هي باطلة) وذلك لانها لو كانت بيعاً لكان له الاخذ بالبيع الاول أو الثاني ويكتب عهده على من أخذ يبيعه مع أنه انما يأخذ بالبيع الاول ولو كانت حل ببيع لم تثبت شفعة وفي عجم انها ليست ببيعاً على الاطلاق ولا حلاً على الاطلاق بل هي بيع

في الجملة فكانت بيعا في الجملة لتثبت الشفعة وكانت حل بيع في الجملة ليكون العهد فيها على المشتري الاول فقط (قوله وعهد الشفع على المشتري) أي يرجع عليه بالعيب والاستحقاق ويكتب الوثيقة عليه لأنه البائع له حينئذ (قوله لان المبتاع قد يكره ذلك) فلا يبيع من اجماع الامع البيان ولو على البيع بعشرة الا أن المعتمد أنه لا يجب البيان اذا باع على العشرة لاحتمال أن الكراهة من كثرة الثمن (قوله الى فصل الاقالة الخ) أي مسائل الاقالة والشركة الخ وان لم يكن عبر عنها بفصل (قوله نصف شقص) أي اشترى نصف حصه زيد في دار كالربع مثلا وقوله ثم استحق نصفه أي نصف ذلك النصف وهو الثمن وقوله وأخذ الشفع لا يخفى أن الشفع على هذا التصویر صاحب النصف الثاني والمستحق فلا يبقى بيد المشتري شيء فلا يقال جعل المشتري قدر الغير (١٦٧) ويمكن أن تجعل الواو بمعنى أو أي ثم استحق

أو أخذ الشفع فيصح بالنسبة للاستحقاق أنه جعل قدر الغير على نوع من التسمي ولا يصح بالنسبة للشفع وهو صاحب الحصه الثانية فإنه يأخذ جميع المبيع بالشفعة ثم انك تخبر بان قوله أخرج به ما اذا اشترى المشتري نصف شقص الخ لا يظهر ذلك هنا لأنه قال في صدر التعريف وهي هنا الخ (قوله وما رواه أبو داود) عطف على قوله أنها أشبهت القرض لكن الوجه باعتبار معنى الدليل (قوله راجع للتولية والشركة الخ) فيه تطر بل هو خاص بالشركة كما في المدونة وابن عرفة وعليه شرح الشارح بهرام والمواق وحينئذ في قاله الشارح لا يساعده نقل افاده محشى تن (قوله ان لم يكن على شرط الخ) فإذا أسقط مشروط السلف شرطه فيصح ولا يخفى أن التعامل بالبيع والسلف يجري في غير الطعام ولكن الشرط المذكور في المصنف خاص بالطعام (قوله قد يشترط على المشتري الخ) لا يخفى أن ذلك له وان لم يشترط (قوله فيشرط الخ) أي ففيه سلف ابتداء وبيع انتهاء وقوله

مشتريه منه لا يعتد به أو الشفعة ثابتة وعهد الشفع على المشتري الثالثة في المراجعة فالاقالة فيها حل بيع فمن اشترى سلعة بعشرة وباعها بخمسة عشر ثم أقال منها لم يبيعها ثانيا الا على عشرة وان باع على الخمسة عشر بين ابن عرفة الاقالة في المراجعة بيع وانما وجب التبيين لان المبتاع قد يكره ذلك إله ثم عطف بقية الرخص التي سبيلها المعروف على الرخصة الاولى من قوله واقالة بقوله (ص) وتولية (ش) يعني أن التولية تجوز في الطعام قبل قبضه كالاقالة فيه ابن عرفة هي تصير مشترما اشترا غير بأثمه بثمنه وهي في الطعام غير جراف قبل قبضه رخصة وشرطها كون الثمن عينا (ص) وشركة (ش) أي وجاز شركة في الطعام قبل قبضه وهي هنا جعل مشترك قدر الغير بأثمه باختياره مما اشتراه لنفسه بمنابه من ثمنه فقوله هنا حترز به من الشركة المترجم عنها بكتاب الشركة والاشارة بقوله هنا الى فصل الاقالة والتولية والشركة المذكورة معهما وقوله قدر آخر ج به التولية فأن في جميع المشتري وقوله باختياره أخرج به ما اذا اشترى المشتري نصف شقص ثم استحق نصفه من يده وأخذ الشفع فإنه يصدق عليه جعل المشتري قدر الغير لكنه بغير اختياره وقوله لنفسه أخرج به ما اذا اشتراه لغيره كالوكيل فإنه لا يفعل ذلك الا بنص وقوله بمنابه من ثمنه أخرج به ما اذا اشترى سلعة بدينار ثم جعل لاجني فيها الربع بنصف دينار فان ذلك لا يصدق عليه شركة هنا ووجه المشهور في جواز الاقالة والشركة والتولية في الطعام قبل قبضه أنها أشبهت القرض وما رواه أبو داود وغيره عنه عليه الصلاة والسلام من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه الا ما كان من شركة وتولية واقالة والاحسن ان قوله (ان لم يكن على أن ينقد عنك) راجع للتولية والشركة مع أي ومحل الجواز فيه ما ان لم يكن على شرط في حليب العقد ان ينقد المولى أو المشرک عنك جميع الثمن أو حصته من الثمن والالم يجوز لانه يبيع وسلف منه لا أمارجوعه للشركة فواضح وأما رجوعه للتولية فلا ان البائع الاول قد يشترط على المشتري أن ينقده الثمن فيقبل المشتري أو بعدم فيشرط على المولى أن ينقده عنه الثمن فقد ظهر أن الشرط في التولية فائدة ويشترط في اقاله الطعام ان يكون في البلد التي وقعت فيه الاقالة كما يفهمه قول ابن يونس وهذا كله ما لم يكن الطعام المأقال منه بغير البلد التي وقعت فيه الاقالة والا فلا يجوز لانه في ضمان المشتري (ص) واستوى عقداهما فيهما (ش) أشار الى قول ابن عرفة في التولية وشرطها كون الثمن عينا وحكم الشركة كذلك واستواء عقداهما أي عقد المولى والمشرک بالكسر والمولى والمشرک بالفتح فيهما أي في التولية والشركة وحكم الاقالة في هذا حكمهما قدرا وأجلا وحلولا ورهنا وحجلا

فقد ظهر ان الشرط أي الذي هو قول المصنف ان لم يكن على أن ينقد عنك وقوله فائدة أي من حيث ان المولى بالكسر قد يشترط ذلك لعدمه أو تفليس (قوله لانه في ضمان المشتري) المناسب أن يقول في ضمان البائع الا أن يزيد ما لا و تأمل (قوله أشار الخ) وجهه انه اذا لم يكن عينا يؤل الى القيمة وقد يختلف فيؤدي الى اختلاف الثمن فصار استواء العقد من مستلزما لكون الثمن عينا وقوله وحكم الشركة كذلك الظاهر ان هذا من كلام شارحنا لا من كلام ابن عرفة وقوله واستواء عقداهما رجوع لكلام المصنف وكأنه قال وقوله واستوى عقداهما الخ ولو كان بصورة ألق بعد الواو (قوله قدر الخ) راجع لقوله واستوى عقداهما أي استوى عقداهما من جهة القدر الخ ولا يخفى أن هذه الاشياء ظاهرة في التولية والشركة وأما الاقالة فالممكن منها ذلك انه لا يعقل في الاقالة الا القدر ولا يعقل

ففي الرهن من كل والحيـل من كل ولا يظهر اعتبار الاجل أي بحيث نقول ان الثمن اذا كان على المشتري لاجل يكون الثمن على البائع لاجل وان كان الثمن الذي على المشتري حالاً يتقلب يكون على البائع حالاً وذلك أن الكلام في الاقالة والشركة والتولية قبل القبض (قوله ولا يجوز شي من الثلاثة الخ) هذه عبارة الشيخ سالم وكذا المتقدمة أول الدرس قال في ك وما ذكره هنا من أنه لا بد من ككون الثمن في الاقالة عيناً يخالف ما قدمه عند قوله واقالة من الجميع من أنه لا فرق بين كون الثمن عيناً أو عرضاً اه ومفاد عب وغيره ترجيح ما تقدم من العموم وضعف هذا وهو ظاهر (١٦٨) (قوله فيكون ذلك من بيع الطعام قبل قبضه) الأولى أن يقول يؤدي لعدم

استواء العقدين لان القيمة لا تنضب (قوله منع عند ابن القاسم) في ك ولعل وجه المنع عند ابن القاسم حيث لم يكن الثمن عيناً ان هـ اذ اربعة فيقتصر فيها على ماورد (قوله فان توفرت الخ) لا يخفى التسامح في هذا لانه قد تحقق مما تقدم وجود المانع وهو عدم القبض فالناسب له حينئذ أن يقول فيمنع لانه يبيع الطعام قبل قبضه (قوله المعين) وهو الحصة التي حصلت له بالشركة فقط فيرجع المشترك عليه بنصف الثمن (قوله وليس فيها نص على التصديق) أي مع أنه لا بد منه كما يعلم مما يأتي (قوله مدى) المدى وزن فقل مكيال يبع تسعة عشر صاعاً (قوله هو في طعام الشركة) أي المشار له بقوله أولاً وأبنتعت طعاماً الخ كما يعلم من الاطلاع على كلام ابن غازي رحمه الله (قوله فانه يحمل على ما فيه) لا يخفى أنه وان كان صحيحاً فيه بعد (قوله اذ لا يتوهم الخ) تعليل لقوله ولا يحتاج حاصله ان من يقول بالاحتياج يقول انه يتوهم من المصنف انه يحمل على النصف وان قيد بالثلث مثلاً أي بالنظر لما قبل

ان كان ولا يجوز شي من الثلاثة بوجه اذا كان رأس المال عرضاً لا يكال ولا يوزن لان ذلك يؤل الى القيمة فيكون ذلك من بيع الطعام قبل قبضه ويجوز ان كان عيناً فان كان مكيلاً أو موزوناً منع عند ابن القاسم لا عند أشهب الخمي وهو أي قول أشهب أحسن اذا كان مما لا يختلف فيه الاغراض اه (ص) والافبيع كغيره (ش) أي والا بان اشترط المولى والمشارك بالأكسر النقد على المولى والمشارك بالفخ أو اختلف العقدان في النقد والتأجيل أو غير ذلك من وجوه الاختلاف لم تجز الشركة ولا التولية في الطعام قبل قبضه وصار بيعاً وبطلت الرخصة في الثلاثة فان توفرت شروط البيع وانتفت موانعه فيبيع صحيح وان اختلف شرط أو حصل مانع كعدم القبض فباطل (ص) وضمن المشتري المعين (ش) أي وضمن المشترك بالفخ الشيء المعين ففعل ضمن ضمير مستتر يعود على المشترك بالفخ لكن ليس في كلامه ما يدل على أن مرجع الضمير للمشارك فلهذا قال ابن غازي والصواب ضمن المشترك اسم مفعول من أشركه الرباعي بحذف التاء وأشار به لقولها في كتاب السلم وان ابتعت سلعة بعينها فلم تقبضها حتى أشركت فيها ثم هابت السلعة قبل قبض المشترك أو ابتعت طعاماً فاكلته ثم أشركت فيه رجلاً فلم تقاسمه حتى هلك الطعام فضمن ذلك منكما وترجع عليه بنصف الثمن اه وليس فيها نص على التصديق بوفاء الكيل وانما ضمن المشترك الحصة التي حصلت له في الشركة لانه معروف (ص) وطعاماً كانه وصديقك (ش) يشير به لقولها في السلم الثاني وان أسلمت الى رجل في مدى حنطة الى أجل فلما حل أجله قلت له كاه في غرائرك أو في ناحية بيتك أو في غرائر دفعها اليه فقال له بعد ذلك قد كانه وضاع عندي فقال مالك لا يجزيني هذا ابن يونس يريد مالاً ولا يبيعه بذلك القبض ابن القاسم وأنا أراه ضامناً للطعام الا أن تقوم بينة على كيله أو تصدقه أنت في الكيل فيقبل قوله في الضياع لانه لما كاله صرت أنت قابضه اه فقوله وطعاماً الخ على هذا ليس في طعام الشركة وعلى كلام ابن غازي هو فيه ويحتمل شموله لهما ولما جرى ذكر الشركة في كلامه أخذ يتكلم على شيء من أحكام التشارك فقال (ص) وان أشركه جل وان أطلق على النصف (ش) يعني أن المشتري اذا أشرك شخصاً فيما يبيده بأن قال أشركتك فانه يحمل على ما يقيد به من النصف أو غيره وان أطلق في شركته ولم يقيد بشيء حمل على النصف لانه الجزء الذي لا ترجح فيه لاحد الجانبين ولا يحتاج الى تصويب كلامه بإسقاط الواو من وان أطلق اذ لا يتوهم أحد حمله على النصف مع التقييد بغيره (ص) وان سأل ثالث شركتهما فله الثالث (ش) يعني أن الشخص اذا سأل من رجلين اشترياً عبداً أن يشركاه في الشيء المشتري وسألهم مجتمعين أو سأل كل واحد منفرداً وقال أشركاني واستوت انصباؤهما كان له الثلث مما أشركاه فيه أما لو اختلف انصباؤهما أو قال لكل واحد منفرداً أشركني فله من نصيب كل واحد

المبالغة لان المعنى حمل على النصف اذا قيد بثلاث مثلاً بل وان أطلق (قوله وقال أشركاني) راجع لقوله أو سأل كل واحد منفرداً وقوله واستوت انصباؤهما راجع للامرين اللذين هما قوله وسألهم مجتمعين وقال أشركاني أو قال لكل واحد منهم أشركني فظهر أن الصور ثلاثة (قوله فان اختلفت انصباؤهما) هذا يأتي في أربع صور مجتمعين ومنفردين افراداً أو شي وقوله أو قال لكل واحد أي أو اتحدت انصباؤهما أو قال لكل واحد منفرداً أشركني فظهر أن الصور ثمان وصرح بذلك الشارح في شرحه

(قوله يريد والمثل) المناسب أن يقول كافي غيره والمثل بدون ياء أي ومثل الثمن حاضر عند المشتري سواء كان مثليا أو مقوما وقوله لا يدخله بيع الخ أي وذلك لأنه إذا لم يكن حاضرًا فقد باع مالم يس عند الخ فإن قلت تقدم أن شرط التولية أن يكون الثمن عينًا قلت ذلك في التولية في الطعام قبل قبضه وأما فيه بعده أو في غيره مطلقا فيجوز وإن كان الثمن غير معين ثم ما ذكره المصنف هنا مفهوم قوله فيما مر أو تولية تلك سلعة لم تذكرها أو عنها بالزام وصرح بها هنا لأنها مفهوم غير شرط (قوله مخاطرة) أي غرر وقوله وقارأي مغالبة (قوله وهذا بخلاف بيع الغائب) أي فيجوز بيعه على الصفة إذا لم يكن في البلد لأنه يشترط أن يكون خارج البلد هذا معناه إلا أن فيه نظرا لما تقدم أنه يجوز بيع الغائب ولو كان حاضرًا في البلد والمدار على كونه ليس حاضرًا مجلس العقد (قوله بأن المبيع الخ) أو رضى بالثمن ولم يعلم بالثمن فالمدار على أنه رضى بأحد العوضين ثم علم بالأخر فذكره (١٦٩) ويحتمل بأنه أي الثمن عبد ثم علم أن الثمن غيره فذكره فذلك له (قوله أن يذهب)

أي المسلم إليه أي يذهب إلى بيته وظاهره قرب بيته أو بعد وقوله يؤدي إلى فسخ الدين في الدين أي فسخ المسلم فيه في النقد الذي كان دفعه له رأس مال فإن قيل إذا كان يؤدي إلى فسخ الدين في الدين فلم يكن في مرتبته مع أن ذلك أقوى لكونه مدخولا عليه بشرط التأخير بخلاف هذا فإنه لازم فالجواب أن هذا المقارنة بيع الطعام قبل قبضه قوى فارتفعت مرتبته عنه ولذلك قال مع بيع الطعام قبل قبضه عنه فإن قيل الإقالة في الطعام ليست بعاف كيف قال ذلك فالجواب أن هذه الإقالة المقارنة التأخير عدت بيعا من ك (قوله فإن تأخير الثمن الخ) لا يخفى أن هذا التعليل يؤذن بأن الضيق والسعة باعتبار الخلاف وعدمه وليس هذا متبادرا من المصنف لأن المتبادر من المصنف أن الضيق باعتبار التوسعة في الزمن وعدمه ثم لا يخفى أن هذا الكلام يقتضي جواز التأخير ثلاثة أيام بدون شرط فيكون أوسع من بيع

واحد نصفه فالو كانا بالثلث والثلثين لكان له نصف الثلث ونصف الثلثين فيكون له النصف وللأول السدس وللآخر الثلث وله في الثانية النصف ولكل منهما الربع قاله سند (ص) وان لم يت ما اشترت بما اشترت جازان لم تلزمه وله الخيار (ش) يعني أن من اشترى سلعة ثم ولاها لشخص بما اشتراها به ولم يذكرها له ولا عنها أو ذكرها أحدهما فإن ذلك جائز إذا كان على غير وجه الإلزام وله الخيار إذا رأى وعلم الثمن وسواء كان الثمن عينًا أو عرضًا أو حيوانًا وعليه مثل صفة العرض بعينه أو الحيوان ونحوه ابن يونس يريد والمثل حاضر عنده لثلاثة أيام بيليه بيعه مالم يس عندك واحترز بقوله أن لم تلزمه عما إذا وقع على الإلزام فإن ذلك لا يجوز لأنه مخاطرة وقارأي المدونة ولو كان بلفظ البيع فسد في صورتي الإلزام والسكوت إلا أن يشترط الخيار وظاهر قوله جاز أن لم تلزمه ولو كانت السلعة في البلد وهذا بخلاف بيع الغائب والفرق بينهما أن التولية رخصة فيتمسح فيها بخلاف البيع (ص) وان رضى المولى بالفتح بان المبيع الذي ولاه مبتاعه عبد ولم يعلم بثمنه ثم علم بالثمن فكره لغلاظه مثلاً فذلك لأنه من ناحية المعروف يلزم المولى بالكسر ولا يلزم المولى بالفتح إلا أن يرضى (ص) والاضيق صرف ثم إقالة طعام ثم تولية وشركة فيه ثم إقالة عرض وفسخ الدين في الدين ثم بيع الدين ثم ابتداءه (ش) أشار بهذا إلى أن أضيق الأبواب المعتبر فيها المناجزة الصرف لما مر أنه لا يغتفر فيه التأخير ولو قرىباً أو غلبه ثم تأخير الثمن في الإقالة من الطعام يريد من سلم فإنه يلى الصرف في الضيق وذلك لأنهم اغتفروا فيه أن يذهب إلى بيته أو ما قرب منه ليأتي به والعلة في منع التأخير أنه يؤدي إلى فسخ الدين في الدين مع بيع الطعام قبل قبضه ثم يلى ما مر تأخير الثمن في التولية والشركة في طعام السلم المولى فيه أو المشترك قبل قبضه فإن تأخير الثمن اليومين والثلاثة بشرط في الإقالة في الطعام لا يجوز بلا خلاف واختلف هل يجوز مثل ذلك في التولية قاله اللخمي اه ومقتضى كون التولية والشركة أوسع أنه يغتفر فيها ما تأخير الثمن فيما قارب اليوم مثلاً وعلة منع التأخير فيما ذكر أنه يؤدي إلى بيع الدين بالدين مع بيع الطعام قبل قبضه ثم يلى ما مر تأخير الثمن في الإقالة في العروض المسلم فيها وتأخيرها أيضاً حيث دخل على فسخ الدين في الدين كما إذا كان له عليه دين ففسخه فيما يتأخر قبضه وبعبارة يعني أن الإقالة في العروض من سلم أوسع من التولية والشركة في الطعام لأن

(٣٣ - خشي خامس) الدين بالدين مع أن المصنف جعل بيع الدين بالدين أوسع منه قلت لعل ذلك طريقة اللخمي وهي لا تناسب موضوع كلام المصنف فلذلك عدل الشارح إلى ما يناسب كلام المصنف بقوله فيما قارب اليوم مثلاً ويراد بما قارب اليوم حله ويراد باليوم تمام اليوم (قوله تأخير الثمن) أي عدم أخذه ناجزًا من المولى بالفتح والمشارك (قوله يؤدي إلى بيع الدين بالدين) يقال إذا كان يؤدي إلى بيع الدين بالدين لم لا يكون في مرتبته إلى آخر ما تقدم من السؤال والجواب وقوله بيع الدين أي بيع الطعام الذي في ذمة المسلم إليه بالثمن الذي لم يؤخذ من المولى بالفتح والمشارك (قوله تأخير الثمن في الإقالة في العروض المسلم فيها) أي عدم أخذ الثمن من المسلم إليه عاجلاً (قوله وتأخيرها أيضاً) أي تأخير الثمن أي ثمن الدين الذي هو المفسوخ فيه (قوله ويكون أوسع من التولية والشركة في الطعام) بحيث يجوز التأخير يوماً ونصفاً هذا مقتضى كونه أوسع مما قبله وأضيق مما بعده فقوله لم يضيق في إقالة العروض وذلك لأن

التولية والشركة قد جوز فيهما تأخير يوم فقط فيكون هنا يجوز فيه التأخير أكثر من يوم كيوم ونصف فقط وذلك لان بيع الدين الذي بعده يجوز فيه تأخير يومين فقط (قوله أصله بيع العروض) بمعنى ان الدين المفسوخ كان عرضا فسخه في غيره فعني الاصل انه من قبيل بيع العروض مع أنه ليس بلازم أن يكون الدين المفسوخ عرضا وقوله فهو مساو لاقالة في العروض الخ من حيث ان المترتب في الذمة كان عرضا انتقل منها الى شيء آخر الذي هو المفسوخ فيه (قلت) ومساو أيضا من حيث جواز التصرف فيه قبل القبض بخلاف الطعام وقوله فهو أيضا أوسع الخ أي وحيث كان الفسخ المذكور مساويا لاقالة في العروض وقد علمت ان الاقالة في العرض أوسع مما قبلها فليكن ذلك الفسخ أوسع مما قبله لان لازم أحد المتساويين لازم للساوي الآخر ثم نخبرك أن ابن خزيمة اعترضه بما حاصله أن مقتضى كون فسخ الدين أوسع مما قبله انه يجوز تأخيرها أكثر من أن فسخ الدين لا يجوز التأخير به الا بقدر أن يذهب الى البيت وينقله ولذلك شرح عب فقال بعد قوله وفسخ الدين مانعه أي ومنع تأخير الثمن حيث دخلا على فسخ الدين في الدين كما اذا كان عليه دين ففسخه فيما يتأخر قبضه الا ما كان يسيرا بقدر ما يأتي عن يحمله فان كان طعاما كثيرا جاز أيضا مع اتصال العمل ولو شهر اقاله أشبه قال وهذا اذا كان ما يأخذه منه حاضرا أو في حكمه كمنزله أو حاقوته لان كان غائبا فيمنع وقال ق ويجوز في فسخ الدين أن يأتي بدوا به أو بما يحمله فيه ما يأخذه وان دخل عليه الليل ترك بقية الكيل ليوم آخر (أقول) ولذلك قرر شيخنا عبد الله رحمه الله أن التوسعة من حيث كونه يجوز تأخيرها أكثر من يوم ادعى النقل فلا ينافي أنه اذا لم يجد داع لا يكون أوسع لما قلنا من أن التأخير لا يجوز الا بقدر النقل وكتب مانعه يجوز في اقالة الطعام من سلم أن يأتي بالثمن من داره أو قريب منه ويجوز في التولية والشركة في الطعام تأخير الثمن اليوم ولو بالشرط ويجوز في اقالة العروض من سلم وفسخ الدين في الدين تأخير الثمن بقدر ما يأتي عن يحمله فان كان طعاما كثيرا جاز أيضا مع اتصال العمل ولو شهر وبيع الدين يجوز فيه اليوم واليومان وابتداء الدين بالدين يجوز فيه تأخير اليومين والثلاثة ولو بالشرط اه (قوله وعن ابن المواز الخ) لا يخالف ما قبله فالمناسب أن يقول فقد قال (١٧٠) ابن المواز كذا وكذا والافعبارته توهم انه مقابل يدل على ما قلنا كلامهم

(قوله والمراد بالضيق والسعة) لا يخفى ان هذا يخالف لما قرره أولا وذلك لان تقريره أولا يفيضان التوسعة باعتبار الزمن وأما هذا الذي قد جعله المشهور فليس فيه توسعة باعتبار الزمن بل التوسعة باعتبار قوة الخلاف وضعفه بمعنى أن من يقول ان التوسعة في الزمن

الشارع لم يضيق في اقالة العروض كما ضيق في التولية والشركة في الطعام وفسخ الدين في الدين أصله بيع العروض فهو مساو لاقالة في العروض فهو أيضا أوسع من التولية والشركة في الطعام ثم يلي ما صرح به الدين المستقر في الذمة كبيع العرض من سلم من غير من هو عليه فانه أوسع مما قبله وعن ابن المواز أنه لا بأس أن يتأخر عنه اليوم واليومين ثم يلي ما صرح به ابتداء الدين بالدين كما خسر رأس مال السلم فانه أوسع مما قبله لانه يجوز تأخير اليومين والثلاثة ولو بالشرط والمراد بالضيق والسعة في تلك الابواب باعتبار قوة الخلاف وضعفه والخلاف في اقالة العروض قوى وان كان المشهور لا يجوز التأخير في الجميع ما عدا ابتداء الدين

في اقالة العروض مثلا وان كان ضعيفا أقوى من القول بالتوسعة في الزمن في التولية في الطعام والشركة فيه وان اشترك الجميع في الضعف فالمناسب أن يسوقه على أنه مخالف لما تقدم ويقول وما قلناه من أن التوسعة في الزمن خلاف المشهور والمشهور أن التوسعة باعتبار قوة الخلاف وضعفه لا باعتبار الزمن لان ما عدا الصرف وابتداء الدين بالدين اشتركت في عدم جواز التأخير الا بقدر النقل (قوله والخلاف في اقالة العروض قوى) المناسب لكلامه أن لا يخصص القوة باقالة العروض لانه أفاد ان القوة لا تنقيد بها وقوله وان كان المشهور رأى والحال أن المشهور لا يجوز الخ والشارح تبع الفيشي وعجالة الفيشي أحسن ونصه وقال ق أي اللقائي المشهور لا يجوز التأخير في الجميع ما عدا ابتداء الدين بالدين فعلى هذا المراد بالضيق والسعة فيها باعتبار قوة الخلاف وضعفه والخلاف في العروض قوى والتأخير في اقالة الطعام وما بعده في الثمن أي ثم تأخير الثمن في الاقالة من الطعام الخ اه أقول الا أن قضية ذلك أن ما عدا ابتداء الدين بالدين كلها في مرتبة واحدة فاعدا الصرف مساو للصرف ولا يظهر بل ينافي قوله بعد بلصقه الذي هو قوله وعلى هذا الخ فالاحسن لفظ الخطاب حيث قال والذي يظهر ان أضيق هذه الامور الصرف وأوسعها ابتداء الدين بالدين وما بينهما في مرتبة واحدة اه وانه يضر التأخير في الجميع ولا فرق بينهما الا في قوة الخلاف وضعفه كما ذكره الفيشي قال شب وعلى هذا فلا يغتفر في اقالة الطعام والتولية والشركة فيه واقالة العروض وبيع الدين بالدين الا ما يغتفر في فسخ الدين في الدين من التأخير وقد تقدم وذكرنا أنه يغتفر في اقالة الطعام المذهب الى البيت والحوالة به فيجوز في مسائل التي هنا فامر بمرتبة واحدة اه والذي تقدم اشبه هو كلام المواز القائل يجوز في فسخ الدين في الدين أن يأتي بدوا به أو بوعاء يحتمل فيه ما يأخذ وان دخل عليه الليل ترك بقية الكيل ليوم آخر اه فالخاصل أن الصرف لا يجوز التأخير فيه لا بالمذهب الى البيت ولا غيره وما عداه من غير ابتداء الدين بالدين يجوز التأخير فيه بقدر النقل ونتم لنا الفائدة بذكر ما ذكره وهو أن ما ذكره المصنف في الاقالة من الطعام والتولية والشركة فيه قبل قبضه سواء كان الطعام الذي يقبض من سلم أولا فلا حصلت الاقالة بعد القبض أو التولية

أو الشركة بعد القبض فلا يجري فيه ما قاله المصنف بل يجوز تأخير الثمن في كل من غير تحديد بزمان ويشترط في الإقالة من العروض أن تكون من سلم لانه الذي يتأق فيه التعليق يفسخ الدين في الدين وأما لو كانت من بيع فيجوز تأخير الثمن ولو سنة ولذلك قال الخطاب تنبيه اعلم أن هذا في الإقالة من الطعام قبل قبضه والعرض المسلم فيه وأما في البيع المعين فيجوز فيه التأخير كما قال في المدونة وإن ابتعت من رجل سلعة بعينها ونقدته عن ثمن أقامته وافترقتما على أن تقبض رأس مالك أو أخرته إلى سنة جاز لانه بيع حادث اهـ (قوله واستماتة) في بعض النسخ بسين وتاء مشددة من فوق وبعد هاء مشددة من تحت وأصل الشارح واستماتة بحذف الميم وكذا في الفيشي وعبرة شب والاستيمان بالتأويل والياء بدون هاء في الآخر ثم قال بعد والاستماتة بالنون قبل الالف والميم بعدها هكذا في النسخ الصحيحة من المقدمات والتنبيهات وغيرهما وهو صحيح لفظا ومعنى قال الجوهري واستمات اليه أي سكن اليه واطمان وقال في مختصر العين واستمات إلى الرجل استأنس اليه وهو راجع لغنى الاسترسال والاستيمان ويقع في بعض المقدمات الاستماتة بالميم قبل الالف والنون بعدها كأنه من باب الامانة والامن وهو وهم وتصحيف تأباه صناعة التصريف لما علم من اختصاص باب الاستعانة بالاجوف نعم يجوز أن يقال فيه الاستيمان على وزن الاستفعال من باب الامانة والامن كالأستدخال والاستخراج ونحوهما من الصحيح على أنه إذا قيل الاستماتة من باب الامانة والامن فقد حذف فاءه الصحيحة فأين هذا من باب الاستعانة (١٧١) وبها بما حدثت عنه المعتلة فتعين أنه خطأ

فاخش وبالله التوفيق اهـ

فصل وجاز مرا بحة (قوله)

أخرج به بيع الزائدة) لانه في بيع الزائدة هو داخل على أن غيره يزيد عليه (قوله يتوقف على صرف) أي يتوقف على توجه قدر الثمن وقوله لصرف علم المناسب حذف صرف ويقول يتوقف على قدر الثمن لعلم أحدهما (قوله وهو تعريض السلعة) أي ذو تعريض أي عفاة احتوت على تعريض لان البيع المذكور ليس نفس التعريض (قوله غير لازم مساواته) صادق بالزيادة والنقصان والتساوي كما قاله الفيشي وزاد فقال في بيع المواضعة يسمى شرعا

بالدين وعلى هذا فاضيق الابواب التي تطلب فيها المناجزة الصرف وأوسعها ابتداء الدين بالدين * ولما كان البيع ينقسم إلى بيع مساومة واستماتة ومرتاجحة فالاول بيع لم يتوقف عن مبيعه المعلوم قدره على اعتبار ثمن في بيع قبله ان التزم مشترية ثمنه لا على قبول زيادة عليه فقوله لم يتوقف الخ أخرج به بيع المرتاجحة وقوله ان التزم الخ أخرج به بيع الزائدة والثاني بيع يتوقف على صرف قدر ثمنه لصرف علم أحدهما والثالث وهو تعريض السلعة للسوم لمن يزيد والرابع والكلام الآن فيه بيع مرتب ثمنه على ثمن مبيع تقدمه غير لازم مساواته له فخرج بالاول بيع المساومة والمزايدة والاستيمان وبالثاني الإقالة والتولية والشفعة والرد بالعيب على كونه بيعا لكن المشهور انه ليس يبيع فقال عطف على جاز لمطوب منه سلعة أو على جاز البيع قبل القبض أو استئناف

فصل وجاز مرا بحة (ش) أي وجاز مرا بحة البيع أي المرتاجحة فيه ومر بحة مفاعلة والمفاعلة ليست على بابها لان الذي يربح انما هو البائع فهذه من المفاعلة التي استعملت في الواحد كسافر وعافاه الله أو ان مرتاجحة بمعنى إرباح لان أحد المتبايعين أربح الآخر ويمكن أن تكون المفاعلة على بابها بتكليف لان المشتري أربح البائع ولا كلام وهو لا يأخذ السلعة بربح العشرة أحد عشر مثالا وهو يعلم أنه يبيعها باثني عشر مثالا أي وهو يظن انها تزيد فقد أربح البائع أيضا وأشار بقوله (والأحب خلافه) يريد المساومة إلى قوله في

مرتاجحة اهـ أي فاطلاق المرتاجحة على الوضعية مجرد اصطلاح في التسمية أو انه ربح للمشتري كما أن الزيادة ربح للبائع وأما المساوى فلعل اطلاق المرتاجحة عليه باعتبار ربح البائع بالثمن لا تنفعه به إذ قد يشتري به سلعة أخرى يربح فيها وانتفاع المشتري بالسلعة إذ قد يبيعها فربح فيها كما في شرح عب (قوله أو استئناف) وهو أولى كما قال اللقاني (قوله وجاز مرا بحة البيع الخ) فيه إشارة إلى أن مرتاجحة في كلام المصنف منصوب على التمييز المحول عن الفاعل وهو غير ظاهر لاحتياجه إلى تقدير جار ومجرور كما قدر الشارح حيث قال المرتاجحة فيه وجعله حالا أظهر من جهة المعنى أي جاز البيع في حالة كونه مرتاجحة وانما قلنا من جهة المعنى لان فيه وقوع الحال مصدر أو يجوز الرفع على انه فاعل على حذف الموصوف أي بيع مرتاجحة أو على حذف مضاف أي بيع مرتاجحة حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع ارتفاعه ولا يرد على هذا الاعراب عدم تأنيث العامل لان مرتاجحة مجازي التأنيث اهـ (قوله كسافر وعافاه الله) الشاهد في عافاه من المعافاة (قوله أو ان مرتاجحة بمعنى إرباح) حاصله لان سلم أن مرتاجحة من باب المفاعلة بل بمعنى أصل الفعل الذي هو إرباح فقضيته ان لفظ مرتاجحة يستعمل في المفاعلة وفي أصل الفعل ويتوقف هذا على نقل والشارح تبع في ذلك الفيشي والظاهر انها حقيقة في المفاعلة (قوله وأشار بقوله والأحب خلافه) أقول لما عبر المصنف بقوله والأحب بعد قوله وجازد على أن المراد يجاز خلاف الأولى لا استواء الطرفين لما قلناه لقوله والأحب خلافه نظير ما تقدم في قول المصنف وجاز أو أحدهما بغرفة في باب الوضوء خلافا لما في شرح عب والحاصل أن المرتاجحة جائزة بمعنى خلاف الأولى لا مكروهة لخالفته لاصطلاح المصنف (قوله يريد المساومة) والحاصل أن المساومة أفضل من المرتاجحة والمزايدة والاستيمان قال عب ولعله أطلق ليكون الغالب

المراجحة والمساومة كما في الشيخ أحمد الزرقاني فلا يشمل قوله خلافة بيع المزايدة لكراهة بعض العلماء له لأن فيه نوعا من السوم على سوم الآخر قبل الركون وانما نال القلوب اه (قوله والمما كسة) مرادف لقوله والمما كيسة (قوله ولا يريد كلام ابن عبد السلام الخ) قضية ذلك ان المصنف يحكم بكراهة بيع المراجحة مطلقا وقعت من العوام أولا بكثرة أم لا وأما ابن عبد السلام فقيده لكراهة بقيد من أن يكون من العوام وأن يكون بكثرة مع أن المصنف انما يفيد خلاف الأولى لأن اصطلاحه المعهودان الجواز يطاقه على استواء الطرفين اذ لم يعقبه بقوله والافضل خلافة والا كان معناه خلاف الأولى لا الكراهة نعم برد أن يقال الشيخ عبد الرحمن قد ذكر أن المزايدة أفضل من المراجحة لأنه قال أحب أقسام البيع المساومة ثم المزايدة وكذا قول القاضي وأضعفها المراجحة اه وقد تقدم أن المزايدة مكروهة لأنها تورث الضغائن فلتمكن المراجحة مكرهة بالطريق الأولى لا خلاف الأولى كما قال المصنف فان قلت يريد المصنف بالجواز ما قابل المحرم فيشمل (١٧٣) المذكور قلنا هذا خلاف اصطلاحه والحاصل ان المساومة

المقدمات البيع على المما كيسة والمما كسة أحب إلى أهل العلم وأحسن عندهم ولا يريد المؤلف كلام ابن عبد السلام لثلاث توجه عليه الاعتراض بأن ابن عبد السلام خصص كراهة بيع المراجحة بـ ~~كثرة~~ العوام وليس في كلام المؤلف شيء من القيدين أي والاحب خلاف بيع المراجحة وهو المساومة لا المزايدة والاستمارة فلاضافة للعهد والمراد معهود معين وهو بيع المساومة (ص) ولو على مقوم وهل مطلقا أو ان كان عند المشتري تأويلان (ش) يعني ان بيع المراجحة جائز ولو كان ثمن السلعة المبيعة عرضا مقوما مضمونا كما لو اشترى ثوبا بحيوان مضمون فإنه يجوز أن يبيع المراجحة بثمن ذلك الحيوان ويريد عليه زيادة معلومة وهو مذهب ابن القاسم ومنعه أشهب على عدم موصوف ليس عند المشتري لما فيه من السلم الحال واختلف هل ابن القاسم يخالفه في ذلك فيقول بالجواز في المقوم المضمون كما هو ظاهر كلامه أولا يخالفه فيحمل قول ابن القاسم على موصوف عند المشتري فيقول المؤلف وهل مطلقا أي وهل الجواز عند ابن القاسم في المضمون سواء كان عند المشتري أم لا بناء على حمل كلام ابن القاسم على ظاهره أو الجواز فيه عند ابن القاسم مقيدا إذا كان المضمون عند المشتري فلا يكون قول ابن القاسم مخالفا لقول أشهب تأويلان وقد علمت من هذا أن الخلاف بين الشيخين انما هو في المقوم المضمون كما يفيد منه النقل الذي ليس عند المشتري وأما المضمون الذي عنده فيتفقان على الجواز فيه وأما المعين فلا يختلفان فيه بل يتفقان على المنع فيه ان لم يكن عند المشتري وعلى الجواز اذا كان عنده ولو قال ولو على عوض مضمون وهل مطلقا الخ لكان أخصروا طابق النقل اذا الخلاف في العوض المضمون ولو مثليا غير المعين (ص) وحسب ربح ماله عين فائدة كصبيغ وطرز وقصر وخياطة وكند وفتل وتطرية (ش) يعني أنه اذا وقع البيع على المراجحة من غير بيان ما يربحه وما لا يربح بل وقع على ربح العشرة أحد عشر مثلا وجب أن يحسب على المشتري ثمن السلعة ورجحه ويحسب أيضا عليه من مؤن وأكفها ربح ماله عين فائدة تؤثر زيادة في البيع من صبيغ أو طرزا وتطرية وهي جعل الثوب في الطراوة

انما كانت أفضل لان المراجحة تحتاج لصدق متين والمزايدة تورث الضغائن وبقي الاستيمان فقد قال في شرح شب وأما بيع الاسترسال والاستيمان فلا مدخل له هنا لأنه انما يكون حال الجهل بالسعر اه أي فلا يأتي فيه مما كسة ولا مشاحنة وقد يقال انه يتوقف أيضا على صدق متين فالعدل الى المساومة أحسن والمشتري يعطى من درهم فأكثر نعم يقال هذا لا يتأتى لكل الناس ولا في كل شيء (قوله والمراد معهود معين) أي معهود خارجي تقدم علمه لانه الغالب فلا ينصرف اللفظ عند الإطلاق الا اليه (قوله ولو كان ثمن السلعة المبيعة) أي مارجحة أي الذي قصد البائع أن يبيعها مارجحة (قوله ليس عند المشتري) أي الذي هو المشتري الثاني الذي يشتري من البائع له مارجحة (قوله لما فيه من السلم الحال) أراد بالحل

الذي لم يكن أجله خمسة عشر يوما فيكون المسلم اليه المشتري مارجحة (قوله واختلف الخ) لا يخفى أن المصنف ليلين يكون حينئذ أشار بقوله وهل مطلقا التأويل الخلاف مارجح الكلام ابن القاسم طارحا لكلام أشهب وقوله أو ان كان عند المشتري إشارة لتأويل الوفاق فاذا علمت ذلك فلو قال المصنف وجاز عند ابن القاسم مقوم ومنعه أشهب وهل خلاف تأويلان لكان أوضح (قوله أم لا) أي أم لم يكن عند المشتري أي ويقدر على تحصيله والامنع باتفاق (قوله اذا الخلاف الخ) ويجاب بأنه أراد بالمقوم ما قابل العين فيشمل المثلي غير العين (قوله وحسب ربح) وأخرى أصل (قوله كصبيغ) المناسب لما بعده فتح الصادر مراد منه المصدر وعليه فهو تمثيل لما قبله ويكون قوله ماله عين فائدة معناه مالا أثره عين فائدة وان كسرت كان تشبيها فيه وعلى جعله تشبيها لم يمثل للشبه به وحاصل ما يستفاد من كلامهم هنا ان ماله عين فائدة ان تولاه البائع بنفسه أو عمل بغيره شيء فإنه لا يحسب أي عوض العمل فيه ولا يحسب ربحه وأما ان عمله باجر فإنه يحسب ويحسب ربحه وسواء كان ممن يتولى فعله بنفسه أم لا وهذا ما أراد شارحا بكلامه وأما ما يصبغ به أو يخط به ونحو ذلك فان كان من عند البائع فإنه لا يحسب هو ولا ربحه وان كان قد اشتراه فإنه يحسب هو ورجحه

(قوله ويحسب أيضا ربح ما زادته هذه الاشياء في البيع) أي الربح المشار به يكون العشرة أحد عشر (قوله وأصل ما) أي الفعل الذي زاد في الثمن مما ليس له عين قائمة فيعطى للبائع مجردا عن الربح (قوله كحمولة) بضم الحاء واللام أي كرائها وأما بالفتح فالأصل التي تحملها (قوله باعتبار ربحه) أي أن لو كان له ربح (قوله لأن المراجعة) علة للباعدة (قوله من شراء الرقاب) بيان لما وقع (قوله واستحسنه) أي استحسنت كلام النخعي لا مطلقا بل إذا جعل المتاع عالما بأنه لا ربح له صادق بصورتين بالمساواة أو يكون البلد المنقول إليها أرخص أي أنه لا يحسب الكراء في صورتين إذا جعل المتاع عالما بأنه لا ربح له وأما إذا جعل المتاع حينئذ معتقدا أنه ربح فوجد له ربح بل إما مساو أو أنه ص فانه يحسب الأصل لعذره (قوله إلا أن يكون (١٧٣) مراده) أي مراد المصنف (قوله وارتضاء ابن

عرفة) والخاصل ان ابن عرفة لم يرتض كلام النخعي وساقه في الشامل بصيغة التمريض والمذهب ما قاله ابن عرفة (قوله لأن البيان) أي كونه بين المشتري أن السلعة في البلد المنقول عنها ثمنها أكثر من البلد المنقول إليها (قوله وهو رجوعه للتوظيف) أي التوزيع وسيأتي عن قريب بيانه أي ولا يتطرله هنا تنبيه (قوله وحسب ربح ماله عين قائمة إلى قوله لم يحسب هذا حيث لا شرط ولا عرف بشئ وأما ان شرط بشئ فانه يعمل بالشرط كحساب ما لا يحسب كالسمسار الذي لم يعتد ضرب الربح عليه وكذلك لو جرت العادة بشئ فانه يعمل به إلا أن يشترط خلافه (قوله كما يفعل سماسرة اسكندرية) أي فتوضع السلعة عندهم

ليبين وتذهب خشوتيه أوكد وهو دق القصار الثوب للنخسين لأن ما زاد في الثمن كالثمن كما قاله ابن عرفة وحاصله أنه يحسب ما خرج من يده على البيع في صبعه وقصره وخياطته وغير ذلك ويحسب أيضا ربح ما زادته هذه الاشياء في البيع وهذا إذا استأجر غيره على فعل ذلك وأما ان كان هو الذي يتولى فعل ذلك بنفسه ولم يدفع فيه أجره فانه لا يحسب له أصل ولا ربح (ص) وأصل ما زاد في الثمن كحمولة (ش) يعني أنه إذا فعل في البيع فعلا زاد في ثمنه وليس له عين قائمة كاجرة الجولة ومأمعها ونحوهما فانه يحسب ولا يحسب ربحه فإذا اشتراها بعشرة مثلا واستأجر من جعلها بخمسة أو استأجر على شدها أو على طيها فانه يحسب ما خرج من يده على ذلك وسمى ما ذكر أصلا باعتبار ربحه وفيه اللخمي الجولة بأن تزيد في الثمن بأن نقل من بلد أرخص إلى بلد أغلى لرغبة المشتري في ذلك إذا علم به قال ولو كان سعر البلدين سواء لم يحسب ولو كان سعرها في البلد الذي وصلت إليه أرخص لم يبيع حتى يبين وان أسقط الكراء لأن المراجعة كانت لما وقع من شراء الرقاب واستحسنه المازري إذا جعل المتاع عالما بأنه لا ربح له وساق في الشامل تقييد النخعي بصيغة التمريض لكنه ظاهر كلام المؤلف إلا أن يكون مراده بما زاد ما من شأنه أن يزيد كما هو ظاهر إطلاق ابن يونس وابن رشد وغير واحد وارتضاء ابن عرفة لكنه لا يخالف النخعي في البيان لأن البيان اتفق عليه الناس (ص) وشروطي اعتيد أجرتهم ما (ش) يعني أن الشد والطي إذا كان العرف والعادة جارية بأنه يستأجر عليهما فانه يحسب أجرتهم ما ولا يحسب ربحهما وسيأتي ما إذا لم تجر العادة بذلك (ص) وكراء بيت لسلعة (ش) يعني أن كراء البيت للسلعة خاصة يحسب ولا يحسب ربحه فاللام للاختصاص فإذا كان لنفسه والمتاع تبع أوله والسلعة لم يحسب الاجرة ولا ربحها وإنما كان لا يحسب إذا كان الكراء لهما لأنه انما يكون لها بعض الكراء وهو رجوعه للتوظيف (ص) والالم يحسب (ش) راجع للجميع أي والابان لم تكن له عين قائمة أولم ترد الجولة في الثمن بل ساوت أو نقصت على تقييد النخعي أولم تكن أجرة الشد والطي معتادين أولم يكن كراء البيت للسلعة خاصة لم يحسب أصل ولا ربحه ثم شبه في عدم الحسب قوله (كسمسار لم يعتد) في تلك السلعة أن تشتري بسمسار فلا يحسب لما أخذ لا أصل ولا ربح والمراد بالسمسار الذي يجلس كما يفعل سماسرة اسكندرية وليس المراد به متولى البيع فان أجره هذا على البائع وهي من الثمن لا شك فيه ولما ذكر عياض أن وجوه المراجعة لا تخلو من خمسة أوجه أحدها أن يبين جميع ما لزمه مما يحسب أولا لا يحسب مفصلا ومجلا

والذي يتولى بيعها ربحا لا السمسار والخاصل أن سماسرة اسكندرية لا يتولون البيع فلا يحسب أجره ما وضعه عندهم إذا لم تكن عادة لهم في مثل تلك السلعة ان توضع عندهم للتعريض للبيع وأما ما يوضع عندهم للتعريض للبيع وبأخذون أجره على ذلك فانه يحسب تلك الاجرة وان كانوا لا يتولون البيع كسماسرة اسكندرية (قوله فهي من الثمن لا شك فيه) ظاهره ولو لم يعتد في تلك السلعة وليس كذلك والخاصل أنه متى اعتيد أن السلعة لا تباع إلا بسمسار فانه يحسب الأصل ولا يحسب الربح كان من الخالسين أو من الطائفين كان ممن يتولى البيع أولا وأما إذا اعتيد ان تباع بلا سمسار ثم حصل سمسار في بيعها وبيعت وأخذ ذلك دراهم تحت سمسارته فلا يحسب حينئذ أصل ولا ربح كان من الخالسين أو الطائفين (قوله مما يحسب) كصبع أي أصلا وربحا وأصلا فقط وقوله أولا لا يحسب كما إذا لم يرد الجمل له كما عند النخعي أي لم يحسب له أصل ولا ربح وقوله مفصلا أي بأن يقول ذهب في الصبع كذا وذهب في الطرز كذا وقوله ومجلا كان يقول بعد ذلك وجلة ما وقع في ذلك مائة درهم مثلا وأنه يصريح بالاجمال أولا ثم يذكر التفصيل أولا لا يذكر الاجمال أصلا لأن يذكر التفصيل يعلم الاجمال

(قوله ما يحسب ويربح عليه) أي كالصبيغ وقوله وما لا يربح له أي كالخولة وقوله وما لا يحسب بجملة أي أصلا كاجرة الشد والطي إذا لم يكونا معندين ولا فرق بين أن يذكر الأجمال مقدما ومؤخرا أو لا يذكر كراجالا أصلا وقوله على ما يحسب ضرب به عليه أي مما تقدم تفصيلا (قوله الثالث الخ) ولا فرق في الثالث أيضا بين ذكر الأجمال وعدمه مقدما ومؤخرا (قوله وباع على المراجعة العشرة أحد عشر) لا يخفى أن ذلك مشترك بين الكل (قوله أو ثنها كذا) أي وأراد بالثمن ما صرف في شأنها (قوله بعد تسميتها) أي تسمية موجبها فالاجرام في قوله بمائة وموجبها هو ما أشار به بقوله شدها وطيها (قوله ولا يفسر المئونة) أي بأن يقول ذهب في الطي كذا وفي الشد كذا (قوله ان بين الجميع) أي بين جميع ما يلزم السلعة ابتداء وشرط الربح للجميع ما لا يربح وما لا يربح (قوله فيضرب على الجميع) وقوله أو فسر المئونة لا يخفى أنه في الأول مفسر للمئونة أيضا فالتمسير للمئونة مشترك بين الثلاثة الأول (قوله فقال (١٧٤) هي بمائة) ذكر الأجمال أولا ليس بشرط بل لا يشترط أصلا بل المدار على بيان التفصيل

(قوله أي وضرب الربح) أي وشرط الربح لما يربح له خاصة دون غيره وكذا لو شرط الربح لبعض من المئونة دون غيره (قوله أو على المراجعة الخ) هذا القسم هو نفس ما أشار به المصنف بقوله وحسب الخ ثم لا يخفى أنه في الأولين أيضا باع على المراجعة والعشرة أحد عشر إلا أن الفارق أنه في الثالث أجل فلم يشترط ضرب الربح لأعلى الكل ولا على البعض بل أطلق (قوله هو الصواب) بل شيء آخر يفيد ذلك كما أشار به شب بقوله وذلك لأن رجوعه بحسبه يقتضي أنه يراعى التفصيل المتقدم في قوله وحسب الخ ولولين

ويشترط ضرب الربح على الجميع الثاني أن يفسر ذلك أيضا ما يحسب ويربح عليه وما لا يربح له وما لا يحسب بجملة ويشترط ضرب الربح على ما يحسب ضرب به عليه خاصة الثالث أن يفسر المئونة بأن يقول لزمها في الحل كذا وفي الصبيغ كذا وفي القصير كذا والشد والطي كذا وباع على المراجعة العشرة أحد عشر ولم يفصل ما يوضع عليه الربح من غيره الرابع أن يبين ذلك كله ويجمعه جملة فيقول قامت على بكذا أو ثنها كذا وباع مراجعة العشرة درهم الخامس أن يبين فيها النفقة بعد تسميتها فيقول قامت بشدها وطيها وجمها وصبيغها بمائة أو يفسرها فيقول عشرة منها في مؤنتها ولا يفسر المئونة اه حوم المؤلف على اختصار الأقسام الخمسة مشير الأول بقوله (أن بين الجميع) بإداة الشرط الرابع لقوله وجاز مراجعة ان بين الجميع فيضرب على الجميع وللتالي بقوله (أو فسر المئونة فقال هي بمائة أصلها كذا) كتمانين (وجملها كذا) عشرة وصبيغها خمسة وقصرها ثلاثة وشدها واحد وطيها واحد أي وضرب الربح على ما يربح له دون غيره وللتالي بقوله (ص) أو على المراجعة وبين كرج العشرة أحد عشر ولم يفصل ما له ربح (ش) أي أو قال أبيع على المراجعة وبين الكلف والمئون وفصلها كما في الذي قبله وباع على قدر من الربح ولم يفصل ما له الربح مما لا يربح له بخلاف القسمين قبله ويرجع فيما يضرب عليه دون ما لا يضرب عليه لاهل المعرفة وما ذكرناه من أن قوله ان بين الجميع شرط في جاز لا في حسب خلافا للشارح هو الصواب لئلا يشكل عليه الانخراج الذي بعده لأنه يقتضي أنه إذا أبيهم لا يحسب ويكون البيع صحيحا وليس كذلك ثم انه يصح في ربح في قول المؤلف كرج العشرة أحد عشر تنوينها وإضافتها إلى العشرة وعلى التنوين يصح في العشرة بالجر على أنها بدل من ربح والنصب على أنها مفعول لفعل محذوف أي ربح يصير العشرة أحد عشر والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي وهو العشرة أي والربح المشترط العشرة أحد عشر وهذا أولى (ص) وزيد عشر الأصل (ش) المراد بالأصل الثمن الذي اشتريت به السلعة أي وإذا وقع على أن ربح العشرة أحد عشر زيد عشر الأصل فإذا كان

الجميع وضرب الربح على ما يحسب له وما لا يحسب عليه وليس كذلك بل إذا شرط ضرب الربح على الجميع أو على بعض الثمن معين فإنه يعمل بالشرط والعرف كالشرط ولا يراعى التفصيل السابق مع الإطلاق وعدم العرف إلا إذا قال أبيع بربح العشرة أحد عشر اه كلام شب والحاصل كما أفاده شب أن قول المصنف أو على المراجعة وبين معناه بين الثمن والكلف أما ابتداء أو بعد أن ذكره مجملا ولم يشترط الربح على جميع ما يبيعه ولا على بعض معين منه وإنما قال أبيع بربح العشرة أحد عشر وهذا هو محل التفصيل في قوله وحسب اه كلام شب (قوله وليس كذلك) بل هو فاسد (قوله وإضافتها إلى العشرة) على هذا فأحد عشر حال وكذا على جملة بدلا وأورد البدر على جعل العشرة مبتدأ أن المبتدأ ما عين الخبر أو مشبه به كقوله تعالى ما هن أمهاتهم والعشرة هنا ليست عين أحد عشر وأجاب بأن الاتحاد هنا مقدرا أي أن عشرته صارت أحد عشر أو بقدر الخبر أي العشرة تصير أحد عشر اه (قوله أي وهو العشرة) الأولى ان يقتصر على قوله وهو في قول أي وهو أي الربح المشترط العشرة أحد عشر أي الفرد المصير العشرة أحد عشر (قوله وهذا أولى) أي انسب في مقام التفسير والإيضاح (قوله زيد عشر الأصل) وإذا باع بربح العشرة ثمان عشر زيد خمس الأصل

(قوله أي فيحط الاحد عشر الى عشرة) أي يجزئ العشرة الى احدى عشر جزأ ثم يحط الاحد عشر الى عشرة وقوله فينقص على حذف أي فينقص وقوله منها أي من الاحد عشر وقوله جزأ من احدى عشر على حذف والتقدير أي من احدى عشر ويكون ذلك تفسيراً للضمير وكأنه قال فيسقط منها أي من الاحد عشر جزأ (قوله فليس التشبيه بقوله وزيد عشر الاصل الخ) أي فليس التشبيه بالنظر اظاهر قوله وزيد عشر الاصل حتى يأتي المحذور بـل التشبيه به باعتبار تأويله يعني آخر أي ان قوله زيد عشر الاصل معناه ان العشرة تصير احدى عشر أي بزيادة واحد ويدفع للبائع زيادة على الاصل كذلك اذا قال أبيعك على وضعية العشرة احدى عشر أن العشرة تصير احدى عشر لكن لا بالانضمام كما تقدم بل باعتبار أنها تجزأ اليها وتسقط عن المشتري والحاصل ان التشبيه من حيث ان كلا يجعل احدى عشر وان كان الاعتبار مختلفاً فهذا الاعتبار ينتفي الاعتراض على المصنف والحاصل ان العشرة تجزأ احدى عشر جزأ وينسب واحد من الاحد عشر جزأ لها وبذلك النسبة يحط عن المشتري أي فيحط من (١٧٥) كل عشرة جزأ من احدى عشر جزأ ولا

يمكن حله على ظاهره لاستحالة وضع احدى عشر من عشرة وبوضعية العشرة عشرون فنصف الاصل اتفاقاً وثلاثون فن كل عشرة ثلثان وأربعون فن كل عشرة ثلاثة أرباع وخمسون فن كل عشرة أربعة أخماس وايضاحه ان في وضعية العشرة احدى عشر تأخذ الزائد فقط على العشرة وهو الواحد تضيفه الى العشرة ثم تنسب ذلك الزائد للمجموع فينقص جزء من احدى عشر وفي العشرة عشرون تضم العشرة الزائدة على الاصل وهو العشرة وتنسبها الى المجموع نصف الاصل وهكذا لا تزال تضم الزائد ثم تنسبها الى المجموع وهكذا اذا كان عدد الوضعية يزيد على عدد الاصل وأما ان كان عددها يساوي عدد الاصل أو ينقص فانك تضم احدى هما لا تخفى المساوي والاقل للاكثر في الناقص وتنسب الوضعية

الثلث مائة فالربح عشرة أو مائة وعشرين فالربح اثناعشر وان باع بربح العشرة اثناعشر زيد خمس الاصل ففي المثال الاول الربح عشرون وفي الثاني أربعة وعشرون وهذا مدلوله عرفاً وليس هو على مدلوله لغة أن يكون قدر ربح العشرة احدى عشر فاذا كان الثمن عشرين يكون الربح اثنين وعشرين فيكون مجموع الثمن والربح اثنين وأربعين (ص) والوضعية كذلك (ش) أي والخطيطة كذلك أي فيحط الاحد عشر الى عشرة فينقص منها جزأ من احدى عشر فتصير الاحد عشر عشرة كما صارت العشرة في مراحلة الزيادة احدى عشر فليس التشبيه بقوله وزيد عشر الاصل حتى يصير المعنى أن الوضعية حط عشر الاصل فيعترض عليه بكلام الجواهر انظر نصها في الكبير ثم عم المؤلف أقسام عياض بالقسمين المنوعين بقوله في الرابع (لا يبيح) أي بأن أجل الاصل مع المؤن من غير ذكر شيء منها (كقامت على بكذا) أو غيرها كذا وباع بربح العشرة احدى عشر مثلاً والخامس بقوله (أو) يقول (قامت بشدها وطها بكذا ولم يفصل) ولم يذكر أجرة كل واحد منهما فهو كمن لم يذكرهما والحكم في القسمين عدم الجواز والاصل فيما لا يجوز الفساد وقوله (وهل هو كذب أو غش أو بيلان) لا يدل على عدم الفساد لان حط البائع عن المشتري القدر الواجب حطه أمر طارئ وبعبارة واعلم أن التأويلين أحدهما انه كذب ويجزئ على حكمه الآخر في قوله وان كذب لزم المشتري ان حطه ويرجعه بخلاف الغش وهذا مع القيام بدليل قوله بعده وان قامت في الغش أقل الثمن والقيمة وفي الكذب خير بين الصحيح ورجحه هذا ما ذهب اليه ابن لبابة ومن وافقه والثاني وهو تأويل أبي عمران ومن وافقه أنه يقتضي فسخ البيع ان لم يفت المبيع فان لم يشتري ما بقي من الثمن بعد اسقاط ما يجب اسقاطه وهذا مخالف لما ذكره المؤلف في حكم الغش لانه لم يذكر انه مع القيام بفسخه وقد علمت أنه هنا يقتضي الفسخ وذكر انه مع الفوات يلزم المشتري أقل الثمن والقيمة وذكر هنا ان المتباع يلزمه ما بقي من الثمن بعد اسقاط ما يجب اسقاطه فقول المؤلف أو غش فيه نظر ولو قال وهل هو كذب أو يفسخ الا أن يفوت فيمضي

للمجموع وبذلك النسبة يحط عن المشتري من الثمن فاذا باعه بوضعية العشرة عشرة فانك تزيد على الاصل فتصير عشرين وتنسب الوضعية وهي العشرة الى العشرين فتكون نصفاً فحط عن المشتري نصف الثمن واذا باعه بوضعية العشرة خمسة فتضم الخمسة للعشرة وتنسب الخمسة لذلك يكون ثلثاً فيوضع من رأس المال ثلثه واذا باعه بوضعية المائة أربعون فتضم الأربعين الى المائة وتنسب الأربعين الى المجموع يكون سبعان فيحط عنه من المائة سبعاً وذلك ثمانية وعشرون وأربعة أسباع واحد وهكذا (قوله كقامت بكذا) أي اذا صرف عليها شيئاً غير الثمن وقوله أو ثمنها كذا كما اذا لم يصرف شيئاً الا الثمن (قوله لان حط البائع) هذا انما يأتي في الكذب لقول المصنف لزم المشتري ان حطه ويرجعه وقول الشارح الواجب حطه أي في نفس الامر وقوله لا يدل على عدم الفساد أي حتى ينافي ما قلناه من الفساد وقوله وهل هو كذب أي لزيادته في ثمن ما لا يحسب فيه ورجله الربح على ما لا يحسب بجملة وقوله أو غش لانه لم يكذب فيما ذكر من ثمنه وانما يبيح (قوله بخلاف الغش) أي فانه لا يلزم المشتري البيع ولو أنقطع عنه البائع ما غشبه (قوله وفي الكذب خير بين الصحيح ورجحه أي والقيمة أي والخير هنا البائع) (قوله انه يقتضي فسخ البيع) فيه نظر اذا لا يقتضي الفسخ على هذا التأويل أيضاً

كما يعلم من عياض فانه قال فيسقط عنه ما يجب اسقاطه ورأس المال ما بقي فانت أو لم تقم ولا ينظر الى القيمة (قوله بعد اسقاط ما يجب اسقاطه) أي من ربح الحولة ونحو ذلك مما تقدم (قوله سواء كان عيبا) كتياب من به الحكة والجرب وقوله أولا كالأخذ ذلك في دين مؤجل أو على معسر (قوله ما يكره) بفتح الياء (١٧٦) وضما (قوله وتقل به رغبته الخ) لما لكرهه في ذات المبيع أو وصفه لو اطلع عليه المشتري ولو

مع شك البائع في كراهته (قوله فان كان عدم بيانه الخ) هذا التقرير يدل عليه كلامه الآتي في قوله وولادتها وان باع معها ولدها فهو المعتمد دون ما بعده المشاركة بقوله وبعبارة على أنك تقول بقصر بنة ماسيا أي يتظر فيما كتبه فان كان من باب العيب جرى على حكمه وان كان من باب الغش جرى على حكمه وان كان من باب الكذب جرى على حكمه فتدبر (قوله فان لم يبين الخ) كذا في بعض التقارير (قوله مطلقا) حال من بيان اختلاف ما تقدم له عقد أي حالة كون البيان غير مفيد بحال (قوله فله التمسك) أي وله الرد (قوله بالاقول مهمما) أي ان فرض ان هنالك أقل والافقد توجد المساواة (قوله والاجل) يصح جره ونصبه عطفًا على ما وجهه الان لها محلين محل جبر بالاضافة ومحمل نصب على المفعولية وكذلك المعاطيف الآتية (قوله الى أجل) أي قدر معين لان له حصص من الثمن ويختلف الثمن بقريه وبعده (قوله ثم تراضيا على التأجيل) لان الاحق للأجل كالواقع فيه (قوله فان لم يبين كان غشا) وسيا أي أن الغش مع القيام بخير بين الرد والتمسك بجميع الثمن ومع الفوات الأقل من الثمن والقيمة وفي شرح شب فان باع ولم يبين فالمعتمد أنه يرد المبيع مع قيام

بما بقي بعد اسقاط ما يجب اسقاطه من الثمن تأويلان لطابق ما ذكرناه فهذه المسئلة على هذا التأويل لا تجري على حكم الكذب ولا على حكم الغش ولما قدم وجوب بيان البائع ما في سلعته من العيوب بقوله واذا علمه بين انه به ووصفه أو أراه له ولم يحمله أشار الى ذلك ثانية بطريق العموم سواء كان عيبا تقضي العادة بالسلامة منه أولا بقوله (ص) ووجب تبين ما يكره (ش) أي ووجب على كل بائع مراجعة أو غير هاتين ما يكرهه المبتاع من أهر السلعة المشتراة وتقل به رغبته في الشراء فان قامت قرينة على ان المبتاع لا يكرهه وان كرهه غيره لا يجب بيانه واذا لم يبين ما يكرهه نظر فيما كتبه فان كان عدم بيانه من الغش جرى على حكمه وان كان من الكذب جرى على حكمه وبعبارة فان لم يبين ما يكرهه كان غشا (ص) كما نقده وعقده مطلقا (ش) يعني اذا عقد على ذهب فنقد فضة أو بالعكس أو عقد على نقد فنقد عرضا مقوما أو مثليا أو عقد على عرض مقوم فنقد مثليا أو بالعكس فانه يجب على البائع مراجعة أن يبين ذلك فبقوله كما نقده الخ خاص بالمراجعة أي كما يجب عليه ان يبين في المراجعة ما نقده وعقده أي عقد عليه وليست ما مصدرية والا كان يقول كنقد وعقده لانه أخصر وجعلها مصدرية خطأ لان الذي يجب بيانه انما هو الثمن الذي نقده والثمن الذي عقد عليه لا المعنى المصدرى فان لم يبين فان كان المبيع قائما فله التمسك به أي بما تقدم وان فات المبيع خير بين أخذه بما وقع عليه العقد أو بما تقدم أي بالاقول منهما وعلى هذا فليس له حكم الغش انظر الشرح الكبير (ص) والاجل وان بيع على النقد (ش) يعني ان من اشترى سلعة الى أجل وأراد ان يبيع مراجعة فانه يجب عليه أن يبين ذلك الاجل لان له حصص من الثمن وكذلك اذا اشتراها على النقد ثم تراضيا على التأجيل وأراد ان يبيعها مراجعة فانه يجب عليه ان يبين ذلك للمشتري فثبت الفاعل في بيع يعود على بائع المراجعة وهو المشتري أي وان بيع البائع على النقد ثم أجله به بائعه ولا مانع من عوده على المبيع أي وان بيع المبيع على النقد فلا بد من بيان الاجل والاولى أولى اذ نيابة المفعول الاول في باب أعطي أولى فان لم يبين كان غشا والمناسب أن يكون كذا لان الاجل له حصص من الثمن (ص) وطول زمانه (ش) أي ووجب بيان طول زمان المبيع عنده لا الاجل واحترز بالطول عما اذا مكث عنده مدة يسيرة وأراد البيع مراجعة فانه لا يجب عليه البيان وبعبارة أي ووجب على المشتري بيان طول زمان مكث المبيع عنده طويلا سواء تغير في سوقه أو في ذاته أم لا لان الناس أرغب في الطري من العتيق وبعبارة وطول زمانه ولو في العقار ثم ان طول الزمان الذي يجب بيانه هو ما تغيرت فيه الاسواق أو ما يوجب شدة الرغبة في غير المبيع كما يفيد كلام المدونة فان لم يبين كان غشا (ص) ونجاوز الزائف وهبة اعتديت (ش) يعني ان من اشترى سلعة فتجاوز البائع عنه في الثمن عن درهم زائف أي ردى أو حط عنه من الثمن شيئا لأجل البيع أو وهبه شيئا من الثمن وأراد هذا المشتري أن يبيع ذلك مراجعة فانه يجب عليه أن يبين للمشتري ما تجاوز عنه البائع من الردى أو ما حط عنه لأجل البيع حيث كانت الخطيئة معتادة بين الناس فان لم تعتد أو وهب له جميع الثمن قبل الافتراق أو بعده لم يجب البيان والمراد بالاعتباد ان تشبه خطيئة الناس ثم ان قيد الاعتباد معتبر في تجاوز الزائف

أيضا

المبيع ولورضى المشتري وان فات ففيه الأقل من الثمن والقيمة كما في المدونة أي

نقدًا إلا أن الردى مع قيام المبيع ولورضى المشتري به يبيح انظر عب (قوله وطول زمانه الخ) تنبيه كما يجب ذلك في المراجعة يجب في المساومة وكذا المزايدة والاستيمان كذا ينبغي (قوله وتجاوز الزائف) هو المغشوش الذي خلط ذهبه أو فضته بنحاس أو رصاص

والمراد بتجاوز الرضا به وليس المراد به تركه وتركه بدله اذ يدخل هذا في الهبة وانظر هل لا بد من بيان قدر ما يسمع فيه أم لا ويظهر من كلام بعضهم الاول (قوله ولكنه خلاف ظاهر كلام المؤلف) الذي ارتضاه شيخنا السلطاني العمل بظاهر المدونة وابن عرفة من ان تجاوز الزائف بين مطلقا (قوله أو انها ليست ببلدية الخ) فان لم يبين فغش في المسئلتين (قوله وكانت فائقة) أي لم يحصل فيها مقوت أصلا أي لا مقوت العيب ولا الغش ولا غيرهما (قوله وليس للبائع الزامها) أي من حيث الكذب والحاصل انه يلزم من كون الشيء مقوتا للعيب كونه مقوتا للغش والكذب لا العكس ويلزم من كونه مقوتا للغش كونه مقوتا للكذب والعكس (قوله ونحوهما) أي كهبة وصدقة (قوله فان شاء قام بالعيب الخ) لا يخفى أنه عند البيع لا قيامه (١٧٧) بالعيب فهذا انما يأتي في الهلاك والنحو

(قوله أو حدوث قليل
العيب) أي كالرمد (قوله
وحدث عيب متوسط)
أي كحجف دابة (قوله
فقيامه بالغش أنفع الخ)
هذا ظاهر اذا لم يحدث عيب
أصلا أو حدث وكان قليلا
وأراد التماسك وأما اذا
أراد الرد بالعيب القديم فلا
يكون القيام بالغش أنفع
على الإطلاق وكذا اذا كان
هناك عيب متوسط فيعقل
كون ارش العيب أنفع من
الغش (قوله وان كان من
العيوب المفسدة) الحاصل
ان المقوت للعيب أقسام
ثلاثة إما أن يخرج عن
البدعوض كالبيع وهذا
قسم وإما أن يملك أو
يخرج لبدعوض كالهبة
والصدقة وهو مصدوق
النحو في قوله ونحوهما
وهذا قسم وإما أن يقوم به
شيء يخرج عن المقصود
فهو هذا القسم المشار له
بقوله وان كان من العيوب

أيضا وهو ظاهر كلام الشامل ولكنه خلاف ظاهر كلام المؤلف وخلاف ظاهر كلام المدونة وابن عرفة
فان لم يبين الهبة فلا حكم بالكذب وان لم يبين تجاوز الزائف فلا حكم بالغش (ص) وانما ليست ببلدية أو
من التركة (ش) هذا من باب التدليس بالعيوب وليس هو خاصا ببيع المراجعة فيجب على البائع أن يبين
للمشتري أن السلعة ليست ببلدية ان كانت الرغبة في السلع البلدية أكثر أو انها بلدية ان قلت الرغبة فيها
أو يبين أنها من التركة فقوله أو من التركة معطوف على خبر ان وهو قوله ليست ببلدية ويحتمل عطفه
على خبر ليس أي يبين أنها ليست من التركة اذا كانت الرغبة في التركة أكثر (ص) وولادتها وان باع
ولدها معها (ش) يعني أن من اشترى ذاتا كانت من نوع ما لا يعقل أو من نوع من يعقل فولدت عنده فانه
لا يبيعها مراجعة حتى يبين ذلك ولو باع ولدها معها لان المشتري يظن أنها اشترى مع ولدها لان حدوث
الولاد عنده عيب وطول اقامتها عنده الى ان ولدت عنده غش وخديعة وما نقصها التزويج والولادة من
قيمتها كذب في الثمن وقد لا توجد كلها اذ قد تلد باثر شرائها فان لم يبين وكانت فائقة ردها المشتري أو تماسك
ولاشيء له وليس للبائع الزامها له بحط شيء من الثمن لانه يحجب عليه بالعيب والغش وان حصل فيها مقوت
فان كان من مقوتات الرد بالعيب كبيعها وهلاكها ونحوهما مما عاين في المقصود فان شاء قام بالعيب
فيحط عنه ارشه وما ينوبه من الربح وليس له حينئذ القيام بغش ولا كذب وان شاء رضى بالعيب فقيامه
بالغش حيث رضى بالعيب أنفع له من قيامه بالكذب اذ عليه الاقل من الثمن والقيمة في الغش وأما في
الكذب فعليه الاكثر من الثمن الصحيح وربحه والقيمة ما لم ترد على الكذب وربحه وان كان من مقوتات
الغش وليس من مقوتات الرد بالعيب نحوالة الاسواق وحدث قليل العيب المشار اليه بقول المؤلف في
الخيار أو يقل فمكالعدم وحدث عيب متوسط فقيامه بالغش أنفع له أيضا وان كان من العيوب المفسدة
خير في ردها وما نقصها الحادث وامساكها ويرجع بالعيب القديم ومنها من الزيج وبين الرضا بالعيب
فيرد الى قيمتها ولو زوجهما وجب بيانه لانه عيب فان لم يبين وهى بحالها خير للمشتري بين قبولها بجميع
الثمن وردها وليس للبائع الزامها له بحط قيمة العيب لان العيب لا يزول بحطه بخلاف الكذب والتخيير
في ردها وما نقصها الحادث فيما اذا كان العيب مقبولا للمقصود مشكلا فانه مرفى باب الخيار ان المقيت
يتعين فيه الارش ويجب بان يحله ما لم يكن عيب غيره كما هنا (ص) وجذرة أبرت وصوفي ثم (ش)
يعني ان من اشترى أصولا عليها ثمرة مأبورة يوم البيع فاشتريتها أو اشتراها مع أصولها فخذ الثمرة أو
اشترى غنما عليها صوف قد تم يوم البيع ثم انه جاز الصوف ثم أراد أن يبيع مراجعة فانه يجب عليه
أن يبين للمشتري أنه جذا الثمرة أو جز الصوف لان لما ذكر حصه من الثمن وكذا ان لم يكن يوم البيع
تاما لانه لم يثبت الا بعد مدة يتغير فيها الاسواق والمؤلف استغنى عن بيان غير التام بما سبق من

(٢٣ - خروشي خامس) المفسدة أي المقيمة ولو عبر به لكان أحسن وهو المشار له بما تقدم في قوله ككبر

صغير الخ أي ولم يخرج من اليد بخلاف ما تقدم من قوله كبيعها الخ فانه مفروض قيمته خارج من اليد فانما يخرج من اليد قسمان هلاك
وبيع وهو المشار له بما تقدم وهذا الثالث لم يخرج من اليد (قوله فيرد الى قيمتها) أي من حيث قيامه بالغش والظاهر أن يقول
فقيامه بالغش أنفع له (قوله عيب غيره) المناسب أن يقول شيء غيره (تبيينه) حيث قلنا بالتقويم في الفوات فهل تقوم سالمة وهو
قول ابن الموارز ومعية وهو قول سخنون وابن عبدوس (قوله وكذا ان لم يكن يوم البيع تاما) فان قلت ما الفرق بين الثمرة غير المؤبرة
والصوف غير التام فالجواب أن الصوف غير التام فيه من النفع ما لا يوجد مثله في الثمرة غير المؤبرة لانه قد يغزل أو يجعل حشوا في نحو
الوسادة (قوله والمؤلف استغنى الخ) فيه نظر لان هذا انما يأتي لو تركه ولم يجز مع الطول وأما لوجه فلا بد من بيان جزه ولا يكفي عن

ذلك بيان طول الزمن (قوله فصيح تسلطه) هذا على ما قاله البدر بن مالك وهو ضعيف وحيث ذكرنا في الأولى أن يقدر له قوله وصوف ثم عامل يناسبه وهو جزبالرأى ويجرى مثل ذلك في قوله علفتم اتينا وماء باردا (قوله فان لم يبين) وهي بحالها أي لم يحدث فيها عيب متون وسط ولا مفيت ولا يقف هذا حواله سوق أو نقص خفيف ولا زيادة (قوله وان أراد بيعها الخ) هذه هي التي أرادها المصنف (قوله فلا بد من البيان) أي لنقرة النفوس مما وقعت فيه الأقالة ولا يرد أن هذا يأتي فيما إذا باع على العشرة لاحتمال كون النفرة من غلوه عند بيعه (١٧٨) بخمسة عشر وهذا منتف عند بيعه بالعشرة فان لم يبين فينبغي أن يكون

قوله وطول زمانه ثم ان المؤلف ضمن جزمه على أخذ فصيح تسلطه على المعطوف لانه انما يقال في الصوف جزء بالرأى وأما الثمرة فيقال فيها جزمها بالذال المجعلة فان لم يبين في مسألة الثمرة المؤثرة والصوف التام فهو كذب وأما في مسألة غير التام فهو غش (ص) وأقالة مشتريه (ش) يعني أنه اذا اشترى سلعة ثم باعها بأكثر مما اشترى به ثم أقال المشتري فيها فاذا أراد بيعها مرابحة على أصل ما اشترى به لم يحتج الى بيان وان أراد بيعها على غن الأقالة فلا بد من البيان كما لو اشترى ثوبين ثم باعها بثلاثين ثم تقابل مع المشتري على الثلاثين وأراد أن يبيع عليها مرابحة وأما لو أراد البيع على العشرين فلا بيان (ص) الا زيادة أو نقص (ش) يعني ان التقابل اذا وقع بينهما زيادة أو نقصان عن الثمن الاول فانه اذا أراد أن يبيع مرابحة لا يجب عليه أن يبين ويبيع مرابحة على ما وقعت الاقالة به من زيادة كأحد وثلاثين في المثال المذكور أو نقصان كتسعة وعشرين لان ذلك ابتداء بيع حقيقة (ص) والر كوب واللبس (ش) يعني أنه يجب بيان المنقص من الر كوب للدابة واللبس للثوب الكثيرين كركوبها في السفر فان لم يبين فهو كذب (ص) والتوظيف ولو متفقا (ش) يعني انه يجب على من باع مرابحة ان يبين التوظيف ومعناه ان يشتري مقوما عددا كعشرة أبواب مثلا صفقة واحدة بعشرة دراهم مثلا ويوظف على كل ثوب منها درهما فاذا أراد أن يبيع مرابحة فانه يجب عليه أن يبين أن ذلك التوظيف منه اذ قد يخطئ نظره في التوظيف وسواء كانت الثياب غير متفقة في الصفة والقيمة ولا اشكال في البيان أو كانت متفقة في القدر وفي القيمة على المشهور اذ قد لا يرضى المبتاع بتوظيفه وقد يكون له رغبة في الجملة فيزيد لاجل ذلك خلافا لابن نافع قال ابعدها الخطا في المتفق ولان التوظيف مدخول عليه بين التجار ومن عادتهم فقوله ولو متفقا أي ولو كان الموظف عليه متفقا فهو راجع لما يفهم من قوله والتوظيف (ص) الامن سلم (ش) الاستثناء متصل أي الا أن يكون التوظيف متفقا من سلم فلا يجب عليه بيانه على مذهب المدونة بخلاف بيع النقد لانه يقصد فيه الى الاجزاء والسلم القصد منه الى الصفة وهي مستوية وقيد فيها الجواز في السلم بان لا يكون المسلم تجاوز عن المسلم اليه بأخذ أدنى مما في الذمة (ص) لا غلته ربع (ش) بالجر عطف على ما من قوله تبين ما يكره والمعنى ان من اشترى ربعا وهو الارض وما اتصل به من بناء وشجر فاغله فله ان يبيع مرابحة ولا يجب عليه أن يبين انه اغله لان الغلة بالضمان ولا فرق بين غلة الرباع وغيرهما من الحيوانات وأما الصوف التام فليس بغلة وغير التام فيبين من جهة انه يستلزم طول الزمان للحيوان كما مر فخص ما هنا بغير ذلك (ص) كتكميل شرائه (ش) تشبيهه في عدم وجوب البيان والمعنى ان من اشترى نصف سلعة بعشرة مثلاً ثم اشترى باقيها بخمسة عشر فانه يبيع مرابحة على خمسة وعشرين ولا يبين أنه اشترى أولا بكذا وثانيا بكذا وقيد بما اذا لم يكن له غرض الا مجرد الشراء وأما لو اشترى البقية لدفع ضرر الشركة وجب البيان (ص) لان ورث بعضه (ش) مخرج من قوله

كذبا وقوله الا زيادة أو نقص ومثل ذلك اذا وقعت بعد طول فلا يجب البيان (قوله لان ذلك ابتداء بيع حقيقة) أي وان أمكن التعليل بالنفرة ومفهوم اقالة أن شرائها بمثل الثمن أو أقل أو أكثر لا يجب البيان وهو كذلك على أحد القولين والآخر ورجحه في التوضيح أنه كالأقالة مساواة ونقصانا وزيادة (قوله كركوبها في السفر) فرض مثال وخصه لكون الغالب أن يكون النقص في السفر (قوله فاذا أراد أن يبيع مرابحة) أي بعضها لا كلها (قوله متفقة في الصفة والقيمة) خرج المثل فلا يجب فيه البيان اذا باع بعضه مرابحة على التوظيف حيث اتفقت أجزاءه (قوله وقد يكون له رغبة في الجملة) أي رغبة في الكل فيزيد لاجل ذلك والرغبة في الجملة لا تأتي في جانب المشتري مرابحة

تكميل

لان الموضوع أنه باع البعض مرابحة لا كل الثياب فان لم يبين فينبغي

أن يكون غشافي المتفق لايها شرائه كذلك وكذا في الختلاف لاحتمال خطئه (قوله الا أن يكون التوظيف الخ) الاحسن أن يقول الا أن يكون المتفق حصل من سلم فلا يجب البيان كما هو عبارة شب ولا فرق في التوظيف الذي من سلم بين أن يكون قبل قبض المسلم فيه أو بعده كما هو مفاد المواق وكذا في كلام الزرقاني (قوله والسلم القصد منه الى الصفة) أي ولذلك لو استحق ثوب من المسلم فيه رجع عنه لا بقيته (قوله وهو الارض وما اتصل بها الخ) في عب ما حاصله انه تفسير مبني على التسامح والمعنى انه يلحق بالربيع الارض وما اتصل بها (قوله وغير التام غلة) (قوله لان ورث بعضه) مثل الارث ما حصل بغير عوض كهبة أو صدقة

واعراب لان وورث بعضه مشكل الا ان يكون المعطوف مقدرا أي لا تكتميل ملكه ان وورث بعضه ويصح فتح الهمة قاله البدر (أقول)
أوان المعنى لا تكتمله بآثر بعضه (قوله وفات) فان لم يفت فللمشتري الرد أو القسك (١٧٩) بما وقع العقد عليه (قوله سواء تقدم الخ)

أي لتقرب الارث (قوله رد
أودفع) أي خير بين أن
يرد أو يأخذ عنه أو بمعنى
الواو أي وبين أن يدفع أي
يدفع مائتين (قوله وصدقه
المشتري الخ) هذان
الامر ان تفسير قول المصنف
وصدق (قوله ما يدل على
صدقه) أي فريضة تدل
على صدقه (قوله وحلف)
فيه اشارة الى أن الحلف مع
القرينة أي وأما التصديق
والبينة فلا حلف معهما
قتدر (قوله لان النقص
آلة الغلط) فيه شيء اذا لآلة
غير ما يفعل والنقص نفسه
نقص الغلط وكذا المصاحب
بالكسر غير المصاحب
بالفتح وهذا ليس كذلك
(قوله لا يجوز السوق) أي
فليست بمنتهى هنا كما في
التوضيح والمدونة خلافا لظاهر
كلام ابن الحاجب وأما في
مسئلة الكذب فهي فوت
وقوله وان شاء دفع قيمته أي
حيث كان مقوما فان كان
مثليا ضمن مثله كما في ابن
الحاجب والتوضيح (قوله فلا
ينقص عنه) أي عن الغلط
(قوله فجعل النقص مقيتا) أي
فجعل النقص أي نقص
القيمة عن الغلط مقيتا
لدفعها (قوله ومالم تزد القيمة
على الثمن الصحيح وربحه)

تكتميل شرائه والمعنى انه اذا وورث بعض شيء واستكمل باقيه بالشراء كما لو وورث النصف ثم اشترى
النصف الآخر بعشرة أو العكس وأراد ان يبيع البعض المشتري من اربعة وأخبر أن رأس ماله عشرة
فلا بد أن يقول والنصف الآخر موروث وعلا في المدونة بانه اذا لم يبين دخل في ذلك ما ابتاع وما وورث
واذا بين فأنما يتبع البيع على ما ابتاع فان باع ولم يبين وفات فالبيع وهو النصف نصفه مشتري فيمضي
بنصف الثمن ونصف الربح ونصفه الآخر موروث فيمضي بالاقول من القيمة أو ما يقع عليه من الثمن
والربح لسريان الموروث في أجزاء ما اشترى وقولنا وأراد بيع البعض المشتري من اربعة احتراز من البعض
الموروث فانه لا يباع من اربعة اذا ثبت له (ص) وهل ان تقدم الارث أو مطلقا أو بيلان (ش) أي وهل
وجوب البيان فيما وورث بعضه واشترى بعضه الآخر ان تقدم الارث على الشراء لانه يزيد في ثمن النصف
المشتري ليكمل له ما وورث نصفه بخلاف ما لو تقدم الشراء فيبيع النصف المشتري من اربعة ولا يجب ان
يقول والنصف الآخر موروث أو وجوب البيان سواء تقدم الارث على الشراء أو تأخر وهو المعتمد
و يلزم على الاول اذا اشترى النصف ثم اشترى باقيه أن يبين لانه زاد في النصف الثاني ليكمل له جميعه
وقد يفرق بان الزيادة لا تكتمل ما وورث أكثر فصد امنه اليها لتكمل ما اشترى قبل ولم اقدم ان غلط
البائع في بيع المساومة لا قيام به اشارة الى غلط المراجعة بقوله (ص) وان غلط بنقص وصدق أو أثبت
ردا ودفع مائتين وربحه (ش) أي وان غلط البائع في بيع المراجعة بأن أخبر بنقص عما اشتراه وصدقه
المشتري أو أتى من رقم المبيع أو حاله ما يدل على صدقه وحلف البائع أو قامت البينة على ماداه
فان لم يفت المبيع خير المشتري بين رده الى بائعه أو دفع الصحيح مع ربحه فقوله بنقص متعلق بخلط
والباء بـ لا لانه لان النقص آلة الغلط أو بمعنى مع أي نقصا مصاحبا للغلط فلا حاجة الى تعليقه
بمقدرا أي فأخبر بنقص (ص) وان فاتت خير مشتريه بين الصحيح وربحه وقيمته يوم بيعه مالم
تنقص عن الغلط وربحه (ش) الموضوع بحاله باع من اربعة وغلط على نفسه بنقص وفاتت
السلعة بنماء أو نقص لا بحواله السوق فان الخيار ثبت للمشتري ان شاء دفع الثمن الصحيح الذي تبين
وربحه وان شاء دفع قيمة السلعة يوم البيع لا يوم القبض مالم تنقص القيمة عن الغلط وربحه فلا
ينقص عنه فجعل النقص مقيتا ومالم تزد القيمة على الثمن الصحيح وربحه فلا يزد عليه * ولما جرى
في كلامه ذكر الكذب والغش شرع في بيان حكمهما مع قيام السلعة وفوتها بقوله (ص) وان
كذب لزم المشتري ان حطه وربحه بخلاف الغش (ش) يعني ان البائع اذا كذب على
المشتري في بيع المراجعة بان زاد في ثمن السلعة على ما هو في الواقع سواء كان عمدا أو غير عمد كما
اذا اشترها بثمانية مثلا فيخبر أنه اشترها بعشرة وباعها من اربعة باثني عشر والسلعة قائمة بدليل
مابعده فان حط البائع ما كذب به عليه وربحه فانه يلزمه البيع وان لم يحط عنه فان المشتري يخبر
بين ان يرد السلعة ويأخذ عنه أو يأخذها بجميع الثمن الذي وقع البيع به بخلاف الغش فانه لا يلزم
المشتري البيع وان حط بائعه عنه ما غشه به كما اذا اشترها بثمانية مثلا وورق م عليها عشرة ثم
يبيعها من اربعة على الثمانية ليوهم المشتري انه غلط على نفسه فهو غش وخديعة فالمشتري في حالة
الغش مع قيام السلعة يخبر بين ان يتماسك بها بجميع الثمن أو يردّها ويرجع بثمنه فقوله لزم
المشتري أي لزم المبيع المشتري ان حطه أي الكذب بمعنى المكذب به بخلاف الغش أي فانه
لا يلزم والمخالفة في عدم الزوم وليس هنا حطيطة ويحتمل أن يقال هنا حطيطة وهي الربح فقوله وان

فيه اشارة الى أن الاولى للمصنف ان تزيد ذلك أي فيجمع بين الامرين كالمدة فيقول مالم تنقص عن الغلط وربحه ومالم تزد على الصحيح
وربحه لكنه تبع عبارة ابن الحاجب كذا أفاده محشى نت (أقول) الاولى اسقاطها لان القيمة اذا زادت على الصحيح وربحه لا يرد اليها
العاقل (قوله ان حط عنه بائعه ما غشه به) لا يخفى ان غشه بالزيادة على عشرة في الرقم فلا يأتى حط في ذلك (قوله وهي الربح) لانه اذا تماسك

يدفع الثمن الاصل وحده ففي الغش أقل الثمن ولا يضرب ربح على ذلك الاقل (قوله أو قيمتها يوم قبضها) وكذا نقول في الكذب القيمة يوم القبض وانظر ما الفرق بينهما وبين الغلط فقد اعتبر فيه القيمة يوم البيع (قوله وكلام تمت) أي القائل خير المشتري فيه نظر من ثلاثة أوجه الأول ان القول بان التخيير للبتاع خلاف المشهور الثاني انه لو كان التخيير للبتاع لم يكن لقوله ما لم ترد على الكذب وربحه معنى صحيح الثالث انه يؤدي الى أن المصنف ترك قيد الابد منه وهو أن لا تنقص القيمة عن الصحيح (قوله غاش عند سحنون الخ) ويترب على كونه غاشا عند الفوات يلزم الاقل من الثمن والقيمة كذا ذكره عجم وهو خلاف ما تقدم والمعمد ما تقدم من أنه في حالة الفوات يخير بين أخذها باواقع عليه العقد أو بما تقدم أي بالاقل منهما وفي حالة القيام له الرد والتسك بما تقدم فاذا علمت ذلك فالمعمد أنه ليس له حكم الغش وقد علمته ولله حكم التدليس لان المدلس بالعيوب (١٨٠) يرجع عليه بالارش والحاصل أن حكمه حكم الغش عند سحنون

وأما عند ابن القاسم فليس حكمه حكم الغش عنده ولا حكم الكذب ولا حكم العيب وربما يتوهم من الشارح أن غير سحنون يقول انه مدلس وليس كذلك (قوله ومدلس المراجعة) لو قال عيب المراجعة كغيرها لكان أشمل لكنه تبع عبارة ابن رشد الآن ابن رشد في آخر كلامه بما يدل على العموم فجاء كلامه حسنا محشيتا وأجيب بان مراد المصنف بالمدلس من في سلعة عيب (قوله الآن يدخل عنده عيب) تقدم أنه اذا حدث عند المشتري عيب تارة يكون مقيما وتارة يكون متوسطا وتارة يكون البائع مدلسا وتارة لا ما تقدم أن اذا كان البائع غير مدلس وحدث عند المشتري عيب متوسط فهو مخير إما أن يرد ويدفع ارش الحادث أو يتسك ويرجع ارش القديم ولو كان مدلسا لكان اذا أراد الرد ولا شيء عليه حيث كان العيب الحادث بسبب عيب التدليس فاذا علمت ذلك

كذب أي زيادة وعبر مع الغلط بالنقص ومع الكذب بالزيادة لانه أنسب لان الغلط يناسبه النقص والكذب يناسبه الزيادة فعبر مع كل بما يناسبه والا فالكذب والغلط شيء واحد وهو الاخبار بخلاف الواقع (ص) وان فانت في الغش أقل الثمن والقيمة (ش) يعني أن البائع اذا غش في بيع المراجعة وفانت السلعة بتغير سوق فأعلى فان المشتري يخير بين أن يدفع الاقل من الثمن الذي بيعت به أو قيمتها يوم قبضها من غير ضرب ربح عليها (ص) وفي الكذب خبيرين الصحيح وربحه أو قيمتها ما لم ترد على الكذب وربحه (ش) أي فان فانت السلعة في بيع المراجعة في حالة الكذب فان البائع يخير بين أخذ الثمن الصحيح وربحه أو قيمتها يوم القبض ما لم ترد على الكذب وربحه فلا يزداد عليه أي الكذب لانه قدرضى بذلك وما ذكرنا من أن التخيير للبائع لا للمشتري هو الصواب كما وقع للشارح وبذل عليه قوله ما لم ترد على الكذب وربحه فانه لا يقال ما لم ترد الخ فلا يخير المشتري في الزيادة لانه لا يختار الا الاقل وحينئذ فلا يصح أن يقال وما لم تنقص القيمة فيه عن الصحيح وربحه لانه لا يختارها البائع فلا فائدة في التقييد المذكور وكلام تمت فيه نظر * ولما كان الغاش أعم من المدلس لان من طال زمان المبيع عنده ولم يبين غاش ولا يقال فيه انه مدلس أو باع على غير ما عليه عقد أو نقد ولم يبين غاش عند سحنون وليس مدلس أفرد المدلس بحكم يخصه فقال (ص) ومدلس المراجعة كغيرها (ش) يحتمل أن يريد كغيرها من أن المشتري بالخيار بين الرد ولا شيء عليه والتسك ولا شيء له الا أن يدخل عنده عيب ويحتمل كغيرها فمما مر من المسائل الست المشار اليها بقوله وقرى بين مدلس وغيره ان نقص بعيب التدليس الخ * ولما انتهى الكلام على بيع المراجعة وهي زيادة في الثمن تارة ووضع منه أخرى شرع فيما يشبهها وهو المسمى بباب التداخل لانه زيادة في المبيع تارة ونقص منه أخرى فقال

فصل فيما يتعلق بذلك * فنه ما يخالف فيه عرف الشرع اللغة وهو المشار اليه بقوله (ص) تناول البناء والشجر الارض (ش) يعني ان من عقد على بناء أو على شجر فانه يتناول الارض التي هم فيها الا غيرها الا أن يشترط أكثر منها حتى يشترط افراد البناء والشجر عنها والعقد أعم من أن يكون بيعا أو وصية أو هبة أو وقفا أو غير ذلك (ص) وتناولتها (ش) يعني ان العقد على الارض يتناول البناء والشجر اللذين فيها بحكم العرف والعادة لا بحسب اللغة

فقول الشارح الا أن يدخل عنده عيب أي فقيه تفصيل (قوله ان نقص بعيب التدليس) تقدم تبينه وهو أنه اذا نقص بعيب التدليس وكان متوسطا ورد لا شيء عليه وأما ان لم يكن به فاذا رد يدفع ارش الحادث (قوله ونقص) ترك المساواة مع انها هي القسم الثالث من أقسام المراجعة **فصل** تناول البناء الخ (قوله فنه ما يخالف فيه عرف الشرع اللغة) أي فكلام المصنف من حيث الشرع وأما اللغة فلا تناول الارض (قوله التي هم فيها) أي فلا يدخل حرعها كذا أفاده السهوري وتنت والشيخ خضر واستظهر دخوله الشيخ أحمد ويؤيده قول الذخيرة يتناول لفظ الشجر الاغصان والاوراق والعروق اه والعروق يتسع محلها لبعض الشجر وفي شرح شب ترجيح ما للسهوري وتنت أي تبعنا لعجم قال بعض الشيوخ وليقول عليه لان عجم عزاه لجماعة وأقول بل الذي ينبغي التعويل عليه كلام الذخيرة واليه نحاجب (قوله الا أن يشترط الخ) ومثل الشرط العرف

(قوله خلافا لابن عتاب) أي فانه يقول بأنه للشترى محتجاً بأنه حيث تناولت الأرض الشجر وهو أصل الشجر المؤثر بفتنته بالاولى وجوابه اتباع السنة أي ذلك الحديث ولا يحسن الرد على ابن عتاب لان المتبادر من قوله من باع شجرة أي استقلالاً (قوله بخلاف البناء والشجر) أي فانه ما جزم منها (قوله على الرواية المشهورة) ومقابلها انها لا تناول البذر فعلى هذا بآراء وضعه بالأرض وقوله على المنبت تارة وهو عطف البذر على الضمير في وتناولتها وقوله وعلى المنق أخرى وهو عطف مدفوناً على الزرع وقوله فصل بعثت وهو البذر بين منفيين وهو الزرع ومدفوناً (قوله ولقوله ومدفوناً الخ) أي لتعيين المراد ولقوله ومدفوناً أيضاً أي ان قوله ومدفوناً لما كان الحكم فيه عدم الادخال وجب تقديم البذر لان عدم تقديمه يقتضي أن المدفون حكمه في الدخول وليس كذلك (قوله بأن المعلوم) أي بسبب أن المعلوم (قوله بل هو للبائع اذا ادعاه الخ) هذا يأتي في المجهول اذا ادعاه وأشبهه أن (١٨١) يملكه هو وأمواله والغرض انه باع الأرض

غير عالم به فان علمه حين بيعها ولم يبينه فلا قيام له (قوله والافهه لقطعة) أي انه يوضع في بيت المال الا انه يعترفه سنة أي لانه جهل صاحبه كذا أفاده بعض شيوخنا (قوله فيخرج ما كان من أصل الخلقة) أي فيكون للشترى وكذا البئر العادية أي التي للجاهل لا الذي أومس لم والافهه لقطعة وقوله فكل قديم أي لان كل قديم وفي العبارة حذف وكأنه قال أي بترباع يقال فيها عادية لا خصوص بئر معينة لان كل قديم يقال فيه عادية فاذا كان مؤثراً ترادفه التاء وعبارة عب بالواو حيث قال وكل الخ وهي ظاهرة (قوله يخبر في نقض البيع) فيه نظر لان المستحق هنا عين فان قل لزوم التمسك بالباقي وان كثروا وجب رده وحرم التمسك بالباقي الا أن يتمسك بالباقي بجميع الثمن والحاصل انه اذا كان الباقي النصف فما كثر لزوم التمسك به بحصته من الثمن وان كان أقل من النصف وجب الرد الا أن يتمسك بالباقي بجميع الثمن (قوله

وهذا حيث لا شرط ولا عادة بخلافه والاعمل به وعليه فيصح رجوع قوله لا بشرط لهذا أيضاً واذا كان على الشجر غير أبر فهو للبائع للسنة لخبر من باع نخلاً وفيها ثمر قد أبر فهو للبائع وهو الصواب خلافاً لابن عتاب (ص) لا الزرع والبذر (ش) صوابه والبذر لا الزرع أي وتناولت الأرض البذر المغيب فيها لا الزرع البارز على وجهها لان إقرار الزرع خروجه على المشهور وليس جزأ من الأرض بخلاف البناء والشجر وعلى نسخة لا الزرع والبذر يكون البذر معطوفاً على المثبت على الرواية المشهورة ويلزم عليه تشييت في العطف على المثبت تارة وعلى المنق أخرى وهو عطف مدفوناً على الزرع فيكون فصل بعثت بين منفيين وبعبارة أخرى والصواب تقديم البذر على الزرع وأن يقول وتناولتها والبذر لا الزرع ولقوله (ومدفوناً) أيضاً بأن المعلوم من المذهب ان ما وجد مدفوناً بالأرض لاحق للبائع فيه بل هو للبائع اذا ادعاه وأشبهه والافهه لقطعة وبعبارة ولا تناول الأرض المدفون فيها من بخارة أو عدمه وغير ذلك الذي علم صاحبه بدليل قوله (كأن جهل) صاحبه وقوله ومدفوناً يشعر بقصد الدفن فيخرج ما كان من أصل الخلقة كالخجارة المخلوقة في الأرض والبئر العادية أي القديعة المنسوبة لعاد فكل قديم يقال فيه ذلك قال ح فيما اذا كان المدفون جيباً أو بئراً ان المتباع يخبر في نقض البيع والرجوع بقيمة ما استحق من أرضه ولا يلزم من عدم تناول الأرض للمدفون عدم تخيير المتباع على ما في ح ثم عطف على قوله لا الزرع ومدفوناً قوله (ص) ولا الشجر المؤثر أو أكثره الا بشرط (ش) يعني ان من اشترى أصولاً عليها ثمر قد أبرت كلها أو أكثرها فان العقد لا يتناولها وهي للبائع الا أن يشترطها المشتري بقوله أو أكثره من فروع معطوف على الضمير المستتر في المؤثر أي المؤثر هو أو أكثره من غير فصل بضمير أو غيره والتأثير خاص بالنخل الصحاح التأثير تعليق طلع الذكر على الانثى لئلا تسقط ثمرتها وهو اللقاح ابن حبيب شق الطلع عن الثمر قال الباجي والتأثير في التين وما لا زهر له ان يبرز جميع الثمرة عن موضعها وتميز عن أصلها أو أمار الزرع فأبارة ان يبرز على وجه الأرض وهو المشهور قال ابن شاس في معنى المأثور كل غرة انعقدت وظهرت للناظرين (ص) كالمعقد (ش) يعني أن من اشترى أصولاً وفيها ثمر قد انعقدت جميعها أو أكثرها كالخوخ والتين وما أشبه ذلك فانه لا يكون للشترى الا بالشرط (ص) ومال العبد

قد أبرت كلها أو أكثرها) ومفهوم أكثرها شيان النصف وسينص عليه والافل المؤثر وهو يتبع الاكثر غير المؤثر ومثله غير المعقد فلم يتباع ولا يجوز للبائع شرطه على المشهور بناء على أن المستثنى مشتري خلافاً لتصحيح الخمي الجواز بناء على أنه مبقى (قوله الا بشرط) أي من المتباع بجميع ما أبر ولا يجوز شرط بعضه لانه قصد بيع الثمار قبل بدو صلاحها بخلاف شرط بعض المزهري (قوله تنبيه) أراد بالمؤثر ما بلغ حد الانار كما قال الباجي لا ما أبر بالفعل واذا تنازع البائع والمتباع في التأثير وعدمه فقال ابن المواز القول للبائع وقال اسمعيل قول المتباع (قوله وهو اللقاح) أي ان التأثير يقال له لقاح (قوله شق الطلع عن الثمر) مصدر مضاف للفعول فالثمره مستمرة فتظهر بالشق أي ويذكر فيه من طلع الذكر (قوله والتأثير في التين الخ) مقابل قوله والتأثير خاص بالنخل لان طريقة المصنف على الاول لقوله كالمعقد (قوله وما لا زهر له) أي لا ثمره (قوله وتنيز) عطف تفسير (قوله قال ابن شاس) هذا يأتي على طريقة المصنف (قوله فانه يكون للشترى) أي لانه ليس لاحدهما انزعه حتى يجتمع عليه فحين باعاه لاجنبى قبله فلم يتباع وقوله الا أن يشترطه البائع

أى الذى هما السيدان وعبارة شب الا أن يستثنى عكس مسئلة المصنف وظاهره ولو كان المشتري له أحد الشريكين (قوله فيبقى بيد العبد بيا كل منه) ولا يتزعه مشتر ولا بائع اتحد أو تعدد (قوله ورثته المتسك بالرق) فيه تجوز اذ هو يأخذ جميع ما يملكه ملكا لا رثا ولو كان له وارث حر يجوز جميع المال (قوله وسواء اشترطه الخ) لا يخفى أن كلام المصنف في حال عدم الاشتراط لا في حال الاشتراط الا انه اذا شرطه للعبد يبقى بيد العبد حتى يتزعه المشتري واشترطه لنفسه يجوز بشرط أن يشترط جميعه وأن يكون معلوما وأن يكون اشترى العبد بما يباع به وتقدم عن تب في شرح الرسالة عدم اشتراط هذا الثالث والحاصل انه اذا اشترط المشتري مال العبد فله ثلاث أحوال حال يشترطه للعبد فيتبعه ويقرب في يده كما كان عند بائعه الا أن يتزعه مشتر به وسواء كان ماله عينا أو عرضا أو ديناً ولا يشترط كونه معلوما والحاصل أنه اذا اشترطه للعبد يجوز مطلقا كما أفاده شيخنا عبد الله واختلاف هل له جزء من الثمن كالثمرة أو لا قولان وحال يشترطه المشتري لنفسه قال ابن ناصح في شرح المدونة لا يجوز الا ببيع يجوز بيعه به نص عليه ابن رشد وعزاه ابن يونس للبغداديين وظاهره سواء كان معلوما أو مجهولا كان أكثر من ثمنه أو لا وهو تبع له نص عليه ابن حبيب وقال اللخمي لا بد من كونه معلوما والا كان شرا معلوم ومجهول بمعلوم وهو المناسب لمراعاة كون المال (١٨٣) بما يباع بالثمن وهو المعتمد وقال تب في شرح الرسالة ان مال العبد بالنسبة

(ش) بالحر عطف على كالمعقد أى لا يندرج في العقد على العبد الكامل الرق ماله بل هو للبائع الا أن يشترطه المبتاع وإضافة المال للعبد يقتضى انه يملكه وهو كذلك لكن مذكور غير تام ولا يشكل بقوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شئ لان ضرب المثل بعبد لا يقدر على شئ لا يقتضى ان كل عبد كذلك وقولنا الكامل الرق احترازا عما لو كان مشتركا أو مضافا انه يكون للمشتري في الاولى الا أن يشترطه البائع وأما في الثانية فيبقى بيد العبد بيا كل منه في اليوم الذى لا يخدم فيه سيده فاذا مات يوما ورثه المتسك بالرق وقوله ومال العبد شامل للحالات الثلاث أى سواء اشترطه المبتاع لنفسه أو للعبد أو يشترطه مبهما وأما واشترطه بعضه لم يجز عند ابن القاسم كبعض الصبرة وبعض الزرع وبعض حلية السيف خلافا لأشهب ولا يجوز بيع عبيدين واستثناء مال أحدهما (ص) وخلفه القصيل (ش) الخلفة بكسر الخاء ما يخلف من الزرع بعد جزه وكل شئ خلف شيأ فهو خلفته والمعنى أن العقد على القصيل كالقصب والقرط وما أشبه ذلك لا يتناول خلفته ولا تكون للمشتري الا بالشرط لان خلفه القصيل كالبطن الثانى ويجوز اشتراط الخلفة بشرط أحدها أن تكون مأمونة بأن تكون في بلد السقي لافي بلد المطر الثانى أن يشترط كل الخلفة لا بعضها الثالث أن لا يشترط ترك الاصل الى أن يحجب لانه حينئذ لا خلفه له ولانه يبيع الحب قبل وجوده وكذلك لا بد أن لا يشترط ترك الخلفة الى أن تحجب للعلة المذكورة

ابيعه كالعقد على المعروف فيجوز أن يشترى بالعين وان كان ماله عينا وهو المعتمد فيجوز ولو كان ماله ذهبا واشتراه ذهب أو فضة ولو لأجل وتارة يشترطه مبهما لا للعبد ولا لنفسه فاختلف هل يفسخ البيع أو يكون للمشتري (قوله أو واشترطه مبهما الخ) لا يخفى ان ظاهره جواز اشتراطه مبهما وهو أحد قولين أى ويكون للمشتري وهذا كله اذا وقع الشرط حال العقد ولو ألحق شرا ماله به بعد العقد ففي الشامل المشهور الصحة وعند ابن أبى زيد انه اذا أبهم المشتري في اشتراطه أو للعبد يفسد البيع (قوله ولو واشترطه بعضه لم يجز عند

ابن القاسم) أى وأما أشهب فيجوز كذا صرحوا بما قبله ثم أقول ظاهر العبارة كان مال العبد عينا أم لا كان الثمن من جنس مال العبد أم لا علم قدر مال العبد أم لا ولعل المنع ليس على إطلاقه بل يحمل على ما اذا كان مجهولا أو معلوما وكان مال العبد عينا واشتراه بعين اما موافقة كان يكونا ذهبيين أى وقد استثنى البعض كاهو الموضوع أو مال العبد ذهبا واشتراه بفضة فيؤدى الى اجتماع البيع والصرف فيمنع في موضع المنع وسر ذلك كله أنه عند البعض تظهر القصدية بخلاف استثناء الكل فهو بيع غير مقصود فلا منع (قوله كبعض الصبرة) المناسب والصواب كبعض الثمرة وتقدم تصويره بأن يبيع له الاشجار التى عليها ثم يؤبر ويشترط المشتري نصف الثمرة وتقدم وجه المنع (قوله وبعض الزرع) أى أن يبيعه أرضا وفيها زرع ويشترط المشتري بعض الزرع والعلة ما تقدم من أن فيه بيع الزرع قبل بدو صلاحه وبعد كتي هذا رأيت في التوضيح ما نصه فرع فان اشترط المبتاع بعض ما أبرأ بعض ما خرج من الزرع لم يجز على المشهور لانه قصد بيع الثمار قبل بدو صلاحها بخلاف اشتراط بعض ما أزهى أو بعض ما يبس من الزرع وقال أشهب يجوز اشتراط بعض ذلك كاشتراط الجميع ولو كان المبيع قد انبث واشترط زرع أحدهما لم يجز عند ابن القاسم وقيل بالجواز على مذهبه لانه لو أفرد كل فدان بالبيع واشترط زرعه جازحكا في الطراز (قوله وبعض حلية السيف) صورتها وحدها سيفا محلى بفضة فأراد أن يشترى السيف مع بعض الحلية بنقد من نوع الحلية (قوله لان خلفه القصيل كالبطن الثانى) ولا يدخل البطن الثانى بشراء البطن الاول هذا معناه (قوله بشرط) وهذه الشروط انما هي في الاشتراط وأما في شرائها بعد أن اشترى أصلها فالظاهر انه لا يشترط فيه الشروط كلها ويشترط منها الشرط الاول ولا بد أن يشترطها قبل حداثتها لا بعد لانه غير مرغوب فيها

الرابع

ذكره المواق (قوله الرابع أن يبلغ الأصل الخ) هذا يفيد أنه إذا اشترط القصيل على القطع بشروطه الآتية للمصنف فلا يجوز اشتراط خلفته وأهل وجهه أن الخلفة تكون حينئذ مقصودة بالبيع كالأصل أو أعظم فيقع البيع على ما لم يعلم قصداً أو أما إذا بلغ حد الانتفاع فهي حينئذ تباع انظر عيب (قوله ابن العطار الخ) هذا خامس وهذه الأقوال عند الدخول على الإطلاق (أقول) حيث ذهب إليه الشامل فيدل على أنه الرابع (قوله ما لم يضر بالآخر) أي بأن يكون السقي ان كثر نفع الأصل وضرر الثمرة وان قل نفع الثمرة وضرر الأصل (قوله أي لكل الخ) هذا على ما في توضيحه عن شيخه وابن رشد (قوله والثمر لا آخر) أما إذا كان الثمر للبائع كله فلا امر ظاهر مما تقدم وأما إذا كان الثمر للمشتري أو بينهما أو لأصول البائع فلا يكون ذلك إلا بعد بدو الإصلاح فهو خارج عن الموضوع وقوله أو لكل الخ هذا على ما لابن عبد السلام (قوله أو لكل الخ) هذا هو الذي يناسب الموضوع (قوله ما لم يضر سقي المشتري الخ) هذا انما يأتي على التقرير الأول ولا يعقل إلا في الشراء بعد بدو الإصلاح (قوله أو ما لم يضر سقي البائع (١٨٣) بأصل المشتري) يناسب الثاني (قوله

وأما مع المشاحنة) لأن المصنف قال في القسمة وسقي ذو الأصل بكائنه المستثنى ثمرته حتى يسلم والخاص أن هذا الحل للزرقاني قال عجب ويبيده قوله ما لم يضر بالآخر قال عجب بل لا بعد فيه حيث يحمل على عدم الضرر مع التراضي أي أنه يحمل على التراضي عند انتفاء الضرر أي إذا انتفى الضرر فعند التراضي لكل السقي وعند المشاحنة يقضى على البائع بالسقي (قوله وفي غيره قولان) انما جرى في هذا قولان دون الباب الملقى بها المقولع من محل فيما لان السلم ينتفع به وان لم يسلم بخلاف الباب المقولع فانه لا انتفاع به وقد يوجد فيه

الرابع أن يبلغ الأصل حد الانتفاع قاله في المدونة (ص) وان أبر النصف فلكل حكمه (ش) أي وان أبر النصف أو انعقد النصف أو ما قارب به فما أبر أو انعقد للبائع الا بشرط ومقابل ذلك للبائع وهذا إذا كان ما أبر في نخلات بعينها وما لم يؤبر في نخلات بعينها وأما ان كان ما أبر شائعاً في كل نخلة وكذلك ما لم يؤبر شائعاً فاختلاف فيه على أربعة أقوال فقليل كله للبائع وقيل كله للبائع وقيل بخير البائع في تسليمه جميع الثمرة وفي فسح البيع وقيل البيع مفسوخ ابن العطار والذي به القضاء أن البيع لا يجوز إلا برضا أحدهما بتسليم الجميع لا آخر ودرج عليه في الشامل (ص) ولكل ما السقي ما لم يضر بالآخر (ش) أي لكل من البائع والمشتري ان كان الأصل لأحدهما والثمر لا آخر أو بينهما فالضيم للبائع والمشتري أو لكل من صاحبي المأبور والمنعقد السقي الى الوقت الذي جرت العادة بجذ الثمرة فيه ما لم يضر سقي المشتري بأصل البائع أو سقي البائع بثمر المشتري أو ما لم يضر سقي البائع بأصل المشتري وهذا حيث لا مشاحنة وأما مع المشاحنة فالسقي على صاحب الأصل كما يأتي في باب القسمة (ص) والدار الثابت كباب ورف ورجي مبنية بفوقانيتها وسلم سمر وفي غيره قولان (ش) يعني أن العقد على الدار يتناول الثابت حين العقد كباها غير الخلوع وكذا رفقها والرجي المبنية فيهما مع فوقانيتها وسلم السمر فيها وما أشبه ذلك وهل كذلك غير السمر أو لا يكون له بل للبائع في ذلك قولان ثم ان المؤلف أطلق الرخي على السفلى تجوزا والافى الحقيقة الرخي اسم للسفلى والعليا وعليه فقوله بفوقانيتها غير محتاج اليه الآن يقال قصد بالتصريح به الرد على القول المفصل بين الاعلى والسفل ولو قال بفوقيتها كان أخصر (ص) والعبد ثياب مهنته (ش) المهنة بفتح الميم وسكون الهاء الخدمة والمأمن الخادم والمعنى أن العقد على العبد أو على الامة يتناول ثيابه الخلقه وأما ثياب الزينة فلا تدخل الا بشرط أو عرف (ص) وهل يوفي بشرط عدمها وهو الاظهر أولاً (ش) يعني أن البائع اذا شرط أن ثياب المهنة له بأن قال عند عقد البيع أبيعك العبد أو الامة خلا ثياب المهنة هل يوفي له بذلك ويسلمه للمشتري بلا ثياب مهنة أو لا يوفي له بذلك والشرط باطل والبيع صحيح وصحح ترد فقوله وصحح من تمام قوله أولاً وما بينهما من انظار ترجح لقوله أولاً ولما

انتفاع الا انه كالعدم (قوله كباها غير الخلوع) أي ورف كذلك لا خلوع ولا مهية اذ جديدة بها قبل تركه ولو حذف مبنية لكان أخصر لعلم ذلك من قوله والدار الثابت (قوله تجوزا) من اطلاق اسم الكل وازادة الجزء (قوله ولو قال بفوقيتها الخ) وأيضا ثبات النون في فوقانية على خلاف القياس لان النسبة الى فوق فهو من باب رقباني فالقياس فوقيتها ولو أسقط الباع ونصب فوقيتها على انه مفعول رخي صح (قوله ثياب مهنته) أي التي عليه وحدها أو مع ثياب الزينة أو عليه ثياب الزينة فقط فيجب له ثياب مهنته وان لم تكن عنده (قوله ويسلمه للمشتري بلا ثياب مهنة) أي عرياناً الا أنه مستور العورة وليس المراد يسلمه عرياناً مكشوف العورة ومستور العورة فقط يقال له عريان كما أفاد ذلك في شرح شب الآن في كلام ابن عرفة ما يردده فانه قال رحمه الله ولو شرط البائع أخذها عريانة ففي بطلان شرطه وعليه أن يعطيها ما يوزيها أو لزوم شرطه سمعنا أشهب وقول عيسى بن دينار في المدونة مع روايته عن ابن القاسم ابن رشد وهو القياس وبه الفتوى ولم يحك ابن فتوح عن المذهب الا الاول غير معزول عن قول ابن غات عن ابن مغيث هو الذي جرت به الفتوى عند الشيوخ خلاف قول ابن رشد فانت ترى الخلاف هل يوفي بشرط بيعها عريانة أولاً ولا يلزم ما يوزيها وكذا في عبارة أهل المذهب وكلام المؤلف لا يعطي هذا والخاص أن مرادهم باشتراط بيعه عرياناً ان يزرع جميع ثيابه ولا يترك له شيئاً اه أقاده محشي تت

(قوله والامتنع ببيع جزافا) أي كالفول فإنه مستور بوجه كافنا (قوله أو الحق به) الحق الزرع أو الثمرة أي بأصل المبيع كله وأما عكسه فممنوع لفساد البيع وقوله ان نفع كاهو الواقع عندنا بصيرت مستند رغبتهم في البيع الأخضر قبل احراره واصفراره وقوله واضطره يغني عما قبله وقوله ولم يتم الا عليه أي اثلا يكثر الغلاء وتنع الزكاة كره البدر (قوله أن لا يحصل عمالو) أي من أهل البلد وليس المراد من المتبايعين وان كان ظاهر المصنف فقول المصنف ولم يتم الا معناه أي لم يتم الا أكثر أهل محلهم ما وقوله وليس المراد بالعمالو أن يتوافقوا على ذلك أي وليس المراد بالتأليف اجتماع أكثر أهل المحلة أي بحيث يجتمعون في مجلس ويقولون نفعل كذا وقوله بل المراد توافقه أي بل المراد كون ذلك صدر منهم في نفس الامر (١٨٥) فاتفق البائع والمشتري على بيع ذلك من غير وقوع مثل ذلك من أكثر أهل البلد

لا يضر في الجواز فان عمالا أكثرهم عليه أو كانت لهم بذلك عادة سابقة قبل البيع المذكور منع العقد المذكور وان لم يقطعوا الا بعد بدو الصلاح (قوله فاذا جذاها رطباً الخ) هذه عبارة الشيخ عبيد الرحمن قال عجب وظاهرها انه يرد القيمة كان الرطب قائماً أو فائتاعاً وزنه أم لا والجاري على القواعد أن يقال فيه ما قبل في الثمر الآن يكون في محل لا يوزن فيرد عينه ان كان قائماً والافقيته وسبأني عند قوله عند الجذاذ ما فيه دلالة لما ذكرناه في الرطب اه أفول وهو كلام ظاهر فليعمل عليه (قوله كاف في جنسه) أي نوعه (قوله ان لم تكن با كورة) أي بان تسبق بالزمن الطويل الذي لا يحصل معه تباع الطيب لرض وهي كافية في نفسها اقتباع وكذلك كافية في مريضة أو أكثر مثلها عاداتها لمرضها ان تبكر (قوله ومن الحوائط الخ) ظاهر هذا وان لم يكن ما نلاحق طيبه بطيبه ملاصقا له وكلام ابن الحاجب يفيد انه لا بد من كونه ملاصقا له فما نلاحق طيبه

والامتنع ببيع جزافا أيضا (ص) وقوله مع أصله أو الحق به أو على قطعه ان نفع واضطره ولم يتم الا عليه (ش) يعني أن يبيع ما ذكر قبل بدو صلاحه بصر في ثلاث مسائل الاولى ببيع مع أصله كبيع صغير مع نخله أو زرع مع أرضه الثانية أن يبيع أصله من فحل أو أرض ثم بعد ذلك بقرب أو بعد بحيث لم يخرج من يد المشتري له الحق الزرع أو الثمرة الثالثة أن يشتري ما ذكر منفردا قبل بدو صلاحه على شرط قطعه في الحال أو قسرياً منه بحيث لا ينتقل عن طوره الى طور آخر لكن بشروط ثلاثة الاول أن يكون منتقاه والافهوا ضاعة مال الثاني الاضطرار سواء كان المضطر المتبايعين أو أحدهما واللكان من الفساد والمراد بالاضطرار هنا الحاجة لا بلوغ الحد الذي ينتق معه الاختيار الثالث أن لا يحصل عمالو على البيع قبل البدو وليس المراد بالعمالو هنا أن يتوافقوا على ذلك بل المراد به توافقه في نفس الامر ومثل توافق الجميع توافق أكثر أيضا (ص) لاعلى التبقية أو الاطلاق (ش) أي لا يبيع قبل بدو صلاحه منفردا على التبقية أو على الاطلاق من غير بيان لجذبه ولا تبقيته فلا يصح وضمن الثمرة من البائع ما دامت في رؤس الشجر فاذا جذاها رطباً رقيمتها وتغرارده بعينه ان كان قائماً والارد مثله ان علم والارد قيمته (ص) ويدوه في بعض حائط كاف في جنسه ان لم تبكر (ش) يعني أن عموم بدو الصلاح لا يشترط في كل الحائط بل يكفي في بعضه ولو نخلة واحدة ان لم تكن با كورة فان أزهي بعض حائط ولو نخلة واحدة ولم تكن با كورة فهو كاف في جواز بيع ذلك الجنس من ذلك الحائط ومن الحوائط المجاورة له وهو ما يتلاحق طيبه بطيبه عادة أو يقول أهل المعرفة وأخرج غير الجنس فلا يباع بل بدو صلاح شمس مثلاً وفهم من قوله في بعض حائط أن هذا خاص بالثمار كما يؤخذ من قول الرسالة وان نخلة من نخلات كثيرة فلا يجوز بيع الزرع بدو صلاح بعضه قاله بعض شراحها اه أي فلا بد أن يبيع جميع الحب لان حاجة الناس لكل الثمار رطبة للتفكيك أكثر ولان الغالب تتابع طيب الثمار وليست الجيوب كذلك لانها القوت للتفكيك وهذا يفيد أن نحو المقتاة كالثمار فلو قال المؤلف ويدوه في بعض حائط كاف في جنسه لشمل البطن الثاني في المقائى ومفهوم ان لم تبكر ان البا كورة لا تكن في صحة بيع جنسها وتكفي في نفسها (ص) لا بطن ثان بأول (ش) عطف على المعنى أي يكفي بدوه في بعض حائط لا في بطن ثان والمعنى أنه لا يباع بطن ثان قبل بدو صلاحه بدو صلاح البطن الاول ومعنى ذلك أن من باع بطناً بدو صلاحه ثم بعد انتهاء البطن الاول أراد أن يبيع البطن الثاني بعد وجوده وقبل بدو صلاحه بدو

(٣٤ - خري خامس) بطيبه ولم يكن ملاصقا له لا يكون بدو صلاحه في بعض حائطه كافي فيه ثم ظاهر هذا ولولم تكن الحوائط المجاورة ملاصقا له الذي فيه البا كورة (قوله لانها القوت للتفكيك) هذه العلة غير ظاهرة وقوله وهذا أي ما ذكرنا من التعليق (قوله اشمل البطن الثاني) هذا هو المشار له بقوله فيما سبأني والمشتري بطون الخ لا بقوله لا بطن ثان بأول ثم أقول وحيث كان كذلك فلا حاجة لهذا كله والاولى حذف نحو في قوله ان نحو المقتاة (قوله ثم بعد انهاء البطن الاول) أي انقطاعه رأساً بحيث ان البطن الثاني جاء بعد انقراض الاول وتميز عن الاول اذ لو تلاصقت البطون لكانت هي المشار لها بقوله والمشتري بطون كما سمين بوضع ما قلناه من أن المراد انقطع رأساً قول الجلاب اذا كان في الحائط نوعان صيني وشتوي لم يبيع أحدهما بطيب الآخر وكما طاب نوع منه يبيع على حدته اه

وكذلك التبن في صقلية وهذا بخلاف ما تقدم من أنه يجوز نشر اخلفة القصيل قبل وجودها بعد شراء القصيل ويجب أن خلقة القصيل انما تختلف مما بقى من القصيل بخلاف البطن الثاني (قوله كالبلح الخضراوى) أى كحلاوة البلح الخضراوى (قوله والزهو بضم الزاى الخ) أى أو بفتح الزاى وسكون الهاء (قوله وأزهى ينهى الخ) الشاهد في هذا الثانى الذى هو أزهى زهو الخ غير أن المناسب على هذا أن يقال والازهاء لا الزهو لأن يقال الزهو اسم مصدر لا زهى لا مصدر (قوله فهو من عطف الخ) التفريع يقتضى أنه من عطف المغاير * (فائدة) * الزهو بعد البسر عند كثر أهل اللغة وقبله عند الفقهاء كما قاله البدر (قوله بانفتاحه) أى انفتاح بعضه لأنه يتلاحق (قوله اكامة) جمع (١٨٦) كم بالكسر وعاء الطلع وغطاء النور والجمع اكامة والنور هو الورق المخصوص الذى

يكون فى الورود ويخرج منه الماء وقوله ان تنفتح يؤذن بأن الباء فى قول المصنف بانفتاحه زائدة وان الاصل وفى ذى النور انفتاحه لا أن قول الشارح قوله وفى الخ مما بعده (قوله وتم) عطف تفسير (قوله فقد اعتدب) بفتح الهمزة فى بدو الصلاح كذا قال عجم وظاهر المواضع وغيره أن ذلك معنى اطعامها لجعلها كلامه شرح المصنف لأن يقال لا يلزم من الاطعام أن لا يكون فى قلعها فساد كجوز وجل صغرين كذا فى شرح عب والحاصل أن قوله وانتفع به يرجع لقول المصنف باطعامها فيكون الزائد قوله وتم أو استقل ورقه أى بان ارتفع عن الارض اذا كان ينتفع به ولو لم يرتفع عن الارض والتمام غير الاستقلال لأنه لا يلزم من استقلال ورقه أن يتم ورقه بأن يبلغ الحد المعتاد وأما قوله ولم يكن فى قلعها فساد لازم لما قبله فلا حاجة له وظاهر من ذلك كله صحة قول الشارح فقد اعتبر الخ ويمكن أن يقال أراد المصنف بالاطعام الاطعام التام فيكون عين كلام الباجي (قوله كاسمين) بكسر

صـ لـح السابق فان ذلك لا يكتفى ثم بين بدو الصلاح فى بعض الاحناس ليقاس عليه بقوله (ص) وهو الزهو (ش) أى فى النخل كاجارده واصفراره وما فى حكمهما كالبلح الخضراوى والزهو بضم الزاى والهاء وتشديد الواو قال فى النهاية زها النخل يزها اذا ظهرت ثمرة وأزهى زهى اذا جرد أو اصفر اه (ص) وظهور الخلاوة (ش) ليست الواو بمعنى مع أى وهو الزهو فى البلح وظهور الخلاوة فى غيره كالشمس والعنب فهو من عطف العام على الخاص (ص) والتمثيل للنج (ش) أى بان يكون اذا قطع لا يفسد بل يعيل الى الصلاح كالوز لان من شأنه انه لا يطيب حتى يذفن فى التبن ونحوه (ص) وفى ذى النور بانفتاحه (ش) يعنى أن بدو الصلاح فى صاحب النور كالورد والياسمين وما أشبه ذلك أن تنفتح اكامة ويظهر نوره قوله وفى ذى الخ من عطف مبتدأ محذوف وبانفتاحه متعلق الخبر أى والبدو فى ذى النور بانفتاحه (ص) والبقول باطعامها (ش) يعنى أن بدو الصلاح فى البقول باطعامها أى بان ينتفع بها فى الحال الباجي والصلاح فى المغيبة فى الارض كاللفت والجزر والفجل والبصل اذا استقل ورقه وتم وانتفع به ولم يكن فى قلعها فساد اه فقد اعتدب فى بدو صلاح البقول قدرا زائدا على ما ذكره المؤلف (ص) وهل هو فى البطيخ الاصفرار أو التمثيل للبطيخ قولان (ش) يعنى أن الاشياخ اختلفوا فى بدو صلاح البطيخ هل هو اصفراره بالفعل لان ذلك هو المقصود منه وهو قول ابن حبيب أو المراد ببسود صلاحه أن يتهيأ للتميط وبقر من الاصفرار ولم يذكر صلاح البطيخ الاخضر ولعله يكون بتلون لونه بالجمرة أو غيرها (ش) وللمشتري بطون كاسمين ومقنات (ش) يعنى أن المشتري يقضى له بالبطون كلها فى نحو الياسمين والمقنات كخيار وقشاعة وبتيخ وما أشبه ذلك مما يختلف ولا يتميز بعضه من بعض وله آخر ولو لم يشترطها قال فيها ولا يجوز شراء ما تطعم المقنات شهر الاحتمال الخ فيه بالقلّة والكثرة اه واليه أشار بقوله (ولا يجوز بكشهر) فان تمزت بطونه كالقصب والقرط فلا تدخل خلفه الا بشرط فى الارض المأمونة كارض النيل لا المطر وقد مر ذلك مع بقية الشروط (ص) ووجب ضرب الاجل ان استمر كالوز (ش) يعنى أن من اشترى ثمرة تستمر طول العام لا تنقطع وليس لها غاية تنتهى اليه بل كلما انقطع شئ منها خلفه غيره كالوز فلا يجوز بيعه الا بضرب الاجل وهو غاية ما يمكنه وظاهره ولو كثر الاجل وهو كذلك على المشهور (ص) ومضى بيع حب أفرك قبل ينسه بقبضه (ش) يعنى أن الحب من قح وشعر ونحوهما اذا بيع فى سنبله بعد افراكه وقبل ينسه فان بيعه لا يجوز ابتداء وان وقع مضى بقبضه والظاهر أن قبضه جذاه وقولنا مع سنبله احترازا عما اذا جاز كالفول الاخضر

التون منقونة فهى بالصرف على الاصل وفتح النون غير منقونة للعلية وشبه العجة (قوله كالقصب والقرط) والفرك فيه أن أزهى اخلفة لا بطن ثان لا اول وذلك أن الخلفة من تمة الاول بخلاف البطن الثانى (قوله وهو كذلك على المشهور) مقابله ما لا ينفع من أنه لا يجوز الاسنة ونحوها وفى شب وكلام الشارح يفيد أنه لا يجوز الزائد على سنتين ومثل ضرب الاجل استثناء بطون معلومة قاله المواق (قوله قبل ينسه) متعلق ببيع الواقع مصدر فى كلام المصنف (قوله وقولنا مع سنبله) أى من حيث الاشارة يكون فى معنى مع أى والغرض انه يبيع على التبقية أو أطلق والحاصل أن كلام المصنف مفروض فيما اذا يبيع مع سنبله فان كان على القطع جاز والافلا وقبضه جذاه وكذا ان كان المبيع الزرع والحاصل أن كلام المصنف فيما اذا يبيع مع سنبله جاز اذ كان

على القطع جاز وان كان على التبقية أو الاطلاق فلا وقبضه جذاذه وأما اذا بيع وحده فان بيع جزافا فيشع مطلقا سواء كان قبل
 ليس أو بعده وهل يعنى بقبضه وقبضه كيله وهو الظاهر ولم أره وأما اذا اشترى الحب وحده على الكيل فكذلك لا يجوز قبل ليس وإذا
 وقع فيمضى بالقبض وقبضه كيله فيمضى يظهر ولم أر ذلك وأما بعد ليس فجائز (قوله وهي مامخ) أى جنس العربية مامخ وانما قدرنا ذلك
 لان المعترف الجنس فتدبر (قوله من ثمرة تيس) شأنها ليس فلا ينافى أن البيع واقع قبل (قوله هي هبة الثمرة) أى العرابا أى جنس
 العربية على ما تقدم هي هبة الثمرة فلم يجعلها نفس المعري بل نفس الاعطاء فعلى ما قررنا الشارح يكون في تفسير العربية خلاف هل هي
 نفس الاعطاء أو المعطى ولك أن ترجع الاول للثاني بان تقدر مضافا أى هي اعطاء مامخ الخ وقوله بعد من أعري الخ يدل على أن
 العربية مصدر (قوله المعروفا ثم الخ) اشارة الى أن ما يقوم مقام المعري (١٨٧) مثل المعري في جواز ذلك خلافا لظاهر المصنف

ثم لا يخفى أن الترخيص محكوم به
 للمعري بالفتح أيضا والمصنف يوهم
 خلاف ذلك والجواب أن المعري
 بالكسر المقصود بالحكم أو ان
 في كلام المصنف حذف عاطف
 ومعطوف بعد قوله للمعري أو ان
 الترخيص للمعري بالكسر يستلزم
 الترخيص للمعري بالفتح (قوله
 كوز في غير مصر) يقتضى أن اللوز
 في مصر وليس كذلك (قوله أن لفظ
 بالعربية) أى ان ثبت في المستقبل انه
 كان حال العقد لفظ بالعربية (قوله
 أفاد بعض الشروط بالوصف) انظر
 ما النكتة في ذلك (قوله على
 المشهور) مقابله ما لابن حبيب
 (قوله من نوعها) الاولى بصنفها
 فان المصنف أخص من النوع
 (قوله فلا يباع جيد بردي) المشهور
 خلافاً انه يجوز بيعها بأدنى أو
 أجود وما قاله الشارح قول اللخمي
 (قوله فكيف جعل الخرص شرطاً)
 لا يخفى انه على ذلك الوجه يكون
 مفاده انه لا يصح بيعها بغير الخرص
 (قوله أى على الكيل) والحاصل

والفريق فان بيعهما جائز بلا نزاع لانه حيثئذ منتفع به * فلما ذكر أن بيع الثمر قبل بدو صلاحه
 ممنوع وبعده جائز بشرط عدم ربا الفضل والنساء وعدم الموانع ذكرنا استثنى من ذلك وهو
 بيع العرابا وهي مامخ من ثمرة تيس وروى المازري هي هبة الثمرة فقال (ص) وزخص
 المعروفا ثم مقامه وان باشتراء الثمرة فقط اشتراء ثمرة تيس كلوز لا كوز (ش) المعري واهب
 الثمرة اسم فاعل من أعري يعري اعراء وعريته أى ورخص على وجه الاباحة المعروفا ثم مقامه
 من وارث وموهوب ومشترا لا اصول مع الثمار والأصول فقط بل وان قام مقامه باشتراء بقية
 الثمرة التي وقعت العربية في بعضها فقط دون أصولها اشتراء ثمرة بخرصها من المعري بالفتح ومن
 تنزل منزلته يبيع أو غيره لا من غاصبها منه بشرط أن تكون الثمرة تيس بالفعل اذا تركت
 ولا يكتفى بتيس جنسها كلوز في غير مصر وجوز وفحل وعنب وتين وزيتون في غير مصر لا كوز
 ورماني وخوخ وتفاع لفقد تيسه لو ترك ومثله ما لا ييس مما أصله ييس كعنب مصر (ص)
 ان لفظ بالعربية وبدا صلاحها وكان بخرصها ونوعها (ش) لما أفاد بعض الشروط بالوصف
 أفاد بعضها بالشرط والمعنى انه يشترط في العربية مامخ وأن يلفظ المعري في هبته بالعربية
 كاعريته وأنت معري لا بلفظ العطية والهبة والمنحة على المشهور وأن يبدو صلاحها حين
 الشراء وانما نص على هذا وان لم يكن خاصا بالعربية لثلاثتهم عدم اشتراطه لاجل الرخصة
 لاسيما وقد قال البايع بعدم اشتراطه وأن يكون الشراء بكيلها وهو المراد بالخرص وأن يكون
 الشراء بثمر من نوعها فلا يباع صيغاني ببرني وصفته فلا يباع جيد بردي فان قيل موضوع
 المسئلة في اشتراء الثمرة بخرصها أو ما ان بيعت بدراهم أو عرض فلا يشترط فيها هذه الشروط بل
 بدو صلاح فقط فكيف جعل الخرص شرطا فالجواب أن المراد بالخرص هنا قدر الكيل
 يحتز به عن أن يكون أزيد في الكيل أو أنقص وفي قوله اشتراء الخ حذف أى على الكيل
 ومنه يستفاد موضوع المسئلة وبه يتضح جعله شرطا (ص) يوفي عند الجذاذ (ش) المراد
 أن لا يدخل على شرط تعجيلها فالمضر الدخول على شرط تعجيلها وأما تعجيلها من غير شرط فلا
 يضر فلو قال غير مشترط تعجيلها لطابق النقل فان وقع على شرط تعجيلها قسح فان جذاها رطباً
 ردمثلها ان وجد والا فقيمتها والجذاذ بالمهجة والمهمل هو قطع ثمار النخل وقطاعها وأشار بقوله
 في الذمة الى أن من جلة شروط العربية أن يكون العوض في ذمة المعري بالكسر لا في حائط معين

أن موضوع المسئلة انه اشتراها على الكيل وهو محتمل لان يكون قدر الكيل أو أكثر فأدب قوله وكان بخرصها انه يشترط أن يكون
 مساوياً لا أزيد ولا أنقص وقوله ومنه أى من هذا الحذف وقوله وبه يتضح أى بهذا المحذوف يتضح جعل قوله وكان بخرصها شرطاً أى
 قدر الكيل أى فليس المراد انما لا يباع الا بخرصها لا بغيرها ولو نقد الذي يجوز بيعها به والعرض (قوله فالمضر الدخول على شرط التعجيل)
 سواء جعل بالفعل أم لا كما في شب (قوله فلا يضر) أى سواء اشتراط التأجيل أو سكت عنه (قوله ان وجد) أى وعلم وقوله والا فقيمتها
 أى بان لم يوجد أو وجد ولم يعلم وظاهره أنه ان يرد مثله ولو كانت العين قائمة (قوله بالمهجة والمهمل) مثل الاول فيهما ويصح كل منهما
 لان معناه ما واحد (قوله وقطاعها) قال في المختار قطف العنب من باب ضرب والقطف بالكسر العنقود الى أن قال والقطاف بفتح
 القاف وكسرهما وقت القطف اه لا يخفى على هذا أن عطيف قطاف على قطع لا يظهر ثم يظهر على قول صاحب المصباح حيث قال

قطعت العنب ونحوه قطعا من باب ضرب وقيل قطعه وهذا من القطاف بالفتح والكسر اه فانه يتبادر منه أن القطاف اسم للقطع لكن انظر هل قطاف مصدر فان لقطف سماعي وهو الظاهر (قوله فان نزل ذلك) أي وقع (قوله وفي المبسوط) كلام المازري يفيد ضعفه والمبسوط كتاب لاسماعيل القاضي (قوله لانه قد يشترى بها بئرا الخ) أي ويأخذها عند الجذاذ (قوله وكسافة وبيع وقراض) الاولى أن يقول وكسافة أو قراض مع بيع (١٨٨) لان السياق في بيان اجتماع الرخصة كلسافة والقراض مع غيرها كالبيع

(قوله حال التصويب عن غيره) لان قوله قبل والصواب المنع من كلام بعض الاصحاب أقول غدير انه ارتضاء فيكون بمثابة قوله (قوله وأما لو كان الزائد سلعة) أي اشترى خمسة بالحرص وسلعة يدinar أي انه اذا كان الزائد على خمسة سلعة فالشهور الجواز وان كان المقابل ظاهرا من جهة اجتماع الرخصة والبيع (قوله يضاعف) تقدم ما يندفع به ذلك من أن قوله وكان بخرصها بشرط في جواز بيعها على الكيل لا مطلقا (قوله وهي أولى الخ) أي لان المصنف يفيد ان العربية خمسة أوسق لا غير وتلك العبارة أعم (قوله ان كان بالفاظ) أي عقود ولا بد أن يكون زمنها مختلفا فان اتخذ زمنها فهي بمنزلة العقد الواحد لا بلفظ أي لا بعقد (قوله وظاهره) أي من حيث انه لا بد من عقود (قوله انه اذا أعري عرايا في حوائط) وأما ان كانت في حائط فان قيل ان شراء العربية مععل منع الشراء وان قيل انه غير مععل جاز كذا قال الزجاجي والمصنف مشي على انه مععل وحاصل كلام الزجاجي انه اذا كان لجماعه حوائط يجوز بعقود وعقد واحد قطعاً وأما في حائط فالمنع على طريقة المصنف من أن شراء

اتباعا للرخصة فان نزل ذلك فسيح لانه بيع فاسد وفي المبسوط يبطل شرط التعمين ويبقى في النعمة ولا يغني عنه قوله يوفي عند الجذاذ لانه قد يشترى بها بئرا من نوعها معين فاحسد الشرطين لا يغني عن الآخر وأشار لشرط آخر من شروطها بقوله (ص) وخسة أوسق فأقل (ش) الى أن من جملة ما اشترط في شراء العربية أن يكون قدر المشتري خمسة أوسق فأقل ولو كانت العربية أكثر ولو قال والمبيع خمسة أوسق فأقل وهو عطف على ضمير كان لا فاد المراد بلا كلفة وأشار بقوله (ص) ولا يجوز أخذ زائد عليه معه بعين على الاصح (ش) لقول ابن يونس قال بعض أصحابنا اذا أعراه أكثر من خمسة أوسق فاشترى خمسة بالحرص والزائد عليها بالذناير أو الذاهم فقال بعض شيوخنا انه جائز ومنعه بعضهم والصواب المنع لانها رخصة خرجت عن حدها كالأقاليم طعام ابتاعه قبل قبضه وباعه سلعة في عقد واحد وكسافة وبيع وقراض ونحو ذلك من الرخص فانه لا يجوز وكذلك هذا وانما عبر بالاصح دون الأرجح لان ابن يونس حاله للتصويب عن غيره وبعبارة الضمير ان في عليه ومنعه عائدان على القدر الذي ذكره وهو خمسة أوسق فأقل أي أخذ زائدا عما أعراه كما اذا أعراه أكثر من خمسة أوسق فاشترى خمسة بالحرص والزائد عليها بالعين وأما لو كان الزائد سلعة فالشهور الجواز وفهم من قوله معه أنه لو اشترى مجموع الثمرة بعين جاز وهو مذهب المدونة وقد مر وهذا المفهوم يضعف كون قوله وكان بخرصها بشرط (ص) الا لمن أعري عرايا في حوائط وكل خمسة ان كان بالفاظ لا بلفظ على الأرجح (ش) هذا مستثنى من قوله خمسة أوسق فأقل والواو من قوله وكل واو الحال وفي بعض النسخ فن كل خمسة وهي أولى لموافقته قولها ومن أعري أنا شئ من حائط أو من حوائط له في بلد أو بلدان شئ خمسة أوسق لكل واحد أو أقل أو أكثر جاز له أن يشتري من كل واحد خمسة أوسق فأدنى ومحل جواز الاخذ من كل عربية خمسة أوسق فأقل ان كان بالفاظ لا بلفظ واحد على ما رجحه ابن الكاتب ونقله عنه ابن يونس وأقره فأقراره بمنزلة كونه منه فلذا نسب له وظاهره انه لا فرق بين تعدد المعري بالفتح واتحاده ولكنه خلاف ما للزجاجي من أنه اذا أعري عرايا في حوائط لجماعة يجوز له أن يأخذ من كل حائط خمسة أوسق ولو وقعت بلفظ واحد ثم لا مفهوم لقول المؤلف عرايا ولا حوائط أي أرحائط وانما المراد تعدد العربية وتعدد العقد الواقعية ولا مفهوم لقوله خمسة أوسق وانما المراد انه لا يأخذ من كل الا خمسة أوسق فأقل ثم تم شروط العربية بعاشرها فقال (ص) لدفع الضرر أو للمعروف (ش) أي وان يكون شراء المعري للعربية لأحد آخر من عند مالك وابن القاسم على البذل لدفع الضرر بدخول المعري بالفتح وخروجه عليه وإطلاعه على ما لا يريد اطلاعه عليه أو للمعروف بالرفق بالمعري بالفتح بكفايته حراسته وموثنته وعمل عبد الملك بالاول فقط ونقل اللخمي التعليل بالثانية ابن عبد السلام وهو

العربية مععل وأما الزجل واخذ فلا يجوز الا اذا كان بعقود في أزمته مختلفة فان اتحد زمنها فهي بمثابة العقد الواحد واعتمد عبث وغيره كلام الزجاجي في كل كلام المصنف بما حاصله أن قوله ان كان بالفاظ أي عقود مختلفة في أزمته مختلفة والمعري بالفتح واحد كان في حائط أو حوائط فان تعدد المعري لم يشترط تعدد الفاظ أي العقود ان كان ذلك في حوائط لان كان في حائط على كلام المصنف أي من أن الشراء مععل وأما ان قلنا انه غير مععل جاز (قوله وعمل عبد الملك الخ) والمصنف يجوز له على كلام ابن القاسم ومالك فتكون أو إشارة الى أن العلة أحدها ويجوز أن تكون أو إشارة لحكاية الخلاف

أقربها

(قوله أي فبسبب أن العلة المعروفة) ويمكن تفريعه على الأول وهو ما إذا كانت العربية متفرقة في حوايط وكان المعري بالكسر ساكتا ببعضها واشترى البعض الذي في محل سكنه (قوله وعلى أن العلة دفع الضرر الخ) أقول الضرر لا يختص بالخوف على الثمار بل يكون بالخوف على الأصول (قوله أي باع كل واحد منهما الواحد) أي أو باعهما معا لو واحد وصادق بأن يكون الآخذ الذي أخذ الأصل أو الثمر المعري أو غيره أو الذي أخذهما معا المعري أو غيره (قوله ولما إذا) (١٨٩) باع الأصل فقط الخ) لا يخفى أنه إذا باع الأصل فقط

يتفرع على أن العلة الضرر أيضا (قوله لكن في الأولى الخ) قال عجم بعد ذلك وانظر إذا لم يأخذ من له الثمرة وتنازع من له الأصل والمعري بالكسر أي ما يقدم قال في المدونة وإذا باع المعري حائطه أو أصله دون ثمرته أو ثمرته دون أصله أو الثمرة من رجل والأصل من آخر جاز مالك الثمرة شراء العربية الأولى بخبرها اه فان أبي مالك الثمرة أخذ مالك الأصل فان أبي مالك الأصل أخذ المعري هكذا يستفاد من كلام أبي الحسن فعلى هذا أقول الشارح إذا لم يأخذ من له الثمرة أي ولم يأخذ من له الأصل (قوله أذ شرط لفظ العربية غير ممكن) وكذا كون المشتري المعري (قوله أي يملك لغيرك) تفسير لأصل (قوله ونحوها) أي كالعروض (قوله أيضا) راجع لقوله وعلم منه أي وعلم من قوله بخبرها أنه في الذمة أي كما علم منه أنه بنوعها (قوله في الوجهين) كونه بدراهم أو بعين وهو غير مسلم بالنسبة للثاني لأن العين يتحقق معه كونه بخبرها (قوله يطلع) بفتح الياء وضم اللام على وزن ينصر (قوله أو أن يطلع غيرها) هذا هو الراجح فيكون المناسب للمصنف الاقتصار عليه (قوله أي يخرج غيرها) أي طلعها أي ولولم تؤبر (قوله فالصواب على هذا

أقربها وعلى أن العلة أحدهما على البدل فلا يجوز شراءها لغيرهما كالتجربة وبصرح اللخمي وقوله لدفع الضرر يصح تعلقه بقوله ورخصه بقوله اشتراء لكن تعلقه بالفعل أولى وأو مانعة خلولا مانعة جمع (ص) فبشترى بعضها (ش) أي فبسبب أن العلة المعروفة يجوز شراء المعري بعض عريته كثلثها مثلا إذ لا مانع من قيام المعري ببعض ما يلزم المعري بالفتح وهذا على قول مالك وابن القاسم ظاهر وأما على ما لابن المباحثون من أن العلة هي دفع الضرر فقط فلا إذا لزول الضرر بشراء البعض لدخول المعري بالفتح للحائط لبقية العربية وكذا يتفرع على أن العلة المعروفة قوله (ص) ككل الحائط (ش) إذا أعراه يجوز شراءه إذا كان خمسة أو سق وعلى أن العلة دفع الضرر لا يجوز إذا لضرر على رب الحائط مع كون جميع الثمرة لغيره وكذا يتفرع على أن العلة المعروفة قوله (ص) وبيعه الأصل (ش) أي يبيع المعري بالكسر الأصل لغير المعري بالفتح وهو شامل لما إذا باع الأصل وثمرته أي باقى ثمرته أي باع كل واحد منهما لو واحد ولما إذا باع الأصل فقط لكن في الأولى انما يأخذ إذا لم يأخذ من له الثمرة فقوله وبيعه الأصل معطوف على كل وهو من إضافة المصدر إلى فاعله أي كبيع المعري الأصل للمعري أو لغيره فيجوز له أن يشتري العربية * ولما كان لنا ما يشبه العربية في الترخيص في شراء الثمرة بخبرها وليس هو من العربية في شيء ذكره بقوله (ص) ويجازى ذلك شراء أصل في حائط بخبره ان قصدت المعروفة فقط (ش) يعني أنه يجوز لمن ملك أصلا في حائط شخص يملكه أن يبيعه ثم ذلك الأصل بخبره مع بقية شروط العربية الممكنة ان شرط لفظ العربية غير ممكن هنا حيث قصدت المعروفة بكفاية البائع المؤنة أما ان قصد دفع الضرر بدخوله في حائطه فلا يجوز لانه من باب بيع الثمر بالرطب لانه لم يعرف شيئا واليه أشار بقوله فقط قوله شراء أصل أي ثمر أصل بدليل قوله بخبره وقوله في حائطك أي يملك لغيره وفهم من قوله شراء أن الصلاح بدو الأصل يكن شراء ومن قوله بخبرها أنه بنوعها وأما لو كان بدراهم ونحوها فكسائر البياعات وعلم منه أنه في الذمة أيضا والألم يكن بخبرها في الوجهين وقوله ان قصدت المعروفة فقط شرط في بخبره وأما بدراهم في شرط معه بدو الصلاح فقط وقوله فقط راجع لقوله ويجازى ذلك ولقوله ان قصدت المعروفة فعلم منه أنه لا يجوز شراءه لغير رب الحائط قصد المعروفة أو دفع الضرر ولا لرب الحائط ان قصد دفع الضرر والتجربة (ص) وبطلت ان مات قبل الحوز (ش) أي وبطلت العربية ان مات معريها أو حدث له مانع من احاطة دين أو جنون أو مرض متصلين بعوته قبل الحوز لها عن معريها كما يأتي في باب الهبة وبطلت ان تأخر الدين محيط فلا مفهوم للموت (ص) وهل هو حوز الأصل أو أن يطلع غيرها تأويلان (ش) أي وهل الحوز الذي اذا مات قبله بطلت هل هو حوز الأصل فقط أي بالتخلية بينه وبينها ولولم يطلع فيها ثمرة أو هو حوز الأصل وأن يطلع ثمرها أي يخرج ثمرها أي طلعها فالقول الثاني يشترط في الحوز الأمر ان معا فالصواب على هذا زيادة وأقول أن كما خلت عليه غاية ما يلزم عليه

زيادة أو أي بحيث يقول أو وأن فقوله قبل أن أي وبعد أو بحيث يجمع بين أو والواو وليس المراد أنه يحذف أو ويأتي بدلها بالواو ولكن هذا التصويب لا يأتي في نسخة الشارح لأن نسخة الشارح أو وان فقد جمع بينهما في المصنف في نسخة فاعل الشارح جري قلبه على نسخة غيره التي لم تذكر في المصنف الواو (قوله غاية ما يلزم) في قوة الاستدراك على قوله الصواب وكأنه قال لكن غاية فلا يحتاج للتصويب بل يكون هو اللاحق فقط وقوله عليه أي على المصنف من حيث عدم الزيادة أو يلزم على عدم الزيادة

(قوله وهو قول في العربية) اعتمد بعض المحققين جوازهم بدون ضعف (قوله وسقيها الخ) سواء أعري قبل بدو الصلاح أو بعده فان قلت جعل السقي على المعري يخالف ما تقدم في قوله أو للمعروف من انه القيام عن المعري بالفتح بالمؤنة دلالة على أن السقي عليه فالجواب أن المؤنة تفسر بغير السقي (قوله بل على الموهوب له) أي اذا كانت خسة أو سقي (قوله حيث حصلت الهبة قبل الزهوا الخ) أي لان الزكاة حيث لم يحصل زهولم تجب على الواهب فيمنع ذلك الزكاة على الموهوب وقوله والاستوت أي لانه حيث حصل الزهوعند الواهب وجبت الزكاة فيه فقد وجبت الزكاة قبل الهبة (قوله ولما كان الخ) جواب لما محذوف أي تعرض له (قوله الاستئصال) هو الاهلاك وقوله والهلاك الاولي أن يقول والهلاك ليكون تفسيراً (قوله وأطلق في القدر) أي لم يقدمه بالثالث (قوله حتى يعم الثمار الخ) أي فيمناسب قوله من ثمر أو نبات والخاص (١٩٠) انه لم يقدم بقوله الثالث ليناسب قوله من ثمر أو نبات لكن الاولي حينئذ أن يقول

لان الثمار وان كان فيها شرط الثالث الا أن البقول لا يشترط فيها الثالث (قوله وكذلك النبات كالبقول) أي أطلق فيها أي فظاهر أي يقول كان وقوله وما شابهها أي المشار له بقول المصنف وزعفران الى آخر ما يأتي (قوله كما ذكر) أي من البلج والعنب والموز لكن لا يظهر في الموز لانه بطون (قوله ولا يحبس أوله) أي بل أي شيء حصل أخذ ولا يعمل الا اول الى أن يحصل الاخر ففساده ثم أقول وشأن ما كان بطوناً أن لا يحبس فقوله ولا يحبس الخ من عطف اللازم فالناسب أن لا يدخل البقول هنا لما ذكر وأيضاً سيأتي أن المصنف يشبه فيقول كالبقول فيفسد عدم الدخول ولذلك أفاد شيخنا عبد الله فقال اللفظ وما بعده من نحو البصل من مغيب الأصل توضع جائزته وان قلت وما بعده من نحو الذرة والسلق من البقول توضع وان قلت (قوله أشار الى الاول) وهو قوله الذي ييس وقوله والى الثاني وهو الذي

حذف حرف العطف في الثمر وهو قول في العربية وان كان ضعيفاً ولما كان المعروف في العربية أشد منه في بقية العطايا كان من تمامه قوله (ص) وز كاتها وسقيها على المعري وكملت (ش) أي زكاة العربية ان بلغت نصاباً على المعري وسقيها أي سقي شجر العربية أي ابصال الماء اليها على أي وجه كان بألأم لا على المعري وما عداه من تقليم وتنقية وحراسة ونحو ذلك فهو على المعري بالفتح وان قصرت العربية عن النصاب وكان عند المعري بالكسر في حائطه ثم يكملها نصاباً ضمت اليه وأخرج زكاة الجميع من ماله ولا ينقص المعري بالفتح من عربته شيئاً (ص) بخلاف الواهب (ش) أي فلا زكاة ولا سقي على الواهب بل هو على الموهوب له حيث حصلت الهبة قبل الزهوا والاستوت مع العربية في ان الزكاة والسقي على المعري والواهب ولما كان من متعلق الثمار الجائحة مأخوذة من الجروح وهو الاستئصال والهلاك واصطلاحاً قال ابن عرفة ما أنلف من مجوز عن دفعه عادة قدراً من ثمر أو نبات بعد بيعه قوله من مجوز من لبيان الجنس وقوله قدراً مفعول وأطلق في القدر حتى يعم الثمار وغيرها الا أن الثمار فيها شرط الثالث وأطلق في الثمر ظاهره أي ثمر كان وكذلك النبات كالبقول وما شابهها وهو كذلك الا أنه لا يحد في قدرها ولما كان لافرق فيما توضع جائزته بين أن ييس ويدخر كالبلج والعنب وما لا ييس كاللوز والخوخ وما كان بطناً كما ذكر أو بطوناً ولا يحبس أوله على آخره بل يؤخذ شيئاً كالمقائى والورد أشار الى الاول بقوله (ص) وتوضع جائحة الثمار (ش) أي توضع عن المشتري أي وجوباً اذا بلغت الثالث كما يأتي والى الثاني بقوله (كاللوز) والى الثالث بقوله (والمقائى) اذا ذهبت قدر ثلث النبات والمقائى جمع مقناة والمراد بها ما يشمل القناء والخيار والجور والبطيخ والقرع والبادنجان واللفت والبصل والثوم والكزبرة والسلق ونحو ذلك (ص) وان بيعت على الجذ (ش) هذا ينطبق على الاقسام الثلاثة أي ان الجائحة توضع فيما ذكر وان بيعت على شرط الجذاذ كالقول والقطاني تباع خضراء قال ابن القاسم توضع جائزتها اذا بلغت الثالث وبعبارة وان بيعت على الجذ وعدم التأخير وحصلت الجائحة في المدة الذي تجذ فيها على ما جرت به العادة أو حصلت بعد ذلك لا يمكنه من جذها فيها على عادتها ولا يعارض هذا قوله فيما يأتي وبقيت لينتهى طيبها لان ما يأتي في غير ما بيع

لا ييس وقوله والى الثالث وهو قوله أو بطوناً وما كان بطناً الخ فهو داخل في الاول والثاني فلا يعد قسمين مستقلاً (قوله والمقائى) جعل الشارح المقائى شاملاً للبقول يفيد أن البقول لا بد فيها من ذهاب الثلث مع أنه تقدم له أن البقول وما شابهها لا تحدد فيها وسيأتي المصنف أن البقول لا تحدد بالثلث فالصواب ما تقدم للشارح من أن البقول لا تحدد فيها بخلاف المقائى والثمار (قوله واللفت والبصل الخ) هذا إشارة للبقول فقد أدخل البقول في المقائى وقد علمت ما فيه (قوله كالبقول والقطاني) نسخة الشارح كالقول وهو من عطف العام على الخاص (قوله وان بيعت الخ) أي هذا اذا بيعت على التبقية بل وان بيعت على الجذ (قوله وعدم التأخير) عطف تفسير على الجذ (قوله ولا يعارض الخ) حاصل المعارضة أن ما يأتي من اشتراط التبقية في وضع الجائحة يفيد أنها اذا بيعت على الجذ لا جائحة فيها فيناقى المبالغة هنا فقوله ولا يعارض هذا أي قوله وان بيعت على الجذ (قوله لان ما يأتي الخ) حاصل جوابه انه انما يشترط التبقية اذا بيعت على التبقية أما اذا بيعت على الجذ فلا يشترط فعلى هذا

الجواب لو بيعت على التبقية وشرع في حذوها فلا جائحة فيها مع أن فيها الجائحة فهذه الجواب لا يظهر فالاحسن في الجواب أن في المسئلة قولين مشى هنا على قول وهو الراجع وما يأتي على قول وهو ضعيف فاذا بيعت على الحذف في المسئلة قولان قبل فيه جائحة وهو كلامه هنا وقيل لا جائحة وهو كلامه الآتي إلا أن يجاب عن الشارح بأن معنى قوله وبيعت الخ معناه أنه لا توضع الجائحة إلا إذا بقيت لانتهاء الطيب فاذا بقيت لم يبعد فلا جائحة (قوله شرعا) راجع لقوله طيبها وقوله لا يتأتى أي عادة (قوله ومهر) أقول لا يخفى أن هذا القول حيث كان المشهور والمعول عليه فكان ينبغي للمصنف كما قال الخطاب أن يعتمد هذا القول الخ أي كان يقول على الارجح والاطهر والاحسن (قوله من أحد صنقي نوع) أي فالمدار على أن الجائحة (١٩١) قدر الثلث وانها من نوع واحد وكلام المصنف

ليس مفيد ذلك فيجيب عنه بجوابين أما بتقدير مضاف أي أحد صنقي نوع أو أن الواو بمعنى أو نقول الشارح والواو بمعنى أو إشارة للجواب ثان وليس من تمة ما قبله (قوله خلافاً لما يقول الخ) أي أن المشهور أن المدار على ثلث المكيلة أي مكيلة الجميع ولو تعددت الاصناف كبرني وصيخاني ولا يعتبر ثلث القيمة ومقابل المشهور أن تعدد الاصناف كتعدد الاجناس فيعتبر فيه أمران ثلث القيمة وثلث مكيلة نفسه لا ثلث مكيلة الجميع والحاصل أن الخلاف في ثلاث صور كما علمت ويتفق على صورة وهو أن يكون المبيع كله نوعاً واحداً (قوله قيمة المجاح) أي الذي حصلت فيه الجائحة لا خصوص الذي ذهب بالجائحة كما يأتي ايضاحه في قوله وان اشترى اجناساً (قوله وأجج الخ) هذا إشارة لصورة ثالثة تلحق بالمصنف بالخلاف والحاصل أن المصنف أفاد أن الثلث بعض الصيغاني أو بعض البرني فقط ويزاد عليه صورة ثالثة وهي أن يكون الثلث من كل منهما وليس قصده الشارح بقوله أو أجج الخ حل

على الجذاذ ما يبيع كذلك لا يتأتى فيه البقاء لانتهاء طيبها شرعا (ص) ومن عريته (ش) معطوف على ما في حيز الاغيا أي وان من عريته يعني أن من أعري شخصاً من حائطه ثم نخلات معينة فانه يجوز له وللمن قام مقامه أن يشتريها منه فاذا اشتراها منه بنجر صها فاجبت فانه يجب وضع الجائحة عنه من الخرص كما يوضع عن اشترى ثراهم اذ بلغت ثلث المكيلة لانها يبيع ولا تخرب جهما الرخصة عن ذلك على المشهور (ص) لا مهر (ش) يعني أن من أصدق زوجته ثمرة على رؤس النخل قد بدا صلاحها فأصابها جائحة فليس للزوجة قيام بها على الزوج لان النكاح مبني على المكارمة وهو قول ابن القاسم وليس ببيعاً محضاً وعلى هذا لا جائحة في الثمر الخالغ به من باب أولى لان المعاوضة في الخلع أضعف من المعاوضة في الصداق بذليل انه يجوز فيه الفرر وأما على أن في المهر جائحة وشهر فالظاهر انه لا جائحة أيضاً في الخلع لما مر (ص) ان بلغت ثلث المكيلة ولو من كصيحاني وبرني وبقيت لينتهي طيبها وأفردت أو ألحق أصلها (ش) هذا شروع منه في شروط وضع الجائحة عن المشتري منها أن تبلغ ثلث النبات مكيلاً أو موزوناً ومثله ثلث المعدود كالبطيخ فلو قال ان بلغت ثلث كيل المجاح أو وزنه أو عدده لكان أشمل ولو كان ثلث المكيلة الذاهب من أحد صنقي نوع كصيحاني وبرني ببيعاً معاً والواو بمعنى أو أي أو أجج بعض من كل على المشهور خلافاً لما يقول ان تعدد الاصناف كتعدد الاجناس فلا توضع الجائحة الا اذا بلغت قيمة المجاح ثلث قيمة الجميع وأجج منه ثلث مكيته كما يأتي ومنها أن تكون بقية الثمرة في رؤس الشجر لينتهي طيبها فاذا انتهت فلا جائحة وأيام الجذاذ المعتادة كأنها من جملة أيام الطيب حكماً فيعتبر ما وقع فيها من الجائحة وتقدم عدم معارضة هذا لقوله فيما مروا ان بيعت على الجذاذ ومنها أن يكون المشتري اشترى الثمرة مفردة عن أصلها فقط أو اشترى أصلها مفردة أو لا ثم اشترى أصلها بعد هالان الثمرة حينئذ مقصودة بالشراء قال في الجواهر والسقي باق على البائع ولو شرط البائع أنه لا سقي عليه لم تسقط الجائحة عنه فقوله أصلها يتنازع أنه أفردت على أنه جار ومجور ومتعلق به والحق على أنه نائب فاعله فاعمل الثاني وحذف من الاول وانما قلنا ذلك لان ظاهره أفردت عن كل شيء فبقية مقتضى انها اذا انضم اليها شيء ككثوب مثلاً لا جائحة فيها وهو فاسد وأما لو اشترى الأصل أولاً ثم اشترى الثمرة ثانياً واشترى الأصل والثمرة معاً فلا جائحة في الاول على المشهور وفي الثاني بلا خلاف واليه أشار بقوله (ص) لا عكسه أو معه (ش) وانما ذكره تقيماً للصورة ولما ذكر ان شرط حظ الجائحة هو ذهاب ثلث المكيلة فأكثر لا دونه بين كيفية الرجوع

المصنف وزيادة الصورة الثالثة على الجواب الاول وهو تقدير أحيد وأما على الثاني فيمكن ان أو مانعة خالفة تصدق بالثلاثة (قوله وأيام الجذاذ) فيه نظير بل متى ما انتهت لا جائحة سواء جذت في الايام المعتادة أم لا (تبيينه) قال بعض الشراح مقتضى كلام المصنف أن ما يبقى بعد انتهاء طيبه لثدوم زطوبته أو نصارته انه من الجائحة الباجي وهو مقتضى رواية ابن القاسم وذكر ابن عبدوس عن معنون خلافاً وتأمله (قوله يتنازع أنه أفردت) لكن بواسطة حرف الجر وتنازع الحق من غير واسطة وأعمل المصنف الثاني بدليل حذف الجار وأضمر في الاول وحذفه لكونه فضلة فقوله على أنه جار ومجور رأى على أن أصلها جار ومجور (قوله تقيماً للصورة) أي الأربعة اثنان فيهما الجائحة واثنان لا جائحة فيهما

(قوله وتطر) أي نسب وقوله إلى ما بقي أي وما أجمع وقوله في زمنه متعلق بقوله نظر وقوله في زمنه ضعيف والمعتمد الذي يجب الفتوى به اعتبار قيمة كل منهما يوم الجائحة لكن يقوم الباقي بعد وجوده وبراعي زمنه الذي وجد فيه فيقال فيه بعد أن يحجب ما قيمة هذا يوم الجائحة على وجوده في الزمن الذي وجد فيه ولا ينظر إلى قيمته يوم الجائحة مع قطع النظر عن وجوده في الزمن الذي وجد فيه ولا شك أن قيمته يوم الجائحة مع قطع النظر عن وجوده في الزمن الذي وجد فيه أكثر من قيمته يوم الجائحة مراعي وجوده في الزمن الذي وجد فيه (قوله ولكن لا يحبس الخ) أي لفساده بالتأخير كعنب مصر وبلحها وقوله أو أصنافا لا يخفى أن هذا الذي جعله أصنافا نوع واحد لا يحبس فهو داخل فيما قبله ويكون حاصله أن النوع الواحد تارة يكون نخته أصناف كالبلح وتارة لا كالعنب (قوله ثلث المكيلة) أي أو ثلث المعداد كافي البطح (١٩٣) أو الوزن وقوله من البطون أي أو ما في حكمها مما أشار إليه الشارح بقوله

أو بطنا واحد الخ (قوله لا يوم البيع الخ) الحاصل أن الأقوال ثلاثة قيل يوم البيع وهو ضعيف وقيل في زمنه والقائلون بذلك اختلفوا على قولين قيل يستعمل بدليل وجوده على الظن والتخمين وهو ضعيف وقيل لا يستعمل بل إنما يقوم بعد وجوده ومشاهدته (قوله لأنه محترزه) فيه نظر لما علمت أن الذين يقومونه في زمنه يفترون على قولين قول بالاستعمال وقول بعدمه (قوله فإن كان المجاح مما لم يحبس) أي نسبته من الذي لم يحبس أي والذي أجمع (قوله قدر ثلث النبات) أي قدر ثلث المكيل من ذلك النبات أو المعداد ومنه أو الوزن بعد معرفة ناحيته (قوله النبات) أي الجهة التي فيها لان معرفة الجهة التي فيها النبات يعلم منها كثرة الجبل وقلته بخلاف ما إذا لم تعرف الناحية كان التقويم على جهالة (قوله أما ان كان النوع واحدا ويحبس أوله على آخره) كعنب مصر وأما عنب مصر فلا يحبس أوله على آخره

من الثمن إذا ملازمة بين المكيلة والتمن بقوله (ض) ونظر ما أصيب من البطون إلى ما بقي في زمنه (ش) يعني أن الجائحة إذا أصابت شيئا يطعم بطونا كالمقاني أو بطنا واحدا ولكن لا يحبس أوله على آخره كالعنب أو أصنافا كبرني وصيغاني وغير ذلك مما تختلف أسواقه في أول مجناه ووسطه وآخره وكان الذهاب ثلث المكيلة فإنه ينسب فيما ذكر قيمة ما أصيب من البطون أو ما في حكمها إلى قيمة ما بقي سليما وتعتبر قيمة كل من المصاب والسليم في زمنه على ما ذهب إليه جمع من الشيوخ واختاره عبد الحق فالجاح يوم الجائحة ويستأني بغيره إلى زمنه ولا يستعمل بتقويمه على الظن والتخمين وقيل تعتبر قيمة كل منهما يوم البيع واليه ذهب ابن أبي زمنين وإلى رده أشار بقوله (ص) لا يوم البيع (قوله ص) ولا يستعمل على الأصح (ش) المناسب تقديمه عند قوله في زمنه لأنه محترزه أي في زمنه على الأصح ولا يستعمل كما قررناه قال فيه أمثل أن يشتري مقشاة بمائة درهم فأحج بطن منها ثم جنى بطنين فأنقطعت فان كان المجاح مما لم يحبس قدر ثلث النبات بعد معرفة ناحية النبات وضع عنه قدره وقيل ما قيمة المجاح في زمانه فان قيل ثلاثون والبطن الثاني عشرون والثالث عشرة في زمانهم الغلاء الأول وان قل ورخص الثاني وان كثر فيرجع بنصف الثمن وكذلك إذا كان المجاح تسعة أعشار القيمة لرجع بثله من الثمن وان كان أقل من الثلث في النبات لم يوضع منه شيء وان كانت قيمته تسعة أعشار الصفقة الخ هذا حكم البطون وما في حكمها من الأنواع أو النوع الواحد مما لا يحبس أوله على آخره كان مما يخرص كالعنب أو لا يخرص كالزيتون أما ان كان النوع واحدا ويحبس أوله على آخره فالرجوع فيه بحسب المكيلة فثلث الثمرة بثلث الثمن ونصفها بنصفه ولما ذكر الجائحة في الثمرة المشتراة مفردة عن أصلها وكانت صادقة بما إذا اشترى سلعة أخرى كما صرح ومن ذلك أن يشترط ثمرة أصل في عقد كراء أرض أو دار وهو على أقسام أشار إليها بقوله (ص) وفي المزية التابعة للدار تأويلان (ش) يعني أن من أكثرى دارا أو أرضا وفيها نخلة مزهية وهي تبع للدار أي قيمة ثمرتها قدر ثلث الكراء فأجلت تلك النخلة فذهب ثلث مكيلتها هل في الجائحة لأنها غرة مبتاعة فدخل العقد عليها مفردة فهي كغيرها ولا جائحة ولو ذهب جميعها لانها تتبع والجائحة إنما تكون في غرة مقصودة في البيع فان لم تكن مزهية فلا جائحة اتفاقا كانت تابعة أم لا ويقصد الكراء في الثاني دون الأول ان اشترط ادخالها فيه

لكونه يفسد إذا حبس فقوله حكم البطون أي بطون المقشاة وشأنه أن لا يحبس أو لها على آخرها الفساد وضمانها بالتأخير وقوله من الأنواع أي أصناف البلع الذي لا يحبس أوله على آخره وقوله أو النوع الواحد كعنب مصر فقوله مما لا يحبس راجع لكل من الأنواع والنوع الواحد (قوله على أقسام) أي أربعة في الدار لانها إما أن تكون مزهية أو لا وفي كل تابعة أو لا (قوله ويفسد الكراء في الثاني) أي التي لم تكن تابعة وقوله دون الأول وهي ما إذا كانت تابعة بأن كانت الثلث فدون أي ولا بد أيضا أن يشترط جملتها وأن يكون طيبا قبل انقضاء مدة الكراء وأن يكون قصده باشتراطها دفع الضرر بالنظر في اليها فان اختلف شرط لم يجز اشتراطها أي بان كان للرغبة فيها لانها حينئذ مقصودة في نفسها أو استثنى بعضها لان مظنة الدخول والتطرق إليها فاعنة وكذا ان كان طيبا بعد انقضاء أمد الوجيبة لان المضرة فاعنة أيضا لكن المضرة ههنا من جانب المشتري لها لانه بعد انقضاء المدة يصير

هو يدخل على بائعها ثم ان اشتراط دفع الضرر يبقى عن اشتراط اشتراط جلتها اذ حيث اشترى بعضها فالضرر موجود ^{في تنبيه} اعلم ان
الثمرة لا تدخل في عقد الكراء الا بشرط وليس في كلام المصنف ما يدل على ذلك لا هنا ولا في باب الاجارة (قوله كسماوى) أى منسوب
الى السماء اشارة الى أنه من فعل من رفع السماء أو أنه لا يقدر عليه الا من رفع السماء فقوله الى أى منسوب لله أى منسوب للسماء الذى
ليس رفعه الا من الله (قوله أو وسارق) معطوف على مقدم معطوف (١٩٣) على ما أى أو سماوى وجيش وسارق وهو من عطف

العام على الخاص (قوله وهو
السموم) وهو الريح الحار (قوله
والعفن) هو تغير لونهم (قوله والقحط)
قوله المساء (قوله والاظهر في عدمه)
أى السارق أى كاهن ومصرح به
قال معج وقول ابن عرفة يلزم مثله
في الجيش الخ أى يضمن بشيئين
أحدهما أنه ان عرفت من الجيش
واحد فليس بجائحة والثاني أنه ان
أعدم غير مرجو يسره عن قرب
فهو جائحة وان عرفت انتهى أقول
والظاهر ان المتعين ان مثل عدمه
ما اذا كان قاترا ولكن لا تأخذه
الاحكام (قوله ورق التوت) أى
الذى يباع لاجل دود الحرير ولومات
الدود فهو جائحة في الورق كمن
اكثرى حاما أو فندقا خلا البلد ولم
يحمده من يسكنه وألحق الصقلي
بذلك من اشترى ثمرة نخلا البلد لانه
ابتاعه لبيعته فيه ومثله من اشترى
علفا فآفلة تأتبه فعدلات عن محله
انظر تحت كبير وفي عجم والمراد
بكون ما ذكر جائحة أنه يفسخ عن
نفسه الكراء والبيع انتهى الآن
علف الدابة لم يسلم محشى تحت فيه
بل نقل ما يدل على خلافة من أنه
لا يفسخ (قوله ولم يدخل الخ)
معطوف على لم يقبض أى وأما لو
دخل المشتري على سقوط شئ فانه
يعتبر ما دخل على سقوطه (قوله
ودكر الناصر اللقاني) هو ضعيف
(قوله فقد يخير) أى في الشائع وقوله
أو يحرم التماسك الخ) أى اذا لم يكن
شائعا كدار معينة من دور أو جزء

وضمنها من بائعها وقوله التابعة مفهومه فيها الجائحة اتفاقا ولا مفهوم الدار (ض) وهل هي
ما لا استطاع دفعه كسماوى وجيش أو وسارق خلاف (ش) أى ان الجائحة هل هي كل ما لا
يستطاع دفعه لو علم به كسماوى أى منسوب لله تعالى كالبرد بفتح الراء وسكونه او الحرو والريح
وهو السموم والتلج والمطر والعفن والدود والفار والطير الغالب والقحط والجراد والجيش
الكثير والعفاء وهو ليس الثمرة مع تغير لونها واختلاف في السارق هل هو جائحة وهو الذى
لابن القاسم في الموازية ونقله أبو محمد بن أبي زيد أوليس بجائحة خلاف ومحملة ما لم يعلم
السارق والا فلا ويتبعه المشتري ملبا أو غير ملبا قال ابن عرفة يلزم مثله في الجيش اذا عرف
منه واحد لانه يضمن جميعه والاظهر في عدمه غير مرجو يسره عن قرب انه جائحة وهو
ظاهر المدونة (ص) وتعيينها كذلك (ش) المشهور ان الثمرة اذا لم تملك بل تعينت بغير
وما أشبهه ان ذلك جائحة بالشروط المتقدمة ~~لكن~~ في ذهاب العين ينظر الى ثلث المكيلة
وفي التعيين ينظر الى ثلث القيمة فتوضع من غير نظر الى ثلث المكيلة فالتشبيه في مطلق
الوضع لا بقيد المكيلة لان المكيلة هنا قائمة فلا ينظر اليها وهو ظاهر كلام التوضيح وابن
عرفة وغيرهما (ص) وتوضع من العطش وان قلت (ش) يعنى أن الجائحة توضع من
العطش سواء كانت قبله دون الثلث أو أكثر منه وهذا عام في البقول وغيرها لان سقيها
لما كان على ربهما أشبهت ما فيه حق توفية وما وقع في نسخة الشارح من ان سقيها على المبتاع
سبق قلم (ص) كالبقول والزعفران والريحان والقرط والقضب وورق التوت ومغيب
الاصيل كالجزر (ش) التشبيه في الوضع وان قلت لكن لا فرق بين كونها من العطش
أو غيره فليست بجائحة الثمار لانه لا يتوصل الى مقدار ثلث ذلك بل هذه أولا فلا يضبط
قدر ما يذهب منه ما لم يكن تأفها لا باله وبعبارة وانما كانت توضع من العطش مطلقا لان
السقي مشتري والاصل الرجوع بالمشتري وأجزائه اذا لم يقبض ولم يدخل المشتري على سقوط
شئ والبقول الخس والكزبرة والهندبا والسلق والقرط نوع من المرعى يشبه البرسيم الا
انه لا يخصب خصبه والقضب كل ما رعى وفي كلام المؤلف اشعار بجواز بيع مغيب الاصل
وهو كذلك لكن لا بد أن يقطع منه شيئا وراه كما هو ظاهر كلام ابن رشد وغيره ولا يكتفى رؤية
ما ظهر منه دون قلع ودكر الناصر اللقاني ان ذلك يكتفى ^{بشئ} ولزم المشتري باقيها وان قل (ش)
يعنى ان من اشترى شيئا مما فيه جائحة فاصابته بجائحة أهلكت غالبه فان السالم القليل يلزم
المشتري بما يخصه من الثمن بخلاف الاستحقاق فقد يخير أو يحرم التماسك بالباقي والفرق
ان الجوائع لتكررها كأن المشتري داخل عليه اولئذ دور الاستحقاق لم يدخل عليه (ص) وان
اشترى أجناسا فأجبع بعضها وضعت ان بلغت قيمته ثلث الجميع وأجبع منه ثلث مكيلته (ش)
يعنى ان من اشترى أجناسا مختلفة مما فيه الجائحة من حائط أو حوائط كخسل ورماني وخوخ
وعنب وغير ذلك في صفقة واحدة فأجبع بعض من جنس أو من كل جنس أو جنس وبعض
آخر فان الجائحة توضع بشرطين الاول أن تكون قيمة ذلك الجنس الذي وقعت فيه الجائحة

(٢٥ - خرشي خامس) من دار معين (قوله فان الجائحة توضع الخ) لا يخفى ان الشرطين اللذين زادهما الشارح بقوله بشرطين
لا يأتي فيما زاده بقوله أو من كل جنس أو جنس وبعض آخر أما تقويم ما اذا ذهب بعض جنس فقط فالامر ظاهر وأما اذا ذهب بعض
من كل قرر شجنا عبد الله رجه الله يقال (١) ما قيمتهم سالمون فيقال تسعون (١) ما قيمتهم سالمون كذا في الاصل وحرر كتبه صححه

وما قيمتهم بعد أخذ الجائحة فيقال ستون فيرجع ثلث الثمن (قوله وان تناهت الثمرة) المراد بتناهي طيبها بلوغها للحد الذي اشترت فيه من تمر أو رطب أو زهو (قوله وسواء بيعت الخ) هذا يخالف قوله أولاً وقد انتهى طيبها لكن لا يخفى انه اذا بيعت بعد صلاحها ففيها الجائحة مالم ينته طيبها بخلاف ما اذا وقع البيع بعد تناهي الطيب فلا جائحة أصلاً (قوله قال ابن القاسم بعد ذكر ما يدل الخ) وذلك انه قال وكل ما لا يبيع ان بعد بيعه من الخبواب من قمح أو شعير أو حب بخل الزيت فلا جائحة في ذلك وهو بمنزلة ما باعه في الا نادرو ما يبيع من تمر فخل وعذب وغيره بعد ان يس (١٩٤) فصارت تمر أو زبيباً فلا جائحة فيه ولو اشترى ذلك حين الزهو ثم أصبح بعد امكن

جذاته وبسبه فلا جائحة فيه وكذلك انعتما بعد امكن الخ اذا انتهى وعبارة الشيخ أجد وظاهر قوله وان تناهت الخ سواء مضى من المدة ما يمكنه فيه القطع أم لا وهو مذهب المدونة انتهى فاذا علمت كلام ابن القاسم المتقدم وقد نقله المواق تعلم أن قوله وبسبه عطف تفسيرا أي أن المراد بإمكان الجذ اذا ليس فتدبر (قوله وتمثيل الخ) أي تمثله بقوله الثمرة ثم لا يخفى ان هذا مناف لقوله تشبيهه لافادة الحكم فانه يفيد أن التشبيه في الامرين فتدبر (قوله فان فيه الجائحة) أي اذا اشترى على الجذ والافسد (قوله مالم يكن يسيراً جذاً) أي مالم يكن السالم يسيراً جذاً الثلث أي ومالم يكن المجاح أقل من الثلث بأن كان المجاح الثلث فأكثر ولم يبلغ الثلثين والموضوع انه معين وقوله مالم يكن يسيراً جذاً وأمالو كان السالم يسيراً جذاً

ثلث قيمة جميع الاجناس التي احتوت عليها الصفقة كأن تكون قيمة الجميع تسعين وقيمة المصاب ثلاثين فأكثر الشرط الثاني أن يذهب من ذلك الجنس المجاح ثلث مكيلة نفسه فأكثر فان عدم أحد الشرطين فلا وضع عند ابن القاسم ولو اذ هبت الجائحة الجنس كله ونسبه ابن يونس محمد ولما تقدم أن شرط وضع الجائحة ان تصيب الثمرة قبل انتهاء طيبها ذكره في ذلك بقوله (ص) وان تناهت الثمرة فلا جائحة (ش) أي وان وقع عليها العقد وقد انتهى طيبها فلا جائحة والمراد بالثمره ما يخرج من الشجر أو الارض فيشمل البقول لا ما قبلها وسواء بيعت بعد بدو صلاحها أو بعد تناهيها وحل الشارح بكلام المدونة فيه فصور على القسم الثاني مع أن الحكم أعم كما قررنا قال ابن القاسم بعد ذكر ما يدل على القسم الثاني ولو اشترى ذلك حين الزهو ثم أصبح بعد امكن جذاه وبسبه فلا جائحة فيه انتهى (ص) كالقصب الخلو ويابس الحب (ش) يعني أن القصب الخلو لا جائحة فيه اذ لا يجوز بيعه حتى يطيب ويمكن قطعه وكذلك لا جائحة في يابس الحب كقمح وسهم وحب بخل سواء يبيع بعد بيعه أو قبله على القطع وبقي الى أن يس أو ما لا يشترا على التيقية أو على الاطلاق وأصابه ما تلفه فانما توضع سواء كثرت أو قلت بعد البيع أو قبله لانه يبيع فاسد فضمانه من بائعه فقوله كالقصب الخلو تشبيهه لافادة الحكم لان القصب ليس من الثمر وكذلك الحب فقوله ويابس الحب أي ويابس الحب التشبيه بالنظر لقوله كالقصب الخلو لانه ليس ثمرة شئ وتمثيل بالنظر لقوله ويابس الحب فهنا كاف مذ كورة وهي التشبيه وكاف مقدرة وهي التمثيل واحتراز بالخلو عن القصب قبل جري الخلاوة فيه فان فيه الجائحة والظاهر ان مجرد جريان الخلاوة فيه وان لم يتكامل يمنع اعتبار الجائحة فيه بمنزلة ما يتناهي طيبه من غيره فان قلت كيف تكون فيه الجائحة وهو لا يصح بيعه قلت بل يصح اذا يبيع على شرط الجسد لا على ما اذا يبيع بأرضه أو تبعاله اذ لا جائحة فيه كما مر في قوله لا عكسه أو معه وأما القصب الفارسي فهو كالخشب فلا تجرى فيه الجائحة قطعاً (ص) وخير العامل في المساقاة بين سقي الجميع أو تركه ان أصبح الثلث فأكثر (ش) يعني ان عامل المساقاة اذا أصاب بعض الثمرة المساقاة عليها جائحة فان اذ هبت أقل من ثلث الثمرة فلا كلام للعامل ويلزمه أن يسقي جميع الثمرة ما أصبح وما لم يصبح وان اذ هبت الثلث فأكثر فان العامل بخير بين أن يسقي على ٤- له ويسقي الجميع ما أصبح وما لم يصبح وله الجزم الذي دخل عليه وبين أن يفلح عن نفسه ويترك المساقاة ولا شئ له فيما عمل لامن نفقة ولا أجرة علاج ولا غير ذلك وظاهرها لافرق بين أن يكون المجاح شائعاً وفي ناحية معينة وهو كذلك عند عبد الحق وقبدها ابن يونس عما قال محمد وهو ما اذا كانت شائعة وأما ان كانت في ناحية فلا يسقي عليه فيها ويسقي السالم وحده مالم يكن يسيراً جذاً الثلث فدون (ص) مستثنى كيل من الثمرة تجاح بما يوضع يوضع عن مشتر به بقدره (ش) يعني أن من اشترى تمر ابدأ صلاحه بخمسة عشر درهما واستثنى البائع لنفسه منه أراد ب أو أسقام معلومة الثلث فأقل كما لو استثنى

عشرة

بأن كان الهالك الثلثين فأكثر فالعامل بخير بين سقي الجميع أو الترك وقوله ولم يكن الهالك أقل من الثلث

لانه اذا كان أقل من الثلث لزم العامل سقي الجميع وحاصل ما في هذه المسئلة انه اذا كان المجاح دون الثلث فيلزم العامل سقي الجميع كان المجاح شائعاً أو معيناً واذا كان الثلثين فأكثر فيخير العامل كان المجاح شائعاً أو معيناً وان كان المجاح الثلث فأكثر ولم يبلغ الثلثين فان كان شائعاً خيراً وان كان معيناً لزمه سقي ما عدا المجاح فاذا علمت ذلك فيكون قول الشارح ويسقي السالم لزوماً اذا كان السالم أكثر من الثلث وكان المجاح الثلث فأكثر وأما اذا كان المجاح أقل من الثلث فيلزمه سقي الكل وأما اذا كان السالم الثلث فأقل بأن كان المجاح الثلثين فيخير العامل

(قوله بناء على أن المستثنى منزل) فكان البائع باع الثلاثين بخمسة عشر درهما وعشرة أرادب ثم إن الجائحة أذهبت عشرة وهي ثلث الثلاثين فيسقط عن المشتري ثلث الثمن وثلث الثمن في المقام خمسة عشر درهما وعشرة أرادب فيسقط عنه ثلث الخمسة عشر درهما وثلث العشرة أرادب (قوله وبعبارة وعلى رواية ابن وهب) فعلى كلام ابن وهب لو كان الذهاب من الثلاثين أرادبا ثمانية فتوضع لأنها بالنسبة للعشر ين تسقط ويسقط من الثمن بقدر ذلك فلو كان الذهاب عشرة في مثاله فإنه يوضع نصف الثمن (قوله وتعتبر الجائحة الخ) أي إن اعتبار الثلث إنما هو في القدر المشتري وهو عشرون فلو فرض أن الجائحة ستة وثلثان نسبت للعشر ين فتوجد ثلثين فقول الشارح المستثنى المراد به ما بقي بعد الاستثناء وهو عشرون وليس المراد به حقيقة وهو ثلاثون والحاصل أن الجائحة تنسب للثلاثين على المشهور وتنسب للعشر ين على قول ابن وهب (قوله في موضع عن المشتري بقدر ما استثنى)

(١٩٥)

البائع الخ) عبارة شب فلو كان المستثنى جزأ شاعا كربع أو نصف مثلا كانت الجائحة في جميع المستثنى والمستثنى منه بلا خلاف وحاصله أن الجائحة إذا أخذت الربع أو ما كان أقل من الثلث فلا يوضع عن المشتري شيء من الثمن والذي تلف يتلف على الجميع فإذا كان استثنى البائع الثلث فإن الربع الذي ضاع يضيع ثلثه على البائع وثلثاه على المشتري وإذا كان الجراح ثلث الجميع ويلزم منه أن يكون الجراح من المبيع ثلث المبيع فيوضع عن المشتري بقدره من الثمن والذهب من الثمرة عليهم ماعا فقول الشارح نضفا أو ربعا الخ ناظر لما ذهب من الثمار من حيث أنه يضيع عليهم ماعا وأما من حيث أنه يسقط عن المشتري شيء من الثمن فلا بد أن يكون الذهاب الثلث من المبيع هذا ما يؤخذ من مضمون كلام شارحنا مع كلام عجم رحمه الله تعالى

عشرة أرادب أو أوسق من ثلاثين ثم أصابت الثمرة جائحة فإن كانت أقل من ثلث الثمرة المبيعة فإنه لا يحيط عن المشتري شيء من الثمن وبأخذ البائع جميع مكيلته من السالم وإن كانت الجائحة الثلث فأكثر فإنه يوضع عن المشتري بثلث النسبة من الثمن ويوضع من المكيلة بثلث النسبة فإن نقصت الثمرة الثلث وضيع عن المشتري ثلث الثمن وهو في هذا المثال خمسة دراهم وإن نقصت النصف وضع عن المشتري نصف الثمن وهو سبعة ونصف وعلى هذا يوضع من المكيلة بحسب الجائحة بناء على أن المستثنى منزل منزلة المشتري وهو المشهور وقيل لا يوضع عن المشتري من القدر المستثنى شيء وإنما يوضع من الثمن مما سواه بناء على أن المستثنى مبيع وهو رواية ابن وهب وبعبارة وعلى رواية ابن وهب يوضع عن المشتري ثلث الدراهم فقط وهو خمسة ولا يوضع عنه شيء من القدر المستثنى وتعتبر الجائحة في القدر المستثنى منه دون المستثنى لأنه إنما باع من حائطه ما بقي بعد المستثنى ومفهوم قول المؤلف كيل أنه لو كان المستثنى جزأ شاعا لم يكن الحكم كذلك وهو كذلك في موضع عن المشتري بقدر ما استثناء البائع اتفاقا نصفاً أو ربعاً أو غير ذلك (تنبيه) إذا تنازعنا في حصول الجائحة القول قول البائع لأن الأصل السلامة وإن اختلفا في قدر ما أذهبت الجائحة فإن صدقه على أصل وجودها فالقول قول المشتري كما يفيد كلام الفاكهاني وقال الشاذلي إذا اختلفا في القدر الذي أوجب هل هو الثلث فأكثر أو دونه فقول البائع وقيل القول قول المبتاع انتهى وظاهره ولو اتفقا على أصل الجائحة وهو خلاف ما مر عن الفاكهاني * ولما جرى ذكر البائع والمشتري في هذا الفصل كأن قائلًا قال له في الحكم إذا اختلفا في جنس الثمن أو نوعه أو قدره أو غير ذلك فعقد ذلك فصلا فقال (فصل) إن اختلف المتبايعان في جنس الثمن أو نوعه حلقا أو فسخا (ش) يعني إن المتبايعين بالنقد أو بالنسيئة إذا اختلفا في جنس الثمن أو المثلث كبعث بدنانير ويقول الآخر بطعام أو أسات في حنطة وقال الآخر في حديد أو اختلفا في نوع الثمن أو المثلث كبعث بذهب وقال الآخر بفضة أو بقمح وقال الآخر بشعير أو اختلفا في صفته كقول البائع لحائطه شرطت فخلات أختارها غير معينة وقال المشتري بل معينة فإن المتبايعين يتخالفان أي يخالف كل منهما على نفي دعوى صاحبه مع تحقيق دعواه ويتفاسخا إن حكم به كما يأتي

(قوله وهو خلاف ما مر الخ) وجه ذلك أن الفاكهاني يفيد أن القول قول المشتري في حال اتفاقهما باتفاق وكلام الشاذلي حكى فيه قولين والظاهر ما قاله الفاكهاني لأنه إذا صدقه على أصل الجائحة فصار علم القدر لا يدرك إلا من جهة المشتري على أنه لا يحتاج لقوله وظاهره لأن الاختلاف على هذا الوجه لا يكون إلا كذلك

أي لذات أو منفعة بنقد أو غيره تنسبة متبايع كترادف ومترادفان لا تمتية مبتاع ولا بائع الذي هو بالهمل لا علال فعله وهو باع بخلاف متبايع فإنه بالياء أعزم علال فعله وهو تبايع (قوله في جنس الثمن أو المثلث) فيه إشارة إلى أن المصنف أراد بالثمن العوض فيشمل الثمن كاشمل الثمن (قوله كبعث بذهب) مثال الاختلاف في الثمن وقوله أو بقمح البائع يعني في إشارة إلى الاختلاف في نوع الثمن (قوله أو اختلفا في صفته) في جد عجم عن المدونة أن اختلفا في الصفة فالقول قول البائع إن انتقد مع عينه وإن لم ينتقد فلا مبتاع أي بعينه ابن نابي هو المشهور ثم إنك تجير بأن هذا لا يأتي إلا على أن المستثنى مشتري لا على أنه مبيع

(قوله وتفاصيل) أي ما يمكن فيه المناصاة وهو القيمة (قوله لمنكره) كان البائع أو المشتري (قوله أو في الاجل الخ) وأما إذا اختلفا في أصل الاجل فبإتفاق عند قوله وإن اختلفا في انتهاء الاجل (قوله بأئمن الذي وقع عليه البيع) ظاهره أن هذا الثمن متفق عليه مع أن المتنازع في الثمن فلا اتفاق وبلواب أن المراد بأئمن الذي وقع عليه البيع ما يحكم به أهل المعرفة وهو ما قاله المشتري فيما إذا كان هو الاشبه وما قاله البائع فيما إذا كان هو الاشبه (قوله أنهم متنازعان في قدر الرهن الخ) أما اختلفا فهم ما في قدر الرهن فظاهر وأما الحمل كأن يقول البائع الضامن اثنان وقال المشتري بل واحد (قوله كالحكم في الاختلاف) أي الفسخ سواء كانت قائمة أو فائتة وقوله لأن الرهن الخ هذه العلة ناتجة العكس لأنها إذا كان للرهن حصصة من الثمن آله مر إلى أن الاختلاف في قدر الثمن فيفصل فيه بين قيام السلعة وبين مواتها كما يأتي والمعول عليه ما تقتضيه العلة حكم الاختلاف في قدر الثمن (قوله لأن الرهن الخ) ينتج خلاف هذا وإن كان الاختلاف في القدر (قوله) (١٩٦) لاقتضى) ولعل الفرق بين الخمسة وما تقدم أول الفصل أن الاختلاف

في جنس الثمن أو نوعه
اختلاف في ذاته فلذا
فسخ مطلقا بخلاف
الجنس فإنه اختلاف في شيء
زائد على الذات أما الرهن
والجيل والاجل فظاهر
وأما في قدره في مضمون فلا
اتفاقهما على أصل كل صير
الزائد المختلف فيه كأنه زائد
على أصل الذات (قوله ان
حكمه) أي بالفسخ قيد في
الفسخين جميعا فهو راجع
للبيع عند ابن القاسم
ولسحقون وابن عبد الحكم
الفسخ بنفس التحالف
وتنبيه يستثنى من
قول المصنف ان حكمه
ما اذا كان الفسخ بسبب
التجاهل فيفسخ بلا حكم
على ظاهر اطلاقهم قاله
عج فيما يأتي (قوله فلا ينافي
الحج) من يثبت بقوله مادام

التنازع (قوله على أن الخ) للاستدراك أى فلا يحتاج للتقييد بقولنا مادام التنازع موجودا الخ
ثم أقول لا معنى للفسخ الا لخلال البيع وترجيح السلة لبائعه وهذا موجود في الاقالة (قوله لا بنفس التحالف) معطوف على قوله ان
حكم به أى حلف وفسخ بالحكم لا بنفس التحالف (قوله فائدة الخلاف) لم يذكروا خلافا فيما ذكرنا قال أولا ان حكمه على المشهور لا فاده
(قوله مجهول فسخ) أى انهما منصوبان على الحال من نائب فاعل فسخ او على نزاع الخلاف أى حال كون الفسخ ظاهرا وباطنا أو في
ظاهر وباطن ثم أقول وعلى كلام ز فظاهر وباطن منصوبان على نزاع الخلاف فتدبر ومعنى الفسخ في الظاهر أن يمنع تصرف البائع في
المبيع فيما بينه وبين الخلوين ومعنى الفسخ في الباطن أنه يمنع تصرفه فيما بينه وبين الله (قوله وظاهره في حق الظالم والمظلوم) هذا هو
المعتمد (قوله وفي حق الظالم الخ) معطوف على قوله في حق المظلوم ظاهر فقط حتى الخ فاصله أنه يقول بالتفصيل في فواته فالفسخ في حق
الظالم ظاهر او باطنا أو المظلوم فهو ظاهر فقط وعند العوفي ان البائع اذا ظفر بالثمن باطنا لا يجوز له أخذه ولو قلنا انه ظاهر في حق المظلوم

فقط وكان البائع هو الظالم لكان يجوز له أخذ الثمن خفية فقوله وثمرة ذلك الخ أي وقد علت ثمرة أو ضح من ذلك (قوله فلا يحل له وطؤها) أي على الضعيف (قوله وهل يحل الخ) هذا كله على الضعيف (قوله وليس للبائع الخ) هذا أيضا على الضعيف وأما على المعتمد فلا من ظاهر من أنه لا يحل له الوطء ويحل للبائع وقوله أولا لأنه أخذ الخ هذا هو الظاهر المعمول به كما أفاده بعض الشراح وتقر به روجه الله فيما نقله عنه بعض تلامذته حيث قال قوله فلا يحل له وطؤها هذا مبني على القول الضعيف أما على الراجح من أنه يفسخ في حق الظالم والمظلوم ظاهرا وباطنا فيجوز للبائع وطؤها وهو ظاهر وأما المبتاع فلا يحل له وطؤها نظر الفسخ في حقه ظاهرا وباطنا على المعتمد ونظرا إلى كونه قبض ثمنه اهـ والحاصل أن القولين متفقان على أنه يفسخ في حق الظالم ظاهرا وباطنا والخلاف في المظلوم فالمعتمد الفسخ في حقه ظاهرا وباطنا والمقابل يقول بالفسخ ظاهرا فقط دون الباطن فان قلت اذا كان الفسخ في حق الظالم ظاهرا وباطنا على القولين فلم يحل له الوطء بل حكتم بالمنع على الضعيف فالجواب أنه نظر إلى كون البيع لم يفسخ في حق المظلوم الذي هو المشتري في الباطن بل في الظاهر فقط فقد مناجب الخطر على جانب الإباحة (قوله فالتشبيه في الفسخ وفيما يترتب عليه) المفهوم من مقتضى التفريع أن ما يترتب عليه هو إعادة السلع على ملك البائع ولو قطع النظر عن ذلك لقل ان ما يترتب على ذلك فيه القيمة مع الفوات (قوله ان فات) راجع للصدق والخلف أي فاثبت (١٩٧) المبتاع ولو بحواله سوق أو بيد البائع لان ضمانهم من المشتري فيهما (قوله حيث أشبه

أشبه البائع أم لا) المراد وقع من المشتري شبه سواء حصل من البائع شبه أم لا والتعبير بالفعل التفضيل يوهم أن البائع اذا كان أشبهه من المشتري فالقول قوله أو مساويا للمشتري في التشبيه فالقول قوله التشبيه في القول قوله وليس كذلك وظهر من ذلك أن أفعل التفضيل ليس على بابه وان المراد بقوله أشبهه أي حيث كان مشبها ويعتبر في التشبيه حال المبيع زمانا ومكانا (قوله فالقول قوله يمين) فان نكل فالقول قول البائع ان حلف فان نكل أيضا فسخ لان نكلولهما كحلفهما (قوله وردت قيمة

فلا يحل له وطؤها وهل يحل للمبتاع وطؤها اذا ظفر بها أو أمكنه ذلك أولا لأنه أخذ ثمنه الذي دفعه فيها و مراعاة لمن يقول بالفسخ في حق المظلوم باطنا أيضا وليس للبائع الظالم اذا فسخ البيع ورد له المبيع أن يبيعه واذا حصل له ربح ليس له تملكه (ص) كتنا كلاهما (ش) يعني أن المتبايعين اذا نكلا عن الخلف فان البيع يفسخ ظاهرا وباطنا ان حكم به كما اذا حلفا وتعود السلعة على ملك البائع حقيقة وأما من حلف فانه يقضى له على من نكل فالتشبيه في الفسخ وفيما يترتب عليه (ص) وصدق مشترادعى الاشبه وحلف ان فات (ش) تقدم أن الحكم بالفسخ في المسائل الخمس مقيد بقيام السلعة وأما مع فواتها بيد المشتري أو البائع فان المشتري يصدق بيمينه حيث أشبه أشبه البائع أم لا ويلزم البائع ما قال المشتري فان انفرد البائع بالتشبيه فالقول قوله يمين ويلزم المشتري ما قال وان لم يشبها حلفا وفسخ وردت قيمة السلعة يوم بيعها (ص) ومنه تجاهل الثمن وان من وارث (ش) أي ومن حكم الفوات في التبدئة بالمشتري لامن كل الوجوه التجاهل في الثمن بأن يقول البائع لا أدري بما وقع البيع به ويقول المشتري لا أدري بما وقع البيع به فانهم ما يتحالفان ويبدأ المشتري ويفسخ البيع بينهما وترد السلعة ان كانت قائمة فان فاتت بيد المشتري بحواله سوق فاعلى لزوم رد قيمتها يوم البيع ووارث كل واحد منهما يقوم مقام مورثه فيتحالفان ويفسخ البيع وترد السلعة ان كانت قائمة فان فاتت لزوم رد قيمتها يوم البيع

السلعة يوم بيعها) هو معنى الفسخ لان الفرض أن السلعة فانت ومحل رد القيمة اذا كان المبيع مقوما وورد المثل في المثلي كافي شب وفي عب مضى بالقيمة في المقوم والمثلي الا السلم فسلم وسط انتهى والموافق للقواعد الاول (قوله ومنه تجاهل الخ) ظاهر المصنف أن التجاهل مفيت واذا كان مفيتا ففيه القيمة سواء فانت السلعة أم لا مع انه ليس كذلك فأجاب الشارح بقوله أي ومن حكم الفوات في التبدئة بالمشتري لامن كل الوجوه والمراد بالتبدئة المتقدمة حلف المشتري بدون سبق البائع بالحلف عليه ولا شك أن المشتري في الفوات يحلف مع شبهه بدون سبق البائع عليه وليس المراد بالتبدئة حقيقة المفيدة أن كلا منهما يحلف والذي يحلف أولا هو المشتري لانه في حالة الفوات مع التشبيه يحلف المشتري فقط (قوله أي ومن حكم الفوات) المراد بالحكم المحكوم به والاضافة للبيان أي محكوم به هو الفوات أي فالتجاهل من أفراد الفوات حكما أي ويحتمل أن يقدر مضاف في قوله التجاهل أي حكم التجاهل (قوله فانهم ما يتحالفان ويبدأ المشتري) أي يحلف كل انه لا يدري قدره ونكلولهما كحلفهما وكذا نكل أحدهما فقط فيما يظهر ويحلف كل على تحقيق دعواه فقط ولا يتصور حلفه على نفي دعوى خصمه لقول كل لا أدري وظاهر إطلاقه كغيره أنه لا يحتاج الفسخ لحكم فان قيل اذا كان حلف أحدهما كنكلولهما يكون الحلف لا فائدة فيه لان الفسخ حاصل على كل حال فالجواب أن فائدة ذلك شدة الارهاب لتحقيق عدم علمهما معا ولا احتمال أن أحدهما يعترف بالعلم بقدر الثمن لانه يصدق مدعى العلم (قوله فان فاتت الخ) هذا محمول على ما اذا كان التشبه من جهة المشتري أشبه البائع أم لا أو البائع فقط وشيأ في زيادة تفصيل على ذلك فهذا كلام محمل (قوله يوم البيع) قال بعض ينبغي أن يقال ضمنها المشتري وفي حواله إشارة إليه وهو ظاهر في المثلي وكذا المقوم لشبه

البيع هنا بالفساد إذا لم ير ضرر أحدهما بما قال الآخر (قوله ابن يونس انما بدئ بورثة المبتاع) لا يخفى أن كلام المصنف في الجهل من البائع والمشتري ثم قل الشارح ووارث كل واحد يقوم مقام مورثه فالمتناسب لذلك أن يقول ابن يونس انما بدئ بالمشتري الخ أي وورثته يعطون حكمه قلت أن أصل النص أنما هو في جهل ثورته في أن ورثة المشتري تقدم باليمين ثم جعل ابن يونس جهل المتبايعين كذلك أي في تقدم المبتاع بالخلف عند الجدل فتدبر (قوله أن لو فانت السلعة في أيديهم) أي في ملكهم وليس المراد أنها في حوزهم لأن الحكم متحد سواء كانت في حوز البائع أو المشتري (قوله فأشبهه أن لو فانت السلعة الخ) أي والقاعدة أن الفوات بوجوب تبذره المشتري أي أنه الذي يحلف إذا كان عندك شبه أشبه البائع أم لا (قوله صدق مدعي العلم فيما يشبه) حلف الآخر أو نكل فإن نكل فيفسخ البيع وإن لم يشبه مدعي العلم وحلف فهل يأخذ ما حلف عليه سواء حلف الآخر أو نكل وهو الظاهر هذا كله مع الفوات وأما مع القيام فان حلفا أو نكلا أو نكل مدعي العلم فقط ففسخ البيع وردت لما لكها ان كانت قائمة وقيمة ان كانت وان حلف مدعي العلم مضى بما حلف عليه وهذا في العاقلين وكذا (١٩٨) بين ورثتهما أو ورثة أحدهما مع العاقد كما أفاد ذلك شب (قوله

يعني أن المتبايعين إذا اختلفا الخ) حصل عب وشب بخلاف ذلك وحاصله أنهما إذا اختلفا في قدر الثمن يبدأ البائع اتفاقا وجوبا فان اتفاقا على قدر الثمن واختلفا في قدر المبيع بدئ المشتري وقيل البائع والظاهر أنهما إذا اختلفا في كل من الثمن والمثلين فالظاهر تبذره البائع الخ (قوله فيجبر الحاكم المشتري الخ) أي عند التنازع فالمشتري أراد أن يحلف أولا والبائع يريد أن يحلف أولا (قوله فالقول ما قال البائع) وجه الدلالة أنه يرجع جانب البائع وان كان في موضوعا ترجيح جانبه في الحلف وفي الحديث ترجيح جانبه فيما قاله (قوله توجيه تبذره المشتري) لا يخفى أن توجيهه المشتري لم يتقدم وإنما تقدم توجيه الورثة والجواب أن ما جرى في الورثة يجري في المشتري (قوله مع

ابن يونس انما بدئ بورثة المبتاع باليمين إذا تبحر بالاثمن لان جهلة الثمن عندهم كالفوات فأشبهه أن لو فانت السلعة في أيديهم وإذا ادعى أحدهما علم الثمن وجهله الآخر صدق مدعي العلم فيما يشبه أي بيمينه (ش) وبدئ البائع (ش) يعني أن المتبايعين إذا اختلفا في وجه من الوجوه السابقة ما عدا مسألة تجهل الثمن وقلنا انما يمتنع الفان فالشهور ان البائع هو الذي يبدأ باليمين لانه مطالب بالاثمن فيجبر الحاكم المشتري على تبذره البائع بالخلف لقوله عليه الصلاة والسلام فالقول ما قال البائع ولان الأصل استحباب ملكه والمشتري يدعي اخراجه بغير ما رضى به وورثة البائع يتزولون منزلته وتقدم توجيه تبذره المشتري وورثته باليمين حال التماهل بالثمن (س) وحلف على نفي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه (ش) يعني اذا قلنا يتعاقب فالشهور أنه لا بد أن يحلف كل منهما على نفي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه فاذا ادعى البائع مثلاً انه باع بعشرة وقال المشتري بثمانية فان البائع يقول ما بيعت بثمانية ولقد بعته بعشرة والمشتري لم اشتريها بعشرة ولقد اشتريتها بثمانية لانه لا يلزم من نفي البيع بثمانية أن البيع بعشرة لا محتمل انه بتسعة وان شاء أتى بأداة الحصر مقدما للنفي فيقول البائع ما بيعت الا بعشرة والمشتري ما اشتريتها الا بثمانية (س) وان اختلفا في انتهاء الاجل فالقول لمنكر النقص (ش) يعني أن المتبايعين إذا اختلفا في الاجل وعلى قدره واختلفا في انقضائه كأن يقول البائع عند هلال شوال كان البيع الى شهر أو لهلال رمضان فقد انقضى والمشتري يقول بل أوله نصف رمضان فلم ينقض فالقول عند عدم اليقينة ومع فوات المبيع لمنكر النقص ان أشبهه مع يمينه سواء أشبهه غيره أم لا وان أشبهه غيره فقط فالقول قوله وان لم يشبهه واحد منهما فالظاهر انها متماثلة الفان ويغرم القيمة وأما مع عدم فوات المبيع فانهما يتحالان ويتفاسخان وتقدم ما اذا اختلفا في قدر الاجل وسيأتي في باب الاقرار ما لو اختلفا في

تحقيق دعواه) أي دعوى نفسه فيقدم النفي على الاثبات (قوله فان البائع يقول الخ) فالقول على الاثبات على النفي فان عينه لا تعتبر ولا بد من اعادتها كما قال ابن القاسم رحمه الله قال سند وجوزنا الاثبات هنا قبل نكول الخصم لانه تبع للنفي ولذا لو كانت على الاثبات فقط في غير هذا الموضع فانه انما تكون بعد نكول الخصم انتهى * (قبيه) * قوله مع تحقيق دعواه مبنى على ضعف وهو أن اليمين ليست على نية الحلف والا فلا حاجة الى حلفه على تحقيق دعواه أفاده البدر رحمه الله تعالى (قوله وان شاء أتى بأداة الحصر الخ) ومثل ذلك لنظ فقط والحاصل أن أداة الحصر لنظ فقط قائم مقام النفي والاثبات (أقول) ظاهراً انه لو قال المشتري والله اني اشتريتها بثمانية لا يكفي لان العدد لا مفهوم له لكن مقتضى هذه العلة انه لو قال ما اشتريتها بعشرة ولقد اشتريتها بثمانية لا مفهوم له مقتضى هذه العلة انه لا بد من الحصر ولا يكفي نفي دعوى صاحبه وتحقيق دعواه وان قلنا أن العدد لا مفهوم له اذاً أن قوله اني اشتريتها بثمانية يكفي مع أنه لا يكفي فلا حرج مشكل (قوله وان اختلفا الخ) فان أقام كل يمينه على دعواه علم بيمينه البائع لتقدم تاريخها (قوله عند هلال) طرف ليقول لا لبائع (قوله وسيأتي في باب الاقرار الخ) حاصله أنه اذا كان اختلافهما مع قيام البيع

أصل

تحالفوا وتفاسخا لا يعرف به ومع فوائده يعمل بالعرف أيضا فإذا لم يكن عرف صدق المبتاع بيمينه ان ادعى أمدا فريلا لا يثبت فيه فان ادعى أمدا بعد اصدق البائع بيمينه (قوله لا يعرف الخ) ثم ما ذكره المصنف بعد قوله لا يعرف مخالف لما في الباب من قوله ان اختلفا في القبض فالاصل بقاء كل عوض بيد صاحبه فان قامت بينة أو ثبت عرف عمل عليه وهو المطابق لما تجب به الفتوى فكان على المصنف الاقتصار عليه ويترك ما ذكره من التفصيل الذي بعضه مخالف لهذا بان يقول عقب قوله لا يعرف فيعمل بدعوى موافقته ويحذف ما عداه كثرت قيمته أو قلت (قوله كلحم أو بقل الخ) (١٩٩) مثلها كغيرهما مما كثرت قيمته كالخوخ والغنب

حيث كان العرف فيهما كالعرف في اللحم والبقل هذا هو المعتمد وما في بعض العبارات مما يخالف ذلك محمول على عدم العرف (قوله والا فهل الخ) أي والعرف الدفع قبل البينة به (قوله فهل يقبل الخ) وجهه بأن من حق البائع أن لا يدفع سلعة له للمبتاع حتى يقبض ثمنه فدفعها له دليل على أخذه الثمن وقوله أولا وجهه بأن المبتاع مقر بالقبض متدع الدفع (قوله اذا أقر على نفسه) أي وأشهد بذلك فهو إشارة لحل المصنف خلافا لمن يشترط انهازا ثمرة (قوله والمبادرة هنا الخ) في شب خلافه وهو ان ذلك معتبر من وقت الاشهاد ويمكن الجمع بأن يحمل كلام شارحنا على ما اذا كان يوم البيع هو يوم الاشهاد وأما اذا اختلف فالعبرة بيوم الاشهاد (قوله فان تأخر كالشهر) وانظر حكم ما بين الجمعة والشهر والظاهر ان ما قارب كلا يعطى حكم كل وأما المتوسط فالظاهر انه ليس له تحليفه (قوله وأما اذا شهد انه دفع الثمن للبائع) والفرق بين المشتري ان تعبر الزمة انما يتحقق

أصل الاجل عند قوله وقبل أجل مثله في بيع لا قرض (ص) وفي قبض الثمن أو الساعة فالاصل بقاءهما (ش) يعني وان وقع الاختلاف بين المتبايعين في قبض الثمن أو في قبض الساعة فالاصل بقاء الساعة في يد البائع والثمن في ذمة المشتري اذا الاصل بقاء ما كان على ما كان وهذا ما لم يحصل اشهاد من المشتري بالثمن بدليل ما بعده وهذا ما لم يوافق قول أحدهما العرف فان وافقه فالقول قول من وافقت دعواه العرف من مبتاع أو بائع بيمينه لان العرف بمنزلة الشاهد واليه الاشارة بقوله (لا يعرف) وقوله (ص) كلحم أو بقل بان به ولو كثر (ش) مثال لما وافقت دعوى المشتري فيه العرف والمعنى أن المشتري اذا قبض اللحم أو البقل وما أشبه ذلك وبان به أي ذهب به عن بائعه ثم اختلفا في قبض الثمن فقال البائع ما دفعت الي ثمنه وقال المشتري دفعت اليك ثمنه فان القول قول المشتري لشهادة العرف له لانه قاض بأن ذلك لا يأخذه المشتري الا بعد دفع ثمنه ولا فرق بين القليل والكثير (ص) والا فلا ان ادعى دفعه بعد أخذه (ش) أي وان لم يكن بان بما ذكره من وقوع الاختلاف بينهما بالحضرة فقال المشتري دفعت ثمنه بعد ان أخذه فانه لا يصدق لانه اعترف بمصادرة ذمته بقبض الثمن فادعاه بعد ذلك أنه دفع الثمن لا يبرئه حتى يثبت (ص) والا فهل يقبل الدفع أو فيما هو الشأن أولا أقوال (ش) أي وان لم يبرئه وادعى الدفع قبل الاخذ فهل يقبل سواء كان الشأن الدفع قبل الاخذ أو بعده وهو رواية ابن القاسم في الموازية أولا يقبل منه دعوى الدفع قبل الاخذ ولو جرى العرف بالدفع قبله وهو ظاهر قول مالك في العتبية أو يقبل فيما هو الشأن فيه الدفع قبل الاخذ لا غير وهو قول ابن القاسم في الموازية وفي قوله ان ادعى دفعه بعد الاخذ لانه على ان المشتري قبض السلعة وأما ان لم يقبض السلعة وادعى انه دفع الثمن فلا خلاف انه لا يعتبر قوله أي حيث لم يجز العرف بخلاف ذلك (ص) ولا يشهدا المشتري بالثمن مقتضى لقبض ثمنه وحلف بائعه ان يادر (ش) يعني أن المشتري اذا أقر على نفسه ان ثمن المبيع باق في ذمته للبائع فان ذلك يقتضي انه قبض الثمن وهو السلعة التي بيعت بذلك الثمن وللمشتري أن يحلف البائع انه أقبضه الثمن بشرط أن يبادر المشتري والمبادرة هنا بان يقوم بقرب البيع كالعشرة الايام فان تأخر كالشهر فليس له أن يحلف البائع وأما اذا شهد انه دفع الثمن للبائع ثم ادعى انه لم يقبض الثمن فان كان التنازع بعد شهر حلف البائع وان كان كالجمعة فالقول قول المشتري بيمينه انه لم يقبض المبيع ولا يخفى ان هذه لا تدخل في كلام المؤلف بحال وعبر بقوله اشهادا المشعر

بقبض الثمن ألا ترى انه لو تلف بسماوى انفسخ البيع في الجملة بخلاف اقباض الثمن فانه لا يتوقف على قبض الثمن أقاده عجم فيبقى نظيره وهو ما اذا شهد البائع انه أقبض المبيع ثم ادعى انه لم يقبض الثمن فالظاهر انه كاشهادا المشتري المذكور فيجوز فيه تفصيله وهو ان كان التنازع بعد شهر حلف المشتري وان كان كالجمعة حلف البائع انه لم يقبض الثمن هذا ما أقاده في شرح شب ولفظه وأما لو شهد البائع باقباض الثمن للمشتري فهل يكون ذلك كاشهادا المشتري باقباض الثمن للبائع فيجوز فيه نحو ما جرى فيه وهو الظاهر أم لا انتهى وما قلناه لا أنظر مما في عب فانه مشكل كما يعلم بالمرآة غير أنك خبير بأنه قد تقدم أن البائع اذا ادعى أن الثمن باق في ذمة المشتري فانه يقبل قوله دون عام على المعتمد كما ذكره بعض شيوخنا رحمه الله تعالى عند قول المصنف وفوته حسا ككتابة وتدير فالواجب الرجوع له دون هذا الاستظهار وبعد كتي هذا رأيت بعض شيوخنا تنبهه له فحييا بأن ما تقدم يحمل على ما اذا لم ينضم له قرينة الاشهاد كما هنا والعرف أو فحو ذلك انتهى ولكن هذا الجواب ربما يبعد انه ان الاشهاد المذكور مفقود تقرير الثمن في ذمة

المشتري وان احتمل أن يكون الموجب له تقرير غزته منه كما يفهم بالتأمل (قوله فلامفهوم له) أي بأن تقول البيضة سمعت قولك الثمن في ذمتي وان كنت لم تشهدها وقوله كاشهاد البائع قبل قبضه هذا كله حيث لم يعترف البائع بقبض البعض بعد الاشهاد بقبضه فان اعترف بقبض البعض الثمن لم يحلف له المشتري ولو بادر له بحج قوله باعتراف البائع بقبض البعض بقي نظيره وهو ما لو أشهد المشتري على نفسه بقبضه المثلث ثم ادعى أنه لم يقبضه فالظاهر تحليف البائع ان بادر والام يحلف ولو أشهد بان عقادا لم يبيع لم يكن ذلك مقتضيا لقبض المبيع وان لزم منه تعذر ذمته بالثمن (قوله بكتب الوصول) أي الذي فيه وصل من فلان كذا وكذا أجرة المنزل فاذا كان ذلك الوصول بيد المكتري وادعى القبض وادعى (٣٠٠) المكتري الذي هو الكاتب عدم القبض فالقول قول المكتري لكنهما مع

بالقصد لانه الغالب فلامفهوم له وقوله (كاشهاد البائع بقبضه) تشبيهه في الحكم وهو انه يلزم المشتري اليقين للبائع ان بادر والمعنى أن البائع اذا أشهد بقبض الثمن من المشتري ثم قام يطلبه من المشتري وقال انما أشهدت له به ثقة مني له ولم يوفني جميعه وطلب عينه على ذلك وقال المشتري أوفيتك ولي بينة ولا أحلف فان قام البائع على المشتري بالقرب فله تحليف المشتري والا فلا لان البيضة رجحت قوله وجرت العادة بمصر بكتب الوصول قبل القبض فاذا ادعى الكاتب عدم القبض حلف المقبض ولو طال الامر كما قاله الناصر اللقاني (ص) وفي البيت مدعيه (ش) يعني أن المتبايعين اذا اختلفا في البيت والخيار فقال أحدهما وقع البيع بتا وقال الآخر خيارا فان القول لمدعي البيت ولو كانت السلعة فائنة لانه الاصل في بیاعات الناس وهذا ما لم يجز العرف بخلاف ذلك بأن جرى بالخيار فقط وأما ان اتفاقا على وقوع البيع على الخيار لكن ادعاء كل لنفسه فقبل يتفاسخان بعد أيمانهم ما قبل يتحالفان ويكون البيع بتا وهذا ما لم يجز العرف بأن الخيار لا أحدهما بعينه (ص) كدعي الصحة ان لم يغلب الفساد (ش) يعني أن المتبايعين اذا اختلفا في صحة العقد وفساده فان القول قول مدعي الصحة الا أن يغلب الفساد كدعي أحدهما فسادا للصرف أو المغارسة وادعى الآخر الصحة فالقول قول مدعي الفساد ترجيح الغالب وكلام المؤلف محله مع فوات المبيع والاتحالفات فاسخا وعليه يحمل نص المواق (ص) وهل الآن يختلف بينهما الثمن فكقدره تردد (ش) ضمير التثنية يرجع للصحة والفساد وفي بعض النسخ بضمير الافراد فيرجع للصحة أي اذا قلنا ان القول قول مدعي الصحة حيث لم يغلب الفساد فهل يقبل قوله مطلقا سواء اختلف الثمن بهما أم لا أو الآن يختلف بينهما الثمن كادعاء أحدهما ببيع عبدا والآخر له مع عبدا بقى مثلا فكالالاختلاف في القدر يتحالفان ويتفاسخان حيث لم يحصل الفوات فان حصل ولو بمحوالة السوق فانه يصدق المشتري ان أشبه البائع أم لا وان انفرد البائع بالشبه صدق وان لم يشبه احلفا ولزم المشتري القيمة وما قررنا به قوله وهل من انه راجع للنطوق لا لمفهوم قوله ان لم يغلب الفساد هو الموافق لما في المواق والشيخ عبد الرحمن أي وأما اذا غلب الفساد فيكون القول قوله ويجزى على حكم الفساد ولا ينظر لكون دعواهما تؤدي للاختلاف في الثمن ولا عدمه * ولما قدم ان فوات المبيع في غير الاختلاف في الجنس والنوع يترجح به جانب المشتري ان ادعى مشبهه ولو أشبه البائع لترجحه بالضمنان والغرم وكان المسلم مشتريا والمسلم اليه باعنا به على ان الامر في باب السلم على العكس من باب بيع النقد فقال (ص) والمسلم اليه مع فوات العين بالزمن الطويل أو السلعة كالمشتري

اليقين مطلقا طال الامر أم لا (قوله كدعي أحدهما فسادا للصرف) أي سواء بين وجهه الفساد أم لا (قوله فسادا للصرف أو المغارسة) بحث في ذلك البدر بأن القول في القراض والغرم لمدعي الصحة ولو غلب الفساد انتهى (قوله فالقول قول مدعي الفساد) قال بعض الشيوخ من أهل المغرب وهذا ما لم يتقاررا على الصحة أولا (قوله وكلام المؤلف محله مع فوات المبيع الخ) في شرح شب خلافة من أن القول قول مدعي الصحة سواء كانت السلعة فائنة أو فائنة قائلا ويدل له قوله فكقدره لان الاختلاف في القدر يكون مع القيام والفوات كما سبق بل أكثر الشيوخ على هذا الظاهر واستظهره بعض الشيوخ وأنا أوافق عليه بل أقول هو المتعين (قوله وعليه يحمل نص المواق) أي القائل بالفسخ (قوله بضمير الافراد) أي بهما أي بالصحة ولا معنى للاختلاف بالصحة الا مع الاختلاف في الفساد أيضا (قوله أم لا) أي بأن يقول أحدهما ان البيع وقت نداء الجمعة بعشرة ويقول الآخر انه بعشرة في غير هذا

الوقت (قوله ببيع عبدا الخ) أي بعشرة وقوله والاخر مع عبدا أي والثمن عشرون فقد اختلف الثمن ويحتمل أن الثمن بالعين في كل عشرة ويراد بالثمن العوض فيشمل الثمن ولا شك انه اختلف الثمن في هذه وقوله والاخر له ضميره يعود على عبدا ومعنى المثال ان أحدا المتبايعين يدعي ببيع عبدا سلم والاخر يدعي ببيع ذلك العبد مع عبدا بقى (قوله فانه يصدق المشتري الخ) هذا ظاهر حيث كان المشبه مدعي الصحة فان كان مدعي الفساد فيظهر انه لا عبرة بشبهه ويتحالفان ويتفاسخان وتلزم القيمة يوم القبض لانه يبيع فاسدا هكذا قيد بعض ولكن كون التردد راجعا للنطوق آخر هذا القيد (قوله والغرم) تفسير (قوله على العكس) أي في بعض الجزئيات لان بعض الجزئيات لا يعكس فيه الامر كما يأتي في قوله والا فالبايع قد تبر

(قوله فبقواته) الباء زائدة كما هو موجود في بعض النسخ وقوله فواته جواب الشرط وهو قوله وان كان غير عين ولا يعطف قوله وان كان غير عين على قوله ان كان عينا بحيث يتسلط الفوات عليه فينحل المعنى وفواته ان كان غير عين فبقواته لانه لا حاجة له (قوله فيلزم المسلم اليه سلم وسط) وظاهره بغير عين هذا اذا كان وسطا واما اذا لم يكن الا واحدا واثنان فالحكم في الاول انه يلزم ذلك الواحد والحكم في الثاني انه يلزم الغالب بأن يكون تارة يسلم رأس المال في ارضين وتارة في ارض فيعطى الغالب منهما فان استوى السلم فيهما وهو غير ممكن عادة فانهم ما يتخالفان ويتفاسخان ويردله رأس ماله أو عوضه (قوله فيعمم الخ) أى في قوله ان ادعى مشبهاته عام في المسلم به أو فيه أو في قدر الاجل أو الجمل أو الرهن (قوله ويخصر في آخره) وهو (٣٠١) قوله وان ادعى ما لا يشبهه فيقصر على

المسلم فيه (تنبيه) فرض الكلام في فوات رأس المال لانه متى بقي يتخالفان ويتفاسخان ولوتنازعا في قدر المسلم فيه والتنازع في الجنس تقدم (قوله ان أشبه أشبه الاخر أم لا) وان أشبه مدعى القبض فالقول قوله وان لم يشبه واحد تخالفوا وتفاسخا لان قول المصنف وان لم يشبه واحد راجع للسائلين قوله مدعى موضع عقد وفوفوله والا فالبيع والظاهر أن الفسخ يحتاج لحكم (قوله فالقول قول المسلم اليه) أشار به الى أن المراد بالبائع المسلم اليه والى أن في كلام المصنف حذف شرط أى والا فالبيع ان أشبه (قوله وكلام المؤلف) أى في قوله وفي موضع عقده (قوله ما بين البحر) أى المالح والشارح بين طولها (قوله الى أسوان) بضم الهمزة وسكون السين مدينة بأعلى الصعيد وهي حدها من جهة الجنوب

بالعين فيقبل قوله ان ادعى مشبهاته وان ادعى ما لا يشبهه وسلم وسط (ش) يعنى ان المسلم اليه ينزل منزلة المشتري في باب البيع بالنقد اذا فات رأس المال بيده وفواته ان كان عينا بالزمن الطويل الذي هو منظمة التصرف فيها والانتفاع بها وان كان غير عين بان كان مقوماً ومثليا فبقواته ولو بحواله سوق على المشهور واذا نزل المسلم اليه منزلة المشتري فيقبل قوله ان اختلف مع المسلم في قدر المسلم فيه أو به أو قدر أجل أو رهن أو جمل ان ادعى مشبهاته المسلم أم لا لانه لما طال زمان العين بيده وفاتت السلعة بيده عدوا انتفاعه بذلك بمنزلة فوات السلعة المقبوضة في بيع النقد فان لم يشبهه فالقول للمسلم ان أشبه وان ادعى ما لا يشبهه حلفا وفسخ ان كان الاختلاف في غير قدر المسلم فيه بان كان في قدر رأس المال أو قدر الاجل أو الرهن أو الجمل ويرد ما يجب رده في فوات رأس المال من قيمة وغيرها فان كان الاختلاف في قدر المسلم فيه فيلزم المسلم اليه سلم وسط من سلومات الناس في بلد تلك الساعة وزمانه فان كان بعض الناس يسلم عشرة نانير مثلاً في عشرة أرا داب مثلاً وبعضهم يسلمها في ثمانية وبعضهم يسلمها في اثني عشر يلزم الوسط وهو العشرة هكذا ينبغي أن يقرر هذا المحل فيعمم في أول الكلام ويخصر في آخره (ص) وفي موضعه صدق مدعى موضع عقده والا فالبيع وان لم يشبهه واحد تخالفوا وفسخ (ش) يعنى أن المسلم والمسلم اليه اذا اختلفا في الموضع الذي يقبض فيه السلم فقال أحدهما بموضع كذا وقال الآخر بموضع كذا فالقول لمدعى موضع العقد بيمين ان أشبه أشبه الاخر أم لا لانهم لو سكتا عن ذكر موضع القبض لحكم بموضع العقد وان لم يدع كل موضع العقد بل خرجا عنه فالقول قول المسلم اليه بيمينه ان أشبه لانه غارم أشبه الاخر أم لا وان انفرد المسلم وهو المشتري بالشبه قبل قوله مع يمينه وان لم يشبه واحد منهما تخالفوا وفسخ السلم ويبدأ البائع باليمين وكلام المؤلف حيث حصل الاختلاف بعد فوات رأس المال وهل بطول الزمن أو بقبضه وهو ظاهرهما قولان وأما ان لم يفت رأس المال فانهم ما يتخالفان ويتفاسخان مطلقا (ص) كفسخ ما يقبض بمصر (ش) يعنى أن العقد اذا وقع بينهما على أن المسلم يقبض الشيء المسلم فيه في مصر فان العقد يفسخ للجهل بالموضع المقبوض فيه السلم لان مصر ما بين البحر الى أسوان الا أن يكون لهم عرف فيصح (ص) وجاز بالفسطاط وقضى بسوقها (ش) يعنى أن عقد السلم اذا وقع بينهما على أن يقبضه له بالفسطاط فان ذلك جائز لعدم الجهل ويقضى بالقبض في سوق تلك الساعة حيث حصل بينهما تنازع في محل القضاء من الفسطاط فان لم يكن لتلك السلعة سوق فانه يقبضه في أى مكان شاء المسلم اليه من الفسطاط واليه أشار بقوله (والا ففى أى مكان) أى وان لم يكن لتلك السلعة سوق ففى أى مكان من تلك البلاد قضاء برئ من عهده ويلزم المشتري قبوله في ذلك المكان ما لم يكن عرف بالقضاء

(٣٦ - خرش - خامس) وسمى الجنوب جنوبا لانه على جانب مستقبل الشرق من جهة يمينه والشمال مقابله ويجرى النيل من الجنوب الى الشمال وعرضها من أية أى العقبة الى بركة (قوله الا أن يكون لهم عرف) أى كما هو الا أن فاذ أطلق مصر لا ينصرف الى المدينة المعينة ويجرى حينئذ قوله وقضى بسوقها والا ففى أى مكان (قوله بالفسطاط) بضم الفاء وكسرها سميت بذلك لضرب عمرو ابن العاص بها فسطاطا أى خيمة حين كانت براحا وأرسل يستشير عمر في سكنها أو في اسكندرية لانها دار الملك اذئذ فقال عمر للرسول أيها ما تبلغه راحتي في أى وقت شئت فقال له يا أمير المؤمنين لاتصل الى اسكندرية في زمن النيل الا فى السفن وتصل الى المحل الذى هو به أى وقت شئت فقال لا يسكن أميرى حيث لاتصل اليه راحتي قل له يسكن حيث هو نازل

(قوله ويجوز عود الضمير الخ) حاصله أن المراد بقوله وجاز بالفسطاط أي وجاز عقد السلم بالفسطاط وأما قوله وقضى بسوقها ان رجوع للفسطاط صار من تبطا بما قبله وهو عقد السلم فيكون خاصا وان رجوع للسلعة صار مستأنفا فيكون عاما ﴿باب السلم﴾ وفي تفسير المصنف به اشعار بجواز اطلاقه من غير كراهة وهو الصحيح وروى عن عمرو ابنه كراهة تسميته سلمي لان السلم من اسمائه تعالى وانما يقال سلف وتسليف وسلفه وبذلك عبر في الموطن ورد بان الذي من أسماء الله السلام لا السلم (قوله خصوصا) أي في قوله والمسلم اليه وقوله وعموما أي في قوله ان اختلف المتبايعان الخ (قوله أن يعقبه) أي ما مر وقوله به أي بالسلم (قوله في أن كلامهما) أي اتفاقا في ذلك المعنى وان اختلفا في الحقيقة وقوله اثبات أي ذواتا ثبات (قوله مبذول في الحال) في العبارة حذف أي مبذول عوضه (قوله ولذا) أي ولاجل كونه اثبات مال في الذمة مبذول عوضه في الحال (قوله ولذلك) أي ولاجل تسليم الثمن (قوله سمي سلفا) أي لما قاربه من تقدم رأس المال والمتقدم يقال (٣٠٣) له سلف وقوله ومنه الصحابة سلف صالح أي ومن السلف أي ومن جزيئات

السلف الصحابة لتقدمهم والحاصل أن السلف كل تحت جزيئات (قوله بوجوب عبارة ذممة) أخرج بذلك شراء الدين لان شراء الدين لم يوجب عبارة ذممة لوجوب تقدم تجارتهم فيه (قوله أخرج به بيعة الاجل) أي بالمعنى الاضافي لا بالمعنى الاسمي فعلى هذا الوبايع حمارا بعشرة أثواب الى شهر كذا على صفة كذا يقال له سلم (قوله أخرج به السلف) أي جزيئات جزيئات السلف لا كل أفراد السلف (قوله واعتنى المؤلف بذكر شرطه) أي لا بتعريفه (قوله قبض رأس المال) هذا تركيب اضافي معناه بحسب الاصل رأس المسلم فيه فقصود في المال المسلم فيه هذا بحسب الاصل والا فلا ان صار اسما للمجمل (قوله عطف على قبض بحسب معناه) لا يخفى ان الاشكال باق فالأولى أن يقول شرط المسلم أن يكون مقبوضا حقيقة أو حكما (قوله بحسب معناه) المناسب أن يقول بحسب المعنى لا بحسب معنى

بجعل خاص فيعمل به وقوله بالفسطاط هو مثال وأنت الضمير في سوقها نظرا الى البلد ويجوز عود الضمير على السلعة وهو أحسن لانه أعم من السلم فيشمل من أكرى على حل سلعة * ولما جرى ذكر شيء من مسائل السلم فيما مر خصوصا وعموما ناسب أن يعقبه به وهو والسلف واحد في أن كلامهما اثبات مال في الذمة مبذول في الحال ولذا قال القرافي سمي سلفا لتسليم الثمن دون عوضه ولذلك سمي سلفا ومنه الصحابة سلف صالح لتقدمهم وحده ابن عرفة بقوله عقد معاوضة يوجب عبارة ذممة بغير عين ولا منفعة غير مماثل العوضين وقوله بغير عين أخرج به بيعة الاجل وقوله ولا منفعة أخرج به الكراء المضمون وقوله غير مماثل الخ أخرج به السلف واعتنى المؤلف بذكر شرطه فقال

﴿باب شرط السلم قبض رأس المال كله أو تأخيره ثلاثا ولو بشرط﴾

(ش) أي شرط عقد السلم أن يكون رأس المال فيه مقبوضا بالفعل أو مافي حكمه كتأخيره ثلاثا أيام ولو بشرط انما قارب الشيء يعطى حكمه فقوله أو تأخيره عطف على قبض بحسب معناه فبين به ما هو في حكم المقبوض ففي كلامه الاشارة الى أمرين أحدهما أن مافي حكم المقبوض كالمقبوض والثاني بيان مافي حكمه وبه يندفع ما قيل ان ظاهر كلامه ان التأخير المذكور من شروط السلم ويحتمل أن يقال ان أو بمعنى الواو وتأخير فاعل بفعل محذوف أي ويجوز تأخيره ثلاثا فاهو من عطف الجمل أو يقال ان الشرطية ملاحظة من حيث كونه ثلاثا أي عند ارادة التأخير لا بد أن يكون ثلاثة أيام وهذا ما لم يكن أجل السلم كيومين وذلك فيما اذا شرط قبضه ببلد آخر والا فيجب أن يقبض رأس المال في المحاسن أو بالقرب منه (ص) وفي فساد بالزيادة ان لم تكثر جذا تردد (ش) يعني أنه اذا أخر رأس مال السلم بغير شرط وهو نقد أكثر من ثلاثة أيام أي حيث لم يبلغ حلول المسلم فيه هل يفسد بذلك لانه ضارع الدين بالدين أولا يفسد لانه تأخير بغير شرط أقوال المتقدمين أما ان كثرت الزيادة جذا بان أخر الى حلول أجل السلم الذي وقع عليه العقد فانه لا يختلف في فساد وكذا لو كان التأخير بشرط والمعتمد من الطرق فساد السلم بالزيادة على الثلاثة أيام ولو قلت سواء كانت بشرط أو بغيره كما يفيد

المعطوف وحده ولا معنى المعطوف عليه كما يظهر بالتأمل

﴿كلام﴾ (قوله بيان مافي حكمه) وهو الثلاثة أيام (قوله ويحتمل الخ) لا يخفى ما يلزم على ذلك من التناقض لانه أولا شرط القبض ثم حكم بمناقبه بقوله ويجوز وقوله أو يقال لا يخفى ان هذا يأتي مع أو فهذا الجواب بعيد غاية البعد أقول ولا حاجة لهذا كله لان المعنى شرط السلم أحدهما لا بغيره وهو كلام مستقيم (قوله لانه ضارع الدين) أي شابه الدين بالدين أي ابتداء الدين بالدين (قوله أقوال المتقدمين) المناسب أن يقول قولان (قوله فانه لا يختلف في فساد) بل الخلاف في ذلك أيضا ونص بعضهم وتأخير بغير شرط انه كان عننا الى أجل السلم قال ابن القاسم مرة بفسد ثم رجع فقال لا يفسد ان لم يكن بشرط وبه قال أشهب (قوله والمعتمد من الطرق) لا يخفى أن المناسب أن يقول من القوابل لان المصنف انما حكى تردد الاعنى قوابل كما ظهر نعم تظهر الطرق أي الاقوال على ما قلنا قرر ببيان النص ثم

أن قوله والمعتمد من الطرق منصب على المجموع فلا ينافي أن البعض مثقف عليه (قوله لما يؤخر) أي لزم أن يؤخر رأس المال إليه فالصفة جارية على غير من هي له فهو على المذهب الكوفي من جواز في الفعل (قوله بشرط الخ) اعلم أن شرط النقد مفسد حصل نقد بالفعل أم لا كان مما يعرف بعينه أم لا حذف الشرط أم لا وأما النقد تطوعاً بخلافه فما يعرف بعينه كحيوان وعرض وان لم يسترده فان لم يعرف بعينه أفسده ان لم يسترده فان استرده ولو بعد مضي زمن الخيار خلافاً للبعض الشراح صح (قوله شرط في الثاني) وهو المسلم فيه انظر ذلك فان العلة جارية في الجميع وغير واحد لم يقيد بذلك القيد فاعله غير مرضي (قوله بناء الخ) هذا يفيد أن منفعة المعين كالنقد فتعطي حكمها واستظهره الشيخ أحمد الزرقاني ومال إليه الشيخ سالم واستظهر عب أنه لا بد من قبض ذي المنفعة قبل ثلاثة أيام ان لم تكن منفعة حيوان فيجوز تأخير قبضه بلا شرط أكثر من ثلاثة أيام قياساً على ما اذا كان هو رأس مال (أقول) وهو غير ظاهر لان غير الحيوان العرض وهو مثل الحيوان (قوله كقبض) (٣٠٣) الكاف زائدة (قوله اذا لم يشرع فيها والا جاز)

هذا قاله اللقاني وغيره اللقاني

وغيره بعد أن علل بقوله

لان كالي بكالي ذكر مانصه

فقال وظاهر هذا المتع

سواء شرع فيها أم لا وانظر

هل يقيد بما اذا لم يشرع كما

في الاجارة اذ جعلها لاهلها

قبض الاوائل كقبض

الاواخر ام لا انتهى وأما

عج فتع ولومع الشروع

فان لا ولعل الفرق أن المشاحة

في بيع الذوات كالسلم أشد

من المشاحة في بيع المنافع

وينبغي الجواز فيما اذا كانت

المنافع تنقضي في المدة التي

يجوز تأخير رأس المال اليها

فالخاص بالأن المقالات

ثلاثة مقالة اللقاني ومقالة

عج والمتردد وأقول بعد ذلك

انه يلزم على كلام اللقاني

الذي تبعه شارحنا أنه لا فرق

بين المعين والمضمون في انه

كلام ح (ص) ويجوز بخيار لما يؤخر ان لم ينقد (ش) يعني ان الخيار في السلم جائز أي يجوز أن يجعل أحدهما صاحبه أولاً بخبر الخيار في امضاء عقد السلم أو رده بشرطين الاول أن يكون ذلك ثلاثة أيام فأقل وهو الاجل الذي يجوز تأخير رأس المال اليه بالشرط فلا يجوز الزيادة على ذلك سواء كان رأس المال عيناً أو غيره اذ لا يجوز التأخير أكثر من ثلاثة أيام بشرط ولا غيره الثاني أن لا يتقدر رأس المال في زمن الخيار بشرط ولا تطوع لانه لو تنقد وتم السلم لكان فسخ دين في دين لا عطاء المسلم اليه سلعة موصوفة لاجل عاتق في ذمته وهو حقيقة فسخ الدين في الدين وظاهر قوله وجاز بخيار المسلم أو السلم اليه أو لغيرهما وسواء كان الخيار في رأس مال السلم أو في المسلم فيه الا أن قوله ان لم ينقد بشرط في الثاني وأما الاول فلا وقوله بخيار أي وجازت معاقبة السلم حال كونه ملتبساً بخيار للاجل الذي يجوز تأخير رأس المال اليه (ص) وبمنفعة معين (ش) يعني أنه يجوز أن يكون رأس مال السلم منفعة ذات معينة كخدمة عبده أو دابته مدة معلومة بناء على أن قبض الاوائل كقبض الاواخر وهذا بخلاف أخذ المنافع عن الدين فانه لا يجوز لانه فسخ دين في دين وفي السلم ابتداء دين بدين وفسخ الدين في الدين أضيق من ابتداء الدين بالدين وسواء كانت المنافع تنقضي مع الاجل أو قبله أو بعده قاله ابن عاتق واحترز بالمعينة من المنافع المضمونة فلا يجوز أن تكون رأس المال لانه كالي بكالي كما اذا قال المسلم للمسلم اليه أحلك الى مكة بأربعة في ذمته تدفعه لي في وقت كذا اذا لم يشرع فيها والا جاز لان قبض الاوائل كقبض الاواخر كما في الاجارة (ص) ويجوز ان (ش) يعني أنه يجوز أن يكون رأس مال السلم جزاء بشرطه * ولما تكلم على شرط رأس المال العين وان تأخيره أكثر من ثلاثة أيام بفسده كحكم غيره بقوله بالعطف على فاعل جاز (ص) وتأخير حيوان بلا شرط (ش) يعني أن رأس المال اذا كان حيواناً فانه يجوز تأخيره بلا شرط من غير كراهية ولو الى حلول اجل السلم أمام شرط التأخير فلا يجوز أكثر من ثلاثة أيام بفسده كالعين قاله في الجواهر (ص) وهل الطعم والعرض كذلك ان كيل وأحضر أو كالعين تأويلان (ش) يعني أن رأس مال السلم اذا كان طعاماً أو عرضاً ككيل الطعام وأحضر العرض في مجلس

ان شرع أجزاء ولا ويراد الشروع حقيقة أو حكماً وذلك لان الشيخ أحمد جعل منفعة المعين كالعين وأقول والتعليل بقوله لانه كالي بكالي معناه لانه ابتداء دين بدين واذا كان كذلك فيصح مع الشروع حقيقة أو حكماً كالشروع في الثلاثة الايام فظهر من هذا كله انه لا يكون لقوله أو بمنفعة معين مفهوم الاعلى كلام عج لاعلى كلام شارحنا التابع للفقاني وقول شارحنا لانه كالي بكالي يفيد أن الجواز مع الشروع حقيقة أو حكماً وهو تابع للتوضيح فان التوضيح قال واحترز بالمعينة من المنافع المضمونة فلا يجوز أن تكون رأس المال لانه كالي بكالي انتهى والخاص بالأن مقاد التوضيح أي من تعليله بقضي صحة كلام اللقاني لكن يلزم أن يكون المضمون والمعين سواء فلا يكون التقييد بالمعين معني ولا معني لقول التوضيح واحترز بالمعينة الخ والذي يلحق بالتقييد بالمعينة الرجوع لكلام عج (قوله بشرطه) أي المتقدمة في قوله ان يرى الخ ولو قد استدام سكو كالحديث يجوز بيعه جزاء وذلك في مشاعل به ورتنا فقط (قوله فلا يجوز أكثر من ثلاثة أيام) أي لانه يبيع معين بتأخير قبضه

(قوله هل يجوز تأخيرهما بلا شرط) وأما مع الشرط فلا يجوز فيمأزاد على ثلاثة أيام (قوله إلا أن يحمل الخ) الاستثناء منقطع وكأنه يقول وليس المراد التشبيه في التحريم كما هو ظاهره فيحمل على أن المراد التشبيه في مطلق النهي (قوله راجع لقوله فسد ما يقابله) أي وليس راجعاً للجميع (قوله كما عند سحنون) هو الذي عليه الناس فهو المعتمد (قوله وظاهرهما) فيها لابن القاسم وإن أصاب المسلم إليه رأس المال نحاساً (٣٠٤) أو رصاصاً بعد شهر أو شهرين فله البذل ولا ينقض السلم لكن سحنون هو العالم بها

ومشى في الشامل على قول سحنون (قوله بما إذا قام بالبذل الخ) فإن لم يقم بالبذل بان رضى بالزائف أو سأل من عوضه لم يفسد ما يقابله ويقيد بما إذا لم يدخل عند العقد على تأخير ما يظهر زائفاً تأخيراً كثيراً وكان رأس المال عينا فإن دخلاً عند العقد على تأخير ما يظهر زائفاً تأخيراً كثيراً ففسد السلم كله لأن فيه الكالئ بالكالئ كدخولهما على تأخير بعض رأس المال كثيراً فإن كان غير عين وأطلع فيه على عيب فينقض السلم إن وقع على عينه فإن وقع على موصوف وجب رده مثله انظر شب (قوله كطعام من بيع) أي لا من قرض فلا يجوز التصديق فيه (قوله والنقص) الواو بمعنى أو بدليل أو المذكورة (قوله لا بتصديق) فيرجع في المضمون مثله وفي المعين يحط بقدره من الثمن (قوله أو يقوم للآخذينة) أي أو كانت البينة حضرت كيل البائع قالت أنه على ما قاله المشتري من النقص فيرجع المسلم بجميع النقص ولا يترك قدر المتعارف كالجائحة

العقد هل يجوز تأخيرهما بلا شرط من غير كراهة كالحيوان لأن الطعام لما كيل والعرض لما أحضر مجلس العقد انتقل فماتهما إلى المسلم إليه وصار كالحيوان أمام عدم الكيل والاحضار كالكراهة اتفاقاً أو يكره تأخيرهما ولو مع كيل الطعام واحضار العرض لأنهما لما كان يغاب عليهما أشبه العين فيؤدي إلى ابتداء الدين بالدين بخلاف الحيوان فإن تأخيرها لا يؤدي إلى ذلك وليس المراد بالتشبيه بالعين التحريم كما هو ظاهر التشبيه إلا أن يحمل التشبيه على مطلق النهي (ص) ورد زائف وعجل والافسد ما يقابله لا الجميع على الاحسن (ش) يعني أن المسلم إليه إذا وجد في رأس مال السلم دراهم زبوفاته يجوز له ردها سواء وجد ذلك بالقرب أو البعد كما هو ظاهرهما وإذا ردها فإنه يجب على المسلم أن يعجل للمسلم إليه البذل بأن لا يزيد على ثلاثة أيام فإن تأخر أكثر من ذلك فإنه يفسد من السلم ما يقابل الدراهم الزائفة فقط كما عند أبي عمران واستحسنه ابن حجر ز واليه أشار بقوله على الاحسن اعطاء التابع حكم نفسه ولا يفسد الجميع كما عند أبي بكر بن عبد الرحمن فقوله على الاحسن راجع لقوله فسد ما يقابله والزائف المغشوش وأما النحاس والرصاص الخالص فلا يجوز رده كما عند سحنون وظاهرهما ما عند أبي عمران أن ذلك مثل المغشوش وقيد ابن بشير وجوب تعجيل البذل والفساد بتأخيرها إذا قام بالبذل قبل حلول الأجل بكثير أما لو قام به عند حلوله أو وقديق منه اليومان والثلاثة فيجوز التأخير ما شاء ولو بشرط (ص) والتصديق فيه كطعام من بيع ثم لك أو عليك الزيد المعروف والنقص (ش) الضمير في فيه يرجع للشيء المسلم فيه بدليل قوله كطعام من بيع ولا يرجع لرأس مال السلم لأنه قد مر عدم جواز التصديق فيه مع تطايره والمعنى إن التصديق في كيل المسلم فيه أو وزنه أو عدده إذا قبض بعد أجله جائز وكذلك يجوز التصديق فيما ذكر في الطعام المبيع على النقد ثم إذا وجد المصدق ذلك نقصاً أو زيادة على ما صدق فيه من سلم أو بيع يشبه كيل الناس عادة فإنه لا شيء له في النقص ولا شيء عليه في الزيادة وأما لو عجل المسلم إليه السلم قبل حلول أجله فلا يجوز للمسلم أن يصدقه في كيله أو وزنه أو عدده بدليل ما مر من منع التصديق في المعجل قبل أجله (ص) والافلا رجوع لك لا بتصديق أو بينة تفارق (ش) أي والابان لم يكن الزيد معروفاً بل متفاحشاً رددته كله إلى البائع وإن تفاحش النقص فلا رجوع للآخذ بالنقص على من أخذ منه إلا أن يصدقه على ذلك النقص أو تقوم للآخذ بينة تفارقه من حين قبضه إلى أن وجد فيه النقص الفاحش وانما ترك المؤلف الكلام على الرجوع بالزيادة على المتعارف لوضوحه (ص) وحلف أقداً وفي مسمى أو لقد باعه على ما كتب به إليه أن أعلم مشتريه والاحلفت ورجعت (ش) فاعل حلف هو البائع الصادق بالمسلم إليه أي وإن لم يكن تصديق من الدافع ولا بينة تشهد للآخذ على النقص المدعى فليس على الدافع الاعين بالله الذي لا اله الا هو لقد آو في الآخذ ما سمعته أن كان المعطى كاله بيده وإن كان بعث به إليه ولم يتول كيله بيده فيقول لقد آو في الآخذ على ما كتب به إلى آو قيل لي فيه من الكيل الذي يذكر ولا شيء عليه هذا إذا كان البائع أعلم المشتري بأن الطعام الواصل اليك لم أقف على كيله وقبله على هذا الوجه فإن نكل البائع عن البينة المذكورة أو لم يعلم مشتريه أنه لم يقف على كيله فإن المشتري يحلف أنه وجد ناقصاً ويرجع على البائع بالطعام إن كان مضموناً

فرع من اشترى شيئاً فوجد به نقصاً فكاله لاستحقاقه وأما إن اشترى ثوباً على أنه كذا وكذا فاعطاه هو البائع أو المتباع أو قولان (قوله وحلف الخ) أي البائع وأما وكيله فلا يحلف (قوله أو لقد باعه) ضمنه أو وصله لأنه لا نزاع في البيع (قوله إن أعلم مشتريه) أي أنه بينة تشهد بأنه أعلم بما كتب به إليه فلذلك احتاج البينة هكذا أفاده بعض مشايخنا (قوله كاله بيده) أي أو وقف

على كبله (قوله فلو نكل المشتري) أي في مفهوم أن أعلم لكن لا يحنى كما أفاده بعض إذا لم يحلف في الأول فإن المشتري الشامل للمسلم يحلف ويرجع فان نكل فلا شيء له ولا ترد على البائع الشامل للمسلم اليه والحاصل أن قوله والاحلف وترجعت راجع لقوله وحلف بطرفيهما وقوله وان أعلم مشتريه فاذا نكل فلا يرجع بشيء وليس له تحليف البائع لان البائع أو لا نكل فاذا حلف بعد نكوله يرجع والا فلا وأما في مفهوم أن أعلم المشتري فلا توجه اليه بل على المشتري فان لم يحلف حلف البائع (قوله ان كانت حقه) أي لأصالة مع أن الحقيقة تتجارع الأصالة (قوله وان سلمت عرضا) أي عقدت (٣٠٥) سلمت بالفعول لما فانه لقوله فهلك

(قوله استثنى الخ) ظاهره قدر أجل رأس المال أو أكثر وقال الشيخ أحمد الظاهر تقييدها بقدره مثلا يلزم تأخير أكثر من المدة المغتفرة خصوصا ان قلنا ان المستثنى مبني وأما الاستحجار فطلق وارتضاء بعض الشراح (قوله بأشهاد) أي على تسليمه لان العرض يتوثق به بأن يجعله عنده رهنا في غنه لان ما يبيع نسيئة ليس له حبسه في غنه الا برضا المسلم اليه أنه رهن في عوضه (قوله برهن أو جيل) أي رهن من عند المسلم اليه على المسلم فيه وجيل يأخذه من المسلم اليه يضمن المسلم اليه في المسلم فيه (قوله حيث لم تقم بينة بهلاكه) أي من المسلم أو من غيره ثم ان شهدت بأنه من الغير فضماته من المسلم اليه وان شهدت بأنه من المسلم فضماته منه (قوله والاولى أن يقول الخ) لا يحنى أن هذه الاولوية

أو بخصته من الثمن ان كان معينا فلو نكل المشتري فالظاهر أن له تحليف البائع انه باعه على ما كتب به اليه لان تبديله المشتري باليمين انما كانت حقه فاذا نكل يرجع في الحال على الاصل (ص) وان أسلمت عرضا فهلك بيدك فهو منه ان أهمل أو أودع أو على الانتفاع (ش) يعني أن المسلم اذا جعل رأس مال السلم عرضا يغاب عليه طعاما أو غيره ودفعه للمسلم اليه فتركه في يد المسلم فهلك بيده فضماته من المسلم اليه لا تنقله له بالعقد الصحيح ان كان تركه عند المسلم على سبيل الاهمال أي على السكت لتمكنه من قبضه أو على سبيل الوديعة لانه صار أمينافيه أو على سبيل الانتفاع بان يكون المسلم استثنى منفعة المجعول رأس مال حين أسلمه أو يستأجره من المسلم اليه وأما لو استعاره فيضمنه ضمان الرهان كما لو وضعه للتوثق كما يأتي (ص) ومنك ان لم تقم بينة ووضع للتوثق ونقض السلم وحلف والاخير الآخر (ش) يعني أن المسلم اذا وضع عنده رأس المال الذي يغاب عليه لاجل أن يتوثق على المسلم اليه بأشهاد أو رهن أو جيل ثم ادعى ضياعه فان ضمانه منه حيث لم تقم بينة بهلاكه وينقض السلم في هذا الوجه بعد أن يحلف المسلم على ما ادعاه من الهالك لاتهمه على تغيبه فان نكل عن اليمين خير المسلم اليه في نقض السلم وبقائه وأخذ قيمته فالحلف شرط في نقض السلم وأما ان قامت بينة للمسلم فالسلم ثابت وقد مر ان حكم الاستعارة حكم ما اذا وضع للتوثق ففاعل حلف هو المسلم المخاطب بقوله ومنك وانما التفت من الخطاب الى الغيبة لان قوله وحلف والاخير الآخر ليس من كلام المدونة وانما هو تقييد للتونس والاولى أن يقول وحلف ونقض السلم لان النقض متأخر عن الحلف لكن الواو لا تقتضي ترتيبا على المعتمد (ص) وان أسلمت حيوانا أو عقارا فالسلم ثابت (ش) يعني لو كان رأس المال حيوانا أو عقارا فأقلت أو أبق أو أنهدم العقار بفعل أحد المتعاقدين أو غيرهما فالسلم ثابت لا ينقض وضمير (ويتبع الجاني) للمسلم اليه ولا يتصور أن يتبعه المسلم وان كان الضمان منه بيان ذلك أن الضمان تارة يكون من المسلم اليه وذلك اذا كان رأس المال حيوانا أو عقارا أو نحوهما لا يغاب عليه أو عرضا يغاب عليه وتركه عند المسلم على وجه الاهمال أو الابداع أو الانتفاع أو على وجه التوثق أو العارية وقامت بينة على انه تلف بغير سببه سوا معين من أتلفه أم لا أو اعترف شخص بأنه أتلفه وفي هذه الاوجه لا يفسخ السلم سوا علم المتلف له أو جهل لانه في ملك المسلم اليه وتارة يكون الضمان من المسلم وذلك فيما اذا كان عرضا يغاب عليه ووضع عنده للتوثق أو العارية ولم تقم بينة على انه تلف بغير سببه ولا اعترف أحد بتلفه وفي هذا لا يتصور أن يتبع المسلم الجاني لانه اذا لم يكن من المسلم الا مجرد دعواه على شخص انه أتلف ما في ضمانه فلا يتبع من ادعى عليه بذلك وان قامت له بينة بما ادعاه أو وافقه على ذلك لم يكن له اتباع الجاني وانما الذي يتبعه المسلم اليه لانه في ضمانه وأما ما أشار به بعضهم من انه يتصور أن يتبع المسلم من جنى وذلك فيما اذا كان ما جعله المسلم رأس مال شيئا غائبا في ضمانه كان أسلم عبدا

يعارضها قوله والاخير الآخر لانه يرجع للحالف والمضنف انما أخره أي قوله وحلف لاجل قوله والاخير الآخر والاولى أن يقول ان حلفت بناء الخطاب (قوله وتركه عند المسلم على وجه الاهمال الخ) هذا كله متعلق بقوله أو عرضا يغاب عليه وتركه الخ وأما لو كان رأس المال حيوانا أو عقارا فالضمان من المسلم اليه في جميع الصور حتى في صورة التوثق فالتفصيل بين التوثق وعدمه انما هو في العرض الذي يغاب عليه والحاصل أنه متى كان الضمان من المسلم اليه لا ينقض السلم ولا ينقض الا في صورة ضمان المسلم بالكسر وضمائه من المسلم اليه في ثلاث صور ان كان مما لا يغاب عليه أو يغاب عليه وتركه على وجه الاهمال الخ أو على وجه التوثق أو العارية وقامت بينة على هلاكه

(قوله فقيه مع بعده) وجه البعد أن المصنف غير الأسلوب بقوله ويتبع الجاني فلو كان الغرض ويتبع المسلم الجاني لقال ويتبع الجاني أي ويتبع أنت يا مسلم الجاني فلما عدل دل على أن المراد ويتبع المسلم اليه الجاني (قوله وبهذا) أي بما تقر من قولنا أن الضمان من المسلم اليه سواء عينت من أتافه أم لا يعلم الخ أي لأن بعض الشراح قال ويتبع الجاني معناه أن علم والافسخ السلم على المشهور (قوله أو أردأ) في العبارة حذف والتقدير أو ثوب أجود في مثله أردأ (قوله كان من جملة قوله ولا شيء أكثر منه) ولا يصح أن يكون من جملة أمأ ولا فإنه يقضي بأنه لا حاجة إلى ذكره مع أنه ذكره وأما ما يفانه فيجوز المساواة في الطعامين والنقدين ولا يصح (قوله كفاره الحمر) المشهور أن الحمر والبغال (٣٠٦) جنس واحد وقوله في الاعرابية أي المخالفة أي المنسوبة للاعراب يشعر

بأن الفاره من المصرية وغير الفاره منها صنف واحد وقد عزا عياض ذلك للدونة وقال فضل خلاقه ويرجح ما ذهب اليه فضل بانين الحمر يصبر اختلافا كثيرا فل أن يوجد ذلك يلد من البلدان والجمع ما فوق الواحد قلت وإلى كلام فضل يشير قول الشارح في الجارين غير الفارحين (قوله كبرزون) لم تدخل الكاف شيئا ذهني بمعنى مثل أي إلا أن يكون الهملاج مثل برزون (قوله وهي سرعة المشي) أي مع حسن السير دليل ما بعده والبرزون متول من الخيل والبقر وذلك لأن كسرى شال الخيل على البقرة قوة أعضائه وشدة صبره فولدت له برزونا قاصدا في ذلك مقصد الاسكندر في نتائج البغال حيث شال الخيل على الحمر والحاصل أن الخيل تنقسم إلى عربي وبرزون والهملجة تنصف بها كل منهما وإن معنى كلامه أن الخيل العربية تختلف بالسبق لا بحسن السير مع السرعة فإذا كان فرس عربي اتصفت بالهملجة فلا تنزل الهملجة مثل السابق حتى يصح سلم الواحد اتصفت بها في اثنين خليا منها ما لم

غائب في طعام مثلا وتلف العبد قبل أن يقبضه المسلم اليه فإن المسلم يتبع الجاني فقيه مع بعده شيء لا يهمل دلتفه يتقسخ السلم لوقوعه على عينه فلم يبق دافعه مسلما إلا بضرب من التجوز وبهذا يعلم ما في كلام بعض الشراح من النظر (ص) وأن لا يكونا طعامين ولا نقدين ولا شيئا في أكثر منه أو أجود كالعكس (ش) هذا هو الشرط الثاني من شروط الصحة للسلم وهو أن لا يكون رأس المال والمسلم فيه طعامين ولا نقدين لا بدائه إلى رب الفضيل أو النساء فلا تسلم فضة في ذهب ولا عكسه ولا فضة أرد ذهب في مثله وحكم الفلوس هنا حكم العين لأنه صرف ولا ينحله بمثيرة في طعام ولا يسلم شيء من غير الطعام في أجود منه ولا أكثر منه من جنسه كثوب في ثوب أجود منه أو ثوب في ثوبين مثله لا يؤدي إلى سلف جر منفعة فالجودة هنا منزلة الكثرة ولا يسلم ثوبان في ثوب مثله أو أردأ لثلاثي تؤدي إلى ضمان يجعل أي تؤدي إلى التهمة على ذلك وإنما اعتبروا هنا خمسة ضمان يجعل وألغوها في بيع الإجمال لأن تعدد العقد هناك أضعفها ومفهوم كلام المؤلف جواز الشيء في مثله كما سبق قول المؤلف والشيء في مثله فرض فقوله وأن لا يكونا طعامين ولا نقدين ولو تساوى دليل قوله ولا شيء في أكثر منه لأنه ان قبض بالكثر والقبلة كان من جملة قوله ولا شيء في أكثر منه ولا يعارض الإطلاق قوله والشيء في مثله فرض لأنه مقيد بماعدا الطعامين والنقدين ثم استثنى من قوله لا شيء في أكثر منه أو أجود ومن قوله كالعكس قوله (ص) إلا أن تختلف المنفعة كفاره الحمر في الاعرابية (ش) يعني أنه يجوز أن يسلم الحمار الفاره وهو جيد السير في الجارين فأكثر غير الفارحين وبالعكس لأن اختلاف المنافع يصير الجنس الواحد كالجنسين وجعه الإعرابية المنسوبة للاعراب يدل على أنه لا بد أن يسلم الواحد في التعدد وهو كذلك فلا يجوز سلم الواحد في الواحد حيث لم يختلفا بالصغر والكبر والاجاز وبه يعلم ما في كلام بعض * ولما ذكر اختلاف الحمر بالفراقة ذكر أن اختلاف الخيل بالسبق بقوله (ص) وسابق الخيل لا هملاج إلا كبرزون (ش) يعني أنه يجوز سلم الفر من السابق في فرسين غير سابقين لاختلاف المنافع فإن المعترف في الخيل السابق لا الهملجة وهي سرعة المشي أسرع منه وسبق سره لا تصبره مخالفا لبايع جنسه حتى يجوز سلم الواحد في اثنين أو ثلاثة مما ليس له تلك السرعة إلا أن يكون مع الهملجة عظيم الخلقة جاني الأعضاء مما أراد منه الجمل فيجتمع فيه الهملجة والبرذنة فيجوز حينئذ أن يسلم الواحد في أكثر من خلاقه (ص) وجل كثير الجمل وصحح وبسببه (ش) يعني أنه يجوز أن يسلم الجمل الكثير الجمل في جملتين مما ليس كذلك وكان ينبغي أن يعبر بالبعير ليشمل الإثنى وصحح اعتبار السابق في

لجتماع الهملجة مع البرزون فيصح سلم الواحد في برزوين خليا عن

الابل

الهملجة كما هو مفاد نص ابن حبيب فقول المصنف لا هملاج معناه كما قال الثاني لا فرس هملاج بدليل قوله لا كبرزون وتقرير الثاني برزون فاسيد لأن فيه استثناء الشيء من نفسه كبر وذنأ أي إلا أن يكون مع الهملجة برذنة (قوله جاني الأعضاء) حال (قوله وصحح وبسببه) حاصل ما عند النحوي أن الأبل صنفان صنف يراد بالعمل وصنف يراد للركوب لا للعمل وكل منهما جيد وونهش فيسلم ما يراد بالعمل فيما يراد للركوب وعكسهما تعددا واختلاف جائز وما يراد بالعمل أو للركوب لا يسلم بعضه في بعض إلا أن يكون عيدا الرديه فتحصل المبانيته إلى اختيار النحوي أشار بقوله وصحح وبسببه ووافق ابن عبد السلام

(قوله ولو أنثى) رداعلى من يقول المعتبر فى الانثى انما هو اللب (قوله وكثرة لبن الشاة) ينبغي أن يعتبر فى أنثى البقر والجاموس كثرة اللبن لانهم ما يراد ان لذلك (قوله وظاهرها عموم الضأن) الواقع فيها لا يسلم ضأن الغنم فى معزها ولا العكس الاشياء غزيرة اللبن موصوفة بالكرم فلا بأس أن تسلم فى حواشى الغنم فأطلق وجعلهما كالجنس الواحد واعتبر غزارته (٣٠٧) فى الشاة منهما واطرافه عموم للضأن من

اضافة المصدر للفعول (قوله

والشمول متطور فيه للعللة) وهى

غزارة اللبن ووصفها بالكرم أى

المأخوذ من قوله الاشياء أى أن

الشمول لتحقيق ما متطور فيه للعللة أى

انما أى من العلة وأما لفظها وهو

قوله الاشياء غزيرة اللبن فهو مطلق

وان كان صادقا فاما الا أنه احتمال

لكفاية تحققه فى المعز (قوله وهو

يتناول) أى العام أى ذو تناول (قوله

كما لا يعتبر فيها) أى الشاة ضائفا أو

معزا (قوله للسلامة من سلف

زيادة الخ) لما تقدم من اختلاف

المنفعة الذى صيرها بمنزلة جنسين

فصار مباينة وخروج عن السلف

زيادة والضمانية يجعل (قوله

فكانه قال الخ) هذا انما يظهر فى سلم

صغير فى كبير لا فى سلم صغير فى كبير

وقوله وأدائه فى الثانى للجهالة

هذا انما يظهر فى سلم كبير

فى صغير لا فى سلم كبير فى صغير

مع أن قول المصنف ان لم يرد الخ

راجع للجميع (قوله وهى هنا

المغالبية الخ) لا يحتمل أنه فى الصورة

الاولى يؤدى لضمان يجعل فى يؤدى

الى المغالبية فلا يقال ان كلام

الشارح غير موافق لما تقدم له واعلم

أن الضمان يجعل غير الضمان

المبوبة لانه من ثلاثة وما هنا من

اثنين وفى الثانى يؤدى لبيع معلوم

مجهول فلا يظهر قوله لا يبيع معلوم

الخ (قوله وفى الشاة الرضع) يتراءى فى نسخة الرضع بالراء فاذا اراد الارضاع وكان ذلك كتابة عن الحمل

وفى الآدمى السن أى سن البلوغ (قوله فلا يسلم صغارهما فى كبارهما) اتحد عدد كل أو اختلاف (قوله لان كبيرهما مع صغيرهما

الابل كالحمل الآن اللان اسقاط الواو لان العطف يوهم أن التصحيح لما قبله من اعتبار

الحمل أيضا مع أنه لا خلاف فى اعتباره (ص) وبقوة البقرة (ش) عطف على المعنى أى الآن

تختلف المنفعة بالفراهة وبقوة البقرة والبقرا سم جنس جمى يفرق بينه وبين مفردة البناء

فالبقرة البناء تطلق على الذكر والانثى ولذا قال هنا (ولو أنثى) والباء فيها للوحدة لا للتأنيث

(ص) وكثرة لبن الشاة (ش) يعنى أن الشاة الكثيرة اللبن من المعز يجوز سلمها فى شاتين مما ليس

كذلك ولا فرق بين الضأن والمعز على ظاهر المدونة ولذلك قال (وظاهرها عموم الضأن) أى

عموما لغويا وهو الشمول فاندفع ما قبل انه كان الاولى أن يعبر بشمول دون عموم لان العموم

من عوارض الالفاظ والشمول متطور فيه للعللة وتناول المدونة له من جهة العلة لا من جهة

عموم اللفظ لانتفاءه من لفظها بل لفظها مطلق لا عام وهو يتناول الصالح له من غير حصر

لكن صحح ابن الحاجب خلاف عموم لفظها الضأن فلا يعتبر فى الضأن غزارة لبن واليه أشار

بقوله (وصحح خلافه) كما لا يعتبر فيها ذكورة وأنوثة اتفاقا لان اللبن فى الضأن كالتابع لمنفعة

الصوف ولان لبنها غالب الأقل من لبن المعز وأما المعز فتنفعة شعرها يسيرة ولبنها كثير فهو

المقصود منها (ص) وكصغيرين فى كبير وعكسه أو صغير فى كبير وعكسه (ش) يعنى أنه يجوز

سلم صغيرين من الحيوان الا ما يستثنى فى كبير من جنسه لاختلاف المنفعة وكذلك يجوز سلم

كبير فى صغيرين من جنسه اتفاقا فى هاتين الصورتين للسلامة من سلف زيادة ومن ضمان

يجعل وكذلك يجوز سلم حيوان صغير فى كبير من جنسه وكذلك عكسه على الاصح عند ابن

الحاجب قال فى توضيحه وهو ظاهر المدونة وعليه جعلها ابن لبابة وأبو محمد وغيرهما واختاره

البا جى ثم أشار الى شرط جواز الجميع المتفق عليه والختلف فيه بقوله (ص) ان لم يؤدى الى

المزانية (ش) فان أدى الى ذلك بأن يطول الاجل المضروب الى أن يصير فيه الصغير كبيرا أو

يلد فيه الكبير صغيرا منع لادائه فى الاول الى ضمان يجعل فكانه قال له اضمن لى هذا لاجل

كذا فان مات فى ذمتك وان سلم عادالى وكانت منفعة لك بضمائك وهو باطل وأدائه فى

الثانى للجهالة فكانه قال له خذ هذا على صغير يخرج منه ولا يدرى بأخبرج منه أم لا وقوله

(وتوالت على خلافه) راجع لمسئلة الانفراد أى وفهم بعض المدونة على خلاف الجواز فى سلم

صغير فى كبير وعكسه وأما الاول وهو سلم صغيرين فى كبير وعكسه فهو جائز بشرطه ولم تناول

المدونة على خلاف الجواز وانما ذكر المؤلف الاولى مع استفادة الجواز فيها من الثانية

للتنصيص على أن قوله أو صغير فى كبير وعكسه ليس المراد به الجنس بل المراد صغير واحد

فى كبير واحد وعكسه اذ لو لم يذكر الاولى لاحتمل أن يراد الجنس فيقتضى جري قوله وتوالت

على خلافة فيه وليس كذلك فقوله وكصغيرين عطف على كفاره الجر فهو مما اختلفت فيه

المنفعة وقوله ان لم يؤد للمزانية المراد بها هنا اللغوية وهى المغالبية لا يبيع معلوم مجهول أو

مجهول بمجهول من جنسه والمراد بالكبير من بلغ سن الحز فى البقر وفى الخيل من بلغ السبق

وفى الشاة الرضع وفى الآدمى السن (ص) كالأدمى والغنم (ش) مشبه فى المنع على التأويل

الثانى أى فلا يجوز سلم صغارهما فى كبارهما ولا عكسه لان كبيرهما مع صغيرهما جنس واحد

الخ (قوله وفى الشاة الرضع) يتراءى فى نسخة الرضع بالراء فاذا اراد الارضاع وكان ذلك كتابة عن الحمل

وفى الآدمى السن أى سن البلوغ (قوله فلا يسلم صغارهما فى كبارهما) اتحد عدد كل أو اختلاف (قوله لان كبيرهما مع صغيرهما

(قوله بقوله) الباء بمعنى اللام أي في التمثيل به لقوله إلا أن تختلف المنفعة (قوله في جذع أو جذوع) مثله في شب (قوله ولا بد من الوصفين الخ) المعتمد أن مثل ذلك ما إذا كان غليظا فقط وأما الطول وحده فلا يكفي خلافا لابن الحاجب والفرق تيسير قطع الطويل فالمنفعة متقاربة بخلاف الغليظ في رقيقين لأن في نشره كلفة (قوله في جذع) أي أو جذوع لأجل أن يتناسب ما تقدم له وحاصله أن الاختلاف الذي بين الطويل العريض وغيره قوى جدا فكانهما جنسا متباينان تباينا قويا فلذا ساغ جعله سلبا في واحد وفي اثنين إلا أن نص المدونة يشهد لما قاله المصنف (٣٠٨) من اجتماع الطول والغلظ ونصها فيها لابن القاسم والخشب لا يسلم منها جذع في جذعين

مثله حتى يتبين اختلافهما بجذع
تخل طويل كبير غلظه وطوله كذا في
جذوع صغار لا تقاربه فيجوز لأن
هذه نوعان مختلفان اه فأتطرمع هذا
قول الشارح أو جذوع فالواجب
الرجوع للمدونة (قوله دونه في
القطع والجودة) جمع بين الجودة
والقطع لقوله في توضيحه لم يجعل في
المدونة مطلق الجودة والرداءة
مقتضية الجواز بل فيها المنع إلا أن
يعد ما بينهما في الجودة والقطع ولذا
قال شب فان الذي في ابن شاس
كالمدونة أنه لا بد أن يكون دونه في
القطع والجودة معا وأن الاختلاف
فيهما هو المقتضى للجواز لا أحدهما
والحاصل أنه لا يجوز سلم سيف في
سيفين إلا إذا اختلفا مع الواحد
في الجوهرية والقطع لكن في ابن
عرفة عن محمد ما يفيد أن الواو
بمعنى أو ونصه الحديد جوده
ورديته صنف حتى يعمل سيوفا
وسكاكين فيجوز سلم المرتفع منها
في غير المرتفع ولذا قال قت وسواء
كان دونه في القطع أو الجودة اه
(قوله وبه يعلم ما في كلام بعض)
وهو الشيخ أحمد فانه قال وأما سلم
سيف قاطع في سيف دونه في القطع
فالظاهر فيه الجواز اه (قوله

نص عليه ابن القاسم واقتصار ابن الحاجب في المنع على الآدمي ليس على ما ينبغي ثم ذكر
ما يختلف به منافع الخشب الذي ابتدأ ابن الحاجب في التمثيل به بقوله إلا أن تختلف المنافع
فقال (ع) ويجذع طويل غليظ في غيره (ش) يعني أنه يجوز سلم جذع طويل غليظ من
الخشب في جذع ليس كذلك أو جذوع ولا بد من الوصفين خلافا لابن الحاجب في اكتفائه
بأحد الوصفين لقوله في غيره أي في جذوع غيره وحينئذ يندفع الاعتراض بأن الكبير يصنع
منه صغار فيؤدي إلى سلم الشيء فيما يخرج منه وهو من أبنية لأن الجذوع إذا غيرت عن خلقتها
بنشرها ونجرتها لم تكن جذوعا وإنما تسمى جوارزا لا على تجوز وقوله في غيره أي من جنسه والا
فلا يشترط طول ولا غلظ بناء على أن الخشب أجناس وهو الصحيح والمراد بالجنس الصنف
(ص) وكسيف قاطع في سيفين دونه (ش) يعني أنه يجوز سلم سيف قاطع في سيفين أو
أكثر دونه في القطع والجودة على مذهبه ولا بد من التعدد من أحد الجانبين حيث اتحد
الجنس واختلفت المنفعة كما هو مذهبها أيضا فلا يجوز سلم سيف قاطع في سيف دونه وبه يعلم
ما في كلام بعض * ولما أنهى الكلام على سلم بعض الجنس الواحد في بعضه الآخر حيث
اختلفت المنفعة شرع في الكلام على سلم أحد الجنس في الآخر فقال (ص) وكالجنسين
ولو تقاربت المنفعة كرفيق القطن والكنان (ش) يعني أنه يجوز سلم الجنس في جنس آخر
ولو تقاربت منافعهما التباين الأغراض كرفيق ثياب القطن ورفيق ثياب الكنان فيجوز
سلم أحدهما في الآخر ويجوز سلم غليظ ثياب الكنان في رفيق ثياب الكنان ويأتي أنه
يجوز سلم رفيق الغزل في غليظه وعكسه ومنه يستفاد ما ذكره الشيخ بالاولى ثم إن قوله
وكالجنسين معطوف على معنى إلا أن تختلف المنفعة وكأنه قال الجنس الواحد لا يسلم
بعضه في بعض إلا أن تختلف المنفعة والجنسان يسلم أحدهما في الآخر ولو تقاربت المنفعة
والكنان بفتح الكاف والمثناة فوق (ش) لأجل في جليلين مثله عمل أحدهما (ش) معطوف
على كفاره ويقدر منفعة شرعية في المعطوف عليه ومنفعة ربوية في المعطوف لانه
يشترط في العطف بلا أن لا يصدق أحد متعاطفهما على الآخر أي إلا أن تختلف المنفعة
اختلافا شرعيا كفاره الحرف في الأعرابية لانه لا يصدق أحدهما في المنفعة اختلافا ربويا كعمل الخ
أوبة دراهم عامل ويكون من عطف الجبل أي لا يجوز أن يسلم جلا مثلا في جليلين مثله أحدهما
مجهل والآخر مؤجل لانه بالان المؤجل هو العوض والمجهل زيادة فهو سلف برنفعهما ومن
باب أولى لو أجملا معا أو مالمعا لجازا اتفاقا لانه محض بيع ومفهوم مثله فيه تفصيل
فإن كان المنقرد أجود من المجهل ومثل المؤجل أو أدنى لم يجز لانه سلف بزيادة في المجهل

كرفيق ثياب القطن الخ) أي فالصنف أراد بقوله كرفيق أي ثياب القطن ولو صرح بذلك المصنف فزاد لفظ ثياب في الموضوعين لكان مع
أظهر لانه الموافق للمدونة (قوله ويجوز سلم غليظ ثياب الكنان) وجه الجواز مع اتحاد الجنسية أنهما مختلفان في المنفعة اختلافا قويا فصارت ذلك
بمنزلة الجنسين (قوله معطوف على معنى إلا أن تختلف الخ) أي على المعنى الملاحظ من قوله إلا أن تختلف المنفعة أي الذي هو قوله الجنس
الواحد (قوله مثله) صفة للجلين ومثل لا تعرف بالاضافة لشدة إيهامها وكذا شدة إيهامها مانعة من تشبيهها (قوله معطوف على كفاره)
لا ينبغي أن حله يقتضي أنه من عطف الجبل وقوله لانه يشترط الخ تقول مسلم أنه يشترط وهنا كذلك لانه سلف بزيادة في المجهل

(قوله مع فضل المؤجل) أي فيما إذا كان المؤجل أعلى (قوله جاز) أي سواء أجالاً أو عجلًا وكذا إذا كان أعلى منه فيجوز أجالاً أو عجلًا وأما لو كان أحدهما مثله والاخر غير مماثل أي بان كان أعلى أو دون فإن عجل المماثل أجزأ والا فلا هذا مفاد ما تفصل عن أصبح والمراد بالاجودية كثرة الجمل والسبق على ما تقدم فقوله وان كان المنفرد أجود من المجمع ومثله المؤجل أو أدنى لم يجز أي وأما لو كان المنفرد أدنى منهما أو أعلى منهما أجزأ مطلقاً عجلًا أو أحدهما أو لا مساوياً للمجمع وأعلى من المؤجل أجزأ ولو كان مساوياً للمجمع وأدنى من المؤجل فقد تقدم الجواز كما قال أصبح وكأنه يتطرق للتدلية المجلة فقط وأما لو كان أحدهما أعلى والاخر أدنى في فهم بعض أنه لا يجوز الا صورة التجميع فقط والظاهر أنه يجوز حيث كان المجمع هو الأعلى والمؤجل أدنى بالاولى من المساوى (قوله إذا كان الجلال نقداً) أي المتقابلان المدفوع أحدهما في الآخر يزيد مع واحد دراهم من أي جانب كان وخرجت المسئلة من بيع الآجال (قوله عجلت الدراهم أو أجلت) فإن كانت الدراهم من دافع (٣٠٩) المجمع فهو ضمان يجعل وإن كانت من المؤخر فهو

سلف بزيادة (قوله في عدد من جنسه) ظاهره لا بد من العدد وعبارة عب فيسلم واحد في واحد غير معلم فليس كسئلة سلم الفاره في غيره والبقرة في غيرها المشروط فيها التعدد ووافقته شب ولعل الفرق أن قوة الاختلاف بالتعليم كقوة الاختلاف بالصغر والكبر اه (قوله انما يتشبه على نقل ابن رشد) الحاصل أن ابن رشد يقول ما يقتنى من الحمام صنف وكل واحد من الاوز والدجاج صنف على حدته وسائر الطير غير هذه الثلاثة صنف واحد مغاير لاصناف الثلاثة هكذا يستفاد من كلام بعض الشراح ونص الشيخ عبد الرحمن لقوله وكطير علم أي فانه يختلف بالتعليم فيجوز في أكثر من جنسه وأما من غير جنسه فيجوز سلم واحد بالتعليم في أكثر من جنسه اه كلام الشيخ عبد الرحمن أقول لا يخفى أن كلام الشيخ عبد الرحمن يدل على أنه نقله فان كان

مع فضل المؤجل وان كان المنفرد أجود منهما جازوهي مبايعة ولو كان عوض أحد الجملين دراهم ففي المدونة إذا كان الجملان نقداً أو الدراهم مجلة أو مؤجلة فلا بأس به ولو تأخر أحد الجملين لم يجز عجلت الدراهم أو أجلت اه (ص) وكطير علم (ش) يعني أن الطير يختلف بالتعليم فيجوز سلم الطير المعلم تعليمًا شرعيًا كالبارز والصقر للصيد في عدد من جنسه بلا تعليم وأما من غير جنسه فيجوز سلم واحد بلا تعليم في أكثر من جنسه بلا تعليم كما نقله الشيخ عبد الرحمن وهذا انما يتشبه على نقل ابن رشد أن الطير أجناس لا على سماع عيسى ابن القاسم من أن الطير كله جنس واحد وعليه مشي المؤلف في باب الربويات انظر ابن عرفة وقوله (ص) لا بالبيض والذكورة والانوثة ولو آدميا (ش) معطوف على معنى ما مر أي بالتعليم لا بكذا والمعنى أن الطير لا يختلف بالبيض والذكورة والانوثة كالأدوية فلا تسلم الدجاجة البيوض في اثنين غير بيوض ولا الدجاجة في الديك ولا عكسه ولا الذكور من الآدمي في الانثى ولا عكسه فقوله والذكورة أي ولا يختلف الحيوان مطلقاً بالذكورة والانوثة وليس راجعاً للطير بدليل قوله ولو آدميا (ص) وغزل وطبخ ان لم يبلغ النهاية (ش) يعني أن الاماء لا تختلف منافعها بالغزل لان ذلك منفعة سهلة وكذلك الطبخ فلا يجوز سلم جارية طبخة في جارية أو أكثر من ليست كذلك لان المقصود من الرقيق الخدمة الا أن يبلغ كل من الغزل أو الطبخ النهاية والمراد ببلوغها في الغزل خروجها عن عادة أمثالها وفي الطبخ أن تطبخ الألوان التي لا يصل اليها غيرها الا أن يباع بوزنه فضة ولا أن تعمل من النوع الواحد أصنافاً لانه ان كان من غير ضم شيء اليه فلا يمكن وان كان بالتركيب فغالب الطبائحات تفعل ذلك ولم يذكر الخمي قيد بلوغ النهاية الا في الغزل فلعل المؤلف قاس الطبخ على الغزل وهو تابع لابن الحاجب واعترضه ابن عرفة بان الطبخ ناقل وان لم يبلغ النهاية (ص) وحساب أو كتابة (ش) أي أن الحساب والكتابة لا ينقل بهما الرقيق عن جنسه ولو حصل لافيه معاً كما هو قول ابن القاسم خلافاً لابي ابن سعيد وظاهر كلام المؤلف ولو بلغ النهاية في الكتابة وينبغي أن يقيّد بما إذا لم يبلغ النهاية

(٣٧ - خرشي خامس) منقولاً عن المتقدمين فنقول انه مشهور مبني على ضعف الذي هو خلاف المتن فيما تقدم وان كان نقله عن بعض الشراح المتأخرين فنقول هو ضعيف ونرجع لكلام المصنف المتقدم ثم لا يخفى أن كلام الشيخ عبد الرحمن موافق لما شارحنا في اعتبار التعدد (قوله فلا تسلم الدجاجة) أي فهذا من سلم الشيء في أكثر من جنسه الا أن هذا لا يعد اختلافاً فيسوغ السلم وقوله ولا الدجاجة في الديك الخ لا يخفى أن هذا من سلم الشيء في أجود منه أو أدنى لكن هذا لا يعد اختلافاً فيسوغ ذلك (قوله ان تطبخ الألوان) أي الألوان القرية الشكل التي لا يصل اليها غيرها لا بتعليم كثير (قوله لا أن يباع بوزنه فضة) أي أن ذلك ليس بشرط (قوله وان كان بالتركيب فغالب الطبائحات) أي التي شأنها الطبخ وان تفاوت (قوله فلعل المؤلف قاس الطبخ على الغزل) كيف هذا مع كونه تبع ابن الحاجب الا أن يقال ان ابن الحاجب قانس لانه لم يكن منصوصاً فهو قانس والمصنف لما ارتضاه فكأنه قانس أيضاً (قوله واعترضه ابن عرفة الخ) فالعتمد أنه ناقل مطلقاً لانه صنعة معتبرة بلغت النهاية أم لا (تبيينه) ذكر المواقف أنه يزداد على بلوغ النهاية في الغزل قيداً آخر وهو

كون ذلك الغزل هو المقصود منها (قوله بل ربما قال ان هذا اولي) يحتمل هذا المذكور الذي هو الحساب والكفاية أي كل منهما اولي من الغزل ويحتمل وهو الظاهر أن المراد بهذا أي الحساب اولي من الكفاية لان الحساب أدق من الكفاية كما هو معلوم (وتنبه به) البناء والخياطة كل منهما معتبر والفرق بينهما وبين الحساب والكفاية أن الخياطة يحتاج اليها كل واحد والبناء يغلب الاحتياج اليها بخلاف الحساب والكفاية ومثل الخياطة في الاعتبار التجر والظاهر أنه اذا كان أحدهما يبنى البناء المعتبر والاخر يبنى مادونه أن ذلك بمثابة جنسين وكذا يقال في الخياطة كذا استظهر بعض الشراح (قوله أو أطلق) أي ما لم تقم قرينة على قصد القرض فيما يظهر (قوله بخلاف ما اذا ضرب الاجل الخ) الاول أن يقول بخلاف ما اذا لم يضرب الاجل أي الاجل المعلوم أي الذي أقله نصف شهر ويكون قوله فانه لما كان الغالب الخ راجعا للاول لأن محاب بأن في العبارة حذفوا والتقدير أي فان كان أقل من نصف شهر فلا يسلمان من بيع ما ليس عند الانسان بخلاف ما اذا ضرب الاجل المعهود (٣١٠) الخ (قوله إذ كانه انما يبيع عند الاجل) أي ما هو عنده (قوله

لانه مظنة اختلاف الاسواق) المناسب لما تقدم لانه مظنة تحصيل المسلم فيه الآن يقال مظنة اختلاف الاسواق مظنة لتحصيل البيع (قوله مظنة اختلاف الاسواق) أي المقتضى لوجود المسلم فيه فكأنه عند المسلم اليه (قوله خلاف الاول) فيه نظر اذ ليس في قول من الاقوال التي نقلها ابن عرفة والشارح ما يوافق قوله خلاف الاول (قوله لا تخلو عن ركاة) أي بعد فنها أنه انما عبر بذلك لانه لا تحقق الخمسة عشر يوما الا بزيادة عليها ولو بسيرة وقال ابن غازي لعله أراد بقوله زائد نصف الشهر الناقص والا فالوجه أن يقول نصف شهر ليوافق النص ولا حداكثره الا ما لا يجوز البيع اليه وهذا كله بالنظر لكون الاجل يشترط فيه خمسة عشر يوما وقد علمت أن الثلاثة عشر والاثنى عشر والاحد عشر كذلك (قوله الايام المعلومه)

كافي مسئله الغزل وكذا يقال في الحساب بل ربما يقال ان هذا اولي * ولما تكلم على اختلاف الجنس باختلاف منافعه فيجوز سلم بعضه في بعض وتكلم على ما اذا اتحدت المنافع وانه لا يسلم شيء في أكثر منه أو وجود ولا عكسه تكلم على اتحاد الجنس والقدر والصفة بقوله (ص) والشئ في مثله قرض (ش) يعني أن سلم الشئ في مثله صفة وقدر اقرض ولو وقع بلفظ البيع أو السلم فان قصدت به نفعك أو نفع عكسك ما منع وان قصدت به نفع المقترض فقط صح ذلك كمن أسلم عريضا في مثله الى أجل من ثوب أو عبدة أو غير ذلك هذا في غير الطعام والنقد وماهما فلا يكون كل قرضا الا اذا وقع بلفظ القرض فان وقع بلفظ البيع أو السلم أو أطلق فانه يمنع (ص) وأن يؤجل بمعلوم زائد على نصف شهر (ش) هذا هو الشرط الثالث وهو أن يضرب بالسلم يعني المسلم فيه أجلا معلوما أقله نصف شهر ليسلمان من بيع ما ليس عند الانسان المنهي عنه بخلاف ما اذا ضرب الاجل فانه لما كان الغالب تحصيل المسلم فيه في ذلك الاجل لم يكن من بيع الانسان ما ليس عنده إذ كانه انما يبيع عند الاجل واشترط في الاجل أن يكون معلوما يعلم منه الوقت الذي يقع فيه قضاء المسلم فيه فالاجل المجهول غير مفيد بل مفسد لا يعقد وانما حد أقل الاجل بخمسة عشر يوما لانه مظنة اختلاف الاسواق غالبالكن مقتضى كلام المؤلف أن نصف الشهر غير كاف مع أنه كاف بل وقوع السلم لثلاثة عشر أو اثني عشر أو أحد عشر خلاف الاول فقط وأجيب عنه بأجوبة لا تخلو عن ركاة وأشار بقوله (كالنيروز) الى أن الايام المعلومه كالمنصوصه وهو أول يوم من السنة القبطية فالمراد به الزمان لا الفعل وهو اللعب الواقع في أول السنة القبطية وهذا اذا كانا عالمين بحساب العجم والافلا (ص) والحصاد والدراس وقدم الحاج (ش) أشار بهذا الى أن الفعل الذي يفعل في الايام المعتادة كهي والمعنى أنه يصح تأجيل السلم بما ذكره بالصيف ولولم يعرفاه لا بشدة الحر لا بالحساب وبخروج العطاء لان ذلك أجل معلوم لا يختلف والحصاد والدراس بفتح أولهما وكسره وقوله (ص) واعتبر مبيعات معظمه (ش) يرجع للحصاد والدراس وقدم الحاج وان لم

توجد

أي المدركة من لفظ غير لفظ يوم (كالمنصوصه) أي كالمصرح

بها أي بحيث يقول اليوم الفلاني بخلاف لفظ نيروز فلم يصرح فيه بلفظ يوم لكن المفهوم منه أنه أول يوم من السنة القبطية (قوله وهو أول يوم الخ) معناه اليوم الجديد وأدخلت الكاف المهر جان بكسر الميم عيد القرس رابع عشر بؤنة يوم ولادة يحيى عليه الصلاة والسلام (قوله والحصاد والدراس) بفتح أولهما وكسرها (قوله وبالصيف) هذا زمن لا فعل فهو خارج عن المصنف (قوله وبخروج العطاء) بالعين الخ أي ما يعطى من بيت المال كفتح الشون الذي يعطى كل عام لاستحقاقه (وتنبه به) لا بد من خمسة عشر يوما في هذه الاشياء الا ما يستثنى (قوله واعتبر مبيعات معظمه) أي في بلاد العبد ولا يتطرق لغيرها كما في البدر وجدت الافعال أو عذمت لكن لا يخفى أن معظم كل واحد مما ذكر ليس يوما واحدا بل هو أيام متعددة فانظر هل يراعى أول يوم من كل أو وسطه أو آخره وتظهر فائدة ذلك فيما اذا طلب المسلم التحجيل في أول المعظم وامتنع المسلم اليه من ذلك وربما يستفاد من كلام المواق أنه يراعى أول كل والاظهر الوسط قال عجموني ما يقتضى أن العبرة بأول كل يوم أي اذا وجد معظم الحصاد أو جاء وقته فقد حل الاجل فان قلت هل الصيغة الواقعة

في ذلك أن يقول الاجل الحصاد والدراس أو يقول الى الحصاد والدراس قلت ظاهر نص بعض الشراح الثاني لانه قال واذا باعه الى الصيف فان كان المتبايعان من يعرفان الحساب ويعرفان أول الصيف وآخره فيجعل بأوله وان لم يكونا ممن يعرفان الحساب وانما الصيف عندهما شدة الحر وما أشبه ذلك صار ذلك بمنزلة البيع الى الحصاد والجل اذا فيجعل في معظمه فتأمل اهـ (قوله ان يشترط قبضه الخ) أقول لا يفهم من المصنف لان حاصل معنى كلام المصنف أنه اذا قبض ببلد كيومين لا يشترط الخمسة عشر يوما فينبذ اشتراط القبض بمجرد الوصول لا يستفاد منه ويمكن أن يقال لما اشترط الخروج حيث يدل على ملاحظة التعجيل فينتقل منه الى أنه يطلب منها اشتراط القبض بمجرد الوصول (قوله ان يكون على مسافة يومين) أي ذهابا فقط وان لم يلفظ بمسافة فما احتاج لنصف شهر لمظنة اختلاف أسواق البلدين وان لم يحتفل بالفعل ولا يكفي دون اليومين ولو اختلف السوق بالفعل (قوله الثالث أن يشترط في العقد الخروج فورا) لا يفهم من المصنف الا ملاحظة أن الخروج متأ كذا فالنظر له يكون من حيث شرطه (قوله الرابع أن يعزما الخ) لا يفهم من المصنف ذلك وقد يقال يستفاد من العبارة فينتقل (٢١١) منها الى أنه لا بد من العزم وظاهره أنهم لا يبالون بان الخروج من البلد حالا ولكن اذا خرجا فلا بد بعد ذلك أن يعزما على السفر وليس كذلك فكان الاولى أن يقول الرابع أن يخرجوا للسفر حالا فان قلت ما وجه قول الشارح أن يعزما بمجرد الخروج وهلا يكفي الخروج قلت وذلك أنهم قد يخرجون لخارج البلد ويمكنون كأن يخرجوا الى بركة الحاج مثلا ويمكنون يوما أو يومين وبقي من الشروط أن لا يتأخر قبض رأس المال عن مجلس العقد أو ما يقرب له وأما تأخيره ثلاثة أيام فاعلموا يجوز اذا كان الاجل نصف شهر (قوله فيمكن من السلم الحال) قال الزرقاني انظر لم لا يقال اذا وصل في أقل من ذلك لا يمكن من القبض حتى تمضي المدة المطلوبة وهي يومان أو أكثر اهـ الآن يقال ان هذه رخصة والحاصل أنه لا بد من هذه الشروط ومن جعلها أنه لا بد من شرط

توجد هذه الافعال * ولما كان تأجيل السلم بالزمان تارة وهو ما اذا كان قبضه في بلد عقده وأقله خمسة عشر يوما لانه مظنة اختلاف الاسواق في البلد الواحد وبالمكان وهو ما اذا كان قبضه في غير بلد العقد فأشار الى أقل المسافة الكافية في ذلك التي هي مظنة اختلاف الاسواق بقوله مستنديا من التأجيل بالزمان (ض) الا أن يقبض ببلد كيومين ان خرج حيث ذكروا أو غير ربح (ش) يعني أنه اذا وقع العقد على أن السلم فيه يقبض ببلد غير بلد العقد فلا يشترط نصف شهر بل يكفي أن يكون الاجل ما بين المكانين بشروط خمسة فان انخرم واحد منها وجب ضرب الاجل الاول أن يشترط قبضه بمجرد الوصول الثاني أن يكون على مسافة يومين فأكثر الثالث أن يشترط في العقد الخروج فورا الرابع أن يعزما على السفر بمجرد الخروج للبر أو الوصول للبحر الخامس أن يكون السفر برأ وبحر غير ربح كالتحذرين ليعتد به عما اذا سافر بالريح كالمقلعين فانه لا يجوز له عدم الانضباط حيث انفق بمحصل الوصول في أقل من يوم فيكون من السلم الحال والشروط تؤخذ من المتن اذا تأمل (كش) والاشهر بالاهلة ونعم المنكسر من الرابع (ش) يعني أن عقد السلم اذا وقع مؤجلا الى ثلاثة أشهر وكان ذلك في أثناء شهر فان الشهر الثاني والثالث يحسبان بالاهلة وسواء كانا كاملين أو ناقصين وأما الشهر الاول المنكسر فانه يكمل من الشهر الرابع ثلاثين يوما وكذلك حكم العدد والايام والاكربة على مذهب المدونة (ض) والى ربيع حل بأوله (ش) يعني أن عقد السلم اذا وقع بينهما مؤجلا الى شهر ربيع مثلا فانه جائز ويحل بأول جزء من ذلك الشهر فيجعل برؤية هلاله وقال بعضهم بأول ليلة منه قاله الشارح واقتصر المواق على الثاني وعليه فلا يحجر المسلم اليه على الدفع برؤية الهلال للسلم حيث طلبه وأما ان قال أقضيك سلك في ربيع مثلا فانه يفسد بذلك للجهل باحتمال أوله ووسطه وآخره على ما اختاره المازري واليه الاشارة بقوله (وفسده على

الخروج ولا يكفي الخروج من غير شرط كما لا يكفي شرط الخروج من غير خروج واذا حصل عائق عن الخروج ورجى انكشافه انتظره والاخير المسلم اليه في الفسخ والبقاء قاله بعض الشيوخ وانظر اذا ترك الخروج من غير عائق أو خرج ووصل قبل مضي اليومين كذا في شرح شب الآن عب استظهر الجملة في هذا الثاني ويمكن من القبض بخلاف ما اذا سافر ابتداء بربيع فانه فاسد (قوله يعني ان عقد السلم الخ) وتجب كلها بالاهلة ان وقع العقد في أولها وانما قال من الرابع مراعاة لفظ الاشهر لانها جمع وأقل الجمع ثلاثة وثلاثين يومهم أن يتم المنكسر عليه وهو مع كونه مخالفا للنقل يؤدي الى تكرار المنكسر في كل ما بقي من الاشهر والاصل أن يتم المنكسر ثلاثين فيؤدي الى الزيادة على الاجل المشترط حيث كانت الاشهر ناقصة (قوله وكذلك حكم العدد) جمع عددين كانت عدتها بالاشهر تعتبر بالاهلة وتتم المنكسر ومثله الايمان فاذا حلف لا يكلم زيد ثلاثة أشهر فتعتبر بالاهلة وتتم المنكسر وقوله والاكرية فاذا اكترى دارا ثلاثة أشهر فتعتبر بالاهلة وتتم المنكسر (قوله والى ربيع حل بأوله) أي بأول ربيع الاول وكذا يقال في جمادى ولا يشترط أن يقال ربيع الاول أو جمادى الاول بل عند الاطلاق ينصرف لربيع الاول وجمادى الاول وكذا يقال في العيد فما أدق نظره حيث مثل بربيع (قوله فلا يحجر) أي بل لما تمضي الليلة

(قوله وقال الصفاقسي) هو بفتح الصاد وضم القاف نسبة لصفافس بلدة بأفريقية على البحر شرقيهم من الأبارأفاده القاموس (قوله قال ابن رشد) هو المعتمد وكلام المصنف ضعيف (قوله ويقضيه من وسطه) هذا مقابل قوله ويحكم بالشهر كله (قوله بعادته في بلد المسلم) أي ويكون في محل العقد فوافق ما قبله (قوله وقيس بخيط) أي اعتبر قياسه بالخيط لأنه يقاس بالفعل (قوله فخذفه من الثاني الخ) فيه نظر بل النقل دال على أنه لا يعتبر في البيض قيسه بخيط لعدم التفاوت بين أفرادها كما يفيد محشي نت (قوله فخذفه من الثاني لدلالة الاول) أي لأن المعطوف عليه إذا قيد بقيد (٣١٣) فإن القيد يرجع للمعطوف أيضا بانفاق كذا قال اللغاني ورد بان السعد ذكر أنه

إذا جرى قيد في المعطوف عليه لا يلزم جريانه في المعطوف (قوله أو جرزة) بضم الجيم جمعه جرز بضم الجيم والراء أو بفتحها وقوله كقصيل ما يقصيل أي يرعى (قوله وعطف هذا عليه) أي على ما بعد أي على صفته وهي عدد وفيه أن الاولى عطفه على عادة ويكون فيه إشارة إلى أنه لا بد من الحمل أو الجرزة والعادة الجارية ببعده بالفدان لا عبرة به أو أن يجعله معطوفا على قوله من كيل وتكون الباء في قوله أو بحمل عنه من لان المعاطيف إذا لم تكن بحرف مرتب تكون على الاول نعم يلزم على الاول أن الحمل والجرزة ليس من أفراد العادة أصلا وليس كذلك (قوله وهي القبض) فعل جمع قبضة بضم القاف لان الضم لغة (قوله العشب) بضم العين الآن قوله العشب اليابس لا يناسبه القطع (قوله قال ابن يونس لأنه لو أسلم) هذا في المعنى على أخرى لانها نفس الاولى ولا بيان لها (قوله وهل بقدر كذا) أي وهل معنى التحري أن يقول آخذ منك ما إذا تحري كان ملتسبا بقدر كذا أي آخذ منك قدر كذا تحريا لا تحقيقا (قوله أو

المقول) وعند ابن زرب لا يقصد ويحكم بالشهر كله كالحصاد والدراس وهو قياس مالم في الجين وبعبارة وتبع المؤلف ابن الحاجب وابن شاس وقال الصفاقسي لا أعلم لهم فيه سلفا قال ابن رشد الذي عليه مالك وأصحابه أنه يصح ويقضيه في وسطه ومثله العام (ص) لاني اليوم (ش) يعني أنه إذا قال له أوفيك سلك في اليوم القلاني فان ذلك جائز لخفة الامر في اليوم ويحمل على طلوع فجره (ص) وأن يضبط بعادته من كيل أو وزن أو عدد (ش) هذا هو الشرط الرابع والمعنى أنه يشترط في صحة السلم أن يكون مضبوطا بعادة بلد العقد من كيل فيما يكال كالخنطة أو وزن كاللحم ونحوه أو عدد كالرمان والتفاح في بعض البلاد فقوله بعادته أي عادة أهل محله أي محل العقد وبعبارة وأن يضبط بعادته في بلد المسلم من كيل الخ وقوله (كالرمان) يصح أن يكون مثالا للوزن والعدد لأنه يختلف باختلاف المحلات (ص) وقيس بخيط (ش) يعني أن عقد السلم إذا وقع على ما يعتد في العادة كالرمان فانه لا بد أن يقاس بخيط ويوضع عند أمين فان ضاع جرى على ما يأتي في النزاع حيث تعذر معرفته كذا ينبغي ولا يتقدم اعتبار القياس في الزمان بان يكون معدودا بل ولو موزونا لاختلاف الأغراض بالصغر والكبر وقوله (والبيض) عطف على الزمان أي يجوز السلم فيه عددا أي وقيس بخيط فخذفه من الثاني لدلالة الاول عليه (ص) أو بحمل أو جرزة في كقصيل لا بفدان (ش) تقدم أن عقد السلم إذا وقع على ما يعتد في العادة فلا بد أن يكون مضبوطا وعطف هذا عليه والمعنى أن المسلم فيه إذا كان في مثل القضب والقرط والبقول وما أشبه ذلك فانه لا بد من ضبطه أيضا ويكون ضبطه بالاجال بأن يقاس بحبل ويقال أسلمت لك فيما يسع هذا ويجعل تحت يدي أمين أو بالجرز وهي القبض والحزم والقضب بفتح القاف وسكون الضاد المججمة العشب اليابس وسمي به لأنه يقضب أي يقطع مرة بعد مرة ولا يجوز في شيء من ذلك اشتراط فدادين معروفة بصفة طول أو عرض وجودة أو رداءة لأنه يختلف ولا يحاط بصفته ولا يكون السلم في هذا الاعلى الاجال والحزم قال ابن يونس لأنه لو أسلم في القصيل فدادين لا بد أن يحده فيؤدي ذلك إلى السلم الحال في معين (ص) أو تحزروهل بقدر كذا أو يأتي به ويقول كتحزروا ويلان (ش) عطف على بعادته فالتحري جائز ولو لم تجر به عادة لا على كيل لئلا يقتضى أنه لا بد من جريان العادة قال فيها ولا بأس بالسلم في اللحم وزنا معروفا وان اشترط تحريه معروفا جازا إذا كان كذلك قدر قدر فوم لجواز بيع اللحم بفضه ببعض تحزروا والخبز بالخبز تحزروا واختلاف الشيوخ في صورة التحري الجائز فقيس هل هي أن يقول له آخذ منك كل يوم ما إذا تحزروا كان وزنه كرتل أو رطلين مثلا ونحو ذلك كما قاله ابن يونس وقال ابن زرب معناه أن يعرض عليه قدر من اللحم ويقول آخذ منك كل يوم مثل

هذا

بأنه أي بالقدر لا قدر كذا كما هو ظاهر العبارة أن التحري جائز

ولو مع وجود آلة الوزن وهو خلاف المعتد فان المعتد لا يجوز ذلك الامع عدم آلة الوزن (قوله وزنا معروفا) أي كقنطارين من اللحم (قوله تحزروا معروفا) أي كان يقول أسلمك في عشرة أرطال رمان كل رمانة لو تحزريت كانت رطلان فهذا جائز إذا كان ذلك التحري قدر قدر فوا وجوده وتحزروا بفسده (قوله ما إذا تحزروا) الاولى أن يقول ما للوزن (قوله كان وزنه كرتل) أي آخذ منك مائة رطل كل يوم آخذ قدر الوتحري لكان كذا وكذا (قوله قدر من اللحم) أي مثلا والحاصل أن معناه أن يأتي بقدر كجرو يقول أسلمك في قدره من اللحم وزنا أو جرما وإذا أسلمه في قدره وزنا فانه تحزروا عند حصول المسلم فيه أنه مماثلة في الوزن لأنه يوزن بالفعل

(قوله ويشهد على المثال) أي الذي هو ذلك القدر (قوله وأما على التحري) أي وأما الاشهاد على التحري كما هو القول الاول (قوله بتحري موجود) أي بتحري شيء موجود (قوله أقرب من ادراكه) أي ادراك الصواب بشئ مشار إليه في الذهن في العبارة حذف (قوله وان نسبة ألغى) أي وان نسب المجهول للمعلوم ألغى المجهول أي جعله له مساويا لان قوله أسلمت في ادب وهو ملء كذا فيه مساواة المجهول بالمعلوم وقوله أي مع رؤية الذراع أي لانه لا يلزم من معرفة الرجل معرفة ذراعه فان قلت ما المخرج الى جعل معين صفة لرجل وهذا جعل صفة لذراع وكافي غنية عن هذه الكلفة قلت وجهه أن الذراع مؤنثة فلا توصف بعين (قوله بذراع رجل معين) محله اذا لم يكن القاضي جعل ذراعا يتبايع به الناس فان نصبه (٣١٣) وجب الحكم به ولم يجز اشتراط رجل بعينه كما

لا يجوز ترك المكيال المعزوف بمكيال مجهول (قوله وانظر هل المراد) أي في حالة الاطلاق والظاهر الثاني (قوله في سماع أصبغ) أي ابن القاسم كما صرح به بعض الشراح (قوله اذا خيف غيبة ذى الذراع) أقول وظاهر المدونة أنهم ما يطلبان بأخذ قياس الذراع وان لم يخف غيبة ذى الذراع (قوله أخذ قدر ذراعه) قال ابن حجر ان اتفقا على جعل قياسه بيد عدل فذاك والا أخذ كل منهما قياسه عنده (قوله تحالفا وتفاخا) أي ولا ينش عليه ويقاس ذراعه ولو قرب دفنه ويجرى نحوه ما قاله الشارح فيما اذا ضاع القياس وتعذر قياس ذراع الرجل وقوله وعند حواله وأما بينهما فالظاهر أنه كعند حواله (قوله مع حفنة رجل معين) لا يخفى أنه لا يلزم من تعيين الرجل تعيين الحفنة ولا بد منهما على ظاهر المدونة وعلى هذا يكون المصنف استغنى عن شرط اراءة الحفنة بالتشبيه بعين الذراع وقيل لا يشترط رؤية الحفنة ويقضى بحفنة غالبة

هذا ويشهد على المثال وأما على التحري فلا يجوز لان ادراك الصواب بتحري موجود يشار اليه حسا أقرب من ادراكه مشارا اليه في الذهن موصوفا (ص) وفسد مجهول وان نسبة ألغى (ش) أي وفسد السلم ان ضبط بمجهول من كيل أو وزن أو عدد كمل وعاء ووزن حجر وذرع بعصا عشر ادينار فان نسب المجهول للمعلوم ألغى المجهول واعتبر المعلوم بان قال أسلمت في ملء هذه الوعاء كذا كذا مرة وهو ادب أو في ادب وهو ملء هذه الوعاء كذا مرة فانه يعتبر الادب سواء زاد على ملء الوعاء أو نقص ويلغى الوعاء والسلم صحيح (ص) وجاز بذراع رجل معين (ش) أي وجاز ضبط المسلم فيه ان كان مما يقاس بذراع أي بعظم ذراع رجل معين أي مع رؤية الذراع ومشاهدته وانظر هل المراد به من عظم المرفق الى آخر الكوع كما في ستره المصلي أو الى آخر الكف والاصابع واذا لم يعين الرجل فقال في سماع أصبغ يحملان على ذراع وسط أصبغ هذا استحسان والقياس الفسخ ^{تبيينه} اذا خيف غيبة ذى الذراع أخذ قدر ذراعه كالمومات فلو دفن قبل أخذ قياس ذراعه واختلفا في قدره قرب العقد تحالفا وتفاخا وعند حواله فالقول قول المسلم اليه ان أشبه والافقول المسلم ان أشبه والاحمل على ذراع وسط (ص) كويية وحفنة (ش) تشبيه أي يجوز السلم في وية مع حفنة رجل معين ليسارة الغرر في الحفنة اذا أراه اياها والمراد بالحفنة ملء الكعبين معا كما قاله الجوهري لا ما تقدم في الحج من أنها ملء يد واحدة (ص) وفي الواقيات والحفنة قولان (ش) يعني أنه اذا أسلم في ويات معلومات وشرط لكل وية حفنة هل يجوز ذلك وهو قول أبي عمران وظاهر الموازية أو يمنع كما هو نقل عياض عن الاكثر ويحتمل قولان بناء على تعدد العقد بتعدد العقود عليه وعدمه ومحل القولين فيما يظهر حيث لم ترد الحفنة على الواقيات والافيتق على المنع (ص) وأن تبين صفاته التي تختلف بها القيمة في السلم عادة كالنوع والجودة والرداءة وبينهما (ش) هذا هو الشرط الخامس وهو أن تبين أوصاف المسلم فيه التي تختلف بها قيمته عند المتبايعين اختلافا يتغابن الناس في مثله عادة يجب على المتبايعين أن يبينوا ذلك كالنوع في كل مسلم فيه وكذا الجودة والرداءة والتوسط وهو المراد بالبينة فهو ظرف ساكن الياء وزعم أنه بتشديد التحتية لا يوافق كلام المتيطي ويصير مكررا مع ما قبله وهو قوله وأن تبين صفاته الخ وعبر بالقيمة عن اختلاف الأغراض جريا على الغالب لان الغالب أن القيمة لا تختلف الا باختلاف الأغراض وفهم من التقييد بالسلم أنه يغتفر فيه من

(قوله بناء على تعدد العقد الخ) أي فيجوز وقوله وعدمه أي فيمنع والذي يظهر أن المراد بالويات والحنقات ما فوق الواحدة ثم لا يخفى أن الخلاف يجري في ثلاث ويات مثلا وحفنة وقس عليه (قوله كالنوع) يحتمل حقيقة كالانسان والفرس ويحتمل الصنف كرومي وحشبي وهو أولى تأمل (قوله يتغابن الناس) أي يغلب الناس بعضهم بعضا وقوله وعبر بالقيمة جوابا عما يقال المتطورة اختلاف الأغراض لا اختلاف القيمة وحاصل الجواب أن الشأن أن اختلاف القيمة يستلزم اختلاف الأغراض فأطلق المزموم وأريد باللازم الألف خير بان اختلاف الأغراض يتبعه الاثمان لا تتبعه القيم وذلك لان القيمة متطورة فيها الذات (قوله وفهم من التقييد بالخ) حاصله أنه في بيع النقد تبين الصفة في المبيع الغائب وان لم يختلف به الأغراض بخلاف السلم فلا تبين الصفة الا اذا اختلف الغرض يسببها فينشد السلم أوسع من بيع النقد كبيع الغائب على الصفة لانه اغتفر في السلم بيان الصفة التي لا تختلف بها الأغراض هذا

معناه كما أفاده بعض الشراح وفيه أن هذا ليس مفهوما من المصنف لأن المفهوم من المصنف أن الأوصاف التي تختلف بها الأغراض في السلم تبين وأن لم تختلف بها الأغراض في السلم فلا تبين وأن اختلفت بها الأغراض في بيع النقد (قوله بالسلم) الباء بمعنى في متعلق بقوله التعرض أي بل التعرض لبعض الصفات الخاصة في باب السلم مبطل لقوة الغرر كأن يسلم على لؤلؤة قدر بطيخة وقوله في باب السلم أي وأما باب البيع فلا يؤدي لبطالته الكونه ما يعتد ان على شيء ثبت له وجود بالفعل وندوره لا يضر حينئذ وقوله لأنه يشترط فيه أي وأما بيع النقد فلا يشترط لأنه يقع العقد على عينه بعد وجوده فلا يضر حينئذ ندوره كما قلنا نعم يقال ان هذا ينتج ضيق باب السلم على بيع النقد (قوله لأنه متى اختصا بعلمها الخ) أي أنه لو فرض أن بعض الأشياء يعلم وجودها المتعاقدان دون غيرها ما يكون وجودها نادرا وحيث يكون نادرا فمن الجائز أن كان للسلم اليه قدر على تخصيصه إلا أن لكونه يعلم أن يتعذر وجوده بعد فيؤدي للنزاع ومتى أدى النزاع فقد أدى للغرر (قوله أو أجز) لا يخفى أنه لا يناسب قوله كشديد السواد فالناسب أن يقال (٣١٤)

الاضراب عن بعض الأوصاف ما لا يغتفر مثله في بيع النقد ولا يتعكس لأن السلم مستثنى من بيع الغرر بل ربما كان التعرض للصفات الخاصة بالسلم مبطلا لقوة الغرر لأنه يشترط فيه أن تكون الصفات معلومة لغير المتعاقدين لأنه متى اختصا بعلمها دل ذلك على ندورها والندور يقتضي عزة الوجود ويؤدي إلى النزاع بينهما (ص) واللون في الحيوان (ش) أي ويزيد اللون في الحيوان ولو طيرا كشديد السواد أو أجز مثلا وتبع ابن الحاجب مع تعقبه بقوله سند لا يعتبر عندنا اللون في غير الرقيق واعمله اعتمد على المازري فإنه لم يذ كر اللون في غيره وليس بظاهر فإن الثمن يختلف به وقد ذكره بعضهم في الخيل وغيره من الحيوان فتأمل أنه انتهى محشى ثم فاذ علمت ذلك فأقول قول سسند لا يعتبر عندنا الظاهر منه في بلدنا فيكون مشيرا إلى أن هذا مما يختلف به الأغراض وأنه ان كانت الأغراض المتنفة لالوان الحيوانات كاحمر أو أبيض أو أسود أو الخيل مثلا فلا بد من البيان والافلا (قوله وكونه من قطن) معطوف على بيان اللون فيفيد أنه خارج عما مر وليس كذلك لأن كونه من قطن أو كان بيان النوع وقوله وبين الخ هذه أوصاف

الاضراب عن بعض الأوصاف ما لا يغتفر مثله في بيع النقد ولا يتعكس لأن السلم مستثنى من بيع الغرر بل ربما كان التعرض للصفات الخاصة بالسلم مبطلا لقوة الغرر لأنه يشترط فيه أن تكون الصفات معلومة لغير المتعاقدين لأنه متى اختصا بعلمها دل ذلك على ندورها والندور يقتضي عزة الوجود ويؤدي إلى النزاع بينهما (ص) واللون في الحيوان (ش) أي ويزيد اللون في الحيوان ولو طيرا كشديد السواد أو أجز مثلا وتبع ابن الحاجب مع تعقبه بقوله سند لا يعتبر عندنا اللون في غير الرقيق واعمله اعتمد على المازري فإنه لم يذ كر اللون في غيره وليس بظاهر فإن الثمن يختلف به وقد ذكره بعضهم في الخيل وغيره من الحيوان فتأمل أنه انتهى محشى ثم فاذ علمت ذلك فأقول قول سسند لا يعتبر عندنا الظاهر منه في بلدنا فيكون مشيرا إلى أن هذا مما يختلف به الأغراض وأنه ان كانت الأغراض المتنفة لالوان الحيوانات كاحمر أو أبيض أو أسود أو الخيل مثلا فلا بد من البيان والافلا (قوله وكونه من قطن) معطوف على بيان اللون فيفيد أنه خارج عما مر وليس كذلك لأن كونه من قطن أو كان بيان النوع وقوله وبين الخ هذه أوصاف

داجعة للجودة والرداءة (قوله والجودة والرداءة) معطوف على النوع والمعنى على بيان النوع وعلى بيان الجودة وقوله والرداءة وكونه خائرا الخ) وفيه أنه يرجع للجودة والرداءة (قوله أو الأصل إلى الفرع) لا يخفى أن هذا في المعنى من إضافة السبب إلى المسبب لأن الأصل سبب والفرع مسبب (قوله أي ويزيد النوع في التمر الخ) فيه أن النوع من الذي مر وقوله والجودة الخ معطوف على صحيحاني بدليل ما بعده فيفيد أن الجودة والرداءة من النوع وليس كذلك فيصير قوله والجودة معطوفا على قوله النوع من قوله أي ويزيد النوع وقوله وفي الحوت معطوف على التمر الآن فيه تشبيها (قوله وجيد ووردي) معطوف على بياض وبلطي فيفيد أنه من النوع وليس كذلك (قوله من بحر عذب أو ملح) يرجع للجودة والرداءة وغيرهما (قوله ان اختلف الثمن الخ) ذكر المصنف هذا الشرط مع قوله التي تختلف بها القيمة فادفع توهم أن الجودة والامتلاء مما يختلف بهما الثمن دائما في أن كلاً تارة يختلف به مع مقابله وتارة لا

(قوله أو يقال الخ) هذا يقتضي أن الحل الأول يرجع الضير إلى الجدة والمال مع أن قول الشارح أن اختلف الثمن به ما حث براد الضاهر الخ يقتضي أن الضمير عائد على الجدة وضدها والمال وضده وأيضاً الاختلاف إنما يكون بين شيئين متقابلين والجدة لا يقابلها المال بل إنما تقابل القسمة والثاني أقرب وإن كان بعيداً من حيث اللفظ (قوله لأن الجيد أخص من الطيب) هذا في غير عرف الناس ثم إنك خير بأن الجيد مقول بالتشكيك وسيأتي أنه يصح ويحمل على الغالب فكذلك الطيب مقول بالتشكيك هـ لاجل على الغالب إلا أن يقال الجهالة أكثر في الجيد وتأمل (قوله وعكسها لابن نونس) الصواب طريقة ابن نونس لأن ابن بشر رجعه في أنواره فرجوعه له أدل دليل على أن الصواب طريقة ابن نونس وحينئذ فكان الأحسن أن يقول المصنف ولو بالنسبة ثم أقول ما وجه كون الخلاف في النسبة على تلك الطريقة ولعل وجه ذلك أن بلد النبت لما كان ينبت فيها الامران كان الاثنان بمنزلة واحد والمعمد لا يسلم ذلك تأمل (قوله وبه يعلم ما في كلام ابن غازي) أي بقولنا أنه يعلم عدم صحة كلام ابن غازي لأن ابن غازي قال لم أر من نبت عليه على اختلاف الطريق يقتضي أقول اعلم أن ابن نونس لم يذكر طريقته بين لأنه لما ذكر قوله في المدونة (٣١٥) وأن أسلم في الحجاز حيث تجتمع السمراء والمحمولة ولم يسم جنساً فالسليم فأسلم حتى

وقاله فيما يأتي لأن الغالب أن لا يسلم في العتيق والضاير فلذلك لم يتعرض لذلك أو يقال الضمير في قوله أن اختلف الثمن به ما عائد على الجديد ومقابلها والممتلي ومقابلها فيكون مفيداً للضد فاللء كبر الحبة والضمور صغر الحبة وليس المراد مثله وفارغه لأن الفارغ لا يسلم فيه ولو قال قحاطيباً ولم يزد جيداً فذهب المدونة الفساد لأن الجيد بدأ خص من الطيب (ص) وسمراء أو محمولة ببلدهما (ش) المحمولة هي البيضاء والسمراء غير البيضاء والمعنى أنه إذا أسلم في حنطة وفي البلد محمولة وسمراء فلا بد من ذكر أحد الصنفين فإن لم يذكر ذلك فساد السليم ولا فرق بين أن ينبت ذلك البلد أو يحمله إلا أنه ورأى ابن حبيب أن كانا يحملان إليه لم يفسد بتوابعه الباسي مقتضى الروايات خلافة واليه أشار بقوله (ص) ولو بالجل (ش) وحكاية خلاف ابن حبيب في بلد الجل كما ذكره المؤلف طريقة ابن بشر وعكسها لابن نونس فحكي خلافاً في النسبة نبت عليه على اختلاف الطريق يقتضي ابن عبد السلام وبه يعلم ما في كلام ابن غازي (ص) بخلاف مصر فالمحمولة والشام فالسمراء (ش) يعني أنه إذا أسلم في حنطة عصر أو بالشام ولم يسم لا محمولة ولا سمراء فالشهور أن السليم صحيح فيهما وبقي في مصر بالمحمولة لأنها هي التي يقتضي بها وبقي في الشام بالسمراء لأنها هي التي بها وهذا بالنسبة إلى الزمن المتقدم لا في زماننا الآن فانهما موجودان بكل فلا بد من البيان في البلدين وانظر لم ذكر المحمولة والسمراء مع دخوله ما في عموم قوله كأنواع لانها نوعا البر فان قلت ذكرهما لاجل قوله ببلدهما قلنا وكذا لا يبين النوع في كل شيء إلا حيث يجتمع منه في بلد السليم نوعان فلا يختص ذلك بالبر لكن لا يخفى أن كلا من السمراء والمحمولة مقول بالتشكيك على أفراد فلا يلزم من بيان النوع بيان الفرد المراد منه وبه لا يجاب أيضاً بما يقال ذكر اللون يغني عن ذكر السمراء والمحمولة وفيه نظر إذ الجودة تتضمن بيان ما يسلم فيه من أفراد السمراء أو أفراد المحمولة (ص) ونقي الغلت (ش) أي وقضى بانتفاء الغلت أي وقضى على المسلم إليه أن يقضى قحاطيباً لا غير غلت عند الإطلاق وهذه النسخة أولى من نسخة ونقي أو غلت لأن عليها يكون بيان كونه نقياً أو غلثاً شرطاً ففسد بانتفائه وليس كذلك بل هو صحيح ويقضى بانتفائه (ص) وفي الحيوان وسنه والذكورة

ولم يسم جنساً فالسليم فأسلم حتى يسمى سمراء أو محمولة ويصف جودتها فيجوز قال مانصة قال ابن حبيب وهذا في مثل بلد يحمل إليه فأما بلد ينبت فيه السمراء والبيضاء فيجوز أنه وإن لم يذكر ذلك وذكر جيداً نقياً وسطاً أو مغلوفاً وسطاً وقول ابن حبيب هذا لا وجه له وسواء بلد ينبت فيه الصنفان أو يحملان إليه لا بد في ذلك من ذكر الجنس إذا كانا مختلفين انتهى (قوله فالمحمولة) أي يقتضي بها وكذا قوله فالسمراء (قوله لأنها هي التي يقتضي بها) الصواب أن يقول كما في توضيحه لأنها الغالب إذ لو لم يكن فيها غيرها ما احتاج في المدونة إلى قوله قضى عصر بالمحمولة وبالشام بالسمراء ولما أتى قول ابن عبد الحكم أن لم يسم عصر سمراء من محمولة لم يجز رواه ابن القاسم وأفهم مثل هذا في قوله في الشام إذ ليس فيها غيرها ولا يحتاج على ما قلنا إلى

قول بعضهم ولعله في الزمان المتقدم اعتذاراً عن قوله إذ ليس فيها غيرها مخشى تب (قوله فلا يلزم الخ) أي أفراد المصنف بقوله فالمحمولة أي فرد منها أي فيبين الفرد المطلوب من أفراد المحمولة ككونها شديدة البياض والفرد المراد من أفراد السوداء ككونها شديدة السوداء وقوله وبه لا يجاب أي فيراد بالمحمولة فرد من تلك الأفراد وقوله وفيه نظر أي في الجواب نظر (قوله ونقي الغلت) الغلت ما يختلط بالطعام من تراب أو نحو ذلك كثير كسله أو وزنه (قوله أو غلت) بكسر اللام (قوله لأن عليها الخ) أي وعليها يكون معطوفاً على النوع (قوله بل هو صحيح) الصواب أن يقول اشتراط كونه نقياً أو غلثاً يستغني عنه بقوله فيما تقدم والجودة والريادة وبينهما (قوله وبقي يقتضي بانتفائه) أي الغلت ويحمل على الغالب والأفلاوط وهذا حيث جعل قوله نقي معطوفاً على قوله كأنواع وأما أن جعل معطوفاً على قوله مصر فانه لا يقتضي ذلك فإن قلت عطفه على مصر يقتضي أنه لا يطلب بيبانه أصلاً مع أن بيانه مستحسن فالجواب أن قوله بخلاف مصر معناه أنه لا يجب البيان المتقدم وهو البيان الذي يؤدي تركه إلى فساد السليم وذلك صادق بعدم طلب البيان بالسكينة وطلبه على وجه لا يؤدي تركه إلى فساد قوله بخلاف مصر من الأول وقوله أو نقي أو غلت من الثاني (قوله وفي الحيوان وسنه الخ) يستغني عن

ذكر ذلك بذكر الجودة وضدها لان ما صغر سنه من ما كول اللحم جيد واما غيره فربما يرغب في كبره ما لا يرغب في صغيره وكذا قوله
 ويزيد الخ (قوله وقال عبد الوهاب) كلام بعضهم يفيد انه المعتمد وهو ظاهر (قوله اختلافا لا يتغابن) كذا في الاصل والصواب حذف لا
 (قوله وقيدته سند بالعلی) يتطرق فيه لاختلاف (٣١٦) الاغراض (قوله كالذهبي) أي الذي يعيل للذهب بأن يكون أسود يعالوه

اصفرار وقوله والاجر أي الذهبي
 الاجر أي الذي يعيل للحمرة (قوله
 بخلاف مطلق الحيوان) لا يخفى أن
 مطلق الحيوان اذا كانت تختلف
 الاغراض فيها بذلك فلا مانع من
 جريانه فيه (قوله ناصح) بالحاء (قوله
 وكذا الخليل) أي في ذكر في كل
 منها قدر عالوه عن الارض وقدر
 امتداده عليها وكلام بعض
 الشراح يفيد انه المعتمد وهو ظاهر
 (قوله وشبهها) قال عجم ولعله أراد
 بشبهها ذوات الخيل والركوب ولا
 ينبغي قصر هذا الحكم على
 هذا النوع خاصة بل يزداد ذلك في
 الحيوان المأكول اللحم لا يبين أن
 هذا راجع لمقدار البيع ولا شك
 في اعتباره في المأكول (قوله قال
 وكالدعج) لا فرق بين الذكور والانثى
 يقال لا يذکر ادعج والانثى دعجاء
 والذکر أشهل والانثى شهلاء والذکر
 أحور والانثى حوراء وهكذا كما
 أفاده بعض الشيوخ والحور شدة
 بياض العين وشدة سوادها (قوله
 مع الزهاوة) وأما لامع زهاوة فهو
 البكلم وهو تنكش في عبوسة
 (قوله ميلان البياض الى الحمرة)
 وفي مختصر المتبعية هو ميلان
 السواد الى الحمرة وفي المختار خلافه
 فانه قال ان الشبه ان يشوب سواد
 العين زرقة (قوله والكعالة الخ)
 هو أن يعالج حقون العين سواد
 كالكحل من غيرا كتحال والزرقة
 وهو ميلان سوادها الى الخضرة

والسمن وضديهما (ش) يعني انه اذا أسلم في حيوان ناطق أو غيره فانه يزيد على بيان النوع
 والجودة والرداءة وبينهما بيان سنه فيقول جذع أو مراهق أو بالغ أو يقول سنه سنتان مثلا
 وذكورته وسمنه وأنوثته وهزاله (ص) وفي اللحم وخصيا وراعيًا ومعلوفًا (ش) أي أنه يذکر
 ما من من النوع من معز أو غنم والجودة والرداءة وبينهما واللون والذكورة والسمن والسمن
 وضديهما وما يزيد كونه خصيا أو راعيا أو معلوفًا وما ذكرناه من أنه يذکر السمن والسمن
 والذكورة في اللحم هو المطابق للنقل وهو خلاف ظاهر كلام المؤلف من اختصاص ما يهطف
 بالواو بعند ذكر المسلم فيه فلا يشاركه فيه ما قبله ولا ما بعده لكن ذكر الجودة والرداءة
 متضمن بيان ذكر السن والذكورة والسمن وضديهما (ص) لامن يكتسب (ش) يعني أنه
 لا يشترط أن يبين كونه من جنسه أو من رقبته أو فخذيه أو غير ذلك وظاهره ولو اختلفت
 الاغراض بذلك وهو ظاهر كلام ابن الحاجب وقال عبد الوهاب بوجوب البيان حيث شذ
 وهو المناسب لما من من أنه يجب بيان ما يختلف به الاغراض اختلافا لا يتغابن مثله (ص)
 وفي الرقيق والقصد والبكارة واللون (ش) يعني انه اذا أسلم في الرقيق فانه يذکر مع الاوصاف
 السابقة في الحيوان من نوع وجودة ورداءة وتوسط القدم من طول أو قصر أو ربعه أو يقول
 طوله أربعة أشبار مثلا ويذكر في الانثى ولو وخصا الثيوبه والبكارة وقيدته سند بالعلی
 ويذكر اللون الخاص من عرضيات الاسود كالذهبي والأحمر وشدة البياض في الروي
 فليس ذكره اللون تكرار مع قوله أولا واللون في الحيوان الذي هو أهم من الناطق والصامت
 وبعبارة المسراد باللون هنالون أخص من الاول لأن الاولان مقولة بالتشكيك وذلك المقدار
 الخاص معتبر في الرقيق بخلاف مطلق الحيوان ككأبيض ناصح أو مشرب بحمرة أو ذهبي
 أو يعيل الى الخضرة أو نحو ذلك وكأسود زنجي أو بربري أو حبشي أو نحو ذلك واقتصر المؤلف
 في ذكر القصد في الرقيق اعتمادا على ما ذكر في التوضيح من أنه لا يشترط ذكر القصد فيما عدا
 الانسان وهو خلاف قول ابن الحاجب ويزيد في الرقيق القصد وكذلك الخيل والابل وشبهها
 ونقص المواق من كلام ابن الحاجب وشبهها (ص) قال وكالدعج وتكلم الوجه (ش) يعني
 انه اذا أسلم في جارية فانه يزيد على ما مر الدعج وهو شدة سواد العين مع اتساعها ويزيد أيضا
 تكلم الوجه وهو كثرة لحم الخدين والوجه مع الزهاوة وأدخلت الكاف الشبهة وهو ميلان
 البياض الى الحمرة والكعالة والزرقة (ص) وفي الثوب والرقعة والصفافة وضديهما (ش)
 يعني انه اذا أسلم في الثوب فانه يذکر زيادة على ما من من النوع والجودة والرداءة وبينهما
 الرقة وضدها الغلط ويذكر الصفافة وهي المتساعة وضدها وهي الخفة ويذكر الطول
 والعرض وظاهره انه لا يحتاج الى ذكر الوزن ونحوه في المدونة ولو قدم المؤلف هذه الاوصاف
 عند قوله والثوب الخ استغنى عن إعادة قوله والثوب بأن يقول وفي الثوب الخ ولا شك أن قوله
 والجودة الخ يغني عن قوله والرقعة وما بعدها (ص) وفي الزيت المعصر منه وبما يعصر (ش)
 يعني انه اذا أسلم في زيت فانه لا بد أن يذکر زيادة على ما من من النوع والجودة والرداءة وبينهما

(قوله بان يقول وفي الثوب) اللون والرقعة والصفافة وظاهر عبارة الشارح أنه يقول وفي الثوب
 والرقعة والصفافة فيفوت ذكر اللون (قوله وبما يعصر) الباء زائدة والاصل وما يعصر به اذا المعنى وفي الزيت المعصر منه وجواب
 بما يعصر فتكون ما استفهامية وإثبات ألفها في الخليل (قوله لا بد أن يذکر زيادة على ما من) المناسب حذف ذلك والمرجع له آخر
 العبارة تنبيه كان الصواب التعبير بالمصنوع أو المعصر بناء على أنه من عصر أو اعتصر لانهم ما سموه عان وأما عصر فلم يسمع

(قوله ان أريد به) أي بقوله وفي الزيت المعصر منه أي فيكون قوله وفي الزيت المعصر منه كتابة عن اختلاف الأغراض وقوله اذا أريد به أي بقوله وفي الزيت المعصر منه ثم لا يخفى أن ما يختلف به الأغراض ما له الى معرفة النوع والجودة والرداءة لا أريد من ذلك فلا يظهر قول الشارح فيكون ما تقدم مندرجاً في ذلك ويزيد أيضاً كونه شامياً أو مغربياً (قوله على الغالب) أي في اطلاق لفظهما عليه كما يفيد ما لا يبالغ في وجوده بالبلد (قوله والا فالوسط) المراد الوسط مما يصدق عليه الجيد والوسط مما يصدق عليه الردي والوسط مما يصدق عليه الوسط بين الجيد والردي (قوله والا فإطلاق) عطف تفسير (قوله بخلاف النكاح على غنم موصوفة) أي فانه يقضى فيه بالوسط ابتداء بدون النظر للغالب قال محشي تن وظاهره أنه عند شرط الجيد في النكاح يقضى بالوسط من الجيد ابتداء من غير نظر للاغلب بخلاف السلم ولم أقف على هذا التفریق وما تقدم في النكاح من قوله ولها الوسط هو عند الاطلاق وأما عند اشتراط الجيد والردي فيعمل به في النكاح من سماع عيسى وغيره واذا عمل فالظاهر من كلامهم أنه ينظر للاغلب كما في السلم وذكر بعد ذلك الدليل من سماع عيسى فانظره (قوله والوسط لا يأتي في النوعين) وانظر اذا كان نوعين ولم يكن غالباً والظاهر جريانه على النكاح فراجع (قوله فانه لا يجوز لانه قديم لك) اعلم (٣١٧) أنه قد علل كونه ديناً بأنه اذا كان معيناً وهو

عنده فففيه بيع معين يتأخر قبضه واذا كان عند غيره فففيه بيع معين ليس عنده واستشكل المصنف التعليل الاول بجواز بيع شيء ليس فيه حق توفيقية على أن يقبضه المشتري بعد شهر مثلاً وجواز كراء دابة معينة تقبض بعد شهر وأجيب بأن الموردتين في البيع وكلاهما في السلم انتهى حاصله أن المنع منه حيث كان ضمان المبيع أصالة على المشتري وينتقل الى البائع فيلزم الضمان بجعل كافي السلم هنا دون الصورتين الموردتين فان الضمان فيهما من المشتري لصحة العقد وكونه ليس فيه حق توفيقية انتهى أي ولم ينتقل الضمان فيهما الى البائع فاذا علمت ذلك فقول الشارح من بيع معين الاول من

الحب المعصر منه من زيتون ونحوه والمعصر به من معصرة أو ماء لا اختلاف الثمن بذلك فان كان يجتمع في بلد واحد زيت بلدان فلا بد من ذكر البلد التي يؤخذ منها ذلك ويذكر في الحبل كونه من غنم أو غيره صافياً أو غيره وانما يقبل المؤلف والمعصر منه بزيادة الواو حتى يفهم منه الاحتياج الى الاوصاف السابقة اذ لو فعل ذلك لاقتضى أن يبين المعصر منه قدر زائد على ما مر وليس كذلك اذ ما سبق مندرج فيه اذا أريد ببيان ما يختلف به الأغراض ومسار له اذا أريد ببيان نوعه وجودته وورداً ومابينهما ولونه (ص) وجعل في الجيد والردي على الغالب والا فالوسط (ش) يعني أنه اذا شرط الجودة أو الرداءة في الشيء المسلم فيه مما يحتاج الى ذكره فانه يقضى بالغالب من ذلك الذي شرطه فان لم يوجد غالب مما شرطه بل تساوت أصناف الجيد والردي في التسمية والاطلاق فانه يقضى بالوسط من ذلك الذي شرطه ولا يقضى بالوسط ابتداء بل اذا عدم الغالب بخلاف النكاح على غنم موصوفة للشاحنة في البيع والغالب يجري في النوعين فأكثر الوسط لا يأتي في النوعين (ص) وكونه ديناً (ش) هذا هو الشرط السادس والمعنى أن المسلم فيه لا بد أن يكون ديناً في ذمة المسلم اليه واخترت به من بيع معين يتأخر قبضه فانه لا يجوز لانه قديم لك قبل قبضه فيدور الثمن بين السلفية ان هلك وبين الثمنية ان لم يهلك

والشرح للذمة وصف قاما * يقبل الالتزام والالزام

أي هي وصف مقدر في الشخص يقبل الالتزام كلك عند دينار ويقبل الالتزام كالتمتدنية فلان مثلاً وتعريف ابن عرفة لها معترض انظر الشرح الكبير (ص) ووجوده عند حلوله

(٣٨ - خروشي خامس) السلم في معين وإيضاح الكلام المتقدم أن المسلم حين أسلم في معين صار الضمان منه لكونه معيناً ولما شرط تأخيره فقد نقل الضمان الى البائع المسلم اليه ورأس المال حينئذ بعضه ثمناً وبعضه في مقابلة الضمان جمالة (قوله والشرح) أي التعريف للذمة وهذا البيت للعاصمي كما ذكره عب ولكن ذكر محشي تن أنه لصاحب التحفة (قوله يقبل) أي يقبل الشخص بسببه أي يصح من الشخص بسببه الالتزام والالزام أي الزام الغير له فالالزام ليس منه بل من غيره هذا هو المتعين ولا تعدل عن ذلك (قوله هي وصف مقدر في الشخص) زاد عب فقال معنى شرعي مقدر في المكلف انتهى لكن قال القرافي وهذا المعنى جعله الشرع سبباً عن أشياء خاصة منها البلوغ ومنها الرشد فنبلغ سفيهاً لادئمه ومنها ترك الحجر كافي للفلس فناجتمع له هذه الشروط رتب الشارع عليها تقرير معنى يقبل الزامه أرض الجنایات وأجر الاجارات وأثمان المعاملات ونحو ذلك من التصرفات ويقبل التزامه اذا التزم شيئاً اختياراً من قبل نفسه لزمه وهذا المعنى المقدر هو الذي تقدر فيه الاجناس المسلم فيها وأطال القرافي في ذلك ثم قال الذمة بشرط فيها البلوغ من غير خلاف أعلمه انتهى فقال ابن الشاط والاولى عندى أن الذمة قبول الانسان شرعاً للزوم الحقوق دون التزامها فعلي هذا يكون لا يصح ذمة لانه يلزمه أرض الجنایات وقيم المتلفات وعلى أنه لا ذمة لا يصح نقول الذمة قبول الانسان شرعاً للزوم الحقوق والتزامها (قوله وتعريف ابن عرفة معترض) فعرفها ابن عرفة بقوله ملك متمول كلي حاصل أو مقدر وبحث فيه بأن الذي ينصف بالملك

انما هو ما في النعمة لا النعمة واجب بأنه تعرف الشيء بمخاصسته فهو رسم وقوله متمول أخرج به الامور التملكية الغير المتمولة من الحقوق غير المالية من حقوق النكاح وجوب الفصا والولاية كولاية النكاح في الاعطاء والجر عليه لانها حقوق غير مالية وقوله حاصل أو مقرر معناه أن المتمول الكلي اما حاصل بالفعل أو بالامكان وانما أخرج ما ذكرناه لاسمى في عرف الفقهاء ذمة وقال شارح ابن عرفة من لازم الذمة أن المقتدر فيها كلى لأجزئ لأن الجزئ هو المعين وهو لا يقبل الذمة (قوله ولو انقطع في أثناء الاجل) بل ولو انقطع في الاجل ما عدا وقت القبض بل ولو انقطع عند حلول الاجل نادرا (قوله اذا المطابق للراد) وذلك لأن الجواز انما يتعلق بالسلم لا بالمسلم فيه (قوله والاولى أن يكون مخرجا) أي فيكون التقدير فيجوز فيما لم يكن معينا محقق الوجود لا في نسل والمراد باخراجه منه أي محترزه لانه كان داخلا فيه وأخرجه (قوله ومفهوم قل أنه لو كثر) ضعيف والمعتمد المنع مطلقا (قوله لانسئل) أي فلا يشترط ويفهم منه الصحة مع أنه لا يصح (قوله أي معين وصغر) فيه تطرأ لا يشترط في الحائط الصغر فظاهر كلامهم أو صريحه أن الحائط قليل وان كان في نفسه كثيرا وهو مراد المؤلف أفاده محشى تت وقول المصنف أو حائط أي يمنع المسلم فيه حقيقة لما تقرر أن المسلم فيه لا بد أن يكون في الذمة وثمر الحائط المذكور ليس كذلك فلا يتعلق به العقد على وجه السلم الحقيقي والعقد المتعلق به انما هو بيع حقيقة فيجوز على حكمه فعلم (٣١٨) من هذا أنه لا تنافي بين قوله أو حائط أي لا يسلم فيه سلم حقيقة وبين قوله

وشرط الخ لان تسميته العقد سلم مجاز وأفاد اللقاني جوابا آخر وهو أن قوله أو حائط أي غير حائط أي في جميع ثمره كل اردب بدینار وقوله وشرط الخ أي في ثمره الحائط المعين الصغير أي في بعض ثمره أي في قدر معين أي في كيل معلوم منه فما قبله اذا أسلم في جميع ثمره وهذا فيما اذا أسلم في بعضه وكلاهما على الكيل لان الجزاف لا يجوز السلم فيه (قوله وكيفيته قبضه) درج المصنف على ما قاله بعض

(ش) هذا هو الشرط السابع وهو أن المسلم فيه يكون موجودا عند حلول أجله بقدره وصفته أي أن يكون مقدورا على تحصيله غالبا في وقت حلوله لئلا يكون تارة سلفا وتارة ثمنا فالضمير في وجوده للمسلم فيه المفهوم من السياق ولا يشترط وجوده من حين السلم الى حلوله بل الشرط وجوده عند حلول أجله ولو انقطع في أثناء الاجل خلافا لابي حنيفة وإلى هذا أشار بقوله (ص) وان انقطع قبله لانسئل حيوان عين وقيل (ش) نسئل مرفوع عطف على مقدم مقرر على قوله وو وجوده عند حلوله أي فيجوز محقق الوجود عند حلوله لانسئل الخ هذا مقتضى كلام ابن غازي وفيه بحث اذا المطابق للراد فيجوز في محقق الوجود لا في نسل حيوان عين وحينئذ فيكون مجرورا والاولى أن يكون مخرجا من مقدم مقرر على الشرطين السابقين لانتفاء الاول بحصول النعمين والثاني بعدم وجوده اذ لقاته اقل لا يوجد المسلم فيه عند حلوله ومفهوم قل أنه لو كثر لجاز السلم وذلك لان الكثرة صيرتها كغير المعينة فكان المسلم فيه في الذمة وانما لم يعطفه على قوله وو وجوده لاقتضائه فسادا اذ هو مخرج من الشرط أي يشترط كذا لانسئل الخ وقوله (أو حائط) أي عين وصغر يصح فيه الرفع والجر عطف على نسل على الوجهين و يصح الجر مع رفع الاول بناء على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على جره لكن فيه ضعف من جهة انتفاء الشرط الا أن يدعى أن النسل كالمائل لثمر الحائط ليكون كل منهما مخرجا ثم أشار لشروط شرائع ثمر الحائط المذكور حيث سموه سلميا بقوله (ص) وشرط ان سمي سلميا لاي عارضاؤه وسعة الحائط

القرويين اذ يظهر من توضيحه اعتماده قال ابن يونس بعض القرويين قال ان سماء بيعا ولم تذكر أجلا فهو على الفور وبعدها البيع يجب له قبض جميع ذلك وهو جائز لا فساد فيه فان أخذه بتأخر عشرة أيام أو خمسة عشر فقال مالك هذا قريب وأما ان سماء سلميا فان اشترط ما يأخذه كل يوم اما من وقت عقد البيع أو من بعد أجل ضرر به فذلك جائز وان لم يضرب أجلا ولا ذكر ما يأخذ كل يوم من وقت العقد ولا متى ما يأخذ فالبيع فاسد لانه لما سماء سلميا و كان لفظ السلم يقتضي التراخي علم أنهم ما قصدوا التأخير ففسد ذلك اه فعلى هذا الفرق بين تسميته سلميا وعدمه الا في بيان كيفية القبض فانه شرط على الاول دون الثاني وهذا معنى قول أبي الحسن في شرح المدونة لا فرق بينهما الا في اشتراط الاجل في تسميته سلميا و مراده بالاجل كيفية القبض لاحقيقته اذ له أخذه في يوم واحد كما شرح به في المدونة وكما يؤخذ مما تقدم عن ابن يونس وما اعتمده المصنف من كلام بعض القرويين صدر في الجواهر بخلافه فقال في معرض ذكر الشروط ويضرب أجلا لا يشترطه ويسمى ما يأخذ كل يوم ولو شرط أخذ الجميع في يوم لجاز وقال بعض المتأخرين ان سموه بيعا يلزم ذلك فيه وان سموه سلميا لم اه وما صدر به المصنف هو الظاهر من كلام المدونة لانه لما ذكر الشروط قال هذا عند مالك محمل البيع لا محمل السلف فدل على أنه اعتبر هذه الشروط على ملاحظة أنه بيع ولا عبرة بتسميته سلميا لانه بيع شيء معين وهذه قاعدة المذهب اذا تقابل اللفظ والفعل في العقود فانظر الى الفعل الى آخر ما قاله محشى تت (قوله سعة الحائط) المراد بسعته بالمكان الاستيفاء منها وليس المراد كبره وعظمه ولا يشترط تقديم رأس المال بل يجوز تأخير ولو بشرط قاله اللقاني و يفيد ذلك قول المصنف الآتي وهل القرية الصغيرة كذلك أو لا في وجوب الى آخره

وان لنصف شهر هذا الشرط محله
ان أنى في بيان القبض بما يحتمل
الشروع في ذلك وفي أكثر منه فان لم
يشترط بيان كيفية قبضه حل على
الحلول (قوله وأخذه بسرا) هذا
على القول بان البسر هو الزهو
فيكون في الاجر والاصفر وقيل
البسر هو البلم الاخضر فيكون
قبل الزهو بدر عن عياض في باب
الزكاة أقول وذكر بعض أن البسر
عند الفقهاء بعد الزهو وقبل
الارطاب (قوله الخطر) أى الغرر
(قوله وأخذه بالفعل) أقول لا معنى
لكون أخذه بالفعل بعد شرطاني
جواز الاقدام أو لانه يأتي بعد فلا
يناسب أن يعد الا لاشتراط ثم يقال
اذا وقع وزل ولم يشرعوا في أخذه
بسرا أو رطبا يجبران عليه (قوله
فان العقد يكون فاسدا) الذي في
المواق ونقله عجم أن هذا الشرط
الاخير في الجواز فقط ولا يوجد
الفساد بقبضه كما قال الشارح وأما
الشروط التي قبله فهي للصحة
فينبغي انتفى الصحة (قوله واطمأنه أمن
الجوائح) أى أن الجوائح لا يؤمن
حصولها فهو من عطف علة على
معول (قوله وهو خلاف الاصل)
أى أن الاصل ضمان غير الجوائح
أى الكثير الغالب (قوله وانما
تناوله على صفة غير موجودة) أى
على كونه خمسة أو سق (قوله لان
المسرا بالزهي ما أزهي ولم يربط)
فبصدق بالبسر (قوله كفض
الكراء) أى كما اذا استأجر دارا
بائني عشر ديناراً مدة معلومة
ثم أنه في وسط المسئلة يقطع البيت فانه يرجع بما

وكيفية قبضه ولما لم يشروعه وان لنصف شهر وأخذه بسرا أو رطبا لا تمرا (ش)
يعنى أن الشخص اذا اشترى ثمر حائط معين فان كان بلفظ السلم اشترط فيه جميع الشروط
الاتية وان كان بلفظ البيع اشترطت أيضا ماعدا كيفية القبض وهذه التفرقة نظرا للافظ
والافهوي بيع في الحقيقة لان الفرض أن الحائط معين فما يشترط فيما اذا سمى سلما أو بيعا
الا زهاء انتهى عن بيع الثمرة قبل له والزهو في كل شيء بحسبه فان قلت هلا قال المؤلف بدل
ازهاؤه طيبه ليشمل غير النخل وغيره قلت لا يصح ذلك لقوله وأخذه بسرا أو رطبا وما يشترط
فيهما مائة الحائط لا مكان استيفاء القدر المشتري منه وانتفاء الغرر وما يشترط فيما اذا سمى
سلما فقط كيفية قبضه متواليا ومتفرقا وقد ربما يؤخذ منه كل يوم لا ماشاء فلو سمى ببيع عاقلا
يشترط فيه بيان كيفية قبضه ويحمل على الحلول لان لفظ البيع يقتضي التناجز وما يشترط
فيهما أن يسلم لئلا يحد لا يجوز بيعه المالك فيتعذر التسليم وما يشترط فيهما شروعه في
الاخذ حين العقد أو بعد أيام يسيرة نحو خمسة عشر يوما لا أكثر بشرط أن لا يستلزم أجل
الشروع صيرورته تمرا والافسد وما يشترط فيهما أخذ أى انتهاء أخذه لكل ما اشتراه حال
كونه بسرا أو رطبا لا تمرا البعد ما بينهما وبين التمر فيدخله الخطر ولا بد مع أخذه بسرا أو رطبا
أن يكون اشترط ذلك ولا يخفى أنه اذا كان كل من شرط أخذه بسرا أو رطبا وأخذه بالفعل
كذلك مشروطا فقد أخل المؤلف بواحد وهو شرط أخذه بسرا أو رطبا ان حل على ظاهره أو
أخذه بالفعل كذلك ان قدر في كلامه حذف مضاف أى وشرط أخذه بسرا أو رطبا بدليل
قوله (ش) فان شرط تقرر الرطب مضى بقبضه (ش) يعنى أنه اذا أسلم في رطب والموضوع بحاله
وهو أن الحائط معين صغير واشترط عليه أن يبقى على أصوله حتى يتمر فان العقد يكون فاسدا
لبعد ما بين التمر والرطب فيدخله الخطر ولقلة أمن الجوائح فيه فان قبضه ولو قبل تمره مضى
ولا فرق بين كون الشرط صريحا أو التزاما كما لو شرط في كيفية قبضه أياما يصير فيها تمرا وما ذكره
المؤلف من أن من الشروط أخذه بسرا أو رطبا محله حيث وقع العقد عليه بعبارة وأما لو وقع
العقد على ما في الحائط جزا فافله ابقاؤه الى أن يتمر لان الجزاف قد تناوله العقد على ما هو عليه
وقد تسلمه المبتاع بدليل أنه لو أراد بيعه لم يمنع ولم يبق على البائع فيه ضمان الا ضمان الجوائح
وهو خلاف الاصل بخلاف ما اذا وقع عليه عقد السلم بعبارة الشرع فانه لم يتناوله على ما هو
عليه وانما تناوله على صفة غير موجودة فكان غررا (ش) وهل المزهي كذلك وعليه
الاكثر أو كالبيع الفاسد أو بيلان (ش) يعنى أنه اذا أسلم في تمر منه أى صار أجرا وأصفر
واشترط تمره هل الحكم كاشتراط تقرر الرطب فيمضى بقبضه وعليه الاكثر من الشيوخ كابن
أبي زيد وصوبه عبد الحق أولا يكون الحكم كذلك بل حكمه حكم البيع الفاسد يفسخ ولو قبض
ولا يمضي الا بما يغوت به البيع الفاسد وهو رأى ابن شبلون لان التمر من الارطاب قريب ومن
الزهو بعيدا أو بيلان وشمل قوله المزهي البسر لان المراد بالمزهي ما أزهي ولم يربط * ولما
كان السلم في غير الحائط المعين بعبارة السلم ببيع التمر المعين يفسخ بلفظه أو عدمه قبل قبضه لانه
ليس في الذمة أشار الى ذلك بقوله (ش) فان انقطع رجوع بحصة ما بقي وهل على القيمة وعليه
الاكثر والمكمل أو بيلان (ش) يعنى أنه اذا أسلم في ثمر حائط معين صغير وقد أربط وشرط
أخذه رطبا فلما قبض البعض انقطع غير ذلك الحائط فانه يلزمه ما أخذه بحصته من الثمن
ويرجع فيما بقي بحصته من الثمن معجلا بالقضاء ولا يجوز البقاء للقبائل واختلف الاشياخ هل
المضى فيما قبض والرجوع بحصة ما بقي في ذمة المسلم اليه على حسب القيمة فينظر كل شيء منهما
في أوقانه دخوله على أخذه شيئا كفض الكراء فاذا قبل قيمة ما قبضه عشر مثلا وقيمة

يخص بقية المدة لكن بالنظر للقيمة فإنه قد يكون الكراء أغلى في أول المدة (قوله وله أن يأخذ بذلك الحصة) وليس فيه الاقتضاء عن ثمن الطعام طعاما لأن ما يأخذ من طعام ليس عن ثمن طعام لأن العقد انفسخت فيما لم يقبض فلا يقال لذلك المدفوع في الطعام عن (قوله ويجرى مثل هذا) أي في جريان القولين (قوله على القول بالرجم بحصة مابقي) أي فيمنع الفسخ فيما لم يقبض ويرجع بحصته (قوله أوحى رضي بعدم البقاء) أي أو على القول بوجوب البقاء لكن تراضيا على عدم البقاء فيقر أراضى بالبناء للمفعول وهذا القول هو المعتمد لأنك خير بأنه سيأتي يقول المصريح به هنا الرجوع بحسب المكيلة وظاهر الشارح أن القولين في كل من القرية الصغيرة والكبيرة ومن المعلوم أن الحديث في الانقطاع بجائحة (قوله وأما أن كان لفوات الابان فسيأتي) هذا لعج وقد حل قول المصنف وان فات ماله ابان بما اشترى وأما شارحنا فتبعه هنا وخالفه في حل قول المصنف وان فات ماله ابان فوقع في كلام شارحنا تخالف والراجح ما لشارحننا فسيأتي وان قول المصنف هنا فان انقطع رجع بحصة مابقي كما يجري في الجائحة يجري في فوات الابان والخاصصل أن قول الشارح وأما لفوات الابان فسيأتي كلام عج وهو غير صواب والصواب هنا التعميم ويحل المصنف بما حل به شارحننا وسيأتي بيانه (قوله والمراد بالجائحة) هذا لعج ثم قال وهذا الذي ذكرناه في معنى الجائحة يجري مثله في الجائحة في غير القرية الصغيرة وأما الجائحة في غير القرية الكبيرة (٣٣٠) فالمراد بها ما يشمل ما ذكره وما إذا لم يطلع الثمر بالمكيلة لأن السلم فيها كالثمر في غيرهما فيصح حيث يوجد المسلم فيه وقت حلوله وان لم يكن موجودا وقت العقد انظر عج (قوله والنظام ان كل أهلها) أي أصحابها يستفاد من ذلك أنه لا يسوغ لأهل الجائحة الا كل منها لأنه تعلق بهما حق للمسلم (قوله والاجازة البقاء) لا يقال كيف لا يدفع رأس المال مع كونه سلما وقد تقدم أن شرط السلم قبض رأس المال والجواب ما تقدم من أن هذا ليس سلما حقيقة وانما هو بيع حقيقة وتسميته سلما بالنظر للفظ (قوله وهل القرية الخ) ويدخل في التشبيه ما اذا انقطع بعض ثمرها بجائحة فإنه كانقطاع ثمر الجائحة المعين في وجوب الفسخ كما قال

مابقي خمسة مثلا فتسببه خمسة الى العشرة الثلث فيرجع المسلم على المسلم اليه بثلاث الثمن الذي هو رأس المال وله أن يأخذ بذلك الحصة ما شاء من طعام أو غيره مما جلا فان تأخر لم يجز لأنه فسخ دين في دين أو على حسب المكيلة فان تأخر يحط عنه من الثمن ما يقابل به الجائحة اذا اشترى جميع الجائحات فان تأخر نصف المكيلة فإنه يحط منها عنه من الثمن بتلك النسبة أي يحط عنه نصف الثمن وان تأخر ثلثها حط من الثمن ثلثه وهكذا من غير نظر الى تقويم تأويلان ومحلها حيث لم يشترط عليه أخذ في يوم أو يومين فان اشترط عليه ذلك رجع بحسب المكيلة اتفاقا كما قاله تت ومثله ما اذا كان يقبض في أوقات مختلفة وكان الشأن أنه لا يباع الاجلة واحدة فإنه يرجع على حسب المكيلة أيضا ولعل المراد بيومين مدة لا تختلف فيها القيمة ويجرى مثل هذا في غير القرية الصغيرة وفي غير القرية الكبيرة على القول بالرجم بحصة مابقي أوحى رضي بعدم البناء كما ذكره اللخمي ثم ان كلام المؤلف هذا فيما اذا كان الانقطاع بجائحة وأما ان كان لفوات الابان فسيأتي والمراد بالجائحة ما يحصل به التلف أو ما في حكمه فيشمل الجائحة بالمعنى المتقدم في بحث الجوائح والتعقيب الموافق لها في الحكم المشار اليه بقوله هناك وتعيينها كذلك والظاهر أن كل أهلها من الجائحة لأنه ما غصب أو سرقة وكلام المؤلف محله اذا دفع المسلم رأس المال للمسلم اليه والاجازة البقاء للعام القابل لأنه لا يلزم عليه فسخ دين في دين (ص) وهل القرية الصغيرة كذلك أو لا في وجوب تعجيل النقد فيها أو تخالفه فيه وفي السلم لمن

غيرها فيصح حيث يوجد المسلم فيه وقت حلوله وان لم يكن موجودا وقت العقد انظر عج (قوله والنظام ان كل أهلها) أي أصحابها يستفاد من ذلك أنه لا يسوغ لأهل الجائحة الا كل منها لأنه تعلق بهما حق للمسلم (قوله والاجازة البقاء) لا يقال كيف لا يدفع رأس المال مع كونه سلما وقد تقدم أن شرط السلم قبض رأس المال والجواب ما تقدم من أن هذا ليس سلما حقيقة وانما هو بيع حقيقة وتسميته سلما بالنظر للفظ (قوله وهل القرية الخ) ويدخل في التشبيه ما اذا انقطع بعض ثمرها بجائحة فإنه كانقطاع ثمر الجائحة المعين في وجوب الفسخ كما قال

اللخمي لكنه ضعيف والمعتمد أنه يجب البقاء لقابل وانقطاع كل ثمر القرية بجائحة كحكم انقطاع بعضه لأملاك بها في لزوم البقاء لقابل على المعتمد (قوله أو لا في وجوب تعجيل النقد الخ) أي أو هي مثل الحائط الا في وجوب تعجيل الخ والمعنى وهل القرية الصغيرة كذلك من كل وجه أي وهي مثله الا في وجوب تعجيل النقد فيها بخلاف السلم في حائط فلا يجب تعجيل النقد فيه بل يجوز تأخيرا أكثر من ثلاثة أيام لأنه بيع معين وتسميته سلما مجاز (قوله أو تخالفه الخ) لو قال أوفيه وفي السلم لمن لا ملك له لكان أولى واعلم أن السلم فيه تارة يكون له ابان معين لا يوجد في غيره وتارة يكون موجودا دائما والانقطاع المتعلق بكل منهما ما أن يتعلق بجميعه أو ببعضه وأيضا الانقطاع فيما له ابان اما أن يكون بفوات ابانه أو بجائحة وقد أشار المصنف لحكم ما اذا انقطع بعضه من حائط معين بجائحة وكذا بقرية بقوله وهل القرية الصغيرة كذلك بناء على شمول التشبيه لذلك وهذا على ما لللخمي ولكن المذهب أنه يجب البقاء لقابل ولما اذا انقطع بعضه من قرية كبيرة بجائحة بقوله وان قبض البعض وجب التأخير وحينئذ فستوى حكم انقطاع بعض ثمر القرية الصغيرة والكبيرة في وجوب البقاء وعليه فيصح حل قول المصنف وان قبض البعض وجب التأخير الخ على ما يشمل غير القرية الصغيرة والكبيرة ولا يمنع ذلك قوله إلا أن يرضى بالحاسية لأنه اذا حاز الرضا فيها هو مضمون اتفاقا فيجوز الرضا بالحاسية فيما وقع الخلاف في كونه معيناً أو مضموناً وحكم انقطاع الكل في المسائل كلها حكم انقطاع البعض فيها كلها كما يرشد له المعنى وظاهر كلامهم في بعضها وأما اذا انقطع بعض السلم فيه أو كله لفوات ابانه سواء كان السلم في ثمر حائط معين أو ثمر قرية صغيرة أو كبيرة فأشاره بقوله وان انقطع

والإبقاء والأوجب الإبقاء والحاصل أن قول المصنف وإن انقطع ماله إبان في غير القرية الصغيرة بل في الحائط المعين الصغير وقوله
أو قرية أي صغيرة هذا ما ظهر لعج آخر أو الأفاول جعل قوله وإن انقطع ماله إبان كلاً أو بعضاً في الحائط المعين وفي القرية الكبيرة
وقوله أو من قرية أي صغيرة ولو قال المصنف على ما ظهر لعج آخر بعد قوله تأويلان وإن انقطع بعض غيرها أو غير القرية الكبيرة
بجائز وجب الإبقاء إلا أن يرضى بالمحاسبة ولو كان رأس المال مقوماً وإن انقطع لفوات إبان فكذا إن كان من قرية كبيرة والآخر
المشتري في الفسخ والإبقاء إن كان بتأخير البائع والأوجب الإبقاء وحكم انقطاع الكل في الجميع حكم بعضهم إبان أنظر (قوله لأنه
بيع الطعام قبل قبضه) فيه أنه ولو أخذ الثمن فيه بيع الطعام قبل قبضه والجواب أنه إذا أخذ الثمن بمنزلة الأقالة بخلاف ما إذا أخذ منه
شيأ فبقتوى جانب البيع (قوله ولو كان (٣٣٣) رأس المال مقوماً) إن كان متعدداً وأما المتحد فلا يجوز قولاً واحداً لأنها

البائع حتى ذهب إبان فلا يجوز تراصهما بالمحاسبة لأنهما على البيع والسلف وإذا تراصا بالمحاسبة
فلا يجوز أن يأخذ بقيمة رأس ماله عرضاً ولا غيره لأنه يبيع الطعام قبل قبضه قاله أبو بكر بن عبد الرحمن
والتونسي ولم يعتبر واتهمه البيع والسلف للضرر الداخل عليهما بالتأخير وإذا تراصا بالمحاسبة جاز ولا
يشترط أن يكون رأس المال مثلياً بل يجوز ولو كان رأس المال مقوماً من حيوان ونبات ونحوهما على
رد شيء منها بعينه قيمته قدر قيمة ما لم يقبض من المسلم فيه ومنع محضون المحاسبة حينئذ إلا أن يكون رأس
المال مثلياً ليأمن من الخطأ في التقويم فانه إذا اتفقا على رد ثوب بعينه عوضاً عما لم يقبض احتمل أن
يكون المردود مساوياً لما بقي من المسلم فيه فيجوز أن يكون مخالفاً بالقلّة أو الكثرة فيمتنع لأنها اقالة في ذلك
الشيء على خلاف رأس المال اللهم إلا أن يرد من الأثواب جزأاً ثانياً يكون المشتري شريكاً بالبائع فيسلب
من احتمال الخطأ في التقويم فيجوز باتفاقهما والمبالغة المشار إليها بقوله (ولو كان رأس المال مقوماً) في
المفهوم أي فإن رضى بالمحاسبة جاز ولو كان رأس المال مقوماً وفي بعض النسخ إلا أن يرضى بالمحاسبة
وفاعله حينئذ العاقل لأحدهما لأنه لا بد من رضاهما معاً والمصرح به هنا على حسب المكيّة فلا تضر
ولما انتهى الكلام على شروطه شرع فيما يجوز فيه إذا استكمل تلك الشروط وما لا يجوز فيه إذا اختل
شيء منها فقال (ص) فيجوز فيما طبخ (ش) الفاسدية والمعنى أنه لا يشترط في المسلم فيه أن يكون
ذاتاً قائمة بعينها بل يجوز أن يكون مستهلكاً بشرط أن تحصره الصفة وأن يوجد عند حلوله وسواء كان
لحمًا أو غيره قال في الشامل وفي الرأس ما في اللحم وكونه مشوية أو مغشورة فإن اعتيد وزنها عمل به ويصح
في الأكارع كالرؤس وفي المطبوخ منها ومن اللحم إذا كان يعرف تأثير النار فيها بالعادة وكانت الصفة
تحصره (ص) واللؤلؤ والعنبر والجوهر والزجاج (ش) اللؤلؤ معروف واحد ولؤلؤة وجمعها لآلئ
أي وفيه أربع لغات لؤلؤ بهم مزين ولؤلؤ بغير همز ولؤلؤ بهم مز أوله دون ثانيه وبالعكس
والعنبر خرد دابة في البحر والجوهر هو كبرار اللؤلؤ والزجاج مثلث الزاوي واحد من زجاجة والمعنى إن
هذه الأشياء يجوز السلم فيها إذا ذكر قدر معلوماً بصفة معلومة (ص) والجص والزرنج (ش)
يعني أنه يجوز السلم في الجص وهو الجبس والزرنج لكن هذا يعني عنه قوله ويجوز فيما طبخ لأن
ما ذكر يطبخ أي يشوي بالنار فهو من عطف الخاص على العام والنكتة في العطف أن لا يغفل
عن قوله ويجوز فيما طبخ (ص) وفي أجمال الخطب والادم (ش) يعني أنه يجوز السلم في أجمال
الخطب وزناً أو خزانة كسل هذا الجبل ويوضع عند أمين ويصفه من سنط أو طرفاء وغيره وفي

اقالة على غير رأس المال
ك (قوله والمصرح به الخ)
في لـ والمحاسبة على حسب
المكيّة ولا يأتي التأويلين
المتقدمين لأنه دخل على
أن يأخذها دفعة واحدة
انتهى إذا علمت ذلك فلا
يظهر قوله فيما تقدم ويجري
مثل هذا الخ فتدبر (قوله
فيجوز فيما طبخ) هي الفاء
الفصيحة وهي الواقعة في
جواب شرط مقدّر وقيل
هي العاطفة على مقدّر
وقوله طبخ أي أمكن طبخه
لا مطبوخاً بالفعل بل يصح
أيضاً في المطبوخ بالفعل
كالربيات التي لا تفسد
بالتأخير (قوله مستهلكاً)
أي لإبقائه إذا طبخ لتغيره
بالبقاء وقوله وفي الرأس
لعل المعنى ما قيل في اللحم
من الجواز يقال في الرأس
وقوله وكونها الخ أي ويبين
كونها مشوية أو مغشورة أي
في الماء وقوله فإن اعتيد

وزنها عمل به أي ويعين عند عقد السلم وقوله ويصح أي السلم (قوله فيهما) بالتمنية كما
هو في خطه أي في الأكارع والرؤس (قوله فيها) أي في الثلاثة اللحم والأكارع والرؤس هذا هو المتبادر من العبارة فحينئذ يكون قوله
أولاً ما في اللحم أي المشوي لا المطبوخ هذا ما ظهر من العبارة والله أعلم (قوله خرد دابة) قال بعضهم الصحيح عند المحققين أن العنبر
ينبت من أصل قاع البحر فيرميه بساحله وهو أعلاه وأوسطه ما ينتلعه الدابة من البحر ثم انه يضربها فتسبرز تنقياه وهو يلي الأول وتارة
تموت ويجذونه قبل أن تصير جيفة وهو يلي الثاني وتارة يجذونه حين تصير جيفة وهو أدناه (قوله كبرار اللؤلؤ) أي كبراً متوسطاً ليس
وجوده غالباً لا خارجاً عن المعتاد لعدم تيسره غالباً فيدخل تحت قوله وما لا يوجد (قوله لأن ما ذكر يطبخ الخ) قد يقال لا حاجة لذلك لأنه
أراد المطبوخ مما يؤكل (قوله والادم) معطوف على ما طبخ وعطفه على أجمال الخطب يعني على القول المرجوح من أن المعاطيف

حلو

إذا تكررت كان كل واحد معطوفاً على ما يليه من شرح شب (قوله الجلد بعد الدبغ) أي وأما قبل الدبغ فيقال له اهاب (قوله فيجوز بالجزز) أي بشروط ثلاثة أن يرى الغنم وأن يكون عند باب جزازة وأن لا يتأخر القبض تأخيراً بعيداً وأما العشرة أيام فحائز كما قاله في كتاب الدور والارضين وقال ابن ناجي لكن يأتي للصنف في القسمة وجاز صوف على ظهران جزوان لكن نصف شهر وأما المجزوزة بالفعل فالامر فيها ظاهر والجزز جمع جزء بكسر الجيم فيهما (قوله وتوز ليكمل) أي على صفة خاصة واطلاق التور عليه قبل كماله مجاز على حد أصرخرا (قوله أو لا يام قلائل) أي خمسة عشر يوماً كما نص عليه محضى نت (قوله ويضمنه مشتريه بالعقد) أي حيث كان اشتراجه جازاً أو ما إذا كان الشراء على الوزن فلا يضمنه مشتريه (٢٣٣) إلا بالقبض (قوله ويقيد المنع الخ) لكل من الثوب والنور ثلاثة أقسام يتفقان على

جلود الغنم والبقر والابل إذا اشترط شيأ معلوماً والادم لغة الجلد بعد الدبغ والمراد به هنا ما يشمل المدبوغ وغيره (ص) وصوف بالوزن لا بالجزز (ش) يعني أنه يجوز السلم في الصوف بالوزن ولا يجوز بالجزز عدداً لاختلافها بالصغر والكبر وأما شراؤه لا على وجه السلم فيجوز بالجزز (ص) والسيوف (ش) يعني وكذلك يجوز السلم في نصول السيوف والسكاكين وفي العروض كلها إذا كانت موصوفة مضمونة وضرب لها أجلاً معلوماً وقدم النقد فيها (ص) وتوز ليكمل (ش) التور بناءً مثلاً ناء يشبهه الطشت بفتح الطاء وكسرها وفوقية في آخره وبدونها أو ما التور الذي يحرث الارض فهو بناءً مثلاً والمعنى أنه يجوز أن وجد بعض طشت من نحاس أن يشتريه من ربه على أن يكمله له على صفة معلومة لهما وليس هذا سلباً انما هو بيع معين يشترط فيه الشروع الآن أو لا يام قلائل لئلا يكون معيناً يتأخر قبضه ويضمنه مشتريه بالعقد وانما يضمنه البائع ضمان الصانع فقوله الآن وهو يبيع يرجع لهذا أيضاً وهذا بخلاف الثوب فلا يجوز شراؤه من صاحبه على أن يكمله كما يأتي ويقيد الجواز هنا بما إذا لم يشتريه جلة النحاس فان اشتراكم يجوز إلا أن يبقى من عمله اليسير جداً ويقيد المنع الآن بما إذا لم يكن عنده من ذلك الغزل كثير والاجاز (ص) والشراء من دائم العمل كالحباز وهو يبيع (ش) يعني أن الشراء من الصانع المعين الدائم العمل كالحباز واللحام ونحوهما جائز ويكون بيعاً بالنقد لا سلباً فيجوز تأخير الثمن ولا يشترط ضرب الاجل بل يشترط أن يكون المعقود عليه موجوداً عنده لئلا يؤدي إلى بيع ما ليس عند الانسان وهو منهي عنه وأن يشترع في الاخذ حقيقة أو حكماً كعشرة أيام ويمكن ارجاع قوله وهو يبيع لمصلحة التور أيضاً (ص) وان لم يدم فهو سلم (ش) يعني أن الشراء مما لم يدم عمله بان كان الغالب انقطاع العمل جائز ويكون سلباً فيشترط فيه ما اشترط في السلم من تعجيل رأس المال وعدم تعيين العامل والمعمول منه كان يقع العقد بينهما على عمل ركاب مثلاً من حديد بوزن كذا وصفة كذا أو أمانع تعيين العامل أو المعمول منه فسيأتي عند قوله وفسد بتعيين المعمول منه أو العامل (ص) كاستصناع سيف أو سرج (ش) التشبيه بما قبله في كونه سلباً والمعنى أنه يجوز للرجل أن يشتري سيفاً أو سرجاً ليعمله بشرط أن لا يعين عاملاً ولا الشيء المعمول منه فان عينه ما أو أحدهما فسد كما يأتي وأشار بالمثالين إلى أنه يجوز السلم في البسيطات والمركبات (ص) وفسد بتعيين المعمول منه (ش) أي وفسد السلم بتعيين المعمول منه من غير شراؤه بدليل ما بعده كاعل إلى من هذا النحاس بعينه ولم يشتر منه وسواء عين العامل أم لا وفي بعض النسخ أو العامل كيعمله إلى فلان بعينه أو أنت بعينك من غير تعيين

المنع إذا اشترى جلة كل وعلى الجواز إذا كان عند كل من البائعين جلة نحاس وغزل على ملكهما غير ما اشترى ويختلفان في قسم وهو المنع في الثوب إذا كان عند رب الغزل دون ما يخرج منه آخر إذا جاء المنسوج على غير الصفة المطلوبة والجواز في تور حيث كان عند رب النحاس دون ما يعمل منه توراً آخر لكن عنده ما يجبر نقص ما يكسر ويعاد (قوله والشراء من دائم العمل) هو الذي لا يفتر عنه غالباً (قوله وهو يبيع) صرح به مع قوله والشراء لان الشراء يطلق على السلم ووجه كونه بيعاً أنهم نزلوا الدوام منزلة تعينه والمسلم فيه لا يكون معيناً ثم لا يخفى أنه يخالف للبيع لما تقر بأن البيع يشترط أن يكون المبيع معيناً ألا ترى أن الغائب الذي يباع على الصفة انما يقع البيع على عينه بالصفة ويخالف السلم لان السلم يشترط فيه أن لا يكون العامل معيناً فهذه المسئلة مترددة بين البيع والسلم (قوله كعشرة أيام) فالكاف مدخلة للخمسة كما صرحوا به (تقديمه) وذكر الخطاب أنه إذا سمى

ما يأخذه كل يوم ولم يسم ما يأخذه كله انما ياكل واخذ الفسخ وأما إذا سمى جلة ما يأخذه على أن يأخذه كل يوم قدر معين فليس لاحدهما الفسخ (قوله وان لم يدم) بان كان انقطاعه أكثر أو تساوى عمله وانقطاعه فالخاصل أنه إذا كان دائم العمل أو غالبه هو ما أشار له المصنف بقوله والشراء أو ما إذا كان الانقطاع أكثر أو استويا فهو قول المصنف فهو سلم (قوله كاستصناع سيف أو سرج) أي كما ان استصناع السيف والسرج سلم سواء كان مما يدموم العمل أم لا (قوله ليعمله) كذا في نسخة كما هو الظاهر منها والمناسب ليعمل له بالبناء للفعول والافسـد سلباً سيأتي من قوله وفسد الخ (قوله وفي بعض النسخ) أي وفي بعض النسخ اسقاطها والاقتصار على

قوله بتعيين الممول منه (قوله ومسئلة تجليد الكتب الخ) أقول أي فرق بينه وبين السيف والسرج فن المعلوم قطعاً أن في ذلك اجتماع البيع والاجارة فلم يجوز هذا ومنع ذلك (قوله جازان شرع الخ) عبارة شب جازان شرع حقيقة أو حكماً لانه يجوز تأخير الشروع الى ثلاثة أيام سواء اشترط تحميل النقداً أم لا وسواء عين عاملة أم لا (قوله واستأجره) صورة المسئلة دفع له ديناراً في مقابلة الحديد واجارة الصنعة والحاصل أن هذه المسئلة فارت (٣٣٤) التي قبلها من حيث ان البيع في هذا وقع على الممول منه قبل أن يعمل

على شرط أن يعمل فيه البائع صنعة ما للشترى فانتقل ملك الممول منه للشترى قبل أن ندخله الصنعة وفي القسم الذي قبله لم ينتقل ملك البائع عن المبيع إلا بعد حلول الصنعة فيه فلم يكن عقد الاجارة مستقلاً هذا هو الصواب خلافاً لما فهمه عبارة شب (قوله الى ثلاثة أيام) فيه نظر إذا الممنوع ما زاد على خمسة عشر يوماً كما أفاده محشى تب (قوله على أن على البائع الخ) أي هذه شأنها الاختلاف فلا يتأني أنها قد لا تختلف (قوله لا فيما لا يمكن وصفه) أي وصفه الخاص به الكاشف عن حقيقة لا مطلق وصفه لان المعدن يمكن وصفه فلا يجوز أن يسلم فيه عين ولا عرض لأن صفته لا تعرف فإن عرفت أسلم فيها عرض لا عين لا يدخل ذهب بذهب وفضة بفضة الى أجل ويجوز أن يشتري بدايد بخالفه من عين أو عرض لأنها تجارة معروفة ترى ولا يرد أن ما يخرج مجهول القدر والصفة لان ما يدفع فيها ليس عوضاً عما يخرج منها بل عن اختصاصه بها ورفع يده عنها وانما منع موافقها من العين وان كان اسقاطاً لاختصاصه نظر لما فيها في الجملة (قوله ومن ذلك السلم الخ) أي وأما بيعهما فيجوز إذا تحرى ما فيهما من الرمل لتعيينه (قوله وحديد) بالرفع معطوف على

الممول منه فقد اشتمل كلامه على هذه المسئلة على أقسام ثلاثة يفسد فيها السلم وعللة الفساد دوران الثمن بين الثنية والسلفية فهو غرر لانه لا يدري أي سلم ذلك الى الاجل أم لا ولا يكون السلم في شيء بعينه ومسئلة تجليد الكتب المتداولة الآن ليست من باب السلم بل من باب الاجارة على جواز بناء دارك والحصص والآجر من عند الاجير وحينئذ لا يشترط ضرب أجل السلم فيها (ص) وأن اشترى الممول منه واستأجره جازان شرع عين عاملة أم لا (ش) يعني أنه اذا اشترى منه حديداً معيناً واستأجره على أن يعمل له منه سيفاً مثلاً ينفار فان ذلك جائز لانه من باب اجتماع البيع والاجارة في الشيء المبيع وسواء كان العامل معيناً أم لا بشرط أن يشرع في العمل من الآن أو الى ثلاثة أيام وان يكون خروجه معلوماً لان اختلاف كميته ثوباً على البائع صبغه أو نسجه أو بيعه خشبة على أن يعملها تابوتاً وفهم من قوله واستأجره أنه لو استأجر غير من اشتراه منه بخار من غير قيد شروع (ش) لا فيما لا يمكن وصفه كتراب المعدن (ش) عطف على فيما طبخ أي ان ما لا يمكن وصفه كتراب المعادن والصواعين لا يجوز السلم فيهما لان الصفة مجهولة ومن ذلك السلم على المحوطة بالرمـل والخناء المحلوطة به وذكر الضمير في وصفه مراعاة للفظ ما ولو أنه كان أولى لان الممتنع أمور متعددة (ص) والارض والدار (ش) عطف على ما لا على تراب لانه يمكن وصفهما وانما امتنع السلم فيهما لان وصفهما مما يختلف الاغراض به فيستلزم تعيينهما لان من جملة ما يختلف الاغراض به تعيين البقعة وذلك يؤدي الى السلم في معين وشرط السلم أن يكون المسلم فيه في الذمة (ص) والجزاف (ش) أي ولا يجوز السلم في الجزاف لان جوازه مقيد برؤيته وهو معهما معين فيصير معيناً بآخر قبضه (ص) وما لا يوجد (ش) أي ويمنع السلم في الشيء الذي لا يوجد جلة لعدم القدرة على تحصيله كالكبريت الاحمر أو نادراً ككبار اللؤلؤ (ص) وحديد وان لم يخرج منه السيوف في سيوف أو بالعكس (ش) المشهور أن سلم الحديد في السيوف ممنوع سواء كان يخرج من ذلك الحديد سيوف أم لا وكذلك لا يجوز سلم السيوف في حديد سواء كان يخرج من الحديد سيوف أم لا وهو مذهب ابن القاسم لان السيوف من الحديد كشيء واحد لان الصفة المفارقة لغو بخلاف الملازمة (ص) وكان غليظ في رقيقه ان لم يغزل (ش) يعني أنه لا يجوز سلم الكنان الشعر الخشن الذي لم يغزل في كنان شعر رقيق ناعم لم يغزل لان غليظ الكنان قد يعالج فيجعل منه ما يجعل من رقيقه وانظر هذا التعليل فانه لا يجري في عكس كلام المؤلف مع منعه أيضاً ومفهوم ان لم يغزل أنهم مالوغز لا يجوز وهو واضح لان غليظ الغزل يراد بالارادة رقيقه كغليظ ثياب الكنان في رقيقها (ص) وثوب ليكل (ش) يعني أنه لا يجوز شراء ثوب قد نسج بعضه ليكل له صاحبه لان الثوب اذا لم يوجد على الصفة المشترطة لا يمكن عوده عليها بخلاف التور الخاس اذا لم يوجد على الصفة المشترطة أمكن كسره وعوده عليها وقد مر أن كلامه مقيد بقيد * ولما انتهى الكلام على ما يختلف به الجنس خلقة وما لا يختلف شرع في الكلام على نظير ذلك صنعة وانه ثلاثة أقسام مصنوع في غيره وغيره فيه ومصنوع في مثله فقال (ص)

قوله لا فيما لا يمكن وصفه من عطف الجمل ويقدّر عامل وكذا قوله وكان وقوله ومصنوع أي ولا يسلم حديد (قوله وهو مذهب ومصنوع ابن القاسم) ومقابله ما يستحسن من جواز سلم حديد لا يخرج منه السيوف في سيوف وحينئذ فلا أتى المصنف بلو كان ان كان أولى (قوله على ما يختلف به الجنس خلقة) أي من جهة الخلقة كالصغر والكبر المشار به بقول المصنف وكصغيرين في كبيرهما يختلف الجنس من جهة الخلقة أي خلقة هذا كائناً غير خلقة هذا الذي خلق عليها غير خلقة الآخر وقوله وما لا أي كالصغير من الآدمي والغنم

وقوله لا يعود حال أو صفة
وكذا قوله هن وقوله
بخلاف النسيج أي المنسوج
(قوله رأس مال) وأما في
النقد فيجوز بيع الغزل
بالكتان بشرط أن علما
لا جزاف إلا أن يتبين
الفضل (قوله فلا تسلم في
الخز) أراد به ما أصله قطن
وحرير على طرقة مجاز
الاول فيكون إضافة ثياب
للخز من إضافة الفرع
للاصل (قوله لانها تنفس)
قال سندها بعيد اذ بعد
في المنسوج أن يقصد الى
التعامل على نقض نسجه
(قوله والخز الخ) فيه شيء
بل الخز ما كان سدا من حرير
ولحمته من وبر وقوله والخز
الخ بهذا هو الحقيقة (قوله
على ما هو أعم من ذلك) فيشمل
ما كان سدا من قطن أو
كتان (قوله المنسوج صعب
الصناعة) مثال المنسوج
صعب الصناعة الثياب
المنسوجة من الكتان ولا
تعود ومثال صعب الصناعة
الذي يعود ثياب الخز وقوله
والمنسوجان يعودان كتياب
الخز والاناء المنسوج من
النحاس أو الحديد (قوله فان
تقاربت الخ) عبارة شب
فان اتحدت أو تقاربت
(قوله وأخرى ان لم
يعودا) وذلك لانه اذا اعتبر
النظر للنقطة عند العود وأنها
اذا تباعدت يجوز فأولى اذ لم

ومصنوع قدم لا يعود هن الصناعة كالغزل (ش) يعني انه لا يجوز أن يكون المنسوج الهين الصناعة
رأس مال السلم في غير المنسوج من جنسه كالنواسل غزلا في كتان لان صنعة الهينها كأنها كالعدم
لم يخرج عن المكان الذي هو أصله فكانه أسلم كأنه في مثله على المشهور ولا مفهوم لقوله لا يعود لان
هن الصناعة لا يسلم في أصله ولا يسلم أصله فيه عاداً ولا لا يعتبر فيه الاجل ولا عدمه فقوله الآتي وان
عاد أي المنسوج صعب الصناعة وليس مفهوم ما هنا (ص) بخلاف النسيج (ش) يعني أن الثوب
المنسوج يجوز سلمه في الغزل أو في الكتان لان الصناعة في النسيج معتبرة تنقله عن أصله فهو مفهوم هين
الصناعة كأنه قال فان كان غير هن الصناعة جاز كما في النسيج أي المنسوج وقوله (الاثياب الخز) مستثنى
مما قبله يعني أن النسيج ناقل الاثياب الخز فلا تسلم في الخز لانها تنقش وتصير خزاً فالنسيج فيها كالغزل في
المكان فكما لا يسلم الغزل في الكتان لا تسلم ثياب الخز في الخز والخز ما كان سداً أي قسامه من صوف
أو وبر ولحمته من حرير وقد تطلقه الفقهاء على ما هو أعم من ذلك (ص) وان قدم أصله اعتبر الاجل
(ش) أي وان قدم أصل المنسوج الغير هن الصناعة الذي لا يعود بدليل ما يأتي وجعل رأس مال للمنسوج
كتان في ثوب منسوجة فانه يعتبر الاجل فان أمكن أن يجعل فيه غير المنسوج مصنوعة مانع للزانية
لانه اجارة بما يفضل ان كان والذهب عمله مجازاً والاجاز فان قلت ما حلت عليه كلام المؤلف من رجوع
ضمير أصله لغير هن الصناعة خلاف ظاهر كلام المؤلف قلت قد علمت أن المؤلف ذكر أنه يمتنع سلم المنسوج
الهن الصناعة في أصله ويفهم منه منع عكسه بالاولى لانه يبعد القصد الى نقض المنسوج بحيث يصير غير
مصنوع بخلاف القصد الى جعل غير المنسوج مصنوعة وما يفهم بالاولى كالتطويق به فاقتضى هذا أن
يكون ضمير أصله لغير هن الصناعة (ص) وان عاد اعتبر فيهما (ش) أي وان عاد المنسوج صعب الصناعة
أي أمكن عوده فان الاجل يعتبر في أصله وفي أصله فيه وهو المراد بضمير التثنية
فان وسع الاجل اصير ورة المنسوج كصلا وزوال صنعة منه أو صير ورة أصله كهو بوضع الصناعة فيه لم
يجز السلم والاجاز والحاصل أن هن الصناعة سواء كان يعود أم لا لا يسلم في أصله ولا يسلم أصله فيه وغير هن
الصناعة ان لم يعد يسلم في أصله وان أسلم أصله فيه اعتبر الاجل وان عاد اعتبر الاجل في سلم أصله فيه وسلمه
في أصله (ص) والمنسوجان يعودان ينتظر للنقطة (ش) يعني أن المنسوجين اذا أسلم أحدهما في الآخر
وهما من جنس واحد سواء عاد أم لا فانه ينتظر للنقطة فان تقاربت منع كاسلام قدر نحاس أو ثياب رقيقة
في قدر نحاس أو في ثياب رقيقة لانه من باب سلم الشيء في مثله وان تباعدت جاز كاسلام ابريق نحاس
أو ثياب رقيقة في منارة من نحاس أو في ثياب غليظة فقوله يعودان وأخرى ان لم يعودا وقوله والمنسوجان
سواء كانت صنعتهم ماهينة أم لا * ولما انتهى الكلام على كيفية السلم وحكمه ابتدأ شرع في حكمه
انتهاء وهو افتضاء المسلم فيه من هو عليه بقوله (ص) ويجوز قبل زمانه قبول صفته فقط (ش) يعني أنه يجوز
للمسلم قبول موصوف صفة المسلم فيه كان طعاماً أو غيره قبل حلول أجله أي وفي محله لا أجود ولا أردأ ولا
أكثر ولا أقل لما فيه من شرط الضمان وأزيد أو وضع وتجهل وكلاهما ممنوع في السلم وفي
القرض لا يدخله الاول والمسلم أن يمتنع من قبول الصفة قبل الاجل لان الاجل في السلم حق
لكل مالم يكن المسلم فيه من النقد والاجبر على قبوله قبل الاجل وأما القرض فيجب على قبوله
قبل أجله ككان القرض عينا أو حيواناً أو طعاماً أو بدل لقولنا أي وفي محله ما بعده وحينئذ

(٢٩ - خرشي خامس) يعودا وقوله وحكمه ابتداء أراد بالحكم الابتدائي ما صرح به من قوله فيجوز فيما طخ (قوله

لا يدخله الاول) أي لان الاجل في القرض من حق من هو عليه

(قوله فلا يشكك الخ) حاصله أن قول المصنف وفي الطعام أن حل مفهومه أن لم يحل يمنع وهو صحيح لكونه قبل الحل فلو علمنا هنا وقبلنا قبل الحل أو بعد الحل لناقض ذلك من حيث أن كلامه هنا شامل للطعام وغيره (قوله كقبول محله في العرض مطلقا) محل الاجل أم لا وهو ضعيف والمذهب أنه لا بد في الجواز من حلول أجل العرض (قوله فهو سلف بر نفعا) أي من المسلم اليه وفيه أيضا بيع الطعام قبل قبضه لأن ما يحله عوض عن الطعام الذي لم يجب عليه إلا أن وانما يجب عليه إذا حل الاجل ألا أنك خير بأن ما ذكر ولو في محله فكان قضيته المنع مع أنه لا يمنع فكان الأولى أن يقول في التعليل لأنه تقوى جانب السلف باجتماع عدم الحلول لقبولية الحل (قوله ولأنه لا يلزم القضاء في غير بلد السلم فأشبهه عدم الحلول) أي فقد جعل قبل الاجل والمحل لما في الذمة بعدم سلفا ثم لا يخفى أن جعله تعليلا مستقلا مقتضيا للمنع فيقتضي المنع حتى في صورة (٣٣٦) الجواز فالنسب حذف هذا التعليل فان قلت إن المعنى على هذا فقد

وجد عدم حلولين قلت يبعد ذلك سوجه تعليلا مستقلا (قوله لأن البلدان بمنزلة الاجال) فكان دفعه قبل أجله وفيه أنها موجودة عند عدم الكراء (قوله وبزيد في الطعام) تقدم توجيهه (قوله لأنه أخذه) أي لأن المسلم أخذه عن الطعام وقوله ليستوفيه ظاهره المسلم وفيه أنه لما أخذه عن الطعام الذي وجب له فقد استوفاه فلا يظهر قوله ليستوفيه من نفسه بل قوله ليستوفيه يدل على أنه قبضه وديعة وأيضا لا يلزم ذهابه لبلد الشرط فانما نسب أن يقول ولأنه لما دفعه المسلم اليه كانه سلفه له أي باعه له ليقبض من نفسه في بلد الشرط وقوله والتفاضل لأن هذا الكراء بقدر طعاما (قوله إذا كان المأخوذ من جنس رأس المال) فكان المسلم أسلف المسلم

فلا يشكك مع مفهوم قوله وفي الطعام أن حل لا اجتماع عدم الحلول وكونه قبل الحل (ص) كقبول محله في العرض مطلقا (ش) التشبيه في جواز قبول الصفة فقط والمعنى أن المسلم يجوز له أن يقبل العرض المسلم فيه قبل الحل المشروط فيه القبض سواء حل الاجل أو لم يحل وهو مراد بالاطلاق ولا فرق في العرض بين الثياب والجواهر والألا تلي على المشهور وسواء كان للعرض كلفة أم لا (ص) وفي الطعام أن حل (ش) أي ويجوز للمسلم أن يقبل الطعام المسلم فيه قبل محله الذي اشترط عليه أن يوفيه فيه بشرط أن يحل الاجل والافلا لأن من عمل ما في الذمة عدم سلفا وقد ازداد الانتفاع باسقاط الضمان عنه إلى الاجل فهو سلف بر نفعا ولأنه لا يلزم القضاء في غير بلد السلم فأشبهه عدم الحلول وقوله (أن لم يدفع كراء) راجع للطعام والعرض فان دفع المسلم اليه المسلم كراء محله إلى محله منع لأن البلدان بمنزلة الاجال وبزيد في الطعام يبعه قبل قبضه والتبعية لأنه أخذه عن الطعام الذي يجب له ليستوفيه من نفسه في بلد الشرط والتفاضل وفيه وفي غيره سلف بر نفعا إذا كان المأخوذ من جنس رأس المال وبيع وسلف وحط الضمان وأزيدك إذا كان في موضع الاشتراط أرخص قاله في توضيحه ووجه البيع قبل القبض أنه لما دفع الطعام مع الكراء قوى ذلك جانب البيع وصار المأخوذ في مقابلة الطعام الذي عليه فقتد باع المسلم الطعام الذي على المسلم اليه قبل قبضه بهذا المأخوذ بخلاف ما إذا لم يدفع كراء فان الطعام المأخوذ هو الذي جهة المسلم اليه (ص) ولزم بعدهما (ش) ضمير التثنية يرجع للحل والاجل أي ولزم المسلم قبول المسلم فيه كان طعاما أو غيره حيث حل الاجل وكان المسلم والمسلم اليه في بلد الشرط كما يلزم المسلم اليه الدفع إذا طالب منه وبعبارة أي ولزم أي الواجب دفعا وقبولا بعدهما بعدية الزمان بعدية انقضاء وبعدية الحل بعدية وصول أي بعدهما انقضاء ووصولا (ص) كفاض ان غاب (ش) تشبيهه في لزوم القبول أي إذا غاب المسلم عن موضع القبض ولا وكيل له وأتى المسلم اليه للقاضي بالشئ المسلم فيه فإنه يلزمه قبوله فقوله ان غاب أي ولا وكيل له لأنه مقدم على القاضي (ص) وجاز أجود وأردأ (ش) يعني أنه يجوز للمسلم بعد الاجل والحل أن يقبل المسلم فيه إذا دفعه المسلم اليه ولو كان أجود مما في الذمة أو أردأ لأن ذلك حسن قضاء في الأول وحسن اقتضاء في الثاني (ص) لأقل (ش) أي ولا يجوز أخذ أقل قدر ^{كعشرة} عن أحد عشر وسواء كان المأخوذ الأقل بصفة ما في الذمة أو أجود مما في الذمة أو أردأ منه لقول مالك فيها من له عليه مائة أردب سمر إلى أجل فلما حل

اليه ذلك الدينار الذي أخذه كراء وما أخذه من الطعام نفعا وهو الأردب الذي لم يقع في مقابلة شئ (قوله وبيع وسلف) الاجل أي فما وقع من رأس المال في مقابلة الطعام بيع وما وقع في مقابلة الدينار المدفوع كراء سلف (قوله إذا كان في موضع الاشتراط أرخص) أي فالسلم حط الضمان عن المسلم اليه وزاد المسلم اليه زيادة الثمن الذي يباع به في غير بلد الشرط فإذا كان يباع في بلد الشرط يدينار وفي الموضع الذي أعطاه يدينارين فالدينار الثاني هو الزيادة (قوله ولزم بعدهما) أي إذا أتاه بجميعة فإن أتاه ببعضه لم يلزم حيث كان المدين مرسرا (قوله بعدية الزمان بعدية انقضاء) كانه يشير إلى أن ظاهر اللفظ ليس بمراد من أنه يلزم بعد مضي مدة فأفاد أن المصار على انقضاء الزمان وأعلم أن بعد في المكان قليل وفي الزمان كثير ففيه استعمال المشترك في معنيين (قوله كفاض) أعلم أنه ورد أن السلطان ولي من لا ولي له انتهى والقاضي نائب مناب السلطان (قوله وجاز أجود) عبر بالجواز لأنه لا يلزم قبوله لأن الجوده هبة ولا يلزم قبولها (قوله وسواء كان المأخوذ الأقل بصفة الخ) هذا ما لا يبي الحسن والذي لا ينعرفه وظاهر المواق ارتضاؤه أنه إذا كان بالصفة جازأ برأ مما زاد

ام لا التفصيل اذا قضاها بغير الصفة وهو المتمد كما افاده محشى تن (قوله والتبايع) عطف تفسير (قوله على غير شرط) أى حيث لم يشترط ذلك فى عقد السلم والافسد كأن يقول لا أدفع لك الاقل الا بشرط أن تبرئ مما زاد (قوله لا المسكيسة) أى المشاحة أى المغالبة (قوله جنس القضاء) أراد بالقضاء ما دفع بالفعل وأراد بالمقضى عنه ما كان فى الذمة (٢٢٧) (قوله فيجوز أن يأخذ الخ) ما لم يدخلوا على ذلك والافسد العقد (قوله

مراعاة المذهب من يقول الخ) أى فهو مشهور مبنى على ضعيف (قوله وما فى القمح) الواو بمعنى أوفأ أحدهما كاف (قوله ان جاز بيعه) أى المسلم فيه وقوله وبيعه أى المأخوذ ففيه تشتيت فى المرجع فلو قال وبيعه بالمأخوذ لسلم من ذلك (قوله وان يسلم فيه رأس المال) ظاهره أنه لا يصح القضاء بجواز وأرض لانه لا يسلم فيه رأس المال مع أنه يصح والجواب أن المعنى وأن يسلم رأس المال أى الخصوص فى تلك الجزئية وأما هذان فيمتنع السلم فيهما أصلا فى كل جزئية (قوله ولحم بحيوان) أى عن حيوان ومثل اللحم طير الماء ونحو بيان الديكة وأسقط المصنف رابعاهو تعجيل المأخوذ كان قبل الاجل أو بعده لتلازم فسح دين فى دين (قوله وذهب الخ) إلا أن يزيد أحد العوضين على الآخر زيادة يئنه تبعد تهتمه عن الصرف المؤخر وقوله وعكسه راجع لهما

الاجل أخذ منه خسين محمولة وخط ما بقى فان كان ذلك بمعنى الصلح والتبايع لم يجوز وان كان ذلك اقتضاء عن خسين منها ثم خط به ذلك بغير شرط جاز ابن القاسم وكذلك فى أخذ خسين من مائة محمولة وخط ما بقى والى ذلك أشار بقوله (الا) أن يأخذ الاقل (عن مثله) قدرا (وبيرى) بعد ذلك (مما زاد) على غير شرط لانه على وجه المعروف لا المسكيسة وكلام المؤلف فى الطعام والنقد حيث اتحد جنس القضاء والمقضى عنه فيهما فيجوز أن يأخذ نصف قنطار من نحاس عن قنطار منه أبرأ مما زاد أم لانه ليس بطعام ولا نقد (ص) ولا دقيق عن قمح وعكسه (ش) يعنى أنه لا يجوز قضاء أحدهما عن الآخر على الأصح قاله مالك مراعاة المذهب من يقول أن الطعن ناقل فصار كجنسين فى قضاء أحدهما عن الآخر بيع الطعام قبل قبضه وهذا فى السلم وأما فى القرض فيجوز بتحرى ما فى الدقيق من القمح وما فى القمح من الدقيق * ولما انتهى الكلام على قضاء السلم بالجنس شرع فى قضائه بغيره فقال (ص) وبغير جنسه ان جاز بيعه قبل قبضه وبيعه بالمسلم فيه مناجزة وان يسلم فيه رأس المال لا طعام ولحم بحيوان وذهب ورأس المال ورق وعكسه (ش) يعنى أنه يجوز للمسلم اليه أن يقضى السلم من غير جنس السلم فيه سواء حل الاجل أم لا بشرط ثلاثة الاول أن يكون المسلم فيه مما يباع قبل قبضه كالأوسلم ثوبا فى حيوان فأخذ عن ذلك الحيوان دراهم اذ يجوز بيع الحيوان قبل قبضه الثانى أن يكون المأخوذ مما يباع بالمسلم فيه يدايد كالأوسلم دراهم فى ثوب مثلا فأخذ عنه طشت نحاس اذ يجوز بيع الطشت بالشوب يدايد الثالث أن يكون المأخوذ مما يجوز أن يسلم فيه رأس المال كالأوسلم دراهم فى حيوان فأخذ عن ذلك الحيوان ثوبا فان ذلك جائز اذ يجوز أن يسلم الدارهم فى الثوب فاحترز بالقيء الاول من طعام السلم فلا يجوز أن يأخذ عنه دراهم لانه يؤدى الى بيع الطعام قبل قبضه وقد وقع النهى عنه ولا فرق بين أخذ العوض من بائعك أم لا وبالتالى من أخذ اللحم الغير المطبوخ عن الحيوان الذى هو من جنس اللحم ولا العكس فان ذلك لا يجوز لامتناع بيعه به يدايد للنهى عن بيع اللحم بالحيوان أى من جنسه وهذا عام فى بيعه لمن هو عليه وغيره وبالتالى من أخذ الدارهم عن الذهب وعكسه اذ لا يجوز أن تسلم الدارهم فى الدنانير ولا عكسه لادائه الى الصرف المستأخر وهذا خاص بما اذا باع المسلم المسلم فيه من غريمه فان باعه من أجنبي لم يراع رأس المال فيجوز أن يسلم دنانير وبيع المسلم فيه من أجنبي ورق أو غيره لانه لا يراعى فى البيع من زيد ما يتبع من عمرو فقوله لا طعام محترز الشرط الاول وقوله ولحم بحيوان وعكسه محترز الثانى وهذا اذا كان الحيوان من جنس اللحم اذ هو الذى يمتنع بيع بعضه ببعض مناجزة وأما من غير الجنس فيجوز كما مر للمؤلف وينجبه حينئذ أن يقال الشروط للقضاء بغير الجنس والمحترز عنه انما يمتنع اذا كانا من جنس واحد اللهم إلا أن يقال ان اللحم والحيوان وان كان جنسها واحدا فى باب الرويات لكن جعلوا هاهنا منزلة الجنسين كما فعلوا ذلك فى قضاء الدقيق عن القمح وعكسه والباع فى بحيوان يعنى عن * ولما انتهى الكلام على قضاء ما هو عقد واحد

أى لقوله ولحم بحيوان ولقوله وذهب ورأس المال ورق (قوله لانه لا يراعى فى البيع الخ) الاولى أن يقول لانه لا يراعى فى البيع لزيد الذى هو الاجنبى كالمبيع لعمرو الذى هو المسلم اليه وفيه أن هذه دعوة تحتاج لدليل (قوله والمحترز عنه انما يمتنع اذا كانا من جنس واحد) الا فصح أن يقول الشروط فى القضاء بغير الجنس فالمحترز عنه المحكوم بمنعه انما يكون قضاء بغير الجنس مع أن المحكوم بمنعه هنا القضاء بالجنس (قوله اللهم الخ) الاولى أن يقول انهما وان كانا جنسا واحدا كما تبين فى باب الرويات جعلوا هاهنا منزلة الجنسين

(قوله على ما هو عقدان) وذلك فيما إذا كانت الزيادة بعد الاجل وقوله أو شبههما وذلك في الزيادة قبل الاجل والظاهر أن يقول شرع في الكلام على ما هو عقدان حقيقة أو ما هو في قوة العقد الواحد وهو ما إذا كانت الزيادة قبل الاجل (قوله ليزيده طولا) ليس المراد طولا يصل بالطول الاول للزوم ذلك تأخير قبض المسلم فيه وانما المراد أن يعطيه ثوبا أطول من صنقه أو غير صنقه (قوله كتبه الخ) الزيادة هنا مستعملة في حقيقتها وقوله ان يعمل دراهمه الزيدة ولو حكما كتأخيرها ثلاثة أيام لانه سلم (قوله بشرط تعيين الزيادة) أي بشرط أن يعين الثوب الأطول أو يقول أعطيتك من تلك الشقة (قوله وأن يتجمل الجميع قبل الافتراق) ظاهره انه لا بد من تجمل الزيادة على رأس المال والمعمد أنه لا فرق بين أن تجمل الزيادة على رأس المال أم لا ثم ظاهره هذا أن الزيادة منفصلة وليس كذلك بل هي متصلة لان المراد أن يعطيه ثوبا أطول وقوله لانه سلم أي حقيقة (قوله الرابع أن لا يتأخر الخ) لا يخفى أن التام هذا مع ما قبله لا يكون الا يكون الزيادة منفصلة فاصله (٢٣٨) أن الاول يقبض عند أجله والزيادة المنفصلة تقبض بعد خمسة عشر يوما مع أن القصد

أن يزيده طولا على طوله الاول والحاصل أن الزيادة في الطول اذا كانت بعد الاجل مجاز والمراد ثوب أطول وأما قبل الاجل فيمكن أن تكون الزيادة على حقيقتها فاذن المناسب اسقاط قوله أو يكمله لانه لا يوافق النقل وحينئذ فالتام الكلام مع كون المعطى ثوبا واحدا أطول من الاول (قوله وغزل ينسجه) معطوف على قبل لكن المعطوف عليه التشبيه فيه باعتبار الطول فقط بدليل قوله لا أعرض أو أصفق فانه من تنمة قوله كقبلة والتشبيه في هذه مطلق قال المسواق فيها للمالك وان دفعت اليه غزلا ينسجه ثوبا ستة أذرع في ثلاثة ثم زدته دراهم وغزلا على أن يزيد في عرض أو في طول فلا بأس

شرع في الكلام على ما هو عقدان أو شبههما بقوله (ص) وجاز بعد أجله الزيادة ليزيده طولا كتبه ان يعمل دراهمه (ش) يعني انه اذا سلم في ثوب موصوف الى أجل معلوم فانه يجوز اذا حصل الاجل أن يدفع اليه دراهم زيادة على رأس المال ليعطيه ثوبا أطول أو أعرض أو أصفق من ثوبه الذي أسلم فيه من صنقه أو من غير صنقه بشرط تعيين الزيادة وأن يتجمل الجميع قبل الافتراق لانه ان لم تكن الزيادة معينة كانت في الذمة فيؤدي الى السلم الحال وان عينت ولم تقبض كان بيع معين يتأخر قبضه وان أخر الاجل كان بيعا وسلفا ان كان على أن يعطيه من صنقه لان الزيادة يبيع بالدرهم وتأخير ما في الذمة سلف وان كان على أن يعطيه من غير صنقه ما عليه فهو فسخ دين في دين وكذلك يجوز للسلم أن يزيد في رأس المال للسلم اليه قبل حلول أجل السلم ليزيده طولا فقط في الثوب المسلم فيه بشروط الاول أن يعمل الدرهم لانه سلم الثاني أن يكون في الطول لا في العرض والصفقة كما سيصرح به المؤلف لثلاث يلزم عليه فسخ الدين في الدين لانه أخرجه عن الصفقة الاولى الى غيرهما بخلاف زيادة الطول لم يخرجهم عن الصفقة وانما هي صفقة ثانية لان الأذرع المسترطة قد بقيت على حالها والذي استأنشوه صفقة أخرى الثالث أن يبقى من أجل الاول مقدار أجل السلم أو يكمله ان بقي منه أقل لان الثاني سلم الرابع أن لا يتأخر الاول عن أجله لثلاث يلزم البيع والسلف الخامس أن لا يشترط في أصل العقد أنه يزيده بعد مدة ليزيده طولا وبما قررنا علم أنه لا مفهوم للطول حيث كان بعد الاجل وان العرض والصفقة كذلك وانما اقتصر على الزيادة في الطول لاجل التشبيه في قوله كقبلة أي كما يجوز الزيادة قبل حلول الاجل ليزيده في الطول فقط لا في العرض والصفقة وهو معنى قوله لا أعرض أو أصفق (ص) وغزل ينسجه (ش) أي كما جاز قبل الاجل الزيادة ليزيده طولا جاز زيادة غزل ودرهم لمن عاقده أو لا على غزل ينسجه كعلي صفقة كسنة في ثلاثة لانه لا فرق بين البيع والجارة وقوله لا أعرض أو أصفق) راجع الى ما قبل مسألة الغزل وهو الزيادة قبل الاجل كما هو التشبيه عليه لكن المنع مفيد بما اذا لم يشترط تجمله والاجاز بشرط أن يكون ما يأخذه مخالفا للاول مخالفة تبين سلم أحدهما في الآخر والا كان قضاء قبل الاجل بأردأ أو بأجود * ولما تكلم على قضاء المسلم فيه وكون المسلم اليه طالبا للقضاء أو اتفقا عليه ذكر ما اذا كان المسلم طالبا أو أي المسلم اليه بقوله (ص) ولا يلزم دفعه بغير محله ولو خف

به لانهم ماصفتان قال ابن القاسم والجارة يبيع من البيوع يفسدها ما يفسد البيوع انتهى فمسألة الغزل الذي ينسجه ليست من مسائل السلم وانما هي من مسائل الاجارة ولذا أجاز فيها أن يزيده غزلا ودرهم على أن يزيده في العرض أو الطول لانه لا يدخل فيه فسخ الدين بالدين لانه انما يزيده من غزله ولكن الزيادة في العرض انما يمكن اذا كان ذلك قبل أن يفسخ منه شيئا (قوله لانه لا فرق بين البيع والجارة) فالمصنف ذكر هذه المسألة ليس لالابن القاسم على سمحون في جواز زيادة الطول لانه لا فرق بين البيع والجارة فالمناسب للاستدلال أن يقول كغزل بالكاف اذا لبتا في صناعة الاستدلال الابه (قوله والاجاز) وتجيمله من غير شرط لا يكفي (قوله مخالفة تبين سلم أحدهما في الآخر) بأن يكون من غير الجنس أو من الجنس لكن يكون الاول من كان غليظ والثاني من رقيق (قوله ولا يلزم المسلم اليه دفعه) فان اتفقا عليه جاز وكذا لا يلزم المسلم قبوله بغير محله ولو خف حله قطاهر المذهب ولو اتفقا سعر الموضعين

أو كان غير محله أرخص وهو كذلك (قوله فان كان الدين عينا) هذا مفهوم المصنف لان المصنف في غير العين (قوله فالقول قول من طلب القضاء) أي والفرض ان الاجل حل (قوله فالقول لمن هي عليه) ولوقبل الاجل أي فالقول لمن عليه العين ولو قبل الاجل (قوله ولا يتظر لذلك في عين القرض) سيأتي له ذكر هذا في باب القرض ولكن في عب ويبنى أن يكون القرض كذلك وذكر ع مثل عب (قوله ولو خف حله) المناسب لذلك ولو ثقل حله وذلك لان قوله ولا يلزم دفعه يدل على أن الطالب المسلم والمبالغته تقتضي العكس (فصل في القرض) (قوله ذيله) أي ذيل السلم بالقرض المراد جمع بينهما والحاصل ان تلك العلة لا توجب الا الجمع بينهما (قوله سمى قرضا لانه قطعة) ظاهره ان نفس المال يقال له قرض مع ان الظاهر ان القرض هو الدفع المشار به بقول ابن عرفة دفع الخ ويجب بان التقدير ذو قطعة (قوله أي تركه) أي أبعدته عنه (قوله تقرضهم) أي تتركهم (٢٢٩) جهة اليمين لكون باب الغار ليس

حله (ش) يعني ان رب الدين اذا تلقى المسلم اليه بغير بلد القضاء وطلب منه المسلم فيه فان كان الدين عينا فالقول قول من طلب القضاء منه ما فيلزم به القبول اذا دفعه له من هو عليه ويلزم من هو عليه دفعه اذا طلبه ربه وبعبارة فالقول لمن هي عليه في المكان والزمان من قرض أو بيع الا أن يتفق بين الزمانين أو المكانين خوف وهي من بيع فلا يجبر من هي له على قبولها قبل الزمان أو المكان المشروط فيه قبضها ولا يتظر لذلك في عين القرض وان كان غير عين فانه لا يلزم المسلم اليه دفعه في غير محله ولو خف حله بجواهر ولو ثلث لان أجل السلم من حق كل منهما جميعا * ولما كان القرض شبيها بالسلم لما فيه من دفع مجمل في غير ذيله به فقال

(فصل في ذكر القرض وما يتعلق به) وهو بفتح القاف وقيل بكسر ها وهو لغة القطع سمي قرضا لانه قطعة من مال المقرض والقرض أيضا الترك قرضت الشيء عن الشيء أي تركته ومنه قوله تعالى واذا غربت تقرضهم ذات الشمال وشرعا دفع متمول في عوض غير مخالف له لا عاجلا تفضلا فقط لا يوجب امكان عارية لا تحل متعلقا بذمة وأخرج بقوله متمول ما ليس بتمول اذا دفعه فانه ليس بقرض ولا يقرض مثل ذلك وقوله في عوض أخرج به دفعه هبة وقوله لا عاجلا عطف بلا على حال مقدرة أي المتمول المدفوع في عوض غير مخالف حاله كونه مؤجلا لا عاجلا أخرج به المبادلة المثلية فانه يصدق الحد عليها لولا الزيادة وقوله تفضلا بان يقصد نفع المتسلف فقط لانه لا نفعه ولا نفعهما ولا نفع أجنبي لان ذلك سلف فاسد وقوله لا يوجب الخ أي لا يوجب امكان الاستمتاع بالجارية المعارة وقوله متعلقا بذمة صفة متمول فيجوز جره ونقصه مراعاة للفظ متمول ومحله * ولما أراد المؤلف ضبط متعلق القرض عبر بعبارة ابن الحاجب بقوله (ص) يجوز قرض ما يسلّم فيه فقط (ش) أي كل ما يضح أن يسلّم فيه يصح أن يقرض كالعروض والحيوان وكل ما لا يصح سلّمه لا يصح قرضه كالارضين والاشجار وثراب المعادن والجواهر النفيسة وبعبارة ويستفاد من قوله فقط أن ما لا يجوز السلم فيه لا يجوز قرضه فممتنع قرض جلد ميتة دبغ بمثله كما عند المؤلف لان ذلك معاوضة على نجس وكذلك لا يجوز قرض جلد الاضحية وحيث نشد القاعدة مطردة منعكسة وعلى جواز قرض جلد الميتة المدبوغ ومثله جلد الاضحية فلا انظر الشرح الكبير * ولما كان السلم في الجوارى جائزا ولا يجوز قرضهن أخرجهن بقوله (ص) الاجارية تحل للمستقرض (ش) أي فلا يجوز قرضها لما في ذلك من عارية الفروج ولذلك انتفى المنع فيما اذا اقترض الولي للصبي الذي لا يتأق منه الاستمتاع

جهة طلوعها ولا جهة غروبها (قوله غير مخالف له) أي لذلك المتمول (قوله تفضلا) أي حال كون الدفع تفضلا وكذا فسوله لا يوجب والاولى أن يقدم قوله متعلق على قوله لا عاجلا ويقرأ بالجر (قوله ما ليس بتمول) أي كقطعة فار (قوله حالة كونه) أي القرض (قوله المبادلة المثلية) أفاد ان المبادلة تكون غير مثلية وذلك لانها قد تكون بأنقص منها بناء على ان كلامه يشمل المبادلة في غير النقد كما أفاده في شب (قوله ولا نفع أجنبي) أي بأن يقصد بالدفع مزيد نفع عمروا كون عمرو يعود عليه منفعة من ذلك القرض كأن يكون عمرو دين على زيد فيقرض زيد الاجل أن يدفع لعمرو دينه (قوله لا يوجب امكان الخ) الاولى ابقاء لفظ عبارة ابن عرفة على ظاهرها أي دفع متمول لا يوجب امكان نفس العارية التي لا تحل احرازاً

من قرض يوجب امكان العارية (قوله صفة متمول) لا يظهر كونه صفة متمول بل المناسب لسياق الكلام أن يكون راجعا للدفع أي حالة كون الدفع متعلقا بذمة أي متعلقه الذي هو العوض (قوله يجوز) أي يؤذن لانه يعسر باحتسه لان حكمه من حيث ذاته الذم وب قد يعرض ما يوجب كتحليل مستهلك بقرضه أو كراهته كجذمية دبغ وكان يقرض شخصاً في ماله شبهة وليست محقة أو حرمة تجارية تحل للمستقرض (قوله وكل ما لا يصح سلّمه) أي سلم فيه (قوله وعلى جواز الخ) هو المعتمد ويرد عليه جواز قرض مل ممكّال مجهول على أن يرد مثله مع أنه لا يصح السلم فيه وكذا يرد عليه انه يجوز قطعاً فيما يظهر قرض وبيات وحفقات مع انه لا يصح السلم فيها على أحد القولين والحاصل ان لفظة فقط مضرة (قوله للمستقرض) لم يعبر بقرض مع كونه أخضر نظراً لحرمة القرض من حيث طلبه

(قوله وكذا في الصية) أي وكذا انتفى المنع في الصية أي التي تقرض (قوله لا تشتهى) أي في مدة القرض بتمامه (قوله الشيخ الفاني) أي الذي فثبت شهرته ففضيحه أن المحبوب والخصي لا يجوز القرض لهما (قوله والمرأة) أي تقرض جارية وقوله والمحرم أي يقرض بنت أخيه (أقول) كلام المصنف على هذا لا يتم إلا بزيادة أن تقول الجارية تحل للمستقرض ويمكن استمتاعها (قوله إلى فاسد أصله) أي فيعطى القيمة إن كان مقوما والمثل إن كان مثليا ثم يقال كون الكاف داخلة على المشبه به قليل فالأحسن أن يراد كفساده أي فاسد كل قرض يرجع فيه للقيمة ويكون أقيـد والمغارة بالعموم والخصوص (قوله يرد إلى فاسد أصله وهو البيع) فيعطى القيمة إن كان مقوما والمثل إن كان مثليا وأفاد المصنف حينئذ أن القيمة تعتبر يوم القبض كالببيع الفاسد (قوله وهو البيع) وجه كونه أصلا أن كلا منهما ما دفع متمول في عوض وإن كان في البيع مشاحة وفي القرض تفضلا كذا في عب وانظره فإنه لا يقتضي كون البيع أصلا للقرض لجواز أن يعكس فالأحسن (٢٣٠) أن يقال وجه كون البيع أصلا أن الأصل دفع المال في عوض على وجه المشاحة

وكذا في الصية التي لا تشتهى لعدم الاستمتاع من الأول ولكون الاستمتاع بالثانية كالعدم ومثل الصبي في الجواز الشيخ الفاني والمرأة والمحرم (ص) (ش) وردت إلا أن نفوت بعفوت البيع الفاسد فالقيمة (ش) يعني فإن وقع أنه استقرض جارية يحل له وطؤها فانها ترد وجوبه إلا أن نفوت عند المستقرض بما بقوت به البيع الفاسد من حواله سوق فاعلى فإنه يلزم المقرض حينئذ قيمتها يوم القبض ولا ترد (ص) كفساده (ش) أي كفساد البيع لأن القرض إذا فسد يرد إلى فاسد أصله وهو البيع لا إلى صحيح نفسه والارد المثل والغيبه التي يمكن فيها الوطء فوت ولا يجوز التراضي على ردها ظن به الوطء أم لا وطئ أم لا وليست عوضا عما لزمه من القيمة (ص) (ش) وحرم هديته (ش) الضمير للديان والمعنى أن من عليه الدين يحرم أن يهدي لصاحب الدين هدية ويحرم على صاحب الدين قبولها لأن ذلك يؤدي إلى التأخير بزيادة وبعبارة أي هدية المديان لا يقيد كونه مقرضا أي أخذ القرض بل بقيد كونه مدينا فيشمل مدين البيع والسلم والقرض ثم إن كانت قائمة وجب ردها وإن فاتت بعفوت البيع الفاسد وجب رد مثلها إن كانت مثلية وقيمتها يوم دخلت في ضمانه إن كانت مقومة (ص) إن لم يتقدم مثلها أو يحدث موجب (ش) يعني إن هدية المديان حرام إلا أن يتقدم مثل الهدية بينهما قبل المداينة وعلم أنها ليست لأجل الدين فانها لا تحرم حينئذ حالة المداينة والآن يحدث موجب الهدية بعد المداينة من صهارة ونحوها فانها لا تحرم (ص) كرب القراض وعامله ولو بعد شغل المال على الأربح (ش) يعني إن هدية رب القراض للعامل حرام أثلا يقصد بذلك أن يستديم العمل فيصير سلفا بر منفعة وكذلك يحرم هدية العامل لرب المال ولو بعد شغل المال أما قبل الشغل فلا خلاف لأن لرب المال أخذه منه فيتهم أنه إنما أهدي إليه لينقى المال بيده وأما بعد شغل المال فعلى المشهور وقيل يجوز وهما مبنيان على اعتبار الحال فيجوز لعدم قدوة رب المال على اتزاعه منه حينئذ أو المال وهو أن يترقب من رب المال بعد نضوض هذا المال أن يعامله ثانيا لأجل هديته وتعليلت معكوس (ص) وذى الجاه والقاضي (ش) يعني أنه لا يجوز لذى الجاه أخذ مال على جاهه إن لم يتقدم مثلها أو يحدث موجب وكذلك لا يجوز للقاضي أخذ هدايا الناس ويأتي في الهدية التي

وقوله لا إلى صحيح نفسه أي فيعطى المثل (قوله والغيبه التي يمكن فيها الوطء) والمعتمد أن الغيبه عليها لا تمنع الرد خلافا للشارح التابع لتت والحاصل أن النفوت إن كان بالوطء تحقيقا أو ظنا كالغيبه كما قال الشارح فلا يجوز التراضي على ردها أو أما إذا كان بحواله سوق ونحوها فيجوز تراضيها على ردها عوضا عن القيمة التي لزمته بخلاف ما إذا فاتت بالوطء فلا ترد ونقول إنها عوض عما لزمه من القيمة لأنها لا تضح حينئذ أن تكون عوضا عن القيمة (قوله ليست عوضا) أي لا تقول إنها عوض عما لزمه حتى يصح ردها (قوله لأن ذلك يؤدي إلى التأخير بزيادة) ففيه سلف بر نفعاً ومثل هدية المديان اطعامه

رجاء أن يؤخره فيصير على رب الدين أكله إذا علم أن ذلك من غرضه وأما اطعامه إذا جاءه فيجوز ما لم يزد في ضيافته واعتادها ويعلم أن ذلك لأجل تأخير الدين كذا في شرح عب وتأمل وذكر في ك أنه لا يجوز له أن يتفجع بشيء من ماله مجانا ولو لقسمة أو شربة أو استظلال بجداره أو يحمل على دابته أو نحو ذلك أه وفي عب خلافة (قوله إلا أن يتقدم مثلها) أي صفة وقدر أو قوله وعلم أنها أي السابقة واللاحقة ليست لأجل الدين (قوله ولو بعد شغل) راجع لقوله وعامله (قوله وتعليلت معكوس) من حيث جعل الجواز نظر المال والمنع نظر الحال (قوله وذى الجاه) معطوف على مدخول الكاف (قوله إن لم يتقدم مثلها) قضية العبارة أن المعنى إذا تقدم موجب أو تقدم مثلها يجوز أخذها لذى الجاه على جاهه وليس كذلك (قوله ويأتي في الهدية الخ) ولعل الفرق حرمة الرشوة إذ لم يقل به أحد بخلاف ما قبله فإن الشافعي يجوز الأخذ على الجاه وتحل الحرمة على الدافع للقاضي إذا أمكنه خلاص حقه فإذا كان لا يمكنه رفع مظلمته أو خلاص حقه بدونه فالحرمة على القاضي وحده

(قوله ومبايعته مسامحة) وأما عكس كلام المصنف وهو بيع رب الدين للدين مسامحة فيكره فقط خشية أن يحمله ذلك على أن يزيد المدين في الثمن أو يؤخره أو يعمل على فسخ الدين في الدين (قوله بيع من ذكرك من المديان) أي بيع المديان لرب الدين مسامحة وقوله وذی الجاه أي يبيع لذی الجاه والقاضی مسامحة (قوله وهما قولان) لعل وجه الكراهة أنها وإن كانت بمن المثل ربما تجر إلى غيرها مما يمكن بمن المثل (قوله وأو بمعنى الواو) إنما كانت أو بمعنى الواو لأن المقصود تعدد ما كان محرما فلا يناسب الاتيان بأو كما هو ظاهر (قوله على المشهور) ومقابله ما في شرح الشامل مما يؤهم أنه إذا قل ما حصل للقرض من المنفعة أنه لا يحرم وليس كذلك (قوله فلا يجوز سلف شاة مسلوخة) وأولى غير مسلوخة ظاهرة ولو وقع (٢٣١) عقد السلف على شاة غير مسلوخة بأرطال معينة

لأخذ كل يوم كذا وكذا أنه لا يمنع مع أن فيه سلفا جرم منفعة وقوله من يدفع قدر معين من الدقيق قضيه أنه لو دفع ذلك القدر من القمح أن ذلك يجوز مع أن فيه سلفا جرم نفع والحاصل أن الذي يظهر المنع لما قلناه وإن كان ظاهر الشارح الجواز فتدبر (قوله كشرط عفن) أي كشرط تبديله والعادة العامة والخاصة كالشرط (قوله اسم للرماد الحار) أعلم أن خبر الملة خبري بخبري الرماد الحار معروف عند البوادي وفي المغرب يخرج لذيذا نقيسا شبه الفطر الذي يجعل في النار وينضج شيئا فشيئا لا ما في عب من أنه خبر الحصى إلا أن يكون قصده التشبيه (قوله هو مثال الخ) أي بتقدير مضاف أي يضمنون سقفة أي ما تضمنته السقفة من

اعتادها القاضي قبل الولاية قولان (ص) ومبايعته مسامحة (ش) يعني أن يبيع من ذكرك من المديان وذی الجاه والقاضی مسامحة حرام سواء كان قبل الاجل أو بعده وحيث لا مسامحة لا تحريم فيجوز الجواز والكراهة وهما قولان وبعبارة مسامحة أي بغير ثمن المثل فان وقع ردالا أن يفوت ففيه القيمة في المقوم والمثل في المثل (ص) أو جرم منفعة (ش) أما أنه بالواو كما في بعض النسخ أو بأو كما أنه في بعضها وأو بمعنى الواو وهو مصدوم عطوف على هدية على كل حال أي وحرم هدية وحرم جرم منفعة أي في القرض وهو صادق بما إذا حصل للقرض منفعة متافاته لا يجوز ولا بد من تمحض كون المنفعة للمقرض على المشهور فلا يجوز سلف شاة مسلوخة لأخذ كل يوم كذا وكذا ومثله من يدفع قدرا معين من الدقيق لخيار في قدر معين من الخبز على أن يأخذ منه كل يوم قدر معين من مثله من يبيع الدقيق أو الشاة بقدر من الدراهم على أن يعطيه بها قدر معين من الخبز أو اللحم لأنه اقضاء عن عن الطعام طعام أو اللحم لحم (ص) كشرط عفن بسالم ودقيق أو كعك ببلد أو خبز بقرن ببلد أو عين عظم جملها (ش) هذا مثال لما يجز المنفعة والمعنى أنه إذا أسلفه طعاما عفتا بشرط أن يأخذ عنه طعاما سالما فإنه لا يجوز والمنع في هذه وما بعد هاهنا مع الشرط ويجوز قضاء ما ذكر مع عدم الشرط والباء للظرفية وكذلك يمنع أن يسلف دقيقا ببلد بشرط أن يأخذ منه في بلد آخر ولو كان للعاج لسافيه من تخفيف مؤنة جملته وكذلك يمنع أن يسلف كعكا ببلد بشرط أن يأخذ منه ببلد آخر لما مر فقوله ببلد أي يأخذ منه ببلد آخر والمراد بالبلد المكان وكذلك يمنع أن يسلفه خبز بقرن بشرط أن يأخذ عنه خبز ملة لأنه سلف يجز منفعة وكذلك يمنع أن يدفع الشخص لصاحبه عينا أي ذاتا عنده عظم جملها ويشترط أخذها في بلد آخر لأنه يدفع عن نفسه غير الطريق ومؤنة الحمل وقولنا أي ذاتا يشمل النقد وغيره كقمح وعسل ونحوهما والملة بفتح الميم اسم للرماد الحار الذي يخبر به أو اسم للحفرة التي يجعل فيها الرماد المذكور أو اسم لما يخبر فيها وعلى الأولين ففي الكلام حذف مضاف أي بخبز ملة وأما خبر قرن ببلد وخبز ملة ببلد فيجوز مع تحري ما فيه من الدقيق ولا يكفي وزنهما كما مر في قوله واعتبر الدقيق في خبر ملة وذكر ابن عرفة هنا مذكر عن اللغوي أن الاعتبار وزنهما وهذا إذا كانا من جنس واحد بوي وأما أن كان من جنسين أو من جنس واحد غير بوي فإنه يعتبر وزنهما فقط (ص) كسفتجة (ش) هو مثال لتلك العين العظيمة الجمل وهي بفتح السين وسكون الفاء وفتح التاء المثناة من فوق وبالجمجمة لفظة أعجمية تجمع على سفتج والمراد به الكتاب الذي يرسله المقرض إلى وكيله ليأخذ له طعاما ببلد آخر نظير ما أسلفه لأن المسلف انتفع بحوز ماله من آفات الطريق إذا لم يكن الهلاك وقطع الطريق غالباً وإليه أشار بقوله (الأن يعم الخوف) أي الآن يغلب الخوف في جميع

العين العظيمة الجمل (قوله إذا لم الخ) هذا يفيد أن قول المصنف إلا أن يعم الخوف مغناه إذا لم يغلب الخوف أي من الهلاك مثلاً لقول الشارح إلا أن يغلب الخوف مغناه إلا أن يغلب الخوف وقوله فإن غلب أي غلب الخوف أي كان هو الغالب لافي جميع الطرق أو كان هو الغالب في جميعها لكن بالنسبة لغيره فلا يجوز بدل عليه قول الشيخ سالم أن قول المصنف إلا أن يغلب الخوف إشارة إلى قول عبيد الوهاب والخمى يريد إذا لم يكن الهلاك وقطع الطريق غالباً فإن كان ذلك الغالب صارت ضرورة وأجيزت صيانة للأموال اه وقول الشارح لافي جميع طرقه أي بل في بعضه أي ولو كان غيره أبعد والحاصل أنه ليس المراد بالخوف الظن كما يفيد عب حيث قال فإن شك في الهلاك أو قطع الطريق الخ

(قوله فيجوز لضرورة) أي يؤذن فلا ينافي أنه مندوب (قوله مع الشرط أو العرف) أي اشترط عليه أن يرد السالم أو جرى عرف بذلك (قوله إلا أن يقوم دليل) أي مع الشرط أو العادة كما في شب والمراد بالدليل القرينة كما إذا كان المسوس أو القديم الذي خاف أن يسوس إذا باعه أتى ثمنه بأضعاف ما يأتي له بدل القرض لمصلحة أو غلاء قبل نبات ما يحصل (قوله يحصده) بضم الصاد وكسر ها (قوله مشار الخ) لا يخفى أن قوله في الجميع يبعد كونه مثالا ويعين كونه تشبيها ثم لا يخفى أنه إذا جعله مثالا لجعل القرينة كونه تخف مؤنته عليه أي فالحقة هي نفس الدليل لا شيء آخر وعلى جعله تشبيها فتكون القرينة أمرا آخر فان لم توجد تلك القرينة فلا يجوز ذلك (قوله ومالك ولم يلزم رده) على الفور إلا أن يعضى الاجل المشترك أو المعتاد فالاستثناء في قوة الشرط وكأنه قال ولم يلزم رده ان كان هناك شرط أو عادة إلا بعد مضيه أو مقصوده بهذا الرد على من قال أنه على الحلول (قوله فان مضى الخ) فان اتفقا كان كالعارية المنتق فيهما شرط الاجل والعادة وللخمي فيها قولان فقليل له رده ولو بالقرب (٣٣٣) وقيل يلزمه أن يبقيه له القدر الذي يرى أنه أعار له واختره أبو الحسن

وليس من العادة إذ قد زيد عليه العادة بقرض وجودها (قوله ان كان غير مثلي) أي وأما المثلي فلا يتوهم لان المثلي لا يراد لعينه فلا فرق بين أن يكون هو أو غيره (قوله مالم يتغير بزيادة أو نقصان) أما إذا تغير بنقصان فالامر ظاهر من كونه لا يجب على المقرض قبوله وأما إذا تغير بزيادة فجعله ابن عرفة كذلك تبعاً لابن عبد السلام الأقرب عدم القضاء لأنه معسوف من المقرض ورد به وجوب القضاء بقبوله قبل أجله لانتفاء المنفعة على المقرض فيها لتقدم معرفته عليه بالمقرض ولذلك قال عاب فان تغير بنقص فواضح عدم القضاء بقبوله ولو تغير بزيادة فالأظهر وجوب القضاء بقبوله انتهى

طرق المحل الذي يذهب اليه المقرض منها بالنسبة اليه فيجوز لضرورة صيانة الاموال وبعبارة فيجوز تقديم المصلحة حفظ المال على مضرة سلف جرنفعان غالب لافي جميع طرقه أو غالب في جميعها لكن بالنسبة لغيره لا بالنسبة اليه فلا يجوز (ص) وكعين كرهت اقامتها (ش) هذا أيضاً ممنوع وهو أن يكون الشخص عنده ذات من قبح أو نقد أو غيرها كرهت اقامتها عند خوف تلفها بسوس أو غير ذلك فلا يجوز له أن يسلفها لباخذ غيرها لانه سلف جرنفعة لانه انما قصد نفع نفسه حينئذ ومحل المنع مع الشرط أو العرف لان فقدوا هذا ما لم يتمحض النفع للمقرض بدليل ما أشار اليه بقوله (ص) إلا أن يقوم دليل على أن القصد نفع المقرض فقط في الجميع كقدان مستحصد خفت مؤنته عليه يحصده ويدرسه ويرد مكيلته (ش) تقدم أن المقرض ان قصده نفع نفسه لم يجز ومثله اذا قصده نفع نفسه مع الآخر وان قصده نفع المقرض فقط فانه جائز في جميع المسائل الخمس السابقة الممنوعة فاذا قام دليل على ذلك لم يمنع مثل أن يقترض شخص من آخر له زرع أن حصاده فدانا من ذلك الزرع أو فدائين وقد خفت مؤنتهما على المقرض من حصده ودرس ونحوهما بالنسبة لزرعه فأخذ المقرض ما ذكر ليحصده ويدرسه ويذروه وينتفع به ويرد مكيلته وأما التبن فهو المقرض فقوله كقدان مثال لما قام فيه الدليل على أن النفع للمقرض ويحتمل أنه تشبيه فيما قبله وهو الجواز اذا كان على وجه المنفعة للمقرض فقط لان قصده نفع نفسه أو هو مع المقرض فلا يجوز ولو خفت مؤنته كما يفيد التشبيه وقصد نفع الاجنبي كقصد نفع نفسه (ص) ومالك ولم يلزم رده إلا بشرط أو عادة (ش) يعني أن القرض يملكه المقرض بمجرد عقد القرض وان لم يقبضه ويصير مالا من أمواله ويقضى له به واذا قبضه فلا يلزم رده له الا اذا انتفع به عادة أمثاله مع عدم الشرط فان مضى الاجل المشترك أو المعتاد فيلزم رده ويجوز للمقرض أن يرد مثل الذي اقترضه وله أن يرد عين الذي اقترضه ان كان غير مثلي وهذا مالم يتغير بزيادة أو نقصان قاله ابن عرفة ومقتضى قوله ولا يلزم رده أنه لو أراد تحجيله قبل أجله وجب على ربه قبوله ولو غير عين لان الاجل فيه من حق من هو عليه وهو كذلك قاله ابن عرفة (ص) كأخذه بغير محله إلا العين (ش) يعني أن القرض لا يلزم أخذه بغير محله بمعنى أن المقرض اذا دفعه للمقرض في غير محل القرض وأبي من أخذه فانه لا يلزم قبوله لما فيه من زيادة الكلفة فان رضى بأخذه جازاً إلا أن يكون الشيء المقرض

وأقول الحق ما قاله ابن عبد السلام وابن عرفة لما تقدم في قوله جازاً جود الخ فقد ذكر هناك أنه لا يقضى بذلك عينا فكذا يقال هنا وأما قياسه هنا فهو مع الفارق ونصه هناك غير الجواز لانه لا يلزم قبوله لان الجودة هبة ولا يلزم قبولها خلافاً لابن الحاجب (قوله إلا العين) أي سواء كانت من بيع أو قرض حل الاجل أم لافي المحل أو غيره قبي دفعه له يلزمه الاخذ فلهذه ثمانية لان اثنين في أربعة ثمانية وأما العرض من قرض فاذا دفعه له بعينه يلزمه قبوله حل الاجل أم لا وبغير محله لا يلزمه قبوله حل الاجل أم لا وأما العرض من بيع فان دفعه له بمحله قبل حلول الاجل لا يلزمه قبوله وكذا بعد الاجل بغير المحل أي لا يلزمه قبوله ولا يلزم القبول الا بعد الاجل وهو بالمحل وتقدم ولزم بعد هما فهذه صورتان عشرة بعضها هنا وبعضها فيما تقدم في الفصل قبله (قوله إلا العين) في شرح شب وينبغي أن يكون الدفع كذلك فيلزمه دفعها في غير المحل (قوله لما فيه من زيادة الكلفة) فان خرب محله أو انجلى عنه أهله فأقرب موضع عمارته كما استظهر ما بن عرفة

(قوله وما يتعلق بها) عطف تفسير على قوله المقاصة أي في الكلام على ما يتعلق بالمقاصة من الأحكام (قوله لان عادة) تعليل لكون الشيخ بهرام ألفه في المقاصة لا في غيرها (قوله أن يذيلوا هذا الفصل) أي الذي هو القرض (قوله متاركة مطلوب الخ) مفعوله محذوف أي متاركة مطلوب طالبه فطالبه لم يكن موجودا في نسخة الشارح (قوله بمائل) أي بدين بمائل هذا يقتضي أنه لا مقاصة بين الذهب والفضة مع أنها تكون بينهما ان حلا كما يأتي في كلام المصنف لكن لو حذفها (٣٣٣) لاقتضى أنها لا تكون بين الشريعة والبنائفة

ولا بين المسكوك وغيره من الذهب لان الأصل في مثل الشيء أنه المشاركة في كل الاوصاف مع أنها قد تكون في ذلك وحيد فالانسان به او حذفها يوجب الاعتراض ولو قال متاركة مطلوب طالبه بمائل ما عليه عليه جنسا سلم من هذا بل يأتي عن ابن بشر ما يقتضي أنها لا تكون بين مختلفي الجنس فتكون فيما اذا كان لاحدهما على صاحبه طعام واصاحبه عليه عرض أو نقد على ما يأتي لكن ذكر بعض الشيوخ أن ما سألني من جوازها في العرضين ان اختلفا جنسا (قوله فيما حل من الكتابة) فليت ديننا لأنها تسقط بالعسر ولو كانت ديننا تسقط بالعسر (قوله وما ذكره في الصنفية) أي هي المتماثلين في الصنفية (قوله أي حال كون المتماثل الخ) المناسب أن يقول حالة كون المتماثلين عليهما لا على غيرهما كما ذكرتم أقول ان في كلام ابن عرفة انظارا في محل الانحصار لان قوله ما عليه هو عين الضمير الراجع لما ولولم يظهر لقال بمائل صنفه وكان أوضح (قوله واحتراز الخ) كما اذا كان لكل من زيد وعمرو على الاخر مائة ولكل منهما مائة على بكر فطارحا فمما ذكره على بكر وفائدة ذلك لو كان دين أحدهما برهن أو جيل والآخر لا (قوله

عينا فيلزم مقرضا أخذها بغير حلالها اذا كلفه في حلالها ولو اتفق في الطريق خوف وينبغي أن يكون مثل العين الجوهر النفيسة فيما ذكر أي وان كانت في الباب السابق كالعرض وقوله كخذه الخ مثله دفعه في غير محله كافي البيع والظاهر ان العين اذا احتاجت الى كبير حمل أنه لا يلزم قبولها كغيرها

فصل في الكلام على المقاصة وما يتعلق بها * وهذا الفصل بيضه المؤلف وألفه الشيخ بهرام لان عادة الاشياخ في الغالب أن يذيلوا هذا الفصل بذكر المقاصة وعرفها ابن عرفة بقوله متاركة مطلوب بمائل صنف ما عليه لماله على طالبه فيما ذكر عليه. ما فقوله صنف فاعل بمائل أي بمائل في الصنفية فيخرج به المختلفان جنسا أو نوعا فأنهم لا تصح في ذلك فان تماثلا في الصنفية واختلفا في صفة الجودة والرداءة ففيه تفصيل باعتبار حلول الاجل وعدمه وقوله ما عليه خير من لفظ الدين فقد دخل المقاصة فيما حل من الكتابة ونفقة الزوجة وقوله لماله متعلق بمائل أي بالمال الذي له وبعبارة متعلق بمائل على أنه مفعول له وانما عمداء باللام وان كان فعله متعددا بنفسه لضعفه في العمل عن الفعل وقوله فيما ذكره متعلق بمطاركة وما ذكره في الصنفية وقوله عليه ما حال مما ذكر أي حال كون ما ذكر عليه ما أي حال كون المتماثل الذي لاحدهما هو الذي على الآخر وبعبارة واحترز به عما اذا حصلت المتاركة في غير ما ذكر فأنها ليست مقاصة فلولا تاركه مطلوب طالبه بمائل صنف ما عليه في غير ما ذكر بأن تاركه في حق له ما على شخص آخر فليست مقاصة (ص) تجوز المقاصة في ديني العين مطلقا ان اتحادا ووصفة حلا أو أحدهما أم لا (ش) اعلم ان الدين امان يبيع أو من قرض أو مختلفين واما أن يكونا عينا أو طعاما أو عرضا فأشار المؤلف هنا الى كونهما عينا والمعنى ان المقاصة تجوز في ديني العين ان اتحادا قدرا عشرة وعشرة مثلها ووصفة كعمدية ومثلها ويلزم من اتحادهما في الصنفية الاتحاد في النوع وسواء كان سبب الدين بيعا أو قرضا أو هبة وسواء حلما معا أو حل أحدهما أو لم يحل واحد بأن كانا مؤثلا في اتفاق أجلهما أو اختلف عند ابن القاسم والمراد بالجواز الاذن في الاقدام عليها شرعا باعتبار حق الله في صدق بالوجوب لا قسم الواجب أو المراد به على بابيه وعبر به لانه الغالب من أحوالها وبعبارة وقوله قدرا أي وزنا وعددا وسألني مة هوم قدرا ووصفة وقوله حلا أي ويقضى بها وقوله أو أحدهما أم لا أي ولا يقضى بها وهذا حكمه كون المؤلف عبر بالجواز لا بالوجوب وقوله أو أحدهما أعطى على الالف وفيه العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل فكان الواجب أن يقول حلاهما أو أحدهما ولا يصح أن يكون معطوفا على حلا عطف الجمل لان هذا خاص بالواو (ص) وأن اختلفا صفة مع اتحاد النوع أو اختلفا في ذلك (ش) يعني ان المقاصة تجوز في هذه الصورة أيضا وهي ما اذا اختلف ديننا العين في الصفة والنوع متحد كعمدية ويزيدية أو مختلف

(٣٠ - خشي خامس) ديني العين) بالاضافة اليانية أي الدينين العينين (قوله عند ابن القاسم) ومقابله ما روى أشهب عن مالك من المنع عند اختلاف الاجل لدخول المكايسة حينئذ والوقف مع اتفاقه لأننا ان نظرنا الى قصد المعاوضة منعناه لانه دين دين وان نظرنا الى قصد المتاركة لمساوي الاجل جازت والله أعلم قال ابن تائع اذا حل أحدهما جاز كما اذا حلا وأما ان لم يحل واحد منهما امتنع المقاصة كان الاجل متفقاً أم لا (قوله أي ويقضى بها) وكذا ان لم يحلوا واتفق أحدهما وأما ان اختلفا فان طلبها من حل دينه فكذلك وان طلبها من لم يحل دينه فلا نرا أن يقول أنا أخذ ديني لحلوله وأنتفع به فاذا حل دينك أعطيتك ماله اذا كان كذلك فانظر قوله لانه الغالب من أحوالها

(قوله فان بعدت جازت) وتقدم ان السكينة جدا زيادة المجل على المؤخر بقدر نصف المؤخر ولا يبحث في هذا القيد بأن الكلام هنا في مطارحة ما في الذمتين لا في زيادة شيء من أحد الجانبين لاننا نقول قد يختلف عدد الدينين (قوله تو كيد) لا يظهر ولا معنى له بل المناسب له أن يقول فذكر الاختلاف المغة تا كيد أي معنى (قوله فظاهر نص ابن بشير الخ) هذا عند حوالاهما أو أمان لم يحل أو حل أحدهما فيمنع مطلقا فهذا التفصيل فيما إذا حلا معا هـ. إذا ما في عب وانظره وظاهر الشارح الاطلاق وطريقة غيره المنع مطلقا سواء كانا من بيع أم لا وسواء حلا أم لا (قوله جار على المشهور الخ) وأما لو لم يراع ذلك بأن قلنا المجل لما في الذمة ليس عسلف فهو جائز وعبارة به سرام وذلك لانه مع الاختلاف قد ظهر قصدهما إلى بيع الطعام قبل قبضه وهو أيضا جار على المشهور من أن المجل لما في الذمة يعد مسلفا بزئونس وعلى ما قاله أبو اسحق في اسقاط التأجيل يجوز ذلك (قوله ان اتحاد جنسا وصفة) دخل في العرض الحيوان والعقار ان قلنا بدخول المقاصة في غير الدين اذ العقار لا يتعلق بالذمة ولا يدخل في الاطلاق اتفاقا قدرا أم لا اذ يدخلهما حيث اختلفا قدرا وكانا مؤجلين أو أحدهما ضع وتجب حمل وحط الضمان وأزيدك في بعض الاحوال

كذهب وفضة وسواء كانا من بيع أو من قرض أو اختلفا لانه مع اتحاد النوع مبادلة ومع اختلافه صرف ما في الذمة وكلاهما جائز بشرط التججيل والحلول ولهذا قال (ان حلا) أي مع التأجيل يؤدي إلى صرف متأخرا أو إلى بدل مستأخر وذلك غير جائز بقوله (والا فلا) أي وان لم يكن الدينان من العين حاليين بأن كانا مؤجلين أو أحدهما فلا تجوز المقاصة اذ هي بدل أو صرف مستأخر وينبغي أن يقيد المنع بما إذا لم تبعه الذمة فان بعدت جازت كما هو في بيع الآجال المشار إليها بقوله إلا أن يعمل أكثر من قيمة المتأخر جدا فان قيل الاختلاف في النوع يستلزم الاختلاف في الصفة فذكرنا الاختلاف في الصفة بالنسبة إلى هذا مستدركا والجواب أن قوله أو اختلافه تو كيد وقوله والا فلا تصرح بمفهوم الشرط صرح به ليشبهه بقوله (ص) كان اختلافه من بيع (ش) هذا مضمون قوله سابقا اتحادا قدرا كما أن ما قبله مفهوم اتحاد الصفة والمعنى أن الدينين اذا اختلفا في القيمة أو عددان كانا من بيع منعت المقاصة لما فيه من المبادلة وأحد العينين أكثر فهو تفاضل حلا أم لا على ما لابن شاس وابن الحاجب وعند ابن بشير وارتضاه ابن عرفة الجواز مع حلولهما ويمكن تشبيه كلام المؤلف عليه بجعل التشبيه تاما فيما قبله من قوله ان حلا والا فلا وأمان كانا من قرض امتنعت المقاصة وان حلا فان كان أحدهما من بيع والاخر من قرض فظاهر كلام ابن بشير أنه كذلك حيث حصل قضاء القرض بأكثر منه وأمان حصل قضاء عن المبيع بأكثر منه فظاهر نص ابن بشير أنه جائز وهو الموافق لظاهر قول المؤلف فيما مر وعن المبيع من العين كذلك وجازيا أكثر (ص) والطعامان من قرض كذلك (ش) التشبيه في قوله ديني العين فتجوز المقاصة ان اتحادا قدرا وصفة كاردب وارذب كلاهما من قمح أو شعير من صنف حلا أو أحدهما أم لا وان اختلفا صفة مع اتحاد النوع كسمر أو عجولة أو اختلافه كقمح وقول جازت ان حلا والا فلا كأن اختلفا قدرا فيمنع على ما لابن بشير وغيره لانهم من قرض (ص) ومنع من بيع (ش) يعني أن المقاصة لا تجوز في ديني الطعام اذا كانا من بيع وبالغ على المنع بقوله (ولو متفقين) أي في الاجل والصفة والقدر اتفقت رؤس الاموال أو اختلفت عند ابن القاسم لعامل ثلاثة بيع الطعام قبل قبضه وهذه العلة عامة وطعام بطعام ودين بدين نسيئة وهاتان في غير الحالين والمنع عند اختلاف الاجل جار على المشهور من أن المجل لما في الذمة سلف وأجازها أشهب في المتفقين في جميع ما سبق من الاوصاف بناء على انه كالاتالة (ص) ومن قرض وبيع تجوز ان اتفقا وحلا (ش) يعني أن ديني الطعام اذا كان أحدهما من قرض والاخر من بيع تجوز المقاصة فيهما بشرطين الاول أن يكونا متفقين في النوع والصفة والثاني أن يكونا حالين وعلة الجواز أن الذي أسلم كأنه اقتضى عن طعام السلم الذي له طعام القرض الذي عليه من نفسه ولا محذور في ذلك ولم يتطرح هنا إلى بيع الطعام قبل قبضه بالنسبة لطعام البيع تغليب الجانب القرض لانه معروف وانضم إلى ذلك كون المقاصة معروفة أيضا ومفهوم قوله ان اتفاقا ينبغي فيه المنع لان القصد حينئذ البيع (ص) لان لم يحل أو (حل) أحدهما (ش) يعني أن طعامي البيع والقرض اذا لم يحل معا وحل أحدهما دون الآخر فان المقاصة لا تجوز فيهما لان من عمل ما في الذمة بعد مسلفا ثم ان قوله لان لم يحل الخ غير ضروري الذي كره على أن فيه تكرارا اذ قوله لان لم يحل أي معاصداق بما اذا كان كل منهما مؤجلا أو أحدهما فقط وأيضا النص على المتع فيما إذا حل أحدهما فقط يقيد المنع فيما اذا كان كل منهما مؤجلا بالاولى (ص) وتجوز في العوضين مطلقا ان اتحاد جنسا وصفة (ش) يعني أن المقاصة تجوز في ديني العرض سواء اتفق الاجل أو اختلف كانا من بيع أو قرض أو أحدهما من بيع والاخر من قرض

(قوله ان لم يحل أو أحدهما) لا يخفى أن قوله أو أحدهما منافض لقوله ان لم يحل لان قوله ان لم يحل يقتضي المنع فيما إذا حل أحدهما وقوله أو أحدهما يقتضي الجواز لان المعنى ولم يحل أحدهما (قوله ان اتفق الاجلان) ليهما التهمة حينئذ كان من بيع أو قرض أو أحدهما من بيع والاخر من قرض (قوله بل على تفصيل) وهو ان أدى الى وضع وتبطل أو حط الضمان وأزيدك منع والا فلا كانا من بيع أو قرض أو أحدهما من بيع والاخر من قرض وتفصيله أن (٣٥٣) يقال ان كانا من بيع والحال أو الاقرب حلولا أكثر

أو أجود. منع للعللة الثانية وان كان أدنى أو أقل منع للعللة الاولى وان كانا من قرض والحال أو الاقرب حلولا أدنى أو أقل منع للعللة الاولى وان كان أجود جازا فلا ضمان في القرض فلا يجب رى فيه حط الضمان وأزيدك لانه يلزم قبوله بخلاف السلم وان كان أكثر عددا منع لانه زيادة في القرض وان كان أحدهما من بيع والاخر من قرض فان كان الحال أو الاقرب حلولا هو القرض منعت المقاصة وسواء كان أجودا وأدنى أو أقل أو أكثر وان كان الحال أو الاقرب حلولا من بيع وهو أجود جازت المقاصة لانه مقبوض عن القرض وليس فيه ضمان وان كان أدنى منعت (قوله ونحوه) أي نحو الرهن وهو الفلوس

باب الرهن

(قوله وحده) عطف تفسير على قوله الرهن وقوله وما يتعلق به أي من المسائل (قوله اللزوم) لا يخفى ان اللزوم متعدد تقول لزمت الشيء فأنالزمه وهو ملزوم وقسوله والحبس قال في المصباح تقول رهنت المتاع بالدين حبسته به فهو مرهون فالعطف مغاير وقوله وكل ملزوم أي ان الرهن لغة كل ملزوم فيكون حاصله أنه لغة يأتي لمعان ثلاثة ولا يخفى في ما في هذا الثالث

بشرطين الاول أن يتفقا في الجنس ككساء وكساء أو ثوبين هرويين أو مرويين الثاني أن يتفقا في الصفة لان العروض بعدمها قصد المكايسة والمغالبة والمراد بالعرض ما قابل العين والطعام فيشمل الحيوان (ص) كان اختلاف جنسا واتفقا أجلا (ش) يعني أن ديني العرض تجوز المقاصة فيهما وان اختلفا جنسا ككساء وثوب بشرط اتفاقهما في الاجل سواء حل أم لا لان اتفاق الاجل في العرض بعدمه قصد المكايسة والمغالبة كما بعدمه اتفاقهما في الصفة فالتشبيه في الجواز ثم ان هذا بيان لحكم مذهبهم وقوله ان اتفقا جنسا أو أما مفهوم قوله وصفة فقد أشار به بعد في قوله وان اتفقا جنسا والصفة متفقة الخ على أن الاتفاق في الصفة يتضمن الاتفاق في الجنس فلو حذف قوله جنسا ماضيه ثم ان المراد بالجنس في كلام المؤلف في مسائل العرض كلها النوع لان العرض كله جنس واحد وقوله كان اختلاف الخ هذا بيع في الحقيقة فاطلاق المقاصة عليه مجاز (ص) وان اختلفا أجلا منعت ان لم يحل أو أحدهما (ش) يعني ان العرضين اذا اختلفا في الاجل يرد مع اختلافهما في الجنس أيضا ككساء وجوخ فان المقاصة فيهما حينئذ لا تجوز لانه من فسخ دين في مؤخر فان حلا أو أحدهما جازت اذ ينتفي قصد المكايسة والمغالبة مع حلولهما أو حلول أحدهما على المشهور في الاخير وهو مذهب المدونة وفي الموازية المنع لاختلاف الاجل ابن محرز وهو الاصح عندي (ص) وان اتفقا جنسا والصفة متفقة أو مختلفة جازت ان اتفقا الاجلان (ش) يعني أن العرضين اذا اتفقا في الجنس كثوب وثوب والصفة مختلفة بجودة ورداة ككساياب هروية وأخرى مروية فان المتساركة تجوز فيهما بشرط أن يتفقا أجلهما بان أجل الى أجل واحد وأخرى لو حلا بعد التهمة مع اتفاق الاجل وأما مع اتفاق الصفة مع اتحاد الجنس فالجواز لا يتقيد بذلك بل يجوز ولو لم يتفق الاجلان كما مر فالصواب اسقاط قوله والصفة متفقة لان اثباتها بوجه أن الجواز حينئذ مقيد باتفاق الاجل وليس كذلك (ص) والا فلا مطلقا (ش) أي وان لم يتفق الاجل بل اختلف أجلهما مع اختلاف الصفة فان المقاصة لا تجوز مطلقا سواء كانا من بيع أو قرض أو اختلفا ههنا في شرح المؤلف أي الشيخ بمرام فقوله مطلقا راجع للنوع المستفاد من قوله والا فلا فيكأنه قال والا فيمنع مطلقا ويحتمل أن يكون معمولا لفعل محذوف بعد قوله فلا أي فلا تجوز مطلقا بل على تفصيل لابن شاس انظره في الشرح الكبير * ولما كان الرهن يتسبب عن الدين من قرض تارة ومن بيع أخرى وأنهى الكلام على الدينين وما يتعلق بهما من مقاصة شرع في الكلام على ما يتسبب عنهما من رهن ونحوه فقال

باب ذكر الرهن وحده وما يتعلق بذلك

وهو لغة اللزوم والحبس وكل ملزوم قال تعالى كل نفس بما كسبت رهينة أي محبوسة والراهن دافعه والمرهون بالكسر أخذوه يقال مرهنته بالفتح لانه وضع عنده الرهن ويطلق أيضا على

من التسامح لان هذا ملزوم يفسر به مرهون لا الرهن الذي الكلام فيه وقوله قال تعالى دليل لكون الرهن يأتي بمعنى الحبس الا أنه دليل بطريق اللزوم وفي المصباح والتنبيه موافقة للشارح في كون الرهن يأتي بمعنى الحبس وخالفاه في اللزوم لانهم ما ذكروا أن المعنى الثاني للرهن هو الثبوت والدوام (قوله لانه وضع عنده الرهن) فيكون مرتهن بالفتح اسم مكان (قوله ويطلق) أي مرتهن بالفتح كما هو المناسب

(قوله لا نه سئل) أي فهو مكان لسؤال الرهن (قوله لا يصح أن يكون في معين) كان يقول له أعطني رهنا في الكتاب الذي اشتريته منك خوفا من أن يستحق بحيث لو استحق لا خذته من عين الرهن وهذا لا يصح لأن فيه قلب الحقائق وقوله والدين لا يتقرر في المعينات المناسب أن يقول والرهن لا يتقرر في المعينات ويقول مال الخ أخرج الوديعة والمصنوع بيد صانعه وقبض المجني عليه عبد اجني عليه وإن شاركه في الاحقية لجواز اشتراك المختلفين في أمر يخصهما ولا تدخل وثيقة ذكرا الحق ولا الخيل ولا يخرج ما اشترطت منفعته لأن شرطها لا ينافي قبضه للتوثيق اه وانما تدخل الوثيقة والخيل لأن مال السباع (قوله بناء على الاستعمال القليل الخ) رد ذلك تحسني نت بما حصله أن البذل يعني الاعطاء والرهن اصطلاحا ليس له إلا معنيان أحدهما المال المقبوض وتثاق الثاني العقد من ذلك قولهم الرهن صحيح أو نحو ذلك (قوله أو غررا) (٣٣٦) أي ذا غرر (قوله بحق) أي موجود أو موجد بدليل قوله لا آتى وارتهن

ان أقبض ولازم أو أبل له وقوله بحق متعلق بقوله وثيقة فالباعية أو بمعنى في وتعلقه ببذل فهي بمعنى في (قوله ويكون الرهن الخ) فيه إشارة إلى أن قوله وثيقة خبر لبيان محذوفة أي ويكون الرهن متوثقا به في حق ويصح أن يكون حالا من ما ان كانت موصولة أو صفة لها ان جعلتها نكرة (قوله ويصح من المميز) أي حيث كان مشروطا في أصل العقد والافه وباطل لأنه ينزله التبرع ورهن السكران يجري على بيعه والظاهر أن حكمه في الضمان على القول بأنه صحيح يتوقف على الاجازة كذلك ويخرج من قوله من له البيع المريض اذا كان مدينا فإنه يجوز بيعه ولا يجوز رهنه وهذا اذا أطا الدين بماله (قوله والدين) أي سواء رهنه لمن عليه الدين أو لغيره قال في توضيحه ويشترط في صحة رهنه من المدين ان يكون أجل الرهن مثل أجل الدين الذي رهن به أو أبعد لا أقرب لأن بقاءه بعد محله كالسلف فصار في البيع بيعا وسلفا لا ان يجعل

الراهن لأنه سئل وشرعا مال قبض توثيقه في دين وأشار بقوله في دين إلى أن الرهن لا يصح أن يكون في معين وانما يصح أن يكون في دين والدين لا يتقرر في المعينات وعرفه ابن عرفة بالمعنى الاسمي بناء على الاستعمال الكثير وعرفه المؤلف بالمعنى المصدرى بناء على الاستعمال القليل عند الفقهاء بقوله (ش) الرهن بذل من له البيع ما يباع أو غررا ولو اشترط في العقد وثيقة بحق (ش) يعني أن الرهن اعطاء من فيه أهلية البيع شيئا يصح بيعه إلا أن الشرع أجاز رهنه من الغرر كالأبق ولو شرط رهن الغرر في عقد الرهن لأن المرتهن أن يدفع ماله بغير وثيقة فباع أخذه لماله غرر لأنه شيء في الجاه وهو خير من لا شيء ويكون الرهن وثيقة عند المرتهن على حقه الثابت في ذمة الراهن فله حبسه إلى أن يستوفي حقه منه أو من منافعه فعلم بما قررنا أن شرط الرهن أن يكون فيه أهلية صحة البيع فن يصح منه البيع يصح منه الرهن فلا يصح من مجنون وصبي لأمثله ويصح من المميز والسفيه والعبد ويتوقف على اجازة وليهم ويلزم من مكاف رشيد كالبيع وأن شرط المرهون أن يكون مما يصح بيعه من كل ظاهر منتفع به مقدور على تسليمه معلوم غير منهي عنه فدخل فيه المعار للرهن والدين ووثيقة الدين لأنه يجوز بيعها وبيع ما فيها من الدين ويدخل فيه رهن المقصوب من غاصبه فإنه يصح ويسقط عنه ضمانه ومقتضى كلام التوضيح أن حوزة غير كاف وعليه لو حصل مانع للراهن قبل حوزة الرهن يكون المرتهن أسوة الغرماء وهو ظاهر على القول بأنه انما يكتفى بالتحويل وأما على أنه يكتفى بالحوزة في الرهن فاستمراره بيد الغاصب بعد الرهن كاف وانظر هل يأتي التردد الواقع في بيع المقصوب من غاصبه هنا وهل ان رد له مدة أم يتفق هنا على العزم (ص) كولي ومكاتب وما ذون (ش) هذا مثال لقوله من له البيع والمراد بالولي الأب ومثله الوصي ونحوه قال ابن القاسم في المبدونة وللوصي أن يرهن من متاع البيت رهنا فيما يتباع له من كسوة أو طعام كما يتسلف لليتيم حتى يبيع له بعض متاعه وذلك لازم لليتيم وللوصي أن يعطي مال اليتيم مضاربة اه والظاهر أنه محمول على النظر ولو في رهن الربيع فليس كالبيع وكذلك للكاتب أن يرهن ويرتهن لأحرازه نفسه وماله حيث أصاب وجهه الرهن لأن رهن كثير في قليل لا يحبس بعض ماله عن الانتفاع به ولشلا يشهد الرهن على الدين وكذلك للأذن له في التجارة أن يرهن لأن الأذن فيها إذن في توابعها ولا يحتاج المكاتب والمأذون إلى إذن سيدهما

بيد أمين إلى محل أجل الدين الذي رهن به (قوله ووثيقة الدين) أي ان الرهن نفس الوثيقة باعتبار ما فيها لا باعتبار نفسها في لأن قيمتها بحسب ذاتها تافهة جدا والاصل أنه انما جاز رهنها لما اشتملت عليه مع انها تباع ولو بقليل الثمن وكذا يجوز رهن مكتوب الوقف ان كان من الموقوف عليهم لأنه يشتمل على المنافع ويجوز بيعها وكذلك وثيقة الوظائف على القول بجواز النزول عن الوظائف وهو الراجح كاذ كره الاشياخ فاعتمد ذلك (قوله ويسقط عنه ضمانه) أي ضمان العداو يبقى عليه ضمان الرهان (قوله أن حوزة) أي المرتهن الذي كان غاصبا (قوله بالتحويل) وهو شهادة البينة دفع الرهن للمرتهن (قوله وهل ان رد له مدة) أي مدة محدودة ستة أشهر وقوله أم يتفق هنا على العزم أي على العزم على رد له وان لم يرد بالفعل وهو الظاهر (قوله مضاربة) أي قراضا (قوله الربيع) أي العقار (قوله فليس كالبيع) أي كبيع الربيع فلا يحمل على التطر بل لا بد أن يبين وجه البيع

(قوله وأبق) أي ورهن أبق والمصدر المقدر مضاف هنا للفعول بخلاف الثلاثة قبل فللفاعل (قوله ليسارة الغرر) أي فالتنوين في غرر النوعية أي نوع من الغرر وهو اليسير (قوله لأن المكاتب لا يباع) أي وظاهر اللفظ أن المكاتب يباع فإن أريد من رهنه أنه يباع كائنه لا هو فلا فرق بين التعبير بمكاتب أو بكتابة وقوله ولئلا يتوهم أنه (٢٣٧) ذكر رأى مع أنه ليس بتكرار لأنه فاعل أي هو يقع

منه الرهن وهذا مرهون أي واقع عليه عقد الرهنية (قوله فلو مات السيد) لا يخفى أنه عند الموت لا فرق بين أن يكون الدين سابقا على التدبير أو متأخرا وإنما التفصيل إذا أريد بيعه في حياة السيد فيباع لدين متقدم على التدبير لا متأخر قال عجم ويطلب التدبير دين سبقا

إن سيد حيا والامطلقا

(قوله المكاتب) يحمل على ما إذا كان اشترط عليه خدمة مدة معينة والأفلا خدمة على المكاتب (قوله ليبيع الخ) فإذا رهنه وطلق فالظاهر صحته ويحمل على أن المراد بعد موت السيد ليصح مطلقا فإن رهنه على أن يباع رقبته متى وجب الحق فالظاهر المنع كالاول (قوله فهل ينتقل الخ) الراجع من القولين أنه لا ينتقل لخدمته (قوله على أنه مدبر) أي ليبيع في حياة السيد في دين متأخر عن التدبير فإنه يكون باطلا وهو قوله لا رقبته وأما لو رهنه على الإطلاق فإنه ينتقل لخدمته (قوله وينبغي أن يجب رى الخ) أي إذا رهنهما على أنهما قاتان فبين أن أحدهما معتق لأجل والآخر ولد أم الولد فالقولان وعلى أن أحدهما معتق لأجل والآخر ولد أم الولد فيكون باطلا (قوله ليس من تمة الخ) وجهه الثاني والشارح على ظاهره فهو من تمة قوله لا رقبته قال السيد مقتضى قوله ظهور أن

في الرهن بخلاف الضمان لأنه يحصل به من الاشتغال عن مصلحة السيد ما لا يحصل بالرهن (ص) وأبق (ش) هذا راجع لقوله أو غررا والمعنى أنه يجوز رهن الغرر كالعبد الأبق والبيعير الشار ليسارة الغرر فيه وله هذا لا يصح رهن الجنين لقوة الغرر فيه ولا بد أن يكون الأبق مقبوضا حال حصول المانع فإن قبض قبل المانع ثم أبق وحصل المانع حال إبقه كان مرتبه أسوة الغرماء كما يفيد كلام ابن عبد السلام (ص) وكناية واستوفى منها ورقبته أن عجز (ش) هذا عطف على قوله كولى والمعنى أن الكتابة يجوز رهنها ويستوفى من نجومها أن لم يعجز فإن عجز استوفى من رقبته فإن فلس الراهن يبعث النجوم واستوفى منها نازجا ولا يلزم المرتن من الصبر حتى يقبض من النجوم فقوله أو ورقبته أي أو من رقبته معطوف على ضمير الجرمين غير إعادة الجار كقوله تعالى وأبقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ومثل الكتابة المكاتب فإنه يجوز رهنه ويستوفى من كائنه أو من رقبته أن عجز وعدل المؤلف عن قول ابن الحاجب ويجوز رهن المكاتب لأن المكاتب لا يباع والكتابة تباع ولئلا يتوهم أنه تكرار مع قوله ومكاتب (ص) وخدمة مدبر وان رقبته (ش) هذا عطف على أبق والمعنى أن خدمة المدبر يجوز رهنها كلها أو بعضها مدة معلومة سواء في العقد أو بعده ويستوفى المرتن دينه منها ولو مات السيد وعليه دين سابق على التدبير ورق المدبر أجزأ منه فإن المرتن يستوفى دينه من ذلك الجزء الذي رقب ولا مفهوم لمدبر ومثله خدمة المكاتب والمخدم والمعتق لأجل فيجوز رهن خدمته ما ذكر وانما خص المدبر لأجل ما بعده من التفصيل (ص) لا رقبته أو هل ينتقل لخدمته قولان (ش) يعني أنه لا يجوز رهن رقبته المدبر في دين متأخر عن التدبير ليبيع في حياة السيد أما في دين سابق أو على أن يباع بعد الموت فيجوز وعلى هذا يحمل قوله الأبق في التدبير والسيد رهنه وإذا رهن عبد على أنه قن فبين أنه مدبر فهل ينتقل الرهن إلى خدمته وتباع له وقتا بعد وقت أو يبطل ويصير الدين بلا رهن ولا ينتقل لخدمته لأنه أعمار رهنه الرقبه وهي لا ترهن قولان ذكرهما اللخمي والمازري وأما لو رهنه على أنه مدبر فإنه يبطل الرهن ولا ينتقل لخدمته من غير خلاف كذا يفيد كلام المواق وعليه حمله الشيخ خضر وينبغي أن يجري هذا التفصيل في المعتق لأجل وفي ولد أم الولد الحادث بعد الإبلاد وفي المكاتب على القول بأنه لا يصح رهنه فظهر مما قررنا أن قوله وهل ينتقل الخ ليس من تمة قوله لا رقبته خلافا للشارح (ص) كظهر وجس دار (ش) تشبيه في القولين يعني أنه إذا رهن رقبته دار على أنها ملك لراهنها ثم ثبت وقفها عليه فهل يبطل الرهن ولا يعود لمنفعة لأنه إنما رهن الرقبه أو يتعلق بمنفعة أو كرائها لأن المنفعة كجزء منها يجوز رهنه فلا يبطل هذا الجزء بطلان ما أخذ منه قولان وأما لو ظهرت حبسا على غير رهنها لم ينتقل الرهن لمانعها وكذلك لو مات وانتقل الحق لغيره كافي وكذلك لو انتقل الحق لغيره في حياته كما لو شرط الواقف نوقيته مدة معينة وانقضت (ص) ومالم يبد صلأحه وانتظر ليبيع (ش) هذا عطف على أبق والمعنى أنه يجوز رهن ما خلق من غرر وزرع لم يبد صلأحه على المشهور لما علمت أن الغرر جائز في هذا الباب فإذا مات الراهن أو فلس قبل بدو صلأحه ولا مال له فإنه ينتظر بذلك الثمر الذي لم يبد صلأحه إلى بدو الصلأح ثم يباع ويستوفى الدين وهو أحق من الغرماء

وفي الخطاب عن اللخمي ما يفيد ويكنى هذا شاهد بالصنف (قوله كظهر وجس دار) قال السيد مقتضى قوله ظهور أن الراهن لو كان عالما بأنها وقف وغرر فإنه يتفق على الرهنية في الغلة ولو انتفرد المرتن بالعلم فلا غلة له معاملة به بتقيض قصده (قوله تشبيه في القولين) الذي يظهر أن الراجع عدم الانتقال كالاول فتأمل

(قوله وأما ان لم يخلق فلا يصح رهنه) الذي اعتمده ابن عرفة خلافة وانه يصح رهنه وجد أم لا ونقل ابن حارث اتفاق ابن القاسم وابن الماجشون عليه خلافا للآزري القائل بأن رهنه قبل وجوده كرهن الجنين (قوله لان الدين يتعلق بالذمة) والثمره لا يمكن بيعها الآن وقد بطلت رعا عليها آفة فتملك (قوله قدر) (٢٣٨) التعبير بقدر ظاهر وذلك لان المحاصة قد وقعت والذي يقع بعد البيع

تقديره انه ليس له الا ما بقي بعد ثمن ما بيع فمكأن المحاصة الواقعة سابقا لباقي (قوله ونسبت الخ) هذا حدى ظريقتين في أنك تنسب القدر الموجود من المال لمجموع الديون وبذلك النسبة يأخذ كل واحد من دينه والطريقة الثانية أن تنسب مال كل واحد لمجموع الديون وبذلك النسبة يأخذ من التركة وتلك الطريقة أشار لها الشارح بقوله أولا ونسبته الى جميع الديون (قوله وكذلك في البيع والنكاح) أي بيعهما سلهة من سلع الصغيرة وتوزيعهما للصغير (قوله اللهم الا أن يكون كل منهما مطلقا للتصرف) والظاهر أن إيصاءهما مترين كشرط استقلال كل قياسا على ما يأتي في ترتيب الوكيلين (قوله كان أشمل) وقد يقال ان الكاف ملحوظ دخولها على المضاف المقيد بالمضاف اليه فيفيد المقصود من الشمول (قوله المنع هو المنع) أي يمنع بيع الكلاب (قوله بخلاف الآتي) فهو لا يجوز بيعه الا أنه يجوز رهنه (قوله وان تخمر أهرافه بما كم) أي مالكي وظاهر المصنف وجوب الرفع والاراقة وليس له الرفع لمن لا يراها وتكسر آنية الفخار أيضا (قوله فان لم يسلم ردت اليه) ولو طلب المرتهن وقفها بيد ذي حتى

وأما ان لم يخلق فلا يصح رهنه كرهن الجنين (ص) وخاص مرتبه في الموت والفلس (ش) الضمير يرجع للشيء المرتهن الذي لم يبد صلحه والمعنى أن الراهن اذا مات أو فلس قبل بدو الصلاح فان المرتهن يحاصص مع الغرماء بجميع دينه لان الدين يتعلق بالذمة لا بعين الرهن (ص) فاذا صلحت بيعت فان وفي رد ما أخذوا الا قدر محاصصا ما بقي (ش) يعني أن المرتهن اذا حاصص بجميع دينه فاذا صلحت الثمرة وبدا صلاحها فانها تباع حينئذ فاذا بيعت بثمن قدر دينه فانه يختص به و رد ما أخذ في الحصاص للغرماء وان قصر عن الثمرة عن دين المرتهن تطرت الى ما بقي له من دينه ونسبته الى جميع الديون فذلك القدر هو الذي يجب له بالحصاص فيرد ما زاد على ذلك ويتمسك بما فيه مع جلة الثمرة وتوضيح ذلك أن تقول لو كان على الراهن ثلثمائة دينار لثلاثة أشخاص أحدهم مرتهن الثمرة ثم مات أو فلس فوجدوا عنده مائة وخمسين دينارا فان مرتهن الثمرة يأخذ منها به وهو خمسون دينارا وبأخذ كل من صاحبيه خمسين فاذا صلحت الثمرة بيعت واختص المرتهن بثمنها فان بيعت بمائة مقدار دينه رد الخمسين التي كان أخذها لانه تبين انه لا يستحقها وهو معنى قوله فان وفي رد ما أخذوا ان لم يف بأن بيعت مثلا بخمسين فانه يختص بها أيضا ثم يقال له قد تبين أنك انما كنت تستحق في الحصاص بمقدار ما بقي لك وهو خمسون فيكون لك ثلاثون ثلاثة أخماس الخمسين لان لك خمسين ولكل مناهما مائة فمجموع مائتان وخمسون والموجود مائة وخمسون ونسبتهم من المائتين والخمسين ثلاثة أخماس فمسك بيده من الخمسين ثلاثين مع الخمسين ثمن المبيع فيكون بيده ثمانون ويرد العشر من الفاضلة فيكون لكل واحد منهما عشرة مع الخمسين الاول فيكون بيد كل واحد منهما ستون وهي ثلاثة أخماس المائة قوله صلحت أي بدا صلاحها وقوله وفي أي ثمنها المفهوم من بيعت (ع) لا كاحد الوصيين (ش) هذا محتمر قوله من له البيع والمعنى ان أحد الوصيين لا يجوز له أن يرهن شيئا من مال اليتيم الا باذن صاحبه له في ذلك لان له نصف النيابة واذا اختلفا نظر الحاكم في ذلك وكذلك في البيع والنكاح اللهم الا أن يكون كل منهما مطلقا للتصرف فيجوز حينئذ دفعه له بغير اذن صاحبه ولو قال لأحد كالوصيين ليدخل كل من وقف تصرفه على تصرف غيره وامضائه كأحد الناظرين ونحوهما كان أشمل وقد يقال الكاف في الحقيقة داخلة على المضاف اليه (ص) وجلد ميتة (ش) هذا من جملة محترمي بيع والمعنى أن جلود الميتة لا يجوز رهنها اتفاقا فان لم تدبغ وكذا ان دبغت على المشهور اذا لا تباع لخصاسة ذاتها ويجوز في رهن الكلاب ما في بيعها المشهور المنع بخلاف الآتي لا مكان زوال المانع من بيعه قبل حلول الدين (ص) وكهني (ش) يعني ان الجنين لا يجوز رهنه لقوة الغر فيه وكذلك ما شابهه من الثمرة التي لم يخلق والزرع الذي لم يظهر على وجه الارض ومحل المنع اذا كان رهن ما ذكر في صلب عقد البيع فان كان بعد عقده أو في قرض جاز فله حله ولو تبعه بعضهم لكن لم يعزه لاحد (ص) وخروان الذي الا ان تتخلل وان تخمر أهرافه بما كم (ش) يعني أن رهن الخرس سواء كانت لمسلم أو لذي عند مسلم لا يصح وتراق ان كانت لمسلم أو لذي ثم أسلم فان لم يسلم ردت اليه فاللام في قوله وان لذي للملك وقوله الا أن تتخلل بالثمن الفوقية مستثنى من مقدر كأنه قال لا يصح رهن الخرس لمسلم وان كانت ملكا لذي وترد للراهن الذي ويكون المرتهن اسوة الغرماء في ثمنها وتراق على

يحصل دينه خشية فلس ربه أو موته لم يمكن من ذلك ويصير دينه بلا رهن واذا رهن الذي الخرس عند المسلم ثم مات الراهن الذي أو فلس فلا رهن للمسلم ولو قبضها لان رهنه في الاصل فاسد وغرمائه الدخول معه في المحاصة قاله أشهب (قوله وتراق) لكن بما كم مالكي والراجح عندنا حمة التخليل وقيل بالكراهة

وقوله فلا ترد أي بعد التخليص للراهن الذي وكان الانسب أن يزيد ولا تراق والتقدير إلا أن تخلل فلا ترد لراهن الذي ولا تراق على
 راهن المسلم (قوله أملوا كان الراهن ذميا) أي الذي رهن العصبير ثم تخمر (قوله وترد إليه) أي ويبقى الدين بلا رهن فإن أسلم
 أربقت وهل بما كم ويبقى دينه بلا رهن أيضا أم لا (قوله أي إن المشاع) أي الجزء المشاع فالمشاع اسم للجزء المرهون وقوله من ربع
 أي بعض ربع الخ (قوله وسواء كان الخ) ومقابلته أنه لا يصح رهن المشاع وهو مذهب أبي حنيفة (قوله والاحيز) أي والأبأن كان الباقي
 للراهن أي كله احترازا مما إذا كان ذلك نصف شي مشاعا ورهن نصف (٣٣٩) النصف فإنه يجوز ملك الراهن فقط (قوله

أي مع حوز الخ) تفسير للسببية
 أي إن المراد بالسببية المعسفة ثم
 لا يخفى أن هذا لا حاجة له ولا يناسب
 قوله بعد فالباة السببية أو بمعنى مع
 على تقدير مضاف (قوله لأن الرهن
 لم يتعلق الخ) ومقابلته ما قاله أشهب
 أنه لا يجوز فيما ملك الراهن بعضه
 أن يرهن حصته منه إلا بأذن
 شريكه لأن ذلك يمنع صاحبه ببيع
 حصته (قوله فليأمل الخ) عبارة
 ابن غازي قال ابن عرفة وصوب
 الباجي قول ابن القاسم لا يقتصر
 لأذن الشريك لأن ذلك لا يمنع بيع
 حصته أو دعاءه لبيع جميعه فإن
 باعه بغير جنس الدين كان الثمن
 رهنا وإن كان بجنسه قضى منه الدين
 إن لم يأت برهن مثله انتهى وقال
 ابن عبد السلام الصحيح عندي
 ما قال الباجي فليأمل مع قوله في
 التوضيح ينبغي أن يستأذنه أيضا
 على قول ابن القاسم لأن الشريك
 قديد عول ببيع الجميع فيؤدي إلى
 بيع النصيب المرهون ومن حق
 المرتهن أن يتوثق في الرهن حتى
 لا يكون لأحد حق في إزالة يده عنه
 إلا بعد قضاء الدين فإذا استؤذن لم
 يكن له أن يدعو لبيع الجميع قبل
 القضاء انتهى مختصرا انتهى فإذا
 علمت ذلك فقوله فليأمل مقول
 قول ابن غازي (قوله وللشريك
 الذي لم يرهن حصته) معناه كما أفاده

الراهن المسلم إلا أن تخلل فلا ترد ويختص به دون غيره الراهن مرتنه وإن رهن المسلم
 عصبير المسلم أو ذمي فتخمر عند المرتهن فإنه يهر يقبه بأمرها كم إن كان ما كم في الموضع بحكم
 بقاءه أو تخليصها وإن لم يوجد ما كم يرى ذلك فليس عليه الرفع إلا من من التعقب أملوا كان
 الراهن ذميا فأن التراق عليه وترد إليه واكتفى بالموافق بذكر التخمر عن التصريح بالعصبير
 إذ لا يتخمر غيره (ص) وضع مشاع وحيز بجميعه إن بقي فيه للراهن (ش) يعني إن المشاع من
 ربع وحيوان وعرض وعقار يصح رهنه كما يصح وقفه وهبته وسواء كان الباقي للراهن أو
 لغيره على المشهور لكن إن كان الباقي لغير الراهن اقتصر في الحوز على حصة الراهن والاحيز
 جميع ماله مارهن ومالم يرهنه لا يجوز له في الرهن فيبطل فالمعنى إن الجزء المشاع يجوز
 بسبب حوز الجميع أي جميع الشيء الذي ارتهن به مشاعا إن كان الفضل منه بعد الجزء
 المرهون يملكه الراهن أي وحيز الجزء المشاع المرهون بسبب حوز جميعه أي مع حوز جميعه أي
 جميع المشاع لجميع الجزء المرهون أي جميع المشاع الذي للراهن مارهن ومالم يرهن بدليل
 قوله إن بقي فيه للراهن فالباة السببية أو بمعنى مع على تقدير مضاف (ص) ولا بد أن شريكه
 (ش) أي إن من له جزء مشاع في عرض أو حيوان مما لا ينقسم أو مما ينقسم لرهن حصته
 أو بعضهما من غير أن شريكه لأن الشريك يتصرف مع المرتهن ولا يمنع رهن الشريك من
 ذلك لأن الرهن لم يتعلق ب حصته على المشهور وبعبارة أي ولا يجب على الشريك أن يستأذن
 شريكه عند رهن حصته فلا ينافي الاستحباب فلا يحتاج إلى قول ابن غازي فليأمل (ص) وله
 أن يقسم ويبيع ويسلم (ش) أي وللشريك الذي لم يرهن حصته أن يقسم من غير أن شريكه
 ولا كلام له ولا المرتهن أيضا لأن حقه لم يتعلق بالحصته المرتهنة وللشريك أيضا أن يبيع
 منابه من غير أن شريكه لأن في تأخير البيع على الشريك ضرر لأن الغالب أن الدين الذي
 فيه الرهن موجب ل و إذا باع الشريك غير الراهن حصته فإنه يسلم تلك الحصة للشريك على
 تفصيل وهو أنه إن كان شريكه حاضر أسلم المبيع له وتقع الحكرمة بينه وبين المشتري وإن
 كان غائبا رفع أمره للحاكم أذن له في البيع من شاء ووضع مال الغائب تحت يده فالضمير في وله
 راجع لغير الرهن كما قررنا ويدل عليه قوله ويبيع إذا راهن لا يجوز له البيع (تنبيه) وإذا
 كانت تنقص حصة الشريك الذي لم يرهن إذا بيعت مفردة فإنه يجب بيع الراهن على البيع ثم إذا
 باعه بغير جنس الدين كان الثمن رهنا أي ثمن حصة الراهن وإن بيع بجنسه قضى منه الدين إن
 لم يأت الراهن برهن مثله قاله الباجي (ص) قوله استأذن بجزء غيره ويقبض المرتهن له (ش) يعني
 أنه يجوز للراهن أن يستأجر حصة شريكه الذي لم يرهن حصته ولا يمنع من ذلك رهن جزئه
 لكن لا يمكن من جوله أن يده فيه لأن ذلك يبطل حوز المرتهن بل المرتهن يقبض هذا الجزء
 المستأجر من استأجره أي يقبض أجره منه ويدفعها للأجير وهو شريكه الذي رهن حصته

شخصا عبد الله أن يقسم منابه وإن لم يأت شريكه في القسم وليس المراد أن يبشر القسم بغير حصة شريكه أو وكله ولكن محشى
 نت أخذ بظاهر العبارة فاعترضها قائلا وفيه نظر لقولها فإن شاء الشريك فاسم ذلك الراهن وهو في المرتهن فإن غاب الراهن أقام
 الامام من يقسم له اه (قوله فإنه يسلم تلك الحصة للمشتري الخ) لا يخفى أن هذا التفصيل الذي ذكره لا يظهر في موضوع المصنف
 من إن أحد الشريكين رهن حصته والشريك الآخر يريد أن يبيع حصته وانما يظهر ذلك في المشترك الذي ليس فيه رهنية كفر من

بين رجلين مثلاً يريد أحدهما أن يبيع حصته فيقال له إذا بعته حصتك لا تسلم تلك الفرس للمشتري بل إذا كان شريكك حاضراً
فسلم المبيع له وتوقع الحكومة بينه وبين المشتري أما أن يكون ذلك المشترك تحت يد الشريك الذي لم يبيع أو بيد المشتري أو يدهما
معاً النظر للحاكم وأما إذا كان الشريك الذي لم يرد المبيع غائباً فإن الشريك الذي يريد المبيع يرفع أمره إلى الحاكم بأذن له في البيع
من شاء وحينئذ إن نقصت حصته ببيعها مفردة فإن الحاكم يأمره ببيع جميعها ويكون ثمن حصته الغائب تحت يد الحاكم وان لم تنقص
تكون حصته الغائب تحت نظر الحاكم أما أن يبقىها تحت يده أو تحت يد المشتري حتى يقدم صاحب الغائب قال بعضهم وانظر هل ذلك
الشراء من شراعه مافيه خصومة والمشهور امتناعه أم لا اهـ فقول الشارح سلم المبيع له أي إلى الشريك وليس في هذا تسليم
الحصه للمشتري وقوله ووضع مال الغائب تحت يده أي يد الحاكم وفي تلك الحالة الحصه المشتركة تحت يد المشتري فقوله ووضع مال
الغائب هو حصته عند عدم النقص عند البيع أو غنها عند النقص كما بينا قال في الذخيرة إذا كانا شريكين في حيوان مثلاً بعت
أو غيره لا يجوز له أن يتصرف إلا بأذن شريكه ولو باع نصيبه وسلم الجميع للمشتري بغير إذن شريكه فقتضى القواعد أنه يضمن
وبه أفتى شيخنا والشافعية لأن أحواله أن يكون كالمودع في الامانة والمودع إذا وضع يد أجنبي يضمن لتعديده فإن قيل يلزم عدم
حصه البيع لعدم قدرته على التسليم قلت ان (٣٤٠) كان شريكه حاضراً سلم المبيع له وتوقع الحكومة بينه وبين المشتري أو غائباً

رفع أمره للحاكم بأذن له في البيع
من شاء الحاكم ووضع مال الغائب
تحت يده ويصح البيع فأنى لم أرفى
ذلك نقلاً عنه مقتضى القواعد
انتهى وقوله ولا يجوز لأحدهما أن
يتصرف في حصه شريكه أي في
أقباضها لمن اشترى منه حصه
تبعاً لأقباضه حصته هذا هو المراد
وليس عراده لا يجوز له أن
يتصرف في حصته بالبيع كما قد
يتوهم فبيعه حصه نفسه جائز
ولكن يحتاج في أقباضها لكونها
غير متميزة وغير منقسمة إلى اذن
شريكه فإن أقبض بغير إذن شريكه
ضمن كذا أفاده من حقق فان قلت
إذا فرضت ما قاله الشارح في موضوع
غير موضوع المصنف فسامعني قول

لئلا يجوز له على الرهن وهو شائع فيبطل والمرتم أن يقاسم الراهن في الرقاب أو في منافعها
قاله اللخمي فالضمير الاول والاخر راجعان للراهن بدليل قوله ويقبضه المرتم له أي ولا راهن
استجار جزء شريكه ويقبض المرتم من الجزء للراهن يريد أو يقبضه في الرقاب أو المنافع والضمير
في يقبضه راجع للجزء المستأجر أي ولا جرة تدفع للراهن (ص) ولو أمنا شريكاً فرهن حصته
للمرتم وأما الراهن الاول بطل حوزهما (ش) الضمير يرجع للراهن والمرتم والمعنى ان
الراهن والمرتم - ان إذا أمنا الشريك الذي لم يرهن حصته على الحصه المرتمه وهي شائعة ثم ان
الشريك الذي لم يرهن رهن حصته للمرتم وأما الشريك الاول على هذه الحصه الثانيه
وهي شائعة بطل حوز الحصتين وفسدت العقدة من أصلها بل - ولان يد الراهن الاول على
مارهنه بسبب أنه أمين على حصه شريكه الراهن الثاني وهي شائعة فيلزم منه أن حصته تحت
يده والراهن الثاني جائله يده أولاً على حصه شريكه بالاستئمان الاول ولو جعل الحصه الثانيه
على يد أجنبي بطل رهن الثاني فقط لحوز حصه الاول (ص) والمستأجر والمساقى وحوزهما
الاول كاف (ش) عطف على مشاع أي وصح رهن الشيء المستأجران هو مستأجره قبيل
انقضاء مدة الاجارة وكذلك رهن الحائط المساقى لعاجله وحوزهما الاول بالاجارة والمساقاة
كاف عن حوزتان للرهن وأشعر قوله الاول بأنه رهنه عندهما فلو رهنه عند غيره ما فقال في
الموازية يجعل المرتم مع المساقى رجلاً أو يتركه على يد رجل يرضيانه وقال مالك لا يصح الا
أن يجعلاه يد غيره من في الحائط من عامل أو أجير ومثل المستأجر المساقى المودع والمعارن

المصنف وسلم قلت معناه كما أفاده بعض الشيوخ انه اذا

ان
كان شيء مشتركاً بين اثنين كفرس بين زيد وعمر ورهن عمر وحصته فيجوز لزيد أن يبيع حصته ويسلمها للمشتري ان اقتضى نظر
الحاكم أن يكون الحائز هو المشتري وان اقتضى نظر الحاكم أن يكون الحائز المرتم كان ذلك له (قوله ويقبضه) أي أجرة الجزء وكذا
يؤجره المرتم لاه ولا في حكم الجولان ولا يجوز للراهن أن يتولى ذلك الا اذا قسمت الذات اذا كان يمكن قسمها بأن اتفق مع
شريكه على أخذ كل حصته أو قسمت المنفعة حيث أمكن أيضاً كما اذا كان بين رجلين داران على الشياع رهن أحد الشريكين داراً
ثم استأجر حصه شريكه إلى آخر ما سياتي وقوله في الرقاب أي بأن تجعل الدار نصفين بضرب حائط وسطها وقوله أو في منافعها كما اذا
كان بين رجلين داران على الشياع رهن أحد الشريكين داراً ثم استأجر حصه شريكه فليس المراد أنه رهن داراً كاملة على حدة بل
رهن نصف دار من كل كما أفاده شيخنا واقتسم الراهن والمرتم الغلة بأن جعل له غلة دار وجعل لنفسه غلة أخرى فانه حينئذ يتولى
العقد وقبض الاجرة لكن مقاسمة المنافع لا تكون الا اذا كان المرتم - من قد اشترط المنافع لنفسه على ما يأتي والا فجميع المنافع للراهن
من حيث استأجر حصه شريكه فلا معنى لمقاسمة المنافع حينئذ (قوله مع المساقى رجلاً) بفتح القاف وقوله رجلاً أي يكون حائز المرتم
وقوله أو يتركه على يد رجل يرضيانه أي ولو أحدهما خلاف القول الذي بعده ومفاد عب أن المراد رجل آخر غير المساقى ولم يظهر لانه

عن ما بعده وقوله أو أجبر أي أجبر العامل أو رب الخائض (قوله في المدائنة) أي عقد المدائنة أي وقع في صلب عقد المدائنة وقوله والنطوق به أي إذا وقع بعد المدائنة (قوله في صحة الرهن) فإن لم يحصل طبع فيكون الرهن فاسداً وقوله أو شرط لاختصاص الخ أي لاختصاص الرهن أي فالرهن صحيح لكن يشترط لاختصاص المرتهن (٣٤١) الطبع أي فلا يقع فاسداً من أول الأمر بخلاف الأول

وقوله أي ويجوز وعليه إذا لم يطبع عليه لا يجوز رهنه ابتداءً ولكن يصح ويكون المرتهن أحق به لا شرط لصحته ولا لاختصاص المرتهن به إذا حصل مانع اذ يختص به المرتهن حيث حصل مانع ولو لم يطبع عليه كما ذكرنا (قوله ورضي) به ذكر الرضا يعني عن ذكر العلم لأن الرضا يستلزمه فذكر العلم معه ضائع (قوله أن يرهن قيمة باقية) أي وليس معناه أنه رهن بعضه المنفصل كجزء من كتاب ذي أجزاء ثم رهن الباقي بعد ذلك لأن هذا لا يتوقف على قوله أن علم الأول الخ (قوله علمه) أي علم الأمين أي دون رضاه كذا قال الربرجي ولكن المعتمد أنه يشترط علم الأمين ورضاه وقوله أن فيه بيعاً أي وهو العقد الثانية وقوله تعجيل دينه إلا أن أي لأنه يباع الرهن كله لماسياً أي ثم إنك خير بان هذا انما يظهر إذا كانت العقدة الثانية بيعاً لا قرضاً وقوله وهو التأخير أي فالسلف المرتهن وقوله لو بيع إلا أن راجع للكساد أي عدم الكساد الحاصل ذلك الكساد عند بيعه إلا أن أي عند الاجل الأول وكأنه يقول فالنفع قبض دينه بتمامه بسبب عدم الكساد الخ (قوله ولا يضمنها الأول) أي وانما يضمن مبلغ دينه إن أحضر الثوب الرهن وقت ارتهاً الثاني أوله يئنه ببقائه والا

أن حوزهما الأول كاف (ص) والمثل ولو عينا بيده ان طبع عليه (ش) أي وصح رهن المثل ولزها أوفضة ان طبع عليه طبعاً لا يقدر على فكها غالباً بحيث لو أزيل علم بزواله حماية للذرائع لاحتمال أن يكونا قصداً قبضه على جهة السلف وسماه رهننا واشترط السلف في المدائنة ممنوع والتطوع به به مديان بخلاف غير المثل ومن غير المثل الحلي وانما يشترط الطبع حيث جعل بيد المرتهن أمالاً وجعل بيد أمين فيصح ولو لم يطبع عليه وأشار بالمبالغة للرذيل قول أشهب باستحباب الطبع على العين وقوله بيده حال من المثل أي حالة كونه المثل بيده وهل الطبع شرط في صحة الرهن وهو ظاهر كلامه وعليه مشناه أو شرط لاختصاص المرتهن به فإذا لم يطبع عليه حتى حصل مانع كان المرتهن أسوة الغرماء أو شرط لجواز الرهن وعليه أبو الحسن وعليه فقوله إن طبع عليه شرط في مقدر أي ويجوز أن طبع عليه وهو المعتمد كما يفيد كلام جمع (ص) وقضته أن علم الأول ورضي (ش) يعني أنه إذا رهن رهننا يساوي مائة في خمسين فإنه يجوز للراهن أن يرهن قيمة باقية عند شخص آخر بشرط أن يعلم بذلك المرتهن الأول ويرضي به ليصير حائزاً للمرتهن الثاني وهذا إذا كان الرهن بيد المرتهن أمالاً كان موضوعاً على يد أمين فاعلم أن شرط علمه دون علم الأول وبعبارة وكلام المؤلف إذا رهن الفضلة لغير المرتهن أما إذا رهنها للمرتهن الأول فلا بد أن يكون أجل الدين الثاني مساوياً للأول لا أقل أو أكثر ولعل وجه المنع فيما إذا كان أجل الدين الثاني أقل أن فيه بيعاً وسلفاً وهو تعجيل دينه الأول قبل أجله وفي الأكثر أنه يحتمل أن تكسب أسواقه فيؤدي ذلك إلى تأخير بيعه ففيه سلف وهو التأخير جرتفعاً وهو عدم الكساد لو بيع الآن وينبغي أن يحل هذا حيث كان الرهن مما لا ينقسم بخلاف ما ينقسم فلا يتأق في ذلك (ص) ولا يضمنها الأول (ش) الضمير للفضلة والمعنى أن الفضلة المذكورة لا يضمنها الأول إذا كانت بيده وهي مما يغاب عليها وتلفت ولم تقم بينه لأنه فيها أمين وانما يضمن مبلغ دينه فقط ويرجع المرتهن الثاني دينه على صاحبه لأن فضلة الرهن هي على يد عدل وهو المرتهن الأول وهذا إذا رهن الفضلة لغير المرتهن وأما إذا كان الرهن كله عنده وفيه فضل عن دينه فإنه يضمن جميعه إذا تلف * ثم شبه في عدم الضمان قوله (ص) كترك الحصة المستحقة (ش) يعني أن من رهن عقاراً أو حيواناً أو عرضاً فاستحق شخص حصة منه وتركه تحت يد المرتهن فتلفت فإنه لا يضمن تلك الحصة المستحقة لأن بالاستحقاق خرجت من الرهنية وصار المرتهن أميناً فلا يضمن إلا ما بقي (ص) أو رهن نصفه (ش) كذا وقع عند ابن غازي في نسخهته وهو إشارة لقول ابن القاسم فيها وكذلك من ارتهن نصف ثوب فقبضه جميعه فهلك عند لم يضمن إلا النصف قيمته وهو في النصف الآخر مؤتمن (ص) ومعطى ديناراً يستوفي نصفه ويرد نصفه (ش) يعني أن من أخذ من شخص ديناراً إليه أخذ حقه منه فزعم أنه تلف قبل صرفه أو بعده فإنه يكون في باقية أميناً ويضمن قدر حقه منه نصفاً أو غيره ولا يضمن عليه إلا أن يتم ورعاً أشعر وقوله ليستوفي نصفه بأنه لو قال له اصرفه وخذ نصفه وتلف قبل الصرف لكان من ربه جميعه لا مائة

(٣١ - خرشي خامس) ضمن جميعه (قوله كترك الحصة المستحقة) ظاهر إطلاقهم عدم تقييد ذلك باحضار الرهن أو ثبوت بقاءه عنده وقت الاستحقاق (قوله كذا وقع الخ) وأما عند غير ابن غازي فليس فيها ذلك أي فليس فيها قول المصنف أو رهن نصفه بل هي ساقطة أصلاً (قوله ليستوفي نصفه) أي قرضاً أو قضاءً فهو أعطاءه ليكون له نصفه من حين الاعطاء ولا يضمن عليه إلا أن يتم فإن أعطاه ليكون رهناً عنده حتى يوفي حقه منه أو من غيره ضمن جميعه ضمان الرهان

(قوله قاله أبو الحسن الصغير) بضم الصاد وفتح الغين المعجمة وتشديد الياء المفتوحة (١) واسمه على ووجهه انه اذا قال له اصرفه فهو وكيله حتى يصرفه والوكيل لاضمان عليه وبعد الصرف قبض الحق نفسه فيضمن حصته (قوله قسم ان أمكن) فيسدد للاول قدر ما يخلص منه لا يزيد والباقي للثاني الا أن يكون الباقي يساوي أكثر من الدين الثاني فلا يدفع منه للثاني الا مقداره ويكون بقية الرهن كلها للدين الاول (قوله وظاهره انه يباع الخ) العبارة فيها حذف والتقدير وظاهره انه يباع ويقتضى الدينان معا ولو أتى برهن كالاول دفعا لما يقال انه اذا أتى برهن كالاول لا يقتضى الدين الذي لم يحل أجله بل يقتضى الدين الذي حل أجله وبأخذ الرهن بقيمة الدراهم والرهن الذي كالاول يقوم مقام الاول و يبقى لأجله فذلك بقوله وظاهره انه يأتي الخ (قوله لوضوحه) الوضوح لا يظهر الا في التساوي وأما عدمه فلا تظهر الوضوحية (٢٤٣) (قوله والمستعاره) ويجب على المستعير أن يعين للغير النوع الذي يرهنه فيه

بأن يقول ارهنه في ذهب أو فضة أو طعام وأما تعيين ذلك القدر فلا يشترط (قوله واختصرها البراذعي على الاول الخ) أي اختصرها البراذعي على الثمن وابن أبي زيد على القيمة كما يعلم من بهرام (قوله بقيمة) والفاضل عن وفاء الدين على هذا القول ملك للمستعير (قوله أو بما أدى من ثمنه) والفاضل على هذا القول من ثمن الرهن عن وفاء الدين باق على ملك ربه (قوله) لو هلك المستعار عند الرهن وهو مما يغاب عليه توجه الغرم على المستعير والمرتهن كافي كل عارية ورهن غير معار فيتبع المعير المستعير بالقيمة يوم قبض العارية ويتبع المستعير وهو الراهن المرتهن بقيمتها اما يوم القبض أو الهلاك أو الرهن على الخلاف فيقاصه من دينه فن فضل له شيء رجع به وان كان الرهن لا يغاب عليه فلا ضمان كما في العارية والرهن الغير المعار (قوله يوم قبض العارية) وقيل يوم الرهن وقيل يوم الاستعارة أقول

وهو كذلك وأما ما تلف بعد الصرف فتم ما قاله الشيخ أبو الحسن الصغير (ص) فان حل أجل الثاني أو لا قسم ان أمكن والابيع وقضيا (ش) يعني انه اذا رهن الفضلة مع علم المرتهن الاول ورضاه فان حل أجل المرتهن الثاني قبل أجل المرتهن الاول فان الرهن يقسم بينهما ان كان مما يمكن قسمه من غير نقص فان لم يمكن قسمه أو أمكن بنقص فانه يباع ويقتضى الدينان من ثمنه وصفته أن يقتضى الدين الاول كله أو لا تقدم الحق فيه ثم ما بقي للثاني وأشعر قوله قضيا بأن فيه فضلا عن الاول وهو كذلك أما اذا لم يكن فيه فضل فلا يباع حتى يحل الأول قاله ابن القاسم وظاهره انه يباع ولا يوقف ولو أتى للاول برهن كالاول وهو كذلك ولم يتعرض لما اذا تساوى الدينان أو كان أجل الثاني أبعد لوضوحه وهو انه يباع ويقتضيان مع التساوي ولو أمكن قسمه اذ ربما أدى القسم الى النقص في الثمن وأما مع بعد الأجل الثاني فالحكم أنه يقسم ان أمكن والابيع وقضيا * ولما شمل قوله في حد الرهن ما يباع ما كان مما لو كان رهنه وما ليس مما لو كاله كالمستعار بين الحكم فيه بقوله عطف على مشاع (ص) والمستعاره (ش) أي وصح رهن المستعار للرهن أي لا رهنان لقول مالك من استعار سلعة ليرهنها جاز ذلك ويقتضى للمرتهن بيعها ان لم يؤد الغريم ما عليه ويتبع المعير المستعير بما أدى عنه من ثمن سلعة وفي رواية يحيى بن عمر يتبعه بقيمتها انتهى واختصرها البراذعي على الاول وابن أبي زيد على الثاني والى ذلك أشار بقوله (ص) ورجع صاحبه بقيمته أو بما أدى من ثمنه (ش) أي رجع المعير وهو المراد بصاحبه على المستعير بقيمة الشيء المعار يوم قبض العارية أو انما يرجع المعير على المستعير بما أدى المستعير في دينه من ثمنه أي عن الشيء المعار فأول تنويع الرواية وليست للتخير بدليل قوله (ص) نقلت عليهما (ش) أي نقلت المدونة على القواين واختصرت عليهما فالضمير في قوله أدى للمستعير كما قررنا وحينئذ فلا تكلف ويحتمل رجوعه لصاحبه الذي هو المعير وفيه تكلف اذ لم يؤد لكن لما كان الاداء من ثمن ماله كان مؤديا وان لم يباشر فقوله أدى مبنيا للمفعول ليشمل ما اذا أدى المستعير أو وكيله حاكم أو غيره أو لفاعل وفاعله المستعير أو المعير وفيه ما علمت (ص) وضمن ان خالف وهل مطلقا (ش) يعني ان من استعار سلعة أو عبدا ليرهنها في دراهم مسماة فتعدى ورهنها في طعام وهلك ذلك المستعار للرهن أو فات على ربه فانه

وهو الاظهر (قوله واختصرت عليهما) هو عين قوله نقلت عليهما (قوله) وهاك) لا مفهوم له على ما في عب وشب بسل ولو كان قائما حاصلا ان ابن القاسم حكم بالضمان مطلقا ولو بما لا يغاب عليه وتكون السلعة رهنا في الطعام وأشهب يقول لا ضمان والسلعة رهن في الدراهم وفائدة على قول أشهب ان المعير اذا أتى بالدراهم دفعها للمرتهن وأخذ رهنه ويقول للمرتهن هـ ذاهو الذي أذنت بالرهن فيه وأنا أرجع بدراهمي على المرتهن وأما على قول ابن القاسم فقال بعضهم الظاهر أن له أخذه بسلامة وقوله في المدونة فرهنها في طعام أي من قرض أو سلم بأن يدفع المسلم اليه رهنا للمسلم في الطعام الذي عليه فبعضهم جعل بينهما خلافا ببقاء قول ابن القاسم على إطلاقه وهو المشار له بقوله وهل مطابقا قال ابن عرفة وهو الصواب وبعضهم يقول بحل قول ابن القاسم بالضمان وتكون السلعة رهنا في الطعام اذا خالف المرتهن ولم يخالف المعير (١) صوابه المكسورة كما هو قاعدة التصغير اهـ

وأما إذا وافق المرتهن أو حلف المعير فلا يتعلق بالمستعير ضمان ويكون رهنا في الدراهم الذي أقر به المعير فلما علمنا بقول المعير لم يضمن المستعير لأن تعديده لم يؤثر شيئا وقول المصنف أو إذا أقر المستعير هو موضوع المسئلة (قوله يضمن حينئذ قيمة السلعة) أي يتعلق به الضمان وقوله والقول قول المرتهن أي في أن السلعة رهن في الطعام وحينئذ يتعلق الضمان بالمستعير (قوله فيما أقر به المعير) أي وهي الدراهم وقوله لا تقبل دعوى المرتهن حينئذ أي في كون السلعة رهنا في الطعام (قوله بل يكون رهنا) أي فيما رهن فيه من الطعام (قوله فيما أعيره) أي في الدراهم التي أعيرها أي في عدد الدراهم من قيمة الطعام والحاصل أن المعير والمستعير متفقان على أن الاستعارة إنما وقعت على أن يرهن المستعار في دراهم إلا أن المستعير تعدي ورهنه في طعام فهو موافق للمرتهن في أن الرهن إنما هو في طعام ومتفق هو والمعير على أنه إنما استعاره ليرهنه في دراهم هذا الكلام لا محيد عنه ونرجع لقول الشارح وهلك قد تقدم أننا قلنا لا مفهوم له على ما قال عب وشب أما شب فقال والحاصل أنه إذا استعار عبد اليرهنه في دراهم فرهنه في طعام فقال ابن القاسم يضمن المستعير أي إن للمعير أن يضمنه قيمته ولو لم يحصل فيه شيء لتعديده وله أن يجعله رهنا (٣٤٣) فيما ادعاه من الدراهم لا فيما رهنه فيه المستعير وهو ظاهر لأن القول قول المعير وقال

أشهب يكون رهنا في قدر الدراهم من قيمة الطعام واختلف هل بينهما خلاف وهو الصواب وبعبارة عب وضمن إن خالف أي للمعير تضمينه قيمته ولو لم يتلف لتعديده وله أخذه من المرتهن وتبطل العارية بناء على أن الغول قول المعير أنه إنما أعاره ليرهنه في دراهم قاله ابن القاسم وقال أشهب يكون رهنا في قدر الدراهم من قيمة الطعام الخ وشارحنا قد عرفت أنه يخالف لهما لأنه قال وهلك ذلك المستعار برهن أوفات على ربه أي بأن ضاع أو سرق ثم قال الشارح بعد ومعنى ضمن فقد تخالف كلام شارحنا كما علمت والحق الموافق للنقل الذي ذهب إليه شارحنا آخره وان معنى ضمن يتعلق به الضمان مطاوعا أي إذا تلفت أي على فرض التلف

يضمن بدله لتعديده وسواء كان مما يغاب عليه أم لا وسواء صدق المرتهن على التعدي أم لا وسواء حلف المعير أم لا هذا معنى الإطلاق كما هو ظاهرها ومعنى ضمن أنه صار متعلقا بضمانه إذا تلف أو ضاع أو سرق مثلا لأن معناه أنه إذا كان قائما وثبتت المخالفة لا وصوله إليه (ص) أو إذا أقر المستعير لمعيره وخالف المرتهن ولم يخلف المعير تأويلان (ش) أي أو محل الضمان المذکور عند ابن القاسم مقيد بما إذا أقر المستعير لمعيره بالتعدي ووافق المعير على ذلك وخالفهما المرتهن وقال لم يتعد ونكل المعير عن اليمين على ما ادعى من التعدي فإن المستعير يضمن حينئذ قيمة السلعة للمعير لتعديده على التعدي والقول قول المرتهن وهذا تأويل ابن يونس وعليه لو حلف المعير على ما ادعى أو أقر المرتهن بالتعدي فلا ضمان على المستعير وكانت السلعة رهنا فيما أقر به المعير ولا تقبل دعوى المرتهن حينئذ وبعبارة أمان لم يقر المستعير لمعيره بالتعدي فلا ضمان بل يكون رهنا فيما رهن فيه وأما ان وافق المرتهن المعير والمستعير على التعدي أو حلف المعير على التعدي فلا ضمان ويكون رهنا فيما فيما أعيره * ولما ذكر المؤلف الأماكن التي يصح فيها الرهن شرع في الكلام على الأماكن التي لا يصح فيها الرهن فقال (ص) وبطل بشرط منافي كأن لا يقبض (ش) يعني أن الراهن إذا شرط في الرهن شرطا ينافيه أي ينافي حكمه فإنه لا يجوز وبفساد الرهن بسبب ذلك الشرط كما إذا شرط أن لا يقبضه المرتهن أو أن لا يباع عند الأجل في الحق الذي رهن فيه أو شرط الراهن أجلا معيناً وبعد لا يكون رهناً ولا يكون الولد رهنا مع أمه فإنه يبطل حكمه فقوله وبطل أي الرهن بمعنى الارتهان لا بمعنى الذات المرهونة إذ لا معنى لبطلان الذات والبيع في بشرط سببية أي بسبب اشتراط شرط منافي لمقتضاه ومقتضى كلام المؤلف ولو أسقط الشرط وعليه فالفرق بين الرهن والبيع المصاحب للشرط المنافي

لأنه موجود كان يغاب عليه أم لا قامت عليه بينة أم لا أي والسلعة رهن في الطعام وهو الأمر الذي يرده المرتهن وأشهب يقول يكون رهنا في الدراهم كما يقول المعير فعملنا بقول المعير على قول أشهب فلم يكن المستعير متعدياً بهذا الاعتبار لكوننا قد علمنا بقول المعير وقول شارحنا ما أن لم يقر المستعير حاصله إذا تنازع المعير والمستعير فيه قول المعير إنما أعرت الرهن في دراهم ويقول المستعير إنما أعرتني لارهنا في طعام يكون القول قول المستعير لا قول المعير ومثله في عب لأنه قال قوله إذا أقر المستعير لمعيره لا دخل له في التوفيق إذ هو موضوع المسئلة لا اتفاقهما على عدم الضمان حيث خالف المستعير المعير انتهى ولكن يخالفهما ما في شرح شب فإنه قال إن محل التأويلين حيث وافق المستعير المعير في أن الاستعارة إنما وقعت على أن يرهن المعير في قدر من الدراهم ولم يوافقهما المرتهن على ذلك إذ لو اختلف المعير والمستعير فيما وقعت عليه الاستعارة لكان القول قول المعير يمينه ويضمن المستعير له قيمة سلعته وارتفع التأويلان لأن الأصل أن يعمل بقول دافع ماله لغيره انتهى ومثله في عجم فيما أطن وهو الظاهر (قوله أي ينافي حكمه) أي مقتضاه من كونه يقبض ويباع ونحو ذلك (قوله أولاً لا يكون الولد رهنا مع أمه) بأن رهنه حاملاً واشترط أن ولدها الذي تلده لم يدخل في عقد الرهنية وسيأتي ما يدل على ذلك (قوله فإنه يبطل حكمه) وهو كونه رهناً (قوله أي بسبب اشتراط)

فيه اشارة الى أن شرطه في اشتراط ويجوز أن يفسر شرط بشرط (قوله ان القبض والبيع) لا يسلم كل منهما أما البيع قطاهر وأما القبض فكذلك لقولهم يبطل الرهن اذا لم يحز فهذا دليل على تحقق الرهنية بدون حوز (قوله وأولى ان لم يظن) أي بأن حزم باللزم فلا ينافي ما يأتي (قوله انه لو علم انه لا يلزمه) فيه أن يقال ان هذا اعتبار الرهن التطوع مع أنه قد جعله كالمشترط ثم أقول عرفنا ما اذا ظن لزوم الرهن وأولى لو حزم يلزمه أو أراد بالظن ما يشمل الحزم يلزمه وعرفنا ما اذا علم أن الرهن لا يلزمه فنبقى حالة ظن عدم اللزوم والشك والظاهر انهما كحالة علم عدم اللزوم (٣٤٤) (قوله قاله الشيخ كريمة الدين) بالضمير كما هو في نسخته والجيزي كان

شيخا لكريمة الدين (قوله لا يكون رهنا) أي مع القوات لا يخفى ان كلام المتن اذا كانت المعاملة فاسدة والرهن صحيحا واذا كان كل منهما صحيحا فالحكم فيه واضح وقعت المعاملة على شرط الرهن أم لا ويبقى الكلام فيما اذا كان كل منهما فاسدا أو المعاملة صحيحة والرهن فاسد وفي كل اما أن تقع المعاملة على شرط الرهن أو يكون الرهن متطوعا به فتكون الجملة ثمان صور أما اذا كان الرهن صحيحا والمعاملة فاسدة فكلام المصنف وأما اذا كان كل منهما صحيحا فقد علمته فبقى ما اذا كانا فاسدين والحكم انه اذا كان الرهن مشترطا في العقد فيكون رهنا في عوض المبيع أو القرض حيث فات من قيمة أو مثل وان كان متطوعا به فانه يبقى الدين بلا رهن وان كانت المعاملة صحيحة والرهن فاسدا فان كان مشترطا في العقد فانه يكون رهنا في الثمن والسلف وان لم يحصل فسوت وأما ان كان متطوعا به فانه يبقى الدين بلا رهن كما اذا كانا فاسدين وقوله انظر ابن غازي أي في نقل ابن غازي المتطوع به لا يكون رهنا مع القوات (قوله كالكفالة) أي الضمان وقوله في دية الخطأ متعلق

فانه يصح اذا أسقط أن القبض والبيع كل منهما مأخوذ جزأ من حقيقة الرهن فالشرط المناقض له - ما شرط مناقض للحقيقة وأما شرط عدم التصرف في المبيع فهو مناقض لما يترتب على البيع لانفس حقيقة (ص) وباشترطه في بيع فاسد ظن فيه اللزوم (ش) يعني أن البيع الفاسد اذا شرط فيه رهن فدفعه المشتري ظانا أنه يلزمه الوفاء به وأولى ان لم يظن اللزوم فانه يكون الرهن فاسدا ويسترده الراهن كمن ظن أن عليه ديناً فدفعه لصاحبه ثم تبين أنه لا دين عليه فانه يسترده عن أخذه ولا مفهوم للبيع الفاسد اذا القرض الفاسد كذلك وظاهر كلام ابن شاس كالمؤلف بطلان الرهن ولو فات المبيع ولا يكون في عوض المبيع اذا فات من قيمة أو مثل ووجهه أن الرهن مبني على البيع الفاسد والمبني على الفاسد فاسد والظاهر أنه لا مفهوم لقوله باشرطه بل رجما يقال هو أولى لانه يتوهم فيه العمل بالشرط ومفهوم ظن أنه لو علم أنه لا يلزمه وفات المبيع فالظاهر أنه على هذا القول يكون رهنا في القيمة لانه معذور في حالة الظن اذ هو مجوز لأن يكون رهنا في القيمة بخلاف حالة العلم وما مشى عليه المؤلف خلاف المعتمد والمذهب أنه يكون رهنا فيما يلزمه من عوض المبيع حيث فات من قيمة أو مثل وظاهر المذهب كان الرهن مشترطا أم لا ظانا اللزوم أم لا انظر المواق والخطاب جيزي قاله الشيخ كريمة الدين وفيه نظر لما علمت أن المتطوع به لا يكون رهنا انظر ابن غازي (ص) وحلف المخطئ الراهن أنه ظن لزوم الدية (ش) قد علمت أن دية الخطأ على العاقلة فاذا جنى بخناية خطا تحملها العاقلة ورهن على ذلك رهنا ظانا أنه يلزمه بانقراده فانه يرجع في رهنه بعد أن يحلف أنه ظن أن الدية لازمة له فان لم يظن ذلك بل علم أن الدية في الخطأ على العاقلة فرهن في ذلك رهنا فانه يصح ان يجوز الرهن كالكفالة في دية الخطأ وقوله (ورجع) راجع للسائل الثلاثة أي ورجع الرهن جملة أو من جهة إلى أخرى كأن يرجع في البيع الفاسد من الثمن إلى القيمة على المذهب كما مر وفي المخطئ الراهن عن حصة العاقلة إلى حصته وينبغي أن يرجع بعد وفاء ما يخصه من الدية ان خصه شيء (ص) أو في قرض مع دين قديم وصح في الجديد (ش) هذا عطف على المبطلات من قوله في بيع والمعنى أنه لو كان لشخص على آخر دين سابق برهن أو بغيره كان الدين من بيع أو من قرض ثم دفع اليه قرضا وطلب منه رهنا في القديم والجديد فان الرهن يبطل بالنسبة إلى القديم لانه سلف جرنفعوا يصح بالنسبة إلى الجديد يختص به المرتهن في الموت والفلس ومفهوم قوله في قرض أنه لو كان في بيع لصح في القديم والجديد وهو كذلك بل يجوز ابتداء لاتقاء المنع المتقدمة فيما اذا كان الدين قرضا فمضى في قوله وصح في الجديد أنه يختص المرتهن به اذا حصل للراهن مانع لا الصحة المقابلة للفاسد لانه فاسد ولذا يجب رده

يجوز وقوله ورجع الخ اذا فالمناسب الوقف على قوله انه ظن لزوم الدية (قوله كأن يرجع الخ) هذا على حيث المعتمد المتقدم لا على كلام الشارح (قوله ان خصه شيء) أي وأما اذا لم يخصه شيء بأن كان فقيرا أو صبيعا على أحد القولين فيمناسيأتي (قوله برهن الخ) سواء كان به وفاء أم لا لانه قد تغير سوقه (قوله فان الرهن يبطل بالنسبة للقديم) محتمل البطلان في القديم حيث كان المدين معسرا به أو كان الدين القديم مؤجلا حين الرهن للقرض الجديد فان أيسر حينه وهو حال صح قيمة الرهن أيضا (قوله مانع) أي من فلس أو موت (قوله ولذا يجب رده) أي رد الرهن مقاد العبارة أن الفساد متعلق بالرهن فقط والقرض صحيح وليس كذلك بل القرض الجديد فاسد ولا يجب على المعتمد كون الرهن في قيمته أو مثله حيث فات القرض ولو كان المرتهن قاعا فقول الشارح ولا يجب رد الرهن الخ

لا يظهر والحاصل ان كلام الشارح في ذاته مشكل لانه يقال له اذا وجب رده حيث كان كيف يعقل الاختصاص (قوله حيث كان قائما) أي فان فات رديته أي بذهاب عينه (قوله الاخص من احاطة الخ) والاخص من الاحاطة حكم الحيا كم يخلع ماله وقيام الغرماء الا أن فيه شيئا لان الاحاطة لا يطلق عليها فلس (قوله أو اسكان) أي أو سكنى وقوله ولو لم يسكن بفتح الياء ويزاد ولو لم يسكن بضم الياء فهو شبه احتمال والاولى أن يقول المصنف ولو لم يفعل لاجل أن يشمل (٢٤٥) الاذن في الوطاء وغيره ومحل البطلان في الاذن

في هذه الامور اذا حصل مانع أي مفوت من عتق أو تدبير أو تحبيس أو بيع أو قيام الغرماء وأما ان لم يحصل مانع فله أخذ الرهن وحوزه (قوله على المشهور) وقال أشهب بل حتى يكرهها يريد أو يسكنها (قوله ويؤله المرتين بأذنه) فان تركه اجارته في ضمان ما فات وعدمه قولان وظاهره أنه اذا لم يأذن له في ذلك لم يكن له أن يتبؤله وهو منصوص لابن القاسم وأشهب زاد أشهب الا أن يشترط أن كراهه رهن مع رقبته فله كراهه بغير اذنه وكأنه قرينة على الاذن (قوله والاحلف) أي بأن لم يسلمه أصلا أو سلمه للشئ نرى فقوله الشارح وهو باق تحت يد المرتين لا مفهوم له بل مثله ما اذا سلمه للشئ (قوله أي وباعه الخ) وأما قبل البيع فقولان ظاهر النقل انهم على السواء (قوله كالاول في قيمته) ظاهر المصنف كظاهر المسألة انه لا بد من من ضمانه الاول ولو كان الدين أقل وهو كذلك (قوله في كونه يغاب عليه أم لا) ظاهره أنه لا بد من المناقضة في كونه مما لا يغاب عليه أو مما يغاب عليه وفيه تساوية القيمة لقيمة الاول يوم الرهن لا يوم البيع وان زادت على الدين لانه عليه تعافداً أو لا ولذلك فائدة لانه

حيث كان قائما قد تجوز في اطلاق الصحة على الاختصاص (ص) وعموت رايه أو فلسه قبل حوزة ولو جسد فيه (ش) قد علمت ان الرهن لا يتم الا بالحوزة فلهذا اذا حصل للرهن مانع قبل أن يحوز المرتين الرهن بطل ولو كان المرتين جازا في حوزة فانه لا يكتفي بذلك على المشهور وهو ظاهرها بخلاف الهبة والصدقة فان الجسد في الحوزة يكون بمنزلة الحوزة والفرق أن الرهن لم يخرج عن ملك الراهن فلم يكتف بالجد فيه بخلاف الموهوب فانه خرج عن ملك واهبه فيكتفي فيه بالجسد في حوزة والمانع هو الموت والجنون والمرض المتصل بالموت والفلس والمراد به الاخص من احاطة الدين بماله بخلاف الهبة التي تبطلها الاحاطة (ص) وبأذنه في وطاء أو اسكان أو اجارة ولو لم يسكن (ش) تقدم أن الرهن يلزم بالقول ولا يتم الا بالحوزة فان أذن المرتين للرهن في أن يبطأ الأمانة الرهن أو في أن يسكن الدار المرهونة أو يؤجر العين المرهونة التي هي أعين من الدار والحيوان والعرض فان ذلك الاذن من المرتين يكون مبطلا لحقه في حوزة الرهن أي يصير دينه بلا رهن على المشهور ولو لم يسكن الراهن الدار المأذون له في اسكانها ولو لم يؤجر العين المأذون له في اجارتها ولو لم يبطأ الأمانة المأذون له في وطئها وقوله (ص) ويؤله المرتين بأذنه (ش) جواب عن سؤال مقدر وهو كيف يتوصل الراهن الى استيفاء منافع رهنه مع صحة الرهن والمعنى ويؤلي المرتين ما يمكن فيه الاستئابة من الاسكان والاجارة والاعارة بأذن الراهن في ذلك (ص) أو في بيع وسلم والاحلف ويسقي الثمن ان لم يأت برهن كالاول (ش) هذا معطوف على وطاء والمعنى أن المرتين اذا أذن للرهن في بيع الرهن وسلمه له أي وباعه فانه يبطل ولا يقبل قول المرتين اني لم آذن له الا بحياته بثمنه وان لم يسلمه اليه أي وباع وهو باق تحت يد المرتين وقال المرتين انما أذنت له في بيعه لحياته بثمنه لا لياخذ ثمنه حلف على ذلك ويسقي الثمن رهننا الى الاثبات ان لم يأت الراهن برهن كالاول في قيمته يوم رهن لا يوم البيع لاحتمال حوالة الاسواق بزيادة أو نقص وهو مماثل الاول في كونه يغاب عليه أو لا يغاب عليه (ص) كفوته بجناية وأخذت قيمته (ش) التشبيه تام والمعنى أن الرهن اذا كان حيوانا مثلافجني عليه شخص أجنبي بجناية أذنته كله أو بعضه وأخذت قيمته أو ما نقصته الجناية أو ما قدر فيه كالجرافات الاربعية فان المأخوذ يوضع رهننا ويبيع عليه الا أن يأتي الراهن برهن كالاول وقولنا التشبيه تام أي مع قطع النظر عن الحلف لان هذه المسئلة ليس فيها اذن من المرتين فلا عين والواو في قوله وأخذت قيمته واو الحال يحترز به عما اذا لم يؤخذ له شيء بأن عني عنه فان الدين يبقى بلا رهن وكلام المؤلف ظاهر في أن الجناية من غير الراهن فلا فو كانت الجناية منه فينبغي أن تكون بمنزلة ما اذا وطئ غصبا قوله حرو وجعل المالى الذين أو قيمتها (ص) أو بعاربه أطلقت (ش) أي وكذلك يبطل الرهن اذا اعازه المرتين للرهن أو بعاربه بأذنه عاربه مطلقه أي لم يقبدها بزمان لان ذلك يدل على أنه أسقط حقه من الرهن وبعبارة المطلقة هي

قد تنقضى أسواقه قبل الاجل وقوله والاحلف والظاهر انه اذا نكل عن الجين يصير دينه بلا رهن ويدل له كلام ابن الحسن الصغير لان ذلك القصد لا يعلم الا من قبله فهي عين اتهم (قوله كفوته) أي الرهن كله أو بعضه (قوله بجناية) لافرق بين أن تكون عدا أو خطأ (قوله بان عني عنه) أي الراهن عفا عن الجاني هكذا نقله تب عن ابن عرفة وسقطه انه يحضى عقوه ولو كان معذوما وانظر ما حكم عفو المعدم ابتداء (قوله وبعاربه أطلقت) ولو لم يحصل فيه مفوت ولا بعدا لمرتين بدعوا ما انه انما أعاده عاربه مطلقا لا اعتقاده اتم لا تبطل الرهن لا يقال العارية اذا أطلقت يلزم أجل مثلها لأنه لا يصح بالتعديكاته أسقط حقه فانه لا يندر

(قوله في الاجل) أي أجل الدين وقوله فما اشترط الرد فيه حقيقة بأن يقول له ردها على وقوله بأن تقيد بزمن الخ تفسير لقوله حكما بأن يقول أعيرها لث عشرة أيام وقوله أو عمل بأن يقول له اركب عليها في زيارة سيدي أحمد (قوله ينقض قبل الاجل) راجع لزمن والعمل أي ينقض كل من الزمن والعمل قبل أجل الدين * بقي شيء آخر وهو أنه يقتضي أنه لو اشترط ردها بعد الاجل أنه يبطل الرهن مع أن قول المصنف وعلى الرد مطلق وأيضا قول الشارح إذا فرغت من حاجتك شامل والجواب كما أفاده بعض شيوخنا من أن المراد إذا فرغت حاجتك أي وتحمل الحاجة على ما قبل الاجل ومثله عند الاجل (قوله وعلى الرد الخ) أي وإن وقعت على شرط الرد وقوله أو اختيارا أي أو حصل رد الرهن من المرتن اختيارا أي على وجه خاص أي كالوديعة والاجارة والافالطة في الاختيارا (قوله بأن قيدت) تفسير لشرط الرد أي الحكمي (قوله ما بوديعة) أي بغير العارية قدر كذا الاجل أن يحصل التغاير وقوله وانقضت مدتها أي الاجارة أي قبل أجل الدين أي فإذا انقضت مدتها فأي أخذها المرتن وقوله رده أي قبل الاجل ثم إن هذا في الكراء الوجيبي وأولى المشاهدة فلم تكن الوجيبي لازمة هنا (٤٦ م)

للرهن والحاصل أنه إذا ردا اختيارا وقتنا المرتن أخذه أما بعد انقضاء مدة الاجارة أو قبلها مع الحلف فأنما يكون ذلك إذا لم تقم الغرماء فإذا قامت الغرماء يبطل الرهن فإن قيل قد تقدم أن مجرد الاذن في الاجارة يبطل للرهن ولا شك أن في إصـ رائه منه اذنا في الاجارة وزيادة فلم يبطل الرهن والجواب ان ما تقدم حيث أدى الاذن الى الخروج من يده وهو هنا لم يخرج من يده (قوله وحددت) أي عينت (قوله بكعتق) أي أو تدبير وفيه أن التدبير ليس مانعا من ابتداء الرهن فكيف يبطله وأجيب بأنه هنا انضم اليه ما هو مبطل للرهن في الجملة (قوله قال بعض وينبغي أن يجعل الدين) أي في غير قيام الغرماء وأما في قيامهم فهو أسوة الغرماء وكذا في موت الراهن * بقي بحث اذ

التي لم يشترط فيها الرد في الاجل حقيقة أو حكما ولم يكن العرف فيها ذلك فما اشترط الرد فيها حقيقة أو حكما بأن تقيد بزمن أو بعمل ينقض قبل الاجل أو كان العرف كذلك فهي المفيدة (ص) وعلى الرد أو اختيارا له أخذه (ش) يعني أن العارية في الرهن إذا صدرت من المرتن للراهن على شرط ردها اليه بأن قيدت بزمن كجمعة أو عمل أو لم تقيد لا يكن قال له إذا فرغت من حاجتك فرده فله أخذه من الراهن وكذلك إذا عاد الرهن للراهن اختيارا من المرتن أما بوديعة أو باجارة وانقضت مدتها فإن قام المرتن قبل انقضاء مدة الاجارة وقال جهلت أن ذلك نقض رهني وأشبهه ما قال حلف ورده ما لم تقم الغرماء قاله اللخمي فان قلت قوله ان ذلك نقض رهني لا يوافق ما مر من ان الاجارة لا تبطل الرهن اذ مقتضى هذه أنها تبطله فالجواب أن قوله نقض رهني أي باعتبار ما يطرا عليه من قيام الغرماء مثلا قبل انقضاء الاجل فان قيل كيف تتصور الاجارة والغلات انما هي للراهن فكيف يستأجر من نفسه قيل يحمل ذلك على ما إذا كان المرتن أكثره ثم كراه للراهن أو على ما إذا اشترط المرتن منفعة حيث كان يبيع وحددت (ص) الا بفوته بكعتق أو حبس أو تدبير أو قيام الغرماء (ش) يعني أن الرهن إذا عاد من المرتن الى الراهن اختيارا فله أخذه كما مر ما لم يفت عند الراهن بعق أو استيلا د أو حبس أو كتابة أو قامت عليه الغرماء والافليس للمرتن حينئذ أخذه وهو أسوة الغرماء في الموت والفاص فقوله أو قيام الغرماء يعني به التفليس وقوله الا بفوته الخ قال بعض وينبغي أن يجعل الدين كما يأتي في قوله ومضى عتق الموسر وكتبته وجعل (ص) وغصبا فله أخذه مطلقا (ش) يعني ان الراهن إذا أخذ الرهن من المرتن غصبا فانه يأخذه حيث قدر عليه سواء فات عند الراهن بعق أو حبس أو تدبير أو نحو ذلك أو لم يفت قام عليه غرماء أو لا ويبقى رهنا على حاله وقدمر أنه ينبغي أن يجعل الدين إذا عتق أو كاتب وقدر عليه اختيارا فأولى هنا (ص)

ما يأتي عتق وكاتب ما في حوز المرتن فهو متعد وما هنا عتق وكاتب ما حوز المرتن باختياره فليس بمتعد وأما وان إذا حاز الراهن غصبا أو عتقه أو كاتبه فالتجمل فيه قياسا على ما يأتي ظاهر (قوله وغصبا) وإذا أخذه ثم خلاص من الرهنية فالتظاهر أنه يلزم الراهن ما فعله من عتق ونحوه لأن رد المرتن لفعله ردا ينافي لا ابطال واعلم أن قسم قوله أخذه محذوف أي وله عدم أخذه وجعل الدين ومثل عوده غصبا اباق العبد من المرتن ومحجبه عند مالكة وحاصله أن المراد يرجع فهران المرتن ويصدق المرتن في اباقه ويكون أولى به من الغرماء أي ما لم يسكت وهو بيد الراهن وقوله سواء فات عند الراهن انظر كيف يكون له أخذه بعد فوته بكعتق مع ما ذكره المصنف وغيره من أن الراهن الموسر إذا عتق العبد المرهون أو كاتبه فانه يعضي كما يأتي للمصنف من قوله ومضى عتق الموسر وكتبته قاله ح وقرى بأنه يحمل في أخذه من المرتن غصبا على قصد ابطال الرهنية فيه فيعامل بتقيض قصده بخلاف العتق للعبد المرهون وهو بيد مرتنه فانه لم يحصل منه ما يوجب الجل على ابطال الرهنية حتى يعامل بتقيض قصده (قوله وقدمر الخ) أي أنه يبقى رهنا على حاله ويؤمر بتجمل الدين فإذا جعل الدين عتق العبد بعد ذلك وحاصله أنه في الصورة الاولى الرهن يبطل بالعتق والتدبير ونحو ذلك وأما الغصب فانه باق على الرهنية ولو حصل عتق ولكن ينبغي أن يجعل الدين فتجمل الدين

لا ينافي البقاء على الرهنية ألا ترى أنه إذا حل الاجل فبيع الرهن ويدفع الدين مع كون الرهن باقيا على الرهنية (قوله بقيت الى الوضع وحلول الاجل) أي الى الآخر منه - ما وقوله فتباع كلها هذا إذا وطئها بعد ان قبضها المرتهن وأما لو وطئها الرهن قبل أن يقبضها المرتهن فأنها لا تباع مطاقتا لانها مخرقة اه عجم (قوله أو بعضها ان حصل به الوفاء) فان نقص ثمنها عن دينه اتبع بالباقي ولا يباع الولد لانه حر وان لم يوجد من يتباع البعض بيعت كلها وقضى للمرتهن قال في التوضيح وكان ما بقي للراهن يصنع به ما شاء (قوله بحسب أم الولد) أي فتمكون أم ولد ربعا أو ثلثا وتظهر ثمرته ذلك في الاحكام التي يختلف فيها القن وأم الولد كما هو ظاهر وظاهر العبارة عدم تميز عتقه وذكر أبو الحسن خلافا في عتق ما بقي الآن اذا لمنفعة (٣٤٧) له فيه في الحال وعليه ابن رشد وابقا في بعض

أم الولد لا احتمال أن يملكها فيه يكون له المنفعة (قوله وينبغي أن يشترط رضاع الولد على المبتاع) الظاهر أن المراد لا الثغار الذي هو زمن تفرقة الولد من أمه ولعله انما يحاكمه بقبيل لضعفه لان نفقة ذلك على الوالد وقوله شرط نفقته على المشتري الخ الظاهر ان المراد النفقة الى البلوغ (قوله خلافا له في الموازية الخ) فقد قال ابن القاسم في العتبية والموازية لا ينبغي ذلك والكلام في الاخ الذي ليس بمجوره فقوله المصنف وأخوه أي الرشيد (قوله ولا معنى لصحته الاصححة حوزة) لا يخفى ان هذا يقضى بأن الاولى ترجيح الضمير للحوزة فلا يصح ترتيب قوله فعود الضمير الخ وقوله لانه ثمرته أي والمنظورة الثمرة فترجيح الضمير لها أحسن وقوله من زوجته الخ الفرق بين الزوجة والمأذون هنا وبين جواز شراء الوكيل لهما كما يأتي في الوكالة في قوله عاطفا على الممنوع وبيعه لنفسه ومجوره بخلاف زوجته ورقبته اه قوة التهمة هنا يجوز لان يدال راهن (قوله لانه ثمرته) أي

وأن وطئ غصبا فوله حر وعجل الى الدين أو قيمتها والابق (ش) هذا مفهوما قوله وبأذنه في وطء أي ان الراهن اذا وطئ الامه المهره ثمة غصبا وأولدها فان ولده منها حر لانها ملكه ويجعل الى الدين ان كان أقل من قيمتها أو قيمتها ان كانت أقل من الدين فان كان معسرا بقيت الى الوضع وحلول الاجل فتباع كلها أو بعضها ان حصل به الوفاء ويبقى الباقي بحسب أم الولد وانما أخر بيعها لاحتمال أن يفيد ما لا يفيد منه ابن ناجي قبيل وينبغي أن يشترط رضاع الولد على المبتاع لقواها في التجارة فيمن باع أمه ولها ولد حر شرط نفقته على المشتري ولا يباع ولدها لانه حر (ص) وضع بتوكيل مكاتب الراهن في حوزة وكذا أخوه على الاصح (ش) يعني أن المرتهن اذا وكل مكاتب الراهن في حوزة الراهن فان ذلك جائز ومجوره للمرتهن لان المكاتب أحز نفسه وماله فلا يسأل السيد على ما في يده سبيل وكذلك اذا وكل المرتهن أخا الراهن في حوزة فانه يصح ويجوز له على الاصح عند الباجي وهو لابن القاسم في المجموعة خلافا له في الموازية والعتبية وبعبارة أي وصح الرهن ولا معنى لصحته الاصححة حوزة فعود الضمير على الرهن أولى من عوده على الحوزة لانه ثمرته ومرتبة عليه والباء سببية أو بمعنى مع ولا يصح كونها زائدة لان الكلام ليس في صحة التوكيل وعدمه (ص) لا محجوره ورقبته (ش) يعني أن محجور الراهن من زوجته وولده الذي تحت حجره ولو كبر الا يصح أن يحوز الراهن للمرتهن وكذلك رقبته من قن ومسته وتولدة ومبعض ومأذون لان حوزة العبد من حوزة سيده وبعبارة لا محجوره بالجبر عطف على المكاتب وبالرفع عطف على الاخ ودخل فيه الولد الكبير السفيه ولا ضرورة في ذكر رقبته - للاستغناء عنه بقوله لا محجوره وشمل المدبر والمعنى لاجل وان لم يررض السيد ويقرب الاجل والمبعض لان ماله اسيدته اذا مات في شبه القن وقال بعض البعض كالمكاتب كما يرشد له التعليل (ص) والقول لطالب تحوزة لامين (ش) يعني أن الراهن والمرتهن اذا تنازعا في كيفية وضع الرهن فقال الراهن مثلا يوضع على يد عدل وقال المرتهن بل يوضع عندي أو بالعكس فان القول في ذلك قول من طالب الامين وهو قول ابن القاسم وهو المشهور لان الراهن قد يكره حيازة المرتهن خوف دعوى ضياعه ليحول بينه وبينه أو تفريطه حتى يضيع وقد يكره المرتهن حيازة نفسه خوف الضمان اذا تلف وسواء جرت العادة بتسليمه للمرتهن أم لا (ص) وفي تعيينه نظرا لما حكم (ش) يعني أن الراهن والمرتهن اذا تنازعا في موضع الرهن على يديه بأن عين الراهن أمين أو عين المرتهن أمين فان الحكم يتطرق في ذلك فيقضى عدم الاصح فان

لان الرهن أي صحة الرهن ثمرته الحوزة والثمره هي التي يتطرق اليها (قوله السفيه) وأما الرشيد فكلا اجنبي (قوله وان لم يررض الخ) المناسب وان مرض السيد وقرب الاجل كما هو ظاهر بل ويدل عليه كلام بعضهم (قوله وقال بعض) أي واعتمده بعضهم (قوله التعليل) وهو احراز النفس والمال أي فالمبعض لا يسترع ماله (قوله فان القول في ذلك قول من طالب الامين) وهو قول ابن القاسم وهو المشهور ونص اللخمي على انه اذا كانت العادة تسليم الراهن للمرتهن أنه يقضى له بذلك كالشرط (قوله وسواء جرى العرف الخ) أي خلافا للغمي القائل اذا جرى العرف بوضعه عند المرتهن فالهبة بما جرى به العرف (قوله وفي تعيينه نظرا لما حكم) جواب عن سؤال أشعر به المقام لظهوره لانه لما قال والقول لطالب تحوزة لامين كأن قائلا قال له هذا اذا اتفقا على التعيين فلا اختلاف فيه فأجاب بقوله وفي تعيينه نظرا لما حكم فان تفسير حال العدل فذلك منه - ما أن يدعو الى ثقة ليحل الرهن عنده احتياطا لما لهما أو يأتي فيه وفي تعيينه نظر

الحاكم (قوله وان سلمه دون اذنهما) الجواب محذوف والتقدير فالحكم مختلف وقوله دون اذنهما أى اذن أحدهما على سبيل البديل (قوله وضاع عنده أو هلك) وأما ان كان باقيا فانه يؤخذ ويوضع تحت يدي أمين آخر (قوله فان الامين يضمن) أى تعلق به ضمان لأنه يضمن بالفعل بدليل ما بعده (قوله وسواء كان الخ) راجع لقوله ضمن الامين الفضلة وقوله ويرجع بها على المرتهن ومحل ضمان المرتهن للامين ما لم تشهد بيته للمرتهن أنه تلف بغير سببه كذا استظهره بعضهم وفيه أنه ضمان تعداى ضمان من جهة التعدى فلا فرق بين قيام البينة وعدمه وأيضا قد عرفت اننا (٣٤٨) سواء كان يغاب عليه أم لا والحاصل أن كلامهما متعددا للامين بالدفع والمرتهن

بالاخذ فان أعسر الامين يرجع الراهن على المرتهن (قوله أيهما شاء) فان أخذهما من الامين فليس له رجوع على المرتهن لأنه الذي سلطه عليه كذا في عب (أقول) وان رجع بها على المرتهن لم يرجع بها على الامين ثم انك تخبر بأنه قد تقدم أنه يرجع بالفضلة على المرتهن وقد قال به ابن يونس فقضية ذلك أن الامين يرجع على المرتهن في ذلك والأفتاعيل بالنسبة لموجود في الفضلة وقلنا يرجع بها فلا فرق ثم وجدت في شب ناقلا عن التبصرة مانعه قال صاحب التبصرة فان ابتداء بالعدل لم يكن للعدل أن يرجع على المرتهن لأنه سلطه عليه وهذا اذا قامت عيب على ضياعه بينة ويختلف اذا لم يكن بينة هل للعدل أن يغرم المرتهن قيمته الآن أو يكون قصاصا أى بأن يقول المرتهن للعدل أسقط ما لمنى من القيمة في نظير ديني على الراهن لأن تسليمك لي اياه رضا بتجديد ديني وترك ما أستحقه على الراهن انتهى والحاصل أن هذه المسئلة

استويا خيرا في دفعه لاحدهما أو لهما ما اذا ظاهر ما للشارح ولا يدفعه غيره ما ولو كان كل لا يصلح لحصول الرضا منهما (ص) وان سلمه دون اذنهما للمرتحن ضمن قيمته والراهن ضمنها أو الثمن (ش) يعنى أن الامين اذا أسلم الرهن للمرتحن دون اذن الراهن وضاع عنده أو هلك فان الامين يضمن قيمته للراهن ثم ان كان الرهن كفاف الدين سقط دين المرتحن له لا كسبته وان كان فيه فضل ضمن الامين الفضلة ويرجع بها على المرتحن وسواء كان الرهن مما يغاب عليه أم لا لأن الامين انما ضمن لتعديده وهذا اذا وقع التسليم بعد الاجل أو قبله ولم يطلع عليه حتى حل وأما ان علم بذلك قبل الاجل كان للراهن أن يغرم القيمة أي ما شاء لانها متعديان عليه وهذا في دفعه وهذا في أخذه وتوقف على يد عدل غيره خيفة تعديده ثانية وللراهن أن يأخذ رهن كالاول ويأخذ القيمة وان سلمه للراهن دون اذن المرتحن فهلك عند الراهن أو وضاع فان الامين يضمن للمرتحن قيمة الرهن يوم الهلاك ان كانت أقل من الدين أو الدين وهو مراده بالثمن ان كان أقل من القيمة فأوتفصيلية لا تخيرية ولو قال أو الدين بدل الثمن لكان أحسن لشمله لما اذا كان الدين من قرض وشحوه * ولما أنهي الكلام على الرهن شرع في الكلام على ما يكون رهنا بالتبعية من غير نص عليه بقوله (ص) واندرج صوف تم (ش) يعنى انه اذا رهن غنما وعليها صوف فان كان حين الرهن تاما اندرج لانه سلعة مستقلة وأما غير التام فلا يندرج اتفاقا وكذلك يندرج في الرهن الجنين الموجود حين الرهن وأخرى ما وجد بعده واليه أشار بقوله (ص) وجنين (ش) ابن المواز ولو شرط عدم دخوله لم يجز لانه شرط مناقض ولا يندرج البيض لتكرار الولادة وهذا كله مع عدم الاشتراط أمامه فيندرج ما لا يندرج ولا يندرج ما يندرج (ص) وفرخ فحصل لاغلة وثمره وان وجدت (ش) يعنى ان من ارتهن فخلا بالحاء المعجمة أو فخلا بالحاء المهملة فان الفرخ يندرج مع أصله في الرهن لكن الجنين يعنى عن فرخ النحل بالحاء المهملة وفرخ النحل هو الذي يقال له الفسيل وفرخ النحل اولاده وأما الغلة الناشئة عن الرهن لا تدخل فيه بل هي للراهن مثل كراء الدور والعبيد وما أشبه ذلك الآن يكون شرط المرتهن الادخال وكذلك الثمرة الموجودة يوم الرهن لا تدخل مع أصلها في الرهن وهي للراهن ولا تدخل الا بالشرط ولو وجدت بل ولو أزهت أو دبست والفرق بينها وبين الصوف التام ان الثمرة تترك لتزاد طبيافه غلة لا ترهن والصوف لا فائدة في بقائه فالسكوت عنه دليل على ادخاله (ص) وما لعبد (ش) يعنى ان العبد اذا رهن لا يدخل ماله معه في الرهن الا

تشكل مع مسئلة الفضلة (قوله قيمة الرهن يوم الهلاك ان كانت أقل) لان قيمته ان كانت أقل فهو الذي أتلفه بالشرط وان كان الدين أقل لم يكن له المطالبة بغيره (قوله يوم الهلاك) قاله الخطاب والجاري على القواعد يوم التعدى (قوله ان كانت أقل من الدين) أى ويرجع بالباقي والمراد بأخذ القيمة من دينه لأنها تكون رهنا (قوله لانه شرط مناقض) أى فيفسد بذلك عقد الرهن (قوله فيشدرج الخ) يستثنى من ذلك ما يلده الحيوان لعدم جوازه (قوله بالحاء المعجمة الخ) هذا يدل على انه لم يتعين عنده أحد الامرين بل الامر محتمل والذي في ابن مرزوق بالحاء المهملة (قوله القيل) بالقاء صغارا النحل (قوله وكذلك الثمرة) فرق بين الثمرة والجنين بأن الستة حكمت بأن غلة الرهن للراهن والجنين ليس بغلة بل كعضو قد دخل كالبيع (قوله ان الثمرة تترك لتزاد الخ) هذا لا يظهر فيما

إذا بدست (قوله أي وصح الرهن الآن) أي وصح عقد الرهن المقبوض الآن على أن يقرضه في المستقبل وقوله ولزم أن أقرض هذا يفيد أن قوله أن أقرض شرط في مقدار التقدير ولزم أن أقرض ولا يحتاج أن لا يستثنى عقد وليس المعنى وصار رهنا أن أقرض لأن الرهن لازم للرهن بمجرد عقد الرهن وهو قوله أرهناك على أن تقرضني مثلا ولا يلزم المرتن الاقراض وإذا امتنع المرتن من دفع القرض لم تدم الرهينة وتبطل (أقول) وما صرح به الشارح ليس بل لازم بل يصح جعل أن أقرض من تنمة تصوي بالمسئلة أي وصح الرهن على أنه أن أقرض كان كذا رهنا فيه (قوله أو باع في المستقبل) أي له أو لغيره وفي النكت ويكون رهنا بما دأبه من قليل أو كثير ما لم يجاوز قيمة الرهن ولا يراعى ما يشبه بخلاف مسئلة الجملة إذا قال دأبه وأنا ضامن لأن الأولى بين بالرهن ما يقرضه (قوله إلى أن الشخص الخ) وكذا يصح رهن يأخذه المجاعل من العامل على أجره دفعها له قبل الاجل (٣٤٩) (قوله لا في معين أو منفعة) وأما أن أخذه

على الاستيفاء من عوض المعين أو منفعة حيث تلف أو تعيب لو استحق فصح مثال المعين أن يبيعه ثوبا ويدفع له رهنا على أنه متى استحق وأبى مستحقه من اخراجه من ملكه حصل من عين الرهن وهذا محال ومثال المنفعة أن يكرى دابة بعينها أو دارا ويدفع ربهافي منافعتها رهنا على أنها ان تلفت حصل تلك المنافع بعينها من عين الرهن (قوله ويأخذ به رهنا) أي لأن الأمانة إذا ضاعت أو تلفت لا يلزم المؤمن عليها شيء والمراد ضاعت بغير تقريط وأما لو أخذ منه رهنا على أنها إذا ضاعت بتقريط يكون ضامنا له أو الرهن لأجل ذلك فيصح ثم لا يخفى أن هذا الشرط خارج عما

بالشرط (ص) وأرتهن أن أقرض أو باع (ش) صورته أن يقول شخص لا آخذ هذا الشيء عندك رهنا على ما أقرضه منك أو على ما يقرضه منك فلان مثلا لأنه ليس من شرط الدين أن يكون ثابتا قبل الرهن فقوله وأرتهن أن أقرض أي وصح الرهن الآن ولزم أن أقرض أو باع في المستقبل وقوله (أو يعمل له) بالجزم عطف على الشرط أي على محله لأنه ماض وعبر بالمضارع ليكون العمل شأنه التجدد شيئا فشيئا بخلاف البيع والقرض فانهما ليس شأنهما ذلك وله صورتان أحدهما وهي المنقولة في كلام المتطعي أن المستأجر يدفع رهنا للعامل في أجرته التي تجب له على مستأجره على تقدير أن يعمل . والثانية أن يستأجر أجيرا يعمل له عملا ويتقده الأجرة ويخشى أن يعطل فيأخذ منه رهنا على أنه ان عطل استأجر من الرهن من يعمل له ذلك العمل وهذه صحيحة أيضا وأشار بقوله (وان في جعل) إلى أن الشخص إذا جاعل شخصا على تحصيل عبده إلا بقا مثلا ويدفع له رهنا على ما يلزمه من الجعل فانه صحيح لان الجعل وان لم يكن لازما فهو يؤل إلى اللزوم لأنه يأخذ منه رهنا في العمل لأنه ليس لازما ولا آيالا لزوم اذ لا يلزم العامل ولو شرع فقوله وان في جعل أي في عوض جعل لافي عمل جعل (ص) لا في معين أو منفعة (ش) يعني أن الرهن لا يصح في الشيء المعين ولا في منفعة لان المقصود من الرهن التوثيق به ليستوفي منه الدين عند أجله ومحال أن يستوفي المعين أو منفعة من الرهن فيشترط في المرهون فيه أن يكون ديننا احتراز من الأمانة فلا يجوز أن يدفع قرضا ويأخذ به رهنا ويشترط فيه أيضا أن يكون في الذمة احتراز من المعينات أو منفعة المعينات لان الذمة لا تقبل المعين ولذلك قالوا ان الضمان في المعينات لا يصح (ص) ونجم كتابة من أجنبي (ش) أي ولا يصح أخذ الرهن من الأجنبي في نجم كتابة والمراد بالنجم الجنس لان رهن الأجنبي في الكتابة فرع تحمله بها وهو لا يصح تحمله بها فلا يصح دفع الرهن فيها وأما التعليل بكونه اذا عجز رجع رقيقا فلذلك لم يجز تغير صواب لأنه لا يتأتى العجز مع وجود الرهن لأنه يباع كما يباع اذا كان هو الراهن وقد يقال قد يتأتى العجز مع وجود الرهن اذ لم تكن قيمته توفى بالكتابة ومفهومة صحة أخذ الرهن في نجم أوفى الجميع من المكاتب وهو كذلك ولما كانت غلات الرهن ومنافعه لراهنه لخبره غنمه وعليه غرمه شرع فيما تكون فيه المنفعة للمرتن بقوله (ص) ³⁹⁸ وجاز شرط منفعة ان عينت يبيع لا قرض (ش) يعني أنه يجوز للمرتن

(٣٢ - نرشي خامس)

نحن بصدده فالمناسب ذكره أول الباب لأنه يرجع لقول المصنف وثيقة بحق (قوله لان الذمة لا تقبل المعين) هذا تعليل بوجه به صحة هذا الاحتراز (قوله ولذا قالوا ان الضمان في المعينات) أي لان الضمان شغل ذمة أي فلا يصح أن يضمن شيئا بحيث اذا تلف ذلك الشيء أو ضاع يحصله الضامن بعينه (قوله والمراد بالنجم الجنس) أي فيراد به ما يشمل جميع النجوم وقد فرضها في المدونة في كل النجوم (قوله لان رهن الخ) تعليل لعدم الصحة (قوله فرع تحمله بها) أي فرع تعلقها بذمته لان الرهن ما يتوثق به في الحقوق المتعلقة بالذمة وقوله وهو لا يصح أي وتحمله بها لا يصح أي وتعلقها بذمته لا يصح لان تعلقها بذمته فرع تعلقها بذمة المكاتب وهي لا تتعلق بذمته لكن برده عليه انه قد صح الرهن من المكاتب وكاتبه ليست دينيا في الذمة الا أن يقال تسويع ذلك في المكاتب (قوله اذا عجز رجع رقيقا) أي فيضيع المال على الأجنبي أي لأنه لا رجوع له على المكاتب لأنه لم يعامله ولا على السيد لأنه انما أخذ منه في الكتابة وهي لا يرد ما أخذ منها بعجز المكاتب (قوله وجاز شرط منفعة الخ) الحاصل ان صورتان وهي أن يأخذ المرتن منفعة الرهن في بيع أو قرض ويعين مديتها

ففيهما أم لا وفي كل من هذه الأربعة إما أن يشترط في عقد المعاوضة أو بطاع بها بعده فيمنع في بيع ويجوز في صورة المصنف (قوله وفي القرض سلف وإجارة) فيه نظير بل سلف جرنفعا (قوله إلا أن تتوفر شروطه) هي ما تقدم من كونه مأخوذا من عشرة شياء والمأخوذ من شاة أو شاتين كما تقدم بيانه (قوله لأنه يجوز فيه الجهل في الاجل) لا يخفى أن هذا ظاهر إذا لم يؤثر في القرض بأجل والحاصل أنه إذا لم يؤثر في القرض بالاجل ودخل على استيفاء المنفعة ليحسب من دينه فاجر ذلك بخلاف البيع فلا يجوز لوجود الجهل في الاجل فقول الشارح إذا لا يدري المناسب أبداً بأنه يقول لأنه لا يجوز فيه الجهل في الاجل لأنه المقابل لما تقدم وأما إذا أجل كل بأجل ودخل على استيفاء المنفعة في الدين فإن دخلا على أنه (٣٥٠) إذا فضل من الدين فضلة يوفيه بقيمة الدين من عنده أو يبيع الرهن اجز في البيع

والقرض وإن دخلا على أنه يوفيه من المنفعة أو يعطيه شيئاً مؤجلاً امتنع لما فيه من فسخ باقي الذمة في المؤخر لا فرق في القرض والبيع وإن دخلا على أن الفاضل يترك للدين جاز في القرض دون البيع (قوله وجرت العادة) فإذا لم تجر عادة فلا يلزمه قبوله والحاصل أن ما جرت به العادة يلزم المرتين قبوله وكذا إذا لم تجر يلزمه قبول ما يأتي به (قوله فله ثقة) فإن لم يأت برهن ثقة سجن ليأتي به فإن تحقق عدم وجوده عنده خير المرتين بين فسخ البيع وبقائه بالرهن وأما القرض فلا (قوله فيخبر في الفسخ وعدمه) وكذا يخبر في هلاك حبل معين قبل قبض المبيع لا بعده فله اعتبار في مسئلة هلاك الرهن أو استحقاقه قبض الرهن وعدم قبضه وفي مسئلة الحبل قبض المبيع وعدم قبضه وانظر هل يجري

أن يشترط منفعة الرهن لنفسه مجانباً بشرطين الأول أن تكون مؤقته بمدة معينة للخروج من الجهالة في الإجارة الثاني أن يكون الرهن في عقد بيع لانه في البيع بيع وإجارة وهو جائز وفي القرض سلف وإجارة وهو لا يجوز وسكت عن شرط كون الرهن مما تصح إجارته لأشجاراً لئلا يشارها إلا أن تكون قد طابت واشترطها ذلك العام ولا حيواناً للبهائم إلا أن تتوفر شروطه استغناء عنه بما يفهم من الكلام وهو كونها إجارة فيشترط فيها شرط وطهاً أما أن لم تكن المنافع مشترطة في صلب العقد بل أباح الرهن له الانتفاع به بعد العقد فإنه لا يجوز في بيع ولا قرض لانه أن كانت بغير عوض فهو دينه مديان وإن كانت بعوض جرى على مبيعة المديان قاله اللخمي ولو اشترط المرتين أخذ الغرامة من دينه جاز في القرض لانه يجوز فيه الجهل في الاجل لا في عقد البيع إذا لا يدري ما يقبض أيقبل أو يكثر (ص) وفي ضمانه إذا تلف تردد (ش) يعني أن الرهن الذي اشترطت منفعته وهو مما يغاب عليه إذا تلف عند المرتين فقبل بضمنه لانه رهن يغاب عليه وحكم الرهن باق عليه وقيل لا ضمان عليه لانه مستأجر كسائر المستأجرين ومحل التردد أن تلف في مدة اشترطت المنفعة وأما أن تلف بعد ذلك فهو كالرهن في الضمان قولاً واحداً وهذا إذا اشترطت المنفعة ليأخذها مجانباً فإن اشترطت لتحسب من الدين أو تطوع بها كذلك فينبغي أن يترجح القول بعدم ضمانه ضمان الرهن لترجح جانب الإجارة فيه لكون المنفعة وقعت فيه في مقابلة عوض بالصراحة أو يتساوى فيه هذا القول مع مقابلة في الترخيص وقوله تردد الراجح منهما القول بأنه بضمنه ضمان الرهان كما يفيد كلام الشارح (ص) وأجبر عليه أن شرط ببيع وعين (ش) يعني أن المشتري إذا شرط للبائع في عقدة البيع أن يأتيه برهن وعينه له فإنه يلزمه أن يدفعه له لأن المؤمن عند شرطه ولا مفهوم للبيع بل وكذلك القرض فإن وقع عقد البيع أو القرض على شرط رهن غير معين فإنه يلزم المشتري أو المقرض أن يأتي برهن فيه وفاء الدين وجرت العادة في ذلك المحل بارتهاؤه وإليه أشار بقوله (ص) والافرهن ثقة (ش) وإذا هلك الرهن المعين أو استحق قبل قبض المرتين فإنه يخبر في امضاء البيع ويبقى دينه بالرهن وبين الفسخ فيما أخذ المبيع إن كان قائماً وقيمه أو مثله إن فات فأن حصل الهلاك أو الاستحقاق بعد القبض فلا مقال له إلا أن يغره فيخبر في الفسخ وعدمه (ص) والحوز بعد مائه لا يفيد ولو شهد الأمين (ش) يعني أن المرتين إذا ادعى فيما هو محوز بيده أنه حازه قبل حصول المانع القاشم إلا أن بالرهن فإنه لا يعمل بقوله ولا يختص به عن الغرماء ولو شهد الأمين الذي وضع الرهن تحت يده بذلك لانه شاهد على فعل نفسه وهو الحوز ولا بد من معانسة البينة للحوز قبل المانع فقوله والحوز أي ودعوى الحوز بعد حصول المانع أنه حازه قبل حصول المانع فهو على حذف مضاف بدليل قوله ولو شهد الأمين فبعد متعلق

مثل جميع هذا في القرض أم لا لأنه معروف يغتفر فيه ذلك والبيع مبني على المشاحة (قوله ولو شهد الأمين) أي بدعوى أمين في زعم المرتين وبهذا لا منافاة بين كونه تحت يد أمين وكونه لم يعمل بشهادته ومثل الأمين في عدم قبول شهادته إقراره بنفس الرهن بالحوز قبل المانع لا اتهامه كما أفاده البدر (قوله لانه شاهد على فعل نفسه) إذا فشهادة القماني بأن وزن ما قبضه فلان كذا لا تصح لانه شاهد على فعل نفسه وأما أن شهد بأن فلان قبض ما ورثه يعمل بشهادته وأما أن شهد بما قاله ظاهره أن تبطل أيضاً لان الشهادة إذا رد بعضها للثمة ردت كلها وأما إذا رد بعضها للسنة جاز منها ما أجازته السنة وهذا كله ما لم يكن مقاماً عند نا من جانب القاضي والأعمال بشهادته كما عندنا عصر والظاهر أن تابع المقام من قبل القاضي كهو (قوله بدليل قوله ولو شهد الأمين) أي فإن شهادة

الامين انما تكون باعتبار الحوز قبل المانع (قوله وفيها دليلهما) وهو قولها ولا يقضى بالحيازة إلا بعناية البينة لحوزة في حبس أو رهن أو هبة أو صدقة انتهى فان قولها الحوزة محتمل أن يكون بمعنى الحيازة وأن يكون بمعنى التحويز (قوله وكذلك الصدقة) والفرق بين الهبة والصدقة والرهن حيث جرى في الرهن القولان واتفق على كفاية الحوزة (٣٥١) الصدقة والهبة بقصد ملك الراهن

لرهن دونهما فقد خرجا عن ملك المتصدق والواهب وتأمل في ذلك مع ما تقدم من لفظ المدونة (قوله كان مشروطاً لا) ينبغي إذا كان مشروطاً في العقد وكان معيناً أن يكفي فيه الحوز لما انضم له من الاشتراط في العقد ولو شهد شاهدان أنه حاز وشهد آخران أنه لم يحز جازت شهادة اللذين شهدا بالحيازة لأن ما زاد في شهادتهما (قوله والتحويز الخ) الأولى أن يقول التحويز تسليم الرهن للمرتهن (قوله وكل من المصدرين مضاف لمفعوله) قدمه لكونه الأولى لأنه يلزم على الثاني تشتيت الضمائر لأن الضمير في مرتهنه يعود على الرهن (قوله والاقتاويلان) محل التأويلين أن دفع البائع السلعة للمشتري فإن لم يدفعها له فليس المرتهن منع الراهن من السلعة ولو أتى برهن لأن البيع وقع على معين أذهب محل التأويلين أيضاً وما إذا كان غير معين فله منع تسليمها

بدعوى المقدرة حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وابقاؤه على ظاهره لا فائدة فيه لأن من المعلوم أن الحوز بعد المانع لا يفسد لأن الحكم لا يثبت إذا وجد المانع وما نعه هو موت الراهن أو فله أنه أرحنونه أو مرضه المتصل بموته (ص) وهل تكفي بينة على الحوز قبله وبه عمل أو التحويز وفيها دليلهما (ش) لما قدم أن مجرد دعوى الحوز من المرتهن لا تقبل بين هاتين لم تجرد عن البينة ما كفيته الشهادة هل يكفي أن تشهد البينة له بالحوز للرهن قبل وجود المانع ويكون أحق به من الغرماء ولولم تحضر البينة الحيازة ولا عاينته لانه قد صار مقبوضاً وكذلك الصدقة وهو قول ابن عتاب والباقي وبه العمل أولاً يكفي في ذلك الإشهاد بالبينة على التحويز أي تشهداها عاينت الراهن سلم الرهن للمرتهن وهو قول اللخمي وفي المدونة ما يدل على القولين وظاهر إطلاقهم كان الرهن معيناً أم لا كان مشروطاً أم لا فالحوز كون الرهن في تصرف المرتهن والتحويز كون الرهن في تصرف المرتهن مع معينة البينة لتسليم الرهن للمرتهن فهو أخص والمراد بالبينة هنا ولو واحد الكنه يخالف مع الواحد لأنه مال (ص) ومضى به قبل قبضه أن فرط مرتهنه (ش) يعني أن المرتهن إذا فرط في طلب الرهن المعين ولم يحزه حتى باعه رآه فأن البيع يفسد ولم يجز ابتداءه ولا يلزمه رهن غيره للمرتهن وكل من المصدرين مضاف لمفعوله ويصح أن يكون مضافاً للفاعل وقبض يعني قبض والمعنى على الأول مضى ببيع الرهن قبل قبضه أي الرهن وعلى الثاني ومضى ببيع الراهن قبل قبضه أي الراهن (ص) والاقتاويلان (ش) أي وإن لم يفرط المرتهن في حوز الرهن المعين بل جدد في طلبه وانما الراهن عاجله وباعه قبل الحوز فله بيعه هذا البيع ويبقى الثمن رهناً وهو لأن أبي زيد أو لا يعضى ويبقى رهناً على حاله ما لم يفت فيبقى الثمن رهناً فأي أخذ المرتهن من المشتري ويبقى رهناً هكذا قال في توضيحه فقوله الشارح لكن لم أر من تأول الامضاء مع عدم التفريط ولو قال والاقتولان لكان أحسن فيه نظر لأن هذا تأويل ابن رشد وغيره ومحلها في الرهن المشروط في صلب العقد سواء كان في عقد بيع أو قرض وأما المتطوع ببيع الهبة قبل القبض كما في الخطاب وسياق في الهبة انما لا تبطل ببيعها قبل علم الموهوب وان باعها بعد علمه فالثمن للمعطي روي بفتح الطاء وكسرهما وأنت خير بأن البيع هنا بعد حصول الرهن وقبل قبضه والبيع على الوجه المذكور يتضمن علم المرتهن بالرهنية فيكون بيعه كبيع الهبة بعد علم الموهوب وحينئذ يجري فيه الخلاف هل الثمن للراهن فلا يكون رهناً أو يكون رهناً في كلام الخطاب شئ وكلام المؤلف فيما إذا كان الرهن معيناً فإن كان مضموناً فإنه يلزمه الاتيان ببذله (ص) وبعد فله رده إن بيع بأقل أو دينه عرضاً (ش) الضمير في بعده يرجع لقبض الرهن والضمير الجور وباللام للمرتهن والضمير الجور وبإضافة المصدر إليه للرهن والمعنى أي الراهن إذا باع الرهن بعد أن قبضه المرتهن وحازره أو كان يبدأ به فإن باعه بمنزل الدين أو أكثر منه فلا كلام للمرتهن وبأخذ دينه وإن باعه بأقل فلا مرتهن أن يرد البيع سواء كان دينه عيناً أو عرضاً لأن حقه تعلق بالرهن وله أن يجيزه ويأخذ الثمن ويطالب الراهن ببقية حقه وكذلك للمرتهن أن يرد البيع إذا كان دينه عرضاً من بيع ولو باعه بأكثر من قيمة العرض لأن المرتهن لا يلزمه قبول العرض قبل أجله اللهم إلا أن يكون العرض من قرض فيلزمه قبوله وليس له أن يرد البيع لأن أجل في القرض من حق المقرض فقط وأما الأجل في البيع فن حقهما معا وانما يكون له الرجوع ببيع بأقل إن لم يكمل له فإن كمل له كان بمنزلة ما يبيع بمنزلة فقوله وبعده

أيضا فرط أم لا لكن حتى يأتيه برهن اذ يلزمه الاتيان ببذله قطعاً كما أفاده الشارح بعده (قوله أو لا يعضى ويبقى رهناً) أي برضا المرتهن وهذا لأن القصار (قوله فقوله الشارح الخ) لا يظهر التفريع ولكن يجاب بأن المعنى إذا تقرر ما قلته فنقول لك قول الشارح لكن لم أر الخ (قوله في كلام الخطاب شئ) ووجه الشئ أن كلام الخطاب مجمل مع أنه إنما هو بمنزلة البيع قبل القبض عند علم الموهوب بالهبة (قوله وانما يكون له الرد) وبقي عليه قيد وهو أن لا يكون ذلك الوقت وقت اتفاق بيعه والا فلا رده وإن لم يعرف بالدين

لان المنع ضرر على الراهن من غير منفعة للمرتهن (قوله كان الرهن معينا أم لا) أي له الرد كان معينا أم لا أما المعين فظاهر وأما غير المعين
فله الرد لانه بالقبض تعين قيمته فيكون له الرد وربما يفيد ذلك أنه اذا تلف لا يلزمه بدله (قوله وان أجاز تعجيل) فيجبر المرتهن على قبول
الدين ولو عرضا من يبيع لانه لما أذن ببيعه فقد رضى بتعجيل دينه خلافا لما في عب (قوله والا تتبعه بما بقي) أي بعد حلول الاجل
هنا هو المراد قطعا (قوله انما أجاز لذلك) أي انما أجاز لتعجيل الدين والحاصل ان حكم تعجيل الثمن الذي يبيع به الجبر على الراهن
والمرتهن كان عرضا من يبيع أو غيره خلافا لعب حيث قال وأما ما لا يعجل كعرض من يبيع فانما يعجل اذا رضيا بالتعجيل فان لم يرض به
الراهن فهل يكون الثمن رهنا (٢٥٣) أو يأتي برهن مكانه أو يبقى رهنا ولا يجوز بيعه انتهى (قوله وبقي ان دبره) لا يخفى انه تقدم أن

معمول لعامل محذوف أي وان باعه بعده لا معطوف على قبل اذا يصح قوله فله رده كان الرهن معينا
أم لا لانه بالقبض تعين وقوله ان يبيع بأقل أي والدين عين أو عرض من فرض فسلو يبيع بمثل الدين
أو أكثر فلا يرد ويتعجل دينه سواء الراهن أو أبي قوله أو دينه عرضا أي من يبيع ولا يحتاج الى التقييد
بذلك لانه معلوم قوله فله رده الخ الفاء في جواب الشرط المقدور قبل قوله وبعده أي وان باع الراهن الرهن
بعده أي بعد قبض المرتهن له فله رده الخ قوله أو دينه عرضا أي وكذلك الرد اذا كان دينه عرضا أي من
يبيع وعلى نسخة عرض بالرفع فكان شانية والجمله بعده في محل نصب خبر (ص) وان أجاز تعجيل
(ش) أي وان أجاز البيوع الواقع في الرهن الذي له فيه التخيير وذلك فيما اذا يبيع بأقل من الدين أو
كان دينه عرضا من يبيع تعجل الثمن الذي يبيع به فان وفي فواضح والا تتبعه بما بقي منه بعد ان يحلف
بالله انما أجاز لذلك واذا كان يتعجل دينه في حالة تخييره واجازته فأولى ان يتعجل في حالة عدم تخييره
وهي ما اذا يبيع بمثل الدين أو أكثر من الدين وليس الدين عرضا اذ ربما يتوهم انه في الحالة الاولى يبقى
دينه بالرهن * ولما انتهى الكلام على تصرف الراهن بعرض شرع في تصرفه بغير عوض فن
ذلك تدبيره واليه أشار بقوله (ص) وبقي ان دبره (ش) والمعنى ان من رهن عبده ثم دبره فانه يستمر
باقيا على حكم الرهنية الى الاجل فان دفع سيده الدين والاي يبيع فيه وظاهره كان السيد موسرا أو معسرا
وهو كذلك وظاهرها كظاهره سواء كان التدبير قبل قبض المرتهن أو بعده (ص) ومضى عتق
الموسر وكتابه ويجل (ش) يعني أن من رهن عبده ثم بعد ذلك أعتقه ناجزا أو لاجل أو كاتبه سيده
جاز ذلك ان كان مليا ويجل الدين ولو كان أكثر من قيمة الرهن ولا يلزمه قبول رهن وسواء فيهما
قبل القبض أو بعده وفهم من قوله مضى انه لا يجوز ابتداء وهو كذلك وانما يجمل الدين لعدم ذلك
منه رضا ومحل التعجيل اذا كان الدين مما يجمل قبل الاجل فان كان مما لا يجمل فيبقى رهنا
على حاله على أحد الاقوال (ص) والمعسر يبقى (ش) أي فان كان سيده الذي أعتقه أو كاتبه
معسرا فان فعله لا يجوز ابتداء ويستمر العبد المعتق أو المكاتب على حكم الرهنية الى الاجل
فان دفع سيده الدين مضى العتق والكتابة فان لم يدفع الدين يبيع منه بقدر ما يوفي منه الدين ان
وجد من يشتري بعبدا والاي يبيع كله والفضلة للراهن بفعل به اما شاء لان الحكم لما أوجب بيعه
صير الباقي بعد قضاء الدين ملكا للسيد واليه أشار بقوله (ص) فان تعدل يبيع بعضه ببيع كله
والباقي للراهن (ش) وانظر ما في هذا المحل من جهة العربية في الكبير (ص) ومنع العبد من

رهن المدبر ابتداء يجوز فلا
يتوهم بطلان الرهن بتدبيره
فلا فائدة للنص على ذلك لانا
نقول ذلك انما يكون اذا أريد
بيعه بعد موت السيد أي
في الدين اللاحق للتدبير (قوله
وظاهرها الخ) ولكن ظاهر
أي الحسن ان محل كلامها
بعد القبض أي وهو يشعر
بأنه اذا كان قبل القبض
لا يكون حكمه كذلك قال
بعضهم وينبغي أن يفوت
بتدبيره لحصول التقصير بعدم
قبضه كما اذا أعاده المرتهن
لراهن فدبره فانه يفوت ولا
رد انتهى وانظر هل يبقى
الدين بالرهن كما في مسألة
العارية أو يكون التدبير
كالعتق والكتابة فيفصل
فيبين أن يكون السيد
موسرا أو معسرا كما يأتي
(قوله وان كان أكثر من
قيمة الرهن) هذا اذا كان
الذي رهنته وأعتقه مالكة
وأما اذا كان الراهن له قد

استعاره وأعتقه مع غيره فانه يرضى عتقه أيضا ويجل المعير الدين لربه اذا قدس رهنته الا أن يكون قيمة
العبد أقل من الدين فلا يلزمه غيرها ويرجع المعير على المستعير بعد أجل الدين لا قبله (قوله وفهم من قوله مضى الخ) هذا يتأني ظاهر
قوله أو لا جاز ذلك ولكن المنقول ان الجواز معناه المضى ويقيد قوله بعد وفهم من قوله مضى انه لا يجوز ابتداء قال المصنف وانما
يجل الدين في العتق والكتابة لانهم عدوه بفعله راضيا بتعجيل الحق والرجوع في الرهن لا يجوز ورد العبد لرق لا يجوز فلم يبق الا تعجيل
الحق (قوله فيبقى رهنا) والقولان الآخر ان انه تبقى قيمته رهنا والثاني أن يأتي برهن مثله (قوله والمعسر يبقى) في العبارة حذف
والتقدير ورهن المعسر يبقى والقرينة على هذا المضاف المحذوف قوله يبقى لان من المعلوم ان الذي يبقى انما هو الرهن لا المعسر فلا
شكال والجمله معطوفة على جملة محذوفة علمت من جملة ومضى عتق الموسر وكتابه أي ويجل الدين وأخرج الرقيق من الرهنية ورهن
المعسر اذا فعل ما ذكر يبقى وقوله فان تعدل يبيع بعضه ظاهرا في العتق والكتابة وهو كذلك (قوله وانظر ما في هذا المحل) أي في
المصنف تأثير كل المضافة للضمير بالعمل اللفظي وأجيب بانه تأكيدي لضمير نائب فاعل يبيع أي يبيع هو كله (قوله ومنع العبد) مأذونا

وطه

أم لا (قوله المرهون هو معها) صفة لامتة ولما جرت الصفة على غير من هي له أبرز الضمير ولا يصح جعله صفة لقوله عبد لما يلزم عليه من الفصل بين الصفة والموصوف ورد ذلك بأن المنع انما هو الفصل بأجنبي من العامل وهذا ليس كذلك ثم لا يخفى ان قول المصنف المرهون هو معها شامل لدخولها معه بالنص أو بطريق العموم كاشتراط ماله معه (قوله أو اشترط الراهن) كذا في نسخة والصواب أو المرتن (قوله فانه لا يمنع) ولو غير مأذون (تنبية) اذا وطئ العبد أمتة المرهونة معه أو (٢٥٣) المرهونة وحدها فلا حد عليه

(قوله حكم بين حكمين الخ) الحكم الذي هو بين الحكمين عدم عتقه وحرمة الوطء والحكم أن أحدهما العتق وحرمة الوطء الثاني عدم العتق وعدم حرمة الوطء أي فهي حالة وسطى أخذت من كل طرف شيئا وقوله ساقط وجهه السقوط ان هذا الجواب لم يقدشياً زيادة على السؤال (قوله وهو أن لا يكون من ماء الزاني الخ) لا يخفى انه لا وجه للالتفات لهذا الاحتمال فالمناسب ان يقول وهو فساد ما نه وقوله في حلية الوطء أي إيجابه حلية الوطء أخف أي أضعف وقوله في رفع الملك أي في عدم رفع الملك أي تأثيره في ثبوت الملك وحاصله ان إيجابه الحلية ضعيف فتقوى جانب التحريم فلذا لم تحل وانما تقوى جانب التحريم للاختياط في الانساب وأما تأثيره في ثبوت الملك فتقوى لأنه لا يزال الملك الا بموجب قوى فالاصل الملك (قوله لا حد عليه) أي مراعاة لفظ القائل بإباحة

وطء أمتة المرهون هو معها (ش) يعني ان السيد اذا رهن أمة عبده وحدها أو ورهنها معاً فان العبد يمنع من وطئها في الوجهين لان رهنها وحدها أو معه شبه الانتزاع من السيد لها لانه عرض كل واحد من العبد والأمة للبيع وقد يباعان مجتمعين ومنفردين وقلنا شبه الانتزاع لانه ليس انتزاعاً حقيقياً لان المشهور اذا افتت = هما السيد من الرهن فللعبد أن يطأها بالملك السابق ولو كان انتزاعاً حقيقياً لافتقر الى تعليق ثان واحترز بقوله أمتة من زوجته المملوكة لسيدته فانه لا يمنع من وطئها كالمال باعها السيد وشمل قوله المرهون هو معها ما اذا نص عليها أو اشترط الراهن دخول ماله معه فدخلت وأخرى لو رهنها وحدها وأمالو كان العبد مراهونا وحده فانه لا يمنع من وطء أمتة ولا مفهوم للوطء ومثله الاستمتاع وقوله أمتة الاضافة للملك أي أمتة المملوكة له فلو كانت زوجته لم يمنع من وطئها لان السيد ليس له انتزاع الزوجة (ص) وحده مرتن وطئ (ش) يعني أن المرتن اذا وطئ الأمة الرهن بغير إذن الراهن فانه محذور لان ذلك محض زنا لانه لا شبهة ملك له فيها ولو ادعى الجهل وولده رقيق ويغرم ما نقصها بكراً أو ثيباً أن كرهها أو طأ وعته وهي بكر وطوع الصغيرة التي تخضع كالكراه ويكون الولد مع أمه رهنها مع مانقصةها ولا يلحق بالمرتن ولو اشترىها المرتن لم يعتق عليه ولدها لانه لا يثبت نسبته منه وان كانت انثى لم يجز له وطؤها والجواب عن مناقضة عدم عتقه وحرمة وطئها كما قال بعض المغاربة أنه حكم بين حكمين ساقط لا يخفى على منصف وانما الفرق بينهما ان تأثير مانع احتمال البتة وهو أن لا يكون من ماء الزاني بل من غيره في حلية الوطء أخف من تأثيره في رفع الملك (ص) الا باذن وتقوم بلا ولد جلت أم لا (ش) يعني فان وطئها المرتن باذن سيدها فانه لا حد عليه للشبهة وانما عليه الادب وحيث أذن الراهن للمرتن أو لغيره في وطئها ووطئها فانها تقوم على واطئها سواء جلت أم لا فيغرم قيمتها يوم الوطء ولا يغرم لولدها شيئاً لاقية ولا غنا لانه قد اده على الحرية ولحقه بالواطئ فقوله وتقوم الخ مستأنف أو معطوف على مقدر أي فان أذن فلا حد وتقوم الخ وقوله وتقوم الخ قاصر على الثانية خلافاً لما لا يخفى لان قوله بلا ولد يبعد رجوعه للاولى لانها في الاولى تقوم بولدها وتقوم بعرف نقصها وترجع لما لكها وفي الثانية تقوم لتلزم له أي للواطئ بالقيمة فقوله وقومت أي لتلزم له بالقيمة لا يعرف نقصها وترجع لما لكها (ص) وللامين بيعة باذن في عقده ان لم يقل ان لم آت كالمرتن بعده والامضى فيهما (ش) أي ان اللامين الموضوع تحت يده الرهن أن يستقل ببيع الرهن اذا أذن له الراهن في بيعه عند عقد الدين الذي بسببه الرهن أو بعده لانه محض توكيل سالم عن توهم كراهية وسواء أذن له في بيعه قبل الاجل أو بعده وسواء كان الدين من بيع أو قرض هذا ان لم يقل الراهن اللامين ان لم آت بالدين في وقت كذا فان قال له فلا يستقل بالبيع حينئذ بل لا بد من إذن الحاكم لما يحتاج اليه من اثبات الغيبة وغيرها فالضمير في عقده يرجع للدين وأولى بعده لانه بما يتوهم ان الاذن الواقع في العقد كالكراهية على الاذن لضرورته فيما عليه من الحق فاذنه كالاذن وقوله ان لم يقل ان لم آت يرجع للمنطوق وللفهوم بالاولوية وللمرتن أيضاً البيع بلا إذن حيث أذن له الراهن بعد عقد الدين ان لم يقل ان لم آت فان قال ان لم آت فلا بد من الاذن كما اذا

القروج ولما في ذمة رب المال من الحق الثابت فكان الاذن كالمعاوضة وتكون ام ولد بولادتها من الوطء باذنه وينبغي ان يخص قوله الا باذن بغیر الامة المتزوجة فلا يكون اذن السيد للمرتن بوطئها شبهة تنفي عنه الحد كالدعة (قوله مضى فيهما) كان له بالأم لا يخشى فساد ام لا نعم يشترط ان يصيب وجهه البيع كما نقله في توضيحه عن البيان اما ان باع بأقل من القيمة فله اخذه من المشتري وان تداولته الاملاك فله اخذه بأي بيع شاء كالشفيع (قوله بل لا بد من إذن الحاكم) لكون الراهن غائباً فان عسر الوصول للحاكم

فمحضرة عذول وحضورهم من باب الكمال (قوله لان الاذن الخ) تعليل للتعميم وهذا التعليل ينتج التحريم ثم لا يخفى ان هذه العلة تنتج حرمة الاذن للمرتهن في العقد وهو أحد أقوال ثلاثة وقيل بالكراهة وقيل بالجواز وحمل الخلاف فيما اذا لم يكن المبيع تافها ولم يخش فسادها ولم يفوض له فيه والاجاز بيعه اتفاقا ان اصاب وجه البيع لان باعه بأقل من قيمته فالراهن أخذه من مشتريه فان تداولته الاملاك أخذ بأي بيع شاء كالاتحقات كذا في عب (٣٥٤) ثم أقول بل هذا التعليل ينتج المنع ولو كان الاذن بعد العقد (قوله ولا يعزل

الامين) كان ما دونه في البيع أم لا أي لا يعزل عن البيع ولا عن وضع الرهن عنده والامين عزل نفسه حيث لم يוכל على البيع والا فلا لتعلق الحق بثالث ثم ان المرتهن اذا وكل على البيع فليس للراهن عزله كالامين (قوله لانه لا يلزم الخ) وقد يقال الاصل فيما لا يجوز عدم النفوذ فلا اعتراض شب (قوله به) أي بالائتمان المفهوم من أمين ومثل الامين القاضي بخلاف الخليفة والمجبر والوصي وامام الصلاة المقام من جانب السلطان وكذا انا طر الوقف له الايصاء به ان جعل له الواقف والا كالقاضي وبقي امام الصلاة المقام من جانب الواقف والظاهر ان له الايصاء ان جعل الواقف له ذلك ويبقى النظر في شيء وهو هل للمدرس في موضع الايصاء لمن يجلس بعده في ذلك المحل والظاهر ليس له ذلك مالم يجعل الواقف له ذلك (قوله وباع الخا كم ان امتنع) أي ولا يضرب ولا يهدد بذلك (قوله ومثل ذلك ان كان الراهن غائبا أو ميتا) أي مع اثبات الدين والرهن ولو كان غيره أولى بالبيع لتعلق حق المرتهن بعينه وربما كان أيسر مع ان رهنه كالملتزم ببيع برهنه (قوله عين الاستظهار) أي عين التقوية فيقول بالله الذي لا اله الا هو وما

أذن له الراهن في نفس العقد سواء قال ان لم آت أو لم يقل لان الاذن حينئذ منفعة زائدة الراهن له فهي هدية مديان فاشتمل كلامه منطوقا ومفهوما على ثمان صور أربع في الامين وأربع في المرتهن لهما الاستقلال بالبيع دون أن يرفع ذلك للسلطان في ثلاث منها فان باع من ليس له البيع من الامين أو المرتهن دون أن يرفع للسلطان مضى ببيع فضمير التثنية للامين والمرتهن والحاصل أن الراهن اما أن يأذن للامين أو للمرتهن في نفس العقد أو بعده وفي كل اما أن يطلق أو يقيد فان وقع الاذن منه للامين في العقد أو بعده وأطلق فله البيع بلا اذن وان قيد فلا بد من الرفع وان وقع الاذن منه للمرتهن بعد العقد وأطلق فله البيع بلا اذن وان قيد فلا بد من الرفع وان وقع الاذن منه له في العقد فلا بد من الرفع قيد أو أطلق (ص) ولا يعزل الامين (ش) أي ولا يعزل الراهن فقط ولا المرتهن فقط والامين وأما الواتفاق على عزله فلهما ذلك وانما تعرض الشارح للراهن لان الامين وكيله فيتوهم ان له عزله وأما المرتهن فلا كلام له في العزل بل لا نزاع وظاهر قوله ولا يعزل الامين ولو الى بدل أو وثق منه وينبغي ان له عزله الى بدل أو وثق منه كما يأتي في الو كالة (ص) وليس له ايصاء به (ش) يعني ان الامين الذي على يديه الرهن ليس له ان يوصي به عند موته أو عند سفره لان الراهن والمرتهن لم يرضيا الا بما اتته لا بما نية غيره ولو قال ولا ينفذ الايصاء به كان أحسن لانه لا يلزم من عدم جواز الايصاء به عدم نفوذه (ص) وباع الخا كم ان امتنع (ش) يعني ان المرتهن اذا رفع الامر للحاكم بعد امتناع الراهن من بيع الرهن وهو معسر ليس له مال غيره يقضى منه أو امتنع من الوفاء وهو موبر فان الخا كم يبيع عليه الرهن ومثل ذلك اذا كان الراهن غائبا أو ميتا الا انه في الغائب والميت يختلف عين الاستظهار (ص) ⁴¹⁰ ورجع مرتهنه بنفقة في الذمة ولو لم يأذن (ش) يعني ان الرهن اذا احتاج الى نفقة فأنفق المرتهن عليه نفقة فانه يرجع بها في ذمة الراهن لافي عين الرهن حيوانا أو عقارا أو سواء أذن الراهن له في الاتفاق على الرهن أم لا لانه قام عنه بواجب وسواء كان الراهن حاضرا أو غائبا مملكا أو معدوما ولو زادت النفقة على قيمة الرهن كما في المدونة والموازاة والمجموعة لما علمت ان نفقة الرهن وموئنته على الراهن لانه مالك له وله غلته ولان من له الغلة عليه النفقة كالبيع الفاسد فالنفقة على الرهن كاليف وهذا بخلاف النفقة على الضالة فانه لا يرجع بها في ذمة ربه بل تكون نفقته في رقبته وهو أولى بها عند قيام الغرماء والفرق ان الضالة لا يعرف ربه ولا يقدر عليه الا أن ولا بد من النفقة عليها والرهن ليست نفقته على المرتهن اذ لو شاء لطالب الراهن بالنفقة على الرهن واذا غاب رفع الامام وأشار بالمبالغة لرد قول أشهب ان نفقته على الرهن ان لم يأذن له الراهن فيها تكون في الرهن يبدأ بها في غنمه فالمبالغة راجعة لقوله في الذمة وكلام المؤلف فيما ليس له أو ان يباع فيه فلا يعارض ما يأتي من قوله وان أنفق مرتهن على كشجر خفيف عليه بدعي بالنفقة لانه فيها له أو ان (ص) وليس رهنه الا ان يصرح بأنه رهن بها (ش) تقديم ان النفقة على الرهن تكون في ذمة

وهبت ولا تصدقت وانه باق في ذمته (قوله حيوانا أو عقارا) الصواب قصره على الحيوان وأما العقار فهو ما يأتي وان الراهن كان قصره على كشجر لما يتضح بيانه فيما يأتي (قوله لانه قام عنه بواجب) يفهم منه انه ليس له منع المرتهن من نفقته وهو كذلك (قوله ولان من له الغلة) الاولى لان من له الغلة (قوله واذا غاب رفع الامام) أي واذا غاب الراهن رفع المرتهن أمره للامام (قوله وكلام المؤلف) المناسب أن يقول وكلام المؤلف فيما الاتفاق عليه واجب وهو الحيوان وأما ما الاتفاق عليه ليس بواجب وهو الشجر والعقار فسيشير فيما يأتي

(قوله على ان نفقتك في الرهن) هي محل الخلاف والتي هي محل اتفاق أن يقول أنفق والرهن بما أنفقت رهن فاذن في كلام الشارح بحث من وجهين الاول أنه يقتضي ان على ان نفقتك محل اتفاق وليس كذلك الثاني ان محل كون الثانية محل اتفاق اذا قال أنفق والرهن بما أنفقت رهن أي فزيد رهن بعد قوله بما أنفقت (قوله يعني عنه قوله في الذمة الخ) انظر هذا الكلام وكونه رهنا لا يتأق تعلقه بالذمة كسائر الديون محشى تحت (قوله وهل وان قال الخ) بما قررنا تعلم ان تلك الصورة مقيسة على التي فيها الخلاف في جريان الخلاف فالخلاف ان احوال الاتفاق ثلاثة الاول أن يقول أنفق فقط ولا يزيد فالنفقة في الذمة فقط الثاني أن يقول أنفق والرهن بما أنفقت رهن فالرهن فيه رهن في النفقة اتفاقا الثالث أن يقول أنفق على أن نفقتك في الرهن وهي محل التأويلين ومثلها ما أشاره المصنف وهل وان قال (قوله انظر الشرح الكبير) ونص لـ يحتمل ما قاله تحت والجماعة من رجوعه للتصريح أي وهل وان قال ونفقتك في الرهن أي يكون كالتصريح وهو تأويل ابن يونس (٣٥٥) كالتصريح وهو تأويل ابن شبلون ويحتمل رجوعه

لقوله وليس رهنا به وهل وان قال ونفقتك في الرهن ولا يكون رهنا به وهو تأويل ابن شبلون أو يكون رهنا به وهذا تأويل ابن يونس فلا يكون راجعا للتصريح وهذا أولى لان وان يقضى معطوفا عليه أي لا يكون رهنا به وان قال الخ والاول كان راجعا للتصريح لقال وهل كان الخ فيأتي بكاف التشبيه (قوله مفرع الخ) ابن عسرة الخلاف بين ابن القاسم واشهب هل يفقر الرهن للتصريح به أم لا فلو دفع رجل لاخر سلعة ولم يرد على فـ قوله أمسكها حتى أدفع لك حقك كانت رهنا عند

الراهن لافي عينه فلذا لا يكون رهنا بالنفقة عليه نعم ان قال الراهن للمرتبة أن نفق على أن نفقتك في الرهن أو أنفق والرهن بما أنفقت فيكون رهنا بالنفقة يبدأ بها على الغرماء وقوله وليس رهنا به أي بالاتفاق يعني عنه قوله في الذمة لكنه صرح به ليرتب عليه قوله إلا أن يصريح الخ (ص) وهل وان قال ونفقتك في الرهن تأويلان (ش) أي وهل وان قال ونفقتك في الرهن فلا يكون رهنا به وهو تأويل ابن شبلون أو يكون رهنا به وهو تأويل ابن يونس فـ هـ ما راجع ان لقوله وليس رهنا به وهذا التقرير برأوى من تقرير تحت انظر الشرح الكبير وقوله (ص) ففي افتقار الرهن للفظ مصرح به تأويلان (ش) مفرع على التأويلين المتقدمين فن قال لا بد من التصريح في النفقة على الرهن كابن شبلون وابن رشد قال يفقر الرهن للفظ مصرح به ومن قال لا يشترط التصريح بالاتفاق على الرهن كابن يونس قال لا يفقر الرهن للفظ مصرح به (ص) وأن أنفق مرتبة على كشجر خفيف بدى بالنفقة (ش) يعني ان من ارتهن نخلا أو زرع يخاف عليه الهلاك بانهدام بئر أو أي الراهن من اصلحها فأنفق عليه المرتبة نفقة فانه يرجع به من ثمن النخل أو الزرع قبل دينه لانه اذا لم ينفق على ذلك هلك الرهن فيلحقه الضرر ابن عبد السلام ولم يعد وانفقة المرتبة سلفا جرتفع القوة الضرر ومعنى التبدية بما أنفق ان ما أنفقه يكون في زمن الزرع والثمرة وفي رقاب النخل فان ساوى ما ذكر النفقة أخذها المرتبة وان قصر ذلك عن نفقته لم يتبع الراهن بالزائد وضاع عليه وكان أسوة الغرماء بدنيه وان فضل عن نفقته بدى بها في دينه فان فضل شيء كان للراهن وقوله خيف أي وامتنع الراهن من الاتفاق والاتبع ذمته لانه قام عنه بواجب ما يتبرع بالاتفاق (ص) وتؤولت على عدم جبر الراهن عليها مطلقا وعلى التقيد بالتطوع بعد العقد (ش) يعني ان المدونة تؤولت على عدم جبر الراهن على النفقة على الزرع أو على الشجر الذي انهارت بئر مطلقا أي سواء كان الرهن مشترطا في صلح عقد البيع أو القرض أم لا وتؤولت المدونة أيضا على أن الراهن لا يجبر على النفقة على الرهن المتطوع به بعد عقد البيع أو القرض وأما المشتراط في صلح العقد

أشهب لا عند ابن القاسم انتهى فاذا علمت ذلك تعلم ان التأويلين المتقدمين متفرعان على هذين لا العكس كما ادعى الشارح فالمناسب أن يجعل الفاء في المصنف للتعليل (قوله لا بد من التصريح في النفقة على الرهن) أي يصريح بأن الرهن رهن في النفقة (قوله لا يشترط التصريح بالاتفاق على الرهن) المناسب أن يقول لا يشترط التصريح بكون الرهن رهنا في النفقة (قوله وان أنفق مرتبة الخ) والفرق بين هذا وبين قوله قبله في الذمة ان نفقة الحيوان لا بد منها وكذا العقار لشبهه بالحيوان فكان المرتبة دخل على الاتفاق عليها ولما لم يشترط كون الرهن رهنا بها كان سلفا منه لها بغير رهن بخلاف هدم البئر مثلا فانه غير مدخول عليه ولما كان احياء الزرع والشجر انما يحصل عن اتفاقه بدى به على دين المرتبة الاصلى أقول هذا الفرق ذكره عب وقد بحث محشى تحت بأن موضوع الاول لزوم النفقة لو لم يكن الرهن وموضوع الثانية عدم لزوم كالشجر وهذا يوجب دخول العقار في الثاني فخلاصته ان يقصر الاول على الحيوان فقط ويكون العقار مثل الشجر فتدبر (قوله لانه قام عنه بواجب) هذا التعليل يفيد انه لا فرق بين أن عتبع أولا فالمناسب حذفه وذلك لان هذا الفرع مبني على أن الاتفاق على الشجر ليس بواجب لكن سيأتى في النفقات ان الاتفاق على الشجر واجب فانظره (قوله وتؤولت الخ) أي والمرتبة يختار شاء أصلي وبدى بالنفقة وان شاء ترك ذلك وهو جواب عن سؤال مقدر يتضمنه الكلام السابق وهو انه هل يجبر الراهن على الاتفاق على احياء الرهن اذا كان كشجر أم لا والتأويل الاول هو المعتمد

(قوله وان كان الانسان لا يجبر) أي فعدم الوجوب تطير ما ذكر في باب الوقف من ان ما يجب عليه يجبر عليه فيكون مخالفا لما تقدم في النفقات من ان الاتفاق على الشجر واجب نعم قد لا يلزم من الوجوب الجبر كما ذكر في غير ذلك الموضع وحرر (قوله انه لو لم يخف عليه) الظاهر ان المراد بالخوف هنا الظن بما فوقه ولم أر من تعرض له (قوله وضمنه مرتين) أي يوم القبض أي مطلقا على المعتمد الخ وهو الراجح كما نقله الشيخ أحمد عن التوضيح ومقابله يقول (٣٥٦) بالضمن يوم القبض الآن يرى عنده بعد ذلك فيضمن قيمته يوم

ردى فان تكررت الرؤية ضمن عند آخر رؤية وقوله بيده أي تحت تصرفه وقوله مما يغاب عليه حال من فاعل كان ان كانت تامة أو من الضمير المستتر في الخبر المحذوف ان كانت ناقصة أي ان كان مستقرا بيده حالة كونه مما يغاب عليه وقوله ما لم تشهد بيته المراد به ما يشمل الشاهد واليمين وقوله ان كان مما يغاب عليه أي يمكن اخفاؤه ومثل دعوى التلف دعوى الرد ولو شرط البراءة (قوله وقال اللخمى) معمول به (قوله طريقة الخ) انما يتم ذلك اذا كان المراد اتفاق أهل المذهب مع ان المراد اتفاق ابن القاسم وأشهب (قوله محرقا) أي فيه الحرق وقولنا فيه الحرق جواب اشكال يردوه وان كان محرقا كيف يأتي به وحاصل الجواب أن المراد به فيه الحرق وجواب آخر وهو ان الحرق يصدق بما اذا ذهب جملة أو فيه الحرق وكذا لو كان البعض الباقي محرقا كله وكان فيه ما يميزه وعلم

فجبر على الاتفاق لتعلق حق المرتين به وان كان الانسان لا يجبر على اصلاح عقاره وشجره وأما على الجبر لو أنفق المرتين فيرجع بما أنفق في ذمة الراهن ومفهوم خيف أنه لو لم يخف عليه ان لو ترك لا ينبغي انه لا شيء للمرتين (ص) وضمنه مرتين ان كان بيده مما يغاب عليه ولم تشهد بيته بكحرقة (ش) هذا شروع منه رجه الله في الكلام على ضمان الرهن والمعنى ان الرهن اذا حازه المرتين وكان مما يغاب عليه كالحلى ونحوه فانه يضمنه اذا ادعى تلفه أو ضياعه الا أن تشهد له البيعة أنه تلف أو هلك بغير سببه فلا ضمان عليه حيثئذ لان الضمان هنا ضمان تهمة يفتى بأقامة البيعة واحترق بقوله ان كان بيده مما اذا كان بيد أمين فلا ضمان على المرتين وانما الضمان على الراهن وأشار بقوله (ولو شرط البراءة) الى أن الرهن المذكور يضمنه المرتين بالشروط المذكورة ولو شرط في عقد الرهن انه لا ضمان عليه ولا يفيد شيئا عند ابن القاسم لان التهمة قائمة مع عدم البيعة خلافا لا شبه في انتفاء الضمان عنه عند الشرط وقال اللخمى ونحوه لما زرى انما يحسن الخلاف الشيعين في الرهن المشترط في أصل البيع أو القرض أما في رهن مقطوع به فلا يحسن الخلاف لان تطوعه بالرهن معروف منه واسقاط الضمان معروف فان فهو احسان على احسان فلا وجه لمنعه ويؤيد ذلك اتفاقهم على اعمال الشرط في العارية لانها معروف انتهى وما حكمه من اعمال الشرط في العارية اتفاقا طريقة من طريقين حكاهما المؤلف في بابها بقوله وهل وان شرط نفيه تردد (ص) أو علم احتراق محله لا يبقاء بعضه محرقا (ش) هذا داخل في المبالغة على الضمان لاحتمال كذبه والمعنى ان الضمان على المرتين ولو علم احتراق محل الرهن المعتاد له الذي لا ينقل منه عادة نعم ان أتى ببعض الرهن محرقا مع علم احتراق محله فانه لا ضمان عليه حيثئذ وان لم يعلم احتراق محل الرهن فالضمان ثابت على المرتين ولو أتى ببعض الرهن محرقا فلا يبريه من الضمان الا مجموع أمرين ولم يعرج المؤلف على تقييد ابن الموارب بأن يعلم كون النار من غير سببه وكأنه حمله على الخلاف وقوله محرقا فرض مسألة أي أو مقطوعا أو مكسورا أو مبالوا (ص) وأفتى بعدمه في العلم (ش) يعني أن الباجي أفتى فيما اذا علم احتراق الموضع المعتاد ليوضع الرهن فيه بعدم ضمانه حيث ادعى انه كان به أما ان ثبت انه كان به فهو محل اتفاق بين الباجي وغيره (ص) والافلا ولو اشترط ثبوته (ش) أي والابان كان الرهن على يد أمين أو كان بيد المرتين الا انه مما لا يغاب عليه كالدرور والعبيد أو كان مما يغاب عليه وقامت بيعة على هلاكه بغير سببه أو وجد بعضه محرقا مع علم احتراق محله أو علم احتراق المحل الموضوع فيه الرهن فقط على ما للباجي فانه لا ضمان عليه ولو كان الراهن اشترط على المرتين عند عقد الرهن ثبوت الضمان ولا بد من عين المرتين انه تلف بلا سببه وسواء كان المرتين متهما أو غير متهم (ص) الا أن يكذب عدول في دعواه موت دابة (ش) يعني أن الرهن اذا كان مما لا يغاب عليه وادعى تلفه ولا يجبر ان لا يعلمون ذلك ولا رآوه فانه يضمنه حيثئذ لثبوت كذبه وكذلك اذا كان مع الرقعة في السفر وادعى موت الدابة وكذبه العدول فانه يضمنه ولا مفهوم ملوت ولا الدابة أي في دعواه تلف ما لا يضمنه والمراد بالعدول الاثنان فأكثر وانظر اذا كذبه عدل واحد أو اثنان

انه المرهون وكلامه شامل للحد والمتعد حيث أتى ببعض كل محرقا أو مالو كان متعددا ككتاب مثلا وأتى بثوب واحد مثلا فلا يكتفى عن الباقي فالإضافة للجنس أي الأبقاء بعض كل محرقا (قوله وأفتى بعدمه الخ) ضعيف أي أفتى الباجي هو سليمان ابن خلف في القرن الخامس كان يحضر مجلسه نحو أربعين ألف فقيه وكان اذا قال لم أجد نصا لا يجدونه في المذاهب الاربعة (قوله الا أن يكذب عدول) اعلم أنه لا فرق في التكذيب بين أن يكون صريحا بأن يقولوا باعها ونحوه أو ضمنا كان يقولوا لا نعلم (قوله وانظر اذا كذبه عدل واحد أو اثنان الخ) الظاهر ان الحكم كذلك

(قوله وحلف فيما يغاب عليه) فلولم يحلف فالظاهر انه يسبح فان طال سجنه يدين (قوله مخافة أن يكون أخفاء) قضية هذا التعليق اذا شهدت البينة بتلفه ولم تشهد مع ذلك انه تلف بغير سببه لا يحلف والحاصل أنه لا يحلف من شهدت له البينة بتلف الرهن سواء كان يضمه وذلك فيما اذا شهدت انه تلف بسببه أو مجالا أو لا يضمه وذلك فيما اذا شهدت بتلفه بغير سببه ومثل ذلك ما اذا أتى ببعضه محرقا ولم يعلم احتراق محله فانه يضمه ولا يحلف اذا لم يتم على انه غيبه وأما فيما عدا ذلك فيحلف فيما يضمه وكذا فيما لا يضمه (قوله انه تلف بلا دلالة) أي في دعوى التلف أي تلف بدون اخفائه أي لم أخفه وقوله لم أخفه تأكيده لقوله تلف لقصد التشديد عليه وقوله ولا يعلم موضعه أي في دعوى الضياع والواو بمعنى أو أي يحلف في دعوى الضياع انه ضاع ولا يعلم موضعه (قوله العمل الذي لا اختلاف فيه) أي عمل أهل المدينة الذي لا اختلاف فيه أي في المذهب (قوله وكان (٢٥٧) المناسب أن يقول وحلف مطلقا) أي سواء كان

مما يغاب عليه أم لا منهم ما أم لا (قوله واستمر الخ) أي بذلك لدفع توهم أن الرهن بعد قبض الدين أو هبته صار كالوديعة وسبب الدفع أنهم في الاصل قبضت لمحض الامانة ونفعها خاص بربها والرهن قبض توثقا لآمانته والانتفاع به لهما معا للدين باخذ الدين والمرتهن بالتوثق في دينه (قوله لانه يصدق على هبته لغير المدين) أي وأما اذا وهب الدين لغير المدين صار أميناً على الرهن فليس مرتهنا بل المرتهن الموهوب له فلا يضم هذا هو الظاهر (قوله قال أشهب الخ) ظاهره أن كلام أشهب تقييد وتزديد الخطاب في أن يقيد به المصنف أم لا وبوافق ما لأشهب ما في نكاحها فتمن باع سلعة لرجل فأخذتها ثم وهبه للستري ثم استخفت تلك السلعة أنه لا رجوع له على البائع لحجته أن يقول لم أهيك الاثنى سلعة مملوكة لي والآن قد ارتفع ملكي عنها فيرفع عنها (تنبيه) اذا وهب الراهن الرهن لاجنبي تنزل منزلة الراهن فيضمه له المرتهن ضمان

صن وحلف فيما يغاب عليه انه تلف بلا دلالة ولا يعلم موضعه (ش) يعني انه حيث قلنا بضمان المرتهن فيما يغاب عليه فانه لا بد من يمينه وانما كان يحلف مع تضمينه مخافة أن يكون أخفاء رغبة فيه فيحلف بالله الذي لا اله الا هو أنه تلف بلا دلالة ولا يعلم موضعه فاذا حلف ضمن قيمته ان كان مقوما ومثله ان كان مثليا والدليل على التفرقة بين ما يغاب عليه فيضمن وغيره لا ضمان العمل الذي لا اختلاف فيه ولان الرهن لم يؤخذ لمنفعة ربه فقط كالوديعة فيكون ضمانه منه ولا المنفعة الاخذ فقط حتى يكون ضمانه منه كالقرض بل أخذ شهما من هذا وشهما من هذا فوسط فيه وأيضا فان التهمة منتفية عن المرتهن فيما لا يغاب عليه وثابتة فيما يغاب عليه وظاهر قوله وحلف الخ منهم ما أو غيرهم لان هذه اليمين عين استظهار وكان المناسب أن يقول وحلف مطلقا ويسقط قوله فيما يغاب عليه (ص) واستمر ضمانه ان قبض الدين أو وهب (ش) يعني أن الرهن اذا كان مما يضمن بأن كان مما يغاب عليه فان ضمانه من المرتهن ولو قبض دينه من الراهن أو وهبه للراهن لان الاصل ببقاء ما كان على ما كان الى أن يسلمه لربه ونبيه بهذا الا يتوهم أن الرهن بعد قبض الدين أو هبته يصير كالوديعة لانها في الاصل قبضت على الامانة والنفع خاص بربها والرهن لم يقبض على الامانة والمنفعة فيه لهما معا ولو قال المؤلف وان برئ من الدين ليشمل ما ذكر وما اذا أخذت المرأة رهنا بصدافها وتبين فسادها وفسخ قبل الدخول أو كان في نكاح التفويض الصحيح وطلق قبل الوطء لكان أحسن قوله أو وهب أي هبة يبرأ بها المدين بان وهب له وهذا هو المراد والافق كلامه اجمال لانه يصدق على هبته لغير المدين قال أشهب اذا ضمن المرتهن فانه يرجع على الراهن بما وضع من الدين لان المرتهن لم يضع له دينه ليتبع بقيمة الثوب ويتقاصان فان كانت قيمة الثوب أكثر غرم ذلك وان كان الدين أكثر لم يرجع على الراهن بشئ يريد بعد أن يحلف (ص) الا أن يحضره المرتهن لربه أو يدعو له لاخذة فيقول اتركه عندك (ش) يعني أن المرتهن اذا حضر الرهن للراهن بعد قضاء الدين أو هبته أو دعا له لا يأخذه من عنده فقال له الراهن اتركه عندك فضاع بعد ذلك فانه لا ضمان عليه لانه حينئذ صار امانة عنده فقوله فيقول اتركه عندك راجع للثانية ولا يحتاج الى رجوعه الاولى لانه حيث أحضره كفى (ص) وان جنى الرهن واعترف راهنه لم يصدق ان أعدم (ش) يعني أن

(٣٣ - خرشي خامس) الرهان (قوله ويتقاصان الخ) فهي هبة معلقة بحسب المعنى على شرط فكانت له قال وهبته لك على أن لا غرم على فيه وفيه بعد (قوله يريد بعد أن يحلف) يحتمل بعد أن يحلف أنه انما وهب على فرض أنه لو ادعى الضياع يسامحه ويحتمل أن المراد بعد أن يحلف أنه تلف بلا دلالة الى آخر ما تقدم وقد بعد الاول أن هذا المرجح فيه للسياط (قوله الا أن يحضره المرتهن لربه) عند الوفاء أو بعد الوفاء ومثله ما اذا شهدت بينة ببقائه عند المرتهن الى حين أخذه دينه وقوله أو يدعو له لاخذة من غير أن يحضره أولم يدعه لاخذة فلا فرق حيث قال اتركه عندك والظاهر أنه لا يشترط خصوص لفظ اتركه عندك بل كل ما أدى مؤداه كذلك من أبقه أو حله أو دعه أو أمسكه أو نحو ذلك (قوله وان جنى الرهن) بعد حيازة المرتهن اياه أي ادعى شخص على الراهن جناية الرهن على مال أو بدن وليس المراد ثبتت الجناية (قوله ان أعدم) أي ان كان معدما فان كان عديما ولو بالبعض أي فان أعدم حال اعترافه واستمر

أو طرأ له ذلك قبل الاجل (قوله ثم ان خالص من الدين) فان بيع في الدين تبع المجنى عليه الراهن بالاقل من الثمن وأرث الجناية (قوله اذا خالص من الرهنية) بل نقول ولو لم يخلص من الرهنية لما تقدم من أنه اذا بيع في الدين تبع المجنى عليه الراهن بالاقل من الثمن وأرث الجناية (قوله قبل الرهن) متعلق (٣٥٨) بقوله جناية وأما الدعوى فهي بعد الرهن (قوله أي بقاء مستمر غير محدود)

ينافي قوله أولاً بقاء الرهن إلى الاجل ويمكن الجواب بان المراد بقوله بقاء الرهن إلى الاجل أي كاهو الشأن في البقاء للاجل وقوله هنا بقاء غير محدود بمعنى أنه على تقدير اذا فداءه لا يلزم بيعه عند الاجل فلو تركه بعد الاجل لا مانع وأما على تقدير الاسلام فانه يؤمر بدفع الدين عند الاجل لاجل أن يأخذه المجنى عليه (قوله قبل الرهن) متعلق بمجنى أي أقر بعد الرهن أنه جنى قبله (قوله كمن أعتق) أي فالتعق لازم ويجعل قيمته للقر له أي أن من أعتق عبداً وأقر أنه لغيره فالتعق لازم لانه يتهم على ارفاق العبد ويغرم قيمته حالاً للمقر له ان قام عليه (قوله وهذا ما لم يكن أرش الجناية أقل) أي من الثمن والقيمة (قوله وأسلمه) أي أراد اسلامه (قوله فلا مجنى عليه بماله) أي رهن معه أم لا (قوله لان رضاه الخ) تعليل لقوله فيتعلق على السيد غرم مثله (قوله كان ذلك له) أي للمرتن ولا يخفى أن الموضوع أن الراهن أراد الفداء حينئذ يكون قوله فان دعا المرتن بمعنى وافقه وظهر من ذلك أنه ليس للمرتن الاستقلال وأنه لا فائدة في ذلك الاسلوب (قوله كان ذلك للراهن) أي كان للراهن أن يفديه وفي العبارة حذف والتقدير وان أسلم المرتن العبد أي وأراد الراهن فداءه فذلك الفداء للراهن وعبارة

الرهن اذا حازه المرتن ثم انه جنى جناية أو استملك مالا واعترف رهنه فقط بذلك فان كان عبداً ولو قبل الاجل لم يقبل قوله لانه يتهم على خلاصه من يده مرتنه ودفعه للمجنى عليه نعم ان خالص من الدين تعلقت الجناية برقبته وخير سيده بين اسلامه وفدائه فقوله لم يصدق أي على المرتن وأما اقراره فهو مؤاخذة بالنسبة للمجنى عليه اذا خالص من الرهنية وكلام المؤلف في الرهن الذي تتعلق الجناية به أمالو كان حيواناً لا يعقل فانه لا يتعلق به أصلاً بل اماهدر واما تتعلق بالغير كالسائق والقائد والراكب وظاهر كلام المؤلف سواء ادعى جانيته قبل الرهن أو بعده وهو صحيح لان الفرض أن الراهن معدم وانما يفتقران فيما اذا كان الراهن مملوفاً كما يفيد كلام الشارح وسيأتي (ص) والابقي ان فداءه والا أسلم بعد الاجل ودفع الدين (ش) أي وان لم يكن الراهن معدياً بل كان مملوفاً فان الراهن يخبر بين فداءه واسلامه فان فداءه بقي رهناً إلى الاجل وان أسلمه بقي الرهن إلى الاجل ووفاء الدين وأسلم للمجنى عليه فقوله والابقي أي بقاء مستمر غير محدود وقوله والا أسلم أي بقي بقاء محدوداً الى حلول الاجل وكلام المؤلف فيما اذا اعترف الراهن بأنه جنى بعد الرهن قال ابن يونس فلو أقر أنه جنى قبل الرهن ثم رهنه فان رضى بفدائه بقي رهناً وان أبى وقال لم أرض بحمل الجناية وحلف أنه لم يرض بحملها أجبر على اسلامه وتجهيل الدين كمن أعتق وأقر أنه لغيره والدين مما يجبل وان كان عرضاً من بيع ولم يرض من هوله بتجهيله لم يجز اقراره على المرتن كمالو كان معسراً والدين بماله تجهيله ويكون المجنى عليه مخيراً ان شاء غرمه قيمته يوم رهنه لتعديده وان شاء صبر عليه حتى يحل الاجل ويبيع ويتبعه بثمنه انتهى وهذا ما لم يكن أرش الجناية أقل فيغرمه (ص) وان ثبتت أو اعترف أو أسلمه فان أسلمه مرتنه أيضاً فلم يجنى عليه بماله (ش) هذا مفهوم قوله واعترف رهنه والمعنى وان ثبتت الجناية من العبد الجاني بالبينة الشرعية أو اعترف الراهن والمرتن بذلك فقد تعلق به حينئذ ثلاثة حقوق حق السيد وحق المرتن وحق المجنى عليه فيخير الراهن أولاً لانه المالك في فداءه واسلامه للمجنى عليه فان فداءه بقي رهناً على حاله وان أسلمه فان المرتن يخير بتقديم حقه على المجنى عليه في فداءه واسلامه فان أسلمه أيضاً للمجنى عليه فان العبد مع ماله يكون للمجنى عليه قل أو كثر ويبيع دين المرتن بل لا رهن ابن يونس وليس له أن يؤدي الجناية من مال العبد ويبيع رهناً إلا أن يشاء سيده زاد عبد الحق في نكته وسواء كان مال العبد مشترطاً دخاله في الرهن أم لا لان المال اذا قبضه أهل الجناية فقد يستحق فيمتثل على السيد غرم مثله لان رضاه بدفعه اليهم كدفعه من ماله فاما اذا أراد ذلك الراهن وأبى المرتن فان لم يكن ماله مشترطاً دخاله في الرهن فلا كلام للمرتن وان كان مشترطاً دخاله في الرهن فان دعا المرتن الى أن يفديه كان ذلك له وان أسلم المرتن العبد كان ذلك للراهن قاله تت ونحوه للشارح (تنبية) كلام المؤلف فيما اذا جنى بعد رهنه أمالو جنى قبله فينبغي أن يأتي في هذه برهن ثقة لانه غير المرتن وهذا فيما اذا ثبتت وأمالو اعترف فينبغي أن يبقى دينه بل لا رهن وتقدم حكم ما اذا اعترف الراهن فقط أنه جنى قبل الرهن (ص) وان فداءه بغير ذته فقد أؤده في

الغرياني وان اشترط أي المرتن ذلك فان أراد أن يفديه فله ذلك وان أراد اسلامه كان للراهن ذلك انتهى أي وان أراد المرتن أن يفدي العبد بماله الذي يديه فله ذلك وأما ان أراد اسلامه فليبيده أن يفديه بما يبيده من المال وكلام الغرياني ظاهر في أن المرتن يقع منه الفداء بماله العبد نفسه انتهى (قوله لانه غير المرتن) وهذا

ظاهر ان علم الراهن بذلك ولم يعلم المرتهن وأما لو لم يعلم الراهن فلا يلزمه أو علم المرتهن فلا يلزمه أيضا (قوله ان لم يرهن بماله) فان رهن به ففداؤه فيه ما أو أمانة الراهن فلا يتعلق به مطلقا (قوله على المشهور) أي ففداؤه في رقبته فقط على المشهور وينبغي على المشهور ومقابلته أنه لو كان مرهونا بخمسين أي على خمسين أو في مقابلة خمسين هي الدين وفداء المرتهن بخمسة وعشرين وبيع مع ماله بمائة وكانت رقبته تساوي خمسين اختص المرتهن على المشهور بخمسين قيمة الرقبة خمسة وعشرين نظير ما فداء وخمسة وعشرين من دينه وحاصل الغرماء في الخمسين التي يبيع بها ماله بخمسة وعشرين الباقية له اذ لم يبق له بعد الفداء رهن يختص به أي اذا فرض أنه رهن بغير ماله وعلى مقابله يختص بخمسة وسبعين والباقي للغرماء انتهى (قوله الا عند فراغ الاجل) فيه اشارة الى حذف في العبارة أقول لأحاجة ذلك لان الاجل كما يطلق على المدة يتسامها يطلق على النهاية فان فضل من ثمنه فضله عن الدين والفداء فالراهن اذ تسلمه ليس قاطعا لحقه فيها (قوله وبأذنه فليس رهنا به) ضعيف والمعتمد أنه يكون رهنا به فلو قال بكاذبه لمشي عليه (قوله وأما ان تعدد الراهن) أي كرجلين رهنا دارا لهما في دين فقط أي أحدهما حصته من الدين فله (٣٥٩) أخذ حصته من الدار فان تعدد المرتهن واتحد الراهن

والرهن وقضى الراهن أحدهما فقال ابن القاسم حكما كالاول واستشكل بجولان يد الراهن مع المرتهن الذي لم يعط دينه وذلك مبطل للرهن وأجيب بأنه انما تكلم على خروج حصصة المرتهن الذي استوفى حقه من الرهن وأما كون بقائه تحت يد الراهن لا يبطل فلم يذكره والمستفاد مما تقدم أنه مبطل وحديثه فلا يمكن الراهن من ذلك بل يبيع الحصصة أو يجعلها تحت يد أمين أو المرتهن الآخر (قوله كاستحقاق بعضه) أي المعين ولا يفرق بين أن يكون بعد قبض الرهن أو قبل قبضه وأما اذا استحق كله فان كان قبل قبض الرهن فخير المرتهن في الفسخ والابقاء بل الرهن واذا كان بعد القبض فلا يبقى دينه بل الرهن الآن بغيره والاخير واذا استحق غير المعين

رقبته فقط ان لم يرهن بماله ولم يبيع الا في الاجل (ش) يعني أن العبد الراهن اذا جنى جناية ففداه المرتهن بغير اذن سيده فان الفداء يكون في رقبة العبد فقط بمبدأه على الدين على المشهور ولا يكون الفداء حينئذ في مال العبد لانه انما افتكه ليرده الى ما كان عليه أولا ولولا ذلك لما كان له طريقا الى العبد بوجهه وحينئذ فيرجع الى ما كان عليه وهو انما كان مرهونا بدون ماله ولهذا اذا كان مال العبد مشترطا في الرهن أن الفداء يكون في ماله أيضا ولم يبيع العبد المفدى جيرا على الراهن الا عند فراغ الاجل سواء كان الفداء في الرقبة أو فيها مع المال لانه انما يرجع على ما كان عليه وهو انما كان يباع عند الاجل فقوله وان فداء الخ قسم قوله فان أسلمه مرتنه أيضا وقوله ففداؤه من اضافة المصدر لفاعله أو فاعوله أي ففداء المرتهن الرهن أو فداء الرهن المرتهن (ص) وبأذنه فليس رهنا به (ش) أي وان فدى المرتهن العبد الجاني باذن سيده فان الفداء لا يكون في رقبة العبد ولا في ماله بل هو سلف في ذمة السيد ولو زاد على قيمة العبد ولا يكون العبد رهنا في الفداء (ص) واذا قضى بعض الدين أو سقط بجميع الرهن فيما بقي (ش) يعني أن الراهن المتحد اذا قضى بعض الدين للمرتحن المتحد أو سقط عن الراهن بعض الدين بهيمة وما أشبه ذلك فان جميع الرهن يكون رهنا فيما بقي من الدين وسواء كان الرهن متحدا كدار أو متعددا ككتاب وليس للراهن أخذ شيء منه لانه قد تحول عليه الاسواق وأما ان تعدد الراهن والمرتحن أو أحدهما فانه يقضى لمن وفي حصته من الدين بأخذ حصته من الرهن (ص) كاستحقاق بعضه (ش) تشبيهه في الحكم وهو البقاء وهذه عكس ما قبلها اذ ما قبلها جميع الرهن في بعض الدين وهذه بعض الرهن في جميع الدين (ص) والقول المدعى نفي الرهنية (ش) يعني أن الراهن والمرتحن اذا تنازعا فقال الراهن هذا الثوب عندك وديعة أو عارية وقال المرتحن بل هو عندي رهن أو بالعكس فان القول قول من ادعى

بعد القبض فعليه خلفه على الاربع وقبل القبض لا يتصور التلف كاستحقاق وانظر اذا وقع ذلك في القرض هل يجري فيه ذلك التفصيل أولا لانه معروف والبيع مبني على المشاحة وانظر اذا غرم في مسألة المصنف في استحقاق بعضه بعد القبض معين هل يخير كاستحقاق كله اذا غرم أولا لأن معه رهنا في الجلة أو يخير في مقابلة ما استحق وأما غير المعين فيأتيه ببدل البعض المستحق (قوله وهذه بعض الرهن) فاذا كان الرهن ينقسم قسمين فبقي حصصة الراهن رهنا وبيع ما لا ينقسم كغيره من المشتر كالتى لا تنقسم اذا طلب أحد الشر كالمبيع جبره الآخر وظاهر تشبيه المصنف أن البعض يبقى ولو يبيع بما يوافق الدين جنسا وصفة وهو كذلك عند ابن القاسم خلافا لاشتب في تعجيله للمرتحن اذ لا فائدة في وقفه وقد يصنع فلا ينتفع به الراهن ولا المرتحن (قوله فقال الراهن هذا الثوب عندك) هذا ظاهر وأما العكس فيأتي فيما اذا كان الرهن مما يغاب عليه ولم تقم على هلاكه فينبغي في دعوى ربه أنه رهن ليضمه اياه ويدعى المرتحن أنه وديعة الخمي الآن تكون العادة في مثل ذلك أنه رهن كما هو الشأن في مثل البيع يبيع البقل أو الخبز فيدفع اليه الخاتم ويخبره أنه رهن ولا يقبل قول ربه أي صاحبه أنه وديعة (قوله فقال الراهن هذا الثوب) تسميته راها بجسب دعوى الشخص الآخر الذي يدعى الرهنية فصوره المسئلة ادعى شخص يده سلعة أنهم رهن عنده في عن شيء باعها اليكها أو في دراهم اقترضها فادعى مالها أنها لم يشتر

ولم يقتض وأنها ودیعة أو غاربه لارهن كان (٣٦٠) القول بین المدعی فی الرهنیة عن أصل الشئ أو عن واحد من متعدداً وعن جزء

من متحد فان انفقاعاً على وقوع العقد وقال البائع على رهن والاخر على غيره حلقاً وفسخ البيع مع قيام السلعة فان فاتت فالشئ ترى ان أشبه وحلف كما تقدم في اختلاف المتبايعين فلا يعارض ما هنا لتغاير الموضوع لانه هنا اختلاف في العقد فان انفقاعاً على وقوع العقد على رهن ويبدأ المرتهن سلعة ادعى أنها رهن ورهباً أنها ودیعة والرهن أخرى لم يدفعها له فالقول للمدعی الرهنیة فلا تدخل هذه في كلامه كما لا يدخل فيه مدعی الشراء كن دفع سلعة لآخر وأخذ الدافع من الاخر قدرا من الدراهم ثم قال أحدهما وقع البيع بذلك وأنكر الآخر وقال بل السلعة رهن في الدراهم وهي فرض فان القول للمدعی الرهنیة هذا التفصيل الذي أشاره في ذلك (قوله لا العكس) عطف على المبتدأ أي لا الدين فليس كالشاهد (قوله الى قيمته) أي فتمت بي شهادته الى مبلغ قيمته لان المرتهن أخذه وثيقة بحق ولا يوثق الا بعد ادينه فأكثر (قوله وسواء كان قائماً أو فائتاً) أما اذا كان قائماً فالظاهر وأما في حال القيام كالوأي المرتهن برهن يساوي عشر الدين وقال هذا هو الذي ارتهنت منك بذلك الدين وقال الراهن بل كان رهنی مساوياً القدر الدين وينبغي أن يقيّد كلام المصنف بما اذا لم يجز عرف بشئ وأما اذا جرى بشئ فيعمل به (قوله أي قيمته) الظاهر لا حاجة لذلك لان الفرض أنه مثلي لا مقوم (قوله وحلف مرتنه وأخذه) فان نكل حلف الراهن وعمل بقوله فان نكل

أن الثوب ودیعة يمين لان مدعی الرهنیة أثبت للثوب وصفاً رائداً وهو الرهنیة فعليه البينة والتا في ذلك متمسك بالأصل وسواء اتحد الرهن أو تعدد ولهذه المسئلة بسط انظره في الشرح الكبير (ص) وهو كالشاهد في قدر الدين لا العكس الى قيمته (ش) يعني أن الرهن اذا فات في ضمان المرتهن أو كان قائماً لم يفت فهو كالشاهد للراهن والمرتهن اذا اختلفا في قدر الدين فن شهد له منهم ما حلف مع شاهده ويكون كالشاهد الى قيمته فان قال الراهن الدين خمسة والمرتهن عشرة فان كان قيمة الرهن مثل دعوى المرتهن فأكثر صدق المرتهن مع يمينه وان كانت قيمته مثل دعوى الراهن فهو مصدق مع يمينه والقيمة يوم الحكم ان كان قائماً وان تلف ففيه الاقوال الاتية وأما اذا اختلفا في قدر الرهن فلا يكون الدين شاهداً على قدر الرهن على المشهور وسواء كان قائماً أو فائتاً لان المرتهن غارم والغارم مصدق وانما لم يقل وهو شاهد لانه ليس شاهداً حقيقة اذ لا نطق له وكلام المؤلف ظاهر فيما اذا كان الرهن مقوماً وأما ان كان مثلياً والدين من النقود فانه يتطرق الى ثمنه أي قيمته أي ما يساوي اذ انه لا يتصور كونها قدر الدين أو أقل أو أكثر أي فيتنظر الى ما يساوي يوم الحكم ان بقي ويجرى الخلاف في وقت النظر الى ما يساوي ان تلف ثم بالغ على أن الرهن يكون كالشاهد على قدر الدين بقوله (ص) ولو يبدأ أمين على الاصح (ش) لانه حائز للمرتهن أيضاً ووجه القول الاخر أن الشاهد يكون من قبل رب الحق واذا كان يبدأ أمين لم يتمحض كونه للمرتهن فلم يعتبر وحمل كون ما يبدأ الأمين من الرهن شاهداً اذا كان قائماً وأما ان فات فلا يكون شاهداً لانه فات حينئذ في ضمان الراهن وحيث فات في ضمانه فلا يكون شاهداً كما أشار اليه بقوله (ص) ما لم يفت في ضمان الراهن (ش) ما صدر به وهي معمولة لما فهم من قوله كالشاهد أي وهو يشهد في قدر الدين مدة عدم فواته في ضمان رايه بأن كان قائماً أو فات في ضمان المرتهن بأن كان ممّا يغاب عليه وهو بيده ولم تقم على هلاكه يئنة ومفهومة لو فات في ضمان الراهن بأن قامت على هلاكه يئنة أو كان ممّا لا يغاب عليه أو كان يبدأ أمين لا يكون كالشاهد في قدر الدين وانما كان شاهداً اذا فات في ضمان المرتهن ولم يكن شاهداً اذا فات في ضمان الراهن لانه اذا فات في ضمان المرتهن فانه يضمن قيمته وهي تقوم مقامه واذا فات في ضمان الراهن لم يضمن قيمته فلم يوجد ما يقوم مقامه فهو كدين عليه بلارهن فالقول قوله فيه * ولما كانت أحوال الرهن ثلاثة وهي شهادته للمرتهن أو للراهن أو لا يشهد لواحد منهما لان الراهن اذا قال الدين عشرة وقال المرتهن عشرون فقيمه اما عشرة أو عشرون أو خمسة عشر فأشار الى الاول بقوله (ص) وحلف مرتنه وأخذه ان لم يفتكه (ش) أي اذا شهد للمرتهن كما اذا كانت قيمته في المثال عشرون لم يحلف الراهن ويحلف المرتهن وحده وبأخذه في دينه لثبوته له حينئذ بشاهد يمين على المشهور لان المدعی اذا قام له شاهد وحلف معه لم يحلف المدعی عليه معه ومقابله لا بد من عين الراهن اذا طلب المرتهن ليسقط عن نفسه كافة بيع الرهن في الدين ولان المرتهن يخشى من استحقاق الرهن أو ظهور عيب به بعد بيعه عياناً وهو الصحيح وقوله وأخذه أي أخذ المرتهن الرهن اذا لا يلزم الراهن أن يدفع غير الرهن لان الرهن شاهد على نفسه فقط وهو المشهور ان لم يفتكه أي يفتك الراهن الرهن بما حلف عليه المرتهن فان نكل المرتهن حلف الراهن وغرم ما أقر به فقط وأشار الى الحالة الثانية بقوله (ص) فان زاد حلف الراهن (ش) أي اذا زادت دعوى المرتهن على قيمة الرهن ووافقت قيمته دعوى الراهن وهو عشرة في المثال أو لافانه يحلف وحده وبأخذه رهنه ويغرم ما أقر به للمرتهن فان نكل حلف المرتهن

أخذه سواء ساوى قيمة ما ادعاه أو زادت وهو كذلك لأن ربه لما لم يفتكه فقد سلمه فيما ادعاه (قوله لا بما حلف عليه) فيه إشارة إلى أن المقابل يقول ليس للراهن أخذه إلا بما حلف عليه المرتين وهو قول ابن القاسم (٣٦١) في العتبية (قوله لا بما حلف عليه

المرتين) فيه إشارة إلى أن المرتين يحلف علي جميع ما ادعى وهو العشرون كذا قال في الموطأ وقال ابن المراز هو مخير بين أن يحلف على دعواه أو على قيمة الرهن وحكي عبد الحق عن بعض شيوخه لا يحلف إلا على خمسة عشر (قوله في الدين الخ) المناسب تأخير تصوير المسئلة كما يفهم من النقل أنهما إذا اختلفا في صفة الرهن فالقول للمرتين ثم إذا اختلفوا في الدين فالقول قول المرتين إلى مبلغ تلك الصفة فيها لابن القاسم إذا ضاع الرهن عند المرتين فاختلفا في قيمته توأصفاه ويكون القول في الصفة قول المرتين مع عينه ثم يدعى لتلك الصفة المقومون ثم ان اختلفا في الدين صدق المرتين إلى مبلغ تلك الصفة (قوله فان تجاهلا الخ) ولو جهل أحدهما وادعى الآخر العلم حلف على ما ادعى فان نكل كان الرهن بما فيه (قوله واعتبرت قيمته يوم الحكم) أي يوم الحكم بقدر الدين وقوله لا يوم الارتهان أي ولا يوم الرفع بخلاف من ادعى

وأخذ ما ادعاه فان نكل عمل بقول الراهن فيعمل بقوله في صورتين إذا حلف وحده أو نكلا وأشار إلى الحالة الثالثة بقوله (ص) وان نقص حلفا وأخذ ان لم يفتكه بقيته (ش) أي إذا نقصت دعوى الراهن عن قيمة الرهن مع زيادة دعوى المرتين عليها بان قال المرتين هو رهن عندي على عشرين مثلاً وقال الراهن بل على عشرة فقط وقيمة الرهن تساوي خمسة عشر درهماً فاقام ما يتماثلان ويبدأ بالمرتين لأن الرهن كالشاهد إلى قيمته وبأخذ المرتين الرهن ان لم يفتكه الراهن بقيته يوم الحكم وهو خمسة عشر في المثال عند مالك وابن نافع وابن المراز لا بما حلف عليه المرتين إذا فرض ان دعوى المرتين تزيد على قيمته (ص) وان اختلفا في قيمة تلف توأصفاه ثم قوم (ش) يعني أن الرهن إذا ضاع أو تلف عند المرتين فاختلفا في قيمته لتشهد على الدين أو ليغرمها المرتين حيث يتوجه عليه الغرم فانهما يتوأصفاه ثم يدعى له المقومون فان اتفقا على الصفة فان أهل الخبرة تقومها ويقضى بقولهم وهو من باب الشهادة فلا بد من التعدد لا من باب الاخبار (ص) فان اختلفا فالقول للمرتين (ش) أي وان اختلفا أي الراهن والمرتين في الدين أو في صفة الرهن فالقول قول المرتين ولو ادعى شيئاً سبباً لا نه غارم وقال أشهب إلا أن يتبين كذبه لقلة ما ذكر جداً (ص) فان تجاهلا فالرهن بما فيه (ش) يعني ان الرهن إذا هلك أو ضاع عند المرتين وجهل الراهن والمرتين صفته وقيمته بأن قال كل لأعلم قيمته إلا أن ولا صفته فانه لا شيء لواحد منهما قبل صاحبه لأن كلا لا يدري هل يفضل له شيء عند صاحبه أم لا وانظر هل لابد من أيمانهم ما كتجامل المتبايعين الثمن قال بعض لم أرفيه نصاً (ص) واعتبرت قيمته يوم الحكم ان بقي (ش) يعني أن الرهن إذا كان موجوداً واختلف الراهن والمرتين في قدر الدين فان قيمته تعتبر يوم الحكم لتكون شاهدة لا يها لايوم الارتهان لأن الشاهد انما تعتبر شهادته يوم الحكم به فكذا ذلك الرهن (ص) وهل يوم التلف أو القبض أو الرهن ان تلف أقوال (ش) يعني أن الرهن إذا تلف واختلفا في قدر الدين فهل تعتبر قيمته يوم التلف لأن قيمة الرهن انما تعتبر يوم الضياع لان عينه كانت أو لا شاهدة أو تعتبر يوم قبضه المرتين لأن القيمة كالشاهد يوضع خطه ويموت فيرجع خطه فيقضى بشهادته يوم وضعها أو تعتبر قيمته يوم الارتهان قال الساجي وهو الأقرب لأن الناس انما يرهنون ما يساوي ديونهم غالباً قال في الشامل واستظهره ابن عبد السلام وهو نص الموطأ ومعناه في المدونة أقوال وقوله ان تلف مدخول هل أي وهل ان تلف فهذا موضوع المسئلة وقوله يوم التلف دليل الجواب وموضوع المسئلة الشرط لدليل الجواب فليس يستغنى عنه كما قيل أي وهل ان تلف تعتبر القيمة يوم التلف أو القبض أو الرهن أقوال ثم ان كلام المؤلف في اعتبار القيمة لتكون شاهدة لا لتضمن دليل قوله ان بقي اذ في هذه الحالة لا يضمن واعتبار القيمة لتضمن يوم القبض إلا أن يرى عنده بعد القبض فتضمن بالتأخير وية ان تكررت الرؤية والاف يوم رى (ص) وان اختلفا في مقبوض فقال الراهن عن دين الرهن وزع بعد حلفهما (ش) يعني أنه إذا كان له عليه عشرون ديناراً مثلاً فرهنه على عشرة من ذلك رهناً ثم قضاه عشرة من العشر ين فقال الراهن هذه العشرة هي عن دين الرهن وقال المرتين بل هي عن العشرة التي بالرهن فالحكم أنهما يتماثلان وتفض العشرة المقبوضة على العشر ين فتصير العشرة الباقية نصفها برهن ونصفها الآخر بالرهن وهذا إذا كانا حاليين أو مؤجلين واتفق أحدهما أو تقارب ومن حلف قضى له على من لم يحلف وأما ان كانا مؤجلين وأجلهما متباعد فالقول قول من ادعى الاجل القريب وكذلك إذا حل أحدهما

عشرين وأقام شاهد على خمسة عشر فانه يحلف على ما شهد به الشاهد قولاً واحداً والفرق أن المرتين يدعى أن الرهن في مقابلة جميع ما يدعيه (قوله فليس يستغنى عنه) أي عن قوله ان تلف أي بقوله يوم التلف (قوله لا لتضمن) يمكن حل كلام المصنف في الثاني على العموم ولكن ان كان ما قاله الشارح منقولاً فليس وراجع (قوله وزع) أي على قدر الدين لا على قدر الجاهات

(قوله فيحمل كلام المؤلف الخ) فيه شيء لانه يقتضى أنه اذا كان التنازع عند القضاء بخلافان وليس كذلك والحاصل انه اذا وقع التنازع بعد القضاء فيكون التوزيع بعد الحلف وأما ان اختلافاً عند القضاء أو قبل القضاء فانه يوزع بدون حلف كما هو منصوص عليه قال في ذلك وجد عندى مانصه ووزع بعد حلفهما أى بعد البيان بأن قال كل واحد دفع على كذا ويخالفه الآخر وأما لو قال كل نوبت كذا فيوزع بلا عيبين ومثله لو اختلفا عند القبض فقال ما أدفع لك الا عن كذا وقال الآخر لا قبل الا عن كذا فيوزع بلا عيبين انتهى المراد منه (قوله فقال القابض هذان دين الاصله) تظهر ثمره ذلك حيث يكون من عليه الدين معسراً أما لو كان ملياً فلا فائدة لان المطالبة عليه دون الامين (قوله ثم ان الثانية) هذا التصور في الثانية ليس بظاهر لانه يخالف لنص المسواق ونصه فيها المالك من له على رجل ألف درهم من قرض وألف درهم من كفالة فقضاء ألفاً ثم ادعى أنهم القرض وقال المقتضى بل هي الكفالة ابن بونس وادعى أنهم ما ينما قال فليقبض بنصفها عن القرض ونصفها عن الكفالة يريد ويخلفان أنهم ما بينا ابن بونس وهذا اذا كان الكفيل والغريم موسرين انظره في الجملة ثم ان عجب بعد أن ذكر كلام المسواق قال مانصه ولتذكر كلام ابن بونس فنقول قال ابن بونس في التداعى في الجملة بعد ذكر ما ذكر المسواق عن المدونة وهذا أى القسم اذا كان الغريم أى المضمون والكفيل موسرين لان الذى له الدين يقول انما أخذتهما من الكفالة لكرهاتى (٢٦٣) طاب الآخر والدافع يقول انما دفعت ما هو لازم لى على أى حال لا ما يلزمنى تارة

ولا يلزمنى أخرى وهو ما اذا كان مضمونه موسراً فلماذا قسمت بينهما فان كانا معديمين أو أحدهما فلا فائدة للقابض في دعواه أنهما من الكفالة لانه في عدمهما ان كانت المقبوضة من القرض كان للقابض اتباع ذمتين بمائة الكفالة فهى خير من اتباع ذمة واحدة وان كان الكفيل وحده معدماً فلا طلب له عليه بمائة الكفالة ويطلب من المدين الموسر فان كان معسراً فهو قادر على أخذ الكفيل بمائة الكفالة لعدم الغريم وأما ان لم يذكر عند القضاء شيئاً فلم يختلف أن ذلك مقسوم بين الحقبين اذا كانا حيناً أو مؤجلين اذ لا مزية لاحدهما على الآخر انتهى (قوله

فالقول قول مدعيه كما قاله اللخمي وبعبارة وظاهر قوله وزع الخ حل الدين أو أحدهما أو لم يحل استوى أحدهما أو اختلف تقارب أو تباعد وهو كذلك على المذهب وتفصيل اللخمي ضعيف وقوله بعد حلفهما ونكولهما كلفهما ما يقتضى الحلف على النا كل ويخلف كل على نقي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه ومحل كلام المؤلف في اختلافهما ما بعد القضاء وأما ان اختلفا عند القضاء فظاهر كلام ابن عرفة أنه يجزى فيه ما جرى في اختلافهما ما بعد القضاء وعليه فيحمل كلام المؤلف على ظاهره الشامل لما اذا اختلفا عند القضاء أو بعده (ص) كالجالة (ش) تشبيهه في التوزيع بعد حلفهما والمعنى أنه اذا كان لرجل دينان أحدهما بحميل والآخر بلا حيل فقضاء أحدهما فادعى رب الدين أنه الذى بلا حيل وقال المدين بل هو الذى بحميل أو يكون له عليه دينان أحدهما أصلي والآخر هو حيل به عن غيره وقضاء أحدهما فقال القابض هذان دين الاصله وبقي دين الجالة وقال الدافع هو دين الجالة فانهما يخلفان ويوزع بينهما فان نكل أحدهما فاقول لمن حلف ثم ان الثانية هي التي وقع فيها تنقيد ابن بونس الآتي وأما تنقيد اللخمي فهو جار في الصورتين انظر الشارح وت * ولما انتهى الكلام على متعلق الرهن وكان منه الجزاء الخاص على الراهن ومنعه التصرف في الرهن الا باذن المرتهن من شرع في الكلام على الجزاء العام وهو احاطة الدين والفلس وهو كما قال ابن رشد عدم المال والتفليس خلع الرجل من ماله لغرمائه والمفلس المحكوم عليه بحكم الفلس وهو مشتق من الفلوس التي هي أحد النقود عياض أى انه صار صاحب فلوس بعد أن كان ذا ذهب

وفضة

وأما تنقيد اللخمي) أى المتقدم بيانه (قوله وكان منه) أى من متعلق الرهن ومن متعلقه

أيضاً مسائل كثيرة منها الضمان وعدمه (قوله ومنعه التصرف) عطف تفسير (قوله الجزاء العام) أى الذى لا يتقيد بشخص دون آخر الا أن الزاهاً له حكم آخر لانه يمنع من مطلق التصرف بخلاف من أحاط الدين بماله فانه انما يمنع من التبصر وقوله والفلس الظاهر أنه مستأنف قصده به تبين ما يتعلق بتلك المادة والفلس عدم المال فتكون الواو في قوله وهو الخ زائدة وكنت قررت سابقاً أن قوله والفلس معطوف على ما قبله عطوف لازم على ملزوم والمراد عدم المال الزائد على ما يأخذه الغرماء (قوله خلع الرجل) من اضافة المصدر للمفعول أى خلع الحاكم الرجل من ماله لغرمائه وفي العبارة قلب والتقدير خلع مال الرجل بنفسه لغرمائه أى حكم الحاكم بخلع مال الرجل لغرمائه لا يخفى أن هذا التعريف بالمعنى الانحصار فيكون يصدد تعريف المعنى الشرعي (قوله المحكوم عليه بحكم الفلس) الظاهر بحكم التفليس أى بحكم هو التفليس (قوله وهو) أى الفلس مشتق أرائه الأخذ لا المصطلح عليه لأن فلوس ليس مصدراً فيكون حاصله أن مفلس مشتق اشتقاقاً اصطلاحياً من التفليس ومعنى الأخذ من الفلوس وقوله التي هي أحد النقود أى التي هي عبارة عن الجدد وجعل الجدد من النقود تسامح لان النقد عبارة عن الذهب والفضة فقط

(قوله ثم استعمل) أي أن المفلس بحسب الأصل المحكوم عليه بحكم الفلاس ثم استعمل في كل من عدم المال والظاهر في عرف الناس أي أنه يقال مفلس بفتح الفاء وتشديد اللام في عرف الناس لمن عدم المال وأنه طارده هذا لا ينافي أن يكون في الأصل معنى لغوي أو حرر (قوله يقال) أي في شأن من عدم المال أي أيضاً أفلس الرجل أي صار عدم المال وقوله فهو مفلس بضم الميم وسكون الفاء على وزن مكرم (قوله في العرف) أي عرف أهل الشرع أعلم أنه إذا كان مدلول الأعم القيام ومدلول الأخص نفس الحكم فأين العموم بل هما متباينان والجواب أن العموم باعتبار الوجود (قوله موجبه) أي الخلع أي مسببه (قوله منع دخول الخ) أي فإذا أفلس الرجل لطائفة ثم دأب غيرهم ثم قاموا ففلسوه فلا دخول للآخرين معهم (قوله ليس له ما يفي به) فإذا ساوى وقاموا فلا يقال أقيامهم تفليس بالمعنى الأعم وسيأتي للشارح ما يخالفه ﴿باب الفلاس﴾ (قوله إلى التفليس الأعم) أنت خير بيان الأعم قيام الغرماء فيقتضي هذا الكلام أن المنع المذكور ليس بمجرد الإحاطة بل لابد من قيام الغرماء وليس كذلك بل المنع المذكور بمجرد الإحاطة ولا يتوقف على قيام الغرماء كما يفيد محشى نت (قوله أي زاد عليه أو ساواه) هكذا ينبغي لأن العسلة وهي أنلاف مال الغريم حاصلة مع التساوي كصولها في الزائد إلا أن المنقول أن المنع انما يكون (٣٦٣) إذا زاد على ماله لأن نقص أو ساوى (قوله أي علمت إحاطته) أي لا من شك في إحاطة الدين بماله والظاهر أن المراد بالشك مطلق التردد فإذا ادعى الملاء لم يمنع إلا بعد كشف السلطان عن ماله فإن وجد وفاء لم يفلس والأفلس اللخمى وهو المشهور (قوله لا يحجر عليه) أي بالمعنى المذكور أقول لا شك أن من أحاطت التبعات بماله يحجر عليه أيضاً ذلك الجبر المذكور لأنه يمنع من التبرعات وغيرها من التصرفات لأنه إذا منع من غير التبرعات فأولى أن يمنع من التبرعات قال أحد بن نصر الداودي في كتاب الأموال من له دين على من اغترفت التبعات ما يده ولم يعلم منتهى ما عليه لم يحجز لأحد أن يقتضى منه شيئاً غناله عليه لوجوب الخصاص في ماله فلا يجوز له أخذ شيء لا يدري هل هو له أم لا وقد وقع الخلاف هل يحكمه حكم من

وفضة ثم استعمل في كل من عدم المال يقال أفلس الرجل بفتح الهمزة واللام فهو مفلس والتفليس في العرف أخص وأعم ابن عرفة الأخص حكم الحيا كم بخلع كل مال المدين لغرمائه لعجزه عن قضاء ما لزمه فيخرج بخلع الخ بخلع كل ماله باستحقاق عينه موجب به منع دخول دين سابق عليه على لاحق بعمالة بعده والأعم قيام ذي دين على مدين ليس له ما يفي به فقوله لغرمائه متعلق بخلع ولعجزه متعلق بحكم وأشار المؤلف بقوله

﴿باب للغريم منع من أحاط الدين بماله من تبرعه﴾

(ش) أشار إلى التفليس الأعم والغريم يطلق على من عليه الدين وعلى من له الدين والمراد هنا الثاني والمعنى أن من أحاط الدين بماله أي زاد عليه أو ساواه فلصاحب الدين أن يمنع من تبرعائه كالعتق والصدقة ونحوهما أو سواء كان صاحب الدين متعدداً أو منفرداً أو سواء كان دينه حالاً أو مؤجلاً واحترز بالتبرع عن البيع ونفقة أبيه ونحوه مما هو واجب عليه ومما جرت العادة به من كسرة لسائل وأضيحة ونفقة عبيد دون سرف في الجميع فإنه جائز وأفهم قوله من أحاط أي علمت إحاطته وأما لو ادعى الملاء فلا يمنع إلا بعد كشف السلطان عنه وأشعر قوله الدين أن من أحاطت التبعات بماله لا يحجر عليه وظاهر قوله للغريم الخ أنه لا يحتاج إلى حاكم وهو صريح المدونة واللخمى وابن عرفة وانما يحتاج لحكمه خاكم في التفليس الأخص (ص) وسفره أن حل بغيته (ش) يعني أن من له دين مؤجل له أن يمنع من عليه الدين من السفر البعيد الذي يحصل دينه فيه في غيبة المدين ولو لم يحط الدين بماله وهذا ما لم يوكل وكذا لا ملبأ ضامناً للحق يقضيه عنه في غيبته وليس له عزله أو يكون للمدين مال حاضر يمكن منه قضاء

يجر عليه القاضي فلا يصح منه قضاء بعض غرمائه دون بعض ولو ببعض ماله ولم يقضه الدخول مع من قضاء كغرماء المفلس أو حكم من أحاط الدين بماله فيصح قضاؤه لبعض غرمائه ببعض ماله دون بعض قال الناصر الثاني وعلى أن حكمه حكم من أحاط الدين بماله يؤخذ منه أن الراجح جواز معاملة مستغرق الذمة لأن الراجح فيمن أحاط الدين بماله جواز معاملته أن لم يحجب وينبغي أن يكون هذا ما لم يكن عين الغصب أو السرقة موجوداً فإن كان موجوداً لم تجز المعاملة به قطعاً وانما يحل الخلاف ما إذا استهلك عين ذلك الحرام وتعلقت قيمته أو مثله بذمته وذلك محيط بما يده من ماله (قوله وسفره أن حل بغيته) ومفهومه عدم منعه أن يحل بغيته ولا يلزمه عين أنه لم يرد الفرار من الحق الذي عليه وأنه ينوى الرجوع على المعتمد ولا يطلب بكفيل ولا بإشهاد قال اللخمى وهذا إذا بقي من الأجل مقدار ما يرى أنه مذهب ويحجب قبل محله ولا يخشى لده ومقامه فإن خشي منه أو عرف بالدد أعطى جيباً إلا وأن كان له عقار وأعطى جيباً لا أو وكلاً بالبيع ويكون الدد اعلى البيع قبل الأجل بمقدار ما يحل الأجل عند البيع ولو ادعى رب الدين عليه أنه يريد سفره وأنكر حلفه أن أتى بشبهة وإن لم تكن قوية فإن نكل أتى بحميل ثقة يغرم المال أي إذا علم وقوفه على اليمين وأما إذا علم أو ظن عدم وقوفه عندها يكلف سجلاً ثقة يغرم المال (قوله وليس له عزله) أي وكيله جواب عما يقال له أن يوكل وبعد ذلك بعزله فأجاب بأنه لا عزله

(قوله فالضمير في سفره الخ) أي في العبارة استخدام لاشبه استخدام لأن شبه الاستخدام أن يذكر الشيء بمعنى ثم يذكره باسمه الظاهر
بمعنى آخر (قوله واعطاء غيره قبل أجله) أي بعض ما يبيده اذهب وسلف فيرجع للتبرع واعطاء كل ما يبيده والظاهر أنه يرد جميعه شب
وكذلك من أراد أن يحجر على ولده أتى به الامام ليحجر عليه ويشتر ذلك في الجامع والاسواق ويشهد على ذلك فن باعه أو ابتاع منه
فهو مردود وكذا من أراد أن يحجر على (٣٦٤) عبده المأذون له في التجارة لا ينبغي له أن يحجر عليه الا عند السلطان أي بوقفه

الحق عند أجله بسهولة فليس لصاحب الحق حينئذ أن يمنع من السفر البعيد فالضمير في
سفره عائد على المديان لا بقيد كونه أحاط الدين بماله وهذا اذا كان موسرا أو مالمعسر فله أن
يذهب كيف يشاء (ص) واعطاء غيره قبل أجله (ش) يعني أن من أحاط الدين بماله اذا اجل
لاحد الغرماء دينه قبل أجله فالباقى الغرماء أن يمنعوه من ذلك أي لبعض أرباب الدين منع
المدين من اعطاء غير الغريم القائم (ص) أو كل ما يبيده (ش) يعني أن المديان اذا أعطى كل
ما يبيده لبعض الغرماء فان للباقي أن يمنعوه من ذلك ويردوا فعله جميعا ولو كان الاجل قد حل
ومثل الكل ما اذا بقي بيده فضله لا يعامله الناس عليها فكل منصوب على أنه مفعول ثان
لاعطاء المحذوف مع مفعوله الاول أي أو اعطاء غيره كل ما يبيده أو يحجروا على جعل اعطاء
مضافا له وحذف المفعول الاول أي أو اعطاء كل ما يبيده والنصب أولى (ص) كإقراره لمتمم
عليه على المختار والاصح (ش) التشبيه في الحكم المذكور وهو المنع والمعنى أن المديان الذي
أحاط الدين بماله اذا أقرب دين لمن يهتم عليه كاخيه وإزوجه فانه يمنع من ذلك ويرد إقراره على
ما اختاره اللخمي من خلاف حكمه ثم قال وأن لا يجوز أحسن والاصح الذي أفق به قاضي
الجماعة حين نزلت بقصة المتيطي وهو المشهور وأما إقراره بدين لمن لا يهتم عليه فانه جائز
وسواء أقرب في صحته أو في مرضه وهو كذلك وظاهره سواء كان الدين الذي عليه ثابتا بالبيعة
أو بإقراره والفرق بين هذا والمفلس أن هذا أخف من ذلك (ص) لا بعضه ورهنه وفي كتابته
قولان (ش) يعني أن من أحاط الدين بماله لا يمنع من اعطاء بعض ماله لبعض غرمائه حيث كان
دينه حال بشرط أن يكون البعض الباقي يصلح للتعامل عليه والافللغريم منعه وكذلك يجوز
لمن أحاط الدين بماله أن يرهن بعض ماله لبعض غرمائه وكلام المؤلف في الصحيح وأما المريض
المدين فلا يعطى بعضا ولا يرهن بعضا أي لا يعطى بعضا لبعض الغرماء في الدين القديم
ولا يرهن بعضا عند بعض الغرماء في الدين القديم وأما في دين يستحدثه فله أن يعطى بعضا
ويهرن بعضا من ذلك الدين المستحدث لانها معاملة حادثة ولا تجر عليه الاولين والالاخرين
حتى يقوموا عليه وأما المريض غير المدين فله أن يرهن في دين يستحدثه واختلاف هل يجوز
لمن أحاط الدين بماله أن يكتب عبده بناء على أنها كالبيع أو لا يجوز بناء على أنها كالعتق
قولان ومحلهم ما اذا كتبه كتابة مثله أم لو كتبه بدون كتابة مثله منعت اتفاقا وتفصيل
اللخمي ضعيف (ص) وله التزوج وفي تزوجه أربعا وفي تطوعه بالحج تردد (ش) يعني أن من
أحاط الدين بماله يجوز له أن يتزوج من يشبهه ويصدقها صدق مثلها وأولى التسري
واختلاف هل له أن يتزوج ما زاد على واحدة الى أربع أو لا يجوز له ذلك ابن عرفة الظاهر منعه
لقائه عادة وكذا طلاقه وتكرار تزوجه لطلاق شهورته اه واختلاف أيضا هل يجوز له أن يبيع
حصة القريضة ويسقط عنه أو لا يجوز له ذلك لان ماله الآن للغرماء حيث أحاط الدين بماله

السلطان للناس وبأمر فيطاف به
حتى يعلم ذلك منه (قوله والنصب
أولى) أي لقول ابن مالك وربما
جروا الذي أبقوا الخ والشرط
موجود فالقوله مع الشرط (قوله
وزوجه) أي التي علم ميدها لها
أو جهل لا التي علم بغضه لها (قوله
والاصح) معطوف على ما اختاره
اللخمي (قوله قاضي الجماعة) أي
قاضي في جميع أبواب الفقه لافي
خصوص باب كالاتكة (قوله
والمفلس) سواء كان قيام الغرماء
أو حكم الحاكم لا يعتبر إقراره بدين
أي اذا كان الدين الذي فلس فيه
ثابتا بالبيعة وأقر لا يعتبر إقراره
بالنسبة لذلك المال الذي فلس به
فلا ينافي انه يتبعه به في المستقبل
(قوله وكلام المؤلف في الصحيح)
هناك حل آخر استظهره عجم
وذكره شب ونصه بعد قوله ولا
يمنع من أحاط الدين بماله من رهنه
عند بعض الغرماء أو أجنبي بشرط
كونه مشروطا في العقد وكونه في
معاملة حادثة لمن لا يهتم عليه وأما
في الدين الذي عليه قبل ذلك فلا
يجوز وكون الراهن صحيحا وأصاب
وجه الرهن وكون المرهون بعض
المال (أقول) لا ينبغي أنه اذا كان في
معاملة حادثة فبأوجه التقييد يكون
الرهن مشروطا في أصل العقد

وتأمل في بقية القيود يظهر لك الحال (قوله حتى يقوموا عليه) أي الآخرون (قوله وتفصيل اللخمي
ضعيف) قال أرى أن يتطرق في قيمته مكاتبان فان كانت مثل قيمته رفيقا مضت وسواء كانت قبل الحجر أو بعده لانه لا ضرر على الغرماء الا أن
يتعذر بيع المكاتب وان كانت قيمته مكاتباً بخس من قيمته غير مكاتب الا أنها لو في الدين لم ترد وان كانت لا توفي الدين ردت اذا كانت
بعد الحجر وان كانت قبل الحجر وكان الخس لتخفيف في الكتابة لما يرجو من الولاة ردت وان كانت الكتابة على أحسن النظر من السيد
ومن ناحية التجارة لكثرة النجوم مضت (قوله وأولى التسري) فيجوز له أن يشتري بآرية للوطء بالطريق الاولى لان ما كل وطء ينشأ

عنه الولد بخلاف التزوج فان الزوجة تملك بمجرد العقد النصف (قوله ووجه التطوع ممنوعة اتفاقا) الاولى أن يقول ووجه الفرض ممنوعة على المصوص لما تقدم أنه أراد بوجه التطوع الفرض (قوله والنص لما لا يبيح الفريضة) هذا هو المعقول عليه (قوله والتردد الخ) بهذا يعرف أن قوله أولا واختلاف الخ المفيد أن المسئلة ذات خلاف لا يظهر مع هذا لأن التردد إذا كان لواحد فعنه التحير (قوله كن على عشرة أيام) أي والبعيدة شهر (قوله أن لم يعلم ملاؤه) بأن علم عدمه أو لم يعلم شيء والملاء بالمد هو المراد هنا وأما بالهمز والقصر فالجماعة من الناس وإن لم يكونوا أشرفا أو بالقصر بدون همز الأرض المتسعة (قوله فإن علم بفلس) وينبغي تقييده بما إذا لم يعلم عدمه حين التفليس والافلس (قوله وبهذا الخ) ما ذكره طريقة ابن رشد وأما طريقة (٣٦٥) الخمى فالغيبة عنده على قسمين بعيدة وقريبة

فالقريبة كالثلاثة الأيام حكمه فيها كالحاضر فيكتب اليه ويكشف عن حاله والبعيدة يفلس فيها إذا لم يعلم ملاؤه أي حين سفره وسواء كانت العشرة الأيام أو الشهر انتهى (قوله وغيبة ماله كغيبته) فن بعدت غيبة ماله وشك في قدره أو وجوده ففلس وإن علم وجوده وفيه وفاء فإن القاسم لا يفلس وهو المشهور وانظر على ما ذكر ابن رشد من أن غيبة رب المال فيها ثلاثة أقسام هل يجري مثل ذلك في المال أم لا كذا في عجم (قوله أو بقی) في العبارة حذف والمعطوف عليه قوله زاد والمعنى زاد أي الحال أو نقص عنه أي أو نقص الحال وبقي من مال المطلوب ما لا يفي بالمؤجل بقي شيء آخر وهو أن قوله ما لا يفي بفهم التفليس عند عدم الوفاء سواء أمكن التحريك أم لا وليس كذلك بل يقيد بما إذا لم يمكن التحريك (قوله كلهم أو بعضهم) راجع لأرباب الديون أي أرباب الديون كلهم أو بعضهم وأما الديون فكلها حالة والحاصل أنه إذا لم يطلبه أحد فلا يجوز تفليس به وهذا بخلاف التقسيط

وأما كراهة الحج التطوع فلا يجوز له إلا بخلاف وبما قررنا علم أن التردد فيما زاد على تزوجه على الواحدة لا في الأربع وأنه في حجة الفرض لا في حجة التطوع فأطلق على حجة الفرض تطوعا ما لعسره بمال الغرماء أو باعتبار القول بالتراخي والتردد ضعيف لأن المنع فيما زاد على الواحدة هو المختار كما جزم به ابن عرفة ووجه التطوع ممنوعة اتفاقا والنص لما لا يبيح الفريضة والتردد هنا لا بن رشد فيه ما ويشبهه هذا المحل ما يأتي في قوله وفي بيع آله الصانع تردد من أنه لو واحد وهو عبد الجيد الصانع (ص) وفلس حضرا أو غاب (ش) هذا شروع منه في التفليس الخاص أي وجاز تفليس حضرا أو غاب رد على عطاء القائل بعدم جوازه لأن فيه هتك حرمة المديان وإذلاله وأما أنه يجب إذا لم تتوصل الغرماء ديونهم إلا بحكم الحاكم فهذا لامر عارض لا ذات التفليس لأنه من أصله جائز فإذا تعذر الوصول إلا بحكم الحاكم وجب على الحاكم الحكم وقوله حضرا أو غاب أي حال كونه حاضرا أو غائبا مثل اضرب زيد اذهب أو جلس أي اضربه على كل حال أي فلس على كل حال وبعضهم يقدر الشرط في مثل هذا أي أن حضرا أو غاب أي على كل حال وقوله حضرا حقيقة أو حكما بأن غاب غيبة قريبة لكن بعد الكشف عن حاله وقوله أو غاب غيبة بعيدة أو متوسطة كمن على عشرة أيام وقوله (ص) أن لم يعلم ملاؤه (ش) فإن علم لم يفلس شرط في المتوسطة وأما في البعيدة فيفلسه وإن علم ملاؤه وبهذا ينطبق كلامه على الغيبات الثلاث ومعنى علم الملاء أن يخرج وهو ملئ فليس يجب ملاؤه وغيبته ماله كغيبته انظر الشرح الكبير (ص) بطلبه وإن أبي غيره دينه حل زاد على ماله أو بقي ما لا يفي بالمؤجل (ش) يعني أن من أحاط الدين بماله بفلس بشروط ثلاثة الأولى أن يطلبه أرباب الديون ديونهم الحالة كلهم أو بعضهم وبأبي البعض وإذا فلس البعض فلا تخير محاصة القائم لأن تفليس واحد تفليس للجميع الشرط الثاني أن يكون الدين المطلوب تفليس به قد حل أصالة أو لانتهاء أجله ألا يجزى دينين مؤجل الشرط الثالث أن يكون الدين الحال زائدا على مال المفلس ألا يجزى بالدين المساوي أو بقي من ماله بعد وفاء الحال ما لا يفي بالدين المؤجل مثلا عليه مائتان مائة حالة ومائة مؤجلة ومعه مائة وخمسون فالباقي بعد وفاء المائة الحالة لا يفي بالدين المؤجل فيفلس ولو أتى بحميل وأخرى إن لم يبق للمؤجل شيء وبقي شرط وهو أن يكون الغريم ملدا أو بعارة وإنما يفلس بطلب بعض الغرماء إذا تبين لده نقله الطنجي عن المدونة فإن قلت الغائب لا يتصور فيه ذلك قلت الغائب حيث

(٣٦٤ - ختلى خامس) فيجوز ولا يتوقف على قيام أحد فإذا رفع من عليه الدين أمره القاضي وأثبت بحجته عن قضاء جميع ما عليه وكتب له وثيقة بأن يؤخذ منه في كل شهر مقدار منه فإن ذلك يكون جائزا صحيحا ولا يتوقف على حضور أرباب الديون بخلاف الفلاس وإنما يعمل بالتقسيم المذكور حيث لم يقصد به المدين التفليس والأفلا يجوز ولا يصح ولا عبرة بالحجة المذكورة لأن الفلاس لا يصح إلا بعد طلب الغرماء (قوله فالباقي الخ) هذه طريقة الخمى وطريقة المازري إذا كانت مؤجلة لم يفلس بها ففي هذه الصورة لا تفليس والحاصل أن المازري يقول إذا حل بعض الدين واستغرق ما بيد المدين وبقي ما لا يفي بالمؤجل فلا يفلس ويؤخذ منه الحال ويبقى المؤجل حتى يحل يخلص من الباقي إن وجد قال المواق فأنظر ما للمازري مع كلام خليل أي انظر لم يبيع الخمى دون المازري (قوله وهو أن يكون الغريم ملدا) وبقي شرط آخر وهو أن لا يدفع لطالب التفليس جملا بمال والالم يفلس

(قوله مفعول لاجله) فان قلت شرطه الاتحاد في الفاعل قلت في العبارة حذف والتقدير لاجل تحصيل دين الخ (قوله وأما الوالتزم شيئا) أي كان يلتزم لزيد دينار معروف (قوله فلا يمنع على أن يوفيه الخ) فاذا طرأ له مال ومال الغرماء باق فلهم منعه حتى يوفى دينهم وقوله لا في ذمته معطوف على محذوف تقديره فنع من (٣٦٦) تصرف مال فيما في يده لا في ذمته ولذا يمنع المفلس من تزوج بزوجته وتسرى

بسرية بخلاف احاطة الدين فانه يمنع من التبرع (قوله القصاص أو العفو) أي فولي المجنى عليه مخير اما أن يقتص أو يعفو وليس له أن يلزم الجاني بالدية فهر اعنه وأشهب يقول بخير اما أن يقتص أو يعفو ويأخذ الدية من الجاني (قوله والاطهر على قاعدة المذهب الجواز) أي ولو على مذهب أشهب أي فلا تطرح على مذهب أشهب (قوله لقولهم الخ) أي يجامع أنه لا يطلب باستحداث المال (قوله وكذلك لا يمنع من العفو) أي فله العفو عما لا مال فيه من قصاص أو حد وسواء عفا على مال أم لا وسواء كان ما أخذ من المال يدفعه للغرماء أو لغيرهم (قوله التي استولدها قبل الدين) المناسب التي استولدها قبل التفليس وأما من أولدها بعد الجرح عليه فانه يرد عتقها لانها تباع دون ولدها وعبارة عب التي أولدها قبل التفليس الاخص ولو بعد الاعم (قوله فائدة) لا يقبل منه أنه أحبل أمته قبل الجرح الآن يفش ذلك قبل بين الجيران أو شهد به النساء قاله ع (قوله وحل به) أي بالفلس الاخص لقيام الغرماء ولو مع تمكينه اياه من البيع والقسم كما يأتي (قوله على المشهور) أي خلافا لسيوري القائل بأنه لا يحل لا بالموت ولا بالفلس (قوله لان الذمة في الحالتين قد خربت) أما في الموت

لم يعلم ملاؤه مظنة الدد والضمير في طلبه يرجع للتفليس أي بسبب طلب الغريم التفليس فهو مصدر مضاف لمفعوله وحذف فاعله وهو الغريم وقوله دينام مفعول لاجله لا مفعول به أي بفلس الشخص بسبب طلب الغريم التفليس لاجل دين صفته كذا وهو أولى من جعل الضمير في طلبه راجعا للغريم على أنه فاعل المصدر ودينام مفعوله كما فعل بعض اذ لا يلزم من طلب الغريم دينه طلبه للتفليس وهم قد جعلوه احترازا عن طلب المدين تفليس نفسه أو الخا كم فلا يجاب لذلك ثم شرع في بيان أحكام الجرح الاربعة بسبب التفليس الاخص وهو بيع ماله كما يأتي في قوله وبيع ماله بحضوره بالخيار ثلاثا وحبس ماله كما يأتي في قوله وحبس اثبوت عسره ان جهل حاله ورجوع الانسان في عين ماله كما يأتي في قوله وللغريم أخذ عين شئته المحار عنه في الفليس لا الموت ومنعه من التصرف المالي وأولى غيره واليه الاشارة بقوله هنا (قوله من تصرف مالي لا في ذمته) (ش) الفاعلية أي فبسبب جرحه يمنع من التصرف المالي من بيع وشراء وكراء ولو بغير محاباة وما في الشارح من أن المنع من البيع حيث كان محاباة فيه نظرا لان المحاباة من التبرع وهو يمنع منه بمجرد الاحاطة واذا وقع منه التصرف أو وقف على نظرها كم رد او امضاء وأما الوالتزم شيئا في ذمته أو اشترى أو اكرى بشئ في ذمته الى أجل معلوم فلا يمنع على أن يوفيه من مال يطرأ له غير ما جرح عليه فيه واليه الاشارة بقوله لا في ذمته (ص) كخاذه وطلاقه وقصاصه وعفوه وعتق أم ولده وتبعها ماله ان قل (ش) تشبيه في قوله لا في ذمته والمعنى أن المفلس لا يمنع من خلع زوجته لانه قد يأخذ بسبب ذلك مالا منها يستعين به على قضاء دينه وظاهره ولو جعل محالته لغيره ولا يقال ان هذا من البيوع وهي ممنوعة لاننا نقول لما كان ما باعه غير متمول كان كالعدم وكذلك لا يمنع المفلس من طلاق زوجته لانه يسقط عنه بسبب ذلك نفقتها ان قيل كيف جعل له الطلاق مع أن الصداق يدفعه فالجواب أن يقال هي محاصص به طلق أم لا وكذلك لا يمنع المفلس أن يقتص ممن وجب له عليه قصاص لان الواجب فيه على مذهب ابن القاسم القصاص أو العفو وفيه نظر على مذهب أشهب القائل بالتخير بين الدية والقود والاطهر على قاعدة المذهب الجواز لقولهم ليس للغرماء جبره على انتزاع مال رقيقه وكذلك لا يمنع من العفو ممن وجب له عليه جراح عدليس فيه شيء مقدر والا فلهم منعه منه وكذلك لا يمنع من العتق لام ولده التي استولدها قبل الدين الذي جرح عليه فيه ويتبعها ماله ولو كثر عند مالك الآن يستثنى على المذهب من أنه لا يلزم بانتزاع مال رقيقه وعند ابن القاسم لا يتبعها ماله الا ان قل والا فلا وعليه مشي المؤلف بقوله ويتبعها ماله ان قل وقد علمت ضعفه انظر ح (ص) وحل به وبالموت ما أجل (ش) الضمير الجرح وبالبايرجع للتفليس والمعنى أن الدين المؤجل على الشخص يحل بفلسه أو بموته على المشهور لان الذمة في الحالتين قد خربت والشرع قد حكم بمحلوله ولانه لو لم يحل للزم اما تمكين الوارث من القسم أو عدمه وكلاهما باطل لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين والضرورة الحاصلة لكل بوقفه وعلى المشهور لو طلب بعض الغرماء بقاءه مؤجلا

فطاهره وأما في الفليس فباعتبار ما بيده أي فان خراب من حيث ما بيده أي من حيث عدم التصرف فيما بيده فقط (قوله والشرع حكم بمحلوله) لاجبة لذلك لان المصنف مخير بالشرع (قوله وكلاهما باطل) اما كون تمكين الوارث من القسم باطلا فلان الارث لا يكون الا بعد وفاء الديون وأما عدم القسم فلا يظهر بطلانه من الآية والجواب أن في العبارة لقوا ونشرا مرتبا فالآية ناظرة لطلان تمكين الوارث في القسم والضرورة الخ ناظر لعدم التمكين فتدبر (قوله لو طلب بعض الغرماء) وأما لو طلب الكل لكان لهم ذلك

(قوله حيث استوفى المنافع الخ) ظاهره أن حلوله عند استيفاء المنافع هو محل الخلاف لأن المصنف يشير بالخلاف المذهبي مع أنه يحل عند استيفاء المنافع باتفاق لا فرق بين الفلاس والموت إلا أن يحاب بأن لو ليست الخلاف بل لدفع ما قد يتوهم وقوله حيث استوفى المنافع أي كلاً أو بعضاً وقوله والالم يحل أي أن لم يستوف المنافع لا كلاً ولا بعضاً وقوله ويلزم الوارث أي أن الوارث يستوفى المنفعة ويلزمه من الأجرة ما يلزم مورثه وعلى هذا فلا تباع المنافع في الدين لأنها لا تعد في تلك الحالة من مال الميت وقوله وأما في الفلاس الخ ظاهره مخالفة الفلاس للموت عند عدم الاستيفاء ففي الموت لا يحل وفي الفلاس يحل ولذلك قال الفيشي فتحصل من هذا أن مسألة الموت فيها التفصيل المذكور ومسألة الفلاس يحل بها سواء استوفى المنفعة أو استوفى البعض أو لم يستوف (٣٦٧) شيئاً أصلاً ثم نقول بحمد الله أما عند استيفاء

المنافع يحل قطعاً لا فرق بين الموت ولا بين الفلاس وأما عند عدم الاستيفاء فنقول أن قيل لا يحل فيهما ما وقيل يحل والاول القائل بعدم الحلول ضعيف وهو ما أشار له الشارح في الموت بقوله والالم يحل ويلزم الوارث بحسب ما يلزم مورثه فعلى المعتمد من أنه يحل عند عدم الاستيفاء ولو في الموت تكون المنافع في الموت من مال الميت وتباع ورب الدين بهما خصوص بدية وليس له أخذ عين شئيه وأما في الفلاس فأما على المعتمد من الحلول عند عدم الاستيفاء فإن لم يستوف شيئاً أصلاً فيخير بين أخذ عين شئيه وتسليمه والمحاصة وهذا ما أشار له الشارح بقوله فصاحب الدار أحق من الغرماء أن لم يستوف شيئاً أي أنه أن يأخذ عين شئيه ولا يحاصص أي وله أن يسلم فتباع المنفعة على أنها من تركه الميت ويحاصص بأجرته وأما أن استوفى في الفلاس بعض المنفعة فهو ما أشار له الشارح بقوله وإن سكن شيئاً الخ فإن قلت فظهر الحال في الموت على القول بالحلول وعدمه وظهر في

منع من ذلك ويستثنى من الموت من قتل مدينه فان دينه المؤجل لا يحل لحمله على استحجال ما أجل وأما الدين الذي له فلا يحل بفلسه ولا بموته ولغرمائه تأخيرها إلى أجله أو بيعه الآن ومحل حلول الدين المؤجل بالموت أو الفلاس ما لم يشترط من عليه أنه لا يحل عليه الدين بذلك والاعمل بشرطه وقد ذكر ذلك ابن الهندي في الموت وأما أن شرط من له أنه يحل بموته على المدين فهل يعمل بشرطه أولاً والظاهر الاول حيث كان الشرط غير واقع في صلب عقد البيع فإن وقع في صلب عقد البيع فظاهر فساد البيع لأنه آله أمره إلى البيع بأجل مجهول (ص) ولودين كراء (ش) يعني أن الكراء لاداة أو دار أو عبيد يحل على من هو عليه بموته حيث استوفى المنافع والالم يحل بموته ويلزم الوارث بحسب ما يلزم مورثه وأما في الفلاس فصاحب الدار أحق من الغرماء أن لم يسكن شيئاً وإن سكن شيئاً وكان أكثر سنة مثلاً باثني عشر ديناراً ودفع ستة وسكن ستة أشهر وفلس سمع عيسى يخير رب الدار في اسلامه ببقية السكنى ويحاصص بالسنة دنائير الباقية أو يأخذ بقية السكنى ورد منها بما قبضه ويحاصص بمارد نقلة ابن زرقون وقوله (ص) أو قدم الغائب ملبياً (ش) معطوف على دين فهو بمبالغة في حلول الدين المؤجل فإذا فلس الغائب كما هو حكم الحاكم بحلول ما عليه من الدين المؤجل ثم قدم ملبياً فإن الحكم لا ينقض ولا يرد لأجله لأن الحاكم حكم وهو محجوز لما ظهر (ص) وان نكل المفلس حلف كل كهو وأخذ حصته ولو نكل غيره على الأصح (ش) يعني أن المفلس إذا كان له حق على شخص فجعله فيه وشهد له به شاهد واحد ونكل المفلس أن يحلف مع شاهدين البين المكمل للجنة فإن الغرماء يتنزلون منزلة المفلس ويحلفون مع الشاهد على ذلك الحق كما كان المفلس يحلف أن ما شهد به الشاهد حق لا على قدر حصته من ذلك الدين لحلول كل منهم محل المفلس فإن حلفوا كلهم تقاسموا ذلك الحق وإن نكلوا كلهم فلا شئ لهم منه ومن حلف أخذ حصته فقط أي بعبابه في الحصاص من ذلك الدين لاجمع حصته ومن نكل فلا شئ له وقوله على الأصح عند المؤلف وهو قول ابن القاسم متعلق بقوله وأخذ حصته بمعنى أنه يحلف على الكل ويأخذ البعض ككالدية يحلف عليها كلها ويأخذ بعضها وقال ابن عبد الحكم يأخذ جميع حقه وقوله ولو نكل غيره بمبالغة في قوله وأخذ حصته ويسقط حق النا كل بعد عين المطلوب فإن نكل المطلوب فإنه يغرم لمن نكل من الغرماء حفظه لأن النكول كشاهد ثان وإذا طلب من نكل من الغرماء العود إلى اليمين فهل يمكن من ذلك أم لا فقولان

الفلاس على القول بالحلول ولم يظهر في الفلاس على القول بعدم الحلول قلت أنه في الفلاس على القول بعدم الحلول يحاصص المكري بما له ويوقف فكما استوفى المفلس شيئاً من المنفعة أخذ المكري ما يتو به مما وقف وهذا القول لا ينشأ في المقدمات فإذا علمت ذلك فنقول المصنف فيما يأتي وأخذ المكري دابته وأرضه لا يخالف ما هنا بأن يحمل ما هنا على الاستيفاء أو على عدمه ويخص بالموت أو الفلاس ويريد تسليم المنفعة وما يأتي على عدم الاستيفاء في الفلاس ولم يرد المكري المحاصة فقوله وأخذ المكري أي له أخذ دابته وأرضه وله عدم الأخذ ويريد المحاصة (تنبيه) كما يحل عند الاستيفاء قطعاً مثله إذا اشترط النقد أو جرى العرف به (قوله أن ما شهد به الشاهد حق) معمول يحلفون (قوله فإنه يغرم لمن نكل) يخالف ما في عجم وتبعه عب إلا أن عجم قد حل أو لا بما يوافق شارحنا فإنه قال فإن نكل

غرم بقية ما عليه لان النكول كشاهد ثاب واقسم جميع الغرماء من نكل ومن حلف فيما أخذ حصته بالخلف وحصته بالخصاص مع الناكين ولا يظهر له صحة ووافق ما في شارحنا ما في شب (قوله والمناسب لما يأتي في آخر الشهادات عدم تمكنه) وهو المعتمد لانه الذي يفيد النقل وان كان من الغرماء صغير فهل يحلف أو وليه أو يوقف بلوغه أقوال ثلاثة والقول الثالث هو المذهب (قوله وقبل اقراره الخ) أي وأما لو كان بعض الديون ثابتاً بالبيننة وبعضها بالاقرار فإنه يدخل مع من ثبت دينه باقراره ولا يدخل مع من ثبت دينه بالبيننة كما يفيد كلام ابن عرفة وينبغي أن يقيس قوله بالمجلس وقربه بما إذا لم يحصل منه اعراض في المجلس عما يتعلق بالاقرار فإن حصل منه اعراض عن ذلك ثم أقرفه وعزله الاقرار البعيد عن المجلس (قوله أو بالمعنى الاعم الخ) هذا ينافي ما سبأني من أن قيام الغرماء ليس بحكم الحاكم في قول المصنف ولومكنهم الغريم الخ (٣٦٨) والجواب أن في المسئلة قولين والراجح ما هنا وهو ما عليه ابن عرفة والموافق لكلام أبي محمد صالح ولما ذكره

اللعن كذا أفاده عجم وانظره (قوله وأما ان لم تستغرق الخ) أي بان قومت السلعة أولاً بتقويم اقتضى استغراق دينه لما عنده ثم ارتفعت قيمة السامع ويظهر أيضاً في الغائب ثم يقدم ملياً (قوله فيقبل ولولم تقم بينة بالاصل) فيه نظر فان النص لابن يونس وصريحه أن هذا انما هو في المريض الذي لم يفسل فانه قال لم يختلف في المريض يقول هذا قراض فلان أو وديعة له أنه يقبل اقراره ان كان لمن لا يهتم عليه وان لم يكن على أصل ذلك بينة أي لان الحجر على المريض أضعف من الحجر على المفلس لان المريض أن يشترى ما يحتاجه بخلاف المفلس اه (قوله بلا بينة بأصله) هذا منه جواب عن المصنف وذلك لان قبول قوله يدل على أن ذلك مع عدم البينة فإفادة قوله بلا بينة وحاصل الجواب أن هناك محذوفة لدلالة ما تقدم عليها أي بلا بينة بأصله فقبول قوله يدل على

والمناسب لما يأتي في آخر الشهادات عدم تمكنه (ص) وقبل اقراره بالمجلس وقربه ان ثبت دينه باقراره لا بينة (ش) يعني أن المفلس بالمعنى الاخص أو بالمعنى الاعم وهو قيام الغرماء اذا أقر في مجلس التفليس أو قر به بدين في ذمته لمن لا يهتم عليه فان اقراره يقبل بشرط أن يكون الدين الذي حجر عليه فيه ثبت باقراره وأما ان ثبت بالبينة الشرعية فان اقراره بالمجلس وقربه لا يفيد شيئاً بالنسبة الى المال الذي في يده وأما بالنسبة لتعلقه بذمته فيفيد واليه أشار بقوله (ص) وهو في ذمته (ش) يحاصص به المقر له فيما تجدد له من المال ومثله اذا أقر بدين لمن لا يهتم عليه بعد مجلس التفليس بعد فقوله وهو في ذمته راجع لمفهوم قوله بالمجلس وقربه ولقبوله لا بينة حيث كانت الديون الثابتة بينة تستغرق ما بيده وأما ان لم تستغرق ما بيده أو تستغرق وعلم تقدم معاملته فان اقراره يفيد في الاولى بلا نزاع وفي الثانية على الراجح (ص) وقبل تعيينه القراض أو الوديعة ان قامت بينة بأصله (ش) يعني أن المفلس بالمعنى الاخص أو بالمعنى الاعم كما مر يقبل تعيينه القراض والوديعة لمن لا يهتم عليه بالمجلس وقربه وقبل لا يقيده ذلك وهو المعتمد ان قامت بينة بأصل ما ذكر بأن تشهد تلك البينة بان عنده قراضاً أو وديعة لفلان أو على اقراره قبل التفليس بان عنده قراضاً أو وديعة وهو يعين القراض والوديعة والمراد بتعيينه أن يقول هذا القراض وهذه الوديعة فان لم تقم بينة بأصله فلا يقبل تعيينه ما ذكر حيث كان صحصاً وأما ان كان مريضاً فيقبل ولولم تقم بينة بالاصل (ص) واختار قبول قول الصانع بلا بينة (ش) يعني أن اللعني اختار من الخلاف قبول قول الصانع اذا فليس في تعيين ما بيده لار بابه بلا بينة بأصله ويكتفي بقوله هذه السبيكة مثلاً أو هذا الغزل مثلاً لفلان مع عين المقر له وهو قول ابن القاسم اللعني وهو أحسن لان الصانع منتصبون لمثل هذا وليس العادة الاشهاد عند الدفع ولا يعلم الا من قولهم وانما فرق المؤلف في اختيار اللعني بين الصانع وغيره وان كان مختاره القبول في الجميع بلا بينة بالاصل لان اختياره في غير الصانع خلاف قول ابن القاسم وظاهره سواء كان فلان ممن يهتم عليه أم لا وهو ظاهر كلام ابن يونس ومقتضى التعليل وظاهره أيضاً سواء كان الاقرار بالمجلس وقربه أم لا وهو ظاهر (ص) ويجوز أيضاً ان تجدد مال (ش) يعني ان المفلس اذا تجدد له مال من فائدة أو بسبب معاملة قوم آخرين فان له التصرف فيه حتى يحجر عليه فيه بالشروط المتقدمة في قوله بطلبه الخ وقوله ان تجدد مال أي تجدد بعد الحجر

وهو

انه ليس هناك بينة تشهد بانه ملكه ولم يتف ذلك المصنف لانه علم كاذر وبعد في هذه البينة يحتمل أن هناك بينة على أصله ويحتمل أن لا يكون قنني أن يكون هناك بينة على ذلك (قوله وهو أحسن) وذلك لان المسئلة ذات أقوال ثلاثة الاول لما لك في العتية عدم قبوله خشية أن يخص صديقه الثاني يقبل وان لم يكن للمقر له بينة والثالث لمحمد يقبل اذا كان على أصل الدفع بينة أو على اقراره قبل الفلاس وان لم تعرف ذلك البينة بعينه هكذا حكى اللعني الاقوال قال وقول ابن القاسم أحسن (قوله في الجميع) أي الايداع والقراض والبضائع والبيع بان يقول هذا الثوب الذي كنت اشتريته ثم أقول في كلامه نظر بل اختياره فيما اذا قامت بينة بأصله ونصه اختلف اذا ثبت البيع والايداع ثم قال بعد الفلاس هذا الثوب الذي كنت اشتريته والوديعة التي قبضت فقبل لا يقبل اقراره وقبل يقبل في الايداع والبضائع والقراض ولا يقبل في البيع وأن يقبل في الجميع أحسن لان الاصل وجود هذه الاشياء عنده حتى يعلم أنه تصرف فيها

(قوله وان لم يحصل قسم) يستفاد منه أنه متى حكم بخلع ماله وأخذت من تحت يده منفك عنه الجبر ولو لم تقسم تلك الأموال (قوله ومفهوم الشرط أن من ثبت عدمه) الأولى أن يقول ومفهوم الشرط أن من جبر عليه ولم يتجدد له مال لا يجبر عليه ثانياً (قوله لا تنتقل الكسب حينئذ) انظر ما وجهه (قوله وانفك الخ) لأن العلة خوف اتلاف المال والعلة إذا زالت زال معلولها فان قيل هذا يغني عما سبق فالجواب أنه يمكن أن يقال أنه منفك مادام لم يحصل شيء وإذا حصل انكسب (٣٦٩) عليه الجبر المتقدم فيلزم أن يكون محجوراً عليه لأن العلة في الجبر المال ولما زالت

العلة زال المعلول وإذا وجدت العلة وجد المعلول (قوله إذا قسم ماله) الظاهر أن القسم ليس بشرط بل متى ما نزع من تحت يده كما يفيد ما تقدم (قوله وحلف أنه لم يكتم شيئاً) سواء كان ذلك الحلف قبل التفليس أو بعده وان كان المطلوب حلفه قبله (قوله لا اجتهد الذي لا يضبطه إلا ما حكم) كان المعتمد بقول لا اجتهد حتى يحتاج لضبط (قوله ثم الانسب) أي وذلك لأن الانفكاك قبل الجبر المتجدد وقوله وما يتجدد معطوف على قوله ما أخذ (قوله إلا أن يفضل الخ) فيه ما تقدم سؤالا وجواباً (قوله وأفهم قوله واقتسموا) الأولى أن يقول وأفهم قوله فباعوا الخ (قوله والتشبيه) يقتضي أن الكاف داخل على المشبه به وليس كذلك بل داخل على المشبه كما هو قاطع الفقهاء (قوله بالخيار) أي للحاكم وإن لم يشترط (قوله وفاعل بيع هو الحاكم) الأولى والفاعل للبيع الحاكم (قوله والمستحب الخ) قال المصنف ولا يبعد وجوبه (قوله ويكون البيع بالخيار) ولا يجوز للحاكم تركه فان باع بغيره فكل من المفلس وغرمائه رده لضررهم بذلك (قوله في كل سلعة الخ)

وهو حكم الحاكم بخلع ماله وان لم يحصل قسم بين غرمائه ومفهوم الشرط أن من ثبت عدمه وأطلق ولم يتجدد له مال لا يقتصر لتجدد عدمه ولو طال زمانه ابن ناجي على المدونة وبه العمل والباقي في سجلاته يتجدد بعد ستة أشهر لا تنقل الكسب حينئذ ولما كان الجبر على المفلس يخالف جبر السفية في عدم احتياج فسكه إلى حاكم أشار إلى ذلك بقوله (ص) وانفك ولو بلا حكم (ش) أي وانفك الجبر على المفلس إذا قسم ماله وبقية من ديونهم بقية وحلف أنه لم يكتم شيئاً أو وافقه الغرماء على ذلك ولو بلا حاكم يحكم بفكه وأشار بلولز بقول ابن القصار وتليده عبد الوهاب لا ينفك جبر عن محجور عليه إلا بحكم الحاكم لا احتياج الفكاك للاجتهاد الذي لا يضبطه إلا الحاكم ثم الإنسب للمؤلف أن يقدم قوله وانفك ولو بلا حكم على قوله وجبر أيضاً أن يتجدد مال (ص) ولو لم يكن لهم الغريم فباعوا واقتسموا ثم دأب غيرهم فلا دخول للأوليين (ش) يعني أن الغريم وهو من عليه الدين إذا مكن الغرماء مما يبيده فباعوه من غير رفع الحاكم واقتسموه بحسب ديونهم أو اقتسموه من غير بيع حيث يسوغ لهم ذلك وبقية لهم بقية ثم دأب غيرهم بعد ذلك ففلس ثانياً فليس للأوليين دخول في أثمان ما أخذه من الآخرين وما يتجدد عن ذلك الآن بفضل عن دين الآخرين فأنهم يتخاصون فيها كالحاكم الحاكم عليه بالمال للغرماء ثم دأب غيرهم فلا دخول للأوليين معهم ولذا قال (ص) كفليس الحاكم (ش) وظاهره كإن الحاجب أن تفليس الحاكم وان لم يحصل قسم منه له هذا الحكم وأفهم قوله واقتسموا أنهم لو قاموا فلم يجدوا شيئاً فتركوه لم يكن تفليساً فإذا دأب الآخرين دخل الأولون والتشبيه في عدم الدخول لامن كل وجه فلا يمنع من التصرف ولا يحل به ما أجل وله الإفراج ولو بعد من المجلس وبيعهم ليس ببيع خيار لأن فعل الغرماء ماذ كبر ليس تفليساً ثم استثنى مما قبله وهو عدم دخول الأولين على الآخرين قوله (ص) إلا كارت وصلة وأرض جنابة (ش) أي الآن يفيد ما لامن غير أموال الآخرين كبراث وهبة وأرض جنابة عليه أو على وليه فإنه يدخل فيسه الأولون والآخرون ويتخاصون كلهم فيه (ص) وسيع ماله بحضرته بالخيار ثلاثاً (ش) هذا هو الحكم الثاني من أحكام الجبر وفاعل بيع هو الحاكم والمعنى أن المفلس يبيع الحاكم ماله إن خالف جنس دينه أو وصفته والأفلا يجب بيعه والمستحب أن يكون البيع بحضرة من عليه الدين لأنه أقطع لحقه ويكون البيع بالخيار فيه للحاكم ثلاثة أيام للاستقصاء وطلب الزيادة في كل سلعة من حيوان وعروض وعقار بخلاف خيار التروى فيختلف باختلاف السلع كما مر ولا يختص ماذ كره المؤلف من أن الخيار ثلاثاً بسلع المفلس بل كل ما باعه الحاكم على غيره من سلع غائب وبقيم ومغرم وذ كر ثلاثاً لأن المعداد محذوف فيجوز تذكير العدد وتأنينه (ص) ولو كتباً أو توبى جمعته ان كثرت قيمتهما (ش) أي ولو كان مال المفلس كتباً فتباع عليه من غير كراهة لأن هذا أمر جبري فلا ينافي ما في باب الإجارة من كراهة بيع

ويستثنى ما يخشى فواته كطري اللحم ورطب الفواكه بل لا يستأنى إلا كساعة كما أفاده بعض الشيوخ وأما سائر العروض كسوط وذو وحبل وبكرة فباع من حينه (قوله بخلاف خيار التروى) وهل له البيع به أقول وهو الظاهر وعليه فالظاهر أن خيار الثلاث بعده أو ليس له البيع به (قوله تنبيهه) فان زاد أحد في تلك المدة رد الحاكم البيع الأول وباع به الثاني ثم إن بيع الحاكم وان كان متحلاً من جهته فهو لازم من جهة المشتري ولذا يلزمه نفقته وإذا ضاع منه ضمنه (قوله ولو كان مال المفلس كتباً) ولو احتاج لها فليست بكافة الصانع لأن شأن العلم أن يحفظ

(قوله وحمل الخلاف في الكتب الشرعية) في عب ونبغي وآله (قوله ولا في دين الغصب) كولو كان الفلاس ترتب عليه ديون من غصب غصبه وآله بذلك دفع المايتوهم من أن دين الغصب يباع فيه ولولم تكثر قيمته وفي خط بعض الشيوخ خلافا لمن قال لا يترتب له شيء كثر قيمته أو قلت (قوله وهو يختلف باختلاف عرف الاليس) أي من لبس ثوب واحد أو ثوبين أو ثوب وقباً وشيء آخر يجعل على الكتفين أو أزار ورداء أو نحو ذلك وعبر بثوبين (٣٧٠) تبعه الامام والامام تظر لعرف زمانه وعرف زمانه ليس فيه الا ثوبان

الكتب لانه امر اختياري وحمل الخلاف في الكتب الشرعية كالفقه والتفسير والحديث وما عداها لا خلاف في جواز بيعه وكذلك يباع على الفلاس ثوباً بجمعه ان كثر قيمته ولو في دين الغصب ويشترى له دونها والقله والكثرة بالنسبة للفلاس ومراعاة بثوب بجمعه ملبوس بجمعه وهو يختلف باختلاف عرف الاليس وبعبارة والتقنية باعتبار الغالب والا فلا فرق بين الثوب والثوبين والاثواب (ص) وفي بيع آلة الصانع تردد (ش) يعني انه اذا فليس أحدهم أن باب الصنائع فهل تباع عليه آله المحتاج اليها كمرزبة الكجاد ومطرقة الحداد وما أشبه ذلك والحال أنهم اقلية القيمة أو لا تباع فيه تردد الشيخ المازري عبد الحميد الصائغ فقال عنه انه كان يتردد في بيع ذلك والتردد جار على اصطلاحه لان معناه التحير فقله وبالتردد لتردد المتأخرين في النقل أي وبالتحير لتحير جنس المتأخرين في صدق بالواحد كما هنا وأما غير المحتاج لها فتباع من غير خلاف وكذلك كثر قيمتها (ص) وأوجز رفيقه (ش) يعني أن رقيق الفلاس الذي لا يباع عليه في الدين كالدبر والمعنى إلى أجل وولد أم الولد من غيره بواجر عليه وأما الرقيق القن فانه يباع عليه وقد دخل في قوله ويبيع ماله والمراد بالرقيق هنا من له فيه خدمة كثيرة وفي كلام المؤلف قرينة على هذا المراد وهو قوله (ص) بخلاف مستولده (ش) أي فانه لا تواجر عليه اذا أولدها قبل الحجر عليه اذ ليس له فيها غير الاستمتاع وقليل الخدمة وروى محمد لهم مؤاجرة مدبرته ويبيع كباية مكاتبه اللخمى وتباع خدمة معتق لأجل وان طالت عشر سنين ويبيع من خدمة المدبر السنة والسنين ولا يباع من جاع عبده أخذه غيره أي لا يباع عبد جعل سيده من جاعه من فليس بعد أن جعل خدمته لغيره مدة وان فليس المخدم يفتح الدال فانه خدمة له كعرض ان كانت سنين معلومة كالعشرة ونحوها وان كانت حياة المخدم أو المخدم يبيع ما قرب كالسنة والسنين وما كثرى أو نقد عنه يبيع له (ص) تنبيه قال في المقدمات وان ادعى في أمته أنها أسقطت منه لم يصدق الا أن تقوم بينة من النساء أو يكون قد فشا ذلك قبل ادعائه وان كان لها ولد قائم فقله مقبول انه منه (ص) ولا يلزم يتكسب (ش) يعني أن الفلاس بعد أخذ ما بيده لا يلزمه أن يتكسب لغرمائه ليوفي ما عليه من الدين ولو كان قادراً على الكسب لان الدين انما يتعلق بذمته لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وسواه عامله الغرماء على التكسب أم لا وتقييد اللخمى ضعيف (ص) وتسلف واستشفاع وعفو للدية وانتزاع مال رفيقه أو ما وهبه لولده (ش) أي وكذلك لا يلزم الفلاس أن يتسلف مالا لأجل غرمائه ولا قبول هبة ولا صدقة وكذلك لا يلزمه أن يأخذ بالشفعة ولو كان فيها فضلة زائدة على الشراء لانه ابتداء ماله ولا يلزمه ولومات عن شفعة فالشفعة للورثة لا للغرماء ولا يلزمه أن يعفو للدية عن قصاص وجب له ليوفي به ما عليه وله العفو مجانباً لخلاف ما يجب فيه الدية لكونه خطأ أو عمداً الا قصاص فيه لانه مال فيلزمه فقوله وعفو يشعر بان الجناية عمد فيه القصاص فيفهم منه أن الجناية لو كانت خطأ وجب أخذ الدية وليس له العفو فيها لانها مال

أوزار ورداء وبعبارة أخرى ثوباً بجمعه قيص ورداء أو جبة ورداء (قوله وبعبارة أخرى) جواب ثان (قوله كمرزبة) بكسر الميم وفتح الباء مع التخفيف (قوله تردد للشيخ المازري عبد الحميد الصائغ) والراجح أنها تباع كذا في حاشية الفيشي (قوله أي والتحير الخ) لا يخفى أن التحير ليس في التردد مطلقاً بل اذا كان لواحد فقط (قوله وتباع خدمة الخ) ولا يواجر المكاتب لانه لا خدمة للسيد عليه (قوله ولا يباع من جاع عبده) أي للفلاس وفاعل أخذه عائد على السيد (قوله فانه خدمة له كعرض) فتباع عليه (قوله وما كثرى أو نقد) باو في نسخته فيحمل ما كثرى على الوجبة وقوله أو نقد عنه على المشاهدة (قوله وتقييد اللخمى) أي فانه قال يجبر الصانع لانه عومل على ذلك لا التاجر وعلى التاجر تسكاه ماله وانظر لشرط عليه التكسب هل يعمل بذلك لانه شرط فيه غرض ومالية أولاً والذي يجب يلزم به الاول كما يفهمه كلام بهرام ولا يخالف المصنف أقول بل يخالفه لان هذا شرط حكما والخاص بل أنه لا يلزم بالتكسب ليدفعه لغرمائه في ديونهم وأما كونه يتكسب ويتفق على نفسه فهذا يلزمه ولا يترتب فوته حيث

كان كسبه يكفيه الا أنك خير بأن اللخمى لم يقيد بل قال لان الغرماء عاموا أي داخلون معه على ذلك (قوله أن يتسلف الخ) أي يطلب السلف بل ولا يلزمه قبول السلف من غير طلب الا ان أراد أحد أن يسلف رب الدين قدر ماله على المدين ليرجع به على المدين من غير قصد منة فليس للفلاس مقال كافي التوضيح ولا يرد ما مر في القرض من منعه حيث حصل نفع لأجنبي ورب الدين هنا أجنبي لانه لما شرط المقرض الرجوع على المدين فكان القرض انما هو له فليس النفع في هذه الصورة إلا

للفترض بحسب المعنى وان كان في الظاهر الطالب يقصد تنفع غيره (قوله نعم ان اختار الخ) فاذا انتزع اخذوه بخلاف حبس شرط محبسه لمحبس عليه ببيعته ان شاء فلهم بيعه وان أبي هو لقوة شبهه بياقي عروضه (٢٧١) بجامع أن له بيع كل بخلاف رقيقه المذكور

لما فيه من شائبة الحرية (قوله على المستحسن) أي من القوانين (قوله ان لم يعرض السيد) راجع لقوله كالمدير وأم الولد (قوله ثم ان المؤلف الخ) أقول ليس هناك استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه بل في حقيقة وذلك لان الاعتصار جزئ من جزئيات الانتزاع فغاية ما هناك أنه غير بالانتزاع الذي هو كلى شامل واستعمال الكلى في فرد من أفراد من حيث ذلك حقيقة لا مجاز (قوله الايام البسيطة) الظاهر أن المراد بها ثلاثة أيام ونحوها (قوله من حينه) أي من غير استيناء (قوله صاحب التكملة) هو النويري أي تكملة البساطي لانه لم يكمل الشرح (قوله واستثنى) الظاهر وجوب الاستيناء المذكور والآخر المفلس بين امضاء البيع ورده ولا يضمن الحاكم الزيادة التي في سلع المفلس حيث باعها الحاكم غير استيناء اذا أمضى المفلس بيع الحاكم لان الزيادة ليست محقة حين بيع الحاكم والذمة لا تلزم الا بالمرحوق (قوله وما قاربهما) حيث ان الكافي تكون غير استقصائية تدخل الثالث كما هو الشأن وقوله وقسم بنسبة الديون ويحتمل طريقا آخر وهو أن تقسم مال المدين لما عليه من الديون فخرج فهو جزء السهم فاضرب فيه مال الكل واخذ يخرج منابه في الحصص كأن يكون مال المدين اثني عشر وعليه أربعة عشر وعشرون كل رجل ستة فاذا قسمت

أو عمدا لا قصاص فيه كجائفة ومأمومة ليس له العفو عنه لانه مال وقوله للدية أي على الدية أي على أخذ الدية ولا يلزمه انتزاع مال رقيقه المتقدم نعم ان اختار هو ذلك جاز على المستحسن أي جاز له أن يتزاع مال من يتزاع ماله كالمدير وأم الولد ان لم يعرض السيد والمعتق لاجل ان لم يقرب الاجل فان مرض أو قرب الاجل فلا يجوز له الانتزاع ولا يلزمه اعتصار ما وهبه لولده الصغير أو الكبير قبل احاطة الدين اذ ما وهبه له بعد الاحاطة لهم رده ثم ان المؤلف استعمل الانتزاع في حقيقة وهو انتزاع مال رقيقه ومجازه وهو انتزاع ما وهبه لولده لانه انما يقال فيه اعتصار فاطلاق الانتزاع على هذا مجاز بالنسبة لعرف الفقهاء بالنسبة للغة لانه يقال فيه الانتزاع فيهما ثم أخذ بين كيفية بيع مال المفلس من استيناء وتجميل فذكر ما يجعل بيعه لكن بعد الاستيناء الايام البسيطة وما يطالب باستينائه وسكت عما لا يستأنى به مما يخشى فساد كطري لحم وفاكهة فلا يستأنى به إلا كساعة وأما سير العرض كسوط ودلو فيباع من حينه فقال مشير الى الاول بقوله (ض) ويجعل بيع الحيوان (ش) المراد بالتجميل أنه لا يستأنى به كما يستأنى ببيع عقاره وعرضه فلا يتأنى أنه لا بد من الاستيناء بالحيوان الايام البسيطة لان الحيوان سريع التغير ويحتاج الى مؤنة وفي ذلك نقص لمال الغرماء وليس المراد بالتجميل أنه يباع من غير تأخير أصلا ولا أنه يباع بلا خيار ثلاثة أيام كما توهمه صاحب التكملة لانه لم يقله أحد والى الثاني بقوله (ض) واستثنى بعقاره كالشهرين (ش) يعني أن المفلس لا يتجمل ببيع عقاره أي وعرضه التي لا يخشى فسادها ولا تغيرها بل يستأنى به في المداة عليه الشهرين وما قاربهما ثم يباع بعد ذلك بالخيار ثلاثة أيام مراعاة لحال المفلس لان العقار لا يخشى عليه التغير ولا يحتاج الى مؤنة وكلفة (ض) وقسم بنسبة الديون (ش) أي وقسم مال المفلس المجتمع من أثمان ما يبيع وناضه ان كان امان بنسبة الديون بان ينسب كل دين لمجموع الديون فلو كان لشخص مائة ولا آخر خمسون ولا آخر مائة وخمسون ومال المفلس مائة وعشرون فنسبة دين الاول لمجموع الديون ثلث فيأخذ أربعين ونسبة الثاني سدس فيأخذ عشرين ونسبة الثالث النصف فيأخذ ستين ويحتمل طريقا آخر وهو نسبة مال المفلس لمجموع الديون وطريق ذلك أن تعلم كمية مال المفلس ثم تعلم كمية الديون اللازمة لذمته ثم تنسب مال المفلس الى مجموع الديون فبذلك النسبة يأخذ كل غريم من دينه مثلالو كان جميع مال المفلس عشرين دينارا وجميع الديون أربعون فنسبة العشرين الى الاربعين النصف فيأخذ كل واحد من الغرماء نصف دينه وقولنا اللازمة لذمته يخرج الكتابة فلا يحاصص بهم لانهم ليست يدين لازم فلهم هذا كاتب السيد عبده المأذون له في التجارة ثم قام الغرماء على هذا العبد ففلسوه واقتسموا ماله فان السيد لا يحاصص مع الغرماء بالكتابة لما مر بل ان وفي عتق وان عجز رزق فقوله بنسبة الديون جعله صاحب التكملة من اضافة المصدر لفاعله أي بنسبة الديون بعضها الى بعض أي بتقدير نسبة الديون بعضها الى بعض وجعله الشارح لمفعوله والفاعل محذوف أي بنسبة الديون أي بنسبته للديون فكلامه محتمل للطريقتين لكنه ظاهر في طريقة صاحب التكملة (ض) بلاينة حصرهم (ش) يعني أن القسم على غرماء المفلس أو ائمت لا يتوقف على اثبات أن لا غريم غيرهم بخلاف الورثة فان

اثني عشر على أربعة وعشرين يخرج نصف فاضرب فيه مال الكل واخذ يخرج ثلاثة هي منابه في الحصص (قوله لفاعله) أراد به نائب الفاعل أو أن المراد من النسبة الاتساع ثم لا يخفى أنه لم ينسب الديون بعضها الى بعض بل نسب كل دين الى مجموع الديون وقوله لمفعوله أي الذي هو الديون والمنسوب هو مال المفلس هذا معناه (أقول) بل ويصح أن يكون المنسوب كل دين والحاصل أنه ان أردت من

الديون المجموع كما هو المتبادر فهي المنسوب اليها قطعاً ويكون المنسوب محذوفاً وهو ما كل دين وأما مال المفلس وإن أريد الكلية أي كل فرد يكون واقعاً على المنسوب ويكون حذف المنسوب اليه الذي هو مجموع الديون فقول الشارح لكنه ظاهر في طريق صاحب التكملة ليس بظاهر فتدبر (قوله وقعددهم) أي مرتبتهم من الميت كأخيه أو عمة أو ابن أخيه أو نحو ذلك (قوله لأن عددهم معلوم للجيران) أي شأنه أن يعلم الجيران (٣٧٣) فيمكن الشهادة على ذلك (قوله والديون يقصد اخفاؤها غالباً) فإن

قلت شهادة البيئة بحصر الورثة شهادة على النفي وهي لا تجوز لاعتذرقات النسبي المحصور لا تعذر فيه وتجوز الشهادة به كليس لزيد أولاد غير هؤلاء ومن المحصور ليس لزيد عند عمرودين وليس في البلد فرس وأماليس لا أحد عند عمرودين فمن غير المحصور (قوله واستثنى) أي وجوباً فيما يظهر باجتماع الحاكم (قوله إذا خشي أن يكون عليه دين) وأما أن لم يخش فحكم الحاكم الحاضر وأراد بالبيد قما قابل القرية فشملت المتوسطة كذا يظهر وظاهره الاستثناء مع الخشية وإن لم يعرف بالدين فليس كالميت في هذا (قوله فقي مفهوم قوله فقط تفصيل) أقول هذا الكلام لا ظهور له لأن معنى فقط تحسب والمعنى عرف بالدين لا غير فكيف يعقل التفصيل (قوله أو أن فقط ظرف) فيه أنهم ذكروا أن فقط ظرف الزمان الماضي تقول ما فعلت فقط أي في الزمان الماضي وأما هنا فالظاهر

الحاكم لا يقسم عليهم حتى يكافهم بيئته تشهد بحصرهم وموت مورثهم وقعددهم من الميت اتفاقاً لأن عددهم معلوم للجيران والاصدقاء وأهل البلد وغيرهم والديون يقصد اخفاؤها غالباً (ص) واستثنى به أن عرف بالدين في الموت فقط (ش) الضمير في به لا قسم وقوله فقط أي لا في الفلاس بالاجتهاد والمعنى أن الميت إذا كان مشهوراً بالدين فإن الحاكم لا يجمل بقسم ماله بين الغرماء بل يستأنى به لاحتمال طرؤ غريم آخر حتى يجتمع الغرماء والفرق بين الموت والفلاس بقا ذمة المفلس دون الميت لكن في غير بعيد الغيبة أما بعيد الغيبة فيتفق على وجوب الاستيناء إذا خشي أن يكون عليه دين ففي مفهوم في الموت فقط تفصيل أو أن فقط ظرف والمؤلف لا يعتبر مفهومه (ص) وقوم مخالف النقد يوم الحصاص واشترى له منه بما يخصه (ش) يعني أن المفلس إذا كانت عليه ديون مختلفة لأحد غرمائه مائة درهم ولا حدهم عرض ولا حدهم طعام مثلاً فإن ما خالف النقد من مقوم أو مثلي يقوم يوم قسم المال وهو مراده يوم الحصاص فإذا كانت قيمة الطعام مائة درهم وقيمة العرض كذلك ومال المفلس مائة فأنه يقسم بين الغرماء أثلاثاً فيأخذ صاحب النقد ثلث المائة ولكل من صاحبي الطعام والعرض كذلك فيعطى لصاحب النقد مائة ويشترى لصاحب العرض مائة من مائة عرضه ولصاحب الطعام كذلك واليه أشار بقوله واشترى له أي لصاحب مخالف النقد منه أي من جنس ماله وصفته بما يخصه في الحصاص من مال المفلس وهذا مع المشاحة وأما مع التراضي فإنه يجوز أخذ الثلث من مال يمنع مانع من ذلك كما يأتي (ص) ومضى أن رخص أو غلا (ش) لما قدم أنه يشتري للغريم بما نابه في الحصاص مثل ماله من عرض وطعام ذكرهنا أنه لو لم يحصل شراء العرض والطعام حتى رخص السعر فاشترى له بما خصه نصف الطعام والعرض الذي على المفلس أو ما يوفي دينه كما لو كان له على المفلس عشرة أرباب أو عشرة ثياب فناه ثلث قيمة ذلك وهو ثلاثة وثلاثون وثلث من المائة المقوم بها فلم يشتريه بذلك حتى رخص السعر فاشترى بذلك خمسة أرباب أو خمسة ثياب أو عشرة فإنه يعرض فيمابين رب الدين وفيما بين الغرماء فليس لهم عليه رجوع في الرخص بل يقوز بنصف دينه أو بجميع دينه دونهم وهم وليس لهم أن يقولوا انحصارك فيما زاد على ثلث دينك بل يخص بما حظه الرخص الآن يزيد على دينه فليرد الزائد عليهم يتحاصون فيه كما لو اشترى أحد عشر ثوباً مثلاً كمال طراً أو كذلك يعرضي لو لم يحصل شراء العرض أو الطعام حتى غلا كما لو اشترى له في العرض المذكور مقدار خمس دينه فليس لمن له الطعام أو العرض أن يقول أرجع على الغرماء بما نقص عن ثلث ديني الذي نابني في الحصاص وإنما يكون التحاسب بين من له الطعام أو العرض وبين المفلس فيسقط ما زاده الرخص عن المفلس من دين من له الطعام أو العرض وفي الغلاء يذبحه بما نقص لأجل الغلاء من دينه فيصير لمن له الطعام أو العرض في الرخص في المثال نصف الأرباب أو الثياب ويبقى له في ذمة المفلس في الغلاء أربعة أخماس دينه وهو ثمانية أرباب أو ثواب (ص) وهل يشتري في شرط جيد أدناه أو وسطه قولان (ش) يعني أن الشخص إذا كان له عند من فلس سلم وقد اشترط عليه ثوباً جيداً ثم قومه له على حسب ما وقع عليه العقد

لكونه أتي بالفاء أنها بمعنى أنه ولا تكون ظرفاً إذا تجردت من الفاء راجع المعنى أو غيره (قوله وقوم مخالف النقد) ومثل ذلك إذا كان الدين كله عرضاً واختلفت صفته أو طعاماً كذلك وأما لو اتفقت صفته فلا يقوم حيث وافق مال المفلس ما عليه صفة أيضاً كان اختلافه في معرفة ما يخص كل واحد بنسبة كل دين لجلته فإن سلك فيه نسبة ما عنده لما عليه قومه يبيع ما عنده واشترى به صنف ما عليه (قوله يوم الحصاص) بكسر الحاء ضبطه بعض شيوخنا (قوله أن رخص أو غلا) أي ما يشتري المذهب من اشتري

(قوله قلت مات قدم الخ) حاصل الجواب أن مات قدم في السلم لاذ لم يقلس أي وأما هنا في السلم إلا أنه قلس فلا قلس حكم غير الحكم الذي في غير القلس وأجيب بغير ذلك بأنه هنا إذا لم يكن غالباً وما تقدم إذا كان غالباً (قوله فلا يجوز أخذ ما نابه) ما لم يحل الأجل ويأخذ الفضة حالاً لأنه صرف ما في الذمة حينئذ (قوله والبيع والسلف) إنما يكون هذا على تقدير أن يكون دفع دينارين على ثوبين ونابه في الحصاص دينار ويبقى له ثوب (قوله وسواء كان الدين الذي الخ) ولو كانت نفقته المتأخرة بعد تقليسها لأنه يترك له النفقة الواجبة عليه زمنه لنفقة الزوجة (قوله على قول ابن القاسم) ومقابله لابن دينار ترد ما زاد (٣٧٣) على نصف الصداق أن صار لها في المحاصة أكثر

من النصف (قوله ردت للغرماء) مثلاً لو كان عليه مائتان لرجلين وصداق المرأة مائة ثم قلس وماله مائة وخمسون فحاصت ثمان مائة وخمسون ثم طلقت قبل الدخول فتأخذ خمسة وعشرين لأن كل واحد في المثال يأخذ نصف دينه فكانت الخمسة والعشرين الفاضلة كمال طرأ فيوقعون فيها المحاصة فنقول فضل لكل من الرجلين خمسون ولها خمسة وعشرون فالجمله مائة وخمسة وعشرون ونسبة الطارئ لمجموع الدين الفاضل الخمس فيرجع كل واحد بخمسة دينه الفاضل فيأخذ كل من الرجلين عشرة وهي خمس الخمسين وتأخذ المرأة خمسة لأنه خمس دينها وانظر لو كانت المرأة منكوحه نكاح تقويض ولم يدخل بها وقلس فهل لها أن تحاصص بصداق المثل على تقدير الدخول ثم إن طلقها قبله ترده أو لا تحاصص وهو الظاهر لأنه لو مات أو ماتت لأشئ لها كذا أفاده بعض الشيوخ (قوله لأنها مواساة) ظاهر ذلك التعليل مع ما يفيد قوله إلا أن يكون الخ من رجوعه لما بعد الكاف أنها لا تحاصص في نفقة الولد مطلقاً

ونابه شيء من النقد فهل يشتري به أدنى أنواع الجيد رفقاً بالمفلس أو يشتري له أوسط أنواع الجيد وهو العدل بين المفلس وصاحب الدين إذا لا على ظلم على المفلس والادنى ظلم على المسلم قولان وكذلك إذا كان اشتراط على من قلس الادنى فهل يشتري له بما نابه أدنى الادنى أو وسطه قولان كذا قاله بعضهم فإن قلت قوله في السلم وجعل في الجيد والردى على الغالب والأقل وسط يخالف ما هنا قلت مات قدم في السلم فليس ولما كان قوله واشتري له بما خصه بوجه وجوب الشراء ومنع أخذ ما نابه في الحصاص نبيه على أن ذلك عند مشاحة الغرماء أموالاً تراضوا على أخذ ما نابه عن نابه من دينه ويبقى له ما بقي من دينه من الطعام أو العروض في ذمة المفلس لم يمنع بقوله (ص) وجاز الثمن إلا مانع كالإقتضاء (ش) أي وجاز لمن له دين يخالف النقد أخذ الثمن الذي نابه في الحصاص دون أن يشتري له من طعام أو عروض إلا مانع شرعي كالمانع المعتبر في باب الاقتضاء السابق في قوله وبغير جنسه إن جاز بيعه قبل قبضه وبيعه بالمسلم فيه مناجرة وأن يسلم فيه رأس المال فلو كان رأس مال هذا الغريم عرضاً أسلمه في عرض كعبد مثلاً في ثوبين فحصل له في الحصاص قيمة ثوب وبقي له ثوب جازله أخذ تلك القيمة لأن حاصل أمره أنه دفع عبداً في عين وثوب ولا محذور في ذلك بخلاف مالو كان رأس ماله ذهباً ونابه في الحصاص فضة أو العكس فلا يجوز أخذ ما نابه بل يتعين الشراء له من جنس دينه لأنه يؤدي إلى الصرف المؤخر والبيع والسلف وبيع الطعام قبل قبضه إن أسلم في طعام ولما كانت زوجة المفلس حياً أو ميتة من جملة الغرماء ولها حكمهم في الحصاص وحلول المؤجل من مهر وغيره من الحقوق أشار إلى ذلك بقوله (ص) وحاصت الزوجة بما أنفقت وبصداقها (ش) يعني أن زوجة المفلس تحاصص غرماء بما أنفقته على نفسها من مالها أو تسلفته بشرط أن يكون زوجها موسراً حين انفاقها المذكور وسواء كان الدين الذي قلس بسببه قبل الاتفاق أو بعده والا فلا ترجع منه شيء وكذلك تحاصص الغرماء بجميع صداقها على المفلس ولو قلس قبل الدخول لأنه دين في ذمته حل بقلسه فإذا حاصصت بصداقها ثم طلقها الزوج قبل الدخول فترد ما زاد على تقدير المحاصة بنصف الصداق على قول ابن القاسم أي وتحاصص فيما رده فإذا كان الصداق مائة وحاصت بها ثمان مائة وخمسون ثم طلقها قبل البناء ردت للغرماء خمسة وعشرين لأنه تبين أن صداقها خمسون وأنها لا تستحق الحصاص إلا بها وتكون في الخمسة والعشرين التي ردت لها أسوة الغرماء ولو طلقها قبل الدخول والحصاص فانها تحاصص بنصف صداقها وقوله (كلوت) تشبيهه في المسئلتين أي تحاصص بنفقته وبجميع الصداق في الموت (ص) لابنفقة الولد (ش) أي فلا تحاصص بها في الموت ولا في القلس لأنها مواساة

(٣٥ - خرشي خامس) حكم بها كما أم لا أنفق من عندها أو تسلفت بل مقتضى التعليل أنها لا ترجع أيضاً على الوالد مطلقاً أي كما أنها لا تحاصص لا ترجع ولكن في عب وشب بعد قوله لأنها مواساة فالأما نصه لكنها ترجع عليه بها أن أيسر حال انفاقها لأنها قامت عنه بواجب والحاصل على كلام عب وشب أنها وإن لم تكن تحاصص لكن ترجع لذلك التعليل وقوله وكذلك نفقة الأبوين أي نفقة الزوجة على أبويه وقوله إلا أن يكون حكم بها كما راجع لما بعد الكاف كما أشرنا إليه وهذا خلاف ما للزرقاني فإنه يقول محل كونها لا تحاصص بنفقة الولد ما لم تكن بقضية وأنفق وهو ملىء والا حاصت وظاهره وإن لم تسلفها فصارت الحاصل على هذا أن نفقة الأبوين لا تحاصص بها عند القضية واليسر تسلفت أم لا وأن نفقة الأبوين تحاصص بالشرطين المذكورين مع زيادة ثالث وهو أن تسلفت

وارتضى كلام الزرقاني شب ولكن عب ذكر أن ظاهر بهرام أن كلام الزرقاني مقابل الخ والمعمد ظاهر شارحنا من عدم الرجوع مطلقا وصدق عب في أن ظاهر بهرام (٢٧٤) ماذكر (قوله لأن دينك لم يصل اليها) أي لأنه قد ضيعه الميت وفي العبارة حذف

والتقدير اقتسمنا مال المفلس لا مالك لأن مالك لم يصل اليها ولم تنتفع به وقوله لأنه طرأ الخ المناسب أن يكون تعليلا ثانيا والمعنى ولأنه طرأ بعد وقال في ك بعد قوله لأنه طرأ الخ مانصه وقال زو المناسب المبالغة على ما بعد التفليس لأنه ربما يتوهم في البيع الواقع بعد التفليس أن يرد جميع الثمن لأن البائع غير المدين وهو الحاكم اه زاد اللقاني وهذا محمول والصواب إسقاط وان لأن بعد الفليس تنقض القسمة ويرجع بجميع الثمن لأن المعاملة انما هي بينه وبين الحاكم لا المفلس وجد عندي مانصه ومحل الرجوع بالخصه مالم يعرف المشتري عين شيئه والا فيرجع به لقوله فيما يأتي وللغريم أخذ عين شيئه الحاز عنه في الفليس لا الموت ولو لمسكوكا (قوله أو موصى له على مثله) كان أو وصى لزيد بالثلث ثم تبين أنه أو وصى لعمر وبالثلث (قوله لأن من المعلوم الخ) أي وإذا كان من المعلوم فلا حاجة للنص عليه والحاصل أن الشارح يقول الانسب للصنف أن يقول أولا وان اشترى ميت بدين أو علم وارثه

وكذلك نفقة الابوين إلا أن يكون حكمهما كما وتسلفت وكان مليا فانما حينئذ يخص بها (ص) وأن ظهر دين أو استحق مبيع وان قبل فليس يرجع بالخصه (ش) يعني أن المفلس أو الميت اذا قسم الغرماء ماله ثم طرأ عليهم غريم سواء علم الغرماء به أم لا ولم تعلم الورثة بالدين وليس الميت مشهورا بالمداينة بدليل ما يأتي فانه يرجع على كل من الغرماء بالخصه التي تنوبه لو كان حاضرا فلا يأخذ مليا عن معدم ولا حاضرا عن غائب ولا حيا عن ميت فلو كان مال المفلس عشرة مثالا وعليه ثلاثة لكل واحد عشرة أحدهم غائب فاقتسم الحاضرون ماله فأخذ كل واحد منهم خمسة ثم قدم الغائب فانه يرجع على كل منهم بأحد وثلاثين وكذلك اذا بيعت سلعة من مال المفلس أو الميت بعد الفليس والموت أو قبلهما ثم استحققت تلك السلعة فان المستحق من يده يرجع على كل واحد من الغرماء بالخصه التي كانت تنوبه في الحصاص فقط فلا يأخذ أحدا عن أحد فلو كان عليه عشرون دينارا مثالا لثنتين ولم يوجد عنده السلعتان فبيعت كل سلعة بعشرة فأخذ كل واحد من غريميه عشرة على قدر دينه ثم استحققت إحدى السلعتين فان المستحق من يده يرجع على كل واحد منهما بثلاث مافي يده وهو ثلاثة وثلاث لأنه غريم طرأ على الغرماء وهذا مبني على أنه يفلس حيث كان دينه مساويا لما يده وهو خلاف ما مر الخ أو يحتمل على ما اذا كانت قيمتهما حين التفليس تنقص عن عشرين ثم زادتا حين البيع إلى باو غهما عشرين واحتز بقوله يظهر دين عمالو كان أحد الغرماء حاضر القسمة ساكبا لا عذره من القيام بحقه فانه لا يرجع على أحد بشئ لأن سكونه يعد رضامنه ببقاء ما ينوبه في ذمة المفلس وانما بالغ على كون البيع قبل التفليس لأن الغرماء ربما يقولون المستحق منه السلعة اقتسمنا مال المفلس لأن دينك لم يصل اليها ولم تنتفع به لأنه طرأ بعد التفليس (ص) كوارث أو موصى له على مثله (ش) التشبيه في الحكم والمعنى أن الوارث اذا طرأ على الورثة أو الموصى له اذا طرأ على الموصى لهم الحكم سواء وهو أن الطارئ يرجع على كل بما يخصه ولو كان حاضر القسمة فلا يأخذ مليا عن معدم ولا حاضرا عن غائب كما مر (ص) وان اشترى ميت بدين أو علم وارثه وأقبض رجوع عليه (ش) يعني أن الميت اذا كان مشترا بالدين أو علم وارثه أو وصيه ببعض الغرماء فتمت عدى الوارث أو الوصى وأقبض التركة لبعض الغرماء فان الطارئ من الغرماء يرجع على الوارث أو على الوصى فيأخذ منه جميع حقه لتعديده بالقسم ثم يرجع الوارث أو الوصى على الغرماء الذين قبضوا أو لا بقدر ما أخذ هذا الطارئ منه كما يأتي أما ان لم يعلم ولم يشتر مورثه بالدين فهو المذكور أو لا بقوله وان ظهر دين رجوع بالخصه ولا رجوع للطارئ على الوارث وانما رجوعه على الغرماء (ص) وأخذ ملي عن معدم مالم يجاوز ما قبضه (ش) يعني أن الورثة اذا اقتسموا التركة ميراثا ثم طرأ عليهم غريم لا بقيد العلم والشهرة فانه يأخذ الملى عن المعدم والحاضر عن الغائب والحي عن الميت بجميع حقه مالم يجاوز دين الطارئ ما قبضه الوارث الملى لأن الوارث الملى يقول لهذا الغريم الطارئ ليس لك على رجوع الا بقدر ما قبضته فقط فحينئذ يرجع هذا الطارئ ببقية دينه على بقية الورثة وانما كان كذلك لأن الغريم مقدم على الوارث اذا لارث الا بعد وفاء الدين فقوله وان اشترى الخ هذا في الوارث المقبض وأما الوارث القابض فلا تفصيل فيه بين علم وعدمه أو اشتراك وعدمه وقوله وأخذ ملي الخ هذا في الوارث القابض لنفسه وانما يقبل وأقبض أو قبض لأن من المعلوم أنه لا يؤخذ ملي عن معدم مالم يجاوز ما قبضه الا في الوارث القابض لنفسه ولك أن يجعل قوله وأقبض شاملا لهما أي أقبض

وأقبض أو قبض رجوع عليه أي ليكون قوله وأخذ ملي عن معدم مر تبنا بقوله وقبض المتقدم بخلاف ما اذا لم تذكر فلا يكون غيره مر تبنا بشئ تقدم وحاصل الجواب أنه لا حاجة لذكر قبض سابقا لأن من المعلوم أنه لا يؤخذ ملي عن معدم الخ الا في القابض لنفسه (قوله ولأن الخ) جواب آخر حاصله أنه لا حاجة لتقدير قبض لأنه يمكن تحمیل ما تقدم لقبضه لنفسه الذي يرجع له قوله وأخذ ملي عن معدم أي فيكون

قوله وأخذ ملي عن معدم راجعاً لقوله قبضه لنفسه فإذا علمت ذلك فلا حاجة لذلك كله لأن قبضه لنفسه لا ينقيد باشتهار ولا علم الوارث فلا حاجة إلى أن يسلك في ذلك ولا يعارضه قوله في القسمة ومن أعسر فعليه أن لم يعلموا إلا أنه معترض وأيضاً تقديره قوله وإن أقبض غيره غير مما أومأنا لا يظهر لأن سياق الكلام في الدين فلا معنى (٢٧٥) لقوله أومأنا (قوله ثم رجع على الغريم) وانظر

لوعلم الغرماء في هذه الحالة بالغريم الطارئ هل يؤخذ المليء منهم عن المعدم والحاضر عن الغائب أو أعماً يؤخذ من كل حصته لمشاركة الورثة لهم في العلم وهو الظاهر (قوله تأويلان) وهذا إذا لم يكن أحدهما أسهل قضاء من الآخر بان كان له مال ناض أو هو غير ملدو إلا بان كان له مال عرض يحتاج إلى كبير كلفة أو ملدو فلا خلاف في تسمية الأسهل هكذا قال اللخمي ولم ينبه عليه المصنف فيحتمل الوفاق أو أنه طريقته ولذلك تركه هنا مع ذكره في توضيحه (قوله فان مصيبته من الغائب اتفاقاً) حيث كان من جنس دينه وعليه لو طرأ غريم فلا يضمن للطارئ حصته على الأصح (قوله لكان ضمانه من المديان) في عب وهو ظاهر في الأول وأقول معنى كونه من المديان في الثاني أنه يؤخذ من مال تحديد الميت وأصل هذا الكلام للشيخ سالم (قوله لا عرض) أي وقف الغرماء عليه لهم إن وافق غروهم أو لبيع ويعطى ثمنه إن خالفها فتلف قبل دفعه لهم في الأولى وبيعه في الثانية (قوله لتفريطهم في قسمة الدين) ظاهر هذا التعليل أنه لو لم يقع منهم تفريط لا يضمنون وظاهر النقل الضمان مطلقاً فلا حسن في التعليل

غيره كان غريماً أو مماثلاً أي وأقبض غيره مع قبضه لنفسه (ص) ثم رجع على الغريم (ش) أي ثم إذا غرم الوارث أو الوصي للغريم الطارئ مع العلم أو الشهرة فإن الوارث يرجع على الغريم الذي قبض منه فهو من تمة الكلام على الوارث المقبض فقوله ثم رجع الخ معطوف على قوله رجع عليه وأشار بقوله (ص) وفيها البداءة بالغريم وهل خلاف أو على التخيير (ش) إلى ما ذكره في المدونة عن ابن القاسم في باب آخر وهو أن القادم من الغرماء يرجع على الغرماء القابضين من الورثة حيث كانوا أملياء فإن كانوا معدمين يرجع على الورثة وكان عليه أن يقول وفيها أيضاً ليقيد أن المحلين في المسدونة واختلف هل قول ابن القاسم بداءة الغريم على الوارث خلاف لقول مالك يبدأ بالوارث وهو فهم اللخمي وغيره واستظهره ابن عبد السلام وأليس بخلاف بل وفاق ومعنى قول مالك فيها يبدأ بالوارث وقول ابن القاسم بالغريم ليس على سبيل التعيين بل على التخيير يعني أن الغريم الطارئ إن اختار تبع بحصته الوارث ثم رجع على الغريم وإن شاء تبع الغريم وهو فهم ابن يونس وإلى فهم الشيخين أشار بقوله (ص) تأويلان (ش) أي فيه تأويلان فهم مبتدأ حذف خبره ولما لم يكن قسم مال المقتل أو الميت متوقفاً على حضور جميع غرمائه بل يقسم ولو غاب بعضهم والمحاكم وكييل الغائب فيعزل له نصيبه إلى قدومه بين حكم تلف ذلك النصيب المنعزل وهو أن ضمانه من عزل له بقوله (ص) وإن تلف نصيب غائب عزل عنه (ش) يعني أن الحاكم إذا قسم مال المقتل أو مال الميت بين غرمائه ثم أنه عزل نصيب شخص غائب فتلف بعد ذلك فإن مصيبته من الغائب اتفاقاً والقاضي أو نائبه أمين فيه وفهم مما قررنا أنه لو عزل الغرماء أو الورثة لكان ضمانه من المديان (ص) كعين وقف غرمائه لا عرض (ش) يعني أن الحاكم إذا وقف مال المقتل أو مال الميت كله ليقضى منه دينونه فتلف ذلك المال فلهشهور وأنه ان كان عينا ذهباً أو فضة فضمنه من الغرماء الحاضرين لتفريطهم في قسمة العين إذا كلفه في قسمها لأنها مهيأة للقسم وأما العرض إذا تلف فضمنه من المقتل أو من الميت لامن الغرماء وذكر وقف ولم يؤثمه لتأويل العين بالنقد والمراد بالعرض ما قابل العين (ص) وهل الآن يكون بكديته تأويلان (ش) أي وهل عدم الضمان في العرض مطلقاً سواء كان مثل دين الغرماء أم لا ويكون ضمانه من المقتل وهو قول ابن القاسم أو أن محل عدم الضمان إذا كان العرض مخالفاً لدين الغرماء وعليه إذا كان مثل دينهم فضمنه منهم لامن المقتل وهو قول ابن رشد لأن الخاصة قتيبة كالعين ولا يحتاج لبيع فيه فيضمنه الغريم والخلاف محله إذا كان الذي أوقف العرض هو القاضي لا الغرماء أو الورثة وإلى ما مر أشار بالتأويلين والمذهب التأويل بالاطلاق والباقي بكديته للإبسية والكاف بمعنى صفة أي وهل الآن يكون ملتزماً بصفة دينه (ص) وترك له قوته والثقة الواجبة عليه لظن يسرته (ش) عطف على قوله ويبيع ماله والمعنى أن الحاكم يبيع على المقتل ماله ويقسمه بين غرمائه على ما مر وترك له منه قوت نفسه وقوت من تلزمه نفقته شرعاً من زوجته وولده ووريقته وأمهات أولاده ومديره إلى

ما قاله ابن يونس فإنه قال ووجهه أن العرض لما كان للمقتل بماؤه كان عليه تأويله وأن العين لما لم يكن فيها ثمن كان من الغرماء وهو أحسن من تغليل الشارح (قوله والخلاف محله) وأما لو كان الموقوف الغرماء أو الورثة لكان الضمان من المديان كما في ك عن ابن عبد السلام (قوله وترك) أي للمقتل الخاص وقوله قوته أي ما تقتاته مما تقوم به نيته فإذا كان يقتات بطعام فيه ترفه فلا يترك له ذلك وكذا يقال في قوله والثقة الواجبة عليه وإذا كان له صنعة يقتات منها لا يترك له شيء وقيل الأنفقة يؤمن خوف عطله (قوله ووريقته)

أى الذى لا يباع عليه وقوله وأمهات أولاده عطف خاص على عام (قوله والتبعات) عطف على المطالم عطف مرادف وقوله كما نقله أبو الحسن هو الظاهر ومحل ما لم تكن له صنعة يكتبها (قوله متعلق بقوله قوته) والمعنى وترك قوته أى ما يقتات به لوقت يظن أنه يحصل له اليسار فيه وقوله وليس غايه (٣٧٦) للترك لأنه لو كان غايه لكان المعنى يترك له ترك كاستمر الظن يسره أى أن هذا الفعل

وهو ترك ما يقتات به مستمر لظن يسره وهو هذا ليس بصحيح لأن الترك فى لحظة فلا استمرار فيه (قوله أسد على) أى مجترئ وفى الحروب نعامه أى جبان (قوله وكسوتهم) قبض وطويلة فوقه وعمامة وسروال ومداس ويزاد فى الشتاء جبة لخوف هلاك أوذى شديد وتزاد المرأة مقنعة وازار أو غيره مما يلبس بحالها (قوله الدشت من الثياب) بالشين المعجمة شرح شب وفى المصباح والدشت ما يلبسه الإنسان ويكفيه لتردده فى حوائجه وبعد هذا فى العبارة تحريف والحاصل أن الدشت بالشين المعجمة اسم للصعراء لا غير وأما بالشين المهملة فله إطلاقان يطلق على الصعراء وعلى ما يلبسه الإنسان ويكفيه فى ترده لحوائجه (قوله ويجوز به الصلاة) أى من غير كراهة كفى له وعج (قوله فلولم يعلم) أى فلولم يعتقد وهذا صادق بان ظن أو شك أو توهم ولكن الظاهر أنه إذا غلب على الظن أنه يعتق عليه يكسبون كاعتقاد أنه يعتق

ظن يسره لأنهم على ذلك عام لوه بخلاف مستغرق الذمة بالمطالم والتبعات إذا فلس فإنه لا يترك له إلا ما يسد به جوعته لأن أهل الأموال لم يعاد لوه على ذلك قاله ابن رشد والغزالي كما نقله أبو الحسن وكلام ح فى شرح الناسك يفيد أنه لا يترك له ولا ما يسد به جوعته قوله الواجبة عليه أى بالاصالة لا بالالتزام لسقوطها بالفلس والموت وقوله لظن يسره متعلق بقوله قوته والنفقة وليس غايه للترك وتعلق الجار والمجرور بالاسم الجامد جائز كقوله أسد على ولو قال لظن يسره كان أخصر (ص) وكسوتهم كل دستا معتادا (ش) يعنى أن المفلس يترك له ولأن تلزمه نفقته كسوتهم أى يترك لكل واحد منهم دستا معتادا والدست بفتح الدال هو الدشت من الثياب وأما الثياب التى للزينة فلا تترك له ولأن تلزمه نفقته على المشهور قال فى الاستغناء لا يترك عليه إلا ما يوارى عورته بين الناس ويجوز به الصلاة إلا أن يكون فى الشتاء ويخاف عليه الموت فيترك له ما يقية البرد اه ومثل الموت خوف الضرر كما هو الظاهر قوله وكسوتهم عطف على قوته والضمير عائد على من ذكر وكل مبتدأ وسوق الابتداء بها العموم لأنهم من صيغته والخبر محذوف أى كل يعطى دستا معتادا ودستامفعول ثان ليعطى والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافا بيانياً فهى جواب عن سؤال مقدر وكأنه لما قال وكسوتهم قال له قائل ما يعطون فقال كل دستا معتادا وانما لم يسقط لفظ كل لثلايتوهم أن يكسب الجميع دستا واحدا (ص) ولو ورث أباه بيع لا وهب له ان علم واهبه أنه يعتق عليه (ش) يعنى أن المفلس إذا ورث من يعتق عليه كاصوله وان علوا وفر وعه وان سفلا وحواشيه فانه يباع فى الدين الذى على المفلس لتعلق حق الغرماء به ان استغرقه الدين والابيع منه بقدر الدين وعق الباقى ان وجد من يشتريه مشقة صا ولا يبيع جميعه ويترك باقى الثمن وأمالو وهب له من يعتق عليه فانه لا يباع عليه فى الدين الذى عليه بشرط أن يعلم الواهب أنه يعتق على المفلس لأنه انما وهبه حينئذ لاجل العتق فلولم يعلم الواهب أنه يعتق عليه بل علم أنه أبوه مثلاً فانه يباع عليه للغرماء وظاهر قوله لا وهب له أنه معطوف على ورث وهو غير ظاهر لأن لا تعطف الماضى وانما تعطف المضارع بقاءه وأجيب بان وهب ليس معطوفاً على ورث بل هو موصوف لموصوف محذوف معطوف على معنى ما مر أى يباع عليه أب وورث لأب وهب (ص) وجس لتبوت عسره ان جهل حاله ولم يسأل الصبر له بحميل بوجهه (ش) هذا هو الحكم الثالث من أحكام الحجر وهو معطوف على قوله فنع من تصرف مالى والمعنى أن المدين سواء كان مفلساً أم لا أحاط الدين بماله أم لا يحبس الى أن يثبت عسره كان ذكر أو أنثى حراً أو مائزاً وناله فى التجارة هذا ان جهل حاله أى لم يعلم هل هو ملىء أم معدوم لأن الناس محمولون على الملاء وهذا مما قدم فيه الغالب على الاصل لأن الاصل فى الإنسان أن يولد فقيراً المثلثه والغالب من شأنه التكسب فحمل على الغالب فى هذا أما من علم ملاؤه فيؤمر بدفع الحق الآن ومعلوم العدم يجب انظاره ومحمل حبس مجهول الحال مالم يسأل التأخير بحميل بوجهه الى غايه اثبات عسره فان سأل الصبر بحميل بوجهه وأولى بالمال الى أن يثبت عسره فانه لا يحبس لان الغريم لم يثبت ملاؤه ولا أنه غيب مالا وانما سجن ليتبين أمره فاذا أعطى جيلاً الى مدة الاستكشاف توصل به الى ذلك كما يتوصل بالسجن فالضمير فى حبس راجع للمدين الاعم وهو يفيد أن التفليس لا يتوقف على ثبوت العسر والا لما حبس المفلس وكلام المؤلف السابق يدل على ذلك ان قوله

عليه (قوله لان لا تعطف الماضى) ولو قال لا تعطف الجمل لصح (قوله الحكم الثالث من أحكام الحجر) كيف بطلبه هذا مع أن الضمير فى حبس راجع للمدين مطلقاً وإذا كان راجعاً للمدين مطلقاً فلا يصح أن يقال من أحكام الحجر (قوله أحاط الدين بماله أم لا) ان قلت كيف يكون مجهول الحال وتعلق احاطة وعدمها بالرائد قلت يحمل الرائد على ما إذا كان ماله غائباً يتعسر الوصول اليه وجهنا حاله فى أموال حاضرة يؤدى منها (قوله توصل به الى ذلك) أى الى تبين الامر (قوله وهو يفيد الخ)

ورده شيخنا عبد الله بأنه بعد حكم الحاكم يأخذ ماله وقسمه لأحبس وانما الحبس قبل فقول المصنف وحبس لثبوت عسره أي من يصير مفلسا لأنه فلس بالفعل ورد محشى تت بما حاصله أن كلام الشيخ صحيح وأنه ان ثبت عسره قبل التفليس لا يحبس بعد والاحبس ويدل عليه قول المدونة ونصها ويبيع الامام ما ظهر له من مال فيتوزعه غرماؤه ويحبس فيما بقي ان تبين لده أو اتهم اه (قوله بحميل بالمال) أي وهو قول سحنون وقوله أو بالوجه وهو قول ابن القاسم وهل قولاهما خلاف أو وفاق فيحمل قول سحنون على المدد وقول ابن القاسم على غيره (قوله أو بالوجه) أي ويكتفى بحمل بالوجه (قوله وظاهره ولو كان يظن الخ) فيه شيء بل محل القوانين اذا لم يكن الغريم ممن يظن به كتم المال كما فيه اللخمي والاغرم ولو أثبت (٢٧٧) عدمه باتفاق القولين لان اليمين حينئذ من تمام

النصاب (قوله والمشهور من القولين الخ) هو مخالف لما تقر من انه اذا عارض كلام ابن رشد واللخمي يقدم كلام ابن رشد (قوله ملاؤه) يجب قراءته بالمد وأما بالقصر مع الهمز فهو الجماعة وأما بالقصر بلا همز فالارض المتسعة (قوله ان تفالس) أي ولم يعد بالقضاء ولم يسأل الصبر لثبوت عسره بحميل والا أجيب وقد تقدم الخلاف (قوله وله خدم الخ) الظاهر أن ذلك ليس بشرط (قوله والثلاثة والخمسة) لاشك أن هذا قول مالك ولسحنون يومان فقط (أقول) وهو ظاهر المصنف وظاهرتب اعتماده ورجح صاحب المبسوط قول مالك ولكن جرت العادة باعتماد كلام المصنف لا بنص قوي يدل على ضعفه فتدبر (قوله والاسجن) وأجرة السجن على طالب الحق كما في شرح

بطامه وان أبي غيره وقوله وفلس حضرا وغاب ان لم يعلم ملاؤه ظاهرا في أن التفليس لا يتوقف على ثبوت العسر بطريقه من شهادة وحلفه انه ليس له مال ظاهر ولا باطن والضمير في يسأل للمجهول وفيه لراجع لثبوت عسره فلو مال ذلك ظاهر الملاء فهل يجاب لذلك بحميل بالمال أو بالوجه قولان (ص) فغرم ان لم يأت به ولو أثبت عدمه (ش) يعني أنه اذا قبل منه الجميل فغاب الغريم عند الاجل فان الجميل يغرم ما عليه فان أحضره عند الاجل ولم يظهر له مال حلف وأطلق فان غاب فأنبت الجميل عدمه فهل يغرم ما عليه وبه قال ابن رشد بناء على أن عين المدين يتوقف عايم اثبوت عدمه وقد عذرت منه وهو ما مشى عليه هنا وعند اللخمي لا ضمان على الجميل حيث أثبت عدم المدين بناء على أن اليمين بعد ثبوت الفقر أنه لم يكتم شيئا استحسن واقتصر المؤلف على هذه الطريقة في باب الضمان حيث قال لان أثبت عدمه أو موته في غيبته أي فلا ضمان على الضامن حينئذ وظاهره ولو كان يظن به كتمان المال والمشهور من القولين ما لللخمي (ص) أو ظهر ملاؤه ان تفالس (ش) عطف على قوله ان جهل حاله والمعنى أن الانسان اذا كان ظاهرا الملاء الا أنه تفالس أي أظهر الفليس من نفسه بأن قال لا شيء معي يني بالدين فانه يحبس وظاهر الملاء هو الذي يظن أن له مالا بأن كان لا لبس الثياب الجميلة وله خدم (ص) وان وعد بقضاء وسأل تأخير كالיום أعطى جيلا بالمال (ش) يعني أن ظاهرا الملاء اذا وعد بان يدفع الحق ويقضيه ولكن قال آخرون في اليوم والثلاثة والخمسة فانه يجاب الى ذلك بشرط أن يعطى جيلا بالمال لانه لما وعد ظهرت قدرته على المال فلم يقبل منه الا جميل بالمال فان لم يعط جيلا بالمال فانه يسجن واليه أشار بقوله (ص) والاسجن (ش) حتى يأتي بحميل أو يقضى ما عليه ومجهول الحال اذا وعد بالقضاء كظاهر الملاء اذا وعد به ثم شبه في قوله والاسجن قوله (ص) كعلوم الملاء (ش) أي فانه يسجن حتى يوفي ولا يقبل منه جميل (ص) وأجل لبيع عرضه ان أعطى جيلا بالمال والاسجن (ش) يعني أن المدين غير المفلس اذا طلب التأجيل حتى يبيع عرضه للغرماء فانه لا يؤجل لتلك الا اذا أعطى جيلا بالمال والاسجن وأما المفلس فان الحاكم يبيع عليه عرضه ولا يحتاج لتأجيل وبعبارة قوله وأجل هو ظاهر في ظاهرا الملاء ومعلوم الملاء لا في مجهول الحال لانه لا عرض له (ص) وفي حلفه على عدم الناض تردد (ش) يعني ان الحاكم اذا باع عروض المفلس وقبض أثمانها فهل يحلف على عدم الناض وهو النقدان لم يكن معروفا به وهو قول ابن دحون ولا يحلف على ذلك قاله أبو علي الحداد تردد والضمير في حلفه يرجع للمدين ولو مفلسا وبعبارة هو في مجهول الحال وظاهر الملاء وأما معلوم الملاء فلا يحلف وقوله وفي حلفه أي وفي جبره وعدمه تردد (ص) وان علم بالناض لم يؤخر (ش) يعني أن معلوم الملاء اذا علم الحاكم بالناض الذي عنده فانه

العاصمة ولو قيل من بيت المال ان وجدوا لافعل الطالب الا أن يلزم المطلوب فعليه ما بعد وبنحوه في أجرة العون أي الرسول صرح ابن عاصم (قوله كعلوم الملاء) مثاؤه من يأخذ أموال الناس ويقصد بها التجارة ثم يدعي ذهابها ولم يظهر ما يصدق منه من احتراق الحمل أو سرقة أو نحوها فيحبس حتى يؤدي أموال الناس (قوله لانه لا عرض له) أي لا عرض له ثابت نقول ومثله ظاهرا الملاء لانه لو كان له عرض ثابت لكان معلوم الملاء فلا حسن التعميم فنقول لبيع عرضه أي بحسب ما ادعى وهذا لا ينافي كونه مجهول الحال أو ظاهرا الملاء أو غير ذلك وأما معلوم الناض فلا يؤخر لبيع عرضه (قوله فهل يحلف الخ) أقول وهو الظاهر وذلك لان هذا الخلاف جار على الخلاف في أيمان التهم كما قالوا ومحل هذا التردد ما يحقق عليه الدعوى ولا يحلف من غير تردد وهنا طريقة ثالثة تفصل بين التاجر وغيره (قوله ولو مفلسا) الواو والعال لما وافقته أول

العبارة وقوله وبعبارة الخ لا يخفى انه على هذه العبارة لا يتقدم بالفس وقوله فلا يخالف الاظهر تخلفه لانه يكون معلوم الملاء عندنا
بعروض فيحتمل عنده ناض وعنده فيظهر تخلفه (قوله ولو أدى الى اتلاف نفسه) أي ولم يظن أنه يموت وأما لو ظن أنه يموت فيموت
فيه الحاكم (قوله وضرب مرة بعد مرة) قال عجم وانظر هل في مجلس أو باجتماعكم وهذا الثاني هو الظاهر اه (قوله أي وضرب
معلوم الملاء) هذا هو الذي يفيد نص المواق فقال فيه ابن رشد الوجه الثالث حبس من يقعد على أموال الناس وادعى العدم فتبين
كذبه فانه يحبس حتى يؤدي أموال الناس أو يموت في السجن قال محنون ويضرب بالدرة المرة بعد المرة ولا ينجمه من الضرب والسجن
الاجملي غارم كذا قال المواق في حل قوله كمعلوم الملاء ثم قال في قوله ضرب مائنه تقدم نص محنون ويضرب بالدرة المرة بعد المرة (قوله
فهو عطف على أجل) يقتضي شموله لظاهر الملاء (قوله لا على علم الخ) الاولى أن يقول لا على وان علم الخ لانه يقتضي قصره على الذي علم
بالناض (قوله لاتهامه على اخفاء مال) وكذا يقال في ظاهر الملاء ان تفالس ولا يخفى أن هذا مخالف لما أفاده نص المواق ثم أقول
والظاهر انه يحمل على ما اذا قويت التهمة (قوله انه) بدل من بعسره وهو بفتح ان ويجوز الكسر على انه معمول بقدر (قوله ظاهر
ولا باطن والمذهب انه يخلف على البت وعلى (٣٧٨) ما لا يصنف ان ترك من اليمين ظاهر او باطنا ثم تعدلان اليمين على نية الخلف

كذا ينبغي بل اذا امتنع منها لا يجبر
عليهما فان قلت فاذا كان اليمين على
نية الخلف فلم يطلب بالخلف على
الباطن قلت لزيادة الارهاب التي
ربما أوجبت اظهار ما أخفاء (قوله
ويزيد في عينه الخ) قال ابن الهندي
وهذا استظهار واليمين المذكورة
كافية لاتهامه على نية الخلف له
والضابط أن كل بينة شهدت
بظاهر فانه يستظهر على باطن
الامر يمين من شهدت له البينة
بخلاف من شهدت له البينة بالظاهر
والباطن كما لو شهدت بأن فلانا
غصب كذا أو دفع كذا أو قال كذا
فلا عين عليه (قوله وليؤدين الدين
عاجلا) فائدة زيادته أن يصير آمنا
من مطله اذ لو لم يذكره وقضاه بعد
زمن طويل لبر في عينه وفيه ضرر
على صاحب الحق لا يخفى (قوله
والا بطلت) وانظر هل يغتفر ذلك

لا يؤخره ويضربه باجتهاده الى أن يدفع ولو أدى الى اتلاف نفسه لانه ملك (ص) وضرب مرة
بعد مرة (ش) أي وضرب معلوم الملاء سواء علم بالناض أم لا فهو عطف على أجل لا على علم
مرة بعد مرة باجتهاد الحاكم وبعبارة هذا في مجهول الحال لاتهامه على اخفاء مال وفي معلوم
الملاء وفي ظاهر الملاء ان تفالس (ص) وان شهد بعسره أنه لا يعرف له مال ظاهر ولا باطن
خلف كذلك وزاد وان وجد بيقضي (ش) يعني أن من جهل حاله وظاهر الملاء اذا شهدت
البينة عند القاضي بعسره شهادة على نفي العلم لا على البت أنها لا تعرف له مال ظاهر ولا باطنا
خلف وجوبه على طبق شهادة الشهود انه لا يعرف له مال ظاهر ولا باطنا ويزيد في عينه وان
وجد المال ليقضي الحق لغرمائه زاد بعضهم وليؤدين الدين عاجلا وان كان مسافرا جعل
لاوبة وقوله (ص) وأتظر (ش) اشارة الى الاحتجاج بقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى
ميسرة رداعلى أي حنيقة في قوله ان صاحب الدين يلزم الغريم ووجه الدليل أن الله تعالى
أوجب انظاره الى اليسر وفهم من قوله لا يعرف أن الشهادة على نفي العلم لا على البت والا
بطلت لانه قد يكون له مال لم يعلم به وفائدة زيادة وان وجد بيقضي تظهر فيما اذا ادعى الطالب
عليه انه أفاد ما لا يأت ببينة فلا عين عليه لتقدم هذه اليمين ولولاها الخلفه وجعلنا قوله وان
شهد بعسره الخ في مجهول الحال وظاهر الملاء فقط لان معلوم الملاء لا تنفعه الا البينة الشاهدة
بذهاب ما بيده ولا يكفي قولها لا نعرف له مال ظاهرا ولا باطنا ومثله في ذلك من يقرب قدرته
ومثله على دفع الحق ما لم تقسم قرينة على كذبه في اقراره ومثله أيضا من عرف بأخذ
أموال الناس وعلم عدم ضياعها أو كان عليه دين منجم يؤدي منه شيئا فشيئا فادى
البعض وادعى العدم في الباقي أو طلب بنفقة ولده بعد طلاق أمه فادعى العجز عن ذلك لانه
كان يتفق عليه وعلى أمه أمس وهو الآن أقدر لزوال نفقة الام (ص) وخلف الطالب

للعوام أم لا وأما اذا احتملت الشهادة البت والعلم ففي بطلانها قولان كما لو قالوا انه فقير

عديم لا مال له ظاهر ولا باطن (قوله وان وجد بيقضي) هذه اللام لا تدخل في جواب ان فهي جواب لقسم مقدر كما قال ابن مالك
واحد في لدى اجتماع شرط وقسم * جواب ما أخرت فهو ملتزم لا يقال يلزم تكرار القسم لانا نقول هذا امر صناعي يدور ووجد دعوى
أصاب ولذلك تعدت لواحد ومصدره الوجود (قوله تظهر الخ) قال عجم وهذا يفيد أن زيادة قوله وان وجد ما لا يقضي من حق الخالف فله
تركها الا أن يقال لما كان الشارع ناظر التركة الخصومات ولتقلها ووجب هذه الزيادة وان أراد الخالف تركها لاشتمالها على
غرض الشارع اه وقد علمت كلام ابن الهندي (قوله الا البينة الشاهدة بذهاب ماله) كان تقول البينة شاهد فاماله بعد التسالبة
أو حرق أو نحو ذلك (قوله فادى البعض وادعى العدم الخ) أي وحالته لم تتغير (قوله وخلف الطالب الخ) فاعل خلف من استحق
السجن فيدخل فيه مجهول الحال وظاهر الملاء ومعلومه الامن علم بالناض فلا يخلف الطالب كما ثبت في الزرقاني ولا عمل ووجه تخلف معلوم
الملاء للطالب أنه يقول ما علمت الناس من ملائي فهو بحسب ما يظهر لهم وأنت تعلم باطن الأمر وأني معدم

(قوله ان ادعى عليه العدم) أي ولم يصدق فيه ان حيسه حينئذ ظلم وأما ان صدقه على أنه عديم فلا عين ولا حيس (قوله تفتيش داره) وحافونه كداره (قوله فقيه ترد) قال ابن ناجي والعمل عندنا على عدمه (قوله وأما حيسه) وكذا كيسه أو كيه وما أشبه ذلك مما لا يسه لان الغالب أن ما في ذلك ملكه ويعد عتدي مانعه وان سأل أي الطالب تفتيش دار الغريم ولو معلوم الملاء وظاهره ولو بعد الشهادة على عدمه وحلفه على ذلك فقيه ترد لان الشهادة على نفي العلم لا على البت (٣٧٩) اهـ ولكن الظاهر كما في عب أنه اذا ثبت

العدم والحلف لا تفتيش (قوله ورجحت بينة الملاء الخ) والذي جرى به المثل تقديم بينة الملاء وان لم تبين والقاعدة تقديم ما به العمل على المشهور فان قيل شهادة بينة الملاء مستحبة لان الغالب الملاء والشهادة بالعدم ناقلة وهي مقدمة على المستحبة وأجيب بأن الناقلة هنا لما شهدت بالنفي قدمت عليها المستحبة لانها مثبتة (قوله بان قالت الخ) لا يخفى أن الدعوى أنه ملئ ودليلها أنه أخفى مالا (قوله بقدر الدين) يفيد أنه لو طرأ عليه موجب حيس فان يدين آخر فيزداد في سجنه للثاني (قوله أيم) هي الحالية من زوج أي فتقدير أيم مؤذن بأن الامين عبارة عن الزوج والحاصل أن الام لغته من كانت حاله عن زوج سواء تزوجت قبل وطلقت أم لا وفي عرف الفقهها من تزوجت ثم طلقت أو مات زوجها والمراد الاول (قوله والسيد يحبس لمكاتبه) في دينه الحال اذا امتنع من أدائه لان المكاتب أحرز نفسه وماله وكذا يحبس السيد لعبده اذا شهد له شاهد يعتقه ولم يحلف السيد لرده شهادة الشاهد فان طال دين (قوله مالم تكن قيمة الكناية) انظر هل معناه أن الكناية تباع لاجنبي ويؤخذ منه الثمن ويعطى لذلك

ان ادعى عليه العدم (ش) يعني أن من عليه الدين اذا ادعى على رب الدين أنه يعلم عدمه وكذب رب الدين فان اليمين على رب الدين لازمة أنه ما يعلم عدمه فان لم يحلف لم يسجن المدين له بعد عين المدين والاسجن (ص) وان سأل تفتيش داره فقيه ترد (ش) يعني أن رب الدين وهو الطالب اذا سأل الجاحم أن يفتش له دار المدين لا بقيد كونه مقلسا أو حافونه أو نحو ذلك عسى أن يجد شيئا من متاعه ليبيعه به هل يجب الى ذلك أم لا فيه تردد للآخرين وأما جيبه فيجيب لذلك لان هذا امر خفيف (ص) ورجحت بينة الملاء ان بينت (ش) يعني لو شهد له قوم بالملاء وقوم بالعدم فان بينة الملاء تقدم ان بينت سبب الملاء أي عينت ما هو ملئ به بان قالت أخفى مالا سواء بينت بينة العدم أم لا فان لم تبين رجحت بينة العدم بينت أم لا على الرابع وهذا لا يفهم من كلام المؤلف لان مفهوم بينت بصدق بالتساوي ولما ذكر ما وجب اخراج المجهول وظاهر الملاء من السجن وهو البينة ذكر ما يخص المجهول وهو طول الحبس فقال (ص) وأخرج المجهول ان طال حبسه بقدر الدين والشخص (ش) يعني أن مجهول الحال يخرج من السجن ويحلى سبيله بعد حلفه أنه لا يعلم له مالا ظاهرا ولا باطنا اذا طال سجنه ويكون بقدر الدين والشخص قوة وضعفا وتوسطا فليس الوجيه كالحقير ولا القوى كالضعيف وليس الدين الكثير كالقليل فقوله والشخص أي وحال الشخص وتحقق المسئلة في الطول وعدمه أنه بحسب اجتهاد الخاصكم وأما ظاهر الملاء فيخرج ان شهدت بينة بعدمه على ما هو لا بطول سجنه ومعلوم الملاء لا يخرج حتى يؤدي أو يموت أو تشهد له بينة بذهاب ما يبيده وأما ان شهدت له بعدمه فلا يخرج بذلك ولما كان جميع ما هو من أحكام هذا الباب لا يختص به رجال ولا نساء بل يشترك الجميع فيه وكان من ذلك الحبس ذكر ما يختص بحبسهن بقوله (ص) وحبس النساء عند أمانة أو ذات أمين (ش) يعني أن النساء يحبسن عند امرأة أمانة منفردة عن الرجال أو ذات رجل أمين أي زوج أو أب أو ابن فمكاته قال عند أمانة منفردة عن الرجال أو ذات أمين فعلم مما قررنا أن قوله أو ذات أمين معطوف على محذوف ليفيد اشتراط الأمانة أيضا مع عدم الانفراد ولا يصح عطفه على أمانة لان العطف بأو يقتضي المغايرة فيقتضي عدم اشتراط أمانتها وليس كذلك وتقدير المحذوف منفردة عن الرجال أو ذات أمين أنسب من تقدير أيم لان الامين لا يختص بالزوج (ص) والسيد لمكاتبه (ش) يعني أن السيد يحبس لمكاتبه مالم تكن قيمة الكناية توفى بالدين أو يحل منها ما يفي به والا فلا يحبس له حينئذ وانما يحبس السيد لمكاتبه لانه أحرز نفسه وماله والحقوق المتعلقة بالذمة لا يراعى فيها الحرية ولا علو المنزلة بدليل أن المسلم يحبس في دين الكافر (ص) والجدة والولد لا يسه لالعكس (ش) أي يحبس الجد والجدة لولد الولد كرا كان أو أنثى لان حظ الجد دون حظ الاب في الجدة ويحبس الولد لابه أو لأمه دون عكسه قال مالك وان لم أحبس الوالد لولد فلا أظلم الولد له ما أي فيجب على الإمام أن يفعل بهما

المكاتب وبعد أن أدى خرج حرا والارقله أو معناه تباع لنفس المكاتب ويخرج حرا كذا ترد بعض شيوخنا والظاهر أنه لا حاجة لشي من ذلك بل تقوم على أصلها ومن المعلوم أن القيمة باعتبار ذلك أقل منها فتجعل في الدين ويخرج حرام من ذلك الوقت (فرع) العبد يحبس في دين سيده من غير الكناية لافيهما الاعلى القول بأنه لا يجوز الا للسلطان فله حبسه ان رأى أنه كتم مالا رغبة في العجز ويحبس القن المأذون له في التجارة (قوله والحقوق المتعلقة بالذمة) مقتضاه حبسه في مال عبده المأذون المدين حيث

احتج لو فادينه بما له على سيده (قوله من الضرب وغيره) أى ما عدا السجن أى والسجن أشد من الضرب خصوصاً مع دوامه ويحبس الأب إذا امتنع من الانفاق على ولده الصغير للضرار بذلك (قوله إلا اليمين المنقلبة) هذا يشمل ما إذا ادعى الأب على ولده حقاً وتوجه عليه يمين فبردها على الأب وما إذا قام الولد شاهد على أبيه بحق ولم يخلف مع الشاهد فرد اليمين على أبيه لكن تقييد الأولى بما إذا لم تكن الدعوى على الولد دعوى اتهام والاغرم (٣٨٠) بمجرد النكول وأما أن حلف الأب مع شاهد يقيمه على ابنه فليس هذا من باب

خلف الوالد (قوله نفياً واثباتاً) فالنفي عدم تخلف الوالد لآبائه والاثبات تخلفه بجلده وابنه والمناسب للاستثناء النفي (قوله وما يأتي الخ) أى واليمين من معنى الحد (قوله ومثلها ما الأبوان) أى إذا حبس الأب مع ابنه أو الأم مع ولدها فالعنى إذا حبس كل من الأبوين مع ولد (قوله ولا يمنع مسلماناً) نائب الفاعل ضمير يعود على المحبوس وهو المفعول الأول ومسلماناً المفعول الثاني (قوله انظر الشارح الخ) عباراتهم تدل على اعتماد التقييد وقوله لعوده أى أخرج المحبسون ويستمر خارجاً عن الحبس لعوده وليس صلة لا يخرج كما هو ظاهره (قوله وقربب جداً) يحتمل رجوعه اقربب أى قرباً جداً أى قريب القرابة كافي النقل لا قريب بعيد ويرجع في ذلك للعرف ويحتمل رجوعه لمرض أى مرضاً جدياً شديداً ويخاف منه الموت كما قال سحنون فإن حل المصنف

ما يفعله بالمد الظالم من الضرب وغيره لأنه ليس لحق الولد بل لحق الله تعالى ردعاً وزجراً وصيانة لأموال الناس (ص) كالمين إلا المنقلبة والمتعلق بهما حق لغيره (ش) التشبيه في الحكم نفياً واثباتاً والمعنى أن الولد لا يخلف أباه إذا وجب له قبله يمين لأنه عقوق ولا يقضى له به أن شخ ولا يمكن من ذلك على المذهب وما يأتي للأولف في باب الحد ومن قوله وله حد أى وفسق ضعيف الآن تكون اليمين منقلبة على الأب من الولد كما إذا وجبت يمين للأب على ولده فردها على أبيه فلا يكون ذلك جرعة في حق الولد أو يكون الحق متعلقاً بغير الولد كما إذا ادعى الوالد أن صداق ابنته ضاع منه والزوج يطلبه بالجهاز أو ادعى الأب اعارة الابنة شيئاً من جهازها قبل السنة فحلف الوالد في ذلك ولا يكون جرعة في حق الولد لأن الحق في ذلك للزوج في التمتع بشورتها. (ص) ولم يفرق بين كالأخوين أو الزوجين أن خلا (ش) يعنى أن الأخوين إذا حبسهما معاً في حق عليهما فإنه لا يفرق بينهما سواء انحلا السجن من الرجال أم لا ومثلها ما الأبوان وغيرهما من الأقارب وكذلك إذا حبس الزوجان في دين فطلب الغريم أن يفرق بينهما وطلب الزوجان أن يجتمعا فذلك لهما ما إن كان السجن خالياً والأحبس الرجل مع الرجال وحبست المرأة مع النساء فقوله ولم يفرق يقرأ بالبناء للمفعول ونائب الفاعل بين لانها تتصرف على لغة قال تعالى لقد تقطع بينكم ورفع بين فوقعهما متصرفاً وبالبناء للفاعل وفاعله عائد على الإمام أى لم يفرق الإمام بين ما ذكر أى لم يوجب التفرقة بينهما (ص) ولا يمنع مسلماناً أو خادماً بخلاف زوجة (ش) يعنى أن المحبوس في الحقوق لا يمنع من يسلم عليه من حيث أنه يسلم أماناً من حيث أنه يعلم الحيلة في خلاصه ونحو ذلك فيمنع ولا يمنع أيضاً من يخدمه ويأمره وظاهره ولو صح ما الذي يقيده كلام ابن الموارنة فيمنع منه اشتد من ضمه انظر الشارح وقوله مسلماناً مفعول ثانٍ ليمنع لأنه يتعدى إلى مفعولين أى لا يمنع القاضي المحبوس مسلماناً عليه بخلاف الرجل إذا حبس في حق فان زوجته تمنع من أن تقيم عنده في السجن بقدر ما يجتمع بها لأن المقصود من السجن التضييق عليه حتى يدفع الحق لاهله إلا أن تشاء الدخول عليه في محبته لها أى إذا سجن لها ولو بقيت عنده وقولنا تقيم الخ يخرج ما إذا أرادت السلام عليه فلا تمنع لقول المؤلف ولا يمنع مسلماناً الشهوة الزوجة (ص) وأخرج الحد (ش) يعنى أن المحبوس إذا وجب عليه حد لشخص فانه يخرج ليقام عليه وظاهره ولو لم يحد القتل كما قاله صاحب التكملة وحينئذ تؤخذ الدون من أمواله إن كان له مال والأضاعت على أربابها ولا يقال إذا أخرج الحد القتل لا يعود فلا يصح دخول حد النفس لأن قول قوله لعوده قيد في قوله (ص) أو ذهب عقله لعوده (ش) والمعنى أن المحبوس إذا ذهب عقله فانه يخرج بحميل ولعله بالوجه فإذا عاد له عقله عاد إلى محبته إذا فائدة في حبسه حينئذ لعدم علمه (ص) واستحسن بكفيل بوجهه لمرض أبويه وولده وأخيه وقريب جد الإسلام (ش) يعنى أن المحبوس إذا اشتد مرض من ذكر فانه يمكن من الخروج ليسلم عليه بكفيل بوجهه ثم يعود إلى محبته فقوله واستحسن في نقل ابن نونس عن ابن الموارنة متعلق بما بعده قال الباجي وهذا استحسان والصواب عندى وهو القياس المنع فيحتمل أن الاستحسان في كلام

على أحدهما فلا بد من الآخر والاحسن رجوعه لهما معاً والظاهر أنه يخرج لجنازة أحد أبويه مع حياة الآخر المؤلف ولا يخرج لجنازتهما معاً كفاي الاعتكاف (قوله فيحتمل أن الاستحسان الخ) وحينئذ فيجوز على المصنف الاعتراض في ترك القياس الذي صوبه الباجي وقوله أو المراد به استحسان أى أو المراد ترجيح شيوخ غير من تقديم من اللغوى وابن رشد ونحوهما فيحتمل أن يكون مجرد حكاية ما رجحه المشايخ غير ملتزم كونه راجحاً وقوله أو هما أى أو يحتمل استعمال اللفظ المشترك في معنيتين الاستحسان المقابل للقياس وترجيح بعض الشيوخ

(قوله لاجعة وعيد) فان قيل اذا كان لا يخرج للجمعة فالعيد من باب أولى ويجاب بأنه قد يقال باخراجه العيد لعدم تكرره بخلاف الجمعة (قوله لاجعة) أى ولا جماعة بل لوضوءه ان لم يتمكن فيه (قوله الانحوف) (٢٨١) قتله الخ) أى فيخرج الى موضع آخر غير الذى

كان فيه وكذا خوف قتله أو أسره ان لم يطلق بالكلية وكذا خوف قتل غيره أو أسره اذا لم يطلق فيما يظهر وانظر اذا لم يطلق مع خوف من ذكر حتى حصل ما خيف منه ماذا يجب على من لم يطلقه وهل هو رب المال أو الخاصكم أو السجنان أو كل (قوله وفسد مرفى فصل الحصر

الخ) مرتبط بقوله حبس وبقي على أحراره واذا بقي على أحراره وفاته الحج يتحمل بفعل عمرة (قوله الى موضع آخر) أو الى موضع اذا خيف عليه ما ذكر ان لم يطلق بالكلية والنظر يسكون الفاء (قوله أخذ عين ماله) بفتح اللام لاجل الشرط الآتى وقراءته بكسر اللام

لا يأتى معه الشرط الآتى وقوله المحاز عنه هذه النسخة تصحيف والصواب نسخة محوز لانه لا يقال أحاز وإنما يقال حاز فاسم المفعول منه محوز ومحوز أصله محووز ومحووز أصله محووز فلو لم يحوز عنه فهو أحق به فليس وموتا (قوله بان شهدت البينة

على عيبتها) وذلك بان لم تفارق البينة من قبضه من حين الرفع الى حين التفليس وبصور ذلك لمن دفع عينا رأس مال ففلس المسلم اليه (قوله خلافا لشهب) أى حيث قال الا حديث انما فيهما من وجد سلعة أو متاعه والنقدان لا يطلق عليهما ذلك عرفا (قوله فليس له الا

الخاصة) أى بالثمن كما هو الظاهر (قوله بشرط الخ) أى بشرط أن يدخلوا على أن لا شيء له في الحصص أن لم يجده قال ابن القاسم للبائع أن

المؤلف المقابل للقياس أو المراد به استحسان شيخ غير الذين قدمتهم أو هما (ص) لاجعة وعيد وعدوا الانحوف قتله أو أسره (ش) يعنى أن المحبوس لا يمكن من الخروج لصلاة الجمعة لان لها بدلا ولا صلاة العيد ولا لجة الاسلام وان كان قد أحرم بحجة أو عسرة أو بنذرا وحنت ثم قيم عليه بالدين حبس وبقي على أحراره واذا وجب عليه الدين يوم نزوله بمكة أو عسرة أو بعرفات استحسن أن يؤخذ منه كفيل حتى يفرغ من الحج ثم يحبس بعد النفر الاول ولا عقاله الخمى والنفر الاول هو المجل في الرمي وقد مرفى فصل الحصر أن من حبس بحق لا يحل الا بفعل عمرة ولا يخرج للدعوى عليه ويؤكل من يسمع عنه الدعوى فان امتنع تسمع البينة عليه فاذا ثبت عليه الحق يراد السجن عليه بالاجتهاد بعد الاعتذار وكذلك لا يمكن من الخروج لاجل عدو الا أن يخاف عليه أن يقتله العدو في السجن أو يخاف أن يأسره فانه يخرج من ذلك الى موضع آخر (ص) والغريم أخذ عين ماله المحاز عنه في الفلس لا الموت (ش) هذا هو الحكم الرابع من أحكام الحجر الخاص والمعنى أن من باع سلعة وحازها المشتري وقبل أن يقبض البائع ثمنها فلس المشتري أو مات والسلعة موجودة فللبائعها وهو المراد بالغريم أن يأخذ عين شئته المحاز عنه في حالة الفلس وهو أحق به من الغرماء لان الذمة موجودة في الجلة ودين الغرماء متعلق بها وأما في حالة الموت فلا يكون بائعها أحق به من الغرماء بل هو أسوأهم فيها لان الذمة قد نزلت بالكلية واحترز بقوله عين ماله لا تغير كما يأتى وشمل الدراهم والدينار كما أشار اليه بقوله (ص) ولو مسكوكا (ش) حيث عرف بعينه بأن شهدت البينة على عيبتها أو كان مطبوعا عليه اقباسا للثمن على الثمن خلافا لشهب ثم ان مثل الغريم من تنزل منزلته بارت أو هبة الثمن أو صدقة عليه أو حوالة أو أمان اشترى من الغريم الدين الذى له فليس له الا الخاصة ذكره ابن عرفة فن باع عبدا بكتاب مثلا غير مقبوض من المشتري ثم باع الكتاب لشخص ثم فلس مشتري العبد فليس له الرجوع في عين العبد اذ ليس هو بمنزلة بائع العبد فان قلت ما الفرق بينه وبين بائع العبد فان كلا منهما ملك ثمن العبد والاول يرجع في عين العبد في الفلس دون الثاني قلت الفرق أن بائع العبد بالكتاب يقول انما خرج العبد من يدي في مقابلة الكتاب فاذا تعذرا أخذ الكتاب فلي الرجوع في عين عبيدي في الفلس وأما مشتري الكتاب فانه يدفع الثمن في مقابلة الكتاب وأما من اشترى ثمن شئته فلا يتنزل منزلته (ص) أو أبقا (ش) هذا أيضا داخل في حيز المبالغة يعنى انه لو باع عبدا فأبقى عند المشتري فللبائع أن يرضى بعبده الا بقر بشرط أن لا شيء له في الحصص فان وجدته فلا كلام وان لم يجده فلا شيء له واليه أشار بقوله (ص) ولزمه ان لم يجده (ش) ولا يرجع للخصاص خلافا لشهب وكلام المؤلف مبنى على أن الاخذ من المقلس نقض للبيع من أصله لا على انه ابتداء بيع والا فلا يجوز (ص) ان لم يفسده غرماء ولو بعاههم وأمكن لا يضيع وعصمة وقصاص (ش) أشار الى شروط أخذ السلعة من عند المقلس منها أن لا يفسده الغرماء فان فدوه بثمانه الذى على المقلس ولو بعاههم الخاص بهم فليس له أخذ عين شئته حينئذ وكذلك لو ضمنوا له الثمن وهم ثقات أو يعطون به جيلا نقصة ومن الشروط أن يمكن الغريم أن يستوفي عين شئته ولهذا احتراز عن البضع فانه لا يمكن استيفاءه كما اذا تزوج امرأة بصدقة معلوم ثم فلس الزوج فليس لها أن ترجع في بضعها الذى خرج منها بل يخاصص مع الغرماء

(٣٦ - خرى خامس) يطلبه على أن لا شيء له غيره أو يخاصص وليس له أن يطلبه فان لم يجده رجع الى الخصاص أى ليس للبائع أن يقول أنا أطلب الا ببق فان وجدته فهو لى وان لم أجده دخلت في الخصاص وانما له أن يطلبه فان وجدته كان له وان لم يجده فلا شيء له وقال أشهب له ذلك أى يطلبه فان وجدته كان له والارجع لخصاص (قوله وكذلك لو ضمنوا له الثمن الخ) أى والنماء والخسارة للفلس وعليه

(قوله وهذا ظاهر في المدخول بها) أقول وكذا غير المدخول بها إذا لم ترد التطبيق فتخصص بجميعه على أنها تلك جميعه ونصفه على أنها تلك بالنصف فقوله الشارح فلا يشمل كلامه ما إذا لم يدخل أي إذا أرادت التطبيق وأما إذا لم ترد فكأننا خيشتد فقوله الشارح لأن لها أن تفسخ الخرج بما يقال أنه يشمل حتى التي لم ترد التطبيق فلا يظهر مع ما قلنا فالمناسب أن يأتي بالكلام على وجه لا قلق فيه فيقول وهذا ظاهر

(٢٨٣)

وأما إذا أرادت التطبيق لعسره فهل تخصص الغرماء بالنصف أو لا شيء لها لأن الفسخ جاء من جهتها كما قال الشارح وقوله تأمل أي تأمل ما يظهر به صحة أحد الطرفين قلت فتأملته فوجدت لأوجه التردد لأنه حيث يقول ابن القاسم بأنه إذا طلق عليه لعسره بالنفقة يلزمه النصف فواجه القول بعدم لزوم (قوله أو فصل ثوبه) أو قطع الجلد نعالا ونحوها (قوله أي واستمر) فلا يلزم عليه محذور نحوى وهو عدم تغاير معطوف لا اثباتا ونفيا بل التغاير موجود نعم فيه تكاف لأن الأصل عطف اللفظ على اللفظ وأما قطع الشقة نصفين فلا يفتى وكذا الدبغ لا يفتى على المشهور خلافا لابن وهب (قوله أما لو اشتراه مع الأصول) أي والفرض أن الثمرة لم تؤثر (قوله في باب الفليس) الظاهر أنه لم يرد بابا من كتاب معين بل أراد باب الفليس من أي كتاب أي إن شأن باب الفليس من أي كتاب يتكلم فيه على ذلك (قوله لا نأقول الثمرة الخ) أي هي المشار لها بقوله وأما لو اشتراه مع الأصول فلا حاجة لسؤال ولا لجواب (قوله كاجير رعى) هذا إذا كان يرد ما رعى لبيت صاحبه والا فهو أحق بها والظاهر إذا بات ما رعاها

بجميع صداقها وهذا ظاهر في المدخول بها لأن الكلام فيما قبض وحيز وحيث لا يشمل كلامه ما إذا لم يدخل لأن لها أن تفسخ النكاح لأن الزوج وهو المتناع للبضع لم يقبضه وانظر هل تخصص الغرماء بالنصف لأنهم ملكته بالعقد كما مر في الصداق أنه إذا طلق عليه بعد ثبوت عسره يلزمه النصف كما مشى عليه المؤلف هناك وهو قول ابن القاسم أو لا شيء لها لأن الفسخ جاء من جهتها فكانها أسقطت حقها تأمل وعن العصمة كما إذا خالعتة على شيء معلوم ولم يقبض المخالعة عوض حتى فلتست المرأة فإن الزوج لا يرجع في العصمة التي خرجت منه لعدم إمكان ذلك بل يخصص غرماء بما وقع عليه الخلع وعن القصاص كما إذا صالح في دم عمد بشي معلوم وقبل قبضه فليس الجاني فلا رجوع للمعني عليه فيما خرج من يده وهو الدم لتعذر القصاص قال في توضيحه وينبغي أن يلحق بذلك صلح الإنكار إذا فليس المنكر فإن المدعى يخصص بما صولح به ولا يرجع في الدعوى (ص) ولم ينتقل لأن طهنت الخنطة أو خلط بغير مثل أو سمن زبده أو فصل ثوبه أو ذبح كبشه أو تهر رطبه (ش) أي ومن شروط رجوع الإنسان في عين شئته المحوز عنه في الفليس أن لا ينتقل عن هيئته أما أن تغير عن هيئته كطحن الخنطة أو خلط بغير مثله بحيث لا يتيسر تمييزه منه كفتح بشعير أو صار الزبد سمناً أو فصل الثوب قيصاً أو سراويل أو ذبح الكبش أو صار الرطب غرافاً لا رجوع لصاحبه به وتعين المحاصة مع الغرماء فقوله لأن طهنت الخنطة عطف على معنى لم ينتقل أي واستمر لأن طهنت الخنطة وفي بعض النسخ كان طهنت وأولى لو عجت أو بذرت وفهم من قوله ولم ينتقل أن حواله الاسواق لا تفتت وهو كذلك واحترق بقوله بغير مثل مما لو خلط بمثله كالخنطة تخلط بمثلها والزيت والعسل بمثله فإنه لا يفتت الرجوع وقوله أو تهر رطبه أي حيث اشترى الرطب مجرداً عن الأصول إلى أجل معلوم فصارت ثمراته فليس المشتري أما لو اشتراه مع الأصول فلا يفتت إلا بالجد كافي باب الفليس لا يقال قد تقدم أن الفليس إنما يفوز بالثمرة إذا جد بها لا يبيسها وهو خلاف ما هنا لا نأقول الثمرة التي يفوز بجذها هي غلة شئ وما هنا البيع واقع على ذاتها (ص) كاجير رعى ونحوه (ش) التشبيه لا فائدة الحكم وهو عدم الأخذ والمعنى أن أجير الحراسة وأجير الرعى وأجير الخدمة ونحوهم إذا فليس رب الماشية أو غيره ككرب الزرع ونحوه قبل دفع الأجرة فإن الأجير لا يكون أحق بالماشية أو بالزرع في خدمته بل يخصص مع الغرماء وهذا بخلاف من أكرى دابة كراء مضموناً فليس ربها فإنه يكون أحق بها من الغرماء والفرق بينه وبين الأجير أن الأجير لم تعلق خدمته بالماشية بل بذمة ربها والمكترى تعلق حقه بعين الدابة لأنها مجرد ركو به عليها صارت كالعينة وبعبارة ومثل أجير الرعى الصانع الذي تستعمله في حافوتك فإذا جاء الليل انصرف فلا يكون أحق بما في الحافوت وليس من استأجره للدراس يبقره كذلك إذ صاحب البقر أحق بالاندر لأنه كالحائر لا ندر (ص) وذئ حافوت فيمابه (ش) يحتمل أن يكون التقدير كعدم اختصاص ذي حافوت بما فيه إذا فليس المكترى وإذا لم يختص به فيكون أسوة الغرماء فيما فيه

بجميع صداقها وهذا ظاهر في المدخول بها لأن الكلام فيما قبض وحيز وحيث لا يشمل كلامه ما إذا لم يدخل لأن لها أن تفسخ النكاح لأن الزوج وهو المتناع للبضع لم يقبضه وانظر هل تخصص الغرماء بالنصف لأنهم ملكته بالعقد كما مر في الصداق أنه إذا طلق عليه بعد ثبوت عسره يلزمه النصف كما مشى عليه المؤلف هناك وهو قول ابن القاسم أو لا شيء لها لأن الفسخ جاء من جهتها فكانها أسقطت حقها تأمل وعن العصمة كما إذا خالعتة على شيء معلوم ولم يقبض المخالعة عوض حتى فلتست المرأة فإن الزوج لا يرجع في العصمة التي خرجت منه لعدم إمكان ذلك بل يخصص غرماء بما وقع عليه الخلع وعن القصاص كما إذا صالح في دم عمد بشي معلوم وقبل قبضه فليس الجاني فلا رجوع للمعني عليه فيما خرج من يده وهو الدم لتعذر القصاص قال في توضيحه وينبغي أن يلحق بذلك صلح الإنكار إذا فليس المنكر فإن المدعى يخصص بما صولح به ولا يرجع في الدعوى (ص) ولم ينتقل لأن طهنت الخنطة أو خلط بغير مثل أو سمن زبده أو فصل ثوبه أو ذبح كبشه أو تهر رطبه (ش) أي ومن شروط رجوع الإنسان في عين شئته المحوز عنه في الفليس أن لا ينتقل عن هيئته أما أن تغير عن هيئته كطحن الخنطة أو خلط بغير مثله بحيث لا يتيسر تمييزه منه كفتح بشعير أو صار الزبد سمناً أو فصل الثوب قيصاً أو سراويل أو ذبح الكبش أو صار الرطب غرافاً لا رجوع لصاحبه به وتعين المحاصة مع الغرماء فقوله لأن طهنت الخنطة عطف على معنى لم ينتقل أي واستمر لأن طهنت الخنطة وفي بعض النسخ كان طهنت وأولى لو عجت أو بذرت وفهم من قوله ولم ينتقل أن حواله الاسواق لا تفتت وهو كذلك واحترق بقوله بغير مثل مما لو خلط بمثله كالخنطة تخلط بمثلها والزيت والعسل بمثلها فإنه لا يفتت الرجوع وقوله أو تهر رطبه أي حيث اشترى الرطب مجرداً عن الأصول إلى أجل معلوم فصارت ثمراته فليس المشتري أما لو اشتراه مع الأصول فلا يفتت إلا بالجد كافي باب الفليس لا يقال قد تقدم أن الفليس إنما يفوز بالثمرة إذا جد بها لا يبيسها وهو خلاف ما هنا لا نأقول الثمرة التي يفوز بجذها هي غلة شئ وما هنا البيع واقع على ذاتها (ص) كاجير رعى ونحوه (ش) التشبيه لا فائدة الحكم وهو عدم الأخذ والمعنى أن أجير الحراسة وأجير الرعى وأجير الخدمة ونحوهم إذا فليس رب الماشية أو غيره ككرب الزرع ونحوه قبل دفع الأجرة فإن الأجير لا يكون أحق بالماشية أو بالزرع في خدمته بل يخصص مع الغرماء وهذا بخلاف من أكرى دابة كراء مضموناً فليس ربها فإنه يكون أحق بها من الغرماء والفرق بينه وبين الأجير أن الأجير لم تعلق خدمته بالماشية بل بذمة ربها والمكترى تعلق حقه بعين الدابة لأنها مجرد ركو به عليها صارت كالعينة وبعبارة ومثل أجير الرعى الصانع الذي تستعمله في حافوتك فإذا جاء الليل انصرف فلا يكون أحق بما في الحافوت وليس من استأجره للدراس يبقره كذلك إذ صاحب البقر أحق بالاندر لأنه كالحائر لا ندر (ص) وذئ حافوت فيمابه (ش) يحتمل أن يكون التقدير كعدم اختصاص ذي حافوت بما فيه إذا فليس المكترى وإذا لم يختص به فيكون أسوة الغرماء فيما فيه

من نحو غنم عند ربه تارة وعند أخرى فالحكم للغالب إن كان والا فانظره وانظر أيضاً إذا كانت تبنت بعمل مشترك بينهما أو بمنزلهما الساكنين به جميعاً والظاهر أنه إذا لم يكن غالب يتصرف في فلسه إن كان البيات عند ربه يكون أسوة الغرماء وإن كان عند راعيها فهو أحق بها والظاهر أنه عند البيات في المنزل المشترك بينهما يكون أسوة الغرماء (قوله فإذا جاء الليل انصرف) بيان الواقع والظاهر أنه إذا كانت المفاتيح بيده أنه يفوز بما في الدكان

(قوله أوفى بمعنى الباء) الظاهر أن يقول اذني بمعنى الباء وذلك لأن مادة الاختصاص تتعدى بالباء (قوله وسواء علم الخ) الأولى اسقاطه كما هو ظاهر لأن الفلاس طار بعد ردها (قوله وهذا مبني على أن الردي بالعيب نقض للبيع من أصله) قال الثاني إنه المشهور وجعل كونه ابتداء بيع خلاف المشهور فكلام المصنف مبني على المشهور (قوله أسوة (٢٨٣) الغرماء) أي إن شاء حاصله أن الأقوال ثلاثة

معلومة من كلامه أحدها أنه يكون المشتري أحق بها وبتابع في الثمن أي فان وفي والا حاصص بما بقي له وقد أفاد ذلك ع (قوله وهل القرض الخ) قال ع مقتضى نقل ق في محلين وابن عرفة أن الثاني لم يرجح وإنما المرجح قولان ربه أسوة الغرماء مطلقاً وأحق به مطلقاً قبض أم لا (قوله لأن الحديث الخ) ورد في الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال أعيأ رجل اتباع متاعاً فأفلس الذي ابتاعه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً فوجده بعينه فهو أحق به فإن مات المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء (قوله وأما لو فلس المقرض الخ) يظهر أن هذا قبل أخذ المقرض وأما لو فلس بعد أن أخذ المقرض القرض فنص ع على أنه ليس له ولا لغرمائه كلام مع المقرض قبل حلول أجله ثم اعلم أن ما ذكره شارحنا من قوله وأما لو فلس المقرض يكون المقرض أسوة الغرماء في ع خلافه وهو أنه يبطل الحصول المانع قبل القبض استظهاراً ونص ع على أنه قد ذكره يحيى بن بكير فلا حاجة للاستظهار أقول وقول شارحنا أنه يلزم بالقول لا ينتج المدهى وذلك لأن الهبة والصدقة يلزمان بالقول ومسح ذلك يبطلان بالفلس والموت (قوله لا يفدي الجاني) بالقصر (قوله وأسلمه في

وعليه فتكون الظرفية مجازية أوفى بمعنى الباء ويحتمل أن يكون التقدير ولا يـ دم ذوات فيما به وحينئذ فالظرفية على حقيقتها (ص) وراذلة لسلعة بعيب وان أخذت عن دين (ش) يعني أن من اشترى سلعة بثمن معلوم أو أخذت بدل دين ثم اطلع فيها على عيب يوجب الرد فردها فلم يرد البائع ثمنها حتى فليس والسلعة قائمة فانه لا يكون أحق بها وهو أسوة الغرماء يحاصص معهم بثمنها وسواء علم بفلسه أم لا وهو ذامبني على أن الردي بالعيب نقض للبيع من أصله وأما على أنه ابتداء بيع فانه يكون أحق بها وكلام المؤلف مقيد بما إذا ردها بالفعل وأما لو أراد الرد فوجده مفلساً فقال ابن عرفة واختلاف أن لم يردده حتى فليس البائع هل هو أحق به فيبيع له أو يكون أسوة الغرماء وعلى أنه أسوة الغرماء فقيل يخير في حبسه ولا تـ له من العيب أو رده ويحاصص وقيل له حبسه ويرجع بقيمة العيب ويحاصص إن رده انتهى وإنما بالغ على المأخوذ عن دين لأنه لما كان الغالب فيه أن يكون رب الدين يسامح فيما يأخذه حتى يأخذ ما يـ أو عشرة عن عشرين مثلاً كان من حق المدين إذا طلب أخذه راب الدين أن يمكن من ذلك لما في ذلك من الفرق به إذ لو ردت لبيعت مثلاً بعشرة فتبقى العشرة مختلدة في ذمته وبأخذ ذلك تسقط عن ذمته بخلاف بيع النقد فإن الغالب فيه خلاف ذلك (ص) وهل القرض كذلك وإن لم يقبضه مقرضه أو كالبيع خلاف (ش) أي وهل القرض لا يكون المقرض أحق بما أقرضه حيث فليس المقرض بعد حصول القرض سواء قبض المقرض القرض قبل تفليس أم لا ويأخذه الغرماء من المقرض ويحاصص به لأن القرض لزمه بالقول وصار ملكاً للفلس وهو قول ابن المواز والمازري وهو المشهور لأن الحديث إنما ورد في البيع أو القرض كالبيع فإن لم يكن المقرض قبضه فالمقرض أحق به في الموت والفلس لأن من يـ سلعة لم يـ لها فهو أحق بها في القرض والبيع وإن قبضه كان المقرض أحق به في الفلس لا الموت وهو قول ابن القاسم وروايته عن مالك وعامة أصحابه خلاف وأما لو فلس المقرض يكون المقرض أسوة الغرماء إن لم يكن معيناً ولا فله أخذه لأنه يلزم بالقول * ولما أنهى الكلام على ما يؤخذ وغيره مما لم يتعلق به حق لغرماء الفلس شرع في الكلام على ما يتعلق به حق لغيره فذكر من ذلك الرهن والجنابة بقوله (ص) وله فك الرهن وحاص بفدائه لا بفد الجاني (ش) يعني أن الشخص إذا باع عبداً مثلاً بثمن معلوم ولم يقبضه حتى فليس المشتري والعبد موجوداً لا أن المشتري قد رهنه قبل فلسه وحاز المرتين فإن باعته بالخيار إن شاء فك الرهن يدفع الدين المرهون فيه إن كان الدين مما يجعل أو رضى ربه بتججيله وحاص بمأفاده به وإن شاء تركه تحت رهنه وحاص بثمنه مع الغرماء وأما لو وجد العبد قد جنى عند الفلس وأسلمه في الجنابة بعد فلسه فإن له أن يفديه ولا يحاصص بمأفاده به بل يضيع عليه بالكسبة لأن الجنابة ليست في ذمة الفلس بل في رقبة الجاني إذ له تسليمه فيها بخلاف الدين المرهون فيه فانه كان في ذمته والرهن من سببه فقوله وله فك الرهن راجع لقوله وللغريم أخذ عين ماله المخازعنه في الفلس أما على أنه تفصيل له أو تقييده له وأما على أنه معطوف عليه وإنما له قداء الجاني حيث أسلمه المشتري بعد التفليس كما ذكرنا

الجنابة بعد فلسه) والجنابة قبل الفلس أو بعده (قوله على أنه تفصيل له) أي فكاً بقوله وللحازعنه أخذ عين شئها إذا لم يتعلق به حق لغيره أو يتعلق به حق لغيره وفداه أو ما إن لم يفده فلا يكون أحق به وقوله أو تقييده أي فكاً قال وللحازعنه أخذ عين شئها إذا لم يتعلق به حق لغيره وقوله وأما على أنه معطوف عليه بقطع النظر عن كونه تفصيلاً أو تقييداً وإن كان في الواقع كذلك وعلى الأولين فيكون مستأنفاً

(قوله وأما ان أسلمه قبل فلسه الخ) تبس في بعض شيوخ الشيخ أحمد الزرقاني حيث قال بخلاف ما إذا فلس بعد الجناية وبعد أسلامه فإنه لا كلام لربه قاله بعض شيوخنا وردده اللقاني فقال وسواء فلس المشتري بعد الجناية وقبل أسلامه أو بعد الجناية وبعد أسلامه وكلام الزرقاني فاسد اه (قوله لمشاكلة الخ) (٣٨٤) المشاكلة مجاز علاقته المجاورة في الخيال لافي اللفظ لوجوب سبقية العلاقة على

النطق باللفظ (قوله والحاصل الخ) والفرق أن الرد بالعيب نقض للبيع الثاني فكانها باقية عند المفلس والرد لفلس الثاني أو فساد بيعه ملحقان بالرد بالعيب في المعنى بخلاف ردها بجهة وما بعدها فانها ردت للمفلس ثلاث مستأنف (قوله فلا تكرار) كذا قال الفيشي وفيه نظر بل كلام المصنف شامل لما كان قد عاين البائع الأول أو حادنا عند المفلس ولا يقال انه يتكرر مع قوله بعيب سماوي لان قوله ان ردت بعيب فيما اذا خرجت عن ملك المفلس وقوله والمحاصة بعيب سماوي فيما اذا لم تخرج عن ملكه (قوله وعاد لهيئته الخ) أي فقول المصنف أو أخذه وعاد لهيئته لا مفهوم لقوله أو أخذه بل نقول هو مفهوم بطريق الأولوية (قوله لا يعقل جرح) أي لا يؤخذ عقله (قوله لا بعد الخ) صوابه الا اذا برئ على شين (قوله والا فبنسبة نقصه) أي بان كان باعه بمائة وقيمتها سألما بخسون وبعد الجناية أربعون فقد نقصته الجناية الخمس فله أن يأخذه ويحاصص بعشرين (قوله أي وان لم يعد) هذا ناظر للتعبد لا ناظر للفظ المصنف أي من أن قوله وعاد لهيئته راجع لقوله أو أخذه لا راجع للامرين معا وأما اذا قلنا انه راجع للامرين معا فيكون حلا موافقا للتعبد (قوله والمناسب لرامه) أي من كونه مختصرا مبينا لما به الفتوى

وأما ان أسلمه قبل فلسه فليس لربه فدأؤه لان تصرف المشتري حينئذ بالاسلام للمعنى عليه لا يرد كبيعته وأما ان فداء المشتري فان لربه أخذه مجانا وكان الأولى أن يقول وحاص بفكاه لان الرهن ليس مفديا وانما هو مفكوك لكنه عبر بالفداء لمشاكلة قوله لا بفداء الجاني ليصير الكلام على وتيرة واحدة كقوله تعالى وانه كان رجال من الانس يعوذون رجال من الجن لان ذكر ان الجن لا يقال لهم رجال (ص) ونقص المحاصة ان ردت بعيب (ش) يعني أن الشخص اذا باع سلعة ولم يقبض ثمنها حتى فلس المشتري بعد أن باعها لخاص البائع بثمنها مع الغرماء لعدم وجدان سلعته ثم انهاردت على المفلس بعيب بها أو بفساد قلبا ثمنها أن يأخذ عين شيه ويرد ما أخذه في المحاصة لانها انتقضت بأخذ سلعته وله البقاء على المحاصة ويسلمها للغرماء ويتحاصص معهم في ثمنها كمال طرأ واحتز بقوله ان ردت بعيب عما اذا ردت بأقوله أو شراء أو هبة أو وصية أو ارث فليس له اليأس بيل والحاصل أنها متى ردت اليه بملك مستأنف لم يكن له مقال وقوله بعيب أي قديم عند البائع الأول وليس به على المشتري أو أعلم به أو اطلع عليه ورضيه وأما الحادث عند المشتري فسيأتي في قوله بعيب سماوي الخ فلا تكرار (ص) وردها والمحاصة بعيب سماوي (ش) ردها مرفوع على الابتداء مطوف على فك أو على نقض والمعنى أن البائع اذا وجد عين شيه عند المشتري المفلس فلما أخذه وجده عيبا سماويا فهو بالخيار ان شاء أخذه ولا شيء له من أرش العيب وان شاء حاصص بجميع ثمنه وسواء اطلع على العيب بعد أن أخذه من المفلس أو هو عنده ومعنى الرد على الثاني التركة أي وله تركها للمفلس (ص) أو من مشتره أو أجنبي لم يأخذ أرشه أو أخذه وعاد لهيئته (ش) الموضوع بحاله يعني أن البائع اذا أخذ سلعته من عند المشتري ووجد بها عيبا من فعل المشتري وهو المفلس فهو أيضا بالخيار اما أن يأخذها ولا شيء له من الارش أو يتركها للغرماء ويحاصص معهم بجميع الثمن على المشهور وسواء عاد لهيئته أم لا ومثله ما اذا كان العيب من أجنبي لم يأخذ المفلس له أرشا وعاد لهيئته سواء أخذه أرشاً أم لا لانه لما عاد لهيئته صار ما أخذه المفلس من الارش كالغلة والفرق بين جناية الاجنبي وبين جناية المشتري أن جناية المشتري جناية على مافي ملكه فليس فيها تعد فاشبهت السماوي بخلاف جناية الاجنبي والضمير في قوله أو من مشتره للبائع أي مشتري سلعة البائع واستشكل قوله أو أخذه وعاد لهيئته بأنه لا يعقل جرح الابعد البرء وأجيب بأن ذلك يتصور في الجراحات الاربعة فان فيها ما قدره الشرع برئت على شين أو على غير شين (ص) والا فبنسبة نقصه (ش) أي وان لم يعد لهيئته وهي من أجنبي سواء أخذ لها أرشاً أم لا فان شاء أخذه بما ينوبه من الثمن بأن يقوم يوم البيع سألما ومعيبا ويحاصص بما نقصه العيب من ثمنه كسلعتين فأت أحدها ما عند المفلس وان شاء تركه وحاصص بجميع ثمنه فقوله نقصه أي نقص الشيء المبيع والمناسب لرامه أن يقول أو من أجنبي وعاد لهيئته والا فبنسبة نقصه (ص) ورد بعض عن قبض وأخذها (ش) عطف على فك والمعنى لو باع سلعة بعشرة مثلاً فقبض خمسة ثم فلس المشتري فوجد البائع سلعته قائمة فهو مخير اما أن يحاصص

أي بناء على أن قوله وعاد لهيئته راجع لقوله أو أخذه زاد ٣ من الاختصار بنا على أن قوله وعاد لهيئته راجع للامرين معا أي لم يأخذه أو أخذه والحاصل أن الصورة أربع لانه اما أن يأخذ أرشاً أو لا وفي كل اما أن يعود لهيئته أم لا فظاهر أن الرجوع بنسبة النقص انما هو في صورة واحدة وهي ما اذا أخذه ولم يعد لهيئته مع أن الرجوع بذلك عند عدم الهيئته سواء

أخذه أم لا فإذا رجعنا قوله وعاد لهيته جاء على المعتمد من أنه يرجع بنسبة (٢٨٥) نقضه أخذ أم لا (قوله وأخذ بعضه) محل

أخذه بعضه أن لم يفد غرماء
المفلس بمالههم وهل يختصون به
عنه إلى مبلغ فدائه ولا دخول له
بمن الفاتت أو لا يختصون به بل
يخصص فيه لأن ما قدومه سلف
في ذمة المفلس قولان (قوله كما لو
باع عبيدين) ظاهره أنه تمثيل لقوله
وان شاء تركه وليس كذلك بل هو
تمثيل لقوله فله أخذه ويخصص
(قوله وأبقى ولدها) أي بعد الاثغار
أو رضى بالفرقة (قوله أن يقال
ما قيمة الام) تقويم الام أو لا فرض
مسئلة (قوله فيقال عشرون) أي
فتنسب أربعون لستين (قوله أو
باع الولد) وأولى هبته أو عتقه لأنه
لم يأخذ فيه عوضا (قوله فلا حصة)
والفرق بين بيع الام وبين بيع
الولد أنه إذا حدث عند المشتري
كعيب سماوى فات وتقدم أنه لا
يخصص بارشه وإذا اشتراها حاملا
به كالعلة التي يفوز بها المفلس
فلو وجد هماما أخذ هماما لان الولد
ليس بغلة على المشهور فلا يأخذها
المشتري والفرق بين موت الام
وبيعها أنه أخذ لها ثمن في البيع
(قوله وان لم يأخذ عقلا) في
شرح عب له محمول على ما إذا لم
يأخذ له ثمنه وأما ان تركه مع قدرته
فهو بمنزلة أخذه (قوله والغلة)
أي كمال العبد الحادث بعد الشراء
حيث انتزعه أو لم ينتزعه وفداء
الغرماء (قوله إذا جدها) أي وكذا
ان جز الصوف غير التام (قوله
من لبن) أي إذا حلب والا فلا يباع
وأما خراج الاض وأجرة الدور
فالمفلس وغرمائه مطلقا قبضت
أم لا وكذا أجرة الحيوان أي قبضت
أم لا بخلاف اللبن والصوف (قوله إذا باع غنما) إذا اشترى غنما

بالخسة الباقية وأما ان يرد الخسة التي قبضها أو يأخذ سلعة (ض) وأخذ بعضه وحاص
بالفاتت (ش) وأخذ مصدر معطوف على ذلك والمعنى أن من باع سلعة فأكثر ثم فاسد
المشتري وقد باع بعض ذلك فوجد البائع بعض المبيع قائما فله أخذه ويخصص بما ينوب
الفاتت من الثمن كان الفاتت مقوما أو مثليا وجه الصفة أم لا وان شاء ترك ما وجد وحاصص
بثمنه أو بباقيته ان كان قبض منه شيئا كما لو باع عبيدين بعشرين دينارا واقتضى من ثمنهما
عشرة وباع المشتري أحدهما وبقي الآخر عنده وفلس فأراد البائع أخذ العبد الثاني منهما
فليس له أخذه إلا أن يرد من العشرة التي اقتضاها خمسة لان العشرة الاولى كانت مفوضة
عليهما وهذا ان كانت قيمتهما متساوية والا فاض العشرة المقنضة أو لا عليهما ما ورد حصة
الباقى (ص) كبيع أم ولد (ش) تشبيهه في قوله وأخذ بعضه وحاصص بالفاتت والمعنى ان من
اشترى أمة أو دابة أو ولدت عنده ثم باعها وأبقى ولدها ثم فلس فان ربهما أخذ الولد بما ينوب به
من الثمن ويقوم على هيئته إلا أن لو كان موجودا يوم البيع الاول وله تركه والمحاصة بجميع
الثمن فقوله ولدت أي بعد أن اشتراها المفلس سواء كانت حاملا به وقت الشراء أم لا ووجه ذلك
فيما إذا اشتراها غير حامل أن الأخذ بنقص المبيع فكأنه ما ولدت في ملك البائع وأما ان كان الولد
موجودا معهما يوم البيع فهي مما تعدد فيه العقود عليه فلا فرق بين بيع أحدهما أو موته
وكيفية التقويم أن يقال ما قيمة الام يوم بيعت للمفلس فإذا قيل أربعون قيل وما قيمة الولد
على تلك الهيئة إلا أن يوم البيع فيقال عشرون فيخصص بثلاثي الثمن قليلا كان أو كثيرا
(ص) وان مات أحدهما أو باع الولد فلا حصة (ش) يعني أن من باع أمة أو مكة وهي الانثى
من الخيل فولدت عند المشتري فمات أحدهما عنده أو باع الولد وأبقى الام ثم فلس فالبائع
مخير بين أن يترك الباقي ويخصص بجميع الثمن أو يأخذ الباقي بجميع الثمن ولا حصة للبنت
في الاولى ولا الولد المبيع في الثانية باتفاق في الاولى وعلى المشهور في الثانية لان الام هي
المشترى بعينها والولد كالغلة فلو وجد هماما أخذ هماما اذا الولد ليس بغلة على المشهور فلا يستحقه
المشتري (تنبيه) هذا حكم موت أحدهما بغير قتل وأما ان قتل أحدهما فقال ابن حبيب ولو
قتل فأخذ له عقلا وبقي الآخر كان كالبيع في تفصله وان لم يأخذ له عقلا فسيبيله سبيل الموت
أي فليس له أخذ الموجود الا بجميع الثمن (ص) وأخذ الثمرة والغلة (ش) فاعل أخذه هو
المفلس وحيث قلنا يأخذ الثمرة فانما ذلك اذا جدها وفارقت الاصول وان لم يجدها فالبائع
يأخذها مع أصولها على المشهور ويرجع بسبقه وعلاجه وظاهره ولو زاد ذلك على قيمة الثمرة
والمراد بالثمره غير المؤبرة بدليل ما بعده وكذلك للمفلس أن يأخذ الغلة التي لم توجد عند العقد
من لبن وصوف واستخدم وسكنى ربا وخراج أرض لان الضمان منه (ش) الا صوفاتم أو
ثمره مؤبرة (ش) المشهور وهو مذهب المدونة أن الانسان اذا باع غنما علم اصوف قد تم حين
شرائه للغنم أو تخلع عليها ثمرة مؤبرة حين شرائه للاشجار ثم فلس المشتري فان البائع يأخذ
غنمه مع صوفها ان لم يجزها فان جزء المشتري وكان موجودا أخذه أيضا وان تصرف فيه فانه
يخصص بما ينوب به من الثمن وكذلك له أن يأخذ الاصول مع ثمرتها لم يجزها عنها لانها حينئذ
مقصودة ولها حصة من الثمن وأما ان جدها عن أصولها فانه لا يأخذها ولو كانت قائمة بعينها
ولكن يخصص بما يخصها من الثمن والفرق أن الصوف لما كان تاما يوم البيع كان مستقلا
بنفسه اذ يجوز بيعه منفردا عن أصله فلا يفتنه على البائع الانهاب عينه لا مجرد
الجذاز وان الثمرة المأبورة يوم البيع لم تكن مستقلة اذ لا يجوز بيعها منفردة عن أصلها

أم لا بخلاف اللبن والصوف (قوله إذا باع غنما) المناسب إذا اشترى غنما

(قوله فخذها فيبتها) فيه أنه يقال فواتها بيع لها وبيعها لا يجوز (قوله وأخذ المكري دابته وأرضه) من مكرهها ما وجبته وفلس قبل استيفاء منفعتها (قوله لأجل التوطئة لما بعده) أي الذي هو قوله وقدم في زرعها وقوله لأنه إذا حل الخ فيه أنه لا يلزم من الحل كون المنفعة للغرماء (قوله معارض لما مر) من أن دين الكراء يحل (أقول) لا يتوهم من ذلك معارضة أصلاً لأن أخذ المكري دابته وأرضه فرع عن حلول الكراء فلا حاجة للسؤال والجواب فكان الأولى أن يقول ولما أفاد فيما تقدم أنه يحل الكراء بالفلس والموت أفاد هنا أنه يخبر في الفلس بين أن يأخذ دابته (٣٨٦) وأرضه وبين أن يحاصص بخلاف الموت فإنه يتعين التسليم وحينئذ فليس

إلا الخاصة إلا أنك خير بانه يعني عن هذا قوله وللغريم أخذ عين شئته المحار عنه في الفلس لا الموت وحينئذ فلا حاجة لقول المصنف وأخذ المكري دابته وأرضه بعد ما تقدم (قوله وقدم في زرعها الخ) اعلم أن قوله في الفلس حال فلا اشكال فإن قلت أخذ الزرع في كراء الأرض يؤدي إلى كراء الأرض بما تنبته أو بالطعام لأن ما يؤخذ عن الكراء بمنزلة ما وقع به الكراء ابتداء فالجواب أن هذا أمر جرت إليه الأحكام والحل محل ضرورة فإن قلت قد تقدم أن المفلس إذا رهن العبد المسع فليس له أن يأخذ إلا بعد فداؤه فإذا لم يكن له نزع الرهن الذي سبق له عليه ملك من المرتهن إلا بالفداء فكأن ينبغي أن لا يكون له ذلك في الزرع الذي رهنه المفلس ولم يتقدم له ملك عليه إلا بالفداء من باب أولى قلت لما كان الزرع متكوناً عن الأرض الباقية على ملك ربه صار كالبائع له بخلاف العبد فإنه مستقل بنفسه (قوله لأن الزرع انما يكون الخ) لا يخفى أن هذه العلة تقتضي التقديم في الفلس والموت معاً مع أنه فرق وذلك أن

فخذها فيبتها على البائع (ض) وأخذ المكري دابته وأرضه (ش) يعني أن من أكرى دابة أو أرضاً أو داراً لشخص ثم فلس المكري قبل دفع الكراء فإن رب ما ذكر مخير أن شاء أخذ دابته وأرضه وداره وفسخ فيما بقي وأما في الموت فهو أسوة الغرماء وإن شاء ترك ما ذكر للغرماء وحاصص بالكراء كما أنه يحاصص في الموت به وانما ذكر المؤلف قوله وأخذ المكري دابته الخ وإن فهم بما مر من قوله وللغريم أخذ عين شئته المحار عنه في الفلس لا الموت لأجل التوطئة لما بعده وقد يقال إن قوله وأخذ المكري الخ معارض لما مر من أن دين الكراء يحل بالموت والفلس لأنه إذا حل كان الحق في المنفعة للغرماء وليس له أخذ ما كراه وقد جعل له هنا الأخذ والجواب أنه لا تخالف لأن قوله وأخذ المكري الخ فيما إذا فلس وأراد أخذ عين شئته وقوله ولو دين كراء أفاد به أنه يحل وله الخاصة به إن شاء على ما مر (ض) وقدم في زرعها في الفلس ثم ساقه ثم مر تنبيه (ش) يعني أن من أكرى أرضه لشخص فزرعها ثم فلس المكري فرب الأرض يأخذ الزرع ويقدم في السنة المزروعة على غيره من الغرماء وأما في حالة الموت فهو أسوة الغرماء وهو مذهب المدونة ثم إن استوفى كراءه يليه الساقى للزرع فيما فضل منه إلى أن يستوفي أجره والمراد بالساقى هنا الذي يسقى الزرع باجرة معلومة إذ لو لم يأتها انتفع بالزرع وليس المراد به العامل في المساقاة فإنه يأخذ حصته دون رب الأرض وغيره لأنه شريك في الموت والفلس والضمير في مرته للزرع والمعنى أن المكري للأرض إذا فلس بعد أن زرعتها فإن رب الأرض والساقى يقدمان على المرتهن كما مر ثم بعدهما يقدم فيما فضل عنهما في التقديم على الغرماء المرتهن إن كان مرهوناً محوذاً فإن فضل شئ كان للغرماء وانما يقدم رب الأرض والساقى على المرتهن وإن كان حائزاً للزرع لأن الزرع انما يكون عن عمل هذا وأرض هذا فحوزهما أخص من حوز المرتهن والحوز الأخص يقدم صاحبه على صاحب الحوز الأعظم كما لو وقعت سمكة في حجر إنسان جالس في سفينة غيره فإنه يكون أحق بها من رب السفينة لأن حوزها أخص وأما في حالة الموت فإن المرتهن يقدم عليهما لأنها كسائر الغرماء وقد ناصد المسئلة بالسنة المزروعة فقط تبعاً لتقرير بعض ونصه وقدم في زرعها أي في السنة المزروعة فقط وأما في السنين الماضية فهي أسوة الغرماء وله أن يفسخ في المستقبل فصارت المنافع ثلاثة أقسام انتهى انظر الشرح الكبير وتقرىع لو عمل في الزرع أجبر بعد أجبر فالثاني أحق من الأول وقيل يقدم الأكثر في العمل وقيل يتصان قاله الشارح وعلى الأول فيقدم الثالث على الثاني والرابع على الثالث وهكذا وإذا كان الساقى اثنين قلنا يقدم الثاني على الأول فيقدم الأول على المرتهن (ض) والصانع أحق ولو جوت بما بيده (ش) يعني أن رب باب الصنائع إذا أسلم إليهم شئ ليصنعوه ثم فلس رب الشئ المصنوع أو مات فإن الصانع أحق بالشئ المصنوع الذي

ما ذكره في التوضيح تعليلاً لقول بان صاحب الأرض يقدم في الفلس والموت (قوله فحوزهما أخص) يعقل الخصوص في العموم فتقول يلزم من كون الإنسان عمله دخل في تحصيل شئ استيلاءً عليه ولا يلزم من الاستيلاء كون عمله تأثير في حصول الشئ (قوله تبعاً لتقرير بعض) ومقابلته أنه يقدم في السنة المزروعة وما قبلها وما بعدها حيث لم يأخذ أرضه فإن أخذها لم يكن له فيما بعدها شئ وكان مقدماً في الزرع في السنة المزروعة وما قبلها وأما جذا الزرع أم لا وهو مرئى عجم (قوله بيده) ظاهر قوله بما بيده يشمل ما إذا كان بيده بعض المصنوع أو كله فله حبس ما بيده من بعض المصنوع في أجره ما بيده وما خرج منها وهو ظاهر إن كان الجميع

بعقد واحد ولم يسم لكل واحد قدرا فان كان كل واحد بعقدًا واتحد العقد في الجميع الا أنه سمي لكل واحد قدرا من الاجرة فإنه لا يحبس واحد في اجرة غيره (قوله فان ما جعله فيه يكون كالزيد) فيه أن هذا مزيد (قوله الا النسج) تبع المصنف في جعل النسج كالزيد في المشاركة بقيمته كلام ابن شاس وهو خلاف المشهور من أن النسج ليس كالزيد فلو قال ان لم يضاف لصنعة شيئا كالنسج والاشراك بقيمته لوافق المشهور وكان فيه التصريح بالرد على ما لابن (٣٨٧) شاس (قوله يشارك بقيمته) بين حكم المزيد استئنافا

بيانيا ولذا اجرده من العاطف وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره وما حكم المزيد فقال يشارك بقيمته ويعلم منه أنه يشارك بقيمة النسج (قوله يشارك في الفلس خاصة) ووجهه أنه لما كان له في الفلس أخذ عين شئ ولا يمكن أخذه شارك بقيمته وأما في الموت فليس له أخذ عين شئ فلذلك قلنا أسوة الغرماء (قوله فيقوم يوم الحكم الخ) بان يقال ما قيمة الغزل مثلا وما قيمة صنعة ولا يقوم غير مصبوغ أو غير مرقوع ثم يقوم مصبوغا أو مرقوعا ويكون شريكا بزيادة الصبغ أو الرقع كما قال ابن حبيب اذ قيل لا يزيد ذلك فيذهب عمله باطلا (قوله قيل وما قيمة الصباغ الخ) فيه اشارة الى أن المشاركة انما هي بقيمة ما صبغ به لا بأجرة العمل في ذلك فإنه فيها أسوة الغرماء على المشهور كما أفاده الشيوخ ثم قد علمت أن موضوع المصنف في النسج انه استأجر من ينسج له غزلا وأما من باع غزلا فوجب له منسج جاعدا المشتري الفلس فإنه يكون شريكا أيضا قطعاً ولا يكون هو ولا بناء العرصة فتو على الراجح وقوله بالمعينة أي منفعتها كما يفيد قول شارحنا حتى يستوفي (قوله ان قبضت)

في يده فلو سلموا مصنوعهم أو لم يحوزوه من أول الامر كالبناء لم يكونوا أحق به بل هم أسوة الغرماء كما أشار اليه بقوله (ص) والافلا (ش) أي والابان سلم مصنوعه لاربائه أو كان غير حائز من الاصل فلا يكون أحق به بل أسوة الغرماء في الموت والفلس وهذا ان لم يضاف لصنعة شيئا من عنده كالخياط والبناء وما أشبه ذلك أي ليس له فيه الاعمال يده وأما ان أضاف لصنعة شيئا من عنده كالصبغ يصبغ الثوب بصبغه والرقاع يرقع القرو برقاعه وما أشبه ذلك ثم بفلس صاحبه وقد أسلمه الصانع له فان ما جعله فيه يكون كالزيد يشارك الغرماء بقيمة ما زاد فيه من عنده والنسج في حكم من أضاف لصنعة شيئا القوة صنعة النسج واليه أشار بقوله (ص) ان لم يضاف لصنعة شيئا الا النسج فكالمزيد يشارك بقيمته (ش) أي يشارك في الفلس خاصة بقيمة ما أضافه لتعديريته والقيمة يوم الحكم سواء انقص المصنوع بالصنعة أو زاد أو ساوى فيقوم يوم الحكم الثوب غير مصبوغ وغير مرقوع والغزل غير منسوج فان قيل يساوى مثلا أربعة قيل وما قيمة الصباغ والرقاع وما أجرة النسج فان قيل درهم مثلا كان ربه شريكا للغرماء بالنسج الا أن يدفع له الغرماء ما شارط عليه وهو اذ المؤلف بالصانع بائع منفعة يده التي لم يخرج من عنده شيئا ولو هنا للرد لما يتوهم من المسئلة السابقة من الاختصاص بالفلس لا لالاشارة الى خلاف مذهبي اذ لا خلاف هنا (ص) والمكثري بالمعينة وبغيرها ان قبضت ولو أدبرت (ش) تقدم أنه قال والصانع أحق ولو يموت بما بيده وعطف هذا عليه والمعنى أن من اكثري دابة معينة وأقبض أجرتها لم يشاركها في فلس أو مات فان المكثري يكون أحق بالدابة في الموت والفلس اتفاقا حتى يستوفي المنافع التي اشتراها وسواء قبضها من ربه أم لا لان تعيينها كقبضها وكذلك يكون أحق بغير المعينة الى أن يستوفي المنفعة حيث كانت مقبوضة حين التفليس لانها صارت بمجرد قبضها وركوبه عليها كالمعينة وسواء كان ربه يدير الدواب تحت المكثري أم لا أما ان لم تكن مقبوضة حين التفليس فهو أسوة الغرماء فقوله ان قبضت أي ان كانت مقبوضة حين التفليس هذا هو المراد وعبارته غير موفية بذلك لان كلامه شامل لما اذا قبضت وردت لربه او حين التفليس كانت بيد ربه امع أن المكثري ليس أحق بها في هذه الحالة لا يقال المبالغة تدل على المراد من غيرنا ويل بما قلناه لاننا نقول لا يلزم من الادارة أن تكون بيده وقت التفليس (ص) وربها بالمحمول وان لم يكن معها ما يقبضه ربه (ش) يعني أن المكثري للدابة اذا فلس أو مات فرب الدابة أحق بما على ظهرها في اجرة دابته في الموت والفلس ومثل الدابة السفينة وسواء كان رب الدابة معها أم لا ما لم يسلم رب الدابة المتاع لربه والافلا يكون أحق بما جعله دابته بل هو أسوة الغرماء في الموت والفلس ما لم يقم بالقرب فان قام بالقرب فان رب الدابة أحق بالامتعة ولو قبضها ربه كما يأتي في باب الاجارة عند قوله الاطول فلكثريه بين وقوله ما لم يقبضه ربه

أي قبض الغير وأنت لانه في المعنى مؤثت أي ان قبض فرد من أفراد الغير (قوله واقبض أجرتها) كذا في لعب وشب وظاهره دفع الاجرة أم لا (قوله حين التفليس) أي أو الموت وفرق ابن يونس بينها وبين كون الراعي ليس أحق بالغنم بان الراعي لم يتعلق له حق بعين الدواب بل بذمة المكثري ومكثري الدابة تعلق حقه باستيلائه منفعتها (قوله وسواء كان ربه الخ) أي خلافا لاصبغ أي فيقول انما اذا أدبرت لا يكون أحق بها أي يحرره الدواب تحت المكثري الخ (قوله وربها بالمحمول الخ) قال الناصر اللقاني ان قلت فما الفرق بين هذه وبين مكثري الارض فإنه يكون أحق بزرعها في الفلس فقط على مذهب المدونة مع أن الارض كالخاترة لما فيها على ما بينوه قلت لعل الفرق أن حوز

الظهور أقوى لما انضم اليه من تنمية المتاع بالحل من بلد الى بلد اه والفرق بين هذه وبين قوله ونى حانوت فيما به أنه لما كان الحل من محل لا تخرم مظنة التنمية فلفعلها تأثر في المحمول غالباً فكان بمنزلة الزيادة بخلاف الحانوت (قوله يفسخ) أي حيث يفسخ البيع افساده هذا هو الاصل ففيه انظروا في موضع اضممار ولو قال المصنف يفسخ البيع لفساده لما كان أظهر ولو قرئ لفساد بالتشوين وجعل البيع نائب فاعل يفسخ لظهور **وكان** أنه انما ترك ذلك لان المسموع اضافة فساد البيع وأرجح الاقوال أولها (قوله والسلعة بيد المشتري) عبارة عج تظاهر كلام المؤلف ونقل ابن رشد أنه لا فرق بين أن تكون السلعة بيد المبتاع أو بيد البائع لكن في كلام الشارح أن السلعة بيد المبتاع اه المراد (٢٨٨) منه ثم أقول تظاهر نقل ابن رشد خلافه ونصه في المقدمات واختلف فيمن

أى مالم يكن مقبوضاً حين التفليس بيد ربه (ص) وفي كون المشتري أحق بالسلعة يفسخ لفساد البيع أولاً وفي النقد أقوال (ش) يعني أن من اشترى سلعة شراء فاسداً بنقد دفعه للبائع أو عن دين في ذمة بائعها كما اذا وقع البيع وقت الأذان الثاني للجمعة مثلاً ثم فليس البائع قبل فسخ البيع والسلعة بيد المشتري فهل يكون المشتري أحق به من الغرماء في الموت والفلس الى أن يستوفي ثمنه أولاً ولا يكون أحق به وهو أسوة الغرماء لانه أخذها عن شيء لم يتم أو يفرق في ذلك فإن كان اشتراها بالنقد فهو أحق به من الغرماء وإن كان أخذها عن دين في ذمة البائع فلا يكون أحق بها أقوال ثلاثة الاول لمحتجون والثاني لابن المسواز والثالث لعبد الملك ابن الماسحون وهي في المقدمات ومحلها اذا لم يطالع على الفساد الا بعد الفلس وأما لو اطالع عليه قبله فهو أحق بها باتفاق (ص) وهو أحق بشمنه (ش) الضمير في وهو عائد على من اشترى السلعة شراء فاسداً كما في المسئلة السابقة أى فاذا وجد ثمنه وهو مما يعرف بعينه كان أحق به من الغرماء قولاً واحداً في الموت والفلس سواء كانت السلعة قائمة أم لا فهذا قيد للحل الاقوال وانما كان هذا أحق ولو في الموت لان البيع لما كان فاسداً أشبهه الوديعة فلذلك اختص به (ص) وبالسلعة ان بيعت بسلعة واستحققت (ش) يعني أن من اشترى سلعة بسلعة فاستحققت السلعة التي خرجت من يد الفلس فان المشتري يكون أحق بالسلعة التي خرجت من يده ان وجدها بعينه في الموت والفلس بلا خلاف لا تتفاضل البيع الموجب لخروج سلعة عن ملكه كمن تزوج امرأة بسلعة بعينها ثم طلقها قبل الدخول أو وجد النكاح مفسوخاً فهو أحق بسلعته أو بنصفها ان أدركها بعينه قائمة في الموت والفلس قولاً واحداً فلا خصوصية للبيع بذلك (ص) وقضى بأخذ المدين الوثيقة أو تقطيعها (ش) يعني أن من عليه الدين اذا وفاه لصاحبه وطلب منه الوثيقة المكتتب فيها الدين أو بمن ينزل منزلة صاحبه ليأخذها أو ليقطعها فانه يجب الى ذلك ويقضى له به لئلا يقوم عا فيها مرة أخرى لكن ما ذكره المؤلف لا يفيد من عليه الدين شيئاً لانه اذا أخذ الوثيقة وادعى من له الدين انها سقطت من يده فالقول قوله كما يأتي في قوله ولربها ردها ان ادعى سقوطها وان أخذها وقطعها لا يفيد أيضاً لان من له الدين يخرج عوضها من السجل فالا حسن أخذها مع كتابة أخرى أو الخصم عليها فاقوله وقضى بأخذ المدين الوثيقة مخصوصاً عليها أو تقطيعها بعد الاشهاد على وفاء ما فيها أو كتب وثيقة تناقضا فاقول على بابها (ص) لاصداق قضى (ش) يعني أن الزوج أو المطلق أو ورثة الميت اذا دفع لزوجته صداقها وطلب وثيقة ليأخذها عنده أو ليقطعها فانه لا يجب الى

اشترى سلعة بفساد ففسد افساد فلس البائع قبل أن يردّها عليه المبتاع هل يكون أحق بها حتى يستوفي منها وهو قول سمحون أولاً ولا يكون أحق بها وهو قول ابن المسواز وإن كان ابتاعها بنقد فهو أحق بها وإن كان ابتاعها بدين فهو أسوة الغرماء وهو قول ابن الماسحون (قوله وأما لو اطالع عليه قبله الخ) انظر هذا مع ما قاله عج ان وقع الفسخ قبل الفلس فقال بعض أشياخي الظاهر أن يكون أسوة الغرماء ولو كانت باقية بدين بيد المشتري اه فانظره مع كلام الشارح (قوله وهو أحق بشمنه) قال عج وقد علم مما ذكرنا أنه نارة يكون أحق بشمنه مطلقاً وهو ما اذا كان موجوداً لم يفت وهو مما يعرف بعينه ونارة يكون أسوة الغرماء وذلك فيما اذا فانت وتعدرا الرجوع بشمنها ونارة يكون أحق بالسلعة على الراجح وذلك فيما اذا كانت قائمة وتعدرا الرجوع بشمنها (قوله واستحققت الخ) الواو زائدة لان الزمخشري يرى زيادة الواو في الصفة ولو أسقطها كان أولى أو يقال ان قوله سلعة بمعنى أخرى

فهى موصوفة والقرينة ظاهرة وتأتى الحال من النكرة الموصوفة ثم اعلم أنه لا فرق بين كون البيع صحيحاً أو فاسداً في هذه المسئلة (قوله لا تتفاضل البيع) علة للتعميم في قوله في الموت والفلس جواب عما يقال هذا مخالف لقول المصنف وللغريم أخذ عين شئ في الفلس لا الموت وحاصل الجواب أن البيع لما وقع على معين فباستحقاقه انفسخ البيع فرجع في عين شئ مطلقاً (قوله فيخرج عوضها) فيه أنه سيأتي قريباً أن الوثيقة اذا ادعى رب الدين سقوطها وادعى المدين دفع ما فيها فالقول قوله فهذا يفيد أنه لا يمكن من اخراجها من السجل بدون اذن من عليه الدين (قوله فالا حسن) أى ولو كتب براءة بينهما وعليها خط الشهود ليكن قال في أحكام ابن سهل والاحسن من هذا كله كتب براءة

(قوله ولا يعلم تزويجها الا منه) أي لا يعلم صحة القدوم على تزويجها الا منه فهو لازم لما قبله لان المراد التزويج الذي يكون بعد انقضاء العدة (قوله سواء كان مدخولا بها أم لا) أي خلافا لابن عبد العزيز في غير المدخول بها ثم أقول قوله اذ لا يعلم الخ يقضى بأن الجمع في قوله حقوق ليس على حقيقته (قوله سواء كان مدخولا بها أم لا) ينافي قوله اذ لا يعلم انقضاء عدتها الا منه الا أنك خير بأن التي لم يدخل بها وكانت مطلقة لعدة عليها وعبارة غيره أحسن وحاصلها أنه لا يقضى للزوج المطلق ولا لورثة الزوج اذ اقامت بأخذ وثيقة الصداق ولا بتقطيعها اذ اقضى ما فيها سواء كان مدخولا بها أم لا وذلك لان وثيقة الصداق لها في حبسها منفعة بسبب شروط تذكريها وحقوق النسب اذا اختلف في الولد ونحو ذلك كتاريخ الطلاق لكن الاختلاف في حقوق النسب انما تنفع فيه وثيقة الصداق في حالة خاصة وهي اذا كتبت حالة العقد وقد تكون وثيقة الصداق لا شرط فيها وكتبت حالة (٣٨٩) العقد (قوله والتعليل المذكور الخ) هذا

يفيد أنه اذا لم يكن مكتوب الا الصداق فقط فانه يقضى عليها بالدفع ان دفع لها الصداق (قوله وما أشبهه ذلك) أي كأن يدعى اعارته له والحاصل أن هذا الحل مرور على قول مالك الشامل لدعوى السرقة أو الاعارة ونحو ذلك والقول قول الراهن أي بميمنه كما قال مالك سواء قام رب الدين بمحدثان حلول أجل الدين أو بالبعد وهذا القول اعتمده الشيخ سالم وهو غير صواب كما ذكره من حقق (قوله حيث ادعى المرتن دفعه الخ) أي على وجه العارية أو الوديعة أو على نية أن يأخذ دينه منه حيث رده له (قوله لكان القول قول المرتن) أي بميمنه كما نص عليه فان نكل حلف

ذلك لما للزوجة فيه من الحقوق اذ لا يعلم انقضاء عدتها الا منه ولا يعلم تزويجها الا منه وسواء كان مدخولا بها أم لا والتعليل المذكور محمول على ما اذا كتبت تاريخ الطلاق في عقد الصداق أي على ظاهره مثلا (ص) ولربما ردها ان ادعى سقوطها (ش) يعني أن الوثيقة اذا وجدت في يده من عليه الدين فطامها صاحبها وقال سقطت أو سرقته مني أو سرقتها أو غصبته مني وقال من عليه الدين بل دفعت ما فيها فان القول قول رب الدين ويقضى له بردها بعد أن يحلف أنه ما قبض من دينه شيئا وأنه باق في ذمة من هو عليه الى تاريخه وحينئذ على المدين أن يبين أنه وفي لان القاعدة أن كل شيء أخذ بشهاد لا يبرأ منه الا بشهاد (ص) ولراهن بيده رهنه يدفع الدين (ش) يعني أن الرهن اذا وجد بيد راهنه فطالبه المرتن بدين الرهن فقال الراهن دفعته اليك وقال المرتن لم تدفع الى منه شيئا وقد سقط مني أو سرقته أنت مني وما أشبه ذلك فان القول قول الراهن ويقضى له بأنه دفع مبلغ الرهن لان الاصل في الرهن أن يكون بشهاد وبغير اشهاد وليس على الراهن الا اليمين أنه دفع مبلغ الرهن وسواء قام رب الدين بمحدثان حلول الدين أو بالبعد وفي كتابة كلام المؤلف حيث ادعى المرتن دفعه له قبل أن يقبضه وأما لو ادعى أنه سرقه أو غصبه منه أو سقط منه لكان القول للمرتن بلا خلاف اذا قام بالقرب وأما بعد الطول فالقول للراهن قول واحد اذ قاله ح فان قلت اذا ادعى سقوط الوثيقة القول قوله من غير تقييد بقرب الفرق بين الوثيقة وبين الرهن قلت لعله اندور السقوط في الرهن بالنسبة لسقوط الوثيقة اذ الاعتناء بحفظ الرهن أشد من الاعتناء بحفظ الوثيقة (ص) كوثيقة زعم ربهما سقوطها (ش) التشبيه في الحكم أي فيقضى في هذه المسئلة والتي قبلها ببراءة الذمة والمعنى أن شخصا ادعى على آخر بدين وزعم أنه له وثيقة وانها سقطت أو تلفت أو نحو ذلك وادعى المدين دفع ما فيها فيقضى للمدين بالبراءة من الدين بعد حلفه أنه قضاها ولا يصدق ربهما في دعواه السقوط ونحوه كما أن المرتن لا يقضى له بشيء على الراهن الذي بيده رهنه بل يقضى ببراءة الذمة وهذا حيث لم توجد الوثيقة بيد المدين أما لو وجدت بيده لكان القول قول رب الدين في دعواه السقوط ونحوه كما هو في قوله ولربما ردها ان ادعى سقوطها والفرق أن الوثيقة اذا ظهرت أمكن الشاهد أن يشهد بما فيها ويلزم الدين المدين بخلاف ما اذا لم تظهر فانه لا يشهد الا بما فيكون القول للمدين تأمل (ص) ولم يشهد شاهدا الا بها (ش) يعني أن الشخص اذا كتب شهادته على وثيقة فلا يجوز له أن يشهد بالامع احضار

(٣٧ - خشي خامس) الراهن ويرى (قوله وأما بعد الطول) أي عشرة أيام كما استظهر والحاصل أن هذه الكتابة تفرق بين دعوى العارية والوديعة وغير ذلك كما قلنا وبين دعوى السرقة والغصب أو السقوط وهذه الكتابة هي المعتمدة كما يعلم من كلامهم وعبارة عب ذهب الى ما في الكتابة لكنهما تفرق بين دعوى العارية والغصب وهي عمر على قول سحنون فانه يقول القول للمرتن ان قام بالحديثان ويحلف أنه لم يقبضه فان نكل حلف الراهن ويرى كالصانع يقومون بالاجر بمحدثان دفع المتاع انتهى وهو ضعيف فالمعول عليه هذه الكتابة التي ذكرها الشارح (قوله وادعى المدين دفع ما فيها) أي وانه قطعها كما أفصح به بعض الشراح كما في النص فان نكل حلف الراهن ويرى كالصانع يقومون بالاجر بمحدثان دفع المتاع فانه سحنون كما في بهرام (قوله تأمل) أمر بالتأمل اشارة الى الاشكال الواقع وهو انه اذا ادعى القضاء فهو معترف بالدين فيؤخذ ولا حاجة للاشهاد ولا وجه لقبول قوله والجواب أن عدم وجود الوثيقة قوى جانب القضاء فلذا قلنا يقبل قول المدين أنه دفع الحق تدبر

(قوله وانظر بسط الخ) اعلم اننا نذكر لك ما يتضح به المقام من غير نظر لما قاله في ذلك فنقول اعلم ان غير واحد قرر المصنف بكلام أبي عمر في كافيته فانه قال اذا كتب الشاهد شهادته في ذكر الحق وطول بها وزعم المشهود وعليه أنه قد أدى ذلك الحق لم يشهد الشاهد حتى يؤتى بالكتاب الذي فيه شهادته بخطه لان الذي عليه أكثر الناس أخذ الوثائق اذا أدوا الديون انتهى المراد منه ثم ان الشيخ سالمنا نفعنا الله به قال لم أزل أتوقف في فهم كلام الكافي وذلك لان المديان مقر بالدين وانما يدعى دفعه وتقطيعه الوثيقة فكيف يطلب رب الدين من شاهد على مقر وهل يحتاج الى الشهادة مع الاقرار فيقال لا يشهد الشاهد حتى تحضر الوثيقة أو تجوز الشهادة بغير حضوره وقد سبقه غيره الى ذلك الاشكال ثم ان الشيخ سالمنا أجاب بقوله اللهم الا أن يحتمل على مقر في السر جاحدا في العلانية اه وأجاب غيره بان معنى قول أبي عمر لم يشهد لا عبرة بشهادته لتصدق المشهود وعليه فكانه قال يصدق فأطلق لم يشهد على تصديقه والا فالشهادة هنا لا فائدة فيها الاقرار المشهود عليه بما تضمنته الوثيقة من شهادة ويمكن حل قول المصنف ولم يشهد شاهد بها الابهاء على غير فرض أبي عمر وهو أن صورة المسئلة أن المشهود عليه منكرا لاصل الدين ففي كتاب الاستغناء قال ابن حبيب عن ابن المباحشون فيمن أشهد في كتاب ذكر الحق ثم ذكر أنه ضاع وسأل الشهود أن يشهدوا بما حفظوا فلا يشهدوا وان كانوا حاضرين لما فيه خوفا من أن يكون قد اقتضى ومحال الكتاب فان جهلوا وشهدوا (٢٩٠) بذلك قضى به وقال مطرف بل يشهدون بما حفظوا ان كان الطالب مأمونا وان

لم يكن مأمونا فنقول ابن المباحشون أحب الى أن لا يشهدوا انتهى (قوله بقبلة أسباب الجبر) أي وقد ذكر من أسبابه احاطة الدين والفلس (قوله يقال للنع والحرام) أي حرمة الحرام وهو عطف خاص على عام وهو مصدر جبر القاضى يجبر بضم الجيم وكسرها في المضارع (قوله صفة حكمية الخ) هذا التعريف لا يطابق معناه لغة ولا اصطلاحا لانه في اللغة المنع وعند جملة الشريعة المنع من شيء خاص ولذا حده ابن رشد بأنه المنع من التصرف في المال وقال في الذخيرة المنع من التصرف ونقله عن التنبيهات الى آخر ما ذكره محشى

الوثيقة وانظر بسط هذه المسئلة في الشرح الكبير * ولما انتهى الكلام على ما أراد من مسائل التفليس أعقبه بالكلام على بقية أسباب الجبر وهو لغة يقال للنع والحرام ويثلمت أوله ويقال لمقدم الثوب وهو مثلم أيضا كما في المحكم وشرعا قال ابن عرفة صفة حكمية توجب منع مرصوفها من نفوذ تصرفه في الزائد على قوته أو تبرعه بما له قال وبه دخل جبر المريض والزوجة انتهى ثم أن المؤلف عقد الباب السابق للجبر نفسه وعقد هذا لاسبابه وكان الاولى تقديم هذا على الاول لان السبب مقدم على المسبب طبعاً فيقدم وضعا على الواقع الوضع الطبع لان تقديمه واجب كما فهم ابن عبد السلام لانه انما يجب تقديمه عليه عقلا لا وضعا وأسباب الجبر الصبا والجنون والتبذير والرق والفلس والمرض والنكاح في الزوجة وليس منها الردة لان المرتد ليس بمالك وذكر المؤلف مبدأ كل سبب وغايته وقدم جبر الجنون لقلة الكلام عليه بالنسبة للصيا فقال

باب ١٥٣ في الجبر

المجنون مجبور عليه للافاقة (ش) يعني أن المجنون بصريح أو وسواس مجبور عليه الى افاقته فاذا عاد عقله زال جبره ولا يحتاج الى ان كان جنونه طارئا بعد البلوغ والرشد وان كان قديما فلا بد من ذلك وقد يقال لا يحتاج الى هذا التقييد لان الجبر بعد الافاقة ليس جبرا للجنون

تت (قوله في الزائد على قوته) أي بغير تبرعه بدليل قوله أو تبرعه وقوله أو تبرعه بما له أن أراد بملكه فلا معنى انما له مع ما قبله وان أراد ببعض ماله فيصدق بأقل من الثلث وان أراد بغيره فما زاد على الثلث فلا قرينة عليه وقد يجب أن مراده بعض ماله وكونه زائدا على الثلث خارج عن حقيقة الجبر وقوله أي بقوله أو تبرعه بما له وقوله يدخل جبر المريض والزوجة لانهم ليس لهم التبرع بازدي من ثلث ماله ولا يدخل جبرهما لقوله منع نفوذ تصرفه في الزائد على قوته لانهم مالا يمنعان من نفوذ تصرفهم في الزائد على قوتهم ما نقوله في الزائد على قوته يدخل فيه الصبي والمجنون والسفيه والفلس والرقيق اذ ليس لهم التصرف في الزائد عن القوت وبقي المريض والزوجة فأدخلهما في قوله أو تبرعه (قوله عقد الباب السابق للجبر الخ) فيه أنه لم يتكلم على الجبر الكلي بل انما ذكر جبرا خاصا وهو جبر المدين لاحاطة الدين والتفليس (قوله لان المرتد ليس بمالك) رد بأنه ينفق عليه من ماله وبقية من ماله فكون ماله لا يملكه قبل موته ممنوع (قوله كل سبب وغايته) كأن يقول المجنون مجبور عليه من ماله جبره من ماله للافاقة (قوله لقلة الكلام عليه) أي لان الجبر المتعلق بالمجنون من حيث النفس فقط وأما الصبي فن حيث النفس والمال (باب الجبر) (قوله المجنون) كان جنونه مطبقا أو متقطعا ويجبر عليه وقت جنونه (قوله بصريح أو وسواس) نوعان من أنواع الجنون يعرفان عند اطباء احترازاً عما اذا كان بالطبع فانه لا يفيق منه عادة (قوله فلا بد من ذلك) أي من الفل

(قوله انما هو حجر آخر) أي واذا كان كذلك فلا يحتاج لقولنا ان كان جنونه خلاصته أنه لا يحتاج للفك مطلقا كان جنونه طارئا بعد البلوغ والرشد دام لانعم يرد عليه أن الحجر للصبا والسفه يحتاج لفك مع أن المصنف قال الى حفظ مال ذي الاب ثم بعد كتي هذا رأت شب ذكر مانصه المجنون من حيث جنونه محجور عليه للافاقة فيه مجرد الافاقة ينقل عنه حجر الجنون من غير احتياج لذلك ويرجع لما كان عليه من حجر صبا أو سفه ان كان وينقل عنه بما يأتي انتهى والحاصل أن الحجر على المجنون من حيث النفس فيزول بمجرد زوال الجنون فهو مفيد لما قلنا والحمد لله تعالى (قوله لا بويه) المناسب لايه لان الام لا حجر لها ولعل الاظهر أن يقول لا بويه أو وضيحه والافالها كم (قوله زال عنه) إلا أن يخاف عليه فساد أو هلاك لجاله (٣٩١) مثلا فيمنعه الاب والولي والناس أجمعون وفي

عب خلاف ما في الشارح ونصه وأما الصبيبة فيستمر الحجر عليها بالنسبة لنفسها الى سقوط حضانتها بالبناعيم لان الحضانة حق للحاضن خلافا لابن الحاجب أنها كالصبي والاظهر كلام شارحنا ووافقته شب (قوله كما هو أحد الاحتمالات الخ) أي ويحتمل أن يريد بهذا الحجر المال ثم أبدل منه قوله الى حفظ وهذا هو حاصل كلام ابن غازي أن قوله فيما يأتي الى حفظ مال ذي الاب بعده بدل اشتمال من هذا ويحتمل أن يكون قوله لبوغيه متعلقا بلفظ الصبي فهو تحديد للصبا ويكون قوله الى حفظ متعلقا بلفظ محجور فهو تحديد للحجر ويحتمل أن يكون هذا في حجر المال بالنسبة لليتيم الذي لا حجر عليه وما يأتي فيمن له حاجر من أب أو وصي أو مقدم (قوله بشماني عشرة سنة) أي يعرف بشماني عشرة سنة وهي جملة مستأنفة استثنافا بيانيافهي جواب عن سؤال مقدر كان قائلا قال له بماذا يعرف فقال ويجوز في ثمان حذف

انما هو حجر آخر قديم للصبا أو السفه قوله محجور عليه أي لا بويه ان كانا والافالها كم ان كان والاجماعة المسلمين (ص) والصبي لبوغيه (ش) يعني أن الصبي ذكرنا كان أو أنثى لانه فعيل يستوي فيه المذكر والمؤنث يستمر الحجر عليه أي حجر النفس وهو حجر الحضانة الى بلوغه فاذا بلغ عاقل زال عنه ولا ية أي به من تدبير نفسه وصيانة منهجته اذ يؤمن عليه حينئذ أن توقع نفسه في مهواة أو فيما يؤدي الى قتله أو عظمه قصد لذلك وأما ارتفاع الحجر عنه بالنسبة للمال فهو المشار اليه فيما سيأتي بقوله الى حفظ مال ذي الاب بعده كما هو أحد احتمالات في كلام المؤلف انظر بقيتها ان شئت في الكبير * ولما كان البلوغ عبارة عن قوة تحدث في الشخص يخرج به من حال الطفولية الى غيرها وتلك القوة لا يكاد يعرفها أحد فجعل الشارع لها علامات يستدل بها على حصولها أشار المؤلف الى أنها خمس منها مشترك ومختص وعطفها بأولئها يتوهم أن العلامات مجموعها أولها السن وهو مشترك بين الذكر والأنثى بقوله (ش) بشماني عشرة سنة (ش) أي بتمام شماني عشرة سنة على المشهور وشهر غير المؤلف سنة عشر ولان وهب خمس عشرة سنة ثم ان العلامات ليست منحصرة فيما ذكر المؤلف لان منها فرق أربعة المارن وتثنى الابط وغلظ الصوت ومن ذلك أن تأخذ خيطا وتثنيه وتديره برقبته وتجمع طرفيه في أسنانه فان دخل رأسه منه فقد بلغ والافلا (ص) أو الحلم (ش) أشار به هذا الى ثاني المشترك وهو الحلم اتفاقا وهو الانزال في النوم ويدخل بقياس الاحروية الانزال بقطة وأشار الثالث والرابع المختصين بالانثى بقوله (ص) أو الحيض أو الحمل (ش) والمراد بالحيض الذي لم يتسبب في جلبه والاف يكون علامة وللخامسة المشتركة وانما آخرها القوة الخلاف فيها بقوله (ص) أو الانبات (ش) للعانة وان لم يكن انزال ولا بلوغ سن والمراد به الخشن لا الرغب وقوله أو الانبات أي للعانة لا الابط أو اللحية لانه يتأخر عن البلوغ ثم ان المراد بالانبات النبات لان الانبات هو انبات الله تعالى لا اطلاقا لعليه فلو عدل عن المصدر المزبد الى مجرد لكان أولى بمراده (ص) وهل الا في حقه تعالى تردد (ش) يعني أن الانبات المذكور هل هو علامة للبلوغ مطلقا في حقوق الله تعالى من صلاة وصوم ونحوهما مما لا يتطرق فيه الحكم وحقوق الآدمي من حد وطلاق وقصاص ونحوها مما يتطرق فيه الحكم وهو ظاهر كلام المازري وغيره وهو علامة في حقوق الآدمي وأما حقوق الله فهو علامة في الظاهر كالزوم الطلاق والعناق ونحوهما وأما مثل وجوب الصلاة وشبهها فانه لا يكون علامة قاله ابن رشد والى ذلك أشار بالتردد

الباء مع كسر النون وفتحها وانبات الباء سكونه ومفتوحة والنون مكسورة فيهما قاله ابن هشام في التوضيح (قوله والافلا) أي لان الانسان اذا بلغ تغلظ خببرته وتغلظ رقبته (قوله أو الحمل) في أنثى أو خنثى ويرزول حينئذ اشكاله ولا يعتبر فيها كبر النهد (قوله لكان أولى) فيه أن النبات اذا كان مصدرا مجردا يكون معناه ظهور النبات بمعنى النبات والظهور معنى من المعاني فهو مثل الانبات سواء افلا اطلاقا لعليه فالاحسن أن يراد أن النبات نفس النبات فلا يكون مصدرا بل اسم للنبات (قوله في حقوق الله الخ) بيان للاطلاق وعلى هذا القول فهو علامة في الظاهر والباطن والقول بالاطلاق هو المعتمد وهو الذي صدر به المصنف كما أفاده بعض من حقق (قوله أو هو علامة في حقوق الآدمي الخ) المناسب أن يقول أو هو علامة في حقوق الآدمي في الظاهر كالزوم الطلاق والعناق ولا يلزمه فيما بينه وبين الله طلاق ولا حد حتى يحتمل أو يبلغ سن الاحتلام وأما مثل حقوق الله فلا يلزم ظاهرا ولا باطنا وهذا الذي قلناه يفهم من كلام

غيره (قوله كما لو ادعى على الصبي) هذا مطلوب وقوله أو ادعى الخ هذا طالب فهو وافق ونشر مرتب ويمكن أن يكون مدعى البلوغ مطلوبا كما لو ادعى عليه أنه أنلف شيئا قد أثمن عليه وأنه بالغ ووافق على جميع ما ادعى به عليه مع كونه قد ثبت حفظه للمال وخالفه الاب في ذلك وكان صاحب ذلك المتاع ممن يتهم أن يكون غرض المقر دفع ذلك اليه اما القرابة أو صداقة فلا يلتفت اليه (قوله وأما إذا ادعاه بالسن الخ) ويصدق في السن ان ادعى ما يشبه اذا جهل التاريخ (قوله طالبا كما لو ادعى الخ) ربما يقع في الوهم من العبارة أن تلك الدعوى ذاتها تهمة وليس كذلك بل المراد ريبة خارجة (٢٩٣) عن ذات الدعوى (قوله لكن المعتمد تصديقه) أي مع الريبة (قوله لان الحدود تدرا) أي وانكاره

البلوغ شبهة تدرا الحد عنه ويرب أصله يرب نقات حركة الباء الى الساكن الصحيح قبلها وهو الراء فصارت الباء متحركة في الاصل منفتحها ما قبلها الآن فقلت ألفا فلما دخل الجازم سكن الباء مخذفت آلاف لا لتقاء الساكنين **فرع** سئل السيوري عن البكر المتبسة تريد النكاح وتدعى عليه البلوغ هل يقبل أو يكشف فأجاب بأنه يقبل قولها اه ولو طلب وقال لم أبلغ فالظاهر أنه يقبل قوله وربعا يدل عليه فرع السيوري (قوله لان المصلحة اذا كانت في الرد أو الاجازة تعين) أي فذلك أمر ظاهر فلا حاجة الى الاختصاص الشامل لذلك (أقول) والتخير أمره ظاهر فلا حاجة الى جعلها للتخير فلا فرق (قوله ويرده أيضا) أي يرد جعلها

(ص) وصدق ان لم يرب (ش) أي وصدق مدعى البلوغ أو عدمه طالبا كان أو مطلوبا في الاحتلام أو الانبات كما لو ادعى على الصبي البلوغ لا قامة حد جنابة فأنكر أو ادعى هو البلوغ ليأخذ سهمه في الجهاد مثلا فانه يصدق في الوجهين ان لم يرب في قوله والا فلا يصدق فالضمير في وصدق للصبي أي وصدق في ادعاه البلوغ اثباتا ونفيًا طالبا أو مطلوبا ان لم يرب هذا اذا ادعى البلوغ بالاحتلام أو الخيض أو الانبات وأما اذا ادعاه بالسن فلا بد من اثبات ذلك بالعدد أو ما يالحل فلا يلتفت لقوله حيث لم يكن ظاهرا أو ينتظر الامر في ذلك حتى يظهر وفي عبارة وصدق الصبي في بلوغه ان لم يرب فان حصلت ريبة فلا يصدق طالبا كما لو ادعى أنه بلغ ليأخذ سهمه في الجهاد ونحوه أو مطلوبا كما اذا جنى جنابة وادعى عليه البلوغ ليقام عليه الحد فانكر ذلك كما في الشارح لكن المعتمد تصديقه فيما اذا كان مطلوبا في هذا الفرض المذكور لان الحدود تدرا بالشبهات وفي كلام المواق ما يفيد (ص) ولولي رد تصرف بمز (ش) يعني أن المميز اذا تصرف بمعاوضة بغير إذن وليه فذلك موقوف على نظر وليه من اجازة أو رد كان الولي أب أو غيره حيث استوت مصلحة الرد والاجازة وأما تصرفه بغير معاوضة كهبة وعتق وما أشبه ذلك فانه يتعين على الولي رده وظهر مما قررنا أن اللام في قوله ولولي للتخير لان المصلحة اذا كانت في الرد أو الاجازة تعين فعل ما هي فيه فلا يحتاج الى جعلها للاختصاص ويرده أيضا قوله وله ان رشد فالرد ليس خاصا بالولي ويستثنى من قوله ولولي الخ ما اذا أسر المحجور عليه وأراد الفداء وامتنع وليه فلا كلام لولييه ويستثنى منه أيضا ما اذا كانت الزوجة عند زوج موسر وامتنع من الانفاق عليها وطلبت من الولي الانفاق عليها من مالها فانه يجب على الولي ذلك لانها لو كانت غير متزوجة لوجب على الولي ذلك مع ما في هذا من دوام العصمة وأيضًا لو أرادت عدم الزواج فانها لا تجبر عليه وقال بعضهم لا يجبر الولي على ذلك الا اذا أراد الزوج فراقها ان لم ينفق عليها الولي ويستثنى من ذلك أيضا ما اذا كان تصرفه في هبة أو صدقة شرط الواهب عدم الحجر عليه فيها وفي دعوى الاستثناء في الاولين نظر لان المصلحة تعينت فيهما فيجب المصير اليها ولا شك أن خلاصه من الاسر ودوام الزوجة عند زوجها من ذلك (ص) وله ان رشد (ش) يعني أن المميز اذا تصرف بغير إذن وليه ولم يعلم بذلك الا بعد خروجه من الحجر أو علم وسكت أو كان مهملا لا ولي له وتصرف ثم خرج من الحجر بأن بلغ رشيدا فان النظر في ذلك لا غير فان شاء رده وان شاء أمضاه كما كان لولييه لكن الخيار له هنا سواء كان تصرفه بما يجوز للولي رده أو بما يجب عليه رده كالعتق ونحوه ومثل الصبي اذا بلغ رشيدا السفه اذا رشد لكن في السفه المهمل على أحد القولين الاتيين وهو أن تصرفه قبل الحجر محمول على المنع عند ابن القاسم وأما عند مالك فهو محمول على الاجازة فلا يحتاج الى اجازة (ص) ولو حنث بعد بلوغه (ش) هذا ما بالغه في أن له الرد والامضاء فاذا حلف في حال صغره

للاختصاص (أقول) قد علمت أنه لا موجب لرد الاختصاص (قوله فالرد ليس خاصا بالولي) يمكن بحرية أن يقال المراد اختصاص نسبي أي مادام صبيًا مميزًا ثم بعد ذلك كتي هذا وجدت في شرح عب ما يفيد (قوله ويستثنى الخ) هذا يفيد أن المراد بالمميز المحجور بلغ أم لا ويكون قوله بعد كالسفيه تشبيه في المسئلة الاخيرة التي هي قوله وصحت وصيته والاحسن أن يراد به خصوص الصبي ويكون قوله كالسفيه تشبيها تاما (قوله مع ما في هذا من دوام العصمة) أي ودوام العصمة أمر نذبه الشارع (قوله يعني أن المميز) هذا يقتضي أن الكلام هنا في المميز والسفيه الا أنه يعارضه قوله ومثل الصبي الخ (قوله أو علم وسكت) المناسب اسقاطه لانه اذا علم وسكت فهو إذن (قوله ولو حنث الخ) ليس المراد حنث حقيقة اذ لا تنعقد عين غير بالغ بل المعنى علق اليمين في صغره وفعل بعد بلوغه فحنث ما حلف عليه مما يوجب الحنث أن لو كان بالغًا حين التعليق فلا يلزمه (قوله فاذا حلف الخ) لا يخفى أنه حينئذ

يكون حلفا فيما يتعلق بالاموال فاذا نال المناسب أن يقول ولو بعد رشده وبلوغه نعم لو كان الحلف بالطلاق اصح كلام المصنف لكن ليس الكلام الا فيما يتعلق بالاموال (قوله بجرية عبده فلان) أي أو بطلاق زوجته أن لا يدخل دار فلان في هذا الشهر فبلغ ودخلها فالحكم ما قاله المصنف (قوله بعد بلوغه ورشده) فيه اشارة الى أن محل الخلاف اذا حث بعد رشده فلو قال المصنف بعد رشده لمكان أفضل (قوله فلا يحمل كلام المؤلف عليه) لا يأتي الحل أصلا بعد قول المتن ولو حث بعد بلوغه وان كان النظر لما قبل المبالغة فالمعنى صحيح والحاصل أن كلام المصنف صحيح جعلت للمبالغة أو للحال وخلاصة ما في المقام أن المناسب للمصنف أن يقول ولو حث بعد بلوغه ورشده لاجل أن الكلام في الاموال فلا بد من زيادة رشده (قوله ورجع تت الضمير الى الرشده) فيه نظر وقوله لانه قال الخ لا بد له كما هو ظاهر (قوله ولذا قال الخ) فيه أنه ولو حمل على الصبي فقط لا بد من زيادة ورشده لان الكلام في الاموال (قوله ولما كان حثه الخ) لا معنى له فالاولى حذفه (قوله يتنازع رشده الخ) والمراد بالرشده حسن التصرف (قوله وكلام المقدمات الخ) كلام شب وعب يقتضي أنه المعتمد (قوله حيث تغير الحال) وأما واستمر (٣٩٣) الحال على ما هو عليه فلا رد عليه كما صرح به عب

اعلم أن المعتمد ظاهر لفظ المصنف ولا ينافيه كلام المقدمات لان معني كلام المقدمات أنه اذا تغير زيادة فله دفع الما يتوهم من أنه يتعين الرد وهذا لا ينافيه أنه له ذلك ولو لم يتغير (قوله الا أن يصون به ماله) أي يحفظ به ماله (قوله فيضمن في المال الذي صون به خاصة) بمعنى أنه اذا كان يتغذى كل يوم بنصف فضة فيضمن في هذا النصف لا يتعداه الى غيره فاذا كان ما تلفه أقل من النصف ضمنه فقط أو كان قدر النصف كذلك فان كان أكثر من النصف لا ضمان عليه في الزائد (قوله فيضمن في المال الذي صون به خاصة) بمعنى أنه اذا كان يتغذى بنصف فضة

بجرية عبده فلان أو صدقة ان دخل دار زيد ثم دخلها بعد بلوغه ورشده فالمشهور أن له الاجازة وله الرد وأما ان حلف في حال صغره وحث في حال صغره بان دخلها فانه لا يلزمه شيء بخلاف فلا يحمل كلام المؤلف عليه لعدم تأتي المبالغة وكلام المؤلف لا يشمل السفيه بدليل قوله بعد بلوغه ورجع تت الضمير الى الرشده لانه قال بعد بلوغه رشده أي بعد بلوغه في حال رشده وعليه فيشمل الصبي والسفيه اه ولذا قال بعض لو قال ولو حث بعد رشده لمكان أحسن وهذا صادق بما اذا كان الحلف بعد البلوغ لكن هذا يخص بالحلف فيما يتعلق بالمال كالحلف بالعتق أي والا فالحلف بالطلاق ونحوه لازم له لانه عاقل بالغ * ولما كان حثه موقفا عبر بالحث لانه حث موقوف على امضائه ورده لا حث محتم وبعبارة المراد بالحث قبل البلوغ صورة وهو مخالفة ما حلف عليه وقوله بعد بلوغه يتنازع رشده وحث (ص) أو وقع الموقع (ش) هذا مبالغة أيضا في أن له الامضاء والرد بعد بلوغه ورشده ولو صدر منه ذلك التصرف على وجه النظر والسادد ولا يلزمه امضاؤه وظاهره التخيير سواء استمر الحال على ما كان عليه أو تغير بزيادة فيما باعه أو نقص فيما ابتاعه وكلام المقدمات يفيد أنه انما له التخيير فيما وقع الموقع حيث تغير الحال عما كان في حله على العموم ففيه نظر (ص) ويضمن ما أفسد ان لم يؤمن عليه (ش) أي وضمن الصبي عيضا أم لا ما تلفه ان لم يكن أمن عليه والا فلا ضمان عليه الا أن يصون به ماله فيضمن في المال الذي صون به خاصة ثم انه يضمن ما أفسد حيث لم يؤمن عليه في ماله لا في ذمته وبعبارة وفي مفهوم أفسد تفصيل فان أصرفه فيما لا بد له منه فان لم يؤمن ضمن مطلقا لانه آخرى من الافساد وان أمن ضمن ان كان له مال وبقي ولا تتبع

فقط فلا يضمن الا النصف لا غير وقوله صون أي حفظ (قوله في ماله لا في ذمته) فان تلف فأفاد غيره لم يضمن فلو لم يكن له مال أصلا لا ضمان عليه أصلا والحاصل على هذه العبارة انه يحمل الافساد على ما يشمل طرحه في البحر مثلا وما يشمل الانتفاع به وانه اذا لم يؤمن عليه فيضمن اذا كان له مال فاذا لم يكن له مال فلا شيء عليه وسواء في ذلك طرحه في البحر أو لاصون به ماله أو لا وما اذا أمن عليه فلا ضمان عليه حيث طرحه في البحر مثلا ولو كان له مال وأما اذا أكله مثلا فان حصل به حفظ المال بان أكل على جوع مثلا فيضمن في المال الذي عنده الذي وقع فيه التصوين فان لم يكن على جوع فكل طرحه في البحر (قوله وبعبارة الخ) لا يخفى أنه على هذه العبارة حمل الافساد على طرحه في البحر مثلا لا على ما اذا انتفع به في كل ونحوه حاصله أنه اذا طرحه في البحر مثلا فيضمنه ان لم يؤمن عليه والا فلا ضمان عليه (قوله وفي مفهوم أفسد) لم يتكلم على منطوقه والحكم انك تقول أنه اذا أفسد ضمن في ماله ان كان له مال والا ففي ذمته خلافا لج وغيره (قوله فان أصرفه الخ) مفهوم أفسد وقوله فيما لا بد منه أي وأما اذا أصرفه في غير ذلك فهو بمثابة الافساد فيعطى حكمه وقوله فان لم يؤمن ضمن مطلقا أي كان له مال أم لا بقي أم لا وتتبع ذمته ان لم يكن له مال (قوله ضمن مطلقا) أي كان له مال أم لا بقي أم لا ان كان له مال أخذ منه والا تتبع في ذمته عند حصول اليسار وقوله لانه آخرى من الافساد أي واذا كان يضمن عند الافساد اذا لم يؤمن فأولى اذا أصرفه فيما لا بد له منه عند عدم الامن وقوله وان أمن ضمن الخ أي والموضوع انه أصرفه فيما لا بد منه أي وأما

لو أمن وصرفه فيما له غنى عنه فلا يكون ضامنا (قوله اللخمى الخ) كلام اللخمى مرتب بقوله وان أمن ضمن ان كان له مال وظهر من ذلك التقرير ان الحكم في العبارة الثانية مخالف للحكم في العبارة الاولى وهى لعج والثانية هى التى يفيدها النقل (قوله وينبغى أن يضمن الأقل الخ) فاذا كان يتغذى بنصف فضة كل يوم وكان ما أقسده يساوى نصفين فلا يضمن الا نصف فقط فاذا كان ما يتغذى به يساوى نصفين وما أتلفه يساوى نصفين فلا يضمن نصف فقط (قوله وهذا أولى) أى لغومه وشموله لجميع ما تقدم أما على الاحتمال الاول فليس كذلك وقد يقال انه على الاحتمال الاول يراد بالميز ما يشمل السفينة والاحكام الاتية به مدجارية على هذا المنوال الا قوله وصحت وصيته فقاصر على الصبي بقريته التشبيه فؤدى الاحتمالين واحد ويمكن أن توجه الاول به يجعل الكلام على مساق واحد بخلافه على الاحتمال الاول (٣٩٤) فلم يكن على مساق واحد كما علم مما تقدم (قوله بان لا يعرف ما ابتدأ به) بأن يقول

أوصيت بدينار لزيد ثم يقول أوصيت لزيد دينارين وهكذا فالمراد بعدم المعرفة التناقض (قوله الى حفظ مال ذى الاب) بان لا يصرفه فى لذاته ولومباحة وان لم يجز شهادته ثم انك خبر بان فى المصنف شيئا وذلك لانه لا يعلم منه الحافظ لمال ذى الاب فلو قال الى حفظ ذى الاب ماله لكان أولى ويحجب بان المصدر مضاف للمفعول والتقدير الى حفظ ذى الاب ماله ولكن لما حذف الفاعل هنا احتاج للاظهار فيما بعد حيث قال ذى الاب وقوله وفك وصى أو مقدم أى بعده فعذف لفظ بعده من هنا دلالة الاول عليه وصفة اطلاق الحجر من الوصى أن يقول أشهد فلان أنه لما تين له رشديتيمه فلان أطلقه ورشده وملكه أمره فان قامت بينة أنه لم يرل سفيها ردفعله وعزل الوصى وجعل غيره عليه ولا يضمن الولي شيئا مما أتلفه لانه فعله باجتهاده (قوله وهو اذا جرع عليه) حاصله كما أفاده بعض الشراح أن الصبي متى بلغ رشيدا خرج من حجر أبيه ولا يحتاج لفك ما لم يكن أبوه حجر عليه قبل الرشيد وأشهد على

ذمته اتفاقا اللخمى وينبغى أن يضمن الأقل منه أو مما صون به ماله * ولما كان الحجر عليه فى حياته لحق نفسه وكانت الوصية فى ماله بخلاف ذلك فهى جائزة ولا حجر عليه فيها لانها خارجة من ثلثه بعدموته فساوى فيها البالغ أشار الى ذلك بقوله (ص) وصحت وصيته (ش) أى وصحت وصية الصغير المميز أى وجازت أيضا وانما اقتصر على الصحة لاجل الشرط المذكور وقوله (ص) كالسفيه (ش) تشبيهه فيما قبله فقط وهو صحة وصيته ويحتمل أن يكون تشبيها تاما فى الاحكام السابقة من قوله ولولى رد تصرف بميزالى هنا ان أراد بالميز الصبي أى ولولى رد تصرف السفيه وله ان رشده الخ وهذا أولى وأما قوله (ص) ان لم يخط (ش) فهو شرط فى المميز والسفيه والمعنى أن صحة الوصية منهما ما لم يحصل تخليط أمان حصل فان وصيته مالا تصح وفسر اللخمى التخليط بالايصاء بماليس قسرية وأبو عمران بأن لا يعرف ما ابتدأ به وقد أشار الى هذا المؤلف فى باب الوصية بقوله وهل ان لم يتناقض أو ان أوصى بقربة تأويلان (ص) الى حفظ مال ذى الاب بعده (ش) يعنى أن الحجر لا يزال منسجبا على الصبي الى بلوغه رشيدا وهو المراد بحفظ المال ومعناه أن يكون بعد بلوغه حسن التصرف وحينئذ ينفك عنه حجرا بيه ولولم يفكك أبوه عنه بخلاف الوصى ومقدم القاضى فانه لا بد أن يفكك عنه الحجر بعد بلوغه رشيدا والى هذا أشار بقوله (ص) وفك وصى أو مقدم (ش) أى من قدمه القاضى أى مع حفظ ماله ولا يحتاج الامر فى فكهما الحجر عنه الى اذن القاضى وانما كان الوصى هنا أقوى من الاب وهو فرع عنه لان الاب لما أدخل الابن فى ولاية الوصى صار بمنزلة مالو حجر عليه أى بعد بلوغه رشيدا وهو اذا جرع عليه لم يخرج الابا بطلاقه ولومات الوصى قبل الفك تصيرا فاعاله بعد ذلك على الحجر ولا بد من فك الخا كم ولا يقال صار مهنلا ولا يتأتى الخلاف الا فى بين ابن القاسم ومالك لانه محجور عليه وفى كلام المؤلف من قوله الى حفظ مال ذى الاب الخ اشعار بأن اليتيم المهمل يخرج من الحجر بالبلوغ (ص) الا كدرهم لعيشه (ش) هذا مستثنى من قوله ولولى رد تصرف ميمز يعنى أن الولي له أن يحجر على الصغير والسفيه ويرد تصرف كل اذا كان ذلك فى شئ له قدر وبال وأما الشئ التافه مثل درهم يشتري به شيئا كله كالحب والبقل وما أشبه ذلك فان وليه لا يحجر عليه فى ذلك وأما زوجة المحجور فهى التى تقبض نفقتها وأخذ ابن الهندي من قوله مثل الدرهم يتنازع به لجان الوصى لا يدفع له غير نفقته وقال ابن العطار يدفع له نفقته

ذلك وهذا اذا كان بعد البلوغ بل وتظاهر التوضيح ولوقبله فاذا حصل ما ذكر فلا يخرج من الحجر الا بالفك والمراد ونفقة بلغ رشيدا أى تحقق ذلك فان جهل فهو محجول على السفيه فالخا صل أن قوله وهو اذا جرع عليه أى بعد البلوغ أى قبل أن يعلم حاله (قوله يخرج من الحجر بالبلوغ) هذا باقى على قول مالك الذى هو معتد وتأمل فى وجه الاشعار فانه لم يظهر مع ما تقدم من أن قوله والصبي لبلوغه حجر النفس (قوله لعيشه) أى ضروراته ومصالحه كحلاقة رأسه وغسل ثوبه ونحو ذلك وقوله لعيشه أى وهو يحسن التصرف فيه والا فلا يدفع له وقال الزرقانى ان المراد به الدرهم الشرعى وربما يشعر بذلك قول المدونة يشتري به لجانا لا يشتري اللخم بدرهم من القلوس ومعنى كلامه أن الدرهم اذا دفع له أو الدرهمين اذا دفع له من نفقة فاشترى بذلك شيئا لعيشه فان فعله ماض وأما لو باع من متاعه شيئا لعيشه فان لولى النظر فيه ولوقل كذا ينبغى وانظر فى ذلك (قوله وقال ابن العطار الخ) أى وكذا يدفع له نفقة ولده وأما نفقة زوجته

وخادمها فتعطي لها وهذا كله اذا احسنت التصرف في ذلك فان كانت زوجته أمة دفعت نفقتها السيدها والظاهر ما قاله ابن العطار بل يمكن التوفيق بحمل ما أخذ من المدونة على ما إذا لم يتعلق به نفقة لاحد تدبر (قوله لا طلاقه) معطوف على محذوف أي والولي رد تصرفه في مال لا في طلاق فلا يرد أنه يشترط في لأن لا يتصادق أحد (٣٩٥) متعاطفها على الآخر (قوله وتصرفه) أي اذا

كان الأب لم يحجر عليه قبل
(فائدة) الحجر على من بلغ رشيدا
يكون من الحاكم وأما على الصبي
أو من بلغ سفيها فن الأب فالخاجر
في الاول الحاكم وفي الثاني الولي
والخاصل أن الجنون تارة بطراً
على بالغ رشيد وتارة على بالغ سفيه
فان طراً على بالغ رشيد فان الحجر
عليه لا يكون الا للحاكم فاذا زال
جنونه عاد لحالته الاولى وهي الرشيد
واذا طراً على سفيه فالحجر لولييه
مستمر فاذا زال الجنون عاد محجوراً
عليه كما كان وكذلك الصبي الا
أن يزول جنونه وقد بلغ رشيداً
(قوله وعليهما العكس) أي ولهما
العكس فلا يرد أن هذين
القولين منصوصان لا محجوران
(قوله المعلوم السفيه) أفاد كلامه
هذا أن الاولى للشارح أن يقول
أي الشخص الذ كر البالغ العاقل
المعلوم السفيه (قوله ويأتي محترز)
هذا لا يظهر لان الآتي في الاتي
التي لها ولي فمحترز ما هنا الاولى له
وكذا يقال في قوله وتقدم محترز
الثاني (قوله والثالث في قوله
الجنون الخ) لا يخفى ان هذا
يقضي أن قوله الجنون محجور حجب
مال وليس كذلك بل حجب النفس
فمحجور لا فاقه بنفسك عنه حجب
الجنون من غير احتياج الى فك
ويرجع لما كان عليه من حجب
صناً وسفهان كان وينفك عنه ذلك
بمناياتي (قوله دخول زوج بها)

ونفقة رفيقه وأمهات أولاده ثم أخرج ما يخص السفيه البالغ بالعطف على تصرف بعد
أن أخرج ما يعمه بأداة الاستثناء فقال (ص) لا طلاقه واستلحاق نسبه ونفيه وعنفق
مستولده وقصاص ونفيه وأقرار بعقوبة (ش) والمعنى أن المميز البالغ الذي لم يعلم رشده اذا
طلق زوجته ليس لولييه أن يرد ذلك على المذهب سواء كان الطلاق على وجه الخلع أم لا
وكذلك يلزمه استلحاق النسب بشرطه الآتي في بابه وكذلك اذا نفي نسبه بلعان في الزوجة
أو بغيره في حل الأمة فليس لولييه أن يعارضه وان كان في الاستلحاق اثبات وارث واتلاف
مال لان ذلك بعدمونه وكذلك اذا اعتق مستولده فانه يلزمه وليس لولييه كلام على المشهور
اذ لم يبق له فيه غير الاستمتاع وبسير الخدمة والنفقة أكثر من ذلك ويتبعها مالها ولو كثر على
الراجح وقيل بقيد القلة وعليه مشي المؤلف في باب الفليس حيث قال وتبعها مالها ان قل وقيل
لا يتبعها مالها مطلقاً والاول قول مالك في رواية أشهب والثاني قول أصبغ والثالث رواية يحيى
عن ابن القاسم وكذلك تلزمه جنياته على غيره من نفس أو جرح أو قذف وكذلك يلزمه
اذا دعا عن جني عليه أو على وليه من عبء ونحوه جناية عدا اذ ليس فيها الا العنة ومجانا على
مذهب ابن القاسم وهو المشهور وكذلك يلزمه ما أقر به من عقوبة في بدنه بان قال مشلا قطعت
يد زيد ولا خلاف أنه لا يصح عقوه عن جراح الخطا لانها مال فان أدى جرحه الى اتلاف نفسه
وعقاعن ذلك عند موته كان في ثلثه كالأوصايا وما في معنى الخطا من عدا لا قصاص فيه
كالجائفة كالخطا وقد استفيد بما قررنا أن هذه المسائل في السفيه البالغ ولا يتصور
حصولها من الصغير فجعل الشارح هذه المسائل في غير البالغ سبق قلم (ص) وتصرفه قبل الحجر
محجول على الاجازة عند مالك لابن القاسم وعليهما العكس في تصرفه اذا رشده بعده (ش)
يعني أن أفعال السفيه الذ كر البالغ المهمل المحقق السفيه اذا تصرف ولو بغير عرض كعتق
ونحوه محجولة على الاجازة عند مالك وكبراء أصحابه كإبنة كنانة وابن نافع وشهره ابن رشيد في
مقدمانه لان المانع الحجر عليه ولم يوجد محجولة على المانع عند ابن القاسم لان علة المانع عنده
السفيه وهي موجوده فلور شد بعد الحجر عليه وتصرف بعد رشده وقبل الحكم باطلاقه فالحكم
المتقدم لمالك وابن القاسم ينعكس هنا فالك يمنع أفعاله لوجود الحجر عليه وهو علة المانع عنده
وابن القاسم يحجز أفعاله لوجود الرشيد وهو علة لجواز التصرف عنده وجعلنا كلامه على البالغ
لان الصبي المهمل تصرفاته كلها مردودة قبل الحجر ولو كان ذكراً وعلى الذ كر لان الاتي
المهملة تصرفاتهم مردودة أيضاً الآن تعنس أو عصى لدخول زوجها بها العام فتجوز أفعالها
حيث علم رشدها أو جهل حالها أو ما ان علم سفيها فتدأ أفعالها وبعبارة وتصرفه أي السفيه
الذ كر البالغ العاقل المهمل المعلوم السفيه وأما المجهول الحال وهو الذي لا يعلم له رشده من سفيه
فأفعاله على الاجازة باتفاق ويأتي محترز القيد الاول في قوله وزيد في الاتي الخ وتقدم محترز
الثاني في قوله والصبي والثالث في قوله الجنون والرابع في قوله الى حفظ مال ذى الأب ولم يقل
المؤلف وفي اجازة أفعاله قبل الحجر وردها قولاً إشارة الى أن المشهور عنده قول مالك (ص)
ويريد في الاتي دخول زوج وشهادة العدول على صلاح حالها (ش) أي فيزاد ما ذكر على ما مر

أي مجرد دخول الزوج فان لم يدخل فهي على السفيه ولو علم رشدها (قوله وشهادة العدول الخ) فيه انه قد يقال يستغنى عن ذلك بقوله
الى حفظ مال ذى الأب فكيف يصح قول الشارح أي فيزاد على ما ذكر الخ والجواب انه ذكره ليبين أنه لا بد من شهادة العدول ولا يكتفي
بسؤال الجيران غير أن عجب أفاد نقلاً عن عياض المراد بشهادة العدول على صلاح حالها انها لا تعرف بسفيه (أقول) فحينئذ قوله الى حفظ

مال ذي الاب ليس تحقيقا ولو احتمل مع أنه خلاف المتبادر والحاصل أن ذات الاب تخرج بحفظ المال مع دخول زوج وشهادة العدول على صلاح حالها وتخرج ذات الوصي أو المقدم بنفسهما بعد دخول زوجهما وشهادة العدول كما ذكر في دخول الزوج وشهادة العدول من زيدان بعد حفظ المال في ذات الاب وغيرها وقبل ذلك غير فان المزيدي على الشيء قد يكون لاحقا كما في ذات الاب وغيره وسابقا عليه كما في ذات الوصي والمقدم فالدخول والشهادة سابقان على الفل في ذات الوصي والمقدم ولاحقان لحفظ المال في ذات الاب وغيرها وتصدق معنى الزيادة فيهما على ما ذكر في الذ كرفليس قوله وزيد في الاثنى خاصا بذات الاب كما لبعض (قوله ان لم يرشدها قبل ذلك) أي قبل الدخول كما هو مفاد قول المصنف بعد ولا اب ترشدها الخ والمناسب ان لم يرشدها الاب قبل ذلك أي قبل الدخول وشهادة العدول كما هو ظاهر (قوله وقد مر ما يخرج به) أي ما يخرج به من ذكر من المهمة من الحجر هذا على ما في بعض النسخ من أنه بالياء التثنية وفي بعض النسخ بالقوفانية وهي ظاهرة وقد تقدم قريباً في قوله الآن تعنى (قوله ما زاد على الواحد على المشهور) قال محشى نت وتعبير المؤلف بالعدول تسع فيه ابن رشد قطا هو أنه لا يكتفى اثنان وهذا الذي جرى به العمل عند الموثقين ان الترشيده والتسفيه لا يكتفى فيه العدلان وعليه درج ابن عاصم (٢٩٦) في تحفته وقال في المتيطة ولا يجزى في ذلك شاهدان كما يجزى في الحقوق وعلى هذا العمل وقال ابن فرحون في تبصرته لا يكتفى برجلين في ترشيد السفينة الامع الفشوة ونقل عن الجزي في وثائقه شهود الترشيده يجب فيهم الكثرة وأقلهم على قول ابن الماجشون أربعة وكذا التسفيه (قوله ولو جدد أبوها حجرا) أي بأن يجدد عليها الحجر بعد ما حفظت المال ودخل به الزوج وقبل الشهادة أو قبل حصول أحد الأمرين المذكورين أو قبل حصولهما معاً يعتبر ولا يحتاج الى فكه اذا حصل الأمران (قوله على الرابع) اعترضه بتبانه لابن رشد وابن رشد لم يفرع الخلاف المذكور على قوله وشهادة بل على مقابله وهو مضي عام ونحوه بعد الدخول وهو قول مطرف في الواضحة فتكون أفعالها قبل العام مردودة ما لم يعلم رشدها وبعده جائز ما لم يعلم سفهها أو مضى عامان وهو قول ابن نافع أو ستة أعوام وهو قول في المذهب أو سبعة وهو لابن القاسم فلو قال المصنف وزيد في الاثنى بدليل

في كل واحد ذات الاب يزادها مع حفظ المال والبلوغ دخول زوج بها وشهادة العدول على صلاح حالها ان لم يرشدها الاب قبل ذلك وذات الوصي والمقدم يزادها مع البلوغ وحفظ المال وفك الوصي أو المقدم دخول زوج وشهادة العدول على صلاح حالها ان لم يرشدها قبل ذلك على الخلاف ولا يدخل في كلامه المهمة خلافاً للشيخ عبد الرحمن لأنه قال وزيد أي على ما مر في الذ كرم من حفظ مال ذي الاب وفك وصي أو مقدم وقد مر ما يخرج به من الحجر والمراد بالعدول ما زاد على الواحد على المشهور (ص) ولو جدد أبوها حجرا على الرابع (ش) يعني أن الحجر على الاثنى ينقل بدخول الزوج بهما مع الشهادة على حسن تصرفها ولو جدد أبوها عليها حجرا ولا يعتبر ذلك ولا يحتاج الى فك اذا حصل ما ذكر على الرابع عند ابن يونس وانظر ما في كلام المؤلف هنا في الكبير * ولما قدم أن حجة الحجر في ذات الاب الرشد وشهادة العدول بالصلاح ويزاد على ذلك في ذات الوصي والمقدم الفك أشار الى أن محل ذلك حيث لم يحصل منهم ترشيد فقال (ص) ولا اب ترشدها قبل دخولها (ش) يعني أن الاب يجوز له أن يرشدها ابنته البكر البالغة قبل دخولها على زوجها وسواء علم رشدها أم لا وفائدته أنه لا يجوز نكاحها الا باذنها كما مر واليب تعرب عن نفسها كبكر رشدت وأما بيعها ومعاملاتها فهي محجور عليها فيما فلا يعضى شيء من ذلك الا بإجازة أبيها (ص) كالوصي ولولم يعرف رشدها وفي مقدم القاضي خلاف (ش) التشبيه في مطلق الترشيده والمعنى أن الوصي أن يرشده البكر البالغة التي في حجره بعد الدخول على زوجها لا قبله واختلف في مقدم القاضي هل له أن يرشده البكر البالغة التي في حجره بعد دخولها على زوجها أو ليس له ذلك وانظر هل للسيد أن يرشدها أمته أو عبده ويصير حكمهما حكم البكر اذا رشدت أو ليس له أن يرشدها وما يأتي قوله وحجر على الرقيق الا باذن وكلام المؤلف في الترشيده بقول المرشد من غير إثبات موجب

في كل واحد ذات الاب يزادها مع حفظ المال والبلوغ دخول زوج بها وشهادة العدول على صلاح حالها ان لم يرشدها الاب قبل ذلك وذات الوصي والمقدم يزادها مع البلوغ وحفظ المال وفك الوصي أو المقدم دخول زوج وشهادة العدول على صلاح حالها ان لم يرشدها قبل ذلك على الخلاف ولا يدخل في كلامه المهمة خلافاً للشيخ عبد الرحمن لأنه قال وزيد أي على ما مر في الذ كرم من حفظ مال ذي الاب وفك وصي أو مقدم وقد مر ما يخرج به من الحجر والمراد بالعدول ما زاد على الواحد على المشهور (ص) ولو جدد أبوها حجرا على الرابع (ش) يعني أن الحجر على الاثنى ينقل بدخول الزوج بهما مع الشهادة على حسن تصرفها ولو جدد أبوها عليها حجرا ولا يعتبر ذلك ولا يحتاج الى فك اذا حصل ما ذكر على الرابع عند ابن يونس وانظر ما في كلام المؤلف هنا في الكبير * ولما قدم أن حجة الحجر في ذات الاب الرشد وشهادة العدول بالصلاح ويزاد على ذلك في ذات الوصي والمقدم الفك أشار الى أن محل ذلك حيث لم يحصل منهم ترشيد فقال (ص) ولا اب ترشدها قبل دخولها (ش) يعني أن الاب يجوز له أن يرشدها ابنته البكر البالغة قبل دخولها على زوجها وسواء علم رشدها أم لا وفائدته أنه لا يجوز نكاحها الا باذنها كما مر واليب تعرب عن نفسها كبكر رشدت وأما بيعها ومعاملاتها فهي محجور عليها فيما فلا يعضى شيء من ذلك الا بإجازة أبيها (ص) كالوصي ولولم يعرف رشدها وفي مقدم القاضي خلاف (ش) التشبيه في مطلق الترشيده والمعنى أن الوصي أن يرشده البكر البالغة التي في حجره بعد الدخول على زوجها لا قبله واختلف في مقدم القاضي هل له أن يرشده البكر البالغة التي في حجره بعد دخولها على زوجها أو ليس له ذلك وانظر هل للسيد أن يرشدها أمته أو عبده ويصير حكمهما حكم البكر اذا رشدت أو ليس له أن يرشدها وما يأتي قوله وحجر على الرقيق الا باذن وكلام المؤلف في الترشيده بقول المرشد من غير إثبات موجب

وهو قول ابن نافع أو ستة أعوام وهو قول في المذهب أو سبعة وهو لابن القاسم فلو قال المصنف وزيد في الاثنى بدليل مضى سبعة أعوام بعد الدخول لكان ما شىء على قول ابن القاسم الذي جرى به العمل عند أهل قرطبة ويكون قوله ولو جدد أبوها حجرا على الاظهر واقعا في محله ومعناه حينئذ أنه اذا مضت المدد المذكورة انفك عنها الحجر ولو جدد أبوها عليها الحجر قبل المدد من غير احتياجه الى الفل وان لم يثبت حفظها للمال ولا شهدت العدول بصلاح حالها ولا يقبل قول الولي ولو أبانها سفينة الا أن يثبت ذلك انتهى شب (قوله وأما بيعها ومعاملاتها الخ) فيه نظر بل النصوص مفيدة أن المراد في المعاملات بل يتأني ما تقدم له قرياً من قوله ان لم يرشدها الاب قبل ذلك لأن هذا في المعاملات قطعاً وهذا كله اذا لم يثبت رشدها وانما الترشيده بقول المرشد من غير إثبات الموجب كما أفاده بعض شيوخنا (قوله وفي مقدم القاضي خلاف) اراجع لا وأنه ليس له الترشيده بعد الدخول الا اذا ثبت موجب من حفظ المال وشهادة العدول على صلاح حالها وأمره القاضي بذلك (قوله والمعنى ان الوصي الخ) فائدة هذا الترشيده بعد الدخول انها تصير رشيدة ولو لم تشهد العدول بصلاح حالها (قوله حكم البكر) أي فلا تزوج الا باذن وقوله وما يأتي سند لقوله وليس كذلك

(قوله بدليل قوله الخ) اما يجعل الوال للجال أو للبالغ وروح الدلالة قوله ولولم يعرف رشدها وقوله وان لم يكن هناك سبب مما يأتي فيه إشارة إلى أنه لا بد من سبب وهو كذلك واذا تأملت نقول لا حاجة لذلك ولا يرد اعتراض على المصنف لأننا نقول المراد أن لم يذ كر سببه أصلا ولا نقضه بما يأتي (قوله ثم وصيه) أي الاب وقوله وان بعد أي الوصي لا بقيد كونه وصي الاب (قوله فبيان السبب) أي الآتي الذي يباع عقاره له والرابع في اللغة المنزل والمراد به هنا العقار مطلقا (٣٩٧) وعبر به لأنه أخصر من العقار له (قوله لأنه لا بد

في الوصي من وجود السبب) أي الذي هو من الأسباب الآتية (قوله ثم حاكم) المراد به القاضي بدليل قوله ومال يتيم القضاة (قوله بثبوت يثمه) الباعسية أو بمعنى بعد (قوله ومملكه ما يبيع) أي لما يراد به لان اثبات الملكية مقدم على البيع (قوله وحيازة الشهود له) فتقول هذا الذي خزنه أي أحطنا به هو الذي نشهد بملكه لليتيم (قوله أولى من ابقائه) الأولى أن يقول أولى من يبيع غيره كما في كلام غيره (قوله المرة بعد المرة) أي اظهره في السوق المرة بعد المرة وفي شرح شب المراد به اظهره للبيع واشهره بالناداء عليه ونحو ذلك لا تكرر وقوفه بالسوق لأنه لا يشترط وأيضا الوقوف به في السوق لا يأتي في العقار (قوله فان قلت الخ) هذا السؤال لا ورود له أصلا وذلك لاننا لا نسلم أنه لا يبيع الا للغبطة الذي هو الزيادة الثلث بل يبيع لغيرها والبيع لغير الغبطة لا توقف على كون الثمن يزيد والخاص بل أن المصنف سيأتي بقول وانما يباع عقاره الحاجة أو غبطة الخ واذا كان كذلك فلا معنى لقوله فان قلت الوصي لا يبيع الا للغبطة وقوله وبأنى أنه فيه وفي الحاكم أي فيقال ان الحاكم لا يبيع الا بزيادة على الثمن

بدليل قوله ولولم يعرف رشدها ولما جرى في كلامه ذكر الولى شرع يتكلم على من هو فقال (ص) والولى الاب وله البيع مطلقا (ش) يعني أن الاب اذا كان رشدها هو الذي يتطرق في أمر المحجور عليه صبيبا أو سفيا فغير الاب من الأقارب لا نظره على المحجور عليه الا بايصا من الاب أو الحاكم واختلف اذا كان الاب سقيا هل يتظر وصيه على أولاده أولا يتظر الابن تقديم خاص في ذلك خلاف وعلى الثاني العمل والاب أن يبيع مال ولده الذي في حجره من ربيع وغيره وان لم يذ كر سبب البيع بل وان لم يكن هناك سبب مما يأتي لان أفعال الاب محمولة على النظر والسداد بخلاف الوصى كما يأتي وبما قررنا ظهرا أن قول المؤلف (ص) وان لم يذ كر سببه (ش) منتقدا اذ مقتضاه أنه لا بد لبيع من سبب لكن لا يحتاج لذكره وليس كذلك اذ البيع وان لم يكن هناك سبب (ص) ثم وصيه وان بعد وهل كلاب أو الارباع فبيان السبب خلاف (ش) أي وان لم يوجد الاب فوصيه يقوم مقامه ويتطرق في مصالح اليتيم من بيع وغيره وهل أفعاله محمولة على السداد في الرباع وغيرها ولا يكف لبيان السبب أو تحمل على السداد وأنه باع لسبب وان لم يذ كر بل ولا يسأل عنه الا في الرباع فلا بد من بيان السبب الذي أدى الى بيعه او يصدق فيه وان لم يعرف ذلك الامن قوله خلاف لكن ظاهر تشبيه الوصى بالاب أنه لا يشترط وجود السبب في الوصى لان الاب له البيع وجب سبب أم لا يبيعه أم لا وليس كذلك لأنه لا بد في الوصى من وجود السبب لكن اختلف هل لا بد من بيانه أولا (ص) وليس له هبة للثواب (ش) يعني أن الوصى لا يجوز له أن يهب من مال اليتيم للثواب بخلاف الاب لان الهبة اذا كانت بيد الموهوب انما عليه القيمة والوصى لا يبيع بالقيمة بخلاف الاب والخاصكم كالوصى (ص) ثم حاكم وباع بثبوت يثمه واهماله ومملكه لما يبيع وأنه الأولى وحيازة الشهود له والتسوق وعدم الغاء زائد والسداد في الثمن (ش) يشرب به الى أن مرتبة الحاكم متأخرة عن مرتبة الاب والوصى فيتولى أمره بنفسه أو يقيم له من يتطرق في مصالحه ثم ان الحاكم لا يبيع مادعت الحاجة الى صرف ثمنه في مصالح اليتيم الا بشروط أن يثبت عنده يتم الصغير لاحتمال وجود أبيه واهماله لاحتمال وجود وصى له أو مقدم ومملكه الذي يبيع عليه لاحتمال أن يبيع ما ليس له وأن الشيء المباع أولى ما يباع على اليتيم أي أولى من ابقائه ويثبت عنده حيازة الشهود لذلك الشيء الذي يباع خشية أن يقال بعد ذلك ليس هذا المبيع هو الذي شهد بملكه وهذا ما لم تتضمن شهادة يثمه الملك ما شهدت به يثمه الحيازة كما يقع عندنا عصر من ذكر شهود الملك حدود الدار مثلا ومحملها وسائر ما تتميز به فيستغنى بذلك عن بيانه الحيازة ويثبت عنده التسوق للشيء الذي يباع المرة بعد المرة وعدم وجود من يزيد على ما أعطى فيها وأن الثمن سداد أي ثمن المثل فأكثر لا نسيئة ولا عرضا خوف العدم والرخص فان قلت الوصى لا يبيع الا للغبطة بأن يكون الزائد على الثمن قدر الثلث مع أن الوصى مقدم على الحاكم قلت الحاكم تصرفه بحسب الاصل عام بخلاف الوصى فان تصرفه مقصور على الموصى عليه ثم ان هذا انما

(٣٨ — خشي خامس) كالوصى هذا مراده وقد علمت أنه لا يصح ذلك أصلا ولا ورود ذلك أصلا واذا تبين أن الوصى والحاكم يبيعان للغبطة ولغيرها فيقال ما معنى قول المصنف هنا والسداد في الثمن الآن يقال والسداد في الثمن بالتطرق لبعض ما يباع له أو يراد بالسداد في كل شيء بحسبه ففي الغبطة كذا وفي البيع الحاجة كذا وهكذا وقوله وفي تصريحه باسماء الشهود فان لم يسم الشهود انظر هل ينقض حكمه قياسا على ما يأتي في بيع الغائب من قوله وسمى الشهود والانتقض أم لا

(قوله أو جبا البيع) أي شهدوا بموجبات البيع (قوله كجد الخ) أي لا يعرف لانه كالشرط كما يتفق في أهل البوادي يموت شخص عن غير وصية ويحضر الصغير قريبه فهو كالوصي نقله الطحطاوي وقوله وعمل بامضاء اليسر قال في لز وجسد عندي مانصه وأما الكثير فيرد فعله ولو طال وله ان (٢٩٨) رشد بعده (قوله بعشرة) هو قول ابن الهندي وقوله أو بعشرين

يتجه على أن قوله وانما يباع عقاره لحاجة الخ في الوصي وبأنى أنه فيه وفي الحاكم وهذه شروط لصحة البيع وبعبارة ولوباع القاضي تركته قبل ثبوت موجبات البيع فافق السيوري برديعه ويلزمه المثل أو القيمة ان فات وكذا لو فرط في قبض الثمن حتى هرب المشتري أو هلك (ص) وفي تصريحه بأسماء الشهود قولان (ش) أي وهل يقتصر الحاكم إلى أن يصرح على سبيل اللزوم بأسماء الشهود الذين أوجبوا البيع عنده أو لا يقتصر إلى التصريح بأسمائهم بان يقول ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية فيه قولان وأما الغائب فلا بد من تسمية البينة التي حكم القاضي عليه بها والاتقن الحكم على المشهور كما يأتي في قوله في باب الاقضية وسفي الشهود والاتقن ومحل القولين في الحاكم العدل والا فلا بد من التصريح والاتقن (ص) لا حاض كجد وعمل بامضاء اليسر وفي حده تردد (ش) يعني أن الجدد ونحوه كالاخ والعلم لا يجوز له أن يبيع شيئا من مال محضونه الا الشيء اليسير أي الذي عنه يسير فانه يجوز له أن يبيع ذلك ابتداء وسواء كان الحاض ذكرا أو أنثى قريبا أو أجنبيا فالمراد بالحاض هنا الكافل وتشميله بالجديد هو هم قصر الحكم على الاقارب وفي حد اليسير عشرة دنائير أو بعشرين أو ثلاثين تردد وظاهر كلامهم أنه لا ينظر لحال مالكة من كونه كثير المال أولا وفي بعض التقارير لما ذكر القول الاول قال وانظر بالنسبة لما ذوا الظاهر أن يسأل أهل المعرفة عن المقدار الذي يكون العشرة بالنسبة اليه قليلة وكذا يقال فيما بعده من التحديد بعشرين وثلاثين ولو قال وعمل بجواز اليسير لكان أحسن فان قيل لم كان الحاض غير ولى بالنسبة إلى التصرف ووليا بالنسبة إلى النكاح مع أن النكاح أقوى من المال كما قاله أبو بكر بن عبد الرحمن فالجواب أن يقال ان النكاح لا يستقل فيه بل هو باذن الزوجة والذي يقع منه هو مجرد العقد بخلاف البيع فانه لا اذن فيه بالكلية وان حصل اذن فهو غير معتبر وحينئذ فالبيع أقوى باستقلاله بالتصرف فيه لوجوه ولما كذا وقع في المذاكرة (ص) وللولي ترك التشفع والقصاص فيسقطان (ش) يعني أن الولي أبأ وغيره له أن يترك الأخذ بالشفعة لمجوره ولو شفع فيها إذا كان ذلك على وجه النظر في حق المجور وليس له الأخذ بعد بلوغه ورشد وان لم يكن نظرافه الأخذ إذا رشد كما يأتي في قوله أو أسقط وصي أو أب بلا نظر وكذلك يجوز للولي أن يترك القصاص في الاطراف من جنى على الصغير إذا كان الترك نظر الصغير وليس له إذا بلغ القصاص من الجاني وأما السفيه الكبير فينظر في قصاص نفسه كما مر عند قوله لا طلاقه وقصاص ونفيه (ص) ولا يعفو (ش) أي ليس لولي الصغير أن يعفو عن الجاني لا في عمد ولا في خطأ نعم ان دفع الدية أو غيرها من ماله كان له أن يعفو وبعبارة ولا يعفو أي مجانا أو بأقل من الدية إلا العسر فيجوز بأقل أي عسر الجاني ويحتمل عسر المجنى عليه كما يأتي في الشارح ولا شك أن ما ذكره هنا من القصاص والعفو مستغنى عنه بما أشار اليه بقوله في باب الجراح كقطع يده الا العسر فيجوز والتشبيه في قوله ولولي النظر في القتل أو الدية كاملة (ص) ومضى عنقه بعوض (ش) يعني أن ولي المجور أبأ أو غيره إذا اعتق عبدا من عبيد مجوره من صغير أو سفيه عتقا ناجزا بعوض من غير العبد فان عتقه ماض حيث كان العوض قدر قيمة العبد فأكثر فلا يعتقه بغير عوض رد فعله لانه

هو قول ابن العطار الآن كلا من ابن الهندي وابن العطار زاد ونحوها وقوله أو ثلاثين هو قول ابن زرب (قوله وهو ظاهر كلامهم) أقول وينبغي أن يعول على ظاهر كلامهم وأقول ينبغي أن يتطر في اليسارة لما يقوله أهل المعرفة والخاصل أن الذي ينبغي التعويل عليه أن يتطر لذلك المال في حداثته وأنه متى كان يسيرا مضى تصرفه وان لم يكن لهذا اليتيم الا هذا المال وقوله والظاهر الخ على هذا الظاهر يلزم أن يكون عند اليتيم مال آخر تنظر العشرة باعتبارها هل هي كثيرة أو قليلة فتدبر (قوله والظاهر الخ) لا يخفى أن ملحظ هذا أن القلة لا ينظر في الحال مال اليتيم أي فالعشرة مثلا يسيرة اذا كان ماله مائة وكثيرة اذا كان ماله عشرين وقس على ذلك (قوله يجوز للولي أن يترك القصاص في الاطراف من جنى على الصغير الخ) والظاهر لا خصوصية للاطراف بل مثله من جنى على أم الصبي الذي تحت حجره (قوله أي ليس لولي الصغير أن يعفو أي مجانا أو بأقل من الدية كما في العبارة الآتية) (قوله ويحتمل عسر المجنى عليه) أي ولا يمكن التوصل لأكثر وقد يقال عسر الجاني حقيقة أو حكما فيشمل الصورتين وإذا شمل الصورتين فلا يصح هذا

الاحتمال أي أن المراد عسر المجنى عليه لانه لا يجوز الصلح بأقل خصوصا اذا كان المجنى عليه معسرا والجاني مليا اتلاف يمكن التوصل إلى أخذ الدية بتمامها (قوله يعني أن ولي المجور أبأ وغيره) هذا التعميم صواب خلافا لما في شرح شب (قوله بعوض من غير العبد) أي بان كان من الاب أو أجنبي

(قوله الآن يكون الولي موسرا) هذه هي عين قول المصنف بعد كآيه ان أسير بل أعم (قوله والمعنى أن أبا المحجور عليه) عبارة
شب أي كما مضى عتق الاب دون غيره من الاولياء اذا كان بغير عوض بشرط أن يكون موسرا أي وغرم من ماله عنه وفي تث قيمته
(أقول) وهو الظاهر فان أسير لم يجز عتقه ورد الآن يتناول زمانه ويجوز شهادته ويناكح الاحرار فيتبع الاب بقيمته اه بقي
شيء وهو أن المصنف قيد بأبيه فيما اذا كان بغير عوض فصار الحاصل على (٢٩٩) مافي عجب وتبعه شب أنه متى كان بعوض

من غير العبد فلا فرق بين الاب
وغیره وأما ان كان بغير عوض
فمضى عتق الاب فقط مع يسره
لا غيره اه ولكن في بهرام
أو غيره من الاولياء وأقول ما نقله
الشارح أولا عن المدونة في قوله
الآن يكون الولي موسرا بقوى
كلام الشارح وأنه لا مفهوم لقول
المصنف كآيه ان أسير (قوله
حلفه به) أي حلف الاب بعتق
عبد ولده كان يقول ان كنت
زيذا فسعيد عبد ولدي حروكلم
زيذا (قوله ومفهوم قوله عتقه
الح) وفهم عجب أن التسدير
كالهبة والصدقة وليس كالعتق
(وأقول) ولذا قال الشارح أولا
عتقا ناجزا بعوض (أقول) بل
وفهم حينئذ أن العتق لا جيل
كالهبة والصدقة فتأمل (قوله أن
هيبته وصدقته ليست كذلك) أي
أي لتشوف الشارع (قوله وانما
يحكم) المراد أن هذه الامور اذا احتج
في الحكم فانما يكون من القضاة
قال في التوضيح للقاضي النظر في
الاشياء الا في قبض الخراج اه أي
خراج الارض فان ذلك للسلطان
لكونه من متعلقات بيت المال زاد
عج قلت وكذلك التقرير في الطين
ونحو ذلك مما جرت به العادة أنه
لا يتولى ذلك الا السلطان أو من
يقوم مقامه فالقضاة معزولون عنه
(قوله وأما نائب القاضي) أي

اتسلاف لمال المحجور الآن يكون الولي موسرا فيجوز ذلك ويغرم قيمته من ماله قاله في كتاب
الشفعة من المدونة (ص) كآيه ان أسير (ش) الضمير يرجع للمجور عليه من صغير وسفيه
والمعنى أن أبا المحجور عليه لا يجوز له أن يعتق شيئا من رقيق محجوره بغير عوض الا ان كان
موسرا وأما المالك لا امر نفسه فلا يعضى عتقه ولو كان الاب موسرا وهذا أيضا اذا أعتقه
الاب عن نفسه وأما لو أعتقه عن الولد فلا ومثل عتق الاب ما ولده حلفه به ان أسير أي يوم
العتق ومثله اذا أسير قبل النظر فيه كما ذكره أبو الحسن ومقتضى قوله ومضى عدم الجواز
ابتداء مع أنه جائز ومفهوم قوله عتقه أن هيبته وصدقته ليست كذلك وهو كذلك أي فقر قوله
كان الاب موسرا ولما ذكرنا الجزوم من هو أهله شرع في الكلام على من يتولاه ويحكم فيه وان
كان الانسب بذلك باب القضاء ولهذا ذكر شروط الحكم واختصاصه بالمال والخراج
هناك فقال هنا على سبيل الاستطراد (ص) وانما يحكم في الرشد وضده والوصية والحبس
المعقب وأمر الغائب والنسب والولاء وحده وقصاص ومال يتيم القضاة (ش) يعني أن هذه
المسائل العشرة لا يحكم فيها الا القضاة أي لا يجوز الحكم فيها ابتداء الامن القضاة لا غيرهم
كالوالى والى الماء والمحكم وأما نائب القاضي فهو مثله فاذا حكم فيها غير القضاة مضى ان
حكم صوابا وأدب منها الرشد وضده وهو السفه المتقدم تعريفهما آنفا ومنها الوصية أي أصل
الوصية أو صحتها أي لا يحكم بان هذا وصى لهذا أو أن هذه الوصية صحيحة أو باطلة الا القضاة
وكذا ما يتعلق بالوصية من تقديم وصى ومن كون الموصى له اذا تعدد يحصل الاشتراك أو
يستقل به أحدهما ومنها الحبس المعقب صحة وبطلانا وأصله أي لا يحكم بصحة الحبس المعقب
أو بطلانه أو بان هذا الحبس معقب أو غير معقب الا القضاة والحبس المعقب هو المتعلق
بوجود ومعدوم كهذا وقف على فلان وعقبه ونسله وأما غير المعقب كحبس على فلان وفلان
مثلا فلا يتقيد بالقضاة لكون الحكم فيه على غير غائب وينبغي أن يكون مثل الحبس المعقب
الحبس على الفسقراء ومنها النظر في أمر الغائب غير المفقود فان زوجته ترفع للقاضي والوالى
ولو الى الماء وانما أقدم لفظة أمر مع الغائب لان ذاته لا تقبل الحكم بخلاف البواقي فان ذواتها
تقبل الحكم وبعبارة ما يسمى غائبا في اصطلاح الفقهاء والمفقود لا يسمى غائبا في اصطلاح
الفقهاء لان الغائب في اصطلاحهم من علم موضعه والمفقود من لم يعلم موضعه ومنها النسب
والولاء أي لا يحكم أن فلانا من نسب فلان أو أن فلانا له الولاء على فلان الا القضاة ومنها الحد
لحر وأما الرقيق فليس يده حده ان ثبت بغير علم ولم يتزوج بغير ملكه ومنها القصاص في النفس
ومنها مال اليتيم وكان ينبغي أن يقول وأمر يتيم تسفها وترشيدا ويبيعها وقسمها وغير ذلك وانما
نكر الحد وما بعده لان الحد والقصاص ومال اليتيم أفرادها متعددة وتقيدنا بالقصاص
بالنفس تبعنا فيه بعضا وزاد وأما في الاطراف فسيأتي في قوله ومضى ان حكم صوابا وأدب
فيه نظر فان ما يأتي أعم من الاطراف واختصاص القضاة به هذه الامور ما لخطرها ولتعلق

والسلطان أولى (قوله من تقديم وصى) أي ولا يترك مهملا (قوله وبعبارة ما يسمى غائبا) أي فلا حاجة للاستثناء (قوله ان ثبت بغير علم)
أي ان ثبت موجب من زمانه بغير علم أي بان لا يكون أحد الشهود (قوله ولم يتزوج بغير ملكه) أي بان لم يتزوج أصلا أو تزوج بملكه أي
السيد وأما تزوج بغير ملك السيد بان تزوج بجمرة أو تزوج بملك غير السيد فلا قيمة الا للسلطان (قوله وفيه نظر) أي وحينئذ فيعمم
هنا ويقال ذكره هنا لجمع النظائر (قوله امانا لخطرها) أي عظمها أي فلا يتقيد الا القضاة كالقصاص والحدود وأمانة خلوة فحوز

الجميع فالحدود لائق الله ولخطرها (قوله أو حق من ليس موجودا) كالحبس المعقب وحق الله كمال اليتيم وفيه ان ما من حق الا وهو حق الله الا ان يريد ما كان متممضا لله فيصح كالحدود فانها لمحض حق الله (قوله وغيرهم) أي من الوالي ووالي الماء لا المحكم فالحكم منق (قوله يرجع لليتيم) أي وأما عقار السفينة فأنما يباع لمصلحة وان لم يكن أحد هذه الوجوه كما أن الاب يبيع لمصلحة ولو غير هذه الوجوه كالتجر (قوله وباع الحاكم الخ) اعلم أن ما قاله الشارح غير مسلم وذلك أن مفاد النقل المصرح به في المدونة وكلام ابن رشد وغير واحد من الأئمة كابن عرفة وغيره أن هذه الوجوه في اليتيم ذي الوصي وأما المهمل فالحاكم يتولى أمره وأنه يبيع لحاجته وقوله على أحد القولين فيه نظر بل على القوانين هذا ما أفاده (٣٠٠) محشى تت (قوله حدها الغرناطى) بفتح الغين نسبة لغرناطة بلد

بالاندلس (قوله وكلام ابن عرفة) ظاهر كلامهم ترجيح قول ابن عرفة ثم انك خير بان الذي قاله ابن عرفة هو الذي قاله الغرناطى أي من أن الغبطة هو الثمن الكثير الحلال (أقول) وأراد بالحلال ما جهل أصله أبو عمران ان علم الوصى أن مال المشتري خبيث أي كله ضمن وان لم يعلم لم يضمن وللأبن الزام المتاع فمنا حلالا أو تباع الدار عليه ويعوض عليه ما هو أفيد (قوله ومنها أن يكون موظفا) هذا اذا زال البديل اما ان كان الموظف أكثر نفعا لم يبيع وان كان مثله ففيه نظر والظاهر التسليم بالأصل ان لم يوجد مانع آخر (قوله ومنها أن يكون حصصا) أي أمكن قسمها أم لا أراد شريكه البيع أولا (قوله والذي في توضيحه الخ) ظاهر العبارة أن التوضيح لم يذ كر الا هذا ولم يذ كر قلة الغلة مع أنه ذ كر الامرين معا وحيث كان كذلك فيكون مآثره المصنف مفهوما بالأولى (قوله ومنها كونه بين ذميين الخ) عبارة عب تفيد قراءته بالجمع حيث قال وان قلوا الخ اه والظاهر

حق الله أو حق من ليس موجودا به او زيادة بعض الموثقين على هذه العشرة الطلاق واللعان والعق ضعيفة وأن هذه الثلاثة بحكم فيها القضاة وغيرهم * ولما جرى ذ كر السبب الذي يباع له عقار اليتيم في قوله أو الا الرابع في بيان السبب شرع في تعداد وجوهه وهي أحد عشر وجهافذ كرمها عشرة بقوله عاطفاتها بأواشادة لا كنفاء بكل واحد منها (ص) وانما يباع عقاره لحاجة أو غبطة أو كونه موظفا أو حصصا أو فلت غلته فيستبدل خلافة أو بين ذميين أو جيران سوء أو لا رادة شريكه ببيع أو لا مال له أو خشية انتقال العماراة أو الخراب ولا مال له أو له والبيع أولى (ش) الضمير في عقاره يرجع لليتيم الذي لا وصى له وباع الحاكم أوله وصى وباع الوصى على أحد المشهورين المتقدم في قوله الا الرابع في بيان السبب والمعنى أن الحاكم أو الوصى لا يجوز لكل منهم أن يبيع عقار اليتيم الا بأحد أمور منها أن تكون حاجة دعت الى البيع من نفقة أو دين هنالك ولا قضاء له الا من غنسه ومنها أن يكون البيع غبطة بأن زاد في غنسه زيادة لها قدر وبال حدها الغرناطى بالثلث وكلام ابن عرفة يفيد أن الغبطة هو الثمن الكثير الحلال الزائد على ثلث القيمة ومنها أن يكون موظفا أي عليه توظيف أي حكر فيبيع ويؤخذ له عقار لا توظيف عليه كل سنة أو كل شهر ومنها أن يكون حصصا فيستبدل غيره كاملا للسلامة من ضرر الشركة ومنها أن يكون المبيع غلته قليلة فيباع ليستبدل ماله غلة كثيرة والذي في توضيحه وقريب منه لابن عرفة أو لكونه لا يعود عليه منه شيء ومثله في وثائق الغرناطى ومنها كونه بين ذميين فيبيع ليستبدل خلافة بين المسلمين ومنها كونه بين جيران سوء يحصل منهم ضرر في الدين أو في الدنيا ومنها كونه حصصا وأراد الشريك ببيع حصته ولا مال لليتيم يشتري به حصصه شريكه ومنها خشية انتقال العماراة عنه فيصير منفردا لانفع به غالبا ومنها خشية خرابه ولا مال لليتيم يعمر به أو له ما يعمر به ولكن البيع أولى من العماراة وترك المؤلف بيعه للخوف عليه من السلطان جائرا وغيره وان كان يفهم من بعض ما ذ كر به بالاولى واعلم ان قوله فيستبدل خلافة راجع لجميع ما قبله ماعدا مسألة الحاجة وذ كر ز أن مسألة الغبطة كذلك وراجع لجميع ما بعده ماعدا مسألة أو لا رادة شريكه ببيع أو قوله خلافة يشمل غير العقار ولكن كلام س في شرحه يقتضى تخصيصه بالعقار * ولما فرغ من الكلام على المهاجير الثلاثة المجنون والصبي والسفيه شرع في المحجور الرابع وهو الرقيق فقال (ص) ويجز على

أن المراد من كل الجهات أو أغلب وحرر زاد عب فقال لا عقاره للتجر لغلو غلته غالبا يصير بين ذميين (قوله ضرر في الدين) أي كالمعتزلة والرافضة والمتبادر كما قالوا أنهم جيران بالملك لا بالاستيجار لانه يربحى زوالهم (قوله ومنها كونه حصصا وأراد الشريك الخ) هذا فيما لا ينقسم أو ينقسم بضر رأى ويرى البيع معه أراج وأغزر لثمنه (قوله وان كان يفهم عما ذ كر به بالاولى) أقول ويمكن دخوله في قوله الحاجة على أن جميع ما بعده قوله الحاجة داخل في الحاجة الا أن يراد حاجة مخصوصة كالتبين (قوله فيستبدل خلافة) بالرفع على الاستئناف وبالنصب عطف على كون أي يباع لكونه موظفا فيستبدل (قوله) حيث قلنا بالاستبدال فلا يشترط أن يكون البديل شيئا كاملا بل له استبداله بجزء ولو كان المبيع كاملا الا في مسألة ما اذا بيع لكونه حصصا ولا يشترط كونه أكثر غلته من الاصل الا في مسألة ما اذا بيع لقلة الغلة وهل الاستبدال شرط في الجواز أو الصحة كذا في شرح عب (قوله وذ كر الرقيق الخ) يوافقهم رام لكن الذي في المواق موافقة الاول وكذا في الغرناطى فيتبيع (قوله وقوله خلافة يشمل غير العقار) (أقول) كلام

الرقيق

المصنف محتمل وقوله ولكن كلام س أي الذي هو الشيخ سالم (أقول) وهو ظاهر كلام غير س أيضا فيقول عليه وهذا كما
مع امكان أخذ العقار وكونه راجحا كما هو ظاهر (قوله أصالة) أي وليس المراد أنه يقتدأ بالخبر عليه وإنما المراد أنه محجور عليه بالأصالة
بسبب الرق إلا أن هذا المعنى بعيد من صيغة الفعل المشعرة بالحدود والحدوث (قوله قنأ أو ذاشأبسة) بقى البعض فإنه في يوم سيده
محجور عليه إلا إذا أذن له فيه وفي يوم نفسه كالخبر يتبع ويتصرف فيما كتبه في اليوم الذي يخصه قاله اللخمي * (قائدة) * إذا
ادعى العبد الأذن وأنكر السيد فالعبد أن القول قول العبد خلافا لما في سماع أشهب (قوله لماله في زيادة) في معنى من أي الذي له
من زيادة لأنه إذا كان له مال تزيد قيمته (قوله فإن كان مأذونا له صريحا) الحاصل أن الأذن إما في جميع الأموال أو في نوع كما قاله المصنف
والشارح ولا يشمل ما إذا أذن له في بيع سلعة فمن أمثلة الأذن القول بأن يقول أذنت لك في التجارة كأن يقول أذنت لك من غير تعيين
المأذون فيه مع دفع المال أو كان يسهل المال ويحتمل على التجارة بخلاف ما إذا قال وكلتك فلا عبرة به والفرق بين البابين أن الغالب في
الأذن المطلق للرفيق مع دفع المال حمله على التجارة والفعل الدال على الأذن كالقول كسراثة بضاعة له ووضعها بحافوته وأمره
بجلوسه به ونقل عجم عن التوضيح عن أشهب أن الرفيق عندنا يصير جرت العادة بأنه يبيع لاسيما إذا قبل قوله من أنهم مأذون له في
البيع كما يقبل قوله أنه أهدي ما بأيديهم اه وتورد بعض شيوخنا (٣٠١) هل معناه ولا خيار لولي حينئذ أوله الخيار إلا أنه

لا يحرم الاقدام على ذلك (قوله
ويكون مأذونا له الخ) ظاهره أنه
يجوز الاقدام على ذلك ولا يمنع
من التجري غير ذلك النوع ولو
منعه منه وفي عب وشب
ما يخالفه فلذا قال شب ثم أنه
إذا أذن له في نوع سواء منعه من
غيره أم لا فلا يجوز له أن يتعدى
مأذنه فيه وإن كان عصى ما فعله
على وجه التعدي وكلام المصنف
ليس فيه أفادة منعه من تعدي
مأذنه فيه وأما أنه عصى فعله
فربما يفيد قوله فكمو كيل مفوض
وهذا حيث لم يشتر ما أذن له
فيه والافلا يجوز له فعل غير ما أذن
له فيه ولا يعصى فعله وفي المواق

الرفيق (ش) أي وحجر للسيد أصالة على رقيقه بأنواعه في مال نفسه كثيرا أو قليلا قنأ أو ذاشأبسة
مفرط الماله أو حافظا معاوضة أو غيرها لحق سيده لماله في زيادة قيمته والتعليل بكونه له انتزاعه
فأصله بعض الأرقاء لا ينتزع ماله هذا في غير المأذون له في التجارة فإن كان مأذونا له صريحا
أو ضمنا ككتابته فليس للسيد عليه حجر ولا فرق في الأذن بين أن يكون عاما أو خاصا بنوع من
أنواع التجارة بأن قال له التجري في البر مثلا أو لا تجري إلا في البر ويكون مأذونا له في ذلك النوع
وفي غيره من باقي الأنواع لأنه أقعده للناس ولم يعلم في أي الأنواع أقعده فلو قصر على النوع
المأذون فيه فقط لكان فيه غرر واليه أشار بقوله (ص) إلا باذن ولو في نوع فكمو كيل مفوض
(ش) في سائر الاشياء المأذون فيه وغيره ولا عبرة بالتجري في البعض وقوله وحجر أي حجر الشرع
على الرفيق لحق السيد فهو أخبار عن الواقع كأنه قال الرفيق محجور عليه بالأصالة وأعلم أن
المأذون له في التجارة هو من أذن له السيد أن يتجري في مال نفسه أو مال السيد على أن الربح له
دون سيده ولو كان على أن يتجري في مال السيد والربح للسيد لكان وكيل لا كوكيل ثم إذا أذن
له السيد أن يتجري في ماله فإن له أن يتجري في مال نفسه أيضا وإذا لحقه دين كان في المالكين (ص) وله
أن يضع ويؤخر ويضيف (ش) يعني أن العبد المأذون له في التجارة إذا كان له دين على آخر
يجوز له أن يؤخره إلى أجل قريب وإن يضع عن غريمه شيئا منه إن كانت الوضعية شيئا قليلا
وفعل ذلك استئثالا للتجارة وأن يصنع طعاما ضيفا للناس إن فعل ذلك استئثالا للتجارة فقوله

ما يفيد ترجيح خلافه وأنه يعصى فعله سواء أشهره وأعلنه أم لا ونقل عن الشارح ما يوافق ظاهر كلامه حيث قال وفي هذا نظر بل
يجوز له المخالفة لأنه أقعده للناس ولا يدرون لأي نوع أقعده فاشتراط كونه نظر ليس خاصا بالوكيل بل عام فيه وفي العبد اه وظاهر
النقل مع شارحنا ولو حجر عليه في نوع من الأنواع قال في المدونة ومن خلى بين عبده وبين التجارة تجر فيما شاء فلو لم ذمته ما دابن الناس
من جميع أنواع التجارات لأنه أقعده ولا يدري الناس لأي نوع من أنواع التجارة أقعده اه (قوله إلا باذن) شامل لما إذا كان المأذون
له صغيرا أو كبيرا ولا يعارض هذا قولهم الصغير الحر إذا أذن له وليه أن يتجري في مال نفسه فأفعاله موقوفة على رضا الولي وذلك لأن
تجارة الصغير الحر في مال نفسه وليس للولي أن يضع ماله بخلاف تجارة الرفيق فإنها في مال السيد حقيقة أو حكما وفعل رقيقه كفعاله
(قوله فكمو كيل مفوض) شبهه به وإن لم يتقدم له ذكر الشهادة علم حكمه وأما تكال على التوقيف أي على علم حكمه من العلم
(قوله ولو كان ربحه للسيد) والفرق بين هذا والرابع أن المال فيه ملك للعبد واشتراط ربحه لسيد لا يخرج عنه كونه ملكا
بخلاف الرابع فإن المال فيه ملك للسيد (قوله فإن له أن يتجرا الخ) أي بخلاف عكسه فإنه لا يجوز له كما قاله الشيخ أحمد (قوله إلى أجل
قريب) والقرب بالعرف (قوله شيئا قليلا) والقلة بالعرف كذا ينبغي كافي عب (قوله إن فعل ذلك استئثالا) ولا يكون سلفا جرت فعا أي
في التأخير لأن نفعه غير محقق كما قال ابن عبد السلام وأنه لا يمنع ذلك مع الشرط كما سبق في القرض وهو أولى من الأول لما ردد على
الأول من أن النفع المظنون كالحق في عبارة أخرى ولا يقال إن ذلك خديعة وهي محرمة لأننا نقول المحرمة ما كانت وقت الشراء

وهذه مقدمة (قوله ولا بأس أن يعبر دابته الخ) ظاهر العبارة ولو تغير الاستتلاف وكذا في كلام غيره وفي عجم وليس له فعل العارية الا للاستتلاف والى كلام عجم أشار بعد ذلك بقوله وأما العارية الخ فوقع في كلامه التخالفاً لا أن يقال الاول يقيد بالاستتلاف (قوله فينبغي العمل على ذلك) الذي يقيد ما هو الحسن أنه لا يفعل عند القلة ولو علم رضا سيده بفعلها لان قلته مظنة كراهة السيد لفعلها الا أن ينص له على فعلها (قوله على المشهور الخ) ومنع أشهب ويحتمون الوجهين لانه في الاخذ اجارة وفي الدفع ايداع لم يؤذن له فيه والمساقاة كالقرض لا (قوله كالمساقاة الخ) أي التقاط اللقيط أي الا باذن سيده وأما أخذ اللقطة وتعريفها فهو واجب عليه كالحر (قوله ويتصرف في كهبة) أي ووصية وعطية يبيع وشراء وكل معاوضة مالية لا بهينة غير ثواب وصدقة ونحوهما من كل معاوضة غير مالية (قوله عدم (ص ٣٠٣) منعه منها) أي من قبولها (قوله ولا غير من أذن له القبول الخ) والمأذون أولى

(ص) ان استأنف (ش) يرجع للسائل الثلاث ولا بأس أن يعبر دابته الى المكان القريب وله أن يعق عن ولده اذا اتسع المال وعلم أن سيده لا يكره فان قلت اذا علم أن سيده لا يكره فلم لم يجوز اذا قل المال قلت لان قلة المال مظنة كراهة السيد ذلك بخلاف كثرته وفيه نظرا منع علمه أن السيد لا يكره ذلك فينبغي العمل على ذلك واذا صنع العقيقة حيث لا يجوز له فعلها فان من كل يضمن ما كره لسيده (ص) ويأخذ قراضا ويذفعه (ش) أي ويجوز للمأذون أن يأخذ القراض ليعمل به ويكون ما حصل له من ربح كخراجه لا يقضى منه دينه ولا يتبعه ان عتق لانه باع به منافع نفسه فأشبهه ما لو استعمل نفسه في الاجارات وأن يعطيه للغير يعمل له فيه على المشهور لانه من التجارة في المسئلتين وله أن يقبل الوديعة وليس له أن يتوكل الا باذن سيده كالمساقاة بغير اذن سيده وللمأذون الهبة للثواب وليس له التسري بلا اذن وأما العارية فليس له فعلها الا للاستتلاف (ص) ويتصرف في كهبة وأقيم منها عدم منعه منها ولا غير من أذن له القبول بلا اذن (ش) يعني أن المأذون له اذا وهب له شخص هبة أو وصى له بوصية أو تصدق عليه بصدقة فانه يجوز له أن يقبل ذلك ويتصرف فيها ولا يتوقف على اذن سيده وأقام عياض من قول المدونة عدم منع المأذون من قبول الهبة حيث قال في قولها وما وهب للمأذون وقد اغترقه دين فغرم ماؤه الحق به من سيده ولا يكون للغرماء من عمل يده شيء ولا من خراجه وأرش برحه وانما يكون ذلك من مال وهب للعبد أو تصدق به عليه أو وصى له به فقبله العبد اه هذا ظاهر في أن السيد لا يمنعه من قبوله وظاهره أن الغرماء لا يجبرونه على قبوله اه وأما غير المأذون اذا وهب له شخص مالا أو وصى له به وما أشبه ذلك فله أن يقبل ذلك ولا يحتاج في قبوله الى اذن سيده لكنه لا يتصرف فيها الا باذن سيده فان لم يقبلها فليس له أن يقبلها له ويأخذها وان أبي المتصدق من ذلك ابن رشد اتفاقا وانما نص المؤلف على قوله ويتصرف في كهبة وان كان داخلا فيما جعله من الاذن لانه لما كان ما ذكر طارئا بعد الاذن فيتوهم أنه ليس داخلا في الاذن فأتى به لافادة حكم آخر وهو رفع التوهم المذكور لان التوهم من جملة الاحكام والضمير المؤث الاول وهو وأقيم منها المدونة والاخير للهبة والضمير المنخفض باضافته الى المصدر عائد على المأذون أي وأقام عياض الى آخر ما مر (ص) والجبر عليه كالحر وأخذ مما يسيده وان مستولده (ش) أي والجبر على المأذون اذا قام غرماءؤه عليه كالحر فلا يتولاه

بذلك قال عجم هذا يفيد أنه ليس للسيد منعه منه اذ كل من استقل بالقبول استقل بالرد ومن استقل بالرد فليس لغيره منعه من القبول ويفهم منه أنه لا حاجة لقول المصنف وأقيم منها عدم منعه منها للاستفادة من قوله ولا غير من أذن له الخ (قوله من قول المدونة) أي من كلام المدونة وقوله عدم مفعول أقام (قوله لانه لا يتصرف الخ) أي لانه لما قبل ما رذل المال من جملة أمواله التي يجوز عليه فيها الا أن يشترط معطيه عدم الجبر عليه كافي السفيه والصغير قال ابن عبيد السلام قال ابن الفرس والعمل بشرط التصرف المذكور خلاف قوله تعالى ولا تؤثروا السفهاء الخ وأما الشرط على الموهوب الرشيد أن لا يبيع ولا يهب فانه لا يجوز سواء كان ولدا أو اhab أو أجنبيا وأما المولى عليه ما دام في الولاية فيجوز فان قلت سيأتي أن المصنف يقول وقبول المعين شرط فالجواب أن ذلك فيما اذا كان أهلا للقبول

والرد لا كالعبد والصبي فيقبل لهما ما وليهما ولا يعتبر عدم قبولهما كما أفاد بعض شيوخنا (قوله فيتوهم) أي يقع في الوهم الا وقوله لان التوهم أي التوهم من جملة الاحكام أي من جملة النسب التامة وهي ترفع ورفعها من جملة الاحكام فخلاصته أن المرفوع والرفع كلاهما من الاحكام (قوله والجبر عليه كالحر) قال في المدونة ومن أراد أن يجبر على وليه أي على من له عليه ولاية (قوله والجبر عليه كالحر) قال ق فيها المالك ومن أراد أن يجبر على وليه أي على من له عليه ولاية فلا يجبر عليه الا عند السلطان فيوقفه السلطان للناس ويسمع به في محله ويشهد على ذلك فن باع منه أو ابتاع بعد ذلك فهو من ذود وكذلك العبد المأذون له في التجارة لا ينفى لسيده أن يجبر عليه الا عند السلطان فيوقفه للناس ويأمر به حتى يعلم ذلك وأفادوا أن الصبي مثل البالغ من سر أو رقيق في أنه لا يفلسه الا الحاكم ولو وقع وجودا يه فقول المصنف وفلس حضرا أو غاب ولو ضياع وجودا يسه أو عبدا مأذونا له اه (قوله وان مستولده)

وهذا ان لم يكن اشتراها من خراجها وكسبه أي فهي وولدها السيد بلا شك (قوله كان بيده أم لا) أي بأن كان غائبا (قوله ولا يبيع أحد الخ) في شرح شب أي وليس له بيعها اذ لم يكن عليه دين الا باذن السيد واختلاف في علم ذلك قال ابن عرفة وفي كون وقف بيعها في غير الدين على اذن سيده لم يرد في القول بأنها تكون أم ولدان أعتق أو لحوف كونها جاملا والاول هو الصحيح لانه لا يبيعها حتى يستبرئها وأن باعها قبله فلا بد من مواضعها الحق السيد في ولدها وان أذن سيدها في بيعها فظهر بها حل لزمه أي البيع فيها وفي حلها ولو لم يكن له علم به لانها محمولة على الحل كما قال مالك ويؤخذ من هذا علمه منع البيع فمن يعتق عليه وهي أنه اذا عتق يعتق أقارب به عليه (قوله آخر بيعها) واذا ولدت فتباع بولدها أي مع ولدها ويقوم كل واحد بانقراده قبل البيع ليعلم كل واحد ما يبيع به ملكه وان لم تكن ظاهرة الحل وبيعت في الدين ثم ظهر بها حل فهل للسيد فسخ البيع لحقه في الولد أم لا قولان للصقليين لا اعتبار حق السيد أو لتغليب كون البيع وقع بأمر جائز والاول هو الصحيح (قوله كعطيته) هل يشمل ما خلعه به زوجته (٣٠٣) أو يكون بمنزلة خراجها وكسبه وهو المتبادر من كلامهم

واذا فهم من المعطى بالكسر أنه أراد ابقاء ما أعطاه له سيده لينتفع به في ملبسه أو في تجره أو نحو ذلك فلا شيء فيه للغرماء ويعمل بمادلت قرينة على قصد المعطى كما يفيد كلام أبي الحسن (قوله أو مطلقا) معطوف على معنى ان منح أي وهل هذا الحكم ثابت في حال كونه مقيدا أو مطلقا (قوله اكونه مالا من أمواله) تبع اللقائي وهو تبع تحت والضمير في أمواله عائدا على السيد وليس عائدا على العبد المأذون والا كان فاسدا لان كونه مالا من أمواله يقتضي أن يكون للغرماء * واعلم أن عب ذكر أن ما وهب له قبل قيامهم يعطى للغرماء حيث استغرقه دينهم بان كان الدين أكثر وأما اذا كان مساويا أو أكثر من الدين فان السيد يختص به وكذا يفيد شب والحاصل أن شارحنا يقول ما وهب له قبل قيامهم فانه للسيد لا للغرماء وظاهره مطلقا وبعبارة عب وشب تقول ان استغرق دين الغرماء ذلك الموهوب

الا الحاكم لا الغرماء ولا السيد ويقبل اقراره لمن لا يتم عليه قبل التفليس لا بعده ويمنع من التصرف المالي بعد التفليس وغير ذلك مما مر ويؤخذ ما ثبت على المأذون له من الدين سواء جبر عليه أم لا بما بيده أي بحاله سلاطة عليه كان بيده أم لا وان كان الذي بيده مستولده فتباع في دينه أو ما استغرقه منها اذ ليس له فيها طرف حر به والا كانت أشرف من سيدها وأما ولدها فهو سيده لانه مال له فهو كغسله لا للغرماء وسواء استولدها قبل حقوق الدين له أو بعده ومثل أم ولده من بيده من أقارب به ممن يعتق على الحر ولا يبيع أحدا من هؤلاء ان لم يكن عليه دين يحيط الا باذن سيده واذا قام الغرماء على المأذون وأتمته ظاهرة الحل آخر بيعها حتى تضع لان ما في بطنها للسيد ولا يجوز استثنائه فضمير أخذ عائدا على الدين المفهوم مما مر لان قوله والجبر عليه أي لاجل الدين (ص) كعطيته وهل ان منح للسيد أم مطلقا أو بيلان (ش) أي كما يؤخذ من عطية الناس له فهو مصدر مضاف لمفعوله وللعنى أن المأذون اذا أعطاه شخص عطية بعد قيام الغرماء كهبة أو وصية فان الغرماء يأخذون ديونهم منها لكن اختلف هل تتعلق الديون بالعطية سواء أعطيت بشرط وفاء الدين أم لا وانما تتعلق الديون به ان أعطيت للدين والأفهي كخرجه تكون للسيد تأويلان واحترزنا بالعطية التي أعطيت بعد قيامهم عما وهب له قبل قيامهم فانه ليس سيده لكونه مالا من أمواله (ص) لا غلته ورقبته (ش) هذا يخرج من قوله وأخذ مما بيده والمعنى أن المأذون له اذا قامت عليه غرامؤه فانهم يأخذون ديونهم مما في يده وأما غلته ورقبته فانهم مال السيد ليس للغرماء في ذلك شيء لان ديونهم انما تتعلق بذمته لا برقبته ولا بذمة سيده ولهذا اذا فضل من دين الغرماء فضل فانهم يتبعون بذلك ذمته اذا عتق يوما ما والمراد بالغلة الحاصلة بعد الاذن وأما التي بيده قبل الاذن فيستعلق بها الدين (ص) وان لم يكن غريم فكغيره (ش) أي وان لم يكن للمأذون غريم بطالبه بدين فكغيره ممن لم يؤذن له في التجاره فلا سيده انتزاع ماله وتركه والجبر عليه بغير ما كم وان كان غريم فله انتزاع ما فضل ويقبل اقراره بدين فيما بيده قبل قيام الغرماء لمن لا يتم عليه قاله ابن فرحون ويوجد في بعض النسخ غريم بالانصب فهو خبر كان الناقصة واسمها ضمير المأذون والمراد بالغريم

فذلك الموهوب للغرماء والافهول السيد ولكن المعتمد خلاف ذلك كله كما أفاده محشي تحت وغيره بل يتعين ولو فرض أنه لم يقل ما ذكر أنه كمثل المال الذي وهب له بعد قيامهم بجري فيه التأويلان والظاهر من التأويلين الاطلاق وهو تأويل ابن أبي زيد والاول تأويل القابسي (قوله لا رقبته) أي ما لم يكن يتجر للسيد بحاله والافتقار رقبته في الدين كذا قيد (قوله وأما التي بيده قبل الاذن فيستعلق بها الدين) أي كما يفيد كلام ابن عرفة كذا في شرح شب وفي شرح عب ادخولها في المال المأذون ضمنا ثم أقول لا ينبغي أن يؤخذ ذلك على الاطلاق لان من المعلوم أن الغلة مطلقا للسيد فلا يتم ذلك الا اذا كان العبد يتجر بمال السيد وأما لو كان ما أذن له الا في التجارة في مال نفسه أي نفس العبد فلا وجه لدخولها في المال المأذون ضمنا (قوله والجبر عليه بغير ما كم) غير صواب نص المذونة وابن شاس ان الجبر لا يكون الا عند الحاكم كالحر لا فرق بين كونه عليه دين مستغرق أم لا وهو ظاهر اطلاق المؤلف محشي تحت (قوله ويقبل اقراره الخ) وليس لسيد المأذون اسقاط ما لزم ذمته من دين بخلاف غير المأذون

(قوله ان اتجر لسيده) أي ان اتجر بعمال سيده على أن الرجح لسيده وهو اذن وكيل لا مأذون أو بعمال نفسه على أن الرجح للسيده وهو حينئذ مأذون وقوله والا فقولان أي بأن اتجر بعمال سيده على أن الرجح له أو اتجر بعمال نفسه على أن الرجح له أيضا والراجح من القولين التمكين من التجرة لنفسه (قوله كسرت على المسلم) أي وضاع على المسلم عنها أي وأما الذي فلا تكسر عليه وقوله فان لم يقبض الذي عنها راجع للطرفين أعني قوله سواء باع لذي أو مسلم (قوله في المدونة يتصدق به عليه أدبانه) ظاهره أن التصديق على الذي وبعد ذلك يغرمه للسيده مع أن التجارة للسيده وهو الذي يمكنه من تلك التجارة فالوجه أن لا رجوع ويكون المعنى أن الادب في الحقيقة للسيده وقوله ولا ينزع منه أن قبضه أي ولا ينزع من الذي ان قبضه ومن العلوم أن الذي يتجر للسيده فيكون المعنى ان المسلم يفوز بذلك ان قبضه الذي على المشهور وهو مشكل لان المسلم لا يحل له تلك ذلك ثم اني وجدت في محشي تفت ما يقتضي خلاف ما قاله الشارح ولا اشكال فانه قال ولا يمكن ذمي نحو عبارته لابن (٤٠٣) الحاجب ومرادهما بعدم التمكين منع أخذ السيده ما أتى به من ذلك وبالتمكين

جواز له لاحقية التمكين اذا لا يسوغ له تمكينه من التجرة مطلقا فيما ذكر وفي غيره كما يدل عليه قوله في الوكالة ومنع ذمي من بيع أو شراء أو تقاض وبالجملة على ما قلنا يوافق قولها لا يجوز للمسلم أن يستتجر الخ ونوافق ما يأتي في الوكالة وهذا الذي قلنا يدل عليه كلام اللخمي واقتصر عليه في الجواهر وابن الحاجب قصد اختصاره وتبعه المؤلف فيحمل كلامهما على ذلك ونص الجواهر قال أبو الحسن اللخمي لا ينبغي للسيده ان يأذن لعبده في التجارة اذا كان غسيرا ما من فيما يتولاه ما لانه يعمل بالرأى وأما في معاملاته أو نحو ذلك فان تجرور رجح وكان يعمل بالرأى تصديق السيده بالفضل فان كان يجهل ما يدخل عليه من الفساد في بيعه ذلك استحسن له التصديق بالرأى من غير اخبار قال مالك في الكتاب لا أرى للمسلم أن يستتجر عبده النصراني

من عليه الدين وعلى النسخة الاولى بالرفع فكان تامة والغريم رب الدين (ص) ولا يمكن ذمي من تجر في كخمر ان اتجر لسيده والا فقولان (ش) يعني أن العبد الذي اذا أذن له سيده المسلم في أن يتجر له فانه لا يمكن من التجارة فيما لا يحل للمسلم تملكه من تجرور باسواء باع لذي أو مسلم لكن ان باعه المسلم ككسرت على المسلم فان لم يقبض الذي عنها ففي المدونة يتصدق به عليه أدبانه ولا ينزع منه أن قبضه على المشهور وانما يمكن من التجرة في ذلك لانه وكيل لسيده قائم مقامه والسيده لا يحل له ذلك فكذا وكيله وان كان هذا الذي المأذون له في التجارة انما يتجر لنفسه ويعامل أهل الشرك فهل يمكن من التجارة في التجرة ونحوه ويحمل للسيده أن يأخذ ما أتى به من ذلك أولا يمكن من التجارة في ذلك قولان بناء على اللخمي على خطابهم بفروع الشريعة وعدم خطابهم ولا مفهوم لقوله من تجر بدليل ما سيأتي في قوله في باب الوكالة ومنع ذمي من بيع أو شراء أو تقاض وهذه أحكام المأذون من العبيد أما غير المأذون فلا يشتري منه وان قل ولا يقبل قوله ان أهله أذناه حتى يسألهم الاقرينة * ولما انتهى الكلام على السبب الرابع من أسباب التجر شرع في الكلام على الخامس منها وهو المرض الخوف فقال (ص) وعلى مريض حكم الطب بكثرة الموت به (ش) وانما أتى بحجر المرض عقب حجر الرق لانه انما يسهل له لان كلامهما التجرة غيره والمعنى أنه يجب التجرة على مريض نزل به مرض حكم أهل الطب بأنه يكثر الموت من مثله كالامثلة التي يذكرها في غيرها موته وتداويه ومعاوضة مالية كالعطايا والتبرعات الزائدة على الثلث لحق وارثه والمراد بالكثرة أن لا يتعجب من صدور الموت عنه ولولم يكن غالبه عنه خلافا لما زرى وظاهر كلام المؤلف ككلام المازري وهو ضعیف واحترز به من نحو وجع الضرس والرمم ونحو ذلك فانه اذا مات من ذلك يتعجب منه وقوله به الباء سببية أو بمعنى من (ص) كسمل وقولنج وحى قوية وحامل ستة ومحسوس اقتل أو لقطع ان خيف الموت وحاضر صف القتال (ش) هذه الامثلة للمرض الخوف الذي يحجر على صاحبه بسبب وجود واحد مما ذكر منها السل بكسر السين المهملة وهو مرض يتحلل البدن معه فكان الروح

ولا يأمره ببيع شيء لقوله تعالى وأكلهم الرأى وقد نهوا عنه اه (أقول) وهذا الذي نقله اللخمي عن مالك هو تنسل

ما رأته في المدونة في مختصر البرادعي في باب المأذون ولم أجده فيه ما قاله الشارح من قوله في المدونة يتصدق به عليه (قوله ويعامل أهل الشرك) وأما اذا لم يعامل أهل الشرك فأشاره اللخمي بقوله فان أذن له فتجر مع المسلمين كان الحكم فيما يأتي به كالحكم في العبد المسلم (قوله بناء على اللخمي الخ) حيث قال ويختلف اذا اتجر مع أهل دينه فأرأى أو تجر في التجرة على القول بأنهم مخاطبون بفروع الشريعة يكون الجواب على ما تقدم اذا بايع مسلما وعلى القول بأنهم غير مخاطبين فيكون للسيده ما أتى به من ذلك (قوله وعلى مريض) أي أو من ينزل منزله بذليل غيبه للقسمين (قوله خلافا لما زرى) أي فان ظاهر كلام المازري أنه لا بد أن يكون الموت عنه غالبا وحينئذ يكون موجبا للتجره هذا معنى كلامه لكن أقول في هذا الكلام شيء وذلك لان معنى غالبا أي أنه اذا قام ذلك المرض بذلك الانسان فالغالب الموت بحيث لا يتعجب من حدوث الموت منه لأن المراد أن الموت واقع كثير في الانسان بسببه (قوله يتحلل البدن ٢) من باب قول المحشي قوله يتحلل البدن كأن نسخته يتحلل بدنه معه والا فالنسخ التي بأيدينا يتحلل البدن معه كما رأيت

دخل وفيه لغة من باب تعب **فائدة** توفي ابراهيم وداود وسليمان صلوات الله وسلامه عليهم فجاءه في الحديث موت الفجأة رجمة للؤمن **قوله معدي** كذا في الاصل بفتح الميم وكسر العين وبالذال المهملة ويقال معوي بكسر الميم وفتح العين وبالواو ونسبة للمي وهو الصواب لحالوله فيها في المدة **قوله مع المداومة** فما يأتي يوما بعد يوم غير مخوف **قوله ومنها الحامل الخ** فيكون قول المصنف وحامل ستة معطوفا على سل أي حمل حامل لان المرض هو الحمل الا أنه مرض حكا **قوله** فالاضافة على معنى اللام أي لا على معنى في لصدق ذلك بما اذا كان في الستة **قوله** الا اذا أنت على جميعها أي بلغت جميعها **قوله** أي أو قرب لقطع وحينئذ يرد أن ابن مالك قد قال وهي أي الواو انفردت * بعطف عامل من ال قد بقي * معموله دفعالوهم اتقى لكن هذا مذهب الجمهور ومذهب غيرهم جواز العطف بأو أيضا وانما لم يقل أو محبوس لقطع لان المحبوس (٣٠٥) للقطع لا يجبر عليه خلافا لما ظاهر كلامه واعتبرضت هذه المسئلة كيف يمكن أن يقطع

من خيف عليه الموت وقد قالوا انه في مثل ذلك يؤخر في شدة الحر والبرد خشية الموت عليه وأجيب بأن المراد بالخوف الخوف الموهوم وأما الخوف المعلوم أو المظنون فانه يترك القصاص لاجله أو يكون ذلك رفع الحاكيم يرى قطعه حينئذ أو يحجل ذلك وأجاب ابن أبي زيد بأن الخوف انما يحدث منه وأدركه من الجزع ما يدرك حاضر الزحف فحكم له بحكمته وهذا أشبه وأولى ولو كان القطع لحساية لم ينبغ أن يانفت الى الخوف عليه وأقيم الحد عليه بكل حال اذا حدد حده القتل **قوله** أما ان كان في النظارة كذا في نسخته **قوله** وصف النظارة بتشديد الظاء وصف الردهم الذين يردون من فر من المسلمين أو أسلمة للمسلمين ومثل ذلك وصف التهمؤ للقتال قبل ملاقات العدو **قوله** ملجج بكسر الجيم أي في سفينة أو عاتما حيث أحسنه لا غير محسن له فكريض مرضا مخوفا قريبا يظهر

تنسل معه قليلا قليلا كما تنسل العافية ومنها القولنج بضم القاف واسكان الواو وفتح اللام وقد تكسر ال لامه وقد تفتح القاف هو مرض معدي مؤلم يعسر معه خروج الغائط والريح ومنها الحى القوية وعبر ابن الحاجب عن القوية بالحادة وهي ماجاوزت العادة في الحرارة وازعاج البدن مع المداومة وأول حى نزل الى الارض لما حل فوح الاسد في السفينة فخافه أهلها فسلط الله عليه الحى ومنها الحامل اذا كانت ستة أشهر ودخلت في الشهر السابع ولو بيوم واحد فالاضافة في وحامل ستة على معنى اللام أي الحامل المنسوبة للستة وهي لا تنسب لها الا اذا أنت على جميعها ويعلم أنها بلغت ستة أشهر من قولها ولا يستل النساء ومنها من حبس لاجل القتل الثابت عليه بينة شرعية أو باعترافه وأما من حبس بمجرد الدعوى ليستبرأ أمره فلا يجبر عليه ومنها من قرب لقطع ثبت عليه في سرقة أو غيرها كيد أو رجل والحال انه يخاف عليه الموت من القطع لان لم يخف عليه الموت وأعاد اللام في قوله أو لقطع اشارة الى أنه ليس معطوفا على قتل والا كان يقول أو قطع وحينئذ فهو متعلق بمعدر معطوف على مامر أي أو قرب لقطع وأما كونه أعادها ليرجع الشرط لما بعدها كما قيل ففيه شيء لان المحبوس للقتل ليس مترددا بين القتل وعدمه حتى يتوهم رجوع القيد له ومنها من يكون حاضرا صف القتال وهو من جملة المقاتلين لان كان في النظارة أو في صف الرد وصف النظارة هم الذين ينظرون من غلب ينصرونه ثم عطف على المقدر في قوله وعلى مريض أي مخوف مرضه قوله **ص** لا يجرب وملجج يجر ولو حصل الهول **ش** أي لا يخيف كجرب وحى الربع والرمد والبرص وملجج في البحر الحلو والمخ ونحو ذلك فلا يجبر عليه ولو حصل الهول بالفعل لان هذه الامراض ليست مخوفة وبعبارة ولا يجبر على ملجج أي على الشخص الذي صار في اللجة وهو معظم الماء وقال بعض اللجة الماء الكثير العميق والهول الفرع **ص** في غير مؤنته وتداويه ومعاوضة مالية **ش** يعني أن صاحب المرض الخوف يجبر عليه في غير مؤنته وفي غير ما يتداوى به لضرورة قوام بدنه وفي غير المعاوضة المالية كالبيع ونحوه مما فيه تنمية لماله اذا كان ذلك بغير محاباة والافقي ثلثة ان مات حيث كانت المحاباة لغير وارث والابطلت الآن يحيزها لبقية الورثة فتمكون عطية منهم له فتفتقر للحوز والمعتبر في محاباته يوم فعلها لا يوم

(٣٩ - خرى خامس) وقوله وحى الربع هي التي تأتي يوما وتقلع يومين وهي بكسر الراء وسكون الباء وكذا حى الثلث ومرض وجذام وفالج **فائدة** قال الجلال المحلى في شرح المنهاج الحى المطبقة بكسر الباء التي لا تبرح والورد التي تأتي كل يوم والغب هي التي تأتي يوما وتقلع يوما والثلث هي التي تأتي يومين وتقلع يوما وحى الاخرين هي التي تأتي يومين والربع هي التي تأتي يوما وتقلع يومين فهي عكس الثلث فليست هذه مخوفة دون المتقدمة لان المحموم بها يأخذ قوته في يومى الاقلاع والحى الخفيفة ليست مخوفة بحال والربع والثلث والغب والورد بكسر أولها اه وحى الاخرين هي التي تأتي يومين لعل هذا حذف والتقدير وتقلع يومين ثم أقول لك ان الشارح أفاد أولان الحى التي عتدوها من المخوفات ما دامت مع كونها من عجة البدن فيقتضى أن المداومة لا مع الأزعاج ليس مخوفا ويقتضى أن الورد والثلث وغيرهما ليست مخوفة كالربع فلا ينبغي للشارح أن يقتصر على الثلث وبعبارة شب لا خفيفا كجرب ورمه ووجع ضرر وحى يوم وربع الخ **قوله** العميق بالعين المهملة كما في نسخته **قوله** في غير معاوضة مالية صادق بان لا معاوضة أصلا كالهبة

والصدقة وما فيه معاوضة الا أنها غير مالية كالنكاح (قوله النكاح) أي ككون الذكربتزوج وقوله والخلع كان تخالع المرأة المريضة زوجها وقوله وصلح القصاص أي كأن يصلح الجاني في المرض بشئ من الدية **(تنبيهه)** كلام النخعي يدل على عدم الحجر عليه فيما زاد على الثلث في هذه الامور ولو أعقبها الموت أوزادت عليه بعد التبرع وكلام ابن عرفة يفيد أن غير المخوف إذا أعقبه الموت يصير مخوفاً (قوله وصلح القصاص) أي صالح الجاني في المرض على شئ من المال ليندفع به (قوله وهو العقار) فلا يوقف بل ينفذ الا أن حيث حله الثلث فيأخذ ما تبرع له فان حل بعضه نفذ ذلك البعض عاجلاً (قوله فان مات الخ) راجع لما قبل الا وما بعدها (قوله حتى يقوم في ثلثه بعد موته) أي فيعتبر الثلث يوم التنفيذ بعد الموت بخلاف الزوجة فلمعتبر يوم الفعل (قوله فان مات الخ) هو نافذ على كل حال لانه لا رجوع له فيه سواء مات أو صح أبكت ان مات يقتصر عليه وان صح يتقضى جميع ما تبرع به ولا يقتصر على الثلث (قوله ولو عسدا) لان الغرض من مالها التحمل وذلك له دون سيده وأما السفينة فانما كان الكلام لوليها لانها عتوت في نفسها بخلاف العبد وكونه يعتق نادر فارت السفينة متوقف على شئ واحد وهو موتها (٣٠٦) بخلاف العبد فان عتقه وموتها (قوله يعني أن الزوجة الحرة الرشيدة)

فان لم تكن كذلك فالجبر للولي ولو في دون الثلث والجبر للزوج أيضا في الثلث ويقدم عند الاختلاف في الرد والاجازة للولي على الزوج قاله البدر عن الجيزي (قوله يحجر عليها زوجها ولو عسدا) ظاهر العبارة أن الخاجر هو الزوج واعترضه بعض الشيوخ بأن المناسب أن يقول وجبر الشرع على الزوجة زوجها لا الرجعة ثم أقول وهذا صريح في أن الزوجة المطلقة طلاقا رجعيًا لا يحجر عليها زوجها وكذلك في شرح شب مع أن شارحنا قال في قول المصنف حتى تأتت أي طلقت طلاقاً ثانياً فهذا يقتضي بأن له الحجر على الرجعية فلا يخرج الا البائن وقال شب أيضا في قول المصنف حتى تأتت بطلاق بائن أو رجعي وانقضت العدة فان كانت العدة باقية فهي زوجة اه فقد تناقض كلامهما فالمناسب لما تقدم لهما أن يقولوا حتى تأتت

الحكم وحواله الاسواق بعد ذلك بزيادة ونقص لغو وخرج بالمالية النكاح والخلع وصلح القصاص فيمنع من ذلك كمنع التبرعات **(ص)** ووقف تبرعه الالمال مأمون وهو العقار فان مات فن الثلث والامضى (ش) يعني أن المريض مرضا مخوفاً إذا تبرع في مرضه بشئ من ماله بأن أعتق أو تصدق أو وقف فان ذلك يوقف حتى يقوم في ثلثه بعد موته ان وسعه أو ما وسع منه وان لم يعت بان صح مضي جميع تبرعه وهذا اذا كان ماله غير مأمون وأما لو كان ماله مأمونا وهو الارض وما اتصل به من بناء أو شجر فان ما تبته من عتق أو تصدق به وما أشبهه لا يوقف وينفذ ما حله ثلثه عاجلاً **(تنبيهه)** ليس من تبرعه الذي فيه التفصيل الوصية لانها توقوف ولو كان له مال مأمون لان له الرجوع فيها وقوله والامضى ولا رجوع له فيه لانه تبته ولم يجعله وصية وانما كان يخرج من الثلث ان مات لانه معروف صنعته في مرضه * ولما أنهى الكلام على السبب الخامس أعقبه بالكلام على السادس وهو حجر الزوجة للشارك بينهما في اختصاص الحجر فيها بما زاد على الثلث من أنواع التبرعات وفي أن الحجر فيها مالحق الغير فقال **(ص)** وعلى الزوجة زوجها ولو عسدا في تبرع زاد على ثلثها وان بكفالة (ش) يعني أن الزوجة الحرة الرشيدة التي في العصمة لا الرجعية يحجر عليها زوجها ولو عسدا في تبرع زاد على ثلثها وكذلك في الكفالة براءد على ثلثها وسواء تكفلت بموسر أو معسر عند ابن القاسم الا أن تكفل زوجها فلا وقالت أكرهني لم تصدق واذا كان الزوج سقيا الكلام لوليها واحترز بقوله في تبرع عن الواجبات عليها من نفقة أو غيرها فلا يحجر عليها فيها كما لو تبرعت بالثلث فأقل ولو قصدت الضرر عند ابن القاسم وأصبح ولو ثلث عبد لا تملك غيره عند ابن القاسم خلافا لعبد الملك وفهم من قوله زوجها أنه لا يحجر عليها الا بها ونحوه وبعبارة وسواء كانت الكفالة بالمال أو بالوجه لانها من قبيل العطية ولانها تؤدي الى الخروج والزوج يتضرر بذلك وقد تحبس وأما كفالتها لزوجها فلازمة اه ولا يقبل منها أنه أكرهها على ذلك وسيأتي في باب الضمان أن ضمانها

بطلاق بائن أو رجعي والحاصل أنك قد علمت تناقض كلام شارحنا وشب وأما غير شارحنا وشب فلم يتناقض كلامهما لزوجها الشيخ أجد فقد حل قوله وعلى الزوجة أي من كانت في العصمة والمطلقة طلاقاً رجعيًا ولم يتكلم على قوله حتى تأتت بشئ وأما الاقاني فقد توافق كلامه لانه أفاد أولاً ان الرجعية ليست كالزوجة وأفاد في قوله حتى تأتت العموم حيث قال بطلاق بائن أو رجعي فان قلت قد عرفنا ذلك في الذي يرجع اليه ويعول عليه في ذلك كله قلت ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه قال في خطبته لا يجوز للمرأة عطية الا باذن زوجها وظاهره الشمول لمن كانت في العصمة والمطلقة طلاقاً رجعيًا لان عصمتها به وبقوله المصنف والرجعية كالزوجة الخ (قوله الا أن تكفل زوجها) أي فلا رد فيما زاد على الثلث لانه لا يحجر على نفسه لنفسه (قوله ولو قصدت الضرر) ومقابله رد الثلث ان قصدت به الضرر واختاره ابن حبيب (قوله عند ابن القاسم) ومقابله لا يرد لها في كفالة أزبد من الثلث حيث كان المكفل موسراً (قوله ولانها تؤدي للخروج الخ) هذه الالة تقتضي المنع ولو في الثالث فيناسب الوجه على المعتمد المشار له في آخر العبارة (قوله وأما كفالتها لزوجها) أي بحيث يكون مضموناً أي في الزائد على الثلث (قوله وسيأتي) أي لكن سيأتي يحجرها عن كفالتها ولو في الثلث

(قوله وأما الوجه والطلب) لا يفتقر أن هذا التعيم ينافي قوله أولا وسواء كانت الكفالة بالمال أو الوجه لكن المعتمد ما اقتضاه كلامه هنا كما أفاده محشي ثنت (قوله مطلقا) زوجها وغيره الثلث أو دونه (قوله وفي اقراضها قولان) الوجه أن يقال إن كان المقرض ملما معلوما بالامانة وأداء الحقوق فليس له المنع لأن علة الخروج والتردد للطلب منتفية وإن كان معذرا أو من أهل اللدونة المنع وهو توجيه ظاهر لمن أنصف (قوله وفي اقراضها الخ) وأما دفعها مالها فاقراضها العامل فليس فيه القولان لأنه من التجارة (قوله وقرضها) معطوف على قوله إن في اقراضها وكأنه قال وجه الأول أن قرضها كهيبتها من حيث أنه (٣٠٧) معروف فهذا القول الأول يعلل بالوجهين

(قوله جائز) أي ماض لأنه لا يجوز لها ابتداء كما استظهره بعض شيوخ الشيخ أحمد الزرقاني (قوله فعلى المشهور) وذلك لأننا إذا قلنا بصحة التبرع فدعواها الثلث لا ينافي ذلك فقبلت لأنهم المحققون بخلاف ما إذا قلنا بإبطال التبرع فدعواها الثلث المقضى للصحة مناف لذلك فلم تقبل فإن قلت القاعدة أن القول قول مدعى الصحة فالجواب أن الرجال لما كانوا أقوامين على التسامح رجح دعواهم (قوله فغضى الخ) الفرق بين ما وبين قوله وله أن رشد أن الفعل وقع فيه ممن لا يعتد بفعله لصغره أو سفهه بخلاف الزوجة فإنها قد تكون بصفة الرشد ومثلها في الفرق المذكور العبد المشار إليه بقوله كعتق العبد (قوله حتى تأيت) أي بطلاق بدليل ما بعده بائن أو رجعي وانقضت العدة فإن كانت العدة باقية فهي زوجة وقوله أو مات أحدهما الوفاة أو ماتت لكن في دخول موت الزوج في قوله تأيت (قوله ورد الزوج الخ) قال ابن غازي في تعليقه على الرسالة أبطل صنيع العبد والسفيه بردمولاه ومن يليه

لزوجها كصمانها الاجنبي وعليه فهو يجبرها عن كفالتها وهذا في كفالة المال وأما الوجه والطلب فله منعها منهم مطلقا (ص) وفي اقراضها قولان (ش) يعني أن الزوجة إذا أقرضت من مالها ما زاد على ثلثها فهل لزوجها الحر أو العبد أن يجبر عليها أو ليس له فيه قولان وجه الأول أن في اقراضها مطالبته وزوجها يتضرر بدخولها وخروجها كما أنها في الكفالة مطلوبة وقرضها كهيبتها من حيث أنه معروف ووجه الثاني أن قرضها كيبيعتها لا أخذها عوضه وهو جائز لها فقوله اقراضها أي دفعها المال قرضا لا قرضا أو اقراض المراض مرضا مخوفا كالزوجة كما ذكره بعض بلفظ ينبغي (ص) وهو جائز حتى يرد (ش) الضمير في وهو يرجع لما زاد على الثلث يعني أن تبرع المرأة بزيادة على ثلثها جائز ماض حتى يرد الزوج جميعه أو ما شاء منه على المشهور وقيل مردود حتى يجيزه وغيرة الخلاف لو اختلفت معه في أنه الثلث أو أكثر فعلى المشهور القول قولها وعلى الآخر القول قوله وسواء خرج من يدها أم لا ومن غرته ما أشار به المؤلف بفناء التفرع بقوله (ص) غضى إن لم يعلم به حتى تأيت أو مات أحدهما (ش) يعني أن جميع ما تبرعت به الزوجة غضى حيث لم يعلم الزوج بتبرعها أو علم به ولم يقض يرد ولا مضاع حتى طلقت طلاقا بائنا أو مات أحد الزوجين ولا مقال له في حياته ولا لورثته بعد موته وقوله إن لم يعلم وأولى أن علم وسكت ورد الزوج رد ايقاف على مذهب الكتاب ورد بإبطال عند أشهب وأما رد الغرماء فهو رد ايقاف باتفاق ورد الولي لأفعال محبوره رد بإبطال باتفاق أيضا (ص) كعتق العبد (ش) هو من إضافة المصدر إلى فاعله والتشبيه في المضى والمعنى أن العبد إذا أعتق عبدا نفسه ولم يعلم سيده بعنته حتى أعتقه هو ولم يستثن ماله صح عتقه ومضى وليس للسيد رده وهذا صريح في أن أفعال العبد على الإجازة حتى يرد لها السيد ويحتمل أن يكون من إضافته إلى مفعوله بعد حذف فاعله وهو السيد والمعنى كعتق السيد العبد بعد أن تبرع بتبرعات من عتق أو غيره ولم يعلم بذلك سيده أو علم فلم يقض فيه يرد ولا إجازة حتى أعتقه ولم يستثن ماله والمال بيده ولم يخرج منها فإن تبرعته غضى (ص) ووفاء الدين (ش) يعني أن المدين إذا تبرع بتبرعات من عتق ونحوه ولم يرد لها الغرماء أو ردوها وبقيت بيده حتى أوفاهم ديونهم فإن أفعالها ماضية فهو مصدر مضاف لمفعوله (ص) وله رد الجميع إن تبرعت برائد (ش) يعني أن الزوجة إذا تبرعت بما زاد على ثلثها فلزوجها أن يرد الجميع وظاهره ولو كانت الزيادة يسيرة أي وله مضاع الجميع وله رد ما زاد على الثلث فقط إذا لحق له إلا في العتق فليس له رد ما زاد على ثلثها لثلاثي عتق المالك بعض عبده من غير استكمال وانظر قوله وله رد الجميع مع قول المؤلف في دعوى الاباء عارة ابنته بعد السنة فإن صدقته الابنة ففي ثلثها فإنه يفيد أنه ليس للزوج كلام

وأوقف رد الغريم واختلف في الزوج والقاضي كبديل ألف

الحاصل أن المعنى اختلف في رد الزوج تبرع زوجته بها كثر من الثلث هل هو رد ايقاف أو رد بإبطال ويتبنى على ذلك إذا بقي بيدها ما وقع فيه الرد من الزوج حتى تأيت فعلى أنه رد ايقاف يلزمها مضاهه وعلى مقابله لا يلزمها ذلك وقوله والقاضي كبديل ألف أي أن القاضي إذا تعذر الرد من ذكر فانه يقوم مقامه في الردو يعطى حكم من قام مقامه فتارة يكون رده رد ايقاف وتارة رد بإبطال وتارة يختلف فيه (قوله كعتق العبد) ظاهره كان ما ذونه في التجارة أم لا (قوله إن تبرعت برائد) ولا ينافي هذا ما قدمه من أنه إن عمل العبد عليها في تبرع زاد على ثلثها لان رد الجميع معاملة لها بنقيض قصد ما أولاتها كن جمع بين حلال وحرام (قوله فليس له رد ما زاد على ثلثها) أي بل يرد

في الثلث الآن يقال بقوة شبهة الاب منعت الزوج من رده والفرق بين المرأة والمريض اذا تبرع
بزائد ثلثه فليس لورثته أن يردوا الجميع بل ما زاد على الثلث أن المرأة قادرة على الانشاء
واسند ذلك ما بطل بخلافه (ص) وليس لها تبرع بعد الثلث الآن يبعد (ش)
يعنى أن المرأة اذا تبرعت بثلثها فانه عصى ولا مقال لزوجها ولو قصدت بذلك
الضرر فان تبرعت بعد ذلك بشئ فانظر ان بعد ما بين العطينتين كسنة
على قول ابن سهل أو ستة أشهر على قول أصبغ وابن عرفة
فان ذلك جائز وان قرب ما بين العطينتين فان
ذلك غير جائز

﴿ثم الجزء الخامس ويليه الجزء السادس أوله باب الصلح﴾

الكل او يجيز الكل كما أفاده الشيخ
أحمد (قوله اذا تبرع بزائد) أى
أوصى بزائد وللرأة الرشيدة
المتروجة أن تهب جميع مالها
لزوجها ولا اعتراض عليها في ذلك
لاحد (قوله يعنى أن المرأة اذا
تبرعت بثلثها) أى الرشيدة (قوله
كسنة) وهو قول ابن سهل قيل
وهو الرابع وقال اللقاني الرابع
أن حد البعد ستة أشهر
﴿تكميل﴾ بقى على المؤلف من
الاسباب العامة الردة قال في
الشامل والردة فلا ينفذ تصرف
مرتد حجر عليه ومؤنته بما يديه
ومارح بعده كاله ويسقط عنه
ما حدث من دين ان قتل
وان تاب لزومه انظر

الشامل

﴿فهرست الجزء الخامس من شرح العلامة الخرشى على مختصر سيدى خليل﴾

صفحة	صفحة
باب البيع ٢	١٩٥ فصل في اختلاف المتبايعين في
٥٦ فصل في الربا	جنس الثمن أو نوعه الخ
٩٣ فصل ومنع التهمة ما كثر قصده	باب السلم ٢٠٢
١٠٥ فصل في العينة	فصل في القرض ٢٢٩
١٠٩ فصل في بيع الخيار	٢٣٣ فصل في الكلام على المقاصة وما
١٧١ فصل وجاز مرا بحة	يتعلق بها
١٨٠ فصل في تناول البناء والشجر	باب الزهن ٢٣٥
الارض	باب الفلاس ٢٦٣
	باب الحجر ٢٩٠

﴿تمت﴾